رسائل جامعية

المقاصد الحسنة

في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

للإمام الحافظ
شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي
(ت ٩٠٢ هـ)

تحقيق
إحسان الله بن عبد الوهاب مبارز البدخشي

المجلد الثالث

دار الميمنة
للنشر والتوزيع

المقاصد الحسنة

المقاصد الحسنة

في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

٣

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن
المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة
(١ - ٥). / شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي / احسان الله
بن عبد الوهاب مبارز البدخشي .- المدينة المنورة ، ١٤٣٨ هـ
٥ مج .
ردمك : ١- ٣٢٥٨ - ٠٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)
١-٣٢٦١ - ٠٢-٦٠٣-٩٧٨ (ج٣)

١- الحديث - تاريخ ٢- الحديث المشهور أ. مبارز البدخشي ، احسان
الله بن عبد الوهاب (محقق) ب. العنوان
ديوي ٢٣٧،٦ ١٤٣٨/٢٤٣٤

رقم الايداع : ١٤٣٨/٢٤٣٤
ردمك : ١- ٣٢٥٨ - ٠٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)
١- ٣٢٦١ - ٠٢ - ٦٠٣-٩٧٨ (ج٣)

الطبعة الأولى
١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٧م

9786030239337

مكتبة الميمنة المدنية
المملكة العربية السعودية
المدينة المنورة جنوب الجامعة الإسلامية
هاتف: 00966148473148
جوال: 00966558343947

دار الميمنة
للنشر والتوزيع
سورية - دمشق
هاتف: 00963115827281
جوال: 00963933119455
daralmimna@gmail.com

المقاصد الحسنة

في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

للإمام الحافظ

شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي

(ت ٩٠٢ هـ)

تحقيق

إحسان الله بن عبد الوهاب مبارز البدخشي

المجلد الثالث

دار الميمنة
للنشر والتوزيع

أصل هذا التحقيق

رسالة علمية نوقشت في قسم علوم الحديث
بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية

بتقدير : ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى

أشرف عليها : فضيلة الأستاذ الدكتور
محمد إبراهيم نور سيف

وناقشها

فضيلة الأستاذ الدكتور : عبد الرحيم بن محمد القشقري
وفضيلة الدكتور : محمد بن علي الغامدي

حرف الدال المهملة

٤٨٢ حديث: «الداخل له دهشة».

في رواية الأبناء عن الآباء من العباسيين[(١)] للجَلَّابي[(٢)] بسند ضعيف، من حديث الحسن بن علي مرفوعاً: «**للداخل دهشة فتلقوه بالمرحبا**»[(٣)].

٤٨٣ حديث: «دار الظالم خراب ولو بعد حين».

---

(١) لم أقف على هذا الجزء، وذكره المؤلف في موضع لاحق أيضاً (ح٦٧٥).

(٢) بفتح الجيم المعجمة وتشديد اللام ـ كما في الأصل ـ هنا، وعند الحديث (٦٧٥)، وهي نسبة إلى الجَلَّاب، وهو اسم لمن يجلب الرقيق من بلد إلى بلد ويبيعه، وينتسب إليه غير واحد، كما في الأنساب للسمعاني (٢/ ١٣٧)، و«توضيح المشتبه» (٢/٥٥٩)، ولم يتبين لي المراد به منهم. والله أعلم.

(٣) سنده ضعيف كما قال المؤلف، أخرجه الخطيب في «الجامع» (١/ ٣٤٩)، والديلمي (٢/ ١٩/ب ـ ٢٠/أ) بإسناد مسلسل بالعباسيين إلى أم الحسن بنت سليمان بن علي، عن خالها عبدالله بن الحسن بن الحسن، عن أبيه، عن أبيه الحسن بن علي رضي الله عنهما مرفوعاً، ولفظ الديلمي: «**بالداخل دهشة فتلقوه بالمرحبة**».

وإسناده ضعيف، فيه عدد ممن يجهل حالهم: فيه جعفر أبو القاسم، وأخواه محمد ومحمد ـ مشايخ شيخ الخطيب ـ: لم أقف على بيان حالهم في الحديث، وذكرهم ابن حزم في «جمهرة أنساب العرب» (١/ ٣٤ ـ العلمية)، بأنهم محدثون، دون جرح أو تعديل فيهم، إلا أنهم في طبقة واحدة، ويقوي بعضهم بعضاً.

وشيخهم وهو جدهم العباس بن عبدالواحد، وعمة أبيه أم الحسن ابنة سليمان؛ لم أقف لهما على ترجمة، فهم مجهولو الحال في الرواية، ومثل هذا من تتابع تفرد المجهولين بالرواية مما يوهي الخبر، ولذا ضعف إسناده المؤلف، وتبعه عليه العجلوني في «كشف الخفاء» (١٣٩٩) وغيرُه.

وترحيب القادم مطلقاً فثابت صحيح عن النبي ﷺ في روايات كثيرة، ومنها قول النبي ﷺ لوفد عبد قيس: «**مرحباً بالقوم ـ أو قال: بالوفد ـ**» (خ: ٥٣) وقوله ﷺ: «**مرحباً بأم هانئ**» (خ: ٥٨٠٦).

لم أقف عليه، ولكن يشهد له: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوٓاْ﴾ [النمل: ٥٢].

٤٨٤ حديث: «دارت رحى[١] فلان».

كلام[٢] يوصف به من انحط عما كان فيه[٣].

ومنه حديث البراء بن ناجية[٤]، عن ابن مسعود رفعه: **«تدور رحى الإسلام لخمس، أو ست، أو سبع وثلاثين»**. الحديث[٥]

---

(١) **الرحى**: بالمقصورة، وتجمع على أَرْحٍ، وأَرْحاء، وأَرْحِية، ورُحِيّ، وتصغر على رُحيَّة؛ وهي أداة الطحن. قال ابن فارس: ورحى الحرب؛ حومتها، ورحى القوم؛ سيدهم؛ لأن مدارهم عليه.

انظر: «معجم مقاييس اللغة» (باب الراء، رحى، ص٤٢٥)، «المصباح المنير» (ص١٨٦).

(٢) ليس بحديث، كما في «الجد الحثيث» (ح١٥٥).

(٣) هذا المثل من الأضداد؛ يستعمل في انحطاط الشيء بعد القوة، بمعنى انقلب عليه الحال. ويستعمل في اشتداد الأمر وقوته، واستتباب أمره، واستمراره، ومنه «دارت رحى الحرب»؛ أي: اشتدت وحميت.

وانظر: «فقه اللغة» للثعالبي (٢/ ٦٦٤)، «لسان العرب» (٣/ ١٦١٤)، «عون المعبود» (١١/ ٣٢٨).

(٤) هو: الكاهلي ويقال المحاربي الكوفي. عدَّه العجلي (١/ ٢٤٥)، رقم (١٤٩) في أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه، ووثقه، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٧٧)، وأشار البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١١٨) إلى احتمال الانقطاع بينه وبين ابنِ مسعود رضي الله عنه، فقال: «لم يذكر سماعاً عن ابن مسعود»، وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ١٠): «فيه جهالة، لا يعرف إلا بحديث «تدور رحى الإسلام..»، تفرد عنه ربعي بن حراش».

وأما الحافظ ابن حجر فقال في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٧٤)، رقم (٧٨٧): «أخرج ابن حبان والحاكم حديثه في صحيحيهما»، ثم تعقب الذهبي قائلاً: «قد عرفه العجلي وابن حبان فيكفيه»، وقال في «التقريب» (٦٥٠): «ثقة، من الثالثة». فكأنه يذهب إلى اتصال إسناده، وثبوت حديثه عن ابن مسعود رضي الله عنه، معتبراً بتوثيق العجلي وابن حبان له، وهما معروفان بتوثيقهما للمجاهيل، والظاهر أن رأي الذهبي فيه أقرب. والله أعلم.

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (ح٤٢٥٤)، وكذلك الطيالسي (١/ ٣٠١)، رقم (٣٨٣)، =

= وأحمد (٦/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، رقم (٣٧٣٠ ـ ٣٧٣١)، وأبو يعلى (٩/ ١٨٦)، رقم (٥٢٨١)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٤/ ٢٩١ ـ ٢٩٣)، رقم (١٦٠٩، ١٦١١، ١٦١٣)، والدارقطني في «العلل» (٥/ ٤٣)، رقم (٦٨٩)، والحاكم (٣/ ١١٤)، والبيهقي في «الدلائل» (٧/ ٢٢٥)، رقم (٦٨٦)، وغيرهم من طرق عن منصور، عن ربعي بن حِراش، عن البراء به.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد»، ولم يتعقبه الذهبي، وقال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٧٠٤): «هو كما قالا، رجاله ثقات رجال الشيخين غير البراء بن ناجية، وهو ثقة». وكأنه اعتمد فيه حكم الحافظ ابن حجر في البراء بن ناجية. والبراء بن ناجية وإن كان لا يعرف في غير هذا الحديث، ولم يوثقه غير العجلي وابن حبان، فهو من طبقة كبار التابعين، وقد توبع عليه عن ابن مسعود رضي الله عنه من ثلاث طرق أخرى:

١ ـ القاسم بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه عن جده مرفوعاً به، دون قوله: «قُلْتُ: أَمِمَّا بَقِيَ أَوْ مِمَّا مَضَى؟ قَالَ: **«مِمَّا مَضَى»**. أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» (١/ ٢٩٠)، رقم (٢٨٠)، وأحمد (٦/ ٢٣٨)، رقم (٣٧٠٧)، (٧/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠)، رقم (٤٣١٥)، وأبو يعلى (٨/ ٤٢٥)، رقم (٥٠٠٩)، ٩/ ٢٠١)، رقم (٥٢٩٨)، والبزار (٥/ ٤٠٥)، رقم (١٧٦١)، والطحاوي في «المشكل» (٤/ ٢٩١ ـ ٢٩٢)، رقم (١٦١٠)، وابن حبان (ح٦٦٦٤)، وغيرهم؛ من طرق عنه به.

قال الألباني في الصحيحة (٢/ ٧٠٥): «هذا سند صحيح أيضاً على شرط الشيخين، على ما في سماع عبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود من أبيه من الاختلاف، والراجح عندي أنه سمع منه».

والأقرب أن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود يستصغر في أبيه، وكان عند وفاة أبيه ابن ست سنين أو نحوها، فلم يسمع منه إلا اليسير، حديثين أو ثلاثة أحاديث ـ أحدها موقوف ـ ووصيتَه له عند وفاته رضي الله عنه، وليس هذا الحديث فيما سمع، ولم يخرج له الشيخان من رواية ابنه القاسم ولا من روايته عن أبيه شيئاً، فليس الإسناد على شرط الصحة فضلاً عن شرط الشيخين، وهو حسن صالح للاعتبار. والله أعلم.

وانظر لترجمته: «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٦٢ ـ ٧١)، رقم (٣٨٦٠)، «تهذيب الكمال» (١٧/ ٢٣٩ ـ ٢٤١)، رقم (٣٨٧٧)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢١٦)، «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ص٤٠)، رقم (٧٩).

٢ ـ شريك عن مجالد عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود رضي الله عنه به. أخرجه البزار (٥/ ٣٢٣)، رقم (١٩٤٢)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٤/ ٢٩٣)، رقم (١٦١٢)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٥٨)، رقم (١٠٣١١)، وغيرهم.

وشريك بن عبدالله النخعي الكوفي: صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء =

ودوران الرحى: كناية عن الحرب والقتال، شبهها بالرحى الدوارة التي تطحن؛ لما يكون في الوقت المعين من قبض الأرواح وهلاك الأنفس[(١)]

٤٨٥ حديث: «دارهم ما دمت في دارهم».

ما علمته[(٢)]، ولكن جاء في الزوجة: «فدارها تعش بها»، أخرجه

= بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع، من الثامنة، مات سنة (١٧٧هـ) أو (١٧٨هـ)، خت م ٤. «التقريب» (٢٧٨٧).

وشيخه مجالد بن سعيد البجلي الهمداني الكوفي: ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره، كما في «التقريب» (٦٤٨٧).

وقد أدركه ابن مهدي ويحيى القطان وأبو أسامة حماد بن أسامة وطبقتهم بعد اختلاطه في الكبر، فوَهَى حديثهم عنه، وتكلم القطان في هذه السلسلة من حديثه، فقال: «لو شئت أن يجعلها لي مجالد كلَّها عن الشعبي عن مسروق عن عبدالله فعل»، وفي لفظ: «لو أردت أن يرفع لي مجالد حديثه كله رفعه»، قيل لابن معين: ولِمَ يرفع حديثه؟ قال: «لضعفه»؛ يعني: أنه ليس موضع تهمة، وإنما كان ذلك منه لضعفه وسوء حفظه.

وشريك بن عبدالله النخعي يعد من الكبار الآخذين عنه قبل اختلاطه، وحديثهم عنه في موضع الاعتبار، وقد وسمه شعبة وغيره بأنه كان رفاعاً في القديم أيضاً، وهو في هذا الحديث وإن كان تفرد به عن الشعبي عن مسروق، فقد توبع عليه عن ابن مسعود رضي الله عنه من غير وجه. والله أعلم.

وانظر لما تقدم في مجالد: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٩)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٣٦١ ـ ٣٦٢)، رقم (١٦٥٣).

٣ ـ ورواه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٢٣٦)، رقم (٩١٥٩) من طريق أبي الأحوص، عن عبدالله رضي الله عنه به موقوفاً.

قال الطبراني: «هكذا رواه أبو الأحوص موقوفاً، ورفعه مسروق وعبدالرحمٰن بن عبدالله، والبراء بن ناجية».

وهو في حكم المرفوع، لا يقال مثله من قبل الرأي، وليس ابن مسعود رضي الله عنه ممن يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب، وعرف بالتحرز في رفع الأحاديث ـ وهي عنده مرفوعة ـ مخافة الوهم والزلل. والله أعلم.

(١) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٤/ ٢٩٢)، رقم (٤٢٥٣)، و«غريب الحديث» له أيضاً (١/ ٥٥٠)، «شرح السُّنَّة» للبغوي (١٥/ ١٨)، «كشف مشكل الصحيحين» لابن الجوزي (١/ ٢٩٠).

(٢) في «الجد الحثيث» (٦٩): «ليس بحديث، وإنما هو شعر، وتمامه: وأَرْضِهِم ما دُمتَ في أَرضِهم». =

ابن حبان في «صحيحه» عن سمرة(١)

= وقد نسب شعراً بنحوه لغير واحد، كما في «ذيل تاريخ بغداد» لابن النجار (٥/ ٦٣)، رقم (١١٩٣)، و«فيض القدير» (١/ ٣١٢).

(١) أخرجه ابن حبان (٩/ ٤٨٥)، رقم (٤١٧٨)، وابن السني في «اليوم والليلة» (٦٠٨)، والطبراني في «الأوسط» (٨/ ٢٣١) و«الكبير» (٧/ ٢٤٤)، رقم (٦٩٩٢) من طرق عن جعفر بن سليمان الضبعي، والحاكم (٤/ ١٧٤) من طريق أبي عاصم النبيل، كلاهما: عن عوف بن مالك أبي الأحوص الجشمي الكوفي، عن أبي رجاء العطاردي، عن سمرة ﷺ مرفوعاً، وهو جزء من خطبة للنبي ﷺ يرويها عنه ﷺ.

وبنحوه رواه البزار (١٠/ ٣٨٦)، رقم (٤٥١٧ ـ ٤٥١٨) من طريقي جعفر بن سليمان ومحبوب بن الحسن؛ عن عوف، عن أبي رجاء به، وقال: «هذا الحديث قد رواه عن عوف جماعة؛ عن أبي رجاء، وقال بعضهم عن رجل، وهو شعبة، ورواه شعبة والثوري، عن عوف عن رجل عن سمرة».

وكأنه يميل إلى تعليل الرواية المتقدمة برواية شعبة والثوري، وما ذكره عن شعبة والثوري لم أقف عليه من حديثهما، ولكن أخرجه عبدالرزاق (٤/ ١٩٧)، رقم (١٩٢٧)، وابن أبي شيبة (١٠/ ٢١٢)، رقم (١٩٦١٥) وأحمد (٣٣/ ٢٨٣)، رقم (٢٠٠٩٣)، والحارث بن أبي أسامة [«إتحاف الخيرة» (٤/ ٦٧)، و«بغية الباحث» (ح٤٩٦)] والروياني (٢/ ٤٧٥)، رقم (٨٣١)، وابن أبي الدنيا في «العيال» (٦٥٧/٢)، رقم (٤٧٠) و«مداراة الناس» (١٦٥) من طريق غندر، وهوذة بن خليفة، وابن أبي عدي، وابن المبارك؛ أربعتهم: عن عوف، حدثني رجل ـ وقال بعضهم: شيخ ـ قال: سمعت سمرة بن جندب يقول على منبر البصرة: فذكره مرفوعاً.

وعند أحمد (ح٢٠٠٩٣، ٢٠٠٩٤)، والبزار (١٠/ ٣٨١ ـ ٣٨٣)، رقم (٤٥١٣) وغيرهما عن غندر وابن أبي عدي وآخرين، عن عوف، عن أبي رجاء العطاردي، عن سمرة بن جندب ﷺ حديث آخر في رؤيا للنبي ﷺ طويل، رواه أحمد إثر حديث الترجمة مباشرة.

والإسناد الأول رجاله كلهم ثقات ـ رجال الشيخين إلا عوف بن مالك فمن رجال مسلم وحده، وهو ثقة ـ ولكنه ربما يعل بمخالفة جعفر بن سليمان الضبعي وأبي عاصم النبيل والحسن بن محبوب لمن هو أوثق منهم وأكثر وأقدم، ويمكن أن يحمل حديثهما على بيان الإبهام الوارد في الإسناد الثاني، دون أن يعتبر أحدهما علة للآخر، والأول أقرب كما أشار إليه البزار. والله أعلم.

فالحديث لا يصح بهذا اللفظ، لكنَّ له أصلاً في الصحيحين (خ: ٤٨٨٩، م: ١٤٦٨) مِنْ طرقٍ عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، وله شواهد من حديث أم المؤمنين عائشة ونعيم بن قعنب ﷺ بأسانيد صحيحة. فالحديثُ يتقوَّى بمجموع هذه الشواهدِ، ويكون حسناً لغيره، والله أعلم.

٤٨٦ **حديث: «الداعي والمؤمِّن في الأجر شريكان، والقارئ والمستمع، والعالم والمتعلم».**

عزاه الديلمي للضحاك(١)، عن ابن عباس(٢).

٤٨٧ **حديث: «الدال على الخير كفاعله».**

العسكري(٣)،

---

(١) هو: الضحاك بن مزاحم الهلالي الخراساني، صدوق كثير الإرسال، من الخامسة، مات بعد المائة، كما في «التقريب» (٢٩٧٨)، ولا يثبت له عن ابن عباس رضي الله عنه سماع ولا رؤية، كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم رقم (١٥٢)، و«الإرشاد» للخليلي (٣٨٩/١).

(٢) أخرجه الديلمي [«زهر الفردوس» (١٤٧/٢)] من طريق إسماعيل الشامي، عن جويبر، عن الضحاك.

وهذه سلسلة واهية عن ابن عباس رضي الله عنهما، كما في «الإرشاد» للخليلي (١/ ٣٨٩ ـ ٣٩١).

جُوَيْبِر بن سعيد البلخي: تالف، ويسند عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما المقلوبات والمناكير، والأسانيد إليه مجهولة في الغالب كما ذكر الخليلي. وانظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٥٤٠)، رقم (٢٢٤٦)، «الكامل» (٢/ ١٢١ ـ ١٢٢)، رقم (٣٢٩)، «الميزان» (١/ ٤٢٧)، «تهذيب التهذيب» (٧/ ٨٧ ـ ٨٨)، «التقريب» (٩٧٨).

وإسماعيل بن مسلم أبي زياد يلقب بـ «فافاه»؛ كذبه أبو زرعة وابن حبان والدارقطني والبرقاني والجوزقاني وغيرهم.

انظر: «سؤالات البردعي» (٢/ ٣٧٣)، «الضعفاء» للدارقطني (٨٥)، «الإرشاد» للخليلي (١/ ٣٨٩ ـ ٣٩١)، «الميزان» (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١)، رقم (٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٤)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٩٦ ـ ٩٧)، رقم (٤٤٦).

ومن أجلهما حكم المناوي في «الفيض» (٣/ ٥٣٦)، والألباني في «الضعيفة» (٨/ ٩٩ ـ ١٠٠)، رقم (٣٦٠٨) بوضعه، وحمَّلاه إسماعيل بن أبي زياد الشامي، لما نسب إلى الكذب والوضع.

وصح في معنى الجزء الثاني منه عن أبي الدرداء رضي الله عنه موقوفاً، وأما الروايات المرفوعة عن أبي أمامة وأبي الدرداء وابن مسعود وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم فلا يثبت منها شيء، والله أعلم.

(٣) هو: أبو أحمد العسكري، وكتابه الأمثال هذا لم يوقف عليه بعد، ونقله عنه أبو هلال العسكري في «جمهرة الأمثال» (١/ ٤٥٣)، رقم (٧٩٣)، فقال: «المثل للنبي ﷺ فيما قال أبو أحمد، والصحيح أنه لأكثم بن صيفي وتمثل النبي ﷺ به، وسيأتي»، فكرره =

وابن جميع ـ ومن طريقه المنذري[(١)] ـ من حديث طلحة بن عمرو[(٢)]، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً في حديثٍ لفظه: «**كل معروف صدقة، والدال على الخير كفاعله، والله يحب إغاثة اللهفان**»[(٣)].

ومثله، بل بطوله للدارقطني في «المستجاد»[(٤)] من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به مرفوعاً[(٥)].

= بإسناده عن ابن صيفي (١/ ٤٩٣ ـ ٤٩٤)، رقم (٨٨٢) في «رضا الناس غاية لا تدرك»، ولم يسنده مرفوعاً. وذكره أبو الشيخ في «الأمثال» رقم (٣٧٣/ ٢)، رقم (٢٥٣) فيما أرسل به أكثم بن صيفي إلى النعمان بن خميصة البارقي من الأمثال، بإسناده عن عقبة بن سنان [ويقال: سيار، شامي نزل البصرة، ثقة، من السادسة، كما في «التقريب» (٤٦٣٨)] قولَه: فهو معضل عن ابن صيفي أيضاً. والله أعلم.

(١) لم أقف على كتابه الذي أسنده فيه، وأما «الترغيب والترهيب» فهو غير مسند.

(٢) هو: طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي: متروك، من السابعة، مات سنة (١٥٢هـ). «التقريب» (٣٠٣٠).
وانظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٧٨)، رقم (٢٠٩٧)، «المجروحين» (١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣)، «الكامل» (٤/ ١٠٧)، رقم (٩٥٤).

(٣) أخرجه ابن جميع في المعجم رقم (١٣١)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ١١٦)، رقم (٧٦٥٧)، وتمام «الروض البسام» (١٢٨١) وغيرهم، وهو منكر، لحال طلحة الحضرمي المذكور.

(٤) هو كتاب «المستجاد من فعلات الأجواد» للدارقطني، والحديث المذكور فيه برقم (٢١) من استدراكات المحقق على النسخة المخطوطة من تخريجات العراقي في «المغني» بلا إسناد.

(٥) ذكر العراقي في «المغني» (ح٣٢٩٢) أنه من حديث حجاج بن أرطاة عن عمرو به، وحجاج ضعيف، يعتبر به فيما صرح بسماعه ولم ينكر، وهو معروف بالتدليس عن الضعفاء والمتروكين، وحديثه عن عمرو بن شعيب مدلس كله إلا أربعة أحاديث، والباقي أخذها عن محمد بن عبيد الله العرزمي ـ وهو متروك ـ عن عمرو، كما قال ابن المبارك وأبو نعيم الفضل بن دكين وغيرهما، وعليه قال الذهبي في «السير» (٥/ ١٧٩ ـ ١٨٠): «إذا انفرد حجاج وأمثاله عن عمرو ضَعُف نُخَاعُه، ولم يُحْتج به».
وانظر لترجمته: «الكامل» (٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٨)، رقم (٤٠٦)، «الإرشاد» للخليلي (١/١٩٥)، «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٢٥ ـ ٢٣١)، رقم (٤٣٤١)، «تهذيب الكمال» (٥/٤٢٠ ـ ٤٢٨)، رقم (١١١٢)، «جامع التحصيل» (ص١٠٥، ١٦٠)، الرقم (٨، ١٢٣)، «التقريب» (١١١٩).

وللعسكري من حديث إسحاق الأزرق، عن أبي حنيفة(١)، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان ابن بريدة، [ق٩٥/أ] عن أبيه مرفوعاً لفظَ الترجمة(٢)

وكذا هو عند البزار عن أنس(٣).

---

(١) هو: الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، أحد أصحاب المذاهب الأربعة، يعتبر من حديثه بما توبع عليه من الثقات، ويتثبت في أفراده من سندٍ أو متنٍ، والله أعلم. وانظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٨١)، رقم (٢٢٥٣)، «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٢٥ ـ ٤٢٦)، رقم (٧٢٩٧)، «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤١٧ ـ ٤٤٥)، رقم (٦٤٣٩)، «الميزان» (٤/ ٢٦٥)، رقم (٩٠٩٢).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣٥٧)، رقم (٢٣٠٧٧)، والروياني (ح٦)، وأبو يعلى ـ كما في «إتحاف الخيرة» (١/ ١٩٥)، رقم (٢٥٦) ـ، والطحاوي في «المشكل» (٤/ ١٠٠)، رقم (١٣٣٥)، وابن عدي (٧/ ١٢)، والدارقطني في «المؤتلف» (٣/ ١٧٨) وأبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (١٥٠ ـ ١٥١)؛ من طريقي إسحاق الأزرق ومصعب بن المقدام عن أبي حنيفة به، إلا أن الإمام أحمد أبهم اسمه.

وهو حسن بشواهده، وأعله أبو زرعة الرازي ـ كما في «سؤالات البرذعي» (٢/ ٧٢٠) ـ وابن عدي، وغيرهما بتفرد الإمام أبي حنيفة به، ولم يتابع عليه عن علقمة. وأما متابعة الثوري له عند ابن عدي (٣/ ٢٩٨) وتمام (٢/ ٢٢٢)، رقم (١٥٨٣) وأبي نعيم في «مسند أبي حنيفة» (١٩٩) فمداره على سليمان بن أيوب الشاذكوني، وهو متهم بالوضع والسرقة وتركيب الأسانيد، كما في «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٤)، رقم (٤٩٨)، و«الكامل» (٤/ ٢٨٣ ـ ٢٨٦) وغيرهما.

(٣) أخرجه البزار (ح٧٥٢١) عن بشر بن معاذ، عن السكن بن إسماعيل، عن زياد النميري، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**الدال على الخير كفاعله، والله يحب إغاثة اللهفان**».

وزياد النميري: هو زياد بن عبدالله النميري؛ ضعيف، من الخامسة. «التقريب» (٢٠٨٧).

وبه أعله ابن القطان في «بيان الوهم» (٤/ ٦٣٤)، رقم (٢١٩١)، والمنذري في «الترغيب» (١/ ٦٩ ـ ٧٠)، رقم (١٩٥)، والعراقي في «المغني» (١/ ١٩٦ ـ ١٩٧)، رقم (٣٣١١)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٣٣)، رقم (٤٧٥٩).

وقد ورد ما يدل على أن تعيين زياد بالنميري فيه وهم، وإنما هو زياد بن ميمون البصري أحد المتهمين.

فالحديث أخرجه ابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» (ح٢٧) و«اصطناع المعروف» (ح٧٩)، وأبو يعلى (٧/ ٢٧٥)، رقم (٤٢٩٦) ـ [وعنه في «المقصد العلي» (٣/ ٣٥)، =

= رقم (١٠٤١)] ـ، كلاهما عن عبيد الله بن عمر بن ميسرة، حدثنا السكن بن إسماعيل الأصم، عن زياد، ولم ينسباه.
وهو في «إتحاف الخيرة» (٥/ ٥٢٤)، رقم (٥١٧٤/ ٢) و«المطالب العالية» (٥/ ٧٠٩)، رقم (٩٨١) عن أبي يعلى به، ونسباه في الإسناد: «زياد بن ميمون»، وعمدتهما «مسند أبي يعلى الكبير».
وهكذا روى الخرائطي في «المكارم» (١/ ٣٤٥)، رقم (٩٥) الطرف الأخير منه؛ عن مطين الحافظ، عن محمد بن أبي بكر المقدمي، ثنا السكن بن أبي السكن البرجمي، عن زياد بن ميمون، عن أنس ﷺ.
والسكن بن أبي السكن البرجمي: هو السكن بن إسماعيل الأصم.
وهكذا نسب عند الإسماعيلي في «معجمه» (١/ ٤٦٦)، رقم (١١٨/ ١٢٥) من رواية ميمون بن زيد، وابنِ شاهين في «الترغيب» (٥٠٨) من رواية سلام بن سليمان، وابنِ عبدالبر في «الجامع» (١/ ٧٦)، رقم (٦٠) من رواية خالد بن يزيد الصباري، ثلاثتهم قالوا: عن زياد بن ميمون، عن أنس ﷺ به.
ولم يذكر ابن عبدالبر الطرف الثاني منه في إغاثة الملهوف، وهو مشتهر من طرق عن زياد بن ميمون.
قال ابن حجر: «زياد بن ميمونٍ متروك»، وقال البوصيري: «هذا هو زياد بن أبي حسان، ويقال له: زياد أبو عمار البصري، ويقال: زياد بن أبي عمار، يدلسونه لئلا يعرف في الحال»، وزياد بن ميمون هذا كذبه يزيد بن هارون وأبو داود الطيالسي وبشر بن عمر الزهراني وابن معين وغيرهم، وحكوا اعترافه بالوضع، وراجع ترجمته في «الكامل» (/ ١٨٥)، رقم (٦٨٦)، و«الميزان» (٢/ ٩٤ ـ ٩٥)، رقم (٢٩٦٧).
ولِمَا تقدم أشار الألباني في «الصحيحة» (١٦٦٠)، ونص في «الضعيفة» (٦٨٠٧) على توهيم البزار في نسبته لزياد ـ راويه عن أنس ﷺ ـ بـ «النميري»، واستدل أيضاً بأن سكن بن إسماعيل الأصم لم يذكروا في شيوخه سوى أبي عمار زياد بْن ميمون صاحب الفاكهة، دون النميري، ولا ذكروا السكن البرجمي في الرواة عن النميري، واستشهد كذلك أن الهيثمي بعد نقله في «كشف الأستار» لرواية البزار قال: «قال البزار قبلِ هذا: «إن زياداً لم يرو عن أنس إلا الحديث الذي قبل هذا، وقد روى عنه هذا أيضاً»، والحديث السابق عليه هو عن زياد بن أبي حسان عن أنس ﷺ، وهو زياد بن ميمون كما عرفت». والله أعلم.
هذا ولموضع الشاهد من الحديث ـ دون الطرف الأخير منه ـ طريقان آخران عن أنس ﷺ.
١ ـ أخرجه الترمذي (٢٦٧٠)، وأبو يعلى (٧/ ٣٠٧)، رقم (٤٣٤٦)، والبزار =

وأخرجه مسلم بمعناه؛ من حديث أبي عمرو الشيباني، عن أبي مسعود، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: احملني! فقال: **«ما أجد ما أحملك عليه، ولكن ائت فلاناً فلعله يحملك»**، فأتاه، فحمله، فقال ﷺ: **«من دلَّ على خير فله مثل أجر فاعله»**(١)

ولابن ابن عبدالبر عن أبي الدرداء من قوله: **«الدال على الخير وفاعله شريكان»**(٢).

= (١٤/ ٦٥)، رقم (٧٥٢٠)، والضياء في «المختارة» (٢١٩٣) وغيرهم من طريق أحمد بن بشير المخزومي، عن شبيب بن بشر البجلي الكوفي، عن أنس رضي الله عنه. وقال الترمذي: «غريب من هذا الوجه، من حديث أنس عن النبي ﷺ»، يشير إلى ما قاله الدارقطني في «الغرائب» ـ كما في «أطرافه» لابن القيسراني (٢/ ١١٦)، رقم (٩٠٩) ـ من تفرد أحمد بن بشير عن شبيب به. وقال الألباني: «حسن صحيح»، وفي الصحيحة (٤/ ٢٢٠)، رقم (١٦٦٠): «إسناده حسن، رجاله موثقون»، وحسن إسناده في «الضعيفة» (ح٦٨٠٧) وغيره أيضاً.

وشبيب بن بشر؛ قال البخاري: منكر الحديث ـ كما في «ترتيب العلل الكبير للترمذي» (٢/ ٤٤٨) ـ وهو عند غيره فوق هذا بكثير، فوثقه ابن معين، ولينه أبو حاتم الرازي، وقال ابن حبان في «الثقات» «يخطئ كثيراً»، وعليه قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ، من الخامسة»، فحديثه حسن إن شاء الله تعالى.

وانظر: «تاريخ ابن معين» ـ رواية الدوري (٤/ ٨٥)، رقم (٣٢٦٥)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٥٧)، رقم (١٥٦٤)، «الثقات» (٤/ ٣٥٩)، «تهذيب الكمال» (٣٥٩/١٢)، رقم (٢٦٨٩)، «التقريب» (٢٧٣٨).

٢ ـ وأخرجه أبو الفضل الزهري في «حديثه» (٣٨٤) من طريق هارون المستملي، حدثنا زياد بن سهل الحارثي ـ وكان ثقة ـ بمصر، حدثتني أم سلمة الأنصارية؛ أخت معبد بن خالد ـ وكانت صالحة ـ عن أنس رضي الله عنه. وفي «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٥)، رقم (٧٣٥٧)، ترجمة هارون بن سفيان بن بشير المستملي: بالإسناد نفسه: «حدثتني أم سلمة الأنصارية؛ وكانت أخت أم معبد بن خالد».

وأم سلمة الأنصارية أخت معبد ـ أو أم معبد ـ لم أقف على ترجمتها، إلا أن الراوي عنها ـ وقد وثقه هارون الديك الحافظ مستملي يزيد بن هارون ـ أثنى عليها بقوله: «وكانت صالحة». فهي مستورة، وصالحة للاعتبار ـ إن شاء الله تعالى ـ، وتقدم عن أنس رضي الله عنه بإسناد حسن فيقويه. والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم (ح١٨٩٣)، وأبو مسعود هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة البدري الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) رواه ابن عبدالبر في «الجامع» (١/ ٧٩)، رقم (٦١) ـ وقبله ابن أبي خيثمة في «العلم» =

= (١٥) ـ من طريق أبي بكر بن أبي مريم الغساني عن الأشياخ عن أبي الدرداء ﷺ قال: «العالم والمتعلم شريكان، والمعلم والمستمع شريكان، والدال على الخير وفاعله شريكان».

وأبو بكر بن أبي مريم الغساني؛ هو أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم الغساني الشامي، وقد ينسب إلى جده، قيل اسمه بكير، وقيل عبدالسلام؛ ضعيف، وكان قد سرق بيته فاختلط، من السابعة. «التقريب» (٧٩٧٤).

وقد ضعفه ابن معين وإسحاق وأحمد والرازيان والجوزجاني وابن حبان وابن عدي وآخرون، بل حكم أبو زرعة الرازي بأنه منكر الحديث، وقال الدارقطني ـ في رواية البرقاني عنه ـ: «متروك»، وقال ابن حبان: «كثرت المناكير في حديثه فاستحق الترك»، وقال غير واحد: «ليس بشيء»، وقال عيسى بن يونس السبيعي: «كان يجمع في روايته بين الشيوخ؛ يعني: يتلقن ذلك»، والله أعلم.

وانظر: «العلل» لأحمد (١/ ٥٦٠)، رقم (١٣٣٧)، (٢/ ٣٩)، رقم (١٤٨٤)، (٢/٩٩)، رقم (٤٣٧٠)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥)، رقم (١٥٩٠)، «أحوال الرجال» (٣١٥)، «المجروحين» (٣/ ١٤٦)، «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٠٨ ـ ١١٠)، رقم (٧٢٤١)، «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢٦ ـ ٢٧)، رقم (٨٣٠٣).

والأشياخ الذين روى عنهم أبو بكر بن أبي مريم مبهمون في عداد المجاهيل، وهو مخلط في الشيوخ. والله أعلم.

فهذا الإسناد ضعيف جدّاً. وقد رُوِيَ عنه ﷺ موقوفاً مِنْ غير وجهٍ، وهو المحفوظ، ومنها:

١ ـ ما رواه أحمد في «الزهد» (١٩٩) عن ابن مهدي عن معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء ﷺ قال: «العالم والمتعلم في الأجر سواء، ولا خير فيما سواهما».

وهذا إسناد حسن لذاته إن شاء الله، رجاله ثقات سوى أبي الزاهرية حُدَير بن كُرَيب الحضرمي الدمشقي، فصدوق، كما في «التقريب» (١١٥٣)، ومعاوية بن صالح بن حُدَير الحضرمي الحمصي؛ صدوق له أوهام، كما في «التقريب» (٦٧٦٢)، وهما من رجال مسلم في الصحيح.

٢ ـ ورواه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢١٣) من طريق حجاج بن دينار، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، عن أبي الدرداء ﷺ، قال: «تعلموا قبل أن يرفع العلم، إن رفع العلم ذهاب العلماء، إن العالم والمتعلم في الأجر سواء، وإنما الناس رجلان، عالم ومتعلم، ولا خير فيما بين ذلك».

وهذا ـ والله أعلم ـ إسناد حسن أيضاً، رجاله كلهم ثقات، سوى حجاج بن دينار =

والمعنى: من دلك على خير وأرشدك إليه، فنلته بإرشاده، فكأنه فعل ذلك الخير.

٤٨٨ حديث: «داروا سفهاءكم».

وهو على بعض الألسنة بزيادة: «بثلث أموالكم»؛ وقد بيض له شيخنا حين سئل عنه[1] وفي «الفردوس» بلا سند عن أبي هريرة رفعه: «**داروا النساء تنتفعوا بهن، فإنهن لا يستوين لكم أبداً**»[2].

ومضى في «أَمَرَنا» من «الهمزة»[3] في حديثٍ: «**وداروا الناس**[4]

= الواسطي فصدوق ـ كما في «التقريب» (١١٢٥)، وشيخ أبي نعيم علي بن أحمد بن محمد البغدادي أبي الحسن المعروف بابن المقابري، فقال تلميذه أبو الفتح بن مسرور: «كان يذكر ببعض اللين»، وقال الخطيب: «روى عنه تمام وغيره أحاديث مستقيمة»، فهو حسن الحديث أيضاً، إن شاء الله تعالى. انظر: «تاريخ بغداد» ـ ت بشار (١٣/ ٢٢١)، رقم (٦٠٩٠)، «تاريخ دمشق» (٤١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠)، رقم (٤٧٨٢).

وله عدة طرق أخرى لا تخلو عن بعض الكلام والانقطاع فيها، فالطرفُ الأول من الأثر الذي أورده المؤلف قد ثبت عن أبي الدرداء ﷺ قولَه من غير وجه، والجملة الثانية منه في معنى الأولى منها، وللجملة الأخيرة منه شواهد مرفوعة صحيحة كما تقدم آنفاً.

ولحديث الترجمة شواهد عن سهل بن سعد الساعدي، وعائشة أم المؤمنين، وابن مسعود، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبدالله، وابن عمر، وعلي، وأبي هريرة ﷺ، ولا يصح منها شيء، إلا أن حديثي سهل بن سعد وأم المؤمنين عائشة ﷺ صالحان للاعتبار، وفيما تقدم غنية عنها. والله أعلم.

(١) أجوبة الحافظ ابن حجر على أسئلة بعض تلاميذه (المجموعة الثامنة، ص١٠٨ ـ أضواء السلف).

قال ابن الديبع في «تمييز الطيب» (٦٠٨): «لم أقف عليه مرفوعاً، وما أشبهه بالموضوع».

(٢) لم أجده في «الفردوس»، وحرف الدال المهملة ساقط من «مسند الفردوس» المخطوط.

وروي بمعناه من غير وجه عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً في الصحيحين وغيرهما.

(٣) الحديث (١٨١): «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم».

(٤) في (أ، ز، م، عز): «وداروا النساء..»، وجاء في نسخ (ق، زك، ز٢)، وفي الموضع المشار إليه من حرف الهمزة في جميع النسخ: «الناس» كما أثبت، وهو الصواب.

بعقولكم»(١)

(١) ذكر المؤلف في الموضع المشار إليه أنه أخرجه الغسولي في «جزئه» عن جابر رضي الله عنه بلفظ: «**جالسوا الناس على قدر أحسابهم، وخالطوا الناس على قدر أديانهم، وأنزلوا الناس على قدر منازلهم، وداروا الناس بعقولكم**». وهذا أسنده ابن الديلمي [«زهر الفردوس» (١/ ٣٠٩)] من طريق الحسين بن حميد أبي علي العكي، حدثنا زهر بن عباد، حدثنا أزهر بن عبدالله، عن فضيل بن عياض، عن منصور، عن إبراهيم، عن جابر رضي الله عنه، قال: خطبنا النبي ﷺ فقال في خطبته: «**أنا أشرف الناس حسباً ولا فخر..**» ـ الحديث ـ وفيه: «**يا أيها الناس! جالسوا الناس على قدر أحسابهم، وخالطوا الناس على قدر آبائهم ـ وفي الفردوس: أديانهم ـ وأنزلوا الناس على قدر مروءاتهم ـ وفي الفردوس: على قدر عقولهم ـ، وداروا الناس يغفر لكم**».
وذكر المؤلف رحمه الله (ح١٣٠٠) طرفاً آخر له بلفظ: «**لا تعد من لا يعودك**»، فقال: «أبو الطيب الغسولي؛ من جهة إبراهيم النخعي عن جابر، قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «**يا أيها الناس أنا أكرم الناس حسباً**» الحديث، وفيه: «**ومن عاد مرضانا عدنا مرضاه**»، وسنده ضعيف»، وهو طرف لحديثنا هذا.
دراسة الإسناد:
١ ـ إبراهيم النخعي: ليست له رواية عن أحد من الصحابة، وإن كان أدرك منهم جماعة، كما في «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٣٣ ـ ٢٤٠)، رقم (٢٦٥)، و«جامع التحصيل» رقم (١٣)، وطبقات المدلسين رقم (٣٥).
٢ ـ وأزهر بن عبدالله: «لم أقف له على ترجمة، ويحتمل أن يكون هو أبا شعيب أزهر بن عبدالله بن سالم الجيزى مولى الحسن بن ثوبان الهمداني المتوفى سنة عشرين ومائتين».
وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٣/ ٤٨)، و«الأنساب» للسمعاني (٢/ ١٤٤).
كما يحتمل أزهر بن عبدالله الخراساني الذي يروي عن ابن عجلان، وعنه عبدالرحمٰن بن مغراء الكوفي؛ ذكره العقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٣٥)، رقم (١٦٦) فقال: «حديثه غير محفوظ من حديث ابن عجلان»، فكلاهما من طبقة شيوخ زهير بن عباد الرؤاسي.
٣ ـ وزهر بن عباد: لعله تصحَّف عن «زهير بن عباد» ـ وهو الرؤاسي الكوفي نزيل دمشق ثم مصر، ابن عم وكيع بن الجراح ـ؛ ثقة، توفي بمصر في شوال سنة ٢٣٨، وقيل: ٢٣٦هـ، فهو المذكور في شيوخ العكي. وانظر: «الجرح» (٣/ ٥٩١)، «تاريخ دمشق» (١٩/ ١٠٨ ـ ١١٠)، رقم (٢٢٨٧)، «الإكمال» لابن ماكولا (١/ ٢٠١)، «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٣).
٤ ـ والحسين بن حميد هو ابن موسى بن المبارك بن بجير أبو علي العكي: قَالَ =

وفي لفظ: «داروا الناس(١) على قدر أحسابهم»(٢)

وللديلمي من حديث محمد بن مطرف عن ابن المنكدر، عن سعيد بن ابن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً: «**ذبوا بأموالكم عن أعراضكم**»، قالوا: يا رسول الله! كيف؟ قال: «**تعطون الشاعر، ومن يخاف لسانه**»(٣).

= ابن يونس: «ليس بالقوي، توفي في رجب سنة تسع وتسعين ـ يعني: ومائتين ـ عن اثنتين وتسعين سنة»، وقال الدارقطني: «ليِّن»، وقال ابن ماكولا: «لم يكن بالضابط للحديث»، وقال الذهبي وابن حجر: «فيه لين يحتمل».

انظر: «المؤتلف» للدارقطني (١/ ١٦٠)، «سؤالات السهمي» (٢٧٢)، «المتفق والمفترق» للخطيب (٢/ ٨٠٤)، رقم (٤٢٢ ـ ٣)، «الإكمال» لابن ماكولا (١/ ٢٠١)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٢/ ١٣٧)، «الميزان» (١/ ٥٣٣)، رقم (١٩٩٦)، «ذيل ديوان الضعفاء» (١١٠)، «اللسان» (٣/ ١٦٠)، رقم (٢٥٠٣).

فعلل الحديث هي ثلاثة: إرسال النخعي، ولين حسين العكي، وجهالة أزهر بن عبدالله، ولذا حكم المؤلف بضعف سنده، وهو ضعيف جدّاً. والله أعلم.

** **والغسولي**: هو أبو عمرو عثمان بن عبدالله بن عفان الغسولي الجَرْجَرائي ـ بالراء الساكنة بين الجيمين المفتوحتين، آخرها ياء مثناة من تحت، نسبة إلى جرجرايا؛ قريةٍ من أعمال بغداد، بينها وبين واسط، شرقي دجلة، وهي مدينة النهروان السفلى، منها ابن سيرين، والمترجم له وآخرون ـ، وله ترجمة عند ابن النجار وغيره، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل.

انظر: «ذيل تاريخ بغداد» لابن النجار (٢/ ١٤٢)، رقم (٤٣٥)، «آثار البلاد» للقزويني (جرجرايا، ص٣٥١)، «الروض المعطار» للحميري (١/ ١٥٧)، «اللباب» لابن الأثير الجزري (١/ ٢٧٠).

وهذا الجزء ذكره له ابن الحطاب الرازي في «مشيخته» (١/ ١٣٧، الشيخ الخامس: ابن الطفال الرازي)، وابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣٣٠، رقم ١٤١٠، جزء الغسولي)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٨٨ ـ دون بيان لصاحبه)، والسيوطي، وابن عَراق وآخرون.

(١) في (ز): «النساء».

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وإنما هو طرف لحديث جابر المذكور آنفاً، ولفظه لدى المؤلف ـ فيما تقدم ـ والديلمي: «وجالسوا الناس على قدر أحسابهم»، وهو ضعيف جدّاً.

(٣) أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (ص١٨٢، رقم٣٥٦ ـ ترجمة سهل بن عبدالرحمٰن الجرجاني)، والديلمي [«زهر الفردوس» (٢/ ١٥٤)] من طريقين عن =

= الهيثم بن أيوب الطالقاني الرازي، عن سهل بن عبدالرحمٰن الجرجاني ـ لقيه بالبادية بسوق فَيْدٍ ـ، حدثنا محمد بن المطرف به.

وفَيْد: بليدة في نصف طريق مكة من الكوفة، وهي في ديار طيء، شرقي جبل سلمى من جبلي طيء، على مسيرة يومين منها، كان يودع الحاج ما يثقل من أزوادهم عند أهلها حتى يرجعوا، وهم مغوثة للحاج.

انظر: «المسالك والممالك» للإصطخري (ص٢٤)، «صورة الأرض» لابن حوقل (ص٣٣)، «معجم ما استعجم من أسماء البلاد» للبكري (٣/ ١٠٣٢ ـ ١٠٣٥)، «معجم البلدان» للحموي (٦/ ٤٥٠ ـ ٤٥١).

وفي كلتا الطريقين إلى «سهلٍ» من يجهل حاله، على أن الراوي عن ذاك ثقة أو إمام، فيتقوى بعضهما ببعض.

وأما سهل بن عبدالرحمٰن الجرجاني: فمجهول الحال، وسيأتي الكلام عليه لاحقاً، إن شاء الله. والله أعلم.

ورواه الخطيب (٩/ ١٠٧، رقم ٤٧٠٧ ـ ترجمة سعيد بن سهل بن جمعة الرازي) من طريق يوسف بن إسحاق بن الحجاج الطاحونى الرازي السري، عن أبيه، عن إسماعيل بن عبدالرحمٰن حدثني محمد بن مطرف الهمداني [كذا! وإنما هو ليثي مدني سكن الشام، يكنى أبا غسان] عن محمد بن المنكدر به.

قلت: لم يتكلم الزيلعي على الإسناد بشيء، وقال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٤٤٥)، رقم (١٤٦١): «سهل بن عبدالرحمٰن الجرجاني: هو عندي السندي بن عبدويه، الثقة»، وبنحوه ذكر عند الحديث (١٤٥٣)، وأورد ترجمته عن ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٠١)، رقم (١٣٨٦) أنه: «سندي بن عبدويه الرازي، واسمه سهل بن عبدالرحمٰن ـ ويقال: سهل بن عبدويه ـ وكنيته أبو الهيثم الكلبي، وكان قاضياً على همذان وقزوين، قال أبو الوليد الطيالسي: «لم أر بالري أعلم بالحديث من رجلين؛ من قاضيكم يحيى بن الضريس، ومن الزائد الأصبع السندي بن عبدويه، سئل أبي عنه، فقال: «شيخ»».

زاد الألباني: «وأخرج له أبو عوانة في صحيحه»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٠٤)، رقم (١٣٥٨٢).

قلت: وزاد ابن حبان: «يغرب»، وقال السمعاني في «الأنساب» (٣/ ٣٢١ ـ السندي): «كان من علماء أهل الحديث، وكان قاضي همدان وقزوين، وهو أول من جمعتا له»، وذكر نسبته بـ «الذهلي» [لعله: الدهكي]، وقال الصفدي في «الوافي» (٥/ ١٦٢): «توفي بعد المائتين».

وأما تمييز الراوي فلم يتبين لي جلياً، إذ لم أر أحداً نسب السندي إلى جرجان، =

ورواه ابن لال عن عائشة[١].

ونحوه حديث محمد بن المنكدر، عن جابر مرفوعاً: **«ما وقى به الرجل عرضه كتب له به صدقة»**.

رواه عن ابن المنكدر؛ مِسْوَرُ بن الصلت[٢]، وعبدالحميد بن الحسن

= بل هو رازي، يشتهر بالدهكي ـ بفتح الدال والهاء آخرها الكاف ـ، نسبة إلى دهك، وهي إحدى قرى الري، كما في «الأنساب» للسمعاني (٢/ ٥١٦)، و«تهذيب الأنساب» لابن الأثير (١/ ٥١٩).

ولم أر أحداً اعتبر جرجان من توابع الري، وهذا قد يضعف الاطمئنان إلى ذلك الظن من الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ، والذي يظهر من صنيع الحافظ السهمي أنه آخر غير السندي بن عبدويه.

ولم أجد في شيوخ السندي محمد بن مطرف، ولا في تلاميذه الهيثم بن أيوب الرازي، وإن كان مَنْ ذُكِر من شيوخه وتلاميذه ـ وذُكِر أنهم جماعة ـ من طبقتي محمد بن مطرف والهيثم، إلا أن مما يشكل في الأمر أن السهمي لم يذكر له شيخاً إلا محمد بن مطرف أبي غسان، والسندي بغيره أشهر، والعادة في التراجم أن يذكر المشاهير. والله أعلم.

وقال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٤٤٥) بالنسبة للطريق الثاني: «لا أدري! تصحف اسم «سهل» بـ «إسماعيل» على بعض النساخ، أم الرواية هكذا عند الخطيب؟ ولم أجد في الرواة من هذه الطبقة من يدعى إسماعيل بن عبدالرحمٰن، فالظاهر أنه تصحف على بعض الناسخين، أو أخطأ فيه بعض رواة السند إليه. والله أعلم».

وقد وجدت من هذه الطبقة أكثرَ مِنْ راوٍ يسمى (إسماعيل بن عبدالرحمٰن)، يروون المناكير عن الأئمة الثقات كمسعر ومالك، إلا أنه لا يخلو طريق منها عن مجهول فأكثر قبلهم، مما يمنع من الجزم في الحمل عليهم، ولم يتبين لي أيضاً هل هو واحد أو من المتفق والمفترق. وعلى كل ففي تصحيح الحديث بل وتحسينه نظر بين. والله أعلم.

(١) أخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢١٣)، وأبو الحسين البوشنجي في «المنظوم والمنثور» (١/ ١٧٨)، وفيه الحسين بن علوان الكوفي، كذبه جماعة من الأئمة، ونسبوه إلى الوضع، وتقدم (ح٨٧).

(٢) هو: مسور بن الصلت بن ثابت بن وردان أبو الحسن، المديني مولى رسول الله ﷺ، نزيل الكوفة: أجمعوا على ضعفه، إلا ما روى ابن حبان في «المجروحين» عن صالح بن محمد جزرة عن ابن معين أنه قال: «شيخ صدوق»، بينما روى العقيلي من رواية الدوري عن ابن معين تضعيفه له. =

الهلالي[1]،

= وحكم البخاري والنسائي بأنه متروك، وحكى ابن حبان وأبو نعيم الأصفهاني تكذيبه عن أحمد.

وقال ابن حبان: «من أهل المدينة، سكن الكوفة، . .كان غالياً في التشيع، يشتم السلف، وكان يروي عن الثقات الموضوعات، لا يجوز الاحتجاج به، كان أحمد بن حنبل يكذبه، وأما يحيى فحسن القول فيه».

وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ٤١١)، و«الضعفاء» له (٣٦٢) وللنسائي (٥٧٢)، والعقيلي (٤/ ٢٤٤)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٩٨)، «المجروحين» (٣/ ٣٢)، «الكامل» (٦/ ٤٣١)، «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٤٥)، رقم (٧٢٠٦).

وحديثه هذا: أخرجه أبو يعلى (٤/ ٣٦)، رقم (٢٠٤٠) ـ وعنه ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٣٢) ـ وابن جرير في «تهذيب الآثار» (٧٨٨ ـ الجزء المفقود، ت: علي رضا)، وابن عدي (٦/ ٤٣١)، رقم (١٩٠٩)، والقضاعي (٩٥)، والبيهقي (١٠/ ٢٤٢) وفي «شعب الإيمان» (٥/ ١٤٧)، رقم (٣٢٢٠)، (١٣/ ٢٢٣)، رقم (١٠٢٢٩) و«الآداب» (١٢٨) من طرق عن المسور به، في حديث أوله: «**كل معروف صدقة**، ..».

وحكم العقيلي وابن حبان وابن عدي والبيهقي وغيرهم بأنه غير محفوظ ـ كسائر حديث مسور ـ وزاد العقيلي: «ولا يتابعه إلا من هو نحوه».

(١) هو: عبدالحميد بن الحسن أبو عمر ـ أو أبو أمية ـ الهلالي الكوفي، نزيل الري: صدوق يخطئ. «التقريب» (٣٧٥٨).

وعبدالحميد الهلالي هذا: قال الإمام أحمد: «لا أعرفه»، ووثقه ابن معين في رواية الدارمي والكوسج، وقال في رواية الدقاق عنه: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ»، وضعفه ابن المديني وأبو زرعة الرازي والساجي ـ وزاد: يحدث بمناكير ـ وابن عدي والدارقطني، وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه عن ابن المنكدر»، وقال ابن حبان: «يخطئ، لا يحتج به إذا انفرد»، فهو لين وإلى الضعف أقرب.

وقول الإمام أحمد: «لا أعرفه»؛ يعني: أنه لم يسبر حديثه، وقد سبره غيره فضعفه. والله أعلم.

انظر: «العلل» لأحمد ـ رواية عبدالله (٢/ ٩٥)، رقم (١٦٧٦)، «سؤالات الدارمي» (٥٧٧)، «سؤالات ابن طهمان الدقاق» (٩٤)، «الجرح والتعديل» (٦/ ١١)، رقم (٤٧)، «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٤٥)، رقم (١٠٠٣)، «المجروحين» (٢/ ١٤٢)، رقم (٧٤٤)، «الكامل» (٥/ ٣٢٢)، رقم (١٤٧١)، «الميزان» (٢/ ٥٣٩) «تهذيب التهذيب» (٦/ ١١٣ ـ ١١٤).

وحديث عبدالحميد الهلالي هذا: رواه عبد بن حميد (١٠٨٣)، وابن أبي الدنيا في =

قلت[١] لابن ابن المنكدر: وما يعني به؟ قال: أن تعطي الشاعر، أو ذا اللسان المتَّقَى[٢].

= «اصطناع المعروف» (٩)، وابن عدي (٥/ ٣٢٢)، والدارقطني (٣/ ٤٢٨)، رقم (٢٨٩٥)، والحاكم (٢/ ٥٠)، والقضاعي (١/ ٨٩)، رقم (٩٤)، والبيهقي (١٠/ ٢٤٢)، وفي «الآداب» (١٢٧)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١٦٤٦)، وغيرهم من طرق عنه به.

قال ابن عدي: «لا أعلم روى هذا الحديث عن ابن المنكدر غير عبدالحميد بن الحسن، ومسور بن الصلت».

فهما ضعيفان، ولم يتابعا من معتمد، وأفراد الضعفاء والمتروكين عن مثل محمد بن المنكدر في شهرته وكثرة أصحابه الثقات لا يعتد بها، فهو غير محفوظ كما قال ابن عدي رَحِمَهُ اللهُ. والله أعلم.

(١) جاء في بعض طرق الحديث: «قلنا لجابر»، وفي أخرى: «قال محمد: قلت لجابر»، وفي غير ما رواية: «فقلت ـ أو: قلت ـ لابن المنكدر ـ أو: لمحمد بن المنكدر ـ».

(٢) وأخرجه تمام (٤/ ٥٤، رقم ١٢٧٩ ـ الروض البسام) عن أبي الميمون بن راشد، عن عبدالله بن الحسين المصيصي، عن موسى بن وردان، عن سعد بن الصلت، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وعبدالله بن الحسين بن جابر العقيلي ـ مولى عقيل بن أبي طالب ـ البغدادي ثم المصيصي، البزار:

قال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٤٦): «يقلب الأخبار ويسرقها، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد».

ووثقه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٥٠)، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢١/ ٢٠٣): «لعله هو عبدالله بن جابر بن عبدالله البزار أبو محمد المصيصي الذي ذكره أبو أحمد الحاكم في «الكنى»، وحكم بأنه منكر الحديث». بتصرف. وانظر: «تاريخ دمشق» (٢٧/ ٤٠٢ ـ ٤٠٤)، رقم (٣٢٥٥)، «الميزان» (٢/ ٤٠٨)، رقم (٤٢٦٩)، «السير» للذهبي (١٣/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨)، «لسان الميزان» (٤/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧)، رقم (٤١٩٩).

وموسى بن وردان: لم أقف له على ذكرٍ في كتب الرجال، فلعله من بنيات المصيصي. والله أعلم.

وسعد بن الصلت: هو ابن برد بن أسلم، البجلي ـ مولى جرير بن عبدالله ـ أبو الصلت الكوفي، نزيل شيراز قاضياً. أثنى عليه الثوري وأجلَّه، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٣٧٨)، وقال: «ربما أغرب»، ووصفه الذهبي بالمحدث الفقيه الإمام، وقال: «صالح الحديث، وما علمت لأحد فيه جرحاً»، وقال في موضع: «كان حافظاً، . . =

والأصل في هذا: «إن من شر الناس من توقَّهُ[١] الناس اتقاء فحشه»[٢]

٤٨٩ **حديث: «داووا مرضاكم بالصدقة».**

في: «حصنوا أموالكم بالزكاة»[٣]

٤٩٠ **حديث: «الدجاج غنم فقراء أمتي».**

في: «الجمعة»[٤]

٤٩١ **حديث: «الدجال أعور العين اليمنى؛ كأن عينه عنبة طافية»**[٥]

متفق عليه من حديث أيوب بن أبي تميمة السختياني، وموسى بن عقبة، ومسلم فقط من حديث أبي أسامة، ومحمد بن بشر، كلاهما: عن عبيد الله بن

= ما رأيت لأحد فيه جرحاً، فمحله الصدق». وليس بمجهول كما زعم مؤلف «الروض البسام». والله أعلم.

انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٣/ ١٨٣ ـ ١٨٤)، و«السير» (٩/ ٣١٧ ـ ٣١٨)، و«العبر» سنة (١٩٦هـ).

والحديث معروف بالمسور بن الصلت المدني ـ وهو متروك، كما تقدم ـ، فلعل المصيصي هذا سرقه منه، وألصقه بموسى بن وردان ـ لا يعرف ـ وسعد بن الصلت البجلي. والله أعلم.

(١) كذا ضبطه في المخطوطين، وفي المطبوعة: «توقاه» بزيادة الألف.

(٢) والحديث متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٠٣٢، وكذا: ٦٠٥٤، ٦١٣١) ومسلم (٢٥٩١/ ٧٣)، ولفظه عندهما: «إن شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة من ودعه ـ أو: تركه ـ الناس اتقاء فحشه»، وقد روي عنها ﵂ من وجوه. وأما لفظة «من توقه الناس»: فلم أجدها عند أحد من المخرجين، غير أنه عند القضاعي (٢/ ١٧١) من طريق وهيب، عن عبدالرحمٰن بن حرملة، عن عبدالرحمٰن بن دينار، عن عروة، عن عائشة ﵂ عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن شر الناس عند الله يوم القيامة من فَرَقَه النَاسُ اتِّقاءَ فُحشه**»، فلعله تصحف لدى المؤلف من قوله: «**فرقه**». والله أعلم.

(٣) انظر الحديث (٤٢١).

(٤) انظر الحديث (٣٧٩).

(٥) أي: ناتئةٌ كحبة العنب الطافية فوق الماء، وقيل: البارزة من بين صواحبها، وهذا أصوب. والله أعلم.

انظر: «تهذيب اللغة» (١٤/ ٢٤)، «غريب الحديث» للخطابي (١/ ٦٦٧)، «النهاية» لابن الأثير (٣/ ١٠٨).

عمر، ثلاثتهم: عن نافع، عن ابن عمر[١].

وفي الباب عن حذيفة عند مسلم من حديث الأعمش، عن شقيق، عنه، بلفظ: «**الدجال أعور العين اليسرى**»[٢].

وفي لفظ له من حديث ربعي بن حراش، عنه: «**وإن الدجال ممسوح العين، عليها ظَفَرَة**[٣] **غليظة**»[٤].

وعن أنس عنده أيضاً، من حديث شعيب بن الحبحاب، عنه، بلفظ: «**الدجال ممسوح العين، مكتوب بين عينيه كافر**»[٥]

وعند البخاري، من حديث شعبة، عن قتادة، عنه، في حديثٍ: «**ألا إنه أعور** [ق٩٥/ب]، **وإن ربكم ليس بأعور**»[٦]، وعن جابر عند أحمد، بلفظ: «**الدجال أعور، وهو أحد**[٧] **الكذابين**»[٨]

وعن أُبَيٍّ عنده، وعند الطيالسي، بلفظ: «**الدجال عينه خضراء كالزجاجة**»[٩].

---

(١) رواية أيوب عند البخاري (ح٧١٢٥)، ورواية موسى بن عقبة عنده (ح٣٤٣٩)، وعند مسلم (ح٢٧٣)، رقم (١٦٩)، وحديث أيوب مع البقية عنده (١٠٠/ ١٦٩).

(٢) صحيح مسلم (١٠٤/ ٢٩٣٤ ـ الفتن، ذكر الدجال وصفته).

(٣) بفتح الظاء والفاء: جليدة تنبت عند المآقي، وقد تمتد إلى السواد فتغشيه حتى يكَلّ. «العين» (٨/ ١٥٨)، «تهذيب اللغة» (١٤/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩)، «النهاية» لابن الأثير (٣/ ١٣٠).

(٤) صحيح مسلم (١٠٥، ١٠٦)، (٢٩٣٤، . .)

(٥) المصدر السابق (١٠٣/ ١٦٩).

(٦) «صحيح البخاري» (ح٧١٣١، ٧٤٠٨) وهو عند مسلم أيضاً (١٠١/ ٢٩٣٣) بزيادة: «مكتوب بين عينيه: ك ف ر»، وقد ذكرا في حديث ابن عمر وغيره ﷺ أيضاً.

(٧) في (أ، ز، م): «أحور، وهو أحد»، بالحاء المهملة في الموضعين، والمثبت من (زك، ق، عز)، وفي «المسند»: «الدجال أعور، وهو أشد الكذابين». والله أعلم.

(٨) أخرجه أحمد (٢٢/ ٤٣٠)، رقم (١٤٥٦٩) بإسناد صحيح على شرط مسلم. والله أعلم.

(٩) أخرجه الطيالسي (ح٥٤٦) وأحمد (٣٥/ ٨٢ ـ ٨٣)، رقم (٢١١٤٥ ـ ٢١١٤٧)، والطحاوي في «المشكل» (١٣/ ١٨٣ ـ ١٨٤)، رقم (٥١٨٧ ـ ٥١٨٨)، وابن حبان =

وعن أبي سعيد عند أبي يعلى، من حديث عطية، عنه، بلفظ: «**الدجال مسموح العين اليمنى، واليسرى كأنها كوكب**» الحديث(١)

= (٢٠٦/١٥)، رقم (٦٧٩٥)، والضياء في «المختارة» (٣/ ٤٠٥ ـ ٤٠٨)، رقم (١٢٠٢ ـ ١٢٠٦) وغيرهم من طرق عن شعبة، عن حبيب بن الزبير، عن عبدالله بن أبي الهذيل، عن عبدالرحمٰن بن أبزى، عن عبدالله بن خباب، عن أبي بن كعب ﷺ به مرفوعاً.

وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات، كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٣٧/٧)، وصحح إسناده البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٥١٨/٢)، رقم (٢٠٢٠)، وصححه ابن حبان والضياء وغيرهما.

ورواه خلاد بن أسلم عن النضر بن شميل عن شعبة به، ولم يذكر عبدالله بن خباب في الإسناد، كما قال عبدالله بن أحمد في زياداته على «المسند» (ح٢١١٤٨)، فهي رواية شاذة. والله أعلم.

(١) لم أقف عليه عند أبي يعلى بهذا اللفظ، ولا لدى غيره بهذا الاقتران.

واختلفت الروايات الواردة في الدجال في تعيين الأعور منهما، ففي بعضها «اليمنى»، وفي بعضها «اليسرى»، وفي بعضها الأخرى: «إحدى عينيه» دون التعيين.

وأما حديث عطية عن أبي سعيد ﷺ عند أبي يعلى (٢/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣) ـ ومن طريقه لدى ابن عساكر في «تاريخه» (٢/ ٢٢٢)، رقم (٤٦٥) ـ فلفظه: «**إنه لم يكن نبي إلا قد أنذر الدجال قومه، وإني أنذركموه؛ إنه أعور ذو حدقة جاحظة ولا يخفى؛ كأنها نخاعة في جنب جدار، وعينه اليسرى كأنها كوكب دري..**»

وأخرجه أيضاً عبد بن حميد (١/ ٢٨٢)، رقم (٨٩٧) وحنبل بن إسحاق في «الفتن» (١٧) ثلاثتهم: من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة، وأخرجه الحاكم (٤/ ٥٣٧ ـ ٥٣٩)، من طريق شيبان بن عبدالرحمٰن عن فراس، كلاهما (حجاج وفراس) عن عطية بن سعد العوفي، عن أبي سعيد الخدري ﷺ في حديث طويل، ولفظ الحاكم: «**ألا كل نبي قد أنذر أمته الدجال، ... ألا إن عينه اليمنى ممسوحة الحدقة جاحظة، فلا تخفى؛ كأنها نخاعة في جنب حائط، ألا وإن عينه اليسرى كأنها كوكب دري..**» ونحوه لابن منيع.

ورواه مختصراً ـ وفيه هذه الجملة ـ ابن أبي شيبة (١٥/ ١٣١)، رقم (٣٨٦٢٠) ـ واللفظ له ـ وأحمد (١٨/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٩٣٨) من طريق مجالد، عن أبي الْوَدَّاكِ، عن أبي سعيد الخدري ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قال: «**أنا أختم ألفَ نبي، أو أكثر، .. إنه أعور، وإن الله ليس بأعور، وإنه أعور عين اليمنى، لا حَدَقَةَ له، جاحظةٌ [ولأحمد والخطيب: وعينه اليمنى عوراء جاحظةٌ، ولا تخفى؛ كأنها نخامة في حائط مجصَّصٍ] والأخرى كأنها كوكب دري..**»، وعند =

وعن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس عند الطيالسي، والطبراني بلفظ: **«الدجالُ آدمُ، هِجانٌ**[(١)]**، أعورُ، جعد الرأس»**[(٢)]، إلى غير ذلك مما أفرد

= الأخيرين بعض الزيادات.

وأعل البوصيري في «الإتحاف» (٨/ ١٣٦ ـ ١٣٧) الوجه الأول بأن «مدار طرقه على عطية العوفي، وهو ضعيف»، والوجه الثاني بأن «فيه مجالد بن سعيد، وهو ضعيف»، وزاد الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٣٧) تعليل الوجه الأول من رواية أبي يعلى والبزار؛ بأن «فيه الحجاج بن أرطاة وهو مدلس»، وتقدم أنه تابعه عليه فراسُ بن يحيى الهمداني، وهو صدوق يهم، فلم يبق إلا الكلام على عطية العوفي، وهو ضعيف كما في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٤٥ ـ ١٤٩)، رقم (٣٩٥٦)، وأما تدليسه الكلبي بأبي سعيد، حتى يتوهم أنه أبو سعيد الخدري ﷺ، فمما تفرد به الكلبي، وهو متهم. والله أعلم.

وأما طريق مجالد فأضعف، حيث إن مجالداً ضعيف مدلس، ويدلس الضعفاء والمتروكين، وقد اشتمل متن روايته على مناكير، وزيادات لا يتابع عليها. والله أعلم.

(١) أي: أبيض. ويقع على المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد. «النهاية» (٥/ ١٢٩).

(٢) لم أجده بهذا اللفظ عند أحد منهم، وحديث سماك رواه الطبراني في «الكبير» (١١/ ٢٧٣)، رقم (١١٧١١ ـ ١١٧١٣)، ولفظه في الأولى: أن النبي ﷺ ذكر الدجال فقال: «**أعورُ جَعْدٌ هِجانٌ أزهرُ؛ كأَنَّ رأسه أصْلَةٌ**، ...، **إنه أعور، وإن ربكم** ﷻ **ليس بأعور**»، وفي الأخريين: «**الدجال جعد هجان أقمر؛ كأن رأسه غصن شجرة، مطموس عينه اليسرى، والأخرى كأنها عنبة طافية**..»، وللطيالسي (٤/ ٣٩٩)، رقم (٢٨٠٠): «أَزْهَرُ، هِجَانٌ، أَعْوَرُ. .»، ونحوه لأحمد (٤/ ٤٩)، رقم (٢١٤٨)، وابن حبان (١٥/ ٢٠٧)، رقم (٦٧٩٦) وحنبل في «الفتن» (٢)، وابن قتيبة في «غريب الحديث» (١/ ٣٠٧)، رقم (٣١)، من مقدم ومؤخر، وزائد في لفظه وناقص.

ولابن أبي شيبة (١٥/ ١٣٢)، رقم (٣٨٦٢٥): «**إن الدجال أعورُ جَعْدٌ هِجَانٌ أَقْمَرُ؛ كأن رأسه غَصْنَةُ شجرة**..»، ونحوه للحربي في الغريب (٢/ ٤٩٧ ـ هجن).

وهؤلاء رووه من طريق شعبة والثوري وزائدة وغيرهم عنه به، وذكر أحمد في حديثه أن شعبة قال: «فحدثت به قتادة، فحدثني بنحو من هذا»، وأخرجه أحمد (٣٥٤٦)، والنسائي في «الكبرى» (١١٢١٩ و١١٤٢٠) وغيرهما من طريق ثابت بن يزيد أبي يزيد عن هلال بن خباب عن عكرمة.

فالحديث صحيح؛ طريق قتادة على شرط البخاري، وأخرياه من الحسن لذاته، وله متابعات. والله أعلم.

بالتصنيف(١)

٤٩٢ حديث: «دخلت الجنة فرأيت أكثر أهلها النساء».

البيهقي في «البعث»، وابن عساكر في ترجمة عمرو بن أبي عمرو من «تاريخ دمشق» له، من حديث جابر(٢)

ولا تنافي بينه وبين حديث: «**اطَّلعت في النار، فرأيت أكثر أهلها النساء**»(٣)، لإمكان حمل ذلك على الابتداء، وذا على ما بعد، كما أوضحته في مكان آخر(٤)

---

(١) **منها**: «الروع والأوجال في نبأ المسيح الدجال» للذهبي، و«مسألة السر في الأعور الدجال» لأبي القاسم عبدالرحمٰن بن عبدالله السهيلي، و«التوضيح في تواتر ما جاء في المهدي المنتظر والدجال والمسيح» للشوكاني. انظر: «كشف الظنون» (١/ ٩٣٣)، (٢/ ١٦٦٢)، «هدية العارفين» (١/ ٥٢٠)، (٢/ ١٥٤، ٣٦٥).

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ولا وجدت ترجمة لعمرو بن أبي عمرو في «تاريخ دمشق» إلا واحداً في (٤٦/ ٣٠٣)، رقم (٥٣٨١) قال فيه: «عمرو بن أبي عمرو الحبراني؛ أظنه حمصياً، حدث عن هشام بن خالد، روى عنه محمد بن يوسف الهروي حكاية تأتي في ترجمة مكحول إن شاء الله»، فأسندها في (٦٠/ ٢١٤).
وإنما أورد البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٤٩٧) ـ واللفظ له ـ، وابن عساكر (٥٣٣/٤٣)، وكذلك ابن عدي (١/ ١٩١)، رقم (٣١) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٩٣٤) ـ عَنْ جَابِرٍ ﷺ مرفوعاً: «**أَكْثَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْبُلْهُ**». قال البيهقي: «منكر»، وقال ابن عدي: «باطل».
ومداره على أحمد بن عيسى بن يزيد الْخَشَّابِ، وهو متهم، والحديث تقدم تخريجه برقم (١٤٦)، وهو مما حكم ملا علي القاري بوضعه في كتابيه؛ «المصنوع» (٣٤)، و«الموضوعات الكبرى» (٢١٧).

(٣) أخرجه البخاري من حديث عمران بن حصين ﷺ (ح٣٢٤١، و٥١٩٨، ٦٤٤٩، ٦٥٤٦)، وهو عند مسلم (ح٩٤، رقم ٢٧٣٧، الرقاق، أكثر أهل الجنة الفقراء..)، من حديث ابن عباس ﷺ.

(٤) لم أجده، وجاء على هامش الأصل ما يمكن أن يقرأ (هو في أوائل ألفيته لابن كثير)، ولعله يعني أن السبب المذكور لكثرة ورودهن النار في حديث ابن عباس وأبي سعيد الخدري وأسماء بنت يزيد وغيرهم ﷺ هو كفران العشير، وليس الكفر بالله، وهو من الكبائر التي لا يخلد أصحابها في النار، بل ويخرجون بعد ما يعاقبون على سيئاتهم، فحينئذ تكثر النساء على الرجال، كما في «طرح التثريب» للعراقي =

بل[١] لمسلم من حديث عمران بن حصين رفعه: **«أقل ساكني الجنة النساء»**[٢].

٤٩٣ *حديث*: **«الدرجة الرفيعة»** المدرج فيما يقال بعد الأذان.

لم أره في شيء من الروايات[٣]، وأصل الحديث عند أحمد، والبخاري، والأربعة[٤] عن جابر، مرفوعاً: **«من قال حين يسمع النداء:**

= (٨/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠) ـ و«التيسير» للمناوي (١/ ٦٣٢).
وهذا يستقيم لولا حديث عمران بن حصين رضي الله عنه الآتي بعده. والله أعلم.
قال القاضي عياض: «ظاهره أن النساء أكثر أهل الجنة، وفي الحديث الآخر: «أنهن أكثر أهل النار»، فيخرج من مجموع هذا أن النساء أكثر ولد آدم، وهذا كله في الآدميات، وإلا فقد جاء للواحد من أهل الجنة من الحور العدد الكثير»، وأقره عليه النووي في شرحه على صحيح مسلم (١٧/ ١٧٢)، رقم (٢٨٣٤).

(١) لعله استدراك من المؤلف على مسلك الجمع وتراجع، حيث لا يخلو من التكلف مع هذه اللفظة، فإنه نص في أن النساء أقل من الرجال في الجنة، وإن كان يمكن تعميم التأويل عليه أيضاً. والله أعلم.

(٢) صحيح مسلم (٩٥/٢٧٣٨، الرقاق، أكثر أهل الجنة الفقراء..).

(٣) قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (الأذان، ١/ ٢١١): ليس في شيء من طرقه ذكر «الدرجة الرفيعة»، وذكره ملا علي القاري في كتابيه؛ «المصنوع» (ح١٣٢)، و«الأسرار المرفوعة» (ص١٩٨)، (ح٢٠٢) من الموضوعات، معتمداً على قول المؤلف أعلاه بعدم وقوفه عليه في شيء من الكتب.
وورد ذكره في «عمل اليوم والليلة» لابن السني (ح٩٥)، وهو مدرج من بعض النساخ ولا شك؛ حيث إنه يرويه من طريق النسائي عن عمرو بن منصور عن علي بن عياش عن شعيب بن أبي حمزة عن ابن المنكدر عن جابر رضي الله عنه به، وهو دون هذه الزيادة بالإسناد نفسه عند النسائي في «المجتبى» و«الكبرى» و«عمل اليوم والليلة» (٤٦)، وبدونها رواه جميع الرواة عن ابن عياش كما سيأتي، ويؤيده كلام الحفاظ المذكورين وغيرهم ممن تكلموا عليه، وإنه لمستبعد للغاية أن يخفى على هؤلاء الأئمة كلهم أجمع. والله أعلم.

(٤) أخرجه البخاري (٦١٤، ٤٧١٩)، وأحمد (٢٣/ ١٢٠)، رقم (١٤٨١٧) ـ وعنه أبو داود (٥٢٩) ـ والترمذي (٢١١)، والنسائي (٦٨٠) وفي «الكبرى» (ح٩٧٩١)، وابن ماجه (٧٢٢)، وابن خزيمة (١/ ٢٢٠)، رقم (٤٢٠) ـ وعنه ابن حبان (٤/٥٨٦)، رقم (١٦٨٩) ـ والسراج في «المسند» (١/ ٥٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ٣٦)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢٩٧٢)، و«الأوسط» (٥/ ٥٤)، رقم (٤٦٥٤)، =

«اللَّهُمَّ رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته»؛ حلت له شفاعتي يوم القيامة».

وهو عند البيهقي في سننه[١]، فزاد في آخره ـ مما ثبت عند الكشميهني في البخاري نفسه[٢] ـ: «**إنك لا تخلف الميعاد**»، وزاد البيهقي في أوله: «**اللَّهُمَّ إني أسألك بحق هذه الدعوة**»[٣].

وزاد فيه ابن وهب في «جامعه»[٤] بسند فيه ابن لهيعة: «صل على محمد

= و«الصغير» (٦٧٠)، و«الدعاء» (٤٣٠) وغيرهم؛ من عشرة أوجه فأكثر [منهم الإمام أحمد والبخاري وأبو زرعة الدمشقي] عن علي بن عياش عن شعيب بن أبي حمزة عن ابن المنكدر عن جابر رضي الله عنه.

قال الترمذي: «صحيح حسن، غريب من حديث محمد بن المنكدر، لا نعلم أحداً رواه غير شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر». وقال الطبراني في «الأوسط»: «تفرد به علي بن عياش، ولا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد».

(١) أخرجه البيهقي (١/ ٤١٠)، رقم (٢٠٠٩)، وفي «الصغرى» (١/ ١٠١)، رقم (٢٧٠) من طريق محمد بن عوف الطائي عن علي بن عياش به، وقال فيه: «**اللَّهُمَّ إني أسألك بحق هذه الدعوة.. إنك لا تخلف الميعاد..**»، فقال: رواه البخاري في الصحيح عن علي بن عياش.

فهذه زيادة شاذة من محمد بن عوف بن سفيان الطائي الحمصي، وهو ثقة حافظ ـ كما في «التقريب» (٦٢٠٢) ـ، ومن العُمَدِ في حديث أهل الشام، إلا أنه لا يعتبر بمخالفته لأحمد والبخاري وأبي زرعة الدمشقي وابن وارة ومن معهم من الأئمة الثقات، فلا تكون مخالفته لهم إلا شذوذاً، ولذا حكم الألباني في «صحيح أبي داود» (٥٤٠)، و«الضعيفة» (٥١٨١) بأنها زيادة شاذة. والله أعلم.

(٢) لم يذكره ابن رجب وابن حجر والعيني والكرماني من شراح الصحيح. والله أعلم.

(٣) هذه الزيادة شاذة كذلك، ورد عند البيهقي بالإسناد المتقدم، وتقدم الكلام عليه. وورد كذلك عند الطبراني في معجميه ـ «الأوسط» و«الصغير» ـ، وأما الطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ١٤٦)، رقم (٨١٥) وغيرُه ممن أخرجوا الحديث من طريق أبي زرعة الدمشقي شيخ الطبراني فيه، فلم يذكروها.

ولعله دخل على الحافظ الطبراني حديث في حديث، وإلا فهو رواه في كتبه الأخرى كلفظ الجماعة، والحديث فرد لا يحتمل تعدد الألفاظ، وإنما تختلف الألفاظ عند تعدد الطرق. والله أعلم.

(٤) لم أقف عليه، فيما عثر عليه من كتاب «الجامع»، وهو ناقص من أوله إلى أوائل الحج.

عبدك ورسولك»، ولم يذكر «الفضيلة»، وزاد بدلها: «والشفاعة يوم القيامة»، وقال: «حلت له شفاعتي»، دون ما بعده.

ورواه أحمد وابن السني والطبراني وآخرون، بلفظ: ««**صلِّ على محمد، وارض عنه رضىً لا سخَطَ بعده**»، استجاب الله دعوته»[1] ولم يذكروا سواه.

والصلاة على النبي ﷺ فيه وردت عن غير جابر[2]، وفي بعضها: «**وآته سُؤْلَه**»[3]، ....

(١) أخرجه أحمد (٢٢/ ٤٦١)، رقم (١٤٦١٩)، وابن السني في «اليوم والليلة» (٩٦)، والطبراني في «الأوسط» (١/ ٦٩)، رقم (١٩٤)، وأبو يعلى في «المسند الكبير» ـ كما في «إتحاف الخيرة» (١/ ٤٩٠)، رقم (٩١٦) ـ من طريقين عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً، بلفظ: «**من قال حين ينادي المنادي: «اللَّهُمَّ ربَّ هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة؛ صلِّ على محمد، وارضَ عنه رضىً لا تَسخَط بعده» استجاب الله له دعوته**».
قال الطبراني: «لم يروه عن أبي الزبير إلا ابن لهيعة، ولا يروى عن جابر رضي الله عنه إلا بهذا الاسناد».
وبابن لهيعة أعله المنذري في «الترغيب» (١/ ١١٦)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٤٩)، والبوصيري وغيرهم.

(٢) وردت ضمن الدعاء في حديثي أبي الدرداء وابن عباس رضي الله عنهم مرفوعاً، وفي الموقوف عن أبي هريرة رضي الله عنه، ومراسيل الحسن والحكم بن عتبة وغيرهما، وسيأتي الكلام عليها في التعليق التالي، إن شاء الله.
وأصح شاهد في الباب ما أخرجه مسلم (١١/ ٣٨٤)، وأبو عوانة (٢/ ٧)، رقم (٨٤٢)، وأبو داود (٥٢٣)، والنسائي في «الكبرى» (١٦٥٤)، وابن خزيمة (٤١٨)، وابن حبان (١٦٩٠)، وغيرهم عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علي، فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشراً، ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة حلَّت له الشفاعة**».
وهذا شاهد صحيح، يشتمل على عامة ما ورد في حديث جابر رضي الله عنه من المعنى، من استحقاق الشفاعة على سؤال الوسيلة، وفي معناهما أحاديث أخرى، فلا وجه لاستنكار إخراجه على البخاري. والله أعلم.

(٣) ورد في حديث أنس رضي الله عنه، وفي الموقوف عن أبي هريرة رضي الله عنه، ومراسيل الحسن والحكم بن عتيبة وغيرهما. =

= أما حديث أنس ﷺ: فأخرجه الطبراني في «الدعاء» (٤٣١)، والخلعي في «الفوائد» (٤٠٤) من طريقين عن إسرائيل، وأخرجه أبو الشيخ في «فوائد الأصبهانيين» ـ كما في شرح ابن ماجه لمغلطاي (١/ ١١٥٦) ـ من طريق الثوري، كلاهما: عَنْ أَبي إِسحاق عن بُرَيْدِ بنِ أَبِي مَرْيَمَ عن أنس ﷺ. ورجاله ثقات.

والموقوف على أبي هريرة ﷺ: أخرجه ابن السني في «اليوم والليلة» (١٠٥) من طريق غسان بن الربيع، عن عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثوبان، عن عطاء بن قرة، عن عبدالله بن ضمرة، عن أبي هريرة ﷺ، أنه كان يقول ـ إذا سمع المؤذن يقيم ـ: «اللَّهُمَّ رب هذه الدعوة التامة، وهذه الصلاة القائمة، صل على محمد، وآته سؤله يوم القيامة».

وعبدالرحمٰن بن ثابت بن ثوبان العنسي ـ بالنون ـ الدمشقي الزاهد: صدوق يخطئ، ورمي بالقدر، وتغير بأخرة، من السابعة، مات سنة (١٦٥هـ)، وهو ابن تسعين سنة، بخ ٤. «التقريب» (٣٨٢٠).

وانظر لترجمته: «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٣٢٦)، «الكامل» لابن عدي (٤/ ٢٨١ ـ ٢٨٢)، «تهذيب الكمال» (١٧/ ١٢ ـ ١٨)، رقم (٣٧٧٥)، «السير» للذهبي (٧/ ٣١٤).

وغسان بن الربيع الأزدي الموصلي: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢)، وروى له في «الصحيح»، وروى عنه الأئمة؛ أحمد والدوري وإبراهيم الحربي وأبو يعلى، وقال الخطيب: «كان نبيلاً فاضلاً ورعاً»، ونقله ابن حجر عن ابن حبان أيضاً. وضعفه الدارقطني في غير رواية، وفي رواية أخرى: «صالح»، وقال الذهبي: «كان شيخاً نبيلاً صالحاً ورِعاً ـ وفي موضع: كبير القدر ـ وليس بحجة في الحديث»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٥٣)، رقم (١٦٩٩٦): «الغالب عليه الضعف، وقد وثق»، ولم يضعفه أحد قبل الدارقطني، كما قال ابن الجوزي في «التحقيق» (١/ ٣٦٧). وانظر: «السنن» للدارقطني (٢/ ١٢٠)، رقم (١٢٤٨)، «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٢٨)، رقم (٦٧٧٠)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٦/ ٣١٤ ـ ٣١٥)، «العبر» (١/ ٣١٢)، «اللسان» (٦/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥)، رقم (٥٩٩٠).

فهذا إسناد مقارب، ومداره على عطاء بن قرة ـ صدوق ـ عن عبدالله بن ضمرة ـ وثقه العجلي ـ. [انظر لهما على التوالي: «التقريب» (٤٥٩٧، ٣٣٩٦)].

قال فيه صدقة السمين عن ابن أبي كريمة عن عطاء بن قرة: «عن أبي الدرداء ﷺ»، وقال غسان بن الربيع عن عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثوبان عن عطاء بن قرة: «عن أبي هريرة ﷺ قوله».

فهذا موقوف حسنٌ على أبي هريرةَ ﷺ، والله أعلم. =

كما بينت ذلك في «القول البديع»[(١)] مع ألفاظٍ غيرِ ذلك، لا نطيل بها، لا سيما وما ذكرناه زيادة على المقصود، وكأن من زادها اغتر بما وقع في بعض نسخ «الشفاء»[(٢)] في حديث جابر المشار إليه، لكن مع زيادتها في هذه النسخة المعتمدة، عَلَّم عليها كاتبُها بما يشير إلى الشك فيها، ولم أرها في سائر نسخ «الشفاء»، بل؛ في «الشفاء» عقد لها فصلاً في مكان آخر[(٣)]، ولم يذكر فيه حديثاً[(٤)] صريحاً، وهو دليل [ق٩٦/أ] لغلطها.

٤٩٤ حديث: «الدعاء سلاح المؤمن».

أبو يعلى عن علي مرفوعاً في حديث[(٥)].

= **وأما مراسيل الحسن والحكم** وغيرهما: فهي عند ابن أبي شيبة وعبدالرزاق الصنعاني في «مصنفيهما»، بأسانيد صحيحة إلى من أرسلها، وسياقاتها متقاربة بل متماثلة مما توهم رجوعها إلى الحسن جملةً. والله أعلم.

(١) «القول البديع» (٢٧٠ ـ ٢٧٩، الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان).

(٢) الشفاء للقاضي عياض (٢/ ٧٦، فضيلة الصلاة على النبي والتسليم)، دون الإدراج المذكور.

(٣) الشفاء (١/ ٢١٦، الباب الثالث، فصل في تفضيله ﷺ بالشفاعة والمقام المحمود)، ثم بوب تلوه: (١/ ٢٢٤، فصل في تفضيله ﷺ في الجنة بالوسيلة والدرجة الرفيعة والكوثر والفضيلة). والأمر كما قال المؤلف.

(٤) في (ز): «فصلاً».

(٥) أخرجه أبو يعلى (١/ ٣٤٤)، رقم (٤٣٩)، وابن عدي (٦/ ١٧٢)، رقم (١٦٥٦)، والقضاعي (١/ ١١٦)، رقم (١٤٣) مِن طريق الحسن بن حماد الضبي الكوفي، حدثنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي ﷺ مرفوعاً: **«الدعاء سلاح المؤمن، وعماد الدين، ونور السماوات والأرض»**.

وأخرج الحاكم (١/ ٤٩٢) من طريق الحسن بن حماد الضبي، ثنا محمد بن الحسن بن الزبير الهمداني، ثنا جعفر بن محمد به مثله. ثم قال: «هذا حديث صحيح، فإن محمد بن الحسن هذا هو التل، وهو صدوق في الكوفيين»، ولم يتعقبه الذهبي هنا، ولكنه في ترجمة ابن التل هذا من «الميزان» (٣/ ٥١٣)، رقم (٧٣٧٢) عد هذا الحديث من مناكيره، فأورده مع تصحيح الحاكم له، ثم قال: «فيه انقطاع»، وهذا الانقطاع هو بين محمد بن علي وجده الحسين ﷺ.

والحديث إسناده ساقط بالمرة، فيه محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني: كذبه =

٤٩٥ حديث: «الدعاء يرد البلاء».

أبو الشيخ عن أبي هريرة به مرفوعاً(١)

= يحيى بن معين وأبو داود، واتهمه أحمد، وقال النسائي وغيره: «متروك الحديث»، ومشاه ابن عدي، فقال: «هو مع ضعفه يكتب حديثه»، ولم يوافق عليه.
انظر: «العلل» لأحمد (٣/ ٢٩٩)، رقم (٥٣٢٨)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٤٨ ـ ٤٩)، رقم (١٦٠٠)، «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٢٥)، رقم (١٢٤٨)، «المجروحين» (٢/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، «الكامل» (٦/ ١٧٢)، رقم (١٦٥٦)، «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٧٦ ـ ٧٩)، رقم (٥١٥٣)، «الميزان» (٣/ ٥١٤).
وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٢١)، رقم (١٧١٩٨)، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» (٦/ ٤٤٠)، رقم (٦١٦٣).
وأما الحاكم فخالف الجماعة، ومحمد بن الحسن المعروف بالتل؛ لم يذكر من شيوخ الحسن بن حماد الضبي ولا في تلاميذ جعفر الصادق، ولا ذكر جعفر من شيوخه، وليس هو من همدان، وإنما هو أسدي ـ من بني أسد ـ، وأما ابن أبي يزيد، فموصوف بجميع ما ذكر، وهو معشاري من همدان.
والظاهر أنه تصحف «ابن أبي يزيد» على الحاكم ـ أو بعض من فوقه في الإسناد ـ إلى «ابن الزبير»، فذهب وهمه إلى أنه التل، فأودعه كتابه، وصرح بما صرح. والله أعلم [وانظر: «الضعيفة» (ح ١٧٩)].
وله شاهد من حديث جابر ﷺ عند أبي يعلى (٣/ ٣٤٦)، رقم (١٨١٢)، وفيه محمد بن أبي حميد المدني متروك، والراوي عنه سلام بن سليم المدائني متروك كذلك، وقد اتهم، وستأتي ترجمته (ح٦٦٩).

(١) أخرجه في «طبقات الأصبهانيين» (٤/ ٢٩٤) ـ واللفظ له ـ، وفي «فوائد الأصبهانيين» (٢٧)، وابن عدي (٣/ ٤٣)، والأصبهاني في «الترغيب» (١/ ٣٧٤)، رقم (٤٢٩) وغيرهم عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: **«بر الوالدين يزيد في العمر، والكذب ينقص من الرزق، والدعاء يرد البلاء، ولله في خلقه قضاءان: فقضاء نافذ وقضاء ينتظر** ـ في الكامل: محدث ـ، **وللأنبياء على العلماء فضل درجتين، وللعلماء على الشهداء فضل درجة»**. وهو حديث منكر باطل، مداره على عثمان بن عبدالرحمٰن الوقاصي ـ بفتح الواو وتشديد القاف ـ المالكي؛ من ذرية سعد بن أبي وقاص مالك الزهري ﷺ: وهو متروك، كذبوه ونسبوه إلى الوضع، واختلف عليه في إسناده على وجوه، ويظهر أنه من ترهاته، والله أعلم. وانظر له: «المجروحين» (٢/ ٩٨)، «الأنساب» للسمعاني (٥/ ١٧٨، ٦١١)، «تاريخ دمشق» (٤٣/ ٩١)، «التقريب» (٤٤٩٣).
والحديث موضوع كما في «الضعيفة» (١٤٢٩). والله أعلم.

وكذا هو من حديث أبي هريرة عند الديلمي، لكن بلفظ: «**الدعاء يرد القضاء**»، في حديثٍ أولُه: «**بر الوالدين يزيد في العمر**»[(١)]

وللطبراني في «الدعاء» من حديث بُريد بن أبي مريم، عن أنس، رفعه: «**ادعوا فإن الدعاء يرد القضاء**»[(٢)]

ومن حديث أبي عثمان النهدي عن سلمان رفعه: «**لا يرد القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر**»[(٣)]

---

(١) «زهر الفردوس» (٢/ ٤)، وفي (٢/ ١٧٤) مختصراً، وهو ساقط الإسناد كما تقدم آنفاً.

(٢) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٢/ ٧٩٨)، رقم (٢٩) من طريق عبدالله بن رجاء، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق عن بريد بن أبي مريم عن أنس ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «**ادعوا، فإن الدعاء يرد القضاء**».
وهذا إسناد حسن؛ رجاله ثقات غير عبدالله بن رجاء الغُدَاني، فصدوق يهم قليلاً، كما في «التقريب» (٣٣١٢)، وقال أبو زرعة: «حسن الحديث عن إسرائيل». «الجرح والتعديل» (٥/ ٥٥)، رقم (٢٥٥).
وعلقه الديلمي [كما في «زهر الفردوس» (٣/ ٢٧٨)] عن أبي الشيخ ـ وعزاه المناوي في «فيض القدير» (٨/ ٢١١) إلى «الثواب» له ـ، بروايته من طريق عبيد الله بن عبدالمجيد، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن يزيد بن أبي موسى، عن أنس ﷺ مرفوعاً: «**يا أنس! أكثر من الدعاء، فإن الدعاء يرد القضاء المبرم**».
وهذا إسناد حسن أيضاً، ومتابعة قوية لعبدالله بن رجاء الغداني، ويزيد بن أبي موسى مصحَّف من «بريد بن أبي مريم» المذكور عند الطبراني. والله أعلم.
وأما زيادة «المبرم» في متنه: فيحتمل أن يؤخذ من زيادة الثقة، على أن إسناد أبي الشيخ أصح وأقوى. والله أعلم.
وللحديثِ أربع طرق أخرى واهية تراجع في «الضعيفة» للألباني (ح٢٨٧٦، ٥٤٧٧).

(٣) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٣٠) و«المعجم الكبير» (٦/ ٢٥١)، رقم (٦١٢٨)، وكذلك الترمذي (٢١٣٩)، والبزار (٦/ ٥٠٢)، رقم (٢٥٤٠)، والطحاوي في المشكل (٥/ ٤٩٢)، رقم (٢٦٠٥) وغيرهم من طريق يحيى بن الضريس، ثنا أبو مودود، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان ﷺ مرفوعاً.
قال الترمذي: «حسن غريب من حديث يحيى بن الضُّرَيْس، وأبو مودود اثنان: أحدهما يقال له فِضَّة، وهو الذي روى هذا الحديث، اسمه فضَّة، بصري. والآخر عبدالعزيز بن أبي سليمان، أحدهما بصري والآخر مدني، وكانا في عصر واحد».
وأبو مودود فضة بصري نزل الري، وضعفه أبو حاتم، وقال: المدني أحب إلي منه، كما في «الجرح» (٥/ ٣٨٤)، (٧/ ٩٣)، رقم (٥٣١)، ولذا قال الذهبي في «الميزان» =

ومن حديث أبي الأشعث الصنعاني، عن ثوبان، رفعه: «**لا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر، وإن العبد ليحرم الرزق بالذنب يذنبه**»(١)

= (٣/ ٣٦١): «ضعفه أبو حاتم يسيراً»، وفي «التقريب» (٥٤٢٥): «فيه لين». فهو صالح للاعتبار، وحديثه قابل للتحسين. إن شاء الله.

(١) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٣١) من طريق فضيل بن محمد الملطي، ثنا أبو نعيم، ثنا سفيان، عن عبدالله بن عيسى، عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن ثوبان ﷺ به.

ورجاله ثقات مشاهير، غير فضيل بن محمد بن فضيل أبي يحيى الملطي: ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٧٧)، رقم (٤٢٧) فقال: «إمام مسجد ملطية.. كتب إلي بجزئين من حديثه»، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦/ ٧٩٢)، رقم (٣٨٧): «وقد روى عنه من الكبار أبو عروبة الحافظ»، وأورد الحافظ حديثاً له في «التغليق» (٤/ ٤٨٢) من جهة الطبراني، عن الملطي، عن أبي نعيم، فقال: «هذا إسناد صحيح متصل، ورجاله ثقات». فهذا إسناد لا بأس به، إلا أن الملطي خولف فيه عن كلٍّ من أبي نعيم والثوري، إذ رواه ابن أبي شيبة (ح٢٩٢٦٢)، والطحاوي في «المشكل» (٢٦٠٦) عن فهد، والطبراني في «الكبير» (٢/ ١٠٠)، رقم (١٤٤٢) عن أبي زرعة الدمشقي، وابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح» (١/ ٣١٧) عن أبيه عن ابن وارة ـ مذاكرة منهما به، وكأنه عندهما عن شيخ واحد ـ وفي «العلل» (٢١١٣) عن أبي زرعة الرازي؛ جميعهم عن أبي نعيم، ورواه وكيع في «الزهد» (٤٠٠)، ومن طريقه ابن أبي شيبة (٢٩٢٦٢)، وهناد في «الزهد» (١٠٠٤)، وأحمد (٢١٨٢١، ٢١٨٧١)، وابن ماجه (٨٩، ٤٠٢٠)، وابن حبان (٨٧٢)، ورواه أحمد أيضاً (٢١٨٤٨) عن عبدالرزاق، وأبو يعلى في «معجمه» (٢٧٧) من طريق عبيدالله بن عبدالرحمٰن الأشجعي، والروياني (ح٦٢٦) من طريق أبي أحمد الزبيري، والحاكم (١/ ٤٩٣) من طريق قبيصة بن عقبة وأبي حذيفة، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ٢٥٨)، رقم (١٠٢٣٣) من طريق قاسم بن يزيد، وفي «القضاء والقدر» (ح١٨٨) من طريق معاوية بن هشام، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ١٠/ علي بن الصباح ابن ريذوس) من طريق عصام بن يزيد بن عجلان، وكذا روى ابن المبارك في «الزهد» (٨٦) طرفاً منه، ومن جهته النسائي في «الكبرى» ـ (الرقائق/ كما في «التحفة»: ٢١٢٥) ـ وابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٦٤)، والقضاعي (٩٣٢)، كلهم (الأحد عشر شخصاً): عن الثوري، عن عبدالله بن عيسى، عن عبدالله بن أبي الجعد ـ أخي سالم بن أبي الجعد ـ عن ثوبان ﷺ مرفوعاً.

وعبدالله بن أبي الجعد الأشجعي: لم يرد فيه توثيق إلا ذكر ابن حبان له مرتين في «الثقات» (٥/ ٢٠، ٥/ ٥٤)، مما ينبئ عن تمشيته له على قاعدته العامة في توثيق =

ومن حديث شهر بن حوشب[١] عن معاذ بن جبل، مرفوعاً: «**لن ينفع حذر من قدر، ولكن الدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل، فعليكم بالدعاء عبادَ الله**»[٢].

= المجاهيل، وعليه قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٤٠٠)، رقم (٤٢٤٥): «فيه جهالة، وإن كان قد وثق»، وقال الألباني في «الصحيحة» (١٥٤): «مجهول»، وقال الحافظ في «التقريب» (٣٢٥٠): «مقبول»؛ أي: حيث يتابع، وإلا فلين كما قرره في مقدمته.
فهذا إسناد لين، وعبدالله بن أبي الجعد لم يتابع على روايته، وأما ما رواه الروياني (٦٢٦)، والمقدسي في «الدعاء» (١٢) وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٦١٩، ١٩٨٨، ٢١١٣ ـ مفرقاً)، من طريق عمر بن شبيب، ثنا عبدالله بن عيسى، عن حفص ـ تصحف عند المقدسي إلى: جعفر ـ وعبيدالله ابني أخي سالم بن أبي الجعد، عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان ﷺ مرفوعاً، وزاد فيه: «**إن في التوراة لمكتوب: يا ابن آدم! اتق ربك، وبر والدك، وصل رحمك، أمدد لك في عمرك، وأيسر لك يسرك، وأصرف عنك عسرك**».
فهذا قال عنه أبو حاتم وأبو زرعة: «هذا خطأ، رواه الثوري عن عبدالله بن عيسى عن عبدالله بن أبي الجعد عن ثوبان، وهو الصواب. ليس لسالم بن أبي الجعد ههنا معنى».
وعمر بن شبيب: هو الْمُسْلي الكوفي، قال الحافظ في «التقريب» (٤٩١٩): «ضعيف، من صغار الثامنة»، بل وشدد فيه ابن معين فقال: «١ ـ ليس بشيء، ٢ ـ ليس بثقة، ٣ ـ رأيته، ولم يكن محموداً».
ولينه أبو زرعة الرازي في موضع، وقال في مواضع أخر: «واهي الحديث»، و«ليس بثقة».
انظر: «تهذيب الكمال» (٢١/ ٣٩٠ ـ ٣٩٤)، رقم (٤٢٥٦)، وإكماله لمغلطاي (١٠/٧٤)، رقم (٤٠٠٠).
فمخالفة مثله للثوري تعتبر نكارة شديدة، بل ومطلق تفرده بأصل يعد منكراً. والله أعلم.

(١) هو: الأشعري الشامي ـ مولى أسماء بنت يزيد بن السكن ـ، قال الحافظ: «صدوق كثير الإرسال والأوهام، من الثالثة، بخ م». «التقريب» (٢٨٣٠).
وهو ضعيف، ولكنه ليس بمتروك، ولم يدرك كبار الصحابة، وقال البزار: لم يسمع من معاذ بن جبل.
وانظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٧٠ ـ ٣٧١).

(٢) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٣٢)، و«المعجم الكبير» (١٥/ ١٥)، رقم (١٦٦٢٧)، (٢٠/١٠٣)، رقم (٢٠١)، وكذا أخرجه أحمد، وابنه في زوائد «المسند» (٣٦/ ٣٧٠)، =

ومن حديث عطَّافٍ الشامي(١)، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن

= رقم (٢٢٠٤٤) - ومن طريقهما المقدسي في «الدعاء» (٣) - وأبو يعلى في «المسند الكبير» - [«إتحاف الخيرة» (٦/ ٤٣٩)، رقم (٦١٦٠/ ٢)]، كلهم من طريق إسماعيل بن عياش، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي حسين، عن شهر، عن معاذ رضي الله عنه.
وهذا الإسناد فيه علل؛ شهر يضعف في الرواية، ولم يدرك معاذاً رضي الله عنه، ورواية إسماعيل بن عياش عن أهل الحجاز ضعيفة، وشيخه مكي، وبهما أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢١٩)، رقم (١٧٩١).

(١) كذا جاء في الأصول الخطية، وللطبراني في «الدعاء» و«الأوسط» - ومن طريقه لأبي الطاهر السلفي في «كتاب الدعاء» -، ولأبي العباس العُصْمي في «جزئه» (٦) عن أبي بَكْر محمد بن عبدالله بن يوسف النيسابوريّ، كلاهما (الطبراني والنيسابوري) عن أبي مسلم الكشي إبراهيم بن عبدالله عن عبدالله بن عبدالوهاب الحجبي عن زكريا بن منظور عن عطاف الشامي به.
وجاء من طريق إسماعيل الترجماني وعباد بن موسى الختلي، ومن رواية أحمد بن منصور وأحمد بن سليمان الرهاوي عن الحجبي، بل وعند الحاكم عن أبي بكر بن إسحاق الفقيه عن أبي مسلم الكشي - شيخ الطبراني فيه - عن الحجبي، ثلاثتهم (الحجبي، وإسماعيل، وعباد) عن زكريا: (عطاف بن خالد)، وزاد البعض نسبة (المخزومي) أو (القرشي).
أما عطاف الشامي - بالشين المعجمة -: فترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٣)، رقم (١٧٦)، وقال: «روى عن هشام بن عروة، روى عنه زكريا بن منظور، سمعت أبي يقول: هو مجهول».
ولعله أيضاً لا يعرف في غير هذه الرواية، فاعتبره أبو حاتم الرازي آخرَ مجهولاً، وقد سوَّى أبو العباس العُصْمي بينه وبين عطاف بن خالد المخزومي، حيث عقب الرواية بقوله: «غريب من حديث هشام، لا نعلم رواه عنه غير عطاف بن خالد، ولا عنه غير زكريا بن منظور»، وهكذا حسبهما واحداً من نسبه من الرواة «عطاف بن خالد»، وهو الراجح، وإليه ذهب البيهقي فأعل الحديث بقوله: «وعطاف بن خالد غير قوي»، وبه قال ابن الملقن كما سيأتي. والله أعلم.
وعطَّاف - بتشديد الطاء - بن خالد المخزومي: هو عطاف بن خالد بن عبدالله القرشي أبو صفوان المدني المخزومي من أنفسهم، كما نسب في «الجمهرة» لابن حزم (١/ ١٤٩)، و«تالي تلخيص المتشابه» (١/ ١٠٥)، رقم (٣٦).
وثقه الأئمة؛ أحمد وابن المديني وابن معين وأبو زرعة الرازي وأبو داود والنسائي والذهبي وغيرهم، ونقله ابن المديني عن عامة أصحاب الحديث، وضعفه النسائي - في موضع - وأبو أحمد الحاكم وابن حبان والدارقطني وابن حزم والبيهقي، وذهب =

عائشة، مرفوعاً: «**لا يغني حذر من قدر، والدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل، وإن الدعاء والبلاء ليعتلجان إلى يوم القيامة**»[١].

= إليه ابن مهدي ـ لعله بأخرة ـ فلم يحمد أمره، وكره مالك الكتابة عنه ـ لعدم تضلعه في العلم كأهله المعتنين به أمثال عبيدالله بن عمر وأشباهه، وإنما له مائة حديث فقط، وهي صحاح كما قال أحمد وغيره ـ وقال أبو حاتم: «صالح، ليس بذاك، محمد بن إسحاق وعطاف هما باب رحمة»، وضعفهما في «العلل» لابنه (١٣٠٠)، وقال ابن عدي: «لم أر بحديثه بأساً إذا حدث عنه ثقة»، وعليه قال ابن حجر في «التقريب» (٤٦١٢): «صدوق يهم، من السابعة، مات قبل مالك».

والقول فيه ما قال أحمد وابن عدي، وكما قالا؛ ليس في حديثه ما يستنكر من رواية الثقات عنه، إذا كان الإسناد فوقه أيضاً ثقات، إلا ما يخطئ فيه الثقة من الناس، وتوجيه مالك غير مؤثر في باب الرواية، إذا كان الراوي صدوقاً، إلا عند الاختلاف بين الرواة، وهو عمدة أبي أحمد الحاكم في حكمه، وتضعيف النسائي وأبي حاتم نسبي لا ينزل به عن درجة الصدوق، وما تعلق به ابن حبان وأبو أحمد الحاكم والدارقطني والبيهقي من الروايات في توهينه فالعلة فيها ممن دونه في الإسناد، كما قال ابن عدي، وربما كانت العلة ممن فوقه في الإسناد؛ كالحديث الذي تعلق به أبو أحمد الحاكم في فضل مقبرة عسقلان، فشيخه وشيخ شيخه كلاهما مجهولان، ولا يعرفان إلا في هذا الإسناد، فالعلة منهما دون عطاف، وما تعلق به ابن حبان فالعلة فيه من الراوي عن عطاف، وإن كان ثقة، فإنه تلقنه بأخرة، كما بينه ابن عدي، وعكس ذلك ابن حبان فوهن عطافاً، وأدخلهم في «الثقات»، وخلافه كان أقرب وأولى بالصواب. والله أعلم.

وانظر لترجمته: «سؤالات ابن أبي شيبة» (١٧٥)، «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٢ ـ ٣٣)، رقم (١٧٥)، «المجروحين» (٢/ ١٩٣)، «الكامل» (٥/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩)، رقم (١٥٤٣)، «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٣٨ ـ ١٤٢)، رقم (٣٩٥٣)، «السير» للذهبي (٨/ ٢٧٣)، رقم (٦٦)، «الميزان» (٣/ ٦٩)، رقم (٥٦٣٦)، «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٩٧ ـ ١٩٩)، رقم (٤١٠).

(١) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٣٣) و«الأوسط» (٢٥٤٨)، والبزار (٢١٦٥)، وابن عدي (٣/ ٢١٢)، والحاكم (١/ ٤٩٢)، رقم (١٨١٣)، وصحح إسناده، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٢٤٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٥٣، رقم ٤٥٦٧ ـ زكريا بن منظور)، والقضاعي (٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١) من ثلاثة أوجه؛ عن زكريا بن منظور الأنصاري، عن عطاف بن خالد عن هشام بن عروة به.

قال الطبراني في الأوسط: «لم يروه عن هشام إلا عطاف، ولا عن عطاف إلا زكريا، تفرد به الحجبي». =

= أما تفرد عطاف وزكريا فمسلم، وأما الحجبي فقد توبع عليه من عباد الختلي وإسماعيل الترجماني كما تقدم.
ورواه عبدالغني المقدسي في «الدعاء» (ح٥) من طريق أحمد بن عبيد، عن زكريا [وهو ابن منظور] عن فليح بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن عائشة به مرفوعاً.
قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ١٧٣): «زكريا ضعفوه؛ وعطاف بن خالد فيه خلاف»، وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/ ٣١١): «فيه زكريا بن منظور، وهو متروك»، وفي «التقريب» (٢٠٢٦): «ضعيف».
وزكريا بن منظور هذا: هو زكريا بن يحيى بن منظور بن ثعلبة بن أبي مالك القرظي المدني.
قال البخاري في «الكبير» و«الأوسط»: «منكر الحديث»، زاد في «الأوسط»: «سمعت الحميدي يتكلم فيه»، وقال أبو زرعة الرازي ـ في رواية البردعي عنه ـ: «واهي الحديث، منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، ضعيف الحديث، منكر الحديث، يكتب حديثه»، وقال الدولابي: «ليس بثقة»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدّاً، يروي عن أبي حازم ما لا أصل له من حديثه»، وقال الدارقطني: «متروك الحديث»، وقال السمعاني: «منكر الحديث جداً.. متروك الحديث»، وقال ابن طاهر المقدسي: («غير ثقة»، «منكر الحديث، ليس بشيء»)، وهكذا وهاه العقيلي وغيره، وأورده يعقوب بن سفيان الفسوي في باب (من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم)، وضعفه أحمد والفلاس والنسائي والساجي وأبو أحمد الحاكم وأبو أحمد العسكري وغيرهم، واعتبره ابن عدي في مرتبة من يكتب حديثه ويعتبر به من الضعفاء، واختلف رأي ابن معين فيه بين التقوية والتضعيف والتوهية، والراجح جرحه له لموافقته أحكام بقية الأئمة، وكذلك قواه أحمد بن صالح المصري، وهو متساهل في التوثيق.
فهو إذا أُنْكر شيء من حديثه أو أغرب بشيء كان متروكاً منكر الحديث، وإن توبع من صدوق مقارب اعتبر به في الجملة، والحديث عده ابن عدي وابن طاهر وغيرهما من مناكيره. والله أعلم.
انظر: «التاريخ الكبير» (١/ ١٩٩)، رقم (٦١٤)، «الأوسط» (٤/ ٨٠٣)، رقم (١٢٦٣)، «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٤٣)، «الجرح» (٣/ ٥٩٧)، رقم (٢٧٠١)، «الكنى» للدولابي (٣/ ١١٨٥)، «المجروحين» (١/ ٣١٤)، «الكامل» (٣/ ٢١١ ـ ٢١٢)، «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٥٢ ـ ٤٥٤)، «تاريخ دمشق» (١٩/ ٦١ ـ ٦٩)، «ذخيرة الحفاظ» (٣/ ١٧١٨)، (٤/ ١٨٥٢، ١٨٥٩، ٢٢١٤)، (٥/ ٢٧٢٤، ٢٧٤٣، ٢٧٥٤)، «بغية الطلب» (٨/ ٣٨١٦ ـ ٣٨٢٦).
فالحديث من رواية عائشة ﵂ من هذا الوجه منكر جدّاً. والله أعلم.
وأخرج ابن شاهين في الترغيب (١٤٩) من طريق أبي بكر بن أبي داود عن سهيل بن =

وللترمذي عن ابن عمر مرفوعاً: «**إن الدعاء ينفع مما نزل، ومما لم ينزل**»(١).

= الديلمي عن الحارث بن أبي الزبير النوفلي عن عباية بن عمر المخزومي ـ أو قال: عبادة ـ عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها به.

وسهيل وعباية لم أقف لهما على ترجمة، والحارث بن أبي الزبير النوفلي المدني ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وذكر روايته عن عباية، وقال: «حدثنا عنه الحسن بن عرفة وأبو زرعة، سألت أبي عنه فقال: هو شيخ بقي حتى أدركه أبو زرعة وأصحابنا وكتبوا عنه»، وأبو زرعة من المتشددين في الرواية عن الشيوخ، فمن روى عنه لا يسقط عن الاعتبار إلا رجلاً معلوم الحال.

ونقل الذهبي وابن قطلوبغا عن الأزدي أنه قال: «ذهب حديثه»، وأورد له حديثاً، وانتقدوه بأن العهدة فيها على شيخه، إذ هو متهم واه. فمثله صالح للاعتبار، إلا أن من دونه ومن فوقه لم يعرفا بعد. والله أعلم.

وانظر لترجمته: «الجرح والتعديل» (٣/ ٧٥)، رقم (٣٤٦)، «ميزان الاعتدال» (١/٤٣٣)، رقم (١٦١٦)، «الثقات» لابن قطلوبغا (٣/ ٢٤٢)، رقم (٢٤٨٩)، «لسان الميزان» (٢/ ٥١٣)، رقم (٢٠٢٩).

(١) أخرجه الترمذي (ح٣٥٤٨)، والحاكم (١/ ٤٩٢) ـ وصحح إسناده ـ والبيهقي في «القضاء والقدر» (٢٤٧)، والكلاباذي في «بحر الفوائد» (ح٢٠)، والشجري في «الأمالي» (١/ ٢٠٣) من طرق؛ عن يزيد بن هارون، عن عبدالرحمٰن بن أبي بكر المليكي القرشي، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً في حديث.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبدالرحمٰن بن أبي بكر القرشي، وهو المكي المليكي، وهو ضعيف في الحديث قد تكلم فيه بعض أهل الحديث من قبل حفظه».

والمليكي واه، منكر الحديث، كما تقدم آنفاً عند تخريج حديث معاذ رضي الله عنه أول الحديث، وقد اضطرب في متنه وإسناده على أوجه، كما أشار إليه الترمذي بقوله: وقد روى إسرائيل هذا الحديث عن عبدالرحمٰن بن أبي بكر عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**ما سُئِل اللهُ شيئاً أحب إليه من العافية**»، فأسنده بالرقم (٣٥٤٩) عنه. وهكذا أشار البيهقي إلى اضطرابه في الإسناد، مع ضعفه في الرواية.

فالحديث بهذا الإسناد ـ من رواية ابن عمر رضي الله عنه ـ منكر جدّاً، لتفرد راو منكر الحديث به واضطرابه فيه، وحسنه الألباني في أحكامه على «السنن» بشواهده. والله أعلم.

بل؛ أخرج حديث سلمان الماضي، وقال: إنه حسن غريب[(١)]

وأخرج أحمد حديث ثوبان، وصححه ابن حبان والحاكم؛ كلهم من حديث عبدالله بن أبي الجعد، عنه[(٢)]، وأوردت له طريقاً آخر في: «**إن الله لا يعذب**»[(٣)]

وكذا أخرج هو وابنُه حديث معاذ[(٤)]، والعسكري حديث عائشة من جهة محمد بن عبدالرحمٰن[(٥)]، عن أبيه[(٦)]، عن القاسم بن محمد، عنها مرفوعاً بلفظ: «**لا ينفع حذر من قدر، والدعاء يرد البلاء، وقرأ:** ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ﴾ [يونس: ٩٨] قال: **دعَوْا**». قالت: وإن كان شيء يرد الرزق، فإن الصُّبْحَة تقطع الرزق[(٧)] تعني بالصُّبْحَة: نوم الغداة لمن تعودها.

---

(١) تقدم مع الكلام عليه قريباً.

(٢) تقدم قريباً، عند الكلام على رواية الطبراني من طريق أبي الأشعث الصنعاني.

(٣) انظر: (ح٢٣٩).

(٤) «المسند» (ح٢١٥٠٠) كلاهما: عن الحكم بن موسى، عن إسماعيل بن عياش، كما تقدم.

(٥) لم أقف على تعيينه، ويحتمل أن يكون هو: محمد بن عبدالله بن الفقيه عبدالرحمٰن بن القاسم بن محمد البكري، كما وردت تسميته في رواية القضاعي بـ «محمد بن عبدالله»، وهذا ترجم له الذهبي في «الميزان» (٣/ ٦٠٥)، رقم (٧٧٩٣)، فقال: «أتى عن مالك بخبر منكر جدّاً»، ونقل عن الخطيب أنه قال: «لا يتابع هذا الشيخ على روايته المذكورة».

(٦) لم أقف على أمره، فإن كان هو عبدالله بن عبدالرحمٰن بن القاسم ـ كما سبق ـ، فترجم له وكيع خلف بن حيان القاضي في «أخبار القضاة» (١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦)، وأنه ولي قضاء المدينة للحسن بن زيد بن الحسن بن علي، في رمضان سنة (١٥٠هـ)، وهو إذ ذاك دون الثلاثين من عمره، فيكون الإسناد منقطعاً بينه وبين جده القاسم بن محمد بن أبي بكر ت: سنة (١٠٦هـ). والله أعلم.
وإن عني به عبدالرحمٰن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق: فثقة جليل، مات سنة (١٢٦هـ)، وقيل: بعدها، كما في «التقريب» (٣٩٨١)، فمنقطع بينه وبين حفيده محمد بن عبدالله المذكور. والله أعلم.

(٧) لم أقف عليه، وهو عند القضاعي (٨٦٠) من طريق محمد بن عبدالله، عن أبيه، عن =

٤٩٦ حديث: «دعاء المرء على حبيبه غير مقبول».

الديلمي عن ابن عمر، رفعه: «**إني سألت الله أن لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه**»[(١)]، وفي لفظ: «**أن لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه**»[(٢)]، ورواه النقاش والدارقطني في الأفراد، وغيرهما[(٣)]

= القاسم، عنها رضي الله عنها إلى قوله: «**دعوا**» دون ما بعده. ومحمد بن عبدالله ضعيف.
وعلقه الديلمي [«زهر الفردوس» (٢/ ١٤٥)] عن أبي الشيخ؛ من طريق فضيل الصيرفي، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما نحوه قوله. وليث يضعف في الحديث.

(١) أخرجه الديلمي [«زهر الفردوس» (١/ ٣١٦)] من طريق محمد بن يوسف الرقي، عن أبي بكر النقاش، عن أبي غالب علي بن أحمد بن النضر الأزدي، عن جده معاوية بن عمرو، عن زائدة، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر به مرفوعاً.
وليث ضعيف الحديث، وأبو غالب ضعفه الدارقطني، وقال أحمد بن كامل: «لا أعلمه ذم في الحديث»، كما في «تاريخ بغداد» (١١/ ٣١٤ ـ ٣١٥)، رقم (٦١٢٠)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ١١١)، رقم (٥٧٦٨).
والنقاش ـ وهو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي ثم البغدادي المفسر ـ كذبوه ونسب إلى الوضع، كما في «ديوان الضعفاء» (٣٦٦٧)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٢٠)، رقم (٧٤٠٤).
ومحمد بن يوسف الرقي الحافظ الجوال متهم بالوضع كذلك، كما في «تاريخ بغداد» (٤/ ١٧٩)، رقم (١٨٥٨)، و«تاريخ دمشق» (٥٦/ ٣٣٧ ـ ٣٣٩)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٧٢)، رقم (٨٣٤٥).

(٢) كذا هو في الأصل و(ز) و(عز)، وساقط من (م) ونسخ أخرى، ولا فرق بين اللفظين، إلا أن لفظه في بعض طرقه: «أن لا يستجيب»، وفي بعضها الآخر: «أن لا يشفع» ـ كما سيأتي ـ فلعله أراد أحد اللفظين وأخطأ الكاتب. والله أعلم.

(٣) كتابا النقاش والدارقطني في عداد المفقود، إلا أنه قد حفظ إسناداهما، فرواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠٢)، و«الفصل للوصل» (٢/ ٧٤٤، ٧٤٥)، رقم (٩٠) من طريق الدارقطني وأبي إسحاق الطبري، وزاد في «الفَصْل»: جعفر بن محمد الخلدي ـ ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٧٣) من الوجهين الأولَين ـ وكذا أخرج ابن عساكر (٥٢/ ٣٢٢، ٣٢٣)، حديث الدارقطني فقط، ومن طريق الرقي وأبي الفتح الرملي عنه ـ عن أبي بكر النقاش به.
ولفظ الأخيرين: «لا يقبل»، ولفظ الدارقطني والطبري والخلدي: «لا يستجيب».
ورواه الخطيب في «تاريخه» (٢/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤)، وفي «الفصل للوصل» (٢/ ٧٤٥) ـ =

ولكن قد صح أن «**دعاء الوالد على ولده لا يرد**»[(١)]، فيجمع بينهما.

= ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٧٤)، وابن عساكر (٥٢/ ٣٢٣) من حديث أبي علي الكوكبي، عن أبي غالب به، ولفظه: «**أن لا يُشَفَّعَ** ..».

قال الدارقطني: «أنكرته على النقاش، وقلت: معاوية ثقة، وزائدة من الأثبات الأئمة، وهذا حديث كذب موضوع مركب، فرجع عنه، وقال: «هو في كتابي عن أبي غالب ـ وأراني كتابه ـ ولم أسمعه منه»، وكأنه رآه على ظهر كتاب مركباً على أبي غالب واستغربه، فنقله عنه، وظنه من حديث أبي غالب فكتبه، ولما وقفناه عليه رجع» مختصراً.

وقال ابن الجوزي ـ بعدما رواه من حديث الكعبي ـ: «فقد تخلص من هذه التهمة النقاش وإن كان متهماً، فقد رواه الكعبي عن أبي غالب، ولا نعلم فيه إلا الثقة، والعيب الآنَ يلزم أبا غالب، قال الدارقطني: «كان أبو غالب ضعيفاً»». وقال الخطيب: «باطل بهذا الإسناد، ولا يحفظ عن رسول الله ﷺ بوجه من الوجوه»، ولم يتعقبهما السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٣/ ٤٧٢).

(١) روي من حديث أنس وأبي هريرة وعقبة بن عامر ﷺ.

أما حديثُ أنسٍ ﷺ فله طرقٌ، وهي شديدةُ الضَّعفِ.

وأما حديث أبي هريرة ﷺ فله عنه طريقان:

الطريق الأول: رواه أحمد (١٦/ ٤١٣)، رقم (١٠٧٠٨) وعبد بن حميد (١٤٢١)، والترمذي (٣٤٤٨) ـ عن بندار ـ والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٤٨)، رقم (٧٤٦٢) ـ من طريق الباغندي، أربعتهم (أحمد، وعبد، وبندار، والباغندي) عن أبي عاصم، عن حجاج الصواف.

وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٣٢٤) من طريق بقية وهقل بن زياد، وابن عساكر (٢٩/ ١٧٧) من طريق مسلمة بن عُلَيٍّ، ثلاثتهم عن الأوزاعي.

ورواه ابن أبي شيبة (٢٩٨٣٠) ـ وعنه ابن ماجه (٣٨٦٢) ـ عن عبدالله بن بكر السهمي.

وأخرجه الطيالسي (٢٦٣٩) وأحمد (٧٥١٠، ٨٥٨١، ٩٦٠٦، ١٠١٩٦، ١٠٧٧١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ح٣٢، ٤٨١)، وأبو داود (ح١٥٣٦)، والترمذي (١٩٠٥)، وابن حبان (٢٦٩٩)، والطوسي في «المستخرج» (ح١٥٠٩/ ٨)، والخرائطي في «المساوئ» (٥٩٩)، والطبراني في «الدعاء» (١٣١٤، ١٣٢٣، ١٣٢٥، ١٣٢٦)، وحسين المروزي في «البر والصلة» (٤٦، ٥٥)، والكلاباذي في «بحر الفوائد» (١/ ٤٣) وغيرهم من طريق هشام الدستوائي وخمسة آخرين.

ثمانيتهم: عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي جعفر ـ المدني ـ عن أبي هريرة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «**ثلاث دعوات مستجابات لا شك فيهن** ـ وفي لفظ: لا ترد ـ: =

= دعوة المظلوم، ودعوة المسافر، ودعوة الوالد على ولده»، وفي لفظ للبخاري: «دعوة الوالدين على ولدهما»، وقال الطيالسي وابن ماجه: «لولده» وقال أبو داود والخرائطي: «دعوة الوالد»، ولفظة «على ولده» هو الأكثر، ولا تناقض. والله أعلم.
الحكم على الحديث: حسن لغيره، رجاله ثقات، إلا أبا جعفر المدني، فإنه اختلف في تعيينه، والإسناد ضعيف بجميع احتمالاته.
قال الترمذي: «حديث حسن، وأبو جعفر هذا؛ يقال له أبو جعفر المؤذن، وقد روى عنه يحيى بن أبي كثير غيرَ حديثٍ ولا نعرف اسمه»، وإليه ذهب المزي وابن حجر وغيرهم.
قال ابن حجر في «التقريب» (٨٠١٧): «أبو جعفر المؤذن الأنصاري المدني؛ مقبول من الثالثة، ومن زعم أنه محمد بن علي بن الحسين فقد وهم».
الطريق الثاني: وأخرجه العقيلي (١/ ٧٢) من طريق سعد بن عبدالحميد بن جعفر الأنصاري، عن إبراهيم بن يزيد بن قديد.
والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٩٧)، رقم (١٧) و«الأوسط» (٢٤) عن أحمد بن عبدالوهاب بن نجدة ـ قال الدارقطني: لا بأس به ـ عن أبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج ـ ثقة ـ؛ كلاهما (أبو المغيرة، وابن قديد) عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﵁ به مرفوعاً.
وإسناد العقيلي فيه: إبراهيم بن يزيد بن قديد؛ قال عنه العقيلي: «في حديثه وهم وغلط»، وأنكر أحمد وابن معين والقواريري ادعاءه لسماع كتب مالك، وقال أحمد ـ فيما رواه الخطيب في «تاريخه» (٩/ ١٢٥ ـ ١٢٦) ـ: «والناس ينكرون عليه ذاك، هو هاهنا ببغداد لم يحج، فكيف سمع عرض مالك؟!»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٣)، وقال: «يعتبر حديثه من غير رواية سعد بن عبدالحميد عنه»، وهذا الحديث من رواية سعد عنه، فيكون أنزل من أن يعتبر به عند ابن حبان أيضاً.
وأما طريق الطبراني، فقال: «لم يروه عن يحيى عن أبي سلمة إلا الأوزاعي، تفرد به أبو المغيرة، ورواية الناس: «عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي جعفر». فأعله بالمخالفة، إلا أنه لا يرد على الأوزاعي ـ وإن كان في بعض حديثه عن يحيى اضطراب ـ لما مضى من رواية بقية وهقل بن زياد وآخر عنه كما رواه الجماعة، فالظاهر أن الوهم ممن بعده، والأقرب أنه من شيخ الطبراني. والله أعلم.
وأما حديث عقبة بن عامر ﵁:
فأخرجه عبدالرزاق (١٠/ ٤٠٩ ـ ٤١٠)، رقم (١٩٥٢٢) ـ ومن طريقه أحمد (ح١٧٤٣٦)، وابن خزيمة (٤/ ١١٣)، رقم (٢٤٧٨)، والروياني (١/ ١٦٠)، رقم (١٨٧)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٣٤٠)، رقم (٩٣٩)، والخطيب في «تاريخ =

= بغداد» (١٢/ ٣٨٠)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١٠/ ٣٨١) ـ عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن عبدالله بن زيد الأزرق، عن عقبة به، في حديث أوله: «**غيرتان إحداهما يحبها الله...**»، وفيه: وقال: «**ثلاثة تستجاب دعوتهم: الوالد والمسافر والمظلوم،...**».

قال المنذري في «الترغيب» (٣/ ١٣٠): «إسناده صحيح»، وفي (٤/ ٤٤): «إسناده جيد»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٥١): «رجاله رجال الصحيح، غير عبدالله بن يزيد الأزرق؛ وهو ثقة»، وقال الألباني في «صحيح الترغيب» (٢٢٢٧): «حسن لغيره».

وإسناد هذا الحديث مع غرابته اختلف فيه اختلافاً شديداً، وذلك كما يلي:

رواه يحيى بن أبي كثير، ومعاوية بن سلام بن أبي سلام، وعبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر.

أما حديث عبدالرحمٰن بن يزيد: فأخرجه سعيد بن منصور (ح٢٤٥٠) ـ وعنه أبو داود (ح٢٥١٥) ـ وابن أبي شيبة (ح٢٦٨٥٠ ـ ٢٦٨٥١)، وأحمد (ح١٧٣٥٩، ١٧٣٧٣، ١٧٣٧٤)، والروياني (٢٤٧)، والنسائي (ح٣١٤٦، ٣٥٧٨)، وفي «الكبرى» (٤٣٣٩، ٤٤٠٤)، وأبو عوانة (ح٦٠٣٤، ٧٤٩٦ ـ ٧٤٩٧)، وابن الجارود (ح١٠٦٢)، والحاكم (٢/ ٩٥)، والبيهقي (١٠/ ١٣، ١٠/ ٢١٨).

وخبر معاوية بن سلام بن أبي سلام: أخرجه الروياني (ح٢٤٧).

كلاهما (ابن جابر، ومعاوية): عن أبي سلام ممطور، عن خالد بن زيد ـ وقيل: ابن يزيد ـ الجهني، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه به، في حديثٍ فيه قصة بينهما فيها سبب ذكره رضي الله عنه للحديث، ويشتمل على بعض أطراف الحديث دون الجملة موضع الشاهد.

ووقع في «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (ح٢٩٧): «حدثنا الربيع ـ وهو المرادي ـ ثنا بشر بن بكر التنيسي، ثنا أبو رجاء، حدثني أبو سلام به نحوه».

و«أبو رجاء» في هذا الإسناد ما أظنه إلا خطأً وتصحيفاً، وإنما هو (ثنا ابن جابر حدثني أبو سلام)؛ هكذا رواه أبو عوانة (ح٧٤٩٥) عن عيسى بن أحمد البلخي عن بشر بن بكر به.

وابن جابر هو المذكور في شيوخ بشر وتلاميذ ممطور، بل لم أجد أبا رجاء من هذه الطبقة، ولا ذكره أحد من الأئمة ممن قرروا الخلاف في هذا الحديث، ولو كان لَتَطَرَّق إليه بعضهم. والله أعلم.

وأما يحيى بن أبي كثير: فاختلف عليه:

فقال معمر، عنه: عن زيد بن سلام، عن عبدالله بن زيد الأزرق عن عقبة رضي الله عنه مطولاً في حديث كما تقدم، وقد رواه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ٤٦١)، رقم (٢١٠١٠) =

= ـ ومن طريقه أحمد في «المسند» (١٧٣٧٥)، والطبراني في «الرمي» (ح١، ٢)، والبيهقي في «الشعب» (٤/ ٤٤)، رقم (٤٣٠١) ـ عن معمر في «جامعه»، عن يحيى به، مقتصراً على نفس الأطراف التي رواها ابن جابر ومعاوية مع القصة نفسها.

ورواه هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير، واختلف فيه عليه أيضاً؛ رواه عنه أبو إسحق الفزاري ـ كما للطبراني في «الكبير» (١٧/ ٣٤١)، رقم (٩٤١)، و«الرمي» له (ح٣) ـ، وابنُ أبي عدي ـ كما في «النرد» للآجري (ح٤) ـ ومروان بن معاوية الفزاري ـ كما في «شرح المشكل» للطحاوي (ح٢٩٦)، و«النرد» للآجري (ح٢)، و«تاريخ دمشق» (٢٨/ ٣١٣) ـ، ووهب بن جرير ـ كما للدارمي (ح٢٤٠٥)، وفي «النرد» للآجري (ح٤) ـ، والطيالسيُّ (ح١٠٩٩) ـ ومن طريقه الروياني (ح١٨٤)، والبيهقي (١٠/ ١٣) ـ، وأبو الوليد الطيالسي ـ كما في «شرح المشكل» (١/ ٢٧٠)، رقم (٢٩٥) ـ، ويزيد بن هارون ـ كما لابن أبي شيبة (ح١٩٨٩٨، ٢٦٨٥٠)، وأحمد (ح١٧٣٧٦)، والترمذي (ح١٦٣٧)، وابن ماجه (ح٢٨١١) ـ وإسماعيلُ بن علية ـ كما لأحمد (ح١٧٤٣٣)، وابن عساكر (٢٨/ ٣١٤) ـ وعبدالوهاب الخفاف ـ كما للبيهقي (١٠/ ٢١٨) ـ وعبدُالأعلى ـ كما للروياني (ح١٨٤١) ـ؛ كلهم رووه عن هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلام، عن عبدالله بن زيد الأزرق، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه.

فقال أبو إسحاق الفزاري وابن علية ـ في رواية زياد بن أيوب عنه عند ابن عساكر ـ: «عن يحيى، قال: حَدَّثَ أبو سلام عن عبدالله بن زيد»، وكذا قال عبدالأعلى وأبو داود الطيالسي في رواية الروياني في «المسند» (١٨٤١) من طريق بندار عنهما، إلا أن فيه: «حدثني عبدالله بن زيد».

وقال ابن أبي عدي ـ كما عند الطبراني في «الكبير» (١٧/ ٣٤١، ٩٤٠) ـ: «عن يحيى بن أبي كثير، قال: حُدِّثْت أن أبا سلام قال: حدثني عبدالله بن زيد».

وفي حديث مروان الفزاري عند الآجري في «النرد»: «عن يحيى قال: حديث أبي سلام»، ولعله: «حدثت عن أبي سلام». وفي روايته عند ابن عساكر (٢٨/٣١٣): «حدثني أبو سلام»، وما أظنه إلا تصحيفاً من بعض الرواة أو النساخ، وذلك للروايات السابقة ولما سيأتي.

وذكر ابن أبي حاتم في «العلل» (٩٥٥) عن أبيه وجهاً آخر، فقال: «رواه مروان الفزاري عن الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، قال: ثنا أبو سلمة، عن عبدالله الأزرق، عن عقبة بن عامر به»، وذكر الحديث، ثم قال: «إنما هو: يحيى، عن أبي سلام، عن عبدالله بن زيد الأزرق، عن عقبة بن عامر»، ولعل الوهم والتصحيف ممن دون الفزاري، وإلا فقد مضى رواية الفزاري للحديث من وجهين عنه بالإسناد =

= الذي استصوبه أبو حاتم. والله أعلم.
ولهذه الروايات عن الدستوائي؛ قال ابن معين ـ فيما نقله العجلي في «معرفة الثقات» (١٧٨٧) ـ: «ممطور أبو سلام الأسود شامي تابعي ثقة، لم يسمع منه يحيى بن أبي كثير»، وكذا قال أحمد، فيما نقله الفسوي في «المعرفة» (٣/ ١٠)، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٣/ ٣٤١)، رقم (١٢٦٠)، وابن عساكر (٦٠/ ٢٧٢)، وقال الدوري (٤/ ٣٠٧)، رقم (٣٩٨٤) عن ابن معين: «يحيى بن أبي كثير يقول: حدث أبو سلام، ولم يلقه ولم يسمع منه شيئاً»، وقال أيضاً (٣٩٨٣): «.. ولم يسمع من زيد بن سلام، إنما أخذ كتابه من أخيه معاوية ولم يسمعه، فدلسه عنه».
وقال القطان ـ كما في «تاريخ ابن أبي خيثمة» (٣/ ٣٤٢)، رقم (١٢٧٠) ـ: «قرأ عليَّ هشامٌ كتابَ يَحْيَى بن أبي كثير مرتين أو ثلاثة، فكان يقول: «حدثنا يحيى بن أبي كثير»، ولا يقول: «يحيى قال: حدثنا فلان»، الذي فوق يحيى، يقول: عن أبي سَلَمَة، وعن فلان».
فهذه تبين وهن الطرق التي جاء فيها: «حدثني أو حدثنا أبو سلام»، والغالب أنها تصحيف كما تقدم. والله أعلم.
وتحقيق القول: أن رواية هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير أقرب من رواية معمر، فهشام أوثق الناس في يحيى كما قال أحمد ـ فيما رواه أبو زرعة الدمشقي عنه في «تاريخه» (١١٤٢) ـ وقد تابعه على ذكر أبي سلام في هذه الرواية ـ دون حفيده زيد بن سلام ـ ابنُ جابر ومعاويةُ بن سلام.
ثم إن رواية معاوية وابن جابر أقرب؛ حيث إن معاوية حفيد أبي سلام وهما قد سمعا منه مباشرة، وأما يحيى فقد أخذ كتاب زيد بن سلام عن أخيه معاوية مراسلة دون السماع، ولا شك أن الكتاب والمكاتبة دون السماع على كل حال، ومعاوية ـ الوسيط في الكتاب ـ قد خالفه هنا.
وأما خالد بن زيد ـ أو: ابن يزيد ـ الجهني، أو: عبدالله بن زيد ـ أو: ابن يزيد ـ الأزرق ـ على الخلاف في تسميته ـ: فمجهول؛ لم يرو عنه إلا أبو سلام ممطور، وقد اختلف عليه في اسمه فضلاً عن الجهل بمرتبته، ولذا قال الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» ـ الأم (٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥): «إسناده ضعيف؛ لجهالة خالد بن زيد، والاضطراب الكثير في ضبط اسمه، وبه أعله الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ٢٥٢).. ومثل هذا الاضطراب في ضبط اسم الراوي؛ يدل على جهالته، وعدم شهرته بالرواية، وإليه أشار الحافظ بقوله في «التقريب» (٣٣٣٤، ١٦٣٤): «مقبول»، وإلا؛ لعرفوا اسمه على الضبط؛ فتصحيح إسناده لا يخلو من تساهل». ملخصاً.
وأما تصحيح المنذري لإسناده، وتوثيق الهيثمي للأزرق فراجعٌ إلى ذكر ابن حبان له =

وكذا ثبت في آخِرِ صحيح مسلم، وفي أبي داود وغيرهما عن جابر رفعه: «**لا تدعوا على أنفسكم ولا أولادكم ولا أموالكم، لا توافقوا من الله ساعةً يُسْأَل فيها عطاءاً فيستجيبَ له**»[١].

٤٩٧ **حديث: «دعوة الأخ لأخيه في الغيب مستجابة»**.

مسلم عن أبي الدرداء به مرفوعاً[٢]، وهو عند الدارقطني في «العلل»[٣] بلفظ: «**لا ترد**».

ولأبي داود، والترمذي ـ وضعفه ـ عن ابن عمر ـ ورفعه ـ: «**إن أسرع الدعاء إجابة**[٤] [٩٦/ب] **دعوة غائب لغائب**»[٥]

= في «الثقات» (١/١٤٨) على عادته في توثيق المجاهيل، ولم يوثقه أحد غيره، وفيما حققه الألباني كفاية. والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم (كتاب الزهد، باب حديث جابر الطويل/٣٠٠٩)، وأبو داود (١٥٣٤)، وابن حبان (٥٧٤٢)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٣٥٣٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٣٢، ٢٧٣٣) عن صفوان بن عبدالله بن صفوان ـ زوج الدرداء ـ، عن أم الدرداء وأبي الدرداء معاً، بلفظ: «**دعوة المرء المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة، عند رأسه ملك موكل، كلما دعا لأخيه بخير قال الملك الموكل به: آمين، ولك بمثل**».

(٣) «العلل» (٦/٢٢٦)، رقم (١٠٩٢) بلفظ: «**دعوة العبد لأخيه بظهر الغيب لا تُرَد، وما تَحابَّ اثنان إلا كان أحبَّهما إلى الله أشدُّهما حبّاً لصاحبه، وما دعا مسلم لأخيه إلا قال الملك: ولك بمثل**»، هذا لفظ السؤال.
وخرجه ثانياً عن أم الدرداء، عن النبي ﷺ قال: «**دعوة العبد لأخيه عن ظهر الغيب لا ترد، وتقول الملائكة: ولك مثل ذلك**».
وأم الدرداء هذه هي الصغرى، وروايتها عن زوجها أبي الدرداء ﷺ، والحديث مروي عنها على الوجهين، وموقوفاً عليها وعلى أبي الدرداء ﷺ.

(٤) في (أ)، (ز): «إجابةً إجابةُ» مكرراً، والتصويب من (م) والنسخ المساعدة، وسنن أبي داود.

(٥) ضعيف الإسناد: رواه أبو داود (ح١٥٣٧) ـ واللفظ له ـ والترمذي (ح١٩٨٠) وعبد بن حميد (٣٢٧، ٣٣١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٢٣)، وغيرهم من طرق عن عبدالرحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي، عن أبي عبدالرحمٰن الحبلي، عنه ﷺ.
قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والأفريقي يضعف في الحديث». =

بل في مسلم عن أبي الدرداء أيضاً: «**إذا دعا الرجل لأخيه بظهر الغيب، قال الملك: ولك بمثل ذلك**»[(١)]

٤٩٨ حديث: «**دعوا الحبشة ما وَدَعُوكم**».

في: «اتركوا الترك»[(٢)]

بل هو عند أبي داود أيضاً من حديث ابن عمرو بلفظ: «**اتركوا الحبشة ما تركوكم**»[(٣)]

٤٩٩ حديث: «**دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، فإن الصدق طمأنينة، والكذب ريبة**».

أبو داود الطيالسي وأحمد وأبو يعلى في مسانيدهم، والدارمي والترمذي والنسائي وآخرون، كلهم: من حديث شعبة، أخبرني بُرَيد بن أبي مريم، سمعت أبا الحوراء السعدي يقول: قلت للحسن بن علي: ما تذكر من رسول الله ﷺ؟ قال: «كان يقول: . .» فذكره.

وليس عند النسائي: «فإن الصدق. .» إلى آخره. وقال الترمذي: «إنه

= وقال ابن حجر في «التقريب» (٣٨٦١): «ضعيف من قبل حفظه، وكان رجلاً صالحاً».

وإلى جانب ضعفه وسوء حفظه وُصف بالتدليس، بل وأشده؛ حيث قال ابن حبان: «كان يدلس عن محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب»، والمصلوب وضاع شهير.
وانظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٣٤)، رقم (١١١١)، «المجروحين» (٢/ ٥٠ ـ ٥١)، «الكامل» (٤/ ٢٧٩ ـ ٢٨١)، رقم (١١٠٨)، «تعليقات الدارقطني» رقم (١٨٨)، «الإرشاد» للخليلي (١/ ٤٢٢)، «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢١٢ ـ ٢١٦)، رقم (٥٣٥٤)، «تاريخ دمشق» (٣٤/ ٣٤٤ ـ ٣٦٣)، رقم (٣٨٠٧)، «تهذيب الكمال» (١٧/ ١٠٢ ـ ١١٠)، رقم (٣٨١٧)، «طبقات المدلسين» لابن حجر (١٤٣).

فالحديث إسناده ضعيف، ولكنه يتقوى بشواهده، إن شاء الله تعالى. والله أعلم.

(١) «الصحيح» (٨٧/ ٢٧٣٢) من طريق طلحة بن عبيدالله بن كريز، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، بلفظ: «**من دعا لأخيه بظهر الغيب قال الملك الموكل به: آمين، ولك بمثل**». وفي (٨٦/ ٢٧٣٢): «**ما من عبد مسلم يدعو لأخيه بظهر الغيب إلا قال الملك: ولك بمثل**»، فنقل المؤلف هو بالمعنى. والله أعلم.

(٢) انظر: (ح١٨).

(٣) تقدم كذلك برقم (١٨).

حديث حسن صحيح»، وقال الحاكم: «إنه صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وكذا صححه ابن حبان[١]

وهو طرفٌ من حديثٍ طويل فيه ذكر القنوت، كما أمليت ذلك مع ما ورد في الباب في تخريجي أربعي[٢] النووي[٣]

ولابن عمر رضي الله عنهما من الزيادة فيه: «فإنك لن تجد فقد شيء تركته لله تعالى»[٤]

---

(١) أخرجه الطيالسي (١١٧٨) ـ ومن طريقه البزار (١/ ٢٣٣)، رقم (١٣٣٦) وغيره ـ وأحمد (ح١٧٢٣، ١٧٢٧) وأبو يعلى (١٢/ ١٣٢)، رقم (٦٧٦٢)، والدارمي (٣١٩/٢)، رقم (٢٥٣٢)، والترمذي (٢٥١٨ ـ مختصراً)، والنسائي في «المجتبى» (٥٧١١) و«الكبرى» (ح٥٢٢٠) ـ وابن حبان (٢/ ٤٩٨، رقم ٧٢٢ ـ مطولاً)، والحاكم (٢/ ١٦ ـ وقال الذهبي: صحيح ـ و٤/ ١١١، وقال الذهبي: سنده قوي ـ مطولاً)، وكذا ابن خزيمة (٢/ ٦٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (١/ ٣٠٣، رقم ٤١٦ ـ بطوله)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٣٣٥) و«الشعب» (٥/ ٥٢، ح٥٧٤٧) من طرق عن شعبة به.
وهو بطوله كذلك عند الطبراني في «الكبير» (٣/ ٧٥)، رقم (٢٧٠٨)، والحاكم (٢١٧٠) من حديث الحسن بن عبيدالله النخعي ـ ثقة ـ عن بريد به. والحديث صحيح بإسناديه، وله متابعات وشواهد عديدة أيضاً.

(٢) كذا في «الأصول» بإضافة (التخريج) إلى ياء المتكلم، و(الأربعين) إلى (النووي) محذوفة النون، لشبهها بنون جمع المذكر السالم، وهو منصوب على المفعولية.

(٣) ذكره المؤلف في «الضوء اللامع» (٨/ ١٦) باسم «تخريج أربعي النووي»، والشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ١٧٧) باسم «تخريج أربعين النووي»، وقالا: «مجلد لطيف»، وسماه المؤلف في «إرشاد الغاوي» (٧٩/أ) ـ «فتح المعين بتخريج تصنيف النووي الأربعين»، وهو مخطوط.

(٤) روي عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، وهو باطل، والمحفوظ وقفه على بعض السلف.
رواه أبو الشيخ في «الأمثال» (٤٠) وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٣٠٨)، و«الحلية» (٦/ ٣٥٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٢٠)، رقم (٦٦٢)، والخليلي في «الإرشاد» (١/ ٢٥٤)، رقم (٨٠) من طريق عبدالله بن أبي رومان الإسكندراني، ثنا عبدالله بن وهب، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.
قال الدارقطني في «العلل» (١٣/ ١٠٠)، رقم (٢٩٨١): «حدث به عبدالله بن محمد بن أبي رومان الإسكندراني، عن ابن وهب . . ، وإنما يروى من قول ابن عمر، وغيره يرويه عن مالك من قول مالك».
وقال الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٢٥٤): «الصحيح فيه عن ابن عمر قوله، وأسنده =

٥٠٠ حديث: «دفن البنات من المكرمات».

الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وابن عدي في «الكامل»، والقضاعي، والبزار؛ كلهم: من حديث عثمان بن عطاء الخراساني(١) عن أبيه(٢)، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: لما عزي رسول الله ﷺ بابنته رقية، قال: «**الحمد لله**..»، وذكره.

= ابن أبي رومان».

وابن أبي رومان: قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٤٢٢)، رقم (٤٣١٧): «ضعفه غير واحد، روى خبراً كذباً»، وقال في «المغني» (٣١٧٢): «وله حديث باطل»، وأعاده في «الميزان» (٢/ ٤٥٨)، رقم (٤٤٣٦) باسم عبدالله بن عبدالملك الإسكندراني، فقال: «ضعفه ابن يونس، وقد أتى بخبر باطل»، فذكره، فقال ابن حجر في «اللسان» (٤٦١٢): «هو ابن أبي رومان»، وزاد: «وهَّاه الدارقطني»، وقال ابن ماكولا في «الإكمال» (٣٣٩/٣): «ضعيف روى مناكير، قاله ابن يونس»، فالحديث واهٍ بهذا الإسناد.

ورواه الخطيب (٢/ ٣٨٧)، رقم (٥٠٩) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٨١٦/٢)، والرافعي في «تاريخ قزوين» (١/ ٣١٠) ـ من طريق محمد بن عبد بن عامر السمرقندي، عن قتيبة، عن مالك به.

قال الخطيب: «روى محمد بن عبد عن الأئمة الثقات أحاديث منكرة باطلة..، وهذا الحديث باطل عن قتيبة عن مالك، وإنما يحفظ عن عبدالله بن أبي رومان الإسكندراني عن ابن وهب عن مالك، تفرد واشتهر به ابن أبي رومان، وكان ضعيفاً، والصواب عن مالك من قوله، قد سرقه محمد بن عبد بن عامر من ابن أبي رومان فرواه كما ذكرنا»، ثم نقل عن الدارقطني أنه قال: «محمد بن عبد يكذب ويضع».

ولم أقف على الموقوف على ابن عمر رضي الله عنهما أو مالك، وهو عند ابن أبي شيبة وغيره عن شريح القاضي موقوفاً عليه. والله أعلم.

(١) هو: عثمان بن عطاء بن أبي مسلم ميسرة ـ وقيل: عبدالله ـ الخراساني الدمشقي: ضعيف، وهاه الفلاس وعلي بن الجنيد، فقالا: «متروك»، وفي لفظ للفلاس: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال الدارقطني: «ضعيف الحديث جدّاً»، وقال أبو نعيم الأصبهاني: «روى عن أبيه أحاديث منكرة»، ووهاه الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (١/ ٣٤٥)، وقال في «الكاشف» (٣٧٢٥): «ضعفوه».

وانظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ١٦٢)، «الكامل» (٥/ ١٧٠)، «الضعفاء» لأبي نعيم (١٥٥)، ولابن الجوزي (٢٢٧٦)، «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٤١ ـ ٤٤٥)، رقم (٣٨٤٦)، «التقريب» (٤٥٠٢).

(٢) هو: عطاء بن أبي مسلم الخراساني الزاهد: وثقه الجمهور في درجة من يحتج به، =

إلا أن البزار قال: «موت» بدل «دفن»، وهو عندنا باللفظ الأول في السابع من «النسيبيات»(١) - تخريجِ الخطيب(٢)، ....

= وذكره البخاري وأبو زرعة الرازي والعقيلي في «الضعفاء»، وقال البخاري فيما رواه الترمذي عنه في «العلل»: «يستحق أن يترك؛ لأن عامة أحاديثه مقلوبة»، وتعقبه الترمذي بأنه ثقة. وقال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج بروايته، لما فيها من المقلوبات التي وهم فيها، فلست أدري البلية في تلك الأخبار منه أو من ناحية ابنه»، وقال شعبة: «كان نسيّاً»، وعليه قال ابن حجر: «صدوق، يهم كثيراً، ويرسل ويدلس». انظر: «المجروحين» (٢/ ١٠٠، ١٣٠ - ١٣١)، «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٠٦ - ١١٧)، رقم (٣٩٤١)، «الميزان» (٣/ ٧٣ - ٧٥)، «التقريب» (٤٦٠٠).

(١) هي: «الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» لأبي القاسم علي بن إبراهيم بن العبّاس الشريف الحسيني الدّمشقيّ - خطيبها وشيخها - (٤٢٤ - ٥٠٨هـ)، لُقب «نسيب الدّولة» من العبيديين، فقيل له: «النّسيب» تخفيفاً. قال ابن عساكر: «كان مكثراً ثقة، وله أصول بخطوط الوراقين، وكان متسنناً، بسبب مؤدبه أبي عمران الصقلي وكثرة سماعه للحديث»، وقال الذهبي: «الشيخ الإمام المحدث، كان صدراً نبيلاً مرضياً ثقة محدثاً مهيباً سنياً، ممدوحاً بكل لسان، ...، وعلى أكثر تصانيف الخطيب خطه وسماعه». وهذه الفوائد خرجها له الخطيب البغدادي في عشرين جزءاً، واتصل إسنادها برواية الحافظ أبي القاسم ابن عساكر الدمشقي - مؤلف تاريخ دمشق - ولم يعثر منها إلا على الأجزاء (١٣، ١٤، ١٨) من محفوظات مكتبة الأسد بدمشق، تحت الرقم (٣٧٧٧)، وعنها صورة في مكتبتي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة رقم (٩٨٠، ٩٨٤، ٩٨٥)، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة رقم (٦٥٠)، ولم تسلم من بعض التآكل. انظر: «تاريخ دمشق» (٤١/ ٢٤٤ - ٢٤٧)، رقم (٤٧٩٩)، «تاريخ الإسلام» (١١/ ١١٥ - ١١٦)، رقم (٢٣٦)، «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٥٨ - ٣٦٠)، مقدمة تحقيق «المهروانيات» للدكتور سعود الجربوعي (ص١٧٤).

(٢) لم أقف على الحديث من طريق أبي القاسم علي بن إبراهيم النسيب. وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/ ٣٦٦)، رقم (١٢٠٣٥) و«الأوسط» (٢/ ٣٧٢)، رقم (٢٢٦٣) و«مسند الشاميين» (٢٤٠٨)، وابن عدي (٥/ ١٧١)، والقضاعي (٢٥٠)، وكذا الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٥٩)، وابن المقرئ في «معجمه» (٤٠٨) وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٠٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ١٧١) وأبو القاسم المهرواني في «المهروانيات» (٢/ ٩٤٦)، رقم (١٣٦)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٣٥ - ٢٣٦)، وابن عساكر (٣/ ١٥٠، ٢٧/ ٧، ٥٦/ ١٠٤) من طرق عن عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان.

وأخرجه البزار (ح٧٩٠ - كشف الأستار)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (ح٦٧٨) =

وقال: «إنه غريب»(١)، ورواه ابن الجوزي وغيره من حديث ابن عمر، مرفوعاً

= ـ ومن طريقه الخطيب في «تاريخه» (٥/ ٦٧)، رقم (٢٤٤٠)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٣٦)، وابن عساكر (٤٠/ ١٦٥، ١٦٦) ـ من طريق ثقتين عن مروان بن محمد الأسدي الطاطري، كلاهما (ابن ذكوان، والطاطري) عن عراك بن خالد بن يزيد بن صبيح المري.

ورواه ابن عدي (٦/ ١٩٢)، رقم (١٦٦٩) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٣٦) ـ من طريق محمد بن عبدالرحمٰن بن طلحة القرشي، كلاهما (عراك، ومحمد القرشي) عن عثمان بن عطاء به.

(١) قال الخطيب في تخريجه على «المهروانيات»: «غريب من حديث عكرمة عن ابن عباس، ومن حديث عطاء الخراساني عن عكرمة، تفرد به ابنه عثمان بن عطاء، ولم نكتبه إلا من رواية عراك بن خالد المري عن عثمان»، ونحوه قال أبو نعيم في: «الحلية» (٥/ ٢٠٩).

وقال الطبراني في «الأوسط»: «لا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبدالله بن ذكوان الدمشقي»، وعبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان هذا صدوق، متقدم في القراءة، كما في «التقريب» (٣٢٠٣)، فالعلة ممن فوقه في الإسناد.

وقول الطبراني هذا تنقضه المتابعة السالفة لابن ذكوان من مروان بن محمد الطاطري، نعم؛ هو مسلم فيمن فوقهما، ومحمد بن عبدالرحمٰن بن طلحة القرشي ضعيف يسرق الحديث، وقد سرق هذا الحديث من ابن ذكوان، فأسنده عن شيخ شيخه عثمان بن عطاء، كما قال ابن عدي (٦/ ١٩٢). والله أعلم.

وأما ما فوق الملتقى ففيه ثلاث علل:

١ ـ عراك بن خالد: قال أبو حاتم الرازي: مضطرب الحديث، ليس بالقوي [«الجرح والتعديل» (٧/ ٣٨)، رقم (٢٠٥)]، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٥٢٥)، وقال: «ربما أغرب وخالف»، وقال دحيم والدارقطني: «لا بأس به»، وقال الذهبي في «المغني» (٤٠٨٧): «صدوق»، وقال في «الميزان» (٣/ ٦٣/ ٥٥٩٧): «معروف، حسن الحديث»، وقال ابن حجر في «اللسان» (٩/ ٣٧٠)، رقم (١٨٦١): «ليس بالقوي»، وفي «التقريب» (٤٥٤٨): «لين، من السابعة»، ومع لين فيه فحكم الذهبي عليه أقرب. والله أعلم.

وانظر: «سؤالات البرقاني» (٤١١)، «تهذيب الكمال» (١٩/ ٥٤٤ ـ ٥٤٥)، رقم (٣٨٩٢).

٢ ـ عثمان بن عطاء: واهٍ، كما تقدم، وهو آفة الرواية مرسلاً ومسنداً.

٣ ـ عطاء بن أبي مسلم ميسرة الخراساني: صدوق، ولكنه كثير الأوهام، كما تقدم.

فالحديث باطل، وحكم عليه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٣٥ ـ ٢٣٧)، =

بلفظ الترجمة[١]

وأفاد الخليلي في «الإرشاد» أن بعض الكذابين رواه عن جابر، قال: إنما يروى عن عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً، وابن عطاء متروك[٢]. انتهى.

وقد وصلوه بعكرمة، عن ابن عباس، كما سبق، إلا أنه ضعيف[٣]

ولابن ابن أبي الدنيا في «العزاء»[٤] له، من جهة قتادة: أن ابن عباس توفيت له ابنة، فأتاه الناس يُعَزُّونه، فقال لهم: عورة سترها الله، ومؤنة كفاها الله، وأجر ساقه الله، فاجتهد المهاجرون أن يزيدوا فيها حرفاً، فما قدروا عليه[٥].

= وابن حجر، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٨٢٩)، والألباني في «الضعيفة» (١٨٥) وغيرهم بالوضع، وقال ابن الجوزي: «سمعت شيخنا عبدالوهاب بن المبارك الأنماطي يحلف بالله ﷻ أنه ما قال رسول الله ﷺ من هذا شيئاً قط».

(١) رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٣٥) ـ من طريق الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٩١)، رقم (٣٧٩٤) ـ، وكذا أخرجه ابن عدي (٢/ ٢٧٨)، رقم (٤٤٢) وغيرهم؛ من طرق عن محمد بن معمر البحراني، عن حميد بن حماد بن أبي الخواري، عن مسعر بن كدام، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنه.
قال ابن عدي: «حميد يحدث عن الثقات بالمناكير»، وقال ابن الجوزي ـ وأقره السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٣٦٤) ـ: «لا يصح»، وقال الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (١/ ٣٤٤)، رقم (٩٣٥): «سنده مظلم عن مسعر».

(٢) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (١/ ٣١٨)، رقم (٥٣).

(٣) بل واهٍ باطل، وحكم عليه غير واحد من الأئمة بالوضع ـ كما تقدم ـ، وآفته هو عثمان بن عطاء.

(٤) ذكره ابن حجر في «المعجم المفهرس» (ص٦٤)، رقم (١٢٥)، وابن الفاسي السوسي في «صلة الخلف» (ص٣٠٧)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص٤٧)، وسماه حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٤٣٨): «كتاب العزاء والصبر».
وعزاه السيوطي في «الدرر المنتثرة» (ح٣٠٢ ـ عورة سترت) إلى ابن أبي الدنيا في «كتاب العرائس»، والظاهر أنه تصحيف، ولم أقف على ذكر كتاب باسم «العرائس» لابن أبي الدنيا.

(٥) ولم أقف على كتاب ابن أبي الدنيا، ولا على الأثر في مصدر آخر، وظاهر ما أظهر من إسناده منقطع بين قتادة بن دعامة وبين ابن عباس رضي الله عنهما. والله أعلم.

وقد أنشد الباخرزي[١] لنفسه:

القبر أخفى سُترة للبنات ... ودفنُها يُروى من المكرُمات
أما ترى اللَّه تعالى اسمه ... قد وضع النَّعْشَ بجنب البنات [ق٩٧/أ]

ونحوه قول غيره[٢]:

لكل أبي بنتٍ على كل حالة ... ثلاثة أصهار إذا ذكر الصهر
فزوج يراعيها، وخدرٌ يصونها ... وقبر يواريها، وخيرهم القبر

وأشار بذلك إلى ما قيل عن النبي ﷺ أنه قال: «**نعم الصهر القبر**»، ولكن قد قال بعض العلماء: «إنه لم يظفر به بعد التفتيش»[٣]، وإنما ذكر صاحب «الفردوس» مما لم يسنده ابنه، عن ابن عباس مرفوعاً: «**نعم الكفؤ**

---

(١) نسبة إلى «باخرز» ناحية من نواحي نيسابور، فهو من أهلها، وهو أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخرزي الكاتب، مؤلف «دمية القصر وعصرة أهل العصر» ذيلاً على «يتيمة الدهر» للثعالبي، وله ديوان شعر في مجلد كبير، مخطوط في المستنصرية ببغداد الرقم (١٣٠٤)، كان من أفراد عصره في الأدب والبلاغة وحسن النظم والنثر، وقتل بباخرز، في ذي القعدة سنة (٤٦٧هـ).
وانظر: «ذيل ابن النجار» (٣/ ١٩٢ ـ ١٩٥ الترجمة: ٧٥٦)، «الأنساب» للسمعاني (٢/ ٢١)، «معجم البلدان» (١/ ٣١٦)، «معجم الأدباء» (١٣/ ٣٣ ـ ٤٨)، «وفيات الأعيان» (١/ ٣٦٠)، و«السير» (١٨/ ٣٦٣)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣١/ ٢٣٨).
والبيت أسنده عنه ابن النجار في ذيله (٣/ ١٩٤)، وذكره السيوطي في «الازدهار» (١/ ٩).

(٢) هو: لعبيدالله بن عبدالله بن طاهر بن حسين، كما في «ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري (١/ ٢٥٥)، و«زهر الآداب» للحصري (١/ ١٩٧)، بلفظ مقارب، وذكره أبو بكر بن داود الأصبهاني في «الزهرة» (١/ ١٦٥) قريباً منه منسوباً لبعض الطاهريين، وكذا أورده البيهقي في «المحاسن والمساوىء» (١/ ٢٤٠).
قال العسكري: «وهو رأي الزنادقة»، والإسلام قد عارض أمر استحقار البنات، واعتبر وأد البنات من أشنع أمور الجاهلية، وعدَّ تربية البنات أعظم أجراً من تربية أمثالهن في الأبناء، والكل وجيبة الولي والراعي.

(٣) قاله الحافظ الزركشي في «التذكرة» (١/ ٨٦/ ٣٢)، ولفظه: «لم أجده، بعد الكشف التام عنه».
وانظر: «الفوائد المجموعة» للشوكاني (١٨٣).

القبر للجارية»[١]، وهو عند ابن السمعاني عن ابن عباس من قوله، بلفظ: «**نِعم الأَخْتانُ القبور**»[٢].

وللطبراني عنه أيضاً مرفوعاً: «**للمرأة ستران: القبر والزوج**»، قيل: فأيهما أفضل؟ قال: «القبر»، وهو ضعيف جدّاً[٣].

---

(١) «الفردوس بمأثور الخطاب» (٤/ ٢٥٩)، رقم (٦٧٦٤).

(٢) لم أقف عليه من رواية ابن السمعاني، وقد أخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» (١٤٥) عن الهيثم بن خالد ابن يزيد، وأبو الحسن الطيوري في «الطيوريات» (١٦/ ٣٣)، رقم (١٢٦٢) من طريق أبي الحَسَن علي بن محمد بن سعيد الموصلي، عن الحسن بن عليل، عن محمد بن محمد بن مرزوق، كلاهما (الهيثم وابن مرزوق): عن أم علي بنت سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس، عن أبيها [وفي «الطيوريات»: سمعت عمِّي إسماعيل بن علي ـ وهو غير صواب]، عن أبيه عَلِيِّ بْنِ عَبْدِالله به قوله.
وأبو الحسن علي بن محمد بن سعيد الموصلي: كذّبه ابن المظفر وأبو نعيم، وقال ابن فرات: «مخلط غير محمود»، مات سنة (٣٥٩هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (١٢/٨٢)، «لسان الميزان» (٤/ ٢٥٥).

والهيثم بن خالد بن يزيد هو أبو الحسن البصري ثم البغدادي ـ فيما يظهر من سائر روايات ابن أبي الدنيا: وهو صدوق صاحب غرائب، وهذا من أغرب الغرائب.
والأثرُ مع أنه مقطوع غير مستقيم الإسناد.

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ١٢٣)، رقم (١٢٦٥٧) و«الأوسط» (١٥١/٨)، رقم (٨٢٠) و«الصغير» (١٠٧٨)، وكذا ابن أبي الدنيا في «العيال» (١٤٤)، وابن عدي (٣/ ١٥) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٣٧)، وابن عساكر (٥١/ ١٦٧) ـ من طرق عن خالد بن يزيد بن أبي أسد القسري البجلي، عن أبي روق عطية بن الحارث الهمداني، عن الضحاك بن مزاحم، عنه ﷺ مرفوعاً.
قال الطبراني: «لا يروى عن ابن عباس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به خالد بن يزيد»، وقال ابن الجوزي: «موضوع، والمتهم به خالد بن يزيد، قال ابن عدي: أحاديثه كلها لا يتابع عليها، لا متناً ولا إسناداً».

وتعقبه السيوطي بقوله: «له شاهد..»، فذكر حديث علي ﷺ الآتي، والقول قول ابن الجوزي.

وقال الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (١/ ٣٤٥)، رقم (٩٣٦): «فيه خالد بن يزيد هالك، والخبر باطل».

وخالد بن يزيد بن أسد القسري: هو خالد بن يزيد بن أمير العراق خالد بن عبدالله بن أسد البجلي القسري، وراجع لترجمته: «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٥٩)، رقم (١٦٢٤)، =

ومثله ما رواه الجِعَابي[١] في «تاريخ الطالبيين»[٢] له، والديلمي[٣]

= «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ١٥)، رقم (٤٢٥)، «الميزان» (١/ ٦٤٧)، رقم (٢٤٧٩)، «السير» (٩/ ٤١٠ ـ ٤١١)، رقم (١٣٣)، «اللسان» (٣/ ٣٤٨)، رقم (٢٩١٣).

(١) هكذا ضبط في الأصل و(م): «بكسر الجيم وتخفيف العين المهملة المفتوحة»، وفي (ز) بالتشديد، والأول أصح، وبه ضبطه السمعاني (٢/ ٦٥)، وقال: «اشتهر بها أبو بكر محمد بن عمر بن محمد بن سَلْم الجعابي التميمي البغدادي الحافظ قاضي الموصل». وانظر أيضاً: «اللباب» لابن الأثير (١/ ٢٨٢).

وأبو بكر الجعابي أحد الحفاظ، ومن الأئمة في معرفة الحديث، لكنه رافضي جلد، متهم في دينه، وقد اتهمه الدارقطني في الحديث أيضاً، وذكر أنه خلط في حديثه بأخرة، وحدث عن الخليل صاحب العروض بعشرين حديثاً ليس لها أصل، وقال البرقاني: «هو صاحب غرائب، ومذهبه في التشيع معروف، وما سمعنا في حديثه إلا خيراً»، وقال الذهبي في «المغني» (٨٧١): «محقق، لكنه رقيق الدين، تالف».

انظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٦ ـ ٣١)، «الأنساب» للسمعاني (٣/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤)، «سير الأعلام» (١٦/ ٨٨ ـ ٩٢) «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٣ ـ ٩٤)، «الميزان» (٣/ ٦٧٠ ـ ٦٧١)، رقم (٨٠٠٦)، «اللسان» (٧/ ٤٠٨ ـ ٤١١)، رقم (٧٢٥٤).

(٢) في (أ، ز، م، عز، زك، ق، الإسكندرية): «الطالبين» ـ بياء واحدة، والتصويب من (هـ)، وبه ذكره السمعاني في «التحبير» (١/ ١٩٢) فيما أجازه به شيخه أبو علي الحداد عن أبي نعيم الأصبهاني عن مؤلفه الجعابي، وقال: «فيه أسماء من روى من أهل بيت رسول الله ﷺ من أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه»، وكذلك المزي في «تهذيب الكمال» (٢١/ ٥٠٥)، ومغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٤/ ٧٧)، رقم (١٢٨٣)، (٩/ ٣٦٦)، رقم (٣٨٤٢)، وبه ورد في تخريج هذا الحديث عند العراقي في «المغني» (١/ ٤٩٠)، رقم (١٨٧٢).

وجاء اسمه في «هدية العارفين» (٢/ ٤٦)، و«إيضاح المكنون» (٣/ ٣٨، ٤١)، (٨٤/٤)، وغيرها، و«معجم المؤلفين» (١١/ ٩٢) وغيرها: «أخبار آل أبي طالب»، وله كتب أخرى في الباب.

(٣) انظر: «الفردوس» (٣/ ٣٢٧)، رقم (٤٩٧٨) وأورده السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٤٣٨) عن «مسنده» من طريق علي بن أحمد بن عبدان، حدثنا محمد بن يحيى بن مسلم، حدثنا جعفر بن محمد بن جعفر، حدثنا إبراهيم بن أحمد الحسني، حدثنا الحسين بن محمد الأشقر، عن أبيه محمد بن عبدالله، عن عبدالله بن محمد، عن أبيه، عن الحسن بن الحسن بن علي، عن الحسن، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً به.

ومن بين ابن عبدان ومحمدٍ والد عبدالله بن محمد لم يتبين لي أمرهم، وقال الألباني في «الضعيفة» (١٣٩٧): «منكر، إسناده مظلم، من دون الأشقر لم أعرفهم، =

عن علي، رفعه: «**للنساء عشر عورات، فإذا تزوجت المرأة ستر الزوج عورة، فإذا ماتت ستر القبر عشر عورات**».

وأوردت مما قيل في معنى ذلك من الشعر ونحوه في «ارتياح الأكباد»[١] أشياء.

٥٠١ حديث: «الدنانير والدراهم خواتيم الله في أرضه، من جاء بخاتم مولاه قضيت حاجته».

الطبراني في «الأوسط» من حديث ابن عيينة، وابن أبي فُديك[٢]؛ كلاهما: عن محمد بن عمرو[٣]، عن ابن أبي لَبِيْبَة[٤]، عن أبيه، عن أبي هريرة

= وعبدالله بن محمد: الظاهر أنه عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب أبو محمد العلوي، قال الحافظ: «مقبول»؛ يعني: عند المتابعة، وإلا فلين الحديث؛ ومن فوقهم من أهل البيت معروفون بالصدق، ومترجمون في «تهذيب الكمال»، فالعلة ممن دونهم».
وكذا حكم عليه بالضعف الشديد المؤلف (ههنا)، والفتني في «تذكرة الموضوعات» (٢١٨)، وضعفه أيضاً العراقي في «المغني» (١٥٧٣) وغيرهم، وهو بين النكارة.

(١) هو كتاب: «ارتياح الأكباد بأرباح فقد الأولاد»، هكذا سماه في «الضوء اللامع» (١٨/٨)، رقم (٧٧١)، وذكره في ١٣ موضعاً آخر منه، وأثنى عليه جدّاً في (١٠٩/١٢)، وله مصورة بمكتبة الجامعة الإسلامية. مطبوع.

(٢) هو: أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُدَيْك.

(٣) الظاهر من تراجم الرواة عنه أنه محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، المدني، وهو صدوق له أوهام، من السادسة، مات سنة (١٤٥هـ) على الصحيح، ع. «التقريب» (٦١٨٨).
والذي يبدو من الروايات عن ابن أبي لبيبة أنه محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان، المعروف بالديباج (ت١٤٥هـ)، وينسب إلى جده، فيقال: محمد بن عمرو بن عثمان، كما في رواية عند الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٩٤)، وهو صدوق، من السابعة، كما في «التقريب» (٦٠٣٩).

(٤) جاء في هامش نسخة (هـ) ـ من تعليق الناسخ ـ: «اسمه «محمد بن عبدالرحمٰن»، وثقه ابن حبان، وقال ابن معين: ليس بشيء [«خلاصة» (٣٤٨)]، وقال الدارقطني: ضعيف [«ميزان» (٣/ ٦١٨)]».
وهذه الترجمة بحاجة للتحرير، وقديماً حدث فيها التخليط.
فمحمد بن عبدالرحمٰن بن لبيبة، ويقال: ابن أبي لبيبة ـ يقال: لبيبة أمه، وأبو لبيبة أبوه؛ واسمه وردان ـ: ذكره ابن حبان في «الثقات» مرتين (٥/ ٣٦٢)، (٧/ ٣٦٩)، =

= والدارقطني في «الضعفاء» (٤٥٤)، وقال ابن سعد: «أدرك ابن عمر وروى عنه، قد رآه محمد بن عمر [يعني: الواقدي] ولم يرو عنه شيئاً، وكان قليل الحديث». وهذا يروي عنه القدماء؛ جعفر الصادق، وابن جريج، وطبقتهم.. ويروي وكيع وابن أبي فديك وأمثالهم عنه بواسطة أسامة الليثي وغيره، وهذا هو الذي يرسل عن علي وسعد وأمثالهم من الصحابة ﷺ، وربما أرسل عن النبي ﷺ.

وأبوه عبدالرحمٰن بن أبي لبيبة تابعي ثقة ـ كما قال العجلي في «الثقات» (٢/ ٨٥)، رقم (١٠٧١) ـ، وجده أبو لبيبة وردان من الصحابة، كما في «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٦/ ٣٠٠٤)، و«تاريخ دمشق» (٥٨/ ١٠٠).

وابنه: يحيى بن محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي لبيبة المدني؛ روى عنه وكيع وحاتم بن إسماعيل وابن أبي فديك والواقدي وطبقتهم، وترجم له البخاري بهذا الاسم، وقال البارودي: «هو يحيى بن عبدالرحمٰن بن محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي لبيبة»، وذلك أنه كثيراً ما ينسب في الروايات إلى جده عبدالرحمٰن بن أبي لبيبة، فظن أن أباه هو عبدالرحمٰن، ومحمد جده، وما ترجم به البخاري أقرب إلى الصواب، كما هو بيِّنٌ من جمع طرق رواياته. ويحيى هذا: أيضاً ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٦٠٩)، وخولف في ذلك، فقال ابن معين: «ابن أبي لبيبة الذي روى عنه وكيع؛ ليس بشيء»، وقال في موضع آخر: «ليس حديثه بشَيْءٍ»، وذكره الفسوي فيمن يرغب عن الرواية عنهم، وقال: «روى عنه وكيع وابن أبي فديك، وهو ضعيف»، وقال ابن عدي: «هو قليل الرواية، روى عنه وكيع أيضاً القليل»، ووهاه الذهبي، بل كذبه في آخر موضع ترجم له في «الميزان»، وقال ابن حجر: «ضعيف، كثير الإرسال»، وخلط ابن أبي حاتم بين الترجمتين، فأدرج قول ابن معين في الترجمتين معاً، وزاد عن أبيه في يحيى بن عبدالرحمٰن بن أبي لبيبة هذا، أنه قال فيه: «ليس بقوي»، وتبعاً لابن أبي حاتم تعددت تراجمه عند الذهبي في «الميزان»، وكذا خلط ابن الجوزي والمزي والحافظ ابن حجر وغيرهم بين الترجمتين، ومن قبلهم الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٥٤٦) حيث عين شيخ وكيع بـ «محمد بن عبدالرحمٰن»، وإنما هو ابنه يحيى كما تم تحريره، وقد نبه على بعض ذلك الذهبي في موضع من «الميزان»، فأوضحه الحافظ في «اللسان» أكثر، دون تحرير واضح للترجمة.

ويحيى بن محمد بن عبدالرحمٰن هذا لم أقف له على رواية عن أحد من الصحابة، إلا ما ورد من روايته عن جده أبي لبيبة، والظاهر أن فيه وهماً، وأنه من روايته عن أبيه عن جده، كما وردت به من طرق أخرى عن وكيع وغيره عنه. والله تعالى أعلم.

انظر: «الطبقات» لابن سعد (٩/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩)، ولخليفة بن خياط (ص٢٦٣)، «تاريخ الدوري» (٣/ ٦٥)، رقم (٢٥١، و٨٤٥، ٨٩٩)، «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ١٥١)، =

به مرفوعاً، وقال: «لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد»[١].

ونحوَه ما عنده أيضاً في «الأوسط» و«الصغير» عن المقدام بن معدي كرب مرفوعاً: **«يأتي على الناس زمان من لم يكن معه أصفر ولا أبيض لم يتهنَّ**

= رقم (٤٥٢)، (٨/ ٢٦٥)، رقم (٢٩٤٢)، (٨/ ٣٠٤)، رقم (٣٠٩٨)، و«الأوسط» (٣/ ٢٥٠)، رقم (٤٠٠)، «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٤١، ٥٣)، المراسيل لابن أبي حاتم (ص٧٢)، رقم (٣٣٦)، «الجرح والتعديل» (٧/ ٣١٩)، رقم (١٧٢٨)، (٩/ ١٦٦)، رقم (٦٧٨)، «الضعفاء» لابن شاهين (٥٧٧، ٥٩٠)، وابن الجوزي (٣٠٧١، ٣٧٣٢، ٣٧٤٩)، «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٦٢٠ ـ ٦٢٢)، رقم (٥٤٠٥)، «المغني» للذهبي (٥٧٣١، ٧٠٠٧، ٧٠٤٨)، «الميزان» (٣/ ٦١٨)، رقم (٧٨٢٩)، (٤/ ٣٩٣، ٤٠٣، ٤٠٧، ٥٩٥)، رقم (٩٥٧١، ٩٦١١، ٩٦٢٠، ١٠٨٣٣)، «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٥١٣)، «الإصابة» لابن حجر (٦/ ٥٦٠)، رقم (٥٢١٤)، (٦/ ٥٧٩)، رقم (٥٢٤٥)، (٩/ ٣٧٥)، رقم (٧٥٧٤)، (١٢/ ٥٧٣)، رقم (١٠٥٦٣)، «اللسان» (٨/ ٤٥٨، ٤٧٢، ٤٧٣)، (٩/ ٢١٨)، رقم (٨٤٩٠)، «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٦٨)، «التقريب» (٦٠٨٠)، «توضيح المشتبه» (٧/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩).

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦/ ٣١٦)، رقم (٦٥٠٧) من طريق أحمد بن مالك بن أنس، عن محمد بن الوليد بن عمرو بن الزبير، عن ابن عيينة به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٧٧): «فيه أحمد بن محمد بن مالك بن أنس؛ وهو ضعيف»، ونقل المناوي في «فيض القدير» (٣/ ٥٤٣) تضعيف الذهبي له أيضاً.

وهو أحمد بن محمد بن الإمام مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي ـ نسب إلى جده ـ: ضعفه الدارقطني، وقال ابن حبان: «منكر الحديث، يأتي بالأشياء المقلوبة التي لا يجوز الاحتجاج بها»، ثم ذكر له حديثاً من طريق يونس عن الزهري عن أنس رضي الله عنه، فقال: «ما حدث الزهري بشيء من هذا قط، ولا يونس، إنما هو حديث ثابت عن أنس رضي الله عنه فقط، ولم يروه عن ثابت إلا همام وجعفر بن سليمان الضبعي»، واتهمه ابن طاهر المقدسي في «أطراف المجروحين» (ح٤٥٣) بذلك الحديث، فقال: «هو الذي صنع هذا الحديث، ما حدث به الزهري ولا يونس، إنما رواه ثابت عن أنس رضي الله عنه، ورواه عنه همام وجعفر بن سليمان، وألفاظه في الصحيح غير هذه الألفاظ»، وعليه قال الذهبي: «ضعفوه». وانظر: «الضعفاء» للدارقطني (٤٠)، ولابن الجوزي (٢٥٦)، «المغني» للذهبي (٤٤٤)، «الميزان» (١/ ١٥٠)، رقم (٥٨٥)، «اللسان» (١/ ٥٨٣، رقم ٧٧٩، ١/ ٦٧٢، ١/ ٦٤٥، رقم ٨٠١)، «التحفة اللطيفة» (١/ ١٤٣)، رقم (٢٩٦).

وروي موقوفاً على وهب بن منبه والمزني أيضاً.

بالعيش»[١]، وهو غريب أيضاً، وهو عند أحمد بلفظ: «**يأتي على الناس زمان لا ينفع فيه إلا الدرهم والدينار**»، وفيه قصة له[٢]

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/ ٣٧٤)، رقم (٢٢٦٩)، و«الصغير» (٧)، و«الكبير» (٢٠/ ٢٧٨)، رقم (٦٥٩) و«مسند الشاميين» (٢/ ٣٤٣)، رقم (١٤٦١) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٠٢) وغيره ـ عن أحمد بن محمد بن الحارث بن عبدالرحمٰن بن عرق، ثنا أبي، ثنا بقية، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن حبيب بن عبيد، عن المقدام بن معدي كرب به مرفوعاً.

وأحمد بن عرق وأبوه لم أجد لهما ترجمة، وبقية؛ يدلس عن الضعفاء والمجهولين، بل والكذابين، ويسوي، كما في «طبقات المدلسين» (١٠٣، ١١٧)، وأبو بكر بن أبي مريم الغساني ضعيف، واختلط بأخرة، فتركه الدارقطني وغيره، وكان يجمع في روايته بين الشيوخ؛ يتلقن ذلك، كما تقدم (ح٤٧٧)، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٧٧).

هذا؛ وفيه عدة علل، وأشدها تدليس بقية، وقد دلس هنا من يتهم بالكذب، فعند الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢٧٩)، رقم (٦٦٠) [مخطوط ١٠/ ١٠٩/] عقب الطريق المذكور عن إبراهيم بن أحمد الوكيعي ـ ثقة ـ عن بكر بن محمد القرشي، حدثنا سعيد بن عبدالجبار الزبيدي [وتصحف في المطبوع إلى: بقية عن عبدالجبار الزبيدي]، حدثنا أبو بكر بن أبي مريم، عن حبيب بن عبيد، قال: رأيت المقدام . . . ، ـ فذكر القصة التي عند أحمد ـ، ولفظ المرفوع فيه: «**إذا كان في آخر الزمان لا بد للناس فيها من الدراهم والدنانير يقيم الرجل بها دينه ودنياه**».

وبكر بن محمد القرشي: قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٣٢٨): «لم أعرفه»، وقال الألباني في «الضعيفة» (٢٢٠٧): «لم أجد من ترجمه»، وروى الطبراني عن ثلاثة عنه.

وسعيد بن عبدالجبار أبي سعيد الزُّبَيْدي الحمصي: رمي بالوضع، كما تقدم (ح٣١٩)، وبقية وبكر بن محمد كلاهما من الرواة عن سعيد بن عبدالجبار هذا، فالحديث منكر باطل؛ والإسناد الأخير فيه بيان للراوي الواهي الذي دلسه بقية هناك. والله أعلم.

(٢) أخرجه أحمد (٢٨/ ٤٣٣)، رقم (٢٤٦٤)، وابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (٨٤) عن أبي اليمان، عن أبي بكر ابن أبي مريم، قال: كانت لمقدام بن معدي كرب جارية تبيع اللبن ويقبض المقدام الثمن، فقيل له: سبحان الله! أتبيعُ اللبن وتقبض الثمن؟! فقال: نعم؛ لا بأس بذلك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

وهكذا أسنده في «إطراف المسند المعتلي» (٧٤١٩)، وجاء في «غاية المقصد» (١/ ٢٤٦٤): عن أبي بكر بن أبي مريم عن حبيب بن عبيد عن المقدام به ـ كما عند الطبراني ـ، ولعله من أوهامه؛ حيث إن الحافظ ابن حجر بعد ما ذكره، قال: =

ومما قيل[(١)]:

إذا أردت الآن أن تكرما ... فأرسل الدينار والدرهما
فليس في الأرض وما فوقها ... أقضى لأمر يشتهى منهما

وللديلمي عن جابر رفعه: **«الموت تحفة المؤمن، والدرهم والدينار مع المنافق، وهما زاداه إلى النار»**[(٢)].

٥٠٢ حديث: **«الدنيا خضرة حلوة؛ وإن الله مستخلفكم فيها، فناظر كيف تعملون»**.

مسلم والنسائي وآخرون[(٣)] من حديث سعيد بن يزيد أبي مسلمة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به.

= «قد رواه الطبراني من طريق أبي بكر بن أبي مريم، عن حبيب بن عبيد، قال: رأيت المقدام رضي الله عنه.. فذكر نحوه»، وهذا يبين دقته الأكثر في النقل.
فهو عن أبي اليمان عن ابن أبي مريم مرسل معضلاً، ووصله سعيد بن عبدالجبار الزبيدي، وهو متهم كما تقدم، على أن ابن أبي مريم ضعيف وقد خلط بأخرة كما مر آنفاً.
ورواه نعيم بن حماد في «الفتن» (٧١٨) عن عبدالقدوس ـ هو الوحاظي؛ متروك متهم ـ عن أبي بكر، عمن حدثه عن المقدام رضي الله عنه نحوه. وراوي كتاب الفتن عن نعيم بن حماد متهم.

(١) لم أقف على قائله. والله أعلم.

(٢) «فردوس الأخبار» (٤/ ٢٣٨)، رقم (٦٧١٥)، وهو في «الزهر» (٤/ ٨٧) معلقاً عن الدارقطني، وأسنده عنه ابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٨٨٥)، رقم (١٤٨٠) بروايته له من طريق إبراهيم بن فرقد بن الجعد، عن القاسم بن بهرام أبي همدان، عن عطاء، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه به مرفوعاً، وعندهما: «ربيع المنافق».
قال في «أطراف الغرائب» (٢/ ٣٧١)، رقم (١٦٤٢): «تفرد به القاسم بن بهرام عن عطاء»، والقاسم هذا كذبه ابن عدي (٧/ ٢٩٤)، ووهاه غيره، وبه أعل الحديث ابن الجوزي، والألباني في «الضعيفة» (٦٨٩١).
وانظر: «المجروحين» (٢/ ٢١٤)، «الضعفاء» للدارقطني (٦١٩)، سؤالات السلمي (٢٧٣، ٢٧٧، ٢٧٨).

(٣) أخرجه مسلم (٩٩/ ٢٧٤٢)، والنسائي في «الكبرى» (٩٢٦٩)، وأحمد (١١١٦٩)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٤٣٢٦)، والبيهقي في «الشعب» (٥٤١٢، ٥٤١٣)، والقضاعي (١١٤٢).
وهو طرف من خطبة للنبي ﷺ يرويها أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، وعنه أبو نضرة وعطاء بن يسار.

وممن رواه عن أبي نضرة: خُلَيد بن جعفر(١)، وسليمان بن طرخان التيمي(٢)، وعلي بن زيد بنِ جُدعان(٣) ـ وحديثه عند ابن ماجه والترمذي، وقال: حسن(٤) ـ والمستَمِرُّ بن الريَّان(٥)، ولكن بلفظ: «**إن الدنيا**» لأكثرهم [ق٩٧/ب].

وهو عند العسكري من حديث عبيدالله بن عمر، عن عمر بن نافع، عن بَضْعَة(٦)، عن أبي هريرة مرفوعاً، بلفظ: «**الدنيا خضرة حلوة، مَن أخذها بحقها بورك له فيها، ورُبَّ متخوض في مال الله ورسوله له النار يوم القيامة**»(٧)

---

(١) روايته هذه عند أبي القاسم البغوي في «الجعديات» (١٥٦٥)، ولمسلم (١٧٣٨)، وأحمد (١١٦٤٦، ومواضع أخرى) أطراف أخرى له، دون موضع الشاهد.

(٢) لم أقف على موضع الشاهد منه، وأخرج ابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٦٧٩، ٤٢٦/٦٨١ ـ ٤٢٨، ٢/ ٦٨٦، رقم ٤٣٣، ٢/ ٧٥٨، رقم ٤٨٧) أطرافاً أخرى له مقطعاً، من ثلاث طرق عن سليمان به. والله أعلم.

(٣) هو: علي بن زيد بن عبدالله بن زهير بن عبدالله بن جدعان التيمي، ضعيف، وتقدمت ترجمته (ح٨٧).

(٤) أخرجه الترمذي (٢١٩١) ـ وحسنه ـ وابن ماجه (٤٠٠٠)، والطيالسي (٢٢٧٠)، وعبدالرزاق (٢٠٧٢٠)، والحميدي (٧٥٢) وعبد بن حميد (٨٦٤) وأحمد (ح١١٤٣، ١١٠٥٢)، والحاكم (٤/ ٥٠٥) وغيرهم من طرق عنه به في حديث، وقال الحاكم: «تفرد بهذه السياقة علي بن زيد بن جدعان القرشي عن أبي نضرة، والشيخان لم يحتجا بعلي بن زيد»، وقال الألباني في حكمه على رواية الترمذي: «ضعيف، لكن بعض فقراته صحيحة»، وستأتي أطراف له عند الحديث (٥١٧).

(٥) أخرجه أحمد (١١٤٢٦، ١١٦٤٦)، وابن خزيمة (١٦٩٩)، وابن حبان (٥٥٩١)، وأبو يعلى (١٢٩٣). وعند مسلم (١٦/ ١٧٣٨) طرف آخر له، دون موضع الشاهد.

(٦) هكذا في الأصول مضبوطاً بالشكل، وهو زيادٌ بَضْعة، ويقال: «زياد بن ثوبان»، وبَضْعة لقبه، وهو مدني، روى عن أبي هريرة ﷺ، وعنه نافع وابنه عمر، سكت عنه البخاري في «التاريخ الكبير» (١١٦٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٢٦)، رقم (٢٣٧٦)، وذكره ابن حبان في «الثقات».

(٧) رواه ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٥٢) من طريق أبي بكر بن أبي أويس، عن عبيدالله به مثله.

ورواه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (١/ ٤٦٥)، رقم (١٧٨٣) من طريق يزيد بن =

وقد عزا الديلمي[(١)] حديث: «**الدنيا خضرة حلوة، وإن رجالاً يتخوَّضون**» إلى البخاري عن خولة[(٢)]، والذي فيه من حديثها الجملة الثانية خاصة[(٣)].

نعم؛ فيه[(٤)] حديث حكيم بن حِزَام في قوله ﷺ له: «**يا حكيم! إن هذا المال خضرة حلوة، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه**»، الحديث.

= زُرَيْع، عَنْ عمر بن محمد، عن نافع، قال: قال زياد بضعة: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول: «إن الدنيا حلوة خَضِرَة فمن أخذها بحَقّها بارك الله له، ورُبَّ متخوضٍ في مَال اللهِ ورسولِه لَهُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَة، لا يعجبنَّكَ فاجر في نعمةٍ فإن له عِنْدَ الله قاتلاً لا يموت؛ كلما خبت زدناهم سعيراً».
والطرف الأخير منه عند البخاري في «التاريخ» (١١٦٩) عن يزيد بن زريع به مرفوعاً، وعند ابن حبان ـ فرق بين طرفيه، والإسناد واحد ـ والبيهقي في «الشعب» (٤٥٤١) من طريق ابن أبي أويس المذكور أعلاه.
فرفعه هو المحفوظ والأكثر رواية، ورجاله رجال الصحيح سوى بَضْعة، وقد وثق من ابن حبان، فهو حسنٌ إن شاء الله تعالى، وله شواهد مرفوعة بأسانيد صحيحة، كما سيذكرها المؤلف رحمه الله. والله أعلم.

(١) حرف الدال من «مسند الفردوس» ساقط من النسخة، وليس الحديث من شرط الحافظ ابن حجر في «زهر الفردوس». والله أعلم.

(٢) هي خولة بنت قيس بن فهد بن قيس بن ثعلبة الأنصارية رضي الله عنها، زوجة حمزة بن عبدالمطلب رضي الله عنه. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (١٣/ ٣٥٠)، رقم (١١٢٥٩)، «التقريب» (٨٥٧٦).
والحديث بتمامه؛ عند عبدالرزاق (٦٩١٢)، وابن أبي شيبة (٣٤٣٨٢)، وإسحاق بن راهويه (ح٢٤٢٢)، وأحمد (٢٧٠٥٤، ٢٧٠٥٥، ٢٧١٢٤) وعبد بن حميد (١٥٨٨)، والترمذي (٢٣٧٤)، والطحاوي في «شرح المشكل» (ح٤٨٩٠ ـ ٤٨٩١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٣٢٥٩ ـ ٣٢٦٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٥٧٧ ـ ٥٨٧) وأبي نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/ ٣٣٠٤ ـ ٣٣٠٥)، والبيهقي في «الشعب» (ح١١٢٣٢)، وغيرهم من طرق عن أبي الوليد عبيدٍ سنوطا، عنها رضي الله عنها به.
قال الترمذي: «حسن صحيح»، وصححه الألباني، وعند البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٠٤)، (٥/ ٤٥٠)، وأبي نعيم وغيرهما متابعات لعبيد سنوطا.

(٣) أخرجه البخاري (ح٣١١٨) من طريق النعمان بن أبي عياش، عن خولة الأنصارية رضي الله عنها.

(٤) أخرجه البخاري (ح١٤٧٢)، ومسلم (٩٦/ ١٠٣٥).

وفي الباب عن ميمونة عند أبي يعلى والطبراني والرامهرمزي في الأمثال[(١)]، وعن عبدالله بن عمرو عند الطبراني فقط[(٢)] ـ رفعاه ـ بلفظ: «**الدنيا حلوة خضرة**»، وعن غيرهما[(٣)]، وتكلم الرامهرمزي على معناه[(٤)].

٥٠٣ *حديث*: «**الدنيا دار من لا دار له، ولها يجمع من لا عقل له**».

أحمد من حديث ذُوَيد[(٥)]،...

---

(١) أخرجه أبو يعلى ـ كما في «المطالب العالية» (٣٢٧٩) ـ والطبراني في «الكبير» (٢٤/٢٤)، رقم (٥٨)، والرامهرمزي في «الأمثال» (١٩)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (١٥٦)، كلهم: من طريق المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن سليمان بن يسار، عن ميمونة رضي الله عنها.
وفيه المثنى بن الصباح، وهو ضعيف، كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٤٣١)، رقم (١٧٨١١)، وأفراده عن عمرو بن شعيب واهية، وأما المتن فصحيح بشواهده. والله أعلم.

(٢) بلفظ: «**الدنيا حلوة خضرة، فمن أخذها بحقه بورك له فيها، ورب متخوض فيما اشتهت نفْسُه ليس له يوم القيامة إلا النار**»، قال المنذري في «الترغيب» (٤/ ٧٧)، رقم (٤٨٦٧)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٤٢٩)، رقم (١٧٨٠٥): «رجاله ثقات»، وصححه الألباني لغيره. «صحيح الترغيب» (٣/ ١٣٨)، رقم (٣٢١٩).

(٣) روي نحوه من حديث معاوية، وعمرة بنت الحارث المصطلقية، وأم المؤمنين عائشة، وزيد بن ثابت، وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم، بأسانيد صحيحة وحسنة، وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه بإسناد فيه راو مبهم، وعن أنس وأم سلمة رضي الله عنهما بسند ضعيف جداً.

(٤) انظر: «أمثال الحديث» (١/ ٥١ ـ ٥٣)، ونقل فيه شرحاً عن «العين» [٢/ ٦٧ ـ ٦٨/رتع].

(٥) كذا في الأصول الخطية، مضبوطاً بالشكل في عامتها، وبه ذكره المنذري في «الترغيب» (٤/ ٨٦)، رقم (٤٩١٢)، والعراقي في «المغني» (١/ ٨٧٥)، رقم (٣٢٠١)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٥١٥)، رقم (١٨٠٧٧).
وفي المصادر المسندة «دويد» ـ بالدال المهملة، مصغراً ـ، وكذا ذكره الدارقطني وابن ماكولا، بعد ذكرهما لِـ «ذُوَيد» بالمعجمة. وذُوَيد ـ بالذال المعجمة المضمومة، مصغراً ـ؛ والمذكور بروايته عن عروة بن الزبير هو: دويد ـ ويقال: ذويد ـ بن نافع الفلسطيني الشامي، أبو عيسى، نزيل مصر؛ وثقه الذهلي والعجلي ـ فيما حكاه الحافظ في «التهذيب»، عن ابن خلفون عنهما ـ، وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ»، وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث إذا كان دونه ثقة»، وقال أبو حاتم في سمي له: «دويد البصري: روى عنه الثوري، وليس هذا بدويد بن نافع، هو شيخ لين»، ويعني =

= هذا أن دويد بن نافع ليس بلين.

وقال الذهبي: «مستقيم الحديث»، وقال ابن حجر: «مقبول، وكان يرسل، من السادسة»، وحكم الذهبي أولى، وأوفق لكلام من تقدم من الأئمة، ولم أقف على كلام فيه.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٥١)، رقم (٨٦٥، ٨٦٦)، «الثقات» للعجلي ـ تضمينات الحافظ (١/ ١٤٩، رقم ٤٠٣ ـ ط: الباز)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٣٨)، رقم (١٩٩٢، ١٩٩٣)، «العلل» للرازي (١٣٥٩، ١٩٧٥، ٢٤٢٥)، «الثقات» (٦/ ٢٩٢)، «الكامل» (٤/ ١٠٢ ـ ١٠٣)، رقم (٩٥٢)، «المؤتلف» للدارقطني (٢/ ١٠٠٨)، «الإكمال» لابن ماكولا (٣/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧)، «تهذيب الكمال» (٨/ ٤٩٨ ـ ٥٠٠)، رقم (١٨٠٥)، «الكاشف» (١٤٨٠)، «ذيل الميزان» (٣٥٨)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢١٤، رقم ٤٠٥، ٣/ ٢٢٤، رقم ٤٢٨)، «التقريب» (١٨٣٢).

فهذا ثقة، إلا أن راوي هذا الحديث ليس بهذا الشامي الذي يروي عن عروة بن الزبير بلا واسطة، وإنما هو آخر يروي عن عروة بواسطة فأكثر، ذكره الدارقطني في «المؤتلف» (السابق)، وابن ماكولا في «الإكمال» (السابق) ـ وعنهما ابن ناصر الدين الدمشقي في «توضيح المشتبه» (٤/ ٥٦)، وغيره ـ بهذه الرواية بهذا الإسناد، **وهو: داود بن سليمان أبو سليمان النصيبي العابد**، كما سماه الحافظ في «نزهة الألباب» (١٠٧٧)، وقرره الألباني في «الضعيفة» (ح٦٦٩٤) وغيرُه، وقد وردت بمجموعه الروايات، وإن كان الدارقطني وابن ماكولا قالا: «لم ينسب»، وفرق ابن ماكولا وحده بينه وبين «دويد بن سليمان»، فقد جاء مسمى ومكنى في الأسانيد، فلا داعي للتفريق، وظنه الحسيني خراسانياً بناءاً على رواية حسين المروزي عنه، فترجم له في «الإكمال» باسم: «دويد الخراساني»، وإنما هو نصيبي من الزهاد.

وسمي في رواية الخطيب في «تالي التلخيص» (٢/ ٤٧٠ ـ ٧١)، رقم (٣٠٠) داود بن سليم أبو سليم النصيبي.

والظاهر أنه الذي سماه زهير بن عباد الرؤاسي في بعض رواياته «داود بن هلال أبا سليمان النصيبي»، وترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٢٧)، رقم (١٩٤٢) به، دون ذكر جرح أو تعديل، وبه ترجم له أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٢٤) وعده من العباد المنقطعين إلى الجبال والتلال، وخرج له الضياء في «المختارة» (٧/ ١٦٤)، رقم (٢٥٩٥) حديثاً، ووقع في «التفسير» لابن أبي حاتم (٢/ ٦٣٩)، رقم (٣٤٤٣): «ثنا محمد بن موسى بن سالم القاشاني المقرئ، ثنا زهير بن عباد، ثنا أبو سليمان النصيبي؛ يعني: داود». والله أعلم.

والخلاصة أنه جهله الخطيب، فقال: «هو في عداد المجهولين، لا أحفظ عنه غير =

عن أبي إسحاق(١)، عن [زرعة](٢)، عن عائشة مرفوعاً بـه(٣)، ورجاله ثقات.

= حديث واحد»، وكذا قال بجهالته الحسيني في «الإكمال» (٢٣٢)، والألباني في «الضعيفة»، ويعنون: جهالة حاله في الرواية، وإلا فقد روى عنه جمع من الثقات وغيرهم. فتفرد مثله عن مثل السبيعي بمثل هذه الرواية المنكرة غاية في النكارة، وينـزل به إلى درجة الضعيف جداً، في مساق أصحاب المناكير من العباد، ولعله من أجل هذا حكم الإمام أحمد على حديثه هذا ـ كما في «منتخب علل الخلال» (ح٦) ـ بالنكارة، ونكارة متنه بينة، وإلى نكارة رواياته هذه أشار الدارقطني إثر ذكره لروايتنا هذه في «المؤتلف» بقوله: «وله أحاديث من مثل هذا في الزهد»، فهو ليس بمجهول فحسب، بل ومنكر الحديث، وإن كان عَلَماً في الزهد، ورأساً في البكائين.

(١) هو: السبيعي، كما في رواية ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» ـ إن كان محفوظاً ـ ودويد الراوي عنه؛ هو عراقي من عباد نصيبن، يروي عن إبراهيم النخعي (ت٩٥هـ) ـ كما في «أمالي ابن بشران» (١/ ٨٦)، رقم (١٧١) من رواية تلميذه الحسين بن محمد المروذي هذا عنه ـ، وهشام بن حسان القُرْدوسي (ت: سنة ١٤٨هـ)، ومالك بن مغول (ت: سنة ١٥٩هـ)، وأمثالهم معَنْعِناً، ولا يبين السماع في شيء مما وقفت من رواياته، وروايته عن إبراهيم النخعي وطبقته ظاهرة الإرسال، ويحتمل السماع من أبي إسحاق السبيعي. والله أعلم.

(٢) في الأصول الخطية، وكذا عند الهيثمي في «غاية المقصد» (٢/ ٣٠٩٦): «عروة»، والتصويب من المصادر المسندة، وبه ذكره الدارقطني في «المؤتلف» (٣/ ١٦٣)، وابن ماكولا في «الإكمال» (٣/ ٣٨٧)، وابن حجر في «إطراف المسنِد» (٩/ ٤١)، رقم (١١٤٩٧)، و«إتحاف المهرة» (١٦/ ١٠٨٠)، رقم (٢١٦٦٢).

ولعل الهيثمي والمؤلف توهما ذلك عن مجيء الحديث في «المسند» وسط روايات عروة عن عائشة.. على أنه قد يحتمل التصحيف في بعض نسخ «المسند» أيضاً. وزرعة هذا مجهول، لم يتميز من هو؟ كما سيأتي قريباً، إن شاء الله. والله أعلم.

(٣) أخرجه أحمد (٤٠/ ٤٨٠)، رقم (٢٤٤١٩)، وابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (ح١٨٢)، و«الزهد» (٢٤٠) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٧/ ٣٧٥)، رقم (١٠٦٣٨) ـ عن محمد بن العباس بن محمد، والخطيب في «تالي التلخيص» (٢/ ٤٧١)، رقم (٢٨٣/٣٠٠) من طريق علي بن العباس الأطروش، ثلاثتهم (أحمد، ومحمد بن العباس، والأطروش) عن الحسين بن محمد المروزي؛ ثنا دويد [وقال ابن أبي الدنيا: أبو سليمان النصيبي، وقال الأطروش: أبو سليم داود بن سليم النصيبي]، ثم اتفقوا: عن أبي إسحاق [زاد ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا»: السبيعي]، عن زرعة، عن عائشة رضي الله عنها به مرفوعاً.

وهذا جوَّد إسناده المنذري في «الترغيب» (٤/ ٨٦)، رقم (٤٩١٢)، والعراقي في =

٥٠٤ حديث: «الدنيا سجن المؤمن، وجنة الكافر».

مسلم من حديث الدراوردي، عن العلاء بن عبدالرحمٰن، عن أبيه، عن أبي هريرة به مرفوعاً[(١)].

وكذا هو في حديث مالك عن العلاء[(٢)].

وهو عند العسكري والقضاعي وغيرهما؛ من حديث موسى بن عقبة، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر. وأخرجه البزار أيضاً[(٣)]

= «المغني» (١/ ٨٧٥)، رقم (٣٢٠١)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٥١٥)، رقم (١٨٠٧٧): «رجال أحمد رجال الصحيح، غير ذويد، وهو ثقة»، واقتبسه عنهم الزبيدي في تعليقه على نسخة (عز).

وفي هذا الكلام منهم نظر، فإنه حديث منكر، وذويد مجهول الحال في الرواية كما تقدم.

وقال الخلال عن الإمام أحمد: «هذا حديث منكر»، وكذا قال الألباني في «الضعيفة» «منكر، . .» وهذا إسناد ضعيف؛ وزرعة هذا: لم أعرفه، ومن المحتمل أن يكون «زرعة؛ أبا عمرو السيباني الفلسطيني»؛ فإنه من هذه الطبقة، روى عن عمر وغيره من الصحابة ﷺ، ولكنهم لم يذكروا فيهم عائشة ﷺ، ولا ذكروا أبا إسحاق السبيعي في الرواة عنه، فالله أعلم. وأبو إسحاق تقدم في رواية ابن أبي الدنيا ـ ومن طريقه عند البيهقي ـ أنه السبيعي، والإسناد إليه غريب منكر. وهو واهي الإسناد، منكر المتن، وما تقدم عن الأئمة ينقُضُ ما سيذكره المؤلف تِلْواً من ثقة رجاله، تبعاً للهيثمي في «مجمع الزوائد» وغيرِه. والله أعلم.

(١) رواه مسلم (ح٢٩٥٦).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٥٠)، والبيهقي في «الشعب» (٩٧٩٧)، و«الآداب» (٧٢٧)، ورواه عن العلاء جمع سواهما.

(٣) وأخرجه البزار (ح٦١٠٨)، والقضاعي (ح١٤٥)، وكذا ابن أبي عاصم في «الزهد» (١٤٣)، والطبراني في «الأوسط» (٩/ ٦٥)، رقم (٩١٣٦)، من طريقي عبدالرحمٰن بن المغيرة وإسماعيل بن أبي أويس، كلاهما: عن عبدالرحمٰن بن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة به.

قال الطبراني: «لم يروه عن موسى بن عقبة إلا ابن أبي الزناد، ولا عن ابن أبي الزناد إلا عبدالرحمٰن بن المغيرة، تفرد به إبراهيم بن المنذر»، وقد رواه البزار من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن ابن أبي الزناد.

وقال البزار: «هذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عمر ﷺ إلا من رواية عبدالله بن =

وعند الطبراني، وأبي نعيم ـ واللفظ له ـ من حديث ابن عمر مرفوعاً: **«يا أبا ذر! الدنيا سجن المؤمن، والقبر أمنه، والجنة مصيره. يا أبا ذر! إن الدنيا جنة الكافر، والقبر عذابه، والنار مصيره. المؤمن من لم يجزع من ذل الدنيا»** الحديث(١).

وعند أحمد وأبي نعيم من حديث أبي(٢) عبدالرحمٰن الحُبُلِّي، عن ابن عمرو، بلفظ: **«الدنيا سجن المؤمن وسِنَتُه، فإذا فارق الدنيا فارق السجن والسِّنة»**.

وكذا أخرجه الطبراني باختصار، ورواه البغوي في شرح السُّنَّة، وصححه الحاكم(٣).

= دينار وزيد بن أسلم عن ابن عمر ﵄، فأما حديث عبدالله بن دينار فلا نعلم رواه عنه إلا موسى بن عقبة، وأما حديث زيد بن أسلم فرواه كثير بن جعفر بن أبي كثير، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر ﵄..».

وأما رواية موسى بن عقبة، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر ﵄: ففيها عبدالرحمٰن بن أبي الزناد: قال ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٤٧٧): «كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات، وكان ذلك من سوء حفظه وكثرة خطئه، فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فهو صادق في الروايات يحتج به». وفي «التقريب» (٣٨٦١): «صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد».

وهنا تفرد بهذه الرواية من هذا الوجه، لكنه من رواية أهل المدينة عنه ـ وإن كان تفرد مثله محل نظر ـ فالحديث من هذا الوجه صالح إن شاء الله تعالى، لا سيما وله شواهد مرفوعة صحيحة. والله أعلم.

(١) لم أقف على رواية الطبراني، وقد رواه عنه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٥٣).

وفي إسناده عبدالوهاب بن نافع العامري المطوعي: وهو واه، متهم. انظر: «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٧٣)، رقم (١٠٣٨)، «المغني» (٣٩٠٠)، «لسان الميزان» (٤/ ٥٤٢٣)، «الكشف الحثيث» (٤٧١).

(٢) ساقط من الأصل و(ز)، والتصويب من (م) ـ و(ز٢) و(عز) و(ق) المساعدة ـ، وهكذا هو في الأصول المسندة. والله أعلم.

(٣) أخرجه أحمد (١١/ ٤٤٢)، رقم (٦٨٥٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٧٧) ـ من طريق ابن المبارك في «الزهد» (٥٩٨) ـ، والطبراني في «الأوسط» (٣/ ١٥٧)، رقم (٢٧٨٢)، والحاكم (٤/ ٣١٥)، وكذا عبد بن حميد (٣٤٦)، وابن أبي عاصم في =

وفي الباب عن غير هؤلاء[١]

وعند العسكري من طريق سعيد بن سليمان[٢]، عن المبارك، قال: كان الحسن يقول: قال النبي ﷺ: «**الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر**»، فالمؤمن يتزود، والكافر يتمتع، والله إن أصبح فيها مؤمن إلا حزيناً، وكيف لا يحزن من جاءه عن الله تعالى أنه وارد جهنم، ولم يأته أنه صادر عنها[٣].

٥٠٥ حديث: «الدنيا متاع، وخير متاعها المرأة الصالحة».

مسلم والنسائي وابن ماجه وغيرهم[٤] من حديث عبدالله بن يزيد الحبلي، عن عبدالله بن عمرو، رفعه، بهذا.

= «الزهد» (١٤٤) من طرق عنه به.

ولابن أبي شيبة (٣٥٨٦٧) عن غندر، عن شعبة، عن يعلى بن عبيد، عن يحيى بن قمطة، عنه رضي الله عنه.

ورواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٣٢)، رقم (٦٨٨٧) من طريق القاسم بن زاهر ـ ووثقه ـ عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، عن شعبة، قال: «ثنا يعلى بن عطاء»، وهذا برواية يحيى بن قمطة أشهر، وكتاب غندر في أصحاب شعبة أوثق، ولعل الفراهيدي أو بعض من دونه مشى على المشهور جادة. والله أعلم.

ويحيى بن قمطة: قال ابن حبان: «من متقني أهل مكة على قلة روايته، وكان متيقظاً». «المشاهير» (٦٣٣).

(١) روي أيضاً من حديث معاوية بن حيدة وسلمان الفارسي وأنس ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم، وكلها واهية لا يعتبر بها، عدا حديث معاوية بن حيدة رضي الله عنه، فإنه صالح للاعتبار، إن كان محفوظاً، وفيما تقدم من الروايات الصحيحة غنية عن الاشتغال بالواهيات. والله أعلم.

(٢) هو: الضبي يلقب بسعدوية، وشيخه مبارك بن فضالة البصري، والحسن هو البصري.

(٣) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٢٢ ـ ١٢٣) عن المبارك بن فضالة عن الحسن به، وأخرج أحمد في «الزهد» (٢٧٨) طرفاً من أوله. وهو مرسل، كما هو بين.

(٤) أخرجه مسلم (١٤٦٧) ـ وأحمد (٦٥٦٤)، وأبو عوانة (٣٤٤٢، ٣٤٤٣)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١٣١)، رقم (١٥٠٩) ـ من طريق شرحبيل بن شريك المعافري، ورواه النسائي (٣٢٣٢)، وابن ماجه (١٨٥٥)، وعبد بن حميد (٣٢٧) وغيرهم ـ من طريق عبدالرحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي؛ كلاهما: عن أبي عبدالرحمٰن الحبلي به.

قال الطبراني: «لم يروه عن الحُبُلِّي إلا شرحبيل بن شريك وعبدالرحمٰن بن زياد الإفريقي».

فمسلم من جهة شراحيل [ق٩٨/أ] بن شريك[1]، والآخران من جهة عبدالرحمٰن بن زياد الإفريقي[2]، كلاهما: عن الحُبُلِّي.

٥٠٦ **حديث: «الدنيا مزرعة الآخرة»**.

لم أقف عليه، مع إيراد الغزالي له في «الإحياء»[3]

وفي الفردوس بلا سند: عن ابن عمر مرفوعاً: «**الدنيا قنطرة الآخرة، فاعبروها ولا تعمروها**»[4]

وفي «الضعفاء» للعقيلي، و«مكارم الأخلاق» لابن لال؛ من حديث طارق بن أَشْيَمَ[5] رفعه: «**نعمت الدار الدنيا لمن تزود منها لآخرته**» الحديث.

وهو عند الحاكم في «مستدركه»، وصححه، لكن تعقبه الذهبي بأنه منكر، قال: «وعبدالجبار ـ يعني: راويه ـ لا يعرف»[6]

---

(١) كذا في «الأصول»، وفي المصادر المسندة، وكتب التراجم: (شرحبيل)، وهو شرحبيل بن شريك المعافري أبو محمد المصري ـ ويقال: شرحبيل بن عمرو بن شريك ـ: صدوق، من السادسة، وسماه أبو داود: (شرحبيل بن يزيد). انظر: «تهذيب الكمال» (٢٧٠٠)، «التقريب» (٢٧٦٧).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي قاضيها، ضعيف في حفظه، من السابعة، وكان رجلاً صالحاً. «التقريب» (٣٨٦١)، وتقدم قريباً أنه كان يدلس الضعفاء والمتروكين والمتهمين. والله أعلم.

(٣) انظر: «الإحياء» مع «المغني» (٤/ ١٩) دار المعرفة.
وسبق المؤلف في هذا العراقي في «المغني» (ح٣٦٠٩) مقيداً بالمرفوع، وحكم الصغاني في «الموضوعات» (١٠٦) ـ وغيرُه ـ بوضعه، وقال القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص١٩٩)، (ح٢٠٥): «معناه صحيح، يقتبس من قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشُّورى: ٢٠]».

(٤) «فردوس الأخبار» (ح٣١٠٢)، وهو عند أبي نعيم في «الحلية» (١٢/ ٤٧) عن يحيى بن معاذ قوله، في خبر طويل.

(٥) هو: طارق بن أشيم ـ بالمعجمة، وزن أحمر ـ ابن مسعود الأشجعي ـ والد أبي مالك الأشجعي سعد بن طارق ـ صحابي، له أحاديث، قال مسلم: لم يرو عنه غير ابنه، بخ م ت س ق. «التقريب» (٢٩٩٦).

(٦) أخرجه العقيلي (٣/ ٨٩)، رقم (١٠٦٠) ـ ومن جهته ابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٣١٢ ـ ٣١٣)، رقم (١٣٣٢) ـ، والحاكم (٤/ ٣١٢ ـ ٣١٣)؛ والرامهرمزي في =

٥٠٧ **حديث: «دواء العين ترك مسها».**

في: «العين»[(١)].

٥٠٨ **حديث: «الديك الأبيض صديقي، وصديق صديقي، وعدو عدوي».**

الحارث بن أبي أسامة ـ ومن جهته أبو نعيم[(٢)] ـ من حديث عمرو بن جُمَيع[(٣)]، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عائشة مرفوعاً بهذا. ومن حديث أبان[(٤)] عن أنس رفعه مثله[(٥)]، وهو عند أبي الشيخ في «الثواب».

= «الأمثال» (٢٤، ١٠٨)، والديلمي [«زهر الفردوس» (٤/ ٩٩)]، من طريق أحمد بن يحيى الحلواني وجعفر بن عثمان الطيالسي، كلاهما عن يحيى بن أيوب المقابري، عن عبدالجبار بن وهب، عن سعد بن طارق بن أشيم، عن أبيه ﷺ به مرفوعاً، في حديث.
قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل منكر، وعبدالجبار لا يعرف»، وكذا سئل ابن معين عن عبدالجبار بن وهب الكوفي؛ يروي عن عبدالله بن عبدالرحمٰن الأنصاري، فقال: «ما أعرفهما»، فيحتمل أن يكون هذا، ويحتمل غيره، وهذا الأخير أقرب. والله أعلم.
وبعبدالجبار هذا أعله العقيلي ـ وتبعه ابن الجوزي ـ، فقال: «مجهول، وحديثه غير محفوظ، ويروى عن علي ﷺ قولَه»، وقال الذهبي: «لا يُدرَى من هو»، وعليه ضعف إسناده العراقي في «المغني» (ح٣٦٠٩).
وانظر لترجمته: «تاريخ ابن معين» ـ رواية الدارمي (٦٤٦)، «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣)، رقم (١٧٦)، «المغني» للذهبي (٣٤٦٩)، «الميزان» (٢/ ٥٣٥)، رقم (٤٧٤٩)، «اللسان» (٥/ ٦١)، رقم (٤٥٥٣).

(١) سيأتي بالرقم (٧٢٤).

(٢) لم أقف على رواية أبي نعيم هذه، والظاهر أنها في جزئه الخاص بأحاديث الديك، ولم أقف على أمره.

(٣) هو: عمرو بن جميع أبو المنذر ـ أو أبو عثمان ـ الكوفي العبدي، قاضي حلوان: متروك غير ثقة، وكذبه ابن معين وغيره، وقال ابن عدي: «كان يتهم بالوضع»، وقال النقاش: «أحاديثه موضوعة».
وانظر: «الجرح» (٦/ ٢٢٤)، رقم (١٢٤٥)، «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٦٤)، رقم (١٢٧٠)، «المجروحين» (٢/ ٧٧ ـ ٧٨)، «الكامل» (٥/ ١١١ ـ ١١٢)، رقم (١٢٧٩)، «الميزان» (٦٣٥١)، و«اللسان» (٦٣٠٩).

(٤) هو: أبان بن أبي عياش البصري؛ متروك، كما تقدم (٢٧).

(٥) أخرجهما الحارث ـ كما في «بغية الباحث» (٨٧٧)، و«المطالب العالية» (١٠/ ٥٧٣)، =

ولأبي نعيم من جهة أحمد بن محمد بن أبي بزة[١]، عن أبي سعيد مولى بني هاشم[٢]، عن الربيع بن صَبِيح[٣]، عن الحسن، عن أنس رفعه: «**الديك الأبيض الأَفْرَق حبيبي، وحبيب حبيبي جبريل؛ يحرس بيته وستة عشر بيتاً من جيرانه، أربعة عن اليمين، وأربعة عن الشمال، وأربعة من قدام، وأربعة من**

= رقم (٢٣٣٧)، و«إتحاف الخيرة» (٦/ ٦١)، رقم (٥٣٣٩، ٥٣٤٠) ـ عن عبدالرحيم بن واقد، عن عمرو بن جميع، عن كُلٍّ من يحيى بن سعيد وأبان بن أبي عياش بإسناديهما به.

قال البوصيري في «الإتحاف» (ح٥٣٤١): «مدارهما على عبدالرحيم بن واقد، وهو ضعيف».

هذا وفي الإسناد أضعف منه؛ وهو شيخه عمرو بن جميع الحلواني أحد الكذابين ـ كما تقدم ـ، وأبان بن أبي عياش وهو متروك يروي عن أنس ﷺ الموضوعات، وعليه حكم الألباني في «الضعيفة» (٣٦١٨) بوضعه، وأعله بالرواة الثلاثة، وزاد: «ورواه ابن واقد بإسناد آخر موضوع أيضاً..»، ففي كلام البوصيري تساهل. والله أعلم.

(١) هو: أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدالله ابن أبي بزة ـ واسم أبي بزة يسار ـ، مؤذن المسجد الحرام، ومقرئ أهل مكة؛ أحد الأثبات في القراءة. وأما في الحديث: فضعفه أبو حاتم الرازي وتركه؛ لروايته المناكير بأسانيد صحيحة، وحكم على غير حديث له بالنكارة والوضع والبطلان، وقال العقيلي: «منكر الحديث، يوصل الأحاديث»؛ يعني: أنها تكون معضلة أو منقطعة، فيزيد في أسانيدها من يتصل الإسناد به، ولا يرجع بعد البيان، كما مثل به.

وتبعه عليه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٦)، وابن عبدالهادي في «التنقيح» (٣/ ٤٩٨)، والسيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ١٩٣)، وبه أعلوا الحديث، وقال الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (١/ ٢٤٧)، رقم (٦٤٥): «هذا الحديث مما نقم على البزي، وقال ابن الجوزي: هو موضوع».

وانظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٧١)، رقم (١٢٩)، «العلل» لابن أبي حاتم (٨٥٦، ١٠٨٣، ١٧٢١، ١٨٨٣، ٢٤٣٢)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٢٧)، «المؤتلف» للدارقطني (١/ ٢٨٢)، «الميزان» (١/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، رقم (٥٦٤)، «اللسان» (١/ ٦٣١)، رقم (٧٧٧).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عبيد البصري، نزيل مكة، لقبه جَرْدَقة: صدوق ربما أخطأ، من التاسعة، مات سنة (١٩٧هـ). خ صد س ق «التقريب» (٣٩١٨).

(٣) بفتح الصاد المهملة: هو السعدي البصري؛ صدوق، سيء الحفظ، من السابعة. «التقريب» (١٨٩٥).

خلف»، ومن هذا الوجه أورده العقيلي في «الضعفاء»[١]

وللطبراني في «الأوسط» من حديث إبراهيم بن أبي عَبْلة، عن أنس رفعه: «**اتخذوا الديك الأبيض، فإن دارا فيها ديك أبيض لا يقربها شيطان ولا ساحر، ولا الدُّوَيْرات حولها**»[٢]

ورواه الحسن بن سفيان في «مسنده» ـ ومن جهته أبو نعيم ـ من طريق عبدالله بن صالح[٣]،

---

(١) أخرجه العقيلي (١/ ١٢٧)، رقم (١٥٥) وأبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٧٥٧)، رقم (١٢٥٣).
وأنكره العقيلي وغيره على ابن أبي بزة، وحكم عليه ابن الجوزي وغيره بالوضع، كما تقدم.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٧٧)، و«مسند الشاميين» (١٠) من طريق محمد بن محصن العكاشي، عن إبراهيم به. ومحمد بن محصن العكاشي؛ كذاب، وأعله به الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١١٧)، فكان أولى بالمؤلف أن يذكر الإسناد من عنده، فيعله به.

(٣) هو: عبدالله بن صالح أبو صالح المصري، كاتب الليث؛ ما كان مِنْ حديثه مِنْ روايةِ الأئمة النقاد كأحمد وابن معين ونحوهم صحيح، وما كان من رواية من أخذ عنه بأخرة ففيه المناكير والأباطيل، وفيه سوى ذلك، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٢٣).
وبين أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم سبب المناكير والأباطيل في حديثه مع صدقه واستقامته في نفسه، أنه كانت فيه غفلة، وبلي بجار سوء وضاع بينه وبين أبي صالح عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبدالله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبدالله بن صالح، ويطرحه في داره في وسط كتبه، فيجده عبدالله فيحدث به، متوهما أنه خطه وسماعه، قالوا: فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره.
وقد كشف أبو زرعة الرازي عن سببين آخرين لمناكير أبي صالح الكاتب يرجعان إلى شخص آخر كان يدخل الموضوعات عليه وعلى أشباهه ممن يرى فيهم جانبا من الغفلة في صدقهم وصلاحهم، فقال: «كان عثمان بن صالح المعافري ـ ومثله أبو صالح الكاتب ـ يكتب الحديث مع خالد بن إسحاق بن نجيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا، فبلوا به، وقد بلي به أبو صالح أيضاً في حديث زهرة بن معبد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر، ليس له أصل، وإنما هو عن خالد بن إسحاق بن نجيح». «سؤالات البردعي» (٢/ ٤١٨). وقال مجيبا لسائل آخر حول حديث زهرة بن معبد هذا: (هذا حديث باطل، كان خالد بن نجيح البصري وضعه ودلسه في كتاب الليث، وكان خالد بن نجيح هذا يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا، ويُدلِّسُ لهم، وله غير هذا). أورده ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩/ ١٨٦) في غيرهما. =

عن رشدين[١]، عن الحسن بن ثوبان، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سالم، عن أبيه رفعه، ولفظه: **«لا تَسُبُّوا الديك، فإنه صديقي، وأنا صديقه، وعدوه عدوي، والذي بعثني بالحق! لو يعلم بنو آدم ما في صورته لاشترَوا رِيشَه ولحمه بالذهب والفضة، وإنه ليطرد مدى صوته من الجن»**[٢]

وللواحدي في (سورة النمل) من «تفسيره» من جهة داود بن طلحة[٣] عن

= فأبدى أبو زرعة أنهم بلوا به على شاكلتين؛ ١ ـ بإدخاله المناكير والأباطيل في كتب الشيوخ، وما لم يسمعوا، فيروج عليهم، ثم على من يسمع عنهم معه.
٢ ـ إملائه على من يحضر الكتابة وسماع الحديث معه عند الشيوخ ما لم يحدثوا به، وما لا أصل له ألبتة، ولذكائه المفرط كان عمدة السامعين، ولم يتنبه لفعلته إلا جهابذة النقاد.
وربما بلي بشيء من ذلك بعض الثقات، كالليث بن سعد، وكقتيبة بن سعيد البغلاني في حديث أدخله عليه خالد بن القاسم أبو الهيثم المدائني في إملاء الليث بن سعد، فلما استغربه النقاد كالبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة سألوه: مع من كتب عن الليث ذلك الحديث، قال: مع خالد المدائني، فعرفوا أنه أتي منه.
انظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٥٥)، «المجروحين» (٢/ ٤٠ ـ ٤١)، «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ١٢٠)، «السنن الكبرى» للبيهقي (٣/ ١٦٣).

(١) رِشْدِين بن سعد؛ ضعفه جمهور الأئمة، كما تقدَّمَ في الحديث (٤٧).

(٢) لم أقف على «مسند الحسن بن سفيان» ولا على «جزء أحاديث الديك» لأبي نعيم.
ورواه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٤٦١) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٣) ـ عن الحسن بن سفيان الفسوي، عن عبدالعزيز بن سلام.
وكذا أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (١٢٥٤) ـ وعلقه عنه الديلمي ـ كما في [«زهر الفردوس» (٤/ ١٤٧)] ـ من طريق علي بن داود القنطري، كلاهما (عبدالعزيز، والقنطري) عن عبدالله بن صالح كاتب الليث به.
وفيه عبدالله بن صالح كاتب الليث، ورشدين بن سعد، وفي حديثهما تخليط ومناكير وموضوعات كثيرة مما أدخلت عليهما ـ كما تقدم ـ، وروى ابن عدي وغيره بهذا الإسناد حديثاً موضوعاً آخر أيضاً في شأن الديك، وعليه حكم ابن الجوزي بأنه موضوع، ووافقه السيوطي في «اللآلي» (٢/ ١٩٣).
وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٤٤٤): «لكن رشدين أضعف من أبي صالح، فالعهدة عليه».
إلا أن الأئمة إنما حملوه عبدالله بن صالح لتفرده به عن رشدين، وكلاهما ليسا بشيء في مثل هذا الحديث. والله أعلم.

(٣) لم أقف له على ترجمة، إلا أن يكون أبا سليمان داود بن طلحة بن قابوس، =

علي بن الخليل[١] عن موسى بن إبراهيم[٢] عن الليث، عن نافع عن ابن عمر ﵄ رفعه، لفظُ الترجمة، بزيادةِ: «قالوا: فما يقول إذا صاح؟ قال: **«يقول: اذكروا الله يا غافلين»**[٣]».

وعند أبي نعيم من حديث محمد بن المهاجر[٤]،

= فذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ٩٢)، والسمعاني في «الأنساب» (٣/ ١٤٨)، دون جرح أو تعديل، فهو مستور. والله أعلم.

(١) لم أقف له على ترجمة، وذكر السهمي في «تاريخ جرجان» (٥٢١، ٥٤٤) من هذه الطبقة رجلين بهذا الإسم لم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً، وهما:

١ ـ أبو الحسن علي بن الخليل بن أحمد المعروف بالشاعر القطان، جرجاني خال أبي أحمد بن عدي.

٢ ـ علي بن الخليل بن خالد أبو الحسن النيسابوري.

(٢) هو: موسى بن إبراهيم بن يحيى أبو عمران المروزي، نزيل بغداد: كذبه ابن معين وإبراهيم الحربي ومحمد بن الربيع الجيزي. وقال العقيلي: «منكر الحديث، لا يتابع على حديثه»، وقال الدارقطني: «متروك».

وموسى بن إبراهيم هذا؛ هو الخراساني الراوي عن مالك، وهو أحمد بن إبراهيم بن موسى الموصلي، الذي يروى عنه مهنا بن يحيى الرملي صاحب الإمام أحمد،فيهم في اسمه ونسبته، ويضطرب فيه إلى أقوال،وتبعا لروايته ترجم له بهذا الاسم كل من ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٤١)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٧٩/ ١٩)، والذهبي في «الميزان» (١/ ٨٠/ ٢٨٣)، وابن حجر في «اللسان» (١/ ٣٩٨/ ٣٧٥)، فقال ابن حبان:(يروى عن مالك ما لم يحدث به قط، لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاحتجاج به)، وقال ابن عدي: (منكر الحديث، وليس بمعروف، وروى عن مالك وعن غيره بمناكير)، وقال ابن طاهر في «معرفة التذكرة» (٥٠٤): (كذاب).

وانظر لموسى بن إبراهيم: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٨)، رقم (٦٩٩٥)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٦/ ٤١٧)، «الميزان» (٤/ ١٩٩ ـ ٢٠٠)، رقم (٨٨٤٤ ـ ٨٨٤٥)، «اللسان» (٨/ ١٨٧ ـ ١٨٩)، رقم (٧٩٧٦ ـ ٧٩٧٨).

(٣) أخرجه الواحدي في «التفسير الوسيط» (٣/ ٣٧١ ـ النمل: ١٦).

والحديث موضوع، وإسناده تالف، كما تبين من التراجم.

وذكره السمعاني في «التفسير» (٤/ ٨٣ ـ النمل: وعلمناه منطق الطير) معلقاً عن نافع، فقال: «خبر غريب».

(٤) هو: محمد بن مهاجر بن أبي مسلم دينار الشامي الأنصاري، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، كما صرح به الطبراني في روايته، وهو الذي تقتضيه الطبقة، =

[. . .][(١)]، عن أبي زيد الأنصاري[(٢)]، مرفوعاً: **«الديك الأبيض أخي وصديقي، وعدوٌّ عدو الله إبليس»**، وكان النبي ﷺ يبيته معه في البيت[(٣)].

= حيث الراوي عنه هو محمد بن حمير بن أنيس السليحي ـ بفتح أوله ومهملتين ـ القضاعي الحمصي ـ صدوق، من التاسعة، مات سنة (٢٠٠هـ)، خ مد س ق، كما في «التقريب» (٥٨٣٧) و«الجرح» (٧/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، رقم (١٣١٥).
ومحمد بن مهاجر الشامي ـ أخو عمرو بن المهاجر ـ: ثقة، من السابعة. «التقريب» (٦٣٣١).
وانظر أيضاً: «الجرح» (٨/ ٩١)، رقم (٣٩٠)، «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٥١٦ ـ ٥١٨)، رقم (٥٦٣٦)، «الكاشف» (٥١٧٢).

(١) هنا سقط في الإسناد عند المؤلف رحمه الله، وإنما يرويه محمد بن مهاجر عن رجل ـ سيأتي بيانه عند التخريج ـ عن أبي زيد الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) هو: عَمْرو بن أخطب بن رفاعة أبو زيد الأَنْصارِيّ الخزرجي الأعرج: صحابي جليل، نزل البصرة، مشهور بكنيته، توفي في خلافة عبدالملك بن مروان، وقد بلغ مائة سنة ونيفاً. م ٤.
انظر: «تهذيب الكمال» (٢١/ ٥٤٢)، رقم (٤٣٢٦)، «السير» للذهبي (٣/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤)، «التقريب» (٤٩٨٨).

(٣) أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ٣٢٦)، رقم (١٤٢٨)، والبرقي ـ كما في «الموضوعات» لابن الجوزي (٣/ ٤)، و«اللآلي» للسيوطي (٢/ ١٩٣) ـ من طريقين عن محمد بن أبي السري العسقلاني، عن محمد بن حمير، عن محمد بن مهاجر ـ نسبه الطبراني: ابن دينار ـ، عن عبدالملك بن عبدالله ـ في «الموضوعات» و«اللآلئ»: عبدالله بن عبدالعزيز القرشي ـ، عن أبي زيد الأنصاري رضي الله عنه قال: قال لي النبي ﷺ: فذكره، وليس لديهم لفظة: «أخي».
قال ابن الجوزي ـ وتبعه الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (١/ ١٤٢)، رقم (٦٤٥)، والسيوطي في «اللآلئ» ـ: (محمد كذاب، وشيخه ليس بشيء).
وفي هذا القول نظر من وجهين:
١ ـ محمد بن مهاجر راوي هذا الحديث هو الشامي الثقة، دون الطالقاني الكذاب، كما تقدم آنفاً.
٢ ـ وشيخه عبدالله بن عبدالعزيز القرشي: ظنه ابن الجوزي عبدَالله بن عبدالعزيز بن أبي ثابت الليثي ـ ويقال له: الزهري ـ، ونقل توهين ابن معين وابن حبان له ـ وانظر لترجمته: «الميزان» (٢/ ٤٥٥ ـ ٤٥٧)، رقم (٤٤٢٥، ٤٤٢٨، ٤٤٢٩) ـ وفي هذا شيء من النظر؛ فإنه يروي عن الزهري وطبقته من صغار التابعين، وهذا روايته عن الصحابي أبي زيد الأنصاري رضي الله عنه، فإن كان هو فمنكر الحديث متروك، وبينه وبين =

ورواه الحارث بن أبي أسامة من جهة طلحة بن عمرو[(١)]، عمن [ق٩٨/ب] حدثه، عن أبي زيد، بزيادة: «**يحرس دار صاحبه، وتسع دور حولها**»[(٢)].

وكذا رُوِي أيضاً من حديث أَثْوب ـ بالثاء المثلثة الساكنة[(٣)] ـ بن عتبة[(٤)]، قال الخطيب: «ولا يصح».

ومن طريق أبي[(٥)] شهاب [الحناط][(٦)]، عن طلحة بن زيد[(٧)]، عن

= الصحابي انقطاع، وإن كان غيره ـ والإسناد متصل ـ فلا يخلو من كونه متروكاً.
وأما عبدالملك بن عبدالله ـ كما سماه الطبراني ـ فلم يتبين لي من هو في طبقة التابعين، وكذا قال الألباني في «الضعيفة» (٣٦١٨). والله أعلم.

(١) هو: طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي: متروك، من السابعة، كما تقدم.

(٢) أخرجه الحارث ـ كما في «بغية الباحث» (٨٧٨)، و«المطالب العالية» (٢٣٣٨) عن عبدالرحيم بن واقد، عن وهب، عن طلحة به.
قال الألباني في «الضعيفة» (٣٦١٨): «موضوع؛ طلحة متروك، ووهب؛ الظاهر أنه ابن وهب بن كثير أبي البختري المدني، وضاع». وفيه كذلك عبدالرحيم بن واقد، وهو ضعيف كما تقدم.

(٣) انظر: «التلخيص» للخطيب، و«الإكمال» لابن ماكولا، وغيرهما مما تقدم.

(٤) رواه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ٥٩، رقم ٥٥ ـ مكتبة الغرباء) ومن طريقه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (ص٤٦٤، ترجمة: ٧٧٤ ـ من جهة الدارقطني وآخر عنه) وأبو موسى المديني في «الصحابة»، وعنه ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/١٧٣)، رقم (٣٦) من طريق هارون بن نجيد عن جابر بن مالك عن أثوب به.
وعلقه ابن ماكولا في «الإكمال» (١/ ١١٧)، والسيوطي في «اللآلي» (٢/ ١٩٤) وغيرهما.
وحكم الدارقطني والخطيب والأمير ابن ماكولا وأبو موسى المديني والذهبي وابن حجر وابن ناصر الدين الدمشقي وغيرهم بأنه حديث منكر، لا يصح، ولا يثبت إسناده.
وانظر أيضاً: «توضيح المشتبه» (١/ ٩٠)، و«تبصير المنتبه» (١/ ٢٩)، و«الإصابة» (١/٦٥ ـ ٦٦)، رقم (٣٧).

(٥) في (ز): «ابن»، وهو تصحيف.

(٦) في نسخ «المقاصد»: «الخياط»، وما أثبت أصح، فقد قال السمعاني في «الأنساب» (٢/٢٧٣): «الحناط: بفتح الحاء المهملة، والنون، وفي آخرها طاء مهملة، نسبة إلى بيع الحنطة»، وقال البخاري في «الكبير» (٦/ ٨١): «الحناط، صاحب الطعام، وهو عبد ربه بن نافع المدائني الكوفي»، ومثله ضبطه الحافظ في «التقريب» (٣٧٩٠)، و«طبقات المدلسين» (١٨)؛ والخزرجي في «الخلاصة» (ص٢٢٣). والله أعلم.

(٧) هو: طلحة بن زيد القرشي الرقي: متروك الحديث، كما تقدَّمَ في الحديث (١٥٥).

الأحوص بن حكيم[(١)]، عن خالد بن معدان، رفعه ـ مرسلاً ـ بلفظ: «**الديك الأبيض صديقي، وعدو عدو الله؛ يحرُس دار صاحبه، وسبعَ آدُرٍ**»، وكان يُبَيِّتُه معه في البيت[(٢)].

ومن طريق عبدالله بن جعفر ـ والد علي بن المديني ـ[(٣)]، عن سهيل بن أبي صالح[(٤)] عن أبيه عن أبي هريرة، مرفوعاً بلفظ الترجمة[(٥)].

وكلٌّ مِّن عبدالله بن جعفر، وطلحة، ورشدين بن سعد ضعيف، ولكن لم

---

(١) هو: الأحوص بن حكيم بن عمير العنسي ـ بالنون ـ أو الهمداني، الحمصي: ضعيف الحفظ، من الخامسة، وكان عابداً. «التقريب» (٢٩٠). وهذا تفرد ابن عيينة بتوثيقه، وضعفه الجمهور، وتركه يحيى القطان، ووهاه ابن المديني وأبو حاتم والدارقطني وغيرهم، فحكموا بأنه منكر الحديث. والله أعلم.
وانظر: «الجرح» (٢/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨)، رقم (١٢٥٢)، «المجروحين» (١/ ١٧٥ ـ ١٧٦)، «الكامل» (١/ ٤١٤ ـ ٤١٥)، رقم (٢٢٨)، «الضعفاء» للدارقطني (١٢٢)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩٤)، رقم (٢٨٧).

(٢) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٤ ـ ٥)، وأعله بالانقطاع، وبـ «طلحة بن زيد الرقي».

(٣) قال ابن حجر: «ضعيف، من الثامنة، يقال، تغير حفظه بأخرة، مات سنة ١٧٨هـ، ت ق».
ووهاه القطان ووكيع وابن معين والفلاس وأبو داود الطيالسي ويزيد بن هارون والجوزجاني والنسائي والدارقطني وأبو نعيم والحاكم وغيرهم من الأئمة، وهو مجمع على ضعفه كما قال الذهبي في «الميزان»، وكان أصحاب الحديث ـ وفيهم ابن المديني ـ يأبون حديثه والرواية عنه، حتى قال ابن معين: «لا أكتب من حديثه شيئاً بعدما تبينت حاله». وانظر: «الضعفاء» للنسائي (٣٣٠)، وللعقيلي (٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، رقم (٧٩٢)، والدارقطني (٣١١)، وأبي نعيم (١٠٥)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٢ ـ ٢٣)، رقم (١٠٢)، «المجروحين» (٢/ ١٤ ـ ١٦)، «الكامل» (٤/ ١٧٦ ـ ١٧٩)، رقم (٩٩٧)، «تهذيب الكمال» (١٤/ ٣٧٩ ـ ٣٨٤)، رقم (٣٢٠٦)، «الميزان» (٢/ ٤٠١ ـ ٤٠٣)، رقم (٤٢٤٧)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٥٢ ـ ١٥٣)، رقم (٢٩٨)، «التقريب» (٣٢٥٥).

(٤) سهيل بن أبي صالح ذكوان المدني: صدوق، تغير حفظه بأخرة، كما تقدم في الحديث (٤١).

(٥) ذكره ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٥) ـ وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٤)، والسيوطي في «اللآلئ» (٢/ ١٩٣) ـ عن عبدالله بن جعفر معلقاً، وأعلوه به.

يبلغ أمره إلى أن يحكم على حديثه بالوضع(١). وأما عبدالله بن صالح: فهو صدوق في نفسه، إلا أن في حديثه مناكير(٢). والربيع بن صَبِيح: استشهد به البخاري، وابن أبي بزة: فيه ضعف.

ولذا قال شيخنا ـ فيما تعقب به على ابن الجوزي في «الموضوعات» ـ: إنه لا يتبين لي الحكم على هذا المتن بالوضع(٣). قلت: لكن؛ في أكثر ألفاظه ركة لا رونق لها(٤).

وقد أفرد الحافظ أبو نعيم أخبار الديك في جزء(٥)

٥٠٩ حديث: «الدين النصيحة»، قالوا: لمن؟ قال: «لله، ولرسوله، وأئمة المسلمين، وعامتهم».

مسلم عن تميم الداري مرفوعاً(٦)، وفي الباب عن جماعة(٧)

---

(١) تقدم في تراجمهم أنه لسوء الحفظ أو الغفلة الشديدة فيهم كثرت الموضوعات والمناكير في أحاديثهم، وليس من شرط الموضوع أن يتعمد صاحبه الوضع والكذب، بل يكفيه أن يكون موضوعاً باطلاً في ذاته.

(٢) تقدم أنه بلي بأخرة بجار وضاع كان يدخل في كتبه الموضوعات بخط يشبه خطه، ولا ينتبه له.

(٣) لم أقف عليه في «القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد» للحافظ ابن حجر، ولم أقف على مصنف آخر له على «الموضوعات» لابن الجوزي. والله أعلم.

(٤) ذكر ابن القيم في «المنار المنيف» ـ تحت الفصل: (٣ ـ ومنها: سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه، ص٤٣ ـ ٤٤) ثلاثة من أحاديث فضل الديك، ثم قال: «وبالجملة؛ فكل أحاديث الديك كذب إلا حديثاً واحدا: «**إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله فإنها رأت ملكاً**»».

(٥) ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (ص٨٣)، رقم (٢٢٣) بعنوان «جزء فيه فضل الديك» لأبي نعيم، وذكره السيوطي في مستهل كتابه «الوديك في فضل الديك» ـ مطبوع ـ وعليه بنى كتابه.

(٦) أخرجه مسلم (ح٥٥)، وأبو عوانة (١٠٤ ـ ١٠٧)، وابن حبان (٤٥٧٤ ـ ٤٥٧٥).

(٧) في الباب عن جرير بن عبدالله البجلي، وحكيم بن أبي يزيد عن أبيه، وأبي هريرة، وابن عمر، وثوبان، وابن عباس رضي الله عنهم، ولا يصح منها إلا حديث جرير رضي الله عنه، وباقي الروايات كلها معلة ضعيفة. فرواية حكيم بن أبي يزيد عن أبيه تفرد به عطاء بن السائب عن حكيم، واختلف الثقات عليه في إسناده، والاضطراب من عطاء، =

٥١٠ حديث: «الدَّين ولو درهم، والعائلة ولو بنت، والسؤال ولو كيف الطريق».

لا أستحضره في المرفوع[(١)]، ومعناه صحيح[(٢)]

وللديلمي ـ مما عزاه للطبراني ـ من جهة خُلَيد[(٣)]، عن أبي المُجَبَّر

= وشيخه لا يعرف في غير هذا الإسناد، مع اضطرابه في اسمه ونسبه.
وحديث ثوبان ضعيف الإسناد أيضاً، وأحاديث أبي هريرة وابن عمر وابن عباس تعلها جميعاً رواية ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن القعقاع بن حكيم الكناني عن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن تميم الداري ﷺ، وروايته فيمن تابعه عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن تميم الداري ﷺ، غلط فيهما الرواة فجعلوه عن صحابة آخرين، والمحفوظ رواية تميم الداري ﷺ وحده، كما قال البخاري في «التاريخ الأوسط» (٣/٣٥٨ ـ ٣٦٥)، رقم (٥٥٥ ـ ٥٦٣) بعد ما ساقها بطرقها وأسانيدها. والله أعلم.
وانظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٢٠١٩، ٢٠٢٠)، «العلل» للدارقطني (١٠/ ١١٥ ـ ١١٨)، سنة (١٩٠٥)، «تغليق التعليق» لابن حجر (٢/٥٨)، تعليقات محققي «مسند أحمد» على الأحاديث (٣٢٨١، ٧٩٥٤، ١٦٩٤٠ ـ ١٦٩٤٧).
وأما حديث جرير ﷺ: فأخرجه البخاري (ح٥٧) ومسلم (ح٥٦) عن جرير ﷺ، بلفظ: «بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»، وفي لفظٍ: «أتيت النبي ﷺ، قلت: أبَايعك على الإسلام، فشرط عَلي: «والنصح لكل مسلم»، فبايعته».

(١) في «الجد الحثيث» (١٧١، ٢٠٢): «ليس بحديث»، وزاد في الموضع الأول: «بل مثل، وهو على حذف الخبر، تقديره: الدين مكروه أو محذور»، وكذا هو على حذف الخبر في بقية طرفيه. والله أعلم.

(٢) الطرف الأول والثاني منه لا إشكال فيهما، ولكن الطرف الثالث منه فليس على إطلاقه، حيث إن مثل هذا السؤال لا يدخل في المسألة الممنوعة شرعاً، وإن كان داخلاً في عموم السؤال. والله أعلم.

(٣) ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٩٨)، رقم (٦٧١) ـ وقال: يعد في الكوفيين ـ وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٨٣)، رقم (١٧٥٣)، والدارقطني في «المؤتلف» (٢/ ٨٨٠)، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢١٠)، ولم يذكروا له راوياً سوى نسير بن ذعلوق مولى الثوريين، وروى عنه مبارك بن سعيد أخو سفيان الثوري أيضاً ـ كما في ترجمة أبي المحبر في «أسد الغابة» وغيره من كتب الصحابة ـ فهو في عداد المستورين. والله أعلم.

ـ بالجيم أو الحاء ـ(١) رفعه: **«من كانت عنده ابنة فقد فُدِح»**(٢).

والذي رأيته في «المعجم الكبير» للطبراني؛ في الثلاث، لا في الواحدة(٣)

---

(١) ذكره المطيَّن والطبراني في الصحابة، وتبعهما أبو نعيم الأصبهاني وأبو موسى المديني وابن الأثير وغيرهما، واختلف في ضبطه، بناء على ما وجد بخط الثلاثة الأول، حيث وجد بخط أبي نعيم بالجيم، وبخط مطين والطبراني بالحاء المهملة. وقال ابن حجر [«تبصير المنتبه» (٤/ ١٢٥٣)]: «واختلف في أبي المجبّر له صحبة؟ وهل هو بجيم، أو بحاء مهملة؟»، فذكر الخلاف المذكور دون أن يصرح بالترجيح. والله أعلم.

وانظر: «أسد الغابة» (٦/ ٢٧٠)، «الإصابة» (١٢/ ٥٨٦، رقم ١٠٥٩٣، ق١)، «توضيح المشتبه» (٨/ ٤٦ ـ ٤٧).

(٢) فصل «من كان..» ساقط من مخطوط الديلمي، وحرف الميم هو في القسم المفقود من «زهره». والله أعلم.

وأخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٧٥) من طريق البيهقي عن الحاكم ـ ولعله في «تاريخه» ـ ثم من طريق محمد بن كثير، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«من كانت عنده ابنة فقد فُدِح، ومن كانت عنده اثنتان فلا حج عليه، ومن كانت عنده ثلاث فلا صدقة عليه ولا قِرَى ضيفٍ، ومن كن عنده أربعاً فيا عباد الله أعينوه أعينوه، أقرضوه أقرضوه»**.

وتصحف فيه، وفي «اللآلي» للسيوطي (٢/ ١٤٨) كلمة «فدح» إلى «قدح».

وهذا الحديث حكم عليه ابن الجوزي بالوضع، ووافقه عليه الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (٥٩٩)، والسيوطي في «اللآلي» (٢/ ١٤٨) وغيرهما، وأعلوه بمحمد بن كثير، وهو السلمي البصري القصاب، وليس له من الحديث إلا اليسير من المناكير، فهو ذاهب جدّاً. وقال ابن الجوزي: «موضوع، قال البخاري: محمد بن كثير منكر الحديث، وقال ابن المديني: ذاهب الحديث، وقال ابن حبان: يتفرد بالمناكير عن المشاهير حتى خرج عن حد الاحتجاج بما انفرد». وانظر لترجمته: «الضعفاء» للبخاري (٣٣٨)، والعقيلي (٤/ ١٣٠)، رقم (١٦٨٩)، والدارقطني (٤٧٤) «الجرح والتعديل» (٨/ ٧٠)، رقم (٣١٠)، «المجروحين» (٢/ ٢٨٧)، «الكامل» (٦/ ٢٥٣)، «الميزان» (٤/ ١٧)، رقم (٨٠٩٧)، «التقريب» (٦٢٥٤).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٣٨٥)، رقم (٩٥٩) وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/ ٣٠٢٨، رقم ٧٠١٩ ـ من طريق مطين في «الصحابة»، وغيره) ـ ومن طريقهم ابن الأثير في «أسد الغابة» (٦/ ٢٧٠)، رقم (٦٢٢٦) ـ من ثلاث طرق عن =

والمفدوح الْمُثَقَّل بالدين[١] نعم؛ لأبي الشيخ عن أنس، رفعه: **«من كانت له ابنة فهو متعب»**[٢]

= يحيى بن عبدالحميد الحماني، عن مبارك بن سعيد ـ أخي سفيان الثوري ـ، عن خليد الثوري، عن أبي المجبر، قال: قال رسول الله ﷺ: **«من عال ابنتين أو أختين أو خالتين أو عمتين أو جدتين فهو معي في الجنة كهاتين** ـ وضم رسول الله ﷺ إصبعه السبابة والتي إلى جنبها ـ، **فإن كن ثلاثاً فهو مفرح، وإن كن أربعاً أو خمساً فيا عباد الله أدركوه، أقرضوه أقرضوه، ضاربوه ضاربوه»**.

وفيه ثلاث علل:

١ ـ أبو المجبر: مختلف في صحبته، وليس له ذكر عند المتقدمين، فيحتمل أن يكون مصحفاً من اسم آخر. والله أعلم.

٢ ـ خليد الثوري: مستور، لم يوثقه إلا ابن حبان ذكراً في «الثقات»، وهو معروف بقاعدته في تعديل المجاهيل.

٣ ـ يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني: أحد الحفاظ، لكنه متهم بسرقة الحديث والوضع، من صغار التاسعة.

انظر: «الضعفاء» للبخاري (٣٩٨)، وللعقيلي (٤/ ٤١٢ ـ ٤١٥)، «الجرح والتعديل» (٩/ ١٦٨ ـ ١٧٠)، رقم (٦٩٥)، «الكامل» (٧/ ٢٣٧ ـ ٢٣٩)، رقم (٢١٣٨)، «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤١٩ ـ ٤٣٤)، رقم (٦٨٦٨)، «المغني» (٧٠٠٦)، «الميزان» (٤/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣)، رقم (٩٥٦٧)، «السير» (١٠/ ٥٣٦ ـ ٥٣٧)، «التقريب» (٧٥٩١).

وبِـ «يحيى الحماني» أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٨٩)، رقم (١٣٤٩٦).

قال المعلمي في تحقيقه لـ «لفوائد المجموعة» (ص١٢٩)، (ح٣٧٣ ـ ٤٦): «يحيى الحماني فيه نظر، ولا تثبت لأبي المجبر صحبة، ولا يعرف إلا بهذه الرواية، وروايةٍ أخرى عن مبارك عن خليد عنه».

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (ص٣٤٥، باب الفاء مع الدال ـ فدح) عن الهروي: «المفدوح: الذي فدحه الدين؛ أي: أثقله، وقد فدَحه يفدَحه فَدْحاً فهو فادح»، وقال المعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» (٣٧٣): «والمعروف في اللغة: فدحه الدين، وأفرحه؛ أي: أثقله، من الثلاثي بالدال، ومن الرباعي بالراء».

(٢) لم أقف عليه مسنداً، وللطبراني في «الأوسط» (٧/ ٢٨٩)، رقم (٧٥١٨)، وابن عدي (١/ ١٩٩)، رقم (٤٥) عن عائشة ﵂ مرفوعاً: **«من كن له ابنتين أو أختين أو عمتين أو خالتين فتحت له ثمانية أبواب من الجنة، ويا عباد الله أعينوه، ويا عباد الله أعطوه، أقرضوه، ضاربوه»**. وفيه عمر بن حبيب البصري القاضي، كذبه ابن معين وغيره، واتهمه ابن حبان، وهو متروك مجمع على ضعفه، وانظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ١٤٨)، «الجرح والتعديل» (٦/ ١٠٥)، رقم (٥٥٣)، «المجروحين» (٢/ ٨٩)، =

ولأحمد في مسنده ـ وكذا ابن منيع، وغيره ـ عن ابن عباس مرفوعاً: **«من ولدت له أنثى، فلم يُؤْذِها[(١)]، ولم يُهِنْها، ولم يؤثر عليها الذكور؛ أدخله الله بها الجنة»**[(٢)]

= وبه حكم الألباني في «الضعيفة» (٦٨٦٢) بأنه منكر جدّاً، وعمر هذا آفته.

وله شاهد آخر بلفظ مختصر: أخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» (٩٤) من طريق بقية بن الوليد: عن أبي سنان عن أبي محمد العمي رفعه، قال: سئل عن الرجل له ابنة؟ قال: «مثقل»، قيل: الرجل له ابنتان؟ قال: «كالدابة الدالجة»، قيل: فالرجل له ثلاث بنات؟ قال: «يا عباد الله! أغيثوا أخاكم».

قال الألباني في «الضعيفة» (٦٨٦٢): «هذا إسناد مرسل مظلم؛ لم أعرف منه غير بقية، وهو مدلس كثير الرواية عن المجهولين، والظاهر أن أبا سنان هذا منهم، دلس اسمه تعميةً له!».

وبقية معروف بتدليس الضعفاء والمتروكين والكذابين، ولا سيما إذا كنى شيخه، كما تقدَّم.

(١) هكذا في «النسخ الخطية» مضبوطة بالشكل، ومثله عند ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٨/ ١٧٧)، رقم (٩١٦٠)، وفي المصادر المسندة عامة: «فلم يَئِدْها»، وهكذا هو في «إطراف المسند المعتلي» (٣/ ٣٠٥)، رقم (٣٩٨٠) و«الجامع الصغير» (١٢٥٨٠) وغيرهما. ومعناه: لم يدفنها حية. «معالم السنن» (٤/ ١٥١)، (ح١٤٠٠).

(٢) أخرجه أبو داود (ح٥١٤٦)، ـ من طريق أبي بكر بن أبي شيبة (٨/ ٣٦٣)، رقم (٢٥٩٤٤) وأخيه عثمان ـ، وأحمد (٣/ ٤٢٦)، رقم (١٩٥٧)، وأحمد بن منيع ـ كما في «المطالب العالية» (١١/ ٣٧٧)، رقم (٢٥٥٤)، واللفظ له ـ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١١/ ١٥٣)، رقم (٨٣٢٦) من طريق ابن الأعرابي، عن سعدان بن نصر؛ خمستهم (ابنا أبي شيبة، وأحمد، وابن منيع، وسعدان) عن أبي معاوية الضرير.

وأخرجه الحاكم (٤/ ١٧٧) ـ وصحح إسناده ـ من طريق جعفر بن عون، كلاهما (أبو معاوية، وجعفر) عن ابن حدير ـ سماه ابن أبي شيبة والحاكم: زياداً ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولفظ أحمد: **«من ولدت له ابنة»** ولفظ ابن أبي شيبة وأبي داود: **«من كانت له أنثى»** ولفظ البقية كما للمؤلف.

قال ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٨/ ١٧٧)، رقم (٩١٦٠): «ابن حدير الأشجعي عن ابن عباس: لم يسمه أحمد وأبو داود، وليس هو زياد بن حدير، ذاك آخر»، كذا قال ابن حجر، وعليه مشى المنذري في «الترغيب» (٣/ ٤٦)، رقم (٣٠٢٤) ـ وقال: هو غير مشهور ـ والذهبي في «الميزان» (٤/ ٥٩١)، رقم (١٠٧٦٧) =

والأحاديث بنحوه شهيرة، وأصحها ما اتفق عليه الشيخان من حديث عبدالله بن أبي بكر محمد بن عمرو بن حزم، عن عروة، عن عائشة مرفوعاً: **«من ابتلي بشيء من هذه البنات، فأحسن إليهن، كنَّ له ستراً من النار»**، وفي أوله قصة[١].

[و][٢] لأبي داود والنسائي وغيرهما، عن ثوبان، رفعه: **«من يتكفل لي**

= و«المغني» (٧٨٤٢) و«الكاشف» (٦٩٠٩) ـ وحكم بأنه لا يعرف ـ والحافظ ابن حجر نفسه في «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢٥٩)، رقم (٨٨١٠)، و«التقريب» (٨٤٦٢) ـ وحكم بأنه مستور ـ ولم يذكروا لما ذهبوا إليه دليلاً، وذكر المزي في «تهذيب الكمال» (٩/ ٤٥٠ ـ ٤٥١، زياد بن حدير) هذه الرواية، فقال: «فلا أدري هو هذا ـ يعني: زياد بن حدير ـ أو غيره». وفي «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٢١)، رقم (٢٣٥١) و«تصحيفات المحدثين» للعسكري (٢/ ٦٦١): «رباب ـ بفتح الراء، فيما ضبطه العسكري ـ بن حدير، روى عن ابن عباس روى عنه تميم بن حدير»، ورباب ذكره البخاري في «التاريخ» (٣/ ٣٤٣)، رقم (١١٦٠) ـ وعنه ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٤٤)، والدارقطني في «المؤتلف» (١/ ٦٤٠) ـ وقال: «سمع ابن عباس»، ولم ينسبوه، ولم ينسب في رواية تميم بن حدير عنه عن ابن عباس ﵄ في شأن جابر بن زيد أبي الشعثاء عند الدولابي في «الكنى» (٣/ ١٠٤٠)، رقم (١٨٢٨) وغيره. فإن كان هذا فهو ممن سمع ابن عباس ﵄، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وسكت عنه بقية الأئمة، فهو مستور، مع أنه لم يتبين لي وجه إنكار الحفاظ الثلاثة ـ المنذري والذهبي وابن حجر ـ لتسميته بـ «زياد بن حدير» في روايتي ابن أبي شيبة والحاكم. والله أعلم.

وعلى الحكم بجهالته أعل الحديث المنذري في «الترغيب» (٣٠٢٤)، والألباني في أحكامه على «السنن».

(١) أخرجه البخاري (١٤١٨، ٥٩٩٥)، ومسلم (٢٦٢٩) بلفظ: **«من ابتلي من هذه البنات بشيء..»**، واللفظ الذي ساقه المؤلف ﵀ هو لأحمد (٤٠/ ٦١)، رقم (٢٤٠٥٥)، والقصة التي أشار إليها، هي ما رواه الشيخان ـ واللفظ للبخاري ـ عن عائشة ﵂ قالت: دخلت امرأة معها ابنتان لها تسأل، فلم تجد عندي شيئاً غير تمرة، فأعطيتها إياها، فقسمتها بين ابنتيها ولم تأكل منها، ثم قامت فخرجت، فدخل النبي ﷺ علينا، فأخبرته، فقال: الحديث.

(٢) سقط من النسخ المعتمدة وجل النسخ المساعدة، واستدرك من نسختي (زك، ق) المساعدتين، وما جاء في سائر النسخ يفيد أن القصة التي في أوله هي في حديث ثوبان ﵁ الآتي، وليس كذلك.

أن لا يسأل الناس شيئاً فأتكفل له بالجنة؟»، فكانت تسقط علاقة سوطه، ولا يأمر أحداً يناوله إياه، وينزل هو فيأخذه(١).

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه أبو داود (١٦٤٣)، والنسائي (٢٥٩٠) وفي «الكبرى» (٢٣٨٢)، وابن ماجه (١٨٣٧) ـ من طريق وكيع في «الزهد» (١٤٠) ـ وعن وكيع رواه أحمد (٣٧/ ٦٧ ـ ٦٨)، رقم (٢٢٣٨٥)، ومن طرق أخرى أيضاً (٢٢٣٦٦، ٢٢٣٧٤، ٢٢٤٠٥، ٢٢٤٢٣، ٢٢٤٢٤)، وأخرجه كذلك الطيالسي (١٠٨٧)، وعبدالرزاق (١١/ ٩١)، رقم (٢٠٠٠٩)، والبغوي في «الجعديات» (٢٧٧٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١١٩)، رقم (١٤١٨)، والحاكم (١/ ٥٧١) ـ وصححه على شرط مسلم ـ والبيهقي في «الشعب» (٣٥٢٠) و«السنن» (٤/ ١٩٧) من طريقي أبي العالية الرياحي وعبدالرحمٰن بن يزيد بن معاوية عن ثوبان ﷺ به نحوه. واللفظ الذي ساقه المؤلف ليس لأبي داود، ولا للنسائي، ولفظاهما مختصر جدّاً، وأقرب الألفاظ إليه لفظ ابن الجعد ـ ففيه ذكر علاقة السوط ـ ثم لفظ وكيع وغيره، فكان الأولى أن يعزو المصنف الحديث إلى من خرجه بذلك اللفظ دون أبي داود والنسائي، ويذكرهما تبعاً، والله أعلم.

حرف الذال المعجمة

٥١١ حديث: «ذبوا عن أعراضكم».

في: «داروا سفهاءكم»[(١)] [ق٩٩/أ].

٥١٢ حديث: «ذروا المِرَاء».

مسلم وأحمد عن جابر[(٢)]، وفي الباب عن جماعة كثيرين[(٣)] ولأبي داود عن أبي هريرة، رفعه: «المراء في القرآن كفر»[(٤)]

(١) تقدم بالرقم (٤٨٨).

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ عند أحدهما ولا طرفاً، وقد تبع المؤلفَ عليه العجلونيُّ في «كشف الخفاء» (١٣٣٤)، ومحمد الحوت في «أسنى المطالب» (٦٨٦)، فنسباه أيضاً إلى مسلم، ولا يصح.
وهو طرف لحديث موضوع أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦) والطبراني في «الكبير» (٨/ ١٥٢)، رقم (٧٦٥٩) وغيرهما؛ عن أبي الدرداء وأبي أمامة وواثلة بن الأسقع وأنس بن مالك ﷺ.
ومداره على كثير بن مروان الفلسطيني: كذبه ابن معين، ووهاه غيره، وبه أعل الحديث ابن حبان، وتبعه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩)، رقم (٧٠٤)، (٧/ ٥١٣ ـ ٥١٤)، رقم (١٢٠٩٩)، وحكم الألباني في «ضعيف الترغيب» (ح١١٤) بوضعه. والله أعلم.

(٣) روي في النهي عن المراء والجدال عن جمع من الصحابة؛ أنسٍ، وأبي أمامة، وثوبان، وعمر، وابن مسعود ﷺ، وغيرهم ممن سيأتي ذكرهم عند الهامش التالي. إن شاء الله تعالى

(٤) أخرجه أبو داود (٤٦٠٥) وأحمد (١٣/ ٣٦٩، رقم ٧٩٨٩، ١٣/ ٢٤١، رقم ٧٨٤٨)، (١٦/ ٣١٨، رقم ١٠٥٣٩)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٣٩)، وأبو يعلى (١٠/ ٤١٠)، رقم (٦٠١٦) وابن حبان (٧٤، ١٤٦٤) وآخرون؛ من طرقٍ عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ. وفي لفظ لأحمد (١٢/ ٤٧٦)، رقم (٧٥٠٨): «جدالٌ في القرآن كفر». وإسناده على شرط الشيخين، وصححه ابن حبان، والذهبي في «العلو» =

٥١٣ حديث: «ذكاة الأرض[١] يُبْسُها».

احتج به الحنفية[٢]، ولا أصل له في المرفوع[٣]

نعم ذكره ابن أبي شيبة موقوفاً عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر[٤]،

= (١/ ١٣)، والألباني في «الصحيحة» (٣٤٤٧)، بينما اقتصر على تحسين إسناده في أحكامه على «السنن». والله أعلم.

وله شواهد عن عبدالله بن عمرو، وأبيه، وزيد بن ثابت، وأبي جهيم ﷺ، وأصحها حديث أبي جهيم ﷺ عند أحمد (٢٩/ ٨٥)، رقم (١٧٥٤٢) وغيره: أن رجلين اختلفا في آية من القرآن، فقال هذا: تلقيتها من رسول الله ﷺ، وقال الآخر: تلقيتها من رسول الله ﷺ، فسألا النبي ﷺ، فقال: **«القرآن يقرأ على سبعة أحرف، فلا تماروا في القرآن، فإن مراء في القرآن كفر»**. وإسناده على شرط الشيخين، والله أعلم.

ولبيان مراده وشرحه راجع: «شرح مشكل الآثار» (٦/ ٣٤٠)، و«شعب الإيمان» للبيهقي (٣/ ٥٢٧)، و«شرح السُّنَّة» للبغوي (١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢).

(١) يعني: طهارتها. غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٥٤٦)، رقم (٥٤٦).

(٢) انظر: «الهداية» للمرغيناني (١/ ٣٥)، و«مجمع الأنهر» (١/ ٨٩) وغيرهما، وجاء في «المبسوط» للسرخسي (١/ ٣٧٦، التيمم) وغيره، بلفظ: **«أيما أرض جفت فقد ذكت»**، وهو في «المحيط البرهاني» (١/ ١٧٢) باللفظين.

(٣) وكذا قال الزركشي في «التذكرة» (ص٥٧)، (ح١٤)، وابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/ ٥٩)، رقم (٣١ ـ العلمية)، و«الدراية» (ح٨٣)، والغزي في «الجد الحثيث» (١٧٥) وغيرهم.

وقال الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٢١١ ـ باب الأنجاس): «غريب»، وهذا رسمه فيما لا أصل له، كما قال الألباني في «الضعيفة» (٥٧٣، ٩١٨، ١٠١٢، ٦٥٣٣)، و«الإرواء» (٦٣٢، ١٢٦٤). وقال ابن الهمام في «شرح فتح القدير» (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠): (ذكر في «الهداية» و«المبسوط» مرفوعاً، والله أعلم به). ملخصاً.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (ح٦٢٩٣) وابن قتيبة في «غريب الحديث» (٢/ ٥٤٣)، رقم (٥٤٦) من طريق محمد بن المهاجر عن أبي جعفر، قال: «ذكاة الأرض يبسها». ومحمد بن المهاجر: هو الأنصاري الكوفي، كما ذكر الخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/ ٢٥٣)، رقم (١٢٦٩) وعلق حديثه هذا، وذا سكت عنه البخاري في «التاريخ» (١/ ٢٢٩)، رقم (٧٢٠)، وقال ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤١٣): «شيخ»، فهو مجهول. والله أعلم.

وعن ابن الحنفية(١)، وأبي قلابة(٢)، قال(٣): «**إذا جفت الأرض فقد ذُكِيَت**»، وقول ابن الحنفية: عند ابن جرير في «تهذيبه» أيضاً(٤)، وقول أبي قلابة: رواه عبدالرزاق أيضاً، بلفظ: «**جفوف الأرض طهورها**»(٥)

ويعارضه حديث أنس، في «الأمر بصب الماء على بول الأعرابي»(٦)،

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٦٣١) من طريق إسماعيل الأزرق، عن ابن الحنفية.
وإسماعيل الأزرق: هو: إسماعيل بن سلمان بن أبي المغيرة الأزرق التميمي، ضعفه أبو حاتم الرازي والدارقطني، وتبعهما الذهبي وابن حجر، ووهاه ابن معين وأبو زرعة الرازي والفسوي وغيرهم، وقال ابن نمير والنسائي: «متروك الحديث»، وهذا هو الأولى فيه، فإنه صاحب حديث الطير عن أنس ﷺ، وتضعيف من ضعفه يحمل على الضعف المطلق، وهو كمال الضعف. والله أعلم. انظر: «المعرفة والتاريخ» (٣/١٤٥)، «الضعفاء» للنسائي (٣٧)، وللعقيلي (١/٨٢)، رقم (٩٢)، «الجرح والتعديل» (٢/١٧٦)، رقم (٥٩٠) «الكامل» (١/٢٧٨)، رقم (١١٧)، «التهذيب» (٣/١٠٥ ـ ١٠٦)، رقم (٤٥٠)، «الكاشف» (٣٨٠)، «التقريب» (٤٥٠).

(٢) أثر أبي قلابة: رواه ابن أبي شيبة (٦٣٠) والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٧٠ ـ أجناس المدلسين) من طريق الحارث بن عمير عن أيوب عن أبي قلابة، ولفظ الحاكم: «**ذكاة الأرض يبسها**».
وهذا إسناد صحيح، والحارث بن عمير ثقة عند جماهير الأئمة، واستشهد به البخاري، ولم يُصِب الأزدي وابن حبان والحاكم فمن تبعهم في تجريحه، وإنما الحمل فيما أنكروا من حديثه على راويها عنه، وهو محمد بن زنبور المكي، كما فصَّل المعلمي في «التنكيل» (١/٢٢٠ ـ ٢٢٤)، رقم (٦٨)، وعليه فقول ابن حجر في «التقريب» (١٠٤١): «وثقه الجمهور، وفي أحاديثه مناكير ضعفه بسببها الأزدي وابن حبان وغيرهما، فلعله تغير حفظه في الآخر» مخالف للراجح المعتبر، والله أعلم. وانظر له: «الجرح والتعديل» (٣/٨٣ ـ ٨٤)، رقم (٣٨٣)، «المجروحين» (١/٢٢٣ ـ ٢٢٤)، «التهذيب» (٥/٢٦٩ ـ ٢٧٠)، رقم (١٠٣٦)، «مغاني الأخيار» (٣٤٦).

(٣) كذا في الأصول بالإفراد؛ أي: كل واحد منهما، وكان الأولى أن يأتي به المصنف على صيغة التثنية، كما فعل ابن حجر في «الدراية»، وغيرُه.

(٤) لم أقف عليه فيما طبع من أجزائه.

(٥) رواه في «المصنف» (٣/١٥٨)، رقم (٥١٤٣) عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة.

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري (ح٦٠٢٥)، ومسلم (ح٢٨٤ ـ ٢٨٥)، وللبخاري (ح٢٢٠، ٦١٢٨) عن أبي هريرة ﷺ أيضاً.

بل ورد فيه الحفر من طريقين مسندين[1]، وطريقين مرسلين، وكلها في

---

(١) روي الحفر فيه من حديث ابن مسعود وأنس رضي الله عنهما.

أما حديث ابن مسعود رضي الله عنه: فأخرجه الدارقطني (١/ ٢٣٩)، رقم (٤٧٧) من طريق أبي هشام الرفاعي محمد بن يزيد: حدثنا أبو بكر بن عياش، حدثنا سمعان بن مالك عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، قال: جاء أعرابي فبال في المسجد، فأمر رسول الله ﷺ بمكانه فاحتفر، فصب عليه دلو من ماء.

قال البيهقي في «السنن» (٢/ ٤٢٩): «ليس بصحيح، وقد تكلمنا عليه في الخلافيات»، وقال في «المعرفة» (٣/ ٣٩٦)، رقم (١٣٧١): «سمعان بن مالك مجهول، يروي عنه أبو بكر بن عياش، واختلف عليه، فقيل: المعلى بن سمعان، وقيل: سمعان بن مالك، وقال أبو زرعة الرازي: هذا حديث ليس بقوي». وكذا أعله الدارقطني بجهالة سمعان، وتكلم على الاختلاف في تسميته في «العلل» (٥/ ٨٠ ـ ٨١)، رقم (٧٢٧)، وذكر فيه عن أبي بكر بن عياش أربعة أوجه: «سمعان بن مالك، سمعان المالكي، معلى بن سمعان الأسدي، معلى المالكي»، من رواية غير واحد عن أبي بكر لكل وجه، فقال: «ويقال: الصواب المعلى بن سمعان. والله أعلم».

قال: «وقال أبو هشام الرفاعي في لفظه: فأمر بمكانه فاحتفر، وليست بمحفوظ عن أبي بكر بن عياش».

وهذه علة أخرى، وهي مخالفة أبي هشام الرفاعي لسائر أصحاب أبي بكر بن عياش بهذه الزيادة.

وأبو هشام محمد بن يزيد الرفاعي كثير الغرائب والمناكير عن الثقات، وهو مجمع على ضعفه عند المتقدمين من معاصريه كما قال البخاري، ونسبه محمد بن عبدالله بن نمير وعثمان بن أبي شيبة وعبيد العجل إلى سرقة الحديث، وخالف ابن معين فقال: «ما أرى به بأساً»، وقال العجلي: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يخطئ ويخالف»، ووثقه الدارقطني على شرط الصحيح في رواية البرقاني عنه، وروى السلمي عنه أنه قال: «تكلموا فيه، وإنما تكلم فيه أهل بلدته»، ولعله حمل ذلك على المشاحنة بين أفراد أهل البلد فوثقه، بينما تكلم فيه جمع من غيرهم أيضاً كأبي حاتم وأبي زرعة والنسائي والبخاري وابن عدي وغيرهم، وإنما تفرد أهل بلده بنسبته إلى سرقة الحديث، ووافقهم عبيد العجل، ويقاربه قول النسائي: «غير ثقة»، والله أعلم. وانظر له: «تسمية الشيوخ» للنسائي (١٩٢)، «الجرح والتعديل» (٨/ ١٢٩)، رقم (١٥٤٦٠)، «الثقات» (٩/ ١٠٩)، «الكامل» (٦/ ٢٧٤)، رقم (١٧٥٨)، «سؤالات السلمي» (٤٠٩)، «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٧٦)، «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٤ ـ ٣٠)، رقم (٥٧٠٣)، «المغني» (٦٠٨٩)، «الميزان» (٤/ ٦٨ ـ ٦٩)، رقم (٨٣٢٦)، «التقريب» (٦٤٠٢). =

الدارقطني مع بيان عللها(١)

= وفيه كذلك: أبو بكر بن عياش؛ وهو ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح، كما في «التقريب» (٧٩٨٥)، وكان قد تغير بأخرة، كما في «جزء رفع اليدين» للبخاري ـ مع «جلاء العينين» (ح١٠٢)، و«المعرفة» للبيهقي (٢/ ٤٢٩)، رقم (٨٤٠)، ووهم من نسب إلى البخاري الحكم باختلاطه.

وهذا الحديث مما لم يضبطه أبو بكر بن عياش، إذ تفرد بالرواية عن ذاك الشيخ ـ سمعان بن مالك ـ، واختلف عليه في اسمه على أربعة أوجه، كما تقدم، ولكن زيادة الحفر في المتن من أوهام الراوي عنه، وليس بمحفوظ عن أبي بكر بن عياش، كما تقدم عن الدارقطني. والله أعلم.

وأما حديث أنس ﷺ: فرواه الدارقطني ـ كما في «نصب الراية» (١/ ٢١٢) و«التلخيص الحبير» ـ قرطبة (١/ ١٨٤) وغيرهما ـ من طريق عبدالجبار بن العلاء، عن ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن أنس ﷺ مرفوعاً، بلفظ: «**احفروا مكانه، ثم صبوا عليه ذنوباً من ماء**». وأعله الدار قطني بأن عبدالجبار تفرد به دون أصحاب ابن عيينة الحفاظ، وأنه دخل عليه حديث في حديث، حيث إن ابن عيينة يروي هذا الحديث عن يحيى عن أنس دون ذكر الحفر، وأما حديث «**احفروا مكانه**..» فهو عند ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاووس مرسلاً، فغلط فيه عبدالجبار. والله أعلم.

وانظر: «العلل المتناهية» لابن الجوزي (١/ ٣٣٣)، رقم (٥٤٥)، «تنقيح التحقيق» للذهبي (١/ ٢٦/ مسألة: ١٥).

(١) لم أقف على مسند أنس ﷺ، ومرسل طاووس عند الدارقطني في «السنن» ولا في «العلل». والله أعلم.

فأما المسندان فتقدم تخريجهما، وأما المرسلان فهما روايتا عبدالله بن معقل، وطاووس بن كيسان.

أما مرسل عبدالله بن معقل بن مقرن: فأخرجه أبو داود (٣٨١)، ومن طريقه الدارقطني (٤٧٩) والبيهقي (٢/ ٤٢٨) وفي «المعرفة» (١٣٧١) بإسناد صحيح إلى عبدالله بن معقل، قال: صلى أعرابي مع النبي ﷺ.. الحديث، وفيه: وقال النبي ﷺ: «**خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه، وأهريقوا على مكانه ماء**».

قال أبو داود: «هو مرسل، ابن معقل لم يدرك النبي ﷺ»، ووافقه الدارقطني والبيهقي.

وأما مرسل طاووس: فأخرجه عبدالرزاق (١/ ٤٢٥)، رقم (١٦٥٩، ١٦٦٢) من طريقين عن طاووس، قال: بال أعرابي في المسجد، فهمَّ به القوم، فقال النبي ﷺ: «**احفروا مكانه، واطرحوا عليه دلواً من ماء**». الحديث. وإسناده صحيح إلى طاووس، وعلته بما قبلَه الإرسالُ، ومخالفة الروايات المسندة الصحيحة. والله أعلم.

٥١٤ حديث: «ذهب الناس وما بقي إلا النَّسناس».

لا أصل له في المرفوع[(١)]، ولكن عند أبي داود ـ ومن جهته الخطابي في «العزلة» ـ من حديث سفيان، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن أبي هريرة من قوله: «ذهب الناس وبقي النِّسناس، فقيل له: فما النَّسناس؟ قال: مُشَبَّهون بالناس، وليسوا بناس»[(٢)].

وهو عند أبي نعيم في «الحلية» من جهة ابن أبي مليكة، فقال: عن ابن عباس من قوله، بلفظ: ذهب الناس، وبقي النَّسناس؛ قيل: وما النَّسناس؟ قال: الذين يتشبهون بالناس، وليسوا بالناس[(٣)]

وفي «المجالسة» للدينوري عن الحسن البصري مثله ـ بدون تفسير ـ وزاد: لو تكاشفتم ما تدافنتم[(٤)]

---

(١) اقتبسه في «كشف الخفاء» (١/ ٤٧٨)، رقم (١٣٤٢)، وفي «أسنى المطالب» (٦٩٠): «هو من كلام وهب».

(٢) أخرجه أبو داود في «الزهد» (٢٨٣) ـ ومن جهته الخطابي في «العزلة» (ص٦٨) ـ، والدوري في «تاريخه» (٣/ ٥٠٦)، رقم (٢٤٦٩) ـ وعنه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٧٢٢) ـ والخرائطي في «مساوي الأخلاق» (١/ ٣٢٤)، رقم (٣٠٥)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (١/ ٢٣٣)، رقم (٢٣٠) من طرق عن الثوري به.
ورجاله ثقات، إلا أنه معنعن فيما بين الثوري إلى أبي هريرة ﷺ، والثوري وابن جريج مدلسان.

(٣) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٢٨) عن الطبراني عن علي بن عبدالعزيز البغوي عن أبي نعيم عن الثوري عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة، قال: قال ابن عباس.
وهذا غير محفوظ، لما تقدم أنه رواه جمع من الثقات عن الثوري به؛ عن ابن أبي مليكة عن أبي هريرة ﷺ. والله أعلم.

(٤) رواه الدينوري في «المجالسة» (١/ ١٠٦)، رقم (٦١٦) من طريق عوف، عن الحسن، في أواخر خطبة له.
ورواه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ١٧٢)، رقم (٨٩٨٩) من طريق عقبة بن خالد العبدي، قال: سمعت الحسن يقول: ذهب الناس والنسناس، نسمع صوتاً، ولا نرى أنيساً.
وشيخ الدينوري أَبو العبَّاسِ يُوسُفُ بنُ عَبْدِالله بنِ مَاهَانَ الهُجَيْمِيُّ الحُلْوَانيُّ الدينوري؛ لم أقف له على ترجمة.
=

وكذا هو في «غريب» الهروي، و «الفايق» للزمخشري، و «النهاية» لابن الأثير، بدون زيادة ولا تفسير(١).

وقال ابن الأثير: «قيل: هم يأجوج ومأجوج، وقيل: خلقٌ على صورة الناس، أشبهوهم في شيء، وخالفوهم في شيء، وليسوا من بني آدم(٢).

وقيل: هم من بني آدم، ومنه الحديث: «إن حيّاً من عاد عصوا رسولهم، فمسخهم الله نَسْناسا، لكل رجل منهم يد ورجل من شق واحد، ينقرون كما ينقر الطير، ويرعون كما ترعى البهائم»(٣) ونونه الأولى مكسورة، وقد تفتح(٤)». انتهى.

ولأحمد في «الزهد» عن مطرف بن عبدالله، قال: عقول الناس على قدر زمانهم، وقال: هم الناس والنِّسناس، وأناس غُمسوا في ماء الناس(٥).

قال الكديمي: سمعت أبا نعيم يقول: كثيراً ما يعجبني قول عائشة رضي الله عنها:

ذهبَ الذين يُعاش في أكنافهمُ ... وبقيت في خَلَف كجِلْد الأجرب

ولكن أبا نعيم يقول:

= وعقبة بن خالد العبدي هو المعروف بالشني، البصري: وثقه ابن حبان، والحاكم، والذهبي. وانظر: الثقات (٧/ ٢٤٧)، «معرفة علوم الحديث» (ص٢٤٨)، «المستدرك مع أحكام الذهبي» (١/ ١٩٢)، رقم (٣٧٢).

(١) انظر: «الغريبين» للهروي (٦/ ١٨٣١)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (٢/ ٤٠٥)، و«الفائق» للزمخشري (٣/ ٤٢٧)، و«النهاية» لابن الأثير (٥/ ٤٢، نسنس). وعند الهروي تفصيل يسير.

(٢) رواه الدينوري في «المجالسة» (١/ ٣٠٢)، رقم (٧٦٠) عن عبدالله بن مسلم بن قتيبة، عن عبدالرحمن بن عبدالله، عن ابن إسحاق قوله نحوه. وفي إسناده عن ابن إسحاق انقطاع بين. والله أعلم.

(٣) لم أقف عليه مسنداً.

(٤) هذا الكلام نقله ابن الأثير عن الهروي، وهو عند الزمخشري بطوله، وعند ابن الجوزي مختصراً.

(٥) لم أقف عليه في «الزهد» لأحمد، وأخرجه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٣٢٥/١)، رقم (٣٠٦) وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٠٣) عن مطرف بن عبدالله بن الشخير به. وإسناده ثقات. والله أعلم.

ذهب الناس واستقلوا وصرنا خلفاً في أراذل النسناس
في أناس نعُدُّهم من بعيد[١] فإذا فتشوا فليسوا بناس
كلما جئت أبتغي النيل منهم بَدَرُوني قبل السؤال بياس
وبَلَوني حتى تمنيت أني منهم[٢] قد أفلت رأساً براس[٣] [ق٩٩/ب]

❁ ❁ ❁

---

(١) في «الزهرة»: (في عديد)، وفي «تاريخ بغداد»: «من عديد»، وفي «الزهد» للبيهقي: «من عجيج».

(٢) في (ز):

بلوت حتى تمنيت أني منهم قد أفلت رأساً برأس

وهو عند المخرجين بلفظ مقارب. والله أعلم.

(٣) أخرجه البيهقي في «الزهد الكبير» (١/ ٢٣٧)، رقم (٢٣٤) والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٥١ ـ ٣٥٢) من طريقين عن الكديمي به. والكديمي غير ثقة، كما تقدمت ترجمته.

ورواه أبو بكر بن داود الظاهري في «الزهرة» (الباب الخامس والثمانون، ١/ ٢١٩؟ ـ يراجع)، والسرقسطي في «الدلائل» (٣/ ١١٦٦)، رقم (٦٤٦) من طريقين عن أبي البحتري عبدالله بن محمد بن شاكر عن محمد بن جعفر الأحمر، عن أبي نعيم، ونسب البيت الأول في كلام عائشة ﵂ إلى لبيد الشاعر.

وأثر عائشة ﵂ لوحده؛ مروي عند ابن المبارك في «الزهد» (١٨٣) وعبدالرزاق (١١/ ٢٤٦)، رقم (٢٠٤٤٨) وابن أبي شيبة (٢٦٥٦٣) والبخاري في «الأوسط» (١/ ٤٤٥، ٤٤٧)، رقم (١٨٢، ١٨٣) وأبي داود في «الزهد» (٣١٦) وغيرهم من طريقي عروة والشعبي عن عائشة ﵂.

وإسناده صحيح، والبيت للبيد في «ديوانه» (ص١٢ ـ ١٣)، من البحر التام. والله أعلم.

حرف الراء المهملة

٥١٥ **حديث: «الرابح في الشر خاسر».**

كلام صحيح.

٥١٦ **حديث: «رأس الحكمة مخافة الله».**

البيهقي في «الدلائل» والعسكري في «الأمثال» والديلمي؛ من حديث عبدالله بن مصعب بن منظور بن جميل بن سنان[١]، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، قال: خرجنا في غزوة تبوك؛ فذكر حديثاً طويلاً فيه قول النبي ﷺ: **«أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الزاد التقوى، ورأس الحكمة مخافة الله، والخمر جماع الإثم»**[٢]

(١) عبدالله بن مصعب بن منظور بن جميل بن سنان، وأبوه مصعب نكرتان، لم يأت بهما إلا تالف ـ وهو يعقوب بن محمد الزهري ـ عن متروك ـ وهو عبدالعزيز بن عمران بن أبي ثابت ـ ونبه الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٣/ ٣٧١)، رقم (٢٣٧٣) على جهالته وجهالة أبيه، وفرق بينه وبين عبدالله بن مصعب بن خالد بن زيد بن خالد الجهني، الذي روى عن أبيه عن جده هذه الخطبة بطولها مثله.
وذكر العراقي في «ذيل الميزان» (٦٩٠) أن بعضهم اعتبرهما واحداً، وإليه يومئ عمل الذهبي في «المغني» (٣٣٧٣) و«الميزان» (٢/ ٥٠٦)، رقم (٤٦١٠)، حيث لم يترجم فيهما إلا بـ «عبدالله بن مصعب بن خالد الجهني».
وقد روى أطرافا من هذا الحديث سعيد بن محمد الجرمي عن عبدالله بن مصعب بن منظور بن زيد بن خالد، وهذا يفيد ترجيح رأي من وحَّد بينهما. والله أعلم.
وقد يكون هذا التغيير في النسب في هذا الإسناد من عمل ابن أبي ثابت أو الراوي عنه. والله أعلم.

(٢) أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٥/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣) والقضاعي (٣٨، ١٣٣٧) والديلمي [«زهر الفردوس» (١/ ٢١٦)] ـ من طريق أبي أحمد العسكري ـ وابن عساكر (٥١/ ٢٤٠) وغيرهم من طريق يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري، عن عبدالعزيز بن =

= عمران: حدثنا عبدالله بن مصعب بن منظور بن جميل بن سنان ـ عند الديلمي: حميد بن سنان ـ أخبرني أبي، قال: سمعت عقبة بن عامر الجهني: فذكر خطبة طويلة زعم أن النبي ﷺ خطب بها يوم تبوك.

قال ابن كثير: «حديث غريب، وفيه نكارة، وفي إسناده ضعف، والله أعلم بالصواب». «البداية والنهاية» (٥/ ١٨).

قلت: إسناده ضعيف جدّاً، فيه غير واحد من الضعفاء والمتروكين:

١، ٢ ـ عبدالله بن مصعب وأبوه مجهولان، كما تقدم.

٣ ـ يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري: وهاه أبو زرعة الرازي والساجي، وضمه أبو زرعة إلى الواقدي وابنِ زَبَالة وعمر بن أبي بكر المؤملي في الضعف والوهاء ـ والثلاثة من المتهمين بالوضع والسرقة وتركيب الأسانيد ـ وقال أبو حاتم: «هو على يدَيْ عدلٍ، أدركته ولم أكتب عنه»، وقال ابن معين في رواية أحمد بن سنان عنه: «ما حدثكم عن شيوخه الثقات فاكتبوه، وما لم يُعْرَف من شيوخه فدعوه»، وعليه فهو لا يعده واهياً في هذه الرواية، إلا أن صالح بن محمد جزرة روى عنه قوله: «أحاديثه تشبه أحاديث الواقدي»، قال جزرة: «يعني: تركوا حديثه»، وبه قال جزرة نفسه، وقال أحمد: «ليس بشيء، ليس يَسْوَى شيئاً»، وقال الساجي: «منكر الحديث»، وقال العقيلي: «في حديثه وهم كثير، ولا يتابعه عليه إلا من هو نحوه».

ووثقه حجاج ابن الشاعر الحافظ، والحاكم، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وأكثر هذه الأقوال تدل على كونه واهي الحديث متروكاً، وضمه جمع منهم إلى المتهمين بالوضع، وهي تعارض ما جاء من توثيق حجاج ابن الشاعر وابن حبان والحاكم له، وتُقدَّم عليه.

وانظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٢١٤ ـ ٢١٥)، «تاريخ ابن أبي خيثمة» (٤/٣٦٩/٣٤٣٤)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٤٤٥)، رقم (٢٠٧٣)، «الثقات» لابن حبان (٩/ ٢٨٤)، رقم (١٦٤٥٩)، «سؤالات السجزي» (١٠٩)، «تاريخ بغداد» (١٠٤/١٠/٢٦٩)، رقم (٧٥٦٣)، «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٦٧ ـ ٣٧٢)، رقم (٧١٠٥)، «الميزان» (٤/ ٤٥٤)، رقم (٩٨٢٦)، «تاريخ الإسلام» (١٥، ٤٥٣ ـ ٤٥٤)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٤٧ ـ الرسالة).

وقد ظهر لي في قول الذهبي في «الكاشف» (٥/ ٦٤٠٥): «قواه أبو حاتم»، وقول الحافظ في «اللسان» (٩/ ٤٥٥)، رقم (٣١٥٤) والخزرجي في «خلاصة التذهيب» (ص٤٣٧): «وثقه أبو حاتم» أنهم أخذوه من قول أبي حاتم «هو على يدَيْ عدل»، وهذا الذي فهموه يخالف مراد أبي حاتم الرازي من هذا اللفظ، فإنه لديه من ألفاظ الجرح الشديد بمعنى الهالك الميؤوس منه، كما حققه ابن حجر نفسه فيما نقله =

وهو عند العسكري فقط؛ من حديث عمرو بن ثابت[(١)]، عن أبيه[(٢)] قال: أعطى ابنُ أبي الدرداء[(٣)] عبدَالملك بن مروان كتاباً ذكر أنه عن أبيه أبي الدرداء، أن النبي ﷺ قال: «**إن أشرف الحديث كتاب الله**»، فذكر حديثاً، وفيه: «**ورأس الحكمة مخافة الله، والخمر جوامع الإثم**»[(٤)].

= السخاوي عنه في «فتح المغيث»، وزاده السخاوي تأكيداً وبياناً، وذكر الحافظ أنه كان يعتبره من ألفاظ التعديل تبعاً لشيخه العراقي، حتى تثبت فيه، وتأكد لديه أنه كناية عن الهالك. وانظر: «فتح المغيث» (مراتب التجريح، ٢/١٢٩)، «ضوابط الجرح والتعديل» (ص١٥٤)، «إصلاح المنطق» (ص٣١٥)، «أدب الكاتب» (ص٥٢ ـ ٥٣)، «المحكم» (٢/١٥)، «الزاهر» (٢/٣٩)، رقم (٥٥٥)، «مجمع الأمثال» للميداني (٢/٨)، رقم (٢٤٠٠).

٤ ـ عبدالعزيز بن عمران، وهو ابن أبي ثابت: متروك بالاتفاق. انظر: «الضعفاء» للبخاري (٢٢٣)، والنسائي (٣٩٣)، والعقيلي (٣/١٣ ـ ١٤)، رقم (٩٦٩)، «الجرح والتعديل» (٥/٣٩٠ ـ ٣٩١)، رقم (١٨١٧)، «المجروحين» (٢/١٣٩)، «الكامل» (٥/٢٨٥)، رقم (١٤٢٣)، «تهذيب الكمال» (١٨/١٧٨ ـ ١٨١)، رقم (٣٤٦٥)، «التقريب» (٤١١٤).

(١) هو: عمرو بن ثابت بن أبي المقدام هرمز الكوفي: متروك الحديث كما تقدَّم في الحديث (١٤٤).

(٢) هو: ثابت بن هرمز الكوفي، أبو المقدام الحداد، مولى بكر بن وائل ـ ويقال: مولى بني عجل بن لجيم ـ: صدوق يهم. «التقريب» (٨٣٢)، وقد وثقه الأئمة؛ أحمد وابن المديني وابن معين والبخاري ويعقوب الفسوي والنسائي وغيرهم، وتابعهم الذهبي، وتفرد الدارقطني بتضعيفه، والوهن في منكر حديثه من ابنه دونه، وكأن الحافظ ابن حجر جمع، أو انحاز إلى قول أبي حاتم: «صالح». والله أعلم.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢/٤٥٩)، رقم (١٨٥٤)، «تهذيب الكمال» (٤/٣٨٠ ـ ٣٨١)، رقم (٨٣٣)، الكاشف (٧٠٠)، «تهذيب التهذيب» (٢/١٥ ـ ١٦)، رقم (٢٥).

(٣) لم يميز في الرواية.

(٤) أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في «الأمثال» (ح٢٥٢) من طريق عبيد بن إسحاق، عن عمرو، به.
وعمرو بن ثابت بن هرمز أبو المقدام: متروك، كما تقدم.
وعبيد بن إسحاق: هو ابن مبارك، أبو عبدالرحمٰن الكوفي العطار ـ ويقال له: عبيد المطلقات ـ: كذبه ابن معين ـ في رواية ابن الجنيد عنه ـ، وإسحاقُ بن منصور =

ورواه القضاعي في «مسنده» من حديث عبدالله بن مصعب بن خالد بن زيد الجهني عن أبيه، عن جده زيد بن خالد، قال: تلقفت هذه الخطبة من في رسول الله ﷺ فذكرها، وفيه: «**الخمر جماع الإثم، ورأس الحكمة مخافة الله**»[1]

= الكوسج وآخر، وقال ابن معين، ومسلم، والنسائي والأزدي ـ وتبعهم الذهبي وابن حجر ـ: «متروك الحديث»، وقال البخاري: «عنده مناكير»، وفي موضع آخر: «منكر الحديث»، وكذا قال أبو زرعة الرازي والبيهقي وغيرهما، وقال الدوري وابن الجارود: «أحاديثه باطلة»، وزاد الدوري: «وهو باطل»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه إما منكر الإسناد أو منكر المتن»، وضعفه أبو زرعة الرازي والدارقطني وغيرهما.

وأما أبو حاتم الرازي، فقال: «ما رأينا إلا خيراً، وما كان بذاك الثبت، في حديثه بعض الإنكار»، وحكم فيما رواه ابنه عنه في «العلل» على أحاديث له بالنكارة الشديدة، وبعضها مما لا أصل له، وكأنه اعتبرها منه توهماً.

انظر: «سؤالات ابن الجنيد» (٨٠٣)، «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٤١)، رقم (١٤٣٧)، و«الأوسط» (٤/ ٩٦٤)، رقم (١٥٣٩)، و«الضعفاء» للبخاري (٢٢٨)، ولأبي زرعة الرازي (١٩٥) ـ مع «سؤالات البردعي» (٢/ ٦٣٥) ـ وللنسائي (٤٠٢)، والعقيلي (١١٥/٣)، رقم (١٠٩١) وابن شاهين (٤٨٣)، والدارقطني (٣٩٤)، «الكنى» لمسلم (٢١٠٧)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٤٠١ ـ ٤٠٢)، رقم (١٨٥٩)، «العلل» للرازي (٣٩٨، ٦٦٣، ١٠٨٠، ١٢٥٢، ١٣٦٢، ١٥٦٨، ١٦١٠، ٢٤٢٢)، «الثقات» (٤٣١/٨)، «المجروحين» (٢/ ١٧٦)، «الكامل» (٥/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨)، رقم (١٥٠٥)، «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠ ـ ترجمة محمد بن حميد الرازي)، «الميزان» (١٨/٣)، رقم (٥٤١١)، «المغني» (٣٩٥٥)، «الإصابة» لابن حجر (٣/ ٢٦١)، (٢٠٢/١٣)، «اللسان» (٥/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠)، رقم (٥٠٤٨).

(١) أخرجه القضاعي (٥٥)، وهو عند القاسم بن موسى الأشيب في «جزئه» ـ جوامع (ح٤٨) ـ والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» ـ كما في «اللسان» (٥/ ١٦)، رقم (٤٤٦٥) ـ وأبي ذر الهروي في «الفوائد» (٥)، والأصبهاني في «الترغيب» (٢/ ١٠٦ ـ ١٠٩)، رقم (١٢٥٣) وابن عساكر في «معجم شيوخه» (١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣)، رقم (٧٠٢) والرافعي في «تاريخ قزوين» (٣/ ١٨٥) من طريق الزبير بن بكار وغيره، عن عبدالله بن نافع الصائغ، عن عبدالله بن مصعب به، في خطبة طويلة أضيفت للنبي ﷺ أيام تبوك.

وهي نفسها التي تقدمت عن عقبة بن عامر الجهني ﷺ بالإسناد الواهي المتقدم، وأطرافها مفرقة بإسناديه في كتب الأئمة؛ منها: «اعتلال القلوب» للخرائطي =

وأخرج ابن لال ـ ومن طريقه الديلمي ـ من حديث الحسن بن عمارة[1]، عن [عبدالرحمٰن بن عابس، عن عابس بن ربيعة][2] ـ هو أبوه ـ عن ابن مسعود مرفوعاً، الجملة المذكورة فقط[3]

= (ح١٩٨)، و«الكامل» لابن عدي (١/ ٤١)، و«السنن» للدارقطني (٥/ ٤٤٤)، رقم (٤٦١١)، و«مسند الشهاب» للقضاعي (ح٢٠٢، ٣٣٦، ١٢٣٣)، وبإسناديه، ولا يصح واحد منهما، وفي هذا الحديث ثلاثة علل:
وهي: نكارة المتن، وجهالة راوييه؛ عبدالله بن مصعب وأبيه، مع تفردهما به.
قال ابن القطان: «مصعب وابنه غير معروفين، وعبدالله بن نافع الصائغ الفقيه؛ مختلف فيه».
وقال الذهبي: «عبدالله بن مصعب: رفع عن أبيه عن جده خطبة منكرة، وفيهم جهالة»، وأقره العراقي وابن حجر وغيرهما، ونقل الألباني عن خط بعض المحدثين كأنه ابن المحب الطبري بهامش «مسند القضاعي»: «ضعيف منكر». انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٦٠٥)، رقم (٢١٤٩)، و«الميزان» (٢/ ٥٠٦)، رقم (٤٦١٠) و«المغني» (٣٣٧٣)، و«ذيل الميزان» للعراقي (٦٩٠)، و«لسان الميزان» (٥/ ١٦)، رقم (٤٤٦٥)، و«الضعيفة» للألباني (٢٠٥٩، ٢٤٦٤، ٥٦٤١).
وقال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (١١٩/ ٧٦٧): «في إسناده ضعيفان، وقال ابن الجوزي: لا يثبت، وقال الصغاني: موضوع، وقال العراقي وابن حجر: إنه صحيح، فينظر».
وتصحيح العراقي وابن حجر إنما هو لجملة: «السعيد من وعظ بغيره» التي وردت في أحاديث أخرى صحيحة أو حسنة، وأما هذا الحديث فوافقا فيه الذهبي على تضعيفه واستنكاره، كما تقدم. والله أعلم.

(١) البجلي مولاهم، أبو محمد الكوفي، قاضي بغداد: متروك، وكذبه بعضهم، وتقدم (ح٣٧٣).
(٢) في (أ، ز): «عن عبدالرحمٰن بن عابس بن ربيعة»، والتصويب من (م، عز، ق، زك، ز٢، هـ)، وهو الصواب الموافق للمصدر، إلا أن فيه: «عامر بن ربيعة». والله أعلم.
(٣) نقله عنه الديلمي (٢/ ١٩٩/ ب)، و«زهر الفردوس» (٢/ ٢٤٠)، وهو من طريق محمد بن موسى بن حماد، عن سليمان بن أبي شيخ، عن أبيه، عن الحسن بن عمارة، عن عبدالرحمٰن بن عابس، عن عامر بن ربيعة، عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً.
ورواه أبو القاسم الحنائي في «فوائده» (٢/ ١٠٢٠)، رقم (١٩٧ ـ ٢٠٥) من طريق الحسن بن عمارة عن عبدالرحمٰن بن عابس بن ربيعة، فقال: عن أبيه عابس بن ربيعة قال: كان عبدالله يخطبنا هذه الخطبة في كل عشية خميس لا يدعها، وذكر أن النبي ﷺ كان يخطب بها، . . . الحديث. =

ورواه البيهقي في «الشعب»[(١)] من جهة الثوري، عن ابن عابس ووقفه، ولفظه: أنه كان يقول في خطبته: «**خير الزاد التقوى، ورأس الحكمة مخافة الله ﷻ**»[(٢)].

وأعاده مقتصراً على لفظ الترجمة[(٣)]، ثم ساقه من جهة بقية: حدثنا عثمان بن زفر[(٤)]، عن أبي عمار الهذلي[(٥)]، عنه مرفوعاً، بالترجمة فقط، وضعفه[(٦)].

= وهذا الإسناد الأخير صحيح إلى الحسن بن عمارة، والحسن متروك وكذبه بعضهم، كما تقدم آنفاً.
وأما إسناد ابن لال، ففيه أبو شيخ منصور بن سليمان الواسطي لم أجد له ترجمة، إلا ذكر مولده ووفاته في ترجمة ابنه سليمان في «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٠)، رقم (٤٦٣٠)، ومحمد بن موسى بن حماد هو البربري يعرف بِقِمَطْر: قال الدارقطني: ليس بالقوي، كما في «سؤالات الحاكم» (٢٢١)، «الميزان» (٤/ ٥١)، رقم (٨٢٣٥)، «المغني» (٦٠١٦).
ثم قال الديلمي: (... ورواية ابن مسعود ذكر في باب الألف في فصل: إن أحسن الحديث)، وهو من القسم المفقود لمسنده، ولم يورده الحافظ في «زهر الفردوس».

(١) في (ز): «ابن عباس»، وهو خطأ، وابن عابس هو عبدالرحمٰن المذكور آنفاً.
(٢) «شعب الإيمان» (٢/ ٢٠١)، رقم (٧٢٨) من طريق ابن نمير، عن الثوري.
(٣) «شعب الإيمان» (٢/ ٢٠١ ـ ٢٠٢)، رقم (٧٢٩) من طريق بشر بن السري، عن الثوري.
وسيأتي تمام التخريج لرواية ابن عابس في حرف الشين (ح٥٩٥).
(٤) هو: الجهني الدمشقي: مجهول، من السادسة، مات بعد سنة (١٣٠هـ). «التقريب» (٤٤٦٩).
وإذا روى بقية عن المجهولين فليس حديثه بشيء، كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٣٤ ـ ٤٣٦)، رقم (١٧٢٨)، و«الكامل» (٢/ ٧٢ ـ ٨٠)، رقم (٣٠٢)، على أنه يدلس تدليس التسوية، والإسناد معنعن فوق شيخه أيضاً.
(٥) كذا في الأصول الخطية، وفي «شعب الإيمان»: (الأسدي)، وهو الصواب، وهو مجهول أيضاً، كما قال أبو حاتم.
انظر: «الجرح» (٩/ ٤١٣)، رقم (٢٠١١)، «المغني» (٧٦٣٤)، «الميزان» (٤/ ٥٥٤)، رقم (١٠٤٤٠)، «اللسان» (٩/ ١٣٠)، رقم (٨٩٨٤).
(٦) «شعب الإيمان» (٢/ ٢٠٢)، رقم (٧٣٠)، مسبوقاً بالحكم عليه بالضعف، إثر الرواية الموقوفة.

وللطبراني والقضاعي من حديث سعيدة ابنة حَكَّامة[١]، عن أمها[٢]، عن أبيها[٣]، عن مالك بن دينار، عن أنس، رفعه: «**خشية الله رأس كل حكمة، والوَرَع سيد العمل**»[٤]

٥١٧ *حديث*: **«رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس»**.

البيهقي في «الشعب» والعسكري والقضاعي من حديث علي بن زيد بنِ جُدعان[٥]، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رفعه، بهذا. فالعسكري من

---

(١) لم أقف لها على ترجمة، وقد توبعت ـ كما سيأتي في التخريج ـ، فالآفة من أمها. والله أعلم.

(٢) هي حكامة ابنة عثمان بن دينار البصرية: قال العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٠٠)، رقم (١١٩٩): «تروي عن أبيها أحاديث بواطيل ليس لها أصل، .. وأحاديثها تشبه حديث القصاص، ليس لها أصول»، وقال ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٩٤): «لا شيء». وانظر: «اللسان» (٣/ ٢٤١)، رقم (٢٦٨١).

(٣) هو: عثمان بن دينار البصري ـ أخو مالك بن دينار البصري الزاهد ـ: قال العقيلي: «تروي عنه حكامة ابنته أحاديث بواطيل ليس لها أصل»، وقال الذهبي: «هو لا شيء، والخبر كذب»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٩٤)، ولم يذكر له راوياً إلا ابنته حكامة، ووهاها كما تقدم، وكأنه رأى أن العلة في تلك الموضوعات من ابنته دونه، وأيّاً كان فلا يخرج عن حد الجهالة حتى يدرج في الثقات. وانظر: «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٠٠)، ولابن الجوزي (٢٢٦٢)، «المغني» (٤٠١٨)، «الميزان» (٣/ ٣٣)، رقم (٥٥٠٢)، «اللسان» (٥/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨)، رقم (٥١١٢).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الورع» (١١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٨٦)، والقضاعي (١/ ٥٩/ ٤١) من طريق سعيدة بنت حكامة، وقوام السُّنَّة في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٢٦٦)، رقم (٢٤٩٤) من طريق إبراهيم بن محمد بن إسحاق البصري، وابنُ عساكر (٥/ ٣٩٥)، رقم (١٧٠) من طريق محمد بن محمد بن الحسين، ثلاثتهم (سعيدة، وإبراهيم، ومحمد) عن حكامة بنت عثمان بن دينار به.
وقال أبو نعيم: «رواه أبو يعلى المنقري، عن حكامة، عن أبيها، عن مالك، عن ثابت، عن أنس».
وإسناده واه ساقط، كما تقدم في التراجم، وعليه ضعفه الألباني في «ضعيفته» (١٥٨٣). والله أعلم.

(٥) علي بن زيد بن جدعان التيمي البصري؛ ضعيفٌ، كما تقدمَ في الحديث (٨٧).

جهة كَرَم بن أَرْطَبَان(١)، والقضاعي من جهة عبيد بن عمرو السعدي(٢)، والبيهقي من جهة سفيان(٣)؛ ثلاثتهم: عن ابن جدعان.

---

(١) لم أقف على ترجمته، ولا على الرواية من طريقه، و«الأمثال» للعسكري لم يوقف عليه. والله أعلم.

(٢) هو: عبيد ـ ويقال: عبيد الله ـ بن عمرو القيسي السعدي ثم الحنفي.

وروايته هذه أخرجها ابن أبي الدنيا في «المداراة» (٣١) و«الإخوان» (١٤٠) والبزار (١٤/ ٢٦٣)، رقم (٧٨٥١)، والطبراني في «الأوسط» (٦/ ١٥٦)، رقم (٦٠٧٠) وابن عدي (٥/ ٣٤٨) وابن شاهين في «الترغيب» (١/ ٢٩٠)، رقم (٢٦٠) وأبو الشيخ في «الأمثال» (١٢٩) والقضاعي (٢٠٠) من طرق عن عبيدٍ، به.

قال البزار: (ورواه هشيم عن علي بن زيد عَن سَعِيد بن الْمُسَيَّب مرسلاً، وعبيد بن عَمْرو ليس بالحافظ، ولَا سيما إذا خالف الثقات)، وقال ابن عدي: «هذا منكر المتن»، وأعلَّه بـ «عبيدِ بن عمرو»، وتبعهما الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٣٩ ـ ٤٠، رقم ١٢٦٣٤، ٨/ ٦١، رقم ١٢٧١٨).

وعبيد بن عمرو هذا ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ١٣٧)، وضعفه البزار وابن عدي والدارقطني، وقال الأزدي: ضعيف جدّاً. وانظر: «الثقات» لابن قطلوبغا (٧/ ٥٢)، رقم (٧٥٢٩)، «لسان الميزان» (٥/ ٣٥٧/ ٥٠٦٥).

(٣) هو: الثوري، وروايته هذه عند البيهقي في «الشعب» (١١/ ٣٤٧)، رقم (٨٦٣٧) عن أبي زكريا بن أبي إسحاق، عن أبي محمد عبدالله بن إسحاق الخراساني، عن إبراهيم بن الهيثم البلدي، عن سعيد بن عبدالله ابن أبي عبدالرحمٰن الفراء، عن يوسف بن محمد العصفري، قال: نا سفيان، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ. قال البيهقي: «في هذا الإسناد ضعف».

وفي إسناده عدة علل:

١ ـ علي بن زيد بن جدعان: ضعيف، رفاع للأخبار، لسوء حفظه، واختلط بأخرة، كما تقدم.

٢ ـ أبو محمد عبدالله بن إسحاق الخراساني: لينه الدارقطني، كما في «سؤالات السهمي» (٣٤٩)، و«تاريخ بغداد» (٩/ ٤١٤)، و«السير» للذهبي (١٥/ ٥٤٣)، رقم (٣٢١).

٣ ـ سعيد بن عبدالله بن أبي عبدالرحمٰن الفراء: لم أقف له على ترجمة، وكذا قال محقق «شعب الإيمان». والله أعلم.

ورابعة العلل: تفردٌ بمثل هذا الإسناد عن مثل الثوري في كثرة أصحابه وجلالتهم لا يخلو عن النكارة.

وهو عند البيهقي من حديث أشعث بن براز[(١)]: حدثنا علي بن زيد مرسلاً ـ بحذف أبي هريرة ـ وزاد فيه: **«وما يستغني رجل عن مشورة، وإن أهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف** [ق١٠٠/أ] **في الآخرة، وإن أهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة»**[(٢)] وقال البيهقي: إنه هو المحفوظ[(٣)].

قلت: وهكذا هو عند العسكري من حديث أحمد بن عبيد الله الغُدَاني[(٤)]،

(١) هو: أشعث بن براز السعديّ أبو عبدالله الهجيميّ البصري: مجمع على ضعفه، واه، كما قال الذهبي، فقد ضعفه ابن معين والفلاس جدّاً، وحكم البخاري وابن حبان والدارقطني بأنه منكر الحديث عن الثقات، في قلتها، ـ كما قال الدارقطني ـ وقال النسائي: «متروك الحديث»، وقال ابن عدي: «حديثه ليس بالكثير، وعامة ما يرويه غير محفوظ، والضعف بين على رواياته». انظر: «التاريخ الأوسط» (٤/ ٦٤٥)، رقم (٩٩٢) و«الكبير» (١/ ٤٢٨)، رقم (١٣٧٩)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٣٢ ـ ٣٣)، رقم (١٤) والدارقطني (١١٢)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠)، رقم (٩٧٤)، «المجروحين» (١/ ١٧٣)، «الكامل» (١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥)، رقم (١٩٩)، «المؤتلف» للدارقطني (١/ ٢٠)، «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٨١ ـ ٨٢)، «الميزان» (١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، «المغني» (٧٥٤).

(٢) أخرجه البيهقي في «الشعب» (١١/ ٣٤٦)، رقم (٨٦٣٦) و«السنن» (١٠/ ١٠٩) من طريق زيد بن الحباب، والخرائطي في «المكارم» (٢/ ٤١٣)، رقم (٨٤٤) و«الاعتلال» (١/ ٢٤٤) وابن عدي (١/ ٣٧٥، و٧/ ١٣٥) وابن قدامة في «المتحابين» (١٣٣) من طريق عمرو بن عاصم الكلابي، كلاهما عن أشعث به.

(٣) يعني مرسلاً، ومن رواية أشعث بن براز عن ابن جدعان، حيث قال في موضع آخر من «الشعب» (١١/ ٢٤): «هذا الحديث يعرف بأشعث بن براز عن علي بن زيد عن ابن المسيب عن النبي ﷺ، فدلسه هشيم».
وكذا رجح إرساله الدارقطني في «العلل» (٧/ ٣٠٥)، رقم (١٣٧٢) وغيرُه.

(٤) هو: أبو عبدالله أحمد بن عبيد الله ـ وقال أبو حاتم: عبدالله ـ بن سهيل بن صخر الغُدَاني ـ بضم المعجمة والتخفيف ـ البصري: صدوق، من العاشرة، مات سنة (١٢٤هـ)، وقيل: بعدها. خ د.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٥٨/ ٨٦)، «التهذيب» (١/ ٤٠٠ ـ ٤٠١)، رقم (٧٧)، «الكاشف» (٦٢)، «التقريب» (٧٦).
ولم أقف على كتاب «الأمثال» للعسكري، ولا على الحديث من طريق الغداني هذا.

عن هشيم[(١)]، عن ابن جدعان، لكن بدون جملة المنكر، وبلفظ: «**ولن يهلك**..» بدل «**وما يستغني**»، وقال الغداني: إن هشيماً حدث به الرشيد، فأمر له بعشرة آلاف درهم.

ومن حديث محمد بن يزيد المقسمي[(٢)]، عن هشيم به كذلك، بلفظ: «**مداراة الناس**» بدل «**التودد**» وبدون «**ولن يهلك**..» إلى آخره[(٣)].

---

(١) هو: هُشيم بن بَشِير بن القاسم السلمي أبو معاوية الواسطي: ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي، ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من «طبقات المدلسين» (١١١)، ووصف بالتدليس عن الضعفاء.
وهو في هذا الحديث دلس ثقة ومتروكاً، أما الثقة فهو عمرو بن عاصم الكلابي، وأما المتروك فشيخه أشعث بن براز الكوفي، على ما بينه ابن عدي عن عيسى بن أبي حرب، قال: «حدثت عمرو بن عاصم عن يحيى بن أبي بكير عن هشيم عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب؛ يعني: عن النبي ﷺ: «**رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس**»، فقال عمرو: أنا حدثت به هشيماً عن أشعث بن براز حتى يسمعه، فخرج ولم يسمعه، فدلسه»، وهذا إسناد صحيح إلى عمرو بن عاصم، ولذا قال الإمام أحمد ـ كما في «العلل» له (٢/ ٢٨٣)، رقم (٢٢٦٦)، وشعب الإيمان للبيهقي (١١/ ٢٤) ـ: «لم يسمعه هشيم من علي بن زيد».
بينما روى الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٢٤)، رقم (٧٤٥٧) عن علي بن المديني، قال: «هذا الحديث رواه شيخ ضعيف يقال له أبو أيوب التمار، وكان عندي ضعيفاً، ولم يسمعه هشيم عن علي بن زيد».
وأبو أيوب التمار هو: يحيى بن ميمون بن عطاء البغدادي: متروك، وكذبه الفلاس وغيره، كما في «تاريخ بغداد».
وعلى كلٍّ فمن أيهما كان وأخذه الآخر، فإنه لا يعدو كونه متروكاً، ولا يثبت مسنداً ولا مرسلاً. والله أعلم.

(٢) لم أقف عليه في كتب التراجم، وفي هذه الطبقة يحيى بن مخلد المقسمي البغدادي؛ ثقة، من الحادية عشرة. وانظر: «التهذيب» (٣١/ ٥٣٢)، رقم (٦٩١٨)، «التقريب» (٧٦٤٣)، فلعله تصحف من هذا الاسم. والله أعلم.

(٣) لم أقف عليه عن هشيم من الوجهين الذين ذكرهما المؤلف ﷺ، وقد رواه ابن أبي شيبة (٢٥٩٣٧)، وأحمد في «العلل» (٢/ ٢٨٣)، رقم (٢٢٦٦) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١١/ ٢٤)، رقم (٨٠٨٩) ـ وابن أبي الدنيا في «اصطناع المعروف» (١٨) و«قضاء الحوائج» (١٧) و«العقل» (٢٨) ـ ومن طريقه قوام السُّنَّة في «الترغيب» (٣/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥)، رقم (٢٣٩٧) ـ، وابن عدي (١/ ٣٧٥)، (٧/ ١٣٥) من =

ومن حديث عبدالرزاق عن حَرام بن عثمان[1]، عن ابن جابر بن عبدالله، عن أبيه رفعه، مثل الذي قبله، وزاد: «**وما سعد أحد برأيه، ولا شقي عن مشورة، وإذا أراد الله بعبد خيراً فقَّهه في دينه، وبصَّره عيوبه**»[2]

وبعضه عند القضاعي من حديث سليمان بن عمرو، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد مرفوعاً: «**ما شقي عبد قط بمشورة، ولا سعد باستغناء برأي، يقول الله تعالى:** ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾» [آل عمران: ١٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨][3]

وكذا أخرج جملة: «مداراة الناس صدقة» الطبراني وأبو نعيم في «الحلية»، و «عمل اليوم والليلة»، وابن السني، والعسكري، والقضاعي؛ من

= طرق عن هشيم به.
ولفظهم: «**رأس العقل بعد الإيمان بالله مداراة الناس**»، وزاد ابن أبي شيبة وابن أبي الدنيا ـ في رواية ـ: «**ولن يهلك رجل بعد مشورة، وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة**».
وهو حديث منكر المتن، ساقط الإسناد، كما تقدم بيانه.

(١) حرام بن عثمان السلمي الأنصاري؛ متروك الحديث، كما تقدم في الحديث (٢٢٧).

(٢) لم أقف عليه، وهو تالف الإسناد. والله أعلم.

(٣) «مسند الشهاب» (٧٧٣) من طريق محمد بن حفص الطالقاني، عن صالح بن محمد الترمذي، عن سليمان به. وهو إسناد مسلسل بالتلفاء: سليمان بن عمرو أبو داود النخعي أحد المشهورين بالوضع، كما تقدم.
وصالح بن محمد بن نصر الترمذي: دجال من الدجاجلة ـ كما قال ابن حبان ـ وهو جامع البلايا؛ جهمي مرجئ داعية خبيث، معادٍ للسُّنَّة وأهلها، بياع للخمر، مبيح لشربه، وضاع للأحاديث. أعاذنا الله.
انظر: «الثقات» (٨/ ٣١٧، ترجمة: صالح بن عبدالله الترمذي)، «المجروحين» (١/ ٣٧٠ ـ ٣٧١)، «تاريخ الإسلام» (١٧/ ١٩٩ ـ ٢٠٠)، «الميزان» (٢/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)، رقم (٣٨٢٥)، «اللسان» (٤/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧)، رقم (٣٨٨٢).
ومحمد بن حفص بن عبدالرحمٰن أبو عبدالله الطالقاني المرابطي نزيل مصر: ضعفه الدارقطني.
انظر: «سؤالات السهمي» (٩٦)، «الميزان» (٣/ ٥٢٦)، رقم (٧٤٣٦)، «اللسان» (٧/ ١٠٢)، رقم (٦٧١٦).

حديث محمد بن المنكدر، عن جابر(١)

(١) أخرجه ابن حبان (٢/ ٢١٦)، رقم (٤٧١)، وابن أبي الدنيا في «المداراة» (٣) ـ ومن طريقه قوام السُّنَّة في «الترغيب» (٣/ ٢٢٤)، رقم (٢٣٩٦) ـ، وابن السني في «اليوم والليلة» (٣٢٤) ـ عن أبي عروبة الحراني، وهو في «جزئه» (٢٢) ـ، وابن عدي (١٥٧/٧)، وأبو الشيخ في «الطبقات» (٣/ ٦٠٨ ـ ٦٠٩)، رقم (٥١٨)، و«الأمثال» (١٣٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٤٦)، والقضاعي (٩١)، والبيهقي في «الشعب» (١١/ ٢٢ ـ ٢٣)، رقم (٨٠٨٧)، وابن عساكر (١٤/ ٣١٠، ٥٨)، رقم (٢٠١) من طرق عن المسيب بن واضح، عن يوسف بن أسباط، عن الثوري عن ابن المنكدر.
وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ١٤٦)، رقم (٤٦٣)، وابن عدي (٧/ ١٥٥) من طريقين عن يوسف بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن جابر ﷺ. وهو ضعيف بجميع طرقه، وحكم ابن عدي وغيره بنكارة متنه.
أما الطريق الأول: ففيه علتان:
١ ـ يوسف بن أسباط بن نصر الشيباني أبو محمد الزاهد الواسطي نزيل الشام: صدوق في نفسه، من العلماء العباد الصالحين، زهد فدفن كتبه، ثم روى من حفظه على التوهم، فكان يقلب عليه، ويضطرب في حديثه، فحدث عن الثقات بما لا أصل له، وبأشياء غلط عليهم فيها، ولم يؤت من الصدق، كما قاله العقيلي وابن عدي، ونقل البخاري عن صدقة بن الفضل المروزي، والمروذي عن أحمد نحوه، ونحوه قول أبي حاتم الرازي، وحكم على أحاديث له بالبطلان.
وعلى صدقه يحمل توثيق أحمد له في رواية أبي داود ـ بينما ذكر روايته لما لا أصل له، واضطرابه في حفظه في رواية أبي بكر المروذي عنه ـ وهكذا عليه يحمل توثيق العجلي، وتوثيق ابن معين في رواية الدارمي ـ بينما أطلق عليه لفظ الصدوق في رواية الدوري عنه ـ.
فهو لا يحتج بما ينفرد به، ويكتب حديثه للاعتبار في المتابعات والشواهد لصدقه. والله أعلم.
وهذا الحديث أنكره أبو حاتم الرازي وابن عدي وغيرهما على يوسف بن أسباط هذا، وقال أبو حاتم: «هذا حديث باطل لا أصل له، ويوسف بن أسباط دفن كتبه».
وقال الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٣١١ ـ ٣١٢)، رقم (٥٠ ـ ٥١): «غريب تفرد به يوسف، وهو زاهد إلا أنه لم يُرْضَ حفظه، وقيل: اشتبه عليه، وإنما هو: سفيان، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي، عن حذيفة ﷺ، أن النبي ﷺ قال: «**كل معروف صدقة**»»؛ يعني: أنه دخل عليه حديث في حديث.
وذهب أبو زرعة الدمشقي إلى تحميل الغلط فيه المسيب بن واضح، دون يوسف كما سيأتي. إن شاء الله =

= وانظر: «تاريخ الدوري» (٣/ ٤١٠)، رقم (١٩٩٩)، «تاريخ الدارمي» (٨٧٤)، «سؤالات أبي داود» (٣٣٠)، «علل أحمد» ـ رواية المروذي (٢٤٧ ـ إثر الكلام على هشام بن عمار)، «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٨٥)، رقم (٣٤١٤)، «التاريخ الأوسط» (٨٢٧/٤)، رقم (١٣٠٠)، «الثقات» للعجلي (٢/ ٣٧٤)، رقم (٢٠٥٥)، ولابن حبان (٦٣٨/٧)، «الجرح والتعديل» (٢١٨/٩)، رقم (٩١٠)، «علل ابن أبي حاتم» (٧٢٠، ١٨٤٠، ١٨٤١، ٢٣٥٩)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٤٥٤)، رقم (٢٠٨٤)، «الكامل» (٧/ ١٥٧ ـ ١٥٨)، رقم (٢٠٦٦)، «المتفق والمفترق» للخطيب (٣/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦)، رقم (١٥٣٦)، «المغني» (٧٢٢٧)، «الميزان» (٤/ ٤٦٢)، رقم (٩٨٥٦)، «اللسان» (٨/ ٥٤٨)، رقم (٨٦٧٩).

٢ ـ المسيب بن واضح بن سرحان الحمصي، التَّلْمَنِّسي: توقف فيه صالح جزرة، وقال: «لا يدري أيُّ طرفيه ـ يعني: صوابه وغلطه ـ أطول، لا يدري أيش يقول» ـ يعني: نفسه ـ، وضعفه النسائي في «تسمية شيوخه»، والدارقطني، وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق، كان يخطئ كثيراً، فإذا قيل له لم يقبل»، وذكر ابن عدي جملة أحاديث مما أخطأ فيها، ثم قال: «له حديث كثير عن شيوخه، وعامة ما خالف فيه الناس هو ما ذكرته، لا يتعمده بل كان يُشَبَّه عليه، وهو لا بأس به»، وروى ابن عدي عن أبي عروبة الحراني، قال: «كان المسيب بن واضح لا يحدث إلا بشيء يعرفه ويقف عليه، وكان أبو عبدالرحمٰن النسائي حسن الرأي فيه، ويقول: الناس يؤذوننا فيه؛ أي: يتكلمون فيه»، هكذا نقل أبو عروبة عن النسائي، بينما قال النسائي في «تسمية شيوخه» (١٧٤): «هو عندي ضعيف»، وتجنبه في «السنن»، وقال الحافظ أبو نصر هبة الله بن عبدالجبار بن فاخر السجزي: «شيخ جليل ثقة من تبع الأتباع، . . وكان يخطئ». فهو صدوق سيء الحفظ، يكثر غلطه، فلا يحتج بما يتفرد به من أصل، وسيما فيما يأتي به عن مثل الثوري، وقد ذهب أبو زرعة الدمشقي في «الفوائد المعللة» (١/ ١٥٢ ـ ١٥٣)، رقم (١٠٥ ـ ١٠٦)، إلى حمل الغلط عليه في هذا الحديث، فقال: «ليس هذا المحفوظ، وهو معضل غليظ، حدثنا محمد بن خازم الرملي ـ ثقة حافظ معروف ببلده ـ ثنا يوسف بن أسباط، عن رجل، عن محمد بن المنكدر يرفعه، قال: «**مداراة الناس صدقة**»، قال أبو زرعة: القلب إلى هذا أسكن». فكأنه يرى أن المسيب غلط فيه، وأن المحفوظ في إسناده عن يوسف بن أسباط: «عن رجل عن ابن المنكدر مرسلاً»، وفي هذا الإسناد علتان: جهالة إبهام، والإرسال، والله أعلم.

وانظر لترجمته: «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٩٤)، «الكامل» (٦/ ٣٨٧ ـ ٣٨٩)، رقم (١٨٧٤)، «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٢٠٠ ـ ٢٠٤)، رقم (٧٤٤١)، «تاريخ الإسلام» (٤٩٦/١٨)، «السير» (١١/ ٤٠٣ ـ ٤٠٥)، «المغني» (٦٢٥٢)، «الميزان» (١١٦/٤ =

وصححه ابن حبان، ثم قال: المداراة التي تكون صدقة للمداري؛ هي تخلق الإنسان بالأشياء المستحسنة مع من يدفع إلى عشيرته(١)، ما لم يَشِنْها(٢) بمعصية الله.

والمداهنة: هي استعمال المرء الخصال التي تستحسن منه في العِشرة، وقد يشوبها بما يكره الله(٣).

= ـ ١١٧)، رقم (٨٥٤٨)، «اللسان» (٨/ ٦٩ ـ ٧١)، رقم (٧٧٥٣).

وأما الطريق الثاني: ففيه يوسف بن محمد بن المنكدر: ضعفه أبو داود والدارقطني، وتبعهما الذهبي وابن حجر، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، يكتب حديثه»، وقال أبو زرعة الرازي: «صالح»، وقال النسائي والأزدي: «متروك الحديث»، وقال النسائي أيضاً: «ليس بثقة»، وعنه: «ليس بشيء في الحديث»، وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه»، وذكر ابن عدي أن له عن أبيه قرابة عشرة أو أحد عشر حديثاً فقط، وأنكر منها عدداً، ثم قال: «أرجو أنه لا بأس به»، وقال ابن حبان: «يروي عن أبيه ما ليس من حديثه، من المناكير التي لا يشك عوام أصحاب الحديث أنها مقلوبة، وكان شيخاً صالحاً ممن غلب عليه الصلاح حتى غفل من الحفظ والإتقان، فكان يأتي بالشيء على التوهم، فبطل الاحتجاج به على الأحوال كلها».

ويبدو أن قول ابن حبان هذا هو أقرب الأقوال فيه، نظراً لنكارة عامة أحاديثه في قلتها، إذ لا تقل مرتبة من ينكر عليه ستة أحاديث أو سبعة من عشرة يرويها ـ والباقي لم تسق ـ عن الواهي. والله أعلم.

وانظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٢٩)، رقم (٩٦٠)، «المجروحين» (٣/ ١٣٥ ـ ١٣٦)، «الضعفاء» للنسائي (٦١٨) والعقيلي (٤/ ٤٥٦)، رقم (٢٠٨٦)، والدارقطني (٥٩٩)، وابن الجوزي (٣٨٥٧)، «الكامل» (٧/ ١٥٥ ـ ١٥٦)، رقم (٢٠٦٥)، «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٤٥٦ ـ ٤٥٨)، رقم (٧١٥٣)، «تاريخ الإسلام» (١١/ ٤٠٧)، «الميزان» (٤/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣)، رقم (٩٨٨٤)، «الكاشف» (٦٤٤٨)، «التقريب» (٧٨٨١).

(١) في (ز، ز٢، ق، عز): «عشيرته»، وفي (زك): «عشرته» والأصل محتمل للوجهين.

(٢) وضبط في (أ) هكذا «يُشْنِها» شكلاً، وشانه يشينه؛ أي: عابه، والشين العيب، خلاف الزين.

وفي (ز): «يشبها» بالباء التحتانية الموحدة، بدل النون؛ أي: يخلطها. «المصباح المنير» (ص٢٦٨، ٢٧١).

(٣) «الإحسان إلى ترتيب صحيح ابن حبان» (٢/ ٢١٦ ـ ٢١٧)، رقم (٤٧١). =

وقد أخرج البيهقي في «الشعب» من حديث النضر بن شميل، من قوله: ما سعد أحد باستغناء برأي، ولا هلك امرؤ دَعَا بمشورة[(١)]

وفي الباب: عن أنس[(٢)]، وابن عباس[(٣)]، وعلي[(٤)]، ويتأكد بعضها

= وتصحيحه له تساهل، وتقدم أن الحديث غير محفوظ، والمحفوظ عن ابن المنكدر عن جابر ﷺ هو حديث: «**كل معروف صدقة**»، والحديث المنكر لا ينجبر بتعدد مثيلاته، بل هو منكر أبداً على كل حال، كما قال الإمام أحمد في رواية المروذي عنه في «العلل» (٢٨٧). والله أعلم.

(١) «شعب الإيمان» (١٠/ ٤٢)، رقم (٧١٣٧) عن الحاكم، قال: قرأت بخط أبي عمر المستملي، سمعت أحمد بن سعيد الدارمي يقول: سمعت النضر بن شميل: . .فذكره. وفيه انقطاع نسبي بين الحاكم والمستملي. والله أعلم.

(٢) موضوع، تقدم بعض طرقه عند الحديث (٤٩٥).

وأخرجه ابن عساكر (٦١/ ٢٠٠) من طريق الهيثم بن حماد الأموي عن موسى بن محمد بن زيد القرشي من أهل البلقاء ـ هو أبو طاهر المقدسي ـ عن الوليد بن محمد الموقري عن الزهري عن أنس ﷺ مرفوعاً: «**رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس**».

والموقري متروك، روى عن الزهري وغيره المناكير والموضوعات، كما في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٧٦ ـ ٨١)، رقم (٦٧٣٤).

والراوي عنه هو أبو طاهر المقدسي موسى بن محمد بن عطاء بن أيوب، ويقال: ابن محمد بن زيد أبو طاهر الأنصاري القرشي البلقاوي: من المعروفين بالوضع والسرقة، كما في «الكامل» (٦/ ٣٤٧)، رقم (١٨٢٩)، و«تاريخ دمشق» (٦١/ ١٩٩ ـ ٢٠٣)، رقم (٧٧٥٠)، و«اللسان» (٨/ ٢١٦ ـ ٢١٨)، رقم (٨٠٣٠).

(٣) أخرجه ابن عدي (٣/ ٢٤٩) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٧٣١)، رقم (١٢١٦) ـ وأبو عبدالرحمٰن السلمي في «الفتوة» (ص١١) وفيه أبو داود سليمان بن عمرو النخعي، أجمعوا على أنه يضع الحديث، كما قال ابن عدي وغيره.

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ٢١)، رقم (٧٠٥) و«الأوسط» (٥/ ١٢٠)، رقم (٤٨٤٧) عن عبدالوهاب بن رواحة ـ هو العدوي الرامهرمزي ـ عن أبي كريب، عن حفص بن بشر ـ هو الأسدي ـ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٠٣) ـ ونقله عنه الديلمي (٢/ ١٤٨/أ) ـ عن محمد بن عمر بن سلم ـ هو الجعابي ـ عن محمد بن الحسين بن حفص عن علي بن حفص العبسي ـ وعند الديلمي: القيسي ـ، كلاهما (حفص بن بشر، وعلي بن حفص) عن الحسن بن الحسين بن زيد، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين عن الحسين بن علي، عن علي بن =

= أبي طالب رضي الله عنه، مرفوعاً: «**رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس**»، ولفظ الطبراني: «**التحبب إلى الناس**».

قال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث جعفر، لم نكتبه إلا من هذا الوجه»، واستغرب حديثاً آخر أيضاً من هذا الوجه، في (٣/ ٢٠٢)، وفيه: «علي بن حفص بن عمر، عن الحسن بن الحسين».

وهذا الإسناد فيه عدة علل؛ علتان فيما بعد الملتقى، وعلتان لكل إسناد فيما قبل الملتقى، والأوليان هما:

١ ـ الحسن بن الحسين بن زيد: هو ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، قتل مع أبي السرايا يوم القنطرة بالكوفة سنة (٢١٩هـ)، كما في «مقاتل الطالبيين» (١/ ١٣٣)، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل.

قال الألباني في «الصحيحة» (٨٣١): «علي بن حفص، والحسن بن الحسين لم أعرفهما».

٢ ـ أبوه؛ الحسين بن زيد: وثقه الدار قطني في رواية البرقاني عنه (٨٥) ضمن جمع من أهل البيت، قال عنهم: «كلهم ثقات»، وقال ابن المديني: «فيه ضعف، ويكتب حديثه»، وحدث عنه على المنبر، وضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم الرازي: «تَعْرِف وتُنْكِر»، وقال ابن عدي (٢/ ٣٥١)، رقم (٤٨١): «وجدت في حديثه بعض النكرة، وأرجو أن لا بأس به»، ولينه الذهبي في «الميزان» (١/ ٤٨٤)، رقم (١٨٢٩)، وقال الحافظ في «التقريب» (١٣٢١): «صدوق، ربما أخطأ، من الثامنة»، فالأقرب تليينه، كما ذهب إليه أكثر النقاد، وتوثيق الدارقطني ضمني، لا يأخذ حكم التوثيق المطلق، والله أعلم.

انظر: «سؤالات ابن أبي شيبة» (١٢٩)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٣)، «الضعفاء» لابن شاهين (١٢٠) «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٧٥ ـ ٣٧٧)، رقم (١٣١٠)، «الميزان» (١/ ٥٣٥)، رقم (٢٠٠٢)، «تاريخ الإسلام» (١٣/ ١٤٩).

وأما علتا إسناد الطبراني فيما قبل الملتقى، فهما:

١ ـ حفص بن بشر الأسدي: سكت عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٧٠)، رقم (٧٢٦)، ولم يذكر له راوياً غير أبي كريب، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٣٢٦)، رقم (٤٨٢): «لم أر من ذكره»، فهو في عداد المجهولين.

٢ ـ وكذا شيخ الطبراني لم أقف فيه على جرح أو تعديل، وروى عنه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» أيضاً، وفات مؤلف «إرشاد القاصي والداني» ذِكرُه في شيوخ الطبراني.

وأما علتا رواية أبي نعيم فيما قبل ملتقى الإسنادين، فهما: =

= ١ ـ محمد بن عمر بن سلم: هو أبو بكر الجعابي الحافظ، إمام في معرفة الحديث، ولكنه رافضي خبيث، متهم في دينه، ويذكر بالمجون، وذكر الدارقطني أنه خلط في حديثه بأخرة، وحدث عن الخليل صاحب العروض بعشرين حديثاً ليس لها أصل. ومشاه البرقاني، فقال: «هو صاحب غرائب، ومذهبه في التشيع معروف، وما سمعنا في حديثه إلا خيراً»، وقال الذهبي في «المغني» (٨٧١): «محقق، لكنه رقيق الدين، تالف».

انظر: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٣ ـ ٩٤)، «الميزان» (٣/ ٦٧٠ ـ ٦٧١)، رقم (٨٠٠٦)، «اللسان» (٧/ ٤٠٨ ـ ٤١١)، رقم (٧٢٥٤).

٢ ـ علي بن حفص القيسي: هو: علي بن حفص بن عمر العبسي الكوفي، لم أقف له على ترجمة في تراجم أهل السُّنَّة، وهو من رجال الشيعة في الكافي وغيره، وذكر الألباني في «الضعيفة» (٤٦٠٠) حديثاً موضوعاً من روايته، فلعله هو بلية هذا الإسناد. والله أعلم.

وأما محمد بن الحسين بن حفص: فهو الخثعمي الكوفي الأشناني: ثقة مأمون، كما قال الدارقطني وغيره، ولد سنة (٢٢١هـ)، ومات سنة (٣١٥هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٢٩).

وله طريق آخر: أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠/ ٤٠٦)، رقم (٧٧٠٥) من طريق عبدالله بن أحمد بن عامر، عن أبيه، عن علي بن موسى الرضا، عن موسى بن جعفر المرتضى، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه محمد، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً: «**رأس العقل بعد الدين التودد إلى الناس، واصطناع الخير إلى كل بر وفاجر**».

وعبدالله بن أحمد بن عامر بن سليمان أبو القاسم الطائي البغدادي: روى عن أبيه عن علي الرضا عن آبائه نسخة موضوعة، لا تنفك عن وضعه أو وضع أبيه، كما قال الذهبي وغيره. وقال الدارقطني فيما رواه أبو ذر الهروي عنه ـ كما في «معجم أصحاب الصدفي» لابن الأبار (١/ ١٢٥) ـ: «هذا الإسناد لا يصح، وإنما فساده من طريق من يرويه عن علي بن موسى»، وذكر السهمي في «سؤالاته» (٣٣٩) ـ وعنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٨٥/ ٤٩٧١) ـ عن أبي محمد الحسن بن علي البصري، قال: «الطائي هذا كان أمياً، لم يكن بالمرضي»، وبه قال السمعاني في «الأنساب» (٤/ ٣٩). وانظر: «الضعفاء» لابن الجوزي (١٩٨٤)، «العلل المتناهية» (٢/ ٥٤٩)، رقم (٩٠١)، «الميزان» (٢/ ٣٩٠)، رقم (٤٢٠٠)، «اللسان» (٤/ ٤٢٥)، رقم (٤١٤٣)، «الكشف الحثيث» (٤٦، ٣٧٧)، «اللآلي المصنوعة» (١/ ٣٩٤)، (٢/ ١٧٩، ٢٠٤، ٢٤٠، ٣٩٤)، «تنزيه الشريعة» (٣٢).

ببعض[١].

وروى الخطابي في أواخر «العزلة» من جهة حَزْم القُطَعي[٢]، سمعت الحسن يقول: يقولون: «المداراة نصف العقل، وأنا أقول: هي العقل كله»[٣]، وقد أفرد ابن أبي الدنيا المداراة بالتأليف[٤].

٥١٨ حديث: «ربط الخيط بالإصبع لتذكر الحاجة».

أبو يعلى من جهة سالم بن عبدالأعلى أبي الفيض، عن نافع، عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ كان إذا أشفق من الحاجة أن ينساها ربط في أصبعه خيطاً ليذكرها»، وكذا هو في رابع «الخلعيات»[٥].

وسالم رماه ابن حبان بالوضع[٦]، بل اتهمه أبو حاتم بهذا الحديث، فقال ابنه: سألت أبي عنه، فقال: «إنه باطل، وسالم ضعيف، وهذا منه»[٧]،

---

(١) أحاديث الباب جميعها واهية، لا تصلح للتقوية، فإن الموضوع والمنكر لا يقبل التقوية بحال. والله أعلم.

(٢) ابن أبي حَزْم أبو عبدالله البصري: صدوق يهم، من السابعة، خ. «التقريب» (١١٩٠).

(٣) «العزلة» (ص١٠٠)، وإسناده حسن إن شاء الله، لحال حزم بن أبي حزم القُطَعي.

(٤) مطبوع.

(٥) أخرجه أبو يعلى ـ كما في «إتحاف الخيرة» (٦/ ١٤٠/ ٥٥١٣) ـ والعقيلي (٢/ ١٥٢)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٤٣) وابن عدي (٣/ ٣٤٢/ ٧٩١) وابن شاهين في «الناسخ» (١/ ٤٤١ ـ ٤٤٢/ ٥٨١ ـ ٥٨٣) وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٧٢ ـ ٧٣) وغيرهم؛ من طرق عن أبي الفيض سالم بن عبدالأعلى ـ ويقال له: سالم بن غيلان، وسالم بن عبدالرحمٰن ـ به.
وأخرجه ابن عدي من طريق عمر بن صبح عن سالم المذكور، وسماه: سالم بن غيلان، فعده ابن الجوزي طريقاً آخر للحديث، وهما واحد كما نص عليه ابن عدي، وأخرجهما في ترجمة واحدة.

(٦) «المجروحين» (١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣). وانظر أيضاً: التاريخ الكبير (٤/ ١١٧/ ٢١٥٨)، و«الضعفاء» للبخاري (١٥٠) وللعقيلي (٢/ ١٥٢/ ٦٥٤)، الجرح والتعديل (٤/١٨٦/٨٠٤)، الكامل (٣/ ٣٤٢/ ٧٩١).

(٧) «العلل» (٢٢٤٧). وتساهل البوصيري في «إتحاف الخيرة» فاقتصر على تعليله بجهالة بعض رواته، وهو شيخ أبي يعلى المصري المبهم، وفي الإسناد فوقه من يتهم. والله أعلم.

وقد قال الدارقطني في «الأفراد»: إنه تفرد به[١].

وروى ابن شاهين في [ق١٠٠/ب] «الناسخ» له النهي عنه[٢]، وكذا فعله، ثم قال: «وجميع أسانيده ـ يعني: في الطرفين ـ منكرة، ولا أعلم شيئا منها صحيحاً»[٣].

ولابن عدي ـ بسند ضعيف ـ عن واثلة، أن النبي ﷺ كان إذا أراد حاجة أوثق في خاتمه خيطاً[٤].

وللدارقطني في «الأفراد» من حديث غياث بن إبراهيم[٥]، عن

---

(١) في (ز): «انفرد». وانظر: «أطراف الغرائب والأفراد» لابن القيسراني (٣/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣)، رقم (٣٢٤٥).

(٢) أخرجه ابن عدي (٢/ ١٠/ ٢٤٨) وابن شاهين في «الناسخ» (١/ ٤٤١)، رقم (٥٨٠) ـ ومن طريقهما ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٧٤)، وفي إسناده بشر بن الحسين أبو محمد الأصفهاني؛ كذبه الأئمة، ونسخته هذه عن الزبير بن عدي عن أنس ﷺ موضوعة. انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٥٥)، رقم (١٣٥٠)، «الثقات» (٤/ ٢٦٢ ـ الزبير بن عدي)، «المجروحين» (١/ ١٩٠)، «الكامل» (٢/ ١٠)، رقم (٢٤٨)، «الميزان» (١/ ٣١٥ ـ ٣١٦)، رقم (١١٩٢)، «اللسان» (٢/ ٢٩٢ ـ ٢٩٤)، رقم (١٤٦٧).

(٣) «ناسخ الحديث ومنسوخه» (١/ ٤٤٢).

(٤) أخرجه ابن عدي (٢/ ١٣)، رقم (٢٥٠) والدارقطني في «الأفراد»، كما في «أطرافه» (٤/ ٣٣٩)، رقم (٤٤٢٤).
وفي إسناده أبو عمرو بشر بن إبراهيم الأنصاري، وهو متهم، ففي قول المؤلف تساهل شديد. والله أعلم.
وانظر له: «المجروحين» (١/ ١٨٩)، «الكامل» (٢/ ١٣ ـ ١٤)، رقم (٢٥٠)، «الضعفاء» لأبي نعيم (٣٣)، «الميزان» (١/ ٣١١ ـ ٣١٣)، رقم (١١٨١)، «اللسان» (٢/ ٢٨٧ ـ ٢٩٠)، رقم (١٤٦٠).

(٥) هو: النخعي الكوفي أبو عبدالرحمٰن ـ ابن عم حفص بن غياث القاضي ـ: أحد المعروفين بالوضع مع الشهرة فيه، حتى قال الجوزجاني وابن عدي: أحاديثه كلها شبه الموضوع. انظر: «الضعفاء» للبخاري (٢٩٤) والعقيلي (٣/ ٤٤١)، رقم (١٤٨٨)، «الجرح والتعديل» (٧/ ٥٧)، رقم (٣٢٧)، «المجروحين» (٢/ ٢٠٠ ـ ٢٠١)، «الكامل» (٦/ ٨)، رقم (١٥٥٤)، «الميزان» (٣/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨)، رقم (٦٦٧٣)، «اللسان» (٦/ ٣١١ ـ ٣١٢)، رقم (٦٠٠٢).

عبدالرحمٰن بن الحارث بن(١) عياش بن أبي ربيعة، عن سعيد المقبري، عن رافع بن خديج، قال: «رأيت في يد النبي ﷺ خيطاً، فقلت: ما هذا؟ قال: «أستذكر به»؛ وقال: تفرد به غياث»(٢)

٥١٩ حديث: «رجب شهر الله، وشعبان شهري، ورمضان شهر أمتي».

الديلمي وغيره عن أنس به مرفوعاً(٣)

---

(١) في «الأصول الخطية كلها»: «عن»، وجاء في (ز): «غياث بن إبراهيم بن عبدالرحمٰن بن الحارث عن عياش..»، وكلاهما خطأ، والتصويب من المصادر المسندة.

(٢) أشار إليه ابن طاهر في «أطراف الغرائب» (٣٢٤٥)، ومن طريق الدارقطني أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٧٣)، ثم في (٣/ ٧٤) أعل طرق الحديث كلها، ونقل ضمنها قول الدارقطني أيضاً.

(٣) أخرجه الديلمي (٢/ ١٤٦/أ ـ ب)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٣٦ ـ ٤٣٨)، رقم (١٠٠٨) ـ أضواء السلف)، وابن عساكر في «المعجم» (١/ ١٨٦/ ٢١٠ ـ بدل بن الحسين الحلواني)، وأبو معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري في «جزء له فيه حديثان» (ح١ ـ ضمن مجموعة أجزاء أولها «أداء ما وجب» لابن دحية الخطابي، ص: ٣٤٢) من طرق: عن أبي الحسن علي بن عبدالله بن الحسن بن جهضم الهمذاني الصوفي عن علي بن محمد بن سعيد البصري، عن أبيه، عن خلف بن عبدالله الصغاني، عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً، في حديث طويل في صلاة الرغائب.

قال ابن عساكر: «غريب جدّاً، وفي إسناده غير واحد من المجهولين»، وحكم عليه ابن الجوزي والصغاني في «الموضوعات» (ص٧٢، ح: ١٢٨ ـ ١٢٩) بالوضع، ووافقهما الذهبي في «ترتيب الموضوعات» (٤٣٣) و«تاريخ الإسلام» (٢٨/ ٣٥٠) وغيرِهما، وابن القيم في «المنار المنيف» (ص٦٥ ـ ٦٦) وابن حجر في «تبيين العجب» (ص١١، ٣٦) والسيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٤٧) وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ١٠٢)، رقم (٥٠) وغيرهم، واتهموا به ابن جهضم الصوفي، ونسبوه إلى الكذب، ولم يعرف إلا من طريقه، بل وحكموا على بطلان جميع الأحاديث الواردة في فضل رجب وفضل الصيام والطاعة فيه.

قال ابن الجوزي: «سمعت شيخنا عبدالوهاب الحافظ يقول: رجاله مجهولون، وقد فتشت عليهم جميع الكتب فما وجدتهم»، زاد الذهبي في «ترتيب الموضوعات»: «ولعلهم لم يخلقوا أبداً»، وقال في «تاريخ الإسلام»: «لا يُعرف إلا من رواية ابن جهضم. وقد اتهموه بوضعه، ولقد أتى بمصائب يشهد القلب ببُطلانها في كتاب: =

وجاء في «كون رجب شهر الله» عن أبي سعيد(١)

= «بهجة الأسرار»». وقال ابن حجر في «تبيين العجب»: «وأخرج هذا الحديث أبو محمد عبدالعزيز الكناني الحافظ، في كتاب: «فضل رجب» له، فقال: «ذكر علي بن محمد بن سعيد البصري أخبرنا أبي..»، فذكره بطوله. وأخطأ عبدالعزيز في هذا، فإنه أوهم أن الحديث عنده عن غير علي بن عبدالله بن جهضم، وليس الأمر كذلك، فإنه إنما أخذه عنه، فحذفه لشهرته بوضع الحديث وارتقى إلى شيخه، مع أن شيخه مجهول، وكذا شيخ شيخه، وكذا خَلَفٌ. والله أعلم.

ولفظة: «رجب شهر الله..»: أخرجها ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣/ ٢٩١ ـ ٢٩٢)، رقم(٥١٢١) و«فضل رجب» (ح١٤ ـ ضمن مجموعة أجزاء أولها: «أداء ما وجب..»، ص٣١٧) من طريق الحافظ أبي محمد عبدالعزيز الكناني ـ وعلقه ابن حجر في «تبيين العجب» (٤١ ـ ٤٢)، (ح ٢٣) عن كتاب الكناني في «فضل رجب» ـ أنه حكى عن علي بن يعقوب بن يوسف بن عمران أبو الحسن القزويني المعروف بالبلاذري، عن أبي سعيد الحسن بن أحمد بن المبارك الطوسي، عن العباس بن إبراهيم القراطيسي الموصلي، عن محمد بن زرارة السليطي، عن محمد بن عمرو الأنصاري، عن مالك بن دينار وأبان، عن أنس ﷺ:... في حديث طويل.

قال ابن عساكر: «حديث منكر بمرة، ولم أكتبه إلا من هذا الوجه».

وقال ابن حجر: «حديث موضوع، وإسناده مجهول».

(١) **روي فيه عن أبي سعيد الخدري** ﷺ من ثلاث طرق:

١ ـ أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦) وأبو الخطاب ابن دحية في «أداء ما وجب» (ص٤٤ ـ ٤٧) من طريق أبي بكر محمد بن الحسن النقاش المفسر، عن أبي عمر أحمد بن العباس الطبري، عن الكسائي، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم عن علقمة عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً، في حديث طويل.

وأبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد النقاش المفسر متهم بالوضع، وتركيب الأسانيد، والكسائي لا يعرف من هو؟ وعليه حكم ابن الجوزي وابن دحية والحافظ ابن حجر، وكذا الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (٥٠٧) والسيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٩٧) وغيرهم بوضعه.

قال الحافظ ابنُ حجر: «والعهدة فيه على النقاش،.. فإنه وضاع دجال، نسأل الله العافية، فوالله ما حدث أبو معاوية، ولا من فوقه بشيء من هذا قط». وانظر لترجمة أبي بكر النقاش: «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠١ ـ ٢٠٥)، رقم (٦٣٥)، «السير» للذهبي (١٥/ ٥٧٣ ـ ٥٧٦)، رقم (٣٤٨)، «المغني» (٥٤٢٨)، «اللسان» (٧/ ٧٨ ـ ٧٩)، رقم (٦٦٧١). =

وعائشة[1]،

= ٢ ـ وأخرجه الديلمي (٢/١٤٦/أ) من طريق عصام بن طليق عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري، بطوله. ومن طريق أبي هارون عمارة بن جوين عن أبي سعيد ﷺ أخرجه الشجري في «الأمالي الخميسية»، كما في «ترتيبه» (٢/١٢٣)، رقم (١٨٣٤).

وهذا الطريق وهاه ابن حجر والسيوطي وابن عراق، وفيه علتان:

أبو هارون العبدي: كذبه حماد بن زيد وشعبة وابن معين وابن حبان وغيرهم، وقال شعبة: «لو شئت لحدثني أبو هارون العبدي عن أبي سعيد الخدرى ﷺ بكل شيء لَفَعل». وانظر: «الجرح والتعديل» (٦/٣٦٣ ـ ٣٦٤)، رقم (٢٠٠٥)، «الضعفاء» للعقيلي (٣/٣١٣ ـ ٣١٤)، رقم (١٣٢٧)، «المجروحين» (٢/ ١٧٧ ـ ١٧٨) «الكامل» (٥/ ٧٧ ـ ٧٩)، رقم (١٢٥٦) «التهذيب» (٢١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٦)، رقم (٤١٧٨) «التقريب» (٤٨٤٠).

وعصام بن طليق الطفاوي: ضعيف الحديث، وهاه ابن معين والبخاري، ومشاه ابن عدي. انظر: «الكامل» (٧/ ٨٦)، رقم (١٥٣٣)، «تاريخ بغداد وذيوله» (١٨١/١٧)، رقم (٤٨٦)، «تهذيب الكمال» (٢٠/٥٨ ـ ٦٠)، رقم (٣٩٢٥).

٣ ـ وذكره ابن حجر في «تبيين العجب» (ص٢٦) بلفظ: «**رجب شهر الله الأصم، من صام من رجب يوماً إيماناً واحتساباً استوجب رضوان الله الأكبر**»، فقال: «هو متن لا أصل له، اختلقه أبو البركات السقطي، وركب له إسناداً، فزعم أن جابر بن يس أخبره.. فساقه ثم قال: وهذا إسناد حسن، إلا أنه من وضع السقطي واختلاقه، فسقط».

(١) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٥/٣٣٨)، رقم (٣٥٢٣) و«فضائل الأوقات» (فضل شهر رجب، ح٥) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «فضل رجب» (٣) ـ من طريق عيسى بن موسى الغنجار عن أبين بن سفيان عن غالب بن عبيد الله عن عطاء عن عائشة - رضي الله عنها ـ مرفوعاً: «**إن رجب شهر الله، ويدعى الأصم، وكان أهل الجاهلية إذا دخل رجب يعطلون أسلحتهم ويضعونها، فكان الناس يأمنون وتأمن السبل، ولا يخافون بعضهم بعضاً حتى ينقضي**».

قال البيهقي قبل إخراجه للحديث: «قد روي في هذا الباب أحاديث مناكير، في روايتها قوم مجهولون وضعفاء، وأنا أبرأ إلى الله تعالى من عهدتها.. ومنها:..» فساقه، ثم قال: «وهذا الذي روي في هذا الحديث مشهور عند أهل العلم بالتواريخ أن الأمر في الأشهر الحرم كان على هذه الجملة، وإنما المنكر من هذا الحديث رفعه إلى النبي ﷺ وروايته عنه».

وقال ابن حجر في «تبيين العجب» (ص٢٦): «أبان ـ هو أبين بن سفيان ـ وغالب معروفان بوضع الحديث».

قلت: وفي إسناده إليهما غير واحد من المجهولين والضعفاء. =

وغيرهما[١]

بل عند الديلمي عن عائشة مرفوعاً ـ مما سيأتي في الشين المعجمة ـ: «شعبان شهري، ورمضان شهر الله»[٢]

وسيأتي في «فضل» من الفاء[٣]، ما قد يشهد للأول.

= وراجع لترجمة أبين ـ ويقال: أبان ـ بن سفيان المقدسي: «التاريخ الأوسط» (٤/٧١٣/١١٠٤)، «المجروحين» (١/ ٩٩، ١٧٩)، «الكامل» (١/ ٣٩٣/ ٢١١)، «سؤالات السجزي» (٨٧)، «الميزان» (١/ ٧ ـ ٨/ ٧، ١/ ٧٨/ ٢٧٢)، «اللسان» (١/٣٩٤/ ٣٦٥).

ولترجمة غالب: «سؤالات ابن أبي شيبة» (٢٥٥)، «الضعفاء» للبخاري (٢٩١) والعقيلي (٣/ ٤٣١ ـ ٤٣٢)، رقم (١٤٧٤)، «الكامل» (٦/ ٥)، رقم (١٥٥١)، «الميزان» (٣/٣٣١ ـ ٣٣٢)، رقم (٦٦٤٥)، «اللسان» (٦/ ٢٩٧ ـ ٢٩٩)، رقم (٥٩٧٨).

(١) روي عن سعيد الشامي، والحسن البصري.

فأما الأول: أخرجه الخلال في «فضائل رجب» (١١) من طريق عبدالغفور أبي الصباح، عن عبدالعزيز بن سعيد الشامي، عن أبيه ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**رجب شهر الله الأحكم، من صام يوماً من رجب كان له كصيام شهر، ومن صام سبعة أيام من رجب غلق الله عنه سبعة أبواب جهنم،..**» الحديث.

وآثار الوضع بينة عليه، وعبدالعزيز بن سعيد الشامي وأبوه لا يعرفان إلا من طريق أبي الصباح عبدالغفور هذا، وله بهذا الإسناد نسخة؛ اثنان وعشرون حديثاً، وعبدالغفور أبو الصباح: هو ابن عبدالعزيز الواسطي؛ متروك منكر الحديث، ونسبه ابن حبان إلى الوضع. انظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ١٣٧)، رقم (١٩٤٨)، و«الأوسط» (٤/ ٧٠٠)، رقم (١٠٨٢)، «الضعفاء» للبخاري (٢٥٤)، والعقيلي (٣/ ١١٣)، رقم (١٠٨٦)، «الكنى» لمسلم (١٦٩٧)، «الجرح والتعديل» (٦/ ٥٥)، رقم (٢٩٣)، «الثقات» (٥/١٢٦)، «المجروحين» (٢/ ١٤٨)، «الكامل» (٥/ ٣٢٩)، رقم (١٤٨١)، «الميزان» (٢/ ٦٤١ ـ ٦٤٢)، رقم (٥١٥٠)، «اللسان» (٥/ ٢٢٩ ـ ٢٣١)، رقم (٤٨٥٨).

وأما الثاني: فأخرجه الأصفهاني في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٣٩٦)، رقم (١٨٥٧) من طريق محمد بن بشير البغدادي، عن قران بن تمام، عن يونس، عن الحسن.

وهذا مرسل، ومحمد بن بشير البغدادي: هو ابن مروان بن عطاء أبو جعفر القاص الكندي، يعرف بالدَّعَّاء: قال ابن معين: «ليس بثقة»، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي في حديثه»، كما في «تاريخ بغداد» (٢/ ٩٨ ـ ٩٩)، رقم (٤٩٥)، والرواية بينة النكارة، فهي منكرة واهية، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٤٤٠٠). والله أعلم.

(٢) سيأتي بالرقم (٦٠٤) إن شاء الله تعالى.

(٣) سيأتي بالرقم (٧٤٩) وهو حديث موضوع، كما نقله المؤلف هناك عن شيخه الحافظ ابن حجر.

ولأبي الشيخ عن أبي هريرة وأبي سعيد، رفعاه: «**إن شهر رمضان شهر أمتي**» الحديث، كما سيجيء بتمامه في «شعبان» من المعجمة[١].

٥٢٠ حديث: «**الرجل في ظل صدقته حتى يقضى بين الناس**».

أحمد وأبو يعلى وغيرهما من حديث أبي الخير مَرْثد اليَزَني، عن عقبة بن عامر مرفوعاً به.

وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وقال: إنه على شرط مسلم[٢]، وأوله عند جميعهم أو أكثرهم: «كل امرئ..». وكان أبو الخير لا يخطئه يوم حتى يتصدق فيه بشيء[٣].

٥٢١ حديث: «**الرجل مع رحله حيث كان**».

قاله النبي ﷺ لمن قال له حين قدم المدينة في الهجرة، ونُقِل رحله إلى أبي أيوب: أين تَحُل؟ فقال: «**إن الرجل..**» وذكره.

البيهقي في «الدلائل»، من حديث صُدَيْق بن موسى[٤]،

---

(١) الحديث رقم (٦٠٤).

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (ح٦٤٥)، وعنه الحسين المروزي في «البر والصلة» (ح٣٣٩)، وكذا من طريقه أحمد (٢٨/ ٥٦٨)، رقم (١٧٣٣٣) وأبو يعلى (٣/ ٣٠٠)، رقم (١٧٦٦)، وابن خزيمة (٢٤٣١)، وابن حبان (ح٣٣١٠)، والحاكم (١/ ٤١٦) والبيهقي في «الكبرى» (٤/ ١٧٧).
وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي في «تلخيصه»، وابن دقيق العيد في «الإلمام» (٦٣٤)، والعراقي في «المغني» (٦٩٨)، والألباني في «تخريج مشكلة الفقر» (١١٨) وأحكامه على «صحيح ابن خزيمة».

(٣) قوله: «وكان أبو الخير..» هو من كلام يزيد بن أبي حبيب آخر الحديث بعد انتهائه من المسند.

(٤) هو: صُدَيْق ـ بضم الصاد المهملة، وفتح الدال مخففاً مصغراً ـ بن موسى بن عبدالله بن الزبير بن العوام الزبيري الأسدي الجزري، ثم المكي: ذكره جمع من الأئمة دون جرح أو تعديل، وروى ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٢/ ٩٢٣)، رقم (٣٩٤٤) عن مصعب بن عبدالله الزبيري، قال: «كان يُرْوَىَ عنه الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٣٨٥)، وقال ابن عبدالهادي في «التنقيح» (٥/ ٦٧)، رقم (٣٢٤٨): «ليس بذاك المشهور»، وقال الذهبي في «المغني» (٢٨٨٠) و«الميزان» =

عن ابن[١] الزبير، أن النبي ﷺ قدم المدينة؛ وذكر القصة، وفيها هذا[٢].

٥٢٢ حديث: «رحم الله أخي الخضر، لو كان حيّاً لزارني».

قال شيخنا: لا يثبت مرفوعاً، وإنما هو من كلام بعض السلف، ممن أنكر حياة الخضر[٣].

= (٢/ ٣١٤)، رقم (٣٨٨٦): «ليس بالحجة»، ونقل البخاري في «التاريخ» عن ابن عيينة قال: «كان شويباً ههنا، يعني: شاباً»، فليس له إدراك لجده عبدالله بن الزبير (ت: سنة ٧٣هـ) ﷺ. والله أعلم. وانظر: «الطبقات» لابن سعد (٥/ ٤٨٥) «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ٣٣٠)، رقم (٣٠٠٩)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٥٥)، رقم (٢٠٠٨)، «تاريخ الدوري» (٣/ ٧٨)، رقم (٣٢٠)، «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٣٥)، «الأسماء المفردة» للبرديجي (٢٣٧)، «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٣/ ١٤٣٦)، «الإكمال» لابن ماكولا (٥/ ١٧٨)، «تبصير المنتبه» (٣/ ٨٣٤)، «توضيح المشتبه» (٥/ ٤١٩)، «التحفة اللطيفة» (١/ ٣٠٦).

(١) في (ز): «أبي»، وهو خطأ، وابن الزبير هو عبدالله.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٣٥)، رقم (٣٥٤٤) ـ وأبو نعيم في «الرواة عن سعيد بن منصور» (ص٥١)، (ح١٢) ـ، والبيهقي في «الدلائل» (٢/ ٥٠٩)، رقم (٧٥٥) ـ ونقله عنه ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/ ٥٠٠) ـ، من طريق خلف بن عمرو العكبري، عن سعيد بن منصور، عن عطاف بن خالد المخزومي: حدثني صُدَيْق بن موسى، عن عبدالله بن الزبير به.

وهو عند سعيد بن منصور في «السنن» (٢/ ٣٤٧)، رقم (٢٩٧٨) عن عطاف بن خالد، قال: حدثني صُدَيْق بن موسى بن عبدالله بن الزبير، أن رسول الله ﷺ قدم المدينة.. الحديث، مرسلاً.

وهذا ينبئ عن تصحيف في الإسناد الأول، وأن الصواب فيه «حدثني صديق بن موسى بن عبدالله بن الزبير» فتصحفت كلمة «بن» إلى «عن». والله أعلم.

وأعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٧٩)، رقم (٩٩٢٤) بـ «صُدَيق بن موسى»، معتمداً على قول الذهبي فيه، فإن كان الإرسال هو المحفوظ، ففيه علتان: جهالة حال صديق بن موسى، والإرسال، على أنه لم يعرف له إدراك جده عبدالله بن الزبير ﷺ، إذ أدركه ابن عيينة شويباً بمكة، ومثله يبعد إدراكه لعبدالله بن الزبير ﷺ (ت: سنة ٧٣هـ)، إذ ابن عيينة ولد سنة (١٠٧هـ)، بالكوفة، وانتقل أهله إلى مكة حوالي سنة (١١٨هـ)، ومن يميز عن عبدالله بن الزبير ﷺ لا يقل عمره حينذاك عن الخمسين بوجه، ومثله لا يسمى شويباً. والله أعلم.

(٣) وانظر: «الجد الحثيث» (١٨٢)، «الأسرار المرفوعة» (٢١٢)، «أسنى المطالب» (٧٠٣).

٥٢٣ **حديث: «رحم الله من زارني وزمام ناقته بيده».**

قال شيخنا: إنه لا أصل له بهذا اللفظ[(١)]

٥٢٤ **حديث: «رحم الله من قال خيراً أو صَمَت».**

الديلمي من حديث إسماعيل بن عياش[(٢)]، عن عمارة بن غَزِيَّة[(٣)]، عن ابن [شبرمة][(٤)]، عن ثابت، عن أنس رفعه، بلفظ: «**رحم الله امرءاً تكلم فغنم، أو سكت فسَلِم**»[(٥)]

وهو عند العسكري بلفظ: «**عبداً**» بدل «**امرءاً**» من حديث عباد بن صهيب[(٦)]،

---

(١) وانظر: «الجد الحثيث» (١٨٣)، «تنزيه الشريعة» (٢/ ١٧٥)، «كشف الخفاء» (٤٢٦/١)، رقم (١٣٧٣).

(٢) إسماعيل بن عياش الحمصي: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، كما تقدَّم (ح١٠).

(٣) هو: عمارة بن غَزِيَّة بن الحارث الأنصاري، المازني، المدني.

(٤) في نسخ المقاصد: «ابن سيرين»، وجاء في «مسند الفردوس» و«زهره» (٢/ ١٦٦)، وفي «مسند الشهاب»: «ابن سبرة»، وكلاهما خطأ، والتصويب من بقية مصادر التخريج؛ كـ «أخبار القضاة»، و«العلل» للدارقطني، و«شعب الإيمان»، وهو القاضي عبدالله بن شُبْرُمة الضبي، أبو شبرمة الكوفي.

(٥) أخرجه الديلمي (٢/ ١٤١ ـ أ) من طريق أبي بكر ابن لال، والبيهقي في «الشعب» (١٩/٧)، رقم (٤٥٨٩) كلاهما من طريق عبدالجبار بن عاصم عن إسماعيل بن عياش به.
وأخرجه وكيع في «أخبار القضاة» (٣/ ٤٧ ـ ترجمة ابن شبرمة) من طريق عبدالوهاب بن الضحاك عن ابن عياش.
وعلقه الدارقطني في «العلل» (١٢/ ٢٩)، رقم (٢٣٧١) عن عبدالجبار وعبدالوهاب، وعلقه عن الواقدي بِوجهٍ آخر.
وهذا حسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٤٩٢) بمجموع طريقيه، وضعف إسناد هذا المسند العراقي في «المغني» (١/ ٧٦٩)، رقم (١٠٧)، لكونه من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين، وفي حديثه عن غير أهل بلده ضعف واضطراب، كما تقدم في ترجمة إسماعيل بن عياش آنفاً. والله أعلم.

(٦) هو: عباد بن صهيب أبو بكر الكليبي البصري: متروك ساقط، ونسبه بعضهم إلى الكذب، وقال أبو داود: «قدري صدوق»، ونفى أحمد عنه الكذب، وقال ابن المديني: =

عن مبارك بن فضالة، عن الحسن عن أنس به مرفوعاً(١)

ومن حديث كامل بن طلحة، عن مبارك به مرسلاً، بدون أنس(٢)

وله شاهد عنده أيضاً من حديث أبي بكر النَّهْشَلي [ق١٠١/أ] عن الأعمش، عن شقيق، عن ابن مسعود، أنه قال: يا لِسَانُ! قل خيراً تغنم، واسكت تسلم، قبل أن تندم؛ فقيل له: تقوله، أو سمعته؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«أكثر خطايا ابن آدم في لسانه»**(٣)

= «تركت من حديثي ثلاثين ألفاً لعباد بن صهيب». انظر: «تاريخ الدوري» (٤/ ١٣٩)، رقم (٣٥٨١)، «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٣)، رقم (١٦٤٣)، و«الأوسط» (٤/ ٩٤٧)، «الضعفاء» للبخاري (٢٢٨)، والنسائي (٤١١) والعقيلي (٣/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، رقم (١١٢٨)، «أحوال الرجال» (١٧٨)، «سؤالات الآجري» (١/ ٢٢٩)، رقم (٢٧٦)، «الجرح والتعديل» (٦/ ٨١ ـ ٨٢)، رقم (٤١٧)، «المجروحين» (٢/ ١٦٤ ـ ١٦٥)، «الكامل» (٤/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧)، رقم (١١٧٩)، «اللسان» (٤/ ٣٩٠ ـ ٣٩٢)، رقم (٤٠٧٨).

(١) لم أقف عليه، وما ظهر من إسناده تالف، كما هو بين، فعباد متروك، ومبارك بن فضالة معروف بتدليس التسوية، والإسناد مسلسل بالعنعنة. والله أعلم.
وله شاهد عن أبي أمامة ﵁ عند الديلمي (٢/ ١٤٢ ـ أ)، وهو تالف، في إسناده عدة علل، وأشدها أن فيه سليمان بن داود، وهو أبو أيوب الشاذكوني: أحد الحفاظ المتهمين بسرقة الأحاديث. والله أعلم.

(٢) لم أقف عليه من طريق كامل بن طلحة عن مبارك بن فضالة، وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤١)، وابن المقرئ في «معجمه» (١٢٨٤)، وهلال الحفار في «جزئه» (٤٤) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٧/ ١٧)، رقم (٤٥٨٥) ـ والقضاعي (٥٨١) من طريقين عن الحسن. وهو مرسل صحيح الإسناد إلى الحسن.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٨) ـ ومن طريقه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٤٥٨)، والأصبهاني في «الترغيب» (٢/ ٣٣٩)، رقم (١٧٢٢) ـ والشاشي في «مسنده» (٦٠٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ١٩٧)، رقم (١٠٤٤٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٠٧)، وأبو الشيخ في «جزء أحاديثه» ـ رواية ابن فورك (٥٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ١٦)، رقم (٤٥٨٤)، و«الآداب» (٢٩٣)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٢٢/ ١٠١٢) من طريق ثقتين عن أبي بكر النهشلي، وعلقه البيهقي عن ثقة آخر عنه أيضاً.
قال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به عنه أبو بكر النهشلي».
قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١٧٩٦): «سألت عنه أبي، فقال: هذا حديث باطل»، =

٥٢٥ حديث: «رحم الله والداً أعان ولده على بره».

أبو الشيخ في «الثواب» من حديث علي، وابن عمر، به مرفوعاً، وسنده ضعيف(١).

= ومشى غير واحد من الأئمة المتأخرين على ظاهر إسناده، فقال المنذري في «الترغيب» (٣/ ٣٤٢/ ٤٣٥١): «رواة الطبراني رواة الصحيح»، وحسن إسناد أبي الشيخ والبيهقي، وكذا حسن إسناده العراقي في «المغني» (٢٨٢٥)، وجوده الألباني في «الصحيحة» (٥٣٤) على شرط مسلم، وأبو حاتم إمام من جهابذة العلل، ومقدم على الجماعة أجمع.
وله شاهد موقوف عن ابن عباس رضي الله عنه عند ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤٥)، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ١٩/ ٤٥٩٠) أنه أمسك بلسانه، ثم قال: «يا لسان! قل خيرا تغنم، أو اسكت عن شر تسلم» وفي لفظ: **«أَوِ اصْمُتْ تَسْلَمْ، قَبْلَ أَنْ تَنْدَمَ»**.
وإسناد البيهقي معضل، وإسناذ ابن أبي الدنيا رجاله ثقات، إلا أنه منقطع بين ابن عباس رضي الله عنه وبين الراوي عنه، وهو إسماعيل بن مسلم العبدي البصري ـ وهو ثقة، من السادسة، كما في «التقريب» (٤٨٣) ـ.
ووصله عبدالله بن الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١٨٤٤)، ولكنه في إسناده الحسن بن أبي جعفر الجفري البصري العابد، وهو متروك منكر الحديث عند أكثر الأئمة، ولم يكن يتعمد الكذب، لكنه كان يُشَبَّه عليه ويَتوهَّم، فيُحدِّث بما لا أصل له، وعليه كذَّبه القطان. والله أعلم.
وانظر: «الضعفاء» للبخاري (٦٣) والعقيلي (١/ ٢٢١)، رقم (٢٧٠)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٩)، رقم (١١٨)، «المجروحين» (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧)، «الكامل» (٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٨)، رقم (٤٤٧)، «التهذيب» (٦/ ٧٣ ـ ٧٨)، رقم (١٢١١).

(١) نقله الديلمي في «مسند الفردوس» (٢/ ١٤٤ ـ أ) عن أبي الشيخ، يرويه من طريق عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن الشعبي، عن علي رضي الله عنه. ثم قال: «وفي الباب عن ابن عمر رضي الله عنه».
والحديث ضعفه كذلك العراقي في «المغني» (١/ ٥٣٠)، رقم (٢٠٥٦) والألباني في «الضعيفة» (١٩٤٦)، ومداره مسنداً ومرسلاً؛ على عبدالرحمٰن بن إسحاق بن الحارث الكوفي أبي شيبة الواسطي، وهو واهٍ، مجمع على ضعفه، وأكثر الروايات عن الإمام أحمد وابن معين والبخاري على أنه ضعيف جدّاً في رتبة من يترك حديثه، لإكثاره من المناكير عن الثقات، وهو اختيار أبي حاتم الرازي وابن حبان في «المجروحين» والذهبي في «المغني» و«الكاشف» و«ترتيب الموضوعات»، وذكر أبو حاتم وابن خزيمة أنه لا يحتج بحديثه.
انظر: «العلل» لأحمد (٢٢٧٨، ٢٥٦٠)، «سؤالات ابن الجنيد» (١٨٩)، «سؤالات أبي داود» (١/ ٢٨٧)، رقم (٣٣٢)، «الضعفاء» للبخاري (٢٠٣)، وأبي زرعة الرازي =

ورواه أبو عُمَرَ النَّوقاتي(١) في «معاشرة الأهلين»(٢) له من رواية الشعبي مرسلاً، بدون ذكر علي(٣).

وفي «مسند الفردوس» عن أبي هريرة، رفعه: «يلزم الوالدين من البر لولدهما ما يلزم الولد؛ يؤدِّبانه، ويزوِّجانه»(٤).

= (٢/ ٦٣١)، رقم (١٧٨) والنسائي (٣٥٨) والعقيلي (٢/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، رقم (٩١١)، «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٥٩)، رقم (٨٣٥)، و«الأوسط» (٣/ ٣٨٣)، رقم (٥٨٢)، «ترتيب علل الترمذي» (١/ ٧٢)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٢١٣)، رقم (١٠٠١)، «المجروحين» (٢/ ٥٤ ـ ٥٦)، «الكامل» (٤/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥)، رقم (١١٢٩)، «التهذيب» (١٦/ ٥١٥ ـ ٥١٨)، رقم (٣٧٥٤)، «الميزان» (٢/ ٥٤٨)، رقم (٤٨١٢)، «التقريب» (٣٧٩٩).

(١) في نسخ «المقاصد»: «النوقاني» بالنون قبل ياء النسبة، والتصويب من مصادر الترجمة. وهو: أبو عمر محمد بن أحمد بن سليمان بن أيوب بن غيثة السجستاني النوقاتي (ت: بعد ٣٨٢هـ).
والنوقاتي: بفتح النون ـ وضمها ـ آخرها تاء قبل ياء النسبة، نسبة إلى نوقات؛ قرية من قرى سجستان.
وانظر: «توضيح المشتبه» (١/ ٤٦١)، (٩/ ١٣٣)، «تبصير المنتبه» (١/ ١٤٣).

(٢) ورد ذكره ضمن مؤلفات النوقاتي عند من ترجم له، كما ذكر سماعه واتصال إسناده به كل من الحافظ ابن حجر في «تجريد أسانيد الكتب المشهورة» (ص٧٢)، رقم (١٧٥)، والمؤلف في «الضوء اللامع» (٤/ ١٨)، والسوسي في «صلة الخلف» (ص٤٢٢)، وبهذا الاسم أورده البغدادي في «هدية العارفين» (٢/ ٥٣)، ورضا كحالة في «معجم المؤلفين» (٨/ ٢٦٦)، ولم أقف على خبر وجوده.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٩٢٤)، وهناد في «الزهد» (٢/ ٤٨٦/ ٩٩٥) وابن أبي الدنيا في «العيال» (١٥٠) من طريقين عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن الشعبي به مرسلاً.
وهذا الإسناد المرسل أصح من المسند الأول، على أن مداره أيضاً على عبدالرحمٰن بن إسحاق أبي شيبة الواسطي.
وله شاهد مرسل في «الجامع» لابن وهب (١٣٨) أنه بلغه عن عطاء بن أبي رباح أن رسول الله ﷺ قال: «**رحم الله والداً أعان ولده على بره**»، قالوا: كيف يا رسول الله؟ قال: «**يقبل إحسانه ويتجاوز عن إساءته**». وهذا إسناد منقطع في موضعين؛ بين ابن وهب وعطاء، ثم مرسل بينه وبين رسول الله ﷺ.

(٤) أورده الديلمي [كما في «زهره» (٤/ ٣٣٤)]، وفي إسناده علي بن هارون، وهو ابن محمد بن أحمد أبو الحسن الحربي السمسار البغدادي؛ قال الخطيب: حدثت عن أبي الحسن ابن الفرات، قال: «. . توفي سنة (٣٦٥هـ)، وكان أمره في ابتداء ما حدَّث جميلاً، ثم حدَثَ منه تخليط»، وقال ابن أبي الفوارس: «كان صالح الأمر، =

وللديلمي عن معاذ بن جبل، مرفوعاً: «**رُبَّ والدَين عاقَّين؛ الوَلَدُ يَبَرُّهما، وهما يَعُقَّانه، فيُكْتَبان عاقَّيْن**»(١).

وقد ترجم البخاري في «الأدب المفرد»: «بر الأب لولده»(٢)، وساق عن محارب بن دثار، عن ابن عمر، أنه قال: «سماهم الله ﷻ أبراراً؛ لأنهم بروا الآباء والأبناء، فكما أن لوالدك عليك حقّاً، كذلك لولدك عليك حق»(٣).

= إن شاء الله». انظر: «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٢٠)، رقم (٦٥٦٧)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٦/ ٣٤٤).

وكلام ابن الفرات فيه منقطع بينه وبين الخطيب، وبقية رجاله لا بأس بهم، إن شاء الله تعالى. والله أعلم.

(١) «الفردوس بمأثور الخطاب» (٢/ ٢٦٩)، رقم (٣٢٥٣)، وأورده ابنه (٢/ ١٤٥ ـ ب) بلا إسناد أيضاً.

(٢) في (أ): «لوالده»، وهو بين الغلط، والتصويب من النسخ الأخرى.

(٣) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٤)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٣/ ٨٤٦)، رقم (٤٦٨٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٣٢) من ثلاث طرق عن عيسى بن يونس بن أبي إسحاق، وأخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» (١٧٥) عن عبدالرحمن بن صالح المحاربي، كلاهما (عيسى بن يونس، والمحاربي) عن عبيد الله بن الوليد الوَصَّافي، عن محارب، عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً.

وأخرجه أبو أمية الطرسوسي في «مسند عبدالله بن عمر» (١٦) عن كثير بن عبيد، عن محمد بن خالد ـ هو الوهبي، وابن عدي (٤/ ٣٢٣) عن محمد بن خريم، عن هشام بن عمار، عن سعيد بن يحيى، وابن عساكر (٦١/ ١٩٩) من طريق موسى بن محمد بن عبدالله الخياط السامري، عن هشام بن عمار، عن عيسى بن يونس، ثلاثتهم (سعيد بن يحيى، ومحمد بن خالد، وعيسى) عن الوَصَّافي به مرفوعاً.

قال الدارقطني في «العلل» (١٢/ ٤١١ ـ ٤١٢)، رقم (٢٨٤٠): «رفعه هشام بن عمار عن عيسى بن يونس عن الوصافي، وغيره لا يرفعه، والموقوف أصح». ومدار الوجهين على عبيد الله بن الوليد الوَصَّافي، وهو ضعيف جدّاً في عداد المتروكين عند أكثر الأئمة، وعدَّ ابن عدي والذهبي هذا من مناكيره، وحكم ابن حبان على نسخته عن محارب عن ابن عمر؛ أن أكثرها مقلوبة، وحكم أبو حاتم الرازي ـ كما في «العلل» (٤٣٩) ـ وأبو نعيم الأصبهاني وغيرهما بأنها مناكير. والله أعلم.

انظر: «سؤالات ابن أبي شيبة» (١٠١)، «الضعفاء» للنسائي (٣٥٣) والعقيلي (٣/ ١٢٨ ـ ١٢٩)، رقم (١١١٣) وأبي نعيم (١٢٤)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧)، رقم (١٥٩٠)، «الكنى» لأبي أحمد (١/ ٢١٠)، رقم (٨٧)، «المجروحين» (٢/ ٦٣ ـ ٦٤)، =

وفي ثامن «المجالسة» للدينوري، ورابع عشرها؛ من حديث المدايني، أن رجلاً قال لأبيه: يا أبت إن عظم حقك علَيَّ لا يُذهب صغير حقي عليك، والذي تَمُتُّ به إليَّ أَمُتُّ بمثله إليك، ولست أزعم أنَّا على سواء[١].

وفيها: من حديث الحماني[٢] أن زيدَ بن علي بن الحسين[٣] قال لابنه يحيى: إن الله تعالى لم يرضك لي فأوصاك بي، ورضيني لك فلم يوصني بك[٤].

٥٢٦ حديث: «رد جواب الكتاب».

في: «إن لجواب الكتاب»[٥].

٥٢٧ حديث: «ردُّ دانق على أهله خيرٌ من عبادة سبعين سنة».

قاله يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الأندلسي الفقيه المالكي، حين لِيْمَ على ارتحاله من القيروان لقرطبة، ليرد دانقاً كان لبقال عليه[٦] قال

= «الكامل» (٤/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، رقم (١١٥٦)، «العلل» للدارقطني (١٣/ ٢٢٥)، رقم (٣١٢٢)، «معرفة التذكرة» (٧٦٠)، «التهذيب» (١٩/ ١٧٣ ـ ١٧٦)، رقم (٣٦٩٤) «الميزان» (٣/ ١٧)، رقم (٥٤٠٥)، «تاريخ الإسلام» (٩/ ٢١٦)، «المغني» (٣٩٥٣)، «تلخيص الموضوعات» (٨٦٤)، «التقريب» (٤٣٥٠)، «الضعيفة» (١٢١١).

(١) «المجالسة وجواهر العلم» (٣/ ٤٨٣)، رقم (١٠٩٢)، (٧/ ٣٢٠)، رقم (٣٢٢٠) عن إبراهيم بن إسحاق الثقفي ـ من شيعة ولد العباس ـ عن محمد بن الحارث، عن المدائني.

(٢) هو: يحيى بن عبدالحميد الحماني، كما في ترجمة أحمد بن محمد البرتي من «تاريخ بغداد» (٥/ ٦١)، رقم (٢٤٣١).

(٣) في «أ، ز، م، عز»: «الحسن»، والتصويب من النسختين المساعدتين (ق، هـ)، والمصدر. وهو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو الحسين المدني.

(٤) «المجالسة» (٣/ ٤٨٣)، رقم (١٠٩٣)، ومن طريق الدينوري أخرجه ابن عساكر (١٩/ ٤٦٥) وغيره.
والحماني غير ثقة كما تقدم، ولم يدرك زيدَ بنْ علي بن الحسين ﷺ.
وهذا الأثر أخرجه البيهقي في «الشعب» (١١/ ١٣٩)، رقم (٨٣٠٤)، وابن عساكر (١٩/ ٤٦٥)، من وجهين آخرين عن زيد بن علي رحمه الله، وفي إسناديهما غير واحد ممن لم يتعرف عليهم. والله أعلم.

(٥) انظر الحديث: (٢٣٢).

(٦) ذكره ابن فرحون في «الديباج المذهب» (٢/ ٣٥٤) والقاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٤/ ٣٦٣). =

شيخنا: وما عرفت أصله[١]

٥٢٨ حديث: «رد الشمس على علي».

قال أحمد: «لا أصل له»، وتبعه ابن الجوزي، فأورده في «الموضوعات»[٢]،

= وانظر لترجمة يحيى بن عمر: «الديباج المذهب» (٢/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤)، «ترتيب المدارك» (٤/ ٣٥٧ ـ ٣٦٤).

(١) «اللسان» (٨/ ٤٦٥)، رقم (٨٥٠٤ ـ ترجمة يحيى بن عمر).
ولعل أصله ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «**لرد دانق من حرام يعدل عند الله سبعين ألف حجة مبرورة**»، وفي رواية: «**أفضل من سبعين حجة مبرورة**»، وفي رواية أخرى: «**من مائة ألف تنفق في سبيل الله**».
ومدار طرقه على إسحاق بن وهب الطهرمسي، وأحمد بن محمد بن الصلت أبي العباس البغدادي، كما في «المجروحين» (١/ ١٣٩، ١٥٣) و«الكامل» (١/٣٤٤/١٧٦)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (٣/ ١١٧، ١١٨) و«تاريخ دمشق» (٤٣/١٥٧)، وكلاهما من المشهورين بالوضع، ومنها وضع هذا الحديث.
انظر لإسحاق بن وهب الطهرمسي أيضاً: «المدخل إلى الصحيح» (١/ ١٢٥)، رقم (١٣)، «الضعفاء» للدارقطني (١٠١) ولأبي نعيم (١٧) «تاريخ الإسلام» (١٩/٨٤)، «اللسان» (٢/ ٨٢)، رقم (١٠٨١).
ولأبي العباس أحمد بن محمد بن الصلت كذلك: «الضعفاء» للدارقطني (٥٨)، «المدخل إلى الصحيح» (١/ ١٢٨)، رقم (١٩)، «الميزان» (١/ ١٤٠/ ٥٥٥)، «اللسان» (١/ ٦١٢ ـ ٦١٥)، رقم (٧٦٤).
وتعقب السيوطي في «اللآلي» (٢/ ٢٥٥) الحكم بوضعه بأن ابن الصلت توبع عليه عند الديلمي عن يحيى بن سليمان بن نضلة عن مالك بإسناده، من الطيب بن علي البغدادي عن الحسين بن العباس المراوحي. والتعقب المذكور ليس بشيء، فإن الطيب بن علي البغدادي أبا القاسم التميمي الوراق، يلقب بـ «المقلي»: ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٦٣)، رقم (٤٩٢٩)، وذكره ابن الجوزي في «كشف النقاب» (١٤٠١) وابن حجر في «نزهة الألباب» (٢٦٨٦)، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وشيخه الحسين بن العباس المراوحي: لم أجد له ذكراً في كتب التراجم، وقال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٣٦٦)، رقم (٥٥): «ما وقفت له على ترجمة»، فيكون هو الآخر سرقه من ابن المغلس الكذاب. والله أعلم.

(٢) لم أقف على كلام الإمام أحمد، وقد حكم بذلك ابن المديني، وقضى بوضعه وبطلانه؛ هو، ومحمد ويعلى ابنا عبيد الطنافسيان، والجوزجاني، وأبو بكر محمد بن حاتم =

ولكن قد صححه الطحاوي، وصاحب الشفاء[١]، وأخرجه ابن منده وابن شاهين من حديث أسماء ابنة عميس[٢]، وابن مردويه من حديث.

= البخاري المعروف بابن زنجويه، والجوزقاني، والحافظ محمد بن ناصر البغدادي، وابن الجوزي، وابن تيمية، والمزي، والذهبي، وابن كثير، وغيرهم، ناصِّين بأنه موضوع لا أصل له، وحكم العقيلي وأبو نعيم الأصفهاني والجوزقاني وابن عساكر وغيرهم بأنه منكر جدّاً. انظر: «تثبيت الخلافة» (ص: ٢٣٨)، «الأباطيل» للجوزقاني (ح١٥٤ ـ ١٥٥)، «الفصل في الملل والنحل» (ذكر شنع الشيعة؛ ٥/ ٤٠، و«المعاني التي يسميها أهل الكلام اللطائف، والكلام في السحر، وفي المعجزات»؛ ٥/ ١٠١)، «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ١٥، ٣٥٥ ـ ٣٥٧)، «منهاج السنة» (٨/ ١١٣ ـ ١٣٦)، «تلخيص الموضوعات» للذهبي (١/ ١١٧ ـ ١١٩/ ٢٥٧)، «البداية والنهاية» (٨/ ٥٦٥ ـ ٥٨٨)، «التذكرة» للزركشي (ص: ٣١ ـ نقلاً لقول ابن المديني من «مزكي الأخبار» للحاكم)، «الضعيفة» (٩٧١ ـ ٩٧٢).

(١) ذكره الطحاوي في «شرح المشكل» (٣/ ٩٧)، رقم (١٠٦٨)، ونقل تصحيحه عن الحافظ أحمد بن صالح المصري، المعروف بابن الطبري.

وعن الطحاوي نقله القاضي عياض في «الشفاء» (فصل: انشقاق القمر وحبس الشمس، ص٢٨٤)، وأقره سكوتاً.

قال ابن تيمية في «منهاج السُّنَّة» (٨/ ١٣٥): «أحمد بن صالح رواه من طريق واحد، ولم يجمع طرقه وألفاظه التي تدل من وجوه كثيرة على أنه كذب، وتلك الطريق راويها مجهول عنده، ليس معلوم الكذب عنده، فلم يظهر له كذبه، والطحاوي ليست عادته نقد الحديث كنقد أهل العلم. . ، ولم تكن معرفته بالإسناد كمعرفة أهل العلم به، وإن كان كثير الحديث فقيهاً عالماً».

وذكر هو وابن كثير في «البداية والنهاية» أن مِنْ أَظهر الأدلة على كونه كذباً مصنوعاً أن مثل هذه القصة الخارقة في وَضَحِ النهار جهاراً مما تتوفر الدواعي على نقله، ثم لم يُرْوَ إلا من طرق ضعيفة منكرة، وأكثرها مركبة موضوعة، وإن أهل العلم بالحديث رووا فضائل علي ﷺ التي ليست من أعلام النبوة، وذكروها في الصحاح والسنن والمسانيد، رووها عن العلماء الأعلام الثقات المعروفين، فلو كان هذا مما رواه الثقات لكانوا أرغب في روايته وأحرص الناس على بيان صحته، لكنهم لم يجدوا أحدا رواه بإسنادٍ يُعرَف أهلُه بحمل العلم، ولا يُعرَفون بالعدالة والضبط مع ما فيه من الأدلة الكثيرة على تكذيبه، فتركوه، وإن منهم من أفرد خصائص علي ﷺ بالتأليف ـ جامعاً بين الصحيح والضعيف والواهي ـ، ومنهم من وُصِف بالتشيع كالنسائي وأبي عبد الله الحاكم وأبي نعيم وابن عبد البر وغيرهم.

(٢) ترجمة علي وأسماء بنت عميس ﷺ من القسم المفقود من «معرفة الصحابة» لابن منده، وأخرج الحديث من طريقه الجوزقاني في «الأباطيل» (١٥٤) وابن الجوزي في =

= «الموضوعات» (١/ ٣٥٥)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٣/ ٩٢)، رقم (١٠٦٧)، والعقيلي (٣/ ٣٢٧)، رقم (١٣٤٧) - ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٥٥) -، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ١٤٧ - ١٥١، رقم ٣٩٠، ٢٤/ ١٥٢، رقم ٣٩١)، وابن المغازلي في «مناقب علي» (١٤٠)، وأبو الحسن شاذان الفضلي في «جزء حديث رد الشمس» - كما في «اللآلي المصنوعة» (١/ ٣١١) -، من طريق عبيد الله بن موسى العبسي، ومحمد ابن فضيل، وعمار بن مطر الرهاوي.

ثلاثتهم: عن الفضيل بن مرزوق، عن إبراهيم بن الحسن بن الحسين - بن علي بن أبي طالب -، عن فاطمة بنت الحسين، عن أسماء بنت عميس ﵄، قالت: كان رسول الله ﷺ يوحى إليه ورأسه في حجر علي ﵁، فلم يصل العصر حتى غربت الشمس، . . الحديث، وفيه: فرأيتها غربت، ثم رأيتها طلعت بعدما غربت.

وهذا الطريق فيه ثلاث علل:

١ - إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب - أخو عبدالله بن الحسن -: مجهول الحال في الرواية، غير مشهور، كما ذكر ابن كثير في «البداية والنهاية» (٨/ ٥٧٤)، وبه أعله الألباني في «ظلال الجنة»، و«الضعيفة» (٩٧١).

٢ - فضيل بن مروزق: صدوق يهم، ورمي بالتشيع، ي م ٤. «التقريب» (٥٤٣٧)، بل ذكر ابن معين أنه كان شديد التشيع، وذكر أبو حاتم الرازي أنه كان كثير الوهم، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وضعفه النسائي وعثمان بن سعيد وابن معين - في رواية - وقال ابن حبان: «كان يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات، وعن الثقات الأشياء المستقيمة، فاشتبه أمره، والذي عندي أن كل ما وافق فيه الثقات من الروايات عن الأثبات يكون محتجاً به، وفيما انفرد على الثقات مما لم يتابع عليه يتنكب عنها في الاحتجاج بها»، وقال الحاكم: «ليس من شرط الصحيح، وعِيب على مسلم إخراج حديثه»، فهو حسن الحديث، إلا أن روايته هذه تفرد بها وهي مؤيدة لبدعته. وانظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٥)، رقم (٤٢٣)، «الثقات» لابن حبان (٧/ ٣١٦)، «المجروحين» (٢/ ٢٠٩)، «الكامل» (٦/ ١٩)، رقم (١٥٦٥)، «التهذيب» (٢٣/ ٣٠٥ - ٣٠٩)، رقم (٤٧٦٩)، «المغني» (٤٩٦٠)، «الكاشف» (٤٤٩٢).

٣ - عبيد الله بن موسى العبسي، ومتابعه محمد بن فضيل بن غزوان شيعيان، كما في «التقريب» (٤٣٤٥، ٦٢٢٧) مع الغلو فيه، ومتابعهما الآخر- عمار بن مطر الدهني - منكر الحديث عن الثقات، كما في «الضعفاء» للعقيلي وغيره.

فإسنادٌ مسلسَلٌ بالشيعة الغلاة، وبينهم مجاهيل، متفردين به في فضل علي ﵁ بمثل هذا الأمر الخارق لا يَحْتمِل الاعتماد عليه. والله أعلم.

وأما رواية ابن شاهين: فعلقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٥٦) من رواية =

= ابن شاهين، وابن عساكر (٤٢/ ٣١٤) ـ ومن طريقه ابن كثير في «تاريخه» (٨/ ٥٦٧) ـ من وجه آخر، كلاهما: عن ابن عقدة الهمداني، عن أحمد بن يحيى الصوفي، ورواه شاذان في «جزئه» ـ كما في «اللآلئ» للسيوطي (١/ ٣١٠) ـ عن أبي الحسن علي بن إبراهيم بن إسماعيل بن كعب الدقاق عن علي بن جابر الأودي، كلاهما (الأودي، والصوفي) عن عبدالرحمٰن بن شريك عن أبيه عن عروة بن عبدالله بن قشير ـ زاد ابن عساكر: وموسى الجهني ـ عن فاطمة بنت علي بن أبي طالب عن أسماء بنت عميس نحوه.

وهذا الإسناد فيه عدة علل:

١ ـ عبدالرحمٰن بن شريك بن عبدالله: قال أبو حاتم: «واهي الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٧٥)، وقال: «ربما أخطأ»، وذكر الذهبي أنه لم يعرف له رواية عن غير أبيه، وقال ابن عدي (٤/ ٢٠): «يغرب عن أبيه». انظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٤٤)، رقم (١١٦٣)، «التهذيب» (١٧/ ١٧٠)، رقم (٣٨٤٦)، «المغني» (٣٥٨٠)، «تاريخ الإسلام» (١٦/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥)، «الميزان» (٢/ ٥٦٩)، رقم (٤٨٨٧)، «التقريب» (٣٨٩٣).

٢ ـ اتهم ابن الجوزي به ابن عقدة الرافضي، وروى عن البرقاني أنه قال: «كان يحمل شيوخنا بالكوفة على الكذب؛ يسوي لهم نسخاً، ويأمرهم أن يرووها، وقد تيقنا ذلك منه في غير شيخ بالكوفة».

وبذا يسقط الإسناد المتابع له أيضاً عن الاعتبار، على أن أبا الحسن شاذان الفضلي الفراتي وشيخه علي بن إبراهيم بن إسماعيل بن كعب الدقاق لم أجد لهما ترجمة، وكذا قال الشيخ المعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» (ص٣١١)، (ح١٠٩١).

وشيخ شيخه علي بن جابر الأودي: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٧٤)، ولم أقف له على ترجمة عند غيره، فهو أيضاً في عداد المجاهيل.

٣ ـ قال ابن كثير: «في سياق هذا الإسناد «أن الشمس رجعت حتى بلغت نصف المسجد»، وهذا يناقض ما تقدم من أن ذلك كان بالصهباء من أرض خيبر، ومثل هذا يوجب توهين الحديث وضعفه، والقدحَ فيه».

اضطراب المتن ونكارته:

إضافة إلى ما تقدم من العلل الإسنادية، فإن هناك عللاً في المتن تدل على بطلانه، وهي كالتالي:

١ ـ في بعضها أن الحادث كان بالصهباء من أرض خيبر ورجعت الشمس إلى الجبال والأشجار، وفي البعض الآخر أنه كان بالمدينة النبوية، ورجعت الشمس إلى جدران المسجد النبوي، أو نحو ذلك.

٢ ـ وفي بعضها أن الشمس كانت غربت أو كادت أن تغرب، وفي البعض الآخر أنها =

أبي هريرة(١).

= كانت غربت، فلقد رأتها أسماء ﵄ غربت، ثم طلعت، ثم غربت.
٣ ـ وفي بعضها أن علياً ﵁ شغل عن الصلاة بقسمة الغنائم، وفي البعض الآخر: أنه شغل بإسناد النبي ﷺ إلى حجره ـ وفي بعضها: إلى صدره ـ وهو ﷺ يوحى إليه، وفي البعض الآخر: أن النبي ﷺ وضع رأسه على ركبته ﵁، فنام حتى غربت الشمس.
٤ ـ في بعضها أن النبي ﷺ هو الذي بدأ بسؤال علي ﵁: «أصلى العصر»، وفي البعض الآخر: أن علياً ﵁ هو الذي بدأ بعرض الأمر على النبي ﷺ.
٥ ـ فيها أن أسماء ﵄ شهد القصة، وهي إنما كانت مع زوجها جعفر الطيار ﵁ بحبشة، ولم يصلوا إلى خيبر إلا بعد فتح خيبر وجمع الغنائم، فأسهم لهم النبي ﷺ إكراماً.
٦ ـ فيها أن الشمس غابت، فردت إلى وقت العصر، ثم ما إن صلى علي ﵁ العصر حتى غابت، والليل مظلمة.
وفي بعضها: «والنجوم مشتبكة». وفي بعض تلكم الروايات: «أنها كان لها صوت شديد عند الطلوع والغروب».
فهذه أربع خوارق: رد الشمس بعد غروبها إلى وقت العصر، وغروبها ثانياً مع أداء الصلاة، والصوت عند الطلوع والغروب، وصدفة الطلوع والغروب دون اتباع نظام التدريج الذي هو من سنن الله في خلقه في أي منهما، وأن الطلوع والغروب المذكورين لم يؤثرا على سير نظام الليل والنهار، بل لما غابت الشمس كانت الليل طوت جزءاً منها حيث ظهرت مظلمة مشتبكة بالنجوم.
وسيأتي بعد تخريج الشواهد بيان علل أخرى دالة على بطلان الخبر. والله أعلم.

(١) لم أقف على رواية ابن مردويه، وحديث أبي هريرة ﵁ أخرجه شاذان في «جزئه» ـ كما في «اللآلي المصنوعة» (١/ ٣٠٩) ـ عن أحمد بن عمير بن الجوصاء، عن إبراهيم بن سعيد الجوهري، عن يحيى بن يزيد بن عبدالملك النوفلي، عن أبيه، عن داود بن فراهيج وعمارة بن فيروز عن أبي هريرة ﵁.
ومن طريق ابن الجوصاء أخرجه الحسكاني في «جزئه» ـ كما في «البداية والنهاية» (٨/ ٥٨٠) ـ.
وعلقه الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (١/ ١١٨/ ٢٥٨) عن إبراهيم بن سعيد الجوهري به، وقال: «يحيى وأبوه ضعيفان»، ونسبه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٥٧) إلى ابن مردويه، فأعله بـ «داود بن فراهيج»، وأن شعبة ضعفه، وتعقبه السيوطي في «اللآلي» (٣٠٩) بأن داود مختلف فيه.
وعلى كلٍّ ففي هذا الإسناد عدة علل:
١ ـ عمارة بن فيروز: لا يعرف، كما قال الذهبي، وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وقال: «لا يتابع على حديثه». =

= انظر: «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٣١٦)، رقم (١٣٣١)، «المغني» (٤٤١١)، «الميزان» (٣/ ١٧٨)، رقم (٦٠٣٧)، «اللسان» (٦/ ٥٩)، رقم (٥٥٦٨).

٢ ـ داود بن فراهيج المدني، مولى قيس بن الحارث: ضعفه شعبة وابن معين ـ في رواية الدوري عنه ـ وأحمد - في رواية المروذي عنه ـ والنسائي وابن الجارود والساجي، وزاد شعبة: «كان كبر وافتقر وافتتن». وقال ابن حبان: «كان رديء الحفظ»، وقال أبو حاتم: «تغير حين كبر، وهو ثقة صدوق»، وقال العجلي: «لا بأس به»، وقال ابن عدي: «لا أرى بمقدار ما يرويه بأساً»، وروى حنبل بن إسحاق عن أحمد: «صالح الحديث»، وروى الدارمي وابن أبي خيثمة عن ابن معين: «ليس به بأس»، وقال ابن شاهين: «ليس هو في جملة من رد حديثه، لا سيما إن ليحيى ابن معين فيه قولان، فقوله: «لا بأس به» له موضع، غير أنه لا يدخل في الصحيح. والله أعلم». وروى جمع من الأئمة عن القطان أنه سئل عن داود بن فراهيج، فقال: «ضعفه شعبة»، وروى ذلك عن شعبة وكيع وغيره أيضاً. انظر: «العلل» لأحمد (١/ ١٨٥)، رقم (١٥٥، و٣٤٩/ ٦٥٧)، و«علل المروذي» (١٥٤)، «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٣٠)، رقم (٧٧٣)، «سؤالات أبي داود» (١٧٠)، «تاريخ الدوري» (٣/ ١٨٠)، رقم (٨٠٤)، «تاريخ الدارمي» (١/ ١٠٨)، رقم (٣١٨)، «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣/ ٣٣)، «تاريخ ابن أبي خيثمة» (١/ ٤٨٠/ ١٩٢٣)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٢٢)، رقم (١٩٢٣)، «الضعفاء» للنسائي (١٨٣) والعقيلي (٢/ ٤٠)، رقم (٤٦٧)، «مشاهير علماء الأمصار» (٥٥١)، «المختلف فيهم» (١٥)، «الميزان» (٢/ ١٩)، رقم (٣٦٤١)، «المغني» (٢٠٢٠)، «اللسان» (٣/ ٤٠٩ ـ ٤١٠)، رقم (٣٠٤٤)، «الاغتباط» للحلبي (٣٦)، «الكواكب النيرات» (٢١).

٢ ـ يزيد بن عبدالملك النوفلي؛ ضعيفٌ جدّاً، وابنه يحيى ضعيفٌ، وتقدمت ترجمتهما في الحديث (١٦٣).

وحديث رد الشمس: يروى أيضاً من حديث علي، وحسين بن علي، وأبي رافع، وأبي ذر، وجابر وأبي سعيد ﷺ، بأسانيد مجهولة وساقطة، ومتون متناقضة، ومن تبينها بطرقها ومتونها، وتبين عللها، استبان له أنها لا يشك في كونها مختلقة موضوعة، وتقدم بيان جوانب من اضطراب متونها في أشهر رواياتها عن أسماء بنت عميس ﵂، ومما يزيدها إيضاحاً ما يلي:

١ ـ أن هذا الأمر من أغرب خوارق العادة في العالم، ووقوع مثله من العجائب التي تقضي بالاهتمام بشأنه من كافة أصناف البشر بمختلف دياناتهم وعلومهم، وسيما أهل التاريخ والتقويم والنجوميين والمهتمين بحوادث العالم، ومثله مثل طوفان نوح الذي يعم العالم بأجمع، وهذا لم ينقل عند أحد من طوائف البشر.

٢ ـ أن هذا الأمر ـ إن صح ـ يعتبر من أعظم معجزات النبي ﷺ، ويتوفر الدواعي =

وكذا ردت للنبي ﷺ حين أخبر قومه بالرُّفقة التي رآها في ليلة الإسراء، وأنها تجيء في يوم كذا، فأشرفت قريش ينظرون، وقد ولَّى النهار ولم تجئ، فدعا النبي ﷺ، فزيد له في النهار ساعةٌ، وحبست عليه الشمس، قال راويها: فلم تحبس على أحد إلا على النبي ﷺ يومئذ، وعلى يوشع بن نون حين قاتل الجبارين يوم الجمعة، فلما أدبرت [ق١٠١/ب] الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم، ويدخلُ السبت فلا يحلُّ له قتالهم فيه، فدعا اللهَ، فرَدَّ عليه الشمس حتى فرغ من قتالهم[١]

= عند الصحابة ﷺ والتابعين لهم بإحسان، والعدول من المسلمين، وقد نقلوا أدنى ما يفيد في هذا الباب، وهذا الخبر لم ينقل إلا من تلكم الأوجه المنكرة، من طريق جمع من المتهمين والمتروكين والمجاهيل الذين لا يعرفون بشيء من العلم والعدالة، وبل وكثير منهم لا يعرف أعيانهم أيضاً، ومثل هذا من المستحيلات. والله أعلم.

٣ ـ أن اختلاف سياقاتها تقتضي تعدد حدوث رد الشمس لأكثر من مرة، وهذا لم يقل به أحد، ولا أفَّاكُوه.

٤ ـ أن رد الشمس وطلوعها من مغربها يعتبر من أعلام الساعة الكبرى، ولما يقع باتفاق جميع أهل الإسلام، ولم يسبق لأحد من البشر مثل هذا الرد، وإنما حبست عن الغروب على يوشع ﷺ ساعة من نهار، فتأخَّر غروبها عن المعتاد من سيرها الفلكي.

٥ ـ أن النبي ﷺ مع علي وسائر الصحابة ﷺ فاتتهم صلاة العصر في غيرها يوم الخندق، وصلاة الفجر في بعض أسفارهم، ولم يرد الشمس لهم، بل لم ير النبي ﷺ وأصحابه داعيا لهذا الأمر.

٦ ـ أن الصلاة تخرج إلى حيز القضاء بانقضاء الوقت مباشرة، فلا فائدة من إعادة الشمس لها مرة أخرى، فمن اختلق هذه الفرية لم يكن على علمٍ بمبادئ الفقه الإسلامي.

وقد فصل شيخ الإسلام ابن تيمية، والذهبي، وابن كثير، والمعلمي وغيرهم من أدلة اختلاقها، ووجوه اضطرابها، ومناقضتها للشرع والعقل بما هو واف، إن شاء الله.

وانظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ١٥، ٣٥٥ ـ ٣٥٧)، «منهاج السنة» (٨/ ١١٣ ـ ١٣٦)، «تلخيص الموضوعات» للذهبي (١/ ١١٧ ـ ٢٥٧/١١٩)، «البداية والنهاية» (٨/ ٥٦٥ ـ ٥٨٨)، تعليق المعلمي على «الفوائد المجموعة» (١٠٩١) والألباني في «الضعيفة» (٢٠٧٧، ٢٦٢٦).

(١) أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٢/ ٤٠٤) من طريق يونس بن بكير ـ في «زياداته على ابن إسحاق في «المغازي»، كما في «نظم الدرر» للبقاعي [المائدة: ٢٦]، (٢/ ٤٤٢) =

٥٢٩ حديث: «الرزق مقسوم».

مضى مع حديث: «إن الله قسم بينكم أخلاقكم، كما قسم بينكم أرزاقكم» في: «إن الرزق يطلب العبد»(١).

= عن أسباط بن نصر الهمداني، عن إسماعيل بن عبدالرحمٰن القرشي ـ وهو السدي الكبير ـ به مرسلاً.

ومن هذا الوجه أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، كما في «مختصره» لابن منظور (٨/ ٢٨٠).

وهذا إسناد ضعيف من وجوه:

١ ـ هو مرسل، والسدي من صغار التابعين، وعده ابن حجر في «التقريب» من الطبقة الرابعة.

٢ ـ إسماعيل بن عبدالرحمٰن القرشي، المعروف بالسدي؛ سبق في الحديث (٤٦) أنه مختلفٌ فيه، وأنَّ ابنَ حجر قال فيه: «صدوق يهم، ورمي بالتشيع»، وقال الإمام أحمد: «حديثه مقارب، وإنه لحسن الحديث، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به أسباط عنه!!». وهذا الحديث من رواية أسباط عن السدي في التفسير ـ تفسير سورة الإسراء ـ والله أعلم.

٣ ـ أسباط بن نصر الهمداني؛ تقدمت ترجمته في الحديث (١٤٤)، وهو إلى الضعف والوهاء أقرب، وحديث الباب من مناكير ما روى. والله أعلم.

٤ ـ متن الحديث منكر، مخالف لأحاديث الإسراء والمعراج الصحيحة، فمع شهرتها عن جمع من الصحابة لم يذكر خبر حبس الشمس في شيء منها، وهو مما يقوي الدوافع لنقله، بل وفي المسانيد ما يعارض هذا الخبر الواهي.

وخبر حبس الشمس وقت العصر على يوشع بن نون عليه السلام في «الصحيحين» وغيرهما (البخاري: ٣١٢٤، ومسلم: ٣٢/ ١٧٤٧)، إلا أنه لم يسم عندهما، وسمِّيَ عند أحمد في «المسند» (١٤/ ٦٥/ ٨٣١٥)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١٠٦٩ ـ ١٠٧٠) وغيرهما، وصحح ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٢٣٦، ٩/ ٣٦٥) إسناده على شرط البخاري، وحسنه الجوزقاني في «الأباطيل» (١/ ٣٠٩/ ١٥٦) وصححه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٥٧) والذهبي في «تلخيص الموضوعات» (١/ ١١٩/ ٢٥٧) وابن حجر في «الفتح» (٦/ ٢٢١)، وجود إسناده الألباني في «الصحيحة» (٢٠٢، ٢٢٢٦) بما لا يقل عن درجة الحسن.

وفي هذا الحديث دليل على بطلان حديث رد الشمس لعلي رضي الله عنه، كما في «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٣٢٨). والله أعلم.

(١) انظر: الحديث (٢٢٧)، وإليه الإحالة في الحديث التالي. =

٥٣٠ حديث: «**الرزق يطلب العبد**».

في: «إن الرزق».

٥٣١ حديث: «**الرسول لا يُقْتَل**».

أحمد في «مسنده» من طريق ابن إسحاق؛ حدثني سعد بن طارق، عن سلمة بن نعيم بن مسعود الأشجعي، عن أبيه، سمعت رسول الله ﷺ يقول لرسولَيْ[١] مسيلمة: «**لولا أن الرسل لا تُقتل لضربت أعناقكما**»[٢]

وكذا أخرجه أبو داود في الجهاد من «سننه»[٣] من طريق ابن[٤] إسحاق، ولفظه: سمعت رسول الله ﷺ يقول لهما ـ حين قرأ كتاب مسيلمة ـ: «**ما تقولان أنتما؟**» قالا: نقول كما قال، قال: «**أما والله! لولا أن الرسل لا تقتل لَضربت أعناقكما**».

وهو عند البيهقي[٥] أيضاً، وأوله: سمعته حين جاءه رسولَا مسيلمة الكذاب بكتابه، ورسول الله ﷺ يقول لهما: «**وأنتما تقولان مثل ما يقول؟**»، فقالا له: نعم؛ وذكره.

وصححه الحاكم على شرط مسلم[٦].

وله عند أبي داود ـ ومن طريقه البيهقي، مما هو عند أحمد وصححه ابن حبان ـ طريقٌ آخرُ؛ من جهة أبي إسحاق السبيعي، عن حارثة بن مُضَرِّب، أنه أتى ابنَ مسعود، فقال: ما بيني وبين أحد من العرب حِنَةٌ[٧]، وإني مررت

---

(١) في (ز): «لرسول» على الإفراد.
(٢) المسند (٢٥/ ٣٦٦)، رقم (١٥٩٨٩)، وهذا إسناد صحيح.
(٣) السنن (٢٧٦١)، وصححه الألباني.
(٤) في (ز): «أبي»، وهو سهو.
(٥) السنن الكبرى (٩/ ٢١١).
(٦) المستدرك (٢/ ١٤٤، ٣/ ٥٢، ٢٧٠)، ولم يتعقبه الذهبي، وفي «العلل الكبير» للترمذي [ترتيبه (ح٧١٥)]: «سألت البخاري عنه، فقال: «قد رواه ابن أبي زائدة أيضاً عن سعد بن طارق»، ورآه حديثاً حسناً».
(٧) قال الخليل في «العين» (٣/ ٣٠٥): «الإِحْنَةُ: الحِقْدُ في الصَّدْر، وربَّما قالوا حِنَة»، =

بمسجد لبني حنيفة، فإذا بهم يؤمنون بمسيلمة، فأرسل إليهم عبدالله، فجيء بهم، فاستتابهم غيرَ ابن النَّوَّاحة[١]، قال له: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لولا أنك رسولٌ لضربت عنقك**»، فأنت اليوم لست برسول، فأمر قَرَظة[٢] بن كعب، فضرب عنقه في السوق، ثم قال: «من أراد أن ينظر إلى ابن النَّوَّاحة قتيلاً بالسوق»[٣]

وهو عند النسائي في «السير» من «سننه» بنحوه[٤]

ورواه أيضاً هو، وابن الجارود والبيهقي، كما صححه ابن حبان؛ من جهة عاصم بن أبي النجود، عن أبي وائل، عن ابن مسعود رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال لابن النوَّاحة: «**لولا أنك رسول لقتلتُك**»[٥]

= وقال الخطابي في «معالم السنن» (٢/ ٥٩): «قوله: «حنة» يريد الوتر والضغن، واللغة الفصيحة «إحنة» بالهمز».

ونحوه في «النهاية» (١٠٧٢ ـ حنة) و«القاموس المحيط» (١٥١٦ ـ الإحنة)، و«الصحاح» (٦/ ٣٤٦).

(١) اسمه عبدالله بن النواحة الحنفي، كما في رواية الطحاوي في «المشكل» (٧/ ٨٥) وغيره، والنوَّاحة: بِفَتْحِ النُّون وَتَشْدِيد الوَاو، بَعْد الأَلِف مُهْمَلَةٌ، كما في «عون المعبود» (٧/ ٤٤٣).

(٢) هو: قَرَظَة ـ بمعجمة وفتحات ـ بن كعب بن ثعلبة الأنصاري؛ صحابي شهد الفتوح بالعراق، ومات في حدود الخمسين على الصحيح، س ق. «التقريب» (٥٥٣٤)

(٣) أخرجه أبو داود (٢٧٦٢) ـ ومن طريقه البيهقي (٩/ ٢١١) ـ وأحمد (٦/ ١٥١/ ٣٦٤٢)، وصححه ابن حبان (٤٨٧٩)، وتتمته عند البيهقي: «فَليخْرجْ فَلْينْظر إِلَيْهِ، قَالَ حَارِثَة: فَكنت فِيمَن خرج فَإِذا هُوَ قد جرد..». ولابن حبان: «من أراد أن ينظر إلى ابن النواحة، فلينظر إليه قتيلاً في السوق».

(٤) السنن الكبرى (كتاب السير، باب النهي عن قتل الرسل، ح: ٨٦٧٥).

(٥) أخرجه النسائي في «الكبرى» (ح٨٦٧٦)، وابن الجارود (ح١٠٤٦) والبيهقي (٢١١/٩)، وابن حبان (ح٤٨٧٨)، وكذا أحمد (٣٨٥٥) وغيرهم. وإسناده حسن، لحال عاصم، فإنه صدوق له أوهام، وحديثه في الصحيحين مقرون، كما في «التقريب» (٣٠٥٤).

ورواه أبو بكر بن عياش عن عاصم بزيادة رجل يسمى ابن معيِّز السعدي بين أبي وائل وابن مسعود. =

وبه عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: مضت السُّنَّة أن لا تقتل الرسل[١].

وفي الباب عن أبي رافع القبطي، في حديث مرفوع: **«إني لا أخِيْس بالعهد[٢]، ولا أحبِس البُرْد[٣]، لكن ارجع إليهم، فإن كان في نفسك الذي في نفسك الآن، فارجع»**؛ قال: فذهبت، ثم أتيت رسول الله ﷺ فأسلمت[٤].

وينظر ما في ذكري من قول: «وعلمت أنه لا يهيِّج الرسل»[٥].

= أخرجه أحمد (٣٨٣٧)، وابن منيع ـ كما في «إتحاف الخيرة» (ح٤٣٩٤) ـ والدارمي (٢٥٠٣)، والطحاوي في «المشكل» (٧/ ٨٥)، والخطابي في «الغريب» (٢/ ٢٦٤) وغيرهم من طرق عنه به.
وهذا أعله أبو حاتم ـ كما في «علل ابنه» (٩١٠) ـ، وقال: «الثوري أحفظ من أبي بكرٍ، وأرى أن عاصماً حكى عن أبي وائل أن رجلاً يقال له أبو معيِّز مر بمسجد بني حنيفة، فجعل أبو بكر: عن ابن معيز، والثوري أفهم». ومما يقوي الوجه الأول أن المسعودي عند الطيالسي (٢٥١)، وابنِ منيع ـ كما في «إتحاف الخيرة» (٤٣٩٤) ـ، وسلاماً أبا المنذر عند أبي يعلى (٩/ ٣١)، رقم (٥٠٩٧)، أيضاً تابعا الثوري على روايته.

(١) البيهقي (٩/ ٢١١)، وكذا أخرجه الطيالسي (٢٥١)، ومسدد وابن منيع، كما في «إتحاف الخيرة» (٥/ ١٣٩/ ٤٣٩٤/ ٢، ٤). وروى الحاكم (٣/ ٥٣) ـ وصحح إسناده ـ من طريق المسعودي عن القاسم بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه، قال: «جاء رجل إلى ابن مسعود. .» فذكر القصة، وفيه: «فجرت السُّنَّة يومئذ أن لا يُقْتل رسولٌ». وهذه متابعة صالحة على انقطاعها بين عبدالرحمٰن وأبيه.

(٢) أي: لا أنقضه، قاله ابن الجوزي في «غريبه» (١/ ٣١٥)، وقال الخطابي في «الغريب» (١/ ١٢٣): «يقال: خاس فلان وعده إذا أخلفه، وخاس بالعهد إذا نقضه»، وكذا في «الفائق» للزمخشري (١/ ٤٠٤).

(٣) هو: بضم الباء وسكون الراء - مخفف ـ من بُرُد، جمع (بريد) وهو الرسول، وخفِّف هنا ليُزاوج كلمة العَهْد، قاله الزمخشري في «الفائق» (١/ ٩٢)، وقال الهروي في «الغريبين» (١/ ١٦٤): «لا أحبس الرسل الواردين علي من الملوك والأطراف». وانظر: «النهاية» (١/ ٢٩٣).

(٤) إلى هنا تتم الرواية في جميع طرقها، وما بعده طرف لحديث آخر، كما سيأتي.
والحديث أخرجه أبو داود (٢٧٥٨)، والنسائي في «الكبرى» (٨٦٧٤)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/ ٣١٨)، رقم (٥٠٣٨)، والطبراني في «الكبير» (١/ ٣٢٣)، رقم (٩٦٣)، والبيهقي (٩/ ١٤٥)، وصححه ابن حبان (٤٨٧٧) والحاكم (٣/ ٥٩٨)، وكذا الألباني في أحكامه على «السنن».

(٥) لم أفهم مراد المؤلف من قوله: «ما في ذِكري»، ولعله يعني إحالة القارئ إلى طرف =

٥٣٢ حديث [ق١٠٢/أ]: «**رسول المرء دال على عقله**».

الدينوري في سابع «المجالسة»[(١)] من قول يحيى بن خالد[(٢)]، بلفظ: ثلاثة أشياء تدل على عقل أربابها: الكتاب والرسول والهدية.

٥٣٣ حديث: «**الرضاع[(٣)] يغير الطباع**»[(٤)]

القضاعي من حديث صالح بن عبدالجبار[(٥)]، عن ابن جريج، عن عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعاً بهذا[(٦)].

= لحديث بلفظ: «إنه لا يهيج الرسل»، وهو في حديث إسلام وحشي بن حرب ﷺ في «صحيح البخاري» (ح٣٨٤٤) أنه قيل له ذلك، فقدم عليه ﷺ في وفد الرُّسُلِ من الطائف، فلم يتعرض له النبي ﷺ، وأسلم. والله أعلم.

(١) كذا قال المؤلف، وهو في الجزء السابع عشر من «المجالسة» للدينوري (١٩/٦)، رقم (٢٣٢٤)، دون السابع.

(٢) هو: أبو علي يحيى بن خالد بن برمك الفارسي، كما صرح به الدميري في «حياة الحيوان» (باب العين، العصفور، ٢/ ١٦٢). ترجم له الذهبي في «السير» (١٧/ ٩١ ـ ٩٢) وقال: «هو الوزير الكبير، من رجال الدهر؛ حزماً ورأياً وسياسة وعقلاً وحِذْقاً بالتصرف»، وذَكَر أنه كان مؤدبَ هارون الرشيد، ثم وزيرَه لما استُخْلِف، والأمر بيده وبيد أولاده الفضل وجعفر وخالد ومحمد، ثم غضب عليهم الرشيد، فقتل جعفرا، وحبس الآخرين، ومات يحيى في سجن الرقة سنة (١٩٠هـ)، وله سبعون سنة.

(٣) قال الديلمي (٢/ ١٥٢/أ): «بفتح الراء وكسرها؛ الاسم من الإرضاع، والرضاعة..؛ مفتوح لا غير»، ونقل الأزهري في «تهذيب اللغة» (١/ ٣٠٠) الوجهين معاً في كل من الرّضاع والرّضاعة.

(٤) قال الفيروزآبادي في «القاموس» (١/ ٩٦٠): «الطِّباعُ ككتابٍ، والطبع والطبيعة: السجية التي جبل عليها الإنسان»، ونحوه في «معجم المقاييس» (٣/ ٤٣٨) و«لسان العرب» (٨/ ٢٣٢)، وغيرهما.

(٥) قال الذهبي في «المغني» (٢٨٣٣)، و«الميزان» (٤/ ٢٠٤)، رقم (٣٨٠٩): «أتى عن ابن جريج بخبر منكر جدّاً»، فذكر هذا الحديث، وقال ابن القطان في «بيان الوهم» (٣/ ٥٠٣)، رقم (١٢٧٦، و٥/ ٦٦٦): «مجهول الحال»، ونقله عنه الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٣٢) وغيره، ولم يتعقبه، وبه قال الألباني في «الضعيفة» (١٥٦١).

(٦) أخرجه القضاعي (ح٣٥) ـ من طريق ابن الأعرابي، وهو في «معجمه» (٢١٦) ـ من حديث أبي مروان عبدالملك بن مسلمة المدني، عن صالح به.

وفي «أطراف الغرائب» للمقدسي (٣/ ٢٦٨)، رقم (٢٦٢٠): «تفرد به عبدالملك بن =

وهو عند أبي الشيخ عن ابن عمر[(١)]

ومن ثَمَّ لما دخل الشيخ أبو محمد الجويني بيته، ووَجَد ابنه الإمام أبا المعالي يرتضع ثدي غير أمه اختطفه منها، ثم نكس رأسه، ومسح بطنه، وأدخل أصبعه في فيه، ولم يزل يفعل ذلك حتى خرج ذاك اللبن، قائلاً: يسهل علَيَّ موته، ولا يفسدْ طباعه بشُرْب لبن غير أمه، ثم لَمَّا كَبِر الإمام كان إذا حصلت له كبوة في المناظرة يقول: هذه من بقايا تلك الرضعة[(٢)]

وقال [العز][(٣)] الديريني: العادة جارية أن من ارتضع امرأة، فالغالب عليه أخلاقها من خير وشر.

وكذا في الحديث ـ كما مضى ـ: «**تخيَّروا لنُطَفِكم**»، مع كلام فيه يجيء هنا[(٤)]

٥٣٤ حديث: «رضى الرب في رضى الوالد، وسخط الرب في سخط الوالد».

الترمذي: من حديث خالد بن الحارث؛ حدثنا شعبة عن يعلى بن عطاء

= مسلمة، عن صالح بن عبدالجبار، عن ابن جريج»، وقال الذهبي في «المغني» (٢٨٣٣)، و«الميزان» (٤/ ٢٠٤)، رقم (٣٨٠٩): «خبر منكر جداً، وفيه انقطاع، وعبدالملك مدني ضعيف»، واعتمده المناوي في «التيسير» (٢/ ٨٠) و«الفيض» (٤/٥٥)، رقم (٤٥٢٥)، والألباني في «الضعيفة» (١٥٦١)، وزاد: «وفيه عنعنة ابن جريج، وكان يدلس»، وهذا هو الانقطاع الذي أشار إليه الذهبي، وتعبيره أولى، إذ يقول المزي في شيوخ ابن جريج في «التهذيب» (١٨/ ٣٤٢): «وعكرمة مولى ابن عباس، ولم يسمع منه»، وهذا يعرف بالمرسل الخفي، والتعبير عنه بالانقطاع أقرب. والله أعلم.

(١) لم أقف على رواية أبي الشيخ، وقد رواه ابن الأعرابي في «المعجم» (٦٠٣)، والديلمي (٢/ ١٥٢/ أ ـ ١٥٣/ب: عن ابن لال معلقاً) من طريق مسلمة بن عُلَيٍّ، عن ابن جريج عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما به مرفوعاً. ومسلمة بن عُلَيٍّ هو الخشني الشامي: متروك، منكر الحديث، كما تقدم (ح٢٦).

(٢) ذكره ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٣/ ١٦٩) ـ وعنه ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢/ ١٥٧) ـ؛ عن بعض المشايخ أنه قرأ في بعض الكتب: . . فذكره.

(٣) ساقط من الأصل، وعامة النسخ، وأثبت من نسخة «عز».

(٤) كذا في جميع النسخ، ولم أجد له ذكراً فيما يلي، وتقدم بالرقم (٣٣١).

عن أبيه عن عبدالله بن عمرو رفعه بهذا[١]، ثم ساقه من حديث محمد بن جعفر عن شعبة به نحوه[٢]، ولم يرفعه، قال: «وهذا أصح، وهكذا رواه أصحاب شعبة، ولا نعلم أحداً رفعه غير خالد، وهو ثقة مأمون»، وكذا قال البزار. وقد رفعه أيضاً عن شعبةَ عبدُالرحمٰن بن مهدي ـ كما للحاكم في «المستدرك»[٣] ـ والقاسمُ بن سليم ـ كما للطبراني والبيهقي[٤] ـ والحسين بن الوليد ـ كما للبيهقي[٥] ـ؛ بل قال: «وروينا أيضاً من رواية أبي إسحاق الفزاري، ويزيد بن أبي الزرقاء[٦]، وغيرهم[٧] مرفوعاً»[٨] ورواية

---

(١) رواه الترمذي (١٨٩٩)، والبزار (٦/ ٣٧٦)، رقم (٢٣٩٤)، وصححه ابن حِبان (٤٢٩)، والألباني في «الصحيحة» (٥١٥).

(٢) «سنن الترمذي» (ح١٩٠٠).

(٣) «المستدرك» (٤/ ١٥١ ـ ١٥٢) من طريق أحمد وغيره عن ابن مهدي، وصححه على شرط مسلم.

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٣/ ٤٩٤)، رقم (١٤٣٦٨)، والبيهقي في «الشعب» (١٠/ ٢٤٦)، رقم (٧٤٤٥) من طريق القاسم بن سليم الصواف، عن الواسطِيَّيْنِ؛ شعبة وهشيم، كلاهما عن يعلى به. ولم أقف على ترجمة للقاسم.

(٥) رواه البيهقي في «الشعب» (١٠/ ٢٤٦)، رقم (٧٤٤٦)، وإسناده ثقات.

(٦) أخرجه بحشل في «تاريخ واسط» (٤٥)، والذهبي في «السير» (١٤/ ١٤٧) من طريقين عنه به.

(٧) كما أخرجه الطوسي في «المستخرج» (٣/ ٩٢)، رقم (١٥٠٤) من طريق حجاج بن نصير عن شعبة به، وقال: «رواية غندر به موقوفاً أصح، هكذا روى أصحاب شعبة عن شعبة هذا الحديث موقوفاً، ولا نعلم أحداً رفعه غير خالد بن الحارث والحجاج بن نصير عن شعبة، وخالد والحجاج: ثقتان».
ورواه سعيد بن منصور (٣/ ٢)، رقم (١٦٣)، رقم (٢٣٣٣) من طريق عبدالرحمٰن بن زياد، وبحشل في «تاريخ واسط» (٤٥) من طريق عاصم بن علي، وخيثمة الطرابلسي في «حديثه» (٢٦)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٧/ ١٢٨)، رقم (٩٩)، والبيهقي في «الشعب» (١٠/ ٢٤٧)، رقم (٧٤٤٧) من طريق أبي عتاب سهل بن حماد الدلال، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١٣/ ١١)، رقم (٣٤٢٣) من طريق النضر بن شميل، كلهم عن شعبة به مرفوعاً.
ولذا حكم الألباني في «الصحيحة» (ح٥١٦) بصحته مرفوعاً، وعلَّلَ قول الترمذي وغيره بظن التفرد، وعدم الاطلاع على المتابعات للطريق المرفوعة. والله أعلم.
وروي عن سفيان وسعيد عن يعلى بن عطاء به مرفوعاً، وهو معل تالف الإسناد. والله أعلم.

(٨) شعب الإيمان (١٠/ ٢٤٧): وزاد: «ورواه آدم بن أبي إياس ومسلم بن إبراهيم =

أبي إسحاق عند أبي يعلى[(١)].

وقال البخاري في «الأدب المفرد»: حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا شعبة؛ فذكره موقوفاً[(٢)].

وفي الباب عن ابن عمر؛ أخرجه البزار، وقال: تفرد به عصمة بن محمد الأنصاري[(٣)]، عن يحيى بن سعيد[(٤)].

٥٣٥ حديث: «رضى الناس غاية لا تدرك».

الخطابي في «العزلة» من حديث أكثم بن صيفي[(٥)]، أنه قال: رضى

= وجماعة؛ عن شعبة موقوفاً». وحديث مسلم بن إبراهيم هو عند الطبراني في «الكبير» (١٣/ ٤٩٤)، رقم (١٤٣٦٧) بإسناد صحيح.

(١) لم أقف عليه في «مسند أبي يعلى»، والظاهر أنه في «مسنده الكبير»، حيث أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٠ ـ ١١)، من طريق ابن المقرئ ـ راوية «المسند الكبير» ـ عن أبي يعلى. وأخرجه كذلك الدوري في «تاريخه» (٢/ ٢٦)، وأبو الشيخ في «الفوائد» (٢٨ ـ عن أبي يعلى وغيره)، وابن عساكر أيضاً (٥/ ١٧٣) من حديث محمد بن عبدالرحمن بن سهم الأنطاكيِّ، عن أبي إسحاق الفزاري به.

(٢) «الأدب المفرد» (ح٢)، وكذا هو عند ابن وهب في «الجامع» (ح٩١) من حديث الثوري عن شعبة به موقوفاً، وعند الخطيب في «الجامع» (٢/ ٢٣٠)، رقم (١٦٩٨) من حديث سريج بن يونس، عن هشيم، عن يعلى به موقوفاً كذلك.

(٣) هو: عصمة بن محمد بن عبيد بن فضالة، إمام مسجد الأنصار ببغداد: رماه ابن معين بالوضع، وقال: «كان من أكذب الناس»، وقال العقيلي: «يحدث بالبواطيل عن الثقات، لا يكتب حديثه إلا للاعتبار».
انظر: «سؤالات ابن الجنيد» (٦٩١)، «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٣٤٠)، رقم (١٣٦٦)، «الكامل» (٥/ ٣٧١)، رقم (١٥٣٥).

(٤) لم أقف عليه في «مسند البزار»، وهو في «كشف الأستار» (٢/ ٢٥٢) ـ وعند الزيلعي في «تخريج الكشاف» (٢/ ٢٦٤) عن البزار في الزوائد عقيب مسند ابن مسعود ـ من حديث عصمة بن محمد الأنصاري، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سالم، عن أبيه. وهو تالف الإسناد كما مر. والله أعلم.

(٥) هو: أكثم بن صيفي بن رباح بن الحارث التميمي الحكيم المشهور، عم حنظلة بن الربيع بن صيفي الصحابي المشهور، كان من المعمرين، حيث قيل بأنه عمر ثلاثمئة وثلاثين سنة، وقيل: مائة وتسعين، وذكر أن أباه صيفي أيضاً كان من المعمرين؛ عاش مائتين وسبعين سنة. =

الناس غاية لا تدرك، ولا يكره سخط من رضاه الجور[(١)]

ومن طريق الشافعي أنه قال ليونس بن عبدالأعلى: يا أبا موسى![(٢)] رضى الناس غاية لا تدرك، ليس إلى السلامة من الناس سبيل؛ فانظر ما فيه صلاح نفسك الزمه، ودع الناس وما هم فيه[(٣)]

٥٣٦ حديث: «رضي مخرمة ؟».

قاله [النبي][(٤)] ﷺ لمخرمة والد المسور رضي الله عنهما حين أعطاه القباء، كما في «الصحيح» وغيره[(٥)]

٥٣٧ حديث: «رفع عن أمتي: الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه».

وقع بهذا اللفظ [ق١٠٢/ب] في كتبِ كثيرين من الفقهاء والأصوليين، حتى إنه وقع كذلك في ثلاثة أماكن من «الشرح الكبير»[(٦)]، وقال غير واحد من مُخَرِّجيه وغيرِهم: إنه لم يظفر به[(٧)].

= أدرك أكثم مبعث النبي ﷺ وأوصى قومه وولده بإتيانه واتباعه، ولم يتمكن من الحضور إليه ﷺ، واختلف في إسلامه؛ فنفاه ابن عبدالبر، وذكره ابن السكن والبارودي والعسكري في الصحابة. والله أعلم.
انظر: «الاستيعاب» (١/ ١٤٥ ـ ١٤٦)، «أسد الغابة» (١/ ١٣٤)، «الإصابة» (١/٤٠٤/ق٣/ ٤٨٥)

(١) «العزلة» سنة (٧٦) بإسناده إلى حجاج بن محمد عن عقبة بن سنان الكاتب، أن أكثم بن صيفي قاله.
وعقبة بن سنان هذا؛ قال ابن ماكولا في «الإكمال» (٤/ ٤٥١): «لا أعرفه»، وقال ابن معين: «كان كاتباً ببغداد»، وأخباره كتابٌ أخذَه من ابن شبث عن عمرو بن عبدالعزيز، فأعطاه لحجاج. فهو معضل عن أكثم. انظر: «سؤالات ابن الجنيد» (٦٧٤)، وعنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٦٥).

(٢) في «عز»: «أبا إسحق»، وهو خطأ.

(٣) العزلة أيضاً (ص٧٦).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (أ)، واستدرك من (ز) وغيرها.

(٥) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٢٤٥٩، ٢٥١٤، ٢٩٥٩) ومسلم (ح١٠٥٨).

(٦) «الشرح الكبير» للرافعي (٤/ ١١٢، ٦/ ٤٠٠، ٧/ ٤٩٧) ط: دار الفكر.

(٧) كما في «نصب الراية» للزيلعي (٢/ ٦٤)، و«طبقات الشافعية» للسبكي (٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥)، =

ولكن قد قال محمد بن نصر المروزي في «باب طلاق المكره» من «كتاب الاختلاف»: «يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «**رفع الله عن هذه الأمة؛ الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه**»»[١]، غير أنه لم يسق له إسناداً.

ورواه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان»، وابن عدي في «الكامل»[٢]؛ من حديث جعفر بن جسر بن فرقد، عن أبيه، عن الحسن، عن أبي بكرة، مرفوعاً، بلفظ: «**رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً: الخطأ، والنسيان، والأمر يُكْرَهون عليه**». وجعفر، وأبوه: ضعيفان[٣]

= و«التذكرة» للزركشي (١/ ٦٣/ حديث: ٢٢)، وغيرها، حيث قالوا: «لا يوجد بهذا اللفظ، وأقرب ما يوجد بلفظ: «**رفع عن هذه الأمة ثلاث**»، بل ذكر السبكي أنه ظل برهةً من الزمن لا يُعْرَف، حتى حصل عليه ابن عبدالهادي الحنبلي ـ مؤلف «التنقيح» ـ بلفظه في رواية الفضل بن جعفرٍ؛ أخي عاصم. والله أعلم.

(١) نقله أيضاً السبكي في «الطبقات» (٢/ ٢٥٣) وابن حجر في «التلخيص» (١/ ٦٧٢)، وزادا ـ كما سينقله المؤلف أيضاً ـ عن المروزي، أنه قال: «.. ليس له إسناد يحتج بمثله».

(٢) «الكامل» (٢/ ١٥٠)، «تاريخ أصبهان» (١/ ١٢٣، و١/ ٣٠٢) من طريقين عن جعفر بن جسر به.

(٣) أما جعفر: فقال العقيلي (١/ ١٨٧)، رقم (٢٣٢): «حفظه فيه اضطراب شديد، كان يذهب إلى القدر، وحدث بمناكير»، وقال أبو حاتم: شيخ [«الجرح والتعديل» (٢/ ٤٧٦)، رقم (١٩٣٨)]، وقال ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٥٩ ـ ١٦٠): «يعتبر بحديثه إذا روى عن غير أبيه»، وقال ابن عدي (٢/ ١٥١): «عامة ما يرويه منكر، .. ولعل ذاك إنما هو من قبل أبيه، فإن أباه قد تكلم فيه من تقدم ممن يتكلمون في الضعفاء، ولم أره يروي عن غير أبيه»، كذا قال ابن عدي هنا دون جزم، وقد جزم في ترجمة أبيه بأن الإنكار من الابن جعفر هذا، وليس من الأب جسرٍ، فإن حديث غيره عنه مستقيم، وكلاهما من الضعفاء، والجزم مقدم على التردد.

وقال ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٥٢) في حديث له: «موضوع، في إسناده جسر»، وفي «اللآلي المصنوعة» للسيوطي (١/ ٢٣٢) في حديثٍ آخر له: (موضوع؛ آفته جعفر، وهو قدري، فوضع على مذهبه).

وأما أبوه جسر بن فرقد القصاب البصري: فقال ابن معين ـ كما في «الكامل» (٢/ ١٦٨) وغيرِه ـ: «ليس بشيء، ولا يكتب حديثه»، وقال ابن عدي (٢/ ١٧٠): «والبلاء من جعفر، لا من جسر.. على أن جسراً هو في الضعفاء وابنه مثله، .. وأحاديثه عامتها غير محفوظة»، وقال الدارقطني ـ في «سؤالات البرقاني» عنه ـ (٧٠): =

لكن له شاهد جيد؛ أخرجه أبو القاسم الفضل بن جعفر التميمي ـ المعروف بأخي عاصم ـ في «فوائده» عن الحسن بن أحمد أو الحسين بن محمد ـ على ما يحرَّر[١]، وكلاهما ثقة ـ عن محمد بن المصفَّي[٢]، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس ﵄ بلفظ: «**رفع الله**»، والباقي كلفظ الترجمة.

ورواه ابن ماجه وابن أبي عاصم ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» ـ كلاهما: عن محمد بن المصَفّى به، لكن بلفظ: «**وضع**» بدل «**رفع**»[٣]، ورجاله ثقات، ولذا صححه ابن حبان، ورواه البيهقي وغيره[٤] إلا أن فيه

= «متروك»، وقال ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢١٧): «خرج عن حد العدالة»، وضعفه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٤٦/ ٢٣٤٣) والنسائيُّ في «الضعفاء» (١٠٧)، وأبو زرعة الرازي ـ كما في «سؤالات البردعي» (٢/ ٦٠٦/ رقم: ٥٢) ـ، وأبو حاتم ـ كما في «الجرح» (٢/ ٥٣٩) ـ، وأبو داود في رواية الآجري عنه (٣٠٦) وغيرهم.

(١) هو: عند ابن حجر في «التلخيص» (١/ ٦٧٤)، والسبكي في «الطبقات»: «الحسين بن محمد»، وفي «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٥١٠، مجلس: ١٢٥): «الحسين بن أحمد»، ولم أقف على تحرير فيه، ولا اطلعت على ترجمته.

(٢) هو: محمد بن مصفى بن بهلول الحمصي، القرشي: صدوق، له أوهام، وكان يدلس، من العاشرة، مات سنة (٢٤٦هـ)، د س ق. [«التقريب» (٦٣٠٤)]، بل إن إمام الشام أبا زرعة الدمشقي نسبه وصفوانَ بن صالح إلى التسوية في الحديث، وهو إسقاط الضعفاء من الإسناد، حتى يتصل الإسناد بالثقات، كما في أواخر مقدمة «المجروحين» (١/ ٩٤)، وعنه في «طبقات المدلسين» لابن حجر (رقم: ١٠٣).
وهكذا وصف أبو زرعة الرازي أهل حمص ـ وهذا منهم ـ بعدم التمييز في صيغ الأداء، وأنهم ربما أسندوا عن بقية بصيغة السماع والتحديث ما دلسه عن بعض التلفاء. انظر: «العلل» للرازي (٢٥١٦، و٥٤٣، ٢٦٦٣).

(٣) رواه ابن ماجه (٢٠٤٥) والضياء في «المختارة» (١١/ ١٨٢ ـ ١٨٣) من طريق ابن أبي عاصم وغيره، وكذا أخرجه العقيلي (٤/ ١٤٥/ ١٧١٠)، وابن عدي (٢/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧) والبيهقي (٧/ ٣٥٦) وغيرهم.
قال العقيلي: «ويُرْوَى من غير هذا الوجه بإسناد جيد».

(٤) أخرجه ابن حبان (٧٢١٩) والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ٣٥٦، و١٠/ ٦١)، و«الصغير» (٤/ ١٠٦) و«المعرفة» (١١/ ٧٤)، رقم (٤٧١٣)، وكذا الطحاوي في (٣/ ٩٥)، رقم (٤٦٤٩) وابن عدي (٢/ ٣٤٦، ٣٤٧) وابن جميع في «معجمه» (٣٣٩) وغيرهم، =

تسويةَ الوليد(١)؛ فقد رواه بشر بن بكر، عن الأوزاعي، فأدخل بين عطاء وابن عباس رضي الله عنهما عبيدَ بن عمير(٢) أخرجه الطبراني، والدارقطني، والحاكم في «صحيحه» من طريقه(٣)، بلفظ: **«تجاوز»** بدل **«وضع»**(٤)

= من طريق الربيع بن سليمان المرادي، ورواه ابن عدي أيضاً (٢/ ٣٤٦) من طريق يوسف البويطي وحسين بن أبي معاوية؛ ثلاثتهم عن بشر بن بكر به.

** وليس عند ابن حبان والبيهقي من طريق ابن المصفى عن الوليد، كما توهمه عبارة المؤلف رحمه الله، بل من رواية بشر بن بكر عن الأوزاعي به.

(١) بل فيه مظنة التسوية من شخصين؛ **أحدهما**: الوليد ـ كما قال المؤلف، وبه جاء وصفه في «طبقات المدلسين» (الطبقة: ٤، رقم: ١٢٧) ـ **وثانيهما**: الراوي عنه؛ محمد بن المصفى، فهو أيضاً موصوف بالتسوية في الحديث ـ كما تقدم آنفاً ـ. ومحل التسوية في كلام الأئمة ممن يعل الحديث ليس الذي أشار إليه المؤلف ومن يصحح الرواية، بل بين الأوزاعي وعطاء، كما قال أبو حاتم الرازي وغيره. والله أعلم.

(٢) ذكر نحوه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٥١٠، المجلس: ١٢٥)، فحسن الحديث من هذا الوجه، وجوَّد إسناده.

(٣) يعني كلهم رووه من طريق بشر بن بكر، وليس المراد أن تكون رواية الحاكم له من طريق الدارقطني، بل هو عنده من طريق الأصم في الوجهين.

(٤) رواه الطبراني في «الصغير» (٧٦٥) والدارقطني (٥/ ٣٠٠)، رقم (٤٣٥١) والحاكم (٢/ ٣١٧) وابن حزم في «الإحكام» (٥/ ١٤٩) ـ وابن حبان وغيره ممن تقدم ذكرهم آنفاً ـ كلهم من طريق بشر به.

وللحاكم من طريق الربيع بن سليمان عن أيوب بن سويد عن الأوزاعي به أيضاً، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، هذا وقد ذكر في موضعين من «المستدرك» (١/ ٤٥٥، ٤٨٢) أنهما لم يحتجا بأيوب بن سويد، وتعقبه الذهبي في الموضع الأول بتضعيف الإمام أحمد له.

وأيوب بن سويد: هو الرملي السَّيباني ـ بالمهملة ـ؛ ضعيف جدّاً، تركه ابن المبارك وجمع من الأئمة، ورماه ابن معين والساجي بسرقة الأحاديث، وعليه فزلة من الحافظ ابن حجر قوله في «التقريب» (٦١٥): «صدوق يخطئ»، وينتقد على ابن حبان ذكره في الثقات (٨/ ١٢٥)، على إشارته إلى سوء حفظه، وتقدم أيضاً (ح٤٩).

وانظر: «سؤالات ابن الجنيد» (٥٦٢)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (٢٧٣)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ١١٣)، رقم (١٣١)، «الكامل» (١/ ٣٥٩ ـ ٣٦٣)، «الكاشف» (٥١٨)، «الميزان» (١/ ٢٨٧)، رقم (١٠٧٩)، «الإكمال» لمغلطاي (٢/ ٣٣٥).

قال البيهقي: «جوَّده بشر بن بكر»[١]، وقال الطبراني في «الأوسط»: «لم يروه عن الأوزاعي ـ يعني: مجوداً ـ إلا بشرٌ، تفرد به الربيع بن سليمان»[٢]

وله طرق عن ابن عباس[٣]، بل؛ للوليد فيه إسنادان آخران:

---

(١) السنن الكبرى (٧/ ٣٥٦)، وزاد: «وهو من الثقات».

(٢) لم أقف عليه في «الأوسط»، وهو في «المعجم الصغير» له برقم (٧٦٥).

(٣) وروي من وجهين آخرين أيضاً:

١ ـ أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٣٤٠) من طريق معلى بن مهدي الموصلي، عن مسلم بن خالد الزنجي، عن سعيد العلَّاف، عنه به.

٢ ـ ورواه في «الأوسط» (٢/ ٣٣١)، رقم (٢١٣٧) من طريق محمد بن موسى الحرشي، عن عبدالرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن جبير، عنه ﷺ به.

* وهذان الإسنادان تالفان للغاية، والإسناد الأول فيه ثلاثُ علل، وهي:

١ ـ مسلم بن خالد الزنجي: قال البخاري ـ كما في «ترتيب علل الترمذي» (٣٣٨/١٩١/١) ـ: «ذاهب الحديث» وقال في «الضعفاء» (٣٤٢): «منكر الحديث»، وقال ابن المديني ـ كما في «الأوسط» للبخاري (٤/ ٨٢٢/ ١٢٩٢) ـ: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم (٨/ ١٨٣/ ٨٠٠): «ليس بذاك القوي، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، تعرف وتنكر»، وقال ابن أبي شيبة ـ كما في «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١٥٠)، و«الكنى» لأبي أحمد (٤/ ٢٦٨) ـ: (كان ضعيفاً)، وضعفه أحمد في «العلل» (٢/ ٤٧٨/ ٣١٤٠) وأبو زرعة في «سؤالات البردعي» عنه (٢/ ٦٥٧/ ٣٠٥)، والنسائي (٥٦٩) والعقيلي (٤/ ١٥١).

وأما ابن معين فقال ـ كما في «تاريخ ابن أبي خيثمة» (٣/ ٢٦٧/ ٩٢٩)، والدوري (٢/ ٥٦١/ ٢٢٧)، و«سؤالات ابن الجنيد» (٨٣٩)، و«الكامل» (٦/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩) ـ: «ثقة صالح الحديث، ليس به بأس»، وقال ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٤٨): «يخطئ أحياناً» وفي «المشاهير» له (١٤٩): «يهم في الأحايين»، وقال ابن عدي (٦/ ٣١١): «هو حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به».

فالأكثر على تضعيفه، مع تفسيرهم للجرح بروايته للمناكير، والجرح المفسر مقدم على التعديل. والله أعلم.

٢، ٣ ـ وسعيد العلاف المكي: قال أبو زرعة الرازي ـ كما في «الجرح والتعديل» (٤/ ٧٦/ ٣٢٤): «هو لين الحديث، لا أظنه سمع من ابن عباس». فهذه ثلاثُ علل للطريق الأول.

وأما الوجه الثاني: ففيه عبدالرحيم بن زيد بن الحواري العمي: متروك، كذبه ابن معين. التقريب (٤٠٥٥) =

١ ـ رواه محمد بن المصفى، عنه، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر[(١)]

٢ ـ وعن ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن عقبة بن عامر[(٢)]

وقد قال ابن أبي حاتم في «العلل»[(٣)]: سألت أبي عنها، فقال: هذه أحاديث منكرة، كأنها موضوعة.

وقال في موضع آخر[(٤)]: لم يسمعه الأوزاعي من عطاء؛ إنما سمعه من رجل [لم يسمه][(٥)] أتوهم أنه عبدالله بن عامر الأسلمي[(٦)] أو

= قال ابن عدي: «هذا عن زيد العمي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس منكر».

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٨٢٧٤) والبيهقي (٦/ ٨٤)، وكذا العقيلي (٤/ ١٤٥) وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٥٢). قال الطبراني: «لم يروه عن مالك عن نافع إلا الوليد»، وقال أبو نعيم: «غريب من حديث مالك، تفرد به ابن مصفى عن الوليد»، واستنكره العقيلي، وقال البيهقي: «المحفوظ عن الوليد بن مسلم: عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس، وعن ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن عقبة بن عامر، كلاهما عن النبي ﷺ».

(٢) أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٩٤٣) ـ ومن طريقه البيهقي (٧/ ٣٥٧) ـ ورواه الطبراني في «الأوسط» (٨٢٧٤)، وقال: «لم يروه إلا موسى بن وردان، ولا عنه إلا ابن لهيعة، تفرد به الوليد».

وموسى بن وردان العامري المصري: صدوق ربما أخطأ. «التقريب» (٧٠٢٣).

وابن لهيعة اختلط بعد احتراق كتبه، وليس الوليد ممن يعتمد حديثه عنه، مع أنهما قد وصفا برواية المناكير وبالتدليس عن الضعفاء، كما في «طبقات المدلسين» (ط: ٤/ ١٢٧ ـ للوليد، وط: ٥/ ١٤٠ ـ لابن لهيعة)، بل الوليد بن مسلم قد وصف بتدليس التسوية أيضاً، كما تقدم آنفاً، وهذا إسناد معنعن. والله أعلم.

** وله إسناد رابع أيضاً: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٢٧٥) من طريق محمد بن المصفى، عن الوليد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس به. وقال: «لم يروه إلا الوليد».

(٣) العلل، رقم (١٢٩٦)، وحكمه هذا على مجموع روايات الوليد بن مسلم الأربعة.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الزيادة من (زك، ز٢، ق، هـ)، و«العلل».

(٦) هو: عبدالله بن عامر أبو عامر الأسلمي المدني: ضعيف، من السادسة. «التقريب» (٣٤٠٦).

إسماعيل بن مسلم(١)

قال: ولا يصح هذا الحديث، ولا يثبت إسناده.

وقال عبدالله بن أحمد في «العلل»(٢): سألت أبي عنه، فأنكره جدّاً، وقال: ليس يروى هذا إلا عن الحسن عن النبي ﷺ(٣).

ونقل الخلال عن أحمد، قال: «من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع، فقد خالف كتاب الله وسُنَّة رسول الله؛ فإن الله أوجب في قتل النفس الخطأ الكفارة»(٤)؛ يعني: من زعم ارتفاعها على العموم في خطاب الوضع والتكليف [ق١٠٣/أ].

وقال محمد بن نصر ـ عقب إيراده له، كما تقدم ـ: إلا أنه ليس له إسناد يحتج بمثله.

ورواه العقيلي في «الضعفاء» من حديث الوليد عن مالك به، ورواه

---

(١) هو: إسماعيل بن مسلم البصري، ثم المكي: ضعيف الحديث، وكان فقيهاً. «التقريب» (٤٨٤).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (١٣٤٠)، قاله في حديثي الأوزاعي ومالك، ولكن الحكم عام.

(٣) مرسل الحسن: أخرجه عبدالرزاق (٦/٤٠٩/١١٤١٦) وسعيد بن منصور (١/٢٧٨/١١٤٤ ـ ١١٤٦) وابن أبي شيبة (١٨٣٤٠) وابن أبي الدنيا في «الصبر» (٥٧) وابن عدي (٣/٣٢٣) من طريق جماعة، عن الحسن به مرسلاً.

(٤) الأصل مفقود، ولم أقف عليه في «منتخب العلل للخلال» لابن قدامة أو غيره. والله أعلم.

وعورض هذا التعليل بأن الأمور الثلاثة المذكورة في الحديث مؤيدة بنصوص الكتاب والسُّنَّة، ففي الخطإ والنسيان قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، وفي الإكراه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وقد عفا الشارع عن الصائم يأكل ويشرب على الخطإ ناسياً. والله أعلم. وانظر: «شرح مشكل الآثار» (٤/٣١٨)، رقم (١٦٣٠).

وتكلم عليه السبكي في «الطبقات» (٢/٢٥٥) وابن حجر في «الفتح» (٥/١٦١)، وكلام الإمام أحمد لا إشكال فيه فيما يرجع إلى المعاملات وحقوق العباد، وأما ما يرجع إلى حق الله تعالى والتكاليف الراجعة إليه ففيها التخفيف. والله أعلم.

البيهقي، وقال: «قال الحاكم: هو صحيح غريب، تفرد به الوليد عن مالك»[١].

وقال البيهقي في موضع آخر: إنه ليس بمحفوظ عن مالك[٢]

ورواه الخطيب في ترجمة سوادة بن إبراهيم من كتاب «الرواة عن مالك»[٣]، وقال ـ بعد سياقه من جهة سوادة عنه ـ: سوادة مجهول، والخبر منكر عن مالك. انتهى.

والحديث يروى عن ثوبان[٤] وأبي الدرداء[٥]،

---

(١) تقدما، وأما كلام البيهقي فلم أجده في المواضع المذكورة، وقد نقله الحافظ ابن حجر في التلخيص، وغيره أيضاً. والله أعلم.

(٢) السنن الكبرى (٦/ ٨٤).

(٣) لم أقف على الرواية من طريق الخطيب، وأوردها الحافظ ابن حجر في «اللسان» (١/ ٦٥٢/ ٨١٢، ٤/ ٢١٢/ ٣٧٢٩) عن الدارقطني في «غرائب مالك» بإسناده المتصل؛ من طريق أبي الفوارس أحمد بن محمد ابن السندي، عن العباس بن الفضل بن عون التنوخي، ومن طريق عيسى بن أحمد بن يحيى الصدفي وغيره، عن الفضل بن جعفر التنوخي، كلاهما عن سوادة بن إبراهيم ـ وقيل: عبدالله ـ الأنصاري، عن مالك به. ونقل عن الدارقطني، أنه قال: «لا يصح، ومن دون مالك ضعفاء»، وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٢٤٥/ ٣٦٠٨): «خبر منكر، لم يصح عن مالك».

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/ ١١٧/ ١٤١٤) و«الشاميين» (٢/ ١٥٢/ ١٠٩٠) من طريقين عنه ﷺ.

ورواية الكبير فيها عبدالوهاب بن الضحاك العُرْضي الحمصي: متروك، كذبه أبو حاتم. التقريب (٤٢٥٨).

وأما روايته في الشاميين ففيها: يزيد بن ربيعة الصنعاني ـ صنعاء دمشق ـ: قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٣٢/ ٣٢١٠)، و«الأوسط» (٣/ ٦١٥/ ٩٤١)، و«الضعفاء» (٤٢٥ ـ واللفظ له): «حديثه منكر»، وقال الجوزجاني في «الشجرة» (رقم: ٢٨٤): «أحاديثه أباطيل، أخاف أن تكون موضوعة»، وقال أبو حاتم ودحيم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، واهي الحديث، وفي روايته عن أبي الأشعث عن ثوبان تخليط كثير [الجرح والتعديل ٩/ ٢١٦/ ١١٠١]، وقال النسائي [الضعفاء: ٦٤٣] والدارقطني [سؤالات البرقاني: ٥٤٨]: «متروك». فالحديث باطل بالوجهين. والله أعلم.

(٥) أخرجه ابن عدي (٣/ ٣٢٥) من طريق هشام بن عمار، عن إسماعيل بن عياش، عن أبي بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء، عنه ﷺ مرفوعاً. وهو عند =

وأبي ذر[١].

ومجموع هذه الطرق تُظْهِر أن للحديث أصلاً[٢]، لا سيما وأصل الباب حديث أبي هريرة في «الصحيح» من طريق زرارة بن أوفى عنه، بلفظ: «إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها، ما لم تعمل به أو تكلم به»[٣].

ورواه ابن ماجه، ولفظه: **«عما توسوس به صدورها»** بدل **«ما حدثت به أنفسها»**، وزاد في آخره: **«وما استكرهوا عليه»**، ويقال: إنها مدرجة فيه[٤].

وقد صحح ابن حبان والحاكم وغيرهما[٥] هذا الخبر، كما أشرت إليه.

= ابن أبي حاتم في «التفسير» (٣٠٩٢) من طريق مسلم بن إبراهيم، عن الهذلي، عن شهر، عن أم الدرداء مرسلاً. ومدار الوجهين على أبي بكر الهذلي، وهو يختلف في اسمه؛ فقيل: اسمه سُلمى بن عبدالله، وقيل: رَوْح، وهو أخباري، متروك الحديث، من السادسة، كما في «التقريب» (٨٠٠٢)، وكذبه محمد بن جعفر غندر. وانظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٠٨ ـ ٣١٢)، رقم (٤٧٥٣)، «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٥٩ ـ ١٦١)، رقم (٧٢٦٨)، «الميزان» (٤/ ٤٩٧)، رقم (١٠٠٠٥).

والمرسل أقوى إسناداً فيما دون الهذلي، وأما المرفوع ففيه علل دونه، لا داعي لذكرها مع وهائه. والله أعلم.

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣) من طريق أيوب بن سويد عن أبي بكر الهذلي، عن شهر، عن أبي ذر ﷺ مرفوعاً. والهذلي متروك، وأيوب بن سويد: متروك، متهم بسرقة الحديث، كما تقدم آنفاً، وشهر سيئ الحفظ، من صغار التابعين، لم يدرك أبا ذر ﷺ (ت: ٣٢)، ولا من توفي بعده بدهر طويل من الصحابة ﷺ.

ويبدو أن هذا هو أصل حديث ابن عباس ﷺ المتقدم من رواية الحاكم؛ من طريق أيوب بن سويد، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد، عن ابن عباس ﷺ.

(٢) ومثله قال الحافظ في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٥١٠)، ومما تقدم من التخريج وبيان العلل يتجلى أن مجموع هذه الروايات يعل بعضها البعض، ولا يصلح شيء منها لِيُقَوِّيَ أو يَتقَوَّى. والله أعلم.

(٣) صحيح البخاري (٦٦٦٤، وكذا: ٢٥٢٨، ٥٢٦٩)، ومسلم (٢٠١، ٢٠٢).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٤)، وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/ ٦٧٤): «والزيادة هذه أظنها مدرجة؛ كأنها دخلت على هشام بن عمار من حديث في حديث، والله أعلم»، وقال الألباني: «قوله: **«وما استكرهوا عليه»** شاذ هنا».

(٥) تقدم ذكرهما أول التخريج، وصححه كذلك من طريق بشر بن بكر كل من: ابن حزم في «المحلى» (٩/ ٤٦٦)، وابن حجر في «الفتح» (٥/ ١٦١) ـ قال: رجاله ثقات، =

وقال النووي في «الروضة»، وفي «الأربعين»: «إنه حسن»[1]، وبسطت الكلام

= وأعل بعلة غير قادحة ـ، والبوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ١٣٠)، والسيوطي في «الأشباه والنظائر» (ت: ٣٣٩هـ)، وأحمد شاكر، والألباني في «الإرواء» (٨٢/١٢٣/١)، وجود إسناده البيهقي في «السنن» (٧/ ٣٥٦) وغيرهم.

وهؤلاء كلهم لم يتطرقوا في علة الحديث إلا إلى تسوية الوليد بن مسلم بإسقاط عبيد بن عمير من الإسناد، فحكموا أنه لا يضر ولا يقدح؛ لأن عبيداً ثقة إمام، ونص عليه كذلك ابن كثير في «تحفة الطالب» (١٥٩).

وأما المُعِلُّون للحديث: فهم الإمام أحمد وأبو حاتم الرازي ـ كما تقدم عنهما ـ وابن عبدالهادي، حيث قال في «المحرر» (٧٥٠): «رواته صادقون، وقد أعل». وقال الدارقطني في «الأفراد» ـ كما في «أطرافه» (٣/ ٢٢٠)، رقم (٢٤٧٩) ـ: «غريب من حديث الأوزاعي عن عطاء، تفرد به بشر بن بكر، ولم يحدث به عنه غير الربيع بن سليمان، وأبي يعقوب البويطي الفقيه»، فكأنه يميل إلى إعلاله. والله أعلم.

وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٤): «هذا إسنادٌ صحيحٌ في ظاهر الأمر، ورواته كلهم محتجٌ بهم في الصحيحين، .. ولكن له علَّة، وقد أنكره الإمام أحمد جداً بأنه لا يروى إلا عن الحسن مرسلاً، وقضى أبو حاتم بأنه باطل شبه موضوع..»، وقال في رواية مالك: «هو عند حذَّاق الحفاظ باطلٌ على مالك، ونقل الآجري عن أبي داود، قال: «روى الوليد بن مسلم عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل، منها عن نافع أربعة»، قال ابن رجب: «والظاهر أنَّ منها هذا الحديث، والله أعلم» وقضى بأن المرسل أشبه، كما في «جامع العلوم والحكم» (حديث: ٣٩).

وأما حديث الأوزاعي فإن ابن جريج يرويه عن عطاء، أنه قال: «بَلَغَنِي أَنَّ رسول الله ﷺ قَالَ». أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (ح: ١٩٣٩٠) عن يحيى بن سليم ـ وهو الطائفي، صدوق سيء الحفظ ـ، عن ابن جريج. قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (حديث: ٣٩): (هذا المرسلُ أشبه).

فهذا ينبئ أن هذا الحديث عند عطاء مرسل وبلاغ، ولذا أنكر الإمام أحمد وأبو حاتم الحديث الآخر، وذكر أحمد أنه لا يعرف إلا مرسلا عن الحسن، وزعم أبو حاتم الرازي أن الأوزاعي لم يسمعه عن عطاء، وإنما عن رجل ضعيف أو واه عنه، وهاتان العلتان لم يتطرق إليهما جميع من صحح الحديث، واعتدَّ به. والله أعلم.

فهؤلاء أعلوه بالتفرد والنكارة، وأن المحفوظ فيه الإرسال والوقف، وقد تقدم، وهذا شيء لم ينظر له مصححو الخبر. والله أعلم.

(١) «الأربعون» (ح٣٩)، و«الفتاوى» (ت: ١٣٨هـ)، و«الروضة» (٨/ ١٩٣)، وزاد في «الفتاوى»: «حجة»، وقال في «المجموع» (٦/ ٣٠٩): «رواه البيهقي بأسانيد صحيحة».

عليه في «تخريج الأربعين»[١]، وكذا تكلم عليه شيخنا في «تخريج المختصر» وغيره[٢].

٥٣٨ حديث: «الرفق رأس الحكمة».

في: «إن الرفق»[٣]

٥٣٩ حديث: «روحوا القلوب ساعة وساعة».

الديلمي من جهة أبي نعيم، ثم من حديث أبي الطاهر[٤]، [عن][٥] الْمُوْقَري[٦]، عن الزهري، عن أنس رفعه، بهذا[٧]

---

(١) مخطوط، كما سبق في المقدمة.

(٢) انظر: «موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر» (المجلس: ١٢٥، ١/ ٥٠٩ ـ ٥١٠)، وتقدم العزو إلى «الفتح»، و«التلخيص الحبير» وغيرهما.
ذهب الحافظ كذلك إلى تحسين الحديث من رواية الوليد بن مسلم وبشر بن بكر عن الأوزاعي، وقد تقدم ما في روايات الباب من العلل القادحة، مع النقل عن خواص أئمة العلل. والله أعلم.

(٣) انظر الحديث (٢٢٨).

(٤) هو: موسى بن محمد بن عطاء الدمياطي البلقاوى المقدسي: أحد التُّلَفَاء، كذبه الرازيان وموسى بن سهل الرملي، واتهمه ابن عدي. «الجرح والتعديل» (٨/١٦١/٧١٥)، «الكامل» (٦/ ٣٤٧، ٣٤٨).

(٥) في نسخ المقاصد الخطية: «أبي الطاهر الموقري»، والتصويب من المصادر المسندة.

(٦) الْمُوقَري ـ بضم الميم وفتح القاف ـ: هو الوليد بن محمد أبو بشر البلقاوي الموقري، مولى يزيد بن عبدالملك الأموي، متروك، كذبه ابن معين، واتهمه غير واحد، وذكر ابن عدي أن البلاء في هذه الأحاديث منه دون أبي الطاهر، والله أعلم.
وانظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ١٥٥)، رقم (٢٥٤٢)، «أحوال الرجال» (٢٨٦)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٣١٨)، رقم (١٩١٩)، «الجرح والتعديل» (٨/ ١٦١)، رقم (٧١٥)، «المجروحين» (٣/ ٧٧)، الكامل (٦/ ٣٤٧، ٣٤٨)، (٧/ ٧١ ـ ٧٤)، «تهذيب الكمال» (٣١/ ٧٦ ـ ٨١)، رقم (٦٧٣٤)، «التقريب» (٧٤٥٣).
فالحديث باطل من هذا الوجه، وإن كان يشهد لمعناه حديث مسلم المذكور أعلاه.

(٧) أخرجه الديلمي (٢/ ١٣٤ ـ ب)، وكذلك القضاعي (١/ ٣٩٣)، رقم (٤٣٩) من طريق الموقري به.

ويشهد له ما في «صحيح مسلم» وغيره من حديثٍ: «**يا حنظلة! ساعةً وساعة**»(١).

٥٤٠ حديث: «الرؤيا على رجل طائرٍ ما لم تُعَبَّر، فإذا عبرت وقعت».

أبو داود، وابن ماجه من حديث أبي رَزِين لَقِيط بن عامر العُقَيْلي رفعه بهذا(٢)

---

(١) صحيح مسلم (٢٧٥٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٢٢) ـ من طريق أحمد، وهو في «المسند» (٢٦/ ١٠٠)، رقم (١٦١٨٢)، ومن طريقه عند البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ٤٢٥)، رقم (٤٤٣٤) ـ وابن ماجه (٣٩١٤) ـ عن ابن أبي شيبة، وهو في «المصنف» (١١/ ٥٠)، رقم (٣١٠٨٩) ـ وابن حبان (٦٠٥٠)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٤٦١)، رقم (١٥٧٩٢)، وغيرهم من طرق عن هشيم، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن عدس، عن عمه أبي رزين به.

ورواه أحمد (٢٦/ ١٠٢ ـ ١٠٣)، رقم (١٦١٨٣)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦)، رقم (٤٦٣) من طريقين عن حماد بن سلمة، عن يعلى به، فقال: وكيع بن حدس ـ بالحاء المهملة ـ.

ووكيع بن حدس: في اسم أبيه وجهان لأهل العلم؛ بالحاء والعين، وأكثر الأئمة على ترجيح قول حماد بن سلمة، وقد تابعه عليه الأشجعي؛ عن سفيان، عن يعلى به، كما في «المسند» (ح١٦١٨٩)، «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٤٢٩)، رقم (٥٨٢٥، ٥٨٢٧)، و«معجم الصحابة» للبغوي (٥/ ٩٤)، ويحيى بن حماد وغيره عن أبي عوانة كما في «تاريخ ابن أبي خيثمة» (٣/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠)، ومعجم البغوي (٢٠٤٣)، وهو ترجيح أبي داود ـ كما في «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٨٥)، رقم (٦٦٩٦)، ونقله عن بعض ولد وكيع ـ، وابنِ حبان في «الصحيح» و«الثقات» (٥/ ٤٩٦). والله أعلم.

وخالف الترمذي فرجح الوجه الآخر، لظنه تفرد حماد بن سلمة بما صوبه الأئمة الآخرون، وأن وكيع بن عدس اتفق عليه شعبة وأبو عوانة وهشيم، ورُدَّ هذا بمتابعة الثوري وجملة من الرواة عن أبي عوانة لحماد، وأن الوجه الآخر أخطأ فيه شعبة، فتبعه عليه هشيم. والله أعلم.

ووكيع هذا: تفرد عنه يعلى بن عطاء، واستجهله غير واحد من الأئمة، فقال ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ت: ٣٢٣هـ)، رقم (١٩)، والذهبي في «الميزان» (٤/ ٣٣٥)، رقم (٩٣٥٥): «لا يعرف»، واستنكر ابن قتيبة له حديثاً في الصفات، وقال ابن القطان في «بيان الوهم» (٣/ ٦١٧)، رقم (١٤٢٨): «لا يعرف له حال»، وقال الحافظ في «التقريب» (٧٤١٥): «مقبول، من الرابعة، ٤»، ويعني بقبوله عند المتابعة، وإلا فلين. =

وأخرجه أحمد، والدارمي، والترمذي، ولفظه: «رؤيا المسلم جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، وهي على رِجل طائر[١] ما لم يُحَدَّث بها، فإذا حُدِّثَ بها وقعت»، وقال: «إنه حسن صحيح».

صححه ابن حبان، والحاكم[٢]، وابن دقيقٍ العيد، وقال: «إنه على شرط مسلم»[٣]

= وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٥/ ٤٩٦)، رقم (٥٩٠٩)، وقال في «المشاهير» (٩٧٣): «من الأثبات»، وحكم الترمذي على حديثه بأنه «حسن صحيح»، وصحح إسناده الحاكم، وحسنه الحافظ في «الفتح» (١٢/ ٤٣٢)، وعضده بشواهد متقاربة له في القوة والضعف، ويعضدهم عدم كلام الأئمة فيه مع ذكرهم له والخلافِ فيه. والله أعلم.

وقال الإمام أحمد في «العلل» ـ رواية ابنه عبدالله (٢/ ١٦٢)، رقم (١٨٧٤): «ذكرنا عند وكيع بن الجراح أحاديث يعلى بن عطاء عن وكيع بن حدس»، فقلت: «هذا يروى عنه خمسة أحاديث»، فجعل يذكر ذلك.

قال الإمام أحمد: «لم يسمعها، هذه أحاديث معروفة لم يسمعها».

هذا ولم يتبين لي من الذي عناه الإمام أحمد بقوله: «لم يسمعها»، هل يعلى لم يسمعها من ابن حدس، أو أن وكيع بن الجراح كان لم يسمع هذه الأحاديث حتى ذكرها له الإمام أحمد وأصحابه. فالله أعلم.

(١) قال ابن الأثير: لا يستقر تأويلها حتى تعبر، يريد أنها سريعة السقوط إذا عبرت، كما أن الطير لا يستقر في أكثر أحواله، فكيف يكون ما على رجله؛ يسقط بأدنى حركة. «النهاية» (٢/ ١٧٣، ٣/ ١٢٣) بتصرف.

(٢) وأخرجه أحمد (١٦١٩٥، ١٦١٩٦، ١٦٢٠٥) والترمذي (٢٤٤٧، ٢٤٤٨) ـ من طريق الطيالسي، وهو في مسنده (١١٨٤)، وغيره ـ والدارمي (٢١٤٨) والطحاوي في «شرح المشكل» (٢/ ١٦٣)، رقم (٦٨١) وابن حبان (٦٠٤٩) والحاكم (٤/ ٣٩٠) وغيرهم؛ من طرق عن شعبة، عن يعلى به نحوه.

وهو عند أبي القاسم البغوي في «الجعديات» (١٦٩٧) ـ ومن طريقه عند الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٢٠٤)، رقم (٤٦١) ـ عن علي بن الجعد، عن هشيم وشعبة معاً.

وفرقهما الطبراني (١٩/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦)، رقم (٤٦٢، ٤٦٤) من طريق ابن أبي شيبة عن هشيم، وعن غندر عن شعبة.

(٣) لم أقف على مصدره، وتعقبه الألباني في «الصحيحة» (١٢٠) بأن وكيع بن حدس لم يخرج له مسلم ولم يرد توثيقه إلا عن ابن حبان، وجهله ابن القطان، وتقدمت ترجمته.

وفي الباب: عن أنس عند ابن ماجه[(١)]، من حديث الأعمش عن يزيد الرقاشي، عنه مرفوعاً في حديثٍ: **«والرؤيا لأول عابر»**[(٢)] وكذا أخرجه ابن مَنِيْع في «مسنده»[(٣)]، والرقاشي ضعيف[(٤)(٥)].

---

(١) سنن ابن ماجه (٣٩١٥)، وعن شيخ ابن ماجه فيه أخرجه ابن أبي عاصم في «الأوائل» (ح١٦٩).

(٢) يعني أنها تقع على ما يعبرها أول معبر، وقُيِّد بأن يكون المعبر عالماً خبيراً، وإلا فلا أثر لتعبيره. قال ابن الأثير: يعني: أنها إذا احتملت تأويلين أو أكثر فعبرها من يعرف عبارتها، وقعت على ما أولها، وانتفى عنها غيره من التأويل. «النهاية» (١/٧٨)، (٣/ ١٢٣، ١٤١)، وانظر: «الفائق» للزمخشري (٣/ ٢٨٠ ـ ٢٨١)، «فتح الباري» لابن حجر (١٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣).
والحديث ضعيف مخالف للصحيح الثابت عن النبي ﷺ فلا ضرورة للبحث عن مغزاه. والله أعلم.

(٣) أخرجه ابن منيع وابن ابي شيبة في «مسنديهما» ـ كما في «إتحاف الخيرة» (٦/ ٣٧٠)، رقم (٦٠٤٠) ـ وابن أبي شيبة (١٦/ ٥٣)، رقم (٣١١٣٥)، وأبو يعلى (٧/ ١٥٨)، رقم (٤١٣١)، وغيرهم من طرق عن الأعمش به.

(٤) هو: يزيد بن أبان الرقاشي ـ بتخفيف القاف، ثم معجمة ـ أبو عمرو البصري القاص: زاهد ضعيف، ووسم برواية المناكير وما لا أصل لها عن أنس رضي الله عنه، كما تقدم (ح٩٠)، وبه ضعفه البوصيري في «إتحاف الخيرة» و«مصباح الزجاجة» (٤/ ١٥٧)، رقم (١٣٧٨)، والحافظ في «الفتح» (١٢/ ٤٣٢) وآخرون، ولكن الحافظ حسنه بشواهده، وحاول الجمع بينه وبين حديث الصحيح بما لا طائل فيه. والله أعلم.
ولحديث أنس رضي الله عنه هذا طريق آخر عند الحاكم (٤/ ٣٩١) ـ وصحح إسناده، ولم يتعقبه الذهبي ـ من رواية عبدالرزاق عن معمر، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس رضي الله عنه: «إن الرؤيا تقع على ما تعبر، ومثل ذلك مثل رجل رفع رجله فهو ينتظر متى يضعها، فإذا رأى أحدكم رؤيا فلا يحدث بها إلا ناصحاً أو عالماً».
وهذا إسناد غريب، ورجاله من الحاكم وإلى أبي قلابة كلهم ثقات، ويخشى أن يكون دخل على بعضهم حديث في حديث، فلو كان الحديث عند أيوب عن أبي قلابة لم يعرج الناس إلى يزيد الرقاشي، وقد تحفظ الألباني في «الصحيحة» (ح١٢٠) عن تصحيحه، لعنعنة أبي قلابة عبدالله بن زيد الجرمي، وهو مشهور بالتدليس والإرسال، كما في «جامع التحصيل» (ت: ١١٢، ٢١١هـ)، رقم (٦٨، ٣٦٢)، و«التقريب» (٣٣٣٣).

(٥) أشار البخاري في «الصحيح» إلى ضعف هذا الحديث، فبوب في «كتاب التعبير» بـ: (باب من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب)، وأخرج فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما =

٥٤١ حديث: «**الرياء الشرك الأصغر**».

الطبراني من جهة ابن لهيعة، عن عمارة بن غزية، عن يعلى بن شداد بن أوس، عن أبيه، قال: كنا نعد الرياء على عهد رسول الله ﷺ الشركَ الأصغر(١)

= في تعبير أبي بكر ﷺ لرؤيا بين يدي النبي ﷺ، فقال: «أخبرني يا رسول الله! بأبي أنت، أَصَبتُ أم أخطأت؟»، قال النبي ﷺ: «**أصبت بعضاً، وأخطأت بعضاً**».
وقال أبو عبيد وغيره من العلماء: «تأويل قوله: «**الرؤيا لأول عابر**» إذا أصاب الأول وجهَ العبارة وإلا فهي لمن أصابها بعده، . . . كما فعل النبي ﷺ بالصديق، فقال: «**أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً**»، ولو كانت الرؤيا لأول عابر سواء أصاب أو أخطأ ما قال له الرسول ﷺ: «**وأخطأت بعضاً**»». والله أعلم.
انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (٢٤/ ١٣٧ ـ ١٣٨)، رقم (٦٦٢٣)، «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٩/ ٥٦٠ ـ ٥٦٣)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٦).

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٨٩)، رقم (٧١٦٠)، و«الأوسط» (١/ ٧٠)، رقم (١٩٦)، و«الشاميين» (٣/ ٢٣٠)، رقم (٢١٤٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٣٣٧)، رقم (٦٨٤٢) من طريق سعيد بن أبي مريم عن ابن لهيعة ويحيى بن أيوب ـ هو الغافقي ـ عن عمارة بن غزية، عن يعلى بن شداد بن أوس عن أبيه به.
وأخرجه البزار (٨/ ٤٠٦)، رقم (٣٤٨١)، والطبري في «تهذيب الآثار» ـ مسند عمر ﷺ (٢/ ٧٩٦)، رقم (١١١٩)، والحاكم (٤/ ٣٢٩) ـ وصحح إسناده ـ والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٣٣٧)، رقم (٦٨٤٢) من غير وجه عن ابن أبي مريم عن الغافقي ـ فقط ـ عن عمارة به.
وأخرجه البيهقي في «الشعب» (ح٦٨٤٣) من وجهين عن ابن لهيعة عن عبد ربه بن سعيد عن يعلى به.
قال الطبراني في «الأوسط»: «لم يروه عن يعلى إلا عمارة، تفرد به ابن لهيعة ويحيى بن أيوب».
وهذا إسناد حسن إن شاء الله، وابن لهيعة قد توبع عليه في الطريق الأول، وأما الطريق الثاني فتفرد به ابن لهيعة، ولم يتابع عليه، فلعله مما خلط فيه. والله أعلم.
ورواه البيهقي في «الشعب» (ح٦٨٤٤ ـ عن الحاكم) من طريق أبي الوليد الطيالسي، عن عبدالحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب، عن عبدالرحمٰن بن غنم، عن شداد به.
وهذا لا أراه محفوظاً، فإن الحاكم بعد ما أخرجه في «المستدرك» من الطريق الأول، قال: «وقد حدثنا بالحديث على وجهه. .، فذكر من طريق عفان عن عبدالحميد به، =

٥٤٢ حديث: [ق١٠٣/ب] **«ريح الولد من ريح الجنة»**.

الطبراني في «الأوسط» و «الصغير» من حديث مِنْدَل بن علي(١)، عن عبدالمجيد بن سهيل بن عبدالرحمٰن بن عوف، عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس مرفوعاً بهذا.

وقال: لم يروه عن عبيد الله إلا عبدالمجيد، تفرد به مندل(٢).

= أن رسول الله ﷺ قال: **«من صلى وهو يرائي فقد أشرك، ومن صام وهو يرائي فقد أشرك، ومن تصدق وهو يرائي فقد أشرك»**.

فهنا يبين الحاكم أن الحديث مرفوع قولي كما في الرواية الثانية، وإنما عُبِّر عنه في الطريق الأولى بالمعنى، فظن الحافظ البيهقي ـ والله أعلم ـ أن نفس المتن مروي عنده بهذا الإسناد. والله أعلم.

وله شاهد من حديث محمود بن لبيد الأنصاري رضي الله عنه عند أحمد (٢٣٦٣٦، ٢٣٦٣٠، ٢٣٦٣١)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (٤١٣٥)، أن رسول الله ﷺ قال: **«إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر»**، قالوا: ما الشرك الأصغر يارسول الله؟ قال: **«الرياء»**..» الحديث.

وهو عند ابن أبي شيبة (٢/ ٤٨١) وابن خزيمة (٩٣٧) عنه رضي الله عنه بمعناه.

وأصله عند مسلم (٢٩٨٥) ـ واللفظ له ـ وابن خزيمة (٩٣٨)، وابن حبان (٣٩٥)، وأحمد (ح٧٩٩٩، ٨٠٠٠، ٩٦١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، عن ربه عز وجل، أنه قال: **«أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك معي فيه غيري تركته وشركه»**. وفي لفظ أحمد: «من عمل لي عملاً فأشرك فيه غيري، فأنا منه بريء، وهو للذي أشرك».

(١) مِنْدل ـ مثلث الميم، ساكن الثاني ـ بن علي العَنَزي؛ ضعيفٌ، كما تقدم (ح٨٨).

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (ح٥٨٦٠) و«الصغير» (ح٨٢٣) ـ ونقله عنه الديلمي (٢/١٤٨/ب) ـ والبيهقي في «الشعب» (٧/ ٤٧٩/ ١١٠٦١) وابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٢٦) من طرق عن مندل به.

ورواه ابن أبي الدنيا في «العيال» (٢٣١) من طريق خلف بن أيوب ـ وهو العامري البلخي ـ، وعبدالعزيز الكناني في «حديثه» (ق ٢٣٧/ ١)، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (ق ٢١٢/ ٢) ـ كما في «الضعيفة» (٥/ ٥٢٣) ـ من طريق خارجة بن مصعب، كلاهما (خلف بن أيوب، وخارجة): عن عبدالمجيد بن سهيل، عن محمد بن عباد ـ زاد في الأخيرين: ابن حفص ـ عنه رضي الله عنه به مرفوعاً.

وخارجة بن مصعب: متروك، وكان يدلس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذبه. «التقريب» [١٦١٢]. =

٥٤٣ حديث: «ريق المؤمن شفاء».

معناه صحيح؛ ففي «الصحيحين» أنه ﷺ كان إذا اشتكى الإنسان الشيء، أو كانت به قرحة أو جرح، قال بأصبعه ـ يعني: سبابته ـ الأرض، ثم

= وأما متابعه خلف بن أيوب العامري أبو سعيد البلخي: فضعفه ابن معين ـ كما في «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٢٤/ ٤٤٣)، ونقل عبدالله بن أحمد، عن أبيه في «العلل» (٤٨٦٩) أنه لم يُثَبِّتْه ولم يُثَبِّتْ حديثه، وروى عنه مرة فذكر أنه إنما روى عنه تباعاً. فلعله تركه للبدعة وكونه داعية فيها. والله أعلم.

وقال العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٤): «حدث خلف هذا عن قيس وعوف بمناكير لم يتابع عليها، وكان مرجئاً»، وذكره ابن حبان في «الثقات» في موضعين (٨/ ٢٢٧، ٨/٢٢٨)، وقال: «كان مرجئاً غالياً فيه، استحب مجانبة حديثه لتعصبه في الإرجاء وبغضه من ينتحل السنن وقمعه إياهم جهده»، وقال أبو حاتم ـ كما في «الجرح» (٣/٣٧٠)، رقم (١٦٨٧) ـ: «يُرْوَى عنه»، وقال الذهبي في «الكاشف» (١٣٩٦): «رأس في الإرجاء، ثقة»، وفي «المغني» (١٩٣٠): «صادق، ضعفه ابن معين»، وقال الحافظ في «التقريب» (١٧٢٦): «فقيه أهل الرأي، ضعفه يحيى بن معين، ورمي بالإرجاء، من التاسعة، مات سنة (٢١٥هـ)».

وأما محمد بن عباد بن حفص: فقال الألباني: «لم أعرفه»، ويظهر لي أنه مصحف من «محمد بن عباد بن جعفر»، وهو محمد بن عباد بن جعفر بن رفاعة بن أمية المخزومي المكي: ثقة، من الثالثة، ع، وحديثه عن ابن عباس رضي الله عنهما في البخاري، وذكر عبدالمجيد بن سهيل بالرواية عن والده عباد بن جعفر.

وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٤٣٣ ـ ٤٣٥)، رقم (٥٣٢٠)، «التقريب» (٥٩٩٢).

فهذا مع ضعفه أقوى طرق الحديث، وقد توبع عن ابن عباس رضي الله عنهما من حديث مندل بن علي المذكور، فيتقوى بعضهما ببعض، ويُحَسَّن بمجموعهما. والله أعلم.

وله طريق آخر ساقط: أخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/ ١٧٣)، وفيه متهم ومتروك، وبهما أعله الألباني في «الضعيفة» (٥/ ٥٢٣)، رقم (٢٤٩٩).

وله شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها عند ابن عدي (٦/ ١٦٠)، وفي إسناده محمد بن عبدالملك الأنصاري كذبه غير واحد من الأئمة، كما في «اللسان» (٧/ ٣١٤ ـ ٣١٥)، رقم (٧١٠٩).

قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ٥٢٣): «وبالجملة فالحديث ضعيف، لشدة ضعف طرقه وشاهده».

ولعله لم يقف على طريق خلف بن أيوب العامري، حيث لم يذكره، وهو ضعيف صالح للتقوية. والله أعلم.

رفعها، وقال: «**بسم الله تربة أرضنا بريقة بعضنا ـ أي: بِبُصاق بني آدم ـ يُشْفي سقيمُنا، بإذن ربنا**»[(١)]، إلى غيره مما يقرب منه.

وأمَّا مَا على الألسنة من «**أنَّ سؤر المؤمن شفاء**»؛ ففي «الأفراد» للدارقطني من حديث نوح بن أبي مريم[(٢)]، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رفعه: «**من التواضع أن يشرب الرجل من سؤر أخيه**»[(٣)]

❁ ❁ ❁

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٤٥، ٥٧٤٦) مختصراً، ومسلم (٢١٩٤) واللفظ له.

(٢) أبو عصمة المروزي القرشي مولاهم، مشهور بكنيته، ويعرف بالجامع؛ كذبوه. «التقريب» (٧٢١٠).

(٣) أخرجه الدارقطني في «الأفراد» [«أطرافه» (٣/ ٢٨٠/ ٢٦٥٩)، وبإسناده في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٢١٩)]، ومن طريقه رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٦)، وأخرجه الخطيب في «تاريخه» (٦/ ٤٠٢) من طريق سويد بن نصر، عن نوح به. وقال الدارقطني وابن الجوزي: «تفر د به نوح بن أبي مريم»، وهو متهم بالوضع، وعليه حكم ابن الجوزي بوضعه، وعليه فكلام من اعتمد عليه في تصحيحه للمقولة المشهورة «سؤر المؤمن شفاء» غير سليم. والله أعلم.

حرف الزاي المعجمة

٥٤٤ حديث: «زامر الحي ماَ يُطْرِب».

هو كلام صحيح في الغالب، وقد قال عروة بن الزبير لبنيه: **«يا بَنِيَّ! أزهد الناس في العالم أهله»**(١)، وسيأتي في **«صغار قوم»**(٢)، بل قال أبو عبيد(٣)

(١) رواه ابن أبي خيثمة في «العلم» (١/ ٢٣/ ٩١)؛ وابن شاهين في «السُّنَّة» (٦٧ ـ عن البغوي)، وابن عبدالبر في «الجامع» (٢/ ١٧٤ ـ ١٧٥، و٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨)، وابن عساكر (٤٠/ ٢٥٧) من رواية أربعة من الثقات عن هشام بن عروة عن أبيه به. وفي لفظ له: «كان يقال: أزهد الناس». وإسناده صحيح إلى عروة.
ويروى عن عكرمة والحسن البصري وعون بن عبدالله، وعن كعب الأحبار بأسانيدَ جيدة، إن شاء الله.
قال البيهقي في «المدخل» (٧٠٣): «وروي مرفوعاً، وليس بشيء»، وهو كما قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ اللهُ، فإنه يروى عن ثلاثة من الصحابة؛ أبي الدرداء وأبي هريرة وجابر رضي الله عنهم بأسانيد لا تخلو من كذاب، وقد بسط الكلام فيها الألباني في «الضعيفة» (٢٧٥٠)، وبين أهم عللها. والله أعلم.

(٢) انظر الحديث: (٦٣٠).

(٣) في: (أ، ز، م، عز، زك): «أبو عبيدة»، والتصويب من نسخة (ق) المساعدة، و«لسان الميزان».
وأبو عبيد هذا هو علي بن الحسين بن حرب بن عيسى، أبو عبيد بن حربويه، الفقيه الشافعي، قاضي مصر.
تولى القضاء بمصر قرابة عقدين، منذ سنة (٢٩٣هـ) حتى استعفي عنه سنة (٣١١هـ)، وكان ثقة عالماً جليلاً، من خيار القضاة وأعدلهم، وكان يتفقه على مذهب أبي ثور، ورجع إلى بغداد، فتوفي بها في صفر سنة (٣١٩هـ).
انظر: «فتوح مصر وأخبارها» (ص٢٦٧)، «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٩٥ ـ ٣٩٧)، رقم (٦٢٧٦)، «الأنساب» للسمعاني (٢/ ١٩٦ ـ الحربويي)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٣٦ ـ ٥٣٧)، «البداية والنهاية» (١٥/ ٥٤ ـ ٥٥)، «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨)، رقم (٥٢٠)، «التقريب» (٤٧١٤).

ـ مخاطباً لأهل مصر[١] ـ: «إن البغاث[٢] بأرضكم يستنسر[٣]»[٤]؛ أي: يصير نسراً بعد حقارته.

يشير إلى أن الغريب ـ ولو كان ناقصاً ـ يصير بينهم ذا شأن، وهو مشاهَدٌ في كثيرين ممن لا نسبة لهم بما يكون في بلدهم، سيما وقد انقرض أهل التمييز، فللَّه الأمر (من قبل ومن بعد، وما أحسن قول من قال)[٥]:

لا عيب بي غير أني من ديارهم ... وزامر الحي لا تطرب مزاميره

---

(١) قاله لأبي جعفر الطحاوي لما أكثر عليه في النقل عن شيخه أبي جعفر أحمد بن أبي عمران موسى بن عيسى البغدادي الفقيه الحنفي، قاضي مصر قبل أبي عبيد. قال ابن زولاق عن علي بن أبي جعفر الطحاوي: «فطارت هذه الكلمة، وصارت بمصر مثلاً».
وهذا مثل عربي قديم تمثل به أبو عبيد، وعنه اشتهر بمصر، ومما اشتهر عنهما بمصر، حتى صار مثلاً: «هل يُقَلِّدُ إلا عَصَبِيٌّ أو غبي!؟». انظر: «لسان الميزان» (١/ ٦٢٦ ـ ٦٢٧)، رقم (٧٧١).

(٢) ذكر الميداني فيه ثلاث لغات؛ الفتح والضم والكسر، قال: والجمع بغثان.
قال ابن السكيت في «إصلاح المنطق» (٣٧٤): «هو طائر أبغث إلى الغبرة، دوين الرخمة، بطيء الطيران».
وأما البكري فقال: «البغاث كل ما يصاد من الطير، والجوارح منها: كل ما صاد، والرهام ما لا يصيد ولا يصاد؛ كالخطاف والخفاش»، وكذا قال الفراء فيما نقله الجوهري في «الصحاح» (١/ ٢٧٤) في البغاث.

(٣) يستنسر: أي: يصير كالنَّسر في القوة عند الصيد، بعد أن كان من ضعاف الطير.

(٤) هو: مثل سائر من أمثال العرب تمثل به أبو عبيد بن حربوية القاضي بمصر، فاشتهر عنه بها، ويضرب مثلاً للضعيف يظهر بمظهر القوي، أو يقوى بعد الضعف، وللعزيز يعز به الذليل.
انظر: «أمالي القالي» (١/ ١٨٦ ـ ١٨٧) و«إصلاح المنطق» لابن السكيت (٣٧٤)، و«الجمهرة» لأبي هلال (١/ ١٩٧، رقم ٢٣٣، و١/ ٢٣١، رقم ٢٩٩)، و«شرح الأمثال» للبكري (باب: الرجل العزيز المنيع الذي يعز به الذليل، ص: ١٢٩)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١/ ١٠).

(٥) ما بين القوسين من (ز)، وسقط من: «أ، م، عز، ق، زك». وفي «كشف الخفاء» (١/ ٤٣٧، ٤٣٨) أن ابن الغرس عزا البيت الأول بزيادة بيتٍ قبله للقاضي عبدالوهاب البغدادي يخاطب أهل بغداد. والله أعلم.

ومن العجيب قول القائل:

يا أهلَ مصر! أما تخشون نازلة تصبكم يا بني الأقباط والوبش
كل الخلائق منقوصون عندكم إلا اليهود ونسل الترك والحبَش

٥٤٥ حديث: «الزحمة رحمة»(١).

هو كلام صحيح المعنى بالنظر إلى الوقوف في الصلاة، ومشروعية سد الخلل، والمحاذاة بالمناكب، حتى كأنهم بنيان مرصوص.

ولا ينافيه قول سفيان: «ينبغي أن يكون بين الرجلين في الصف قدر ثلثي ذراع»(٢)، فذاك في غيره(٣).

٥٤٦ حديث: «زر غبّاً(٤) تزدد حبّاً».

البزار والحارث بن أبي أسامة في «مسنديهما» ـ ومن طريق ثانيهما أبو نعيم في «الحلية» ـ من حديث طلحة بن عمرو، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة به مرفوعاً(٥)

---

(١) في «الجد الحثيث» (١٩٠) و«المصنوع» للقاري (١٤٦) وغيرهما: «ليس بحديث».

(٢) لم أجده، وسيكرره المؤلف عند الحديث (٩٧٢) «ما ضاق مجلس بمتحابين».

(٣) لعله يعني في غير الوقوف في صف الصلاة من المجالس العامة ونحوها، وفيه بعد، والظاهر أن الثوري رحمه الله يعني به قدر المسافة بين الصفين؛ المتقدم وتاليه، فينبغي أن تكون أدنى مسافة بين رجلين أحدهما في الصف المتقدم والآخر حياله في الصف الذي يليه مقدارَ ثلثي ذراع. والله أعلم.

(٤) قال الحربي في «الغريب» (٢/ ٦١١): «أخبرني أبونصر عن الأصمعي، قال: الغِبُّ: إذا شربت الإبل يوماً وَغَبَّتْ ـ أي: تركت ـ يوماً، ومنه: فلان يزورني غِبّاً؛ أي يأتيني يوماً ويدع يوماً»، ونحوه في «الفائق» للزمخشري (٣/ ٤٦) و«الأمثال» لأبي هلال (٩١٥)، وفي «النهاية» لابن الأثير (٣/ ٢٨٠/ غبب): «يقال: غَبَّ الرجُل؛ إذا جاء زائرا بعد أيام، قال الحسن: في كل أسبوع».

(٥) أخرجه البزار (١٦/ ١٩١)، رقم (٩٣١٥)، والحارث [«بغية الباحث» (٢/ ٨٦٢)، رقم (٩٢٠) و«المطالب العالية» (٢٦٢٢)]، ورواه عنه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٤٨٣)، وعنه الخطابي في «العزلة» (ت: ٦٩)، ومن طريقه أيضاً أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٢٢)، والقضاعي (٥٩٢).

وعن طلحة رواه الطيالسي (٢٦٥٨)، ومن طريقه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (١٣٩).

وكذا أخرجه العسكري في «الأمثال»[(١)]، والبيهقي في «الشعب»[(٢)]، وقال: «إن طلحة غير قوي، وقد روي هذا الحديث بأسانيد هذا أمثلها، وفي بعضها[(٣)] أنه قيل له: أين كنت أمس يا أبا هريرة؟ [ق١٠٤/أ] قال: زرت ناساً من أهلي، فقال: «**يا أبا هريرة! زر غبّاً تزدد حبّاً**»».

وقال العقيلي: هذا الحديث إنما يعرف بطلحة، وقد تابعه قوم نحوه في الضعف[(٤)]، وإنما يُرْوَى هذا عن عطاء عن عبيد بن عمير قولَه[(٥)] انتهى.

---

(١) لم أقف على كتاب أبي أحمد العسكري هذا، ورواه عنه أبو هلال في «الأمثال» (٥٠٥/١)، رقم (٩١٥) من طريق سويد بن سعيد الحدثاني، عن المعتمر بن سليمان، عن طلحة به. وهذه إحدى روايات سويد الحدثاني للحديث، ورواه بوجوه أخرى مختلفة، كما ستأتي، وهذه الرواية تُعِلُّ سائر رواياته الأخرى. والله أعلم.

(٢) أخرجه العقيلي (٢/ ٢٢٤)، والبيهقي في «الشعب» (١٠/ ٥٦٦/ ٨٠٠٨، ١٠/ ٥٧٠/ ٨٠١٥)، وهكذا رواه من طريق طلحة كل من: ابن أبي الدنيا في «الإخوان» (١٠٤)، والخرائطي في «الاعتلال» (٥٧٣)، والحربي في «غريب الحديث» (٢/ ٦٠٩/غب)، وابن عدي (٤/ ١٠٨) وغيرهم.

(٣) هذه رواية يحيى بن أبي سليمان، عن عطاء، عن أبي هريرة ﷺ؛ أخرجها البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠/ ٥٧٠ ـ ٥٧١)، وابن عدي (٧/ ٢٣١) والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٠٨)، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٥٢٠) وأبو الطاهر الذهلي في «جزئه» (١١٣).
وأشار ابن عدي إلى اضطراب يحيى ـ على ضعفه ـ في رواية هذا الحديث، حيث قال: «رواه عن عطاء وعن غيره أيضاً»، وبين أبو حاتم الرازي اضطراباً آخر له فيه، فقال: «من الناس من يروي هَذا الحَدِيث عَن يحيى بن أبي سليمان عَن رجل حدَّثه عَن عَطاء، وَهَذا الرجل الذي حدثه هو طلحة بن عَمرو». «العلل» لابنه (٢٤٣١).
ويحيى بن أبي سليمان: قال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، مضطرب الحديث، يكتب حديثه»، وقال العقيلي: «هو دون طلحة بن عمرو الحضرمي»، وقد سبق أن طلحة بن عمرو الحضرمي متروك، فهو عنده متروك ساقط، والله أعلم. انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٥٥/ ٦٤٠)، «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٢٢٤)، (٤/ ٤٠٧)، «الكامل» (٧/ ٢٣٠).

(٤) مثل عثمان بن عبدالرحمٰن الوقاصي «الكامل» (٥/ ١٦١)، ومحمد بن عبدالملك المدني «الكامل» (٦/ ١٥٩) ويحيى بن أبي سليمان «الكامل» (٧/ ٢٣٠)، وأشباههم من المتروكين والمتهمين.

(٥) «الضعفاء» (٢/ ٢٢٤)، (٤/ ١٩٢) وهذا لفظه في الموضع الثاني، عدا قوله: «وإنما =

يشير إلى ما رواه ابن حبان في «صحيحه» عن عطاء قال: دخلت أنا وعبيد بن عمير على عائشة، فقالت لعبيد: قد آن لك أن تزورنا! فقال: أقول لكِ يا أمَّهْ كما قال الأُوَل: زر غبّاً تزدد حبّاً، فقالت: دعونا من بِطَالتكم[١] هذه[٢]، وذكر حديثاً[٣].

وقد رواه الطبراني في «الأوسط» من طريق منصور بن إسماعيل الحراني، عن ابن جريج وطلحة بن عمرو، كلاهما: عن عطاء به[٤].

ومن طرق حديث أبي هريرة أيضاً ما رواه الخِلَعي في «فوائده» من حديث عون بن الحكم بن سنان[٥] عن أبيه[٦]، عن يحيى بن عتيق، عن

= يروى..» ففي الموضع الأول، ورواه عقب ذلك عن عطاء عن عبيد بن عمير قوله، فقال: «وهذا أولى من رواية طلحة للحديث». والله أعلم.

(١) بكسر الباء، فعل البَطَّال ـ كشداد ـ: المشتغل عما يعود بنفع دنيوي أو أخروي. «تاج العروس» (٢٨/ ٩٢).

(٢) في رواية للطحاوي في «شرح المشكل» (١٢/ ٣٣)، رقم (٤٦١٨)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (٤٩١) وغيرهما أنه كان معهم عبدالله بن عمر ﵄، فقال: «دعونا من باطلكم هذا»، ولفظ المستغفري: «من أباطيلكم هذه». وإسناده ضعيف.

(٣) «الإحسان» (ح٦٢٠)، وكذا هو عند العقيلي (٢/ ٢٢٤) وغيره، وقال: «وهذا أولى من حديث طلحة»، وهذا هو علة حديث طلحة وغيره من الضعفاء عن عطاء، وكذا علة حديث عائشة، وابن عمر أيضاً، لما جاء في بعض طرق الحديث أنه كان معهما أيضاً، فيكون شُبِّه على الرواة. والله أعلم.

(٤) «المعجم الأوسط» (٦/ ٩)، رقم (٥٦٤١)، وقال: «لم يروه عن ابن جريج إلا منصور بن إسماعيل»، وكذا أخرجه ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٧٢) عند ترجمة منصور، وقال عنه: «يغرب»، فذكره من غرائبه.
ورواه العقيلي (٤/ ١٩٢)، رقم (١٧٦٩) من طريق منصور، وقال: «لا يُتَابَعُ عليه..، وليس بمحفوظ من حديث ابن جريج، وإنما يعرف بطلحة بن عمرو، وتابعه قوم نحوه في الضعف»، وقال في موضع آخر (٢/ ٢٢٤): لا يصح لمنصور عن ابن جريج.

(٥) أبو بكر الباهلي القِرَبي؛ صدقه أبو حاتم «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٨٨)، رقم (٢١٦٢)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٥١٦).

(٦) ضعيف، من الثامنة، كما في «التقريب» (١٤٤٣)، وهو مؤدى كلام ابن عدي وأبي حاتم، ونص عليه ابن سعد وابن معين وأبو داود والنسائي، وأما البخاري وصالح جزرة وأبو أحمد الحاكم والساجي وابن حبان فضعفوه جدّاً، حتى قال البخاري: =

محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«يا أبا هريرة!»**؛ وذكره[(١)].

والعسكري من طريق ابن علاثة[(٢)] عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال لي رسول الله ﷺ؛ وذكره[(٣)].

= «عنده وهم كثير، وليس له كثير إسناد، لا يكتب حديثه» ونحوه كلام الرازي، وكلام الباقين أشد. انظر: «تهذيب الكمال» (٧/ ٩٦)، رقم (١٤٢٨)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٦٧)، رقم (٧٤٥).

(١) أخرجه في «الجزء العشرين من الخلعيات» ـ مخطوط (٢/ ٣٠٤/ ح٩٧٦ ـ جوامع الكلم) من طريق محمد بن يونس بن موسى، قال: حَدَّثَنا عون بن الحكم بن سنان به.
ومحمد بن يونس بن موسى: هو الكديمي، وهو متهم بالوضع وسرقة الحديث، والرواية عن جمع لم يخلقوا في العالم، كما في «المجروحين» (٢/ ٣١٣)، و«الكامل» (٦/ ٢٩٢ ـ ٢٩٤)، و«الميزان» (٤/ ٧٤ ـ ٧٥)، رقم (٨٣٥٣).

(٢) عُلَاثة: بضم المهملة وتخفيف اللام ثم مثلثة. «التقريب» (٦٠٤٠)، و«الخلاصة» للخزرجي (ت: ٧٦٣هـ).
وهو: محمد بن عبدالله بن علاثة بن مالك العُقيلي الجَزري أبو اليسير الحراني القاضي: مختلف فيه، ومدار الخلاف فيه على أن مدار حديثه على الضعفاء والمتروكين عنه، فمنهم من لم ير له ذنباً فيها فوثقه أو مشاه، كابن معين وابن سعد وأبي زرعة وأبي حاتم وابن عدي والخطيب، وتبعهم الحافظ ابن حجر في «التقريب». ومنهم من لم ير لتوثيقه واعتبار حديثه معنى، إذ هي أباطيل وموضوعات ومناكير في مجموعها، فضمه إلى الرواة عنه، كابن حبان والأزدي والدارقطني والحاكم، وعلى كل فلا يثبت حديثه. والله أعلم.
انظر: «الطبقات» لابن سعد (٦/ ١٧٨، ٢٥٢)، «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٠٢)، رقم (١٦٣٧)، «المجروحين» (٢/ ٢٧٩ ـ ٢٨٩)، «الثقات» (٦/ ٦٢)، «الكامل» (٦/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣)، رقم (١٦٩٢)، «الضعفاء» لأبي نعيم (٢٢٢)، «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٨٨ ـ ٣٩٠)، رقم (٢٩١٦)، «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٥٢٤ ـ ٥٢٦)، رقم (٥٣٦٦).

(٣) أخرجه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٢/ ١٥٢)، رقم (٤٤٤) من طريق أبي سعيد الحسن بن علي بن زكريا البصري ـ وهو العدوي ـ عن عثمان بن عمرو الدباغ، عن ابن علاثة به.
وابن علاثة سبقت ترجمته، والدباغ وهاه الأزدي ـ كما في «اللسان» (٤/ ١١٢)، رقم (٣٤٧) ـ **والعدوي**؛ قال فيه ابن عدي (٢/ ٣٣٨): «يضع الحديث، ويسرقه»، وقال أيضاً (٣/ ٧٦): «كنا نتهمه بوضع الحديث، وهو بَيِّنُ الأمر في الكذب»، فهو الآفة. وله عن أبي هريرةَ ﷺ طرقٌ أخرى كلها واهية. والله أعلم.

والحديث أيضاً مروي عن أنس[١]، وجابر[٢]، وحبيب بن مسلمة[٣]، وابن عباس[٤]،

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) أخرجه أبو الشيخ في «الأمثال» (١٧) وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ١٤٣)، رقم (٤٨٦) من طريق إبراهيم بن فهد بن حكيم البصري، عن محمد بن عمر بن عبدالله الرومي، عن الحسن بن عبدالله ـ شيخ من الكوفة؛ وهو الثقفي ـ عن محمد بن عبيد الله الفزاري ـ وهو العرزمي ـ عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ مرفوعاً.
وهذا حديث واه جدّاً، فيه أربع علل:
١ ـ العرزمي: متروك، كما في «التقريب» (٦١٠٨).
٢ ـ والحسن بن عبدالله الثقفي: قال ابن عدي (٢/ ٣٢٣/ ٤٥٥): «ليس بمعروف، منكر الحديث».
٣ ـ ومحمد بن عمر بن عبدالله الرومي: ضعفه أبو داود، ولينه أبو زرعة الرازي، واتهمه ابن حبان بسرقة الحديث، وأقره الدارقطني، غير أن ابن حبان سقط من إسناد الرواية لديه اسم الابن محمد، وصارت الرواية عنده «عمر بن عبدالله الرومي»، فتعقبه عليه الدارقطني ووافقه على حكمه عليه.
انظر: «المجروحين» (٢/ ٩٤)، و«تعليقات الدارقطني» (٢١٨)، و«الميزان» (٣/٦٦٧).
٤ ـ وإبراهيم بن فهد؛ قال ابن عدي (١/ ٢٧٠)، رقم (١٠٩): «سائر أحاديثه مناكير، وهو مظلم الأمر، واتهمه عبدان» وكذبه البردعي، وضعفه أبو نعيم وآخرون. «اللسان» (١/ ١٨٩)، رقم (٢٦٤).

(٣) أخرجه الطبراني في معاجمه الثلاثة و«الشاميين» (طب ٤/ ٢١/ ٣٥٣٥، طس: ٣/ ٢٤٨/ ٣٠٥٢، طص: ٢٩٦، طش: ٤/ ٣٦٢/ ٣٥٦٣) ـ وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/ ٢٧٣)، رقم (١٩٨٨) ـ وابن عدي (٣/ ٢٦٢) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١٢٣٩) ـ والحاكم (٤/ ٦١) وتمام (٦٤) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٢٢/ ٣٥٨) ـ: كلهم من طريق محمد بن مخلد الرعيني، عن سليمان بن أبي كريمة، عن مكحول، عن قزعة بن يحيى، عن حبيب به. وفيه علتان:
١ ـ محمد بن مخلد الرعيني؛ قال ابن عدي (٦/ ٢٥٧): «هو منكر الحديث عن كل من يروي عنه».
٢ ـ وشيخه سليمان بن أبي كريمة؛ قال ابن عدي (٣/ ٢٦٣): «عامة أحاديثه مناكير» وصدقه غيره، وهو أقرب، فجل ما أخذ ابن عدي عليه إنما هي لابنه محمد بن سليمان بن أبي كريمة، وهو ضعيف، إلا أن تفرد مثله عن مكحول لا يخلو من النكارة، فكيف والراوي عنه منكر الحديث. والله أعلم.

(٤) أخرجه السلفي في «المشيخة البغدادية» ـ خ، جوامع الكلم (جزء: ١٩، ح: ٣٧، =

وابن عمر(١)،

= وجزء: ٢٦، ح: ٤٢) من طريق ابن لال، ثم من حديث سلم بن سالم، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس ﵄ مرفوعاً.

وطلحة بن عمرو الحضرمي متروك، و**سَلْم بن سالم**: هو البلخي الزاهد؛ مجمع على ضعفه، كذبه ابن المبارك وأبو زرعة الرازي وغيرهما، وقال ابن حبان: «منكر الحديث، يقلب الأخبار قلباً».

وانظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧)، رقم (١١٤٩)، «الضعفاء» للعقيلي (١٦٥/٢)، رقم (٦٧٨)، والدارقطني (٢٦٠)، «المجروحين» (١/ ٣٤٤)، «الكامل» (٣/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧)، «تاريخ بغداد» (٩/ ١٤٠ ـ ١٤٤)، رقم (٤٧٥٥)، «اللسان» (٣/ ٧٢ ـ ٧٣)، رقم (٣٨٥٢).

فسَلْم هذا هو الآفة، أقلبه من حديث طلحة عن عطاء عن أبي هريرة ﵁، إلى ابن عباس ﵄. والله أعلم.

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٧) ـ ونقله عنه الديلمي (٢/ ١٥٦/ ب) ـ عن أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان، وابن عدي (٣/ ١٤٦) من طريق عيسى بن صالح المؤذن، كلاهما عن رَوح بن صلاح ـ ويقال: ابن سيابة ـ عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن نافع، عن ابن عمر ﵄ مرفوعاً.

قال الطبراني: لم يروه عن نافع إلا يزيد بن أبي حبيب، ولا عن يزيد إلا ابن لهيعة، تفرد به رَوح بن صلاح.

وقال ابن عدي: «وهذا الحديث بإسناده غير محفوظ، ولعل البلاء فيه من عيسى هذا؛ فإنه ليس بمعروف، .. وروح حديثه ليس بكثير وفي بعضه نكرة». وتوبع عيسى عليه عند الطبراني، فلا يحمل إلا على روح، وهو روح بن صلاح ابن سيابة ـ وسيابة أمه ـ أبو الحارث الموصلي، نزيل مصر: ذكره ابن يونس المصري وابن منده وغيرهما بالمناكير عن الثقات، وقرنه أحمد بن محمد بن زكريا بن أبي عتاب أبو بكر الحافظ المعروف بأخي ميمون ـ نزيل مصر ـ بالكذابين، فقال: «اتفقنا على أن لا يكتب بمصر حديث ثلاثة: على بن الحسن السامي، وروح بن صلاح، وعبدالمنعم بن بشير»، وأقره عليه الدارقطني وغيره، والسامي وعبد المنعم قد رُمِيا بالوضع، فهو قرينهما. والله أعلم.

ولم يعرفه ابن حبان فأدرجه في «الثقات» (٨/ ٢٤٤)، وأبعد الحاكم فقال: «ثقة مأمون، من أهل الشام».

وانظر: «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٣/ ٤١٩/ ١٦٣٧)، «الكامل» (٣/١٤٦/ ٦٦٧)، «فتح الباب» لابن منده (١/ ٢٥١/ ٢١٣٩)، «سؤالات البرقاني» (١٨)، «سؤالات السجزي للحاكم» (٦٨)، «الميزان» (٢/ ٥٨/ ٢٨٠١)، «اللسان» (٣/ ٤٨٠/ ٣١٦٥). هذا؛ وابن لهيعة مدلس، واختلط بأخرة، فكان يتلقن، ويحدث بكل ما يؤتى له، سواء كانت من حديثه أم لا، وروح من متأخري أصحابه. والله أعلم.

وابن عمرو[١]، وعلي[٢]،..

(١) حديثه عند ابن أبي الدنيا في «الإخوان» (١٠٤)، والطبراني في «الكبير» (١٣/٧٠/١٧٣، ١٤/١٣٣/١٤٧٥٦)، وابن عدي (٤/١٠٣) وأبي الشيخ في «الأمثال» (١٨)، والحربي في «الفوائد المنتقاة» (١٠٩) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١٢٣٣) ـ من طريق أربعة ـ منهم الباغندي ـ؛ عن سويد بن سعيد الحدثاني، عن ضمام بن إسماعيل، عن أبي قبيل، عنه ﷺ مرفوعاً. قال الباغندي: عن ضمام، وقال غيره: حدثنا ضمام.
ورواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٠٠) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١٢٣٢) ـ وعلقه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢١٧٢)؛ من طريق أحمد بن عيسى المصري، حدثنا ضمام به.
وأحمد بن عيسى المصري: خرج له الشيخان انتقاءاً، وقواه النسائي، وكذبه ابن معين وأبو زرعة وغيرهما في ادعائه لبعض السماعات، ولم ينسب إلى وضع الحديث. وانظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ٢٨ ـ ٣٠)، رقم (٢٣٣٩)، «تهذيب الكمال» (١/ ٤١٧)، رقم (٨٧).
وأخرجه تمام (ح٢٢٨) وابن أبي حاتم في «العلل» (٢١٧٢) من طريق محمد بن عمرو بن عثمان الجعفي، حدثنا ضمام به. وهذه الطرق أعلها الرازيان بأنها ترجع إلى محمد بن عمرو بن عثمان الجعفي وحده.
أما طريق سويد فبَيَّن أبو زرعة أنه دلسه عن ضمام ولم يسمعه، وكان أبو زرعة يسيء الرأي في سويد، ويقول: أما كتبه فصحاح، وأما إذا حدث من حفظه فلا، قال: وكنت أتتبع أصوله. [سؤالات البردعي (٢/ ٤٠٧ ـ ٤٠٩)]. ملخصاً.
وأما طريق أحمد بن عيسى فأنكره أبو حاتم، وقال: «هذا حديث رواه رجل بمصر يقال له: محمد بن عمرو بن عثمان الجعفي، عن ضمام،..، حدثنا به هذا الشيخ عن ضمام بمصر، ليس هذا الحديث بصحيح، إنما يرويه ضمامٌ مُبَتَّراً». لعله يعني معضلاً بلا إسناد. والله أعلم.
ومحمد بن عمرو بن عثمان بن سعيد بن مسلم الجعفيّ الكوفي، ثم المصري: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٥١)، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٦/ ٣٧٤)، (٣٨٨): «توفي في أول سنة ٢٣١هـ» ولم يذكر فيه شيئاً، وكلام أبي حاتم يشير إلى أنه يضعفه، ولا يعتد به، أو أنه يوَهِّمه في هذا الحديث خاصة، وهو حجة في العلل، وقد شافه هذا الشيخ، وخَبَر حديثَه، فلا اعتداد بعده بتجويد الهيثمي لإسناده في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٠١)، رقم (١٣٦٠٨) وتصحيح الألباني لغيره في «صحيح الترغيب» (٢٥٨٣)، والرازيان أقدم في الشأن، وأعرف بالعلل وبمشايخهما، وعده ابن عدي من مناكير حديث ضمام، ووافقه ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٣/١٤٢٠). والله أعلم.

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الإخوان» (ح١٠٤) وأبو الشيخ في «الأمثال» (١٤) وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٧٣٩)، رقم (١٢٣١) من طرق عن سويد بن سعيد، حدثنا القاسم بن غصن، عن عبدالرحمٰن بن إسحاق ـ هو أبو شيبة الواسطي ـ، =

ومعـاويـة بن حَيْدَة[١]، وأبي الدرداء[٢]، وأبي ذر[٣]،

= عن النعمان بن سعد، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.
وهذا الإسناد فيه أربع علل:
١ ـ النعمان بن سعد الأنصاري: مجهول، لم يرو عنه غير ابن أخته عبدالرحمٰن بن إسحاق أبي شيبة الواسطي، وهو واه، فلا يحتج بخبره، كما قال الحافظ ابن حجر. وانظر: «الجرح والتعديل» (٨/الترجمة ٢٠٤٧)، «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٥٠)، رقم (٦٤٤٢)، «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٥٣).
٢ ـ عبدالرحمٰن بن إسحاق هو أبو شيبة الواسطي: واه، منكر الحديث. انظر: «الكامل» (٤/ ٣٠٥)، «تهذيب الكمال» (١٦/ ٥١٥)، رقم (٣٧٥٤).
٣ ـ والقاسم بن غصن: ضعيف الحديث؛ قال أحمد بن حنبل في «العلل» (٢/٤٧٥)، رقم (٣١١٦): «يحدث بأحاديث مناكير»، وضعفه الرازيان كما في «الجرح» (٧/ ١١٦)، وقال ابن حبان: «يروي المناكير عن المشاهير، ويقلب الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بأفراده»، وذكره في «الثقات» (٧/ ٣٣٩) أيضاً.
وقال ابن عدى (٦/ ٣٦): «له أحاديث صالحة وغرائب ومناكير»، وذكره الساجي والعقيلي وابن الجارود والفسوي والحربي والدولابي في الضعفاء. وانظر: «اللسان» (٤/ ٥٥٢)، رقم (٦٧٠٢).
٤ ـ سويد بن سعيد: مخلط ـ كما تقدم ـ وكثرة أسانيده لهذا الحديث يبرهن لشدة اختلاطه فيه، وتقدم من روايته عن طلحة الحضرمي عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، فهو علة ما سواه. والله أعلم.

(١) أخرجه تمام (٢/ ٤٤)، رقم (١٠٩٣). وفيه أبو علي محمد بن هارون بن شعيب الأنصاري الدمشقي ـ شيخ تمام ـ؛ قال عبدالعزيز الكتاني: كان يتهم. انظر: «الميزان» (٨٢٨٥)، و«اللسان» (٥/ ٤٠٦)، رقم (٨٢٠٨).
(٢) لم أقف عليه.
(٣) أخرجه البزار (٩/ ٣٨٠)، رقم (٣٩٦٣) والعقيلي (٣/ ٤٢٣)، رقم (١٤٦٤) - ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٧٣٩)، رقم (١٢٣٢) ـ وابن عدي (٢/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧)، و(٥/ ٣٨٣) وأبو الشيخ في «الأمثال» (١٩) وتمام (٢٢٧) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٢٧/ ٤٤)، رقم (٣١٦١) ـ والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٣٢٦)، رقم (٨٣٦٢) والقضاعي (١/ ٣٦٧)، رقم (٦٣٢) من طريق سليمان الشاذكوني وعبدالله بن المثنى والعباس بن يزيد البحراني، ثلاثتهم: عن عوبد بن أبي عمران الجوني عن أبيه عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر به.
قال البزار (٩/ ٣٨١): «لا نعلمه عن أبي ذر إلا من هذا الوجه، تفرد به عوبد». مختصراً.
وروى ابن عدي (٣/ ٢٩٦)، و(٥/ ٣٨٣) عن عباس البحراني أنه سئل عن حديث =

وعائشة(١)، وآخرين(٢)، حتى قال ابن طاهر: إن ابن عدي أورده في أربعة عشرة موضعاً من «كامله» وعلَّلَها كلَّها(٣)

وأفرد أبو نعيم طرقَه(٤)، ثم شيخُنا في «الإنارة بطرق غب

= عويد هذا، فقال: «ما نصنع به، لقنه ذاك الفاجر، يعني الشاذكوني». والشاذكوني متهم، وهذا هو علة الحديث.
قال ابن عدي: «ليس في حديث عويد أنكر من هذا»، هذا وعويد واه في نفسه؛ قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال الجوزجاني: «آية من الآيات»، وقال النسائي: «متروك». انظر: «اللسان» (٤/ ٤٥٠)، رقم (٦٤٢٨).

(١) أخرجه ابن المقرئ في «معجمه» (٩٦٧) عن عبدالله بن أحمد بن ثابت؛ والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٨٢)، رقم (٥٣٢٩) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١٢٤٠) ـ والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعات مرو» (ح٦٩٨) ـ ونقله الحافظ في «الفتح» (١٠/ ٤٩٩) عن الحاكم في تاريخه، وابن السقاء في «الفوائد» أيضاً ـ، كلهم: من حديث أبي عقيل يحيى بن حبيب الجمال الكوفي، كلاهما (عبدالله، وأبو عقيل): عن جعفر بن عون، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عنها رضي الله عنها. **رفعه** أبو عقيل، **وأوقفه** عبدالله.
وعبدالله بن أحمد بن ثابت: هو: أبو القاسم البزاز؛ ثقة، كما في «تاريخ بغداد» (٣٨٧/٩)، رقم (٤٩٧٥)، وغيره.
وأما أبو عقيل: فدونه بكثير؛ صدقه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ الترجمة: ٥٨٢)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢٧٠)، وقال: ربما أخطأ وأغرب.
فرواية الوقف أثبت، على أن الحافظ ابن حجر نقل في «الفتح» (١٠/ ٤٩٩) الخلاف في رفعه ووقفه عن أبي عقيل أيضاً، واعتبر هذا الإسناد أقوى طرق حديث الباب، وهو كمثلٍ عربي سائر صحيحٌ ثابت موقوفاً ـ كما تقدم في حديث ابن حبان وغيره ـ وإنما المنكر رفعه إلى النبي ﷺ. والله أعلم.

(٢) لم أجد رواية لغيرهم، وأظنه توهماً من قول ابن طاهر المذكور أعلاه. والله أعلم.

(٣) «ذخيرة الحفاظ» (٣/ ١٤١٧ ـ ١٤٢٠)، رقم (٣١٠٥)، فذكرها بعللها كلها مختصراً.
وهذه الأربعة عشر ليست أحاديث مستقلة، بل هي تكرار لطرق الأحاديث على النحو التالي:
حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٨) مواضع، وحديث أبي ذر رضي الله عنه موضعان، وحديث ابن عمر رضي الله عنهما موضعان، وحديث ابن عمرو رضي الله عنه موضع، وحديث حبيب بن مسلمة رضي الله عنه موضع واحد.

(٤) ذكروه باسم «جزء فيه طرق زر غبّاً تزدد حبّاً».
انظر: «المعجم المفهرس» لابن حجر (١/ ٨٧)، رقم (٢٤٥)، «ذيل التقييد» (٣٠٣/١، رقم ٦٠٢، ١/ ٤٤٣، رقم ٨٦٤). =

الزيارة»[١]، وبمجموعها يتقوى الحديث، وإن قال البزار: «إنه ليس فيه حديث صحيح»[٢]، فهو لا ينافي ما قلناه.

وقد أنشد ابن دريد في معناه[٣]:

عليك بإغباب الزيارة إنها ... إذا كثرت كانت إلى الهَجْر مَسلكا

فإني رأيت الغيث يُسْأَم دائماً ... ويُسْأل بالأيدي إذا هو أمسكا

وقال غيره[٤]:

---

(١) ذكره السيوطي في «نظم العقيان» (ص٤٨)، رقم (٣٤) باسم: «الإنارة بطرق حَدِيث غب الزِّيَارَة»، وذُكر في «كشف الظنون» (١/ ١٧٠)، و«هدية العارفين» (١/ ١٢٩) باسم: «الإنارة في الزيارة»، وذكره عبدالحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٢٧٧، ٣٣٥) باسم: «الإنارة بطرق حديث الزيارة»، وزعم أنه في مسألة زيارة قبر النبي ﷺ ردّاً على شيخ الإسلام ابن تيمية، وذلك وهم. والله أعلم.

(٢) «مسند البزار» (١٦/ ١٩١)، رقم (٩٣١٥)، وقال العقيلي أيضاً (٣/ ٤٢٣): «أحاديث هذا الباب فيها لين». وقال ابن حبان في «روضة العقلاء» (١١٦): «قد روي عن النَّبِيِّ ﷺ أخبار كثيرة تصرح بنفي الإكثار من الزيارة، حيث يقول «زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا»، إلا أنه لا يصح منها خبرٌ من جهة النقل، فتنكبنا عن ذكرها، وإخراجها في الكتاب». هذا وكلام أحمد والرازيين وابن عدي وغيرهم من الأئمة أيضاً يفيد ذلك.

(٣) نقله السيوطي في «الازدهار» (١/ ٥) عن العسكري في «الأمثال»، أن أبا بكر بن دريد أنشدهم به، وهو عند أبي هلال في «جمهرة الأمثال» (١/ ٥٠٥)، رقم (٩١٥) عن أبي أحمد، عن ابن دريد، بنحوه، إلا أن المصرع الثاني للبيت الأول فيه:

تكون إذا دامت إلى الهجر مسلكا

وبنحوه عن آخرين في «روضة العقلاء» (١١٦)، و«اعتلال القلوب» للخرائطي (٢/٢٩٥)، رقم (٥٨٧).

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وهو من شعر يونس بن حبيب النحوي؛ أسنده أبو الشيخ في «الأمثال» (١٥)، والبيهقي في «الشعب» (١٠/ ٥٦٧)، رقم (٨٠٠٨) ـ واللفظ له ـ من طريقي نعمان بن عبدالسلام والنضر بن شميل؛ عن يونس، أنه أنشد في معنى الحديث، واللفظ للبيهقي:

أَغْبِبْ زِيَارَتَكَ الصِّدِّيـ ... ـقَ يَرَاكَ كَالثَّوْبِ اسْتَجَدَّهْ

إِنَّ الصَّدِيقَ يُمِلُّهُ ... أَن لا يَزَالَ يَرَاكَ عِنْدَهْ

ولفظ أبي الشيخ: «يجدك كالثوب»، ونُسِب بنحوه في «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم (٢/ ١٥٥)، رقم (١٣٤٣) إلى النعمان نفسه، وهو وهم. ونسب بنحوه للكريزي عند =

قَـلِّـلْ زيـارتـك الـصـديـق   تـكـون كـالـثـوب اسـتـجَـدَّه[١]
وأَمَـلُّ شـيءٍ لامـرئ   أَلَّا يـزال يـراك عـنـده[٢]

٥٤٧ حديث: «الزكاة قنطرة الإسلام».

الطبراني في «الكبير و«الأوسط» عن أبي الدرداء به مرفوعاً[٣]، ورجاله موثقون[٤]، إلا أنه عن «بقيَةَ» أحدِ المدلسين بالعنعنة، مع تفرده به.

= ابن حبان في «الروضة» (١١٦)، ولأبي العتاهية الخزاعي عند الجرجاني في «دلائل الإعجاز» (٢/ ٤٩٨). والله أعلم.

(١) بجانبه في «الأصل» على الهامش:

(تـكـن كـثـوبٍ اسـتـجـده)

(٢) بجانبه في «الأصل»:

إن الـصـديـق يـمـلـه أن لا   يـزال يـراك عـنـده

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨/ ٣٨١)، رقم (٨٩٣٧)، و«الكبير» ـ كما في «مسند الفردوس» (٢/ ١٩٥/ب) ـ والبيهقي في «الشعب» (٥/ ٢٠)، رقم (٣٠٣٨)، وابن فيل في «جزئه» (٨٥) ـ ومن طريقه القضاعي (٢٦٠) ـ وابن عدي (٤/ ٩٨)، رقم (٩٤٦) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٤٩٣)، رقم (٨١٤) ـ وابن شاهين في الخامس من «الأفراد» (ق٣٤/ ٢ ـ كما في «الضعيفة»: ١١/ ٧٢، ٥٠٦٨)، ومن طريقه الأصفهاني في «الترغيب» (٢/ ٢١٨)، رقم (١٤٦٧) ـ وغيرهم؛ من ثلاث طرق: عن بقية، عن الضحاك بن حُمْرة، عن حطان بن عبدالله الرقاشي، عن أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعاً.

قال الطبراني في «الأوسط»: «لا يروى عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد، تفرد به بقية»، ونحوه قول ابن شاهين في «الأفراد»، وقال: «حديث غريب»، وفيه علتان:

١ ـ عنعنة بقية، وهو يدلس المتروكين والمتهمين تدليس التسوية ـ كما مر ـ ولم أقف على تصريحه بالتحديث.

٢ ـ الضحاك بن حمرة: ضعيف، كما سيأتي عند المؤلف.

ولذا ضعفه ابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٤٩٣/ ٨١٤)، وابن حجر في أول «تخريج الكشاف» ـ مع التفسير (١/ ٤٤/ ١)، وزكريا الأنصاري في تعليقه على «تفسير البيضاوي» (ق ١٩/ ٢) ـ كما في «الضعيفة» للألباني ـ والمناوي في «الفتح السماوي» (١/ ١٣٥)، والألباني في «الضعيفة» (٥٠٦٨)، وإليه ذهب ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٣/ ١٤٢٤/ ٣١١٥).

(٤) فيه نظر، والضحاك بن حمرة ضعيف كما سيذكره المؤلف، ولعله تبع ههنا الهيثمي =

وهو عند إسحاق بن راهويه في «مسنده»[١]، وفيه الضحاك بن حُمْرة[٢]، وهو ضعيف.

= في «مجمع الزوائد» (٣/ ٨٩/ ٤٣٢٧، ٣/ ١٩٨/ ٤٣٢٧) في قوله: «رجاله موثقون إلا أن بقية مدلس، وهو ثقة»، فحكى قوله دون عزو إليه، ولا تَثَبُّتٍ من سند الطبراني، ولعله أيضاً اقتبس حكمه على رواية إسحاق بن راهويه من تخريج شيخه ابن حجر لكشاف الزمخشري، فتبعه كذلك، وأصاب، فإن سند المصدرين واحد. والله أعلم.

(١) وجدته معزواً لإسحاق عند الزيلعي في «تخريج الكشاف» (١/ ٤٣/ ٣٢) حيث قال: «رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده»: أخبرنا بقية بن الوليد..»، فذكره بسنده ومتنه.
ومن طَرِيق إسحاق أخرجه الطبراني والبيهقي كما تقدم، فلم يختلف سند إسحاق بن راهويه عمن سبق ذكر المؤلف لهم، بل هو عندهم جميعاً من رواية بقية عن الضحاك بن حمرة.

(٢) بضم المهملة وبالراء؛ الأُملوكي الواسطي؛ ضعيف، من السادسة، ت. «التقريب» (٢٩٦٦).
وهو قد ضعفه جماعة من الأئمة؛ فقال ابن معين: «ليس بذاك»، وعنه أيضاً: «ليس بشيء»، وقال الجوزجاني: «غير محمود الحديث»، وقال النسائي والدولابي: «ليس بثقة»، وقال ابن عدي (٤/ ٩٨): «حديثه ليس بالكثير، وأحاديثه حسان غرائب» ـ قال الحافظ: وفي بعض النسخ: «متروك الحديث» ـ وقال الدارقطني: «ليس بالقوي، يعتبر به»، وقال ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٣/ ١٤٢٤)، رقم (٣١١٥): «متروك الحديث».
ووثقه آخرون: فقال ابن راهويه ـ في رواية حميد بن زنجويه عنه، كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٨٩) ـ: «كان ثقة»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٤٨٤)، رقم (٨٦٩٣) وخرج له حديثاً في «الصحيح»، وأخرج له الترمذي (٣٤٧١)، فقال: «هذا حديث حسن غريب»، و«الثقات» لابن حبان هو عمدة الهيثمي في معرفة الثقات، وعليه قال: «رجاله موثقون»، ولكن الجرح في مثل هذا مقدم على التعديل، والأكثرون على تضعيفه مع الاعتبار به، ومنهم المؤلف، وهو أقرب. والله أعلم.
وانظر: «الكامل» (٤/ ٩٧ ـ ٩٨)، «سؤالات البرقاني» (٢٣٤)، «تهذيب الكمال» (١٣/ ٢٥٩)، رقم (٢٩١٦)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٨٩).
هذا وروى عبدالرزاق في «التفسير» (٣/ ١٤٩)، رقم (٢٦٩١) عن معمر، والطبري (٢٠/ ٣٨٠)، رقم (٣٠٦٧١) من طريق سعيد بن أبي عروبة، كلاهما: عن قتادة فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾، قَالَ: «كان يقال: الزكاة قنطرة الإسلام، فمن قطعها بَرِئَ ونجا، ومن لم يَقْطَعْها هلك».
والقنطرة: هي الجسر. وسنده صحيح إلى قتادة بن دعامة السدوسي. والله أعلم.

٥٤٨ حديث: «زكاة الحُلِيِّ عاريته».

يذكره الفقهاء، وهو عند البيهقي من حديث [ق١٠٤/ب] كامل بن العلاء[(١)]، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر من قوله[(٢)]

ومن طريق قتادة، عن سعيد بن المسيب، أنه قال في زكاة الحُلِيِّ: يعار ويلبس[(٣)]

ويذكر عن الشعبي في إحدى الروايتين عنه[(٤)].

---

(١) هو: كامل بن العلاء التميمي الكوفي؛ صدوق يخطئ، من السابعة، د ت ق. «التقريب» (٥٦٠٤)

(٢) «السنن الكبرى» (٤/ ١٤٠)، وإسناده حسن إلى ابن عمر ﵄، لحال كامل بن العلاء. والله أعلم.
وروى عبدالرزاق (٧٠٤٧) ـ ومن طريقه الدارقطني (٢/ ٥٠٤/ ١٩٦٧) وغيره ـ؛ عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر ﵄، قال: «ليس في الحلي زكاة»، وهذا إسناد صحيح إليه.
ولابن زنجويه في «الأموال» (٣/ ٩٧٩)، رقم (١٧٨٠) عن النضر بن شميل، عن صخر بن جويرية، عن نافع، عن ابن عمر ﵄ في الحلي إذا وضع كنزاً: «كل مال يوضع كنزاً ففيه الزكاة، حتى تلبسه المرأة؛ فليس فيه زكاة».
وهذا إسناد صحيح، وعلى التفصيل الذي فيه يتوجه الخلاف في فتوى غيره أيضاً. والله أعلم.

(٣) «السنن الكبرى» للبيهقي (٤/ ١٤٠)، وكذا أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (١٢٨١) وابن أبي شيبة (٣/ ١٥٥)، رقم (١٠٢٨٥) وابن زنجوية في «الأموال» (٣/ ٩٨٤)، رقم (١٧٩٧) من طرق عن قتادة به.
ولأبي عبيد (١/ ٥٤١)، رقم (١٢٨٣) من طريق رُزَيْقِ بْنِ الْحَكِيم، عن سعيد، قال: «الحلي إذا لُبِسَ وَانْتُفِعَ بِهِ فلا زكاة فيه، وإذا لم يُلْبَسْ وَلَمْ يُنْتَفَعْ به ففيه الزكاة»، ورُزَيْقٌ: ثقة، من الثالثة [التقريب: ١٩٣٥]، وفي الإسناد دونه عبدالله بن صالح كاتب الليث، وهو صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة بقبول التلقين وعدم التنبه لما يدخل عليه ـ كما تقدم ـ فهذا إسناد حسن إن شاء الله، وهذا التفصيل هو الذي أفتى به مالك في «الموطإ».

(٤) أخرجه عبدالرزاق (٤/ ٨١)، رقم (٧٠٤٥)، وأبو عبيد في «الأموال» (١/ ٥٤١)، رقم (١٢٨٥، ١٢٨٦)، وابن أبي شيبة (ح١٠٢٨٢)، وابن زنجوية في «الأموال» (٣/٩٨٣)، رقم (١٧٩٢) من ست طرق عن الشعبي به. =

وعن أحمد قال: خمسة من الصحابة كانوا لا يرون في الحُلِيِّ زكاة؛ ابن عمر وعائشة وأنس وجابر وأسماء[(١)] انتهى

فأما ابن عمر: فهو عند مالك، عن نافع، عنه[(٢)] وأما عائشة: فعنده أيضاً[(٣)]، وهما صحيحان.

= وإسناده صحيح إلى الشعبي، وأما الرواية الأخرى عنه، والتي يفيدها كلام المؤلف فلم أقف عليها.

(١) نقله ابن قدامة في «المغني» (٤/ ٢٢١)، رقم (٤٥٠) وابن عبدالهادي في «التنقيح» (٣/ ٦٧)، رقم (١٥٤٨) والزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٣٧٥) وابن الملقن في «البدر المنير» (٥/ ٥٨٣) وغيرهم عن الأثرم عن أحمد.

(٢) أخرجه في «الموطأ» (١/ ٢٥٠)، رقم (٥٨٧) عن نافع، أن عبدالله بن عمر: كان يحلي بناته وجواريه الذهب، ثم لا يخرج من حليهن الزكاة.

(٣) الموطأ (١/ ٢٥٠)، رقم (٥٨٦) - واللفظ له ـ، وكذا أخرجه عبدالرزاق (٧٠٥٢)، وأبو عبيد في «الأموال» (١/ ٥٤٠)، رقم (١٢٧٦)، وابن أبي شيبة (٣/ ١٥٤)، رقم (١٠٢٧٢، ١٠٢٧٣) وغيرهم؛ من طرق عن القاسم، عنها رضي الله عنها: أنها كانت تلي بناتِ أخيها يتامى في حجرها لهن الحلي؛ فلا تخرج من حليهن الزكاة.
وكذا روى عبدالرزاق (٧٠٥١) عن عمرة، وابن أبي شيبة (١٠٢٧٤) عن عطاء، وابنُ زنجوية في «الأموال» (١٧٨٤) عن ابن أبي مليكة، ثلاثتهم: عن عائشة رضي الله عنها نحوه.
ولأبي عبيد في «الأموال» (١/ ٥٣٨)، رقم (١٢٦٥)، والدارقطني (٢/ ٥٠٠)، رقم (١٩٥٦) ومن جهته للبيهقي (٤/ ١٣٩)، من طريق حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: لا بأس بلُبسِ الْحُلِيِّ إذا أعطِيَتْ زكاتُه.
وصحح ابن الملقن في «البدر المنير» (٥/ ٥٨٢) إسناده، لكن البيهقي أعله في «المعرفة» (٦/ ١٤٤) ـ وكذا الرواية المرفوعة عنها رضي الله عنها ـ بمخالفتهما لروايتي قاسم بن محمد بن أبي بكر وابن أبي مليكة المتقدمتين، عنها رضي الله عنها، وهما ألصق بعائشة رضي الله عنها، مع كونهما يريان وجوب الزكاة في الحلي، وتوبعا عليه من عمرة بنت عبدالرحمٰن وغيرها كما تقدم، وقد كانت عمرة والقاسم وإخوته في كفالتها رضي الله عنها. والله أعلم.
وقال أبو عبيد في «الأموال» (١/ ٥٤٤)، رقم (١٢٩٢): «وحديث عائشة في قولها: «لا بأس بلُبْس الحُلِيِّ إذا أُعطِيت زكاتُه» لا وجه له عندي سوى العارية؛ لأن القاسم بن محمد كان ينكر عنها أن تكون أَمرَت بذلك أحداً من نسائها أو بنات أخيها، ولم تصح زكاة الحلي عندنا عن أحد من الصحابة، إلا عن ابن مسعود رضي الله عنه».

وأما أنس: فأخرجه الدارقطني من حديث علي بن سُلَيم[١]، سألت أنساً عن الحلى؟ فقال: ليس فيه زكاة[٢].

وأما جابر: فرواه الشافعي، عن سفيان، عن عمرو، سمعت رجلاً يسأله عن الحلي؛ فيه زكاة؟ قال: لا[٣].

---

(١) في عامة الأصول الخطية: «سلمان»، وفي نسخة (زك): «سليمان»، والمثبت من المصادر الأصلية، وهو الصواب الموافق لمصادر الترجمة: وهو علي بن سُلَيْم أبو سليم الجزار الليثي الكوفي؛ سمع أنساً رضي الله عنه، وروى عنه مسعر وأبو عوانة وإسرائيل وشريك، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ١٦٢)، وسكت عنه البخاري في «التاريخ» (٦/ ٢٧٧)، رقم (٢٣٩٤)، ومسلم في «الكنى» (١/ ٤١٥)، رقم (١٥٥٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٨٨)، رقم (١٠٢٨)، وأبو أحمد الحاكم في «الكنى» (ق٥/ ٢١٥)، وابن منده في «فتح الباب» (١/ ٤٠٤)، رقم (٣٦١٩)، فهو صالح ما لم ينكر، لرواية الجماعة من الأئمة عنه، وذكر ابن حبان له في «الثقات». والله أعلم.

(٢) أخرجه الدارقطني (٢/ ٥٠٣)، رقم (١٩٦٥) ـ ومن طريقه البيهقي (٤/ ١٣٨)، رقم (٧٧٩٠) ـ، وكذا أحمد في «المسائل» ـ رواية ابنه عبدالله (١٦٤) وابن زنجوية في «الأموال» (١٧٨٧) من طريق شريك، عن علي بن سُلَيم، قال: سألت أنس بن مالك عن الحلي؟ فقال: ليس فيه زكاة.

وجود إسناده ابن الملقن في «البدر المنير» (٥/ ٥٨٣)، وهو إسناد صالح، وشريك قد توبع عليه من إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق؛ كما للبخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٧٧)، رقم (٢٣٩٤) وأبي عبيد في «الأموال» (١٢٧٧) وكذا ابن زنجوية (١٧٨٦) من طريقي شريك وإسرائيل، عن علي بن سُلَيم، أنه سأل أنس بن مالك عن سيفٍ كثيرِ الفضة، أفيه زكاة؟ قال: «لا». إلا أنه وقع عند البخاري: «قال: نعم»، وهو خطأ، فإن ابن زنجويه رواه عن عبيد الله بن موسى ـ شيخ البخاري ـ عن إسرائيل بالنفي، وهو بالنفي في رواية شريك، وبه نقله أبو أحمد الحاكم عن البخاري من روايته عن النضر ـ ابن شميل ـ عن إسرائيل. والله أعلم.

وروى ابن زنجويه (٣/ ٩٨٤)، رقم (١٧٩٦) عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه قال: «إذا كان حُليٌّ يُعار ويُلبس؛ زُكِّي مرة واحدة». وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، وليس فيه إلا عنعنة قتادة، وهو أرجح إسناداً من الرواية الأولى، وهما يجتمعان من وجه ويفترقان من وجه، ويمكن أن يحمل عليه الإطلاق الوارد في الأولى. والله أعلم.

(٣) أخرجه الشافعي في «الأم» (كتاب الزكاة، باب زكاة الحلي، ٢/ ٤١) ـ ومن طريقه البيهقي (٤/ ١٣٨) ـ وعبدالرزاق (٤/ ٨٢)، رقم (٧٠٤٦). وصحح إسناده ابن الملقن =

قال البيهقي في «المعرفة»: «فأما ما يروى عنه مرفوعاً «**ليس في الحُليّ زكاة**» فباطل لا أصل له، وإنما يروى عنه من قوله»[(١)]

وأما أسماء: فروى الدارقطني من طريق هشام بن عروة، عن فاطمة ابنة المنذر، عن أسماء بنت أبي بكر؛ أنها كانت تحلي بناتها الذهبَ نحواً من خمسين ألفاً، ولا تزكيه[(٢)]

٥٤٩ حديث: «زمزم لما شرب له».

في: «ماء زمزم»[(٣)].

٥٥٠ حديث: «الزهد غنى الأبد».

في: «الصبر»[(٤)]

٥٥١ حديث: «الزهرة».

في: «هاروت»[(٥)].

= في «البدر المنير» (٥/ ٥٨١).
ورواه عبدُالرزاق (٧٠٤٨، ٧٠٤٩) وابن أبي شيبة (ح١٧٩٤)، (٣/ ١٥٥)، رقم (١٠٢٧٥)، وأبو عبيد في «الأموال» (١٢٧٥)، وابن زنجويه (١٧٧٨) من طريق عمرو بن دينار وأبي الزبير وعطاء، عن جابر ﷺ نحوه، إلا أن في حديث أيوب عن عمرو: «قيل: وإن بلغ عشرة آلاف؟ قال: كثير!»، وفي حديث شعبة عن عمرو: «وإن بلغ ألفاً؟ قال: الألف كثير ـ أو: كبير». وفيه تقييد للإطلاق في الروايات الأخرى. والله أعلم.

(١) معرفة السنن والآثار (٦/ ١٤٤)، وزاد: «وعافية بن أيوب مجهول، فمن احتج به مرفوعاً كان مغرراً بدينه، داخلاً فيما نعيب به المخالفين في الاحتجاج برواية الكذابين»، وعافية راويه مرفوعاً.

(٢) رواه الدارقطني (٢/ ٥٠٤)، رقم (١٩٦٩) ـ ومن طريقه البيهقي (٤/ ١٣٨)، رقم (٧٧٩١) ـ، وكذا أحمد في «المسائل» ـ رواية ابنه عبدالله (٦١٨)، وابن أبي شيبة (٣/ ١٥٥)، رقم (١٠٢٧٦، ١٠٢٧٧)، وابن زنجويه في «الأموال» (١٧٨٨) من طرق عن هشام به.
وجود ابن الملقن في «البدر المنير» (٥/ ٥٨٣) إسناد الدارقطني، ورجال الآخرين رجال الشيخين. والله أعلم.

(٣) انظر الحديث (٩٣٨).

(٤) الحديث (٦٢٥).

(٥) الحديث (١٢٦٧).

٥٥٢ حديث: «الزنا يورث الفقر».

الديلمي والقضاعي من حديث الماضي بن محمد(١)، عن ليث بن أبي سليم(٢)، عن مجاهد، عن ابن عمر رفعه بهذا(٣)

---

(١) أبو مسعود المصري الغافقي، كاتب المصاحف: ضعفه الحافظ في «التقريب» (٦٤٢٣)، وقد وهاه غير واحد؛ فقال ابن عدي (٦/ ٤٣٢): «منكر الحديث، .. وعامة رواياته لا يتابع عليها، ولا أعلم روى عنه غير ابن وهب»، وقال عنه الدارقطني في «التعليقات على المجروحين» (ترجمة: ٢٩٥ ـ الليث بن أبي سليم): «يحدث بالأباطيل»، فهو إلى الترك أقرب منه إلى الاعتبار به. والله أعلم.

(٢) الليث بن أبي سليم بن زَنيم؛ صدوق، اختلط جدّاً ولم يتميز حديثه فترك، كذا قال الحافظ ابن حجر، وتقدمت ترجمته (ح١٥٢)، والأظهر أنه لم يترك، إلا أنه ضعيف، ويخلط في جمعه بين الشيوخ. والله أعلم.

(٣) أخرجه الديلمي (٢/ ١٦٠/أ)، والقضاعي (٦٦)، وابن أبي حاتم في «العلل» (١٢٣٠)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٣١)، رقم (٩٠٦)، وابن عدي (٦/ ٤٣٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٧/ ٢٩٦)، رقم (٥٠٣٥) ـ وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب» (٢/ ٢٢٧)، رقم (١٤٨٣) من طريق ابن وهب عن الماضي به.

قال أبو حاتم: «حديث باطل، وماضي لا أعرفه»، وقال ابن عدي: «هو منكر الحديث»، وقال الدارقطني في «تعليقاته على المجروحين» (٢٩٥): (باطل عن الليث أيضاً، . . ، لم يروه عن الليث إلا الماضي بن محمد، والماضي هذا يحدث بالأباطيل)، وبالليث أعله ابن حبان، والمنذري في «الترغيب» (٣/ ١٩٠)، والذهبي في «الميزان» (٣/ ٤٢٤)، وقال: «سنده إليه ضعيف بمرة»، وبه والماضي معاً أعله الألباني في «الضعيفة» (١٤٠)، وقال: «باطل، وهذا سند واه».

والحديث عند ابن عساكر (١٩/ ٥١٣) من طريق عبدالرحمٰن بن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أسماء بنت أبي بكر ﵄، قالت: رأيت زيد بن عمرو بن نفيل مسنداً ظهره إلى الكعبة في الجاهلية وهو يقول: يا معشر قريش! إياكم والزنا؛ فإنه يورث الفقر.

وهذا إسناد حسن ـ إن شاء الله ـ، وهو من رواية المدنيين عن ابن أبي الزناد، وحديث أهل الحجاز عنه صالح، وإنما تغير ببغداد، فوهى حديث أهل العراق عنه.

وانظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٢٢٧ ـ ٢٣٠)، رقم (٥٣٥٩)، «تهذيب الكمال» (١٧/ ٩٥ ـ ١٠١)، رقم (٣٨١٦)، «الميزان» (٢/ ٥٧٥ ـ ٥٧٦)، رقم (٤٩٠٨)، «التقريب» (٣٨٦١)، «الكواكب النيرات» (ص٤٧٧، رقم: ٢١ ـ زوائد).

وهذا يمكن أن يعتبر علة لحديث الليث بن أبي سليم المتقدم، فيكون أصله موقوفاً، =

وعنده أيضاً من حديث أبي الدنيا الكذاب[١] عن علي رفعه: «**في الزنا ست خصال؛ ثلاثة في الدنيا ـ وذكر منها الفقر ـ وثلاثة في الآخرة**»[٢].

٥٥٣ حديث: «الزنجي إذا جاع سرق».

في: «إن الأسوَد»[٣]

٥٥٤ حديث: «الزيدية مجوس هذه الأمة».

لم أره[٤]، ولكنه عند أبي داود والطبراني وغيرهما من حديث ابن عمر مرفوعاً، بلفظ: «**القدرية**» لا «**الزيدية**»، وباقيه: «**إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم**»[٥].

= ووهم فيه الليث أو الراوي عنه فرفعه، فقد رواه ابن حبان في «الثقات» (٢/ ٢٩٥) من طريق مكحول الشامي، قال: قال لي ابن عمر: «يا مكحول! إياك والزنا، فإنه يورث الفقر»، وبه قال الألباني.
ورواية ابن حبان هذه فيها نظر، فإن مكحولاً ليس له سماع عن أحد من الصحابة، ومن ذهب إلى سماعه عن بعضهم لم يذكر منهم ابن عمر، بل نفاه غير واحد من الأئمة، كما في «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٤٧٠)، وغيره.
وفي سنده أيضاً: يوسف بن يحيى الجبلي، وهلال بن مصعب؛ لم أجد لهما ترجمة إلا ذكر ابن حبان لهلال في «الثقات» (٧/ ٥٧٣)، وعلى كل فهو أرجح إسناداً. والله أعلم.

(١) عثمان بن خطاب أبو عمر البلوى المغربي الأشج، ويقال: ابن أبي الدنيا. «الميزان» (٩٩١، ٥٥٠٠).

(٢) أخرجه الديلمي (٢/ ٢٧٨) والرافعي في «تاريخ قزوين» (٤/ ٧١) من وجهين عن أبي الدنيا به.
وروي عن أنس ﷺ من وجه آخر أيضاً، وعن حذيفة بن اليمان وابن عباس ﷺ، بأسانيد واهية لا تخلو من متهم أو متروك أو واه في الحديث، ولكنها أقل وهاء من حديث أبي الدنيا هذا. والله أعلم.

(٣) الحديث (٢٢٣).

(٤) موضوع لا يعرف بهذا اللفظ، كما في «التمييز» لابن الديبع (٦٨٩)، و«الجد الحثيث» (١٩٣)، و«النخبة البهية» (١٤١)، و«الأسرار المرفوعة» (٢١٢).

(٥) أخرجه أبو داود (٤٦٩١) ـ ومن طريقه الحاكم (١/ ٨٥)، وعنه البيهقي في «السنن» (١٠/ ٢٠٣)، و«الاعتقاد» (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧)، و«القضاء» (ح٤٠٧) ـ عن موسى بن إسماعيل التبوذكي، عن عبدالعزيز بن أبي حازم، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٣٣٨) =

= عن يعقوب بن حميد بن كاسب عن زكريا بن يحيى بن منظور بن ثعلبة بن أبي مالك، كلاهما: عن أبي حازم، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.
وطريق أبي داود رجاله ثقات، إلا أن فيه إرسالاً، للكلام في سماع أبي حازم من ابن عمر رضي الله عنهما، وقد جاء عن عبدالعزيز بن أبي حازم، قال: «لم يسمع أبي من الصحابة إلا عن سهل».
وانظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ٢٧٣)، رقم (٢٤٥٠)، «تحفة التحصيل» (١٣٢)، «اللآلي المصنوعة» (١/ ٢٣٧).
وبهذا الانقطاع أعله المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٧/ ٥٨)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٣١٧)، والألباني في «ظلال الجنة» (٣٣٨ ـ ٣٤٢)، و«تخريج الطحاوية» (٢٤٢)، و«المشكاة» (١٧٢)، وغيرها، إلا أنه قال: وله طرق أخرى يبلغ بها درجة الحسن. ملخصاً.
والراجح في رواية هذا الحديث ـ عن كل من عبدالعزيز بن أبي حازم عن أبيه، وعن نافع ـ هو وقفُه على ابن عمر رضي الله عنهما، كما ثبت به من أوجه صحيحة الأسانيد إليهما، وهي أصح من رواية الرفع وأقوى.
فأخرجه البيهقي في «القضاء» (٤١٠) من طريق عمر بن محمد ـ وهو ابن زيد العمري ـ، واللالكائي (ح١١٦٠) من طريق إسحاق بن رافع، كلاهما: عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً.
قال البيهقي: «هذا إسناد صحيح، إلا أنه موقوف».
ورواه الطبري في «صريح السُّنَّة» (ح٢١) واللالكائي (ح١١٦١) من طريقين عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي عن عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً.
والدورقي فوق موسى بن إسماعيل التبوذكي في الحفظ والثبت والمعرفة، وقد أوقفه عن ابن أبي حازم.
ولحديث الباب طرق وشواهد أخرى عند الآجري وابن عدي واللالكائي وغيرهم، ولا تخلو من ضعف، تكلم عليها ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٣/ ١٧١٨)، رقم (٣٨٧٨ ـ نقلا عن ابن عدي)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦) والمعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» (١٣٩٠/ ٨٩).
وقال المعلمي: «وهذا الخبر يتعلق بعقيدةٍ كثُرَ فيها النزاع واللجاج، فلا يُقبَل فيها ما فيه مغمز، وقد قال النسائي ـ وهو من كبار أئمة السُّنَّة ـ: «هذا الحديث باطل كذب»».
وله طرق وشواهد من حديث حذيفة وأبي هريرة وجابر وسهل بن سعد رضي الله عنهم عند =

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» عن أنس بلفظ: «**مجوس العرب، وإن صاموا وصَلُّوا**»[(١)(٢)].

555 **حديث: «زينوا القرآن بأصواتكم».**

عبدالرزاق ـ ومن طريقه الحاكم في «صحيحه» ـ عن معمر، عن الأعمش، عن طلحة بن مصرف، عن عبدالرحمٰن بن عوسجة، عن البراء مرفوعاً بهذا[(٣)].

= الآجري واللالكائي وغيرهما، ولا يخلو شيء منها من مقال، وأصحها رواية ابن عمر رضي الله عنهما هذه من الطريق الأول، وهي العمدة، غير أن لها علتين: الانقطاع والوقف، كما تقدم.
ولذا حكم أبو حاتم والنسائي بأنه باطل موضوع، كما في «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٢٧٥). والله أعلم.

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٥٩)، واقتبسه عنه السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (١/ ٢٣٧)، وفيه أربع علل:
١ ـ فيه شيخ بقية؛ سلام بن عطية: فإن كان مصحفاً من سلام بن أبي مطيع؛ فهو ثقة، وإلا فلم أقف له على ترجمة أو ذكر، وحديث بقية عن مشايخه المجهولين ليس بشيء، ولا يلتفت إليه. والله أعلم.
٢ ـ عنعنة بقية في الإسناد، وهو يدلس تدليس التسوية والشيوخ، وربما جمعها أجمع، كما تقدم.
٣ ـ وفيه يزيد بن سنان: وهو الرهاوي، ضعيف، وتصحف في الحلية إلى «الأموي». والله أعلم.
٤ ـ وفيه محمد بن ناصح البغدادي: ترجم له في «تاريخ بغداد» (٤/ ٩٣ ـ ٩٤)، رقم (١٧٤٤) دون جرح أو تعديل.

(٢) وانظر للكلام على معناه: «معالم السنن» للخطابي (٤/ ٣١٧)، والسنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٢٠٧)، و«الاعتقاد» (ص٣٣٧)، و«المعرفة» له (١٤/ ٣٢١).

(٣) أخرجه عبدالرزاق (٤١٧٦) ومن طريقه الحاكم (١/ ٥٧١)، إلا أن لفظهما: «**زينوا أصواتكم بالقرآن**» ونبه الحاكم أن هذا هو لفظ معمر، ورواه باللفظ نفسه قبل ذلك (١/ ٥٧٠) من طرق عن الثوري عن منصور عن طلحة بن مصرف به. والله أعلم.
وأما لفظ الترجمة فهو عند عبدالرزاق (٢/ ٤٨٤)، رقم (٤١٧٥)، ومن طريقه عند الحاكم (١/ ٥٧٠)؛ عن الثوري، عن منصور والأعمش، عن طلحة اليامي به.
وورد به من طرق عن الأعمش، وشيخه طلحة اليامي، وعمن فوقهما؛ عند أبي داود (١٤٦٨)، والنسائي (١٠١٤، ١٠١٥)، وفي «الكبرى» له (٢/ ٢٦)، رقم (١٠٩٠)، =

وكذا هو عند الطبراني بهذا اللفظ بسند حسن من حديث ابن عباس مرفوعاً[(١)]، وفي لفظٍ له أيضاً: **«أَحسنوا أصواتكم بالقرآن»**[(٢)]

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» من جهة البخاري؛ حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا يعقوب بن عبدالرحمٰن الإسكندراني، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ بلفظ الترجمة[(٣)].

= (٧/ ٢٧٠)، رقم (٧٩٩٦)، وابن ماجه (١٣٤٢)، والدارمي (٣٥٤٣)، والطيالسي (٧٣٨)، وابن أبي شيبة (ح٨٨٢٩، ٣٠٠٥٦)، وأحمد (٣٠/ ٤٥١)، رقم (١٨٤٩٤)، وأبي يعلى (٣/ ٢٤٥)، رقم (١٦٨٦)، وابن خزيمة (١٥٥١، ١٥٥٦)، وابن حبان (٧٤٩، ٧٥٠)، والحاكم (١/ ٥٧٠ ـ ٥٧٥)، والبيهقي (٢/ ٥٣) وغيرهم.

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/ ٨١ ـ ٨٢)، رقم (١١١١٣) من طريق عبدالله بن خراش، عن العوام بن حوشب، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: **«زينوا أصواتكم بالقرآن»**.
وعبدالله بن خراش: ضعيف، وأطلق عليه ابن عمار الكذب، ق. «التقريب» (٣٢٩٣).
والعوام بن حوشب الواسطي: ثقة ثبت فاضل، ولكنه من الطبقة السادسة، كما في «التقريب» (٥٢١١)، وهم من لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كما في مقدمة «التقريب» (ص: ١٥). وقد أسند الطبراني قبله عدة أحاديث من رواية عبدالله بن خراش عن عمه العوام بن حوشب عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما، فيحتمل أن يكون مجاهد سقط اسمه من الناسخ أو الطبع. والله أعلم.
فمثل هذا الإسناد بعيد عن درجة الحسن، بل وربما لا ينجبر أيضاً. والله أعلم.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ١١٨/ ١٢٦٤٣) من طريق سعيدٍ أبي سعد البقال ـ وهو ابن المرزبان ـ، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: **«أحسنوا الأصوات بالقرآن»**.
وفيه أربع علل:
١ ـ الضحاك بن مزاحم: لم يلق ابن عباس رضي الله عنهما، فحديثه عنه مرسل.
٢، ٣ ـ سعيد بن المرزبان أبو سعد البقال: ضعيف جدّاً، ويدلس الضعفاء والمتروكين، وربما ثلاثة بالتوالي، وقد عنعن. وانظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ٥٢ ـ ٥٥)، رقم (٢٣٥١)، «التقريب» (٢٣٨٩)، «التبيين لأسماء المدلسين» لابن العجمي (٩٢).
٤ ـ وفيه أيضاً؛ نعيم بن حماد الخزاعي: صدوق يخطئ كثيراً، كما في «التقريب» (٧١٦٦). ولم يتابع عليه.

(٣) «الإحسان» (٣/ ٢٧)، رقم (٧٥٠).

وتوسع الحاكم في إيراد طرق حديث البراء[١]، واتفقت [ق١٠٥/أ] ألفاظها على: «**زينوا القرآن بأصواتكم، فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً**»[٢] [إلا ما قدَّمْته[٣]

وكذا أخرجه محمد بن نصر في «قيام الليل» له[٤] من حديث جرير عن الأعمش به، بل أخرجه أيضاً من حديث علقمة بن مرثد، عن زاذان أبي عمر، عن البراء، بلفظ: «**حسنوا القرآن بأصواتكم، فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً**»][٥]؛ وهو عند الحاكم والدارمي كذلك[٦].

وهذه الزيادة: أخرجها أبو نعيم في «الحلية»[٧] من حديث علقمة، قال:

---

(١) «المستدرك» (١/ ٥٧٠ ـ ٥٧٥).

(٢) جملة: «فإن الصوت. .» كذا جاءت في: (أ) و(ز)، ولم ترد في سائر النسخ، وكذلك لا توجد عند الحاكم إلا في رواية زاذان أبي عمر عن البراء رضي الله عنه (١/ ٥٧٥) فحسب، ولعل المؤلف أراد اتفاقها في الجزء الأول من الحديث، والذي هو محل الاختلاف في الرواية. والله أعلم.

(٣) يعني به ما تقدم ذكره من لفظة: «زينوا ـ أو: أحسنوا ـ أصواتكم بالقرآن».

(٤) «مختصر قيام الليل» (١٥١)، واللفظة الثانية منه محذوفة الإسناد ملحقة بالأول.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من: «أ، ز»، وأثبت من «م» وسائر النسخ الخطية الأخرى، وهو الصواب.

(٦) أخرجه الدارمي (٣٥٤٤) ـ ومن طريقه الحاكم (١/ ٥٧٥) ـ بلفظ: «زينوا»، وهو بلفظ: «حسنوا» عند أبي الشيخ في «طبقاته» (٤/ ١١٠)، رقم (١٠٩٦)، وتمام في «الفوائد» (٩٩٠).

(٧) أخرجه في «الحلية» (٤/ ٢٣٦)، و«الأربعين الصوفية» (٥٦)، ومحمد بن نصر المروزي في «قيام الليل» ـ كما في «مختصره» (١٥١) ـ، والدولابي في «الكنى» (١٣٥/٥)، رقم (١١٢٩)، والبغوي في «الجعديات» (٣٤٥٦)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٨٢)، رقم (١٠٠٢٣)، وابن عدي (٣/ ٣٦٥، ٣٦٦)، والخطيب في «موضح الأوهام» (٢/ ١٣٤)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤١/ ١٧٣ ـ ١٧٤) من طريق أبي عبيدة سعيد بن زُرْبي، عن حماد بن أبي سليمان عن علقمة به، واستغربه أبو نعيم من حديث إبراهيم وحماد.
وجاء عند البغوي: «أبو معاوية العباداني، عن حماد»، وهو سعيد بن زربي نفسه، كما بينه البغوي نفسه، وحكاه ابن عدي عن البخاري، وابن عساكر عن الدارقطني.
وسعيد بن زُربي: غير ثقة، منكر الحديث عن الثقات، كما في «الكامل» (٣/ ٣٦٥، =

كنت رجلاً حسن الصوت بالقرآن، فكان ابن مسعود يبعث إليَّ، فآتيه، فيقول لي: رتل ! فداك أبي وأمي، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**حسن الصوت زينة للقرآن**».

وكلاهما مما يتأيد به رواية: «**زينوا القرآن بأصواتكم**»، وإن كان الخطابي رجح اللفظ الأول(١).

وعلقه البخاري بلفظ الترجمة في أواخر «صحيحه»(٢) جازماً به، ولكن قد أخرجه في «خلق أفعال العباد» ـ من طرق ـ وأبو داود والنسائي وابن حبان في «صحيحه» وآخرون باللفظ الثاني(٣).

= ٣٦٩). وبه أعل الحديث البزار، وابن عدي، وابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (١١٠٠)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٥٤)، رقم (١١٧٠٧ ـ ١١٧٠٨)، وغيرهم.
وتابعه قيس بن الربيع عن حماد به عند ابن عدي (٦/ ٤٥)، وهو معل أيضاً، أعله ابن عدي بقيس بن الربيع؛ وهو صدوق في نفسه، ولكنه تغير حفظه لما كبر، وبلي بابن سوء كان يدخل عليه ويلحق في كتبه ما ليس من حديثه فيحدث بها، فتركه من أجله جمع من الأئمة، وضعفه آخرون، وتقدمت ترجمته (ح٢) فهو ممن يستأنس به، ولا يعتد بما يتفرد به.
وهذا حسنه الألباني في «الصحيحة» (١٨١٥) بالطريق الأول على اعتبار أن أبا معاوية العباداني وسعيد بن زُربي اثنان ـ كما وقع خطأً في رواية أبي نعيم ـ، وليس الأمر كذلك، فهما واحد، ولا تقويه متابعة قيس بن الربيع، لما تقدم من اختلاطه وتلقنه وتحديثه بما ليس من حديثه. والله أعلم.

(١) قال في «معالم السنن» (ح٣٨٢): «ورواه معمر عن منصور عن طلحة، فقدَّم الأصوات على القرآن، وهو الصحيح»، وزاد: «وفيه دليل على أن المسموع من قراءة القارئ هو القرآن، وليس بحكاية للقرآن».
وقال في تفسيره على اللفظ الأول: «معناه: زينوا أصواتكم بالقرآن، هكذا فسره غير واحد من أئمة الحديث، وزعموا أنه من باب المقلوب، . .»، وبنحوه فسره ابن حبان في «الصحيح» (٣/ ٢٥) ـ وقال: «هذا اللفظ من ألفاظ الأضداد» ـ وأحمد ـ كما في «أخلاق أهل القرآن» للآجري (١٧) ـ والهرويُّ ـ كما في «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٢/ ٤٢٤، ٢٩٩) ـ، وارتضاه البغوي في «شرح السُّنَّة» (٣/ ٣٧٣).

(٢) «الصحيح» (كتاب التوحيد)، باب قول النبي ﷺ «الماهر بالقرآن. . .» و«زينوا القرآن بأصواتكم»، قبل الحديث (٧٥٤٤).

(٣) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٢٤٩ ـ ٢٥٥)، وأبو داود (١٤٧٠)، =

[بل][١] وهو لفظ حديث ابن عباس عند الدارقطني في «الأفراد»[٢] من الوجه الذي أخرجه منه الطبراني. وفي الباب عن جماعة من الصحابة[٣]

٥٥٦ حديث: «زينوا أعيادكم بالتكبير».

الطبراني في «الأوسط» و «الصغير» بسند ضعيف عن أبي هريرة به مرفوعاً[٤]

= وابن ماجه (١٣٤٢) والنسائي (١٠١٥، ١٠١٦)، والدارمي (٣٥٤٣)، وابن حبان (٧٤٩، ٧٥٠) وأخرجه كذلك الطيالسي (٧٧٤) وابن أبي شيبة (٨٨٢٩، ٣٠٥٥٦) وأحمد (١٨٤٩٤، ١٨٥١٦، ١٨٧٠٤) وغيرهم.

(١) ساقط من: «أ، ز»، وأثبت من «م» والنسخ الخطية الأخرى.

(٢) كما في «أطراف الغرائب» (٣/ ٣٢٢)، رقم (٢٧٨٤)، وقال: «غريب من حديث العوام بن حوشب، عن مجاهد، تفرد به عنه عبدالله بن خراش بن حوشب، وهو ابن أخيه».
وعليه ففي إسناد الطبراني المذكور قبلُ سقطٌ بين العوام بن حوشب وابن عباس ﵄. والله أعلم.

(٣) قال الديلمي (وفي الباب عبدالله بن عمر، وأبو هريرة، وعبدالله بن عباس، وعائشة ﵃).
وهي بألفاظ مختلفة عن كل من ذكر سوى ما تقدم عند المؤلف، وغالبها صحاح، ومنها المتفق عليه، والجميع تؤكد على تحسين الصوت بالقرآن، وترتيله وتجويد القراءة به.

(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٣٣٩)، رقم (٤٣٧٣) و«الصغير» (٣٦٠) من طريق محمد بن أبي السري العسقلاني، حدثنا بقية، حدثنا عمر بن راشد، حدثنا أبو كثير عن أبي هريرة به.
قال الحافظ في «التلخيص» (٢/ ١٩٠): «إسناده غريب»، وفيه عمر بن راشد اليمامي: قال أَحْمَد بْن حنبل: «حديثه ضعيف ليس بمستقيم، حدث عن يحيى بْن أَبي كثير بأحاديث مناكير»، ونحوه قول البخاري وغيره، وقال النسائي: «ليس بثقة»، ولم يوثقه غير العجلي. وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٤٢٩)، رقم (٣٢٠٠).
وانظر: «تهذيب الكمال» (٢١/ ٣٤٠ ـ ٣٤٣)، رقم (٤٢٣١)، «التقريب» (٤٨٩٤).
وفيه أيضاً محمد بن أبي السري العسقلاني: قال ابن معين: «ثقة»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٨٨) وقال: «كان من الحفاظ»، وقال الذهبي في «السير» (١١/ ١٦١): «الحافظ العالم الصادق» ونحوه في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٦)، رقم (٤٨٦)، وقال في «الميزان» (٤/ ٢٤): «له أحاديث تستنكر». =

ولأبي نعيم في «الحلية»[١] - بسند فيه كذابان[٢] - عن أنس رفعه: **«زينوا العيدين بالتهليل»**.

٥٥٧ حديث: «زينوا مجالسكم بالصلاة علَيَّ، فإن صلاتكم عليَّ نورٌ لكم يوم القيامة».

الديلمي بسند ضعيف عن عائشة به مرفوعاً[٣].

وله شاهد عند النميري عن عائشة من قولها: «زينوا مجالسكم بالصلاة

= وضعفه آخرون: فقال أبو حاتم: «هو لين الحديث»، وقال ابن عدي: «كان كثير الغلط»، ونحوه قال مسلمة بن قاسم وابن وضاح، كما عند ابن عساكر (٥٥/ ٢٣٠ - ٢٣٣) و«التهذيب» للحافظ (٩/ ٤٢٥)، وقَال في «التقريب» (٦٢٦٣): «صدوق عارف، له أوهام كثيرة».

والحديث أعله المنذري في «الترغيب» (١٦٥٨) بالنكارة، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» (٣١٨٢).

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٨٨) - ونقله عنه الديلمي (٢/ ١٥٦/أ) -، ورواه أيضاً زاهر الشحامي في «تحفة العيد» (ق١٩٣/ ١ ورقم: ١٩)، وأبو الحسن النرسي في «حديث أبي محمد بن معروف» (١٣٠ - ١٣١) - كما في «الضعيفة» (٣٦٧٢) -.

(٢) لعله عنى بذلك علي بن الحسن السامي المصري، والراوي عنه عبدالرحمٰن بن خالد بن نجيح المصري.

(٣) **أما الأول**: فاتهمه ابن معين، وقال ابن عدي (٥/ ٣١١): «أحاديثه كلها بواطيل، وهو ضعيف جدّاً»، وقال ابن حبان: «يروي عن مالك وسليمان بن بلال ما ليس من أحاديثهم، لا يكتب حديثه إلا على التعجب»، وكذبه الدارقطني ونسبه إلى الوضع والسرقة. انظر: «المجروحين» (٢/ ١١٤ - ١١٥)، «الكامل» (٥/ ٢٠٩ - ٢١٠)، رقم (١٣٦٣)، «تعليقات الدارقطني» (٢٥٠)، «سؤالات البرقاني» (٣٦٨)، «الإرشاد» للخليلي (١/ ٢٦٩)، «الضعفاء» لأبي نعيم (١٦٢)، «الإكمال» لابن ماكولا (٤/ ٥٥٧)، «الميزان» (٣/ ١١٩ - ١٢٠)، رقم (٥٨٠٥)، «اللسان» (٥٣٥١).

وأما الثاني: فقال ابن يونس: «منكر الحديث»، وقال الدارقطني: «متروك». «اللسان» (٤٦٢٥).

ولم أجد من أطلق عليه الكذب أو الوضع، والمتهم بالوضع إنما هو أبوه خالد بن نجيح، كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٥٥)، رقم (١٦٠٥) وغيره، فلعله كان عن سبق نظر من المؤلف ﷺ. والله أعلم.

على النبي ﷺ، وبذكر عمر بن الخطاب»[١]، واقتصر الديلمي على الجملة الثانية منه بلا سند[٢].

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه الديلمي (٢/١٥٦/أ) وهو في «زهر الفردوس» (٢/ ١٨٠).
وفي إسناده محمد بن الحسن النقاش، وهو متهم، كما في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠١، ٢٠٢ ـ ٢٠٥)، رقم (٦٣٥)، و«الميزان» (٣/ ٥١٦)، رقم (٧٣٩٠)، وفوقه غير واحد ممن لا يعرف، وعليه قال الألباني في «الضعيفة» (٣٦٧٣): «موضوع: آفته النقاش؛ قال الذهبي: كذاب، ومن فوقه إلى مالك لم أعرفهم».

(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٠٧)، رقم (٣٦٧٤)، ومن طريقه ابن عساكر (٤٤/ ٣٨٠)، موقوفاً، وفيه الحسين بن عبدالرحمن الاحتياطي: متهم بالكذب وسرقة الأحاديث، كما تقدم.
وبه أعله الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٨/ ٢٤١)، و«الميزان» (١/ ٥٣٩)، وقال: «منكر، موقوف».

حرف السين المهملة

٥٥٨ حديث: **«سافروا تربحوا، وصوموا تصحوا، واغزوا تغنموا»**.

أحمد عن أبي هريرة به مرفوعاً[1]، وهو عند الطبراني بلفظ: **«اغزوا**

(١) أخرجه أحمد (١٤/٥٠٧)، رقم (٨٩٤٥) ـ ومن طريقه أبو الفرج المقرئ في «الأربعين الجهادية» (٢٦) ـ عن قتيبة عن ابن لهيعة عن درَّاج عن ابن حجيرة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: **«سافروا تصحوا، واغزوا تستغنوا»**. وهكذا ذكره ابن حجر في «إطراف المسند المعتلي» (٨/٢١٢)، رقم (١٠٩٠٩)، والزركشي في «التذكرة» (٥٨) وغيرهم، إلا أن الديلمي (٢/١٦١/ب)، وابن كثير في «التفسير» (٦/٢٩٣؛ الروم: ٥٦) نقلاه عن «المسند» بلفظ المؤلف، وهذا يشعر باختلاف نسخ المسند في لفظه. والله أعلم.

وهذا الإسناد فيه ابن لهيعة، وهو سيء الحفظ مخلط، ورواية قتيبة عنه وإن كان ملحقاً برواية ابن وهب عنه في الصحة؛ لأنه كان يكتب الحديث من كتاب ابن وهب أولاً ثم يسمعه عن ابن لهيعة، فلذا صح حديثه عنه في الجملة، كما في حوار بين قتيبة والإمام أحمد أورده الذهبي في «السير» (٨/١٥) ـ وعليه صحح حديثه هذا الألباني في «الصحيحة» (٣٣٥٢).

والتصحيح المطلق للحديث يؤخذ عليه أن في الإسناد عنعنة ابن لهيعة، وهو وإن كان من رواية قتيبة عنه، فإنه كان كثير الأوهام في حديثه القديم أيضاً، وكان يدلس عن الضعفاء والمتروكين بما لا أصل له، فيرويها عن ثقات لقيهم وسمع منهم، وأما بعد احتراق كتبه فكان يحدث بكل ما يؤتى إليه، ويُخلِّط دون أن يعرف، فتُرِك حديثه المتأخر، ويعتبر بحديثه القديم من سماع العبادلة ومن في حكمهم عنه، مع تجنب تدليسه ومناكيره، كما حققه ابن حبان في «المجروحين» (١/٧٦)، (٢/١١ ـ ١٢)، وعليه ذكره ابن حجر في «الطبقة الخامسة» من المدلسين (١٤٠)، وبذا يتبين ضعف هذا الإسناد.

وأعله بعضهم بدراج أبي السمح أيضاً، وأنه ضعيف صاحب مناكير، وربما يؤخذ عليه أن المناكير في حديثه إنما هي من روايته عن أبي الهيثم العتواري، كما قاله أبو داود وابن عدي وغيرهما [«تهذيب الكمال» (٨/٤٧٧ ـ ٤٨٠)، رقم (١٧٩٧)]، وعليه قال =

تغنموا، وصوموا تصحوا، وسافروا تستغنوا» من حديث زهير بن محمد، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة به، وقال: «لم يروه بهذا الإسناد إلا زهير»[١].

= الحافظ في «التقريب» (١٨٢٤): «صدوق، وفي روايته عن أبي الهيثم ضعف»، وروايته هنا عن ابن حجيرة الأكبر، وليس عن أبي الهيثم، إلا أن الإمام أحمد قد تكلم فيه مطلقاً، وذكر ابن أبي حاتم في «العلل» (١١٨١) أنه سأل أباه عن حديثٍ رواه ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن دراج، عن ابن حجيرة، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، فقال: «هذا حديث منكر، ودراج في حديثه صنعة»، فكل حديثه محل تأمل ودقة، وليس في وزن من يحتج به، ولا في وزن الصدوق، وإنما هو ضعيف يعتبر بما لم يتفرد به وما لم يُنكَرْ مِن حديثه. والله أعلم.

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨/ ١٧٤)، رقم (٨٣١٢)، وكذا أبو عروبة الحراني في «جزئه» (٤٥) ـ ومن طريقه ابن المقرئ في «جزء» له ـ ضمن «جمهرة الأجزاء» (ح١)، (ص١٤٧) ـ والعقيلي (٢/ ٤٤٩ ـ حمدي)، وأبو نعيم في «الطب» (ح١١٣، ١١٨) من طريقين عن محمد بن سليمان بن أبي داود بومة الحراني، عن زهير به. ولفظ أبي نعيم: «صوموا تصحوا» مختصراً، وعزاه الألباني «الضعيفة» (٢٥٣) إلى «الطب» لابن السني (ق١٢/أ) أيضاً. قال العقيلي: «زهير لَا يُتَابَعُ عليه إلا من وجه فيه لين».
وكذا لا يتابع عليه ابن أبي داود الحراني عن زهير، وهو التميمي أبو المنذر الخراساني، ورواية الشاميين عنه منكرة، كما تقدم في ترجمته (ح٣٠)، والراوي عنه ههنا شامي من أهل حران.
ولهذا ضعف إسناده العراقي في «المغني» (١/ ٧٥٤)، رقم (٢٧٧١)، والألباني في «الضعيفة» (٢٥٣).
وأما قول المنذري في «الترغيب» (٢/ ٥٠)، رقم (١٤٥٠)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٥٨٥)، رقم (٩٦٥٧): «رواته ثقات»؛ فمبني على إطلاق التوثيق لزهير بن محمد، بينما أمره فيه التفصيل، كما تقدم. والله أعلم.
وأما محمد بن سليمان أبي داود الحراني المعروف بـ «بومة»: فالراجح أنه صدوق ـ كما في «التقريب» (٥٩٢٧) ـ وإن كان قد استنكرت بعض مروياته، فضعفه الدارقطني من أجلها، وحكم أبو حاتم بأنه منكر الحديث، وجمهور الأئمة على توثيقه، مع تجنب ما ينكر من حديثه، ولكن الشأن هنا في رواية الشاميين عن زهير، والله أعلم. انظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٦٧)، رقم (١٤٥٩)، «العلل» لابن أبي حاتم (٤٤٩)، وللدارقطني (١٣/ ٢٥٥)، رقم (٣١٥٤)، «الثقات» (٨/ ٣٠)، رقم (١٥٢٣٢)، «سؤالات البرقاني» (١٩١)، «تاريخ دمشق» (٥٣/ ١٢٠ ـ ١٢٣)، «تهذيب الكمال» =

ومن حديثه رويناه في «جزء ابن بُخَيْت»[١] بلفظ: «**سافروا تربحوا، وصوموا تصحوا، واغزوا تغنموا**».

وكذا أخرجه أبو نعيم في «الطب» من حديثه مقتصراً على: «**صوموا تصحوا**»[٢].

وفي موضع آخر منه بلفظ: «**اغزوا تغنموا، وسافروا تصحوا**»[٣].

وللطبراني، والحاكم[٤] عن ابن عباس بلفظ: «**سافروا تصحوا وتغنموا**».

= (٢٥/ ٣٠٣ ـ ٣٠٥)، رقم (٥٢٥٩)، «المغني» (٥٥٧٩).

(١) هو جزء أبي بكر محمد بن عبدالله بن بُخَيْت ـ بضم الباء وفتح الخاء وسكون الياء بعدها تاء، كما في «توضيح المشتبه» (١/ ٤٦) ـ العكبري البغدادي الدقاق. قال الذهبي [«السير» (٣١/ ٣٩١، ٢٤٢)]: «الشيخ العالم الثقة المحدث»، وذكر له هذا الجزء هو والحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (١/ ٢٤١)، رقم (١٠٠٧) وغيرهما.

(٢) تقدم آنفاً.

(٣) الطب النبوي (المقالة الثانية، باب السفر مصحة، ١/ ٢٣٩/ ١١٨) بالإسناد المتقدم نفسه.

(٤) لم أقف عليه في «المستدرك»، وقد أخرجه عنه البيهقي (٧/ ١٠٢)، وعلقه عنه الديلمي (٢/ ١٦١/ ب)، وأخرجه أيضاً ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٢/ ٣٧)، رقم (٣٨٩٢)، كلاهما (الحاكم، وابن عبدالبر): من طريق بسطام بن حبيب، عن القاسم بن عبدالرحمٰن، عن أبي حازم، عنه ﷺ به.
وبسطام بن حبيب؛ قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٥٥٠)، رقم (١٢٢٠٧): «لم أعرفه»، وقال الألباني في «الصحيحة» (٣٣٥٢): «لم أجد له ترجمة».
والقاسم بن عبدالرحمٰن: هو الأنصاري؛ قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أبو زرعة: «منكر الحديث».
وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، مضطرب الحديث، حدثنا عنه الأنصاري بحديثين باطلين؛ أحدهما وفاة آدم ﷺ، والآخر عن أبي حازم». انظر: «سؤالات البردعي» (٢/ ٣٧٣)، «الجرح» (٧/ ١١٣).
فهذا هو آفة الحديث، وبهما معاً أعله الألباني.
وأما الطبراني فلم أقف على هذا اللفظ عنده، ولا من طريقه، ولعل المؤلف ﷺ تداخل عليه من كلام الديلمي، حيث ذكره بهذا اللفظ فعلقه عن الحاكم بالإسناد المتقدم، ثم قال: «رواه الطبراني ﷺ، ولفظه: «**اغزوا تغنموا بنات الأصفر**»»، وأعقبه إسنادَه.
=

وللقضاعي والطبراني من حديث محمد بن عبدالرحمٰن بن [رداد][(١)(٢)]، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر رفعه: «**سافروا تصحوا وتغنموا**»[(٣)]

= وهو بهذا اللفظ عند الطبراني في «الكبير» (١١/ ٦٣)، رقم (١١٠٥٢)، والبزار (١١/١٦٣)، رقم (٤٨٩٩) من طريق جبارة بن المغلس عن أبي شيبة إبراهيم بن عُثمان العبسي عَن الحكم عَن مُجاهد عنه ﷺ به.

قال البزار: «لا يروى إلا عن ابن عباس، ولا نعلم له طريقاً غير هذا»، ثم أعله بأبي شيبة، وبه ضعفه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٣٩٦)، رقم (١١٠٤٤) وهو متروك، كما في «التقريب» (٢١٥).

وفيه كذلك: جبارة بن الْمُغَلِّس الحماني الكوفي؛ وهو متروك الحديث، كما تقدمَ في الحديث (٦١).

قال الألباني: والمحفوظ عن مجاهد مرسلاً؛ أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٠/١٠٤) من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: قال رسول الله ﷺ: «**اغزوا تبوك؛ تغنموا بنات الأصفر ونساء الروم**». قال: «وهذا إسناد صحيح مرسل عن مجاهد». «الصحيحة» (٦/ ٤٨٧).

وهذا المرسل مع رواية الطبراني المرفوعة لا يشهدان لعموم حديث الباب، بل هما مقيدان بالغنيمة والغزوات، هذا مع وهاء الطريق المسند كما تقدم. والله أعلم.

(١) في النسخ الخطية (زياد) وهو خطأ، والصواب ما أثبت كما في المصادر. والله أعلم.

(٢) مديني ـ يقال: من ولد ابن أم مكتوم ـ: قال ابن عدي: «رواياته عمن روى غير محفوظة»، وقال أيضاً: «عامة ما يرويه غير محفوظ»، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، ذاهب الحديث»، وقال الأزدي: «لا يكتب حديثه»، ولينه أبو زرعة الرازي، وشذ ابن حبان فذكره في «الثقات» (٧/ ٤٣١)، وقال: «كان يخطئ». انظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٣١٦)، رقم (١٧٠٥)، «الميزان» (٣/ ٦٢٣)، رقم (٧٨٤٨).

فمثله ليس ممن يعتمد تفرده بما يستنكر عن مثل عبدالله بن دينار في إمامته وجلالته وكثرة أصحابه، ولذا استنكره عليه ابن عدي، ولا أرى مثله ينهض لتقوية غيره، ولو أنه رواه عن غير مثل عبدالله بن دينار لاحتُمِل. والله أعلم.

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٢٤٥)، رقم (٧٤٠٠)، والقضاعي (٥٨٦)، وابن أبي شيبة في «المسند» ـ كما في «إتحاف الخيرة» (٦/ ٥٠)، رقم (٥٥٤٨) ـ وابن عدي (٦/ ١٩٠)، رقم (١٦٦٦) وتمام (٧٦٩)، وابن بشران في «الأمالي» (٨ ـ جوامع الكلم)، والبيهقي (٧/ ١٠٢)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٢/ ٣٧)، والخطيب (١٠/٣٨٧٨) وغيرهم من طرق عن عبدالرحمٰن بن محمد بن رداد به.

قال الطبراني وابن عدي: «لم يروه عن عبدالله بن دينار إلا ابن رداد»، وقال =

ورواه أبو نعيم في «الطب» من حديث مطرف، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رفعه، بلفظ: **«سافروا تصحوا، وتسلموا»**(١)

ومن حديث سوّار بن مصعب(٢)، عن عطية [ق١٠٥/ب] عن أبي سعيد رفعه: **«سافروا تصحوا»**(٣)

= البوصيري: رواته ثقات.
قال أبو حاتم: هذا حديث منكر «العلل» (٢٤٣٠)، وآفته ابن رداد كما تقدم.
فقول البوصيري رواته ثقات غير سليم، وكذا إعلال الهيثمي له في «مجمع الزوائد» (٣/ ٤٨١)، رقم (٥٢٨١) بأبي علقمة عبدالله بن هارون الفروي ـ شيخ شيخ الطبراني ـ وحده ضعيف، حيث إن الفروي هذا توبع فيه من غير واحد من الثقات، فلا يأتي عليه تبعةٌ في ذلك، وإن كان في نفسه ضعيفاً منكر الحديث، تركه من أجلها الدارقطني وغيره، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٦٧)، وقال: يخطئ ويخالف.
انظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ١٩٤)، رقم (٨٩٩)، «تهذيب الكمال» (٣٤/ ١٠٠ ـ ١٠١)، رقم (٧٥٢٣)، «الميزان» (٤/ ٥٥٣)، رقم (١٠٤٣٢)، «تهذيب التهذيب» (١٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، رقم (٨١٥)، «التقريب» (٨٢٦١).

(١) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٤٦)، وأبو نعيم في «الطب» (١/ ٢٣٩)، رقم (١١٩)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٢/ ٣٧)، وكذا ابن السني في «الطب» (ق ١٢/أ) من طريق أبي علقمة عبدالله بن عيسى القروي المدني الأصم عن مطرف بن عبدالله اليساري به.
وعبدالله بن عيسى القروي: متروك؛ قال ابن حبان: «يروي عن ابن نافع ومطرف العجائب، ويقلب على الثقات الأخبار، . . كتبنا من طريقه نسخة طويلة كلها مقلوبة»، وقال أبو نعيم في «الضعفاء» (١١٨): «يروي عن عبدالله بن نافع ومطرف عن مالك أحاديث منكرة، منها: . .» وذكر هذا الحديث.
وعن هذا الحديث قال ابن حبان: «هذا ليس من حديث نافع، ولا ابن عمر، ولا مالك، وليس يُحفَظ إلا من حديث موسى بن عبيدة الربذي فقط». ونحوهما قول الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (١/ ١٦٨)، رقم (٩٥)، وقال: «مطرف ثقة، وليس الحمل فيه إلا على أبي علقمة».

(٢) سوار بن مصعب الهمداني الكوفي: متروك، منكر الأحاديث، وتقدمت ترجمته في الحديث (٥١).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الطب» (١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، رقم (١٢٠)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٤٥٤) من طريق سوار به.
وسوار متروك، وشيخه عطية بن سعد العوفي فيه ضعف منجبر، ونسب إلى تدليس =

٥٥٩ حديث: «سأراه ـ يعني: الهلال ـ وأنا مستلق على فراشي».

هو من قول عمر في «مسلم»[١] من طريق سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس، قال: تراءينا الهلال، فما من الناس أحد[٢] يزعم أنه رآه غيري، فقلت لعمر: يا أمير المؤمنين! أما تراه؟ فجعلت أريه إياه، فلما أعيى أن يراه، قال: وذكره.

= الشيوخ في التفسير خاصة، وذلك بتسمية الكلبي ـ وهو تالف ـ أبا سعيد، ولكن مستند ذلك الكلبي نفسه، وليس بمأمون. والله أعلم.
هذا، وله شواهد من مرسل زيد بن أسلم، والموقوف عن عمر ﷺ.
أما مرسل زيد بن أسلم: فرواه ابن أبي شيبة (١٠/ ٣٥٩)، رقم (١٩٨٩٧) عن عبدة، عن إسماعيل بن رافع، عن زيد بن أسلم مرسلاً، بلفظ: «**اغزوا تصحوا وتغنموا**».
وإسماعيل بن رافع المدني: متروك عند أكثر الأئمة، كما في «الميزان» (٨٧٢)، وانظر: العلل للمروزي (١٦٧، ٢٥٧)، سؤالات ابن الجنيد (٨٧٤)، المعرفة والتاريخ للفسوي (٣/ ٥٢ ـ ٥٣)، «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦٨ ـ ١٦٩)، الضعفاء للنسائي (٣٢)، والعقيلي (١/ ٧٧ ـ ٧٨/ ٨٣) وابن شاهين (٣٨، ٤٥)، والدارقطني (٧٩)، «المجروحين» (١/ ١٢٤)، «الكامل» (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١)، «ذخيرة الحفاظ» (٢٧٨٤، ٥٥٦٤، ٥٧٠٧)، «المستدرك» ـ مع التلخيص (٢/ ٧٩، ٢٤٨، ٤٢١، ٤/ ٤٨٨)، «تهذيب الكمال» (٣/ ٨٥ ـ ٩٠/ ٤٤٢)، «المغني» (٦٥١)، «الكاشف» (٣٧٢)، «مصباح الزجاجة» (٢٩٦).
وبه أعله الألباني في «الصحيحة» (٣٣٥٢).
وأما أثر عمر ﷺ: فأخرجه عبدالرزاق (ح٩٢٦٩، ٢٠٩٢٨) من طريق طاووس عن عمر ﷺ قال: «سافروا تصحوا وترزقوا»، وهذا أصح شيء في الباب، رجاله كلهم ثقات، إلا أن طاوساً لم يدرك عمر ﷺ، وإنما ولد في عهد عثمان ﷺ، فبينهما انقطاع. والله أعلم.
وقال الألباني في «الضعيفة» (٢٥٥): «ولعل الموقوف هو الصواب»، ولكنه مال فيما بعد في «الصحيحة» (٣٣٥٢) إلى تصحيح حديث أبي هريرة ﷺ بمجموع إسناديه وبمرسل زيد بن أسلم، وما ذهب إليه أولاً في «الضعيفة» أولى، لما تقدم من وهاء الطرق المذكورة. والله أعلم.
وقيل بأن قوله: «**سافروا تصحوا**» ـ مع ضعفه ـ يعارض قوله ﷺ المخرج في الصحيحين: «السفر قطعة من العذاب»، وجمع بينهما ابن عبدالبر بأنه يحتمل أن يكون العذاب هو التعب، والتعب ههنا مفيد للصحة. والله أعلم.

(١) صحيح مسلم (ح٢٨٧٣). (٢) ساقط من (ز). =

٥٦٠ حديث: «**ساقي القوم آخرهم شرباً**».

مسلم من حديث عبدالله بن رَباح عن أبي قتادة مرفوعاً ـ في حديث طويل ـ بلفظ: «**إن ساقي القوم آخرهم**» فقط[(١)].

وأبو داود عن ابن أبي أوفى[(٢)].

وفي الباب عن غيرهما كأبي معبد الخزاعي في قصة اجتياز النبي ﷺ ومن معه بخيمتي أم معبد، كما أخرجه البيهقي في «الدلائل»[(٣)]

---

(١) صحيح مسلم (٣١١/ ٦٨١)، في حديث طويل في قصة سفر للنبي ﷺ في بعض المغازي «**إن ساقي القوم آخرهم شرباً**»، وهو بطوله مع ذكر «شرباً» فيه؛ عند أبي عوانة (٥٦٥/١)، رقم (٢١٠١)، وأبي نعيم في «مستخرجه» (٢/ ٢٧٥)، رقم (١٥٣٣)، والقاضي عياض في «إكمال المعلم» (٢/ ٦٧٥)، وفي متن «صحيح مسلم» المطبوع مع «شرح النووي» (٥/ ١٨٩) و«تحفة الأشراف» للمزي (٩/ ٢٤٦)، رقم (١٢٠٩٠) وغيرها.
وبه ورد مقتصراً على لفظ الترجمة منه عند الترمذي (١٨٩٥)، وابن ماجه (ح٣٤٣٤)، والدارمي (٢/ ١٣٥٥)، رقم (٢١٨١)، وغيرهم.
وورد في «جامع الأصول» لابن الأثير (١١/ ٣٣٩)، رقم (٨٩٠١)، وفي سياق كلام ابن الجوزي في «كشف مشكل الصحيحين» (١/ ٤١٠)، رقم (٧٣٨)، وكلام النووي في «شرح مسلم» (٥/ ١٨٩) بدون لفظة: «شرباً» كما ذكر المؤلف، ولعل ذَلك عن اختلاف قديم في نسخ «الصحيح». والله أعلم.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٧٢٥)، وابن أبي شيبة (ح٢٤٧٠٧)، وأحمد (٣١/ ٤٦٦)، رقم (١٩١٢١) وغيرهم من طريق شعبة، عن أبي المختار ـ رجل من بني أسد ـ قال: سمعت عبدالله بن أبي أوفى به.
وأبو المختار الأسدي: يختلف في اسمه، فقيل: سفيان بن المختار، وقيل: ابن أبي حبيبة، وقيل اسمه: عبدالله؛ وثقه ابن معين والذهبي، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٣٢٠)، (٥/ ٥٨٣) مرتين، وفات الحافظ ابن حجر ـ كما في «التهذيب» (١٢/ ٢٢٦)، رقم (١٠٢٩) ـ توثيق غير ابن حبان، فقال في «التقريب» (٨٣٤٧): «مقبول». والله أعلم.
انظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٩٦)، رقم (٢٠٨٨)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٢٠)، رقم (٩٦٢)، «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦)، رقم (٧٦٠٩)، «الكاشف» (٦٨١٩).
والحديث صححه الألباني في أحكامه على «السنن»، وأشار لشاهده المتقدم عن أبي قتادة رضي الله عنه.

(٣) حديث أبي معبد: أخرجه الحاكم (٣/ ١١) ـ وعنه وعن غيرِه البيهقي في «الدلائل» (٢/ ٤٩١ ـ ٤٩٣، وكما في «البداية والنهاية» (٤/ ٤٧٥ ـ ٤٨٠) ـ وأخرجه كذلك =

= ابن سعد (١/ ٢٣٠)، رقم (٥٢٠) وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (ح٧٠٠١، ٧٠٠٢) وآخرون؛ من طرق عن أبي أحمد بشر بن محمد بن أبان السكري، عن عبدالملك بن وهب المذحجي، عن الحر بن الصياح النخعي، عن أبي معبد. وعند أبي نعيم: «عن أبي معبد، عن أم معبد».

وهذا أعله أبو حاتم بقوله: «قيل لي: إنه يشبه أن يكون من حديث سليمان بن عمرو النخعي؛ لأن سليمان بن عمرو؛ هو ابن عَبدالله بن وهب النخعي، فتُرِك سليمان وجُعِل عبدالملك؛ لأن الناس كلهم عبيد الله، ونسب إلى جَدِّه وهب، والمذحج قبيلة من نخع. ويحتمل أن يكون هكذا؛ لأن الحر بن الصياح ثقة روى عنه شعبة والثوري والحسن بن عبيد الله وشريك، فلو أن هذا الحديث عند الحر كان أولَ ما يُسْأل عنه، فأين كان هؤلاء الحفاظ عنه، والله أعلم» «العلل» (٢٦٨٦).

وهذا يبدي عن علة قادحة في الحديث، وذلك أن مرده إلى أبي داود سليمان بن عمرو النخعي، وهو مشهور بوضع الحديث بلا خلاف فيه. والله أعلم.

وفيه علة أخرى دون ذلك، وهي الانقطاع؛ وذلك أن أبا معبد الخزاعي توفي في حياة الرسول ﷺ، والحر ليس من المخضرمين ممن أدرك زمن النبي ﷺ، بل من طبقة ابن سيرين والحسن من أوساط التابعين؛ كما في «التقريب» (١١٥٩)، ومن هنا أشار لانقطاعه البخاري في «التاريخ» (٢/ ٨٤)، رقم (١٧٧١) ونص مسلم في «الكنى» (٧٩٧/٢)، رقم (٣٢٣٤) على أن حديثه مرسل، ويعني الانقطاع المذكور. والله أعلم.

إلا أن الجملة المذكورة ليست من مسند أبي معبد رضي الله عنه، بل من مسند زوجه أم معبد رضي الله عنها، وعليه قال أبو حاتم الرازي وابنه: أول الحديث مسند عن أبي معبد، وذكر الصفة عن أم معبد «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٤٠، ٣٥٠)، وذلك أن أبا معبد كان غائباً في غنمه، ولم يشهد ما جرى. والله أعلم.

وأخرجه الفسوي (٣/ ٢٧٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٣٤٨٥)، والبغوي في «المعجم» (٦٩/٢)، رقم (٥٠٥)، والطبراني في «الكبير» (٤٨/٤)، رقم (٣٦٠٥)، والحاكم (٣/ ١١)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٢٢٦٥، ٢٢٦٦) و«الدلائل» (٢٣٨)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨)، وابن عبدالبر في «الاستيعاب» (١٩٦١/٤) وغيرهم؛ من طرق عن محمد بن سليمان بن الحكم بن أيوب الخزاعي القديدي، عن عمه أيوب بن الحكم بن أيوب القديدي الخزاعي، ومن طريق مُكْرَم بن محرز بن مهدي القديدي الخزاعي عن أبيه، كلاهما: عن حزام بن هشام بن حبيش بن خالد عن أبيه عن جده حبيش بن خالد صاحب رسول الله ﷺ ـ وهو أخو أم معبد ـ في قصة مهاجر النبي ﷺ ونزوله بخيمتي أم معبد، وفيه: «ثم سقاها حتى رويت، وسقى أصحابه حتى رووا، ثم شرب آخرَهم رسولُ الله ﷺ». =

= وهو عند ابن سعد (٨/ ٢٨٩)، رقم (١٠٧٥١) عن الواقدي عن حزام به مختصراً بما يخالف هذا.

ومدار الوجهين على حزام بن هشام عن أبيه، وهما ثقتان، أدرك حزام عمر بن عبدالعزيز، وأبوه عمر بن الخطاب ﷺ ـ كما في «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥/٤٩٦)، و«معرفة الرجال» لابن محرز (١/ ٨٩)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٢٩٨)، رقم (١٣٢٧)، و«الثقات» لابن حبان (٥/ ٥٠١، ٥٠٣، ٦/ ٢٤٧ ـ ذكر هشاماً مرتين) ـ.

وجده حبيش بن خالد الكعبي: هو أخو أم معبد؛ صحابي أسلم قبل الفتح، واتفقوا على أنه استشهد بالبطحاء يوم الفتح، فيكون ابنه هشام غير مدرك له، وإلا لأدرك رسول الله ﷺ وكان من الصحابة.

وانظر: «معجم الصحابة» للبغوي (٢/ ١٣٨)، «معرفة الصحابة» لابن منده (١/ ٤٠٤)، ولأبي نعيم (٢/ ٨٧١)، «الاستيعاب» رقم (٥٧١)، و«العلل» للإمام أحمد رقم (٥٦٢٠).

والرواة عن حزام ثلاثتهم لا تعرف أحوالهم، إلا أن أيوب بن الحكم ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٢٨). وسكت عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٤٥)، رقم (٨٧٢)، وعليه أورده الحافظ في «اللسان» (٢/ ٢٣٨)؛ كأنه اعتبره مجهولاً. والله أعلم.

وسليمان بن الحكم بن أيوب الكعبي: أيضاً سكت عنه ابن أبي حاتم (٤/ ١٠٧)، رقم (٤٨٠)، وقال: «سمع منه أبي بقديد، وروى عنه ابن الجنيد»، ولم أقف له على ترجمة عند غيره.

وكذا سكت عن ابنه محمد بن سليمان الكعبي (٧/ ٢٦٩)، رقم (١٤٧٢) وقال: «كتبت عنه ٢٥٥هـ».

ومُكْرَم بن مُحرز: هو أبو القاسم مكرم بن محرز بن المهدي بن عبدالرحمٰن بن عمرو بن خويلد بن خليفة بن منقذ بن ربيعة بن حزام بن حبيش بن كعب الخزاعي الكعبي، نزيل بادية فيد: سمع منه الناس والحفاظ كأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين وغيرهما في طريقهم إلى الحج، وسكتوا عنه، وأورده ابن حبان في «الثقات» (٩/٢٠٧)، وانظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٤٣)، رقم (٢٠٢٥)، «فتح الباب» لابن منده (١/ ٣٣)، رقم (٨٤)، «الأنساب المتفقة» لابن القيسراني (ص١٢١).

وبهذا النحو كان سماعهم من سليمان بن الحكم وابنه محمد في طريق الحج، ولم يُعرَف حديثُ أم معبد من غير أهل هذين البيتين، ولعلك إذا نظرت إلى ظاهر الإسناد ترى أنه يتقوى أحدهما بالآخر، وعليه قال ابن كثير في «تاريخه» (٤/ ٤٧٢): «قصة أم معبد مشهورة مروية من طرق يشد بعضها بعضاً»، وحسن إسناده الألباني في تخريجه لـ «فقه السيرة» (ص١٦٨)، وقد تحفظ الإمام أبو داود عن حديث أم معبد الطويل هذا، ورأى أنه لا يثبت، فقال: «أخاف أن يكون مصنوعاً»، قال الآجري: «يعني الكلام =

٥٦١ حديث: «سبابة النبي ﷺ، وأنها كانت أطول من الوسطى».

اشتهر هذا على الألسنة كثيراً، وسلفُ جمهورهم الكمال الدَّمِيري[١]، وهو خطأ نشأ عن اعتماد رواية مطلقة، وعبارته كذا: «رواه ابن هارون[٢]، عن عبدالله بن مِقسم[٣]، عن سارة بنت مِقسم[٤]، أنها سمعت ميمونة بنت كَرْدَمٍ[٥]

= السجع والشعر، فأما الشاةَ واللبنَ فلا» «سؤالات الآجري» (٧٥).
وكلام أبي داود هذا يَرِدُ على حديثي محرز وأيوب بن الحكم الخزاعيين بطولهما. والله أعلم.
قلت: ومما يستبعد صحة هذا الحديث بهذه الغرابة الشديدة ما تقدم من اتفاقهم على ذكر استشهاد حبيش بن خالد رضي الله عنه يوم الفتح، فمتى عاد للدنيا وحدث بهذا الحديث؟ وقد عاشت أم معبد رضي الله عنها بعده إلى زمن عثمان رضي الله عنه، كما في «سؤالات الآجري» ـ العمري (ص١٣٠)، وروى عنها هشام بن حبيش وغيره من التابعين، فكان الأجدر أن تُحَدِّث بقصتها بدلاً من أخيها شهيد البطحاء يوم الفتح رضي الله عنه.
وهذا الحديث يرويه الواقدي وغيره ـ كما في «طبقات ابن سعد» (٨/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩) ـ عن حزام بن هشام عن أبيه مرسلاً، بأخصر من حديث مكرم وأيوب بن الحكم، ولا يذكرون حبيش بن خالد في الإسناد، بل ويروي الواقدي بعضه عن حزام عن أبيه عن أم معبد، وهذا هو أولى مما تقدم. والله أعلم.
وما استثناه الآجري له شواهد من حديث أبي بكر الصديق، وابنته أسماء، وقيس بن النعمان رضي الله عنهم، ومن مرسل ابن إسحاق وغيره، وهي تختلف فيما بينها في السياقات والتفاصيل، غير أن موضع الشاهد منه عند المؤلف مما يثبت من الحديث، إن شاء الله. والله أعلم.
وحديث أبي بكر رضي الله عنه حسن إسناده الحافظ ابن كثير في «تاريخه» (٤/ ٤٧٥). والله أعلم.

(١) كمال الدين أبو البقاء محمد بن موسى بن عيسى بن علي الشافعي، الدميري ـ بفتح الدال المهملة وكسر الميم وسكون الياء؛ نسبة إلى دَمِيْرة قرية بمصر ـ: ولد في أوائل سنة (٧٤٢هـ)، وتوفي سنة (٨٠٨هـ).
قال ابن حجر: مهر في الفقه والأدب والحديث. «إنباء الغمر» (٥/ ٣٤٧)، وقال السخاوي في «الضوء اللامع» (٥/ ١٦): «برع في التفسير والحديث والفقه وأصوله والعربية والأدب وغيرها»، وكذا قال ابن شهبة القاضي في «طبقات الشافعية» (٧٥١)، والشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ٢٧٢)، رقم (٥٢٥).

(٢) يعني: يزيد بن هارون الواسطي.

(٣) عبدالله بن يزيد بن مقسم الثقفي، ابن ضبة البصري: صدوق. «التقريب» (٣٧٠٦).

(٤) الثقفية ـ عمة عبدالله ـ؛ لا تعرف، من الرابعة. د. «التقريب» (٨٦٠٢).

(٥) كَرْدَم ـ وزن جعفر ـ، وهي ثقفية، من صغار الصحابة. «التقريب» (٨٦٩٠). =

تخبر: أنها رأت أصابع النبي ﷺ كذلك»[١].

فضم ما وقع فيها من إطلاق الأصابع إلى كون الوسطى من كلٍّ أطولَ من السبابة، وعيَّن اليد منه ﷺ لذلك، بناءاً على أن القصد ذكر وصف اختص به ﷺ عن غيره[٢].

ولكن الحديثَ في مسند الإمام أحمد ـ من حديث يزيد بن هارون المذكور ـ مقيدٌ بالرِّجل، ولفظه: وما نسيت طول أصبع قدمه السبابة على سائر أصابعه[٣]

وهو عند البيهقي في «الدلائل»[٤] من طريق يزيد، ولفظها[٥]: رأيت رسول الله ﷺ بمكة ـ وهو على ناقته، وأنا مع أبي ـ وبيد رسول الله ﷺ دِرَّةٌ كَدِرّة الكتاب، فدنا منه أبي فأخذ بقدمه، فأقر له رسول الله ﷺ؛ قالت: فما نسيت طول أصبع قدمه السبابة على سائر أصابعه.

---

(١) أخرجه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (الأصل ٤٢، ١/ ١٧١، رقم ٢٥٦ ـ ٢٥٧) من طرق عن يزيد بن هارون به.

(٢) هذا ذكره الدميري في شرحه للمنهاج، كما في «تحفة الحبيب» للبجيرمي (١/ ٢٤٢)، (٢/ ٢٣٢).

وقال الصالحي في «سبل الهدى» (٢/ ٧٦): «زعم الحكيم الترمذي [نوادر الأصول (١/ ١٦٧ ـ ١٦٨)]، وتبعه أبو عبدالله القرطبي [«التفسير»: ٢/ ٢٣١، الآية: ٢/ ٨٣، ولم يصرح بالنقل عن الحكيم]، والدميري في «شرح المنهاج» أن سبابة النبي ﷺ كانت أطول من الوسطى.

قال ابن دحية [في «الآيات البينات» كما في «البدر المنير» لابن الملقن (٩/ ٥١٩)]: هذا باطل بيقين، ولم ينقله أحد من ثقات المسلمين مع إشارته ﷺ بإصبعه في كل وقت وحين، ولم يحك ذلك عنه أحد من الناظرين». وما بين المعقوفات مزيدة للبيان والتوثيق.

وتعقب ابنُ الملقن ما قاله ابنُ دحية موجَزاً بقوله: «هذا الإطلاق ليس بجيد منه»، وكأن ابن الملقن يذهب إلى نفس الفهم. والله أعلم.

(٣) أخرجه أحمد (٤٤/ ٦٢٠)، رقم (٢٧٠٦٤)، ومن طريقه أبو نعيم في «المعرفة» (٣٤٤٤٦/٦)، رقم (٧٨٤٦).

(٤) أخرجه البيهقي (٧/ ١٤٥) وفي «الدلائل» (١/ ٢٤٦)، رقم (١٩٦)، وابن سعد (٣٠٤/٨)، رقم (١٠٧٨٤) عن يزيد به.

ومداره على سارة بنت مقسم، وهي لا تعرف، كما سبق في ترجمته.

(٥) هكذا في سائر نسخ «المقاصد» الخطية، والضمير راجع لميمونة بنت كردم ﵂.

وأعاده بعد يسير[(١)] بلفظ: «كنت رديف أبي، فلقي النبي ﷺ، قالت: فقبضت على رجله، فما رأيت شيئاً أبرد منها».

وأشار عقبها إلى ظن أنه: (قال) ـ يعني: أباها ـ ليوافق اللفظ الأول، [لا؛ قالت][(٢)]

ولا يمنع ذكرُها لذلك مشاركةَ غيرِه من الناس له ﷺ في التفصيل المذكور، إذ لا مانع أن يقال: «رأيت فلاناً وهو أبيض أو أسمر»، مع العلم بمشاركة غيره في البياض والسمرة.

ويجوز أن يكون التفاوت لطوله زائدَ الظهور، إذ الناس فيه متفاوتون [ق١٠٦/ أ]، وكذا لا يمنع منه كون السبابة في اليد خاصة؛ لأنا نقول: تسميتها بذلك فيها حقيقة، وفي القدم لاشتراكها معها في التوسط بين الإبهام والوسطى فقط.

ثم وقفت على ما أوضحته بالبيان في كلام شيخنا إجمالاً، فإنه سئل عن قول القرطبي: «إن مسبحة النبي ﷺ أطول من الوسطى»، فأجاب بقوله: هذا غلط ممن قاله، وإنما كان ذلك في أصابع رجليه[(٣)]. انتهى.

٥٦٢ حديث: «سبقت رحمتي غضبي».

في: «إن رحمتي»[(٤)]

٥٦٣ حديث: «سبقك بها عكاشة».

الشيخان من حديث حصين بن عبدالرحمٰن، عن سعيد بن جبير، عن

(١) دلائل النبوة (طيب رائحة رسول الله ﷺ وبرودة يده، ١/٢٥٦، رقم ٢١٥).
(٢) الزيادة بين المعقوفين من: (هـ، ز٢، زك)، ونسخة (هـ) منسوخة عن أصل مقروء على المؤلف، وقوبلت عليها، وعلى نسخة أخرى شامية أيضاً.
ونص البيهقي: «كذا في كتابي: «قالت: فقبضت»، وأنا أظنه: «قال»، تعني: أباها، فقد رويناه من وجه آخر عن ميمونة، قالت: فدنا منه أبي، فأخذ بقدمه». والله أعلم.
(٣) قول القرطبي في «تفسيره» كما سبق، وقول الحافظ في بعض فتاواه كما في «سبل الهدى» للصالحي (٢/٧٦)، تعقباً على الحكيم الترمذي دون القرطبي، وعن الحكيم أخذه القرطبي وغيره. والله أعلم.
(٤) الحديث (٢٢٦).

ابن عباس؛ في «السبعين ألفاً الذي يدخلون الجنة بغير حساب، فقال عكاشة: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: «**أنت منهم**»، فقام آخر، فقال: وذكره[١]

وللطبراني وعمر بن شبةَ من طريق نافع مولى ابنة شجاع[٢] عن أم قيس بنت محصن، قالت: أخذ رسول الله ﷺ بيدي حتى أتينا البقيع، فقال: «**يا أم قيس! يبعث من هذه المقبرة سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب**»، فقام رجل، فقال: أنا منهم؟ قال: «**نعم**»، فقام آخر، فقال: «**سبقك بها عكاشة**»[٣]

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٥٢، ٦٥٤١)، ومسلم (٣٧٤/ ٢٢٠)، وخرجه مسلم أيضاً عن أبي هريرة ﵁ (٣٦٧ ـ ٣٦٩)، رقم (٢١٦) وعمران بن حصين ﵄ (٢١٨).

(٢) هو: نافع بن أبي نافع المدني، واختلف فيه؛ فذهب ابن حبان ـ كما في «الثقات» (٥/ ٤٦٨)، و«المشاهير» رقم (٥٦٧) ـ إلى أنه نافع بن أبي نافع البزاز مولى أبي أحمد بن جحش، وهو راوٍ واحدٌ اختلف الرواة في نسبة ولائه، لكنه أعاد ترجمته في «الثقات» (٥/ ٤٧٠) باسم (نافع مولى حمنة بنت شجاع)، فلا أدري ذهول أم اضطراب. والله أعلم.
وفرق البخاري في «التاريخ» (٨/ ٨٣)، رقم (٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٥٣)، رقم (٢٠٧٤، ٢٠٧٥)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢/ ١٧٠ ـ ١٧٢)، رقم (١٣٨٢ ـ ١٣٨٤) بينهم، فعدهم الخطيب ثلاثة، والبخاري والرازي شخصين، وبه قال الحافظ في «التقريب» (٧٠٨٤).
وهؤلاء وثقوا البزاز ونقلوا توثيق الأئمة له، ولم يذكروا في مولى حمنة جرحاً ولا تعديلاً.
وحجة ابن حبان في الأمر أنه من خلاف الرواة؛ حيث إنه حديث واحد يُرْوَى عن نافع عن أبي هريرة ﵁: «لا سبق إلا في..»، فقال بعضهم: نافع مولى أبي أحمد، وقال البعض: نافع مولى حمنة بنت شجاع.
وهذا مستند قوي، ونافع البزاز ثقة كما في «التقريب» (٧٠٨٣)، وعليه قال ابن حبان في «المشاهير» (٥٦٧): «نافع بن أبي نافع البزاز مولى أبي أحمد بن جحش أخي زينب بنت جحش ـ وقد قيل: مولى حمنة بنت شجاع ـ أبو عبدالرحمٰن من ثقات أهل المدينة»، وفي كلام البخاري ما قد يؤيد رأي ابن حبان، إذ قال في البزاز: سمع أبا هريرة «لا سبق..»، وقال في مولى حمنة: «سمع أبا هريرة ﵁: «لا سبق..»، وسمع أم قيس». فاختلفت النسبة باختلاف الرواة. والله أعلم.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٥/ ١٨١)، رقم (٤٤٥)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (١/ ٩١ ـ ٩٢)، وكذا الطيالسي (٣/ ٢٠٥)، رقم (١٧٤٠)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (٢/ ٨٢٤)، رقم (٣٥٤٧)، والحاكم (٤/ ٤٣٦) من طرق عن سعد أبي عاصم =

والأول أصح، ولا مانع من وقوع القصتين(١).

وقد ضُرِب المثل بهذا، فيقال لمن سُبِقَ في الأمر: «سبقك بها عكاشة».

٥٦٤ حديث:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود

= المدني عن نافع مولى حمنة بنت شجاع به.

واختلفوا في إسناده في أشياء: فعند الطيالسي: «أبو عاصم المدني، مولى نافع مولى أم قيس بنت محصن الأسدي عن نافع، قال: أخبرتني أم قيس بنت محصن»، وهذا فيما أرى أخطأ الطيالسي فيه، وقد خالفه أربعة من الثقات؛ ـ موسى بن إسماعيل التبوذكي وعبيد الله بن عمر القواريري وعبدالرحمٰن ابن المبارك العيشي والحسن بن عثمان ـ عن أبي عاصم، فقالوا: «أبو عاصم سعد ـ مولى سليمان بن علي ـ عن نافع مولى حمنة بنت شجاع».

وعند الطبراني: «عن نافع مولى حمنة..، قالت: قالت لي أم قيس»، وهو من تصحيف النساخ، وإنما هو «قال: قالت لي» كما في سائر الروايات.

وعند الحاكم: «سعيد أبو غانم» وهو تصحيف من «سعد أبو عاصم». والله أعلم.

الحكم على الحديث: قال الألباني في «الضعيفة» (١١/٥٢٨)، رقم (٥٤٩١): «إسناده ضعيف: نافع هذا؛ ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/١)، رقم (٤٥٣) بناءاً على هذه الرواية، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأورده ابن حبان في «الثقات» (٣/٢٦٩)، على قاعدته المعروف شذوذها عن قواعد الأئمة.

وسعد: هو ابن زياد أبو عاصم، مولى سليمان بن علي؛ قال ابن أبي حاتم (٢/١)، رقم (٨٣) عن أبيه: «يكتب حديثه، وليس بالمتين». والحديث منكر؛ لأن المحفوظ أن النبي ﷺ قال في السبعين ألفاً: «**أنهم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون**»، أخرجه الشيخان [خ: ٥٧٥٤، م: ٢٢٠]. والظاهر: أنه في عامة أمته ﷺ؛ وليس في الذين يدفنون في البقيع. والله أعلم».

أما سعد: فهو كما حقق الألباني رحمه الله، وفيه العلة.

وأما نافع: فاختلف فيه تعييناً وحكماً، وذهب ابن حبان إلى أنه هو نافع بن أبي نافع البزاز المدني مولى أبي أحمد بن جحش، وهو ثقة، كما تقدم آنفاً، فليس ذلك منه تمشياً مع القاعدة الشاذة في توثيق المجاهيل، بل خلافاً في الرأي. والله أعلم.

(١) لكن القصة الثانية منكرة كما تقدم في كلام الألباني رحمه الله، ويؤيده أن أم قيس ليست من محارم النبي ﷺ، فكيف يأخذ بيدها يتجول في سكك المدينة، ولم يكن ﷺ يصنعه مع أزواجه رضي الله عنهن، وصح أنه ما مست يده ﷺ يد أجنبية قط، فكيف بهذا الوضع المنكر. والله أعلم.

في: [تمثله][(١)] ﷺ به.

رواه معمر عن قتادة، قال: بلغني أن عائشة سئلت: هل كان رسول الله ﷺ يتمثل بشيء من الشعر؟ فقالت: لا، إلا بيت طَرَفَةَ[(٢)]؛ وذكرته.

قالت: فجعل يقول: «من لم تزود بالأخبار»، فقال أبو بكر: ليس هذا هكذا، فقال ﷺ: **«إني لست بشاعر، ولا ينبغي لي»**[(٣)]

ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، قال: قيل لعائشة: هل كان رسول الله ﷺ يتمثل بشيء من الشعر؟ قالت: كان أبغضَ الحديث إليه، غيرَ أنه ﷺ كان يتمثل ببيت أخي بني قيس، فيجعل أوله آخره وآخره أوله، فقال أبو بكر: ليس هكذا يا رسول الله! فقال رسول الله ﷺ: **«إني والله! ما أنا بشاعر، وما ينبغي لي»**. رواه ابن أبي حاتم وابن جرير، واللفظ له[(٤)]

---

(١) في (أ، ز، م، عز، ق، ز٢، هـ): «تمثيله»، والمثبت من: (زك)، وهو الصواب.

(٢) هو: طَرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثَعْلَبه البكري الوائلي؛ شاعر جاهلي، صاحب إحدى المعلقات السبع، قتل شاباً وهو ابن عشرين عاماً، وقيل: ابن ست وعشرين عاماً، وذلك بأكثر من خمسين عاماً قبل الهجرة. والله أعلم.
ينظر: «طبقات فحول الشعراء» (١/ ١٣٧)، رقم (١٦٢)، «المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء» لأبي القاسم الآمدي (ص١٨٩)، «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (ص٣٢٠)، «الأعلام» للزركلي (٣/ ٢٢٥).
والبيت هو في «ديوانه» (ص٤١)، وعنه في «لسان العرب» (٢/ ٨، ت ب ت، ٢/ ١٥٧، ري ث).

(٣) أخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (٢/ ١٤٥/ يس: ٦٩) ومن طريقه الجصاص في «تفسيره» (٥/ ٢٥٠) ـ لكنه سقط من إسناده قتادة ـ وأخرجه الثعلبي أيضاً (٨/ ١٣٦) من طريق معمر عن قتادة.
وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين قتادة وعائشة رضي الله عنها.
وأما معمر فتوبع عليه من سعيد بن أبي عروبة كما ذكره المؤلف، فلا مجال للنقد عليه من باب أن روايته عن قتادة والأعمش والبصريين فيها أوهام.
وفيه نكارة، لمخالفته الروايات الصحيحة عن عائشة رضي الله عنها أنه كان يتمثل بشعر ابن رواحة رضي الله عنه، وبهذا البيت، وقد صح عنه ﷺ التمثل بأبيات أخرى أيضاً. والله أعلم.

(٤) رواه الطبري (١٩/ ٤٨٠)، رقم (٢٩٤٧٢)، وإسناده إلى سعيد من أصح الأسانيد عنه، =

وعلقه البزار عن [ق١٠٦/ب] زائدة، عن سماك، عن عكرمة، عنها[(١)]

وهكذا رواه أبو يعلى[(٢)]، ورواه البخاري في «الأدب المفرد» من حديث الوليد بن أبي ثور[(٣)]، عن سماك، عن عكرمة، قال: سألت عائشة؛ هل كان رسول الله ﷺ يتمثل شعراً قط؟ قالت: كان أحياناً إذا دخل بيته يقول: وذكره[(٤)].

= وهو غير مسند في المجموع من تفسير ابن أبي حاتم (١٠/ ٣٢٠٠)، رقم (١٨١١١)، وقتادة عن عائشة رضي الله عنها وعامة الصحابة رضي الله عنهم خلا أنس وعبدالله بن سرجس رضي الله عنهما مرسل. انظر: «جامع التحصيل» (ص٢٥٤ ـ ٢٥٥)، رقم (٦٣٣).

وتوبع على طرفه الأول عند ابن أبي شيبة (٨/ ٥٣٤)، رقم (٢٦٦١٥) بإسناد صحيح عن أبي نوفل بن أبي عقرب، قال: سألت عائشة: هل كان رسول الله ﷺ يُتسامع عنده الشعر؟ قالت: كان أبغضَ الحديث إليه.

(١) بل أسنده من حديثه من مسند ابن عباس رضي الله عنه ـ كما سيأتي للمصنف لاحقاً ـ ثم علقه به عن غير زائدة، فقال: تفرد به زائدة، ورواه غيره عن سماك عن عكرمة عن عائشة رضي الله عنها. والله أعلم.

انظر: «كشف الأستار» (٢/ ٣٤١)، و«إتحاف الخيرة» (٦/ ٤٧)، رقم (٥٥٢٨)، و«المطالب العالية» (٢٥٩٧).

(٢) المقصود من حديث سماك به مثل رواية البخاري في «الأدب المفرد».

(٣) وليد بن عبدالله بن أبي ثور الهمْداني الكوفي: ضعيف، من الثامنة، مات سنة (١٧٢هـ). «التقريب» (٧٤٣١).

(٤) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٩٢، ٨٦٧)، وابن سعد (١/ ٣٨٣) ولوين في «جزئه» (٥٦) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ١٩٢، ٢/ ١٢٥)، والضياء في «المختارة» (١٢/ ٣٩)، رقم (٣٤) ـ وأبو يعلى (٨/ ٣٥٩)، رقم (٤٩٤٥) وأبو الشيخ في «الأمثال» (١٢) من طريق ثلاثة من الثقات (لوين، ومحمد بن بكار، ومحمد بن الصباح الدولابي) عن الوليد به.

إلا أن سماكاً سقط عند أبي يعلى، وهو مثبت عند سائرهم، وعن شيخ أبي يعلى فيه أيضاً. والله أعلم.

ورواه البيهقي (١٠/ ٢٤٠) من طريق الحسن بن علي بن عفان، عن أبي أسامة، عن عبدالملك، عن سماك، عن عكرمة، عن عائشة رضي الله عنها. وعبدالملك: لم يتبين لي هل هو ابن عمير أم ابن جريج، وهما ثقتان، إلا أن ابن جريج يدلس، والإسناد معنعن، فيحتمل أن يكون دلس الوليد بن أبي ثور في إسناده، فالحديث لا يخلو من علتين، ضعف الوليد بن أبي ثور واحتمال تدليسه في رواية البيهقي، والأخرى أن مداره على =

بل رواه البزار من حديث [أبي][1] أسامة عن زائدة عن سماك عن عكرمة، فجعله عن ابن عباس ـ لا: عائشةَ ـ ولفظه: كان رسول الله ﷺ يتمثل من الأشعار: «ويأتيك بالأخبار من لم تزود»[2]

ولكن له طرق عن عائشة: فللإمام أحمد[3] من حديث مغيرة عن الشعبي عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا استراثَ[4] الخبرَ تمثل ببيت طَرَفَةَ: **«ويأتيك بالأخبار من لم تُزَوِّد»**.

= سماك بن حرب عن عكرمة، وهو صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن «التقريب» (٢٦٢٤). والحديث رمز لضعفه السيوطي في «الجامع الصغير» (٦٥٦٤)، وضعفه الألباني. والله أعلم.

(١) صوب من «مسند البزار»، وتواردت نسخ المقاصد على حذفه، وأبو أسامة هو حماد بن أسامة.

(٢) أخرجه البزار [«كشف الأستار» (٢/ ٣٤١، وغيره)] عن يوسف بن موسى القطان، عن أبي أسامة به. وعن أبي أسامة رواه ابن أبي شيبة (٨/ ٥٠٦)، رقم (٢٦٥٣٧) وفي «الأدب» (٣٦١) ـ وعنه عبد بن حميد (٦١٤) ـ ورواه أيضاً من طرق عنه الطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ٦٥٩)، رقم (٩٧٤)، والطبراني في «الكبير» (١١/ ٢٨٨)، رقم (١١٧٦٣) وأبو الشيخ في «الأمثال» (١١).
قال البزار: «تفرد زائدة بهذا، ورواه غيره عن سماك عن عكرمة عن عائشة رضي الله عنها»، فأشار إلى أن المحفوظ فيه أنه من مسند عائشة رضي الله عنها، وليس من مسند ابن عباس رضي الله عنهما، وإن قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٣٦)، رقم (١٣٣٤٦): رجاله رجال الصحيح.
ورواه أبو الشيخ أيضاً (١٣) من طريق إبراهيم بن المختار [التميمي] عن عنبسة بن الأزهر، عن سماك به. وذكر البيت بشطريه. وإبراهيم بن المختار: صدوق، ضعيف الحفظ، كما في «التقريب» (٢٤٥)، وعنبسة: صدوق ربما أخطأ، كما في «التقريب» أيضاً (٥١٩٧)، والمحفوظ في رواية الحديث هو الشطر الثاني فقط. والله أعلم.

(٣) أخرجه أحمد (٤٠/ ٢٤)، رقم (٢٤٠٢٣)، (٤٢/ ٦٥)، رقم (٢٥١٣٦) عن هشيم عن مغيرة به.
ومن طريق هشيم أخرجه النسائي في «الكبرى» (٩/ ٣٦٦)، رقم (١٠٧٦٧)، و«اليوم والليلة» (٩٩٥). ورواه مسدد ـ كما في «إتحاف الخيرة» (٦/ ٤٧)، رقم (٥٥٢٥) ـ عن هشيم وأبي عوانة به، وقال: زاد أبو عوانة: «ولم يتمثل شعراً قط». وهذا إسناد صحيح.

(٤) أي: استبطأ، من راث يريث ريثاً، بمعنى البطء والإبطاء، خلاف العجل. انظر: =

وهكذا رواه النسائي في «اليوم والليلة» من طريق إبراهيم بن مهاجر، عن الشعبي[١].

ورواه أحمد عن وكيع، عن شريك، عن المقدام بن شريح، عن أبيه، عن عائشة، وقيل لها: كان رسول الله ﷺ يروي شيئاً من الشعر؟ قالت: نعم؛ شعر عبدالله بن رواحة: وذكرته.

ورواه الترمذي والنسائي أيضاً من حديث المقدام بن شريح به كذلك، وقال الترمذي: إنه حسن صحيح[٢] انتهى.

= «الفائق» (٢/ ٩٩)، «النهاية» (٢/ ٦٨٥)، «معجم المقاييس» (٤١٢)، «لسان العرب» (٢/ ١٥٧)، «تاج العروس» (٥/ ٢٧١).

(١) أخرجه النسائي في «اليوم والليلة» (٩٩٦) و«الكبرى» (٩/ ٣٦٦)، رقم (١٠٧٦٨)، وابن أبي شيبة (٨/ ٥٢٤)، رقم (٢٦٥٨٤) عن محمد بن الحسن التَّلِّ عن أبي عوانة، عنه به. والتَّلُّ: صدوق فيه لين. «التقريب» (٥٨١٦).

(٢) رواه أحمد عن وكيع (٤١/ ٥١٦)، رقم (٢٥٠٧١)، وأبي النضر (٤٢/ ١٣١)، رقم (٢٥٢٣١) وحجاجٍ الصواف (٤٣/ ٥١)، رقم (٢٥٨٦٢)، وابنُ راهويه (٣/ ٨٩٩)، رقم (١٥٨٢) عن يحيى بن آدم، والترمذي (٢٨٤٨)، والنسائي في «الكبرى» (٩/ ٣٦٧)، رقم (١٠٧٦٩)، و«اليوم والليلة» (٩٩٧) ـ ومن طريقه الطحاوي في «المشكل» (٨/ ٣٧١)، رقم (٣٣٢٠) ـ عن علي بن حجر، خمستهم: عن شريك نحوه.

إلا أن لفظ الترمذي: «ويتمثل، يقول»، ولفظ وكيع: «نعم، شعر عبدالله بن رواحة، كان يروي هذا البيت»، ولفظ حجاج وأبي النضر: «ربما تمثل شعرَ ابن رواحة، ويقول: ..»، وألفاظ الآخرين صريحة في نسبته لابن رواحة. وهو في «الجعديات» (٢٣٠٥) ـ ومن طريقه في «شرح السُّنَّة» للبغوي (١٢/ ٣٧٣)، رقم (٣٤٠٢) ـ عن شريك به، بلفظ: «كان يتمثل من شعر ابن رواحة، وربما قال: ..» فذكره. وتوبع ابن الجعد عليه من أبي الوليد الطيالسي وأبي غسان عن شريك عند الطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ٢٩٧)، رقم (٦٩٩٢) و«المشكل» (٨/ ٣٧٤)، رقم (٣٣١٩)، وفيه: «نعم؛ من شعر ابن رواحة، وربما قال هذا البيت: ..» فذكره. وهذا أولى بأن يكون محفوظاً.

وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ٦٥٨)، رقم (٩٧٣) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٦٤) ـ عن سفيان بن وكيع، عن أبي أسامة، عن مسعر، عن المقدام به؛ ولفظه: كان النبي ﷺ يتمثل من الشعر: فذكره. قال أبو نعيم: «غريب، لم أكتبه إلا من هذا الوجه». =

ورواه البخاري في «الأدب المفرد» من جهة ليثٍ، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: إنها كلمة نبي: «**ويأتيك**..» وذكره[(١)]

= ولعله استغربه من حديث مسعر، فإنه لم يُرْوَ عنه إلا من هذا الوجه، وابن وكيع غير معتمد. والله أعلم.

فرواية ابن الجعد ومن بعده بينت الإبهام الوارد في الطرق الأخرى، والخطأ الوارد فيها، فإن هذا ليس من شعر ابن رواحة، بل لطرفة بن عبد، ولذا علق عليه يحيى بن آدم بعد روايته له بقوله: «يقال: هذا شعر طرفة، «ويأتيك» مبتدأ البيت»، وهذا منه يومي إلى أن الاضطراب والخطأ فيه من شريك. والله أعلم.

والخلاصة أن الحديث حسن الإسناد، ولكن نسبة البيت إلى عبدالله بن رواحة ﷺ معلَّة. والله أعلم.

نعم؛ تمثله ﷺ بأشعار عبدالله بن رواحة ﷺ والرجز الكامل منه ثابت في الصحيحين، من حديث أنس (خ: ٢٨٣٥، م: ١٨٠٥)، والبراء (خ: ٢٨٣٧، ٣٠٣٤، ٤١٠٤، م: ١٨٠٣) وغيرهما ﷺ.

فالنفي في رواية الشعبي وغيره يعني الرجز الكامل من أشعار الجاهلية ونحوها، وبه ينتهي الإشكال. والله أعلم.

وانظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٠/ ٥٤١ ـ ٥٤٢).

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٩٣)، وابن عدي (٦/ ١٠٩) من طريق الثوري عن الليث.

وليث بن أبي سليم؛ صدوق اختلط جدّاً ولم يتميز حديثه فترك، ولكنه توبع هنا متابعة قاصرة.

فرواه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ١٦١)، رقم (١٣٥٣) من طريق محمد بن عامر بن إبراهيم بن واقد أبي عبدالله الأصبهاني، عن أبيه، عن يعقوب [ابن عبدالله القمي] عن جعفر [ابن أبي المغيرة القمي] عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ، قال: إن الناس يزعمون أن هذا قول طرفة، ما قالها إلا نبي: بشطريه. وإسناده حسن إن شاء الله؛ يعقوب وجعفر صدوقان يَهِمان [«التقريب» (٩٦٠، ٧٨٢٢)]، وعامر ثقة [«التقريب» (٣٠٨٥)]، وابنه محمد: قال أبو نعيم: «كان يجري في مجلسه فنون العلم؛ الفقه والنحو والغريب والشعر والحديث»، وصدقه ابن أبي حاتم [«الجرح والتعديل» (٨/ ٤٤)، رقم (٢٠٢)].

فالحديث بطريقيه حسن الإسناد، وما تقدم عن عائشة ﷺ بنسبته لطرفة بن العبد أصح إسناداً، ولعل ابن عباس ﷺ يريد تمثل النبي ﷺ به وتقريره له، وليس إنشاده. والله أعلم.

وهذا في شعر طَرَفَة بن العبد في «معلقته» المشهورة[1]، وبعده:

ويأتيك بالأخبار من لم تَبِعْ له بَتَاتاً ... ولـم تـضـرب لـه وقـتَ مـوعِـدِ

٥٦٥ حديث: «سحاق النساء زنا بينهن».

الطبراني عن واثلة به مرفوعاً[2]

---

(١) هما في ديوانه (ص٤١)، رقم (١٠٢، ١٠٣).

(٢) أخرجه أبو يعلى (١٣/٣٩٨)، رقم (٧٤٩١)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/٦٣)، رقم (١٥٣) و«الشاميين» (٤/٣١٢)، رقم (٣٤٠٢) ـ وعلقه عنه الديلمي (٢/ ١٨٠/أ) ـ وابن عدي (٥/ ١٧٤)، وابن حزم في «المحلى» (١٣/ ٢٢٠) وغيرهم؛ من طرق عن بقية، عن عثمان بن عبدالرحمٰن الحراني، عن عنبسة بن سعيد القرشي، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع ﷺ.
وأخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (١٤٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٧/ ٣٢٦)، رقم (٥٠٨٢) ـ والآجري في «ذم اللواط» (٢٢)، وكذا الهيثم بن خلف الدوري في «ذم اللواط» (١٦٠/ ٢) ـ كما في الضعيفة (٤/ ١٠٣) ـ من طريقين عن عمار بن نصر المروزي، عن عثمان بن عبدالرحمٰن الحراني، عن عنبسة بن عبدالرحمٰن القرشي، عن العلاء ـ هو ابن كثير القرشي ـ عن مكحول، عن واثلة ﷺ.
وأسانيد هذا الحديث جميعها واهية، مدارها على الكذابين والمتهمين.
أما الطريق الأول: فاستنكره ابن عدي على عبدالرحمٰن بن عثمان الطرائفي، وأنه كان يروي المناكير عن الضعفاء والمجاهيل، وأعله ابن حزم في «المحلى» بضعف بقية ـ وفيه نظر ـ والانقطاع بين مكحول وواثلة، وحصر الألباني في «الضعيفة» (١٦٠١) علة ضعفه في عنعنة بقية ومكحول.
وكل هذه ليست بأصل في إعلال هذا الحديث، بل العلة في تدليس بقية بأكثر من نوع من أنواع التدليس، إذ دلس في هذا الإسناد تدليسين؛ تدليسَ شيوخ وتدليسَ تسوية، فأعمى بذلك أمره.
أما تدليس الشيوخ: فدلس شيخ شيخه، بنسبته إلى جده الأعلى وأسقط من بينهما في النسب، فاشتبه براوٍ ثقةٍ ـ وهو جده ـ فقال: «عنبسة بن سعيد القرشي» وإنما هو «عنبسة بن عبدالرحمٰن بن عنبسة بن سعيد القرشي» وذلك لئلا يفطن له عند التسوية.
وأما تدليس التسوية: فإنه أسقط شيخ عنبسة ـ وهو العلاءُ بن كثير الشامي ـ وجعل الرواية عن عنبسة، عن مكحول. وجاءت روايةُ عمار بن نصر المروزي ـ وهو ثقة ـ عن شيخ بقية؛ عثمان بن عبدالرحمٰن الحراني ـ وهي الرواية الثانية للحديث ـ فدلت على العلتين المذكورتين في رواية بقية، وعلى هذا فما ورد من التصريح بالتحديث في جميع سلسلة الإسناد إلى مكحول عند ابن عدي وابن حزم فوهم وخطأ بلا مرية. =

٥٦٦ حديث: «**السخي قريب من الله، قريب من الناس، قريب من الجنة، بعيد من النار**»، وذكر في البخيل ضده.

الترمذي في «جامعه»، والعقيلي في «الضعفاء» وغيرُهما من حديث سعيد بن محمد الوراق[1]، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبدالرحمٰن بن هُرْمُز الأعرج، عن أبي هريرة رفعه به[2].

= وعنبسة بن عبدالرحمٰن الأموي: متروك رمي بالوضع [«التقريب» (٥٢٠٦)، و«الضعفاء» لابن الجوزي (٢٦١٧)]. وشيخه العلاء بن كثير: هو الليثي أبو سعد الأموي مولاهم الشامي؛ متروك أيضاً، رماه ابن حبان بالوضع.
«المجروحين» (٢/ ١٨٢)، «الكامل» (٥/ ٢٦١ ـ ٢٦٢)، «تاريخ دمشق» (٤٧/ ٢٢٣ ـ ٢٢٨)، رقم (٥٤٧٣)، «التقريب» (٥٢٥٤).
وأما سماع مكحول عن واثلة: فمحل خلاف، ولا يتطرق له في مثل هذا الإسناد. والله أعلم.
وهنا أود التنبيه على أنه وهم من ظن راوي الحديث عثمان بن عبدالرحمٰن الوقاصي، وشيخه عنبسة بن سعيد الواسطي القطان، أو عنبسة بن سعيد بن كثير القرشي مولى أبي بكر، أو تبع الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٣٩١)، رقم (١٠٥٤٨) بأن رجاله ثقات، والله أعلم وهو الموفق للسداد.
وللحديث طرقٌ أخرى ـ أعرضتُ عن ذِكرها ـ لا تخلو مِنْ كذَّابٍ أو متروكٍ.

(١) هو: سعيد بن محمد الوراق، أبو الحسن الثقفي الكوفي: ضعيف عند الجمهور، ولم يوثقه إلا ابن حبان والحاكم، وقال ابن معين: «ليس بثقة»، وقال الدارقطني وغيره: «متروك»، واتهمه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٨١) بهذا الحديث. والله أعلم.
وانظر: «تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٣ ـ ٣٤)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٧٧)، «التقريب» (٢٣٨٧).

(٢) رواه الترمذي (١٩٦١)، والعقيلي (٢/ ١١٧)، رقم (٥٩١)، والطبري في «تهذيب الآثار» (١/ ١٠٠)، رقم (١٦٣)، والخرائطي في «المكارم» (٥٧٦)، والإسماعيلي في «معجمه» (٣/ ٧٣٣)، رقم (٣٤٨)، وابن عدي (٣/ ٤٠٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٣/ ٢٩٣)، رقم (١٠٣٥٧) وقوام السُّنَّة في «الترغيب» (١/ ٣٢٧)، رقم (٥٥١)، (٢/ ٢٦٢)، رقم (١٥٤٩)، وابن الفاخر في «موجبات الجنة» (٢٠٩ ـ من طريق الدارقطني) وغيرهم؛ من طريق الحسن بن عرفة وجماعة عن سعيد الوراق به.
ورواه البيهقي أيضاً في «الشعب» (١٣/ ٢٩٣)، رقم (١٠٣٥٦) من طريق عمرو بن زرارة، عن سعيد الوراق، عن يحيى، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه به، وتمام لفظه عند الترمذي: «والبخيل بعيد من الله، بعيد من الجنة، بعيد من =

وقال الترمذي: إنه غريب، وإنما يروى هذا عن يحيى بن سعيد عن عائشة مرسلاً[(١)] انتهى.

وقد رواه ابن أبي داود[(٢)]؛ عن جعفر بن محمد ابن المرزبان[(٣)]، عن خالد بن يحيى القاضي[(٤)]، عن غَرِيْبِ[(٥)] بن عبدالواحد، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة.

= الناس، قريب من النار، والجاهل السخي أحب إلى الله ﷻ من عابد بخيل».
قال العقيلي: «ليس له أصل من حديث يحيى ولا غيره»، وقال ابن عدي: «اختُلِف فيه على يحيى بن سعيد، وكل الاختلاف فيه عليه ليس بمحفوظ»، وقال البيهقي (١٣/ ٢٩٤): «مداره على الوراق، وهو ضعيف.. وكل طرقه غير محفوظة»، وعليه حكم الألباني في «الضعيفة» (١٥٤) بضعفه جدّاً.

(١) يعني: منقطعاً، ولم أجده من هذا الوجه، وقد روي من رواية يحيى عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عائشة ﵂ مرفوعاً، وهو مرسل كما قال الدارقطني في «العلل» (١٥٣٠)، وذلك بين محمد بن إبراهيم وبين عائشة ﵂.

(٢) أخرجه أبو الفضل الزهري في «حديثه» (٦٧٤) ـ ومن طريقه الخطيب في «البخلاء» (ص٤٩)، وكما في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٧٨) ـ وابن شاهين في «الترغيب» (ح٢٦٦)؛ كلاهما عن أبي بكر بن أبي داود به. ومن طريقه رواه أيضاً الدارقطني في «المستجاد» (ح٤) ـ ومن جهته ابن الفاخر في «موجبات الجنة» (٢١٣) ـ وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٢٤٣).
وأخرجه ابن الفاخر أيضاً (٢١٤) من طريق أبي الشيخ عن أبي العباس بن الخصيب الغزال عن ابن المرزبان به.

(٣) هو: جعفر بن محمد المرزبان بن علي الأصبهاني، جار أبي مسعود الأصبهاني، يلقب بالأشتر، ويعرف أبوه بالمرزبان، يروي عن خلف بن يحيى وغيره؛ ولم أقف فيه على جرح أو تعديل.
انظر: «طبقات الأصبهانيين» (٣/ ٢١٦)، رقم (٣٢٠)، «تاريخ أصبهان» (١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤).

(٤) كذا ورد هنا، تبعاً لابن الجوزي في «الموضوعات»، كما تبعه السيوطي في «اللآلي»، وابن حجر في «اللسان» (٤/ ٤٨٩)، رقم (٦٥٣٦)، والصواب: «خلف بن يحيى القاضي»، كما في مصادر التخريج الأخرى، وهو أبو صالح الخراساني البخاري قاضي الري: قال أبو حاتم: «متروك الحديث، كان كذاباً، لا يشتغل به ولا بحديثه». «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٧٢)، رقم (١٦٩٧).

(٥) هكذا ضبط في (عز) و(زك) المساعدتين، وفي (أ، ز، م، ق) وغيرها: «عُرَيْب» =

فزاد فيه سعيداً، لكن «غريب» لا أعرفه(١)

ورواه سعيد بن محمد الوراق أيضاً: عن يحيى بن سعيد، عن [ق١٠٧/أ] محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن عائشة. أخرجه الطبراني في «الأوسط»(٢)

= وعلَّم في (أ) تحته بـ (ع) في كلا الموضعين، والصواب «غَرِيب» بالمعجمة، كما جاء في «الموضوعات» وعنه في «اللسان» (٤/ ٤٨٩)، رقم (٦٥٣٦) و«اللآلي المصنوعة»، وهو خطأ أيضاً، منشأه تصحيف في اسمه واسم الراوي عنه عند ابن الجوزي، فأتبعه بقوله: «خالد وغريب مجهولان»، وإنما هما (خلف وعنبسة)، وهما معروفان كما تقدم، وقد تعقبه السيوطي في «اللآلي» (٢/ ٧٨) في هذا الأخير، بأنه في «البخلاء» للخطيب: «عنبسة بن عبدالواحد»، وهو كما قال، هكذا هو في سائر مصادر التخريج المسندة، ونص الدارقطني في «العلل» (١٥/ ٣٦٨)، رقم (٣٧١٦)، والخطيب في «البخلاء» (٤٧)، وابن الفاخر الأصبهاني في «موجبات الجنة»، في سياق بيانهم لاضطراب واختلاف أسانيده بأن هذا الوجه هو من رواية عنبسة بن عبدالواحد القرشي عن يحيى بن سعيد، ثم قال ابن فاخر ـ بعد ما روى الحديث من طريق أبي الشيخ الأصبهاني بإسناده ـ: «قال أبو محمد بن حيان: عنبسة بن عبدالواحد ثقة»، وهو عنبسة بن عبدالواحد بن أمية الأموي أبو خالد الكوفي من الثقات المتقنين، وجاء التصريح بنسبته القرشي في روايات أبي الفضل الزهري وابن شاهين وأبي نعيم، والله أعلم.

(١) تقدم أنه عنبسة بن عبدالواحد القرشي، وتصحف عند ابن الجوزي.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣/ ٢٧)، رقم (٢٣٦٣)، والخطيب في «البخلاء» (٤٨)، وقاضي المارستان في «مشيخته» (٢/ ٦٥٨ ـ ٦٥٩)، رقم (١٦٨) من طريقين عن محمد بن بكار بن الريان البغدادي عن سعيد الوراق به.
قال الطبراني: «لم يروه عن يحيى عن محمد عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها إلا سعيد بن محمد».
وقال الدارقطني: وقال غيره: عن سعيد، عن يحيى عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عائشة رضي الله عنها مرسلاً. «العلل» (١٥٣٠).
ورواه الدارقطني في «المستجاد» (ح٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٣/ ٢٩٣)، رقم (١٠٣٥٥)، والخطيب في «البخلاء» (ص٤٨ ـ ٤٩)، وابن الفاخر في «موجبات الجنة» (١/ ١٥١ ـ ١٥٢)، رقم (٢١٠)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٨١) من طرق عن سعيد بن مسلمة، عن يحيى بن سعيد به مرسلاً.
وعلقه الدارقطني في «العلل» (٣٧١٦) عن محمد بن مروان ـ وهو السدي الصغير ـ =

وقيل: عن الوراق عن يحيى عن عروة عن عائشة[١]، وسعيد ضعيف[٢] ورُوِي من حديث أنس[٣] بإسناد ساقط فيه محمد بن تميم، وهو وضاع[٤].

= عن يحيى بن سعيد به مثله.

ورواه البيهقي في «الشعب» (١٣/ ٢٩٢)، رقم (١٠٣٥٥)، وابن الفاخر (٢١١، ٢١٢) من طرق عن سهل بن عثمان، عن سعيد بن مسلمة وتليد بن سليمان أبي إدريس، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عائشة ﵂. قال البيهقي: «وتَلِيدٌ وسعيدٌ ضعيفان».

وسعيد بن مسلمة: هو سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبدالملك بن مروان الأموي، ضعيف في عامة حديثه، وواهٍ منكر الحديث في مثل هذا الحديث من المناكير عن الثقات. وتقدمت ترجمته (ح٥١).

وتليد: هو ابن سليمان المحاربي: قال الحاكم في «المدخل» (١/ ١٣٢ ـ ١٣٣)، رقم (٢٩): «رديء المذهب، منكر الحديث، روى عن أبي الجَحَّاف أحاديث موضوعة، كذبه جماعة من أئمتنا».

وانظر: «التاريخ الكبير» (٢/ ١٥٨ ـ ١٥٩)، رقم (٢٠٥٠)، «أحوال الرجال» (٩٣)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٤٧)، رقم (١٧٩٩)، «المجروحين» (١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥)، «الكامل» (٢/ ٨٦)، رقم (٣٠٧)، «الضعفاء» لأبي نعيم (٣٧)، «تاريخ بغداد» (٧/ ١٤٤ ـ ١٤٦)، رقم (٣٥٨٢)، «تهذيب الكمال» (٤/ ٣٢٠ ـ ٣٢٣)، رقم (٧٩٨)، «الكشف الحثيث» (١٨٠).

وأخرجه ابن عدي (٣/ ١٧٨)، والخطيب في «البخلاء» (ص٤٩) من طريق رواد بن الجراح، عن عبدالعزيز بن أبي حازم، عن يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عائشة مرفوعاً، بلفظ: «**السخي الجهول أحب إلى الله من العابد البخيل**..» فذكره بطوله. وهو عند الديلمي (٢/ ١٨٣/ أ) بإسقاط عائشة ﵂ من الإسناد، وفيه: «.. من العالم البخيل»، بدل «العابد البخيل».

ورواد بن الجراح أبو عصام العسقلاني: صدوق، اختلط بأخرة فترك، كما في «التقريب» (١٩٥٨)، والظاهر أن هذا الحديث مما خلط فيه فأقلبه على عبدالعزيز بن أبي حازم ـ وهو ثقة ـ بدلاً من سعيد الوراق وسعيد بن مسلمة وتليد من المتروكين، والحديث لا أصل له من حديث ثقة عن يحيى بن سعيد. والله أعلم.

(١) لم أقف عليه مسنداً، وذكره الإمام أحمد في رواية المروذي عنه في «العلل» (٢٧٩)، وقال: «حديث منكر».

(٢) يعني: سعيد بن محمد الوراق، وتقدمت ترجمته آنفاً.

(٣) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٨١) وقال: المتهم به محمد بن تميم.

(٤) هو: محمد بن تميم بن سليمان الفاريابي السعدي، شيخ محمد بن كرام؛ كذبه =

ونقل ابن الجوزي في «الموضوعات» ـ لماً ذكر هذا الحديث فيها ـ عن الدارقطني، أنه قال: لهذا الحديث طرق، ولا يثبت منها شيء[(١)(٢)]

قال شيخنا: ولا يلزم من هذه العبارة أن يكون موضوعاً[(٣)]، فالثابت يشمل الصحيحَ، والضعيفُ دونه، وهذا ضعيفٌ، فالحكم ليس بجيد عليه كما بسطته في مواضع أخر[(٤)]

ومما يذكر على بعض الألسنة مما ليس له رونق: «الكريم حبيب الله ولو كان فاسقاً، والبخيل عدو الله ولو كان راهباً»[(٥)]

٥٦٧ حديث: «سددوا وقاربوا، واغدوا وروحوا، وشيء من الدلجة، والقصدَ القصدَ تبلغوا».

= النقاش وابن حبان والحاكم وأبو نعيم الأصبهاني وغيرهم، ورموه بالوضع على رسول الله ﷺ.
انظر: «المجروحين» (٢/ ٣٠٦)، «الضعفاء» لأبي نعيم (٢٣١)، «اللسان» (٥/ ١٠٥)، رقم (٧٢٩٦).

(١) «الموضوعات» (٢/ ١٨١)، وهو في «العلل» للدارقطني (١٥/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩)، رقم (٣٧١٦)، ونحوه قول ابن عدي، وكذا ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (١٤٨٩/٣)، رقم (٣٢٩١، ٣٢٩٢)، وقال أبو حاتم في حديث الورَّاق: «منكر»، وفي حديث سعيد بن مسلمة: (باطل، وسعيد ضعيف الحديث، أخاف أن يكون أُدخِل له). «العلل» لابن أبي حاتم (٢٣٥٢، ٢٣٥٣).

(٢) له شواهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند تمام (٢٦٨)، وابن مسعود رضي الله عنه عند البيهقي في «شعب الإيمان» (١٣/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠)، رقم (١٠٣٤٩)، وفي كل منهما متهمان، وعن جابر رضي الله عنه عند البيهقي في «الشعب» (١٣/ ٢٩٢)، رقم (١٠٣٥٣، ١٠٣٥٤)، وفيه سعيد بن مسلمة بن هشام واه، ويرويه عنه ضعيف وآخر متروك، وتقدمت روايته له من وجوه أخر عن عائشة رضي الله عنها، وعليه قال البيهقي: «هو غير محفوظ».

(٣) قد نص الدارقطني في «تعليقاته على المجروحين» رقم (٥٤) بأنه موضوع.

(٤) لم أقف على مصدره، وسماجة ألفاظه مع تفرد المتروكين به دليل على بطلانه. والله أعلم.

(٥) قال أحمد الغزي: «باطل اللفظ والمعنى» [«الجد الحثيث» (٣٣٧)]، وقال القاري: «لا أصل له، بل الفقرة الأولى موضوعة تعارض نص قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾ [البقرة]» «﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عمران]، والفاسق إما من الظالمين أو الكافرين». «الأسرار المرفوعة» (٣٤٠).

البخاري في «الرقاق» من حديث ابن أبي ذئب[(١)]، وفي «الإيمان» بنحوه من حديث معن بن محمد الغفاري[(٢)]، كلاهما عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة به مرفوعاً.

واتفق الشيخان عليه[(٣)] من حديث موسى بن عقبة، عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً ـ واللفظ للبخاري ـ: «**سددوا وقاربوا وأبشروا، فإنه لا يُدخِل أحداً الجنةَ عملُه**»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟! قال: «**ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله بمغفرة ورحمة**».

٥٦٨ حديث: «السر عند الأحرار»[(٤)]، وكذا «**صدور الأحرار قبور الأسرار**»[(٥)].

كلام صحيح، أنشد في معناه أبو جعفر أحمد بن عبدالرحمٰن بن أحمد الوَقَّشي[(٦)] من نظمه:

---

(١) الصحيح (٦٤٦٣).

(٢) الصحيح (٣٩)، ومن طريق أبي عبيد مولى عبدالرحمٰن بن عوف نحوه أيضاً (٥٦٧٣، ٧٢٣٥).

وهو عند مسلم (٢٨١٦) من طرق عن أبي هريرة ﷺ نحو حديث عائشة ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٦٤، ٦٤٦٧) ـ واللفظ للرواية الثانية ـ ومسلم (ح٢٨١٨).

(٤) ليس بحديث، وإنما من كلام بعض المتقدمين. انظر: «الجد الحثيث» (١٩٥)، «النخبة البهية» (١٤٣)، «الأسرار المرفوعة» (٢٢٥) و«المصنوع» للقاري (١٥٣) «اللؤلؤ المرصوع» (٢٤٦، ٢٤٧).

(٥) أسنده أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٧٧)، (١٠/ ٢٤٣) عن ذي النون المصري قوله، وبه ذكره الغزي والعجلوني [«كشف الخفاء»، (ح١٥٩٧)] وغيرهما.

(٦) هو: الوزير أبو جعفر أحمد بن عبدالرحمٰن بن أحمد الوقَّشيُّ ـ مشددة القاف، نسبةً إلى وَقَّش؛ قرية بنواحي طلبيرة من الأندلس ـ وزير أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن همشك ـ أمير بلدة جيان ـ ومدبر أمره، وكان ابن جبير الرحالة ختنه على ابنته، قال ابن الأبار في «الحلة السيراء» (ص٢٥٠ ـ ٢٦٧، ترجمة: ١٥٢): «نسبه في كنانة، أحد الكفاة الأمجاد، والدهاة الأنجاد، وله تحقق بالإحسان، وتصرف في أفانين البيان، وبالجملة فهو من مفاخر الأندلس، وتوفي بمالقة سنة (٥٧٤هـ)».

والبيت أورده له ابن الأبار في ترجمته من «الحلة السيراء» (٢٦٤ ـ ٢٦٥).

ومستودع عندي حديثاً يخاف من إذاعتـه في النـاس إن ينفد العمر
فقلت له لا تخش مني فضيـحة لِسِـرٍّ غدا ميْتاً وصدري لـه قـبر
على أن من في القبر يرجى نشوره وسـرُّك لا يُـرجـى لـه أبـداً نـشـرُ

٥٦٩ حديث: «سرعة المشي ـ قد وَرَدَ أنها ـ تُذهب بهاء المؤمن».

وهو في (لقمان) من «تخريج الكشاف»[١]، وشواهده كثيرة[٢]

---

(١) لعله يعني كتاب شيخه ابن حجر «الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف» فالحديث فيه (ص١٣٠)، رقم (١٨١) أو كتاب «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي، والحديث فيه (٣/ ٧٥ ـ ٧٦)، رقم (٩٨٣)، وبين وهائه من حديث أبي هريرة وابن عمر وأبي سعيد ﷺ.

(٢) وكذا قال المؤلف في «فتح المغيث» (باب من تقبل روايته؛ ٢/ ٢١) ـ مستدلاً على كراهة الركض والإسراع في السير: وقد ورد عن جماعة من الصحابة ﷺ مرفوعاً سرعة المشي تذهب بهاء المؤمن.

وهذا يروى من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وأنس ﷺ، وغيرهم، وكلها واهية، لا يثبت منها شيء.

أما حديث أبي هريرة ﷺ: فله عنه طريقان:

الطريق الأول: رواه الماليني في «الأربعين الصوفية» (٢١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٢٩٠) ـ ونقله عنه الديلمي (٢/ ١٨٠/ أ) ـ والخطيب (١/ ٤١٧)، رقم (٤٢٠) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٧٠٦)، رقم (١١٧٨) ـ من طرق عن أبي عمرو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حكيم الأبرش الأصبهاني، عن محمد بن يعقوب الفرجي الصوفي، عن محمد بن عبدالملك بن قُرَيْب، الأصمعي، عن أبيه، عن أبي معشر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ به.

وهذا الإسناد فيه علتان:

أ ـ محمد بن عبدالملك الأصمعي مجهول؛ قال الخطيب: «لم أسمع له ذكراً إلا في هذا الحديث»، وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٦٣٢)، رقم (٧٨٩١): «حديث منكر جدّاً، غير صحيح»، وذكره.

ب ـ وأبو معشر نَجِيح بن عبدالرحمٰن السندي؛ ضعيف، واختلط بعد ما أسن. «التقريب» (٧١٠٠).

وبهما أعله الزيلعي وغيره، وضعف إسناده الحافظ في «الكافي الشافي».

الطريق الثاني: وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٨٠) من طريق الوليد بن سلمة الأبرش الطبري قاضيها، وابن عدي (٥/ ٧٢)، رقم (١٢٥١) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٧٠٧)، رقم (١١٧٩) ـ من طريق عمار بن مطر الدهني، =

= وكذا من طريق عبدالقدوس بن عبدالقاهر، عن صدقة أبي الليث الحصني ـ من حصن مسلمة، قال: وكان ثقة، كلاهما (عمار، وصدقة) عن ابن أبي ذئب، عن المقبري عنه ﷺ به.
والوليد بن سلمة الأبرش: كذبه دحيم ووكيع القاضي وابن حبان وجماعة، ونسبوه إلى الوضع، وقد جاء بهذا الحديث على أوجه؛ عن أبي هريرة وابن عمر وأبي سعيد ﷺ، وكلها أباطيل.
وانظر: «المجروحين» (٣/ ٨٠)، «الكامل» (٧/ ٧٧ ـ ٧٨)، رقم (١٩٩٩)، «اللسان» (٨/ ٣٨٣)، رقم (٨٣٥٧).
وعمار الدهني: تركه ابن عدي، وكذبه أبو حاتم الرازي، وقال العقيلي: «يحدث عن الثقات بالمناكير».
انظر: «الجرح» (٦/ ٣٩٤)، رقم (٢١٩٨)، «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٣٢٧)، رقم (١٣٤٧)، «اللسان» (٦/ ٥٢ ـ ٥٤)، رقم (٥٥٥٠).
وعبدالقدوس بن عبدالقاهر: هو أبو شهاب الباجُرَّائي من أهل الجزيرة؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤١٩)، رقم (١٤١٨٨)، وقال: «ثنا عنه الحسن بن عبدالله القطان بنسخة حسنة»، ولكن ابن الجوزي قال في «العلل المتناهية» (٢/ ٢٢٠): «وقول من قال حدثنا أبو شهاب عبدالقدوس بن عبدالقاهر عن صدقة الحصني ليس بشيء؛ لأن عبدالقدوس وصدقة لا يعرفان»، وقال الذهبي: «عبدالقدوس نكرة، والخبر باطل»، وقال في «الميزان»: «لا يعرف، والخبر باطل، بل له أكاذيب وضعها على علي بن عاصم تبينت ذلك»، واتهمه بوضع حديثين في ترجمة علي بن عاصم.
انظر: «المغني» للذهبي (٣٧٧٤)، و«الميزان» (٢/ ٦٤٣)، رقم (٥١٥٨)، (٣/ ١٣٧)، رقم (٥٨٧٣).
وأما حديث أبي سعيد الخدري ﷺ: فرواه ابن عدي (٧/ ٧٨) من طريقين عن الوليد بن سلمة قاضي الأردن، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه عنه ﷺ به. ووليد كذبوه كما سبق.
وقال ابن عدي بعد ما خرجه من حديث الوليد بن سلمة على هذه الأوجه: «هذه الأحاديث بهذه الأسانيد غير محفوظة كلها».
وأما حديث أنس ﷺ: فأخرجه ابن بشران في «الأمالي» (٢٣/ ٦٩)، رقم (٢) ـ كما في «الضعيفة» (٥٥) ـ والخطيب في «الجامع» (١٩٧) من طريق محمد بن يونس ـ وهو الكديمي ـ عن يوسف بن كامل، عن عبدالسلام بن سليمان الأزدي، عن أبان ـ وهو ابن أبي عياش البصري ـ عن أنس ﷺ به.
وأبان بن أبي عياش: متروك، واتهمه شعبة وغيره، ونسخته عن أنس ﷺ موضوعة، كما تقدم. =

ولكن في «الطبقات» لابن سعد من رواية سليمان بن أبي حثمة، قال: قالت الشفاء بنت عبدالله ـ وهي أم سليمان ـ: كان عمر إذا مشى أسرع(١).

وذكره ابن الأثير في «النهاية»، والزمخشري في «الفائق» وغيرُهما(٢)

= ومحمد بن يونس بن موسى الكديمي: كذبه أبو داود والدارقطني وغيرهما، وذكر ابن عدي: «أنه متهم بوضع الحديث وسرقته، وادعى رؤية أناس لم يرهم، والرواية عن قوم لا يعرفون، وكان مع وضعه للحديث وادعائه المشايخ؛ يخلق لنفسه شيوخاً»، وقال ابن حبان: «لعله وضع أكثر من ألف حديث».
انظر: «المجروحين» (٢/ ٣١٣)، «الكامل» (٦/ ٢٩٢ ـ ٢٩٤)، «الميزان» (٤/ ٧٤ ـ ٧٥)، رقم (٨٣٥٣).
وزاد الألباني تعليله بجهالة يوسف بن كامل وعبدالسلام أيضاً تعييناً وحالاً، ولعلهما من بنيات الكديمي. والله أعلم.
وأما حديث ابن عباس رضي الله عنه: فأخرجه ابن النجار في ترجمة «محمد بن أحمد بن طاهر أبي طالب النسوي» ـ كما في «الجواهر المضية» رقم (٣٢) ـ ولم أعثر على هذه الترجمة.
فكل هذه الروايات واهية الأسانيد، وعليه قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ١٣٢)، رقم (٥٥): «طرق الحديث الأخرى كلها واهية جدّاً، لا تصلح لتقوية الطريق الأولى منها، . . .، فلا تغتر بقول الحافظ السخاوي في «المقاصد»: «له شواهد كثيرة»، فإنها لا تصلح للشهادة». ملخصاً.
قال الألباني: والظاهر أن أصله موقوف، رفعه أولئك الضعفاء عمداً أو سهواً، ففي «المنتقى من المجالسة» للدينوري (٥٢/ ٢) [وهو في «المجالسة» (٣/ ١٨٧ ـ ١٨٨)، رقم (٨٢٥)، (٨/ ٣٦)، رقم (٣٣٣٩)] بسند صحيح عن مغيرة، قال: قال إبراهيم: ليس من المروءة كثرة الالتفات في الطريق، ويقال: «سرعة المشي تذهب بهاء المؤمن». . ويكفي في رده أنه مخالف لهدي النبي ﷺ في مشيه، فقد كان ﷺ سريع المشي كما ثبت ذلك عنه في غير ما حديث، ولعله من افتراء بعض المتزهدين الذين يرون أن الكمال أن يمشي المسلم متباطئاً مُتماوِتاً كأَنَّ به مرضاً. . . والله أعلم.

(١) رواه ابن سعد (٣/ ٢٩٠) ـ ومن طريقه الطبري في «التاريخ» (٤/ ٢١٢)، وابن عساكر (٤٤/ ٢٨٨) وغيرهما ـ عن الشفاء: أنها رأت فتياناً يقصدون في المشي ويتكلمون رويداً، فقالت: ما هذا؟ فقالوا: نساك، فقالت: كان ـ والله ـ عمر إذا تكلم أسمع، وإذا مشى أسرع، وإذا ضرب أوجع، وهو الناسك حقاً». وفيه محمد بن عمر الواقدي، وهو متروك متهم، وتقدمت ترجمته (ح٢٧٦).

(٢) ذكره ابن الأثير في «النهاية» (٤/ ٣٧/ موت)، وغيره من أصحاب الغريب، والمبرد =

وهو محمود لمن يخشى من البُطءِ في السير تفويتَ أمر ديني ونحوِه، كما في شرب السويق وتقديمه على الفتيت[(١)].

٥٧٠ **حديث: «السعيد من وعظ بغيره[(٢)]، والشقي [ق١٠٧/ب] من شقي في بطن أمه».**

مسلم من حديث عمرو بن الحارث، عن أبي الزبير المكي، عن عامر بن واثلة، عن ابن مسعود به قوله[(٣)].

= في «الكامل» (٢/ ٦٩٤)، والزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤٩٨ ـ لقمان: ١٩) وكذا البيضاوي والنسفي والقرطبي وغيرهم من المفسرين، عن عائشة رضي الله عنها معلقاً: أنها نظرت إلى رجل متماوت، فقالت: ما لهذا؟ فقيل: إنه من القراء، فقالت: كان عمر سيد القراء نحو حديث الشفاء، ولم أقف له على سند.
وأثر الشفاء رضي الله عنها المتقدم؛ مع وهاء إسناده أولى من هذا الذي لا إسناد له. والله أعلم.

(١) من الفت وهو التكسير، والفتيت والفتوت هو الخبز المفتوت كالسويق.
انظر: «العين» (التاء والفاء، ٨/ ١٠٨)، «أساس البلاغة» (٤١٦)، «لسان العرب» (٢/ ٦٥/ فتت).

(٢) قال في «زهر الأكم» (١/ ٣٢٩): «هو مثل في الأمر بحسن التدبير».

(٣) أخرجه مسلم (ح٢٦٤٤) من طريق عمرو بن الحارث وابن جريج، عن أبي الزبير به مسلسلاً بالإخبار. وهكذا رواه عن أبي الطفيل موقوفاً، كل من: عمرو بن دينار [«القدر» للفريابي (ح١٣٦)، «المعجم الكبير» للطبراني (٣/ ١٧٥)، رقم (٣٠٣٨)، «الإبانة» لابن بطة (ح١٤٠٢) وغيرها]، ويعقوب بن مجاهد المكي [«طب» (٣/ ١٧٦)، رقم (٣٠٤١)، و«ثلاثة مجالس من أمالي ابن مردويه» (ح١٩)، ونسبه]، وعبيد بن أبي طلحة المكي [«القدر لابن وهب» (ح٣٥)، و«طب» (٣/ ١٩٧)، رقم (٣٠٤٣) وغيرهما]، ووهيب ـ وهو ابن خالد ـ عن ابن خثيم ـ وهو عبدالله بن عثمان بن خثيم ـ [«السُّنَّة» لابن أبي عاصم (ح١٧٧)، «طب» (٣/ ١٩٨)، رقم (٣٠٤٥)، وتصحف فيه إلى «وهيب بن خثيم»)]، وعكرمة بن خالد [«المعرفة» لأبي نعيم (٢/ ٦٩٣)، رقم (١٨٦٦)، و«القضاء» للبيهقي (ح٨٤)، و«التمهيد» لابن عبدالبر (١٨/ ١٠١ ـ ١٠٢)]، وكلثوم بن جبر المكي [«طب» (٩/ ١٠٣)، رقم (٨٥٢٨، ٨٥٢٩)، و«الإبانة» لابن بطة (ح١٥٩٧)]، وغيرهم. وكذلك أوقفه أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه في رواياتهم عنه: كابنه أبي عبيدة [«طب» (٩/ ١٠٠)، رقم (٨٥٢٢)، «طس» (٨/ ٣١)، رقم (٧٨٧١)، «الإبانة» للعكبري (ح١٤٢٢)]، وأبي وائل [كما سيأتي]، وطارق بن شهاب الأحمسي [«الإبانة» لابن بطة (ح١٤٢٣)، «شرح أصول =

وهو عند العسكري في «الأمثال»[(١)] من حديث ابن عون عن أبي وائل[(٢)]، وعند القضاعي من حديث إدريس بن يزيد الأودي، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، كلاهما[(٣)] عن ابن مسعود به مرفوعاً[(٤)].

= الاعتقاد» للالكائي (٤/ ٧٣٨)، رقم (١٢١٥ ـ ١٢١٦)، و«الاعتقاد» للبيهقي (ص٢٣٢)، و«المدخل» له (١/ ١٨٥)، رقم (٢٠٣)]، وعبدالله بن عتبة بن مسعود [«الإبانة» (ح١٦٦٠)]، ورباح النخعي [«طب» (٩/ ١٠٣ ـ ١٠٤)، رقم (٨٥٣١)، «الإبانة» (١٥٩٦)] وغيرهم، كلهم رووه في خطبة لابن مسعود ﷺ كان يلقيها كل خميس، وتقدم (ح٥١٦) بعض أطرافه من رواية عبدالرحمٰن بن عابس عن أناس من أصحاب عبدالله بن مسعود عن ابن مسعود ﷺ، وسيأتي (ح٥٩٥) بعض أطرافه الأخرى أيضاً. ورُفِع عن ابن مسعود ﷺ من وجه ضعيف، وآخر واه، والمحفوظ وقفه.

(١) لم أقف على كتاب العسكري هذا، ورواية ابن عون عن أبي وائل وجدتها عند غير العسكري موقوفة، على خلاف المرفوعة عنده، وذلك من رواية أربعة رواة ثقات عن ابن عون، كما سيأتي.

(٢) لم أقف على رواية ابن عون عن أبي وائل مرفوعة، وقد رواها عنه موقوفة أربعة من الثقات:

١ ـ محمد بن عبدالله الأنصاري: في «جزئه» (٢٥)، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٩/ ١٠٠)، رقم (٨٥٢٧)، وابن عساكر (١٢/ ١٨٩)، وغيرهما.

٢ ـ مسلم بن إبراهيم الفراهيدي: عند ابن بطة في «الإبانة» (٤/ ٣٧)، رقم (١٤٢٤)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٠٢ ـ ١٠٣)، رقم (٨٥٢٧) وغيرهما.

٣ ـ سعيد بن عامر الضبعي: عند البيهقي في «القضاء» (ح٤٨٠).

٤ ـ أبو خالد الأحمر: عند ابن أبي حاتم في «التفسير» (١١٢٢٢).

٥ ـ أبو جابر محمد بن عبدالملك ـ لينه أبو حاتم ـ: عند الحنائي في «الفوائد» (١٣٠٧/٢)، رقم (٢٧٢).

(٣) يعني: أبا وائل شقيق بن سلمة النخعي، وأبا الأحوص عوف بن مالك بن نضلة الأشجعي الجشمي.

(٤) أخرجه القضاعي (٧٦، ١٣٢٥)، والدارمي (٢/ ٣٨٨)، رقم (٢٧١٥)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ٩٩)، رقم (٨٥٢٠) وشيخ الإسلام الهروي في «ذم الكلام» (٤٢٠) من طريق إدريس بن يزيد الأودي به مرفوعاً.

وتابعه على رفعه موسى بن عقبة أيضاً؛ فيما رواه ابن ماجه (٤٦) عن محمد بن عبيد بن ميمون التيمي المدني عن أبيه، وابنُ أبي عاصم في «السُّنَّة» (١٧٨) عن محمد بن مسكين اليمامي، كلاهما: عن سعيد بن أبي مريم، عن محمد بن جعفر بن =

= أبي كثير، عن موسى بن عقبة به.
وإسناد ابن أبي عاصم رجاله ثقات، فلا يضر جهالة عبيد بن ميمون في رواية ابن ماجه، لوجود متابعة ثقة له عند ابن أبي عاصم.
وخالفهما ـ أعني: محمد بن مسكين، وعبيد بن ميمون ـ: أحمد بن إسحاق بن واضح العسال المصري؛ فيما رواه الطبراني عنه في «الكبير» (٩/ ٩٦)، رقم (٨٥١٩) فرواه عن سعيد بن أبي مريم به موقوفاً.
والعسال: ترجم له ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ٣٦)، والسمعاني في «الأنساب» (٤/ ١٨٩) ـ كلاهما نقلاً عن ابن يونس ـ والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢١/ ٥٠ ـ ٥١) ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مستور، وقال مؤلف «إرشاد القاصي» (٦٣) بجهالة حاله، وأن إكثار الطبراني عنه يرفعه من جهالة العين.
وأكثر ما روى الطبراني عنه هي من روايته عن سعيد بن أبي مريم عن محمد بن جعفر عن موسى بن عقبة.
والخلاصة أن رواية الرفع مع شذوذها هي التي حفظها راويان عن سعيد بن أبي مريم. والله أعلم.
هذا وخالفهما (أي: الأوديَّ، وموسى بنَ عقبة) جمع من الثقات، منهم:
إسرائيلُ بن يونس بن أبي إسحاق: عند البيهقي في «الشعب» (٦/ ٤٤١)، رقم (٤٤٥٤) وشيخ الإسلام الهروي في «ذم الكلام» (٤٢٠)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١٥٣/١٣)، رقم (٣٥٧٥).
وشعبة: عند ابن بطة في «الإبانة» (١٤٢١ ـ من طريق أبي داود).
ومعمر: في «جامعه» (٦٨٣)، وعنه عبدالرزاق (٢٠٠٧٦)، ثم من طريقه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٩٦)، رقم (٨٥١٩)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١٣/ ١٥٤).
ثلاثتهم (معمر، وإسرائيل، وشعبة) عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.
وتابعهم سلمة بن كهيل عن أبي الأحوص متابعة قاصرة، وذلك فيما رواه الفريابي في «القدر» (١٠٩)، وابن بطة في «الإبانة» (١٤٢٠) من طريق شعبة عن أبي إسحاق وسلمة بن كهيل، جميعاً: عن أبي الأحوص به موقوفاً كذلك.
وتابعهم متابعة قاصرة أيضاً أبو الزعراء عمرو بن عمرو الكوفي ـ ثقة ـ عند أحمد في «العلل» (١٣٦) ـ وعنه ابنه في «السُّنَّة» (٨٦٧)، ثم من طريقه الخلعي في «الفوائد» (ح٧٠٩، رواية السعدي ـ مخطوط) فرواه عن عمه أبي الأحوص موقوفاً.
هكذا رواه موقوفاً عامة أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه، وكذا أصحاب أبي الأحوص، وأبي إسحاق عنهما، ولذا قال الألباني في «ظلال الجنة» (١/ ٦٧)، رقم (١٧٦): =

وأخرجه كذلك البيهقي في «المدخل»[١].

وكذا هو في «مسند البزار»[٢] من حديث هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً، لكن بلفظ: **«السعيد من سعِدَ في بطن أمه»**،

= «ضعيف مرفوعاً، وإسناده كلهم ثقات رجال مسلم، غير أن أبا إسحاق ـ وهو السبيعي ـ كان اختلط، ثم هو إلى ذلك مدلس وقد عنعنه، والمحفوظ أنه موقوف على ابن مسعود ﷺ، وقد نظر بعضهم إلى ظاهر الإسناد فصححه».

هذا وتعليل الحديث بمخالفة القلة للأكثر والأوثق أولى من تعليله باختلاط أبي إسحاق، وقد رواه عنه حفيده إسرائيل وشعبة وغيرهما من خواص أصحابه موقوفاً. والله أعلم.

فالوقف هو المحفوظ في رواية الثلاثة، وإن كان في حكم الرفع، والظاهر أن ابن مسعود ﷺ استنبط ذلك مما رواه عن النبي ﷺ، قال: «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله، ورزقه، وأجله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح، فإن الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع، فيسبق عليه كتابه، فيعمل بعمل أهل النار، ويعمل حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة**». أخرجه البخاري (ح٣٢٠٨، ٣٣٣٢، ٦٥٩٤)، ومسلم (ح٢٦٤٣).

وهذا الحديث هو الذي استدل به أبو سريحة حذيفة بن أسيد الغفاري ﷺ لأبي الطفيل عامر بن واثلة ﷺ لَمَّا استشكل ما تقدم من خطبة ابن مسعود ﷺ، كما جاء عند مسلم (ح٢٦٤٥) في الرواية الأولى التي ساقها المؤلف رحمه الله.

وحديث الترجمة ورد مرفوعاً عن أبي هريرة وغير واحد من الصحابة ﷺ، كما سيأتي عند المؤلف.

(١) كذا قال المصنف رحمه الله، وكلامه يوهم أن الحديث عند البيهقي في «المدخل» بالطريق السابق ـ وهو طريق يونس بن يزيد الأودي، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود مرفوعاً ـ والذي وقفت عليه عند البيهقي في «المدخل» (ح١٤٤) هو من حديث طارق بن شهاب عن ابن مسعود ﷺ موقوفاً، و(ح٦٤١) من حديث الثوري عن عبدالرحمٰن بن عابس عن أناس عن ابن مسعود ﷺ به في حديث طويل من خطبة له ﷺ، كما تقدم آنفاً. والله أعلم.

(٢) كما في «كشف الأستار» (٣/ ٢٣)، رقم (٢١٥٠) و«إتحاف الخيرة» (ح١٩٥/ ٢) من طريق عبدالرحمٰن بن المبارك الطفاوي، عن حماد بن زيد، عن هشام بن حسان به، بلفظ: **«الشقيُّ مَن شقِيَ في بطن أمه، والسعيد من سَعِد في بطنها»**. وبنحوه أخرجه الرافعي في «تاريخ قزوين» (٤/ ٧٩).

وسنده صحيح.

وكذا أخرجه الطبراني في «الصغير» من هذا الوجه، لكن مقتصراً على «**السعيد من سَعِد في بطن أمه**»(١).

والعسكري من حديث عبدالله بن مصعب بن خالد بن زيد عن أبيه عن جده زيد بن خالد رفعه: «**السعيد من وعظ بغيره**». ورواه القضاعي من هذا الوجه بتمامه(٢).

ويروى من حديث عبدالله بن مصعب عن أبيه أيضاً، فقال: «عن عقبة بن عامر» بدلَ «زيد»، وهما ضعيفان(٣). ولذا قال ابن الجوزي في «أمثاله»(٤): إنه لا يثبت كذلك مرفوعاً.

---

(١) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٢/ ٥٦)، رقم (٧٧٣)، وابن بطة في «الإبانة» (١٤١٢)، واللالكائي في «الاعتقاد» (٤/ ٥٩٦)، رقم (١٠٥٤ ـ ١٠٥٦)، والبيهقي في «القضاء» (١٠٥ ـ ١٠٧) و«الاعتقاد» (ص١٤٢) من طرق عن عبدالرحمن بن المبارك الطفاوي العيشي به مختصراً.
قال البزار والطبراني: «لم يروه عن هشام إلا حماد، تفرد به عبدالرحمن».
وصحح إسناده البوصيري، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٩٧)، رقم (١١٨٠٩): رجاله رجال الصحيح.
وروي أيضاً من حديث يحيى بن عبيد الله التيمي المدني، عن أبيه، عن أبي هريرة به، مثل اللفظ الأول بجملتيه، ويحيى متروك «التقريب» (٧٥٩٩).

(٢) تقدم تخريجه (ح٥١٦)، وهو طرف لخطبة طويلة استنكرها الذهبي جدّاً، وحكم ابن الجوزي والصغاني عليها بالوضع، وصحح بعضهم هذا الطرف منه ونحوه لشواهده، كما تقدم. والله أعلم.

(٣) أخرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (٤/ ٥٩٦ ـ ٥٩٧/ ١٠٥٨)، والبيهقي في «الدلائل» (٥/ ٢٤١)، والديلمي [«زهر الفردوس» (١)، رقم (٢١٦ ـ ٢١٧، من طريق أبي أحمد العسكري] وابن عساكر (٥١/ ٢٤٠)، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٣/ ١٨٥) كلهم من طريق يعقوب بن محمد الزهري، عن عبدالعزيز بن عمران بن أبي ثابت، عن عبدالله بن مصعب بن منظور بن جميل بن سنان، عن أبيه، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه به، مثل حديث زيد بن خالد رضي الله عنه سواء بسواء.
وهذا إسناد تالف؛ يعقوب بن محمد الزهري متروك يتهم، وكذا شيخه، وعبدالله بن مصعب من بُنَيَّاتهما؛ لم يأت به أحد سواهما، كما تقدم تحريره عند الحديث (٥٠٦).

(٤) لم أقف على كتاب ابن الجوزي هذا، وسبق السخاوي لنقله عنه الزركشي في =

وفيه مع ما قدَّمته نظر، بل قال شيخنا: «إنه صحيح»[١]، وسبقه لذلك شيخه العراقي.

[٥٧١] حديث: «السفر قطعة من العذاب؛ يمنع أحدَكم طعامَه وشرابَه ونومَه، فإذا قضى نهمته فليعجل إلى أهله».

متفق عليه من حديث مالك عن سُمَيٍّ عن أبي صالح عن أبي هريرة به مرفوعاً[٢].

وسئل إمام الحرمين حين جلس موضع أبيه: لِمَ كان السفر قطعة من العذاب؟ فأجاب على الفور: لأن فيه فراق الأحباب[٣].

[٥٧٢] حديث: «السفر يسفر عن أخلاق الرجال»[٤].

كلام صحيح، وفي خامس «المجالسة للدينوري من طريق الأصمعي، عن عبدالله العُمَرِي[٥]، قال: قال رجل لعمر بن الخطاب: إن فلاناً رجلُ

= «التذكرة» (الحكم والآداب، ح٣٨، ص١٠٥)، وبواسطة الزركشي حكاه القاري في «الأسرار المرفوعة» (ح٢٢٦).

(١) قاله الحافظ في «الفتح» (١١/ ٤٨٤) نقلاً عن ابن الصلاح في «فتاواه»، ولفظه: «حديث ابن مسعود لا شك في صحته»، وسياق كلامه على الموقوف عند مسلم، ولكنه في حكم الرفع كما تقدم.
وأما كلام شيخه العراقي فلم أقف على مصدره. والله أعلم.

(٢) أخرجه البخاري (ح١٨٠٤، و٣٠٠١، ٥٤٢٩)، ومسلم (ح١٧٩/ ١٩٢٧).

(٣) ذكره كذلك الحافظ في «الفتح» (٣/ ٦٢٤).

(٤) لا أصل له، وإنما ذكره الغزالي في «الإحياء» (آداب العزلة، الباب الثالث: فوائد المخالطة، الفائدة السابعة: التجارب، ٢/ ٢٤٢) كمثل سائر وليس كحديث. والله أعلم. وانظر: «النخبة البهية» (١٤٥)، و«مختصر المقاصد» للزرقاني (ق١٢/ أ)، و«الجد الحثيث» (١٩٧) و«المصنوع» للقاري (١٥٤).

(٥) لم يتميز، وهو دائر بين ثقة، وآخر ضعيف.
أما الثقة فهو: عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشى العدوى، أبو عبدالرحمٰن العمري الزاهد المدني (ت: سنة ١٨٤هـ، وله ٨٦ سنة): ثقة، من السابعة، كان ابن عيينة يقول: إنه عالم أهل المدينة. «التقريب» (٣٤٤٥). =

صدق، فقال له: هل سافرت معه؟ قال: لا، [قال: فهل كانت بينك وبينه معاملة؟ قال: لا، قال: فهل ائتمنته على شيء؟ قال: لا][1] قال: فأنت الذي لا علم لك به، أُراك رأيته يرفع رأسه ويخفضه في المسجد[2] انتهى.

ولا يعارضه: **«إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان»**[3]

= وأما الضعيف؛ فهو: عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبدالرحمٰن العمري المدني (ت: سنة ١٧١هـ، وقيل: بعدها): ضعيف عابد، من السابعة. «التقريب» (٣٤٨٩).

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من: (أ)، واستدرك من: (م، عز)، وهو في: (ز، زك، ق) مختصر بقوله: «كلام صحيح»، وسقط ما بعده.

(٢) أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٣/ ٨٦)، رقم (٧٠٨)، وابن قتيبة في «عيون الأخبار» (كتاب الحوائج، الشكر والثناء، ٣/ ١٧٨)، وإسناده معضل بين عبدالله العمري وجدِّه الأعلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
وينظر لتخريجه: «الإرواء» (٨/ ٢٦٠ ـ ٢٦١)، رقم (٢٦٣٧).

(٣) أخرجه أحمد (ح١١٦٥١)، والترمذي (٢٦١٧، ٣٠٩٣)، وابن ماجه (٨٠٢)، والدارمي (١٢٢٣)، وابن خزيمة (١٥٠٢)، وابن حبان (١٧٢١)، والحاكم (١/ ٣٤٢)، رقم (٨٧٩)، وغيرهم من طريق عمرو بن الحارث، ورواه أحمد (١١٧٢٥)، وعبد بن حميد (٩٢٣) ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم الصلاة» (٣٣٦) من طريق ابن لهيعة، كلاهما عن دراج أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً.
قال الترمذي: «حسن غريب»، وقال الحاكم: «هذه ترجمة للمصريين لم يختلفوا في صحتها وصدق رواتها، غير أن شيخي الصحيح لم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي وابن الملقن في تلخيصيهما، فقالا: «بل فيه دراج، وهو كثير المناكير».
ودراج: قال عنه الحافظ في «التقريب» (١٨٢٤): «صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف».
ومن أجل دراج ضعفه ابن رجب في «فتح الباري» (١/ ١٢٣)، ونقل إنكاره عن الإمام أحمد، وأنه قال: «هو حديث منكر، ودراج له مناكير»، وبه ضعفه الألباني في أحكامه على «السنن» وغيره، وهو الراجح، وأما من صحح الحديث كابن حبان وغيره فذهبوا إلى قول ابن معين في روايتي الدوري (٥٠٣٩)، والدارمي (٣١٥) من توثيق دراج، وقد ضعفه أحمد وأبو داود وعثمان بن سعيد الدارمي وأبو حاتم الرازي وغيرهم، ووهاه النسائي والدارقطني، سيما في حديثه عن أبي الهيثم. والله أعلم.
وانظر: «تهذيب الكمال» (٨/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨)، رقم (١٧٩٧). =

٥٧٣ حديث: «سفهاء مكة حشو الجنة».

قال شيخنا: لم أقف عليه[(١)]

قلت: قال الشيخ أبو العباس المَيُوْرْقي[(٢)] إجمالاً: إنه ورد واتفق بَيْن عالِمَين في الحرم تنازع في تأويله وسنده، فأصبح الطاعن فيه وقد طعن أنفه واعوجَّ، وقيل له ـ وكأنه في المنام ـ: إي والله سفهاء مكة من أهل [ق١٠٨/أ] الجنة ـ ثلاثاً ـ فرَاعَه ذلك، وخرج إلى خصمه، وأقَرَّ على نفسه بالكلام فيما لا يعنيه وما لم يحط به خبراً[(٣)] انتهى ملخصاً.

= وفيه كذلك ابن لهيعة في إحدى طريقيه عن دراج، وهو ممن اختلط، ولا يعتبر من حديثه إلا ما كان من رواية العبادلة ومن في حكمهم، وخلا من العنعنة والنكارة، كما تقدم تحقيقه.

وأما الراوي الثاني عن دراج: فهو عمرو بن الحارث بن يعقوب المصري؛ وهو ثقة متفق عليه، إلا ما كان من حديثه بهذا الإسناد، فإنه يكتب ولا يحتج به، كما قال الحافظ الخليلي في «الإرشاد» (ترجمة: ٢٢٦). والله أعلم.

(١) ذكره في «أجوبته» من مجموع القسطلاني (١٠٤، و١١٤) مطبوع مع «الأربعين المتباينة السماع»، وفي «أجوبته لأسئلة بعض تلاميذه» (المجموعة السابعة، ص٨٤، والثامنة، ص١٠٧).

هذا، وقال الأمير المالكي في «النخبة البهية» (١٤٥)، والزرقاني في «مختصر المقاصد» (ق ١٢/أ): «لا أصل له».

(٢) لم يميز باسمه ونسبه، وقد وقفت على ترجمتين تجمعان هذه الكنية والنسبة، وهما:

١ ـ أحمد بن علي أبو العباس العبدريّ ثم الميورقي، نزيل مكة، ثم الطائف، ومؤلف رسالة «بهجة المهج في بعض فضائل الطائف ووج» ـ مطبوعة ـ، توفي بوج بالطائف سنة (٦٧٨هـ). والله أعلم.

انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ١٧٥)، «معجم المؤلفين» (٢/ ١٤).

٢ ـ الحافظ أحمد بن محمد بن أمية بن علي أبو العباس العبدري، الميورقي، المحدث الرحال؛ توفي بالقاهرة في أول سنة (٦٤٧هـ)، وقيل في آخر سنة (٦٤٦هـ)، وقد قارب الخمسين.

انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤٧/ ٣٠٦)، رقم (٤٠٧)، (٤٧/ ٣٣٦)، رقم (٤٥٦).

وأيا منهما كان؛ يبعد له اجتماع مع ابن أبي الصيف اليماني المذكور عند المؤلف لاحقاً. والله أعلم.

(٣) قال في «الجد الحثيث» (١٩٨): «قال الجد: ومثل ذلك لا يثبت به حديث ولا حكم».

ويقال: إنه التَّقِيُّ محمد بن إسماعيل بن أبي الصيف اليماني الشافعي[١]، وأنه كان يقول: إنما هو «أُسَفَاءُ مكة»؛ أي: المحزونون فيها على تقصيرهم[٢].

٥٧٤ حديث: «السلام على النبي ﷺ في القنوت».

لم أقف عليه، وإن وقع في كلام جمع من الفقهاء، كما بينته في «القول البديع»[٣].

٥٧٥ حديث: «السلام قبل الكلام».

الترمذي وأبو يعلى والقضاعي من حديث عنبسة بن عبدالرحمٰن، عن محمد بن زاذان، عن محمد بن المنكدر، عن جابر به مرفوعاً[٤] وقال: إنه منكر، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسمعت محمداً ـ يعني: البخاري ـ يقول: عنبسة ضعيف في الحديث ذاهب، ومحمد بن زاذان منكر الحديث[٥].

---

(١) هو: محمد بن إسماعيل بن علي بن أبي الصيف أبو عبدالله اليمني الزبيدي الشافعي، نزيل مكة وفقيهها، ولا زال مقيماً بها حتى توفي بها في ذي الحجة سنة (٦٠٩هـ). لقَّبه ابن الأثير في «الكامل» (٥/ ٢٨٥)، وابن كثير في «البداية» (١٣/ ٧٦)، سنة (٦٠٩هـ)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤٣/ ٣٤٤)، سنة (٦٠٩هـ)، و(٤٤/ ٤٦٠)، سنة (٦١١هـ)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (٨/ ٤٧)، رقم (١٠٧٠) بفقيه الحرم المكي الشريف، وقال الذهبي: «كان عارفاً بالمذهب، حصل كثيراً من الكتب، وجمع أربعين حديثاً عن أربعين شيخاً من أربعين مدينة، سمع من الكل بمكة، وكان على طريقة حسنة وسيرة جميلة وخير».

(٢) المعنى والتوجيه فرع عن الثبوت، كما في «الأسرار المرفوعة» (٢٢٨)، وهذا لا أصل له.

(٣) القول البديع (٢٦١ ـ ٢٦٣).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٦٩٩)، وأبو يعلى (٢٠٥٩)، والقضاعي (٣٤)، وابن الأعرابي في «معجمه» (ح١٠٢٧)، وابن المقرئ (ح١٠٠١)، وابن جميع (٢/ ٢٧٦)، رقم (٣٦٣) وغيرهم؛ من طريقين عن عنبسة به.
وسقط ذكر «محمد بن زاذان» من طبعة مسند أبي يعلى، وهو ثابت في إسناده في «المطالب العالية» (٢٦٩٥) و«إتحاف الخيرة» (٣٥٧١). وكذا سقط من إسناد ابن جميع.

(٥) انظر: «سنن الترمذي» (ح٢٦٩٩)، وعنبسة متهم كما تقدم (ح٥٦٥)، ومحمد بن زاذان المدني؛ متروك كما في «التقريب» (٥٨٨٢).

وله شاهد عند أبي نعيم في «الحلية»، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» من حديث بقية، عن عبدالعزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: «**من بدأكم بالكلام قبل السلام فلا تجيبوه**»(١). ورجاله من أهل الصدق، لكن بقيةَ مدلس وقد عَنْعَنَه.

لكن قد تابعه حفص بن عمر الأيلي عن عبدالعزيز: أخرجه ابن عدي في ترجمة «عبدالعزيز» من «الكامل»(٢). وحفص تركوه، ومنهم من كذَّبه(٣).

---

(١) أخرجه ابن السني في «اليوم والليلة» (٢١٣) من طريق كثير بن عبيد، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٩٩) ـ وابن أبي حاتم في «العلل» (٢٥١٦) معلقاً ـ من طريق أبي التقي هشام بن عبدالملك، كلاهما (كثير، وهشام): عن بقية، ثنا عبدالعزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه. قال أبو نعيم: «غريب من حديث عبدالعزيز، لم نكتبه إلا من حديث بقية».
وهذا الحديث ظاهر إسناده مستقيم إلا ما يخشى من تسوية بقية، وعليه حسنه الألباني في «الصحيحة» (٨١٦)، إلا أن إمامي العلل أبا حاتم وأبا زرعة أعلَّاه بأمرين آخرين: فأبو حاتم يُوَهِّم فيه بقية، وينفي أن يكون له أصل من حديث ابن أبي رواد، ويقول: «هذا حديث باطل، ليس له أصل من حديث ابن أبي رواد». «العلل» لابن أبي حاتم (٢٣٩٠).
وأما أبو زرعة فيعله بتدليس بقية، وينفي سماعه له عن ابن أبي رواد، معللاً للتصريح الوارد في إسناد الحديث بأنه من رواية الحمصيين عن بقية، وأهل حمص لا يميزون صيغَ الأداء، ويغيرونها عن غير تنبه ويقظة، فيقول: «هذا حديث ليس له أصل؛ لم يسمع بقية هذا الحديث من عبدالعزيز، إنما هو عن أهل حمص، وأهل حمص لا يميزون هذا». «العلل» (٢٥١٦).
يعني أنه من رواية أهل حمص عن بقية، وهم لا يميزون ألفاظ بقية في صيغ الأداء كما ينبغي، وهذه فائدة جليلة هامة في سبر صيغ التحديث في الروايات، وسيما فيما ينكر من الحديث، من إمامين جليلين يتحدثان عن سبر وخبرة لحال أهل زمانهما، والله أعلم.
(٢) أخرجه ابن عدي (٥/ ٢٩١) من طريق السري بن عاصم عن حفص بن عمر.
والسري بن عاصم هو الهمداني أبو سهل مؤدب المعتز بالله العباسي: قال ابن عدي وابن حبان: «يسرق الحديث»، وكذبه ابن خراش واتهمه الذهبي.
انظر: «المجروحين» (١/ ٣٥٥، و«الكامل» (٣/ ٤٦٠)، رقم (٨٧٤)، والميزان (٣/١٧٤)، رقم (٣٠٩٢).
وكان الأولى أن يبرزه المؤلف رحمه الله مع حفص، وكلاهما متهمان.
(٣) هو: حفص بن عمر بن ميمون ـ ويقال: دينار ـ أبو إسماعيل الأيلي: كذبه أبو حاتم =

وعبدالعزيز ضعفه بعضهم بسبب الإرجاء، ولا يقدح فيه عند الجمهور[(١)].

٥٧٦ حديث: «**السلامة في العزلة**».

أسند الديلمي معناه مسلسلا[(٢)] عن أبي موسى رفعه، بلفظ: «**سلامة الرجل في الفتنة أن يلزم بيته**»[(٣)] وكذا رويناه في «مسلسلات أبي سعد السمان»، و«ابنِ المفضل»[(٤)]، وبينت حكمه في «الجواهر المكلَّلَة»[(٥)]، ومعناه

= الرازي، واتهمه أبو أمية الطرسوسي وابن حبان، وقال العقيلي (١/ ٢٧٥)، رقم (٣٣٩): «كان يحدث عن الأئمة بالبواطيل»، وقال ابن عدي (٢/ ٣٨٩)، رقم (٥١١): «أحاديثه كلها مناكير». وانظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ١٨٣)، رقم (٧٨٩)، و«المجروحين» (١/ ٢٥٨)، رقم (٢٥٤)، والميزان (٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥)، رقم (٢١٣٥).

(١) صدوق ربما وهم، ورمي بالإرجاء. «تهذيب الكمال» (١٨/ ١٣٦ ـ ١٤٠)، رقم (٣٤٤٧)، «التقريب» (٤٠٩٦).

(٢) يقول الرواة: «صدق رسول الله ﷺ: في العزلة سلامة».

(٣) أخرجه الديلمي (٢/ ١٨١/ أ) من طريق أبي عبدالرحمٰن محمد بن الحسين السلمي، عن محمد بن محمد بن علي الطالقاني، عن الهيثم بن أيوب السلمي، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن الدمشقي، عن الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه به.
وأبو عبدالرحمٰن السلمي النيسابوري: متهم بوضع الحديث للصوفية، كما تقدَّمَ في الحديث (٨).
وشيخه محمد بن محمد بن علي الطالقاني، وكذا عبدالله بن عبدالرحمٰن الدمشقي: لم أقف لهما على ترجمة، أو ذكر في غير هذا الإسناد. وبقية رجاله ثقات، غير أن الوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية، وابن جريج مدلس أيضاً، والإسناد مما فوق الوليد مسلسل بالعنعنة، فهو ضعيف جدّاً، ومنكر من حديث ابن جريج وعطاء، ولعله من وضع السلمي أو غيره من الصوفية. والله أعلم.

(٤) ومن طريق السمان وابن المفضل وغيرهما رواه في «العجالة في الأحاديث المسلسلة» (١/ ٢٨).
وفيه: «قال ابن الطيب: الإسناد لا يخلو من ضعف، لاشتماله على ضعفاء ومجاهيل، وأما المتن فله شواهد».

(٥) هو كتاب: «الجواهر المكللة في الأخبار المسلسلة» للمؤلف، مخطوط من محفوظات تشسربيتي رقم (٢/ ٣٦٦٤)، ضمن مجموع تاريخ نسخها (٨٨٦هـ)، ولها مصورة في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري رحمه الله بالمدينة المنورة. قال الكتاني: «يحتوي على مائة =

صحيح في عدة أحاديث[(١)] وفي ترجمة «يحيى بن أبي يحيى» من «المتفق» للخطيب عن سعيد بن المسيب، من قوله: العزلة عبادة[(٢)] وأفرد الخطابي في «العزلة» جزءاً[(٣)]

= حديث مسلسل، مع بيان أحكامها». «الرسالة المستطرفة» (ص٨٤).

(١) منها حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قيل: يا رسول الله! أي الأعمال أفضل؟ قال: «**الجهاد في سبيل الله**»، قال: ثم ماذا؟ قال: «**رجل في شعب من الشعاب يتقي الله ويدع الناس من شره**».
أخرجه ابن حبان في «روضة العقلاء» (٨١) بإسناد صحيح، إن شاء الله تعالى. والله أعلم.
وحديثه الآخر أيضاً أن رسول الله ﷺ قال: «**يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر؛ يفر بدينه من الفتن**» أخرجه البخاري (٦٦٧٧).
وحديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه في «الصحيح» أيضاً (ح٦٦٧٦): «أن رسول الله ﷺ أذن له في البدو». وبوب عليهما البخاري بقوله: «باب التعرب في الفتنة».

(٢) أخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/ ٣٥٢)، رقم (١٤٦٣)، حديث (١٦٩١) من طريق يحيى بن أبي يحيى الخراساني، قال: كتب سفيان الثوري إلى أبي عتبة مَقْدَمه: عليك بالعزلة.. فإن سعيد بن المسيب قال: «العزلة عبادة». ويحيى بن أبي يحيى التميمي هذا لم يذكره الخطيب إلا بهذا الأثر، فهو مجهول.
ولكنه توبع عند ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (١/ ٨٦ ـ ٨٨) فرواه من طريق محمد بن يوسف الفريابي، قال: كتب سفيان بن سعيد إلى عباد بن عباد: فذكر رسالة طويلة، وفيها هذا الكلام. وهذا إسناد صحيح عن الثوري، إلا أنه منقطع بينه وبين سعيد بن المسيب رحمهم الله.
وأسنده الإمام أحمد في «الزهد» (ح٢٢٥٩) عن مؤمل بن إسماعيل، عن الثوري، عن شيخ من قريش يقال له الوليد بن المغيرة، قال: قال لي سعيد بن المسيب: «عليك بالعزلة فإنها عبادة ..».
وإسناده لا بأس به للاعتبار، والوليد بن المغيرة المخزومي المكي: تفرد عنه الثوري، وجهله أبو حاتم [«الجرح والتعديل» (٩/ ١٧)، رقم (٧٣)]، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٥٥٤)، وقال الحافظ: مقبول [«التقريب» (٧٤٥٨)]، ومؤمل بن إسماعيل: صدوق سيء الحفظ. «التقريب» (٧٠٢٩).

(٣) مطبوع بالمطبعة السلفية بالقاهرة سنة (١٣٩٩هـ) في جزء، وكذا أفردها ابن أبي الدنيا قبله، وجزؤه مطبوع أيضاً بتحقيق مشهور حسن في دار الوطن/ الرياض. وفيها لغيرهما أيضاً.

وصح: «المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من ضده»(١).

قال الخطابي: وهي عند الفتنة سُنَّة الأنبياء، وعصمة الأولياء، وسيرة الحكماء والألِبَّاء، فلا أعلم لمن عابها عذراً، ولا أفهم مِن تَجَنُّبها(٢) فخراً، لا سيما في هذا الزمان القليلِ خيرُه، البكيِّ ذَرُّه(٣)، فبالله نستعيذ من شره وريبه وضرره وعيبه(٤).

قلت: ورَحِمَهُ الله! كيف لو أدرك هذا الزمنَ الكثيرَ الشرِّ والمحنِ.

---

(١) أخرجه الطيالسي (١٨٧٦)، وأحمد (٩/ ٢٤)، رقم (٥٠٢٢)، (٣٨/ ١٨٧)، رقم (٢٣٠٩٨)، وابن أبي شيبة (٨/ ٥٦٤)، رقم (٢٦٧٤٤)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٨٨)، والترمذي (٢٥٠٧)، وابن ماجه (٤٠٣٢)، والبغوي في «الجعديات» (٨٦٧)، والبيهقي (١٠/ ٨٩) وغيرهم من طرق عن شعبة ومحمد بن عبيد الطنافسي، كلاهما: عن الأعمش، عن يحيى بن وثاب ـ زاد الطنافسي في رواية: وأبي صالح ـ عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ـ قال شعبة: يراه ابن عمر رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ به.
قال شعبة في رواية: قال الأعمش: «هو ابن عمر»، ولذا وصله أكثر الرواة عن شعبة من مسند ابن عمر رضي الله عنهما دون شك.
ورواه الطبراني في «الكبير» (١١/ ٣٠٤)، رقم (٦٦٠) و«الأوسط» (٥٩٥٣) عن أبي جعفر محمد بن محمد التمار، عن أبي يعلى محمد بن الصلت التوَّزي، عن ابن عيينة، عن حصين، عن يحيى بن وثاب، عن ابن عمر رضي الله عنه.
وهذا إسناد جيد إن شاء الله؛ رواته كلهم ثقات معروفون سوى التمار، وهو محمد بن محمد بن حيان أبو جعفر البصري التمار، فقال الدارقطني: لا بأس به [«سؤالات الحاكم» (١٩٢)]، وقال الحاكم: صدوق مقبول «معرفة علوم الحديث»، (ص٥٩)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٥٣) وقال: «ربما أخطأ»، ولقوله هذا أورده الحافظ في «اللسان» (٥/ ٣٥٦)، رقم (٨٠٢٣). وانظر: «التذييل على كتب الجرح والتعديل» (١/ ٢٨٨)، رقم (٧٧). فالإسناد صحيح بالوجهين، ورجال الأول رجال الشيخين. والله أعلم.

(٢) في (ق): «لمن تجنبها».

(٣) الذر: صغار النمل. «العين» (٨/ ١٧٥)، «المصباح المنير» (ص١٧٤)، والبكيُّ: كثير البكاء.

(٤) العزلة (ص٨).

ثم أنشد لبعضهم[(١)] [ق١٠٨/ب]:

وكل رئيس له ملال[(٢)] وكل رأس به صداع
لزمت بيتي وصُنْتُ عرضاً به عن الذلة امتناع
أشرب مما ادخرت كأساً له على راحتي شعاع
وأجتني من عقول قوم قد أقفرت[(٣)] منهم البقاع

ونحوه قول أبي حيان[(٤)] أيضاً:

أرحت نفسي من الإيناس بالناس لما غنيت عن الأكياس بالياس
وصرت في البيت وحدي لا أرى أحداً بناتُ فكري وكُتبي هُنَّ جُلَّاسي[(٥)]

---

(١) في (م): «وأنشد بعضهم»، وفي (زك، ق، ز٢): «ثم أنشد بعضهم»، والصواب ما في (أ، ز، عز)، وسائر النسخ، فإنه تتمة للنقل عن «العزلة» للخطابي (٢١)، وفيه: أنشدني بعض أهل الأدب لبعضهم: فذكره، وقبله بيت: لما رأيت الزمان نكساً وليس بالحكمة انتفاع كل رئيس إلخ.

(٢) كذا في (عز)، والأصل الشامي لنسخة (هـ)، والمصدر. وفي نسخ: (ز، م، ق، ز٢، زك): «ملاك»، وهو في (أ) محتمل للوجهين، وإلى المثبت أقرب، ووقع في أصل (هـ): «بلال».

(٣) خلت. «المصباح المنير» (مادة: ق ف ر، ص٤١٦)، والبقاع جمع البُقعة.

(٤) هو: محمد بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين أبو حيان الغرناطي الجياني (ولد سنة ٦٥٤هـ بالأندلس، وتوفي سنة ٧٤٥هـ بالقاهرة)، الشيخ الإمام الحافظ العلامة فريد عصره في التفسير والقراءات، والعربية، وغيرها، وهو مؤلف «البحر المحيط» في التفسير، وغيره من الكتب العمد في كل ما أَلَّف، وينيف تصانيفه على الخمسين، وكان ظاهري المذهب، سلفي المعتقد.
انظر: «معرفة القراء الكبار» للذهبي (١/ ٣٨٧)، رقم (٢٣)، «فوات الوفيات» (٤/ ٧١ ـ ٧٩)، «ذيل التقييد» للفاسي (١/ ٢٨٣)، رقم (٥٦٢)، «البدر الطالع» (٢/ ٢٨٨ ـ ٢٩١).

(٥) أورده تلميذه لسان الدين ابن الخطيب توفي سنة (١٧٦هـ) في ترجمة أبي حيان في كل من «الإحاطة في أخبار غرناطة» (٣/ ٤١)، و«الكتيبة الكامنة» (٨٤)، وكذا ذكره أحمد بن محمد المقري التلمساني في «نفح الطيب» (٢/ ٥٦٤) نقلاً عن «برنامج الفقيه محمد بن سعيد الرعيني» ـ تلميذ أبي حيان ـ مثله، إلا أنه قال: «أرحت روحي» بدل «أرحت نفسي»، وهو في «الكتيبة» بلفظ:

أرحت في البيت من الإيناس بالناس كما غنيت عن الأكياس بالياس
وصرت في البيت وحدي لا أرى أحداً بنات فكري وكتبي هن جلاسي

وفي معناه لابن الوردي[(١)] من أبيات:

ولزمت بيتي قانعاً ومطالعاً ... كتبَ العلوم وذاك زين الزين

وكذا لغيره مما لا نطيل به.

٥٧٧ **حديث: «السلطان ظل الله في الأرض».**

في: «إنما السلطان»[(٢)]

٥٧٨ **حديث: «السلطان ولي من لا ولي له».**

أصحاب السنن إلا النسائي عن عائشة به مرفوعاً في حديث، وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان[(٣)]

---

(١) هو: الفقيه الشافعي والشاعر المشهور عمر بن المظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس المعرى زين الدين ابن الوردي، نشأ في حلب وتفقه بها، وتوفي بها في الطاعون سنة (٧٤٩هـ)، وله ديوان شعر.
انظر: «الدرر الكامنة» (٤/ ٢٢٨ ـ ٢٣١)، رقم (٤٧٢)، وذكر له هذا البيت في غيره.

(٢) الحديث (٢١٠).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٠٨٥)، والترمذي (١١٠٢)، وابن ماجه (١٨٧٩)، وصححه ابن حبان (٤٠٧٥)، والحاكم (٢/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩/ ٢٧٥٥ ـ ٢٧٥٨) على شرط الشيخين.
ورواه الشافعي في «الأم» (٥/ ١٣/ ١٧٦٠ ـ المعرفة) ـ واللفظ له ـ والطيالسي (١٥٦٧)، والحميدي (٢٤٣)، وعبدالرزاق (١٠٤٧٢)، وإسحاق (٦٩٨)، وأحمد (٤٠/ ٢٤٣)، رقم (٢٤٢٠٥، و٢٥٣٢٦)، وابن أبي شيبة (٤/ ١٢٨)، رقم (١٦١٦٧)، وسعيد بن منصور (١/ ٧٤، ٥٢٨، ٥٢٩)، والدارمي (٢٢٣٠)، وغيرهم؛ من سبع وعشرين وجهاً فأكثر؛ عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة «رَضِيَ اللهُ عَنْهَا»، أن رسول الله ﷺ قال: **«أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا ـ وقال بعضهم: فإن اختلفوا ـ فالسلطان ولي من لا ولي له».**
والحديث متصل بالسماع بين رواة إسناده من أكثر من خمسة أوجه عن ابن جريج به، ورواته كلهم ثقات حفاظ، وقد صححه أحمد وابن معين وأبو حاتم والدارقطني والبيهقي وعامة أئمة الحديث، وبسط الكلام فيه الدارقطني في «العلل» (١٥/ ١١ ـ ٢٨)، رقم (٣٨٠٦) وهو والبيهقي في «سننيهما».
وانظر أيضاً: «المستدرك» للحاكم، و«تنقيح التحقيق» (٣/ ١٤٤)، رقم (١٧٥٥)، و«الكفاية» للخطيب (باب من روى حديثاً ثم نسيه..، ص٤١٨ ـ ٤٢٢)، و«تاريخ دمشق» (٢٢/ ٣٧٢ ـ ٣٧٦). =

= وذهب الطحاوي في «شرح المعاني» (٣/ ٨)، رقم (٤٢٥٤) ومَنْ على مذهبه إلى تعليل الحديث بما أخرجه أحمد (٤٠/ ٢٤٣)، رقم (٢٤٢٠٥)، والبخاري في «الأوسط» (٣/ ٢٢٥) و«الكبير» (٤)، رقم (٣٨ ـ ٣٩)، رقم (١٨٨٨)، والدوري في «تاريخه» (٣/ ٨٦)، رقم (٣٦١)، والطحاوي وغيرهم من رواية إسماعيل ابن علية عن ابن جريج، أنه قال: «فلقيت الزهري فسألته عنه فلم يعرفه».

وهذا أعله الإمام أحمد وابن معين والدارقطني وغيرهم من الأئمة بعدة أمور:

١ ـ بتفرد ابن علية به، وسماعه عن ابن جريج ليس بذاك، وإنما سمع منه بالبصرة، وكان ابن جريج بها أياماً، ثم لما ذهب إلى مكة ليعرض سماعه على ابن جريج لم يدركه، فعرض حديثه على عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد فصححه له من كتابه، ورواية عبدالمجيد لهذا الحديث عند أبي عوانة (٣/ ١٩)، رقم (٤٠٣٩) وليس فيها هذه الزيادة.

٢ ـ أن ابن جريج له كتب مدونة، وليس فيها هذه الحكاية. قاله الإمام أحمد.

٣ ـ أنه على القول بثبوت الحكاية عن ابن جريج، فإنه يحمل على أنه من باب «من حدث ونسي»، وقد نسي الزهري غير حديثٍ، وغيره من الثقات أيضاً، ولم يعل ذلك تلك الروايات، إذ كان من روى عنهم ثقةً، بل صار بعضهم يحدث به عمن رواه عنه عن نفسه عن شيخه، وله أمثلة. قاله ابن معين وغيره.

٤ ـ أن سليمان بن موسى توبع عليه من حجاج بن أرطاة وجعفر بن ربيعة عن الزهري، وكذا من طرق عن عروة به، وهذه الطرق وإن كانت لا تخلو من ضعفٍ فإنها يقوي بعضها بعضاً، وتقوي جانب سليمان بن موسى الأشدق. وهذا قاله الترمذي والدارقطني والبيهقي وغيرهم.

وقد لخصها القرطبي في «المفهم» (٤/ ١١٦ ـ ١١٧) بقوله: «هذه أحاديث مشهورة صحيحة عند تحقيق النظر فيها، ولا يلتفت إلى شيء مما ذكر فيها، كما ذكر من أن حديث عائشة تفرد به سليمان بن موسى الأشدق؛ فإنه إمام ثقة، ولم يكن في أصحاب مكحول أحفظ منه. قال البزار: «هو أحفظ من مكحول، وأجل من ابن جريج»، وكما قيل عن ابن جريج: أنه سأل ابن شهاب عن هذا الحديث فأنكره. وهذا لا يلتفت إليه؛ لأن هذه الحكاية أنكرت على ابن علية، وهو الذي أوردها، ولو صحت، فلم ينكر ابن شهاب الحديث إنكار قطع بتكذيبه، بل إنكار ناسٍ، والراوي عنه ثقة إمام جازم بالرواية، فينبغي للزهري أن يقول: حدثني فلان عني بكذا، كما قد حكي عنه: أنه قال في مثل هذا: حدثني مالك عني. وكل هذا نسيان، وليس بِدْعاً في الإنسان».

وقال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ٣٤٥): «أجمعوا أن السلطان ولي من لا ولي له». =

ورواه ابن ماجه عن ابن عباس، وله طرق[1].

= وقال أبو عبدالله حبيش بن بشير الفقيه: «لو لم يكن هذا الحديث ما كان السلطان ولي من لا ولي له عند الناس كلهم». «الكفاية» للخطيب (٤٢١)، «تاريخ دمشق» (٣٧٦/٢٢).

ففيه استيناس واحتجاج منهم لصحته بالإجماع على العمل به، وحتى ممن يرده ظاهراً. والله أعلم.

(١) أخرجه ابن ماجه (١٨٨٠)، وأبو يعلى (١٤٧/٨)، رقم (٤٦٩٢)، والدارقطني (٢٢١/٣ ـ ٢٢٢)، وأحمد (١/ ٢٥٠)، رقم (٢٢٦٠)، والبخاري في «التاريخ» (٧١/٨)، رقم (٢٢٠٢)، والطبراني في «الكبير» (١١/ ١٤٢)، رقم (١١٢٩٨) من طريق ابن المبارك ومعمر بن سليمان الرقي ومخشي بن معاوية، ثلاثتهم: عن حجاج بن أرطاة عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً: «**لا نكاح إلا بولي، والسلطان ولي من لا ولي له**».

وفصَّل ابن المبارك في رواية أبي يعلى وابن ماجه عنه أن قوله: «**والسلطان** ..»، ليس في حديث ابن عباس رضي الله عنه، وإنما هو في رواية حجاج عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها. والله أعلم.

وهذا الحديث فيه ثلاث علل:

١ ـ ضعف حجاج بن أرطاة: فإنه صدوق كثير الخطإ والتدليس. «التقريب» (١١١٩).

٢ ـ الانقطاع بين حجاج وعكرمة: فإنه لم يسمع منه، فيما قاله ابن معين وأحمد وأبو حاتم، وزاد أحمد أن بينهما داود بن الحصين الأموي مولاهم، وهو منكر الحديث عن عكرمة، ثقة أو صالح في غيره.

وتقدم أن حجاجاً يدلس عن الضعفاء والمتروكين.

انظر لحديث حجاج عن عكرمة: «تاريخ ابن معين» ـ رواية ابن محرز (١/ ١٣٢)، «الجرح والتعديل» (١٥٦/٣)، «التنقيح» لابن عبدالهادي (٢٩٣/٤) «جامع التحصيل» (ص١٦٠)، رقم (١٢٣)، «البدر المنير» (٦/ ٥٥٥). وانظر لداود بن الحصين: «تهذيب الكمال» (٨/ ٣٧٩ ـ ٣٨٢)، رقم (١٧٥٣)، «التقريب» (١٧٧٩).

٣ ـ أن لفظة «والسلطان ولي من لا ولي له» مدرجة في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وإنما هو في حديث حجاج عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها، وقد فصل ذلك ابن المبارك في حديثه، كما ورد عند ابن ماجه وأبي يعلى وغيرهما. وابن المبارك هو أخبر بحديث حجاج، وأتقن من معمر بن سليمان الرقي ومخشي، وإنما سمعا من حجاج أيامَ نزَل الرقة مع المهدي. انظر: «تهذيب الكمال» (٣٢٧/٢٨). والله أعلم.

وله طريق آخر: أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/ ٣٤٠)، رقم (١١٩٤٤)، وابن عدي (٣/ ٢٩١) من طريق سهل بن عثمان ثنا ابن المبارك عن خالد الحذاء عن =

٥٧٩ حديث: «**السماح رباح**[(١)]، **والعسر شؤم**».

القضاعي من حديث عبدالله بن إبراهيم[(٢)]، عن عبدالرحمٰن بن زيد[(٣)]،

= عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا نكاح إلا بولي**». وهذا وهم سهل التستري فيه، وإنما هو «حجاج عن عكرمة»، وقد تنبه له سهل فيما بعد، فصوب إسناده، كما رواه ابن عدي. والله أعلم.

وروي عن عطاء من وجه آخر أيضاً: أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/ ٢٠٢)، رقم (١١٤٩٤) و«الأوسط» (١/ ٢٦٨)، رقم (٨٧٣) عن أحمد بن يحيى الحلواني، عن سعيد بن سليمان ـ هو الواسطي ـ، عن منصور بن أبي الأسود، عن أبي يعقوب، عن ابن أبي نجيح، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**أيما امرأة تزوجت بغير ولي فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، وإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له**».

قال الطبراني: «لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد، تفرد به سعيد»، وقال الهيثمي: فيه أبو يعقوب غير مسمى، فإن كان هو التوأم؛ فقد وثقه ابن حبان وضعفه ابن معين، وإن كان غيره فلم أعرفه، وبقية رجاله ثقات. «مجمع الزوائد» (٤/ ٥٢٥)، رقم (٧٥١٢).

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «**لا نكاح إلا بولي مرشد أو سلطان**»، وقيل: «إلا بولي، أو سلطان مرشد»، وإسناده صحيح إلا أن الصواب فيه الوقف. والله أعلم.

وله شواهد من حديث أبي هريرة، وأبي أمامة وعبدالله بن عمرو وجابر وعلي رضي الله عنهم، ولا تخلو من كلام.

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٥/ ١٤٤)، رقم (١٧٤٠) عن مالك عن عبدالله بن الفضل عن نافع بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها**»، وقال: «**أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له**».

(١) قال ابن الأثير: «أي: المساهلة في الأشياء يربح صاحبها». «النهاية» (٢/ ٩٩٠ ـ سمح).

(٢) هو: عبدالله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري أبو محمد المدني: متروك، ونسبه ابن حبان إلى الوضع، من العاشرة، د ت. «التقريب» (٣١٩٩)، و«المجروحين» (٢/ ٣٧).
وقال الحاكم في «المدخل» (١/ ١٦٦)، رقم (٩١): «يروي عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة لا يرويها عنهم غيره»، وقال الذهبي في «الكاشف» (٢٦٢٠): «متهم عدم»، وقال في «المغني» (٣٠٩١): متهم بالوضع.

(٣) هو: عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم: ضعيف جدّاً، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٣٧).

عن أبيه، عن ابن عمر رفعه به[(١)].

وهو عند الديلمي في «مسنده» من حديث الحجاج بن فُرَافِصَة[(٢)]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن أبي هريرة به مرفوعاً[(٣)].

وله وللعسكري معاً من طريق أشعث بن براز[(٤)]، عن علي بن زيد[(٥)] عن سعيد بن جبير، قال: ما كنت أحسبها إلا مَقُولة «اليُسر يمن، والعسر شؤم» حتى حدثني الثقة عن رسول الله ﷺ أنه كان يقول: «اليسر» وذكره[(٦)].

[والأحاديث في السماح كثيرة، مضى منها: «اسمح يسمح

---

(١) أخرجه القضاعي برقم (٢٣)، وفيه آفتان: الغفاري متهم، وشيخه عبدالرحمٰن واه، واتهم أيضاً، فهو موضوع كما قال الألباني في «الضعيفة» (١٥٥٧). والله أعلم.

(٢) هو: الباهلي البصري: قال ابن معين: ليس به بأس. وقال أبو زرعة: ليس بالقوي. وقال ابن حبان: يخطئ ويهم. وقال الذهبي: حديثه وسط. وقال ابن حجر: صدوق عابد يهم. العلل لأحمد رواية ابنه عبدالله (٣/ ٦)، رقم (٣٨٩٥)، «الجرح والتعديل» (٣/ ١٦٤ ـ ١٦٥)، رقم (٧٠٢)، «الثقات» (٦/ ٢٠٣)، «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٧٨)، «الكاشف» (١/ ٣١٣)، رقم (٩٤٠)، «التقريب» (١١٣٣).
وذكر المناوي في «فيض القدير» (٤/ ١٩١)، رقم (٤٨٢٤) وتبعه الألباني في «الضعيفة» (١٥٥٧) أن ابن حبان نسبه إلى الوضع، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال الدارقطني: حديث منكر.
ولعله سبق قلم، فإن هذه الأقوال ذكرت في ترجمة عبدالله بن إبراهيم الغفاري المذكور في طريق حديث ابن عمر، وليس في حجاج هذا، كما في «الميزان» (٣٨٨/٢)، رقم (٤١٩٠). والله أعلم.

(٣) أخرجه الديلمي (٢/ ١٨٦/ ب) بإسناد جيد إلى الحجاج بن فرافصة، وهذا إسناد صالح، إلا أن تفرد حجاج بن فرافصة به عن يحيى بن أبي كثير، ثم غرابة الإسناد إليه يقتضي النظر فيه. والله أعلم.

(٤) هو: أشعث بن براز الهجيمي؛ ضعيفٌ جدّاً، كما تقدَّمَ في الحديث (٦٠).

(٥) علي بن زيد بن عبدالله بن زهير بن عبدالله بن جدعان التيمي، ضعيف، وتقدم (ح١٣٨).

(٦) أخرجه الديلمي [«زهر الفردوس» (٤/ ٣٥١)] من طريق أبي الشيخ، وهو لديه في «الأمثال» (١٣٢)، ثم من طريق أشعث بن براز به. وأعله الألباني في «الضعيفة» (٤٨٣٥) بأشعث بن براز، وقال: «إسناده ضعيف جدّاً»، وهو الذي يحمل عليه، وإن كان شيخه ضعيفاً أيضاً. والله أعلم.

لك[١]»][٢][٣]

٥٨٠ حديث: «سنة المغرب ترفع معها».

أورده رزين في «جامعه»[٤] عن حذيفة مرفوعاً، بلفظ: **«عجلوا الركعتين بعد المغرب، فإنهما ترفعان مع المكتوبة»**. وأخرجه أبو الشيخ أيضاً، وكذا هو بنحوه عند البيهقي في «الشعب»[٥]

---

(١) الحديث (١١١)، وقال: «حسنه العراقي، ولم يصب من حكم بوضعه».

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، واستدرك من بقية النسخ.

(٣) منها: ما أخرجه البخاري (ح٢٠٧٦) عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **«رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى»**. ومنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسو ل الله ﷺ قال: **«كان تاجر يداين الناس، فإذا رأى معسراً قال لفتيانه: تجاوزوا عنه لعل الله أن يتجاوز عنا، فتجاوز الله عنه»**، أخرجه البخاري (٢٠٧٨)، وعن حذيفة رضي الله عنه نحوه (٢٠٧٧).

(٤) سماه ابن خير الإشبيلي في «فهرسته» (ص١٠٣)، رقم (١٦٧): «تجريد صحاح أصول الدين، مما اشتمل عليه الصحاح الستة الدواوين؛ بحذف الأسانيد، وتوقيد المسائل، مع استقصاء مضمون الحديث»، ويختصر إلى «تجريد الصحاح»، كما في «سير أعلام النبلاء» و«التحفة اللطيفة»، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٤/ ١٠٥). وهو جامع بين الموطإ والصحيحين وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي، وعلى كتاب رزين هذا وضع ابن الأثير كتابه «جامع الأصول»، كما صرح به في مقدمة كتابه (١/ ٥٣ ـ ٥٨). له نسخ خطية في «مكتبة كوبريلي» (٢٩)، و«رامبور» بالهند، ومكتبة الجامع الكبير باليمن رقم (٢٧٩، ٤٥٤)، ومركز الملك فيصل بالرياض (ج ٣٩١/ ١٢)، وغيرها.

(٥) أخرجه محمد بن نصر المروزي في «قيام الليل» [«مختصره» (ص٥٧)]، وابن عدي (٣/ ٢٠٠)، والديلمي (٢/ ٢٣١/ب ـ ٢٣٢/أ) من طريق محمد بن الفضل بن عطية الخراساني، والبيهقي في «الشعب» (٤/ ٤٥٥)، رقم (٢٨٠٤) من طريق سويد بن سعيد حدثنا عبدالرحيم بن زيد العمي، كلاهما عن زيد العمي عن أبي العالية الرياحي ـ وعند الديلمي: أبي غالب ـ عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«عجلوا الركعتين بعد المغرب لترفعا مع العمل»**، ولفظ المروزي: **«فإنهما ترفعان مع المكتوبة»** ولفظ الديلمي: **«لترفعا مع الصلاة»**.

ومداره على محمد بن الفضل بن عطية ومتابعه عبدالرحيم بن زيد العمي، وكلاهما متهمان، كذبهما الأئمة. انظر: «التقريب» (٤٠٥٥، ٦٢٢٥)، والحمل عليهما فيه، على أن شيخهما زيد بن الحواري العمي ضعيف أيضاً «التقريب» (٢١٣١)، وعليه قال محمد بن نصر المروزي: «هذا حديث ليس بثابت»، ووهاه ابن عدي وابن طاهر في =

وقد ثبت في الجمعة عدم وصل السُّنَّة بها أو الفصل بينهما بكلام أو خروج[(١)].

= «ذخيرة الحفاظ» (٣٤٨٨)، وضعفه الألباني جدّاً في «الضعيفة» (٣٨٥٥).
وأورد محمد بن نصر المروزي في التعجيل بالركعتين آثاراً وردت بلا أسانيد في «مختصر قيام الليل»، وأخرج (ص٨٣)، رقم (٥٨) بإسناد صحيح إلى عمر بن عبدالعزيز، أن مكحولاً رَحِمَهُ اللَّهُ حدثه، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «**من صلى بعد المغرب ركعتين قبل أن يتكلم كتبت صلاته في عليين**».
وهذا مرسل معضل، وعمر بن عبدالعزيز هو ابن عبدالله بن عبدالله بن عمر بن الخطاب؛ أخو عبدالله بن عبدالعزيز العمري الزاهد، ولي كرمان وغيرها للمهدي والمدينة للهادي، ولم أجد فيه جرحاً أو تعديلاً، وذكره ابن سعد في «الطبقات» ـ الهاشمي (٢٧٦، ترجمة: ٩٥) وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/ ٣٠٠).
وعلق في تأخيرهما عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «كانوا يحبون تأخير الركعتين بعد المغرب حتى كان بعض الناس تَفجَأهم الصلاة ولم يصلوهما، فعَجَّلهما الناس». وقال: هذا أيضاً ليس بثابت.

(١) كما في صحيح مسلم (٨٨٣) عن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن رسول الله ﷺ أمرنا أن لا توصل صلاة بصلاة حتى نتكلم أو نخرج». وللشافعي في «السنن» (٢٨٨) ـ ومن طريقه عند البيهقي في «المعرفة» (٤/ ٤١٠)، رقم (١٨٢٠) ـ بإسناد صحيح عن عطاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه كان يأمر إذا صلى المكتوبة فأراد أن يتنفل بعدها ألا يتنفل حتى يتقدم أو يتكلم، وربما حدثه فقال: «وإذا صلى أحدكم المكتوبة ثم أراد أن يصلي بعدها فلا يصلي حتى يتقدم أو يتكلم».
وهذان الحديثان يعُمَّان صلاة الجمعة وسائر الصلوات المكتوبة، دون اختصاص للجمعة، وإن كان سبب تحديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لحديثه وصل السائب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للنافلة مع فريضة الجمعة.
وثبت نحوه عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قولَه وفعلَه، وصح عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خلافه من عمله أيضاً.
وأخرج عبدالرزاق (٢/ ٤٣٢)، رقم (٣٩٧٣)، وأحمد (٣٨/ ٢٠٢)، رقم (٢٣١٢١)، وأبو يعلى (٧١٦٦)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٦١٨٣) بإسناد صحيح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ: أن رسول الله ﷺ صلى العصر، فقام رجل يصلي، فرآه عمر، فقال له: اجلس، فإنما هلك أهل الكتاب أنه لم يكن لصلاتهم فصل، فقال رسول الله ﷺ: أحسن ابن الخطاب.
قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح [«مجمع الزوائد» (٢/ ٤٨٩)، رقم (٣٣٩٨)]، ووافقه الألباني في «صحيح أبي داود» (٤/ ١٦٣)، رقم (٩٢٢) و«الصحيحة» (٣١٧٣). =

٥٨١ حديث: «السؤال نصف العلم».

في: «الاقتصاد»[(١)]

٥٨٢ حديث: «السؤال ولو كيف الطريق».

في: «الدَّين ولو درهم»[(٢)].

٥٨٣ حديث: «سؤر المؤمن شفاء».

في: «ريق»[(٣)]

٥٨٤ حديث: «سيد إدامكم الملح».

ابن ماجه وأبو يعلى والطبراني [ق١٠٩/أ] والقضاعي من حديث عيسى بن أبي عيسى البصري[(٤)]، عن رجل أراه موسى، عن أنس به مرفوعاً[(٥)] وهو ضعيف أثبت بعضهم المبهم، وحذفه آخرون.

= ورواه أبو داود (١٠٠٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/٧٢٨) و«الأوسط» (٢١٠٩)، والحاكم (١/ ٢٧٠)، والبيهقي (٢/ ١٩٠) عن أبي رمثة ﷺ نحوه، وإسناده ضعيف، وهو معل بالرواية السابقة. والله أعلم.

وروي في معناه عن علي وأبي هريرة والمغيرة بن شعبة ﷺ مرفوعاً، ولا تخلو من مقال، وحديثا أبي هريرة والمغيرة صححهما الألباني في أحكامه على «السنن». انظر: «سنن أبي داود» (١٠٠٦، ١٠٠٧)، وابن ماجه (١٤٢٧، ١٤٢٨)، والبيهقي (٢/ ١٩٠ ـ ١٩٢ وغيرها).

وأخرج عبدالرزاق (٢/ ٤١٦ ـ ٤١٨)، وابن أبي شيبة (٢/ ١٣٨ ـ ١٣٩)، والبيهقي فيه آثاراً عن السلف، وتكلم الألباني في «الصحيحة» بعد تخريجه لحديث الرجل من أصحاب النبي ﷺ على فائدتين هامتين فيه، إحداهما: أنه لا بد من الفصل بين الفريضة والنافلة التي بعدها: إما بالكلام أو بالتحول من المكان، والأخرى: أنه يجوز التطوع بعد صلاة العصر، وبسط الكلام عليهما، فليراجع، فإنه هام. والله أعلم.

(١) الحديث (١٤٢).

(٢) تقدم برقم (٥١٠).

(٣) تقدم بالرقم (٥٤٣).

(٤) واسم أبي عيسى ميسرة، الغفاري الحناط والخياط والخباط ـ عالج الصنائع الثلاث ـ: متروك، من السادسة، ق. «التقريب» (٥٣١٧)، وانظر: «الميزان» (٣/ ٣٢٠)، رقم (٦٥٩٦).

(٥) أخرجه ابن ماجه (٣٣١٥)، وأبو يعلى (٦/ ٣٧٧)، رقم (٣٧١٤)، وابن الأعرابي في =

٥٨٥ حديث: «سيد الشهور شهر رمضان، وأعظمها حرمة ذو الحجة».

الديلمي من جهة الحارث بن أبي أسامة[١]، ثم من طريق يزيد بن عبدالملك[٢]، عن صفوان بن سُلَيم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رفعه: بهذا[٣]

= «معجمه» (٢١٩٦)، والطبراني في «الأوسط» (٨/ ٣٥٤)، رقم (٨٨٥٤)، وابن عدي (٥/ ٢٤٧)، والخلعي (٩٧٦)، وتمام (١٤٤٧)، والقضاعي (١٢٢٦)، والبيهقي في «الشعب» (٨/ ٩٩)، رقم (٥٥٥١) من طريق عيسى بن أبي عيسى البصري، عن رجل أظنه موسى ـ ونسبه بعضهم: ابن أنس ـ عن أنس ﷺ به.

وأسقط أبو يعلى وابن المقرئ وتمام والقضاعي المبهم، وقالوا: «عيسى بن أبي عيسى، عن أنس»، وكذا جاء عند بعض المخرجين: «عيسى، عن موسى، عن أنس ﷺ» دون صيغة التوهم، والصواب إثباتهما، وهما مثبتان من نفس الطرق التي أسقطا منها، وعيسى متروك، وشيخه يجهل أمره وتعيينه.

(١) لا ذكر للحارث بن أبي أسامة في سند الديلمي، كما سيأتي بيانه.

(٢) هو: يزيد بن عبدالملك بن المغيرة النوفلي: ضعيف جدّاً، وتقدمت ترجمته في الحديث (١٦٣).

(٣) رواه الديلمي (٢/ ١٧٤/ أ) [«زهر الفردوس» (٢/ ٢٠٣)] عن أبيه، عن أبي عمرو عبدالوهاب بن محمد بن إسحاق بن منده الأصفهاني، عن أبيه: أنبأنا أبو محمد عبدالله بن محمد بن الحارث البخاري، ثنا محمد بن عيسى بن يزيد الطرسوسي، ثنا إسحاق بن محمد الفروي، ثنا يزيد بن عبدالملك النوفلي به.

وتقدم عند المؤلف أن الديلمي أخرجه من طريق الحارث بن أبي أسامة، وليس له ذكر في هذا الإسناد، فلعله وقع سبق نظر للمؤلف ﷺ، حيث رأى أيمن السطر اسم الحارث فظنه إياه، وإنما هو اسم لجد الراوي في الإسناد؛ وهو أبو محمد عبدالله بن محمد بن يعقوب بن الحارث بن خليل الحارثي البخاري الكلاباذي الحنفي، المشهور بـ «عبدالله الأستاذ»: أكثر عنه ابن منده، وكان يحسن القول فيه، وقال السهمي: سألت عنه أبا زرعة أحمد بن الحسين، فقال: «ضعيف»، وقال الحاكم: «هو صاحب عجائب عن الثقات»، ونحوه قول الخليلي في «الإرشاد»، وقال الخطيب: «لا يحتج به». وقال أيضاً: «كان صاحب عجائب ومناكير وغرائب، وليس بموضع الحجة»، وقال أبو سعيد الرواس: «يتهم بوضع الحديث»، وقال أحمد السليماني: «كان يضع هذا المتن على هذا الإسناد، وهذا الإسناد على هذا المتن»، وقال السمعاني: «كان شيخاً مكثراً من الحديث، غير أنه كان ضعيفاً في الرواية، غير موثوق به فيما ينقله»، وقال الذهبي في «السير» (٢٩/ ٤٢١): «ألف مسنداً للإمام أبي حنيفة، وتعب عليه، =

= ولكن فيه أوابد ما تفوه بها الإمام، راجت على أبي محمد». انظر: «سؤالات السهمي» (٣١٨)، «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٢٦)، رقم (٥٢٦٢)، «الأنساب» للسمعاني (٣/ ٢١٣ ـ ٢١٤)، «تاريخ الإسلام» (٢٥/ ١٩٠ ـ ١٩١)، «السير» للذهبي (٢٩/ ٤٢٠ ـ ٤٢١)، «اللسان» (٣/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦)، رقم (٤٨٢٢)، «الكشف الحثيث» (٤١١).

وأما شيخه فهو محمد بن عيسى بن يزيد أبو بكر الطرسوسي التميمي ثم السعدي، نزيل بخارى، وينسب إلى جده أيضاً: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٥١ ـ ١٥٢) وقال: «دخل ما وراء النهر فحدثهم بها، يخطىء كثيراً»، وقال الحاكم في «تاريخه»: «هو من المشهورين بالرحلة والفهم والتثبت، أكثر عنه أهل مرو»، وقال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٤/ ٢٩/ طرسوس): «رحال من أهل المعرفة. . ، وهو غير متهم. .»، فذكر قول الحاكم فيه، وقال: «توفي ببلخ سنة ٢٧٦هـ».

هذا وترجم له ابن عدي (٦/ ٢٨٢، ٢٨٣) مرتين، أولا باسم: «محمد بن يزيد أبو بكر المستملي الطرسوسي»، فقال: «يسرق الحديث، ويزيد فيها، ويضع»، ثم ترجم بعده مباشرة: لِـ «محمد بن عيسى الطرسوسي»، فقال: «عامة ما يرويه لا يتابعونه عليه، وهو في عداد من يسرق الحديث، كنيته أبو بكر»، والظاهر أنه المستملي نفسه، نسب في الأول إلى جده، وشيوخ صاحبي الترجمتين متفقون في الغالب، والطبقة واحدة، وغاية الأمر أن بعض شيوخ ابن عدي نسبه إلى جده.

ولم يتبين لي واقع أمره، فأهل بلده ـ ابن حبان والحاكم ـ ينفون عنه التهمة، مع إقرارهم بكثرة غلطه وأوهامه، وابن عدي يتهمه بالوضع وسرقة الحديث، وبنحو ينبئ عن قلة سبره لحديثه، وإلا لم يجعله شخصين، والأمر يتطلب مزيد سبر، والله أعلم. وانظر لترجمته: «تاريخ دمشق» (٥٥/ ٧٠ ـ ٧٢)، رقم (٦٨٨٧)، و«الميزان» (٣/ ٦٧٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٣٣)، رقم (٦٢٥)، و«اللسان» (٥/ ٣٣٣)، رقم (٧٩٥٧).

وشيخ الطرسوسي هذا: هو إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبدالله بن أبي فروة الفروي المدني الأموي مولاهم: صدوق كف، فساء حفظه، من العاشرة، مات سنة (٢٢٦هـ)، خ ت ق. «التقريب» (٣٨١).

وشيخ الفروي: هو يزيد بن عبدالملك بن المغيرة الهاشمي النوفلي: ضعيف منكر الحديث، كما تقدم.

فهذا إسناد ساقط؛ مسلسل بالضعفاء والمتهمين، وفي «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/ ٧٧)، رقم (٤٧٢٣) ما نصه: «تفرد به إسحاق بن محمد الفروي، عن يزيد بن عبدالملك النوفلي، عن صفوان بن سليم»، ولم يبيِّن ما قبله من الإسناد، هل هو إسناد الديلمي نفسه من طريق المتهمين المذكورين، أم أن له طريقاً آخر إلى إسحاق الفروي؟. والله أعلم. =

٥٨٦ حديث: «سيد طعام أهل الدنيا والآخرة اللحم».

ابن ماجه وابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» من طريق سليمان بن عطاء[(١)]، عن مسلمة الجَزَري[(٢)]، عن عمه أبي مشجعة[(٣)]، عن أبي الدرداء مرفوعاً به، بلفظ: «**وأهل الجنة**» بدل «الآخرة»[(٤)].

وسنده ضعيف: فسليمان؛ قال فيه ابن حبان: إنه يروي عن مسلمة أشياء موضوعة، ما أدري التخليطُ منه أو من مسلمة[(٥)]

= ولكنه روي عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً، بإسناد صالح إن شاء الله. أخرجه ابن أبي الدنيا في «فضائل رمضان» (٣٣)، والخلعي في «الفوائد» (١٧٠، ١٧٥، ١٧٨)، والبيهقي في «الشعب» (٣/ ٣١٤)، رقم (٣٦٣٨) من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن هُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيمَ، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٢٠٥)، رقم (٩٠٠) من طريق المسعودي عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة، كلاهما عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: «سيد الشهور رمضان، وسيد الأيام يوم الجمعة».
وهُبَيْرَةُ بْنُ يَرِيمَ: هو أبو الحارث الكوفي الشِّبامي الهمداني؛ لا بأس به. «التقريب» (٧٢٦٨)، فحديثه حسن في الجملة، إلا أن ينكر.
ورواية أبي عبيدة بن عبدالله إن كان المسعودي حفظها فهي ـ على انقطاعٍ فيها ـ قوية صالحة للمتابعات، فالأثر بطريقيه صحيح، إن شاء الله تعالى. والله أعلم.

(١) ابن قيس أبو عمر الجزري الحراني القرشي مولاهم: منكر الحديث، من الثامنة، مات قبل المئتين، ق. «التقريب» (٢٥٩٤). وانظر أيضاً: «الضعفاء» للبخاري (١٤٥)، والعقيلي (٢/ ١٣٤)، رقم (٦١٩)، «سؤالات البردعي» (٢/ ٣٥٦)، «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٣)، رقم (٥٨٠)، «الكامل» (٣/ ٢٨٥)، «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٣)، رقم (٢٥٥٠)، «المغني» (٢٦٠٨)، «الكاشف» (٢١١٧)، «الكشف الحثيث» (٣٣٠).

(٢) مسلمة بن عبدالله بن ربعي الجهني الحميري الدمشقي: مقبول، من السادسة. د س ق. «التقريب» (٦٦٥٩). وكان على بيت المال زمن هشام بن عبدالملك. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٦٩)، رقم (١٢٢٦)، «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٢٤ ـ ٢٧)، «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٥٦١ ـ ٥٦٢)، رقم (٥٩٥٥).

(٣) أبو مشجعة بن ربعي الجهني: مقبول، من الثانية، ق. «التقريب» (٨٣٦٩).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٣٣٠٦)، وابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (١٨٠) ـ ولفظه: «سيد إدام..» ـ وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٣٢) من طرق عن يحيى بن صالح الوحاظي، عن سليمان بن عطاء به.

(٥) «المجروحين» (١/ ٣٢٩)، ولفظه: «يروي عن مسلمة بن عبدالله الجهني، عن عمه =

ولبعضهم فيه من الزيادة: وما دُعِي رسول الله ﷺ إلى لحم إلا أجاب، ولا أهدي إليه إلا قبله[١]

وله شواهد، منها:

عن علي رفعه، بلفظ: «**سيد طعام الدنيا اللحم ثم الأرز**». أخرجه أبو نعيم في «الطب النبوي»[٢]

وعن صهيب، بلفظ: «**سيد الطعام في الدنيا والآخرة اللحم ثم الأرز،**

= أبي مشجعة بن ربعي بأشياء موضوعة، . . .». فالحديث ليس بضعيف فقط، بل واهي الإسناد. والله أعلم.

(١) هو عند ابن ماجه (٣٣٠٧)، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٢/ ٣١٧) بنفس الإسناد الذي رويا به اللفظة الأولى، ولما تقدم في إسنادهما ضعفه العراقي في «المغني» (١/ ٦٥١)، رقم (٢٤٢٨)، وحكم البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٧)، رقم (١١٤٣)، والألباني في أحكامه على «السنن» وغيرهما بضعفه جدّاً، واعتبره ابن حبان وابن الجوزي موضوعاً.

(٢) أخرجه في «الطب» (٢/ ٧٣٥ ـ ٧٣٦)، رقم (٨٤٩) من طريق أبي القاسم عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي، عن أبيه، عن علي الرضا، عن آبائه إلى علي رضي الله عنه مرفوعاً: «**سيد طعام الدنيا والآخرة اللحم**».

ونسخة عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي عن أبيه عن أهل البيت؛ موضوعة باطلة، كما تقدم (ح١٨٤).

وله طريق آخر ـ فيما ذكره الألباني في «الضعيفة» (٣٥٧٩) ـ بلفظ: «**سيد الإدام في الدنيا والآخرة اللحم، وسيد الشراب في الدنيا والآخرة الماء**». أخرجه أبو عبدالله الخلال في «المنتخب من المنتخب من تذكرة شيوخه» (٤٧/ ١) من طريق سلام بن سليمان الثقفي، عن محمد بن إسحاق، عن أبي جعفر ـ وهو الباقر ـ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً به.

قال الألباني: «وهذا إسناد ضعيف منقطع؛ فإن أبا جعفر الباقر لم يدرك جده عليّاً رضي الله عنه، وابن إسحاق مدلس، وقد عنعنه». وأشد من ذلك أن سلَّام بن سليمان بن سوّار الثقفي المدائني، نزيل دمشق، أبو العباس الأعمى، ابن أخي شبابة بن سوّار: ضعيف، يروي عن الثقات المناكير، وقد وهاه العقيلي وابن عدي، وغيرهما. انظر: «الكامل» (٣/ ٣٠٩ ـ ٣١٣)، رقم (٧٧٢)، «تاريخ بغداد» (٩/ ١٩٦ ـ ١٩٧)، رقم (٤٧٧٥)، «تاريخ دمشق» (٧٣/ ٧٩ ـ ٨٢)، رقم (٩٩٣١)، «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٨٦ ـ ٢٨٨)، رقم (٢٦٥٦)، «الميزان» (٢/ ١٧٨ ـ ١٧٩)، رقم (٣٣٤٦)، «التقريب» (٢٧٠٤).

وسيد الشراب في الدنيا والآخرة الماء». أخرجه الديلمي من جهة الحاكم، ثم من طريق هشيم، عن عبدالحميد بن صيفي بن صهيب(١)، عن أبيه، عن جده به مرفوعاً(٢).

وعن بريدة أيضاً مرفوعاً، بلفظ: «**سيد الإدام في الدنيا والآخرة اللحم، وسيد الشراب في الدنيا والآخرة الماء، وسيد الرياحين في الدنيا والآخرة الفاغية**»(٣) رواه الطبراني، وكذا أبو نعيم في «الطب» ـ لكن بلفظ: «**خير**» ـ وأبو عثمان الصابوني، بلفظ: «**سيد**»، وهو كذلك عند تمام في «فوائده»، ولفظه: «**سيد الإدام اللحم**»(٤).

---

(١) هو: عبدالحميد بن زياد بن صيفي بن صهيب ـ وربما نسب إلى جده ـ: لين الحديث، كما في «التقريب» (٣٧٦٠). وروايته عن أبيه عن جده شبه منقطع. قال البخاري: «لا يعرف سماع بعضهم من بعض». «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٤٧)، رقم (١٠٠٥).

(٢) أخرجه الديلمي (٢/ ١٧٤/ أ) من طريق خلف بن أيوب عن هشيم، عن عبدالحميد به. ولكن اللفظ عنده بتقديم وتأخير بين الجملتين. وإسناده ضعيف، فيه عدة علل: عبدالحميد بن زياد بن صيفي لين، وإسناده شبه منقطع كما تقدم، وهشيم مدلس، وقد عنعنه، وخلف بن أيوب العامري: مختلف فيه، وتقدمت ترجمته.

(٣) قال الأصمعي: الفاغية هاهنا؛ نَوْر الحناء، وقال غيره: «فاغية كل نبت؛ نَوْره»؛ يعني: لا يختص بالحناء. انظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة (١/ ٢٩٩)، ونحوه في «الفائق» (٣/ ١٣٠).

(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٢٧١)، رقم (٧٤٧٧)، وأبو نعيم في «الطب» (٧٣٥/٢)، رقم (٨٤٧) من طريق سعيد بن عنبسة القطان عن أبي عبيدة الحداد، وابن قتيبة في «مختلف الحديث» (ص٢٢٧) و«الغريب» (١/ ٢٩٨)، رقم (٢٤)، وتمام (٢٩٨) من طريق أحمد بن خليل القومسي عن الأصمعي، والبيهقي في «الشعب» (٦٨/٨)، رقم (٥٥١٠) عن أبي عبدالرحمٰن السلمي ثم من طريق العباس بن بكار، وابن السني في «الطب» (ق٦٨/ب) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الطب» (٢/ ٧٣٥)، رقم (٨٤٨)، وأبو عثمان الصابوني في «المائتين» له، كما في «الفتاوى الحديثية» للمؤلف ـ تحقيق: علي رضا (ص٨٠) ـ من طريق أبي يحيى عبدالله بن أبي ميسرة [عبدالله بن أحمد بن زكريا المكي] عن إسماعيل بن عيسى البصري، أربعتهم: عن أبي هلال محمد بن سليم الراسبي، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه ﵁.
وأخرجه البيهقي أيضاً في «الشعب» (٨/ ١٨٦)، رقم (٥٦٧٥) من طريق الغلابي، =

وعن ربيعة بن كعب، رفعه: «**أفضل طعام الدنيا والآخرة اللحم**».
أخرجه أبو نعيم في «الحلية» من طريق عمرو بن بكر السّكسكي، وهو ضعيف جدّاً[١]، قال العقيلي: «ولا نعرف هذا الحديث إلا به، ولا يصح فيه شيء»،

= عن الحسن بن حسان وعلي ابن أبي طالب البزار، قالا: حدثنا أبو هلال، عن قتادة عن ابن بريدة عن أبيه به.
قال البيهقي: «تفرد به أبو هلال الراسبي، ورواه عنه جماعة»، ولا تنفعه رواية الجماعة له عن أبي هلال، فإنها لا تخلو من ساقط يتهم في الحديث، فسعيد بن عنبسة القطان أبو عثمان الرازي الخراز وأحمد بن الخليل بن حرب القومسي وأبو عبدالرحمٰن محمد بن الحسين السلمي النيسابوري ومحمد بن زكريا الغلابي أربعتهم متهمون. انظر: للقطان؛ «الجرح والتعديل» (٤/ ٥٢ ـ ٥٣)، رقم (٢٢٧)، وللقومسي: «سؤالات البردعي» (٢/ ١٠٨٨ ـ ١٠٩٤)، «الجرح والتعديل» (٢/٥٠/٩٤)، «التقريب» (٣٤)، وللغلابي: «الضعفاء» للدارقطني (٤٨٣)، «الميزان» (٣/ ١٦٦، رقم ٦٠٠٣، ٣/ ٥٥٠، رقم ٧٥٤٣)، «اللسان» (٥/ ١٧٣)، رقم (٧٤١٩)، والسلمي تقدمت ترجمته. وفي رواية السلمي علة أخرى فوقه أيضاً، فيه عباس بن بكار الضبي البصري: قال أبو حاتم: شيخ [«الجرح والتعديل» (٦/ ٢١٦)]، وقال ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٥١٢): «كان يغرب، حديثه عن الثقات لا بأس به»، فكأنهما لم يعرفاه، ولا سيما ابن حبان، وقد وهاه غيرهما، فقال ابن عدي (٥/ ٥): «منكر الحديث عن الثقات وغيرهم»، وقال أبو نعيم [«الضعفاء» (١٧٩)]: «يروي المناكير، لا شيء»، وكذبه الدارقطني «الضعفاء» (٤٢٢).
وأما إسماعيل بن عيسى البصري؛ فلم أجد له ترجمة، وكذا قال المعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» (ح٦٥٧)، فلعله سرقه من بعض من تقدم من الكذابين. والله أعلم.
ولهذه العلل وهاه المعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» ((ص١٥٨)، حديث (٤٩٥/ ٣٧)، هامش: ٢)، والألباني في «الضعيفة» (٨/ ٧٠)، ولا وجه لتحسين ابن مفلح له في «الآداب الشرعية» (٢/ ٤١٣) من طريق القومسي، وهو متهم.
ويضاف إلى ما سبق أن أبا هلال نفسه فيه كلام، وعليه قال المعلمي: هو من أهل الصدق، إلا أنه كان أعمَى سيءَ الحفظ، روى عدة أحاديث غير محفوظة. ومع العلل السابقة لا داعي للتعليل به. والله أعلم.

(١) هو: عمرو بن بكر بن تميم السكسكي الشامي: متروك، وكذبه ابن حبان واتهمه هو والحاكم والذهبي، ونص ابن عدي وأبو نعيم وغيرهما على روايته عن الثقات بالمناكير.
انظر: «المجروحين» (٢/ ٧٨ ـ ٧٩)، «المدخل إلى الصحيح» (١٠٦)، «الكامل» =

وأدخله ابن الجوزي في «الموضوعات»(١)، وقال شيخنا: «إنه لم يتبين لي الحكم بالوضع على هذا المتن، فإن مسلمة غير مجروح، وابن عطاء ضعيف»(٢)، قلت: وقد أفردت فيه جزءاً(٣).

ولأبي الشيخ من رواية ابن سمعان، قال: سمعت من علمائنا يقولون: كان أحب الطعام إلى رسول الله ﷺ اللحم، ويقول: **«هو يزيد في السمع، وهو سيد الطعام** [ق١٠٩/ب] **في الدنيا والآخرة، ولو سألت ربي أن يطعمنيه كل**

= (١٤٦/٥) «الضعفاء» لأبي نعيم (١٦٩) «الميزان» (٣/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨)، رقم (٦٣٤٣)، «التقريب» (٤٩٩٣).

(١) أخرجه العقيلي (٣/ ٢٥٨)، رقم (١٢٦٤) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٣٠٢) ـ وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٣٦٢) و«معرفة الصحابة» (٢/ ١٠٩٠)، رقم (٢٧٥٤) من طريق محمد بن داود بن خزيمة الرملي، عن إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي، عن أبيه، عن أبي سنان الشيباني، عن عمر بن عبدالعزيز، عن أبي سلمة، عن ربيعة بن كعب به.
قال أبو نعيم: «غريب من حديث ربيعة وعمر، تفرد به محمد بن داود الرملي»، وقال العقيلي: «غير محفوظ، ولا يعرف إلا بعمرو بن بكر السكسكي. . ، ولا يثبت في هذا المتن عن النبي ﷺ شيء»، وحكم ابن الجوزي بوضعه، وهو كما قال، فعمرو بن بكر السكسكي متهم بالكذب ـ كما تقدم ـ ومن دونه في الإسناد مثله، فابنه إبراهيم، والراوي عنه محمد بن داود الرملي متهمان بالوضع مثله، ولعل أبا نعيم ـ والله أعلم ـ يشير إلى هذا الأمر في قوله: «غريب، تفرد به محمد بن داود الرملي».
وانظر لإبراهيم بن عمرو السكسكي: المجروحين (١/ ١١٢)، «الضعفاء» للدارقطني (١٠)، «تذكرة الحفاظ» للمقدسي (ح١١٠٨)، «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ١٢١) «الكشف الحثيث» (١٥) وغيرها. وللرملي «الميزان» (٣/ ٥٤٠)، رقم (٧٥٠٧)، «اللسان» (٥/ ١٦٥)، رقم (٧٣٩٢)، «الكشف الحثيث» (٦٥٩).

(٢) نقله السخاوي في «الفتاوى الحديثية» (ص٨١) ـ وهو في «الأجوبة المرضية» (س: ١٧، ١/ ٧٣) ـ عن خط الحافظ في تعقباته على ابن الجوزي، ويعني بابن عطاء؛ سليمان بن عطاء بن قيس، وبمسلمة؛ شيخه الجزري في رواية ابن ماجه التي ابتدأ بها المؤلف، وتعقب ذلك المحقق بأن ابن عطاء منكر الحديث، كما قرره الحافظ نفسه في «التقريب» (١٣٥)، وهو كما قال. والله أعلم.

(٣) لعله يعني ما ورد في «الفتاوى الحديثية» له (ص٧٩ ـ ٨٨، ح١٧)، و«الأجوبة» (١/ ٧٢ ـ ٧٩).

يوم لفعل»(١)

وللترمذي في «الشمائل» من حديث جابر: أتانا رسول الله ﷺ في منزلنا، فذبحنا شاة، فقال: **«كأنهم علموا أنا نحب اللحم»**(٢)

وأصحُّ من هذا كلِّه قولُه ﷺ: **«فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»**(٣)

وفي قصة مجيء إبراهيم الخليل لزيارة ابنه إسماعيل عليهما الصلاة والسلام، وأنه لم يجده، ووجد زوجته، فسألها: ما طعامكم؟ قالت: اللحم، قال: فما شرابكم؟ قالت: الماء، قال: «اللَّهُمَّ بارك لهم في اللحم والماء»، قال النبي ﷺ: **«ولم يكن لهم يومئذ حَبٌّ، ولو كان لهم لَدَعا لهم فيه»** قال: «فهما لا يخلو عليهما أحد بغير مكة إلا لم يوافقاه». أخرجه البخاري في «صحيحه»(٤).

وقال إمامنا الشافعي: إن أكلَه يزيد في العقل(٥).

---

(١) لم أقف على روايته، والإسناد معضل تالف، وابن سمعان هو عبدالله بن زياد بن سمعان المديني: كذبه مالك وإبراهيم بن سعد الزهري وابن إسحاق وأبو بكر بن أبي أويس وأحمد بن صالح المصري، وغيرهم. انظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٦٠ ـ ٦٢)، رقم (٢٧٩).

(٢) أخرجه الترمذي في «الشمائل» (١٧٩)، وأحمد (٢٢/ ١٤٨)، رقم (١٤٢٤٥)، (٢٣/ ٤١٩ ـ ٤٢١)، رقم (١٥٢٨١)، والدارمي (٤٦)، وابن حبان (٩٨٤) من طريق نبيح بن عبدالله العنزي عن جابر رضي الله عنه به، ولفظ الآخرين: «كأنك قد علمت حبنا للحم». ووردت القصة لديهم مفصلة.
وصحح إسناده العراقي في «المغني» (١/ ٦٥٠ ـ ٦٥١)، رقم (٢٤٢٧) وصححه الألباني في «مختصر الشمائل» (١٥٢).

(٣) أخرجه البخاري (ح٣٤١١، ٣٤٣٣، ٣٧٦٩، ٥٤١٨)، ومسلم (٧٠/ ٢٤٣١) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. وأخرجاه عن أنس رضي الله عنه أيضاً (خ: ٣٧٧٠، ٥٤١٩، ٥٤٢٨، ومسلم: ٨٩/ ٢٤٤٦).

(٤) أخرجه البخاري (ح٣٣٦٤، ٣٣٦٥) في حديث طويل.

(٥) رواه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص٢٥٤) عن الربيع بن سليمان عنه، وابن عبدالبر في «الانتقاء» (٨٧) من وجه آخر عن الربيع به، وإسناده صحيح إلى الشافعي رحمه الله.

٥٨٧ حديث: «سيد العرب عليّ».

الحاكم في «صحيحه» من حديث أبي عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً: **«أنا سيد ولد آدم، وعليٌّ سيد العرب»**. وقال: إنه صحيح ولم يخرجاه، وله شاهد من حديث عروة عن عائشة(١)

وساقه من طريق أحمد بن عبيد بن ناصح(٢)، حدثنا الحسين بن

---

(١) «المستدرك على الصحيحين» (٣/ ١٢٤)، من طريق محمد بن معاذ، عن أبي حفص عمر بن الحسن الراسبي، عن أبي عوانة به. ومن هذا الوجه أخرجه ابن المغازلي في «مناقب علي» (٢٥٩)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٥/ ٦٠)، رقم (١١٨٦)، وابن عساكر (٤٢/ ٣٠٥).
قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وفي إسناده عمر بن الحسن، وأرجو أنه صدوق، ولولا ذلك لحكمت بصحته على شرط الشيخين»، وتعقبه الذهبي بقوله: «أظن أن عمر بن الحسن هو الذي وضع هذا»، وتبعه ابن الملقن في «تلخيصه»، وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ١٨٥)، رقم (٦٠٦٩): «لا يكاد يعرف، وأتى بخبر باطل»، وقال في «المغني» (٤٤٤٣): «.. أتى بحديث موضوع متنه: علي سيد العرب»، وأقره ابن حجر في «اللسان» (٦/ ٧٧)، رقم (٥٥٩٤)، وعليه ذكره ابن العجمي في «الكشف الحثيث» (٥٤٠).
قال الألباني في «الضعيفة» (٥٦٧٨): «والراوي عنه هو محمد بن معاذ بن فهد الشعراني أبو بكر النهاوندي؛ قال الذهبي ـ وتبعه العسقلاني ـ: «واهٍ، روى عن إبراهيم بن ديزيل، بقي إلى سنة ٣٣٤»، وذكر له ابن حجر حكايةً منكرة أسند فيها حديثاً باطلاً، قال فيه ابن عساكر: «هذا حديث منكر جدّاً، وليت النهاوندي نسيه فيما نسي، فإنه لا أصل له». انظر: «الميزان» (٤/ ٤٤)، رقم (٨١٨٦)، «السير» (١٥/٣٨٧)، رقم (٢١٠)، «اللسان» (٧/ ٥١٢ ـ ٥١٣)، رقم (٧٤١٧).
قال الألباني: فهو آفة هذا الحديث، إن سلم من شيخه الراسبي المجهول.
وتابعه يحيى بن عبدالحميد الحماني عن أبي عوانة عند ابن عساكر (٤٢/ ٣٠٤) من طريقين عنه به.
قال الألباني: لكن الحماني؛ اتهمه أحمد وغيره بسرقة الحديث! مع كونه شيعياً بغيضاً، كما قال الإمام الذهبي، وفي «التقريب» (٧٥٩١): «اتهموه بسرقة الحديث»، وتقدمت ترجمته.

(٢) أبو جعفر البغدادي النحوي، يعرف بأبي عصيدة: لين الحديث، من الحادية عشرة. «التقريب» (٧٨).
قال ابن عدي (١/ ١٨٨ ـ ١٨٩): «له مناكير..، وهو عندي مع هذه كلها من أهل =

علوان[(١)] ـ وهما ضعيفان ـ عن هشام بن عروة، عن أبيه به، بلفظ: «**ادعوا لي سيد العرب**» قالت: فقلت: يا رسول الله! ألست سيد العرب؟ فقال: وذكره[(٢)]

وكذا أورده من حديث عمر بن موسى الوجيهي ـ وهو ضعيف أيضاً[(٣)] ـ عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً: «**ادعوا لي سيد العرب**» فقالت عائشة: ألست سيد العرب؟ وذكره[(٤)]

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» من حديث إبراهيم بن إسحاق الصيني[(٥)]،

= الصدق»، وقال أبو أحمد الحاكم [«الكنى» (٣/ ٧٧)، رقم (١٠٦٣)]: «لا يتابع في جل حديثه»، وقال ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٣): «ربما خالف»، وقال الذهبي في «الميزان» (٤٦٢): «صويلح الحديث»، وقال الحاكم في رواية السجزي عنه ـ كما في «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٨٥)، رقم (٩٨) ـ: «إمام في النحو، وقد سكت مشايخنا عنه في الرواية»، وقوله «سكتوا عنه» جرح شديد عنده يعني: تركوه ـ كما هو عند البخاري ومسلم وغيرهما ـ، ومع ذا روى له الحاكم في «المستدرك». فلعل الأقرب فيه أنه ليِّن الحديث، كما قال الحافظ. والله أعلم.

(١) هو: الكلبي: كذبه جماعة من الأئمة ونسبوه إلى الوضع، وتقدمت ترجمته (ح٨٧).

(٢) أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٤)، وقال الذهبي وابن الملقن: وضعه ابن علوان.

(٣) بل وضاع أيضاً: نسبه جماعة من الأئمة إلى الوضع جهاراً واستحلالاً. انظر: «تاريخ الدوري» (٤/ ٤٢٣)، رقم (٥٠٩١)، و«التاريخ الكبير» (٦/ ١٩٧)، رقم (٢١٥٧)، «الجرح والتعديل» (٦/ ١٣٣)، رقم (٧٢٧)، «الضعفاء» للنسائي (٤٦٣)، وللعقيلي (٣/ ١٩٠)، رقم (١١٨٦)، وغيرها.

(٤) المستدرك (٣/ ١٢٤)، وإسناده ساقط من المطبوع، ونقله بإسناده عن «المستدرك» ابنُ الجزري في «مناقب علي ﷺ» (١٩)، وهو من طريق المسيب بن شريك عن عمر بن موسى الوجيهي به. ومن عند الوجيهي علقه الذهبي في «التلخيص»، فتعقبه بأن عمر الوجيهي وضاع.

والمسيب بن شريك: هو أبو سعيد الشقري التميمي مولاهم البخاري ثم الكوفي: متروك الحديث، لغفلته وفحش غلطه، ولم يكن يكذب. قاله أحمد وابن معين وابن حبان وغيرهم.

انظر: «العلل» لأحمد (٢/ ٥٥٨)، رقم (٣٦٣٨)، «معرفة الرجال» لابن محرز (٦٧/١)، «سؤالات أبي داود» (ص٣٥٤)، رقم (٥٥٠)، «التاريخ الكبير» (٤٠٨٨/٧)، رقم (١٧٨٩)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٩٤)، رقم (١٣٥٣)، «المجروحين» (٢٤/٣)، «الكامل» (٦/ ٣٨٦)، وغيرها.

(٥) نسبة إلى الصين البلدة المعروفة بالمشرق؛ لأنه كان يتجر إليها، وأصله من الكوفة، =

عن قيس بن الربيع(١)، [عن الليث(٢) بن أبي سليم](٣) عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عن الحسن بن علي أنه ﷺ قال: «**ادع سيد العرب؛ يعني: عليّاً**» فقالت له عائشة: ألست سيد العرب؟ فقال: «**أنا سيد ولد آدم، وعليٌّ سيد العرب**»(٤).

= وليست نسبته إلى الصينية القرية المعروفة قربَ واسط، كما يشير إليه كلام الحافظ في «اللسان» (١/ ١٢٦)، رقم (٥١).

انظر: «الأنساب المتفقة» (١/ ٢٩)، «الأنساب» للسمعاني (٣/ ٥٧٧)، «معجم البلدان» (٥/ ٢١٥).

وإبراهيم بن إسحاق الصيني: سكت عنه ابن أبي حاتم «الجرح والتعديل» (٢/ ٨٥)، رقم (٢٠٣)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٧٨)، وقال: «ربما خالف وأخطأ»، وقال الدارقطني [«الضعفاء» (٣١) و«سؤالات البرقاني» (١٩)]: «متروك الحديث»، وقال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٢٠٢، رقم (٨٨٥٦)، ترجمة: موسى بن أبي حبيب: «أحد التلفاء»، وقال في (٢/ ٤١١)، رقم (٤٢٧٧)، ترجمة: عبدالله بن حكيم بن جبير الأسدي): «روى عنه إبراهيم بن إسحاق الصيني حديثاً شبه موضوع»، وقال ابن حجر في «اللسان» (٥١): «وجدت له خبراً منكراً جدّاً، . .»، وبه أعلَ الهيثمي هذا الحديث «مجمع الزوائد» (٩/ ١٧٩)، رقم (١٤٧٥٣)، وهو معلٌّ أيضاً براويين آخرين سواه، والكلام فيهما شديد، بما يقارب هذا، كما سيأتي، والحديث باطل على كلِّ حالٍ. والله أعلم.

(١) الأسدي أبو محمد الكوفي: صدوق، تغيَّر لما كبُر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، فتركه من أجله غير واحد من الأئمة، وضعفه آخرون مع الاستئناس به، وتقدمت ترجمته (ح٢).

(٢) الليث بن أبي سليم بن زنيم: صدوق، اختلط جدّاً ولم يتميز حديثه فترك. «التقريب» (٥٦٨٥).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من نسخ «المقاصد»، وأثبته من المصدر، وكأن الحافظ السخاوي تداخل عليه الإسنادان، فظن أن زبيد بن الحارث زيادة في الطريق الثاني، وإنما هو متابع لليث بن أبي سليم في هذا الطريق الأول، وقيس بن الربيع يرويه عنهما (عن الليث، وزبيد) عن ابن أبي ليلى.

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/ ٨٨)، رقم (٢٧٤٩) ـ وعنه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٦٣) ـ عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن إبراهيم بن إسحاق الصيني به.

ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة مختلف فيه، وعلى كلِّ حالٍ فهو ممن ينبغي التأني فيما يتفرد به، وإن ترجح جانب صدقه. وتقدمت ترجمته في الحديث (١٠).

ومن حديث حسين الأشقر(١)، عن قيس نحوه، بزيادة زُبيد بين قيس وعبدالرحمٰن(٢).

وكلها ضعيفة، بل جنح الذهبي إلى الحكم عليه بالوضع(٣)

٥٨٨ حديث: «سيد القوم خادمهم».

أبو عبدالرحمٰن السُّلمي في «آداب الصحبة» له من رواية يحيى بن

---

(١) هو: الحسين بن الحسن الكوفي الأشقر: من غلاة الرافضة الشتامين للخيرة. قال البخاري: «فيه نظر»، «عنده مناكير». وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وضعفه أبو حاتم والنسائي والدارقطني وأحمد وغيرهم، وذكر العقيلي له ثلاثة أحاديث رواها عن ابن عيينة، وروى عن الإمام أحمد وغيره أنهم حكموا بأنها كذب، وله غيرها من الأباطيل، وكذبه الحافظ أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي. وعليه قال الذهبي [«الكاشف» (١٠٨٥)]: «واه»، وأما الحافظ فتساهل في أمره، وقال: «صدوق يهم، ويغلو في التشيع» «التقريب» (١٣١٨)، وحكم الذهبي بموافقة من تقدم من الأئمة أولى. والله أعلم.

انظر: «الأوسط» للبخاري (٤/ ٩٣٧)، رقم (١٥٠١)، و«الكبير» له (٢/ ٣٨٥)، رقم (٢٨٦٢)، «الجرح» (٣/ ٤٩ ـ ٥٠)، رقم (٢٢٠)، «الضعفاء» للنسائي (١٤٦)، وللعقيلي (١/ ٢٤٩)، رقم (٢٩٧)، وابن الجوزي (٨٧٥)، «الكامل» (٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٢)، «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧)، رقم (١٣٠٧)، «الكشف الحثيث» (٧٠٦).

(٢) أخرجه في «الحلية» (٥/ ٣٨ ـ ترجمة زبيد بن الحارث اليامي) عن عبدالوهاب بن العباس الهاشمي، عن أحمد بن الحسين الصوفي، عن محمد بن خلف بن عبدالعزيز المقرئ، عن حسين الأشقر، عن قيس بن الربيع، عن زبيد بن الحارث اليامي، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن الحسين بن علي رضي الله عنه به. وقال: «غريب من حديث زبيد، تفرد به قيس»، وإسناده واه جدّاً، فيه أربع علل:

وهاء قيس بن الربيع وحسين الأشقر، وتقدمت ترجمتهما آنفاً، والأشقر واه، من غلاة الرافضة، فلعله الآفة. وأبو الحسن أحمد بن الحسين الصوفي الصغير: ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٩٨)، ونقل عن ابن المنادي أنه قال: (توفي في المحرم سنة ٣٠٣هـ)، كُتِب عنه على معرفةٍ بِلِينِه، والذين تركوه أحمد وأكثر؛ يعني: أحمد علماً وحالاً، وأكثر عدداً.

وعبدالوهاب بن العباس الهاشمي: ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٩) وذكر له راويين آخرين، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول الحال، كما قال الألباني في «الضعيفة».

(٣) انظر: «الميزان» (٣/ ٥٣٠).

أكثم[١]، عن المأمون[٢]، عن أبيه، عن جده، عن عقبة بن عامر،

---

(١) هو: القاضي يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن أبو محمد التميمي المروزي: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢٦٥) وقال: «كان من علماء الناس في زمانه»، وأثنى عليه أحمد في السُّنَّة، وقال الحافظ: فقيه صدوق، إلا أنه رمي بسرقة الحديث، ولم يقع ذلك له، إلا أنه كان يرى الرواية بالإجازة والوجادة [«التقريب» (٧٥٠٧)]. وكذبه ابن معين وأبو عاصم النبيل وإسحاق بن راهويه على إكثاره عن ابن المبارك ولم يسمع منه إلا اليسير، بل ورمي بروايته عن ابن المبارك ما ليس من حديثه، وبأنه كان يأخذ النسخ عن الوراقين ويستجيزها فيرويها، ولذا قال أبو حاتم: «فيه نظر، نسأل الله السلامة»، وقال علي بن الجنيد: «كانوا لا يشكون أن يحيى بن أكثم كان يسرق حديث الناس ويجعله لنفسه»، وقيل لأبي زرعة: سمعت عن يحيى بن أكثم شيئاً؟ قال: «ما أطمعته في هذا قط، ولقد كان شديد الإيجاب لي»، وقيل لصالح بن محمد جزرة: أكان يُكْتَبُ عنه؟ قال: «كان عنده حديث كثير، إلا أني لم أكتب عنه؛ لأنه كان يحدث عن عبدالله بن إدريس بأحاديث لم يسمعها منه».

وثناء أحمد عليه ليس في الحديث، وإنما أثنى عليه في السُّنَّة، وأنه عدل بالمأمون من أمره بإعلان جواز المتعة، وإضافة «حي على خير العمل» في الأذان، ونحو هذا مما تأثر به المأمون من رأي الشيعة.

وأما ما ذكره الحافظ من تسامحه في الرواية بالوجادة ـ بلا بيان ـ؛ فكفى به جرحاً، ولعله وجد أشياء مما وضعه أهل الكذب على الأئمة الثقات، ورواها عن الأئمة بلا بيان، فاتهموه بها، فليس بعمدة في حديثه، ولا سيما فيما يتفرد به، وكيف إن كان منكراً. والله أعلم.

وانظر: «سؤالات البردعي» (٢/ ١٠١٥ ـ ١٠١٦)، «الجرح» (٩/ ١٢٩)، رقم (٥٤٦)، «الضعفاء» لابن شاهين (٦٨٤)، «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٠١)، «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٠٧ ـ ٢٢٣)، رقم (٦٧٨٨).

(٢) هو: الخليفة العباسي عبدالله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن عبدالله أبي جعفر المنصور ابن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس، ولد سنة (١٧٠هـ) وولي الخلافة بعد قتل أخيه الأمين سنة (١٩٨هـ)، وهلك سنة (٢١٨هـ). انظر: «الثقات» لابن حبان (١/ ٣٢٤ ـ ٣٢٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٧٢ ـ ٢٩٠).

وهذا إسناد لا تقوم بمثله الحجة إذا كان متصلاً، فكيف وهو معضل، وأخرج الحاكم (٣/ ٣٣١) أثراً في خلافة بني العباس من طريق المنصور عن أبيه عن أبيه عن جده قوله، فقال: «رواته عن آخرهم هاشميون معروفون بشرف الأصل»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ليسوا معتمدين»، وبين ذلك الألباني في «الضعيفة» (٨٠٦) بأن المنصور حاله في الحديث غير معروف، وفي الطريق إليه مجهولان ومتهم. وقال أيضاً (ح٦٠٢٦): =

رفعه: بهذا[١]

= «الخلفاء العباسية الثلاثة: الرشيد والمهدي والمنصور غير معروفين في الرواية، ولم يترجموا في كتب الجرح والتعديل». قلت: والمأمون مثلهم، مع ما فيه من بدعتي التشيع والاعتزال.

ثم أعله الألباني بيحيى بن أكثم القاضي، وبآخر لم يصب في تعيينه كما سيأتي إن شاء الله. والله أعلم.

(١) أخرجه السلمي في «آداب الصحبة» (ص٨٩ ـ ٩٠، ح١١٧) عن عبيد الله بن محمد الزاهد العكبري، عن عبدالله بن محمد بن مسيح، قال: أخبرنا محمد بن عباس المعروف بابن مردة، قال: أخبرنا محمد بن السري القنطري، قال: أخبرنا علي بن عبيد الله، قال: قال يحيى بن أكثم، عن المأمون: حدثني أبي، عن أبيه، عن جده، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه.

ومن طريق السلمي أخرجه ابن عساكر (٣٣/ ٣١٢ ـ ٣١٣) ـ ونقله بإسناده عنه السيوطي في «تاريخ الخلفاء» (ص٢٤٢) ـ، إلا أنه قال في إسناده: «عبدالله بن محمد بن مسبح، حدثنا محمد بن المغلس المعروف بابن مردة، حدثنا محمد بن السري القنطري، حدثنا علي بن عبيد الله [وعند السيوطي: علي بن عبدالله]». قال ابن عساكر: «وخالفه غيره في إسناده»، فأخرجه من حديث جرير بن عبدالله البجلي من طريق الخطيب، وسيأتي.

وهذا الإسناد مجمع العلل: المأمون فمن فوقه من الخلفاء لا يعتد بهم في الرواية، ودونهم القاضي يحيى بن أكثم، كما تقدم آنفاً. وعلي بن عبيدالله: لم أعرفه، والصواب ما عند السيوطي، وهو علي بن عبدالله بن موسى علان القراطيسي، المعروف بـ «علان» الواسطي، نزيل بغداد: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٧٦)، ووثقه الدارقطني. وانظر: «سؤالات الحاكم للدارقطني» (١٤٠)، «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣)، رقم (٦٣٥١)، «الإكمال» لابن ماكولا (٧/ ٢٤)، «نزهة الألقاب» (٢/ ٣٣)، رقم (٢٠٠٠).

ومحمد بن السري القنطري: وثقه الدارقطني ـ كما في «سؤالات السهمي» عنه (٣٠) ـ وضعفه الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (٨٤١).

وعبدالله بن محمد بن مسيح: لم أقف له على ترجمة، ويحتمل أن يكون في الإسناد تصحيف، ويكون صوابه: «عبدالله بن محمد بن المغلس»، وهو عبدالله بن أحمد بن محمد بن المغلس أبو الحسن الفقيه الظاهري، وهو ثقة معروف بالرواية عن جده محمد بن المغلس، كما في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣)، رقم (٤٩٧٠). وأما جده: فترجم له الخطيب في «تاريخه» (٤/ ٧٤)، رقم (١٧١٢) مختصراً، وذكره برواية حفيده هذا عنه. والله أعلم. =

وفيه قصة ليحيى بن أكثم مع المأمون، وفي سنده ضعف وانقطاع[(١)].

ورواه ابن عساكر في ترجمة المأمون من تاريخه[(٢)]، وهو عند الخطيب من وجهٍ آخر عن يحيى بن أكثم، فقال: عن أبيه، عن جده، عن عكرمة

= والعكبري: هو عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن بطة العكبري الحافظ: ضعفه الأزهري، ورماه الدارقطني والأزهري وغيرهما بادعاء السماعات، واتهمه ابن حجر بوضع حديث، وقال الذهبي: «إمام، لكنه ليِّنٌ، صاحب أوهام»، والله أعلم. انظر: «تاريخ دمشق» (٣٨/ ١٠٥ ـ ١١٣)، رقم (٤٤٨٨)، «المغني» (٣٩٤٤)، «اللسان» (٤/ ١٣٣)، رقم (٥٤٨٢).

وأبو عبدالرحمٰن السلمي النيسابوري: متهم بالوضع للصوفية، كما تقدم.

وقد خولف السلمي وشيخه العكبري في هذا الإسناد، فرواه الخليلي في «مشيخته» ـ كما في «تاريخ قزوين» (٤/ ٥٧) ـ عن أبي القاسم لاحق بن القاسم العُمَّاني، عن أبي محمد عبيد الله بن سليمان البغدادي، ثنا محمد بن السري [عنده: محمد بن أبي السري]، ثنا علي بن عبدالله القراطيسي، ثنا يحيى بن أكثم القاضي، عن المأمون: حدثني أبي، عن جدي، عن جرير بن عبدالله البجلي ﷺ مرفوعاً به. وهذا فيه يحيى بن أكثم القاضي، والمأمون، وأبوه، وجده غير معتمدين في الرواية، وهو معضل بين المهدي وجرير بن عبدالله البجلي ﷺ. وعبيد الله بن سليمان البغدادي: لم أقف فيه على جرح أو تعديل، ولاحق بن القاسم العماني لم أقف له على ترجمة، وكذا محمد بن أبي السري، وليس محمدَ بنَ المتوكل العسقلاني، ذاك متقدم، ولعل الصواب فيه محمد بن السري وهو القسطلاني المتقدم. والله أعلم.

وهؤلاء الثلاثة توبعوا عليه عن يحيى بن أكثم من حديث جرير ﷺ من وجه آخر واه أيضاً، ولكنه يختلف عن هذا في إسناده إلى جرير ﷺ، كما سيأتي عند المؤلف.

(١) وجوه الضعف فيه: هي جهالة حال الخلفاء المذكورين في الإسناد، وضعف يحيى بن أكثم القاضي ورواة يتهمون وواهين ومجهولين في الإسناد إليه في جميع طرق الرواية، مما تقدم أو سيأتي.

وأما الانقطاع: فهو في رواية أبي عبدالرحمٰن السلمي المذكورة، وهو ما بين أبي جعفر المنصور وعقبة ﷺ، وكذا فيما تقدم من رواية الخليلي في «مشيخته»، وذلك بين المهدي وجرير بن عبدالله البجلي ﷺ، ومثل هذا يسمى في علوم الحديث بالمعضل، وأما رواية الخطيب وغيره فمتصلة. والله أعلم.

وهذا إلى جانب الخبط والاختلاف الكثير في إسناده، كما هو بيِّنٌ من الطرق. والله أعلم.

(٢) أخرجه في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ٣١٢ ـ ٣١٣) من طريقي أبي عبدالرحمٰن السلمي والخطيب.

[ق١١٠/أ] عن ابن عباس، عن جرير مرفوعاً[١].

---

(١) رواه الخطيب (١٠/ ١٨٧) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٣٣/ ٣١٣)، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٤/ ٣ ـ زيادات العين ـ معلقاً) ـ من طريق أحمد بن الحسن الكسائي عن سليمان بن الفضل النهرواني عن يحيى بن أكثم عن المأمون عن الرشيد عن المهدي عن المنصور عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس عن جرير بن عبدالله ﷺ مرفوعاً به.

ومن هذا الوجه أخرج الديلمي (٢/ ١٨٠/أ) طرفاً له مرفوعاً مع القصة، بلفظ: «سخافة المرء أن يستخدم ضيفه» إلا أنه قال في إسناده: «أبو علي المعروف بدبيس عن سليمان بن الفضل البلخي، عن يحيى بن أكثم، عن المأمون، عن الرشيد، عن أبيه المهدي، عن أبيه المنصور، عن أبيه، عن جده، عن ابن عباس ﷺ مرفوعاً»، ولعل الخبط في الإسناد من دبيس، وهو أبو علي أحمد بن الحسن بن علي بن الحسين المقرئ الكسائي، صاحب محمد بن يحيى الكسائي الصغير، المعروف بدبيس الخياط: قال الدارقطني: «ليس بثقة»، وقال الخطيب: «منكر الحديث». انظر: «تاريخ بغداد» (٤/ ٨٨)، رقم (١٧٢٢)، «تاريخ دمشق» (٢٦/ ٣٢١).

ودبيس هذا: ذهب المناوي في «فيض القدير» (٤/ ١٠٣)، رقم (٤٦٨٦) ـ وتبعه الألباني ـ إلى أنه دبيس بن حميد الملائي الكوفي؛ وهو ضعيف كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٤٦)، رقم (٢٠٢١) و«اللسان» (٢/ ٤٩٦)، رقم (٣٣١٥)، وليس به قط، فإنه متقدم في الطبقة يروي عن الثوري وشريك وأمثالهما، وراوي هذا الحديث متأخر عنه جدّاً؛ يروي عن إبراهيم بن سعيد الجوهري وجعفر بن محمد بن أبي عثمان وطبقتهم، وعنه محمد بن المظفر وأبو القاسم بن النحاس وطبقتهم.

وسليمان بن الفضل النهرواني: هو سليمان بن محمد بن الفضل بن جبريل الجريري ـ من ولد جرير بن عبدالله البجلي ﷺ ـ: ضعفه الدارقطني [«سؤالات الحاكم» (١٠٥)، «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٩)، رقم (٤٦٤٠)]، وقال ابن ماكولا [«الإكمال» (١/ ٢٢٩)]: «يتهمونه»، وقال الذهبي [«المقتنى» (٢/ ٩٩)، رقم (٦٠٤٤)]: «واه».

وانظر: «الأنساب» للسمعاني (٢/ ٥٢ ـ ٥٣)، «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٥)، «اللسان» (٣/ ١١٧)، رقم (٣٩٦٤).

فآفة الوصل أحد الرجلين، وقد تقدم منقطعاً من وجهين آخرين، ويكون الآفة فيهما من يحيى بن أكثم القاضي فمن فوقه. والله أعلم.

وأحاله الألباني في «الضعيفة» (١٥٠٢) كذلك إلى أبي القاسم الشهرزوري في «الأمالي» (ق١٨٠/ ٢)، والإسناد عند الألباني هكذا: «يحيى بن أكثم، عن المأمون قال: حدثني أبي، عن جده، عن المنصور (هكذا؟)، عن أبيه، عن جده (هكذا؟)، عن ابن عباس ﷺ مرفوعاً»، ولعله هكذا عند الشهرزوري، وفيه خبط شديد، فجد هارون الرشيد هو المنصور، وجد والد المنصور هو ابن عباس ﷺ نفسه، وإن أمكن =

ورواه أبو نعيم في ترجمة إبراهيم بن أدهم[١] من «الحلية» ـ بسند ضعيف جدّاً مع انقطاعه ـ أيضاً ـ من حديث أنس مرفوعاً، بلفظ: **«ويح الخادم في الدنيا هو سيد القوم في الآخرة»**[٢]

وأخرجه الديلمي في «مسنده» من طريق الحاكم ـ يعني: في «تاريخه» ـ ثم من جهة علي بن عبدالرحيم الصفار[٣]، عن علي بن حجر، عن

= تأويله في الموضع الثاني فلا يمكن في الأول. والله أعلم.

(١) هو: إبراهيم بن أدهم بن منصور العجلي ـ وقيل: التميمي ـ أبو إسحاق البلخي الزاهد: صدوق، من الثامنة، مات سنة (١٦٢هـ)، بخ ت. «التقريب» (١٤٤)، وذكر ابن حبان في مقدمة «المجروحين» (١/ ٦٤) ما يدل على أنه وأتباعه كانوا يرون جواز رواية الموضوعات وما لا أصل لها في الترغيب والترهيب.. وعلى كلٍّ فلم أقف على اتهام أحد من الأئمة لإبراهيم بن أدهم في شيء من الحديث، ولا على كلام فيه، بل قد وثقه ابن نمير وابن معين والنسائي ـ وثلاثتهم متشددون في الجرح ـ والعجلي وابن حبان، وقال الدارقطني: «إذا حدث عنه ثقة فهو صحيح الحديث»، إلا أنه إن وقع في حديث أصحابه الصوفية شيء مما يستنكر من الحديث، من روايتهم عنه أو عن غيره من الثقات، ولم يوقف على علة ظاهرة في الإسناد حمل على بعضهم استئناساً بهذه الرواية وما أشبهها، والله أعلم. وانظر لترجمته: «سؤالات السلمي» (١٧)، «تاريخ دمشق» (٦/ ٢٧٧ ـ ٣٥٠)، رقم (٣٦٥)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٧ ـ ٣٩)، رقم (١٤٤)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٩٩ ـ ١٠٢).

(٢) علقه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٥٣) ـ ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٦٧) ـ عن أحمد بن عبدالله الفاريانانى، عن شقيق بن إبراهيم، عن إبراهيم بن أدهم، عن عباد بن كثير، عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه.
قال أبو نعيم ـ وأقره ابن الجوزي ـ: «هذا مما تفرد الفاريانانى بوضعه، وكان وضاعاً مشهوراً بالوضع».
وانظر للفريانانى هذا: «المجروحين» (١/ ١٤٥)، «الكامل» (١/ ١٧٢)، «سؤالات البرقاني» (٣٢)، والسلمي (٥٨)، «المغني» (٣٢٣)، «اللسان» (١/ ٣٠١)، رقم (٦١٩).
ولذا تعقب الألباني في «الضعيفة» (١٥٠٢) اقتصار المؤلف على قوله: «ضعيف جدّاً»، بينما هو موضوع، وأعله ثانياً بعباد بن كثير البصري؛ وهو متروك، قال أحمد: روى أحاديث كذب. «التقريب» (٣١٣٩).
والانقطاع الذي أشار إليه السخاوي هو بين أبي نعيم والفريانانى الذي علق عنه الحديث. والله أعلم.

(٣) هو: علي بن عبدالرحيم بن سنان أبو الحسن الصفار النيسابوري، كما في «تلخيص =

عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد، رفعه: «**سيد القوم في السفر خادمهم، فمن سبقهم بخدمة لم يسبقوه بعمل إلا الشهادة**». وعن الحاكم رواه البيهقي في «الشعب»، وقال: إنه في ترجمة أبي الحسين[(١)] النيسابوري الصفار؛ من فقهاء أصحاب الرأي ومن أهل الورع منهم، من «تاريخ شيخه»[(٢)].

وجاء معناه فيما رواه الطبراني بسند ضعيف عن أبي هريرة مرفوعاً: «**أفضل الغزاة في سبيل الله خادمهم، ثم الذي يأتيهم بالأخبار، وأخصُّهم منزلة**

= تاريخ نيسابور للحاكم» (٩٥١)، وهذا هو أبو الحسن المذكور في كلام البيهقي بعد، ولم أقف فيه إلا على كلام البيهقي هذا. والله أعلم.

(١) كذا في نسخ «المقاصد»، وفي «الشعب» و«تلخيص تاريخ نيسابور»: أبو الحسن.

(٢) أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠/ ٥٨٢)، رقم (٨٠٥٠)، والديلمي (٢/ ١٧٣/ ب ـ عن أحمد بن خلف الشيرازي كتابة)؛ كلاهما (البيهقي، وأحمد بن خلف) عن الحاكم في «تاريخ نيسابور»، عن أبي طاهر أحمد بن الحسين، عن علي بن عبدالرحيم الصفار به.
وعلي بن عبدالرحيم الصفار: لم أقف فيه على جرح أو تعديل ـ كما تقدم ـ، وهكذا الراوي عنه؛ وهو أبو طاهر أحمد بن الحسين: لم أقف له على ترجمة، ونحوه قال الندوي محقق «شعب الإيمان»، ويظهر لي أن فيه سقطاً في أصل كتاب الحاكم ـ لاتفاق راويين من الحفاظ عنه بما تقدم ـ وصوابه: أبو طاهر محمد بن أحمد بن الحسين؛ وهذا ترجم له الحاكم في شيوخه الذين أدركهم ورزق السماع منهم، وسماه: «محمد بن أحمد بن الحسين السمسار النيسابوري أبو طاهر الطاهري»، كما في «تلخيص تاريخ نيسابور» رقم (٢٠٦٧)، وذكره الذهبي برواية الحاكم عنه في وفيات سنة (٣٥٢هـ) من «تاريخ الإسلام» (٢٦/ ٧٩)، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل، فيحتمل أن يكون هذا هو الآفة، وأما شيخه فوُصِف بالورع، وإن كان لا يشتمل جانبي العدالة والضبط في الحديث. والله أعلم.
قال الألباني في «الضعيفة» (١٥٠٢): «وأما حديث سهل بن سعد: فقد أخرجه الحاكم في «التاريخ» بسند ضعيف كما حققته في تعليقي على «المشكاة» [٣٩٢٥]»، وراجعت طبعة المكتب الإسلامي الثانية لِـ «مشكاة المصابيح» فلم أجد عليه كلاماً، ولعله في طبعة متأخرة، أو مسودة عند الشيخ رحمه الله. والله أعلم.
وضعفه علي رضا محقق «الفتاوى الحديثية» للسخاوي (ص١٢٣)، (ح٢٩)، وهو منكر عن علي بن حُجر السعدي الصفار في جلالته وكثرة أصحابه بهذا الإسناد الصحيح الغريب. والله أعلم.

عند الله تعالى الصائم، ومن اسْتَقَى لأصحابه قربة في سبيل الله سبقهم إلى الجنة سبعين درجة أو سبعين عاماً»(١).

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/ ١٧٦)، رقم (٤٩٩٣) من طريق يحيى بن المتوكل، عن عنبسة بن مهران الحداد، قال حدثنا الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وفيه يحيى بن المتوكل؛ وهو أبو بكر الباهلي البصري: قال ابن معين: «لا أعرفه»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٦١٢)، وقال: «كان راوياً لابن جريج، كان يخطئ، وليس هذا يحيى بن المتوكل الذي يقال له أبو عقيل صاحب بهية؛ ذاك ضعيف»، وسكت عنه البخاري في «التاريخ» (٨/ ٣٠٦)، رقم (٣١٠٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح» (٩/ ١٩٠)، رقم (٧٨٩)، وذكر العراقي في «ذيل الميزان» (٧٣٤) أن البيهقي أشار إلى تضعيفه في (باب نزع الخاتم عند دخول الخلاء)، حيث روى حديثاً من طريقه شاهداً، فقال: «شاهد ضعيف». والحديث المشار إليه عند البيهقي في «السنن» (١/ ٩٥) مَن دونه من رجاله كلهم ثقات، إلا أنه من روايته عن ابن جريج عن الزهري عن أنس ﷺ بالعنعنة، وابن جريج مدلس، فيحتمل أن يكون تضعيف البيهقي له من أجل هذه العنعنة، لا سيما وهو لم يسمِّ فيه راوياً معيناً بالجرح. وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ، من التاسعة»، وقال الذهبي: «صدوق»، ولعله إلى اللين أقرب منه إلى الصدوق. والله أعلم.

ووحد ابن عدي (٧/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧)، رقم (٢١٠٨) بينه وبين أبي عقيل يحيى بن المتوكل المدني مولى العمريين، والذي يعرف بصاحب بهية، وتبعه عليه ابن الجوزي في «الضعفاء» (٣٧٥٠)، ولم يوافقا عليه.

وانظر: «سؤالات ابن الجنيد» (٨٧٩)، «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (١٧٢/٢)، رقم (٥٧٣)، «فتح الباب» (١/ ١٣٧)، رقم (١٠٠٨)، «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٥٣)، رقم (٧٤٦٦)، «تهذيب الكمال» (٣١/ ٥١٦)، رقم (٦٩٠٩)، «المغني» (٧٠٣٩)، «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٧٢)، «التقريب» (٧٦٣٤).

وذهب الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٢٨٣٢) إلى أنه أبو عقيل صاحب بهية، فنقل قول الذهبي في «الضعفاء» فيه، وليس راوي الإسناد ذاك. والله أعلم.

وفيه أيضاً: عنبسة بن مهران الحداد؛ قال ابن معين: «لا أعرفه»، وقال البخاري: «لا يتابع على حديثه»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال العقيلي: «يهم في حديثه»، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي عن الزهري ما ليس من حديثه، وفي حديثه من المناكير التي لا يشك من الحديث صناعته أنها مقلوبة»، وأورد له ابن عدي حديثاً منكراً، فقال: «لم أعرف له غير هذا الحديث، ولم يحضرني غيره، وابن معين لا يعرفه؛ لأنه ليس بالمعروف»، فهو مجهول لم يرو عنه غير يحيى بن المتوكل، =

وقد عد ابن دريد في «المجتبى»[(١)] قوله ﷺ: **«سيد القوم خادمهم»** في الكلمات التي تفرد بها ﷺ[(٢)].

تنبيه: قد عزاه الديلمي للترمذي وابن ماجه عن أبي قتادة، فَوَهِم[(٣)].

٥٨٩ حديث: «سيروا على سير أضعفكم».

لا أعرفه بهذا اللفظ[(٤)]، ولكن معناه في قوله ﷺ: **«اقدُرِ القوم بأضعفهم، فإن فيهم الكبيرَ والسقيمَ والبعيدَ وذا الحاجة»**.

وهو عند الشافعي في «سننه»، والترمذي ـ وقال: حسن ـ وابن ماجه من

= وأتى بمناكير. والله أعلم.

انظر: «تاريخ الدارمي» (٢٨، ٥٩٩)، «الجرح» (٦/ ٤٠٢)، رقم (٢٢٤٤)، «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٣٦٥/ ١٤٠٣)، «المجروحين» (٢/ ١٧٧ ـ ١٧٨)، «الكامل» (٥/ ٢٦٣)، «اللسان» (٤/ ٤٤٦)، رقم (٦٤١٥).

وهذا هو علة الحديث، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٥٣٠)، رقم (٩٥٠٨)، وأما الألباني رحمه الله فأعله بهما معاً، وفي تعليله بالأول شيء من النظر، كما تقدم. والله أعلم.

وله طريق آخر: أخرجه ابن المبارك في «الجهاد» (٢٠٧) عن عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: **«سيد القوم خادمهم في السفر»**. وهذا مرسل، وعبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم؛ وهاه ابن المديني وأبو حاتم وغيرهما، ويروي عن أبيه المناكير والموضوعات، وتقدمت ترجمته (ح٣٧).

(١) **هكذا في النسخ الخطية، وبه ذكر في «نزهة الألباء» للكمال الأنباري (١/ ١٩٢)، و«وفيات الأعيان» (٤/ ٣٢٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٣٩٣)، وغيرها، وعلى نسخة خطية من محفوظات «المكتبة الأحمدية» بجامع الزيتونة ـ تونس رقم (٤٧٤٠). والمشهور الوارد في عامة مخطوطات الكتاب ـ كما في «خزانة التراث» / شاملة (٥٥٩/٥٧) ـ وفي «معجم الأدباء» للحموي (٦/ ٢٤٩٥)، و«إنباه الرواة» للجمال القفطي (٣/ ٩٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٦٠)، وغيرها: «المجتنى» ـ بالنون، بدل الباء الموحدة ـ وبه طبع في حيدر آباد الدكن بالهند.**

(٢) «المجتنى» (باب ما سمع من النبي ﷺ ولم يسمع من غيره قبله، ص٩)، وعد من هذا النوع أشياء أخرى مما ورد في هذا الكتاب ومما لم يرد، وتكلم على معاني بعضها، وتجاوز البعض الآخر. انظر: «المجتنى» لابن دريد (ص٧ ـ ١٤، وما قبلها).

(٣) لم يذكر في «مسند الفردوس» (١٧٣/ ب) إلا ابن ماجه وحده. والله أعلم.

(٤) وانظر أيضاً: «أسنى المطالب» (٧٦٨) و«النخبة البهية» للأمير المالكي (١٤٨).

حديث عثمان بن أبي العاص[(١)]، وصححه ابن خزيمة والحاكم، وقال: إنه على شرط مسلم[(٢)].

ونحوه عند الحارث بن أبي أسامة عن أبي هريرة رفعه: «**يا أبا هريرة! إذا كنت إماماً فقِسِ الناس بأضعفهم**»[(٣)]، وفي لفظ: «**فاقْتَدِ بأضعفهم**»[(٤)] الحديث.

---

(١) في (أ، ز، م، عز): «أبي العاصي»، والمثبت من (هـ، ق، زك)، وهو الموافق لأكثر مصادر ترجمته.
وانظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ١٩٦٢)، «الإصابة» (٧/ ٩٦ ـ ٩٧)، رقم (٥٤٦٦)، «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩)، رقم (٣٨٢٩)، «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥)، رقم (٧٨).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٩٨٧)، وأبو داود (٥٣١)، والنسائي (٦٧٢)، والشافعي في «السنن» (١١٨) ـ ومن طريقه الطحاوي في «المشكل» (١٠/ ٤٠٢)، رقم (٤٢١)، والبيهقي في «المعرفة» (٤/ ٢٠٣)، رقم (١٥٨٩) ـ والحميدي (٩٤٧)، وأحمد (٢٦/ ٢٠٠ ـ ٢٠١)، رقم (١٦٢٧٠ ـ ١٦٢٧٢)، والبزار (٦/ ٣٠٦)، رقم (٢٣١٩)، وابن خزيمة (٤٢٣، ١٦٠٨)، وأبو عوانة (١/ ٤٢٠ ـ ٤٢١)، رقم (١٥٥٦ ـ ١٥٥٩)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ٥١ ـ ٥٢)، رقم (٨٣٥٧)، والحاكم (١٩٩/١، ٢٠١) وغيرهم من طرق عن عثمان بن أبي العاص ﷺ بنحوه، ولم أقف عليه عند الترمذي، وإنما أخرج (١/ ٤٠٩)، رقم (٢٠٩) طرفاً آخر له، وحسنه. والحديث هو عند مسلم (١٨٦/ ٤٦٨) بلفظ: «.. **أم قومك، فمن أم قوما فليخفف، فإن فيهم الكبير، وإن فيهم المريض، وإن فيهم الضعيف، وإن فيهم ذا الحاجة**».

(٣) لم أقف عليه في «بغية الباحث» وغيره من كتب زوائد مسند الحارث، وهو بهذا اللفظ عند البزار (١٦/ ١٩١)، رقم (٩٣١٨)، وفي إسناده طلحة بن عمرو الحضرمي، وهو متروك، كما تقدم.
وأخرجه أيضاً (١٦/ ١٨٨)، رقم (٩٣١٠) بإسناد صحيح عنه ﷺ، بلفظ: «**إذا كنت إماماً فاقدر القوم بأضعفهم؛ فإن فيهم الكبير والصغير والسقيم وذا الحاجة..**». وأصله في «الصحيحين» (البخاري: ٧٠٣ ـ من طريق مالك [«الموطأ» (٣٠١)]، مسلم: ٤٦٧)، وله شواهد عند البخاري، ومنها: عن أبي مسعود البدري ﷺ (٩٠، ٧٠٢، ٧٠٤، ٦١١٠، ٧١٥٩) وجابر ﷺ(٧٠٥). والله أعلم.

(٤) لم أقف عليه في حديث أبي هريرة ﷺ، وهو لفظ حديث عثمان بن أبي العاص ﷺ المتقدم عند أبي داود والنسائي وأحمد والحاكم وغيرهم.

٥٩٠ حديث: «**السيف محاء للخطايا**»، وكذا «**السيف لا يمحو النفاق**».

كلاهما في: «ما ترك القاتل»[١]

٥٩١ حديث: «**سين بلال عند الله شين**».

قال ابن كثير: «إنه ليس له أصل، ولا يصح»[٢]، وكذا سلف عن المزي في «إن بلالاً» من الهمزة[٣]، ولكن قد أورده الموفق ابن قدامة في «المغني» بقوله: رُوِي أن بلالاً كان يقول: «أسهد» يجعل الشين سيناً[٤]

والمعتمد الأول، وقد ترجمه غير واحد بأنه كان نَدِيَّ الصوت[٥]، حَسَنَه، فصيحَه[٦]، وقال النبي ﷺ لعبدالله بن زيد صاحب الرؤيا: «**أَلْقِ عليه** [ق١١٠/ب] ـ أي: على بلال ـ **الأذان، فإنه أندى صوتاً منك**»[٧] ولو كانت فيه لَثغةٌ لتوفرت الدواعي على نقلها، ولَعَابَها أهلُ النفاق والضلال المجتهدين في التنقص لأهل الإسلام، نسأل الله التوفيق.

---

(١) الحديث (٩٦٠).

(٢) «البداية والنهاية» (٥/ ٣٨٠، ذكر خدامه ﷺ) و(٧/ ١١١)، وفيات سنة (٢٠هـ).

(٣) الحديث (٢٢٤)، ونحوه قال ابن كثير في «البداية» (٥/ ٣٨٠).

(٤) «المغني» للموفق بن قدامة (الصلاة، الأذان، مسألة اللحن في الأذان، ٢/ ٩٠).

(٥) أي: رفيع الصوت، وقيل: حسن الصوت وأعذبه. «النهاية» لابن الأثير (٥/ ٣١ ـ ندا)، المحكم (٩/ ٤٠٣)، معجم المقاييس (٩٨٤)، القاموس (١٧٢٤).

(٦) منهم ابن كثير في «البداية»، وقال: «.. وقد أذن يوم الفتح على ظهر الكعبة».
وهذا رواه عبدالرزاق (١٩٤٦٤)، وابن سعد (٣/ ٢٣٤)، رقم (٣٦٤٨)، وابن أبي شيبة (١٤/ ٤٩٧)، رقم (٣٨٠٨٠ ـ ٣٨٠٨١)، والبيهقي في «الدلائل» (٥/ ٧٨ ـ ٧٩)، وابن عساكر (١٠/ ٤٦٦) من مراسيل ابن أبي مليكة وأبي قلابة وعروة بن الزبير وبعض آل جبير بن مطعم رحمهم الله، فهي تقوي بعضها البعض. والله أعلم.

(٧) أخرجه أحمد (٢٦/ ٤٠٠ ـ ٤٠٢)، رقم (١٦٤٧٨ و١٦٤٧٧) وأبو داود (٤٩٩)، والترمذي (١٨٩)، وابن ماجه (٧٠٦)، والدارمي (١٢٢٤)، وابن خزيمة (٣٦٣، ٣٧٠، ٣٧٣)، وابن حبان (١٦٧٩)، والحاكم (٣/ ٣٣٦)، وابن الجارود (١٥٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٨٧٥)، والدارقطني (٩٣٥)، والبيهقي (١/ ٣٩٠، ٣٩١، ٤٢٧)، وآخرون عن عبدالله بن زيد بن عبد ربه ﷺ.
وقال الترمذي: «حسن صحيح» وكذا صححه الذهلي والبخاري والألباني وغيرهم.
وانظر: «البدر المنير» (٣/ ٣٣٤ ـ ٣٤٢)، «نصب الراية» (١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠)، «التلخيص الحبير» (ح٢٩١).

حرف الشين المعجمة

٥٩٢ حديث: «الشام صفوة الله من بلاده يجتبي إليها صفوته من خلقه».

الطبراني وغيره؛ عن أبي أمامة به مرفوعاً(١). وفي فضل الشام أحاديثُ مرفوعةً وغيرَها، أُفرِدَت بالتأليف(٢).

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٢٠١)، رقم (١٧١٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر (١١٩/١) ـ والحاكم (٤/ ٥١٠) من طريق عفير بن معدان، أنه سمع سليم بن عامر يحدث عن أبي أمامة ﷺ.
وصحح الحاكم إسناده على شرط مسلم، فتعقبه الذهبي بقوله: «كلا، وعفير بن معدان هالك»، وقال المنذري في «الترغيب» (٤/ ٣٢)، رقم (٤٦٧٧): «عفير واه»، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٩)، رقم (١٦٦٥٣)، والألباني في «الضعيفة» (٣٧٥٣)، وهو واه منكر الحديث، ولا سيما في حديثه عن سليم بن عامر عن أبي أمامة ﷺ، وكأن ابن معين يتهمه فيها. والله أعلم.
انظر: «تاريخ الدوري» (٤/ ٤٢٢)، رقم (٥٠٨٨)، «التاريخ الأوسط» (٤/ ٦٤٣)، رقم (٩٩٠)، «أحوال الرجال» (٣٠١، ٣٠٢)، «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٦)، رقم (١٩٥)، «المجروحين» (٢/ ١٩٨)، «الكامل» (٥/ ٣٧٩ ـ ٣٨١)، رقم (١٥٤٤)، «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٧٦ ـ ١٧٨)، رقم (٣٩٦٥)، «الكاشف» (٣٨٢٨).

(٢) أفردها جمع من العلماء بالتأليف، ومنهم: أبو الحسن علي بن محمد بن صافي بن شجاع الرَّبْعي، المعروف بابن أبي الهول (ت٤٤٤هـ) باسم «فضائل الشام ودمشق وما ذكر فيها من الأمارات والبقاع الشريفة» ط: المجمع العلمي العربي بدمشق سنة (١٣٧٠هـ) بتحقيق: صلاح الدين المنجد، مع ملاحق له؛ أحدها تخريج أحاديثه المرفوعة إلى النبي ﷺ من تخريج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.
والحافظ أبو سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت٥٦٢هـ)، والحافظ ضياء الدين محمد ابن عبدالواحد المقدسي (ت٦٤٦هـ)، والحافظ محمد بن أحمد بن عبدالهادي (ت٧٤٤هـ)، والحافظ أبو الفرج عبدالرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥ هـ) وشمس الدين محمد بن أحمد بن علي الأسيوطي (ت٨٨٠هـ) وشمس الدين السخاوي (ت٩٠٢هـ)، كلهم باسم «فضائل الشام». =

ومنها ما للترمذي عن زيد بن ثابت، رفعه: «**طوبى للشام**» الحديث، وفيه: «**ملائكة الرحمٰن باسطة أجنحتها عليها**»[١]. وعن ابن عمر مرفوعاً في حديث: «**عليكم بالشام**»[٢].

= وكلها مطبوعة، ما عدا الجزء الأول من كتاب ابن رجب، وكتاب السخاوي جميعه، ولم يوقف عليهما.

ومنهم: سلطان العلماء الإمام العز بن عبدالسلام (ت٦٦٠ هـ) باسم «ترغيب أهل الشام بسكنى الشام».

ومنهم: شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ) باسم «مناقب الشام وأهله».

طبع بتحقيق الألباني ملحقاً بـ «تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق للربعي»، المكتب الإسلامي ـ بيروت.

ومنهم: الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ) في الجزء الأول من «تاريخ دمشق». ط.

ومنهم: البرهان البقاعي (ت٨٨٥هـ) باسم «الإعلام بسن الهجرة إلى الشام».

ومن المؤلفات في ذلك: «إسعاد الأخصا بذكر صحيح فضائل الشام والمسجد الأقصى» تأليف أبي عبدالرحمٰن المقدسي هشام بن فهمي بن موسى العارف ـ وهو معاصر ـ، وهي أحاديث استخرجها وانتقاها من كتاب الحافظ الربعي المتقدم ذكره في فضائل الشام.

(١) أخرجه أحمد (٣٥/ ٤٨٣)، رقم (٢١٦٠٦، ٢١٦٠٧)، والترمذي (٣٩٥٤)، والحاكم (٢٢٩/٢)، رقم (٢٩٤٩، ٢٩٥٠)، وابن أبي شيبة (٥/ ٣٢٥)، رقم (١٩٧٩٥)، (١٩١/١٢)، رقم (٣٣١٣٣)، وفي مسنده أيضاً (١٣٩)، والفسوي في «المعرفة» (٢/ ٣٠١)، وابن حبان (٧٣٠٤)، والطبراني في «الكبير» (٥/ ١٥٨)، رقم (٤٩٣٣ ـ ٤٩٣٥)، والبيهقي في «الشعب» (٤/ ٨)، رقم (٢١٠٩) و«الدلائل» (٧/ ١٤٧)، وابن عساكر (١/ ١٢٥ ـ ١٢٨)، من طريق ابن المقرئ عن أبي يعلى، ومن طريق الروياني وابن خزيمة وغيرهم) من أربع طرق عن ابن لهيعة، ومن طريقين عن كل من يحيى بن أيوب الغافقي، وعمرو بن الحارث، ثلاثتهم: عن يزيد بن أبي حبيب، عن ابن شماسة حدثه، أنه سمع زيد بن ثابت يقول: فذكره. زاد الفسوي: إلا أن ابن لهيعة قال: سمع زيداً أو حدثه من سمعه.

وهو من حديث يحيى بن أيوب الغافقي فيه كلام ـ كما في «تهذيب الكمال» (٢٣٦/٣١ ـ ٢٣٧) ـ، وابن لهيعة ضعيف مدلس وقد عنعن، ثم هو قد اختلط بأخرة، ولكنه صحيح الإسناد من حديث عمرو بن الحارث، وهو ثقة متفق عليه، فالإسناد به صحيح، إن شاء الله تعالى. والله أعلم.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٢١٧) وأحمد (٨/ ١٣٤)، رقم (٤٥٣٦)، و(ح٥١٤٦، ٥٣٧٦، =

ولأحمد وأبي داود والبغوي[(١)] والطبراني وآخرين[(٢)] عن عبدالله بن

= ٥٧٣٨، ٦٠٠٢)، وابن طهمان في «مشيخته» (٢٠١)، وابن أبي شيبة (١٥/ ٧٨)، رقم (٣٨٤٧٥) وأبو يعلى (٩/ ٤٠٥)، رقم (٥٥٥١)، والفسوي (٢/ ١٧٤)، والبزار (١٢/ ٢٦٧)، رقم (٦٠٤٤)، وابن حبان (٧٣٠٥)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١٤/ ٢٠٧)، رقم (٤٠٠٧)، وابن عساكر (١/ ١٦٠ ـ ١٧٤) وغيرهم؛ من ستة أوجه؛ عن يحيى بن أبي كثير، سمع أبا قلابة الجرمي، أن سالم بن عبدالله حدثه، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ستخرج نار من حضرموت** ـ أو من نحو حضرموت ـ **قبل يوم القيامة؛ تحشر الناس**»، قالوا: يا رسول الله فما تأمرنا؟، قال: «**عليكم بالشام**».
هذا لفظ الترمذي، وقال: «هذا حديث حسن غريب صحيح من حديث ابن عمر».
وأسانيده صحيحة على شرط الشيخين، وبعضها على شرط البخاري، والبعض الآخر على شرط مسلم. وانظر: «الصحيحة» للألباني (ح٢٧٦٨). هذا وله طرق أخرى عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنه؛ ذكرها الربعي وابن عساكر، ولا يصح منها إلا هذا الطريق من رواية أبي قلابة عن سالم. والله أعلم.

** وهذا الحديث من الأحاديث الأربعة التي اختلف فيها نافع وسالم، فمشى سالم فيها على الجادة، وفصَّل فيها نافع، قال ابن عساكر في «تاريخه» (١/ ٨٩): رواه نافع عن ابن عمر عن كعب، قال: «تخرج نار...».

ثم روى (١/ ٨٩ ـ ٩٠) بإسناده عن ابن المديني أنه عده ثالث تلك الأحاديث، وروى حديث سالم من رواية أبي قلابة عنه، فقال: «وأما حديث نافع: فنبأناه محمد بن عبيد الطنافسي، نبأنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر عن كعب، قال: «تخرج نار من..» لفظَ سالم، إلا أنه صيره عن كعب خلاف ما روى سالم».

وهكذا ذكرهما النسائي، فقال ـ كما في «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٣٠٥) ـ: «سالم أجل من نافع، وأحاديث نافع الثلاثة أولى بالصواب». وهذا ربما يعل حديث سالم، ومتنه بكعب الأحبار أشبه، إلا أن له شواهد مرفوعة تؤيد ثبوت نسبته إلى النبي ﷺ. والله أعلم.

هذا وخالف أيوب السختياني يحيى بن أبي كثير في حديث سالم المذكور، وذلك فيما رواه عبدالرزاق (٢٠٤٥٦) ـ وعنه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١٧٢٥) ـ عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة مرسلاً.

(١) يعني به أبا القاسم البغوي، ولم أقف على هذا اللفظ عنده، وإنما أخرجه في «معجم الصحابة» (٤/ ١٥٥)، رقم (١٦٦٧) مختصراً بلفظ: «**عليك بالشام، فإن الله توكل لي بالشام وأهله**».

(٢) جاء هنا إقحام بعد هذه الكلمة في جميع النسخ، إلا نسخة (ز٢)، والجملة المقحمة هي: «وفي خصوص دمشق منها أحاديث»، ولهذا جعلتها في الأخير، كما وقع في (ز٢).

حوالة رفعه: **«عليكم بالشام، فإنه خيرة الله من أرضه، يجتبي إليها خيرته من عباده، إن الله قد توكل لي بالشام وأهله»**(١)

ونحوه عن واثلة(٢)

---

(١) أخرجه أحمد (٢٨/ ٢١٥)، رقم (١٧٠٠٥)، (٣٣/ ٤٦٦)، رقم (٢٠٣٥٦)، وأبو داود (٢٤٨٣)، وأبو مسهر في «نسخته» (٢) - وعنه أبو زرعة الدمشقي في «الفوائد المعللة» (١٠)، ثم عنه الطبراني في «مسند الشاميين» (٣٣٧) - وأخرجه الطبراني كذلك في «الشاميين» (٢٩٢، ٥٧٠، ١٠٥٤، ١٩٧٥، ٢٢١٤)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٣/ ١٤٧)، رقم (١١١٤) وأبو أحمد الحاكم في «الكنى» (٤/ ١٦٠)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٨٩)، والحاكم (٤/ ٥٥٥)، والبيهقي (٩/ ١٧٩)، وابن عساكر (١/ ٥٧ - ٧٥، ١٢٠ وغيرها) وغيرهم؛ من تسع طرق - غالبها صحيحة أو حسنة - عن عبدالله بن حوالة ﵁ به.

وصحح الحاكم إسناده، ولم يتعقبه الذهبي، وصححه الألباني أيضاً، إلا ما أعله من زياداتٍ في بعض طرقه، كما في «الصحيحة» (٣٤٢٢) و«صحيح أبي داود» (٢١٤٤). والله أعلم.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٥٥)، رقم (١٣٠) و«الشاميين» (٤/ ٣٠٧)، رقم (٣٣٨٦)، وابن عساكر (١/ ٦٦ - من طريق أبي الشيخ) من طريقين عن المغيرة بن زياد عن مكحول عن واثلة بن الأسقع.

وحسن إحدى طريقيه المنذري في «الترغيب» (٤/ ٣٠)، رقم (٤٦٧٠)، وهو إسناد جيد متصل على القول الراجح بثبوت سماع مكحول عن واثلة، إلا أنه شاذ؛ يعل برواية جماعة من الشاميين له عن سعيد بن عبدالعزيز التنوخي عن مكحول عن أبي إدريس الخولاني عن ابن حوالة ﵁.

وبرواية آخرين له عن مكحول عن ابن حوالة ﵁، كما سيأتي بيانها عند الكلام على قول المؤلف: «وغيرهما».

وعليه فهذا إسناد منكر، وهم فيه المغيرة بن زياد، والمعروف هو حديث عبدالله بن حوالة المتقدم آنفاً.

** وحديث المغيرة بن زياد هذا أخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٤/ ٢٤٠ - ٢٤١)، رقم (١٧٣١)، وابن قانع (٢/ ١٤١)، رقم (٦١٢) - ومن طريقهما ابن عساكر (١/ ٦٦) - من وجهين عن محمد بن علي الجوزجاني عن سعيد بن سليمان عن أبي شهاب عن المغيرة بن زياد عن مكحول عن عبدالله بن الأسقع.

قال البغوي: «عبدالله بن الأسقع: يقال: إنه أخو واثلة، ويشك في سماعه من النبي ﷺ»، وجزم ابن قانع بعدم سماعه، وتعقب ذلك ابن عساكر (١/ ٦٧) بقوله: «لا يصح قوله عن عبدالله، وهو وهم من الجوزجاني، فقد رواه عثمان بن جرير عن =

وابن عباس[١]، وغيرهما[٢].

= سعيد بن سليمان، ورواه خالد بن يزيد القشيري عن أبي شهاب، فقالا: عن واثلة»، فأسند حديثيهما. وله عند الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٥٦)، رقم (١٣٧)، (٢٢/ ٥٨)، رقم (١٣٨) و«الشاميين» (٤/ ٣٠٨)، رقم (٣٣٨٧)، وابن الجوزي في «العلل» (٣١١/١)، رقم (٤٩٨) عن مكحول عن واثلة رضي الله عنه ثلاث طرق أخرى واهية للغاية، لا تخلو من كذاب فأكثر، ولذا حكم الحافظ أبو محمد الحسن بن هبة الله بن عساكر ـ والد مؤلف «التاريخ» ـ بأنها غير محفوظة، والمحفوظ حديث عبدالله بن حوالة من عشر طرق ـ منهم صحابيان ـ عنه ﷺ. وساقها ابن عساكر كلها بأسانيدها. انظر: «تاريخ دمشق» (١/ ٦٨ ـ ٦٩).

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/ ٩٢)، رقم (١١١٤٩) و«الأوسط» (٦٦٧٩)، وابن عساكر (١/ ٩٦ ـ ٩٧) من ثلاث طرق عن أبي عمر حفص بن ميسرة الصنعاني، حدثني أبو سليمان يحيى بن سليمان المدني، حدثني محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن عبدالله بن عباس، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إني أريد أن أغزو في سبيل الله، قال: «عليك بالشام، فإن الله تعالى قد تكفل لي بالشام وأهله، ثم الزم من الشام عسقلان؛ فإنها إذا دارت الرحى في أمتي كانت فيهم راحة وعافية».

قال الطبراني في «الأوسط»: «لم يروه عن ابن أبي نجيح إلا محمد بن إسحاق، ولا عن محمد بن إسحاق إلا يحيى بن سليمان، تفرد به حفص بن ميسرة». وحفص بن ميسرة ثقة، ربما وهم كما في «التقريب» (١٤٣٣)، وشيخه يحيى بن سليمان المدني: «لين الحديث»، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٤٤)، رقم (١٦٦٦٨) وضعفه. وانظر: «الميزان» (٤/ ٣٨٣)، رقم (٩٥٣٧)، و«اللسان» (٨/ ٤٥٠)، رقم (٨٤٧١).

ومحمد بن إسحاق وشيخه عبدالله بن أبي نجيح مدلسان، وقد عنعنا.

(٢) منها حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عند البزار (١٠/ ٧٩)، رقم (٤١٤٤)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، رقم (٢٢١٧) و«الكبير» (كما في «مجمع الزوائد») وعبدالجبار الخولاني في «تاريخ داريا» (١٢٣)، وابن عساكر (١/ ٧١ ـ ٧٢) من طرق عن هشام بن عمار عن سليمان بن عتبة عن يونس بن ميسرة عن أبي إدريس عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ، قال: «إنكم ستجندون..» نحو حديث ابن حوالة.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ أحسن من حديث أبي الدرداء هذا، وقد روي عن غير أبي الدرداء نحو من هذا الكلام، وذكرنا حديث أبي الدرداء لجلالته وحسن إسناده»، وحسن إسناده المنذري أيضاً في «الترغيب» =

= (٤/ ٣٠)، رقم (٤٦٦٩)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٦ ـ ٣٧)، رقم (١٦٦٤٥): «فيه سليمان بن عتبة؛ وقد وثقه جماعة، وفيه خلاف لا يضر».
كذا ذكر هؤلاء الحفاظ رحمهم الله، بينما الحديث مُعَلٌّ، أخطأ فيه سليمان بن عتبة، وهو أبو الربيع الدمشقي: صدوق له غرائب، كما في «التقريب» (٢٥٩٢)، ومما أنكر عليه أحاديث أسندها عن أبي الدرداء ﷺ على قلتها، كما في «الجرح والتعديل» (١/ ٢٨٩)، ولذا وهاه ابن معين، وقال صالح بن محمد جزرة: «روى أحاديث مناكير»، ولكن وثقه أئمة الشام، وحكموا بقلة مناكيره هذه.
انظر: «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (٨٤٣ ـ ٨٤٤)، و«المعرفة» للفسوي (١/ ١٧٧)، و«الجرح» (٤/ ١٣٤)، رقم (٥٨٤)، و«تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٧ ـ ٤٠)، رقم (٢٥٤٨)، و«المغني» للذهبي (٢٦٠٥).
وهذا الحديث مما أسنده سليمان بن عتبة عن أبي الدرداء ﷺ، وخولف فيه، حيث رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٩٢)، رقم (٩٣٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر (١/ ٧١) ـ عن محمد بن مبارك الصوري، عن إبراهيم بن أبي شيبان، عن يونس بن ميسرة، عن أبي إدريس، عن ابن حوالة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: **«عليك بالشام»** مختصراً. وهذا إسناد صحيح، رواته كلهم شاميون ثقات.
ورواه الطبراني في «الشاميين» (٢٩٢، ٣٣٧، ٣٥١٥)، والضياء في «المختارة» (٢٣٣، ٢٣٤)، وابن عساكر (١/ ٥٦ ـ ٦٢) وغيرهم، من سبع طرق شامية صحيحة فأكثر؛ عن سعيد بن عبدالعزيز، عن مكحول وربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس، عن ابن حوالة ﷺ.
وروي عن سعيد عن مكحول عن أبي إدريس مرسلاً، وعن سعيد عن ربيعة بن يزيد عن رجل يقال له حولي، وعن مكحول ويونس بن ميسرة عن ابن حوالة ﷺ، وكلها معلة، والمحفوظ هو رواية الشاميين المذكورة أولاً عن سعيد بن عبدالعزيز. والله أعلم [وانظر: «تاريخ دمشق» (١/ ٥٦، ٦٢ ـ ٦٦، ٧٠)].
وأشار الحافظ ابن عساكر بهذه الروايات إلى تعليل رواية أبي الدرداء المذكورة والغلط فيها، وأن المغيرة بن زياد وهم في روايته له عن مكحول عن واثلة بها، وصرح ببعض ذلك.
** ومنها ما أخرجه أحمد (٣٣/ ٤٦٤)، رقم (٢٠٣٥٤) من حديث زائدة أو مزيدة بن حوالة، وصحح إسناده محققو المسند، وأن رجاله رجال الصحيح غير صحابيه ﷺ، وهو كما قالوا إن كان محفوظاً. والله أعلم.
** ومنها ما لابن أبي عاصم في «الآحاد» (٤/ ٥٨٥/ ٢٧٤٤) والطبراني في «الكبير» ـ كما في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٧/ ١٦٦٤٦) ـ ومن طريقهما عند ابن عساكر في «تاريخه» (١/ ٨٣)، عن محمد بن إشكاب، عن إسحاق بن إدريس، عن أبان بن يزيد: حدثنا يحيى بن أبي كثير، حدثنا أبو قلابة، عن عبد الله بن يزيد ﷺ، مثل حديث ابن عمر ﷺ المذكور. =

وللبيهقي في «الدلائل» عن أبي هريرة رفعه: «**الخلافة بالمدينة، والملك بالشام**»[(١)]

(وفي خصوص دمشق منها أحاديثُ)[(٢)]

= وهذا موضوع، آفته إسحاق بن إدريس؛ وهو الأسواري البصري: متروك واهي الحديث، كذبه ابن معين والبخاري، وقال ابن حبان: (كان يسرق الحديث)، وبه أعل الحافظ الهيثمي الحديث.

انظر: «تاريخ ابن معين» ـ رواية الدوري (٤/ ٢٥٠/ ٤٢١٣، و٣٣٥/ ٤٦٧٧)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٠٠/ ١١٧)، «المجروحين» (١/ ١٣٥)، «الكامل» (١/ ٣٣٣/ ١٥٧)، «الكشف الحثيث» (١١٧).

وهو حديث ابن عمر المذكور، سرقه هذا، وغيَّر اسم صحابيه ﷺ للإغراب. والله أعلم.

** وأخرج ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ١٠٣ ـ ١١١)، والطبراني والربعي وغيرهم نحو ذلك عن عبدالله بن عمر، وعبدالله بن عمرو، والعرباض بن سارية، ومعاوية بن حيدة، ومعاوية بن أبي سفيان، وأبي أمامة الباهلي، وأبي طلحة ذرع الكلاعي، وغيرهم ﷺ، بين الثابت والمعل والباطل، وللتفصيل يرجع إلى المصنفات المختصة بفضائل الشام وتخريج الأحاديث الواردة فيها.

(١) أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٦/ ٤٤٧)، رقم (٢٧٦٤) عن الحاكم (٣/ ٧٢) وعن غيره، ـ ومن طريق البيهقي وأوجه أخرى رواه ابن عساكر (١/ ١٨٣ ـ ١٨٤) ـ، وأخرجه كذلك البخاري في «التاريخ» (٤/ ١٥) ـ معلقاً ـ وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٣٥٦)، رقم (١٢١٦)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (ترجمة: ٥٥٨، ح٦٢٦)، وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٧٦٦)، رقم (١٢٧٧) من طرق عن هشيم، عن العوام بن حوشب، عن سليمان بن أبي سليمان ـ مولى ابن عباس ﷺ ـ عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ.

وأخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (٢٤٨) عن محمد بن يزيد الواسطي، عن العوام، عن رجل، عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً. وراوي «الفتن» عن نعيم يتهم.

وصححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بأن سليمان بن أبي سليمان وأباه مجهولان، وقال ابن معين عن سليمان هذا: «لا نعرفه»، وقال الإمام أحمد عن حديثه هذا: «أصحاب أبي هريرة المعروفون ليس هذا عندهم». [«المنتخب من علل الخلال» رقم (١٣٧)]، ولذا نفى ابن الجوزي في «العلل» صحته، وقال ابن كثير في «تاريخه» (١١/ ١٤٤): «غريب جدّاً»، وضعفه الألباني [«الضعيفة» (١١٨٨)]، فعلة الحديث هي تفرد مجهول بخبر غريب عن إمام مشهور كثير الأصحاب من الأثبات، وهذا هو المنكر. وأما هشيم فصرح بسماعه له من العوام في رواية سعيد بن سليمان سعدويه الواسطي عنه عند ابن عبدالبر، وسعدويه ثقة ثبت، فزالت مخافة التدليس. والله أعلم.

(٢) ما بين القوسين ههنا ورد في «هـ، ز٢»، وأما بقية النسخ فأقحم فيها بين كلمتي =

٥٩٣ حديث: «**الشاهد يرى ما لا يرى الغائب**».

أحمد من حديث محمد بن عمر بن علي، عن جده علي، قال: قلت: يا رسول الله! إذا بعثتني أكون كالسكة المحماة، أم الشاهد يرى ما لا يرى الغائب؟ قال: «الشاهد» وذكره. ومن هذا الوجه أورده الضياء في «المختارة»، والعسكري في «الأمثال»[1] وهو عند أبي نعيم في

= (وآخرين) و(عن عبدالله بن حوالة)، كما تقدم، ولا معنى لذلك الإقحام، فحولته إلى هنا كما في هاتين النسختين الخطيتين، وإن كان وضعه أول الحديث مع قوله: «وفي فضل الشام» أفضل، فتكون العبارة هكذا: «وفي فضل الشام ـ وفي خصوص دمشق منها ـ أحاديث مرفوعة وغيرها، أُفْرِدَت بالتأليف»، كما جاء في «كشف الخفاء» للعجلوني، ولكنها لم ترد به في شيء من النسخ الخطية، فأحجمت عنها. والله أعلم.
وأما أحاديث الباب فيراجع لها «تخريج أحاديث فضائل الشام للربعي» للألباني وغيره من المطولات في فضائل الشام وبلدانها.

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٦٢)، رقم (٦٢٨) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٧٣٩) ـ والبخاري في «التاريخ» (١/ ١٧٧) عن القطان عن الثوري عن محمد بن عمر به، وهو منقطع بين محمد بن عمر وجده علي رضي الله عنه.
وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٧/ ٩٢) من طريق علي بن عبدالعزيز البغوي عن أبي نعيم عن الثوري نحوه. وهكذا رواه البخاري في «تاريخه» عن أبي نعيم.
وهو عند الضياء في «المختارة» (١/ ٣٦٦)، رقم (٦٩٠) من طريق أبي بكر الشافعي، عن محمد بن غالب التمتام، عن أبي نعيم، عن الثوري، عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن جده علي رضي الله عنه.
قال: «ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده عن أبي نعيم».
ورواية إسحاق هذه لم أقف عليه في «المطالب العالية»، ولا في «إتحاف الخيرة»، فلا أدري هل هو بالإسناد المتصل كما رواه تمتام، أو بالمنقطع كما رواه البخاري والبغوي؟. والله أعلم.
قال الدارقطني: (يرويه الثوري عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، فأرسله يحيى القطان؛ عن الثوري عن محمد بن عمر عن جده علي رضي الله عنه، وأسنده أبو نعيم عن الثوري، فقال: عن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن علي رضي الله عنه، واختلف عن أبي نعيم، والمرسل أصح). **العلل (٤/ ٥٨)، رقم (٤٢٩)**.
وكون المرسل ـ يعني: المنقطع ـ أصح؛ لأن القطان هو أوثق أصحاب الثوري إطلاقاً، كما قال الإمام أحمد [«المنتخب من علل الخلال»، رقم (٢٢٨)]، وقد تابعه عليه ثقتان ـ البخاري وعلي بن عبدالعزيز البغوي ـ عن أبي نعيم، فرواية محمد بن غالب التمتام عن أبي نعيم بالوصل شاذة. والله أعلم. =

«الحلية» من وجه آخر عن علي(١)

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٩٢) من رواية محمد بن عصام بن يزيد، عن أبيه، عن سفيان ـ هو الثوري ـ عن محمد بن عمر بن علي، عمن حدثه، عن علي ﷺ.
وعصام بن يزيد الأصبهاني: كان خادم الثوري، لازمه ثلاث عشرة سنة، وكان رسولَه إلى المهدي، وعدَّه محمد بن يحيى بن منده ـ حافظُ حديث الثوري ـ ثاني أرفع الرواة الأصبهانيين عن الثوري، وذلك بعد النعمان بن عبدالسلام، وقال ابن حبان: «عصام. . : يتفرد ويخالف، وكان صدوقا»، وقالت عافية بنت يزيد بن عجلان ـ زوجة عصام، وكانت متعبدة صالحة ـ: «كان عند عصام أربعون صحيفة، ولم يسمع محمد منها إلا أربع صحائف»، قال أبو الشيخ: «ولا يعلم روى محمد بن عصام من غرائبه شيئاً».
انظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٦)، رقم (١٤٣)، (٨/ ٤٤٩)، رقم (٢٠٦١)، «الثقات» لابن حبان (٨/ ٥٢٠)، «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/ ٦، ١١٢)، «تاريخ أصبهان» (٢/ ١٥٧).
ورواية عصام هذه متابعة قوية أخرى لرواية القطان وغيره عن الثوري، لا يختلف عنها إلا في التصريح بالواسطة بين محمد بن عمر بن علي وبين جده علي ﷺ مبهماً. والله أعلم.
وأخرجه أبو نعيم كذلك (٣/ ١٧٧)، (٧/ ٩٣) من طريق محمد بن إسحاق في «السيرة» (باب ما اتخذ النبي ﷺ من السراري، الحديث: ١٤٢) عن إبراهيم بن محمد بن علي عن أبيه عن جده علي ﷺ.
ومن هذا الوجه أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١٧٧)، والبزار (٦٣٤)، والطحاوي في «المشكل» (١٢/ ٤٧٣)، رقم (٤٩٥٣) وأبو الشيخ في «الأمثال» (١٥٦)، والخطيب (٣/ ٦٤)، رقم (١٠١٩)، والضياء في «المختارة» (٧٣٥)، وابن عساكر (٣/ ٢٣٦)، (٥٤/ ٤١٧)، وابن بشكوال في «الغوامض والمبهمات» (١/ ٤٩٨) وغيرهم من طرق عن أبي كريب محمد بن العلاء، وعن عبيد ـ وهو ابن يعيش المحاملي العطار الكوفي ـ وعبدالرحمٰن بن صالح الأزدي، ثلاثتهم: عن يونس بن بكير، عن ابن إسحاق به مصرحاً بالتحديث.
قال البزار: «لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ من وجه متصل عنه إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد»، وقال أبو نعيم: «هذا غريب لا يعرف مسنداً بهذا السياق إلا من حديث محمد بن إسحاق»، وقال أيضاً: «جوده ابن إسحاق»؛ يعني: أنه رواه مجود الإسناد متصلاً، وهو إسناد حسن، وصححه الألباني [«الصحيحة» (١٩٠٤)].
قال الضياء: «له شاهد في صحيح مسلم من رواية أنس بنحوه»، وهو عند مسلم (ح٢٧٧١) عن ثابت عن أنس ﷺ بالقصة، وليس فيه محل الشاهد، إلا أن ابن الأثير أورده في «جامع الأصول» (٣/ ٥١٣)، رقم (١٨٣٠) عن مسلم، فقال: «وفي أخرى: «قال له: أحسنتَ، الشاهدُ يرى ما لا يرى الغائب». أخرجه مسلم»، فلعله في بعض نسخ «الصحيح». والله أعلم. =

وفي الباب: عن ابن عباس عند العسكري من حديث هشيم، عن أبي بشر[١]، عن سعيد بن جبير، عنه مرفوعاً: «**الشاهد**»، وذكره[٢]

= وبالغ ابن حزم في «الإحكام» (١/ ٢٨٤) فحكم على هذه الزيادة بالوضع والبطلان، وأنه زادها بعض من لا يوثق به، قال: «ولم يُروَ قطُّ من طريق فيها خير»، وهذا محتَمَلٌ في حديث أنس ﷺ من طريق الواقدي [عند ابن سعد (٨/ ٢١٢، ترجمة: ٤٩٨٣)]، ولكنه لا محل له في حديث ابن إسحاق، وكذا في حديث الثوري المذكور. والله أعلم.

(١) جعفر بن إياس ابن أبي وحشية: ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير. «التقريب» (٩٣٠).

(٢) أخرجه أبو الشيخ في «الأمثال» (١٥٥) عن محمد بن عبدالله بن أسيد، عن محمد بن غالب ـ هو التمتام ـ عن سعيد بن سليمان ـ هو الواسطي ـ عن هشيم به.

ورجاله كلهم ثقات معروفون، بما فيهم شيخ أبي الشيخ وهو محمد بن عبدالله بن أحمد بن أسيد أبو عبدالله المديني الأصفهاني، قال أبو الشيخ: صحيح السماع [«طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٢٥٠، ٦٤٦)]، وقال ابن مردويه: كثير الحديث، ثقة. [«إكمال الإكمال» لابن نقطة (١/ ١٣١)، رقم (٤٧)].

وأصل الحديث هو عند أحمد (٣/ ٣٤١)، رقم (١٨٤٢)، (٤/ ٢٦٠ ـ ٢٦١)، رقم (٢٤٤٧)، وابنه عبدالله في «السُّنَّة» (٢/ ٤٨٣)، رقم (١١١٤، ١١١٥) ـ وأحمد بن منيع ـ كما في «إتحاف الخيرة» (٥/ ٤١٦)، رقم (٤٩٣٠) ـ والبزار (١١/ ٢٧٢)، رقم (٥٠٦٢)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٦٩٨)، رقم (٧٦٦)، وابن حبان (٦٢١٣)، والطبراني في «الأوسط» (١/ ١٢)، رقم (٢٥)، وابن عدي (٧/ ١٣٦)، وأبي الشيخ في «الأمثال» (ح٥)، و«الأقران» (٣٦٩)، والحاكم (٢/ ٣٢١)، وابن بشران في «الأمالي» (١/ ١٩٩)، رقم (٤٥٥)، والقضاعي (١١٨٤)، والبيهقي (١٠/ ١٥٧)، والضياء في «المختارة» (١٠/ ٨٢)، رقم (٧٦) ـ، وغيرهم من رواية الإمام أحمد وآخرين عن هشيم به، بلفظ: «ليس الخبر كالمعاينة»، زاد عدد منهم عن هشيم: «.. إن الله ﷻ أخبر موسى بما صنع قومه في العجل فلم يلق الألواح، فلما عاين ما صنعوا ألقى الألواح فانكسرت».

قال الإمام أحمد ـ كما في «ترتيب علل الترمذي» (ص٣٨٧) ـ ويحيى بن حسان ـ كما عند ابن عدي والقضاعي والضياء ـ وغيرهما: «لم يسمعه هشيم من أبي بشر، وإنما سمعه من أبي عوانة اليشكري عن أبي بشر، فدلسه»، وهذا لا يعل الحديث، فإنه قد تبينت الواسطة المدلَّس، وهو ثقة ثبت، وإسناده معنعن أيضاً، إلا أن أبا عوانة لم يوصف بشيء من التدليس، وحديثه عند البزار [«كشف الأستار» (ح٢٠٠)]، وابن حبان (٦٢١٤)، وابن عدي (٧/ ١٣٦)، والطبراني في «الكبير» (١٢٤٥١)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص٥٠٥)، والحاكم (٢/ ٣٨٠)، والقضاعي (١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤)، والخطيب =

وعن أنس عند القضاعي من حديث ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب وعقيل، كلاهما عن الزهري، عن أنس به مرفوعاً[(١)]

٥٩٤ حديث: «شاوروهن وخالفوهن».

لم أره مرفوعاً[(٢)]، ولكن عند العسكري من حديث حفص بن عثمان بن عبيد الله بن عبدالله بن عمر[(٣)]، قال: قال عمر: «**خالفوا النساء فإن في خلافهن بركة**»[(٤)]

= في «موضح أوهام الجمع» (١/ ٥٣٠) من طرق عن أبي عوانة، عن أبي بشر به نحوه. والحديث صححه ابن حبان والضياء المقدسي، والزركشي في «التذكرة» (ص٧٩)، وإسناده على شرط الشيخين، كما قال الحاكم. والله أعلم.

(١) أخرجه القضاعي (٨٥)، وإسناده ضعيف جدّاً، فيه علتان:
١ ـ فيه ابن لهيعة: وهو ضعيف، واختلط بأخرة، ويدلس عن الضعفاء والمتروكين ـ كما تقدم ـ وقد عنعن.
٢ ـ وفيه أيضاً **بكر بن سهل** الدمياطي: ضعفه النسائي، وقال مسلمة بن قاسم: «تكلم الناس فيه، وضعفوه من أجل الحديث الذي حدث به عن سعيد بن كثير عن يحيي بن أيوب عن مجمع بن كعب عن مسلمة بن مخلد رفعه: «**أعروا النساء يلزمن الحجال**»».
انظر: «تاريخ دمشق» (١٠/ ٣٨٠)، و«اللسان» (٢/ ٦١ ـ ٦٢)، رقم (١٧٣٢).
وأما الذهبي فقال في «المغني» (٩٧٨): «متوسط»، وقال في «الميزان» (١/ ٣٤٥)، رقم (١٢٨٤): «حمل الناس عنه، وهو مقارب الحال»، لكنه عاد فاتهمه بحديثٍ وكَذِبةٍ أخبر بها عن نفسه؛ رويا بإسناد صحيح إليه ـ كما في «اللسان» (٢/ ٦١ ـ ٦٢)، رقم (١٧٣٢)، وسقط ذلك من «الميزان» ـ، واعتمد حكمه الأخير هذا الشيخ المعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» (كتاب النكاح: ٣٨١/ ٥٤، ٦٧٠، ٧٢٥، ١٣٢٢، ١٣٥٤، ص٤١٧) وقال: «لم يوثقه أحد، وله أوابد». والحديث الذي ذكره مسلمة باطل موضوع، ومع تفرد بكر به، فمجمع بن كعب لم يدرك مسلمة بن مخلد، كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ترجمة: ٣٩٢، رقم: ٨١٩). والله أعلم.

(٢) قال السيوطي: «باطل لا أصل له». «الدرر المنتثرة» (ص١٣٤)، (ح٢٦٧).

(٣) لم يذكرالبخاري [«التاريخ الكبير» (٢/ ٣٦٢)، رقم (٢٧٥٧)]، وابن أبي حاتم [«الجرح والتعديل» (٣/ ١٨٤)، رقم (٧٩٥)] فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا راوياً غير أبي عقيل صاحب بهية ـ وهو واهٍ جدّاً ـ وذكر له البخاري حديثاً منكراً من رواية أبي عقيل عنه.

(٤) أخرجه البغوي في «الجعديات» (٣٠٨١) عن ابن الجعد، عن أبي عقيل عن حفص بن عثمان به.
=

بل يُرْوى في المرفوع من حديث أنس: «**لا يَفْعَلَنَّ أحَدُكم أمراً حتى يستشير، فإن لم يجد مَنْ يستشيره فليستشر امرأة ثم ليخالفها، فإن في خلافها البركة**». أخرجه ابن لال ـ ومن طريقه الديلمي ـ من حديث أحمد بن الوليد الفَحَّام[(١)]، حدثنا كثير بن هشام، حدثنا عيسى بن إبراهيم الهاشمي[(٢)]، عن عمر بن محمد[(٣)]، عنه به[(٤)] وعيسى ضعيف جدّاً، مع انقطاع فيه[(٥)]

= وحفص مجهول، لم يأت به غير أبي عقيل صاحب بهية، ولم يوثق إلا بذكر ابن حبان له في الثقات.
وأبو عقيل هو صاحب بهية: وهو واه جدّاً، اتفقوا على تضعيفه، ووهاه جمع، وقال ابن عدي (٧/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧): «عامة أحاديثه غير محفوظة»، بل وكأن أحمد وابن حبان يتهمانه، فقال أحمد: «يروي عن قوم لا أعرف منهم واحداً، وعن قوم لم يحمل عنهم»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث، ينفرد بأشياء ليس لها أصول من حديث النبي ﷺ، لا يسمعها الْمُمْعِن في الصناعة إلا لم يَرْتَبْ أنها معمولة».
انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٨٩)، رقم (٧٨٨)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١٥٣٧)، رقم (٢٠٦٢)، «المجروحين» (٣/ ١١٦)، «تهذيب الكمال» (٣١/ ٥١١ ـ ٥١٤)، رقم (٦٩٠٨)، «المغني» (٧٠٣٨)، «الكاشف» (٦٢٣٦).
وبهاتين العلتين أعله الألباني في «الضعيفة» (٤٣٠).

(١) بالفاء وتشديد الحاء المهملة [«تكملة الإكمال» لابن نقطة (٤/ ٤٦٩)، و«توضيح المشتبه» (٩/ ٤٥)]، أبو بكر البغدادي النصيبي: وثقه الخطيب وغيره، توفي سنة (٢٧٣هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٨٨)، رقم (٢٦٤٣)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٠/ ٢٢٦، ٢٨٧ ـ ٢٨٨)، «العبر» (١/ ٣٩٤)، رقم (٢٧٣).

(٢) هو: عيسى بن إبراهيم بن طهمان الهاشمي: متروك الحديث، واه بالمرة.
انظر: «الضعفاء» للبخاري (٢٦٩)، والنسائي (٤٢٦)، والعقيلي (٣/ ٣٩٥)، رقم (١٤٣٤)، سؤالات المروذي (٢٧٦)، «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٠٧)، رقم (٢٨٠٢)، «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٧١ ـ ٢٧٢)، «المجروحين» (٢/ ١٢١)، «الكامل» (٥/ ٢٥٠)، و«اللسان» (٦/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨)، رقم (٥٩١٥).

(٣) لم يتبين لي المراد به، وفي هذه الطبقة غير واحد ممن يسمى عمر بن محمد، وجلهم ضعفاء كابن صهبان وعمر بن محمد بن زيد العمري وغيرهما، على أن الراوي عنه واه، كما تقدم.

(٤) زهر الفردوس (٤/ ١٩٨)، وذكره ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٨٣)، وأعله بعيسى بن إبراهيم الهاشمي، وقال المعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» (٣٥٩): «باطل كما لا يخفى».

(٥) لعله أراد بالانقطاع ما بين عمر بن محمد وأنس رضي الله عنه.

وعند العسكري من حديث عون بن موسى[١]، قال: قال معاوية[٢] [ق١١١/أ]: «**عَوِّدوا النساء «لا»، فإنها ضعيفة، إن أطعتها أهلكتك**»[٣].

وقال بعض الشعراء:

وترك خلافهن من الخلاف[٤]

وفي الباب عن عائشة؛ رواه الديلمي والعسكري والقضاعي وغيرهم[٥] من حديث عمرو بن هاشم[٦]، حدثنا محمد بن سليمان بن

---

(١) هو: أبو روح الليثي الكناني البصري: وثقه ابن معين وعبيد الله بن عمر القواريري والعجلي وأبو حاتم وابن حبان، ولم يعرفه الذهبي، فقال في «تاريخ الإسلام» (٢٨٧/١١): «مستور»، وقد سبق توثيقه.
انظر: «تاريخ الدارمي» (٥٠٥)، «التاريخ الكبير» (٧/ ١٧)، رقم (٧٥)، «الكنى» للمسلم (١/ ٣١٢)، رقم (١١٠٣)، «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٨٦)، رقم (٢١٥١)، «الثقات» للعجلي (٢/ ١٩٧)، رقم (١٤٥٣)، ولابن حبان (٧/ ٢٨٠)، ولابن شاهين (١٠٩٨).

(٢) معاوية بن قرة بن إياس بن هلال المزني أبو إياس البصري: تابعي ثقة. «التقريب» (٦٧٦٩).

(٣) أخرجه البغوي في «الجعديات» (١٠٨٢)، وابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٨٠)، وابن حزم في «المحلى» (كتاب أحكام الحجر، ٨/ ٢٨٨) من طرق عن عون به، وإسناده صحيح إلى معاوية بن قرة رَحِمَهُ اللهُ، وهو من كبار علماء التابعين وأفراد الأذكياء منهم.

(٤) لم أقف على قائله، ولا على الشطر الأول منه.

(٥) أخرجه القضاعي (٢٢٦)، والعقيلي (٤/ ٧٤)، رقم (١٦٢٨) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٧٣) ـ وابن عدي (٣/ ٢٦٢)، والديلمي (٢/ ٢٢٦/أ) ـ عن ابن لال ـ وابن عساكر (٥٣/ ١٤٠ ـ ١٤١)، رقم (٦٤٢٢) من ثلاث طرق عن عمرو بن هاشم به.
ورواية القضاعي في سندها أحمد بن عيسى الوشاء، وهو متروك ـ كما قال الدارقطني ـ، روى أباطيل ومناكير عن مالك وغيره من الثقات. انظر: «اللسان» (١/ ٥٧١ ـ ٥٧٢)، رقم (٦٩٨)، «تنزيه الشريعة» (أ/ ٧٢).
وبقية الطرق بين صحيحة الإسناد والصالحة إلى عمرو بن هاشم البيروتي، وإنما العلة فيه ومن قبله.

(٦) البَيْروتي ـ بفتح الموحدة وسكون التحتانية وبالمثناة ـ: قال ابن وارة: «كان قليل الحديث، وليس بذاك» [«الجرح والتعديل» (٦/ ٢٦٨)، رقم (١٤٧٩]، وقال الحافظ: صدوق يخطىء. «التقريب» (٥١٢٧). =

أبي كريمة(١)

= واختلاف الرواة عنه في تعيين شيخه ـ كما سيأتي ـ يدل على وهن فيه. والله أعلم.

(١) اضطرب عمرو بن هاشم في تعيين شيخه هذا في عامة حديثه؛ فجاء باسم «محمد بن سليمان بن أبي كريمة»، وجاء باسم «سليمان بن أبي كريمة»، وهو والد محمد المذكور، وهكذا هو في جل حديثه عنه مع قلته، فهل هما شيخان له؟ أو شيخ واحد يضطرب في اسمه؟ الظاهر الثاني وأن اسمه محمد، وذلك لكونه يتابع على تلك الروايات عن محمد، دون والده سليمان. والله أعلم.

وعلى كلٍّ فمحمد وأبوه كلاهما واهيان:

أما محمد: فضعفه أبو حاتم، وحكم على حديث له بالبطلان [«العلل» (١٢٢٨)، و«الجرح» (٧/ ٢٦٨)، رقم (١٤٦٦)]، وقال البزار (١٠/ ١٩)، رقم (٤٠٨١): «ليس بمعروف بالنقل، وإن كان معروفاً بالنسب»، وقال العقيلي (٤/ ٧٤): «روى عن هشام بن عروة بواطيل لا أصل لها، منها ما حدثناه..» فذكر هذا الحديث. وقال الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (ح٥٩٥): تالف. وانظر: «تاريخ دمشق» (٥٣/ ١٤٠ ـ ١٤١)، رقم (٦٤٢٢)، «الميزان» (٣/ ٥٧٠)، رقم (٧٦٢٣)، «اللسان» (٧/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، رقم (٦٨٦٠).

تنبيه: جاء في بعض الروايات من رواية أبي صالح الكاتب عن عمرو بن هاشم؛ باسم (محمد بن أبي كريمة) منسوباً إلى جده، فأفرد له الذهبي ترجمة مستقلة في «الميزان» (٤/ ٢٢)، رقم (٨١٠٥)، وقال: «لا يكاد يعرف، والخبر منكر»، ولم يتعقبه الحافظ في «اللسان» (٧/ ٤٦٥)، رقم (٧٣٣٧)، والحديث الذي استنكره الذهبي أخرجه ابن عساكر أول حديث في ترجمة محمد بن سليمان بن أبي كريمة. والله أعلم.

وأما أبوه سليمان: فقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث»، وقال العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٣٨)، رقم (٦٢٧): «يحدث بمناكير، ولا يتابع على كثير من حديثه»، وذكر له حديثاً منكراً. وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٢٥٠): «سليمان ضعفه أبو حاتم، وما وثقه أحد».

وقال ابن عدي (٣/ ٢٦٣) ـ بعد إيراد مناكير ـ: «حديثه ليس بالكثير، وعامة أحاديثه مناكير، ويرويه ـ أي: جملة حديثه ـ عنه عمرو بن هاشم البيروتي، وعمرو ليس به بأس، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وقد تكلموا فيمن هو أمثل منه بكثير، ولم يتكلموا في سليمان هذا؛ لأنهم لم يخبروا حديثه».

قلت: كلام أبي حاتم والعقيلي في سليمان نفسه، وفي كلامهما ما يميزه عن ابنه، وأما ابن عدي فإن جل ما ذكر من الأحاديث مما روي بأسانيد مستقيمة عن البيروتي عن محمد بن سليمان بن أبي كريمة الابن، فإرجاع حكم ابن عدي هذا إلى محمد =

والديلمي[(١)] فقط؛ من حديث أحمد بن إبراهيم[(٢)]، عن أحمد بن عمرو[(٣)]، والعسكري فقط[(٤)] من حديث سعدان بن نصر[(٥)]، عن خالد بن إسماعيل المخزومي[(٦)]، ثلاثتهم: عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: **«طاعة النساء ندامة»**.

لكن؛ قد قال ابن عدي: إنه ما حدث به عن هشام إلا ضعيف، ومحمد بن سليمان لم يتكلم فيه المتقدمون[(٧)]

= الابن أولى، وهما متقاربان في الضعف، والابن أوهى. والله أعلم.

(١) مسند الفردوس (٢/٢٢٦/أ) بإسناد صحيح إلى أحمد بن إبراهيم، وهو مع شيخه لم أعرفهما.

(٢) لم يتبين لي المراد به.

(٣) لم يَبِنْ لي المراد به، وقد قال ابن عدي: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا ضعيف»، وهذا ممن رواه عن هشام. والله أعلم.

(٤) لم أقف عليه مسنداً، وأشار إليه ابن عدي، بقوله: «وحدث به عن هشام: خالدُ بن الوليد المخزومي، وهو أضعف من ابن أبي كريمة هذا».

(٥) ابن منصور أبو عثمان الثقفي البزاز: اسمه سعيد، وسعدان لقبه.

(٦) ابن الوليد أبو الوليد: متروك تالف بلا خلاف، بل قال ابن عدي (٣/ ٤١ ـ ٤٣): «يضع الحديث على ثقات المسلمين، وعامة حديثه موضوعات كلها»، وينسب لجده تدليساً لحاله كما قال الذهبي وغيره.
انظر: «الميزان» (١/ ٦٢٧)، رقم (٢٤٠٤)، (٦٤٤/ ٢٤٧١)، «اللسان» (/ ٣١٤ ـ ٣١٥)، رقم (٢٨٥٥)، (٣/ ٣٤٤)، رقم (٢٩٠٧).

(٧) «الكامل» (٣/ ٢٦٢)، ولم يذكر هذا القول في محمد بن سليمان، وإنما قاله في والده سليمان بن أبي كريمة، كما تقدم مع التعليق عليه. والله أعلم.
والحديث ذكره السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ١٤٧) أن ابن أبي كريمة توبع فيه عن هشام من وجهين آخرين أيضاً، فذكرهما، وأحدهما فيه أبو البختري وهب بن وهب القرشي من المشهورين بالوضع، وفي الآخر خلف بن محمد بن إسماعيل الخيام البخاري، متهم ساقط الحديث أيضاً، وبهما تعقب السيوطيَّ المعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» (النكاح، ح٣٥٩/ ٣٢)، والألباني في «الضعيفة» (٤٣٥).
ولترجمة وهب بن وهبٍ راجع: «الكامل» (٧/ ٦٣ ـ ٦٦)، رقم (١٩٩٠)، «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٨١ ـ ٤٨٧)، رقم (٧٣٢٣)، «اللسان» (٨/ ٤٠٠)، رقم (٨٣٩٦).
ولترجمة خلف بن محمد البخاري: انظر: «الأنساب» للسمعاني (٢/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨)، و«اللسان» (٣/ ٣٧٢/ ٢٩٦٨).

وله طريق أخرى؛ رواها عثمان بن عبدالرحمٰن الطرائفي[(١)]، عن

---

(١) هو: عثمان بن عبدالرحمٰن الحراني الطرائفي: صدوق أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، فضعف بسبب ذلك حتى نسبه ابن نمير إلى الكذب، وقد وثقه ابن معين «تقريب التهذيب» (ص: ٣٨٥، رقم: ٤٤٩٤).

وقال ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات (رقم: ٧٣٥): «ثقة ثقة، إلا أنه كان يروي عن الضعاف والأقوياء»، وصدقه ابن أبي عاصم، وأبو حاتم الرازي، وأبو عروبة الحراني، وابن عدي، وذكر ثلاثتهم «أنه يحدث بالمناكير عن الضعفاء والمجاهيل، كما يفعله تلميذه بقية بن الوليد أيضاً، والعهدة عليهم فيها دونهما»، ولكنه أيضاً بلي ببقية بن الوليد وتسويته لحديثه بحذف أولئك الضعفاء المتروكين والمجاهيل من الوسط، وجعلها ثقة عن ثقة، ثم بلي بقية بأصحاب مغفلين يصلون عنعناته بالسماع من الحمصيين وغيرهم، فحُمِّل الطرائفيُّ من بعض الأئمة عهدتها، كما تقدم مثال لها عن ابن عدي عند الحديث (٥٥٥)، كما أنه عند الدارقطني في «العلل» (١٢/ ٣١٧) رقم (٢٧٤٧) مثال آخر لعمل بقية هذا، فحُمِّل الطرائفيُّ تبعة أمثالها، وكذبه عليها بعض من لم يتثبت في أمره كمحمد بن عبد الله بن نمير ـ فيما حكاه الذهبي ومغلطاي، ولم أقف عليه مسنداً ـ، ونسبه ابن حبان في المجروحين (٢/ ٩٦ ـ ٩٧/ ٦٦٤)، إلى التدليس عن الهلكى والمتروكين، وإنما هو من عمل بقية عليه، فقال: «كان معلماً، يروي عن أقوام ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات، حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها، فلما كثر ذلك في أخباره ألزقت به تلك الموضوعات، وحمل عليه الناس في الجرح، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها على حالة من الأحوال، لما غلب عليها من المناكير عن المشاهير، والموضوعات عن الثقات»، فتعقبه الذهبي في «الميزان» (٣/ ٤٥ ـ ٤٦/ ٥٥٣٢)، بقوله: «هو لا بأس به في نفسه، . . . ولم يرو ابن حبان في ترجمته شيئاً، ولو كان عنده له شيء موضوع لأسرع بإحضاره، وما علمت أن أحداً قال في عثمان بن عبد الرحمن هذا: إنه يدلس عن الهلكى، إنما قالوا: يأتي عنهم بمناكير، والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع، وكذا أسرف فيه محمد بن عبدالله بن نمير، فقال: «كذاب».

هذا ولإكثاره بالمناكير عن الضعفاء، والمتهمين، والمجاهيل أدرجه البخاري والعقيلي وأبو العرب التميمي في الضعفاء، وقال الساجي: «عنده مناكير»، وقال أبو أحمد الحاكم ـ كما في «تاريخ دمشق» (٣٨/ ٤٣٣) ـ: «لقب بالطرائفي لأنه كان يتتبع طرائف الحديث، يروي عن قوم ضعاف. . ، حديثه ليس بالقائم»، وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٨٠): «تكلموا فيه، ويروي عن قوم مجهولين»، وبالغ أبو الفتح الأزدي فقال: «متروك». وأما الإمام أحمد فقال في العلل ـ رواية ابنه عبدالله (٣/ ٥١) رقم (٤١٢١): «لم أسمع منه، وما أخبره»، وتصحف في تهذيب التهذيب (٧/ ١٣٥) إلى: «لا أجيزه»، ويعني تركه، وليس كذلك. =

عنبسة بن عبدالرحمٰن[(١)] ـ وهما متروكان[(٢)] ـ عن محمد بن زاذان[(٣)] عن أم سعيد[(٤)] بنت زيد بن ثابت، عن أبيها مرفوعاً نحوه[(٥)].

وكذا في الباب ما أخرجه أحمد والعسكري وغيرهما من حديث محمد بن عيسى[(٦)]، عن بكار بن عبدالعزيز بن أبي بكرة[(٧)]، سمعت

= انظر: التاريخ الكبير (٦/ ٢٣٨/ ٢٢٦٩)، الجرح والتعديل (٦/ ١٥٧ ـ ١٥٨/ ٨٦٨)، الضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٠٧/ ١٢١٠)، الكامل (٦/ ٢٩٥ ـ ٢٩٧/ ١٣٣١)، الأنساب للسمعاني (٩/ ٦١ ـ ٦٢)، الأنساب المتفقة (ص: ٩٧)، تاريخ دمشق (٣٨/ ٤٣٠ ـ ٤٣٥/ ٤٦١٢)، تهذيب الكمال (١٩/ ٤٢٨ ـ ٤٣١/ ٣٨٣٨)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٩/ ١٦٥ ـ ١٦٧/ ٣٦٣١).

(١) ابن عنبسة بن سعيد بن العاص الأموي: متروك، رمي بالوضع [«التقريب» (٥٢٠٦)]، وتقدم (ح٥٦٥).

(٢) هنا وقع في عامة نسخ «المقاصد»، وتبع المؤلف فيه ابن الجوزي في «الموضوعات»، والطرائفي صدوق، وأما المتروكان فهما عنبسة وشيخه محمد بن زاذان، كما هو بين من التراجم. والله أعلم.

(٣) المدني: متروك، من الخامسة، ت ق. «التقريب» (٥٨٨٢).

(٤) هي أم سعد: امرأة زيد بن ثابت، وقيل ابنتها، جاء حديثها بإسناد ضعيف، ت ق. «التقريب» (٨٧٣٤).
كذا قال الحافظ بضعف إسناد حديثها تجوزاً، وفيه محمد بن زاذان المتروك كما تقدم، فالإسناد واه.

(٥) أخرجه ابن عدي (٥/ ٢٦٢) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٧٢)، وأعله ابن الجوزي بعثمان الطرائفي وعنبسة، ونقل عن ابن حبان أنهما لا يُحْتج بهما، وتبعه عليه المؤلف وغيره، والطرائفي ثقة صدوق كما تقدم، وإنما العلة في شيخه عنبسة بن عبدالرحمٰن بن سعيد وهو كذاب، ومحمد بن زاذان وهو متروك، كما تقدم. والله تعالى أعلم

(٦) ابن نجيح البغدادي أبو جعفر ابن الطباع.

(٧) قال البخاري والترمذي: «مقارب الحديث»، وروى إسحاق بن منصور عن ابن معين، قال: «صالح»، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم»، وقال البزار: «ليس به بأس»، وقال الحاكم: «صدوق»، وقال ابن حجر: «صدوق يهم».
وتكلم فيه آخرون: فقال ابن معين ـ في رواية الدوري وابن أبي خيثمة عنه ـ: «حديثه ليس بشيء»، وضعفه الفسوي، وقال البزار في موضع: «ضعيف»، وذكر له العقيلي حديثاً منكراً في التحذير من الحجامة يومَ الثلاثاء، فقال: «لا يتابع عليه، وليس في =

أبي(١) [يحدث عن أبي بكرة](٢) مرفوعاً: «**هلكت الرجال حين أطاعت**

= هذا الباب في اختيار يوم للحجامة شيء يثبت»، وقال ابن طاهر: «ليس بشيء في الحديث»، وقال عبدالحقً الإشبيلي: «ليس بالقوي»، وتعقبه ابن القطان بأن ابن معين يعني بقوله: «ليس حديثه بشيء» قلةَ حديثه، لرواية الكوسج عنه بأنه صالح. وقال الذهبي وابن رجب: «فيه لين»، ولعل قول الفسوي وابن عدي والذهبي أقرب، لتفرده عن أبيه عن جده بمناكيرَ لا يتابع عليها، ولا يصح ما زعمه ابن القطان من أن الحمل فيها على أبيه، لكونه مجهولاً لم يرو عنه غير ابنه بكار هذا، فإن بكاراً مع قلة حديثه تفرد عن أبيه بمناكير خُولِف فيها، ووالده عبدالعزيز بن أبي بكرة قد روى عنه عدةٌ كما في «التهذيب»، وقد وُثِّق، ولم يُذْكر المناكير في حديثه من غير رواية ابنه بكار هذا عنه، وحديث الباب علته من بكار نفسه كما سيأتي. والله أعلم.

انظر: «تاريخ الدوري» (٤/ ٨٦)، رقم (٣٢٦٩)، وابن أبي خيثمة (٢/ ٩٦٧)، رقم (٤١٩٥)، «المعرفة» للفسوي (٢/ ١٢٠)، (٣/ ٦٠)، «سنن الترمذي» (١٥٧٨)، «ترتيب العلل الكبير» (١١٥)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٥٠)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٠٨)، رقم (١٦٠٤)، «الثقات» لابن حبان (٦/ ١٠٧)، «الكامل» (٢/ ٤٣)، رقم (٢٨٠)، «المستدرك» (١/ ٢٧٥)، «ذخيرة الحفاظ» (٧٨٨، ١٥٤٢، ١٥٩٦ وغيرها)، «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٨١)، رقم (١٠٢٩)، «تهذيب الكمال» (٤/ ٢٠١ ـ ٢٠٢)، رقم (٧٣٩)، «الكاشف» (٦٢٠)، «الميزان» (١/ ٣٤١)، رقم (١٢٦١)، «فتح الباري» لابن رجب (٥/ ٢٠)، «التقريب» (٧٣٥).

(١) هو: عبدالعزيز بن أبي بكرة نفيع بن الحارث الثقفي البصري: قال العجلي (١١٠٣): «تابعي ثقة»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ١٢٢) وقال الحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٧٥): «صالح الحديث»، وقال ابن القطان: «لا يعرف له حال»، وقال الذهبي: «وثق»، وقال ابن حجر: «صدوق».

وانظر: «تهذيب الكمال» (١٨/ ١١٦)، رقم (٣٤٣٧)، «الكاشف» (٣٣٧٨)، «التقريب» (٤٠٨٦).

(٢) في نسخ «المقاصد» الخطية: «يذكر عن جده»، وهو سبق قلم من المؤلف ﷺ، والتصويب من مصادر التخريج.

وأما جده الحارث بن كلدة الثقفي؛ فليس له رواية عن النبي ﷺ، واختلف في إسلامه، فنفى إسلامه ابن أبي حاتم وابن عبدالبر، وذكر أبو نعيم وابن منده وغيرهما رواية تفيد شهوده لحجة الوداع مع النبي ﷺ، فيظهر منها صحة إسلامه، وهو الذي رجحه الحافظ في «الإصابة». والله أعلم.

وانظر: «الطبقات» لابن سعد (٥/ ٥٠٧)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٨٧)، رقم (٤٠١)، «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢/ ٧٧٩ ـ ٧٨٠)، «الاستيعاب» لابن عبدالبر =

النساء»(١)

= رقم (٣٩٣)، «أسد الغابة» رقم (٩٥٤)، «الإصابة» للحافظ ابن حجر (٢/٣٨٨ ـ ٣٩١)، رقم (١٤٨٥).

(١) منكر: أخرجه أحمد (٣٤/١٠٦)، رقم (٢٠٤٥٥)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (٢/٩٧٤)، رقم (٩٤)، وابن عدي (٢/٤٣)، والطبراني في «الأوسط» (٤٢٥) وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/٣٤)، والحاكم (٤/٢٩١) من طريق أحمد بن عبدالملك الحراني، وخالد بن خداش أبي الهيثم، ومحمد بن عيسى الطباع ـ ثلاثتهم ثقات ـ: عن بكار، عن أبيه، يحدث عن أبي بكرة ﷺ به، ولفظ أحمد: «أنه شهد النبي ﷺ أتاه بشير يبشره بظفر جند له على عدوهم، ورأسه في حجر عائشة، فقام فخر ساجداً، ثم أنشأ يسائل البشير، فأخبره فيما أخبره أنه ولي أمرهم امرأة، فقال النبي ﷺ: «الآن هلكت الرجال إذا أطاعت النساء» ثلاثاً»). ولفظ غيره: «حين أطاعت».

وهذا أخطأ فيه بكارٌ راويه في مواضع، فلم يكن هناك بعث سرية إلى فارس زمن النبي ﷺ، ولا مبشر من السرية، وإنما المحفوظ فيه قصة رسولي باذام . . .وللحديث قصة. . .وفيه قول النبي ﷺ: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة».

وهذا أخرجه البخاري (٤٤٢٥، ٧٠٩٩) من حديث عوف، عن الحسن، عن أبي بكرة ﷺ قال: لما بلغ النبي ﷺ أن أهل فارس ملكوا عليهم بنت كسرى قال: فذكره. . .

ومما يبين وهن خبر بكار المتقدم أن البزار رواه (٩/١٣٧/٣٦٩٢) عن عمرو بن علي، قال: حدثنا حامد بن عمر البكراوي، قال: حدثنا بكار بن عبدالعزيز عن أبيه عن أبي بكرة ﷺ أن النبي ﷺ أتاه فتح فسجد، فجعل يسأل الرسول ـ وعنده خبرهم ـ من أمروا؟ ـ أو من ولوا أمرهم؟ ـ فقال: امرأة، فقال النبي ﷺ: «**هلكت الرجال حين ملكت النساء**».

وحامد ثقة من رجال الشيخين [«التقريب» (١٠٦٧)]، وبكار لم يخطئ هنا إلا في موضع واحد، وهو ذكر الفتح وقصة الرسول، ولم يغز جيش المسلمين الفرس حياة رسول الله ﷺ. والله أعلم.

ورواه البزار أيضاً عن زيد بن أخزم ـ ثقة حافظ ـ عن أبي قتيبة ـ وهو سلم بن قتيبة الشعيري: صدوق ـ قال: حدثنا أبو المنهال البكراوي، عن عبدالعزيز بن أبي بكرة، عن أبيه ﷺ، قال: لما مات كسرى، قال: من ولوا بعده؟ قال: ابنته بوران، فقال رسول الله ﷺ: «**لن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة**».

وأبو المنهال مولى البكراويين: هو عبدالرحمٰن بن معاوية، لم يرو عنه إلا سلم بن قتيبة الشعيري الخراساني وعبدالوهاب بن عطاء الخفاف ـ عند الحاكم ـ ولم أجد له =

ولذا كان إدخال ابن الجوزي لحديث عائشة في «الموضوعات» ليس بجيد[١].

وقد استشار النبي ﷺ أمَّ سلمة رضي الله عنها، كما في قصة صلح الحديبية[٢]، وصار دليلاً لجواز استشارة المرأة الفاضلة، ولفضل أم سلمة ووفور عقلها، حتى قال إمام الحرمين: «لا نعلم امرأة أشارت برأي فأصابت إلا أم سلمة»[٣].

كذا قال، وقد استدرك بعضهم عليه ابنةَ شعيب في أمر موسى عليه السلام في غيرها.

= ترجمة، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠٣٠٦): «لم أعرفه»، إلا أن الحاكم صحح إسناد حديثه (٤/ ٢٧٩)، والمتن الذي رواه توبع عليه متابعة قاصرة عند البخاري في «صحيحه» من رواية الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه ـ كما تقدم ـ، وهو لم يرو إلا حديثين ـ كما قال البزار ـ، وهما مستقيمان، فهو مستقيم الحديث، إن شاء الله تعالى. والله أعلم.

وعليه قال المعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» (٣٥٩): «ليس بصحيح، بكار ضعيف، وأبوه لم يوثق توثيقاً معتبراً، والصحيح عن أبي بكرة مرفوعاً: «**لن يفلح قوم ولَّوا أمرهم امرأة**»»، ونحوه في «الضعيفة» للألباني.

وله شاهد من حديث جابر رضي الله عنه عند ابن عساكر (١٦/ ٤٤٥) بلفظ: «**حسن الملكة يمن، وسوء الخلق شؤم، وطاعة المرأة ندامة، والصدقة تدفع القضاء السوء**». وفيه علي بن أحمد بن زهير التميمي؛ كذبه الحافظ أبو محمد بن صابر، ونسبه إلى سرقة السماعات، وقال: «كان غير ثقة ولا مأمون» [«تاريخ دمشق» (٤١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٦)، رقم (٤٧٧٨)]، وفيه جملة ممن يصعب الوقوف على تراجمهم، وعليه قال الألباني: «ضعيف جدّاً، وإسناده مظلم» «الضعيفة» (٣٤٩١، و٤٣٥)، ولذا فتجويد السيوطي لإسناده في «جمع الجوامع» (١/ ١١٧٢٨)، رقم (١٢٠٥٣) ورمزه للتحسين في «الجامع الصغير» (٣٧٢٥) غير جيد. والله أعلم.

(١) بل هو المختار، لما سبق من وهاء تلك الروايات، وأن مدارها على المتهمين والمتروكين، ولمخالفة المتن للصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ، وأقوى ما ذكره المؤلف روايةُ بكار بن عبدالعزيز بن أبي بكرة عن أبيه عن أبي بكرة رضي الله عنه، وهي ـ مع أنها لا تشهد لحديث الباب ـ رواية منكرة، لا يجوز أن يُستنَد إليها. والله أعلم.

(٢) أخرجه البخاري (ح٢٧٣١، ٢٧٣٢) في حديث طويل.

(٣) ذكره الحافظ في «الفتح» (٥/ ٣٤٧ ـ معرفة) مع نقل الاستدراك عليه.

٥٩٥ حديث: «الشباب شعبة من الجنون، والنساء حِبالة الشيطان».

أبو نعيم في «الحلية» عن عبدالرحمٰن بن عابس[(١)] وابن لال عن ابن مسعود[(٢)].

---

(١) لم أقف عليه من رواية عبدالرحمٰن بن عابس مرسلاً، كما هو ظاهر كلام المؤلف رحمه الله، وهو عند أبي نعيم في «الحلية» (١/ ١٣٨) من طريق بكر بن بكار، عن عمرو بن ثابت، عن عبدالرحمٰن بن عابس، عن أبيه عابس بن ربيعة، عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً. وأورده الديلمي (٢/ ١٩٩/ب) ـ بعد نقله لحديث ابن مسعود الآتي عن ابن لال بإسناده ـ عن أبي نعيم بإسناده إلى عبدالرحمٰن بن عابس ملتقى الإسنادين، ثم قال: «. . مثله». فلعله من هنا ذهب المؤلف إلى توهم الإرسال في رواية أبي نعيم. والله أعلم.

هذا، والإسناد فيه علتان:

١ ـ بكر بن بكار: هو ابن الخصيب أبو عمرو القيسي البصري، نزيل أصبهان؛ ضعفه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن أبي حاتم: «ضعيف الحديث، سيء الحفظ، له تخليط»، وقال ابن حجر في «التهذيب» (١/ ٤٢٠): «له نسخة سمعناها بعلو، وفيها مناكير ضعفوه بسببها»، وذكره الساجي وابن الجارود والعقيلي في «الضعفاء»، ووثقه أبو عاصم النبيل وأشهل، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٤٦)، رقم (١٢٦٦٧)، وقال: «ربما أخطأ»، واستنكر ابن عدي وأبو الشيخ الأصبهاني وغيرهما أحاديث له تفرد بها عن شعبة وغيره من الثقات، ثم قال ابن عدي: «وله أحاديث حسان غرائب صالحة، وهو ممن يكتب حديثه، وليس حديثه بالمنكر جدّاً»، فهو في عداد من يضعف حديثه، لا سيما إذا انفرد. والله أعلم.

انظر: «تاريخ الدوري» (٤/ ٢٠٩)، رقم (٣٩٩٧)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨٣)، (٣/ ٧٠)، «الضعفاء» للنسائي (٨٧)، والعقيلي (١/ ١٥٢)، «الكامل» (٢/ ٣١)، رقم (٢٧٢)، «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/ ٥١ ـ ٥٥)، رقم (٩٤)، «تاريخ أصبهان» (١/ ٢٨٢)، «تهذيب الكمال» (٤/ ٢٠٣)، رقم (٦٢).

٢ ـ عمرو بن ثابت: هو ابن أبي ثابت بن هرمز الكوفي: متروك اتفاقاً، وذكره ابن حبان برواية الموضوعات، واتهمه ابن كثير بالوضع وسرقة الحديث، وتقدمت ترجمته (ح١٤٤).

(٢) نقله الديلمي (٢/ ١٩٩/ب) ـ وهو في «زهره» (٢/ ٢٤٠) ـ عن ابن لال يرويه من طريق محمد بن موسى بن حماد، عن سليمان بن أبي شيخ، عن أبيه، عن الحسن بن عمارة، عن عبدالرحمٰن بن عابس، عن عامر بن ربيعة، عن ابن مسعود به مرفوعاً.

وفي إسناده ثلاث علل: =

= ١ ـ الحسن بن عمارة؛ وهو البجلي قاضي بغداد، متروك وكذبه بعضهم. انظر: «التهذيب» (٦/ ٢٦٥ ـ ٢٧٧)، رقم (١٢٥٢)، «الميزان» (١/ ٥١٣ ـ ٥١٥)، رقم (١٩١٨)، «التقريب» (١٢٦٤).

٢ ـ أبو شيخ: وهو منصور بن سليمان الواسطي؛ لم أقف له على ترجمة، وقد ورد ذكر مولده ووفاته في ترجمة ابنه من «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٠)، رقم (٤٦٣٠)، ونقل توثيق أبي داود وغيره لابنه سليمان.

٣ ـ محمد بن موسى بن حماد: هو البربري يعرف بقمطر؛ قال الدارقطني: «ليس بالقوي».

«سؤالات الحاكم» (٢٢١)، و«الميزان» (٤/ ٥١/ ٨٢٣٥)، و«المغني» (٦٠١٦).

وقد روي بتمامه من طريق عبدالرحمٰن بن عابس، عن أناس، عن ابن مسعود موقوفاً، وهو أشبه.

أخرجه ابن أبي شيبة (١٣/ ٢٩٥ ـ ٢٩٧)، رقم (٣٥٦٩٤ ـ عوامة، و٣٥٥٥٥ ـ الجمعة + اللحيدان) وهناد في «الزهد» (٤٩٧)، وابن أبي عمر العدني ـ كما في «المطالب العالية» (٣١٢٥) ـ والخطابي في «الغريب» (٢/ ٢٦٧)، والبيهقي في «المدخل» (٢/ ١٦٠)، رقم (٦٤١)، وابن عساكر (٣٣/ ١٧٩ ـ ١٨٠) من طريقي عبدالله بن نمير وبشر بن السري، عن الثوري، قال: ثنا عبدالرحمٰن بن عابس، حدثني ناس، عن عبدالله بن مسعود ﷺ، أنه كان يقول في خطبته: فذكر خطبة طويلة فيها هاتان الجملتان.

وقد اجتهد الشيخ محمد عوامة محقق «المصنَّف»، والشيخ قاسم بن صالح القاسم محقق الجزء (١٣) من «المطالب العالية»، والشيخ عبدالكريم العزباوي محقق «غريب الحديث» للخطابي، فصحفوا «أناس» إلى «أبو إياس»، أو «إياس»، مع سلامة أصولهم من التصحيف المذكور، كما في تنبيهاتهم على الهوامش، ومما يؤكد خطأ تصرفهم هذا أن البيهقي ﷺ بعد سياقه للأثر المذكور في «المدخل» أسند عن عبدالرحمٰن بن مهدي، عن سفيان، أنه قال: حدثني ناس من أصحاب عبدالله، قال: ثم سألته، فقال: حدثني ناس، ولم يذكر من أصحاب عبدالله..، وهذا الإسناد فيه جهالة إبهام في شيوخ عبدالرحمٰن بن عابس من أصحاب عبدالله بن مسعود ﷺ، وباقي رجاله ثقات على شرط الصحيح. والله أعلم.

وله شاهد موقوف عن أبي الدرداء ﷺ، أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ح٧٥٧) أنه قال: «الريب من الكفر، والنوح عمل الجاهلية، والشعر مزامير إبليس، والغلول جمر من جهنم، والخمر جماع كل إثم، والشباب شعبة من الجنون، والنساء حبالة الشيطان، والكبر شر من الشر، وشر المآكل مال اليتيم، وشر المكاسب الربا، =

والديلمي عن عبدالله بن عامر[١] وعقبة بن عامر[٢] في حديث طويل.

والتيمي في «ترغيبه» عن زيد بن خالد[٣]، كلهم: مرفوعاً به.

وحِبالة ـ بالكسر ـ: هو ما يُصَاد به؛ من أي شيء كان، وجمعه حبائل، والرواية به[٤] أكثر؛ أي: مصائده[٥]

ولا ينافيه ما روينا عن سفيان الثوري، من قوله: «**يا معشر الشباب! عليكم بقيام الليل، فإنما الخير في الشباب**»[٦]. لكونه محلاً للقوة والنشاط غالباً.

ومن شواهد الحديث: «**عجب ربك من شاب ليست له صبوة**»، وسيأتي[٧]

٥٩٦ حديث: «**شبه الشيء منجذب إليه**».

هو معنى: «الأرواح جنود مجندة»، وقد تقدم[٨]، بل عند الديلمي عن

= والسعيد من وعظ بغيره، والشقي من شقي في بطن أمه». ورجال إسناده كلهم ثقات، لقي بعضهم بعضاً.

فالحديث صح إسناده موقوفاً، ويحمل على التحذير من استعجال في طبع الشباب، والتنبيه على أخذ الحذر من مكائد الشيطان في أمر النساء، ولا يعني الطعن في طباعهن نفساً، كما أنه لا إثم لحبالة الصياد في نفسها، وإنما الخير والشر فيها راجعان للصياد وعمله. والله أعلم.

(١) لم أقف عليه.

(٢) هو طرف من خطبة طويلة تقدم تخريجها برقم (٥١٦)، وإسناده واه جدّاً.

(٣) تقدم تخريجه عند الحديث (٥١٦، ٥٧٠)، مع استنكار الذهبي لمتنه وتضعيفه لرواته.

(٤) أي: بصيغة الجمع (حبائل).

(٥) انظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة (٢/ ٤٨٠).

(٦) لم أقف عليه عن الثوري، ولكنه ورد الجزء الأخير منه عند أبي نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٧٣)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٦٨١)، وابن عساكر (٥٦/٤١٧) من طريق حسن عن مالك بن دينار قولَه: «إنما الخير في الشباب» في قصة.

(٧) سيأتي في حرف العين (ح٦٨٨)، بلفظ: «**عجب ربنا من شاب..**»، ولم يتكلم عليه، بل أحاله إلى «إن الله يحب الشاب التائب» في حرف الألف (٢٤٤)، وتكلم فيه هناك.

(٨) انظر الحديث: (٩٦).

أنس [ق١١١/ب] رفعه: «**إن الله ﷻ ملكاً موكلاً بتأليف الأشكال**»، وهو ضعيف[(١)]

نعم؛ في تاسع «المجالسة» للدينوري من جهة [أبي غَزِيَّة][(٢)] الأنصاري، عن الشعبي، قال: «**إن الله ملكاً موكلاً بجمع الأشكال بعضها إلى بعض**»، وهو أشبه[(٣)]

٥٩٧ حديث: «الشتاء ربيع المؤمن؛ طال ليله فقامه، وقصر نهاره فصامه».

أبو يعلى والعسكري بتمامه، وأحمد وأبو نعيم باختصار، كلهم: من حديث دَرَّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد به مرفوعاً[(٤)] ودرَّاجٌ ممن ضعفه

(١) لم أقف عليه في «زهر الفردوس»، وعزاه البقاعي في «نظم الدرر» (١٣/ ٢١٢) إلى الديلمي، وهو في «الفردوس» برقم (٦٩٤)، ولم أقف عليه مسنداً، وقد أطلق المؤلف عليه الضعف، وقَلَّما يطلق ذلك إلا في الواهي التالف الإسناد، وترجيح المؤلف ـ لاحقاً ـ لما أورده عن الشعبي مقطوعاً يؤكد ذلك، فإنه عن الشعبي بإسناد تالف جدّاً، كما سيأتي. والله أعلم.

(٢) في (أ، ز، م، هـ، عز) من نسخ المقاصد: «ابن أبي غَزِيَّة»، والنص ساقط في بقية النسخ، ولعله سبق قلم من المؤلف أو النساخ، والتصويب من المصدر، ومثله عند البقاعي في «نظم الدرر» (سورة النور، ١٣/ ٢١٢)، وهو الصواب، كما في مصادر ترجمة الراوي وشيخه الشعبي. والله تعالى أعلم.
وهو أبو غزية الكبير محمد بن موسى بن مسكين الأنصاري الفقيه، قاضي المدينة توفي سنة (٢٠٧هـ): واه منكر الحديث، وقال ابن حبان: «كان ممن يسرق الحديث ويحدث به، ويروي عن الثقات أشياء موضوعات حتى إذا سمعها المبتدئ في الصناعة سبق إلى قلبه أنه كان المتعمد لها».
انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ٢٣٨، ١/ ٣٩٢، رقم ١٢٤٩ ـ ترجمة إسحاق بن سعيد بن جبير)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٨٣)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١٣٨)، رقم (١٦٩٩)، «المجروحين» (٢/ ٢٨٩)، «الكامل» (٦)، رقم (٢٦٥/ ١٧٤٦)، «الميزان» (٤/ ٤٩)، «اللسان» (٧/ ٥٣٨)، رقم (٧٤٦٢).

(٣) رواه أحمد بن مروان الدينوري في «المجالسة» (٤/ ٨٤)، رقم (١٢٥٢)، وإسناده تالف، أبو غزية الأنصاري الكبير: واه، منكر الحديث، واتهمه ابن حبان بسرقة الحديث، كما تقدم. وبقية رجاله ثقات.

(٤) أخرجه أحمد (١٨/ ٢٤٥)، رقم (١١٧١٦)، وأبو يعلى (١٠٦١، ١٣٨٦)، والآجري في «فضل قيام الليل» (١٣)، وابن عدي (٣/ ١١٤) وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٢٥)، =

جماعة[١]، وعُدَّ هذا الحديثُ فيما أنكر عليه[٢]، لكن قد وثقه ابن معين وابن حبان[٣]، وقال ابن شاهين في «ثقاته»: «ما كان من حديثه عن أبي الهيثم عن

= والقضاعي (١٤١، ١٤٢)، والبيهقي (٤/ ٢٩٧) وفي «الشعب» (٥)، رقم (٤٢٣/٣٦٥٥) - عن الحاكم، وعزاه البوصيري في «الإتحاف» (٥/ ١٥٥، ٢/٢٢٥٥) للحاكم، ولم أقف عليه في «المستدرك» - وابن الجوزي في «العلل» (٥٠١)، وابن عساكر (٢١٩/١٧) من طريقي عمرو بن الحارث وابن لهيعة، عن دراج به.

وعلقه الديلمي (٢/ ١٩٩/ ب) عن أبي يعلى الموصلي، عن أبي كريب، عن زيد بن الحباب، عن كثير بن زيد، عن ربيح بن عبدالرحمٰن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، عن جده.

ورواية أبي يعلى الأخيرة هذه لم أقف عليها في «المقصد العلي» و«المطالب العالية» و«إتحاف الخيرة»، مع توسع البوصيري في تخريج الحديث من الكتب الخارجة عن أصوله، فلعل أبا يعلى أخرجه في غير مسنديه ومعجمه، أو أن المؤلف كعادته ربما أخذه من «مسند الفردوس» ونسبه إلى الأصل دون بيان. والله أعلم.

والحديث مختصر في جميع الروايات، إلا في رواية أبي الأسود عن ابن لهيعة عند البيهقي، ورواية هارون بن معروف عن ابن وهب عند الآجري، وكذا رواية أبي يعلى المذكورة عند الديلمي.

(١) منهم أحمد، وقال: «أحاديثه مناكير»، وعنه أيضاً: «دراج حديثه منكر»، وقال في رواية أبي داود عنه: «روى مناكير كثيرة، وفي حديث في إسناده دراجٌ؛ الشأن في دراج»، وسئل أبو حاتم الرازي عن حديثٍ رواه ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن دراج، عن ابن حجيرة، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، فقال: «هذا حديث منكر، ودراج في حديثه صنعة»، وقال النسائي: «منكر الحديث»، وقال الدارقطني: «متروك»، وهكذا وهاه فضلك الرازي والعقيلي، وضعفه عثمان بن سعيد الدارمي وغيره.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (٤٤٨٢)، «سؤالات أبي داود» (٢٥٩)، «الضعفاء» للنسائي (١٨٧)، والعقيلي (٢/ ٤٣)، رقم (٤٧١)، «الجرح والتعديل» (٣٤١/٣ - ٣٤٢)، رقم (٢٠٠٨)، «العلل» لابن أبي حاتم (١١٨١)، «الكامل» (١١٢/٣ - ١١٥)، «سؤالات البرقاني» (١٤٢)، سؤالات الحاكم (٢٦١)، «تاريخ دمشق» (١٧/ ٢١٨ - ٢٢٥)، رقم (٢٠٧٦)، «التهذيب» (٨/ ٤٧٧ - ٤٨٠)، رقم (١٧٩٧)، «الميزان» (٢/ ٢٤ - ٢٥)، رقم (٢٦٦٧)

(٢) عد ابن عدي وغيره هذا الحديث فيما أنكر على دراج.

(٣) انظر: «تاريخ ابن معين» الدارمي (٣١٥)، الدوري (٢/ ١٥٤، ٥٠٣٩) «الجرح» (٤٢/٣) «الثقات» لابن حبان (٥/ ٤٣، ٣٧٦٣، و٥/ ١١٤، ٤١١١) «الكامل» (١١٢/٣ - ١١٣، ١١٥).

=

أبي سعيد فليس به بأس»[١].

وعليه مشى شيخي في «تقريبه» حيث قال: «إنه صدوق في حديثه عن أبي الهيثم، ضعيف»؛ يعني: في غيره[٢]، وعكس أبو داود، فقال: أحاديثه مستقيمة، إلا ما كان عن أبي الهيثم عن أبي سعيد[٣]. وعلى كلٍّ حالٍ فلهذا الحديث شواهدُ[٤]

= ومال ابن عدي إلى قول ابن معين فيما سوى الأحاديث التي أنكرت عليه.

(١) «الثقات» لابن شاهين (٣٤٩) نقلاً عن ابن معين، بلفظ: «ما كان بهذا الإسناد فليس به بأس، ودراج وأبو الهيثم ثقتان»، والذي في «تاريخ الدوري» ـ وعنه في «الكامل» لابن عدي ـ: «سمعت يحيى يقول ـ وسئل عن حديث دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد ـ فقال: ما كان هكذا ـ زاد ابن عدي: بهذا الإسناد ـ فليس به بأس» قال الدوري: فقلت له: إن دراجاً يحدث عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: «**أصدق الرؤيا بالأسحار**» ويروي أيضاً: «اذكروا الله حتى يقولوا مجنون»؟! فقال: «هما ثقتان؛ دراج وأبو الهيثم، وقد روى ـ زاد ابن عدي: بعض ـ هذه الأحاديث عمرو بن الحارث»، وعمرو بن الحارث يرويها عن دراج عن أبي الهيثم، وليس بمتابع له، فآفة نكارتها من دراج. والله أعلم.

(٢) كذا ذكر المؤلف رحمه الله، وفي «التقريب» (١٨٢٤): «صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف»، وسياق العبارة دال ـ والله أعلم ـ على أن ما في «التقريب» هو الأصوب، وتقدمت الترجمة مختصراً (ح٥٥٨، ٥٧٢).

(٣) «سؤالات الآجري» (١٤٩٢)، وهذا الذي ذكره الإمام أبو داود قد سبقه إليه في شأن هذه السلسلة شيخه الإمام أحمد، فقال ـ كما في «الكامل» (٣/ ١١٢) ـ: «أحاديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد فيها ضعف»، ولكنه في سائر أقواله والروايات عنه يطلق الحكم بنكارة حديث دراج، ووافقه عليه أبو حاتم الرازي وغيره كما تقدم، وما ذكره أبو داود من التفصيل هو الذي اعتمده الذهبي في «الكاشف» (١٤٧٣) و«المغني» (٢٠٣٩)، وابن حجر في «التقريب»، والألباني في «الصحيحة» كما تقدم.

وهكذا ما أنكره الدوري والعقيلي وابن عدي وغيرهم على دراج عامتها من روايته عن أبي الهيثم عن أبي سعيد، وهذا دال على ترجيح كلام الإمام أحمد وأبي داود على كلام ابن معين في توثيقه، إلا أن ذلك لا يعني أن يكون محتجاً به فيما يرويه عن غير أبي الهيثم مطلقاً، فقد أنكر الأئمة رواياتٍ له عن غير أبي الهيثم أيضاً؛ كابن حجيرة الأكبر ونحوه ـ كما تقدم عن أبي حاتم آنفاً ـ والذي يظهر أنه ضعيف يعتبر به في عامة أحواله، ويتجنب أفراده ومناكيره، وهو في أبي الهيثم أضعف. والله أعلم.

(٤) الحديث منكر ـ وإن كان دراج وثقه بعض الأئمة ـ وقد قال الإمام أحمد في رواية =

منها: ما رواه ابن أبي عاصم والطبراني وغيرهما من حديث سعيد بن بشير[(١)]، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً: «**الصوم في الشتاء الغنيمة الباردة**[(٢)]»[(٣)]

= المروذي عنه في «العلل» (٢٨٧): «الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت، والمنكر أبداً منكر»، فليس يتقوى بطرقه، وهي أشد ضعفاً منه، كما سيأتي. والله أعلم.

(١) ضعفه ابن معين وابن المديني والبخاري وأبو زرعة الرازي وأبو داود والنسائي، وتركه ابن مهدي بأخرة، ووهاه أبو مسهر وابن نمير والفسوي وابن حبان؛ وذكروا أنه كان سيء الحفظ جدّاً، روى عن قتادة وعمرو بن دينار مناكير لا يتابع عليها.
وقواه شعبة وأبو حاتم والبزار وابن عدي، فجعلوه في مرتبة الصدوق، ووثقه دحيم ونقل ذلك عن مشايخه، وأنكر أبو حاتم إدخاله في الضعفاء، وقال سعيد بن عبدالعزيز وغيره بصحة رواياته في التفسير خاصة.
وحديث الباب منكر، تفرد به سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس ﷺ.
انظر: «الضعفاء» للبخاري (١٣١)، والنسائي (٢٦٧)، والعقيلي (٢/ ١٠١ ـ ١٠٢)، رقم (٥٦٣)، «سؤالات البردعي» (٢/ ٦١٩)، رقم (١١٧)، «سؤالات ابن أبي شيبة» (٢٢٣)، سؤالات الآجري (٣٣٦ ـ العمري)، «الجرح» (٤/ ٦ ـ ٧)، «المجروحين» (١/ ٣١٩)، «الكامل» (٣/ ٣٦٩ ـ ٣٧٥)، رقم (٨٠٥)، «التهذيب» (١٠/ ٣٤٨ ـ ٣٥٦)، رقم (٢٢٤٣)، «الكاشف» (١٨٥٨)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٨ ـ ١٠/ الهندية)، «التقريب» (٢٢٧٦).

(٢) قال الهروي: أي: لا تعب فيه ولا مشقة، وكل محبوب عندهم بارد، وقيل: معناه الغنيمة الثابتة المستقرة، من قولهم: «برد لي على فلان حق»؛ أي: ثبت. وفي موضع آخر: سمي غنيمة لما فيه من الأجر والثواب.
انظر: «الغريبين» للهروي (١/ ١٦٤ ـ ١٦٥)، و«النهاية» لابن الأثير (١/ ٢٩٢/ برد، ٣/ ٧٣٧/ غنيمة).

(٣) لم أقف عليه عند ابن أبي عاصم، وأخرجه الطبراني في «الصغير» (٧١٦) و«الشاميين» (٤/ ١٦)، رقم (٢٦٠٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٥/ ٤٥٦) ـ وابن عدي (٣/ ٣٧٤) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٥/ ٤٢٤)، رقم (٣٦٥٨) ـ من طريقين عن الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشيرٍ به. قال الطبراني وابن عدي: «لم يروه عن قتادة غير سعيد، ولا عنه غير الوليد».
وأعله الهيثمي باختلاط سعيد بن بشير، وعده ابن عدي وابن طاهر مما أُنكِر عليه، وزاد الألباني أن الوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية، وقد عنعن. انظر: «ذخيرة الحفاظ» (٣٤٣٧)، «مجمع الزوائد» (٣/ ٥٤٦)، رقم (٥٢١٨)، «الصحيحة» (١٩٢٢). =

وسعيد ضعيف عند أكثرهم، وقد رواه همام عن قتادة، فجعله عن أنس عن أبي هريرة موقوفاً.

أخرجه البيهقي وأبو نعيم وعبدالله بن أحمد(١)، وهو أصح(٢)

ومنها: ما رواه أحمد والترمذي وابن خزيمة في «صحيحه»، والطبراني والقضاعي؛ من حديث الثوري، عن أبي إسحاق، عن نمير بن عَرِيب(٣)، عن عامر بن مسعود(٤)، رفعه(٥)، بلفظ حديث أنس، كما بيَّنت

= وخولف سعيد بن بشير في هذا الحديث من ثقات أصحاب قتادة، كما سيبينه المؤلف رحمه الله.

(١) رواه عبدالله بن أحمد في زوائد «الزهد» (ص٢٢١) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٨١) ـ، والبيهقي (٤/ ٢٩٨)، رقم (٨٧١٨) من حديث ثلاثة من الثقات عن همام، عن قتادة، حدثنا أنس، قال: قال أبو هريرة: ألا أدلكم على الغنيمة الباردة؟ قلنا: وما ذلك يا أبا هريرة؟ قال: «الصوم في الشتاء». قال البيهقي: هذا موقوف.

(٢) قال أبو زرعة وأبو حاتم: «حديث سعيد بن بشير خطأ منه، رواه همام والدستوائي عن قتادة عن أنس، قال: قال: أبو هريرة». انظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٧٤٢).

(٣) هو: نمير بن عَرِيب ـ بمهملتين، وزن عظيم ـ الهمداني ـ بسكون الميم ـ الكوفي: مقبول، من الثالثة، ووهم من ذكره في الصحابة أيضاً، ت [«التقريب» (٧١٩١)]، وقال أبو حاتم: «لا أعرفه إلا في حديث الصوم»، وقال الذهبي: «لا يعرف». انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٩٨)، رقم (٢٢٧٧)، «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٢)، رقم (٦٤٧٦)، «الميزان» (٤/٢٧٣)، رقم (٩١٢٠)، «الإصابة» (٦/ ٥١٣)، رقم (٨٩١٣).

(٤) هو: عامر بن مسعود بن أمية بن خلف القرشي الجمحي ـ ابن أخي صفوان بن أمية رضي الله عنه ـ: مختلف في صحبته؛ نفاها ابن معين والبخاري والترمذي وأبو زرعة وأبو حاتم وابن حبان وابن عدي والبيهقي والضياء وغيرهم، ووهم ابن حبان من عده في الصحابة، وسئل أحمد: أله صحبة؟ قال: لا أدري.
وقال مصعب بن عبدالله الزبيري: «له صحبة». رواهما أبو داود في «سؤالاته».
والجمهور على نفي صحبته، ولم يستدل من أثبت له الصحبة بما يَفْصِل ويؤيده. والله أعلم.
انظر: «سؤالات أبي داود» (٧٩)، «المراسيل» لابن أبي حاتم (٣٠١)، «الثقات» لابن حبان (٥/ ١٩٠)، (٧/ ٥٤٣)، «ترتيب علل الترمذي» (١/ ١٢٨)، رقم (٢١٨)، «الكامل» (٣/ ٤٣٣)، «العلل» للدارقطني (٦/ ١٨٣)، رقم (١٠٥٥)، «تهذيب الكمال» (١٤/ ٧٥ ـ ٧٧)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٧١ ـ الرسالة)، «الإصابة» (٣/ ٦٠٣)، رقم (٤٤٣٢)، «الكاشف» (٢٥٤٦)، «التقريب» (٣١٠٩).

(٥) أخرجه أحمد (٣١/ ٢٩٠)، رقم (١٨٩٥٩)، والترمذي (٧٩٧)، وابن أبي شيبة =

ذلك كلّه في «الأمالي»[١]، وتكلم العسكري في معناهما[٢].

وللديلمي عن ابن مسعود مرفوعاً: **«مرحباً بالشتاء، فيه تنزل الرحمة؛ أما ليله فطويل للقائم، وأما نهاره فقصير للصائم»**[٣].

= (٩٨٣٩)، والسري بن يحيى في «حديث الثوري» (٦٥)، وابن أبي الدنيا في «التهجد» (٥١٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٢٨٧٥)، وابن خزيمة (٢١٤٥)، والطبراني في «الكبير» ـ كما في «مسند الفردوس» (٢/٢١٣/أ) ـ وابن جميع في «المعجم» (٢١٢/٢)، رقم (٣٣٤) وأبو الشيخ في «الأمثال» (٢٢٣)، والقضاعي (٢٣١)، والبيهقي (٤/٢٩٦)، رقم (٨٧١٧)، والضياء في «المختارة» (٣/٢٧٨ ـ ٢٧٩)، رقم (٢٤٤ ـ ٢٤٧) وغيرهم من طرق عن الثوري به.

وحكم البخاري والترمذي والبيهقي والضياء وأبو حاتم وغيرهم بأنه مرسل.

ورواه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن عامر بن مسعود مرفوعاً، ولم يذكر نمير بن عريب بين جده وعامرِ بن مسعود. أخرجه الفسوي في «المعرفة» (٣/١٢٧)، وابن أبي الدنيا في «التهجد» (٣٧٦)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/٢٤٢)، رقم (٧٥٢) وأبو نعيم في «المعرفة» (٤/٢٠٦٥)، رقم (٥١٨٩) من طرق عن إسرائيل به، والثوري أحفظ وأتقن وأرجح من إسرائيل وكلٍّ من خالفه، ويحتمل أن يكون أبو إسحاق دلّس في الرواية الأخرى، كما يحتمل أن يكون إسرائيل وهم عليه.

ورواية الثوري فيها ثلاث علل: ١ ـ جهالة نمير بن عريب، ٢ ـ وتفرده بها، وليس ممن ثبتت عدالته حتى يحتمل تفرده، ٣ ـ والإرسال، بناءاً على ما تقدم من ترجح تابعية عامر بن مسعود.

وأعلها محققو المسند بجهالة حال عامر، وأنه لم يوثقه غير ابن حبان، ولكنه ممن يحتمل حديثه، ولم أقف على تعليل حديثٍ به من أحدٍ من الأئمة، بل وصفه بالصحبة من بعضهم ربما يقوي جانب توثيقه. والله أعلم.

والحديث مروي عن عمر ﷺ وعبيد بن عمير وغيرهما من أقوالهم موقوفة عليهم.

(١) للمؤلف ﷺ عدة أمالي، كما تقدم في ترجمته، ولم أقف منها إلا على «تخريج أحاديث العادلين لأبي نعيم» ـ مطبوع في جزء، ومنها «تخريج الأربعين النووي» ـ خ، ومنها: «تكملة تخريج الأذكار» و«الأمالي المطلقة»، ولم أقف على أمرهما، ولا على موضع كلامه منها. والله أعلم.

(٢) لم أقف على كتاب العسكري، وتكلم في معناه الديلمي (٢/٢١٣/أ) بنحوٍ مما تقدم عن الهروي وغيره.

(٣) الفردوس (٤/١٦٤)، رقم (٦٥١٣) ـ واللوحات التي يتبعها من مصورة «مسند الفردوس» (٣/٢٥٣ ـ ٢٥٥) مطموسة كلها، وهو في «زهره» (٤/٧١) ـ، وأخرجه =

وفي حادي عشر «المجالسة» من حديث عمران بن حُدَير، عن قتادة، قال: «**لم ينـزل عذاب قط من السماء على قوم إلا عند انسلاخ الشتاء**»[(١)]

[٥٩٨] حديث: «شراركم عزابكم».

أبو يعلى والطبراني؛ من حديث أبي هريرة، أنه قال: لو لم يبق من أَجَلي إلا يوم واحد لقيت الله بزوجة، سمعت رسول الله ﷺ يقول: وذكره[(٢)]

= كذلك ابن عدي (٣/ ٤٥٨)، (٧/ ١٥) من طرق عن محمد بن موسى الحرشي، عن نعيم بن عبدالحميد الواسطي، عن السري بن إسماعيل الكوفي، عن الشعبي، عن مسروق، عن عبدالله بن مسعود ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا جاء الشتاء قال: فذكره.

وهذا حديث منكر واه، وفي إسناده علتان:

١ ـ نعيم بن عبدالحميد: ضعيف، كما في «الكامل» (٧/ ١٥)، رقم (١٩٥٨).

٢ ـ السري بن إسماعيل الهمداني الكوفي ـ ابن عم الشعبي ـ: متروك بالاتفاق، وكذبه القطان، وأسوأ حديثه ما يرويه عن الشعبي، فكلها أوابد. انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣)، رقم (١٢١٦)، «الكامل» (٣/ ٤٥٦ ـ ٤٥٨)، رقم (٨٧٢)، «التهذيب» (١٠/ ٢٢٧ ـ ٢٣١)، رقم (٢١٩٣)، «التقريب» (٢٢٢١).

والحديث نقل ابن عدي استنكار الساجي له، ثم قال: «ولعل إنكاره أتيناه من قبل نُعيم هذا، فإنه ليس بذاك في الحديث، ولم يروه عن السري غير نعيم، ونعيم معروف بهذا الحديث»، وأما الذهبي فكما في «الميزان» (٤/ ٢٧٠) جعل الآفة فيه من السري بن إسماعيل، وذلك أقرب، لكونه أوهى وقد اتُّهِم. والله أعلم.

(١) أخرجه في «المجالسة» (٢/ ٢٨٠)، رقم (٤٢٦)، (٧/ ٦٤)، رقم (٢٩٢٥)، وإسناده واه جدّاً، فيه محمد بن عبدالعزيز الدينوري: رماه ابن أبي حاتم بسرقة الحديث، وحكم ابن عدي على جملة أحاديث له بالبطلان، فقال: «وله غير هذا مما أنكرت عليه»، واتهمه الذهبي بالوضع، وقال: «ليس بثقة، يأتي ببلايا». انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٨)، رقم (١٣)، «الكامل» (٦/ ٢٨٩)، رقم (١٧٧٤)، «الميزان» (٣/ ٦٢٩)، رقم (٧٨٧٧).

(٢) أخرجه أبو يعلى (٤/ ٣٧)، رقم (٢٠٤٢) ـ ومن طريقه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٨٢)، والديلمي (٢/ ١٩٠/ أ) ـ والطبراني في «الأوسط» (٤٤٧٦)، وابن عدي (٣/ ٩١٣) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨) ـ، ومداره على خالد بن إسماعيل المخزومي، به أعله ابن عدي، وقال: «يضع الحديث»، وزاد ابن الجوزي بأن «صالحاً مولى التوأمة» ـ راويه عن أبي هريرة ﷺ ـ مجروح.

وله طريق آخر أوهى من الأول: أخرجه ابن عدي (٧/ ١٦٣)، وفيه يوسف بن السفر، كذبوه، وبه أعله.

وفي سنده: خالد بن إسماعيل المخزومي، وهو متروك[(١)]

ولهما أيضاً من حديث عطية بن بُسْرٍ المازني[(٢)] مرفوعاً، في حديث: «**إن من سنتنا النكاح، شراركم عزابكم، وأراذل أمواتكم عزابكم**»[(٣)]

---

(١) متهم بالوضع على الثقات، كما تقدم.

(٢) هو: عطية بن بسر المازني: أخو عبدالله بن بسر المازني، له ولأبويه وأخيه عبدالله صحبة ﷺ، نزل مع أهل بيته ـ أبيه وأمه وأخيه وأختيه ـ مدينة حمص من أرض الشام، وروى عنه أهلها، وروي عن مكحول عنه، وهو مرسل، بينهما غضيف بن الحارث الثمالي، وتوفي بالمدينة عام (٧٢) هـ.
ومكحول لم يدرك ابن عمر وابن الزبير وغيرهما ممن توفي بعد عطية بن بسر بسنة فأكثر، وإنما روى عنهم بالإرسال، ولا يصح له سماع أو رؤية أحد من الصحابة إلا أنس وأبي هند الداري وواثلة بن الأسقع وأبي أمامة الباهلي ممن توفوا بعد الثمانين ومائة بدهر، بل ولا يثبت له سماع من أبي إدريس الخولاني، وقد توفي عام ثمانين، كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (٢١١ ـ ٢١٣) و«تهذيب الكمال» (٢٨/ ٤٦٤ ـ ٤٧٥)، رقم (٦١٦٨)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٥٨ ـ ٢٦٠)، رقم (٥١١).
ولذا قال أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٤/ ٢٢١٦)، رقم (٢٣١٨): «حديثه عند غضيف بن الحارث».
وانظر لترجمة عطية ﷺ: «الاستيعاب» (ص٥١٩)، رقم (١٨٢٧)، «الإصابة» (١٨٦/٧)، رقم (٥٥٩٣).

(٣) روي هذا الحديث عن عطية بن بسر ﷺ من أوجه:
الوجه الأول: من حديث بقية بن الوليد الحمصي، عن معاوية بن يحيى الشامي، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن غضيف بن الحارث، عن عطية بن بسر المازني ﷺ.
رواه عن بقية بن الوليد ستة من الرواة، واختلفوا في إسناده في موضعين:
• في تعيين معاوية بن يحيى شيخ بقية؛ هل هو الصدفي أم الطرابلسي؟
• وهل يرويه عطية بن بسر ﷺ عن النبي ﷺ مباشرة، وعكاف مجرد صاحب قصة لا رواية له، أم أن عطية يرويه عن عكاف عن النبي ﷺ، ولم يشهد القصة بنفسه؟.
والرواة الستة عن بقية هم:
١ ـ أبو طالب عبدالجبار بن عاصم الجرجاني: رواه عنه أبو يعلى في «المسند» (٢٦٠/١٢)، رقم (٦٨٥٦) ـ وعنه ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٣ ـ ٤)، ونقله عنه الديلمي في «مسنده» (٢/ ١٩٠/أ)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/ ٦٥ ـ ٦٦)، رقم (٣٧٣٩) ـ وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٢/ ٥٨٥)، رقم (١٤١٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٨٥)، رقم (١٥٨)، (٢٥/ ١٦)، رقم (١٠) (اختصره في الموضع الثاني) و«الشاميين» (٤/ ٣٦٣)، رقم (٣٥٦٧) عن محمد بن أحمد الخزاعي =

= القاضي، وأبو نعيم في «المعرفة» (٤/٢٢٤٦، ترجمة: ٢٣٥٦، ٥٥٨١) من طريق مطين الحافظ، وأبو نعيم في «المعرفة» أيضاً مختصراً (٦/ ٣٤٣٤)، رقم (٧٨٢٣) من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧)، رقم (٥٠٩٤) من طريق محمد بن إسحاق الصغاني ومحمد بن الفضل بن جابر السقطي، سبعتهم (أبو يعلى، وابن أبي عاصم، ومطين، ومحمد الخزاعي، وابن أبي شيبة، والصغاني، والسقطي): عن عبدالجبار بن عاصم به، إلا أن ابن أبي عاصم قال: «بقية: حدثنا أبو مطيع معاوية بن يحيى»، وقال مطين: «بقية: عن معاوية بن يحيى ـ ليس بالصدفي ـ»، وقال سائرهم: «عن معاوية بن يحيى».

٢ ـ أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن العلاء المعروف بالشامي: رواه عنه بحشل في «تاريخ واسط» (١/ ٢١٣).

٣ ـ أبو العباس أحمد بن سعيد بن يعقوب الحمصي: أخرج حديثه الثعلبي في «التفسير» (٧/ ٩١، النور: ٣٢ ـ ٣٤) وقِوَام السُّنَّة في «الترغيب» (٣/ ٢٢٥)، رقم (٢٤٦٥) من طريقين عنه به، وصرح بالتحديث بين بقية وشيخه.

٤ ـ محمد بن الحسن بن عمار بن نصر: أخرج حديثه أبو أحمد العسكري في «معجم الصحابة» ـ كما في «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٠٠، ٤١٢ ـ المعرفة). وهؤلاء الثلاثة قالوا في حديثهم: «بقية: عن معاوية بن يحيى».

كلهم قالوا: «جاء ـ أو: أتى ـ النبيَّ ﷺ عكافُ بن وداعة الهلالي ـ أو: رجل يقال له عكاف..» أو نحوه.

٥ ـ إسحاق بن راهويه: أخرج حديثه في «مسنده» ـ كما في «تخريج الكشاف» للزيلعي (٤٣٩/٢)، وقال: «أخبرنا بقية بن الوليد حدثني معاوية بن يحيى الصدفي...» بإسناده عن عطية بن بسر المازني، أن النبي ﷺ قال لعكاف بن وداعة الهلالي... الحديث.

وهنا تفرد ابن راهويه بتعيين معاوية بن يحيى أنه الصدفي، بناء على شهرته الأكثر في شيوخ بقية، بل في الرواية بصفة عامة، حتى اعتبر عدد من العلماء أن الطرابلسي هو الصدفي، بينما هما شخصان؛ أبو مطيع الطرابلسي، وأبو روح الصدفي نزيل الري، فيحتمل أن يكون تعيين ابن راهويه للصدفي قياساً وعلى هذا الظن، ويحتمل أن يكون لم يتنبه للنفي في قول بقية عند الرواية: «وليس بالصدفي»، فحفظ النسبة دون النفي، وإنما هذا حديث الطرابلسي كما بينه عبدالجبار بن عاصم، وسيأتي بيانه من قول الدارقطني وابن طاهر، إن شاء الله.

وهذا مثل ما وقع لابن راهويه في حديث: «لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه»، أن بقية دلّس اسم شيخه حتى لا يُعرف، ثم أسقط واهياً فوقه، فرواه عنه ابن راهويه مسلسلاً بالتحديث، فقال أبو حاتم: «هو وهم، ولعله حفظ الحديث عن بقية، ولمَّا يَفطِن لِما عَمِل بقيةُ مِن تركِه إسحاق بن أبي فروة من الوسط، وتكنيته عبيد الله بن عمرو، =

= فلم يفتقد لفظ بقية، في قوله: «حدثنا نافع»»، أو «عن نافع». «العلل» (ح١٩٥٧).
٦ ـ محمد بن المصفى الحمصي: أخرج حديثه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢٨٤/٢)، رقم (٨١٣) عن الحسن بن علي بن شبيب المعمري البغدادي، قال: حدثنا ابن مصفى، حدثنا بقية، حدثنا معاوية بن يحيى، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن عطية بن بسر، حدثنا عكاف بن وداعة الهلالي، عن النبي ﷺ بنحوه.
ويعني نحو حديث برد بن سنان، عن مكحول، الذي سيأتي في الوجه الخامس.
وهنا تفرد ابن قانع؛ عن المعمري، عن ابن مصفى، عن بقية بذكر التحديث بين عطية بن بسر وبين عكاف بن وداعة، وهذا وهم في حديث عطية بن بسر، لما فيه من المخالفة لسائر الروايات عن بقية، ولِمَا يَرِد في متن الحديث في رواية عامة من روى الحديث عن بقية بكامل متنه، وكذا في رواية الوليد بن مسلم وإبراهيم بن مطهر، وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه الذي سوف يأتي عند المصنف؛ أن عطية بن بسر سأل النبي ﷺ عن قوله: «إنهن صواحب كرسف»، ومن ـ أو: ما ـ كرسفٌ يا رسول الله؟. والله أعلم.
*** رواية إسحاق بن راهويه فاتت الحافظين؛ البوصيري في «الإتحاف» (٤/ ١٢)، رقم (٣٠٨٣)، وابن حجر في «المطالب» (٨/ ٢٦٦)، رقم (١٦٣٨) وهي على شرطهما، فتستدرك عليهما.
الوجه الثاني: من حديث الوليد بن مسلم، عن معاوية بن يحيى، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن عطية بن بسر المازني رضي الله عنه، قال: جاء عكاف بن وداعة الهلالي إلى النبي ﷺ. الحديث.
أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٥٦)، رقم (١٣٩٠) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٦٠٩)، رقم (١٠٠١) ـ عن إبراهيم بن يوسف، عن داود بن رشيد، حدثنا الوليد بن مسلم به.
وكذا رواه ابن السكن وابن منده في «الصحابة»، كما في «الإصابة» (٧/ ٢٢٩).
الوجه الثالث: من حديث إبراهيم بن مطهر الشامي، عن أبي مطيع الشامي، عن مكحول، عن عطية بن بسر رضي الله عنه، قال: دخل على رسول الله ﷺ رجل يقال له: عكاف.. الحديث.
رواه أبو نعيم في «المعرفة» (٤/ ٢٢١٦، رقم ٢٣١٨، ٥٥٣٩، ٤/ ٢٢٤٦، رقم ٥٥٨٢) من طريق الفسوي، عن علي بن حجر، عن إبراهيم بن مطهر الجرشي به.
وأبو مطيع الشامي: هو معاوية بن يحيى الطرابلسي، كما بينه عبدالجبار بن عاصم عن بقية.
الوجه الرابع: رواية أشعث بن شعبة؛ عن معاوية بن يحيى، عن رجل من بجيلة، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن الغضيف بن الحارث، عن عطية بن بسر رضي الله عنه به.
علقه ابن مندة في «معجم الصحابة»، كما في «الإصابة» (٧/ ٢٢٩)، رقم (٥٦٦١)، و«تعجيل المنفعة» (٢/ ٢١)، رقم (٧٤٦). =

وفيه معاوية بن يحيى الصدفي، وهو ضعيف[(١)].

= **الوجه الخامس**: من حديث برد بن سنان الشامي، عن مكحول، عن عطية بن بسر الهلالي، عن عكاف بن وداعة الهلالي، عن رسول الله ﷺ.
رواه ابن قتيبة الدينوري في «غريب الحديث» (١/ ٤٤٦ ـ بتل)، والعقيلي (٣/ ٣٥٦) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٦٠٩)، رقم (١٠٠٠) ـ وابن قانع (٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤)، رقم (٨١٣) من ثلاث طرق عن محمد بن عمر الرومي، عن ثلاثة؛ أبي صالح العمي والعباس بن الفضل الأنصاري وأبي فاطمة مسكين بن عبدالله الطاحي.
ورواه الطبراني في «الشاميين» (١/ ٢١٣)، رقم (٣٨١) ـ وعنه في «تخريج الكشاف» (٢/ ٤٤٠) ـ من طريق رجاء بن وهبة الحناني البصري [ولم أقف له على ترجمة]، عن محمد بن عمر الرومي، عن سفيان بن عيينة، **أربعتهم**: (العمي، والعباس، وأبو فاطمة، وابن عيينة) عن برد به. ومن طريق ابن الرومي هذا رواه ابن السكن، كما في «تعجيل المنفعة» (٢/ ٢٠).
وذكر الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (٢/ ٢٠)، رقم (٧٤٦) أنه من طريق مكحول، عن غضيف بن الحارث، عن عطية، . . .، ولكنْ «غضيف» لم يُذكر في المصادر الأصلية، ووافقهم الحافظ نفسه في «الإصابة» (٧/ ٢٢٨)، رقم (٥٦٦١).
وهذه أوجه مضطربة، ويُعِل بعضها البعض، والحديث لا يصح له سند، على أن متن الحديث منكر جداً، كما سيأتي بيان أحكام الأئمة عليه، إن شاء الله تعالى. والله أعلم.

(١) هو: أبو روح معاوية بن يحيى الصدفي الشامي نزيل الري، وهو مستقيم الحديث في رواية أهل الشام عنه، وما حدث بالري فكلها مقلوبات ومناكير. قال البخاري وأبو حاتم الرازي: (روى عن الزهري، روى عنه عيسى بن يونس وإسحاق بن سليمان مناكير كأنها من حفظه، وروى عنه هقل بن زياد أحاديث مستقيمة، كأنها من كتاب)، وقال أبو زرعة الرازي: (ما حدث بالري كلها مقلوبة، وما حدث بالشام أحسن حالاً)، ونحوه قول ابن حبان وغيره.
وقال الدارقطني: (أبو مطيع معاوية بن يحيى الطرابلسي أكثر مناكير من الصدفي، وإنما فسدت رواية الصدفي؛ لأنه غابت عنه كتبه فحدث من حفظه، وسماع الهقل بن زياد منه من كتابه، فلست ترى فيها خطأً ولا مقلوبا، والله أعلم).
تنبيه: انقلب قول البخاري المذكور في نقل المزي في «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٢٢٢/ ٦٠٦٨) وتبعه عليه الذهبي في «الميزان» (٤/ ١٣٨/ ٨٦٣٥)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٢/ ١٦)، فذكروا عن البخاري أنه قال في «معاوية بن يحيى الصدفي»: (أَحَادِيثه عَن الزُّهْرِيّ مُسْتَقِيمَة، كأَنَّها من كتاب)، وبنى ابن الملقن عليه تصحيح الأحاديث في كتابه «البدر المنير»، وهو نقل مباين لكلام البخاري آنف الذكر. والله أعلم. انظر: التاريخ الكبير (٧/ ٣٣٦/ ١٤٤٧)، و«الأوسط» (٢/ ١٥٤)، و«الضعفاء» له (٣٥٠)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٣٨٤)، «المجروحين» (٣/ ٣)، و«التعليقات عليه» (٣٤١)، =

= و«التقريب» (٦٧٧٢). ولكن كما تقدم آنفاً في تخريج الحديث ليس أبو روح معاوية بن يحيى الصدفي راويَ هذا الحديث، بل أبو مطيع معاوية بن يحيى الطرابلسي، وقد نص الدارقطني في «تعليقاته على المجروحين» بأن راوي حديث عكاف بن وداعة هو أبو مطيع الطرابلسي، دون أبي روح الصدفي، وبه قال ابن القيسراني في «تذكرة الحفاظ» (ح١١)، ويستأنس لذلك أيضاً بأن الأئمة قد نصوا على أن حديث أهل الشام عن الصدفي مستقيم ليس فيه منكر ولا مقلوب، وهذا غاية في النكارة، من رواية أهل الشام عن معاوية بن يحيى. والله أعلم.

وإليك بيان علل الحديث بعون الله وفضله:

١ ـ الاضطراب في الإسناد: حيث إن مداره في الأوجه الأربعة الأولى على معاوية بن يحيى الطرابلسي، واختلف عنه فيه على أربعة أوجه كما تقدم، والوجه الخامس أيضاً يخالف الأوجه الأولى، وله وجه سادس أيضاً كما سيأتي عند ذكر المصنف لحديث أبي ذر ﷺ، وفي هذه دلالة بينة على اضطرابه.

٢ ـ الانقطاع بين مكحول وبين من فوقه في الإسناد:

وبيان ذلك أن الغضيف بن الحارث الثمالي الكندي، نزيل حمص؛ مختلف في صحبته، والراجح أنه صحابي، كما قال البخاري والرازيان وابن حبان والطبراني وسائر المؤلفين في الصحابة وغيرهم، توفي سنة بضع وستين زمن فتنة مروان بن الحكم، وقيل: بل بقي إلى زمن عبدالملك، وهذا الذي رجحه البخاري والمزي وغيرهما. انظر: «الطبقات» لابن سعد (٥/ ٥٢١)، «التاريخ الكبير» (٧/ ١١٢)، رقم (٤٩٩)، و«الأوسط» (٢/ ١٠١٤)، رقم (٧٩٨)، «الجرح والتعديل» (٧/ ٥٤)، رقم (٣١١)، «الثقات» (٣/ ٣٢٦)، «التهذيب» (٢٣/ ١١٢ ـ ١١٦)، رقم (٤٦٩٣)، «التقريب» (٥٣٦١)، «الإصابة» (٦٩١٧).

ومكحول لم يدرك إلا أفراداً من الصحابة ممن تأخرت وفياتهم إلى ما بعد الثمانين؛ كأنس وواثلة وأبي هند الداري، وحديثه عن غير هؤلاء مرسل كما تقدم آنفاً، وغضيف بن الحارث هذا متقدم الوفاة جدّاً، ولم ينزل مكحول الشام إلا متأخراً، حيث عتق بمصر، فجمع العلم بها، ثم رحل إلى العراق فجمع، ثم نزل المدينة فجمع العلم من أهلها، ولم يدرك بها ابن عمر وغيره من الصحابة، ثم نزل الشام، ولزم بيروت.

وراجع ما تقدم من المصادر في ترجمة عطية بن بسر المازني ﷺ. والله أعلم.

٣ ـ التدليس: وهذا بين بالنظر إلى رواية الوليد بن مسلم وإبراهيم بن مطهر وابن الرومي، مقارنة بإسناد بقية بن الوليد، وهو مدلس تدليس التسوية، فلو كان عنده بالإسناد العالي لما تركه إلى النازل.

وأما رواية بقية بن الوليد: فتكشف رواية أشعث بن شعبة عن تدليس فيه، وذلك أنه زاد بين معاوية بن يحيى الطرابلسي وسليمان بن موسى رجلاً من بجيلة ـ مبهماً ـ =

= وعليه فيحتمل أن تكون النكارة من هذا الرجل المجهول، دون أبي مطيع الطرابلسي، وهذا إن صح عن أشعث بن شعبة كان دليلاً على أن في الإسناد تدليساً من الطرابلسي أو الرواة عنه لرجل مبهم لعله يكون هو الآفة، وبالتدليس ألقيت اللائمة على غيره، وهو معاوية بن يحيى أبو مطيع الطرابلسي، إلا أن ابن مندة لم يسق له إسناداً حتى تعرف درجة ثبوته عن أشعث بن شعبة الخراساني المصيصي؛ وهو صدوق، كما تقدم (ح٩٩)، وكونه أتى في الإسناد بزيادة غريبة يدل على ضبطه له، ولا سيما بقية والوليد بن مسلم موصوفان بتدليس التسوية، وأتيا بإسناد معنعنٍ لِمتنٍ في غاية النكارة. والله أعلم.

٤ ـ خاصة بالأوجه الثلاثة الأولى؛ أبو مطيع معاوية بن يحيى الطرابلسي الشامي: مختلف فيه، وثقه أبو زرعة الرازي وصالح جزرة وأبو علي النيسابوري، وقال أبو حاتم وأبو زرعة أيضاً: «صدوق، مستقيم الحديث»، وضعفه البغوي والدارقطني. وتوسط فيه ابن معين، فقال: «صالح، ليس بذاك، وهو أقوى من يحيى بن معاوية الصدفي». ووَحَّد ابن حبان في «المجروحين» (٣/٣) بينه وبين الصدفي، فجعلهما واحداً، وضعفه جدّاً، وذكر من مناكيره هذا الحديث في غيره، بعضها للصدفي والبعض الآخر للطرابلسي. فتعقبه الدارقطني في «تعليقاته على المجروحين» (٣٤١) بقوله: «خلط أبو حاتم في هذا الباب تخليطاً قبيحاً، هما رجلان، . . .، الصدفي يكنى أبا روح . . .، وهو الذي كان على بيت المال بالري، وهو الذي روى عنه الهقل . . .، والآخر يكنى أبا مطيع، وهو الأطرابلسي، وهو الذي روى حديث عكاف بن وداعة المذكور، وهو الذي روى حديث خالد الحذاء المذكور ههنا ـ يعني: في «المجروحين» ـ وهو أكثر مناكير من الصدفي، ثم تكلم على حديث الصدفي، وأن فساد حديثه من فساد حفظه وغياب كتبه عنه، وهقل أخذ عنه من كتابه، ولذا فلست ترى فيها خطأ ولا مقلوباً».

والذي يظهر أن قول الدارقطني هو أرجح الأقوال فيه، وأما من وثقه من الأئمة فلأنهم لم يطلعوا على مناكيره، وبعضها وصلتهم باسم الصدفي خطأً من الرواة، كما وقع هنا عند إسحاق بن راهويه، فتبعه عليه جمعٌ من أئمة التخريج بما فيهم السخاوي والألباني وغيرهما، فحمل الصدفي تبعتها بدلاً من الطرابلسي هذا، وحديث الباب معدود في مناكير الطرابلسي. والله أعلم.

٥ ـ **وهو خاص بالوجه الثالث**؛ إبراهيم بن مطهر الفهري الجرشي ـ بضم الجيم وبشين معجمة ـ: قال الذهبي: «لا يدرى من هو»، وهذا هو الذي روى علي بن حجر عنه؛ عن أبي المليح عن الأشيب بن دارم عن أبيه حديث: «أمتي على خمس طبقات، كل طبقة أربعون سنة، . . .»، وهو باطل سنداً ومتناً، قال الذهبي: «ليس بصحيح». وقال ابن منده: «إسناده ضعيف»، وقال أبو نعيم: «في إسناد حديثه نظر»، وقال ابن عبدالبر: «في إسناده مقال». انظر: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١٠١٩/٢)، «الاستيعاب» (١٩٨٤)، «الميزان» (١/ ٦٦/ ٢١٧)، «اللسان» (١/ ٣٦٤)، =

= رقم (٣٠٦)، «الإصابة» (٢/ ٣٨٣)، رقم (٢٣٨٨).

ومحل النظر فيه هو إبراهيم بن مطهر هذا، كما نوه به الذهبي، والنظر فيه أنه أتى بمتن منكر، وإسناد فرد لم يتابعه عليه أحد، ولا يعرف الأشيب بن دارم وأبوه في غير حديث ابن مطهر هذا، ولذا لما ذكر المصنفون في الصحابة «دارم» المذكور؛ نبهوا على أن إسناده ضعيف، فيه نظر، كما تقدم، وأبو المليح الذي روى عنه ذلك الحديث هو الحسن بن عمر ـ وقيل: عمرو ـ ابن يحيى الفزاري مولاهم الرقي ثقة ضابط كثير الأصحاب من الثقات ـ كما في «التهذيب» (٦/ ٢٨٠ ـ ٢٨٣)، رقم (١٢٥٥) ـ وتفرد مجهول مثل الفهري هذا عن ثقة مثله بمثل ذلك المنكر دليل على وهنه في الرواية، وأنه لا يوثق به. والله أعلم.

٦ ـ خاصة بالوجه الرابع: **محمد بن عمر بن عبدالله الرومي**:

لينه أبو زرعة والذهبي وابن حجر والعيني، وضعفه أبو داود، وقال أبو حاتم: «شيخ قديم روى عن شريك حديثاً منكراً»، قال ابن أبي حاتم: فقلت: ما حاله؟ قال: «فيه ضعف»، وقال ابن حبان: «شيخ يروي عن شريك، يقلب الأخبار، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال. روى عن شريك عن سلمة بن كهيل عن الصنابحي عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنا دار الحكمة وعلي بابها، فمن أراد الحكمة فليأتها من بابها**». وهذا خبر لا أصل له عن النبي ﷺ، ولا شريك حدث به، ولا سلمة بن كهيل رواه، ولا الصنابحي أسنده. ولعل هذا الشيخ بلغه حديث أبي الصلت عن أبي معاوية فحفظه، ثم أقلبه على شريك، وحدث بهذا الإسناد». ولم يتعقبه الدارقطني في «تعليقاته على المجروحين» على حكمه هذا، فكأنه يوافقه عليه، وهذا هو الحديث الذي أشار إليه أبو حاتم أعلاه، وقال فيه الذهبي في «الميزان» (٣/ ٦٦٨): «ما أدري من وضعه». ولابن الرومي عن الثقات مناكير أخر أيضاً في كتب العلل. والله أعلم.

انظر: «سؤالات الآجري» (٦٤٤، ٨٢٤)، «الجرح» (٨/ ٢١ ـ ٢٢)، «المجروحين» (٢/ ٩٤)، «تعليقات الدارقطني» (٢١٨)، «المغني» للذهبي (٥٨٦٨)، «الميزان» (٧٩/٣، رقم ٥٦٦٦، ٢١٢/٣، رقم ٦١٥٩، ٦٦٨/٣، رقم ٨٠٠٢)، «مغاني الأخيار» (٥١٩)، «التقريب» (٦١٦٩).

تنبيه: ترجم ابن حبان بما تقدم ذكره لِـ «عمر بن عبدالله بن الرومي»، والد «محمد بن عمر بن عبدالله الرومي»، بناء على التصحيف في هذا الإسناد في بعض أصوله، ثم راح فذكر هذا الابن الواهي في «الثقات» (٩/ ٧١)، رقم (١٥٢٤١) بدلاً من الأب الثقة، وتعقبه على ذلك الدارقطني في «تعليقاته على المجروحين»، والذهبي في «الميزان»، ولفظ الدارقطني: «إنما هو محمد بن عمر بن عبدالله الرومي، وأبوه =

= عمر بن عبدالله ثقة، . . . ، وحديث أبي الصلت عن أبي معاوية هو الذي رواه عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**»، وضعه أبو الصلت وسرقه منه جماعة». والله أعلم.

فهذا هو آفة هذا الوجه الرابع، ويؤكد ذلك أن ابن الرومي هذا جمع في إسناده أربعة من الشيوخ، بما فيهم ابن عيينة ـ وهو من هو في كثرة أصحابه، وتحريبهم في حديثه ـ يروي الحديث عنهم عن برد بن سنان، وكفى بذلك دلالة وتأكيداً لما قرره ابن حبان فيه وأقره الدارقطني عليه؛ من أن الراوي واه جدّاً. والله أعلم.

هذا، وفي رواياته هذه مواضع نظر أخرى أيضاً، وذلك أن راويه عنه عن ابن عيينة لم أقف له على ترجمة، ومن سوى ابن عيينة من شيوخ ابن الرومي فيه محل نظر، فأبو صالح العمي: لم أقف على أمره، ولعله ـ والله أعلم ـ زبيب أبو صالح العمي الذي ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح» (٣/ ٦٢١)، رقم (٢٨١٢) بالرواية عن شهر بن حوشب، وسكت عنه. وعباس بن الفضل الأنصاري الأزرق: متروك، متهم، كما في «التاريخ الكبير» (٧/ ٥ ـ ١٢)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٢١١ ـ ٢١٢/ ١١٦٦)، و«الكامل» (٦/ ٣ ـ ٥/ ١١٨٣)، و«ميزان الإعتدال» (٢/ ٣٨٥) رقم (٤١٧٦)، و«تقريب التهذيب» (٣١٨٣). وأبو فاطمة مسكين بن عبدالله الطاحي البصري: قال أبو داود: «صالح الحديث، متهم بالقدر» [«سؤالات الآجري» ـ ط: العمري (٢٧٧)]، وضعفه أبو حاتم الرازي بحديث رواه عن حوشب عن الحسن البصري عن أبي أمامة في فضل الغسل يوم الجمعة، وقال: «هذا منكر، الحسن عن أبي أمامة لا يجيء، ووَهَن أمرُ مسكينٍ عندي بهذا الحديث»، وقال في موضع آخر: «. . الحسن عن أبي أمامة!! لا يجيء هذا إلا من لين مسكين»، وقال الدارقطني في «المؤتلف» (٢/ ٦٦٧): «ضعيف الحديث»، وأما الخطيب فجهَّله في «تلخيص المتشابه» (١/ ٢٧٠)، ولعله لكونه غير منسوب عنده في الرواية التي ضعفه فيها الدارقطني، وأنكراها عليه. والله أعلم.

وانظر: «العلل» للرازي (٥٧٠، ٦٠٨)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٢٩)، رقم (١٥٢٣)، «اللسان» (٨/ ٤٩)، رقم (٧٧٠٠).

وهناك علة أخرى في هذا الطريق خاصة، وهي أن ابن الرومي هذا قلب إسناد الحديث فجعله عن عطية بن بسر الهلالي عن عكاف بن وداعة، وليس لعكاف فيه رواية، وإنما هو عطية بن بسر أن عكاف بن وداعة. . ، كما تقدم آنفاً. ثم إن الهلالي هو عكاف، وأما عطية بن بسر ﷺ فمازني، فقلب ابن الرومي هذا أيضاً ليتم له الإغراب. فهذه نكارة أخرى في حديثه خاصة، وهذا الذي عناه البخاري بقوله: «لم يقم حديثه»، والعقيلي بقوله: «لم يتابع عليه»، وابن حبان بقوله: «إسناده مقلوب»، ولكنهم نسبوا أمره إلى عطية بن بسر دون هذا، والقضية بالعكس، كما تقدم بيانه. والله تعالى أعلم. =

= **تنبيهات:**

التنبيه الأول: جاء قول أبي حاتم المذكور أعلاه [شيخ قديم] في «تهذيب التهذيب» بلفظ: «صدوق قديم. .»، وهو في «تهذيب الكمال» بنحو ما ورد في «الجرح والتعديل» نفسه، وهو الذي يتوافق ومنتهى كلام أبي حاتم.

التنبيه الثاني: بعض من علق الحديث من الوجه الرابع أخذ الإسناد من عند برد بن سنان، أو مكحول عن عطية بن بسر، فنسب الغلط فيه إلى عطية بن بسر، وهو الصحابي الجليل، كما تقدم.

** وأقدم ما وقفت في إحالة أمر هذا الحديث إلى عطية بن بسر ﵁ هو ما نقله العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦)، رقم (١٣٩٠)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٧٠)، رقم (١٥٣١) عن الإمام البخاري، واعتمداه أصلاً في ذكرهما له في «الضعفاء»، وهو قوله: «عطية بن بسر عن عكاف بن وداعة لم يقم حديثه»، ففهماه على الجرح منه لعطية، واعتبروه ـ وكذلك ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٨١/٦)، رقم (٢١١٨) ـ غيرَ المازني الصحابي، وكذلك فعل ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢٦١) حيث أورده فيه، فقال: «شيخ من أهل الشام، حديثه عند أهلها، روى عنه مكحول في التزويج متناً منكراً، وإسناده مقلوب»، وتبعاً لهم أورده الذهبي في «المغني» (٤١٣٨) و«الميزان» (٣/ ٧٩)، رقم (٥٦٦٦)، فتعقبه في «الميزان» بقوله: «خرجت هذا تبعاً للبخاري، ثم إني وجدت له صحبة. .، فإن صح أنه صحابي فيحول من هنا»، ثم اضطرب فيه مرة أخرى، إذ أن ابن الرومي نسبه بـ «الهلالي»، والصحابي مازني أخو عبدالله بن بسر المازني، وقال: «فإن كان ابن الرومي ضبط نسبه فهو آخر»، وهذا الاضطراب الأخير منه أفاد أمراً هاماً أخرى في القضية، وهو اتضاح مبنى تفريق من جعله آخر غير الصحابي، وغفل عن أن الوليد بن مسلم وبقية نسباه في هذا الحديث بـ (المازني) وهما ثقتان، ولذا تعقبه الحافظ ابن حجر في «اللسان» (٥/ ٤٤٩)، رقم (٥٢٣٦) بقوله: «ذكره جمع جم من العلماء في الصحابة، وليس هو على شرط هذا الكتاب، والحديث في مسندي أحمد وأبي يعلى، وقد ذكره ابن عدي تبعاً للبخاري. والله أعلم». وانظر لترجمته: «سؤالات السلمي» (٨٣ و٢٣٢)، «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٤/ ٢٢١٦)، رقم (٢٣١٨)، «الاستيعاب» (١٩٨٤)، «الإصابة» (٧/ ١٨٦)، رقم (٥٥٩٣).

ولعل البخاري ومن تبعه لما نظروا إلى أن رواة الحديث عن برد عن مكحول عن عطية بن بسر عن عكاف جماعة، صرفوا أمر الحديث على من فوقهم، فوجدوا برد بن سنان ومكحولاً ثقتين، وعكافاً صحابياً في الرواية، فأحالوا الغلط فيه إلى من هو دونه، واعتبروه تابعياً مجهولاً، دون أن يتطرق في الأذهان أن الجماعة تفرد به ابن الرومي المذكور عنهم، وهو الآفة، لا غير. والله أعلم. =

وكذا هو بهذا اللفظ لأحمد من حديث [ق١١٢/أ] أبي ذر رفعه أيضاً، في حديث(١)

= وأما **برد بن سنان الشامي نزيل البصرة**: فصدوق، وثقه ابن معين وقواه أحمد وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وابن حبان وغيرهم، وضعفه ابن المديني وحده، ويخالف في الزهري ونافع، وربما أتى بما يُنكر.
وانظر: «سؤالات ابن الجنيد» (٢٥٧)، «سؤالات أبي داود» (٢٧٤)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٢٢)، رقم (١٦٧٥)، «الثقات» لابن حبان (٦/ ١١٤)، «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٣ ـ ٤٦)، رقم (٦٥٥)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٢/ ٣٦٧)، رقم (٦٩٦)، «الميزان» (١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣)، رقم (١١٤٥)، «التقريب» (٦٥٣).
ولذا لم يلق عليه باللائمة، والله تعالى أعلم

(١) رواه أحمد (٣٥/ ٣٥٥)، رقم (٢١٤٥٠) عن عبدالرزاق (٦/ ١٧١)، رقم (١٠٣٨٧) عن محمد بن راشد، عن مكحول، عن رجل، عن أبي ذر ﵁، قال: جاء عكاف بن بشر التميمي.. فذكره.
وفي «المصنف»: «عن محمد بن راشد، قال: سمعت مكحولاً يحدث عن رجل».
وهذا هو حديث معاوية بن يحيى عن سليمان بن موسى عن مكحول عن غضيف بن الحارث عن عطية بن بسر ﵁، وهم فيه محمد بن راشد في قلب الصحابي إلى أبي ذر، ونَسَبَ صاحبَ القصة عكاف بن بشر التميمي، ثم سمى السائل عن الكرسف أثناء الحديث: بشر ـ بالشين المعجمة ـ بن عطية، وإنما هو عطية بن بسر كما تقدم في الروايات الأخرى.
ووهِم عبدالرزاق فيه في مواضع أخر؛ وهي إسقاط سليمان بن موسى من الإسناد، وتحويل العنعنة إلى صيغة التحديث أو السماع بين محمد بن راشد ومكحول، ومن قبلُ بين سليمان بن موسى ومكحول ـ كما بينه الإمام أحمد ـ، وتحويل «غضيف» في الإسناد إلى «رجل»، ويحتمل أن يكون هذا الأخير من محمد بن راشد المكحولي، كما أن الظاهر أنه دلس معاوية بن يحيى وشيخه فيما بينه وبين سليمان بن موسى. والله أعلم.
قال الإمام أحمد في رواية أبي داود عنه في «المسائل» (ص٤٥٠)، رقم (٢٠٤٧): «حديث عكاف كان عند عبدالرزاق: عن محمد بن راشد، عن سليمان بن موسى، فقال عبدالرزاق من حفظه: ثنا مكحول ـ قال أبو داود: يعني: عن سليمان بن موسى، قال: ثنا مكحول ـ فلما أخرج الكتاب لم يكن فيه «حدثنا»»، بل: عن مكحول، عن رجل، عن أبي ذر ﵁. بتصرف
وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٦٠٩ ـ ٦١٠)، رقم (٩٩٩ ـ ١٠٠١): «فيه رجل مجهول، ولا يعرف من الصحابة من اسمه بشر بن عطية، ولا عطية بن بشر»، وقال ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٤/ ٢٣٢)، رقم (١٧٦٨٩)، و«إطراف =

إلى غيرهما من الأحاديث[١] التي لا تخلو من ضعف واضطراب، ولكنه لا يبلغ الحكمَ عليه بالوضع[٢].

ولذا أشار إليه ابن العماد[٣] في «منظومته في العقاد»[٤] بقوله:

= المسند المعتلي» (٦/ ٢١٣)، رقم (٨١٤٢): «الرجل المبهم هو غضيف بن الحارث، سماه محمد بن أبي السري، عن عبدالرزاق، وذكره ابن منده في «المعرفة» عنه»، قلت: يعني: بذكر ابن منده ما علقه عن عبدالرزاق بتسمية غضيف بن الحارث في الإسناد، كما في «الإصابة» (٧/ ٢٢٩)، رقم (٥٦٦١)، و«تعجيل المنفعة» (٢/ ٢٠ ـ ٢١)، وكذا علقه عن عبدالرزاق أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/ ٢٢١٦)، رقم (٥٥٣٩)، ولم أقف عليه مسنداً.

وقال ابن حجر أيضاً في «الإصابة» (٧/ ٢٣١) و«تعجيل المنفعة» (٢/ ٢١): «اتفقت الطرق الأول على أنه عكاف بن وداعة الهلالي، وشذَّ محمد بن راشد، فقال: عكاف بن بشر التميمي، وخالف في الإسناد أيضاً». ويعني بالطرُق الأُوَل؛ طرُقَ حديث معاوية بن يحيى الطرابلسي المذكور أولاً، ثم قال ابن حجر: «والطرق المذكورة كلها لا تخلو من ضعف واضطراب». وإذا فلا عبرة لحكم الزبيدي في «تاج العروس» (٢٤/ ١٨٠ ـ عكاف) بأنه حديث قوي. والله أعلم.

(١) رواه الديلمي ـ كما في «اللآلي» (٢/ ١٣٦) ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما بمثل حديث أبي ذر رضي الله عنه سواء بطوله، وفيه عمر بن صبيح الناجي، وهو متهم بالوضع. «الميزان» (٣/ ٢٠٦)، رقم (٦١٤٧).

وأخرجه ابن شاهين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: إن النبي ﷺ قال لعطاف... الحديث. نقله الحافظ في تعليقه على الحديث (١٦٣٨) من «المطالب» (٨/ ٢٦٦/ هـ: ٨)، وفي إسناده محمد بن عبدالرحمٰن بن البيلماني، متروك كما قال الحافظ في تعليقه.

(٢) وعلى كلِّ حالٍ فلا يعدو أيضاً أن يكون منكراً واهياً في حكم الموضوع رداً. والله أعلم.

(٣) هو: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عماد بن يوسف الأقفهسي ثم القاهري الشافعي، ولد سنة (٧٥٠هـ)، وتوفي سنة (٨٠٨هـ): قال ابن حجر: «أحد أئمة الفقهاء الشافعية في هذا العصر، اشتغل قديماً وصنف التصانيف المفيدة نظماً وشرحاً». انظر لترجمته: «إنباء الغمر» (٥/ ٣١٣ ـ ٣١٥)، «الضوء اللامع» (٢/ ٤٧ ـ ٤٩)، رقم (١٣٧)، «حسن المحاضرة» (١/ ٤٣٩)، رقم (١٩١).

(٤) هي المنظومة المسماة بـ «الاقتصاد في كفاية العقاد»، وذكر السخاوي في «الضوء اللامع» (٢/ ٤٨) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٨١) أنها تزيد على خمسمائة بيت، وزاد السخاوي: «وله عليه شرح مختصر»، ووصفه الزركلي في «الأعلام» (١/ ١٨٤) بأنها منظومة في العقائد. ومخطوطها من محفوظات «المكتبة الوطنية بباريس» =

شراركم عزابكم جاء الخبر　　أراذل الأموات عزاب البشر

٥٩٩ حديث: **«شر البقاع الأسواق»**.

في: «أحب»[(١)]

٦٠٠ حديث: **«شر الحياة ولا الممات»**.

هو من كلام بعض القدماء من الحكماء، كما قاله شيخنا.

قال: والمراد بشر الحياة: ما يقع من الأعراض الدنيوية في المال والجسد والأهل وما أشبه ذلك.

فعلى هذا هو كلام صحيح، فإن فرض أن القائل يقصد بشر الحياة أعم من ذلك، حتى يتناول شيئاً من أمر الدين، فهو أمر مردود على قائله، ويخشى عليه في بعض صوره الكفر، وفي بعض صوره الإثم.

وأما الذي ورد في السُّنَّة من ذلك: فهو النهي عن تمني الموت، وعلل ذلك في الحديث بأنه إما أن يُقْلِع، وإمَّا أن يعمل من الخير ما يقابل ذلك الشر[(٢)]. انتهى.

٦٠١ حديث: **«شر الطعام طعام الوليمة؛ يدعى لها الأغنياء، ويترك الفقراء؛ ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله»**.

متفق عليه عن أبي هريرة[(٣)].

وهو عند الطبراني عن ابن عباس، بلفظ: **«يدعى إليه الشبعان، ويحبس عنه الجائع»**[(٤)].

= الرقم (١٠٢٩)، ولم أقف عليها، ولا على البيت في مصدر آخر.

(١) انظر الحديث (٣٠).

(٢) لم أقف على موضعه من كتب الحافظ.

(٣) أخرجه البخاري (٥١٧) ومسلم (١٤٣٢) من طرق؛ عن الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة ﵁ قولَه.

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/١٥٩)، رقم (١٢٧٥٤)، والبزار ـ كما في «كشف الأستار» (١٢٤٠) ـ من حديث عبدالقدوس بن محمد بن عبدالكبير الحبحابي، عن سعيد بن سويد المعولي، عن عمران القطان، عن قتادة، عن أبي العالية، عن =

٦٠٢ حديث: «شر الناس ذو الوجهين».

في: «تجدون»[(١)].

٦٠٣ حديث: «شرف المؤمن قيامه بالليل».

في: «عز المؤمن»[(٢)].

٦٠٤ حديث: «شعبان شهري، ورمضان شهر الله، وشعبان المطهر، ورمضان المكفر».

الديلمي من حديث الحسن بن يحيى الخشني[(٣)]، عن الأوزاعي، عن

= ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «**شر الطعام طعام الوليمة، يدعى إليه الشبعان ويحبس عنه الجائع**». ولفظ البزار: «..يدعى إليه الغني، ويترك الفقير»، وقال: «لم نسمعه إلا من عبدالقدوس، عن سعيد، ولم يتابع عليه»، **وعبدالقدوس الحبحابي**: وثقه الدارقطني وصدقه أبو حاتم، وخرج له البخاري في الصحيح، فلا يضر تفرد مثله ـ إن شاء الله تعالى ـ، ومن دونه فشيخ الطبراني فيه لين، إلا أنه توبع من البزار، ولكن في الإسناد علتان سواه:

١ ـ سعيد بن سويد المعولي: هو أبو الحسن البصري لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً. وانظر: «الكنى» للدولابي (٢/ ٤٦١)، «غنية الملتمس» (٢١٤).

٢ ـ عمران القطان: هو ابن داور البصري؛ وثقه عفان والعجلي، وقال أحمد: «صالح الحديث»، وضعفه ابن معين والنسائي، وقال ابن عدي: «هو ممن يكتب حديثه»، وقال الدارقطني: «كثير الوهم والمخالفة»، وقال الحافظ: «صدوق يهم». انظر: «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)، رقم (١٣٠٩)، والنسائي (٤٧٨)، و«الكامل» (٥/ ٨٨)، «سؤالات الحاكم» (٤٤٥)، «السير» للذهبي (٧/ ٢٨٠)، «التقريب» (٥١٥٤).

وبهما أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٨٢)، رقم (٦١٦٤)، فقال: «فيه سعيد بن سويد المعولي: ولم أجد مَنْ ترجمه، وفيه عمران القطان؛ وثقه أحمد وجماعة وضعفه النسائي وغيره».

(١) انظر: الحديث (٣٢١). (٢) سيأتي بالرقم (٧٠٠).

(٣) في (أ، ز): «الحسني»، والمثبت من (م)، وهو الصواب. قال السمعاني في «الأنساب» (٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧١): «الخشني: بضم الخاء وفتح الشين المعجمتين وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى قبيلة وقرية، أما القبيلة فهي بطن من قضاعة، ومن خشين قضاعة؛ أبو عبدالملك الحسن بن يحيى الخشني، من أهل دمشق..». =

يحيى بن أبي كثير، [عن أبي سلمة][(١)]، عن عائشة به مرفوعاً[(٢)].

وله من طريق الحاكم؛ من طريق عصام بن طَلِيق[(٣)] عن أبي هارون العبدي[(٤)] عن أبي سعيد الخدري، رفعه: «**شهر رمضان شهر أمتي؛ ترمض فيه**

= وينسب بالبلاطي أيضاً، أصله من خراسان، وهو مختلف فيه.
قال الحافظ: صدوق كثير الغلط، من الثامنة [«التقريب» (١٢٩٥)]، وهذا هو رأي أبي حاتم الرازي فيه، وقال أحمد بن حنبل ودحيم: لا بأس به، ووثقه ابن الجوصاء، وحكاه عن أبي زرعة الدمشقي، وقال ابن عدي: «حديثه ليس بالكثير..، وهو ممن يحتمل حديثه»، ووثقه ابن معين في رواية ابن أبي مريم عنه.
ووهاه آخرون، فقال ابن معين في رواية الدوري عنه: ليس بشيء، وقال في رواية ابن الجنيد ومحمد بن إبراهيم: هو ومسلمة بن علي الخشني ضعيفان، ليسا بشيء، وقال: والحسن بن يحيى أحبهما إلي.
وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك، وقال أبو أحمد الحاكم: «ربما حدث عن مشايخه بما لا يتابع عليه، وربما يخطئ في الشيء». وقال ابن حبان ـ واقتبسه عنه السمعاني ـ: «منكر الحديث جدّاً، يروي عن الثقات ما لا أصل له، وعن المتقنين ما لا يتابع عليه»، زاد ابن حبان ـ ونقله عنه السمعاني ـ: «كان الحسن رجلاً صالحاً، يحدث من حفظه، كثير الوهم فيما يرويه، حتى فحش المناكير في أخباره التي يرويها عن الثقات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، فاستحق الترك». وقال عبدالغني بن سعيد: «ليس بشيء»، وقال الذهبي: «واه تركه الدارقطني وغيره»، وفي «الكاشف»: «وهاه جماعة، وقال دحيم: لا بأس به».
انظر: «سؤالات أبي داود» (٢٧٦)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٤)، رقم (١٨٦)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٤٤)، رقم (٢٩٢١)، والدارقطني (١٩٠)، «المجروحين» (١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦)، «الكامل» (٢/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤)، رقم (٤٥٦)، «تاريخ دمشق» (١٤/ ٣ ـ ٨)، رقم (١٤٧٩)، «التهذيب» (٦/ ٣٣٩ ـ ٣٤١)، رقم (١٢٨٣)، «المغني» (١٤٩١)، «الكاشف» (١٠٧٤)، «الميزان» (١/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥)، رقم (١٩٥٨).

(١) ما بين المعقوفين استدرك من «مسند الفردوس».
(٢) أخرجه الديلمي (٢/ ١٩٢/ب)، وفيه سوى الخشني جعفرُ بن محمد اليزدي لم أقف على ترجمته. والخشني لا يوثق بما يتفرد عن الأوزاعي. والله أعلم.
(٣) طليق: بفتح أوله، وتخفيف اللام؛ ضعيف، من السابعة [«التقريب» (٤٥٨٢)]، وقال البخاري: مجهول، منكر الحديث. وانظر: «الجرح» (٧/ ٢٥ ـ ٢٦)، «الكامل» (٥/ ٣٧٠)، «التهذيب» (٢٠/ ٥٨ ـ ٦٠)، رقم (٣٩٢٥).
(٤) عمارة بن جُوَين ـ مصغر ـ، مشهور بكنيته: شيعي، متروك، ومنهم من كذبه [«التقريب» (٤٨٤٠)].

ذنوبهم، فإذا صامه عبد مسلم، ولم يَكْذِب ولم يُكذَب، وفِطْرُه طيب، خرج من ذنوبه كما تخرج الحية من سلخها»(١).

٦٠٥ حديث: «شفاء العِيِّ(٢) السؤال».

في: «إنما» من الهمزة(٣).

٦٠٦ حديث: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي».

الترمذيُّ والبيهقيُّ من حديث عبدالرزاق، عن معمر، عن ثابت، عن أنس به مرفوعاً، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم.

وقال الترمذي: «إنه حسن صحيح، غريب من هذا الوجه»، وقال البيهقي: «إنه إسناد صحيح»(٤)

---

(١) أخرجه الديلمي (٢/١٨٨/أ ـ ب)، وهو حديث منكر، في إسناده واه ومتهم، كما تقدم.

(٢) بكسر العين المهلمة، مصدر عَيَّ، وهو الجهل وعدم الاهتداء للمراد، وهو لفيف مضعف الياء.
انظر: «الصحاح» (٦/ ٢٤٤٢ ـ ٢٤٤٣)، «النهاية» (٣/٢٧٨)، «لسان العرب» (١٥/ ١١١ ـ ١١٣).

(٣) انظر: الحديث (٢١١).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٤٣٥)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٣٩٢) ـ وصححه ـ وابن حبان (٦٤٦٨)، والحاكم (١/ ٦٩)، رقم (٢٢٨) ـ وعنه وعن غيره البيهقي في «الكبرى» (٨/ ١٧)، رقم (١٦٢٥٦) و«الاعتقاد» (١٦٤)، و«الشعب» (١/ ٤٨٩)، رقم (٣٠٥) و«البعث» (٢٦٨/ استدراك) ـ، والخطابي في «الغنية عن الكلام وأهله» (ص٤٢)، والصابوني في «عقيدة السلف» (ص٦٤) ـ وصححه ـ والضياء في «المختارة» (ح١٧٩٢)، وغيرهم من طرق عن عبدالرزاق به، وإسناده صحيح، ومعمر بن راشد وإن تكلم ابن معين في حديثه عن ثابت والعراقيين، واعتمده ابن حجر في «التقريب» (٦٨٠٩)، إلا أن الإمام أحمد لم يرض هذا التعميم، وقال: «ما أحسن حديثُه عن ثابت»، وقال الذهبي: «ما نزال نحتج بمعمر حتى يلوح لنا خطؤه بمخالفة من هو أحفظ منه أو نعده من الثقات». الثقات المتكلم فيهم (٧٤)، وانظر: «المعرفة» للفسوي (٢/ ١٦٦)، «التعديل والتجريح» (٢/ ٧٤١ ـ ٧٤٢)، رقم (٦٧٤)، «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٠٣ ـ ٣١٢)، رقم (٦١٠٤).
ومعمر قد تابعه هنا غير واحد عن ثابت، وله متابعات قاصرة عديدة عن أنس ﷺ، =

وأخرجه أيضاً[(١)] هو[(٢)] وأحمد وأبو داود وابن خزيمة [والحاكم في صحيحيهما من حديث أشعث الحداني[(٣)] عن أنس[(٤)] به[(٥)]
وهو وابن خزيمة][(٦)] من حديث سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن

= كما نبه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ على جملة وافية منها، ولو تفرد به لكان حجة بنفسه. والله أعلم.

(١) تصحف في «م» إلى (الضياء)، وسقط منها كلمة (هو)، وفيها أخطاء عديدة أخرى في بقية النص.

(٢) يعني البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو المعني في الضمائر التالية أيضاً. والله أعلم.

(٣) هو: أبو عبدالله أشعث بن عبدالله بن جابر ـ وقد ينسب لجده ـ الحُدَّاني ـ بمهملتين: مضمومة ثم مشددة ـ الحُمْلي، الأزدي، البصري: صدوق، من الخامسة. «التقريب» (٥٢٧)

وقد وثقه ابن معين والنسائي والذهبي، وقال أحمد: «ما أرى به بأساً، ما أعلم إلا خيراً»، وقال البزار: «لا بأس به، مستقيم الحديث». وقال أبو حاتم: «شيخ»، وقال الدارقطني: «يعتبر به»، وقال ابن حبان في «الثقات» (٦/ ١١٢، ٦٩٤٨، ترجمة بسطام بن حريث): «ما أرى الأشعث سمع أنساً»، وأثبت سماعه سليمان بن حرب وأحمد وغيرهما.

وقال البخاري: «قد روى معمر عن أشعث بن عبدالله عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة أحاديث لا يتابع على بعضها»، وشهر بن حوشب متكلم فيه، فلعل العلة منه. وقال العقيلي: «في حديثه وهم»، وتعقبه الذهبي، فقال: «قوله ليس بمسلَّمٍ إليه، وأنا أتعجب كيف لم يخرج له البخاري ومسلم».

انظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٤٣٣)، رقم (١٣٩٤)، «الجرح» (٢/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤)، «الكنى» للدولابي (٢/ ٨١٢)، «سؤالات البرقاني» (٤٣)، «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٧٢ ـ ٢٧٤)، رقم (٥٢٧)، «الإكمال» لمغلطاي (ترجمة: ٥٦٣)، «الميزان» (١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦)، رقم (٩٩٩)، «الكاشف» (٤٤٣).

(٤) أخرجه أحمد (٢٠/ ٤٣٩)، رقم (١٣٢٢٢)، والبخاري في «التاريخ» (٢/ ١٢٤)، رقم (١٩٢٠) وأبو داود (٤٧٤١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٣٩٣)، والآجري في «الشريعة» (٧٨١)، واللالكائي (٦/ ١١٠٠)، رقم (٢٠٦٥)، والحاكم في معرفة علوم الحديث ـ المعرفة (٦٩/١)، رقم (٢٣٠) ـ وعنه البيهقي في «السنن» (١٠/ ١٩٠)، رقم (٢١٢٩٣) و«البعث» (٢٧٠/استدراك) ـ والقضاعي (٢٣٦)، والضياء (٢)، رقم (٢٤١/ ١٥٤٩)، وصححه الحاكم والضياء، ورجاله كلهم ثقات ما عدا أشعث الحداني فهو صدوق، وقد وثقه جماعة. والله أعلم.

(٥) كلمة (به) لم ترد إلا في (هـ).

(٦) ما بين المعقوفين سقط من: (أ، ز، م، عز)، وورد في النسخ المساعدة: (ز٢، ق، =

أنس بلفظ: «**الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي**»(١) [ق١١٢/ب].

وهو وحده(٢) من حديث مالك بن دينار، عن أنس، بزيادة: وتلا هذه

= زك، هـ)، ولم يذكر في (هـ) قوله: «والحاكم في صحيحيهما»، وإثباتها هو الصواب، كما هو بيِّنٌ من التخريج. والله أعلم.

(١) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٦٥٣/ ٣٩٤)، والحاكم (١/ ١٤٠)، رقم (٢٢٩) - وعنه البيهقي في «البعث (٢٧٢، استدراك) - من طريق عمر بن سعيد الأبح، عن سعيد بن أبي عروبة.

وفي هذا الوجه ضعف؛ لأن عمر بن سعيد الأبح: قال عنه البخاري والعقيلي وابن عدي: «منكر الحديث»، وزاد ابن عدي: «وفي بعض ما روى عن سعيد بن أبي عروبة إنكار»، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي».

انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ١١١)، «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ١٦٦)، «اللسان» (٤/٣٠١).

(٢) رواه البيهقي في «الاعتقاد» (ص٢٦٣/ الفضيلة)، و«البعث» (٢٧١/ استدراك) بإسناد صحيح إلى إبراهيم بن الحسين بن ديزيل عن محمد بن أبي بكر المقدمي عن جعفر بن سليمان عن مالك بن دينار به.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١٧٢٩): «سألت أبي عن حديث؛ رواه عبدالله بن أبي بكر المقدمي، عن جعفر بن سليمان الضبعي... - وذكره -، فقال: «هذا حديث منكر»».

وعبدالله بن أبي بكر المقدمي كذبه الأئمة [«سؤالات البرذعي» (٢/ ٤٧٦)، والسهمي (٣٥، ٣٢٧)]، ولكن أخاه محمداً من الثقات الحفاظ، والإسناد إليه صحيح، فلعله لم يقف عليه أبو حاتم من هذا الوجه، أو أن ابن ديزيل يكون انقلب عليه حديث المقدمي الكبير إلى محمد أخيه، أو أن أبا حاتم يعني نكارته من حديث مالك بن دينار عن أنس ﷺ، كما استنكر هو وأبو زرعة الحديث نفسه من رواية يونس بن عبدالأعلى عن عروة بن مروان العرقي - وهو ضعيف، كما في «الميزان» (ترجمة: ٥٦١٠) - عن ابن المبارك عن عاصم الأحول عن أنس مرفوعاً. وقالا: «منكر بهذا الإسناد»، وزاد أبو حاتم: «هذا خطأ، إنما هو عاصم عن أنس ﷺ: «من كذَّب بالشفاعة أو بالحوض لم تَنلْه...» والله أعلم. انظر: «العلل» لابن أبي حاتم (ح٢١٥).

وحديث عروة العرقي هذا: أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ح: ٧٤٩)، و«الأوسط» (٣٥٦٦)، و«الصغير» (٤٣٩)، واللالكائي (٢٠٦٦)، وأبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» (٥٧٠).

وحديث ابن ديزيل عن محمد بن أبي بكر المقدمي: يحتمل أن تكون علته ما أورده =

= البخاري في «التاريخ» (١/ ١٧٠)، وخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٨٥٦)، وأبو يعلى (٣٢٨٤)، والطبراني في «الأوسط» (٨/ ٢٤١)، رقم (٨٥١٨) عن معاذ بن المثنى العنبري، أربعتهم: «البخاري، وابن أبي عاصم، وأبو يعلى، والعنبري» عن محمد بن أبي بكر المقدمي، عن محمد بن ثابت بن عبيد الله العصري البصري القطان، عن أنس ﷺ مرفوعاً نحوه.

وشيخ المقدمي ـ وهو الراوي عن أنس ﷺ ـ وقع اسمه عند البخاري والطبراني: «محمد بن عبيد الله العصري»، وعند ابن أبي عاصم: «محمد بن عبيد الله القطان»، وورد عند أبي يعلى: «محمد بن ثابت بن عبيد الله العصري»، فأزال الإشكال، ومحمد بن ثابت العصري: قال ابن معين: «ضعيف، روى حديث التيمم»؛ يعني: التيمم بعد الحدث للسلام، وسئل أحمد عن حديثه هذا، فقال: «هذا حديث منكر، ليس هو مرفوعاً»، وقال أبو زرعة: «ليس بقوي»، وأدرجه في «الضعفاء»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، وليس بقوي».

وعند ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٨٢) ـ وعنه في «الضعفاء» لابن الجوزي (٣٠٨٥) و«الميزان» (٣/ ٥٩٧)، رقم (٧٧٥٥) و«المغني» للذهبي (٥٦٧٦) ـ باسم (محمد بن عبدالله العصري)، وهو محمد بن ثابت بن عبيد الله العصري هذا بشيخه وتلميذه وحديثه، فقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، يروي عن ثابت ما لا يتابع عليه؛ كأنه ثابت آخر، لا يجوز الاحتجاج به ولا الاعتبار بما يروي إلا عند الوفاق للاستئناس به».

ونقله السمعاني عن ابن حبان في «الأنساب» (٤/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣) باسم (محمد بن عبيد الله العصري)، وقال ابن حجر في «اللسان» (٧/ ٢٣٢)، رقم (٦٩٧٤): «والظاهر أن اسم أبيه عبيد الله، مصغراً»، وهو كما استظهر الحافظ، كما ورد عند البخاري وابن أبي عاصم والطبراني وأبي يعلى.

وفرق السمعاني وابن ماكولا بين محمد بن ثابت العصري ومحمد بن عبيد الله العصري، وهما واحد كما تبين من رواية أبي يعلى، وهذا هو محمد بن ثابت العبدي العصري المذكور في «التهذيب»، كما نص عليه الحافظ، وهو ظاهر كلام ابن معين، وفرق بينهما الحاكم في أجوبته لسؤالات السجزي. والله أعلم.

انظر: سؤالات ابن هانئ (١١٠)، سؤالات ابن طهمان (٢٩٤)، «الجرح والتعديل» (٧/ ٢١٧)، رقم (١٢٠٥)، «الضعفاء» لأبي زرعة الرقم (٢٨١)، سؤالات السجزي (٣٣)، «الإكمال» (٦/ ٣٧٦/ العصري)، «تهذيب التهذيب» (٩/ ٧٤، ٧٥).

ومن طرق حديث ثابت عن أنس ﷺ: ما رواه الطيالسي (٢٠٢٦) ـ ومن طريقه البزار (٦٩٦٣)، وابنُ خزيمة في «التوحيد» (٣٩٧)، وغيرهما ـ عن أبي الحكم الخزرج بن =

الآيـــة: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [النساء: ٣١].

ومن حديث يزيد الرَّقَاشي[1] عن أنس، بلفظ: قلنا: يا رسول الله! لمن تشفع؟ قال: «**لأهل الكبائر من أمتي، وأهل العظائم، وأهل الدماء**»[2].

= عثمان البصري، عن ثابت، عن أنس ﷺ نحوه. وصححه الضياء في «المختارة» (١٦٢٢، ١٦٢٣).

وهذا إسنادٌ حسنٌ، إن شاء الله تعالى؛ قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٦٧٨)، رقم (١٨٥٢١، ١٨٥٢٢): «فيه الخزرج بن عثمان، وقد وثقه ابن حبان وضعفه غير واحد، وبقية رجال البزار رجال الصحيح»، والخزرج بن عثمان: قال عنه الحافظ في «التقريب» (١٧٠٩): «قال ابن معين: صالح، من السادسة». والله تعالى أعلم.

(١) هو: يزيد بن أبان الرقاشي ـ بتخفيف القاف، ثم معجمة ـ أبو عمرو البصري القاص: وهاه شعبة والقطان وأحمد وأبو حاتم والنسائي وابن حبان والسمعاني إلى درجة الترك، وضعفه ابن معين والدارقطني والعقيلي وغيرهم، ومشاه ابن عدي، حيث قال: «له أحاديث صالحة عن أنس وغيره، ونرجو أنه لا بأس به، برواية الثقات عنه من البصريين والكوفيين وغيرهم». انظر: «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٣٧٣)، رقم (١٩٨٣)، «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٥١ ـ ٢٥٢)، «سؤالات البردعي» (٢/ ٦٧٠)، رقم (٣٦٥)، «المجروحين» (٣/ ٩٨ ـ ٩٩)، «الكامل» (٧/ ٢٥٧)، «الأنساب» (٣/ ٨)، «التهذيب» (٣٢/ ٦٤ ـ ٧٧)، رقم (٦٩٥٨).

(٢) أخرجه محمد بن فضيل الضبي في «الدعاء» (١٤٩) وهناد في «الزهد» (١٨٨)، والحارث بن أبي أسامة ـ كما في «بغية الباحث» (٢/ ١١٣٢) ـ وأبو يعلى (٧/ ١٣٩، رقم ٤١٠٥، ٧/ ١٤٧، رقم ٤١١٥)، والآجري في «الشريعة» (٧٧٦ ـ ٧٧٨)، وابن عدي (١/ ٣٤٩، ٤٣٢، ٢/ ٢٠٠، ٣/ ١٤٣، ٤/ ٦١، ١٠٠)، والمحاملي في «الأمالي» (١/ ٦٥)، رقم (٩ ـ ١٠)، والطيوري في «الطيوريات» (٥/ ٦٥)، رقم (٤١٦) من طرق عديدة عن يزيد الرقاشي عن أنس ﷺ، منها: رواية حفص بن غياث عن الأعمش عنه عند هناد والآجري. ومنها: رواية زياد بن أيوب عن أبي المغيرة النضر بن إسماعيل عن الأعمش عن الرقاشي؛ عند الآجري والمحاملي وغيرهما، وطرقه إلى الرقاشي كلها ضعيفة، بل وأكثرها واهية، إلا رواية حفص بن غياث عن الأعمش عنه به، ثم مدارها أجمع على الرقاشي وهو ضعيف.

** ورواه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ١٦٣) عن أحمد بن عبيد الله بن أحمد بن سعيد أبي الحسن القصار الممنع الأصبهاني، عن أحمد بن محمد بن مصقلة، عن أبي سعيد الأشج، عن النضر بن إسماعيل أبي المغيرة، عن الأعمش، عن أنس ﷺ. =

= والأول ـ بزيادة الرقاشي ـ هو المحفوظ عن النضر عن الأعمش، وشيخ أبي نعيم لم أقف على بيان حاله، ومن عداه ثقات؛ فابن مصقلة: وثقه أبو الشيخ في «الطبقات» (٤/ ٥)، رقم (٥٢٤)، والسمعاني في «الأنساب» (٥/ ٥٥٩)، والأشج من رجال الستة. ويحتمل أن يكون سقط الرقاشي من النساخ، أو مطبعياً. والله أعلم.

** وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩/ ٧٧)، رقم (٩١٧٧) و«الصغير» (٢/ ٢٤٤)، رقم (١١٠١) عن مورع بن عبدالله أبي ذهل المصيصي، عن الحسن بن عيسى الحربي، عن روح بن المسيب أبي رجاء، عن يزيد الرشك، عن أنس ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «**إنما جعلت الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي**».

قال الطبراني: «لم يروه عن يزيد الرشك عن أنس بن مالك إلا رَوح بن المسيب، تفرد به الحسن بن عيسى».

والحسن بن عيسى الحربي المصيصي: لم أجد فيه إلا ذكر ابن حبان له في «الثقات» (٨/ ١٧٤)، وقال: «روى عنه أهل الثغر ـ يعني: المصيصة ـ وكان يخطئ أحياناً»، وشيخ الطبراني لم أجد له ترجمة [وينظر: «إرشاد القاصي والداني» (١٠٧٣)]. والظاهر أن الحسن الحربي أخطأ في قوله: يزيد الرشك، وإنما هو يزيد الرقاشي، كما رواه أبو يعلى (٧/ ١٤٧)، رقم (٤١١٥) ـ وعنه ابن عدي (٣/ ١٤٣) ـ عن إسحاق بن أبي إسرائيل، عن روح بن المسيب، حدثنا يزيد الرقاشي عن أنس ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي، قال: فقال: تصديق هذا في القرآن: فقرأ علينا: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [النساء]، فهؤلاء الذين يجتنبون الكبائر، وهؤلاء الذين واقعوا الكبائر بقيت لهم شفاعة محمد ﷺ، قال يزيد لأنس: صدقت».

قال ابن عدي: «هذا رواه عن يزيد الرقاشي مع روح غيره، إلا أن التفسير لم يذكره غيره».

وإسحاق بن أبي إسرائيل: صدوق، تُكُلِّم فيه لوقفه في القرآن ـ كما في «التقريب» (٣٣٨) ـ فروايته أرجح من رواية الحسن الحربي، على أنها ضعيفة بكل حال، لحال يزيد الرقاشي. والله أعلم.

وروح بن المسيب أبو رجاء الكلبي البصري: مختلف فيه، فقوى أمره عامة المتقدمين، وثقه إسحاق بن أبي إسرائيل الراوي عنه [«الثقات» لابن شاهين (٣٦٤)]، والعجلي (٤٨٥)، والفسوي (٢/ ١١٣)، والبزار (١٣/ ٣٣٩)، رقم (٦٩٦٢)، وزاد: «وهو رجل من أهل البصرة مشهور»، وقال ابن معين: «صويلح»، وقال أبو حاتم: «صالح، ليس بالقوي» [«الجرح والتعديل» (٣/ ٤٩٦)، رقم (٢٢٤٧)]، وعن ابن معين: أبو رجاء الكلبي ثقة [«الكنى» للدولابي (٢/ ٥٤٠)، «الجرح والتعديل» =

ومن حديث زياد النميري[١]، عن أنس بلفظ: «**إن شفاعتي ـ أو إن**

= (٩/ ٣٧٠)، رقم (١٧٠٣)]، فقيل: يعني: روح بن المسيب هذا، وقيل بالتفريق بينهما، وفرق بينهما ابن أبي حاتم، ومن زعم أنه يريد به حصين بن يزيد الكلبي فغير وجيه، إذ حصين رضي الله عنه يعد في الصحابة رضي الله عنهم، وهم أعلى من أن يقال في الواحد منهم ثقة أو نحوه. والله أعلم.

ووهاه من بعدهم، فقال ابن عدي (٣/ ١٤٣ ـ ١٤٤)، رقم (٦٦٤): «يروي عن ثابت ويزيد الرقاشي أحاديث غير محفوظة»، وقال ابن حبان [«المجروحين» (١/ ٢٩٩)]: «كان ممن يروي عن الثقات الموضوعات، ويقلب الأسانيد ويرفع الموقوفات، وهو أنكر حديثاً من ابن غطيف، لا تحل الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا للاختبار»، وفي موضع آخر (٢/ ١٦٨): «لا شيء»، واقتبسه السمعاني في «الأنساب» (٥/ ٩١)، (١١/ ١٤٢) دون عزو. فجعله ابن حبان أنكر حديثاً من روح بن غطيف، وهو متفق على تركه [انظر: «اللسان» (٣٤٤٠)]، وتابعه ابن القيسراني، فقال: متروك الحديث [«تذكرة الحفاظ» (٤٢٢)، «معرفة التذكرة» (٤٠٩)].

وعند النظر فيما أنكر عليه ابن حبان وابن عدي نجدهما حديثين فقط، أحدهما عن ثابت عن أنس رضي الله عنه في فضل مهنة المرأة في بيتها تدرك به عمل المجاهد في سبيل الله، والآخر هو هذا الحديث عن يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه، وقد توبع عليه عن يزيد متابعات تامة وعن أنس رضي الله عنه متابعات قاصرة، ولكنه تفرد فيه بما رواه من استدلال أنس رضي الله عنه بالآية وتفسيره لها، وليس فيهما ما يضعف به الراوي مطلقاً، فضلاً عن أن يحط عليه بما ذهب إليه ابن حبان ومن تبعه من تركه، وعليه فالقول هو ما ذهب إليه الأئمة المتقدمون، وهو لا ينزل في جملته عن الصدوق إن شاء الله تعالى، ويتجنب ما له من أوهام أو ينكر من حديثه. والله أعلم.

وانظر: «المغني» (٢١٤٩)، «الثقات» لابن قطلوبغا (٤/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨)، رقم (٣٩٠٤)، «اللسان» (٣/ ٤٨٦ ـ ٤٨٧)، رقم (٣١٧٥).

(١) هو: ابن عبدالله النميري البصري: ضعيف، من الخامسة. «التقريب» (٢٠٨٧).

وأكثر الأئمة على أنه ضعيف يعتبر به، وقال ابن معين ـ في رواية ـ والفسوي وغيرهما: «لا بأس به»، وقال ابن عدي: «ما ذكرت له من الحديث؛ من يرويه عنه ـ منهم: أبو جناب القصاب ـ فيه نظر، والبلاء منهم لا منه، وإذا روى عنه ثقة فلا بأس بحديثه»، والراوي عنه هنا أبو جناب.

وقال ابن معين ـ في رواية ـ: «هو لا شيء»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث، يروي عن أنس أشياء لا تشبه حديث الثقات، لا يجوز الاحتجاج به، تركه يحيى بن معين»، ونقله عنه السمعاني في «الأنساب» دون عزوه لابن حبان، وهو عمدته في غالب أحكامه في الأنساب. =

الشفاعة ـ لأهل الكبائر»(١) وفي الباب جماعة، منهم:

١ ـ جابر: أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ـ في صحاحهم ـ والبيهقي؛ من حديث زهير بن محمد(٢)، عن جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي بن الحسين، عنه مرفوعاً، بلفظ الترجمة.

رواه عن زهير عَمْرُو بن أبي سلمة(٣)، . . .

= والراجح فيه قول المتقدمين، والاعتبار به، ولم يوافَق ابن حبان على تركه. والله أعلم.

انظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٣٦)، رقم (٢٤١٩)، «المجروحين» (١/ ٣٠٦)، «الكامل» (٣/ ١٨٧)، «الأنساب» (٥/ ٥٢٧ ـ ٥٢٨)، «تهذيب الكمال» (٩/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣)، رقم (٢٠٥٥).

(١) أخرجه البيهقي في «البعث (٢٧٤/ استدراك) وأبو يعلى (٤٣٠٤)، وابن عدي (١٨٧/٣) ـ والقضاعي (٢٣٧) من ثلاث طرق عن أبي جناب القصاب عن زياد النميري عن أنس ﷺ.

وأبو جناب القصاب: هو عون بن ذكوان الحرشي البصري، وثقه ابن معين وأحمد، وقال أبو حاتم: «لا بأس به، صالح الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥١٥/٨)، وقال: «يخطئ ويخالف»، وضعفه في موضع آخر من «الثقات» (٧/ ١٦١، ٩٤٧٣ ـ ترجمة عباد بن أبي عون القصاب)، وتقدمت إشارة ابن عدي لتضعيفه آنفاً، وانفرد الدارقطني بتضعيفه الشديد، فقال: «متروك»، والخلاصة أنه صدوق، يخطئ ويهم. والله أعلم.

انظر: «تاريخ ابن معين» ـ رواية الدوري (٤/ ١٠٠)، رقم (٣٣٥٥)، ورواية الدارمي (٩٦٦)، ورواية ابن الجنيد (٦٦١)، «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨)، «سؤالات البرقاني» (٣٨٢)، «اللسان» (٦/ ٢٥٠)، رقم (٥٨٩٥).

(٢) هو: التميمي الخراساني، ورواية أهل الشام عنه مضطربة ـ كما تقدم (ح٣٠) ـ، وهذا من رواية الشاميين عنه.

(٣) التنيسي أبو حفص الدمشقي: صدوق له أوهام. [«التقريب» (٥٠٤٣)]، ويضعف حديثه عن زهير، قال الإمام أحمد: «رواية أبي حفص التنيسي عن زهير بن محمد: أراه سمعها من صدقة بن عبدالله أبي معاوية، فغلط بها، نقلها عن زهير بن محمد، وصدقة؛ ذاك منكر الحديث جدّاً» [«تاريخ دمشق» (٢٤/ ٢٣)].

وهكذا عامة حديث أهل الشام عن زهير هذا فيها اضطراب وغالبها مناكير، ومنهم الوليد بن مسلم الدمشقي الذي سيذكره المؤلف متابعاً لعمرو بن أبي سلمة في هذا الحديث. والله أعلم. =

ومحمد بن ثابت البناني[١].

زاد ثانيهما في رواية الطيالسي: «فقال جابر: «**من لم يكن من أهل الكبائر فما له وللشفاعة**»»[٢].

= وهذه الرواية أخرجها ابن خزيمة في «التوحيد» (٣٩٦)، وابن حبان (٦٤٦٧)، والحاكم (١/ ٦٩)، رقم (٢٣١)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ٤٩٠)، رقم (٣٠٦) من ثلاث طرق عن عمرو بن أبي سلمة به.

(١) ضعيف، يروي عن أبيه وغيره العجائب والمناكير، وعليه وهاه البخاري وأبو حاتم الرازي وأبو الفتح الأزردي، والجمهور على مطلق تضعيفه، وقال ابن معين في قول له: (هو صالح الحديث)، وهو يضعفه في عامة أقواله، فقوله المذكور محمول على ما رواه ابن معين نفسه عن عفان، قال: (هو صدوق في نفسه، ولكنه ضعيف الحديث)، وأبعد الحاكم في رواية السجزي عنه (٣٣)، فقال: (لا بأس به، فإنه لم يأت بحديث منكر، لكن الشيخين لم يخرجاه، وهو عزيز الحديث، أسند خمسة عشر حديثاً)، وحديثه أزيد بكثير مما ذكر الحاكم، وفيها العجائب والمناكير كما قال البخاري وغيره، وليس هو ممن يعتد بتفرده، وهو واهٍ، وحديثه منكر في مثل هذا. والله أعلم.

وانظر: «تاريخ الدوري» (٤/ ٢٠٥/ ٣٩٧٧، ٤/ ٢٧٦/ ٤٣٥٤)، «التاريخ الكبير للبخاري» (١/ ٥٠/ ١٠٣)، «سؤالات الآجري» ـ العمري (٣٠٨)، «الجرح والتعديل» (٧/ ٢١٧/ ١٢٠٣)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٣٩/ ١٥٨٧)، ولابن شاهين (٥٧٣)، «المجروحين» (٢/ ٢٥٢)، «ترتيب علل الترمذي الكبير» (ص٣١٣، ح: ٥٨٤)، «الكامل» (٦/ ١٣٦ ـ ١٣٧/ ١٦٣٨)، «سؤالات السلمي» (٣٢٤)، «الإرشاد» للخليلي (٣/ ٨٨٢)، «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٥٤٧ ـ ٥٤٨/ ٥١٠٠)، «الكاشف» (٤٧٥٣)، «تهذيب التهذيب» (٩/ ٨٢ ـ ٨٣/ ١٠٤)، «التقريب» (٥٧٦٧).

ومحمد بن ثابت لا يرويه عن زهير بن محمد، كما يوهمه كلام السخاوي، وإنما رواه عن جعفر بن محمد مباشرة، كما سيأتي في التخريج. والله أعلم.

(٢) أخرجه الطيالسي (١٧٧٤) ـ ومن طريقه الترمذي (٢٤٣٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٣٩٥)، والآجري في «الشريعة» (٧٧٢، ٧٧٣)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٥٢) وأبو نعيم في «المعرفة» (٢/ ٥٣٣)، رقم (١٤٩٣) و«الحلية» (٣/ ٢٠٠ ـ ٢٠١)، والحاكم (١/ ٦٩)، رقم (٢٣٢)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٩/ ٦٩) وغيرهم ـ عن محمد بن ثابت عن جعفر بن محمد به.

قال الترمذي: «حسن، غريب من هذا الوجه، يستغرب من حديث جعفر بن محمد»، واستغربه أبو نعيم الأصبهاني أيضاً، وقال الترمذي في «العلل الكبير» (ح٦١٧): «سألت محمداً ـ يعني: البخاري ـ عن هذا الحديث فلم يعرفه»؛ يعني: لم يره معروفاً =

وزاد الوليد بن مسلم في روايته له عن زهير: «فقلت: ما هذا، يا جابر؟ قال: نعم، يا محمد[(١)]! إنه من زادت حسناته عن سيئاته فذلك الذي يدخل الجنة بغير حساب، وأما الذي قد استوت حسناته وسيِّئاته فذلك الذي يحاسب حساباً يسيراً، ثم يدخل الجنة، وإنما الشفاعة شفاعة رسول الله ﷺ لمن أوبق نفسه وأغلق ظهره[(٢)(٣)]

= ثابتاً، ويظهر أنه استنكره من هذا الوجه كما استنكره ابن حبان أيضاً على محمد بن ثابت البناني. والله أعلم.

ورواه ابن العديم في «تاريخ حلب» (١/ ٣٤٢/ في ترجمة أحمد بن محمد بن منصور الطرسوسي) من طريق الطرسوسي هذا، ثم من طريق سعيد بن عيسى الكريزي، عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، عن جعفر بن محمد به مختصراً.

وهذا إسناد منكر جدّاً، وآفته هو سعيد بن عثمان بن عيسى أبو عثمان الكريزي ـ من ولد عبدالله بن عامر بن كريز ـ البصري: ضعفه الدارقطني [«العلل» (٦/ ١٤٤)، (٨٩/١٣)]، وقال أبو نعيم: «روى عن حفص بن غياث ويحيى القطان ومحمد بن جعفر غندر بمناكير». [«تاريخ أصبهان» (١/ ٣٨٣)، رقم (٧١٣)].

وانظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ٩٤)، رقم (٤٦٧٦)، «الأنساب» للسمعاني (٥/ ٦٢)، «المغني» (٢٤٣٢، ٢٤٤٠)، «اللسان» (٤/ ٦٦)، (٧٠/ ٣٤٥٨ ـ مكرر).

(١) يعني: محمد بن علي الباقر.

(٢) أوبق نفسه؛ أي: أهلكها، وأغلق ظهره: أثقله جدّاً بالذنوب حتى يكاد يهلك. انظر: غريب الحديث للخطابي (٢/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤)، والنهاية لابن الأثير (٣/ ٣١٣/ غلق، ٥/ ١٦٧/ وبق).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٤٣١٠)، وابن عدي (٣/ ٢٢١)، واللالكائي (٦/ ١٠٩٦)، رقم (٢٠٥٥)، والحاكم (٢/ ٣٨٣)، رقم (٣٤٤٢) وعنه البيهقي في «البعث» (ح١) و«الشعب» (١/ ٤٩١)، رقم (٣٠٧) ـ ونقله عنه ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٠/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧) من وجه آخر أيضاً ـ وابن عساكر (٢٧/ ٤١٣) من طرق عن الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد به.

وهو في «غريب الحديث» للخطابي (٢/ ٣٨٣) من طريق هلال بن العلاء الرقي، أخبرنا ابن نفيل، أخبرنا زهير، أخبرني جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر رضي الله عنه مختصراً.

وابن نفيل: هو عبدالله بن محمد بن علي بن نفيل القضاعي، أبو جعفر النفيلي الحراني، الشامي؛ ثقة حافظ، كما في «التقريب» (٣٥٩٤)، وهلال بن العلاء الرقي: صدوق، كما في «التقريب» أيضاً (٧٣٧٤). =

٢ ـ ومنهم كعب بن عجرة: أخرجه البيهقي في «البعث» من طريق الشعبي عنه، قال: قلت: يا رسول الله! الشفاعةَ الشفاعةَ، فقال: «**شفاعتي**..». وذكره[١]

وهو عند عبدالرزاق ـ ومن جهته البيهقيِّ ـ عن معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه رفعه به؛ كالترجمة، بزيادة: «**يوم القيامة**»[٢]. وقال[٣]: «هذا مرسل حسن، يشهد لكون هذه اللفظة شائعة فيما بين التابعين»[٤] ثم رَوَى من جهة أبي مالك الأشجعي، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، أنه سمع رجلاً يقول: اللَّهُمَّ اجعلني فيمن تصيبه شفاعة محمد ﷺ، قال: إن الله يغني المؤمنين عن شفاعة محمد ﷺ، ولكن الشفاعة للمذنبين المؤمنين والمسلمين[٥]

= **الحكم على الحديث**: صححه ابن حبان، والحاكم على شرط الشيخين ـ وعلى شرط مسلم وحده في موضع آخر ـ ونقل البيهقي تصحيح الحاكم في «البعث» ولم يتعقبه، فكأنه ارتضاه، وهو وإن كان له شواهد صحيحة، إلا أنه **مستغرب** بهذا الإسناد، كما قال الترمذي وأبو نعيم، وتقدم أنه استنكره به البخاري وابن حبان، وذلك أنه لم يأت عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر ﷺ من وجه يعتمد عليه، فمحمد بن ثابت البناني ضعيف لا يقبل تفرده، ورواية زهير تفرد بها عنه أهل الشام، وحديث الشاميين عنه ضعيف مضطرب مليء بالمناكير، بحسب الأئمة؛ أحمد والبخاري والترمذي وغيرهم أنه شُبِّه لهم برجل واهٍ، فقلبوا أحاديثه على زهير بن محمد هذا توهماً، كما تقدم. والله أعلم.

(١) أخرجه البيهقي في «البعث» (٢٧٥ ـ استدراك)، والآجري في «الشريعة» (٧٨٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٠، ٩٧٦ ـ من طريق الدارقطني) من طرق عن محمد بن بكار، عن عنبسة بن عبدالواحد، عن واصل بن حيان، عن أُمَيِّ بنِ ربيعة الصيرفيِّ، عن الشعبي به.
ونقل الخطيب عن الدارقطني أنه قال: «هذا حديث غريب من حديث الشعبي عن كعب بن عجرة، تفرد به أُمَيُّ بنُ ربيعة الصيرفيُّ عنه، وتفرد به واصل بن حيان عن أُمَيٍّ، ولا يُعْلَم حدث به عنه غير عنبسة بن عبدالواحد».
قلت: وكلهم ثقات حفاظ ـ كما في «التقريب» (٥٥١، ٧٣٨٢، ٥٢٠٧، ٥٧٥٨) ـ فلا يضر تفردهم وغرابة إسنادهم، إن شاء الله تعالى.

(٢) لم أقف عليه، وهو مرسل. (٣) أي: البيهقي.

(٤) لم أقف عليه، ولعله في «البعث» له، ولم أقف على الجزء الثاني من نسخته التامة. والله أعلم.

(٥) أخرجه البيهقي في «الاعتقاد» (١٦٧) عن هلال الحفار ـ وهو في «جزئه» (٥٨) ـ =

٦٠٧ حديث: «**الشفقة على خلق الله تعظيم لأمر الله**».

معناه صحيح في كثير من الأحاديث(١)، وأما خصوص هذا اللفظ فلا أعرفه(٢).

= والآجري (٧٨٦)، واللالكائي (٦/ ١١١٠)، رقم (٢٠٨٥)، ورجاله ثقات إلا الفضيل بن سليمان، وهو النميري أبو سليمان البصري: أخرج له الستة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وضعفه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وابن قانع، وتركه ابن مهدي، وقال ابن معين: «ليس بثقة»، وعنه أيضاً: «ليس بشيء، ولا يكتب حديثه»، وقال صالح جزرة: «منكر الحديث، روى عن موسى بن عقبة مناكير»، وسئل أبو داود عنه، فقال: «استعار هو والسِّمتِيُّ كتاباً لموسى بن عقبة فلم يرداه»، وقال الساجي: «كان صدوقاً، وعنده مناكير»، وقال الذهبي: «صدوق، فيه لين»، وقال ابن حجر: «صدوق، له خطأ كثير». انظر: «الكامل» (٦/ ١٩)، رقم (١٥٦٦)، «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٧١ ـ ٢٧٤)، «المغني» (٤٩٥٨)، «الميزان» (٥/ ٤٣٩)، «الكاشف» (٤٤٨٤)، «التقريب» (٥٤٢٧)، «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٦٢).

فهو ـ وإن أخرج له الشيخان ـ ليس بحجة فيما يتفرد به، ولم يتابَع على حديثه هذا من هذا الوجه، ومن حديث حذيفة ﷺ، لكنه يشهد له ما تقدم من الأحاديث في معناه، فيتقوى بها إلى درجة الصحيح، إن شاء الله تعالى. والله أعلم.

(١) **نحو حديث**: «من لا يرحم لا يرحم»، وفي لفظ: «**من لا يرحم الناس لا يرحمه الله**». متفق عليه عن جرير بن عبدالله البجلي ﷺ (خ: ٥٦٦٧، ٦٩٤١، م: ٢٣١٩)، وأبي هريرة ﷺ (خ: ٥٦٥١، م: ٢٣١٨).

وحديث عبدالله بن عمرو ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمٰن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء». أخرجه أحمد (٦٤٩٤) وأبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١٩٢٤) ـ وقال: حسن صحيح ـ والحاكم (٤/ ١٧٥)، رقم (٧٢٧٤)، والبيهقي (٤١/٩)، رقم (١٧٦٨٣)، وفي «الشعب» (٧/ ٤٧٦)، رقم (١١٠٤٨).

وحديث أبي هريرة ﷺ: «لا تنزع الرحمة إلا من قلب شقي». أخرجه أبو داود (٤٩٤٢)، والترمذي (١٩٢٣) ـ وحسنه ـ والبيهقي (٨/ ١٦١)، رقم (١٦٤٢٠)، وصححه ابن حبان (٤٦٦)، والحاكم (٤/ ٢٧٧)، رقم (٧٦٣٢).

وحديث أبي ذر ﷺ عند البخاري (٣٠، ٢٥٤٥، ٦٠٥٠) في العبيد، أن النبي ﷺ قال: «**إخوانكم خَوَلُكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليُطعمه مما يأكل، وليُلبِسه مما يَلبَس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم**».

وغيرها من الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ، والتي تقتضي الشفقة عل سائر المخلوقات، وليس مجرد الإنسان فحسب. والله أعلم.

(٢) أورده الصغاني في «الموضوعات» (ص٦٤، ح١٠٧)، بلفظ: «الدين: التعظيم =

٦٠٨ حديث: «الشقي من شقي في بطن أمه».

في: «السعيد»(١).

٦٠٩ حديث: «الشكر في الوجه مذمة».

كلام ليس على إطلاقه(٢)، نعم! إن لم يكن المشكور متصفاً به، أو يحصل [ق١١٣/أ] به له زَهْوٌ(٣) أو إعجابٌ مما(٤) قد يشير إليه: «**ويحك قطعت ظهر صاحبك**»(٥)، و«**إذا مُدِح الفاسقُ اهتَزَّ العرش**»(٦)، فغير محمود.

= لأمر الله، والشفقة على خلق الله»، وحكم عليه بالوضع.

(١) تقدم برقم (٥٧٠).

(٢) لِمَا قد ثبت عن النبي ﷺ من مدحه لآحاد أصحابه ﵃، وبوب البخاري في «الأدب» من «صحيحه»: (باب من أثنى على أخيه بما يَعْلم)، وأورد تحته حديثاً معلقاً في بشارة النبي ﷺ لعبدالله بن سلام ﵁ بالجنة، وآخرَ مسنداً في تزكية النبي ﷺ لأبي بكر ﵁ أنه ليس من أهل الخيلاء.
وبوَّب في «كتاب الشهادة» (باب تعديل النساء بعضهن بعضاً، وباب: إذا زكى رجل رجلاً كفاه، وباب ما يكره من الإطناب في المدح، وليقل ما يعلم)، وأورد في الثاني حديث أبي بكرة ﵁، وفي الثالث حديث أبي موسى ﵁ التاليين بعد تعليقين.

(٣) الكبر والعظمة، والمزهو: الْمُعجَب بنفسه. «العين» (الهاء والزاي وواو معهما، زهو ٤/ ٧٣).

(٤) كذا بالميمين في الأصل، و(ق) و(عز)، وفي (ز): «بما»، وفي (زك): «فما».

(٥) أخرجه الشيخان (خ: ٦٠٦١، ٢٦٦٢، وم: ٣٠٠٠) عن أبي بكرة ﵁ بلفظ: «**ويحك ـ وفي لفظ: ويلك ـ قطعت عنق صاحبك** ...»، وأخرجا (خ: ٢٦٦٣، ٦٠٦٠، م: ٣٠٠١) عن أبي موسى الأشعري ﵁ أيضاً، بلفظ: «**أهلكتم ـ أو قطعتم ـ ظهر الرجل**»، وأقرب لفظ لما ساقه المؤلف ما عزاه في «كنز العمال» (٣/ ٦٥٢)، رقم (٨٣٣٦) للطبراني في «الكبير» عن أبي بكرة ﵁: «ويحك قطعت ظهر أخيك..». ولم أقف عليه في «المعجم»، ولا في «مجمع الزوائد» للهيثمي. والله أعلم.

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢٢٨، ٢٢٩) و«ذم الغيبة» (٩٢، ٩٣)، وأبو يعلى في «مسنده» ـ كما في «إتحاف الخيرة» (٦/ ٨٤)، رقم (٥٣٩٨) و«المطالب العالية» (١/ ٢٧٣٠) و«فتح الباري» (١٠/ ٤٧٨) ـ و«المعجم» (١٧١، ١٧٢)، وابن عدي (٣/ ٤٦٦)، أبو أحمد العسكري في «تصحيفات المحدثين» (٢/ ٥٣٨)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٤٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ٥٠٩، =

= رقم ٤٥٤٣، ٦/ ٥١١، رقم ٤٥٤٤)، والخطيب (٧/ ٢٩٧)، (٨/ ٤٢٨)، وابن عساكر (٢٠/ ٤ ـ ٥)، عن أنس ﷺ مرفوعاً.

وفيه أبو خلف حازم بن أبي عطاء الأعمى البصري ـ خادم أنس ﷺ ـ، وهو متروك، وكذبه ابن معين، كما في «التقريب» (٨٠٨٣)، وبه أعله ابن عدي، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٦٧)، وابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٤١٩) و«تذكرةِ الحفاظ» (٩٠).

وله شاهد من حديث بريدة ﷺ: أخرجه أحمد (٣٨/ ٢٢ ـ ٢٣)، رقم (٢٢٩٣٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٦٠)، وأبو داود (٤٩٧٧)، والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٧٠)، رقم (١٠٠٧٣)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٦٤)، والبزار (٢٧٧/١٠)، رقم (٤٣٨٢)، وابن حزم في «المحلى» (١١/ ٢١٩)، والبيهقي في «الشعب» (٤٨٨٣) وغيرهم من طريق قتادة، عن عبدالله بنِ بريدة، عن أبيه ﷺ، أن النبي ﷺ قال: «**لا تقولوا للمنافق: سيد، فإنه إن يك سيداً فقد أسخطتم ربكم ﷻ**».
وفي لفظ أحمد: «.. فإنكم إذا فعلتم أغضبتم ربكم تبارك وتعالى».

ورجاله ثقات رجال الشيخين، إلا أن قتادة لا يعرف له سماع من عبدالله بن بريدة كما قال البخاري في «تاريخه الكبير» [(٤/ ١٢)]، ونقله الترمذي إثر الحديث [٩٨٢] عن بعض أهل العلم، ولعله يقصد البخاري.

وهذا مبين على ما يراه البخاري من لزومِ ثبوت اللقاء والسماع، وقد عاصر قتادةُ عبدَالله بنَ بريدة المتوفى سنة (١٠٥هـ) عمراً، وأدرك جماعة من الصحابة، ولا يستبعد اللقاء بينه وبين ابن بريدة، ولكنه معروف بالتدليس، وعده الحافظ في «تعريف أهل التقديس» في «الطبقة الثالثة» من المدلسين رقم (٩٢)، وقد عنعن ههنا، فخيف تدليسه، ويمكن أن يكون دلس بعض من لا يرضى أمره، وقد روي الخبر من رواية عقبة بن عبدالله الأصم الرفاعي البصري عن ابن بريدة به، أخرجه ابن عدي (٢٧٩/٥)، والحاكم (٤/ ٣١١)، والخطيب (٥/ ٤٥٤)، رقم (٢٩٩١)، وعقبة هذا ضعفه ابن عدي وغيره، ووهاه ابن معين والفلاس جدّاً، ورماه الحسين بن عربي بالكذب في الرواية، وأنه كان يسقط شيخه ويحدث عمن فوقه بالتصريح. «الكامل» (٥/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩).

وبه أعله ابن عدي، وابن طاهر المقدسي [«ذخيرة الحفاظ» (٤٢٠)] والذهبي في «التلخيص»، وقال الدارقطني: غريب من حديث ابن بريدة عن أبيه، تفرد به عقبة الأصم. [«أطراف الغرائب» (٢/ ٣٣٠)، رقم (١٥٢٢)]، وقد رواه قتادة أيضاً كما تقدم، إلا أن يقصد سياق لفظه الخاص.

وأما أبو حاتم الرازي فسئل عنه، فقال: «روى هذا الحديث معاذ بن هشام عن أبيه =

٦١٠ حديث: «شهادة البقاع للمصلي».

مروي عن أبي الدرداء وغيره من الصحابة والتابعين[(١)]

فقال أبو الدرداء: اذكروا الله عند كل حُجَيْرة وشُجَيْرة لعلها تأتي يوم القيامة فتشهد لكم[(٢)]

وقال ابن عمر: «ما من مسلم يأتي رَبَاة[(٣)] من الأرض أو مسجداً بني بأحجار فيصلي فيه إلا قالت الأرض: سل الله في أرضه تشهد لك يوم تلقاه»[(٤)].

وقال عطاء الخراساني: «ما من عبد يسجد لله سجدة في بقعة من بقاع الأرض إلا شهدت له بها يوم القيامة، وبكت عليه يوم يموت»[(٥)]

= عن قتادة عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ» [«العلل» لابنه (٢١٧٥)]، فكأنه أقره بالمتابعة السابقة لقتادة، وما فيه إلا عنعنته وهو مدلس، مع أن أبا حاتم يُعِلُّ غالبَ أحاديث عقبة الأصم التي يسأله عنها ابنه. والله أعلم.

(١) سيذكرها المصنف رحمه الله تفصيلاً بعد هذا الإجمال.

(٢) أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٧١٣)، رقم (١١٧٣)، رقم (١٩)، والطبراني في «الشاميين» (١/ ٣٨٨)، رقم (٦٧١) من طريقين عن الوليد بن مسلم عن الوضين بن عطاء عن يزيد بن مرثد عن أبي الدرداء رضي الله عنه.
والوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية، وإسناده مسلسل بالعنعنة. ويزيد بن مرثد الدمشقي: ثقة، ولكن روايته عن أبي الدرداء رضي الله عنه مرسلة. انظر: «تاريخ دمشق» (٦٥/ ٣٧٢ ـ ٣٧٦)، رقم (٨٣٤٠) «التهذيب» (٣٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤١)، رقم (٧٠٤٧) «التقريب» (٧٧٧٣).

(٣) في (أ، م): «روباة»، والمثبت من (ز).
والربو والربوة والربوة والرباوة والرباوة ـ مثلثتين ـ والرابية والرباة: كلها ما ارتفع من الأرض.
انظر: «تهذيب اللغة» (١٥/ ١٩٦)، «المحكم» (١٠/ ٣٢٧، الراء والباء والواو)، «القاموس المحيط» (١/ ١٦٥٩)، «لسان العرب» (٣/ ١٥٧٣)، «تاج العروس» (١١٩/٣٨).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٣٤٠) وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٩٧) بإسناد صحيح.

وقال ثور بن يزيد، عن مولى لهذيل، قال: «ما من عبد يضع جبهته في بقعة من الأرض ساجداً إلا شهدت له يوم القيامة، وإلا بكت عليه يوم يموت»[١]

أخرجها كلها أبو الشيخ الحافظ في «الثواب»[٢] له[٣]

٦١١ حديث: «شهادة خزيمة بشهادة رجلين».

أبو داود وابن خزيمة في «صحيحه» ـ وكذا هو عندنا في «جزء الذهلي» شيخِهما فيه ـ من طريق الزهري، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت[٤]، أن عمه

---

(١) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٣٣٤) عن ثور به.

(٢) لم أقف على كتابه هذا، وقد سبق تخريج كل أثر في محله.

(٣) وفي القرآن الكريم ما هو أعم من ذلك، يقول الله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝﴾ [الزلزلة: ٤]، وروي في تفسيره عن أبي هريرة وأنس رضي الله عنهما ولا يثبت منهما شيء، وهما:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً: «**أخبارها أن تشهد على كل عبد أو أمة بما عمل على ظهرها، تقول: عمل كذا وكذا، فذلك أخبارها**». عن سعيد بن أبي أيوب، عن يحيى بن أبي سليمان المدني، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. أخرجه ابن المبارك في «مسنده» (٩٥)، وأحمد (١٤/ ٤٥٥)، رقم (٨٨٦٧)، والترمذي (٢٤٢٩، ٣٣٥٣)، والنسائي في «الكبرى» (١٠/ ٣٤٢)، رقم (١١٦٩٣)، والبزار (١٥/ ١٧٨)، رقم (٨٥٤٩)، وابن حبان (٧٣٦٠)، والحاكم (٢/ ٢٥٦، ٥٣٢)، والبيهقي في «الشعب» (٩/ ٤٢١)، رقم (٦٩١٥)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (٤٣٠٨) و«التفسير» (٥/ ٢٩٣) وغيرهم، وقال الترمذي: «حسن غريب صحيح»، وصحح إسناده الحاكم، وتعقبه الذهبي بأن فيه يحيى بن أبي سليمان المدني، وهو منكر الحديث. وتقدمت ترجمته (ح٢٢٣).

وأخرجه الثعلبي في «التفسير» (١٠/ ٢٦٤)، والبيهقي في «الشعب» (٩/ ٤١٩ ـ ٤٢٠)، رقم (٦٩١٣ ـ ٦٩١٤) عن أنس رضي الله عنه بنحوه، وفيه يحيى بن أبي سليمان المدني هذا، وهو معل بالرواية السابقة، وراويه عن يحيى بن أبي سليمان ضعيف مخلط، وهو رشدين بن سعد، أخطأ عليه في إسناده، فقلب إسناده من سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه، إلى أبي حازم عن أنس رضي الله عنه، وعليه قال البيهقي: الرواية الأولى أصح، ورشدين ضعيف.

وله عند الثعلبي (١٠/ ٢٦٤) طريق آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه خالد بن يزيد العمري كذبه الأئمة كما تقدم.

(٤) أبو عبدالله أو أبو محمد المدني، الأوسي الأنصاري: ثقة، من الثالثة، مات سنة =

حدثه ـ وهو من أصحاب النبي ﷺ: «أن النبي ﷺ ابتاع فرساً من أعرابي..» الحديث، وفيه: «فجعل النبي ﷺ شهادة خزيمة شهادة رجلين»[(١)].

ورواه أبو بكر بن أبي شيبة، وعنه أبو يعلى ـ في «مسنديهما» ـ من حديث محمد بن زُرارة بن خزيمة بن ثابت[(٢)]، حدثني عمارة بن خزيمة، عن أبيه أن النبي ﷺ اشترى فرساً من سواء بن الحارث فجحده، فشهد له خزيمة، فقال رسول الله ﷺ: «**ما حملك على الشهادة ولم تكن معه حاضرا؟**» قال: صدقتك بما جئت به، وعلمت أنك لا تقول إلا حقّاً، فقال رسول الله ﷺ: «**من شهد له خزيمة أو شهد عليه فحسبه**»[(٣)]

= (١٠٥هـ)، وهو ابن خمس وسبعين. [«التقريب» (٤٨٤٤)]، فمولده التقريبي سنة (٣٠هـ). وشذ ابن حزم في «المحلى» (٨/ ٣٤٨)، فذكر أن مدار الحديث على عمارة بن غزية، وهو مجهول. بينما صحح حديثاً آخر له في (١٠/ ٧٠) ومداره أيضاً على عمارة هذا. والله أعلم. وانظر لترجمته: «تهذيب الكمال» (٢١/ ٢٤١)، رقم (٤١٨٢)، «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٦٤).

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٠٩) ـ عن محمد بن يحيى الذهلي رقم (١٠٧ ـ خ الظاهرية/جوامع) ـ، والنسائي (٤٦٦١)، وأحمد (٣٦/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦)، رقم (٢١٨٨٣)، وابن سعد (٤/ ٥٠٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٠٨٥، ٢٠٨٩)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ١٤٦)، رقم (٤٠٣٣)، وفي «شرح المشكل» (٤٨٠٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٣٧٩)، رقم (٩٤٦)، والحاكم (٢/ ١٧ ـ ٢١)، والبيهقي (٧/ ٦٦، ١٠)، رقم (١٤٥ ـ ١٤٧) وغيرهم من طرق عن الزهري به مثله، ونحوه.

وأما صحيح ابن خزيمة فهو في القسم المفقود منه، ولذا لم يذكره الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٦/ ٥٩٥)، رقم (٢١٠٨٦) فيمن أخرج الحديث.

(٢) هو: محمد بن زرارة بن عبدالله بن خزيمة بن ثابت الأنصاري الخطمي الأوسي المديني: أورده البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٨٦ ـ ٨٧)، رقم (٢٣٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح» (٧/ ٢٦٠)، رقم (١٤٢٢)، ولم يذكرا له راوياً سوى زيد بن الحباب، ولا رواية إلا هذا الحديث عن عم أبيه عمارة بن خزيمة عن أبيه خزيمة بن ثابت، ففيه جهالة، وهذا الحديث خالفه فيه الزهري عن عمارة، فرواه عن عمارة عن عمه ﷺ، كما تقدم، ولو كان عند الزهري عن خزيمة لما عدَل عنه، ولَرُوِي عنه من وجهٍ مَّا. والله أعلم.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المسند» (١٩) وعنه أبو يعلى في «المسند الكبير» ـ كما في =

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» من حديث عبدة بن عبدالله[١]، والطبراني من حديث أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة وغيرهما[٢]، كلهم: عن زيد بن الحباب[٣]، عن محمد بن زرارة به[٤].

= «جامع السنن والمسانيد» (٢٤٩٧) و«المطالب العالية» (٣/ ٤٠١٩) ـ ومن طريق ابن المقرئ عنه ابن عساكر (١٦/ ٣٦٦).

(١) لم يذكره الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة»، وأورده في (٤/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥)، رقم (٤٤٩٤) عن الحاكم (٢/ ١٨) أخرجه من طريق ابن خزيمة، وعن الحاكم رواه البيهقي (١٠/ ١٤٦).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤/ ٨٧)، رقم (٣٧٣٠).

(٣) هو: المحدث الرحال زيد بن الحباب ـ بضم المهملة، وموحدتين ـ أبو الحسين العُكْلي، الخراساني، ثم الكوفي: صدوق، يخطئ في حديث الثوري، من التاسعة. انظر: «التقريب» (٢١٢٤).
هكذا قيد الحافظ خطأه بحديث الثوري، لقول ابن معين أن حديثه عن الثوري مقلوب، وبين ابن عدي أن ذلك يرجع إلى روايته عن الثوري أحاديث تستغرب عنه بتلكم الأسانيد التي يروونها عنه، ويرفع عنه أحاديث لا يرفعها غيره من أصحاب الثوري، وحكم أن باقي حديثه عن الثوري وعن غير الثوري مستقيمة كلها.
وأطلق ذلك الإمام أحمد غير مقيد بالثوري، فقال: «كان صدوقاً، يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح، ولكنه كان كثير الخطإ»، وقال أحمد بن صالح المصري: «كان معروفاً بالحديث صدوقاً، إلا أنه كان يأنف أن يخرج كتابه، فكان يملي من حفظه، فربما وهم في الشيء»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٥٠) وقال: «يخطئ، يعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير، وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير». ولذا قال الذهبي في «الكاشف» (١٧٢٩): «لم يكن به بأس، قد يَهِم». انظر: «الكامل» (٣/ ٢٠٩/ ٧٠٧)، «التهذيب» (١٠/ ٤٠ ـ ٤٧)، رقم (٢٠٩٥)، و«تهذيبه» (٣/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨)، «الثقات الذين ضعفوا..» (٦/ ١٨)، رقم (٢)، «موسوعة أقوال الإمام أحمد» (٨٧١).
فيحتمل أن يكون إسناد الحديث عن عمارة بن خزيمة عن أبيه خزيمة بن ثابت مما وهم فيه زيد بن الحباب، وسيما أنه اختلف عليه في اسم الأعرابي المذكور، فسماه بعضهم سواء بن قيس، والبعض: ابن الحارث.

(٤) وعن أبي بكر بن أبي شيبة رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ٥٨٦)، رقم (٢٠٨٤)، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ٩١٤)، رقم (٢٣٥٧)، والخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص١٢١ ـ ١٢٢) و«الموضح» (٢/ ٩٦)، رقم (١٩٣)، وابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (ص٣٦٠). =

وهو عند ابن أبي عمر العدني في «مسنده»[(١)] من حديث عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عن خزيمة بنحوه، ولفظه: فأجاز النبي ﷺ شهادته بشهادة رجلين حتى مات خزيمة.

= ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٨٧) عن ابن المديني، عن زيد بن الحباب به مختصراً.

وهذا الحديث بهذا الإسناد معلٌّ بأربعة علل: خالف الزهريُّ فيه محمدَ بن زرارة، فرواه عن عمارة بن خزيمة عن عمه كما تقدم، وهو المحفوظ، بينما محمد بن زرارة: مجهول، وزيد بن الحباب: صدوق، يخطئ في الأسانيد، وفي حديثه عن المجاهيل، وهنا يروي عن مجهول. ورواية عمارة بن خزيمة عن أبيه مرسلة، كما تقدم تحريره آنفاً.

وأصل الحديث محفوظ من رواية خزيمة رضي الله عنه أيضاً من غير رواية ابنه عنه؛ كما سيتلو عند المؤلف.

(١) كما في «المطالب العالية» (١٦/ ٣٣٨)، رقم (٤٠١٩)، ورجاله ثقاتٌ رجالُ الشيخين. والله أعلم.

وأخرجه عبدالرزاق (٨/ ٣٦٦)، رقم (١٥٥٦٦) من طريق محمد بن عمارة بن خزيمة، عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه نحوه.

قال البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١٨٦)، رقم (٥٧٣): «مرسل»، ويعني الانقطاع بين محمد بن عمارة وجده خزيمة رضي الله عنه، حيث مولد أبيه عمارة في نحو سنة (٣٠هـ)، كما تقدم في ترجمته آنفاً، واستشهد خزيمة رضي الله عنه مع علي رضي الله عنه بصفين سنة (٣٧هـ)، كما في «التقريب» (١٧١٠)، فيكون عمارة لا زال دون العاشرة، وروايته عن أبيه مرسلة، فضلاً عن رواية ابنه محمد، ولذا جاء الحديث في رواية الزهري المحفوظة: «عن عمارة بن خزيمة، عن عم له من أصحاب النبي ﷺ»، وذلك أنه لم يدرك أباه مميزاً. والله أعلم.

وأخرج ابن بشكوال في «الغوامض» (ص٣٦١) من طريق الحسين بن عبدالله العثماني، قال: وجدت في أصل مطين: ثنا الليث بن مقرون، ثنا زيد ـ وهو ابن حباب ـ عن محمد بن زرارة، عن عبدالله بن خزيمة بن ثابت، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ اشترى من سواء المحاربي فرساً. الحديث.

والليث بن مقرون: لم أقف له على ترجمة، وهو منقطع بينه وبين مطين، وإسناده مقلوب، وإنما هو محمد بن زرارة بن عبدالله بن خزيمة، عن عمارة بن خزيمة، عن أبيه، كما تقدم من رواية أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة وغيرهما عن زيد بن الحباب به. والله أعلم.

وللدارقطني من طريق أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن أبي عبدالله الجدلي، عن خزيمة بن ثابت: أن النبي ﷺ [ق١١٣/ب] جعل شهادته بشهادة رجلين(١)

وفي البخاري من حديث زيد بن ثابت، قال: فوجدتها مع خزيمة الذي جعل النبي ﷺ شهادته بشهادتين(٢)، وفي لفظ عن زيد: وكان خزيمة يدعى ذا الشهادتين(٣) ولأبي يعلي عن أنس، قال: افتخر الحيان: الأوس والخزرج، فقالت الأوس: ومنا من جعل النبي ﷺ شهادته شهادة رجلين(٤)

وعند الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» من حديث مجالد، عن الشعبي

---

(١) لم أقف عليه في «السنن»، ولعله في «الأفراد» له، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (ص٨٧) بإسناد صحيح إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله، وذكر أنه رواه عنه جماعة، وذكر الدارقطني في «الأفراد ـ كما في «أطرافه» (٣/ ٥٥)، رقم (٢٠٤١) ـ أنه تفرد به عن حماد بن أبي سليمان بهذا الإسناد، وتقدم أنه توبع عليه متابعة قاصرة عن خزيمة رضي الله عنه، فلا بأس به في الاعتبار. إن شاء الله تعالى.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٠٧، ٤٧٨٤) بنحوه.

(٣) أخرجه معمر في «جامعه» (١٠٢٩) ـ وعنه عبدالرزاق في «المصنف» (١٥٥٦٨، ٢٠٤١٦)، ثم من طريقه أحمد (٣٥/ ٥١٠)، رقم (٢١٦٥٢) وعبد بن حميد (٢٤٦)، وابن أبي داود في «المصاحف» (٧٨)، والبغوي في «المعجم» (٣٩٨٦)، والطبراني في «الكبير» (٤٨٤١) وغيرهم ـ عن الزهري عن خارجة بن زيد عن أبيه زيد بن ثابت رضي الله عنه. وورد عند أحمد وحده: عن الزهري عن خارجة أو غيره عن زيد بن ثابت. وإسناده صحيح.

(٤) أخرجه أبو يعلى (٥/ ٣٢٩/ ٢٩٥٣)، والبزار (١٣/ ٣٩٥/ ٧٠٩٠)، والطبراني في «الكبير» (٤/ ١٠/ ٣٤٨٨)، والحاكم (٤/ ٨٠، ٦٩٧٧، ٤/ ١٠٠، ٧٠٥٦)، وابن عبدالبر في «الاستيعاب» (١/ ٣٨٣)، والضياء في «المختارة» (٣/ ١١٠)، (١١١/ ٢٥٧١ ـ ٢٥٧٢)، وابن عساكر (١٦/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩) من طرق عن عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه.
وصحح إسناده الحاكم والذهبي والضياء، وكذا الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٤٢٧)، رقم (١٦٥٣٧) وغيرهم على شرط الصحيح، وحسنه البوصيري في «الإتحاف» (٧/ ٣٢٥)، رقم (٦٩٦٦)، وعبدالوهاب الخفاف ممن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الاختلاط، وكان مستملي سعيد، وهو صدوق ربما أخطأ.

عن النعمان بن بشير: «أن رسول الله ﷺ اشترى من أعرابي فرساً فجحده الأعرابي، فجاء خزيمة، فقال: يا أعرابي! أتجحد؟ أنا أشهد عليك أنك بعته، فقال الأعرابي: أَن شَهِد عليَّ خزيمةُ فأعطني الثمن، فقال رسول الله ﷺ: **«يا خزيمة! إنا لم نشهدك[(١)] كيف تشهد؟»** قال: أنا أصدقك على خبر السماء، ألا أصدقك على ذا الأعرابي؟! فجعل رسول الله ﷺ شهادته بشهادة رجلين، فلم يكن في الإسلام من تجوز شهادته بشهادة رجلين غير خزيمة[(٢)].

ومما يستظرف قول بعض المحققين من شيوخنا: حديث خزيمة أخرجه ابن خزيمة[(٣)].

وفي الباب أيضاً عن عمر[(٤)].

٦١٢ حديث: «شهادة المرء على نفسه بشهادتين».

صحيح المعنى بالنظر إلى الإقرار[(٥)].

---

(١) في (ز): «أنا لم أشهدك» بصيغة المفرد.

(٢) أخرجه الحارث ـ كما في «بغية الباحث» (١٠٢٦)، والمطالب العالية (١٦/ ٣٤٤)، رقم (٤٠٢٠) ـ وعلقه عنه الديلمي (٢/ ١٨٨/ب) ـ عن الخليل بن زكريا، عن مجالد بن سعيد به.
والخليل بن زكريا: هو الشيباني ـ أو العبدي ـ البصري؛ متروك، وكذبه بعض الأئمة. انظر: «الكامل» (٣/ ٦١ ـ ٦٢/ ٦١١)، «سؤالات السهمي» (٢٨٩)، «تهذيب الكمال» (٨/ ٣٣٤ ـ ٣٣٧/ ١٧٢٧)، «الكاشف» (١٤١٢)، «التقريب» (١٧٥٢).
ومجالد ضعيف الحديث، وسيما في الشعبي، كما تقدم (ح٥١)، وبهما أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٧/ ٢٧٣)، رقم (٦٨٣٦).
هذا، وخالف مجالداً فيه زكريا بن أبي زائدة، فرواه عن الشعبي مرسلاً. أخرجه ابن سعد (٤/ ٣٨٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٣٧/ ٣٨٢) ـ وابن أبي شيبة (ح٢٣٣٨٨) من طرق عن زكريا به.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) أورده الديلمي (٢/ ٣٥٩)، رقم (٣٦٠٤)، ولم يسنده ابنه (٢/ ١٨٨/ب)، ولم أقف عليه عند غيرهما. والله أعلم.

(٥) أي: ولا أصل له رواية، وكذا قولهم: «شهادة المرء على نفسه بسبعين»، وأما معناه فصحيح بلا خلاف. انظر: «المحلى» (١١/ ١٥٧)، «الجد الحثيث» (٢١٣)، و«الأسرار المرفوعة» (١/ ٢٢٧)، رقم (٢٤٨)، و«المصنوع» (١٦٥).

٦١٣ حديث: «الشهرة في قصر الثياب».

كلام صحيح(١)، وفي ثالث عشر «المجالسة» من حديث عبدالرزاق، عن معمر، قال: رأيت قميص أيوب السختياني يكاد يلثم(٢) الأرض، فسألته عن ذلك؟ فقال: إن الشهرة فيما مضى كانت في تذييل القميص(٣)، وإنها اليوم في تشميره(٤).

---

(١) بل يصح من وجه، ويبطل من جهة أخرى، فأن يراد به تشمير وتقصير يخرم المروءة، كملابس الفساق والمجان فصحيح، وإن أريد به التدليل للملبس المخالف للسُّنَّة من تذييل الثوب إلى أسفل من الكعبين، بل وإلى حد كنس الأرض به، فهذا الغالب فيه أن يدخل ضمن الوعيد الشديد الوارد في قول المصطفى ﷺ: **«ما أسفلَ من الكعبين من الإزار ففي النار»**، وقوله ﷺ: **«لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر إزاره بطراً»**.
أخرجهما البخاري عن أبي هريرة ﷺ (ح٥٧٨٧، ٥٧٨٨)، وما أخرجه الشيخان (خ: ٣٦٦٥، ٥٧٨٣، ٥٧٨٤، م: ٢٠٨٥) عن ابن عمر ﷺ مرفوعاً: **«من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة»** وفي لفظ: **«لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء»**، وإنما يستثنى من ذلك ما كان من غير مخيلة؛ عن حاجةٍ أو انشغالٍ للبال، لما في «الصحيح» (خ: ٥٧٨٤): أن أبا بكر ﷺ قال: يا رسول الله! إن أحد شقي إزاري يسترخي إلا أن أتعاهد ذلك منه، فقال النبي ﷺ: **«لست ممن يصنعه خيلاء»**، وفي (٥٧٨٥) عن أبي بكرة ﷺ في حديث الكسوف أن النبي ﷺ: **«قام يجر ثوبه مستعجلاً حتى أتى المسجد ..»**. وبوب البخاري عليه بـ: (باب مَنْ جَرَّ إزارَه من غير خيلاء). والله أعلم.

(٢) أي: يمس الأرض. انظر: معجم المقاييس (اللام، باب اللام والثاء.، ص٩١٣).

(٣) أي: تطويله، وإطالة ذيله.

(٤) مصدر شمر؛ يعني: الرفع. وانظر: «معجم مقاييس اللغة» (ص٥٤١).

والأثر رواه الدينوري في «المجالسة» (٥/ ١١٠)، رقم (١٩١٩)، إلا أن فيه: (يكاد يمس الأرض).

وهو عند ابن سعد (٧/٢٤٨)، رقم (٩٣٥٣)، وابن أبي الدنيا في «التواضع» (٦١) من طريقين عن عبدالرزاق نحوه، وفي «المصنف» (١١/ ٨٤)، رقم (١٩٩٩٢) عن معمر، عن أيوب، قال: «كانت الشهرة فيما مضى في تذييلها، والشهرة اليوم في تقصيرها» مختصراً.

والأصل في الثوب: ما رواه عبدالرزاق (١١/ ٨٤)، رقم (١٩٩٨٩) عن معمر، عن عبدالله بن مسلم أخي الزهري، قال: رأيت ابن عمر ﷺ؛ إزاره إلى أنصاف ساقيه، والقميصُ فوق الإزار، والرداء فوق القميص. =

٦١٤ حديث: «شهوة النساء تضاعف على شهوة الرجال».

الطبراني في «الأوسط» عن ابن عمر مرفوعاً، بلفظ: **«فضلت المرأة على الرجل بتسعة وتسعين من اللذة، ولكن الله ألقى عليهن الحياء»**(١)

= وهذا إسناد صحيح، ويتوافق مع الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ، كما مر بعضها، وأما أثر أيوب فيُحْمَل على الطول الزائد عن المعروف في القميص، ولكن فوق الموضع المنهي عنه من الكعبين، وإلا فلا حجة فيما خالف أمر الرسول ﷺ، وإليه المحتكم عند الخلاف. والله تعالى أعلم

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ عند الطبراني، وقد علقه عنه الديلمي (٢/ ٢٧٠/أ ـ ب) بلفظ المؤلف، من رواية الطبراني له؛ من طريق أحمد بن علي بن شوذب الواسطي، عن أبي المسيب سلم بن سلام، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد، عن يعقوب بن خالد، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه مرفوعاً.

وبهذا الإسناد في «الأوسط» للطبراني (٧/ ٢٣٧)، رقم (٧٣٧٨) ـ وعنه في «مجمع البحرين» للهيثمي (٤/ ١٨٤)، رقم (٢٣٠١) ـ مرفوعاً: **«فضل ما بين لذة المرأة ولذة الرجل كأثر المخيط في الطين، إلا أن الله يسترهن بالحياء»**، وقال: «لم يروه عن ليث بن سعد إلا أبو المسيب».

وأبو المسيب سلم بن سلام الواسطي: ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٦٨/٤) وبحشل في «تاريخ واسط» (ص١٧٣)، والدارقطني في «سؤالات السلمي» (١٥٦)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢/ ١٣)، رقم (١٠٦٠)، والمزي في «التهذيب» (١١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧)، رقم (٢٤٢٩)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٧٦/١٤) بلا جرح أو تعديل، وقال ابن حجر في «التقريب» (٢٤٦٧): «مقبول، من التاسعة»، وقال الخزرجي في «الخلاصة» (١٤٦): «مقل»، وقال الألباني في «الصحيحة» (٣٣٣١): «حقه أن يعطى درجة «الصدوق»، كما فهمنا من تخريجات الحفاظ وممارسة أقوالهم في كثير من التراجم، حيث روى عن شعبة وجماعة من المكثرين، وروى عنه جمع من الثقات»، ولكنه حكم في «الضعيفة» (٤٠٠٤، ٥٢٣٠) بجهالة حاله، وهذا هو الأقرب. والله أعلم.

وابن شوذب الراوي عنه: هو من شيوخ بحشل الواسطي، وترجم له في تاريخه (٢٥٠/١)، بلا جرح أو تعديل، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٥٣٨)، رقم (٧٥٥٦): لم أجد من ترجمه.

وفوقهما في الإسناد يعقوب بن خالد بن المسيب: سكت عنه البخاري في «التاريخ» (٨/ ٣٩٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح» (٩/ ٢٠٧)، وذكره ابن حبان في «الثقات» =

= (٧/ ٦٤٢)، وقال الألباني في «الضعيفة» (٤٠٠٤): «مجهول الحال». ففيه ثلاثة مجاهيل.

ولذا قال ابن القيم ـ فيما نقله المناوي في «الفيض» (٤/ ٥٦٦)، رقم (٥٨٥٣) ـ: «لا يصح عن النبي ﷺ، وإسناده مظلم لا يحتج بمثله»، وحكم الألباني في «ضعيف الجامع» (٣٩٦٠)، و«الضعيفة» (٤٠٠٤) بضعفه جدّاً.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ١٧٨)، رقم (٥٦٧) ـ وعنه في «مجمع البحرين» (٤/ ١٨٣)، رقم (٢٣٠٠) ـ عن ابن عمرو رضي الله عنهما بلفظٍ آخرَ، وبإسناد آخر، وفيه علتان:

١ ـ **سويد بن عبدالعزيز السلمي أبو محمد الواسطي ثم الدمشقي**: وهاه أحمد وابن معين وعثمان ابن أبي شيبة والبخاري وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان والذهبي والمعلمي وغيرهم، وضعفه أبو يعقوب الفسوي والنسائي وابن حجر، وذكره ابن سعد بكثرة رواية المناكير، والترمذي وابن حبان وابن عدي بكثرة الغلط في الحديث، وزاد ابن حبان: «حتى يجيءُ في أخباره من المقلوبات أشياءُ تتخايل إلى مَن سمعها أنها عُمِلَت تعمُّداً»، وقال ابن عدي: «عامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه، وهو ضعيف كما وصفوه»، وقال أبو حاتم الرازي: «قلت لدحيم: كان سويد ممن يقرأ إذا دفع إليه ما ليس من حديثه؟ قال: نعم»، هذا ورُوِي عن دحيم أنه وثقه، وذا تساهل بيِّنٌ، ولعله عنى صدق لسانه. وهذا الأمر الذي ذكره دحيم عن سويد يدل على شدة غفلة الشيخ، ويفصح عن سبب كثرة المناكير في حديثه، وقد ذكره أبو زرعة الرازي والعقيلي وابن شاهين وغيرهم في «الضعفاء» لهم.

ومشاه الدارقطني، فقال: «يعتبر به»، ولعله أراد فيما وافق الثقات من الحديث، وهو أن يختلف ثقتان في حديث، ويوافق هذا أحدَهما، فيترجَّح جانبُه على الآخر، لا أن يُقبل منه ما تفرد به، وهذا الذي مال إليه ابن حبان بأخرة، فقال: «والذي عندي في سويد بن عبدالعزيز تنكُّب ما خالف الثقات مِن حديثه، والاعتبار بما روى مما لم يخالف الأثبات، والاحتجاج بما وافق الثقات، وهو ممن أستخير الله فيه؛ لأنه يقرب من الثقات».

ويدل عليه أن الدارقطني قال في «تعقباته للمجروحين» (١٣٤): «له مناكير، يخطئ فيها خطأً قبيحاً..»، فذكر له أشياء من قبيل قلبٍ في الإسناد، ورفعٍ للمقطوع من قول الزهري، ونحو ذلك.

وأما اعتباره عند اختلاف الثقات فلِروايته أحاديثَ صالحةً في جنب ما روى من المناكير، كما أشار إليه ابن عدي في «الكامل». والله أعلم.

انظر: «الطبقات الكبرى» (٧/ ٤٧٠)، «العلل» لأحمد (٢/ ٤٧٦)، رقم (٣١٢٦)، «سؤالات ابن محرز» (ص٥١)، وابنِ الجنيد (١/ ٣٣١)، «التاريخ الأوسط» للبخاري =

= (٨١٦/٤)، رقم (١٢٨٣)، و«الكبير» له (١٤٨/٤)، رقم (٢٢٨٢)، «الضعفاء» للبخاري (١٥١)، وأبي زرعة الرازي (١٣٨)، والنسائي (٢٥٩)، والعقيلي (١٥٧/٢)، رقم (٦٦٢)، وابن شاهين (٢٧٧)، «المعرفة» للفسوي (٤٧٧/٢)، «سؤالات البردعي» (٤٩٨/٢ ـ ٤٩٩، ٦٢٣)، «ترتيب علل الترمذي» (٢٠٨/١)، رقم (٣٧٠)، «الجرح» (٢٣٨/٤، ٢٣٩)، رقم (١٠٢٠)، «المجروحين» (٣٥٠/١ ـ ٣٥١)، «الكامل» (٤٢٤/٣ ـ ٤٢٧)، رقم (٨٤٧)، «سؤالات البرقاني» (٢٠٨)، «التهذيب» (٢٥٥/١٢ ـ ٢٦٢)، رقم (٢٦٤٤)، «المغني» (٢٧٠٨)، «تلخيص الموضوعات» للذهبي (١٢/١)، رقم (٧٥)، «التقريب» (٢٦٩٢).

٢ ـ **والراوي عنه: المغيرة بن قيس البصري**: أورده ابن حبان في «الثقات» (٢٢٧/٨)، وقال أبو حاتم [«الجرح والتعديل» (٢٢٧/٨ ـ ٢٢٨)، رقم (١٠٢٦)] والذهبي في «تليخص الموضوعات» رقم (٧٥): «منكر الحديث»، وقال الذهبي في «المغني» (٦٣٩١): «حجازي لا يعرف، أتى عنه إسماعيل بن عياش بمناكير». وانظر: «الميزان» (١٦٥/٤)، رقم (٨٧٢١)، واللسان (١٣٥/٨)، رقم (٧٨٨١).

وعليه قال المعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» (٣٨٦): «سويد واه جدّاً، ومغيرة منكر الحديث، وفي سند الخبر الآخر ـ يعني: الأول ـ من لم يُوجَد، ومن فيه كلام، ومن لم يُوَثَّق توثيقاً يُعتَدُّ به».

وله شاهد من حديث أبي هريرة ﷺ واه مثله: أخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» (١٤١) من طريق ابن المبارك، والخرائطي في «اعتلال القلوب» (١٥٢) من طريق ابن وهب، والبيهقي في «الشعب» (١٧٥/١٠ ـ ١٧٦)، رقم (٧٣٤٢) من طريق ابن لهيعة، **ثلاثتهم**: عن أسامة بن زيد الليثي عن أبي داود ـ قال ابن المبارك وابن وهب: مولى ابن مكمل [ولم يُكَنِّه ابنُ وهب]، وقال ابن لهيعة: مولى بني محمد الزهري ـ أنه سمع أبا هريرة ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ: «**فضلت النساء على الرجال بتسعة وتسعين جزءاً من الشهوة، ولكن الله ﷻ ألقى عليهن الحياء**».

وفي إسناده علتان:

١ ـ أسامة بن زيد الليثي: مختلف فيه، ولخصها الذهبي ثم ابن حجر بقولهما: «صدوق، يهم». «تهذيب الكمال» (٣٤٧/٢ ـ ٣٥١)، رقم (٣١٧)، «الميزان» (١٧٤/١ ـ ١٧٥)، رقم (٧٠٦)، «المغني» (٥٢٠)، «الكاشف» (٢٦٣)، «التقريب» (٣١٧).

٢ ـ أبو داود مولى ابن مكمل: كذا ذكره ابن منده في «فتح الباب» (٣٠٥/١)، رقم (٢٦٦٣) وفي «الميزان» (٥٢١/٤)، رقم (١٠١٦٨) ـ و«اللسان» (٦٤/٩)، رقم (٨٨٤٣) ـ: «مولى أبي مكمل»، ونقل فيه عن البخاري أنه قال: «منكر الحديث»، ثم ذكر له هذا الحديث من رواية ابن المبارك به. =

٦١٥ حديث: «شيبتني هود وأخواتها».

ابن مردويه في «تفسيره» من رواية محمد بن سيرين، عن عمران بن حصين، قال: قيل: يا رسول الله! أسرَع إليك الشيب!! قال: «**شيبتني هود والواقعة وأخواتهما**»(١)

وفي الترمذي و«الحلية» لأبي نعيم من حديث شيبان عن أبي إسحاق السبيعي عن عكرمة عن ابن عباس، قال: قال أبو بكر: يا رسول الله! قد شبت! قال: «**شيبتني «هود» و«الواقعة» و«المرسلات» و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ و﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾**»(٢)

---

(١) رواه ابن مردويه ـ كما في «تخريج الكشاف» للزيلعي (٢/ ١٥٠)، رقم (٦١٦) ـ والدارقطني ـ كما في «السير» للذهبي (١٣/ ٣٩١ ـ ٣٩٢) ـ والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٤٥) و«تلخيص المتشابه» (ص٥٥٤)، رقم (١١٠١)، وابن عساكر (١٧٥/٤) من ثلاث طرق عن محمد بن غالب بن حرب التمتام عن محمد بن جعفر الوركاني عن حماد بن يحيى الأبح عن ابن عون عن ابن سيرين عن عمران بن حصين رضي الله عنه عن النبي ﷺ.
وهذا الحديث غلط التمتام في إسناده، ودخل عليه إسناد في آخر، وإنما يرويه حماد بن يحيى الأبح عن يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ... الحديث.
وهو في «سؤالات السهمي» (٩) ـ ومن طريقه عند الخطيب (٣/ ١٤٤ ـ ١٤٥) ـ عن الدار قطني عن التمتام معلقاً.
قال الدارقطني: تمتام ثقة مأمون، إلا أنه كان يخطئ، منها أنه حدث عن الوركاني بهذا الحديث، فأنكره عليه موسى بن هارون وغيره، فجاء بأصله إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي، وأوقفه عليه مثله. فقال إسماعيل القاضي: ربما وقع الخطأ للإنسان في الحداثة، فلو تركته لم يضرك! فقال تمتام: لا أرجع عما في أصل كتابي.
قال الدارقطني: «والصواب أن الوركاني حدث بهذا الإسناد عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»، وحدث على أثره عن حماد بن يحيى الأبح عن يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**شيبتني هود** ..».
فيُشْبِه أن يكون التمتام كتب إسناد الأول ومتن الأخير، وقرأه على الوركاني فلم يتنبَّه عليه، وأما لزوم تمتام كتابه وتثبُّته فلا يُنْكَر، ولا ينكر طلبُه وحرصُه على الكتابة.
قال: ولما رأى الحافظ موسى بن هارون الحمال إصرار التمتام على خطئه نادى: «إنه حديث موضوعٌ». قال الذهبي: «يريد موضوع السند لا المتن». «السير» (١٣/ ٣٩١).
(٢) رواه الترمذي (٣٩٢٧)، وفي «العلل الكبير» (٦٦٤) و«الشمائل» (٤١) ـ ومن طريقه =

وصححه الحاكم[١]، وقال الترمذي: «إنه حسن [ق١١٤/أ] غريب، لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه، وقد رواه علي بن صالح عن أبي إسحاق عن أبي جحيفة نحوه»؛ يعني: كما أخرجه في «الشمائل النبوية» له، وأبو نعيم في «الحلية» بلفظ: **«هود وأخواتها»**[٢]

= البغوي في «شرح السُّنَّة» (١٤/ ٣٧٢)، و«التفسير» (٤/ ٢٠٨) ـ وأبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر ﷺ» (٣٠) ـ ومن طريقه وآخرين الدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٠) ـ والحاكم (٢/ ٣٤٣)، وأبو الحسين بن بشران في «مجلسين من أماليه» (١/ ٢٢٦)، رقم (١٨) ـ وعنه البيهقي في «الدلائل» (١/ ٣٥٧/ ٣٢٠) ـ وابن عساكر (٤/ ١٧٠) من تسعة أوجه من الثقات عن أبي كريب محمد بن العلاء، عن معاوية بن هشام القصار، عن شيبان بن عبدالرحمٰن به.

ورواه ابن سعد (١/ ٤٣٥)، رقم (١١٨٠) عن عبيد الله بن موسى العبسي عن شيبان وإسرائيل ـ معاً ـ عن أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ نحوه.

وأخرجه أبو بكر محمد بن العباس بن نجيح البزاز في «حديثه» (١) ـ ومن طريقه الرسعني في «تفسيره» (٣/ ١١٥) ـ والدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٥٠)، والشجري في «الأمالي الخميسية» ـ كما في «ترتيبه» (٢/ ٣٣٤)، رقم (٢٦٥٧) من ثلاث طرق عن محمد بن الفرج الأزرق، عن عبيد الله بن موسى، عن شيبان نحوه.

ورواه عن عبيد الله بن موسى العبسي يوسف بن سعيد بن مسلم المصيصي أيضاً، واختلف عنه فيه.

فرواه ابن عساكر (٤/ ١٧٠) من طريق أبي القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالكريم عن يوسف بن سعيد بن مسلم المصيصي عن عبيد الله بن موسى نحو رواية ابن الفرج.

ورواه الدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٠) عن أبي بكر النيسابوري، وابن عساكر (٤/١٦٩) من طريق أبي بكر محمد بن بركة بن إبراهيم اليحصبي القنسريني، كلاهما عن يوسف بن سعيد بن مسلم به، إلا أنه قال: عن ابن عباس ﷺ، عن أبي بكر ﷺ.

والمحفوظ في هذا الوجه أنه من مسند ابن عباس ﷺ، كما رواه ابن سعد وابن الفرج الأزرق عن عبيد الله بن موسى العبسي، وتابعهما عليه أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالكريم عن يوسف المصيصي، وإليه مال ابن عساكر في «تاريخه».

(١) «المستدرك» (٢/ ٣٤٣)، وصححه على شرط البخاري، ولم يتعقبه الذهبي.

(٢) أخرجه الترمذي في «الشمائل» (٤٢)، ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنَّة» (١٤/ ٣٧٣).

ورواه كذلك الذهلي في «جزء من حديثه» وسمويه في «فوائده» (كلاهما ضمن مجموع =

= عشرة أجزاء حديثية، رقم: ٣٠) وأبو يعلى (٢/ ١٨٤)، رقم (٨٨٠) وأبو الفضل الزهري (٢٣٣)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٢٣)، رقم (٣١٨)، والدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٨) وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٥٠)، وابن عساكر (٤/ ١٧٣) من طرق عن محمد بن بشر العبدي، عن علي بن صالح به، إلا أن بعضهم ذكر أبا بكر ﷺ، والبعض الآخر، قالوا: «إن أصحاب النبي ﷺ قالوا: . .»، ولا فرق بين الأمرين في الإسناد، والحديث من أفراد بشر بن محمد، ورواه الدارقطني في «العلل» (١/ ١)، رقم (٢٠٦) من طريق حميد بن الربيع الخزاز اللخمي عن عبدالله بن نمير وبشر بن محمد عن علي بن صالح به. ولم يتابع حميد على روايته عن عبدالله بن نمير. وحميد: كذبه ابن معين ومطين وابن عدي، ورماه بسرقة الأحاديث، وتبرأ ابن خزيمة من عهدته، ووهاه النسائي وأبو أحمد الحاكم وغيرهم.

وحسن القول فيه الإمام أحمد والدارقطني، وعثمان بن أبي شيبة، وقال: «ثقة، ولكنه شره يدلس»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٩٧)، وقال: «ربما أخطأ».

وأما ابن عدي والحاكم وابن خزيمة فاستدلوا بجملة أحاديث سرقها، أو وضع لها أسانيد، وما ذهبوا إليه أقرب. والله أعلم.

انظر: «الجرح» (٣/ ٢٢٢)، «الضعفاء» للنسائي: (١٤٢)، «الكنى» لأبي أحمد (٣/ ٣٥٢)، رقم (١٤٨٩)، «الكامل» (٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢)، رقم (٤٤٤)، «تاريخ بغداد» (٨/ ١٦٤ ـ ١٦٥)، «الميزان» (١/ ٦١١ ـ ٦١٢)، رقم (٢٣٢٧)، «اللسان» (٣/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨)، رقم (٢٨٠٤)، «التبيين لأسماء المدلسين» (١٩).

وأما رواية بشر بن محمد السختياني المروزي: ـ وهو صدوق، كما في «التقريب» (٧٠١) ـ فلعله دخل عليه حديث في حديث، فقد روى ابن سعد (١/ ٤٣٤)، رقم (١١٧٣) عن أبي نعيم الفضل بن دكين، والحسن بن موسى الأشيب، وموسى بن داود، قالوا: أخبرنا زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة قال: رأيت رسول الله ﷺ وهذا منه أبيض ـ ووضع زهير يده على عنفقته ـ قيل لأبي جحيفة: مثل من أنت يومئذ؟ قال: أبري النبلة وأريشها.

وروى أيضاً عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة ﷺ، قال: رأيت النبي ﷺ نحوه.

وروى كذلك (١١٧٥) عن أبي نعيم عن شريك عن أبي إسحاق عن أبي جحيفة ﷺ نحوه.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٢٣)، رقم (٣١٦ ـ ٣١٧) من طريق زهير ويونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة ﷺ. فهذا هو حديث أبي إسحاق عن أبي جحيفة ﷺ، وليس فيه ذكر أبي بكر ﷺ، ولا ذكر سورة هود =

قال الترمذي: «روي عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة شيءٌ من هذا[١]، وهو مرسل»[٢].

وكذا من حديث شيبان أخرجه البزار[٣]، وقال: «اختلف فيه على أبي إسحاق؛ فقال شيبان كذا، وقال علي بن صالح: عن أبي إسحاق عن أبي جحيفة، وقال زكريا بن أبي زائدة: عن أبي إسحاق عن مسروق، أن

= وأخواتها، فدخل متن الحديث الآخر في إسناد هذا الحديث على بشر بن محمد المروزي. والله أعلم.

* قال الدارقطني في «العلل»: وحدث به محمد بن محمد الباغندي؛ عن محمد بن عبدالله بن نمير، عن محمد بن بشر، فوهم في إسناده في موضعين: قال: «عن العلاء بن صالح»، وإنما هو علي بن صالح بن حي. وقال: «عن أبي إسحاق عن البراء عن أبي بكر»، وإنما هو عن أبي إسحاق عن أبي جحيفة عن أبي بكر رضي الله عنه.

(١) رواه أبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر رضي الله عنه» (٣٢) ومن طريقه الدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٨) عن عبدالرحمٰن بن صالح، ورواه ابن عساكر (٤/ ١٧٥) من طريق الروياني، عن أبي كريب، كلاهما عن عبدالرحيم بن سليمان ـ وهو الكناني المروزي، نزيل الكوفة ـ عن زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة، عن أبي بكر رضي الله عنه، قال: قلت: الحديث.

وخالفه هشام بن عمار عن أبي معاوية الضرير عن زكريا، فقال: عن أبي إسحاق عن مسروق عن أبي بكر رضي الله عنه.

وخالفه أيضاً أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي وأشعث بن عبدالله الخراساني البصري ـ فيما علقه الدارقطني عنهما ـ فروياه عن زكريا مثل ما قال هشام. كما ستأتي إن شاء الله تعالى

(٢) وجه الإرسال فيه أن أبا ميسرة هو عمرو بن شرحبيل الهمداني الكوفي، من أفاضل أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه، وقد اختلف في سماعه من عمر رضي الله عنه، فنفاه أبو زرعة الرازي ـ كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (٢٦٠) ـ وأثبته البخاري ـ كما في «ترتيب علل الترمذي» (١/ ١١٧، ٣٨٧)، رقم (٣٥) ـ فعدم سماعه من أبي بكر رضي الله عنه أولى.

وانظر لترجمته: الطبقات لابن سعد (٦/ ١٠٦ ـ ١٠٨)، معرفة الثقات للعجلي (٢٢٦٥)، «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٦٠ ـ ٦٢)، رقم (٤٣٨٣).

(٣) هكذا ذكر المؤلف، وسبقه ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (٤٧٤)، والزيلعي في «تخريج الكشاف» (٢/ ١٤٩)، رقم (٦١٦)، ولم أقف عليه مسنداً عند البزار ـ في مسندي أبي بكر وابن عباس رضي الله عنهم ـ وإنما علقه في أواخر مسند أبي بكر رضي الله عنه =

أبا بكر قال»[١]

= (١/ ١٧٠ ـ ١٧١)، رقم (٩٢)، ضمن الأحاديث التي تركها لعلل فيها، أو لأن الأوجه فيها أنها من مسانيد صحابة آخرين، دون أبي بكر ﷺ.
فعلقه أولاً من حديث أنس ﷺ عن أبي بكر ﷺ، وخطأه، ثم قال نحواً من هذا الكلام بزيادة بعض الوجوه الأخرى أيضاً، ثم قال: «والأخبار مضطربة أسانيدها عن أبي إسحاق، وأكثرها: أن أبا بكر ﷺ قال للنبي ﷺ، فصارت عن الناقلين لا عن أبي بكر ﷺ، إذ كان أبو بكر ﷺ هو المخاطب».
وذكر ابن دقيق العيد أنه رواه عن أبي كريب عن معاوية. والله أعلم.

(١) المصدر السابق، وزاد: «رواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة، وقد قالوا عن عكرمة. . .، ورواه بعض من رواه عن زكريا عن أبي إسحاق عن مسروق عن أبي بكر». ففيه إيماء إلى خلاف على زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق، وهي على أربعة أوجه: الوجه المذكور، والوجه الذي نسبه إلى إسرائيل، وعنه عن أبي إسحاق عن الشعبي عن مسروق عن أبي بكر الصديق ﷺ.
وأما رواية إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة، فلم أقف عليه، ولا ذكره غير البزار، ولعله سبق قلم، وإنما روي عن زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق، كما تقدم آنفاً عند كلام الترمذي. والله أعلم.
وأما إسرائيل وكذا أبوه يونس فرويا هذا الحديث عن أبي إسحاق عن عكرمة، واختلف عليهما فيه.
فرواه الدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠١) من طرق عن إسماعيل بن صبيح، ومن طريق الفضل بن يوسف بن يعقوب الجعفي عن سعيد بن عثمان الخزاز، كلاهما عن إسرائيل، وفي (١/ ٢٠٢) عن الحسن بن أحمد بن صالح السبيعي ـ من أصل كتابه ـ عن عبدالله بن محمد بن ناجية عن خلاد بن أسلم عن النضر بن شميل عن إسرائيل ـ وقال مرة أخرى: عن إسرائيل ويونس بن أبي إسحاق ـ معاً ـ، ثلاثتهم (ابن ناجية عن خلاد عن النضر، وإسماعيل بن صبيح، وسعيد الخزاز) قالوا: عن أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس، قال: قال أبو بكر: يا رسول الله!. . الحديث.
ورواه ابن سعد (١/ ٤٣٥)، رقم (١١٨٠) عن عبيد الله بن موسى، عن شيبان وإسرائيل ـ معاً ـ عن أبي إسحاق نحوه.
وخالف هؤلاء خمسة من الثقات:
فرواه الدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٣) عن أحمد بن محمد بن المغلس، عن خلاد بن أسلم، عن النضر بن شميل، وعن ابن المغلس أيضاً: عن أبي السائب ـ وهو سلم بن جنادة السوائي ـ عن وكيع، و(١/ ٢٠٤) ومن طريق عبدالله بن رجاء الغداني، ومخول بن إبراهيم، وأخرجه ابن شبَّة (٢/ ٦٢٦) عن أبي أحمد الزبيري، خمستهم: =

وحديث أبي بكر[١]: رواه كذلك أبو بكر الشافعي كما في «الفوائد الغيلانيات»[٢]

= عن إسرائيل عن أبي إسحاق، عن عكرمة، قال، قال أبو بكر رضي الله عنه: مرسلاً.
قال الدارقطني: «وهذا هو الصواب عن إسرائيل».
وهكذا رواه الدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٥) عن القاسم بن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن بلبل الزعفراني، عن أحمد بن محمد بن سعيد التبعي، عن القاسم بن الحكم، **عن يونس بن أبي إسحاق،** عن أبي إسحاق، قال: قال عكرمة مولى ابن عباس: قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: الحديث.
والرواية المرسلة هي المحفوظة عن كل من إسرائيل وأبيه يونس، وذلك أن خمسة من الثقات رووه عن إسرائيل مرسلاً، وتابعهم عليه ثقة عن أبيه يونس.
وخالفهم إسماعيل بن صبيح اليشكري الكوفي ـ صدوق ـ عن إسرائيل مسنداً، ولا يعادلهم في شيء.
ورواية سعيد بن عثمان الخزاز أيضاً ليست في مرتبة الاحتجاج به في مثل هذا الموضع، فإن الراوي عنه وهو الفضل بن يوسف بن يعقوب بن حمزة الجعفي القصباني ـ ويقال: الفضل بن يوسف بن حمزة، ويقال: الفضل بن يعقوب الجعفي ـ شبه مجهول الحال، من شيوخ ابن الأعرابي وابن عقدة وخيثمة بن سليمان وطبقتهم؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٨)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢٠/ ٤١٥)، وقال ابن حجر: «صدوق». وانظر: «التهذيب» (٢٣/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦)، رقم (٤٧٥٥)، «التقريب» (٥٤٢٤).
وتابعهما عليه مسنداً: ابنُ سعد؛ عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل وشيبان، ولم يذكر إسرائيلَ في رواية عبيد الله إلا ابن سعد، وغيره قال: عن شيبان وحده، ولعل علة حديثه هو الجمع. والله أعلم.
وأما رواية الحسن السبيعي: فعلتها أنه خولف عليه عن كلٍّ من إسرائيل ويونس، فرواه أحمد بن المغلس عن خلاد عن النضر عن إسرائيل به مرسلاً، وترجح عليه بالعلو.
وخولف أيضاً عن يونس بن أبي إسحاق، فكان شاذاً من الوجهين، ثم هو مرة أفرد إسرائيل بالإسناد، ومرة أخرى جمع بينه وبين أبيه بنفس الإسناد السابق، وهذا إن لم يكن من الخطإ المطبعي أو النساخ لكتاب «العلل»، فإنه دال على الاضطراب في أصل الحسن السبيعي، وإن كان ثقة ثبتاً من أئمة الشأن. والله أعلم.

(١) يعني رواية زكريا عن أبي إسحاق عن مسروق عن أبي بكر الذي ورد آخر كلام البزار، فيما نقله.

(٢) أخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١٠٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤/ ١٧٢) ـ والطبراني في «الأوسط» (٨/ ١٦٠)، رقم (٨٢٦٩)، والدارقطني في «العلل» (١/٢٠٨) =

بل وأخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» عن أبي الأحوص، وكذا هو عند أبي يعلى من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن عكرمة، قال: قال أبو بكر: سألت النبي ﷺ: ما شيبك؟ قال: «**شيبتني هود والواقعة والمرسلات وعم يتساءلون وإذا الشمس كورت**»(١).

= من طرق عن هشام بن عمار، عن أبي معاوية الضرير، عن زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن مسروق، عن أبي بكر ﷺ، أنه قال: يا رسول الله!.. الحديث.
وعلقه ابن أبي حاتم عن هشام في «العلل» (١٨٩٤).
قال الطبراني: «لم يروه عن أبي إسحاق عن مسروق عن أبي بكر إلا زكريا بن أبي زائدة، تفرد به أبو معاوية».
وتفرد به عن أبي معاوية هشامُ بنُ عمار الحمصيُّ، وكان يتلقن بأخرة، فيشبه أن يكون هذا منها. والله أعلم.
ورواه ابن عساكر (٤/ ١٧٣) من طريق أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المقرئ عن أبي يوسف ـ وهو الفسوي ـ ويعقوب بن إسحاق، عن هشام بن عمار عن أبي معاوية عن ابن أبي زائدة عن الشعبي عن مسروق، قال: سمعت أبا بكر الصديق ﷺ يقول: قلت: يا رسول الله!.. الحديث.
قال الدارقطني في «العلل» (١/ ١٩٨): «ذكر الشعبي وهم، وإنما هو أبو إسحاق السبيعي».
ولعل الوهم فيه من هشام بن عمار نفسه، فإنه تغير بأخرة لما كبر، وصار يتلقن، كما في «التقريب» (٧٣٠٣).
زاد الدارقطني: «وأما رواية أبي أسامة عن زكريا، ورواية أشعث بن عبدالله عن زكريا: فإنهما اتفقا على زكريا عن أبي إسحاق عن مسروق بن الأجدع عن أبي بكر ﷺ. قال ذلك إبراهيم بن سعيد الجوهري عن أبي أسامة عن زكريا، وقاله نصر بن علي عن أشعث بن عبدالله عن زكريا». ولم يسندهما الدارقطني، ولا وقفت عليهما عند غيره. والله أعلم.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة [«المطالب العالية» (١٤/ ٧٢٣)، رقم (٣٦٣٢/ ١)] ـ **وسعيد بن منصور** (٥/ ٣٧١ ـ ٣٧٢)، رقم (١١١٠)، ومسدد [«إتحاف الخيرة» (٦/ ٢١٩)، رقم (٥٧٢٧)]، **وابن سعد** (١/ ٤٣٦)، رقم (١١٨٦)، **وأبو بكر المروزي** في «مسند أبي بكر ﷺ» (ح٣١)، وأبو يعلى (١/ ١٠٢)، رقم (١٠٧ ـ ١٠٨) ـ ومن طريقه وغيره ابن عساكر (٤/ ١٧٢) ـ، **والدارقطني** في «العلل» (١/ ٢٠٥) من عشرة أوجه عن أبي الأحوص به.
وخالفهم بقية بن الوليد: فرواه عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن عكرمة عن =

= ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال أبو بكر رضي الله عنه: الحديث. علقه الدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٣) عن شيخه أبي محمد بن صاعد، عن محمد بن عوف، عن محمد بن المصفى، عن بقية، عن أبي الأحوص به مسلسلاً بالعنعنة.

وعلقه ابن أبي حاتم في «العلل» (١٨٢٦) عن بقية نحوه، ونقل عن أبيه، قال: «هذا خطأ، ليس فيه ابن عباس».

قلت: وبقية بن الوليد يدلس تدليس إسناد وتسوية كما في «طبقات المدلسين» (١٠٣، ١١٧)، وانظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٥٤٣، ٢٥١٦، ٢٦٦٣)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٤٣٤ ـ ٤٣٦/ ١٧٢٨)، و«الكامل» (٢/ ٧٢ ـ ٨٠/ ٣٠٢)، والراوي عنه؛ محمد بن المصفى ينسب فوق ذلك إلى تسوية الأسانيد، كما تقدم أيضاً (ح٥٣٧)، فيحتمل أن يكون الوهم من أحدهما، أو من ضعيف دلَّسه واحدٌ منهما. والله أعلم.

** ورواه الحاكم (٢/ ٤٧٦) عن أبي بكر محمد بن جعفر المزكي عن محمد بن إبراهيم بن سعيد العبدي البوشنجي عن مسدد بن مسرهد عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق الهمداني عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: سألت النبي صلى الله عليه وسلم: الحديث.

قال الحاكم: «صحيح على شرط البخاري»، ولم يتعقبه الذهبي.

وفيما قاله نظر، فإن هذه رواية شاذة، خولف البوشنجي في إسناده، وهو وإن كان ثقة حافظاً ـ كما في «التقريب» (٥٦٩٣) ـ فرواية مسدد في «مسنده»، والتي توافق روايات بقية الثقات عن شيخه أبي الأحوص أولى وأرجح من رواية البوشنجي عنه، والأقرب أن الوهم ممن دون البوشنجي. والله أعلم.

هذا، وتوبع أبو الأحوص عليه مرسلاً، من غير وجه:

١ ـ مسعود بن سعد الجعفي: رواه ابن سعد (١/ ٤٣٥)، رقم (١١٨٢)، والدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦) من خمسة أوجه عن أبي نعيم الفضل بن دكين، عن مسعود بن سعد، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، قال: قال أبو بكر رضي الله عنه: الحديث.

وخالفهم أحمد بن الحسين بن عبدالملك الأودي؛ فرواه عن أبي نعيم، عن مسعود بن سعد، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال أبو بكر رضي الله عنه: الحديث.

رواه الدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٣) عن أحمد بن محمد بن سعيد ـ وهو ابن عقدة ـ عن الأودي به.

والأودي هو أبو جعفر القصري المؤدب بقصر ابن هبيرة، يعرف بأبي الشمقمق، من =

وهو مرسل صحيح، إلا أنه موصوف بالاضطراب(١)، وقد أطال الدارقطني في ذكر علله واختلاف طرقه في أوائل كتاب «العلل»(٢)، ونقل

= شيوخ الطبراني، قال الدارقطني: «لا بأس به»، وذكره النجاشي وآغا بزرك في رجال الشيعة. انظر: «سؤالات الحاكم» (٣١)، «تاريخ بغداد» (٤/ ٩٧)، رقم (١٧٤٦)، طبقات أعلام الشيعة (ص٢٦). فروايته هذه شاذة، ولذا قال الدارقطني في «العلل» (١/ ١٩٦): «خالفه أصحاب أبي نعيم عن أبي نعيم عن مسعود بن سعد».

٢ ـ زهير بن معاوية: رواه الدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٤) عن دعلج عن عبدالله بن الحسن الحراني عن أحمد بن عبدالملك ـ وهو ابن واقد الحراني؛ ثقة ـ عن زهير عن أبي إسحاق عن عكرمة، قال: قال أبو بكر ﵁: يا رسول الله!.. الحديث.

وخالف أحمدَ بن عبدالملك بن واقد الحراني **بلديُّه الحسنُ بن محمد بن أعين الحراني** ـ صدوق، من التاسعة، كما في «التقريب» (١٢٨٠) ـ؛ فرواه عن زهير، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال أبو بكر: يا رسول الله!.. الحديث. رواه الدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٢) عن القاضي أبي العباس أحمد بن عبدالله بن نصر بن بجير الذهلي، **عن** أبي مروان أبان بن عبدالله بن كردوس الحراني القرشي، عن الحسن بن محمد بن أعين به.

ثم قال: «تابعه ـ يعني: ابن كردوس ـ حسين بن أبي السري، عن الحسن بن محمد بن أعين».

وحسين بن أبي السري كذبوه، كما في «تاريخ دمشق» (١٤/ ٣٢٩).

وقال الدارقطني في «العلل» (١/ ١٩٦): «خالفه أصحاب زهير عن زهير».

يعني أنهم رووه عن عكرمة مرسلاً، كما ورد في الإسناد الأول.

وهذا يوميء إلى متابعات لابن واقد عن زهير لم يذكرها الدارقطني، أو أنه يريد أن يبين أن ابن واقد ألصقُ بزهير بن معاوية من بلديه الحسن بن أعين، وأرجح منه ثقة وإتقاناً. والله أعلم.

٣ ـ عبدالملك بن سعيد بن أبجر، عن أبي إسحاق: علقه الدارقطني في «العلل» (١٩٦/١) ولم أقف عليه مسنداً.

٤، ٥، ٦ ـ أبو بكر بن عياش وإسرائيل بن يونس، وأبوه يونس: وتقدم أن المحفوظ عنهم: عن أبي إسحاق عن عكرمة مرسلاً، ولذا قال أبو حاتم ـ كما في «العلل» (٥/ ٨٨ ـ ٨٩)، رقم (١٨٢٦) ـ: «المرسل أصح»، وخطأ وصله بذكر ابن عباس ﵄، وهذا هو مفاد كلام الدارقطني في «العلل».

(١) هذا هو كلام الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (ح٣٧١٢)

(٢) تكلم عليه الدارقطني في «العلل» (س: ١٧، ١/ ١٩٣ ـ ٢١١)، لَخَّص علله وطرقه أولاً، ثم أسندها. =

حمزة السهمي عنه، أنه قال: «طرقه كلها معتلة[١]، وأنكره موسى بن هارون الحمال على تَمْتَامٍ»[٢]

وفيه نظر، فطريق شيبان وافقه أبو بكر بن عياش عليها، كما أخرجه الدارقطني في «العلل»[٣].

---

(١) «سؤالات السهمي» (٧٧)، رقم (٩) وعنه الخطيب في «تاريخه» (٣/ ١٤٥)، وبه قال البزار (ح٩٢).

(٢) تقدم أن إنكار الحافظ موسى بن هارون الحمال وغيره من الحفاظ على التمتام كان لما رواه من طريق يحيى بن حماد الأبح عن ابن عون عن ابن سيرين عن عمران بن حصين رضي الله عنه، وهو إسناد مقلوب في حكم الموضوع، أخطأ فيه تمتام ـ كما تقدم ـ **وليس إنكارهم** عليه للحديث مطلقاً بطرقه الأخرى التي من رواية أبي إسحاق السبيعي، كما يفهم من ظاهر عبارة المؤلف رحمه الله، فهو مشهور عن أبي إسحاق السبيعي مع اضطراب الرواة فيمن بعده في الإسناد، والأكثر أنه عن عكرمة مرسلاً. والله أعلم.

(٣) في هذا النظر نظر، فإن أبا بكر بن عياش اختلف عليه في هذا الحديث على وجهين، المحفوظ منهما أنه عن عكرمة مرسلاً: فرواه الترمذي (٣٢٩٧) عن هاشم بن الوليد الهروي، وعبدالله بن أحمد في «زوائد الزهد» (٩، ح٤٦) عن أحمد بن محمد بن أيوب، والدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٥) من طريق إبراهيم بن إسحاق الصواف، عن طاهر بن أبي أحمد الزبيري، ومن طريق أبي هشام الرفاعي، أربعتهم: عن أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، قال: قال أبو بكر: مرسلاً.

قال الدارقطني: «كذلك رواه أبو هشام الرفاعي وغيره، عن أبي بكر بن عياش مرسلاً».

وأما الوجه الذي أشار إليه المؤلف رحمه الله: فرواه الدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٣) من طريق عبدالكريم بن الهيثم، عن طاهر بن أبي أحمد الزبيري، عن أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس، قال: قال أبو بكر: يا رسول الله.. الحديث.

وهذا أخطأ فيه عبدالكريم بن الهيثم على طاهر بن أبي أحمد الزبيري، وخالفه إبراهيم بن إسحاق الصواف فرواه عن طاهر به مرسلاً، دون ذكر ابن عباس رضي الله عنهما، وهو المحفوظ في حديث أبي بكر بن عياش.

ولأبي بكر بن عياش فيه إسناد آخر: أخرجه الدارقطني في «العلل» (١/ ٢١١)، وابن عساكر (٤/ ١٧٥) من طرق عن محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس الرازي ـ إملاء من أصل كتابه ـ عن الحسن بن محمد الطنافسي عن أبي بكر بن عياش، حدثنا ربيعة الرأي عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال أبو بكر: شبت يا رسول الله؟ الحديث.

ووقع عند ابن عساكر: «علي بن محمد الطنافسي» بدل «الحسن بن محمد الطنافسي»، وأراه خطأ، تصحف على بعض رواة الإسناد، فإن الدارقطني لما ذكر علل الحديث =

وقال ابن دقيق العيد في أواخر «الاقتراح»: «إسناده على شرط البخاري»[(١)]

ورواه البيهقي في «الدلائل» من رواية عطية، عن أبي سعيد، قال: قال عمر بن الخطاب: يا رسول الله! لقد أسرع إليك الشيب؟! فقال: «**شيبتني هود وأخواتها: «الواقعة» و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ و﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾**»[(٢)]

= أولاً، قال (١/ ١٩٩): «وروي عن أبي بكر بن عياش فيه إسناد آخر؛ حدث به الحسن بن محمد الطنافسي ابن أخت يعلى بن عبيد، عن أبي بكر بن عياش، عن ربيعة الرأي..». ورواه الدارقطني عن ابن مسعدة وغيره، فقال: «الحسن بن محمد»، وهو أوثق ممن خالفه. والله أعلم.

والحسن بن محمد هذا: هو ابن إسحاق بن أبي شداد الطنافسي أبو محمد الكوفي، أخو علي بن محمد الطنافسي؛ لم يذكر فيه البخاري في «التاريخ» (٢/ ٣٠٦)، رقم (٢٥٦٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٥ ـ ٣٦)، رقم (١٥١)، والسمعاني في «الأنساب» (٤/ ٧٤ ـ ٧٥)، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٢/ ٤٣٣)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٦/ ١٣٧)، جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٧٣)، وقال الحافظ الخليلي في «الإرشاد» (٢/ ٦٩٩)، رقم (٤٨٠): «هما ابنا أخت الطنافسيين علماء الكوفة...، أقاما بقزوين، وارتحل إليهما الكبار؛ أبو زرعة وأبو حاتم ومحمد بن مسلم بن واره ومحمد بن أيوب، وروى عنهما من أهل قزوين يحيى بن عبدك وابن ماجه وغيرهما، ولهما محل عظيم، ولم يكن إسنادهما في ذلك الوقت بعال، ..». وهذا يدل على مكانة له في الحديث، ولكنه أخذ عليه بعض الأوهام في الأسانيد والمتون، فاستغرب الرافعي في «تاريخ قزوين» (٣/ ٤٦٧) حديثاً له عن أبي بكر بن عياش، خالف فيه أصحاب أبي بكر بن عياش، وأتى عنه بإسناد يخالَف فيه. وأورد ابن أبي حاتم في «العلل» (٧٦٣) حديثاً آخر له استنكر أبو حاتم إسناده، وقال: «باطل بهذا الإسناد». فالظاهر أن هذا الإسناد أيضاً مما أخطأ فيه، وأصحاب أبي بكر بن عياش يروونه عن أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق السبيعي عن عكرمة مرسلاً، كما تقدم.

وأما أخوه علي بن محمد ـ المذكور خطأً ـ في إسناد ابن عساكر: فهو أحد الأئمة الثقات اتفاقاً.

وانظر لترجمته: «تاريخ قزوين» (٣/ ٣٩٧)، «التقريب» (٤٧٩١).

(١) أورده في «الاقتراح» (الخاتمة، الفصل الخامس: أربعون حديثاً في أحاديث رواها قوم خرج عنهم البخاري في «الصحيح»، ولم يخرج عنهم مسلم، أو خرج لهم مع الاقتران بالغير، ح٢٢، ص٤٧٤).

(٢) رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (١/ ٣٥٨)، رقم (٣٢١) من طريق الحسين بن أحمد بن =

وأخرجه ابن سعد وابن عدي من رواية يزيد الرقاشي عن أنس وفيه: «الواقعة، والقارعة، وسأل سائل، وإذا الشمس كورت»[(١)].

= بسطام الزعفراني البصري الأبلي عن أبي كريب عن معاوية بن هشام عن شيبان النحوي عن فراس عن عطية عن أبي سعيد رضي الله عنه، قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: . . . الحديث.

وهذا الإسناد منكر، أخطأ فيه ابن بسطام الزعفراني، ومن دونه أئمة ثقات، وابن بسطام ذكره الدارقطني بالوهم والتخليط في المتن والإسناد ـ إذا حدث من حفظه ـ في أربعة مواضع من كتاب «العلل» (٩/ ٢٣١)، رقم (١٧٣١)، (١٤/ ٢٣٣)، رقم (٣٥٨٦)، (١٤/ ٣٧١)، رقم (٣٧١٨، و٤٠٦/ ٣٧٥٤). فهو لين الحديث، وما خالف فيه الثقات معدود في المناكير، وهذا الحديث منها، حيث خالفه فيه عن أبي كريب عن معاوية بن هشام القصار أكثرُ من عشرة من الثقات، رووه عن أبي كريب عن معاوية عن شيبان عن أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال أبو بكر رضي الله عنه، كما تقدم.

(١) أخرجه ابن سعد (١/ ٤٣٦)، رقم (١١٨٥) ومحمد بن نصر المروزي في «قيام الليل» [«مختصره» (١٤٥)] وأبو الطاهر المخلص في «أماليه» (١٦) ـ ومن طريقه الرسعني في «التفسير» (٣/ ١١٦) ـ وابن عساكر (٤/ ١٧٣ ـ ١٧٤) من طريقي ابن وهب، ونافع بن يزيد البرني عن أبي صخر حميد بن زياد الخراط.

وأخرجه سعيد بن منصور (٥/ ٣٧٠)، رقم (١١٠٩)، وابن عدي (٢/ ٢٤٧)، وابن عساكر (٤/ ١٧٥)، والدارقطني معلقاً [«سؤالات السلمي» (٣٣١)] من أربع طرق عن أبي بكر حماد بن يحيى الأبح البصري، كلاهما: عن يزيد بن أبان الرقاشي البصري، عن أنس رضي الله عنه، لفظ أبي صخر مطول، وحديث الأبح مختصر.

ومداره على يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف صاحب مناكير عن أنس رضي الله عنه، تركه من أجلها جماعة من الأئمة، وقال ابن حبان: (كان من خيار عباد الله، من البكائين في الليل في الخلوات، والقائمين بالحقائق في السِّبْراتِ، ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظها، واشتغل بالعبادة وأسبابها، حتى كان يقلب كلام الحسن فيجعله عن أنس عن النبي ﷺ. وهو لا يعلم، فلما كثر في روايته ما ليس من حديث أنس وغيره من الثقات بطل الاحتجاج به، فلا تحل الرواية عنه إلا على سبيل التعجب)، وهو مجمع على ضعفه، ومشاه ابن عدي لرواية الثقات عنه من البصريين والكوفيين أحاديث صالحة عن أنس رضي الله عنه وغيره، وذلك لا ينفع من عُرف بالضعف وتبين وهاؤه في مناكير كثيرة، وإنما ينفع المستورين الذين يُجْهَلُ حالُهم فحسب، كما نقل ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح» (٢/ ٣٦) عن أبيه وأبي زرعة. والله أعلم.

انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٥١ ـ ٢٥٢/ ١٠٥٣)، «المجروحين» (٣/ ٩٨)، «الكامل» (٧/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨/ ٢١٥٨)، «تاريخ دمشق» (٦٥/ ٧٢ ـ ٩٢/ ٨٢٣٥)، =

وللطبراني من حديث عقبة بن عامر ـ بسند رجاله رجال الصحيح ـ أن رجلاً قال: يا رسول الله! قد شبت! قال: **«شيبتني هود وأخواتها»**[(١)]

= «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٦٤ ـ ٧٧/ ٦٩٥٨)، «الميزان» (٤/ ٤١٨/ ٩٦٦٩)، «التقريب» (٧٦٨٣).

هذا، وتفرد به عنه ضعيف ولين. والله أعلم.

وأخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/ ١٤٢)، رقم (١٠٢٨/ ١١٥٦) من حديث يزيد بن أبان عن أنس رضي الله عنه عن أبي بكر رضي الله عنه، وفيه محمد بن يونس الكديمي متهم بالوضع وسرقة الأحاديث [تقدم].

وعلقه البزار (٩٢) عن زائدة بن أبي الرقاد، عن زياد النميري، عن أنس، عن أبي بكر رضي الله عنه نحوه.

وأعله بضعف ابن أبي الرقاد أولاً، وبالاختلاف عليه ثانياً؛ وأن غير واحد من الرواة رووه عن زائدة بن أبي الرقاد عن زياد عن أنس رضي الله عنه أن أبا بكر رضي الله عنه قال للنبي ﷺ: الحديث.

وزياد النميري ضعيف، ذو مناكير عن أنس رضي الله عنه، فالحديث لا يثبت عن أنس رضي الله عنه بوجه من الوجوه. والله أعلم.

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ٢٨٦)، رقم (٧٩٠) عن محمد بن محمد التمار البصري عن أبي الوليد الطيالسي عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد بن عبدالله اليزني المصري عن عقبة بن عامر رضي الله عنه.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١١٧)، رقم (١١٠٧٣): «رجاله رجال الصحيح»، وبه قال المؤلف رحمه الله.

وأبو جعفر محمد بن محمد بن حبان ـ أو حيان ـ التمار البصري: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٥٣) وقال: «ربما أخطأ»، وقال الدارقطني في «سؤالات الحاكم» (١٩٢): «لا بأس به»، وذكره ابن حجر في «اللسان» (٧/ ٤٧١)، رقم (٧٣٥٠) بناء على قول ابن حبان المذكور، ولم يذكر قول الدارقطني فيه، فلعله لم يقف عليه، وإلا لما كان ليدرجه في «اللسان». والله أعلم. انظر أيضاً: «الكنى» لأبي أحمد (٣/ ٩٣)، رقم (١١٠٩)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢١/ ٢٨٩)، «العبر» سنة (١٨٩هـ)، «شذرات الذهب» (٢/ ٢٠١).

وبقية رجال الإسناد كلهم رجال الشيخين، ولا علة له إلا الغرابة الشديدة التي كثيراً ما تنبئ عن وهم في الحديث سنداً أو متناً، وليس له أصل بمصر عند أصحاب الليث وغيرهم، وإنما يرويه ابن وهب وغيره من أصحاب الليث والمصريين عن طلحة بن عمرو الحضرمي عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعن أبي صخر الخراط عن يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه، كما تقدم آنفاً، فيتثبت من هذا، وإلا فظاهر إسناده حسن. والله أعلم.

ومن حديث ابن مسعود ـ بسند فيه عمرو بن ثابت؛ وهو متروك[(١)] ـ: أن أبا بكر سأل النبي ﷺ: ما شيبك يا رسول الله؟ قال: «**شيبتني هود والواقعة**»[(٢)].

ومن حديث سهل بن سعد، بسند فيه سعيد بن سلام العطار ـ وهو ضعيف جدّاً[(٣)] ـ مرفوعاً: «**شيبتني «هود» وأخواتها** [ق١١٤/ب]: «الواقعة» و«الحاقة» و﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[(٤)]»[(٥)]

---

(١) هو: الدهان الكوفي، وتقدمت ترجمته (ح١٤٤).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٢٥ ـ ١٢٦)، رقم (١٠٠٩١) عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، والدارقطني في «العلل» (١/ ٢١٠) من طرق عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن أحمد بن طارق الوابشي، عن عمرو بن ثابت، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رضي الله عنه.
وهذا الإسناد فيه ثلاث علل: محمد بن عثمان بن أبي شيبة: فيه ضعف.
وأحمد بن طارق الوابشي: قال ابن كثير في «التفسير» (النساء: ١٦٤، ٢/ ٤٧١): «لا أعرفه بعدالة ولا جرح»، وبنحوه قال في «تاريخه» (٣/ ٩١) أيضاً، وبه قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٣٥٠)، رقم (١٣٧١٠)، وذكر الألباني في «الصحيحة» (٢٩٨٧)، و«الضعيفة» (٣٣١٩، ٣٨٠٥، ٤٨٨٢، ٦٠٩٠) أنه لم يقف على ترجمته. والله أعلم.
وعمرو بن ثابت الدهَّان الكوفي: متروك، نسبه ابن حبان إلى رواية الموضوعات عن الثقات، ولكونه أوهى مَنْ في الإسناد اكتفى الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١١٧)، رقم (١١٠٧٤)، والمؤلف وغيرُهما بإعلال الحديث به فقط.

(٣) أبو الحسن البصري: كذبه جمع من الأئمة ورموه بالوضع. انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٣١ ـ ٣٢)، «الكامل» (٣/ ٤٠٤)، رقم (٨٢٨)، «اللسان» (٤/ ٥٥ ـ ٥٤٦)، رقم (٣٤٢٨).

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦/ ١٤٨)، رقم (٥٨٠٤)، وفيه أيضاً: عمر بن محمد بن صهبان: ضعيف يتفرد عن الثقات بالمناكير.

(٥) وزاد الدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠) وأبو الحسين في «الطيوريات» (٨٦٥) وأبو الشيخ في «جزء» له (٧٤) وجهين آخرين؛ عن أبي إسحاق عن عامر بن سعد البجلي عن أبي بكر رضي الله عنه مرسلاً، وعن أبي إسحاق عن عامر بن سعد عن أبيه رضي الله عنه، وعن أبي إسحاق عن علقمة مرسلاً، وعن أبي إسحاق عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها، وأسانيدها لا تخلو من متهم أو متروك فأكثر. والله أعلم.
ورواه عبدالرزاق (٣/ ٣٦٨)، رقم (٥٩٩٧) عن معمر عن أبي إسحاق مرسلاً، وروي =

٦١٦ **حديث: «الشيب نور المؤمن».**

في: «لا تنتفوا الشيب»[١] و«من شاب في الإسلام»[٢]

٦١٧ **حديث: «شيب وعيب».**

في: «من لم يرعو عند الشيب»[٣]

٦١٨ **حديث: «الشيخ في قومه كالنبي في أمته».**

ابن حبان في «الضعفاء»، والديلمي؛ كلاهما من حديث رافع بن أبي رافع[٤]، عن أبيه مرفوعاً به[٥]

وذكره ابن حبان في ترجمة «عبدالله بن عمر بن غانم الأفريقي»[٦] وأنه رواه

= مرسلاً من حديث محمد بن علي الباقر وقتادة وأبي سلمة بن عبدالرحمٰن ومحمد بن واسع الأنصاري من أوجه مختلفة نحوه؛ أخرج عامتها ابن سعد (١/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥)، ولعلها تقوي بعضها بعضاً. والله أعلم.

(١) سيأتي بالرقم (١٣٠٧).

(٢) سيأتي بالرقم (١١٤٥).

(٣) سيأتي بالرقم (١١٨٦).

(٤) هو: رافع بن أبي رافع المدني مولى رسول الله ﷺ.

(٥) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٧٨)، رقم (٥١١)، والخطيب في «الجامع» (١/ ١٨١)، رقم (٢٨٤)، والديلمي (٢/ ١٩٦/ب)، وابن عساكر في «معجمه» (٢/٧٠٣)، رقم (٨٧١)، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٣/ ٩٥ ـ ٩٦)، وفي إسناده محمد بن عبدالملك القناطري الكوفي المذكور: قال ابن عساكر: «هذا حديث منكر، والقناطري كذاب، وإنما سمي بالقناطيري لأنه كان يكذب قناطير». وبه أعله العراقي في «تخريجه الكبير للإحياء»، وغيرُه من الأئمة. وانظر له: «المدخل إلى الصحيح» (١/ ١٤٧)، رقم (٨٢)، «الإرشاد» للخليلي (١/ ٢٠٤)، رقم (١٣)، «الميزان» (٣/ ٦٣٢)، رقم (٧٨٩٥)، «اللسان» (٧/ ٣١٧)، رقم (٧١١٤).

(٦) هو: عبدالله بن عمر بن غانم الرعيني، قاضي إفريقية: جهله أبو حاتم، واتهمه ابن حبان بهذا وما أشبهه من الأحاديث التي رويت بهذا الإسناد، وقد ذكر ابن يونس وأبو العرب التميمي القيرواني وابن خلفون وغيرهم من أئمة قطره ـ أفريقية ـ أنه كان من الثقات الأثبات النبلاء الأجلاء، وكان الإمام مالك وابن وهب يُجِلانه، وحزن ابن وهب لموته جدّاً، وقال أبو داود: «أحاديثه مستقيمة»، وقال الذهبي: «مستقيم الحديث»، وقال ابن يونس: «ولم يعرفه أبو حاتم لبعد قطره، وقال: مجهول».

ولذا تعقب ابنَ حبان كلٌّ من الذهبي والعراقي والسخاوي والسيوطي وغيرهم، =

عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، قال: وهذا موضوع[(١)] انتهى.

= وقال ابن حجر في «التقريب» (٣٤٩٢): «أفرط ابن حبان في تضعيفه»، وقال في «التهذيب»: «ولعل ابن حبان لم يعرفه».

انظر: «طبقات علماء أفريقية» لأبي العرب التميمي (ص٤٣ ـ ٤٤)، «ترتيب المدارك» (٣/ ٦٥ ـ ٧٩)، «الميزان» (٤/ ١٥٠ ـ ١٥١)، رقم (٤٤٧٥)، «الكاشف» (٢٨٧٣)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٨/ ٨٣ ـ ٨٧)، رقم (٣٠٨٠)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠)، «تنزيه الشريعة» (٧٤).

والآفة من الراوي عنه كما سيأتي بيانه إن شاء الله. والله تعالى أعلم.

(١) رواه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٣٩) عن علي بن محمد بن حاتم القومسي عن عثمان بن محمد بن خشيش القيرواني عن عبدالله بن عمر بن غانم به، وذكر أنها نسخة بهذا الإسناد، يصان البياض عن ذكرها، فكيف الاشتغال بوصفها.

ومن طريق الدارقطني عن ابن حبان رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٨٣)، ولكنه تصحف الإسناد لديه وتبعاً له عند السيوطي في «اللآلي» (١/ ١٤٠).

اتهم ابن حبان بهذا الحديث عبدالله بن عمر بن غانم الرعيني قاضي إفريقية، وتبعه عليه ابن طاهر في «معرفة التذكرة» (١٠٧٦)، وهو زلة منهما ـ رحمهما الله ـ فإن ابن غانم هذا ثقة ثبت جليل، لا يحتمل مثل ذلك، كما تقدم في ترجمته آنفاً، **وكذا علي بن محمد بن حاتم بن دينار بن عبيد أبو الحسن القومسي الحدادي** ـ نسبة إلى حدادة؛ من قرى قومس، قربَ بسطام ـ: روى عنه ابن حبان وابن عدي والإسماعيلي، وقال: «كان صدوقاً». انظر: «تاريخ جرجان» (٥١٨)، «تاريخ بغداد» (١٢/ ٦٥)، رقم (٦٤٦٠)، «تاريخ قزوين» (٣/ ٤٠٠)، و«تاريخ دمشق» (٤٣/ ١٥٦ ـ ١٥٨)، رقم (٥٠٢٣).

وإنما الآفة هو ابن خشيش القيرواني: قال العراقي في «تخريج الإحياء» ـ كما في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٠٨) ـ: «لعل الآفة فيه من الراوي له عن ابن غانم، وهو عثمان بن محمد بن خشيش فإني لم أجد مَنْ تَرجَمَه وعرَّف بحاله»، ونحوه قول الذهبي في «الميزان» (٢/ ٤٦٤)، رقم (٤٤٧٠) و«تاريخ الإسلام» (١٢/ ٢٢٠).

أقول: الظاهر أنه يحيى بن محمد بن خشيش القيرواني، فإنه المذكور في شيوخ القومسي، وهكذا سماه غير واحد ممن روى الحديث الثاني الذي ذكره ابن حبان في «المجروحين»: «ما من شجرة أحب إلى الله من الحناء»، ممن رواه عن علي القومسي عنه، أو عنه مباشرة، والظاهر ـ والله أعلم ـ أن ابن حبان وهم في اسمه، فألقى التبعة على غيره، ولكل جواد كبوة، ويحيى بن محمد بن خشيش القرشي المغربي الإفريقي القيرواني: صاحب أباطيل وغرائب ومناكير، كما قال الدارقطني والخطيب والذهبي، وحكموا على أحاديث له بالوضع والبطلان، واتهمه أبو سعيد النقاش بالوضع. انظر: «تاريخ بغداد» =

ولعل البلاء فيه من غير الأفريقي[1]، فهو جليل القدر ثقة لا ريب فيه.

وممن جزم بكونه موضوعاً شيخنا[2]، ومن قبله التقي ابن تيمية، فقال: «إنه ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما يقوله بعض أهل العلم»[3].

وربما أورده بعضهم بلفظ: **«الشيخ في جماعته كالنبي في قومه؛ يتعلمون من علمه ويتأدبون من أدبه»**، وكل ذلك باطل[4].

ويروى عن أنس مرفوعاً: **«بَجِّلوا المشايخ، فإن تبجيل المشايخ من إجلال الله ﷻ، فَمَنْ لم يُبَجِّلْهم فليس منا»**. أسنده الديلمي[5].

= (١٤/ ٢٢٣)، رقم (٧٥١٨)، «الميزان» (٢/ ١٥٩)، رقم (٣٢٧٥)، (٤/ ٤٠٨)، رقم (٩٦٢٥)، «اللسان» (٨/ ٤٧٤)، رقم (٨٥٢٠)، «تنزيه الشريعة» (ترجمة: ٣٨).
فهذا هو الآفة، وابنُ غانم بريء من عهدته. والله تعالى أعلم.

(١) تبين أعلاه أن الآفة من الراوي عنه، وهو يحيى بن محمد بن خشيش القيرواني، وتصحف اسمه على ابن حبان رحمه الله، فوقع خياره على هذا الثقة، إذ رآه أعلى من تفرد في الإسناد. والله أعلم.

(٢) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٩٠ ـ عبدالرحمٰن بن عمر بن غانم).

(٣) أحاديث القصاص (٢٤) ومجموع الفتاوى (١٨/ ٣٧٩)، ومثله قول الزركشي في «التذكرة» (ح٣٨).

(٤) ومثله في «تذكرة الموضوعات» (ص٢٠)، و«الأسرار المرفوعة» (ص٢٢٨، ح٢٥٢)، ومختصر المقاصد للزرقاني (١٢/ب)، و«كشف الخفاء» (٢/ ١٧)، رقم (١٥٧٦).

(٥) أخرجه الديلمي (٢/ ٤/أ)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٧٨) ـ ومن طريق الدارقطني عنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٨٢) ـ وابن عدي (٤/ ٩٣)، وعبدالغافر الفارسي في «السياق لتاريخ نيسابور» ـ كما في «منتخبه» (ص١٥٤) ـ وغيرهم، وفي إسناده صخر بن محمد الحاجبي المروزي المدلجي، وهو كذاب مشتهر به، وعليه كان يدلسه الرواة، فهو أبو حاجب الضرير، وهو صخر بن عبدالله، وهو صخر بن حاجب.
فالحديث موضوع، وآفته صخر هذا كما في «الكامل» و«المجروحين»، و«تذكرة الموضوعات» للمقدسي (٣٧٥) و«تلخيص الموضوعات» للذهبي (٨١) و«اللآلي المصنوعة» (١/ ١٣٦ ـ ١٣٧) وغيرها. وانظر أيضاً: «الأنساب» (٢/ ١٤٩)، «اللسان» (٤/ ٣٠٧)، رقم (٣٩٠٨)، «الكشف الحثيث» (١/ ١٣٨).

وأصح من هذا كله: «**ما أكرم شاب شيخا لِسِنِّه إلا قيَّض الله له في سنه من يكرمه**»(١)

(١) أخرجه الترمذي (٢٠٢٢)، والفسوي (٣/ ٣٨٩) ـ ومن طريقه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١٣٣) ـ وابن أبي الدنيا في «العمر والشيب» (١٤)، والعقيلي (٤/ ٣٧٥)، رقم (١٩٨٦)، والطبراني في «الأوسط» (٦/ ٩٤)، رقم (٥٩٠٣)، وابن عدي (٢٧/٣)، رقم (٥٩٠)، (٧/ ٢٧٩)، رقم (٢١٧٣)، والبيهقي في «الشعب» (٣٦٢/١٣)، رقم (١٠٤٨٥) و«الآداب» (٣٨)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١٣/ ٤٠)، رقم (٣٤٥٣)، والأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١/ ١٦٠ ـ ١٦١)، رقم (١٩٨)، وابن عساكر (٥٠/ ١٣) ـ والقضاعي (٨٠٢)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٢٤٧/٣)، رقم (١٤٢٣) و«الفقيه والمتفقه» (١١٣٣) وغيرهم؛ من طريق جمع من الثقات عن أبي خالد يزيد بن بيان العقيلي المعلم البصري، عن أبي الرحال الأنصاري خالد بن محمد ـ وقيل: محمد بن خالد ـ عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً.

قال الترمذي: «غريب، لا نعرفه إلا من حديث هذا الشيخ يزيد بن بيان»، ونحوه قول العقيلي وابن عدي، ولفظه: «لا يعرف لأبي الرحال عن أنس غير هذا، ولا أعلم يرويه عنه غير يزيد بن بيان، ولأبي الرحال مقدار خمسة أحاديث، إلا أن الذي أنكرت عليه هذا الحديث».

ويزيد بن بيان هذا: قال البخاري: «فيه نظر»، وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به»، وقال ابن حبان: «كان ممن ينفرد بالمناكير التي إذا سمعها من الحديث صناعته لا يشك أنها معمولة أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به بحال»، وضعفه الدارقطني وابن حجر وغيرهما، ووهاه الذهبي في «المقتنى».

انظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٢٣)، رقم (٣١٧٦)، «الجرح» (٩/ ٢٥٤)، رقم (١٠٦٥)، «المجروحين» (٣/ ١٠٩)، «الكامل» (٧/ ٢٧٩)، «الكنى» لأبي أحمد (٤/ ٢٦٩، ١٩٥٤)، «الضعفاء» للدارقطني (٥٩٥)، «المقتنى» (١٩٠٤)، «التهذيب» (٣٢/ ٩٦ ـ ٩٨)، رقم (٦٩٧١)، «الميزان» (٤/ ٤٢٠)، رقم (٩٦٧٨).

وأما أبو الرحال ـ براء مفتوحة ثم حاء مهملة مشددة ـ خالد بن محمد الأنصاري البصري: فقال البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم: «منكر الحديث». «التاريخ الكبير» (٩/ ٣٠)، رقم (٢٥٧)، «الضعفاء» لأبي زرعة (٣٨١)، «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٤٢، رقم ١٣٢٧ ـ محمد بن خالد).

وقال البخاري أيضاً: «عنده عجائب» [«التاريخ» (٣/ ١٧٢، ٥٨٦)]، وقال ابن عدي: «هو قليل الحديث، وفي حديثه بعض النكرة»، وتقدم قول آخر له في ترجمة يزيد بن بيان المعلم أن لأبي الرحال هذا خمسة أحاديث فقط؛ ولم ينكر منها إلا هذا الحديث، من رواية يزيد بن بيان عنه. =

٦١٩ حديث: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة».

الطبراني وابن منده في «المعرفة» عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن خالته العجماء، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره[1]

= **الحكم على الحديث**: منكر، كما حكم البخاري وابن عدي والعقيلي والذهبي والألباني في «الضعيفة» (٣٠٤) وغيرهم، وأعله المزي في «تحفة الأشراف» (١/ ٤٤٤)، رقم (١٧١٦) بقوله: «رواه حزم بن أبي حزم القطعي، عن الحسن البصري قولَه»، وأما ابن العربي فحكم في «أحكام القرآن» (٤/ ٢٦٠ ـ الحديد)، بأنه من الأفراد والغرائب الثابتة، واقتبسه القرطبي عنه، والصواب عكس ما ذهبا إليه. والله أعلم.

(١) لم أقف على كامل كتاب ابن منده، وأما الطبراني فرواه في «الكبير» (٢٤/ ٣٥٠)، رقم (٨٦٧)، (٢٥/ ١٨٥)، رقم (٤٥٥) ـ وعنه أبو نعيم في «المعرفة» (٦/ ٣٤٠٣)، رقم (٧٧٧٦)، (٦/ ٣٥٨٨)، رقم (٨٠٨٦) ـ، وكذا أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٥٨١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٦/ ١٢٣)، رقم (٣٣٤٤)، والنسائي في «الكبرى» (٧١٠٩) من طريق يحيى بن بكير، وأبي صالح كاتب الليث، وسعيد بن أبي مريم، ثلاثتهم: عن الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن مروان بن عثمان، عن أبي أمامة.

والصيغة المذكورة عند المؤلف هي للطبراني عن يحيى بن بكير، وقال الآخران: «لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم: ﴿الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة﴾».

ورواه النسائي في «الكبرى» (٧١٠٨)، والحاكم (٤/ ٣٥٩) من طريقين عن ابن وهب، عن الليث، عن سعيد بن أبي هلال به باللفظ الثاني، ولم يَذكُر خالدَ بنَ يزيدَ في الإسناد.

وهو محفوظ عن الليث على الوجهين، سمعه أولاً من سعيد، فشك في بعضه، فأعاده على خالد عنه. قاله الإمام أحمد، ورواه أبو حاتم عن أبي صالح عن الليث. انظر: سؤالات أبي داود (٢٥٤)، العلل للرازي (٢٤٠).

وهذا الحديث جود إسناده ابن كثير في «تحفة الطالب» (ص٣٨٤)، وحسن إسناده ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (المجلس: ١٩٥، ٢/ ٣٠٤)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٦٨): «رجاله رجال الصحيح».

إلا أن في الحديث علتين:

١ ـ مروان بن عثمان: هو ابن أبي سعيد بن المعلى الأنصاري الزرقي: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٨٢). =

وفي الباب عن أبي بن كعب عند النسائي وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند»، وصححه ابن حبان والحاكم[(١)].

وعن زيد بن ثابت عند أحمد وصححاه أيضاً[(٢)].

= وضعفه أبو حاتم وابن حجر، وقال أحمد في حديث له: «منكر جدّاً، ومروان بن عثمان هذا رجل مجهول»، وقال النسائي: «مَن هو حتى يُصَدَّقَ على الله!!». انظر: «المنتخب من علل الخلال» (١٨٣)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٧٣)، رقم (١٢٤٤)، «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣١١)، «تاريخ دمشق» (٦٢/ ١٦٢)، «التهذيب» (٢٧/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨)، رقم (٥٨٧٥)، «المغني» (٦١٧١)، «التقريب» (٦٥٧٢).

٢ ـ خالد بن يزيد الجمحي المصري، وشيخه سعيد بن أبي هلال: ثقتان، من رجال الشيخين، إلا أن أبا زرعة الرازي قال: «هما صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما!»، وقال أبو حاتم: «أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان». «سؤالات البردعي» (٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٢).

ويعني بالإرسال هنا التدليس، وما خافاه تحقق في بعض حديثهما، انظر ما أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٤١١)

وإسناده لحديث الباب هذا معنعنٌ، ولكنَّ متنَ الحديث يتقوى بما له من شواهد. والله أعلم.

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٧١١٢) وعبدالله بن أحمد في زوائد المسند (٣٥/١٣٤)، رقم (٢١٢٠٧)، وصححه ابن حبان (٤٤١١، ٤٤١٢)، والحاكم (٢/٤١٥)، والضياء (١١٦٦ ـ ١١٦٨)، وأخرجه كذلك الطيالسي (٥٤٢) وعبدالرزاق (٣/ ٣٦٥)، رقم (٥٩٩٠)، (٧/ ٢٢٩)، رقم (١٣٣٦٣)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» ـ مسند عمر ﷺ (٢/ ٨٧٢ ـ ٨٧٤)، رقم (١٢٢٦ ـ ١٢٣١)، والبيهقي (٨/٢١١)، وغيرُهم من طرق؛ عن عاصم بن بهدلة أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن أبي ﷺ: أنها كانت آيةً من سورة الأحزاب، وكانت الأحزاب توازي البقرة في الطول قبل أن تنسخ.

قال ابن حزم: «هذا إسناد صحيح كالشمس، لا مغمز فيه» [«المحلى» (١٣/ ٩١)]، وصححه الألباني [«الصحيحة» (٢٩١٣)]، وحسنه الحافظ ابن حجر [«موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٣٠٤)].

(٢) أخرجه الطيالسي (٦١٥) ـ ومن طريقه البيهقي (٨/ ٢١١) ـ وأحمد (٣٥/ ٤٧٢)، رقم (٢١٥٩٦)، والنسائي في «الكبرى» (٧١٤٥)، والدارمي (٢٣٧٨)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ٨٧٠)، (ح٣٧) ـ وصححه ـ وكذا رواه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٤/ ٨٢)، رقم (١٨٣٠) وأبو يعلى ـ ومن طريقهما ابن عساكر (٥٠/ ٣٥ ـ ٣٦) ـ وابن حبان (٤٤١١) عن كثير بن الصلت، قال: كان سعيد بن العاص وزيد بن ثابت يكتبان المصاحف، فمرا على هذه الآية، فقال زيد: سمعت رسول الله ﷺ =

وعن عمر متفق عليه من طريق ابن عباس(١)

وهو عند الشافعي وأحمد والترمذي وآخرين؛ من جهة سعيد بن المسيب، كلاهما عن عمر(٢)

وعند بعضهم: أنه مما كان يتلى(٣)، ثم نسخ دون الحكم(٤).

❁ ❁ ❁

= يقول: «**الشيخ والشيخة فارجموهما البتة**» فقال عمر: لَمَّا أنزلت أتيت النبي ﷺ، فقلت: أكتبنيها، فكأنه كره ذلك، قال: فقال عمر: «ألا ترى أن الشيخ إذا زنى وقد أحصن جُلِد ورُجِم، وإذا لم يُحْصن جُلِد، وأن الشاب إذا زنى وقد أحصن رُجِم».
جود إسناده ابن حزم [«المحلى» (١٣/ ٩١)]، وفيه عنعنة قتادة، ولا تضر، فإنه من رواية شعبة عنه، وكان يتحرى فاه، فلا يتحمل عنه إلا ما سمع، وكثير بن الصلت من مواليد عهد النبي ﷺ، وصحب عمر رضي الله عنه. والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري (ح٦٨٢٩، ٦٨٣٠، ٧٣٢٣) ومسلم (ح١٦٩١).

(٢) أخرجه الشافعي في «اختلاف الحديث» (١٤٢) و«المسند» (٧٩٢) ـ ومن طريقه البيهقي (٨/ ٢١٢) وفي «المعرفة» (٦/ ٣٢٣)، رقم (٥٠٤٨) ـ عن مالك [«الموطأ ـ الأعظمي»، (ح٣٠٤٤)] عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب. وله طرق عن مالك رحمه الله به.
وأخرجه أحمد (١/ ٣٦، رقم ٢٤٩، ١/ ٤٣، رقم ٣٠٢)، والترمذي (١٤٣١)، وابن سعد (٣/ ٣٣٤)، رقم (٤٠٥٥) وغيرهم من طرق أخرى عن يحيى بن سعيد الأنصاري به. وصحح إسناده ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٩٣) و«الاستذكار» (٢٤/ ٦٨ ـ ٧٠)، رقم (٣٥٤١٣، ٣٥٤١٤ ـ ٣٥٤٢٦)، وقال ابن حجر في «تخريج المختصر» (٢/ ٣٠٣): «حسن صحيح»، وأسند ابن عبدالبر سماع سعيد بن المسيب له عن عمر رضي الله عنه، وأثبته، وسياق مالك صريح في شهوده خطبة أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه به في آخر حجة حجها رضي الله عنه. والله أعلم.
قال مالك: «يريد بالشيخ والشيخة: الثيبَ من الرجال، والثيبةَ من النساء».

(٣) في (ز، عز، هـ الشامية): «أنه كان مما يتلى. . ».

(٤) وهذا ورد في حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وهو مدلول بقية أحاديث الباب أيضاً، إلا أن في حديث زيد ابن ثابت رضي الله عنه ما يدل أن النبي ﷺ كان أقرأ به، ولم يكن أُثبِت في المصحف حتى نسخ.
وأما بقاء حكمه فليس على إطلاقه أيضاً، بل أتاه تقييد رجم المحصن وإن كان شاباً، وجلد غير المحصن وإن كان شيخاً، كما ورد من قول عمر رضي الله عنه في آخر حديث كثير بن الصلت رضي الله عنه عن زيد وعمر رضي الله عنهما. والله أعلم.

حرف الصاد المهملة

٦٢٠ حديث: «صاحب الحاجة أعمى».

لا أعرفه في المرفوع(١)، ولكن أنشد أبو سليمان إدريس بن عبدالله بن إسحاق النابلسي(٢) من نظمه(٣):

صاحب الحاجة أعمى وهو ذو مال بصير
فمتى تبصر فيها رشده أعمى فقير

٦٢١ حديث: «صاحب الدابة أحق بصدرها».

أحمد من حديث عبدالعزيز بن عبدالملك(٤)،

(١) قال الغزي في «الجد الحثيث» (٢١٩): «ليس بحديث»، ونحوه في «أسنى المطالب» (٨١٠) و«الأسرار المرفوعة» (ص٢٣٠، ح٢٥٤)، و«مختصر المقاصد» للزرقاني (ق ١٢/ب).

(٢) هو: اللخمي الضرير النابلسي أبو سليمان البصري توفي بعد سنة (٢٨٠هـ)، وبهذا الاسم ترجم له أبو عبيد الله المرزباني توفي سنة (٣٨٤هـ) في «معجم الشعراء» [هو في القسم المفقود منه]، وعنه الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٨/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧)، و«نكت الهميان» (ص٩٣)، وابن حجر في «اللسان» (٢/ ١٢)، رقم (٩٣٥). بينما ترجم له ابن عساكر (٧/ ٣٧٢)، رقم (٥٧٧)، والذهبي في «المغني» (٥٠٤) و«الميزان» (٦٨٣) باسم «إدريس بن يزيد اللخمي»، لما وردت تسميته به في رواية أبي بكر الصولي وجمعٍ من الرواة عنه.

(٣) أورده المرزباني في «معجم الشعراء»، وعنه الصفدي في «الوافي بالوفيات»، وابن حجر في «اللسان» من رواية الصولي، عن إدريس، وقال الصفدي: «وغير الصولي يرويها لغيره».

والصولي: هو أبو بكر محمد بن يحيى بن عبدالله بن العباس بن محمد بن صول، الصولي توفي سنة (٣٣٦هـ).

(٤) هو: عبدالعزيز بن عبدالملك بن مُلَيل ـ بلامين، مصغراً ـ السليحي ـ بفتح السين =

عن عبدالرحمٰن بن أبي أمية[(١)]، أن حبيب بن مسلمة[(٢)] أتى قيس بن سعد[(٣)]، فذكره [ق/١١٥أ] مرفوعاً في قصة[(٤)]

= وكسر الياء، وضم السين وفتح الياء مصغراً، نسبة إلى سلَيْح بطنٍ من قضاعة ـ البلوي المصري، توفي قريباً من سنة (١٢٠هـ).
سكت عنه البخاري في «التاريخ» (٦/ ١٨)، رقم (١٥٤٦)، وابن أبي حاتم (٣٨٨/٥)، رقم (١٨٠٧)، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١/ ٧٨٤)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١١٣). وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٧/ ٢٨٩)، وللحسيني (٥٤٦)، و«الأنساب» للسمعاني (٣/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤)، و«توضيح المشتبه» (٦٨/٨ ـ ٦٩/ مليل).

(١) هو: الكناني الضمري المكي ثم المصري؛ سكت عنه أبو حاتم وابنه، كما في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢١٤)، رقم (١٠٠٦)، وذكره ابن حبان في «الثقات» في التابعين (٥/ ٨٩)، ثم في الأتباع (٧/ ٧٥)، بناء على رواية وقعت له عن رجل ـ مبهم ـ عن عمرو بن العاص ﷺ، وهو عند أبي حاتم وابنه شخص واحد.
وتلك الرواية أرسلها بعضهم عن عبدالرحمٰن بن أبي أمية عن النبي ﷺ، فذكره من أجلها البغوي في «الصحابة» (٤/ ٤٩٩)، رقم (١٩٥٧)، وقد وصله آخرون عن عبدالرحمٰن بن أبي أمية، عن رجل، عن عمرو بن العاص ﷺ، ولذا تعقب الحافظُ ابن حجر البغويَّ في «الإصابة» (٨/ ٣٣١)، رقم (٦٧٠٧)، بقوله: «تابعي أرسل حديثاً».
وهذه هي الرواية التي استنكرها عليه الذهبي، فأورده من أجلها في «الميزان» (٥٤٩/٢)، رقم (٤٨١٨)، وقال: «روى عن تابعي حديثاً منكراً»، بينما الأقرب أن تكون العلة فيها من شيخه المبهم. والله أعلم.
وانظر: «الضعفاء» لابن الجوزي (١٨٥٢)، «المغني» (٣٥٢٩)، «الإكمال» للحسيني (٥٠٣).
وذكر العقيلي (٢/ ٣٢٤)، رقم (٩١٣) عبدالرحمٰن بن أبي أمية الثقفي الكوفي بحديث منكر، وقال: «كوفي، وفي حديثه وهم»، وزاد عنه ابن حجر في «اللسان» (٥/ ٨٨)، رقم (٤٦٠٢): «لا يقيم الحديث»، فخلطه الحافظ ابن حجر بهذا، وهو متأخر عن صاحب الترجمة بطبقات، وأدرك عبدالله بن الإمام أحمد أخاه يوسف، وسمع منه عن أخيه عبدالرحمٰن سنة ٢٣٠ بالكوفة، فالجمع بينهما وهم. والله أعلم.

(٢) في (ز): «سلمة»، والصواب ما في الأصل وسائر النسخ، وحبيب بن مسلمة صحابي صغير. والله أعلم.

(٣) هو: قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي ﷺ.

(٤) أخرجه أحمد (٢٤/ ٢٢٤)، رقم (١٥٤٢٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٢/ ١٣٣)، =

= رقم (٨٥٣)، والطبراني في «الكبير» (٤/ ٢١)، رقم (٣٥٣٤)، وغيرهم من طرق عن أبي عبدالرحمٰن المقرئ ـ وهو في «حديثه» (٦٣) ـ؛ والطبراني أيضاً في «الكبير» (١٨/ ٣٥١)، رقم (٨٩٢) و«الأوسط» (٢/ ٢٦٢)، رقم (١٩٢٧) من طريق حيوة بن شريح وابن لهيعة، ثلاثتهم عن عبدالعزيز بن عبدالملك بن مُلَيْلٍ به.

قال الهيثمي: «رجال أحمد ثقات»، ويعني به دوماً ذكر ابن حبان لهم في «الثقات»، وابن مُلَيْل وشيخه عبدالرحمٰن بن أبي أمية لم أقف على توثيق لهما من غير ابن حبان، وقد روى عن كلٍّ منهما جماعة، ففيهما جهالةُ حالٍ مَّا، وقد توبعا عليه عن قيس بن سعد ﷺ من وجه آخر ضعيف أيضاً.

وهو ما أخرجه ابن أبي شيبة (١٣/ ١٠٩)، رقم (٢٥٩٨٢) وأحمد (٣٩/ ٢٦٢)، رقم (٢٣٨٤٤)؛ عن محمد بن شرحبيل، عن قيس بن سعد ﷺ، مرفوعاً: «**صاحب الحمار أحق بصدر حماره**»، الحديث، ولفظ ابن أبي شيبة: «**الرجل أحق بصدر دابته**»، وروى أبو يعلى (١٤٣٥) طرفاً له.

ومحمد بن شرحبيل: مجهول، كما في «التقريب» (٥٩٥٦)، ودونه في الإسناد محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى: وهو ضعيف سيِّء الحفظ، وعليه قال البخاري في «التاريخ» (١/ ١١٤): «لم يصح إسناده».

وله شاهد من حديث عبدالله بن يزيد الخطمي ـ وكان أميراً على الكوفة ـ عن عبدالله بن حنظلة بن الغسيل ـ في دار قيس بن سعد ﷺ ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الرجل أحق بصدر دابته وصدر فراشه، وأن يؤم في رحله**». أخرجه الدارمي (٣/ ١٧٤٤)، رقم (٢٧٠٨)، والبزار (٨/ ٣٠٨)، رقم (٣٣٨٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٤/ ٢٤٣)، رقم (٢٢٤٦)، والطبراني في «الأوسط» (١/ ٢٨٠)، رقم (١١٣)، والبيهقي (٣/ ١٢٥)، وفي «الشعب» (٣/ ١٢٦)، رقم (٥١٠٥)، وابن عساكر (٢٧/ ٤١٩) من طريق سعيد بن سليمان عن إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، عن المسيب بن رافع ومعبد بن خالد، عن عبدالله بن يزيد به.

قال البزار والطبراني: «لا يروى عن عبدالله بن حنظلة إلا بهذا الإسناد»، زاد **الطبراني**: «لم يروه عن المسيب ومعبدٍ إلا إسحاق».

وإسحاق بن يحيى بن طلحة: وهاه القطان وابن معين وأحمد والفلاس وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان والنسائي والعقيلي وابن حبان وابن عدي ـ وقال: هو فوق إسحاق بن أبي فروة وإسحاق بن نجيح بكثير ـ والذهبي وغيرهم. وضعفه ابن سعد والعجلي والدارقطني وابن حجر، وبين البخاري والترمذي أن الكلام فيه من جهة حفظه. وقال يعقوب بن شيبة: «لا بأس به، وحديثه مضطرب جدّاً»، وفي رواية عن البخاري: «أنه كان يهم في الشيء بعد الشيء، إلا أنه صدوق»، وقال محمد بن

ورواه الطبراني من جهة حسين بن عبدالله بن ضُميرة[١]، عن أبيه[٢]، عن جده[٣]، عن قيس بن سعد به مرفوعاً[٤].

وفي الباب عن عروة بن مغيث[٥]: رواه الحسن بن سفيان وابن أبي خيثمة

= عبدالله بن عمار: «صالح» وهذا ليس بتوثيق منهما، وإنما بيان لسبب ضعفه وتوجيه للعلة في كثرة مناكيره، وأنه كان رجلاً صالحاً، لم يكن يتعمد هذه الأوهام.
وبه ضعفه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٠٩)، رقم (٢٣٣٢). والله أعلم.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧)، «التاريخ الكبير» (١/ ٤٠٦)، رقم (١٢٩٩)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٠٣/ ١٢١)، «المجروحين» (١/ ١٣٣)، «الكامل» (١/ ٣٣٢)، رقم (١٥٦)، «تاريخ دمشق» (٨/ ٢٩٤ ـ ٣٠٢)، رقم (٦٨٠)، «التهذيب» (٢/ ٤٨٩ ـ ٤٩٢)، رقم (٣٨٩)، «الكاشف» (٣٢٧)، «المغني» (٥٩٦).
فالحديث بهذه الطرق قابلة للتحسين. والله أعلم.

(١) متهم، وتقدمت ترجمته في الحديث رقم (١١٥)، وقد كذبه المؤلف هناك.

(٢) لم أقف على ترجمته، وأبوه من صغار الصحابة، ولم يأت حديثهما إلا من جهة ابنهما الكذاب هذا.

(٣) هو: ضميرة بن أبي ضميرة سعد الحميري، وقال ابن حبان في نسبته: «الضمري الليثي»، له ولأبيه صحبة، وهما من موالي رسول الله ﷺ، وليس له رواية إلا من طريق حفيده الحسين المذكور.
انظر: «الثقات» (٧/ ٣٢) «تاريخ دمشق» (٤/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣) «الإصابة» (٥/ ٣٦١ ـ ٣٦٤)، رقم (٤٢٢٦).

(٤) أخرجه في «المعجم الكبير» (١٨/ ٣٥٠)، رقم (٨٩١) وأبو نعيم في «أخبار أصفهان» (١/ ١٨٩)، والحسين كذبوه.

(٥) نقل ابن ماكولا الخلاف في ضبط اسم أبيه، هل هو «مغيث» ـ بالمعجمة والمثلثة آخره ـ أو «معتب» ـ بالمهملة وآخره موحدة ـ، وبالوجهين ورد في رواية هذا الحديث، وهو أنصاري، ذكره بعضهم في الصحابة بناء على هذه الرواية المرسلة، وقال البخاري: «عداده في التابعين»، ورجح ذلك أبو نعيم الأصبهاني وابن ناصر الدين الدمشقي وغيرهما، وأن الحديث هو من روايته عن عمر ﷺ، ولعلهم ذهبوا إلى الحكم للزائد، وإلا فكلا الطريقين صحيحان إلى إسماعيل بن عياش، تفرد أبو اليمان بذكر عمر ﷺ في الإسناد، وخالفه ثلاثة من الثقات، ولعل الاضطراب فيه من إسماعيل بن عياش. والله أعلم انظر: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢١٨٩/٤)، «الإكمال» (٧/ ٢٧٩)، «توضيح المشتبه» (٨/ ٢٣٨)، «الإصابة» (١٦٢/٧، رقم ٥٥٥٣/ق ١).

وابن قانع والإسماعيلي في «الصحابة»؛ كلهم: من طريق هشام بن عمار[(١)] عن إسماعيل بن عياش[(٢)]، عن عتبة بن تميم[(٣)]، عن الوليد بن عامر[(٤)]، عنه: أن النبي ﷺ قضى أن صاحب الدابة أحق بصدرها[(٥)]

ورواه أبو زرعة في «مسند الشاميين» ويعقوب بن سفيان في «تاريخه»، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» من حديث أبي اليمان، عن إسماعيل بن

---

(١) صدوق، تغير بأخرة، فكان يتلقن، كما في «العلل» لابن أبي حاتم (١٨٩٩)، و«الميزان» (٤/ ٣٠٢/ ٩٢٣٤)، و«التقريب» (٧٣٠٣).

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠)، وهذا من روايته عن أهل الشام.

(٣) أبو سبأ التنوخي الشامي، قال أبو اليمان الحكم بن نافع: «ما كان أفضلَه»، وقال ابن القطان: «لا يعرف حاله»، وسكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٥٠٧)، وفي «التقريب» (٤٤٢٦): «مقبول، من السابعة»، فهو إلى صدقٍ مّا هو، والله أعلم. انظر: «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٧٤)، «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٧٠)، «تاريخ الدوري» (٥٢٩٥)، «التاريخ الكبير» (٦/ ٥٢٨)، رقم (٣٢١٤)، «الكنى» لأبي أحمد (ق٢١٤/ ب، ٥/ ١٣١ ـ شاملة)، «بيان الوهم» (٣/ ٥٠٠)، رقم (١٢٧٢)، «البدر المنير» (٧/ ٦٢٤).

(٤) هو: اليزني الشامي، سكت عنه البخاري (٨/ ١٤٩)، رقم (٢٥١٧)، وابن أبي حاتم وأبوه [«الجرح والتعديل» (٩/ ١١)]، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢٢٣)، وجَهَّل أبو أحمد الحاكم إسناده [«الكنى» (ق٢١٤/ ب، ٥/ ١٣١/ خ)]. وانظر: «الإكمال» للحسيني (٩٦٠)، «تعجيل المنفعة» (١١٥٢).

(٥) كذا ساقه المؤلف على أن الحديث في جميع المصادر المذكورة هو من طريق هشام بن عمار عن إسماعيل به، وإن لم أقف على بعض المصادر المذكورة عند المؤلف، إلا أنه ليس كذلك فيما وقفت عليه من المصادر، وإنما أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/ ٢١٨٩)، رقم (٥٤٨٩) من طريق الحسن بن سفيان وحده، عن هشام بن عمار وعبدالوهاب بن الضحاك ـ كذاب ـ، مقروناً بروايته له من طريق الحارث بن أبي أسامة [«بغية الباحث» (٨٨٧) و«المطالب العالية» (١١/ ٦٣٣)، رقم (٢٦٣٥) و«إتحاف الخيرة» (٦/ ١٢٣)، رقم (٥٤٦٩)] ـ عن محمد بن جعفر الوركاني، وأخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (١/ ٣٩٤)، رقم (١٤٠٢) عن عبدالوهاب بن نجدة، وابن قانع (٢/ ٢٦٣، ترجمة: ٧٨٢) من طريق يحيى بن عثمان الحربي، وأحمدُ بن سليمان بن حذلم في «الأول من حديثه» (٤٣ ـ جوامع/ خ: الظاهرية) من طريق سليمان بن عبدالرحمٰن ابن بنت شراحيل، ستتهم عن إسماعيل بن عياش به مرسلاً. قال ابن حجر: «هذا مرسل ضعيف، لكن له شواهد».

عياش؛ فقالوا: عن عروة، عن عمر بن الخطاب[(١)]

وعن بريدة، أخرجه ابن حبان في «صحيحه» من حديث الحسين بن واقد، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ بينما هو يمشي، فقال له رجل: اركب يا رسول الله! وتأخر، فقال رسول الله ﷺ: «**صاحب الدابة أحق بصدرها إلا أن تجعلها لي**»، قال: فجعله له، فركب ﷺ.

وترجم عليه: «الإخبار عن استحقاق صاحب الدابة صدرها»[(٢)]

وكذا أخرجه أبو داود والترمذي بلفظ: «**أنت أحق بصدر دابتك**». وقال الترمذي: إنه غريب.

وهو عند أحمد والروياني في «مسنديهما»، وأورده الضياء في «المختارة»[(٣)].

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٧١)، رقم (١١٩)، وأبو زرعة الرازي في «مسند الشاميين» ـ كما في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٩٥)، رقم (٢٢٠٦) ـ والفسوي (٢/ ٣١٠، ٤٤٧)، والدارقطني في «المؤتلف» (٤/ ٢٠٧٤) من رواية أبي اليمان الحكم بن نافع البَهْراني الحمصي، عن إسماعيل بن عياش به مسنداً.
وتابعه عبدالوهاب بن الضحاك ـ كذبوه ـ عن إسماعيل به، في رواية ابن أبي عاصم في «الآحاد» (٥/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، رقم (٢٧٧٤)، وأبي عروبة الحراني عند أبي أحمد الحاكم في «الكنى» (ق٢١٤/ ب، ٥/ ١٣١ ـ خ)، بينما رواه الحسن ابن سفيان عنه مرسلاً، كما تقدم آنفاً.
قال أبو أحمد الحاكم: «هذا إسناد وحْشِيٌّ لا يهتدى إليه»، وضعف إسناده ابن حجر في «المطالب العالية» بالإرسال ـ كما تقدم ـ وقال: «لكن له شواهد»، وأما ابن كثير فقال في «مسند الفاروق» (٢/ ٦٥١): «هذا إسناد حسن، ليس فيه مجروح». وليس فيه مجروح كما قال، ولكن عتبة بن تميم والوليد بن عامر لم يوثقا إلا بذكر ابن حبان لهما في «الثقات» على قاعدته في توثيق المجاهيل غير المجروحين، وتصحيح أخبارهم، وقد أشار أبو أحمد الحاكم إلى جهالتهما، ونص ابن القطان على جهالة الأول منهما. والله أعلم.

(٢) انظر: «الإحسان» (كتاب السير، باب ذكر الخروج وكيفية الجهاد، ح٤٧٣٥).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٥٧٢)، والترمذي (٢٧٧٣)، وأحمد (٣٨/ ٩٧)، رقم (٢٢٩٩٣)، والبزار (١٠/ ٢٩٥)، رقم (٤٤١٠)، وابن حبان (٤٧٣٥)، والحاكم (٢/ ٦٤)، والبيهقي (٥/ ٢٥٨) وفي «الآداب» (٨١٢)، والسمرقندي في «القند» (ص٣٨٦ ـ =

وروَاه حبيب بن الشهيد، عن عبدالله بن بريدة، مرسلاً: أن معاذاً أتى النبي ﷺ بدابة ليركبها، فذكر معناه(١). وقد استوفيت طرقه في أوائل «تكملة تخريج الأذكار»(٢).

= ٣٨٧)، وابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ٨٠ ـ ٨٥) وغيرهم من ثلاث طرق عن الحسين بن واقد به، وقال ابن القطان في «بيان الوهم» (٥/ ٢٤٧)، رقم (٢٤٥٣): «هذا إسناد ثابت»، وصححه ابن حجر في «التغليق» (١/ ٨٥)، وقال في «الأربعين المتباينة السماع» (ص٥٤): «هذا أمثلُ أحاديث الباب»، وإسناده على شرط مسلم، قال الدارقطني: أخرج مسلم حديثاً واحداً عن الحسين بن واقد عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ، . . ، وعنده نسخة يلزمه إخراجها. الإلزامات والتتبع (٣٦٦/ ٢٠٤)، إلا أنه أعل بما يلي من الإرسال.

(١) رواه ابن أبي شيبة (٢٥٩٢٧)، والبيهقي (٥/ ٢٥٨) من طريقين عن معاذ بن معاذ العنبري عن حبيب بن الشهيد به، ولفظه: «أن معاذ بن جبل أتى النبي ﷺ بدابة ليركبها، فقال له رسول الله ﷺ: **«رب الدابة أحق بصدرها»**، فقال معاذ: فهي لك يا نبي الله! فركب النبي ﷺ، وأردف معاذاً».
قال ابن حجر في «تغليق التعليق» (١/ ٨١): «مرسل. . ، ورجاله ثقات»، **وأما البيهقي** فكأنه يعل الحديث الأول المسند بهذا المرسل، حيث قال بعد الحديث الأول: «وأرسله غيره» ـ يعني: غير حسين بن واقد ـ فساق هذا المرسل، وكأنه يذهب إلى ترجيح المرسل بأن حبيب بن الشهيد أوثق وأثبت من الحسين بن واقد، ويكون ابن واقد سلك الجادة، والظاهر أنه من أجل هذا تجنبه مسلم، وأهمل إخراجه البخاري ـ مسنداً وتعليقاً ـ، بل وأشار إلى نكارته ووهائه عنده، حيث إنه بوب في اللباس من «الصحيح» (باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه)، فقال: «وقال بعضهم: صاحب الدابة أحق بصدر الدابة، إلا أن يأذن له»، ثم أسند حديث ابن عباس رضي الله عنه في حمل النبي ﷺ قُثَماً والفضل ابني عباس رضي الله عنهم معه على الدابة، أحدهما رديفه والآخر قدامه.

(٢) هو تكملة كتاب «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار للنووي» للحافظ ابن حجر، أملى فيه الحافظ ابن حجر (٦٦٠) مجلساً دون أن يكمله، ووجد منها (٢٨٥) مجلساً متتالياً وأخرى متفرقة، طبعت بتحقيق الشيخ حمدي عبدالمجيد السلفي من دار ابن كثير ببيروت طبعتين في ثلاث مجلدات، وأما تكملة الحافظ السخاوي فلم تكتمل أيضاً، ولم يعثر عليها. انظر: «نتائج الأفكار» (مقدمة المحقق، ١/ ٩).
قلت: وفي الباب عن ابن عمر رضي الله عنه عند أبي نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ١٧٠) بإسناد لين.
وروي أيضاً عن أبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وجابر بن عبدالله رضي الله عنهم بأسانيد واهية. =

٦٢٢ حديث: «صاحب الشيء أحق بحمله إلا أن يكون ضعيفاً [يعجز عنه، فيعينه أخوه المسلم».

أبو يعلى عن أبي هريرة به مرفوعاً][(١)] في حديث طويل، وكذا هو عند ابن حبان في «الضعفاء» عن أبي يعلى، والطبراني في «الأوسط»، والدارقطني في «الأفراد»، والعقيلي في «الضعفاء»[(٢)].

= وعن فاطمة الزهراء ﵂ مما وضعه الحكم بن عبدالله الأيلي، فدلسه عنه صدقة بن عبدالله السمين، وحديث الأيلي عند ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (٢/ ٧٦٩)، رقم (٣٣٢٣)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٤١٤)، رقم (١٠٢٥)، وحديث صدقة عند الدولابي في «الذرية الطاهرة» (ص٩٧، ح١٨٠)، والطبراني في «الكبير»، ومن طريقهما عند ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ٧٩ ـ ٨٠) و«الإمتاع» (٥٤)، واقتصر الحافظ وكذا الألباني في «الضعيفة» (ح٣٦٥٥) بتضعيفه، وهو موضوع مُخْتلَق، وإنما لم يتنبها لتدليس صدقة. والله أعلم.

(١) ما بين المعقوفتين من «ق، زك»، واقتصر في الأصول الثلاثة إلى قوله: «ضعيفاً»، وكتب في «أ» أمامه بالهامش: «يحرر»، وبما تم إثباته من النسخ المساعدة يتم تحريره. والله أعلم.
وفي «عز، هـ الشامية»: «هو في حديث طويل عند ابن حبان في الضعفاء، وأبي يعلى في مسنده، والطبراني في الأوسط، والدارقطني في الأفراد، والعقيلي في الضعفاء عن أبي هريرة به مرفوعاً، وأورده عياض. .».

(٢) أخرجه أبو يعلى (١١/ ٢٣ ـ ٢٥)، رقم (٦١٦٢) ـ وعنه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٥١)، ثم عنه الدارقطني في «الأفراد»، فمن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٦ ـ ٤٧)، وعن أبي يعلى نقله الديلمي (٢/ ٢١٠/ب) ـ والعقيلي (٤/ ٤٥٣)، رقم (٢٠٨٣) ـ دون موضع الشاهد ـ والطبراني في «الأوسط» (٦/ ٣٤٩)، رقم (٦٥٩٤)، وأبو الحسين بن بشران في «الأمالي» (٢/ ١٢٠ ـ ١٢١)، رقم (١١٧٨)، والمعافى بن زكريا في «الجليس الصالح» (٧٦٣) وغيرهم من طريقين عن يوسف بن زياد البصري، عن عبدالرحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة ﵁.
ويوسف بن زياد البصري نزيل بغداد: واهٍ، منكر الحديث، وقال الدارقطني: «مشهور بالأباطيل».
انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٣٨٨)، رقم (٣٤٢٧)، «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٢٢)، رقم (٩٢٨)، «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨)، رقم (٧٦٠٦)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٦٥)، رقم (٩٨٦٨). =

وأورده [القاضي][(١)] عياض في «الشفاء» بدون عزو[(٢)]، وهو ضعيف[(٣)]،

= وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٨/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤)، رقم (٥٨٣٠) و«الآداب» (٦٢٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤/ ٢٠٥) ـ من طريق زكريا بن دلويه، عن فتح بن الحجاج، عن حفص بن عبدالرحمٰن، عن عبدالرحمٰن بن زياد الإفريقي به، بلفظ أطول من لفظ الطريق الأول. وتصحف الإسناد عند ابن عساكر إلى: «جعفر بن عبدالرحمٰن بن زياد»، وإنما هو «حفص بن عبدالرحمٰن، عن عبدالرحمٰن بن زياد».

قال البيهقي في «الآداب»: «لم يكتبه بطوله إلا بهذا الإسناد».

وزكريا بن دلويه أبو يحيى النيسابوري الواعظ الصوفي الزاهد: قال السلمي: «هو من تلامذة أحمد بن حرب النيسابوري، وكان يفضَّل على شيخه». انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٢/ ١٤٧).

ولم أقف فيه على جرح أو تعديل، وأما تفضيل السلمي له على شيخه فالظاهر أنه راجع للزهد والتصوف، وليس في الحديث، وشيخه أحمد بن حرب قد وثقه غير واحد من الأئمة.

والفتح بن حجاج هو أَبُو نوح الحَرَشيّ النَّيسابوري الفقيه، ترجم له الحاكم في تاريخ نيسابور [تلخيصه، ص٢٨، رقم: ٤٧٦]، وابن ماكولا في الإكمال (٢/ ٢٣٨)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦/ ١٣٤)، رقم (٣٨٦)، وذكروا وفاته في شهر رمضان سنة (٢٥٥هـ)، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وحفص بن عبدالرحمٰن: هو ابن عمر البلخي الفقيه الحنفي، النيسابوري قاضيها؛ صدوق عابد، رمي بالإرجاء [«التقريب» (١٤١٠)].

فهذا الإسناد فيه اثنان لم يوقف فيهما على جرح أو تعديل، والإفريقي ضعيف أيضاً، فهو واه، ولكن قد يؤخذ منه تخلص يوسف بن زياد البصري من عهدة وضعه، إلا أن الدارقطني قال ـ فيما نقله ابن الجوزي في «الموضوعات» ـ: «الحمل فيه على يوسف بن زياد؛ لأنه مشهور بالأباطيل، ولم يحدث به عن الأفريقي غيره»، ومثل هذا القول من هذا الإمام في سعة اطلاعه، مع كون الإسناد الثاني يشتمل على عدد من الزهاد في غفلتهم وانشغالهم بالعبادة عن مدارسة العلم، يدعو إلى التأني والاحتياط في الحكم، أن لا يكون سقط يوسف وهماً، أو خبَّط فيه بعضهم، وسيما الحديث مما يؤيد بعض ما يدعو إليه الصوفية، وفي ألفاظه أشياء مما يستنكر. والله أعلم.

(١) ما بين المعقوفتين من: «ز».

(٢) «الشفاء» ـ بحاشية الشمني (فصل تواضعه ﷺ، ١/ ١٣٣ ـ العلمية).

(٣) في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٧٢) عن المؤلف أنه قال فيه في «المقاصد»: «ضعيف جدّاً»، وهذا عند المؤلف في «الأجوبة المرضية» (٢/ ٨٢٩، مسألة: ٢١٥)، دون «المقاصد الحسنة». والله أعلم.

بل بالغ ابن الجوزي فذكره في «الموضوعات»(١)، وطوَّلْتُه في بعض الأسئلة عن السراويل(٢).

ويروى ـ كما للديلمي ـ عن أبي بكر الصديق رفعه: **«من اشترى لعياله شيئاً ثم حمله بيده إليهم حُطَّ عنه ذنب سبعين سنة»**، وأحسبه باطل(٣)(٤).

---

(١) قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، قال الدارقطني: «الحمل فيه على يوسف بن زياد؛ لأنه مشهور بالأباطيل، ولم يحدث به عن الأفريقي غيره». وقال ابن حبان: «الإفريقي يروي الموضوعات عن الأثبات، وضعفه يحيى»». ولم يتعقبه السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٢٢٣)، وقال الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (٧٠١): «يوسف بن زياد كذاب، والإفريقي واه»، ووافقهم الألباني في «الضعيفة» (٨٩) في الحكم بوضعه. وكلام ابن حبان في الإفريقي فيه شدة في التعبير، والإفريقي ليس بمتهم، وهو ذو مناكير عن الثقات، ولكنه في درجة من يعتبر ويستشهد بهم مع الثقات، والحمل في هذا الحديث على الراوي عنه دونه. والله أعلم.

(٢) لعل المؤلف؛ يعني: ما ورد في «الأجوبة المرضية» (مسألة: ٢١٥، ٢/ ٨٢٩ ـ ٨٣٦، والمسألة: ٣٤٠، ٣/ ١١٩١ ـ ١١٩٢)، وموضع إطالته هو الموضع الأول.

(٣) كذا في الأصول، وهو صحيح بتقدير «هو»: «أحسبه هو باطل»، والجملة مفعول ثان لِـ «أحسِب».

وكتب في «أ، هـ» قُبالتَه على الهامش: «أي: الثاني، ولعل الأول حسن»، وتقدم أن الحديث الأول باطل أيضاً؛ فيه كذاب ـ وهو يوسف بن زياد الواسطي البصري ـ، وآخر ضعيف مدلس، وهو ابن أنعم الإفريقي.

(٤) أخرجه الديلمي (٣/ ١٨٧/ب ـ ١٨٨/أ) من طريق محمد بن زكريا الغلابي، عن عبدالله بن الضحاك، عن الهيثم بن عدي، أن أبا بكر رضي الله عنه.. الحديث. وفي إسناده إعضال، ومتهمان:

أما الإعضال: فبين الهيثم بن عدي وأبي بكر الصديق رضي الله عنه، والهيثم إنما يروي عن هشام بن عروة والأعمش وطبقتهما. وأما المتهمان: فأحدهما: محمد بن زكريا الغلابي؛ كذبوه، وتقدمت ترجمته.

والآخر: الهيثم بن عدي الطائي الكوفي: كذبه جماعة من الأئمة. انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٨٥)، رقم (٣٥٠)، «سؤالات البردعي» (٢/ ٤٣١)، (٢/ ٦٦٨)، رقم (٣٥٣)، «الكامل» (٧/ ١٠٤)، رقم (٢٠٢٠)، «تنزيه الشريعة» (١/ ١٢٦).

ولذا حكم الحافظ ابن حجر، وابن حجر الهيتمي، وابن عراق وغيرهم بوضعه وبطلانه.

انظر: «ذيل الموضوعات» للسيوطي (٢/ ٨٠٢، رقم ١٠٥٤ ـ نقلاً عن خط الحافظ =

٦٢٣ حديث: «**الصائم لا ترد دعوته**».

الترمذي ـ وقال: حسن ـ وابن ماجه، من حديث أبي هريرة بزيادةٍ فيه(١).

= ابن حجر)، «الفتاوى الحديثية» لابن حجر الهيتمي (ص١٧٣ ـ ١٧٤)، «تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٣٩)، «تذكرة الموضوعات» للفتني (ص١٣٦)، و«الفوائد المجموعة» للشوكاني (٤٥٠ ـ ٤٦).

(١) هذا نص كلام العراقي في «المغني» (١/ ٢٥٨)، رقم (٩٩٠)، وهذا لفظ ابن أبي شيبة (٨٩٩٥) وإسحاق (١/ ٣٢٠)، رقم (٣٠٣) وأحمد (١٦/ ١٤٨)، رقم (١٠١٨٣)، وللترمذي (٣٥٩٨)، وابن ماجه (١٧٥٢) وأحمد (١٥/ ٤٦٣)، رقم (٩٧٤٣)، وإسحاق (٣٠٠)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٥٨٧) وغيرهم: «ثلاثة لا ترد دعوتهم: الصائم حتى يفطر، والإمام العادل، ودعوة المظلوم..» ومنهم من قدم «الإمام العادل».

ومداره على وكيع وأبي عاصم وغيرهما من الثقات عن سعدان ـ وهو سعد بن بشير الجهني القُبِّي ـ عن أبي مجاهد سعد الطائي عن أبي الْمُدِلَّة عن أبي هريرة ﷺ، وتوبع عليه سعدان من أبي خيثمة وعمرو بن قيس.

أخرجه ابن خزيمة (١٩٠١) من طريق عمرو بن قيس الملائي، والطيالسيُّ (٢٧٠٧) ـ وعنه عبد بن حميد (١٤٢٠) ـ وأحمد (١٣/ ٤١٠ ـ ٤١١)، رقم (٨٠٤٣)، والحارث بن أبي أسامة [«بغية الباحث» (١٠٦١)]، وابن حبان (٧٣٧٨)، والطبراني في «الدعاء» (١٣١٥)، وأبو نعيم في «العادلين» (ح٢٠)، والبيهقي» (٣/ ٣٤٥)، (٨/ ١٦٢)، (١٠/ ٨٨)، وفي «الدعوات الكبير» (٦٥٠) ـ وغيرِهما ـ من طرق عن أبي خيثمة زهير بن معاوية الكوفي، **كلاهما** عن أبي مجاهد به. ولفظ زهير وكذا أحد ألفاظ وكيع عن سعدان به مطول، والبقية بين الطول والقصر، وكلها تشتمل على موضع الشاهد.

وللطبراني في «الأوسط» (٧/ ١٤٤)، رقم (٧١١١) عن محمد بن نوح بن حرب، عن الحسن بن إسرائيل، عن وكيع بن الجراح، عن الحسن بن صالح، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن أبي مجاهد وأبي مدلة، عن أبي هريرة.

وقال: «لم يروه عن عبدالعزيز بن رفيع إلا الحسن بن صالح، ولا عن الحسن إلا وكيع، تفرد به الحسن بن إسرائيل»، وهو غير محفوظ، ولعله مركب من إسنادين، وقد روى أحمد وعلي بن محمد الطنافسي وغيرهما من الأئمة الثقات هذا الحديث عن وكيع؛ عن سعدان القُبِّي، عن أبي مجاهد، عن أبي مدلة، كما تقدم.

فأبو مدلة هو شيخ أبي مجاهد في الإسناد، تفرد أبو مجاهد بالرواية عنه، وليس بمتابع له. والله أعلم. =

= والحسن بن إسرائيل الكوفي: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٧٨)، وقال: «مستقيم الحديث».

وشيخ الطبراني؛ محمد بن نوح بن حرب العسكري: ذكره الخطيب في «غنية الملتمس» (ص٣٧٢، ترجمة: ٥٣٤)، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل، فالظاهر أن يكون هو الذي وهم في الإسناد. والله أعلم.

وهذا الحديث رواه بطوله محمد بن فضيل في «الدعاء» (١٢٨) ومن طريقه الترمذي (٢٥٢٦) عن حمزة الزيات، فقال: «عن زياد الطائي، عن أبي هريرة ﷺ». قال الترمذي: «ليس إسناده بذاك القوي، وليس هو عندي بمتصل، وقد روي بإسناد آخر؛ عن أبي مدلة، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ».

ومحمد بن فضيل بن غزوان الضبي: صدوق ـ كما في «التقريب» (٦٢٢٧) ـ وقد خولف فيه عن حمزة الزيات من جبلين؛ ابن المبارك وأبي معاوية، فرواه ابن المبارك في «الزهد» (١٠٧٥) عن حمزة الزيات، عن سعد الطائي، عن رجل، عن أبي هريرة ﷺ. ورواه ـ دون موضع الشاهد منه ـ إسحاق بن راهويه (٣٠١) عن أبي معاوية، عن حمزة الزيات، عن أبي مجاهد سعد الطائي، عن أبي المدلة، عن أبي هريرة ﷺ.

فعاد الحديث إلى الإسناد الأول، ويكون أخطأ فيه ابن فضيل في موضعين:

أولاً: تسمية شيخ شيخه، فسماه زياد الطائي، وإنما هو سعد الطائي أبو مجاهد، والحديث مشهور به من رواية جماعةٍ عنه، كما تقدم.

وزياد الطائي: ذكر ابن حجر في «التقريب» (٢١٠٧) أنه (مجهول، أرسل عن أبي هريرة ﷺ، من السادسة)، ويعني بمرسله هذا الحديث. وقال الذهبي في «المغني» (٢٢٥٧): «لا يعرف، لين الترمذي حديثه» ووهاه في «الكاشف» (١٧١٤) وتبعه عليه البرهان الناجي في «عجالة الإملاء» (ص٢٢٢)، ولعل عمدتهما في توهينه هو تليين الترمذي لحديثه، وليس في قول الترمذي ما يدل على تضعيف زياد هذا، وإنما الإسناد الشاذ والمنقطع معدودان في الأسانيد غير القوية، والصواب أنه ليس بمجهول، بل أخطأ ابن فضيل في اسمه، والمحفوظ «سعد الطائي»، وهو ثقة من رجال البخاري، وقال عنه ابن حجر في «التقريب» (٢٢٦٢): «لا بأس به، من السادسة»، وقد روى المتن المروي من طريق ابن فضيل عن زياد الطائي بكامله، وزياد الطائي ـ كما قال الترمذي ـ لا يعرف في غير هذا الحديث، فكيف يوهى به هذا، ويوثق راويه الآخر، ولم يأت الأول بزائد عن الثاني.

ثانياً: أسقط الراوي بين الطائي وأبي هريرة ﷺ، وجعل الحديث عن الطائي عن أبي هريرة ﷺ، وهذا هو الانقطاع المشار إليه في كلام الترمذي ﷺ. =

= والحديث مداره على أبي مدلة مولى أم المؤمنين عائشة ﵂، ولم يرو عنه سوى أبي مجاهد الطائي، كما قال ابن المديني ومسلم وغيرهما، وزاد ابن المديني: «لا يعرف اسمه، مجهول»، وقال الذهبي: «لا يكاد يعرف»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٧٢)، وعليه قال ابن حجر في «التقريب» (مقبول)؛ أي: للاعتبار وحيث يتابع، ونُصَّ عند ابن ماجه على توثيق أبي مجاهد الطائي وأبي مُدِلَّة في الإسناد، ويحتمل أن يكون من ابن ماجه، أو من شيخه علي بن محمد الطنافسي، كما يحتمل أن يكون توثيق أبي مدلة من أبي مجاهد، وتوثيق أبي مجاهد من سعدان، والوجه الثاني أقرب، وعلى كل فهو توثيق من ثقة، ويعطي الراوي اعتباراً ما، يرتفع به عن درجة المقبول إلى الصدوق ونحوه. والله أعلم.

وانظر له: «التاريخ الكبير» (٩/ ٧٤)، رقم (٦٩٧)، «الكنى» للإمام مسلم (٢/ ٨٣٥)، رقم (٣٣٨٠)، و«المنفردات والوحدان» له (ص٢١٣)، رقم (١٠٢٢)، «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٦٩)، رقم (٧٦١١)، «الميزان» (٤/ ٥٧١)، رقم (١٠٥٨٨)، «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢٢٧)، رقم (١٠٣٣)، «التقريب» (٨٣٤٩).

ولحديث أبي هريرة ﵁ هذا طرق أخرى تقدم الكلام عليها عند الحديث (٤٩٦)، ولكن ذكر «دعوة الصائم» فيها شاذ، وله شاهد من حديث أنس ﵁ بإسناد حسن، كما تقدم هناك أيضاً.

وله شاهد من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ﵄ مرفوعاً: «**للصائم عند فطره دعوة لا ترد**».

أخرجه ابن ماجه والطبراني في «الدعاء» (٢/ ١٢٢٩)، رقم (٩١٩)، والبيهقي في «الشعب» (٥/ ٤٠٧)، رقم (٣٦٢١) من طريق هشام بن عمار، وابن السني في «اليوم والليلة» (٤٨١)، والحاكم (١/ ٤٢٢) ـ وعنه البيهقي في «الشعب» (٥/ ٤٠٧)، رقم (٣٦٢٢) و«فضائل الأوقات» (١٤٢) ومن طريقه أيضاً الأصفهاني في «الترغيب» (١٨٠٧) ـ وابن عساكر في «معجمه» (٣٦٥) من طريق الحكم بن موسى، والبيهقي في «الشعب» (٥/ ٤٠٨)، رقم (٣٦٢٣) من طريق عيسى بن مساور اللؤلؤي، وابن عساكر (٨/ ٢٥٦) من طريق أبي أيوب الشاذكوني، خمستهم: عن الوليد بن مسلم، حدثنا إسحاق بن عبيد الله، سمعت ابن أبي مليكة، سمعت عبدالله بن عمرو بن العاص ﵄ يقول: الحديث.

قال ابن عساكر: «حسن غريب»، ورجاله ثقات، كما قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٨١)، رقم (٦٣٦)، إلا **إسحاق بن عبيدالله**، وهو مختلف في تعيينه بين ستة، وهم: إسحاق بن عبيد الله المدني، وإسحاق بن عبيد الله بن أبي مليكة المدني، ويقال: المكي الثقفي، وإسحاق بن عبيد الله بن أبي المهاجر المكي ثم =

= الدمشقي، وإسحاق بن عبدالله بن الحارث بن كنانة المدني، وإسحاق بن عبدالله بن أبي فروة المدني، وإسحاق بن عبدالله المدني مولى زائدة، والأول هو الأقرب. والله أعلم.

فذهب ابن عساكر إلى أنه إسحاق بن عبيد الله بن أبي المهاجر المكي ثم الدمشقي، أرسله أبوه إلى سعيد بن المسيب إلى المدينة، فأخذ من علمائها. وتبعه على ذلك مغلطاي في «إكمال التهذيب» (٢/ ١٠٤)، رقم (٤١١)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٢١٢)، رقم (٤٥٢) و«إتحاف المهرة» (٩/ ٥٤٩)، رقم (١١٨٩٨)، وإليه مال الألباني في «الإرواء» (٤/ ٤١ ـ ٤٤)، رقم (٩٢١).

وابن أبي المهاجر هذا: قال الذهبي في «الميزان» (٧٦٩): «شيخ للوليد بن مسلم، دمشقي، لا يعرف»، وتعقبه ابن حجر في «اللسان» (٢/ ٦٢ ـ ٦٣)، رقم (١٠٤٠) بأنه معروف، ترجم له ابن عساكر وذكره أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٢/ ٧١٢)، رقم (٢٢٦٢) فيمن روى عن سعيد بن المسيب من أهل الشام، وذكره ابن سميع في الطبقة الرابعة من أهل الشام، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ثم قال عنه في «التقريب» (٣٧٠): «مقبول»، وإلى حكم الذهبي مال الألباني في «الإرواء»، ورأي ابن حجر أقرب، مع تعقيب عليه بأن ابن حبان لم يذكر في «ثقاته» هذا، وإنما ذكر إسحاق بن عبيد الله المدني الذي قاله البيهقي والمنذري ـ كما سيأتي ذكره ـ وقد نبه عليه محققو «تهذيب الكمال». والله أعلم.

وقال البيهقي في «الشعب»: «إسحاق: هو ابن عبيد الله، مدني، يروي عنه الوليد بن مسلم، ويعقوب بن محمد».

وزاد: «وشيخاي لم يُثْبِتاه، فقالا: إسحاق بن عبدالله»، وتبعه المنذري في «الترغيب» (٢/ ٦٣) فقال: «وإسحاق هذا مدني لا يعرف». فهما اعتبراه آخر مجهولاً غير ابن أبي المهاجر المذكور، ومما يتأيد به هذا الرأي أنه صرح بنسبته المدني في رواية ابن ماجه عن هشام بن عمار، وفي رواية عيسى بن المساور عند البيهقي في «الشعب»، وبهذه النسبة ذكره البخاري في «التاريخ» (١/ ٣٩٨)، رقم (١٢٦٥)، ونقل عن يعقوب بن محمد الزهري فيه؛ أنه كان مُسِنّاً، وتبعه عليه ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٤٨).

وابن أبي المهاجر المخزومي ليس مدنياً، بل شامي أرسله أبوه ليتعلم على سعيد بن المسيب وغيره من علماء المدينة.

وذهب المعلمي في تعليقه على «الجرح والتعديل» إلى أنه مدني نزل الشام، ولم يأت بما يدل على ذلك، بل إن أباه عبيد الله سكن دمشق زمن معاوية رضي الله عنه، وأخوه الأكبر إسماعيل بن عبيد الله ـ مؤدب ولد عبدالملك بن مروان ـ من مواليد دمشق، وهما =

= معدودان في الطبقة الثانية والثالثة، أو الثالثة والرابعة من أهل الشام، كما في «تاريخ دمشق» (٨/ ٤٢٩ ـ ٤٤٢)، (٣٧/ ٤٠٦ ـ ٤٠٨)، وهما مخزوميان ولاءً. والله أعلم.

وذهب أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان إلى أنه إسحاق بن عبيد الله بن أبي مليكة المدني، ويقال: المكي الثقفي [«الجرح والتعديل» (٢/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩)، رقم (٧٩٥٩)]. وتبعهما عليه المزي في «تهذيب الكمال» (٢/ ٤٥٦ ـ ٤٥٨)، رقم (٣٦٩)، والذهبي في «الكاشف» (٣١٠)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٧٢ ـ ٧٣)، رقم (١٩)، (١١/ ٣٤)، رقم (١٠).

وهذا القول انتقده المعلمي في تعليقه على «الجرح والتعديل» بأنه يشبه أن يكون وقع تصحيف في الإسناد عند الرازيين، وإنما هو «إسحاق بن عبيد الله، عن ابن أبي مليكة»، وذكر أن إسحاق بن عبيد الله بن أبي مليكة: لم يرد له ذكر في شيء من كتب الرجال إلا عند ابن أبي حاتم، ولا نسبة ابن أبي مليكة في شيء من طرق الحديث. والله أعلم.

ودار الحاكم بين راويين؛ أحدهما إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة؛ وهو متروك ـ [«التقريب» (٣٦٨)] ـ والآخر إسحاق بن عبدالله المدني مولى زائدة؛ وهو ثقة [«التقريب» (٣٩٧)]، وتقدم بيان تلميذه البيهقي أن (عبدالله ـ المكبر ـ) تصحيف من الحاكم وشيخه الآخر.

وذهب البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٦٣٦) إلى أنه إسحاق بن عبدالله بن الحارث بن كنانة المدني [وثقه النسائي وأبو زرعة]، وعليه قال: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات»، ولم يذكر لما ذهب إليه دليلاً، بل إن ابن أبي حاتم والمزي والذهبي وغيرهم فرقوا بين الكناني هذا وبين راوي هذا الحديث، وهو إسحاق بن عبيد الله ـ مصغراً ـ، والمكبر تصحيف كما تقدم عن البيهقي.

وعلى كلٍّ فهو يتردد بين مقبول ومستور، وعلى التقديرين حديثه صالح للاعتبار، إن شاء الله. والله أعلم.

وله عن عبدالله بن عمرو بن العاص ﵄ طريق آخر أيضاً: أخرجه الطيالسي (٢٣٧٦) ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٥/ ٤٠٨)، رقم (٣٦٢٤) عن أبي محمد المليكي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ﵁ مرفوعاً: **«للصائم عند إفطاره دعوة مستجابة»** فكان عبدالله بن عمرو ﵄ إذا أفطر دعا أهله وولده ودعا.

وأبو محمد المليكي: قال عنه الألباني في «الإرواء» (٤/ ٤٤)، رقم (٩٢١): «لم أعرفه، ويحتمل أن يكون عبدالرحمٰن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة المدني؛ فإنه من هذه الطبقة، فإن يكن هو فإنه ضعيف كما في «التقريب»، بل قال النسائي: «ليس بثقة»، وفي رواية: «متروك الحديث»». وراجع له: «المجروحين» (٢/ ٥٢)، «الكامل» (٤/ ٣٩٥)، «التهذيب» (١٦/ ٥٥٣ ـ ٥٥٤)، رقم (٣٧٦٨)، «تهذيب =

٦٢٤ حديث: «الصبحة تمنع الرزق».

عبدالله بن أحمد في [ق١١٥/ب] «زوائده» والقضاعي؛ من حديث إسماعيل بن عياش، عن [ابن][(١)] أبي فروة، عن محمد بن يوسف[(٢)]، عن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أبيه به مرفوعاً[(٣)].

وابن أبي فروة: هو إسحاق؛ ضعيف[(٤)]، ومن جهته أورده ابن عدي، وقال: إنه خلَّط في إسناده؛ فتارة جعله عن عثمان، وتارة عن أنس، ولا يعرف إلا به، وهو متروك[(٥)].

= التهذيب» (٦/ ١٣٢)، رقم (٢٩٩)، «التقريب» (٣٨١٣).
وأفراد مثله عن عمرو بن شعيب ضعيف جدّاً، غير صالح للاعتبار. والله أعلم.

(١) من «م»، وسيأتي: «وابن أبي فروة هو إسحاق..».

(٢) هو: محمد بن يوسف القرشي المدني، مولى عمرو بن عثمان ين عفان: وثقه ابن معين وأبو زرعة الرازي وابن حبان والدارقطني والذهبي، وقال مصعب الزبيري: كان له شرف وقدر بالمدينة. وقال ابن المديني: سمعت يحيى ـ وهو القطان ـ يقول: «هو أثبت من عبدالرحمن بن حميد وعبدالرحمن بن عمار، قال: وكان أعرج، وكان ثبتاً، وكان يقول: سمعت السائب بن يزيد وهو جدي من قبل أمي». وقال ابن حجر في «التقريب» (٦٤١٦): «مقبول، من السادسة»، ولم يتبين لي وجه هذا الحكم منه رحمه الله مع توثيق من تقدم ذكرهم له، وقد اشتمل أصله التهذيب على ذكر توثيق أبي زرعة ـ منسوباً لأبي حاتم ـ والدارقطني. فالله أعلم.
انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ٢٦٣)، رقم (٨٤٠)، ولابن أبي خيثمة ـ السفر الثالث (٢/ ٢٨١ ـ ٢٨٢)، رقم (٢٩١٨ ـ ٢٩٢١)، «الجرح والتعديل» (٨/ ١١٨)، «الثقات» (٧/ ٤٣٠)، «سؤالات البرقاني» (٤٦٦)، «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٦١ ـ ٦٢)، رقم (٥٧١٧)، «الكاشف» (٥٢٣٥).

(٣) أخرجه عبدالله في «زوائد المسند» (١/ ٥٤٧، رقم ٥٣٠، ١/ ٥٤٨، رقم ٥٣٣)، وابن عدي (١/ ٣٢٧) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٦/ ٤٠١)، رقم (٤٤٠٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٦٨) ـ والقضاعي (٦٥)، وأبو بكر السكري في «حديثه» (١٨/ جوامع ـ خ: ظاهرية) من أربع طرق عن إسماعيل بن عياش، وأبهم عبدالله في روايته الثانية؛ ابنَ أبي فروة بقوله: «عن رجل سماه» وهي من طريقه عند ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١١٦٢)، وقد سُمِّيَ عن شيخه عند ابن عدي.

(٤) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (١٠٣) وهو متروك، وكذبه ابن معين، وغيره.

(٥) الكامل (١/ ٣٢٧)، وبه أعله البيهقي وابن الجوزي أيضاً، ورواه ابن عدي كذلك من =

كذا قال! وقد رواه أبو نعيم في «الحلية» من حديث حسين بن الوليد، حدثنا سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان رفعه به، وكذا هو عندنا في «جزء الغطريف»[(١)]

وفي الباب عن عائشة كما مضى في «الدعاء»[(٢)]

والصبحة نوم أول النهار[(٣)]؛ لأنه[(٤)] وقت الذكر، ثم وقت طلب الكسب.

وجوز الزمخشري في «الفائق» في صادها الضم والفتح[(٥)]، قال: وإنما

= طريق ابن وهب عن مسلمة ـ وهو ابن علي الخشني؛ متروك ـ عن إسماعيل بن عياش عن رجل عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس ﷺ مرفوعاً: «**إن الصبحة تمنع بعض الرزق**». ثم بيَّن أن هذا الرجل المبهم هو ابن أبي فروة، وحمَّلَه عهدةَ الاضطراب في روايات الحديث، ولكن من المحتمل جدّاً أن يكون هذا الطريق الأخير عهدتُه على مسلمة الخشني، فإنه متروك، منكر الحديث عن الأوزاعي وأمثاله من الثقات ـ كما في «الكامل» (٦/ ٣١٣ ـ ٣١٨)، وتقدمت ترجمته (ح٢٦) ـ وقد تفرد عن ابن أبي فروة بهذا الوجه. والله أعلم.

* ورد في هامش الأصل (١١٦/أ) ما لفظه: «ورواه البيهقي في «شعب الإيمان» كذلك على الاختلاف»، وليس كذلك، بل أخرجه من طريق ابن عدي من حديث عثمان ﷺ، وعلق مسند أنس ﷺ عن مسلمة الخشني عن إسماعيل بن عياش بإسناده، فقال: «تفرد به إسحاق بن أبي فروة، وخلط في إسناده». ملخصاً.

(١) رواه أبو نعيم في الحلية (٩/ ٢٥١) ـ ونقله عنه الديلمي (٢/ ٢١٦/ب ـ ٢١٧/أ) ـ وأبو أحمد ابن الغطريف في «جزئه» (٤٢) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٣٣/ ١٠) ـ من طريقين عن الحسين بن الوليد الجعفي به.

وأخرجه محمد بن إبراهيم بن جعفر الجرجاني في «أماليه» (ح٣٩٦/ جوامع ـ خ: الجامعة الإسلامية) من طريق عبيد بن يعيش عن **محمد بن القاسم** عن سليمان بن أرقم به. وسليمان متروك، كما تقدم (ح٢٣).

فالحديث بطريقيه منكر، وحكم الألباني في «الضعيفة» (٣٠١٩) بضعفه جدّاً. والله أعلم.

(٢) تقدم برقم (٤٩٥).

(٣) وانظر: «المحكم» لابن سيده (٣/ ١٦٨) و«القاموس المحيط» (ص٢٩١).

(٤) التعليل لتوجيه كراهة الصبحة، وليس لبيان وجه التسمية.

(٥) ذكرها ابن قتيبة في «أدب الكاتب» (كتاب الأبنية، أبنية الأسماء، فعلة وفعلة، ص٤٣٥).

نهي عنها لوقوعها وقت الذكر والمعاش[١].

قلت: ويشهد لذلك حديث جعفر بن برقان عن الأصبغ بن نباتة[٢] عن أنس رفعه: «**لا تناموا عن طلب أرزاقكم فيما بين الصلاة إلى طلوع الشمس**»، قال: فسُئِل أنس عن ذلك؟ فقال: تسبح وتهلل وتكبر وتستغفر سبعين مرة، فعند ذلك ينزل الرزق، أو قال: يقسم.

رواه أبو القاسم عمر بن أحمد بن الوليد المنبجي[٣] في «جزئه» المسموع لنا، وكذا الديلمي في «مسنده»[٤]

---

(١) الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٧٧/ مادة: صبح).

(٢) هو: أصبغ بن نباتة التميمي الحنظلي المجاشعي أبو القاسم الكوفي: متروك، رمي بالرفض، وكذبه أبو بكر بن عياش وابن حبان وغيرهما. انظر: «تاريخ الدوري» (٢٢٢٨، والدارمي (١٤٧)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٢٩ ـ ١٣٠)، «المجروحين» (١/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، «الكامل» (١/ ٤٠٧)، رقم (٢٢٠)، «التهذيب» (٣/ ٣٠٨ ـ ٣١١)، رقم (٥٣٧)، «الميزان» (١/ ٢٧١)، «التقريب» (٥٣٧)، «تنزيه الشريعة» (٣١١)

(٣) بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها الجيم، نسبة إلى منبج؛ إحدى بلاد الشام، من توابع بلاد سوريا اليوم. ولم أقف على ترجمته، ولا على جزئه، وهو من رجال القرن الرابع والخامس ـ طبقة الحاكم وأبي عبدالرحمٰن السلمي ونحوهما ـ فيما يظهر من الأسانيد والروايات، والله أعلم.
وانظر: «الأنساب» للسمعاني (١٢/ ٤٤٠)، رقم (٣٩٤٧)، «السير» للذهبي (١٤/ ٢٩٠).

(٤) أخرجه الديلمي [«زهر الفردوس» (٣/ ١٦١)] بإسناده المسلسل بالصوفية في غالبه عن الأصبغ بن نباتة عن أنس ﷺ، ومن عدا الأصبغ بن نباتة موثقون، وإن كان توثيقاً صوفياً لبعضهم، والأصبغ فمتهم كما تقدم، إلا أحمد بن يوسف بن إسحاق، وهو المنبجي الأطروش: ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ٣٢٢ ـ منبج)، والسمعاني في «الأنساب» (٥/ ٣٨٩) دون جرح أو تعديل، والحديث حكم الألباني في «الضعيفة» (٦٩٩١) بأنه منكر جدّاً، وأعله بالأصبغ وحده، بينما ذكر عند الحديث (١٣٠) في عدد من رواته أنه لم يجد لهم ذكراً في شيء من كتب الرجال، وقال المعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» (ص١٤٦، ح٤٤٨): «في سنده جماعة لم أعرفهم، وأصبغ متروك»، وجميعهم مترجمون، وموثقون سوى من ذكر، وأجملت التراجم للاختصار. والله أعلم.

وجاء عن علقمة بن قيس فيما ذكره البغوي في «شرح السُّنَّة» أنه قال: بلغنا أن الأرض تعج[(١)] إلى الله من نومة العالم بعد صلاة الصبح[(٢)]

بل وعند الديلمي من حديث علي مرفوعاً: **«ما عجت الأرض إلى ربها من شيء كعجيجها من دم حرام، أو غسل من زنا، أو نوم عليها قبل طلوع الشمس»**[(٣)].

---

(١) بكسر العين في المضارع من باب ضرب، أي ترفع صوتها، وَيُقَال: عج الْقَوْم يَعِجّون، إِذا رفعوا أَصْوَاتهم بالدُّعاء والاستغاثة. وقال ابن فارس: العين والجيم أصل واحد صحيح يدل على ارتفاع في شيء، من صوت أو غبار وما أشبه ذلك. انظر: مادة عجج؛ العين (١/ ٦٧)، جمهرة اللغة (١/ ٩٠)، مقاييس اللغة (٤/ ٢٧ ـ ٢٨)، الصحاح (١/ ٣٢٧)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ١٨٤)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/ ٣٩٣).

(٢) ذكره البغوي في «شرح السُّنَّة» (٣/ ٢٢٢/ بعد ح٧١١) عن علقمة معلقاً، وبهامش الأصل ما نصه: «ورواه البيهقي في «شعب الإيمان» عن علقمة بن قيس، قال: بلغنا أن الأرض تعج إلى الله من نومة العالم عليها بعد صلاة الصبح». وهذا أخرجه عبدالرزاق (ح١٩٨٧٦) ـ ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ٤٠٦)، رقم (٤٤١٠) ـ عن معمر عن الليث بن أبي سليم عن رجل عن علقمة، وإسناده ضعيف جدّاً: ليث بن أبي سليم: صدوق، ولكنه اختلط جدّاً، ولم يتميز حديثه فترك [«التقريب» (٥٦٨٥)]، وشيخه مبهم لا يعرف.

ولكن له شاهدان بأسانيد صحيحة، أحدهما من وجهين عن ابن الزبير رضي الله عنهما عند ابن أبي شيبة (٢٥٩٥٣) و**ابن أبي خيثمة** في «تاريخه» (أخبار المكيين، ٣/ ١٩٤، رقم ٤٩٠ ـ ط: فاروق)، وآخر للزبير رضي الله عنه عند **ابن أبي شيبة** (ح٢٥٩٥٤) موقوفاً عليهما.

(٣) أخرجه الديلمي (٣/ ٢١٩/ ب) من طريق أبي الشيخ الأصبهاني عن عبيد بن محمد بن صبيح الزيات عن علي بن حفص الشيباني عن الحسين بن الحسين العلوي عن أبيه عن جعفر بن محمد عن محمد بن علي عن علي بن الحسين عن الحسين بن علي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً: **«ما عجت الأرض إلى ربها ﷻ من شيء كعجيجها من ثلاثة: من دم حرام يسفك عليها، أو غسل من زنا، أو نوم عليها قبل طلوع الشمس»**.

وعن أبي الشيخ علقه السيوطي في «اللآلي» (٢/ ١٣٣)، وفيه: «الحسن بن الحسين»، والأول هو الصواب. والله أعلم.

قال الشيخ المعلمي في «تحقيق الفوائد» (٤٤٨): «في سنده من لم أعرفه»، وإسناده فيه جهالة وضعف، والمتن منكر جدّاً، فالشرك والكفر أعظم مما ذكر، ولم يعتبر الشرع النوم بعد صلاة الصبح من الذنوب، فضلاً عن أن يكون أسوأ من أعظم الكبائر. والله أعلم.

وعلي بن حفص الشيباني: لم أقف له على ترجمة، وليس بعلي بن حفص المدائني =

وسنده ضعيف(١)

= الذي يروي عن شعبة والثوري وطبقتهما، بل متأخر عن ذاك بطبقة أو طبقتين. والله أعلم.

والحسين بن الحسين العلوي: هو ابن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب؛ لم أقف فيه على جرح أو تعديل، ولم يذكره المزي في الرواة عن أبيه، **وأبوه** لين الحديث، يعرف وينكر، كما تقدم (ح٥١٧).

(١) ففي الإسناد من فيه ضعف، ويأتي بالمناكير، وآخران لم أقف لهما على ترجمة، ويمكن أن يكون علي بن حفص الشيباني هو آفة الحديث، فهو أجهل من في الإسناد. والله أعلم.

وفيه عن فاطمة ﷺ وزوجه علي ﷺ عند البيهقي في «الشعب» (٦/ ٤٠٤)، رقم (٤٤٠٥، ٤٤٠٦) وأشير إلى الأول منهما على هامش الأصل (١١٦/ أ)، وضعف إسنادهما البيهقي، ومدارهما على عبدالملك بن هارون بن عنترة عن أبيه بإسناديه، وعبدالملك هذا كذبه جمع ونسبوه إلى الوضع. انظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٧٤)، رقم (١٧٤٨)، «الضعفاء» لأبي نعيم (١٣٢)، «الكامل» (٥/ ٣٠٤)، رقم (١٤٤٨) «المجروحين» (١٣٣/٢) «سؤالات السجزي» (٢٥٦) «اللسان» (٥/ ٢٧٦ ـ ٢٧٨)، رقم (٤٩٣٣).

وأما أبوه هارون بن عنترة أبو عمرو الشيباني ابن أبي وكيع: فوثقه أحمد في رواية أبي داود وأبي طالب وابنه عبدالله عنه، ووثقه كذلك ابن سعد وابن معين والعجلي، وقال أبو زرعة الرازي: «لا بأس به، مستقيم الحديث» وقال الفسوي: «لا بأس به»، وبه قال ابن حجر في «التقريب»، وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني عنه: «يحتج به»، وقال الذهبي في «الكاشف» (٥٩١٤): «وثقوه».

وروى ابن هانئ عن أحمد، أنه قال فيه: «ضعيف الحديث»، وجاء عن الدارقطني في «الضعفاء» ـ رواية البرقاني (٢٥٢): «متروك»، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٩٣/٣): «روى عنه الثوري، وهو منكر الحديث جداً، يروي المناكير الكثيرة حتى يسبق إلى قلب المستمع لها أنه المتعمد لذلك، من كثرة ما روى مما لا أصل له، لا يجوز الاحتجاج به بحال»، وقال في «الثقات» (٥/ ٢٨٢/ ترجمة والده عنترة): «روى عنه ابنه هارون، وهارون الله المستعان على إثباته» وقال في موضع آخر منه (٣٣٢/٤): «كذاب».

ثم ذكره في «الثقات» (٧/ ٥٧٨ ـ ٥٧٩) باسم «هارون بن أبي وكيع»، وقال: «يروي عن زاذان أبي عمر عن ابن مسعود، روى عنه عيسى بن يونس»، وهو هارون بن عنترة هذا، وكأنه اعتبره شخصاً آخر، ورأى حديثه المذكور عن أبي عمر زاذان مستقيماً فذكره في «الثقات». والله أعلم.

هذا وتبعه ابن الجوزي في تعليل حديثٍ في «العلل المتناهية» (١/ ٨١)، رقم (٨٥) فتبع ابنَ الجوزي عليه الذهبيُّ في «تلخيص الموضوعات» (٥٠٩)، وحكم بأنه متروك، بينما وافق الجماعة على توثيقه في بقية كتبه، فتوثيقه هو المعتمد من الذهبي. والله أعلم. =

وفي رابع عشر «المجالسة» من جهة ابن الأعرابي، قال: مر ابن عباس بابنه الفضل وهو نائم نومة الضحى، فركضه برجله، وقال له: قم إنك لنائم الساعة التي يقسم الله فيها الرزق لعباده، أو ما سمعت ما قالت العرب فيها؟ قال: وما قالت العرب يا أبت؟ قال: زعمت العرب أنها مكسلة مهرمة منساة للحاجة، ثم يا بني! نوم النهار على ثلاثة:

نوم حُمْق: وهي نومة الضحى، ونومة الخُلُق: وهي التي روي **«قيلوا فإن الشياطين لا تقيل»**(١)، ونومة الخُرْق: وهي نومة بعد العصر، لا ينامها إلا

= وحكم الجماعة من الأئمة المتقدمين مقدم على ما تفرد به ابن حبان، ولم يذكر أمثلةً يعتبر بها لما ذهب إليه حتى يُعْرَف مدى صحة حكمه، وهل الحمل فيها على من دونه؛ كابنه ويعقوب القمي وغيرهما، أو عليه هو.

وأما رواية ابن هانئ عن أحمد فإما خاص بحديث، أو أن ابن هانئ أخطأ في النقل، وهذا حكم الإمام أحمد في ابنه عبدالملك بن هارون، كما في «العلل» (٢٦٤٨)، وللبرقاني عن الدارقطني روايتان، وما وافق منهما الجماعةَ أولى من الأخرى التي أقوى الاحتمالين فيه أن يكون من خطإ النقل، أو تصحيفَ نظرٍ من النساخ. والله أعلم.

وانظر: «الطبقات» لابن سعد (٦/ ٣٤٨)، «العلل لأحمد» (٣٠٩٢)، «سؤالات أبي داود» ـ تحقيق زياد منصور (٣٦٩)، «سؤالات ابن هانئ» (٢١٦٢)، «المعرفة» للفسوي (٣/ ١٠١)، «الجرح والتعديل» (٩/ ٩٢ ـ ٩٣)، رقم (٣٨٤)، «العلل» لابن أبي حاتم (٦٥١)، «الثقات» للعجلي (١٨٧٦)، ولابن شاهين (١٥١٩)، «الكنى» للدولابي (٢/ ٧٨١)، رقم (١٣٥٦)، «سؤالات البرقاني» (٢٥٢)، «موضح الأوهام» للخطيب (٢/ ٥٣٣ ـ ٥٣٤)، رقم (٥١١)، «التهذيب» (٣٠/ ١٠٠ ـ ١٠٢)، رقم (٤٥٣٩)، «التقريب» (٧٢٣٦).

ولأبي نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٢١٩) عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: **«كره لكم ثلاثة: الصبحة، وأن يبرأ الرجل من أخيه، وفخره على أخيه»**، وإسناد واه جدّاً، فيه يحيى بن عبيد الله التيمي المدني نزيل الكوفة، عن أبيه، ويحيى متروك، يروي عن أبيه ما لا أصل له، وأبوه جهله غير واحد من الأئمة، ولا يروي عنه غير ابنه هذا، وتقدمت ترجمتهما (ح١٠٩). والله أعلم.

(١) قال الإمام أحمد: «لا أعرفه عن النبي ﷺ، إنما هو عن منصور عن مجاهد عن عمر ﷺ» [«المنتخب من علل الخلال» (ص٨٤، ح٢٤)]. وعليه فالرواية المرفوعة به منكرة، ومجاهد لم يدرك عمر ﷺ. والله أعلم.

سكران أو مجنون[١] انتهى.

وهذا الأخير[٢] عنده أيضاً بجانبه عن خوات بن جبير، قال: نوم أول النهار خرق، وأوسطه خلق، وآخره حمق[٣].

---

(١) المجالسة للدينوري (٥/ ٢٢١)، رقم (٢٠٤٧) عن محمد بن أحمد بن النضر عن ابن الأعرابي، وإسناده ضعيف جدّاً، الدينوري وهاه الدارقطني كما تقدم، وهو معضل بين ابن الأعرابي وابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) يعني الدينوري في «المجالسة» (٥/ ٢٢٠)، رقم (٢٠٤٦)، وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٧٢١٢)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٢٤٢)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٣/ ١٠٢)، والحاكم (٤/ ٢٩٣)، رقم (٧٧٩٧)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٤٠٥)، رقم (٤٤٠٧ ـ ٤٤٠٨)، وهو أثر موقوف صحيح الإسناد، وصححه الألباني في «الأدب المفرد».

(٣) وللطحاوي في «شرح المشكل» (٣/ ١٠١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ٤٠٥)، رقم (٤٤٠٩) من طريقي حيوة بن شريح التجيبي وابن لهيعة (ورواية البيهقي عن حيوة وحده)، كلاهما: عن عمرو بن زياد الحضرمي، أن أبا فراس أخبره، أنه سمع عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما يقول: «النوم ثلاثة: فنوم خرق ونوم خلق ونوم حمق، فأما نومة الخرق: فنومة الضحى، يقضي الناس حوائجهم وهو نائم، وأما نومة خلق: فنومة القائلة نصف النهار، وأما نومة حمق: فنومةٌ حين تحضر الصلوات».

وهذا أثر موقوف أيضاً، وإسناده ثقات إلى عمرو بن زياد بن عمرو اليحصبي، **وهو في عداد المجهولين**؛ سكت عنه البخاري في «التاريخ» (٦/ ٣٣٢)، رقم (٢٥٥٥)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٣)، رقم (١٢٩١)، وأورده ابن حبان في «الثقات» (٥/ ١٧٥) دون معرفة خاصة به توجب إلحاقه بالثقات، حيث قال: «عمرو بن زياد اليحصبي: يروى عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عداده في أهل مصر، روى عنه أهلها، وكنيته أبو فراس»، وليست كنيته أبا فراس، وإنما يروي عن أبي فراس يزيد بن رباح الرومي مولى عمرو بن العاص وغيره عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، وأبوه يكنى أبا سحابة، ويروي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو مجهول أيضاً ـ كما في تاريخ البخاري، وتكملة الإكمال لابن نقطة (٣/ ١٤٨)، رقم (٢٩٦٩)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٥/ ٦٣ ـ ٦٤)، والميزان (٢٩٥٩)، واللسان (٣٥٤٤) ـ، ويحتمل أن يكون شخصاً واحداً كنيته أبو سحابة، واختلف في اسمه بين عمرو بن زياد وزياد بن عمرو، فإن الراوي عنه في الوجهين هو حيوة بن شريح أبو زرعة التجيبي المصري المذكور أعلاه في إسناد هذا الحديث، وهذا الأخير أقرب. والله أعلم. =

٦٢٥ حديث: [ق١١٦/أ] «**الصبر مفتاح الفرج، والزهد غنى الأبد**».

ذكره الديلمي بلا إسناد، عن الحسين بن علي به مرفوعاً(١).

وللقضاعي عن ابن عمر(٢) وابن عباس(٣) مرفوعاً: «**انتظار الفرج بالصبر عبادة**»، وهو عند ابن أبي الدنيا في «الفرج بعد الشدة»، وأبي سعد الماليني عن ابن عمر فقط، لكن بدون «الصبر»(٤).

= وعلى كلٍّ فهو مجهول، **وأما شيخه** أبو فِرَاس ـ بكسر الفاء ـ المصري: فثقة، من الثالثة، م ق. «التقريب» (٧٧١١).

(١) الفردوس بمأثور الخطاب (٢/ ٤١٥)، رقم (٣٨٤٤). ، ومسند الفردوس (٢/ ٢١٥/أ).

(٢) أخرجه القضاعي (ح٤٦) من طريق محمد بن إبراهيم بن زياد الرازي عن عمرو بن حميد القاضي الدينوري قاضيها، قال: حدثنا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه به مرفوعاً. وسيأتي الكلام عليه.

(٣) أخرجه برقم (٤٧)، وابن عدي (٥/ ٢٦٠) من طريق أبي موسى عيسى بن مهران المستعطف، عن الحسن بن الحسين العرني، عن سفيان بن إبراهيم، عن حنظلة المكي، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنه.
قال الألباني في «الضعيفة» (١٥٧٢): «**هذا إسناد موضوع**، آفته ابن مهران هذا، قال الذهبي: «كذاب جبل! قال ابن عدي: «حدث بأحاديث موضوعة، محترق في الرفض»، وقال أبو حاتم: «كذاب»، وقال الخطيب: «كان من شياطين الرافضة ومردتهم، وقع إلي كتاب من تصنيفه في الطعن على الصحابة وتكفيرهم، فلقد قف شعري وعَظُم تعجبي مما فيه من الموضوعات والبلايا». [وانظر: «الميزان»: ٦٦١٩، و«اللسان»: (٤/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥)، رقم (٦٥٠٢) ـ العلمية].
وحسن بن حسين، الظاهر أنه العرني الكوفي، قال أبو حاتم: «لم يكن بصدوق عندهم، وكان من رؤساء الشيعة»، وقال ابن حبان: «يأتي عن الأثبات بالملزقات، ويروي المقلوبات». [وانظر: «الميزان»: ١٨٣٢، «اللسان»: ٢٤٤٥]
وسفيان بن إبراهيم: هو الكوفي؛ ذكره الأزدي، فقال: «زائغ ضعيف». [انظر: «الميزان»: ٣٣١٣، «اللسان» (٣٨١٦)]. اهـ.
وقال ابن عدي: «قد رواه عن العرني هذا غير عيسى بن مهران»، فتكون آفته العرني نفسه دون ابن مهران الذي أعله به الشيخ الألباني، على أنه أيضاً علة في الإسناد كما ذكر. والله أعلم.

(٤) لم أقف عليه عند ابن أبي الدنيا، وأخرجه ابن جميع في «المعجم» (٣٦٢)، والماليني في «الأربعين الصوفية» (٩٩)، والسلفي في «معجم السفر» (٣٨٧)، والقضاعي ـ كما تقدم ـ، ومداره على عمرو بن حميد الدينوري، وهو متهم بوضع هذا الحديث =

ولأولهما، ومن جهته البيهقي، من حديث علي مرفوعاً مثل لفظ القضاعي سواء[(١)] وكذا هو لابن عبدالبر[(٢)]

= [«الميزان» (٣/ ٢٥٦)، رقم (٦٣٥٦)]، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٨٣)، فقال: «صدوق في الرواية، وفي القلب منه شيء، لروايته هذا الحديث، هذا الذي وهم فيه، يجب أن يتنكب ما أخطأ فيه، ويحتجّ بغيره»، وبعمرو هذا أعله الألباني في «الضعيفة» (١٥٧٢)، وحكم بوضعه.

(١) رواه ابن أبي الدنيا في «الفرج» (ح١) ـ ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٥٥/١٢)، رقم (٩٥٣١) و«الآداب» (٧٥٩)، وابن عساكر (١٢٨/٥٧ ـ ١٢٩) ـ وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٨٠٥)، رقم (١٣٤٧)، وفي إسناده أبو سعيد عبدالله بن شبيب بن خالد المديني، **وأخرجه الخطيب** في «الموضح» (١/ ٤٥٩) من وجه آخر، وفي إسناده أحمد بن خالد الباهلي، وهو أحمد بن محمد بن غالب بن خالد بن مرداس أبو عبدالله البصري، المعروف بغلام خليل، وكلاهما متهمان، وقال ابن خراش: هذه الأحاديث التي يحدث بها غلام الخليل سرقها من عبدالله بن شبيب، وهو سرقها من النضر بن سلمة شاذان، ووضعها شاذان.
انظر: «الكامل» (١/ ١٩٥)، رقم (٣٨)، (٤/ ٢٦٢)، رقم (١٠٩٩)، «اللسان» (٤٩٩/٤)، رقم (٤٢٧٣)، ولشاذان: «الكامل» (٧/ ٢٩).

(٢) لم أقف عليه عند ابن عبدالبر، وله شواهد عن ابن مسعود وأنس وابن عباس وجابر بن عبدالله رضي الله عنهم.
أما حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «**سلوا الله من فضله، فإن الله عز وجل يحب أن يسأل، وأفضل العبادة انتظار الفرج**»، فأخرجه الترمذي (٣٥٧١)، وابن أبي الدنيا في «الفرج» (٢)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٠١)، رقم (١٠٠٨٨) و«الأوسط» (٥/ ٢٣٠)، رقم (٥١٦٩) و«الدعاء» (٢٢)، وابن عدي (٢/ ٢٤٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٣٧٢)، رقم (١٠٨٦)، (١٢/ ٣٥٨)، رقم (٩٥٣٥)، والديلمي [«زهر الفردوس» (١/ ١٢٤)]، وفي إسناده حماد بن واقد الصفار البصري، تفرد به عن إسرائيل عن جده عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رضي الله عنه، كما قال الترمذي وابن عدي والبيهقي، وبه ضعفوه، وقال الطبراني: «لا يروى عن ابن مسعود إلا بهذا الإسناد»، وهو منكر الحديث، لا يتابع على عامة ما يرويه مع قلتها. والله أعلم.
انظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٨)، رقم (١١٨)، «الجرح والتعديل» (٣/ ١٥٠)، رقم (٦٥٣)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٣١٢)، رقم (٣٨٢)، «المجروحين» (١/ ٢٥٣)، «الكامل» (٢/ ٢٤٨)، «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٨٩ ـ ٢٩٢)، رقم (١٤٩١)، «التقريب» (١٥٠٨).
وعلته ما بينه الترمذي بقوله: « قد خولف حماد في روايته، وروى أبو نعيم ـ يعني: =

= الفضل بن دكين ـ هذا الحديث عن إسرائيل عن حكيم بن جبير عن رجل عن النبي ﷺ مرسلاً، وحديث أبي نعيم أشبه أن يكون أصح»، ورواية أبي نعيم هذه لم أقف عليها، وقد رواه ابن جرير في «تفسيره» ـ ط: هجر (سورة النساء: ٣٢، ٦/ ٦٧٠)، رقم (٩٣١٠) عن سفيان بن وكيع، عن وكيع، عن إسرائيل، عن حكيم بن جبير، عن رجل لم يسمه، عن النبي ﷺ. وعزاه ابن كثير في «التفسير» (النساء: ٣٢، ٤/ ٩) لابن مردويه من طريق وكيع به.

ولم يبين ابن كثير اسمَ راويه عن وكيع، وسفيانُ بن وكيع لا يوثق به في الرواية، كما تقدم (ح١١)، ولكنه توبع عليه متابعة قاصرة من أبي نعيم، كما ذكر الترمذي، فالعلة هو حكيم بن جبير الأسدي الكوفي: ضعيف، منكر الحديث في قلة حديثه، وكذبه الجوزجاني ولعله في نحلته. والله أعلم. انظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ١٦)، رقم (٦٥) «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٠١ ـ ٢٠٢) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٣١٦)، رقم (٣٨٩)، «المجروحين» (١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧)، «الكامل» (٢/ ٢١٦ ـ ٢١٨)، رقم (٤٠٢)، «التهذيب» (٧/ ١٦٥ ـ ١٦٩)، رقم (١٤٥٢)، «التقريب» (١٤٦٨)، شرح علل الترمذي (ص٢٥٧ ـ ٢٥٨/ تحقيق الجمل).

ولجبير بن حكيم إسناد آخر له عن ابن عباس ﷺ، رواه ابن المقرئ في «معجمه» (٧٩٩)، وابن عدي (٢/ ٢١٩)، (٦/ ٤٦) ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٣٥٦)، رقم (٩٥٣٢)، ونقله **ابن كثير عن** ابن مرويه، من طريق قيس بن الربيع عن حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﷺ مرفوعاً، وقال ابن عدي: «لا أعلم رواه بهذا الإسناد غير قيس بن الربيع».

وفي إسناد ابن المقرئ دون قيس؛ محمد بن عمر الرومي: وهو منكر الحديث، متهم بسرقة الأحاديث كما تقدم، ولكنه توبع عليه عند ابن عدي من الحسن بن بشر بن سلم الهمداني أبي علي الكوفي، وهو صدوق، كما في «التقريب» (١٢١٤)، فلا يتأتى الحمل عليه.

وقيس بن الربيع الكوفي: صدوق، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكان ابنه يدخل في كتابه ما ليس من حديثه فيحدث بها، ولذا تركه بعض الأئمة، وضعفه آخرون، وتقدمت ترجمته. وحكيم بن جبير: منكر الحديث في قلة ما روى، كما تقدم آنفاً، ولذا حكم الألباني في «الضعيفة» (٤٩٢) بأنه ضعيف جداً، إلا أنه لم يذكر رواية ابن عباس ﷺ هذه. والله أعلم.

وأما حديث أنس ﷺ: فأخرجه ابن عدي (٢/ ٧٦)، (٣/ ٢٩٣)، والدارقطني في «العلل» (١٢/ ١٨١)، رقم (٢٥٩)، والقضاعي (١٢٨٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٣٥٧)، رقم (٩٥٣٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٥٥)، =

= وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٨٦٤)، رقم (١٤٤٨٩)، وابن عساكر (٢٢/ ٣٢٣)، من طريق أبي بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، وأحمد بن محمد بن عنبسة، وأحمد بن إسحاق بن صالح العسكري، وابن أبي عاصم، أربعتهم: عن أبي أيوب سليمان بن سلمة الخبائري، قال: حدثنا بقية عن مالك عن الزهري عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ، قال: «انتظار الفرج من الله ﷻ عبادة»، ونقل الخطيب عن الباغندي أنه قال: «أنكرته على الخبائري أشد الإنكار، وقلت: «ليس من هذا شيء البتة»، وكان أمر سليمان هذا شيئاً عجيباً، الله أعلم به»، وذكر الباغندي وابن عدي والدارقطني والخطيب وابن الجوزي، والخليلي [«الإرشاد» (١/ ٤٥١ ـ ٤٥٢)] أن الخبائري تفرد به عن بقية، وهو باطل لا أصل له عن مالك.

ورواه البزار (١٣/ ٧)، رقم (٦٢٩٧) فقال: «حدثنا محمد بن علي الأهوازي، حدثنا أبو أيوب سليمان ابن شرحبيل، عن بقية، به . . .»، وهذا الإسناد يحتمل أن يكون أخطأ فيه البزار على شيخه، ويكون نسب شيخ شيخه من عنده على الظن والتوهم، وإنما هو أبو أيوب سليمان بن سلمة الخبائري، وقد نص جماعة من الأئمة أنه لم يرو هذا الحديث عن بقية غيره، وقد نُسِبَ البزار إلى كثرة الخطإ في المتون والأسانيد فيما حدث من حفظه بمصر، ومنها «المسند». [«سؤالات السهمي» (١١٦)، و«الحاكم» (٢٣)، «لسان الميزان» (١/ ٥٦٣ ـ ٥٦٥)، رقم (٦٩٠)].

وآفة الحديث هو سليمان بن سلمة الخبائري، وهو متروك ساقط، ولما كان تصحف في إسناد البزار، تكلم فيه بتعليل آخر، فقال: «هذا الحديث لا نعلمه يروى عن مالك إلا من رواية بقية عنه، ولعل بقية أن يكون حدثه رجل غير ثقة عن مالك، فترك الرجل ورواه عن مالك، ولم يقل حدثنا مالك ـ يعني: أنه عنعنه ـ والحديث لا يعرف إلا عن غير مالك عن الزهري عن أنس»؛ يعني: ليس له أصل من حديث أيٍّ من هؤلاء الثلاثة. ويستشهد لما تقدم أيضاً بما أخرج الخطيب (٢/ ١٥٤ ـ ١٥٥)، رقم (٥٧٧) من طريق أبي الفرج محمد بن جعفر بن الحسن بن سليمان بن علي البغدادي صاحب المصَلَّى، عن محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، قال: نبأنا أبو نعيم عبيد بن هشام الحلبي، عن مالك عن الزهري عن أنس ﷺ مرفوعاً به.

قال الخطيب: «وهم هذا الشيخ ـ يعني: أبا الفرج ـ على الباغندي وعلى من فوقه في هذا الحديث وهماً قبيحاً؛ لأنه لا يعرف إلا من رواية سليمان بن سلمة الخبائري عن بقية بن الوليد عن مالك، وكذلك حدث به الباغندي»، وتقدم رواية الباغندي له من وجهين عنه مثل ما ذكر الخطيب، وفي الباغندي نفسه كلام أيضاً، كما تقدم أيضاً، وعبيد بن هشام الحلبي: صدوق، تغير بأخرة، فتلقن أحاديث ليس لها أصول. =

وبعضها يؤكد بعضاً[(١)]

[٦٢٦] **حديث: «صدق رسول الله».**

هو كلام يقوله كثيرون من العامة عقب قول المؤذن في الصبح «الصلاة خير من النوم»، وهو صحيح بالنظر لكونه ﷺ أقر بلالاً على قوله: «**الصلاة خير من النوم**»[(٢)]،

= انظر: «سؤالات الآجري» ـ البستوي (١٨٠٥)، «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٤٢ ـ ٢٤٤)، رقم (٣٧٤٢)، «التقريب» (٤٣٩٨)، «نهاية الاغتباط» (٩٦).
وقال الخطيب أيضاً ـ أو نقلاً عن الباغندي ـ: «وقد رواه شيخ كذاب كان بعسكر مكرم عن عيسى بن أحمد العسقلاني عن بقية، وأفحش في الجرأة على ذلك؛ لأنه معروف أن الخبائري تفرد به».
قال الدارقطني: «وخالفه ـ يعني: الخبائري ـ نعيم بن حماد، فرواه عن بقية، عن مالك، عن الزهري مرسلاً».
وحديث نعيم بن حماد أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٣٥٧)، رقم (٩٥٣٤) من طريق أبي حاتم الرازي عن نعيم بن حماد، وقال: «هذا مرسل، والإرسال فيه أولى»، وبه قال الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٤٥٢)؛ أي: أن طريق الإرسال فيه أولى من المسند، ونعيم بن حماد رواية النقاد عنه لا بأس بها إن شاء الله، وإلا فقد قال الدارقطني: «لا يصح عن مالك بوجه»، ونحوه كلام البزار كما تقدم.
هذا، وروى ابن أبي الدنيا في «الصبر» (١٢٦) عن علي بن الحسن بن أبي مريم، عن يحيى بن أبي بكير ـ هو الكرماني ـ عن زافر بن سليمان القهستاني، عن محمد بن سوقة، قال: كان يقال: «انتظار الفرج بالصبر عبادة».
وكأن هذا هو أصل الحديث، فأسنده أولئك الضعفاء والمتروكون. والله أعلم.

(١) أي: أن بعضها يؤكد وهاء البعض، حيث إن انفراد المتهمين والمتروكين ومن في حكمهم بتداول حديث وبأسانيد مشهورة لا يزيده إلا وهاءا، وطرق هذا الحديث ما منها إلا وفيه كذاب، أو واه، أو من في حكمهم. والله أعلم.

(٢) روي من حديث الزهري، وسويد بن غفلة، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والحسن، وكلها مراسيل.
وروي عن أنس وابن عمر رضي الله عنهم ما يفيد ذلك دون التصريح في الأمر.
أما رواية سويد بن غفلة رحمه الله: فأخرجها أبو نعيم في «الصلاة» (٢٥١، ٢٥٣)، وابن أبي شيبة (٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٨٤، ٢١٨٥)، وابن حزم في «المحلى» (٣/ ٩٤ ـ مسألة: ٣٣١) ـ ومن طريقه عبدالحق في «الأحكام الكبرى» (٢/ ٨٦) ـ والبيهقي (١/ ٤٢٤) من طرق عن سويد بن غفلة، أنه كان في أذان بلال في الفجر خاصة، وأمر به مؤذنه!. المعنى. قال ابن حزم وعبدالحق: «سويد بن غفلة من كبار التابعين، قدم =

= المدينة بعد موت النبي ﷺ بخمس ليال أو نحوها، وأدرك جميع الصحابة الباقين»، وقد قال في طريقين عنه: «عن بلال»، فله حكم الاتصال، والأسانيد إلى سويد جيدة أو صحيحة.

وأما مرسل سعيد بن المسيب: فرواه ابن ماجه (٧١٦) وعبدالرزاق (١/ ٤٧٢)، رقم (١٨٢٠)، وابن أبي شيبة (٢١٧٥)، وأحمد (٢٦/ ٣٩٩)، رقم (١٦٤٧٧)، والطوسي في «المستخرج» (١٧٣)، وابن شاهين في «الناسخ» (ح١٧٧)، والبيهقي (١/ ٤٢٢) من طريق معمر وشعيب وابن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب في «قصة بدء الأذان»، وفيه: «كان بلال مولى أبي بكر يؤذن بذلك، ويدعو رسول الله ﷺ إلى الصلاة، قال فجاءه فدعاه ذات غداة إلى صلاة الفجر، فقيل له إن رسول الله ﷺ نائم، فصرخ بلال بأعلى صوته: «الصلاة خير من النوم»، قال سعيد: فأدخلت هذه الكلمة في التأذين في صلاة الفجر».

إلا أنه وقع عند أحمد والطوسي من طريق إبراهيم بن سعد الزهري عن ابن إسحاق به عن ابن المسيب عن عبدالله بن زيد الأنصاري صاحب الرؤيا، وابن ماجه جعله في حديثه من طريق ابن المبارك عن معمر به؛ عن ابن المسيب عن بلال، وقال شعيب: عن ابن المسيب في قصة عبدالله بن زيد. وقول شعيب هو الأظهر، ويعضده أن عبدالرزاق عن معمر، وعبدة عن ابن إسحاق أيضاً روياه عن الزهري عن سعيد مرسلاً، ومعنى قوله عن بلال أو عن عبدالله بن زيد يعني عن قصتهما، وابن المسيب أدرك عبدالله بن زيد بن عبد ربه، دون بلال، وقوله: (فأُقِرَّت . .) من قول ابن المسيب في جميع الطرق، وهذا هو الأكثر والأقوى عن الزهري، ويظهر أنه هو المحفوظ. والله أعلم.

وخالفهم خالد بن عبدالله الواسطي عن عبدالرحمٰن بن إسحاق عن الزهري؛ وجعل بعض الحديث عن سالم عن أبيه مسنداً، وذكر التثويب منه عن الزهري نفسه مرسلاً. أخرجه ابن ماجه (٧٠٧) وأبو يعلى (٥٥٠٤)، والسراج (٤٨)، وابن شاهين في «الناسخ» (١٧٦) من طرق عن خالد به.

قال ابن شاهين: «هذا حديث غريب، إن كان عبدالرحمٰن حفظه، وقد خالفه أصحاب الزهري؛ يونس وشعيب بن أبي حمزة ومعمر ومحمد بن إسحاق وابن جريج، كلهم روى عن الزهري عن سعيد بن المسيب».

وعبدالرحمٰن بن إسحاق هو العامري المدني نزيل البصرة، يقال له عباد أيضاً: صدوق، في حديثه بعض ما ينكر، قال البخاري: «ليس يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وإن كان ممن يحتمل في بعض»، وذكر له ابن عدي أشياء مما أنكر عليه وخولف فيها عن الزهري وابن أبي الزناد، وهو فوق صالح بن أبي الأخضر في =

= الزهري. انظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٢١٢ ـ ٢١٣)، «الكامل» (٤/ ٣٠٠ ـ ٣٠٣)، «تهذيب الكمال» (١٦/ ٥١٩ ـ ٥٢٥)، رقم (٣٧٥٥)، «التقريب» (٣٨٠٠).

وخالف الجماعة من أصحاب الزهري أيضاً يونس بن يزيد الأيلي: فرواه عن الزهري، عن حفص بن عمر بن سعد الأنصاري المؤذن ـ وسعد كان يؤذن لرسول الله ﷺ ـ قال: حدثني أهلي أن بلالاً كان يقوله في أذانه. أخرجه الدارمي (١٢٢٨) وأبو داود في «المراسيل» (٢٢)، والبيهقي (١/ ٤٢٢) وفي «المعرفة» (٤٤٨/١)، رقم (٥٩٦) من طريقي ابن وهب وعثمان بن عمر بن فارس عن يونس به، وعلقه البيهقي في «المعرفة» عن الزعفراني في «كتاب الشافعي القديم» عن الشافعي عن الثقة عن الزهري.

قال البيهقي: «ومرسل حفص بن عمر بن سعد حسن، والطريق إليه صحيح»، وهذا إن لم يعتبر من المخالفة، بل من تعدد الأسانيد عند الزهري.

وخالفهم كذلك صالح بن أبي الأخضر: فرواه عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٣٠٩)، رقم (٧٥٨٣) من طريق عمرو بن صالح الثقفي، عن صالح بن أبي الأخضر اليمامي.

قال الطبراني: «لم يروه عن الزهري إلا صالح بن الأخضر، ولا عن صالح إلا عمرو بن صالح، تفرد به عامر بن إبراهيم»، وعامر بن إبراهيم: هو ابن واقد الأصبهاني؛ ثقة، كما في «التقريب» (٣٠٨٤).

وعمرو بن صالح أبو عثمان الثقفي البصري نزيل أصبهان: ذكره أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» (٢/ ١٠٤)، رقم (١١٦) وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٤٥٤/١) دون جرح أو تعديل، وذكر ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٤٠) ثلاثة يسمون «عمرو بن صالح»، متقاربِيْن في الطبقة، وجهَّلهم أبوه كلهم، وليس هذا منهم، وقد خولف أبو حاتم في بعضهم، وفي «الثقات» للعجلي (٢/ ١٧٧)، رقم (١٣٨٩): «عمرو بن صالح العوذي؛ بصري ثقة»، فيحتمل أن يكون هذا، ويحتمل غيره. والله أعلم.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٨٩)، رقم (١٨٦٠): «فيه صالح بن أبي الأخضر، واختلف في الاحتجاج به، ولم ينسبه أحد إلى الكذب»، ولكنه ضعيف، يعتبر به فيما وافق، وخلافه وأفراده يعدان من المنكر، والله أعلم.

انظر: «شرح علل الترمذي» (ص٤٧٥ ـ الجمل)، و«التقريب» (٢٨٤٤).

وخالفهم كذلك مروان بن ثوبان قاضي حمص: عن النعمان بن المنذر، عن الزهري؛ وجعله عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه مسنداً. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٤٦٧)، رقم (٤١٥٨) و«الشاميين» (٢/ ٢٣٦)، رقم (١٢٥٤) عن علي بن سعيد =

= الرازي، عن سلمة بن الخليل الكلاعي الحمصي، عن مروان بن ثوبان به.

قال الطبراني: «تفرد به مروان بن ثوبان»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٨٥٩): «لم أجد من ذكره».

وهذا الإسناد محل نظر في غير موضع منه: فالنعمان بن المنذر الغساني: صدوق، قدري، من السادسة، كما في «التقريب» (٧١٦٤)، وليس من خاصة أصحاب الزهري. **ومروان بن ثوبان:** هو ابن عبدالرحمٰن الجزي أبو أمية الحمصي قاضيها: ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٧١)، رقم (١٥٨٩)، والدولابي في «الكنى» (١/ ٣٤٦)، والسمعاني في «الأنساب» (٥٨/٢/الجزي) دون جرح أو تعديل.

وسلمة بن الخليل الكلاعي الحمصي ـ وقال البخاري: البصري ـ: ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٨/ ٢٨٦)، وقال: «لم يذكره ابن أبي حاتم، وما علمت فيه ضعفاً».

وعلي بن سعيد المعروف بعَلِيَكْ الرازي ـ شيخ الطبراني ـ: قال ابن يونس: «كان حسن الفهم، يفهم ويحفظ، وكان من المحدثين الأجلاء، وتكلموا فيه»، وقال الدارقطني: «ليس حديثه كذلك، حدث بأحاديث لم يتابع عليها، وقد تكلم فيه أصحابنا بمصر، وأشار بيده، وقال: هو كذا وكذا؛ كأنه ليس بثقة». انظر: «سؤالات السهمي» (٣٤٨)، «تاريخ دمشق» (٤١/ ٥١٠ ـ ٥١٢)، رقم (٤٩١٦).

فهذا الطريق ضعيف جدّاً، ولكنه ورد عن أبي هريرة ﷺ من غير طريق ابن المسيب: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٢٩٠)، رقم (٧٥٢٤) عن محمد بن عبدالله بن رسته عن عبدالله بن عمران الأصبهاني عن عبدالله بن نافع الصائغ عن معمر بن عبدالرحمٰن عن مولاه يزيد بن عبدالله بن قسيط عن أبي هريرة ﷺ. وقال: «تفرد به عبدالله بن نافع».

وعبدالله بن نافع الصائغ: ثقة صحيح الكتاب، في حفظه لين، من كبار العاشرة. «التقريب» (٣٦٥٩).

وبقية رجاله كلهم ثقات، إلا معمر بن عبدالرحمٰن مولى ابن قسيط؛ فلم أقف له على ترجمة، وفي طبقته: معمر بن عبدالرحمٰن آخر، يروي عن الزهري، وعنه عبيد الله بن موهب: سكت عنه البخاري في «التاريخ» (٧/ ٣٧٧)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٥٥)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٨٥)، ولم يُذكَرْ له شيخٌ ولا راوٍ آخر، ولا وُصِف بولاء أو نسبة.

وذهب الفلاس ـ كما في «رجال مسلم» لابن منجويه (٢/ ٢٢٧)، رقم (١٥٥٩) ـ إلى أنه هو معمر بن راشد. والله أعلم. =

= وأما قول الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٨٩)، رقم (١٨٥٨): «فيه عبدالرحمٰن بن قسيط، ولم أجد من ذكره»، فالظاهر أنه تصحف عليه الإسناد، وإنما هو «معمر بن عبدالرحمٰن، عن ابن قسيط»، وابن قسيط: هو يزيد بن عبدالله، كما تقدم.

ولما كانت الطرق المرسلة عن الزهري عن ابن المسيب هي الأرجح أو الأكثر، مال ابن رجب في «فتح الباري» (٣/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩) إلى ترجيحها، فقال: «والمرسل أشبه». والله أعلم.

وأما مرسل الزهري: فتقدم آنفاً ضمن الكلام على مرسل سعيد بن المسيب رَحِمَهُ اللَّهُ.

وأما مرسل عروة بن الزبير والحسن البصري: فأخرجهما أبو نعيم الفضل بن دكين في «الصلاة» (٢٤٩) نحو حديث ابن المسيب، ولا بأس بإسناديهما، ومجموع المراسيل يقوي بعضها البعض، وسيما أن حديث سويد بن غفلة وإن كان ظاهر الإرسال فهو في حكم المتصل، ومرسل سعيد بن المسيب من أرجح المراسيل، وقد تقوى جانبه بالرواية المسندة عن ابن قسيط عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. والله أعلم.

هذا وصح عن أنس وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم ما يؤيد ثبوت التثويب في أذان الفجر منذ عهد النبي ﷺ.

أما رواية أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فأخرجها ابن أبي شيبة (٢١٧٤)، وابن خزيمة (٣٨٦)، والطحاوي في «المشكل» (١٥/ ٣٦٥)، رقم (٦٠٨٣ ـ ٦٠٨٤) وفي «شرح المعاني» (١/ ١٣٧)، رقم (٨٤٣ ـ ٨٤٤)، والدارقطني (٩٤٤ ـ ٩٤٥)، والبيهقي (١/ ٤٢٣) وفي «المعرفة» (١/ ٤٤٩)، رقم (٥٩٧)، والضياء (٣/ ١١٨)، رقم (٢٥٨٩) وعبدالحق في «الأحكام الكبرى» (٢/ ٨٥)، أنه قال: «من السُّنَّة إذا قال المؤذن في أذان الفجر: «حي على الفلاح» قال: «الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله»»، وفي لفظٍ للطحاوي وابن خزيمة والدارقطني: «ما كان التثويب إلا في صلاة الغداة، إذا قال المؤذن «حيَّ على الفلاح»، قال: «الصلاة خير من النوم» مرتين».

وصحح إسناده البيهقي والطحاوي والضياء والذهبي في «تنقيح التحقيق» (٢/ ٣١/مسألة: ٩٠)، وفي «البدر المنير» (٣/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨): «ولفظة: «من السُّنَّة» ـ على الصحيح فيه ـ يفيد أنه كان على عهد الرسول ﷺ».

وأما رواية ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فرواها أبو نعيم في «الصلاة» (٢٤٤) ـ ومن طريقه السراج (٤٧)، والطحاوي في «المشكل» (١٥/ ٣٦٤)، رقم (٦٠٨٢) وفي «شرح المعاني» (١/ ١٣٧)، رقم (٨٤٢)، والبيهقي (١/ ٤٢٣) ـ عن الثوري عن محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: «كان في الأذان الأول بعد الفلاح: «الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم»». =

كما بينت ذلك في «القول المألوف»[١]، بل ثبت أن النبي ﷺ أمر أبا محذورة بقول ذلك[٢]،

= ورواه عبدالرزاق وعبدالله بن الوليد العدني ووكيع؛ عن الثوري عن ابن عجلان، وأبو خالد الأحمر عن ابن عجلان، وعبدة وأبو أسامة ووكيع الكوفيون؛ عن عبيد الله بن عمر العمري كلاهما (ابن عجلان، والعمري): عن نافع عن ابن عمر: «أنه كان يقوله في أذانه»، ولفظ وكيع: «أنه كان يأمر به مؤذنه»، وفي حديث أبي خالد وعبدة: أنه ربما زاد «حي على خير العمل». وصحح إسناده ابن حزم في «المحلى» (٩٩/٣/مسألة: ٣٣١) وعده من أصح الأسانيد، وقال: «ولا نقول به ـ يعني قوله: حيَّ على خير العمل ـ لأنه لم يصح عن النبي ﷺ، ولا حجة في أحد دونه». وانظر أيضاً: «الاستذكار» (٤/ ٧٤ ـ ٧٧، ١٣٠/ ٤١٨١ ـ ٤١٩٧) وتنقيح التحقيق للذهبي (٢/ ٢١ ـ ٣١، مسألة: ٨٥، ٩١) ولابن عبدالهادي (٢/ ٧٣ ـ ٧٥، مسألة: ١٠٣، ح٥٦٤ ـ ٥٦٧)، والبدر المنير (٣/ ٣٥٧ ـ ٣٦٨)، والتلخيص الحبير (١/ ٥٠١ ـ ٥٠٣)، رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٧).

(١) هو كتاب: «القول المألوف في الرد على منكر المعروف» للمؤلف رحمه الله، ذكره لنفسه في «الضوء اللامع» (١/ ١٠١)، (٨/ ١٨)، (٩/ ٢٥٢). وانظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٣٦٤) و«هدية العارفين» (٢/ ٦٤).

ووهم مؤلف «معجم المؤلفين» (١/ ٤٩) فذكره للبقاعي، وإنما هو للسخاوي في الردِّ على البقاعي. والله أعلم.

(٢) رواه أبو داود (٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٤)، والنسائي (٦٣٣، ٦٤٧) وفي «الكبرى» (١٦١١، ١٦١٢)، وابن وهب في «الجامع» (٤٦٧) وعبدالرزاق (١٧٧٩، ١٨٢١)، وابن أبي شيبة (٢١٣٦، ٢١٨٠) وأحمد (٢٤/ ٩١ ـ ٩٧)، رقم (١٥٣٧٦ ـ ١٥٣٨١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٨٤٠ ـ ٨٤١) وفي «شرح المشكل» (١٥/ ٣٦٠ ـ ٣٦٣)، رقم (٦٠٧٧ ـ ٦٠٨١)، والطبراني في «الكبير» (٦/ ٣٠٧ ـ ٣١٠)، رقم (٦٧٣٥ ـ ٦٧٣٩)، والدارقطني (ح٩٠٣، ٩٠٤، ٩١٠)، والبيهقي (١/ ٣٩٤، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٢)، «ومعرفة السنن» (١/ ٤٤٨)، رقم (٥٩٤ ـ ٥٩٥) من طرق عن أبي محذورة رضي الله عنه، وفي كل منها مقال يسير، ويقوي بعضها البعض، وبمجموعها لا ينزل عن الحسن، إن شاء الله تعالى، وقد صححه ابن خزيمة (٣٨٥)، وابن حبان (١٦٨٢)، والترمذي (ح١٩١)، والطحاوي، وابن الملقن في «البدر المنير» (٣٦٨/٣)، وابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/ ٥٠٣)، رقم (٢٩٧)، والألباني في أحكامه على «السنن» وغيرها.

وأما ما ذكر من أن عمر رضي الله عنه أول من سنه، مما رواه مالك في «الموطإ» ـ الأعظمي (٢/ ٩٨ ـ ٩٩)، رقم (٢٣٢) عن عمر بلاغاً، وأسنده ابن أبي شيبة (٢١٧٢) عن =

ولذا كان استحباب قوله وجهاً[(١)]، ولكن الراجح قول «صدقت وبررت[(٢)]»[(٣)] لا هذا[(٤)].

= عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن رجل يقال له إسماعيل، قال: جاء المؤذن يؤذن عمر... الحديث. فقال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤/ ٧٤)، رقم (٤١٨١): «لا أعلم أنه روي هذا عن عمر من وجه يحتج به، وتعلم صحته، وإنما فيه حديث هشام بن عروة، عن رجل يقال له: إسماعيل، وإسماعيل لا أعرفه»، ثم أول هذه الرواية بأن المؤذن لما نادى به عند باب عمر ﷺ، وجَّهه بأن يجعل ذلك في أذانه فقط، ولا يكرره عند باب الأمير، كما أحدثه الأمراء بعده، ثم في (٤/ ٧٥/ ٤١٨٤ ـ ٤١٨٥)، قال: «.. وإن التثويب في صلاة الصبح ـ أي: قول المؤذن: «الصلاة خير من النوم» ـ أشهر عند العلماء والعامة من أن يظن بعمر ﷺ أنه جهل ما سُنَّ من رسول الله ﷺ وأمر به مؤذنيه: بالمدينة بلالاً، وبمكة أبا محذورة، فهو محفوظ معروف في تأذين بلال، وأذان أبي محذورة في صلاة الصبح للنبي ﷺ، مشهور عند العلماء». وذكر طاووس أن بلالاً ﷺ أحدثه في عهد أبي بكر ﷺ، فاستقر بعد. رواه عبدالرزاق (١/ ٤٧٤)، رقم (١٨٢٧)، وابن أبي شيبة (ح٣٧١٤٦) من طريقين عن طاووس به، وليس بصحيح، لما تقدم من الروايات التي تبلغ حد الشهرة في إثبات التثويب في عهد النبي ﷺ. والله أعلم.

(١) قال ابن الديبع: ليس له أصل. تمييز الطيب (٧٦٩)

(٢) بكسر الراء؛ أي: أصبحتَ باراً. «تحفة الأحوذي» (١/ ٢٤٠)، (ح١٩٢)، «عون المعبود» (٢/ ٢٢٦)، (ح٤٣٩).

(٣) قال ابن الملقن: «لم أقف عليه في حديث»، وقال ابن حجر وابن الديبع والنجم الغزي وسبطه أحمد وغيرهم: «لا أصل له من السُّنَّة»، وقال الأمير الصنعاني: «هذا استحسان من قائله، وإلا فليس فيه سنة تعتمد».

وانظر: «التلخيص الحبير» (١/ ٣٧٨ ـ مؤسسة قرطبة)، «الجد الحثيث» (٢٢١ ـ ٢٢٣)، «كشف الخفاء» (٢/ ٢١)، رقم (١٥٩٢)، «سبل السلام» (١/ ١٢٧)، «عون المعبود» (٢/ ٢٢٦)، (ح٤٣٩)، «تحفة الأحوذي» (١/ ٢٤٠)، (ح١٩٢).

(٤) تقدم أنه ليس لأي منهما أصل في السُّنَّة، وإنما هو استحسان من قائله، والصواب أن يقول مثل ما يقول المؤذن، كما صح عن أبي سعيد الخدري ﷺ أن النبي ﷺ قال: **«إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن»**. أخرجه مالك (١٧٣ ـ الليثي)، ومن طريقه البخاري (٦١١) ومسلم (٣٨٣).

قال الشيخ ابن عثيمين ﷺ: إذا قال: «الصلاة خير من النوم» قال المجيب: «الصلاة خير من النوم». وقيل: يقول: «صدقت وبررت»، وقيل: يقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله». **والصحيح الأول**، والدليل على ذلك قول النبي ﷺ: **«إذا سمعتم المؤذن** =

٦٢٧ حديث: «صدقة السر تطفئ غضب الرب».

الطبراني في «الصغير» ـ ومن جهته القضاعي ـ من جهة أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، قال: قلت لعبدالله بن جعفر: حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: وذكره[1]

وفيه أصرم بن حوشب، وهو ضعيف[2]

= فقولوا مثل ما يقول المؤذن»، وهذا لم يُسْتَثْنَ منه في السُّنَّة إلا «حي على الصلاة، وحي على الفلاح»، فيقال: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، فيكون العموم باقياً فيما عداهما. «مجموع فتاواه» (١٢/ ١٩٥).

(١) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٢/ ٢٠٥)، رقم (١٠٣٤) ـ ومن طريقه القضاعي (٩٩) ـ من طريق أصرم بن حوشب عن قرة بن خالد، والحاكم (٣/ ٥٦٨) من طريق أصرم بن حوشب عن إسحاق بن واصل الضبي، كلاهما عن أبي جعفر الباقر به، ومداره على أصرم بن حوشب، وهو رافضي متهم بالكذب والوضع، وكأنه كان يتصرف في إسناد هذا الحديث، وشيخه إسحاق بن واصل ـ في رواية الحاكم ـ: رافضي هالك، متروك الحديث، وعامة حديثه من رواية أصرم عنه، وعليه حكم الذهبي بوضعه في «التلخيص».

وانظر لترجمة إسحاق: «اللسان» (٢/ ٨١)، رقم (١٠٧٩)، «الكشف الحثيث» (١٢٩).

وأما شيخه الآخر قرة بن خالد ـ الذي في رواية الطبراني ـ: فالظاهر أنه من تصرف أصرم بن حوشب، حيث أقلب شيخه المتروك بهذا، أو وضعه عليهما معاً، ويحتمل أن يكون شيخ الطبراني وهم فيه، وهو أبو عبدالله محمد بن عون بن داود السيرافي البصري: قال الإسماعيلي: «كان ينسب إلى التفسير، ولم يكن في الحديث بذاك، ويلقب بـ «مشليق»»، وجاء في «اللسان» (٧/ ٤٢٥)، رقم (٧٢٨٣): «يلقب سليب» وهو تصحيف.

انظر: «المعجم» للإسماعيلي (١/ ٤٦٤)، رقم (١١٨)، «سؤالات السهمي» (٣٩٣)، «نزهة الألباب» (٢/ ١٨٠)، رقم (٢٦٣١). ولأصرم بن حوشب بن هشام الهمذاني قاضيها: «التاريخ الكبير» (٢/ ٥٦)، رقم (١٦٧١)، و«الضعفاء» للعقيلي (١/ ١١٨ ـ ١١٩)، رقم (١٤٢)، وأبي نعيم (٢٦)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧)، رقم (١٢٧٣)، «المجروحين» (١/ ١٨١ ـ ١٨٣)، «الكامل» (١/ ٤٠٣ ـ ٤٠٦)، رقم (٢١٩)، «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٤ ـ ٣٥)، رقم (٣٤٩٥)، «اللسان» (٢/ ٢١٠ ـ ٢١٢)، رقم (١٣٠٥).

(٢) كذا قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٩٣)، رقم (٤٦٣٨) وتبعه عليه المؤلف، =

ولكن له شواهد، منها: عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً مثله. أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»، وأبو الشيخ في «الثواب»، والبيهقي في «الشعب»[(١)]، وفيه الواقدي، وهو ضعيف[(٢)].

وعن ابن مسعود مرفوعاً مثله، بزيادة: **«وصلة الرحم تزيد في العمر»**. أخرجه القضاعي من حديث عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عنه[(٣)]

= وقال ابن حجر في «التلخيص» (٥/ ٢١٤٥ ـ ٢١٤٦)، رقم (١٨٦٣/ ٤٥٤٤ ـ أضواء): «إسناده ضعيف»، وحكم ابن الملقن في «البدر المنير» (٧/ ٤٠٨) و«خلاصة البدر» (ح١٨٦٠) أنه إسناد منكر جدّاً، وهو إلى الموضوع أقرب، لما تقدم.

(١) رواه الحارث بن أبي أسامة [«بغية الباحث» (٣٠٢)]، والبيهقي في «الشعب» (٥/ ١١٦)، رقم (٣١٦٨).

(٢) بل متروك [«التقريب» (٦١٧٥)]، وكذبه غير واحد، ولذا قال ابن الملقن [«البدر المنير» (٧/ ٤٠٩)]: «هو بَيِّن الأمر».

(٣) أخرجه القضاعي (ح١٠٠) من طريق أحمد بن نصر بن حماد بن عجلان البجلي عن أبيه عن عاصم بن عمرو البجلي عن عاصم بن بهدلة.
وفي «الصحيحة» للألباني (١٩٠٨) عن مخطوط «مسند الشهاب»: «عاصم بن تميم البجلي» بدل «عاصم بن عمرو».
وفي إسناده نصر بن حماد البجلي: كذبه ابن معين، واتهمه الأزدي وغيره بوضع هذا الحديث، وهو واه متروك عند أكثرهم، ومنهم من اقتصر على تضعيفه، وهو محمول على الضعف المطلق. والله أعلم.
انظر: «التاريخ الأوسط» للبخاري (٤/ ٨٨)، رقم (١٤٠٧)، و«الضعفاء» له (٣٧٣)، وللعقيلي (٤/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)، «الكنى» لأبي أحمد (٣/ ٤١٧)، رقم (١٦٣٣) «المجروحين» (٣/ ٥٤) «الكامل (٧/ ٣٨ ـ ٣٩)، رقم (١٩٧٤) «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٣٤٢ ـ ٣٤٥)، رقم (٦٣٩٥)، «المغني» (٧٣٩٠)، «تلخيص الموضوعات» للذهبي (٨٩٦)، «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٨٠)، رقم (٧٧٠)، «تنزيه الشريعة» (١/ ١٢٤)، رقم (٨).
وشيخه: إن كان عاصم بن عمرو البجلي؛ فلم يدركه نصر، بل بينهما انقطاع، حيث هو من كبار شيوخ شعبة ـ من الثالثة ـ الذين لم يدركهم الثوري، ونصر بن حماد من صغار التاسعة، كما في «التقريب» (٧١٠٩).
وإن كان عاصم بن تميم: فلم أقف على ترجمته، ولعله الذي عناه ابن الملقن بقوله في «البدر المنير» (٧/ ٤٠٨): «في إسناده من لم أعرفه»، وتبعه عليه الحافظ في «التلخيص الحبير» ـ أضواء السلف (٥/ ٢١٤٦/ . . .)، رقم (٤٥٤٥)، واقتصارهما =

وعن أبي أمامة مرفوعاً، ولفظه: «**صنائع المعروف تقي مصارع السوء، وصدقة السر تطفئ غضب الرب، وصلة الرحم تزيد في العمر**». أخرجه الطبراني في «الكبير»[(١)] بسند حسن[(٢)].

وعن معاوية بن حيدة مرفوعاً: «**إن صدقة السر تطفئ غضب الرب**». رواه الطبراني أيضاً في «الكبير» و«الأوسط»، والعسكري[(٣)]، وفي سنده

= على ذلك محل نظر، وفي الإسناد من هو متهم كما تقدم. والله أعلم.

ودونه ابنه أحمد ـ ويقال: محمد ـ بن نصر البجلي: ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٨٣)، رقم (١٧٢٨)، (٥/ ١٨٠)، رقم (٢٦٢٤)، والذهبي في «الميزان» (١/ ١٦١)، رقم (٦٤٣)، وابن حجر في «اللسان» (١/ ٦٨٤)، رقم (٨٨١)، وذكروا له حديثاً منكراً أنكره الأخيران عليه، والأقرب أن يكون الحمل فيه على أبيه، فهو متهم. والله أعلم.

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨٤٢١/ ٨٠١٤) وأبو الغنائم النرسي في «ثواب قضاء الحوائج» (ح٧)، وأورده الذهبي في «الميزان» (١)، رقم (٥٥٩/ ٢١٢١) عن «الضعفاء الكبير» للبخاري، وفيه **حفص بن سليمان القارئ** أبو عمر البزاز الأسدي الغاضري الكوفي: متروك الحديث، كذبه فيه غير واحد من الأئمة، مع إمامته في القراءة، تقدمت ترجمته (ح١٢٦).

وشيخه يزيد بن عبدالرحمٰن: قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٧/ ٤٠٨): «الظاهر أنه الدالاني، وفيه خُلْف»، والاختلاف فيه ليس بشديد، وإنما أكثر الأئمة على أنه صدوق، ولينه ابن عدي، وبين أبو أحمد الحاكم أنه يخطئ كثيراً، فهو كما قال الحافظ في «التقريب» (٨٠٧٢): «صدوق، يخطىء كثيراً، وكان يدلس، من السابعة».

ولكن لم يتبين لي ما استظهره الحافظ ابن الملقن رحمه الله، ولم أقف في شيوخ الدالاني على ذكر لأبيه، ولا وقفت له على ترجمة، وعلى كلٍّ فالراوي عنه ـ وهو حفص بن سليمان الغاضري ـ واه متهم في الحديث. والله أعلم.

(٢) كذا قال المؤلف تبعاً للهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٩٣)، رقم (٤٦٣٧)، وضعفه العراقي في «المغني» (ح٦٦٩)، وهو ضعيف جدّاً، كما قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٦/ ٢٩٤)، لما تقدم من حال إسناده. والله أعلم.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٤٢١)، رقم (١٠١٨)، والأوسط (١/ ٢٨٩)، رقم (٩٤٣)، (٣/ ٣٧٨)، رقم (٣٤٥٠)، والقضاعي (ح١٠٢) من طرق؛ عن عمرو بن أبي سلمة التنيسي، عن صدقة بن عبدالله السمين، عن الأصبغ بن زيد الوراق، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه. =

صدقة بن عبدالله؛ ضعفه الجمهور، ووثقه دحيم[(١)].

وعن أم سلمة مرفوعاً: «**صنائع المعروف تقي مصارع السوء، والصدقة خَفْياء تطفئ غضب الرب، وصلة الرحم زيادة في العمر، وكل معروف صدقة، وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة، وأهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر** [ق١١٦/ب] **في الآخرة، وأول من يدخل الجنة أهل المعروف**».

رواه الطبراني في «الأوسط»، وسنده ضعيف[(٢)].

= قال الطبراني: «لم يروه عن بهز إلا الأصبغ بن زيد، ولا عن الأصبغ إلا صدقة، تفرد به عمرو بن أبي سلمة».

(١) وكذا قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٩٣)، رقم (٤٦٣٦)، (٨/ ٣٥٤)، رقم (١٣٧٢٦)، وقال في الموضع الثاني منهما: «فيه أصبغ غير معروف، وبقية رجاله وُثِّقُوا، وفيهم خلاف»، وهكذا ذكر الألباني في «الصحيحة» (١٩٠٨) أنه لم يعرف الأصبغ ولم يتبيَّن له.

والأصبغ هذا: نسبه الطبراني في «الأوسط»، وهو أصبغ بن زيد بن علي الجهني الوراق أبو عبدالله الواسطي، كاتب المصاحف: صدوق، يُغْرِب، من السادسة، كما في «التقريب» (٥٣٥)، وقد زاد إغرابه بأحاديث غير محفوظة حتى قال ابن حبان: «يخطئ كثيراً، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد». انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)، «المجروحين» (١/ ١٧٤)، «الكامل» (١/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩)، «تهذيب الكمال» (٣/ ٣٠١ ـ ٣٠٤)، رقم (٥٣٥).

فأصبغ لا بأس به، إلا أن الراوي عنه ـ وهو صدقة السمين ـ ضعيف، بل قد وهاه أحمد والبخاري وابن حبان وغيرهم، وأقل أحواله أن تعد أفراده من المناكير، كما تقدم. والله أعلم.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦/ ١٦٣)، رقم (٦٠٨٦)، وقال: لا يروى عن أم سلمة إلا بهذا الإسناد.

وفيه عبيد الله بن الوليد الوصافي وهو في عداد المتروكين كما تقدم، والراوي عنه منذر بن جيفر العبدي: ذكره ابن نقطة في «تكملة الإكمال» (٢/ ٩٨)، رقم (١٢١٦) وعنه ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٢/ ٧٥) ذكراً، وذكر في رجال الشيعة (أخبار الشيعة: ص١٤، ٦١). وشيخ الطبراني محمد بن بكر بن كروان بن إسحاق الجريري البصري، مجهول، كما في «إرشاد القاصي» (٨٣٧). وشيخه محمد بن يحيى الحنبشي ـ أو الحنيني ـ الكوفي لم أقف على ترجمته. وهو منقطع بين محمد بن علي الباقر (حوالي سنة ٦٠هـ ـ حوالي سنة ١١٨هـ) وبين أم سلمة ﵂. وضعفه الهيثمي [«مجمع الزوائد» (٣/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤)، رقم (٤٦٣٩)] بالوصافي وحده، وزاد =

وعن أنس رفعه، بلفظ الترجمة، وزاد: «**وصدقة العلانية تقي ميتة السوء**». أورده الديلمي بلا سند[(١)]

بل في الترمذي من حديث يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس مرفوعاً: «**إن الصدقة لتطفئ غضب الرب، وتدفع ميتة السوء**» من غير تقييد بالسر،

= الألباني في «الصحيحة» (١٩٠٨) أن من دونه لم يعرفهم، فهو واه وليس مطلق ضعيف كما ذهب إليه المؤلف تبعاً للهيثمي، قد تجمع عِلَلٌ في إسناده؛ من الانقطاع، وتسلسل الضعفاء والمجاهيل فيه. والله أعلم.

(١) انظر: «فردوس الأخبار» (٢/ ٣٩٧)، رقم (٣٧٦٢)، «مسند الفردوس» (٢/ ٢٠٨/أ).
وهذا طرف من حديث أنس رضي الله عنه الطويل، أوله: «رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس..»، أخرجه بطوله البيهقي في «الشعب» (١٠/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦)، رقم (٧٧٠٤)، والرافعي في «تاريخ قزوين» (١/ ١٤٨) من طريقين عن أبي علي إسماعيل بن بحر بن عمرو العسكري العدل ـ ولقبه سمعان ـ عن إسحاق بن محمد بن إسحاق العمي، عن أبيه، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً.
وأخرج أبو الشيخ في «الطبقات» (٢/ ١٩٢)، رقم (٣٠٧)، والحاكم (١/ ١٢٤)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ٢١١ ـ ٢١٢) أطرافاً له دون موضع الشاهد من طرق عن سمعان به، ثم نقل الحاكم عن أبي علي النيسابوري أنه قال: «محمد بن إسحاق وابنه من البصريين لم نعرفهما بجرح».
وروى الكلاباذي في «معاني الأخبار» (ص٦٠) الطرف الأول منه فقط؛ عن الفقيه عبدالله بن محمد بن يعقوب الحارثي عن أبي بكر محمد بن تمام بن عيسى، قال: حدثنا إسحاق بن محمد بن إسحاق العمي به.
قال البيهقي: «هذا إسناد ضعيف، والحمل فيه على العسكري أو العمي».
وسمعان؛ إسماعيل بن بحر أبو علي الزعفراني العسكري ـ من أهل عَسْكَر مُكْرَم ـ نزيل أصبهان: ذكره أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٢١١ ـ ٢١٢)، والسمعاني في «الأنساب» (٣/ ٣٠٣) ـ وعنه ابن الأثير في «اللباب» (٢/ ١٤٠) ـ ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وتقدم أن البيهقي يرى أنه أو شيخه العمي متهمان بهذا الحديث.
وأما ما تقدم من متابعة أبي بكر محمد بن تمام بن عيسى ـ عند الكلاباذي ـ له على أصل الحديث وأطراف من أوله، فليس بشيء، إذ إنه من رواية عبدالله الأستاذ الحارثي عن محمد بن تمام، والأستاذ متهم بالوضع وتركيب الأسانيد، كما تقدم (ح٥٨٥)، ومحمد بن تمام بن عيسى: لم أقف على ترجمته، وإسحاق بن محمد العمي وأبوه مجهولان، كما أشار إليه أبو علي الحافظ، وأتيا بمتن موضوع منكر. والله أعلم.

وقال: «إنه حسن غريب»، وصححه ابن حبان من هذا الوجه[(١)]، وفيه نظر؛ فعبدالله بن عيسى راويه عن يونس متفق على ضعفه، حتى إن ابن حبان نفسه لم يذكره في «الثقات»، وأورده ابن عدي في ترجمته، وقال: إنه لا يتابع عليه[(٢)].

وهو في «الحلية» لأبي نعيم في ترجمة علي بن الحسين، من قوله[(٣)].

---

(١) أخرجه الترمذي (٦٦٤) ـ ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنَّة» (٦/ ١٣٣)، رقم (١٦٣٤) ـ والبزار (٢/ ٣٠٠)، رقم (٦٦٤٧) ـ الطرف الأخير منه ـ وابن حبان (٣٣٠٩)، وابن عدي (٤/ ٢٥١ ـ ٢٥٢) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٩٤)، والبيهقي في «الشعب» (٥/ ٥١)، رقم (٣٠٨٠)، والضياء في «المختارة» (٢/ ٣٥٦)، رقم (١٨٤٧ ـ ١٨٤٨) من طريق عبدالله بن محمد البغوي ـ وهو في «جزئه» (٢٨) ـ، وغيرهم؛ من طريق عقبة بن مكرم، عن عبدالله بن عيسى الخزاز به.
قال البزار: «تفرد به أنس، ولا نعلم رواه عن يونس إلا عبدالله بن عيسي، ولا نعلمه عن أنس إلا من هذا الوجه».

(٢) «الكامل في الضعفاء» (٤/ ٢٥١ ـ ٢٥٢)، رقم (١٠٨٦)، وهو منكر الحديث في حكم أبي زرعة والعقيلي وابن عدي وابن القطان وغيرهم، ولم يوثقه أحد، وبه ضعفه ابن القطان في «بيان الوهم» (٣/ ٤٣٠ ـ ٤٣١)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٧/ ٤٠٩)، والألباني في «ضعيف الجامع» (١٤٨٩) و«الإرواء» (٨٨٥).
وانظر لترجمته: «سؤالات البردعي» (٢/ ٥٢٩)، «الجرح والتعديل» (٥/ ١٢٧)، رقم (٥٨٥)، «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٢٨٦)، رقم (٨٥٦)، «الثقات» (٨/ ٣٣٤)، «المغني» (٣٢٩٥)، «التهذيب» (١٥/ ٤١٦ ـ ٤١٧)، رقم (٣٤٧٤)، «الميزان» (٢/ ٤٧٠)، رقم (٤٤٩٦)، «التقريب» (٣٥٢٤).
وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٥/ ٢١٤٧/ . .)، رقم (٤٥٤٩): «أعله ابن حبان في الضعفاء، والعقيلي، وابن طاهر، وابن القطان»، ولم أقف عليه عند ابن حبان، ولا على الرواية عند العقيلي. والله أعلم.

(٣) أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (١٣١٩) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤١/ ٣٨٣) ـ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٣٥ ـ ١٣٦)، وغيرهم؛ من طريق ابن عيينة عن أبي حمزة الثمالي ثابت بن أبي صفية دينار الكوفي أن علي بن الحسين كان يقول. وهو في «الطيوريات» (١٢٤٩) من طريق ابن المديني عن ابن عيينة أن علي بن الحسين قال، ولم يذكر الثمالي، وهو مرسل، فإن ابن عيينة ولد بعد علي زين العابدين بنحو ١٤ سنة.
وأبو حمزة الثمالي: كوفي ضعيف رافضي، كما في «التقريب» (٨١٨)، ولكن للقصة أصلاً من رواية محمد بن إسحاق وغيره، وراجع: «التهذيب» (٢٠/ ٣٩٤)، «السير» (٤/ ٣٩٣)، «تاريخ الإسلام» (٦/ ٤٣٣).

وجملة: «**الصدقة تمنع ميتة السوء**» مروية أيضاً عن أبي هريرة[(١)]، ورافع بن مَكِيث[(٢)][(٣)]،

---

(١) أخرجه ابن زنجوية في «الأموال» (٢/ ٧٦١)، رقم (١٣٠٨)، وابن المقرئ في «معجمه» (١٤٦)، وفيه يحيى بن عبيد الله التيمي متروك، ونسبه الحاكم إلى الوضع. [«التقريب» (٧٥٩٩)]، وتقدمت ترجمته.

(٢) مكيث: بفتح الميم وكسر الكاف وسكون الياء وبعدها ثاء معجمة بثلاث، على وزن عظيم.
وهو الجهني ﷺ، ذكر أنه شهد بيعة الرضوان، وكان أحد من يحمل ألوية جهينة يوم الفتح، واستعمله النَّبيّ ﷺ على صدقات قومه، وشهد الجابية مع عمر ﷺ.
انظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٧/ ٢٨٥) «تاريخ دمشق» (١٨/ ٢٢)، «الإصابة» (٣/٤٧٣)، رقم (٢٥٥٨).

(٣) أخرجه عبدالرزاق (١١/ ١٣١)، رقم (٢٠١١٨) وعنه أحمد (٢٥/ ٤٨٧)، رقم (١٦٠٧٩).
وأخرجه الدوري في «تاريخه» (٣/ ٢٥٥)، رقم (١٢٠٤)، والبغوي في «معجم الصحابة» (٢/ ٣٦٢)، رقم (٧٢٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/٣٨٩)، رقم (٢٥٦٢)، وابن زنجويه في «الأموال» (١٣١٢)، والطبراني في «الكبير» (٥/ ١٧)، رقم (٤٤٥١) وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ١٠٥٣ ـ ١٠٥٤)، رقم (٢٦٧١ ـ ٢٦٧٣)، والقضاعي (٢٤٤ ـ ٢٤٥)، والبيهقي في «الشعب» (١٠/ ٣٧٧)، رقم (٧٦٥٥ ـ ٧٦٥٦)، (١١/ ٨١)، رقم (٨٢١٤)، وابن عساكر (١٨/ ٢٠ ـ ٢٢)، (٣٨/ ٣٥٧، ٣٥٨) وغيرهم من طريق عبدالرزاق وابن المبارك، كلاهما: عن معمر، عن عثمان بن زفر، عن بعض بني رافع بن مكيث، عن رافع بن مكيث، عن النبي ﷺ قال: «**حسن الملكة نماء، وسوء الخلق شؤم، والبر زيادة في العمر، والصدقة تمنع ميتة السوء**».
وبعضه من هذا الوجه عند أبي داود (٥١٦٢)، والبخاريّ في «التاريخ الكبير» (٣/٣٠٢)، رقم (١٠٢٧).
قال أبو القاسم البغوي: «لا أعلم لرافع بن مَكيث غير هذا».
وقال ابن أبي حاتم [«الجرح والتعديل» (٣/ ٤٨٠)] وابن منده [كما في «تاريخ دمشق» (٣٨/ ٣٥٧)] وأبو نعيم [«معرفة الصحابة»]، والخطيب [«المتفق والمفترق» (٣/١١٤)]، وغيرهم: «...، ورواه بقية عن عثمان بن زفر الجهني عن محمد بن خالد بن رافع بن مكيث عن عمه الحارث بن رافع بن مكيث عن النبي ﷺ مثله».
ولم يقل ابن أبي حاتم مثله، ولكنه زاد: «عن رافع بن مكيث»، وكرره في ترجمة الحارث بن رافع أيضاً (٣/ ٧٤)، رقم (٣٤٢)، ولم يذكر له البخاري في «التاريخ» =

وغيرهما[١]

= (٢/ ٢٦٩)، رقم (٢٤٢٣)، (١/ ٧٣)، رقم (١٨٤) رواية عن أبيه.

وعند أبي نعيم: «عن عمه هلال بن رافع . .» بدل (الحارث). ولعله سبق قلم. والله أعلم.

ورواية بقية هذه أخرجها أبو داود (٥١٦٣) عن محمد بن المصفى، عن بقية، عن عثمان بن زفر، عن محمد بن خالد، عن عمه الحارث بن رافع بن مكيث، عن النبي ﷺ، مصرحاً بالتحديث فيما بين ابن المصفى إلى محمد بن خالد، وعثمان بن زفر الجهني الشامي: مجهول، من السادسة، كما في «التقريب» (٤٤٦٩).

ومحمد بن خالد بن رافع بن مكيث الجهني: مستور، من الرابعة [«التقريب» (٥٨٤٥)].

وعمه الحارث بن رافع: أيضاً لا تعرف حاله، كما قال ابن القطان في «بيان الوهم» (٥/ ٧٠)، رقم (٢٣١٦)، ولذا قال عنه ابن حجر في «التقريب» (١٠٢٠): «مقبول، من الثالثة، وله رواية عن النبي ﷺ مرسلة»، وهو تابعي أرسل هذا الحديث عن النبي ﷺ، فعده بعضهم في الصحابة، وذكره ابن حبان في التابعين من «الثقات» (٤/ ١٣٠)، وقال الذهبي في «الميزان» (١/ ٤٤٥)، رقم (١٦٥٧): «حديثه حسن، إن شاء الله».

وانظر: «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٢٨)، رقم (١٠١٧)، «جامع التحصيل» (ص١٥٧)، «تحفة التحصيل» (ص٥٦).

وأما ابن أبي حاتم فلعله توهم ذكر رافع بن مكيث في رواية بقية مما ورد فيها: «عن عمه الحارث بن رافع بن مكيث ـ وكان رافع بن مكيث شهد الحديبية مع النبي ﷺ ـ عن النبي ﷺ»، أو أنه اطلع على وجه متصل فيه، والله أعلم.

وأما رواية معمر: ففيها مبهم، وهو بعض بني رافع بن مكيث، وجهالة عثمان بن زفر المذكور، وبهما أعله الألباني، وزاد: وقد اضطرب فيه عثمان؛ فمرة رواه هكذا، ومرة قال: حدثني محمد بن خالد بن رافع بن مكيث عن عمه الحارث بن رافع بن مكيث ـ وكان رافع من جهينة، قد شهد الحديبية مع رسول الله ﷺ ـ عن رسول الله ﷺ. والله أعلم. الضعيفة (٧٩٤).

(١) روي من حديث ثوبان، وأبي بكر الصديق، وابن عباس، ورجل، ومن مرسل زيد بن أسلم وغيرهم ﵃.

أما حديث ثوبان ﵁: فلفظه: «لا يزيد في العمر شيء إلا البر، والصدقة تدفع ميتة السوء»، وله أطراف أخرى. وتقدم الكلام عليه عند الحديث (٤٩٥)، وفيه عبدالله بن أبي الجعد ـ أخو سالم بن أبي الجعد ـ: لم يعرف بجرح ولا تعديل، وقال ابن حجر: «مقبول، من الرابعة». «التقريب» (٣٢٥٠). =

= **وأما حديث أبي بكر الصديق** رضي الله عنه: فرواه البزار (١/ ١٩٥)، (٨٢م)، وأبو يعلى (٨٥) وفي «معجمه» (٩)، ونقله عنه الديلمي [«زهر الفردوس» (١/ ٤٣)] ـ وابن الأعرابي في «معجمه» (١٦٧٧) ـ وعنه الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٣٤٥)، وفيه محمد بن إسماعيل الوساوسي، اتهمه البزار وغيره بالوضع. «مسند البزار» (١/ ١٦٠)، و«الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٢)، رقم (١٥٧٧)، وبه أعله الدارقطني، وقال: «وغيره يرويه عن شرحبيل بن سعد مرسلاً، ولا يذكر فيه جابراً ولا أبا بكر». (١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢)، رقم (٢٧)، وبه أعله الهيثمي [«مجمع الزوائد» (٣/ ٢٧٦)، رقم (٤٥٨٣)]، والألباني [«الضعيفة» (١٧٨٤)].

وأورده ابن عدي (٦/ ٢٨٢) ـ بالطرف الأول منه فقط ـ من طريقين عن محمد بن يزيد المستملى، عن زيد بن الحباب به، فقال: «هذا حديث محمد بن إسماعيل الوساوسي البصري عن زيد بن الحباب، سرقه منه محمد بن يزيد وغيره من الضعفاء». وانظر: «الميزان» (٣/ ٤٨١)، رقم (٧٢٢٢)، «اللسان» (٦/ ٥٦٨)، رقم (٦٤٩٤).

وأعله الألباني كذلك بشرحبيل بن سعد، وهو أبو سعد الخطمي الأنصاري مولاهم المدني: ضعفه ابن سعد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان والنسائي والدارقطني، وقال ابن أبي ذئب: «كان متهماً»، وتركه ابن إسحاق وقال مالك: «ليس بثقة»، وقال ابن عدي: «أحاديثه ليس بالكثير، وفي عامة ما يرويه إنكار، وكره مالك الرواية عنه، وهو إلى الضعف أقرب»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٣٦٥)، وقال الحافظ: «صدوق، اختلط بأخرة»، وقول من تقدم أولى، والله أعلم. انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩)، رقم (١٤٨٦)، «الضعفاء» للنسائي (٢٩)، وللعقيلي (٢/ ١٨٧ ـ ١٨٨)، رقم (٧١٣)، «الكامل» (٤/ ٤٠ ـ ٤١)، رقم (٨٩٩)، «التهذيب» (١٢/ ٤١٣ ـ ٤١٧)، رقم (٢٧١٤)، «الميزان» (٢/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧)، «التقريب» (٢٧٦٤).

وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما: فأخرجه ابن المقرئ في «معجمه» (١/ ١٥٣ ـ ١٥٤)، رقم (٤٣٣) ـ ومن طريقه الرافعي في «تاريخ قزوين» (١/ ٤٢٩)، وابن عساكر (١٧/ ١٧٢)، وفيه عدد من المجهولين ومن لا توجد لهم تراجم، وعليه حكم الألباني بأنه إسناد ضعيف مظلم [«الضعيفة» (٣٦٢١)]، وغالب ما أورده ابن عساكر من الروايات بهذا الإسناد مناكير. والله أعلم.

وجاء في نسخة نبيط بن شريط رضي الله عنه، وهي نسخة موضوعة [«المغني» (٢٤٣)، «اللسان» (٣٩١)].

وعن رجل عن النبي ﷺ عند ابن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٧٦١)، رقم (١٣٠٩)، وفيه أبان، وهو ابن أبي عياش العبدي البصري: متروك، من الخامسة «التقريب» =

٦٢٨ **حديث: «صدقة القليل تدفع البلاء الكثير».**

معناه صحيح[(١)].

٦٢٩ **حديث: «الصراط كحد السيف أو كحد الشعرة»[(٢)].**

= (١٤٢٩)، وشيخه مبهم لا يعرف، والظاهر أنه آخر مثله، وليس من الصحابة، ولعل هذا هو أصل حديث شرحبيل بن سعد المتقدم، أو العكس، ويكون الرجل المبهم هو شرحبيل بن سعد المذكور، وهو متهم. والله أعلم.

وأما مرسل أسلم مولى عمر ﵁: «صنائع المعروف تقي مصارع السوء، وصلة الرحم تزيد في العمر، وصدقة السر تطفئ غضب الرب»، فرواه ابن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٧٦٢)، رقم (١٣١١)، وفيه عبدالله بن صالح كاتب الليث فيه كلام، وأفراده من غير رواية النقاد عنه محل نظر، كما تقدم تحريره (ح٥٠٨). والله أعلم.

وأخرج ابن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٧٦٦)، رقم (١٣١٨) عن الحسن البصري، قال: قال رسول الله ﷺ: **«صدقة الليل تذهب غضب الرب، وصدقة النهار تطفئ الذنوب كما يطفئ الماء النار»**، وإسناده صحيح إلى الحسن.

ولابن زنجويه أيضاً في «الأموال» (٢/ ٧٦٤)، رقم (١٣١٥) عن عبدالله بن عمرو بن العاص ﵁ أنه قال: «الصدقة تمنع المصيبة، والصيام يمنع من قدر السوء». وفيه رشدين بن سعد: رجل صالح، ولكنه ضعيف في الحديث، مخلط تخليط الصالحين، كما تقدم (ح٥٠٨)، وبقية رجاله كلهم ثقات مصريون.

*** **قال ابن الملقن:** «ويغني ـ يعني: في فضل صدقة السر ـ ما أخرجه الشيخان عن أبي هريرة ﵁: أن رسول الله ﷺ قال: **«سبعة يظلهم الله في ظله، يوم لا ظل إلا ظله: .. ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»**. «البدر المنير» (٧/ ٤١٠)، ونحوه في «التلخيص الحبير» (٥/ ٢١٤٧ ـ أضواء).

(١) قال الغَزِّي وابن الديبع: «ليس بحديث، ومعناه صحيح» [«الجد الحثيث» (٢٢٤)، «التمييز» (٧٧١)]، ويشهد لصحة معناه ما تقدم من الروايات في الحديث السابق الذكر. والله أعلم.

(٢) نقل البيهقي في «الشعب» (١/ ٥٦٥) في معناه عن شيخه الحليمي، أنه قال: «قوله في الصراط «أنه أدق من الشعرة»، معناه: أن أمر الصراط، والجواز عليه أدق من الشعر؛ أي: يكون يسره وعسره على قدر الطاعات والمعاصي، ولا يعلم حدود ذلك إلا الله ﷻ، لخفائها وغموضها، وقد جرت العادة بتسمية الغامض الخفي دقيقاً، وضرب المثل له بدقة الشعرة.

وقوله: «إنه أحد من السيف»: فقد يكون معناه ـ والله أعلم ـ أن الأمر الدقيق الذي يصدر من عند الله إلى الملائكة في إجازة الناس على الصراط يكون في نفاذ حد =

البيهقي في «الشعب» عن أنس به مرفوعاً[(١)]، وقال: هذا إسناد ضعيف[(٢)].

= السيف ومضيه إسراعاً منهم إلى طاعته وامتثاله، ولا يكون له مرد، كما أن السيف إذا نفذ بحده وقوة ضاربةٍ في شيء لم يكن له بعد ذلك مرد».

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٥٦٤ ـ ٥٦٥)، رقم (٣٦١)، وفيه سعيد بن زربي: غير ثقة، صاحب عجائب ومناكير، كما تقدم (ح٢٦، ٥٥٥). ويزيد بن أبان الرقاشي: ضعيف؛ حدث عن أنس ﷺ بمناكير، كما تقدم أيضاً (ح٩٠).

(٢) وتمام كلامه: «.. غير أن معنى ما روي فيه موجود في الأحاديث الصحيحة التي وردت في ذكر الصراط، وقد ذكرناها في كتاب «البعث»، وهذا اللفظ من الحديث لم أجده في الروايات الصحيحة»، وقال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٤٦٢)، (ح٦٥٧٤): «في إسناده لين».

وجاء عند مسلم (٣٠٢/ ١٨٣)، وابن حبان (٧٣٧٧) من حديث عيسى بن حماد زغبة المصري عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ﷺ في حديث الرؤية الطويل، وفي آخره: «قال أبو سعيد الخدري: بلغني أن الجسر أدق من الشعرة، وأحد من السيف».

وقوله: «قال أبو سعيد الخدري: بلغني ..» شاذ، أخطأ فيه شيخ الإمام مسلم عيسى بنُ حماد زغبةُ المصريُّ، وهو آخر مَن حدَّث من الثقات عن الليث ـ كما في «التقريب» (٥٢٩١) ـ وإنما هو قول سعيد بن أبي هلال، دون أبي سعيد الخدري ﷺ، هكذا رواه يحيى بن عبدالله بن بكير وعبدالله بن صالح عن الليث.

أخرجه الدارقطني في «الرؤية» (١١)، وابن منده في «الإيمان» (٨١٧) وأبو الفتح بن أبي الفوارس في «جزء في مجلس من فوائد الليث بن سعد» (٥) من ثلاث طرق عن ابن بكير. ورواه الدارقطني وحده في «الرؤية» (١٠) من طريق أبي صالح كاتب الليث به. ورواه ابن المبارك في «الزهد» (٤٠٦) ـ ومن طريقه ابن أبي الدنيا في «الأولياء» (٢٣) ـ عن رشدين بن سعد، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، قال: «بلغني أن الصراط يوم القيامة يكون على بعض الناس أدق من الشعر وعلى بعض الناس مثل الوادي الواسع». وعلقه البيهقي في «الشعب» (١/ ٥٦٦) عن سعيد بن أبي هلال.

وسائر أصحاب زيد بن أسلم ممن رووا هذا الحديث عنه ـ عبدالرحمٰن بن إسحاق، ومعمر، وحفص بن ميسرة، وهشام بن سعد ـ لم يذكروا هذه الزيادة. انظر: صحيح البخاري (٤٥٨١، ٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣)، مسند أحمد (ح١١١٢٧، ١١٨٩٨)، سنن ابن ماجه (٦٠). =

قال: وروي عن زياد النميري عن أنس مرفوعاً: «**الصراط كحد الشعرة أو كحد السيف**»[(١)]، قال: وهي [أيضاً رواية ضعيفة][(٢)] انتهى.

ورواه أحمد من حديث عائشة، وفيه ابن لهيعة[(٣)].

= وكذا لم يذكرها أصحاب أبي سعيد الخدري ﵁؛ كعطاء بن يسار وعطاء بن يزيد الليثي وغيرهما ممن رووا الحديث عن أبي سعيد ﵁ بطوله. وانظر لها: «البخاري» (ح٨٠٦، ٦٥٧٣ ـ ٦٥٧٤، ٧٤٣٧ ـ ٧٤٣٨).

وفي معناه عن ابن مسعود وأبي هريرة وعائشة ﵃، وسيأتي تخريجها لاحقاً، إن شاء الله تعالى.

(١) لم أقف عليه في «شعب الإيمان» مسنداً، وأورده عنه ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٠/ ٨٤) مسنداً، وهو من طريق أبي سعيد المؤدب عن زياد النميري عن أنس بن مالك ﵁، وأبو سعيد المؤدب: هو محمد بن مسلم بن أبي الوضاح المثنى القضاعي الجزري، نزيل بغداد: «صدوق، يهم» [«التقريب» (٦٢٩٨)]، وزياد النميري: ضعيف، حدث عن أنس ﵁ بالمناكير، كما تقدم (ح٤٨٧، ٦٠٦).

(٢) في نسخ «المقاصد» الخطية: «وهي رواية صحيحة»، وهو خطأ، والتصويب من المصدر؛ «شعب الإيمان» (١/ ٥٦٥ ـ ٥٦٦)، وتقدم الكلام على إسناده.

(٣) أخرجه أحمد (٤١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣)، رقم (٢٤٧٩٣) في حديث طويل، وفيه: «ولجهنم جسر أدق من الشعر، وأحد من السيف، . .»، وفي إسناده ابن لهيعة، وهو يدلس عن الضعفاء والمتروكين، واختلط بأخرة، فكان يحدث بكل ما يؤتى له، سواء كان من حديثه أم لا، كما تقدم. وانظر: «المجروحين» ١/ ٧٦)، (٢/ ١١ ـ ١٢)، «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٨٧ ـ ٥٠٢)، رقم (٣٥١٣).

وقد روي في معناه عن أبي هريرة وابن مسعود ﵄، وعن عبيد بن عمير مرسلاً بأسانيد أنظف مما تقدم.

أما حديث ابن مسعود ﵁: فأخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٣١) وعبدالله بن أحمد في «السُّنَّة» (٢/ ٥٢٠ ـ ٥٢١)، رقم (١٢٠٣)، والطبراني في «الكبير» (٣٥٧/٩)، رقم (٩٧٦٣)، والدارقطني في «الرؤية» (١١٦)، والحاكم (٢/ ٣٧٨)، (٤/ ٥٨٩ ـ ٥٩٠)، في حديث طويل في الحشر والحساب، وفيه: «**ويمرون على الصراط، والصراط كحد السيف دحض مزلة، ..**».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٦٢٠): «رجاله رجال الصحيح، غير أبي خالد الدالاني، وهو ثقة».

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٢٣٠)، رقم (٨٩٩٢) من طريق زر بن حبيش عن ابن مسعود ﵁ قال: «يوضع الصراط على سواء جهنم مثل حد السيف المرهف، مدحضة مزلة». =

= وللحاكم (٢/٣٧٦) من طريق أبي الأحوص عن عبدالله ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، قال: «**الصراط على جهنم مثل حد السيف، فتمر الطائفة الأولى كالبرق، ...**».

وأسانيدها صحيحة إلى ابن مسعود ﷺ، والموقوف منها في حكم الرفع. والله أعلم.

وأخرجه الدارقطني في «الرؤية» (١١٤)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص٣٥١ ـ ٣٥٥) من طريق أحمد بن أبي طيبة الدارمي وشجاع بن صبيح الجرجاني وورقاء بن عمر اليشكري؛ عن أبي طيبة عيسى بن سليمان بن دينار الدارمي الجرجاني الزاهد، عن كرز بن وبرة الحارثي الكوفي ـ نزيل جرجان ـ عن نعيم بن أبي هند، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود ﷺ، وذكر هذا الوصف في رؤية المنافقين لنور المؤمنين على الصراط، ولفظه: «فيقول أهل النفاق: ذرونا نقتبس من نوركم، ومضى النور بين أيديهم وبقي أثره مثل حد السيف دحض مزلة..». وأبو طيبة ضعفه ابن معين، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٣٤)، وقال: «يخطئ»، وأورد له ابن عدي جملةَ مناكيرَ من روايته عن كرز بن وبرة وغيره، فقال: «وهذه الأحاديث لكرز بن وبرة يرويها عنه أبو طيبة، وهي كلها غير محفوظة، وأبو طيبة هذا كان رجلاً صالحاً، ولا أظن أنه كان يتعمد الكذب، ولكن لعله كان يُشَبَّهُ عليه فيَغْلَط». «الكامل» (٥/ ٢٥٦)، رقم (٢٥٧)، «تاريخ جرجان» (٤٩٢).

وكرز من زهاد التابعين، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢٧) وله ترجمة في «تاريخ جرجان» (ص٣٣٦ ـ ٣٥٩)، (٦١٨) و«السير» للذهبي (٦/ ٨٤ ـ ٨٦)، وحمل ابن عدي والسهمي مناكير حديثه ـ ومنها هذا الحديث ـ على الرواة عنه. **والله أعلم**.

وأخطأ أبو طيبة في هذا الحديث سنداً ومتناً، والمحفوظ أنه عن أبي عبيدة عن مسروق عن ابن مسعود ﷺ، ووصف «كحد السيف» للصراط، وليس للنور، ولا ينطبق على النور وصف الدحض والمزلة. والله أعلم.

وأما حديث أبي هريرة ﷺ: فأخرجه الدارقطني في «الرؤية» (٣٣) عن أبي عبدالله الأغر عن أبي هريرة ﷺ في حديث رؤية الرب ﷻ يوم القيامة، وفيه: «.. ثم يضرب الصراط بين ظهراني جهنم، وهو كحد السيف، بحافتيه حسك وسعدان، ..». وإسناده حسن، رجاله كلهم ثقات، سوى بكر بن وائل بن داود الكوفي، فصدوق، كما في «التقريب» (٧٥٢).

وروي من طريق أبي رافع إسماعيل بن رافع بن عويمر المدني القاص، وهو واه جدّاً، مع الاختلاف في إسناده على وجوه كثيرة ذكر ابن عدي وابن كثير أنهما أفرداها في جزء، وعليه حكم ابن كثير في «التفسير» (٣/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨) و«التاريخ» =

٦٣٠ حديث: «صغار قوم كبار قوم آخرين».

الدارمي في «مسنده»، والبيهقي في «مدخله» من جهة شرحبيل بن سعد[(١)]، قال: دعا الحسن بن علي بن أبي طالب بنيه وبني أخيه، فقال: يا بني وبني أخي! إنكم صغار قوم يوشك أن تكونوا كبار آخرين، فتعلموا العلم، فمن لم يستطع منكم أن يرويه ـ أو قال: يحفظه ـ فيلكتبه، وليضعه في بيته[(٢)].

ورواه ابن عبدالبر من طريق أحمد بن حنبل، ثم من جهة محمد بن أبان[(٣)]، قال: قال الحسين بن علي لبنيه ولبني أخيه: تعلموا العلم، فإنكم

= (١٩/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، والحافظ ابن حجر في «الفتح» (١١/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧) بالاضطراب في سنده، مع استنكارٍ شديدٍ لأشياء في متنه، ونقلا ذلك عمن تقدمهم من الأئمة رحمهم الله.

وروي أيضاً من طريق أبي معشر نجيح بن عبدالرحمٰن السندي المدني، وقد ضعفه جمهور الأئمة بل اتهمه بعض الأئمة برواية الموضوعات عن جماعة من الثقات، انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٧٤ ـ ٣٧٦). فلا يصلح هذا للاعتبار، ويغني عنه الطريق الأول. والله أعلم.

ولابن أبي شيبة (٥٣٣٨)، والطبري (١٢/ ٣٣)، رقم (١٧٤٤٣) وغيرهما من طرق عن عبيد بن عميرٍ قولَه: «الصراط دَحْض مَزَلَّة؛ كحد السيف، يتكفأ، . . .».

و(الدحض): الزلِق، وهو ما يسبب الانزلاق. و(مدحضة مزلة): وزن مفعلة ـ وتفتح الزاي وتكسر ـ يعني: أنه تزلق عليه الأقدام ولا تثبت. انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ٩٢)، (٢٦١).

(١) هو: أبو سعد الخطمي مولاهم المدني: متروك، تقدمت ترجمته (ح٦٢٧).

(٢) أخرجه الدارمي (٥٢٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٤٠٧) ـ معلقاً ـ وابن أبي حاتم في «العلل» (٢٨٢٠)، والبيهقي في «المدخل» (٦٣٢، ٧٧٢)، والخطيب (٦/ ٣٩٩)، رقم (٣٤٥٤) وفي «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٤٧٥) و«تقييد العلم» (١٦٧، ١٦٨)، وابن عساكر (١٣/ ٢٥٩)، من غير طريق عن محمد بن أبان ومسعود بن سعد الجعفيين عن يونس بن عبدالله بن أبي فروة عن شرحبيل بن سعد الخطمي به. وشرحبيل بن سعد محل نظر، وتُرِك بأخرة. والله أعلم.

(٣) هو: أبو عمر محمد بن أبان بن صالح القرشي مولاهم الجعفي ـ صهرهم ـ الكوفي: ضعفه أحمد وابن معين والبخاري والفسوي وأبو حاتم الرازي وأبو داود والنسائي وابن حبان وابن عدي ومحمد بن طاهر، وذلك لسوء حفظه وغلطه في الأخبار. وقال أحمد بن حنبل: «كان يقول بالإرجاء، وكان من رؤسائهم، ترك الناس حديثه لأجل =

صغار قوم وتكونون كبارهم غداً، فمن لم يحفظ منكم فليكتب[(١)] كذا رأيته «الحسين» بالتصغير[(٢)].

وعند البيهقي من حديث عبدالله بن عُبَيد بن عُمَير، قال: كان في هذا المكان خلف الكعبة حلقة، فمر عمرو بن العاص يطوف، فلما قضى طوافه جاء إلى الحلقة، فقال: ما لي أراكم نَحَّيتُم هؤلاء الفتيان عن مجلسكم! لا تفعلوا، أوسِعوا لهم وأَدنُوهم وأفهِموهم الحديثَ، فإنهم اليوم صغار قوم،

= ذلك»، وقال أيضاً: «لم يكن ممن يكذب»، وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأخبار، وله الوهم الكثير في الآثار»؛ يعني: القلب على الخطإ، لسوء حفظه. وترجم له ابن أبي حاتم مرتين؛ مرة باسم «محمد بن أبان الجعفي»، وأخرى باسم «محمد بن أبان بن صالح القرشي»، وهو واحد، أصله مولى لقريش، وتزوج في الجعفيين فنسب إليهم، كما نص عليه غير واحد من الأئمة.

انظر: «تاريخ الدوري» (٣/ ٣٣١)، رقم (١٥٩٦)، «التاريخ الكبير» (١/ ٣٤)، رقم (٥٠)، و«الأوسط» (٣/ ٦١٥)، رقم (٩٤٣)، و(٤/ ٨١٤)، رقم (١٢٨٠)، «الضعفاء» للبخاري (٣١١)، «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٩)، رقم (١١١٩)، (٧/ ٢٠٠)، رقم (١١٢١)، «المجروحين» (٢/ ٢٦١ ـ ٢٦٢)، «الكامل» (٦/ ١٢٨)، «المغني» (٥٢٢٦)، «اللسان» (٦/ ٤٨٨)، رقم (٦٣٥٤)، «تعجيل المنفعة» (٩٢٢).

(١) أخرجه أحمد في «العلل» (٢٨٦٥) ومن طريقه ابن عبدالبر في «جامع العلم» (٤٨٤)، والخطيب في «الكفاية» (ص٢٦٤ ـ ٢٦٥)، والأصبهاني في «الترغيب» (٦١١)، وابن عساكر (١٣/ ٢٥٩) عن مطلب بن زياد بن أبي زهير الثقفي عن محمد بن أبان، قال: «جمع الحسن بن علي..».

وهذا إسناد منقطع أو معضل بين محمد بن أبان الجعفي ـ وروايته عن أبي إسحاق السبيعي وحماد بن أبي سليمان وطبقتهما ـ وبين الحسن بن علي ﷺ، مع ضعف محمد بن أبان كما تقدم آنفاً.

وتفرد به عن محمد بن أبان مطَّلِبُ بن زياد ـ وهو صدوق ربما وهم [«التقريب» (٦٧٠٩)]، ورواه غيره عن محمد بن أبان عن يونس بن عبدالله بن أبي فروة عن شرحبيل بن سعد الخطمي، كما تقدم. والله أعلم.

(٢) ذكر محقق «جامع بيان العلم» (١/ ٣٥٨) أنه ورد في نسختين خطيتين (حسين) بالتصغير، وهو خطأ.

وأما عند أحمد ومن أخرجه من طريقه فـ (حسن) مكبراً، وهكذا جاء مكبراً في ترجمة يونس بن أبي فروة ـ راويه عن شرحبيل ـ في كتب التراجم. والله أعلم.

يوشكون أن يكونوا كبار آخرين، قد كنا صغار قوم ثم أصبحنا كبار آخرين(١)

ومن جهة يحيى بن أيوب، [ق١١٧/أ] عن هشام بن عروة، قال: كان أبي يقول: إنا كنا أصاغر قوم ثم نحن اليوم كبار، وإنكم اليوم أصاغر وستكونون كباراً، فتعلموا العلم تسودوا به قومكم ويحتاجوا إليكم، فوالله ما يسألني الناس حتى لقد نسيت(٢)

وعند ابن عبدالبر من طريق عثمان بن عروة عن أبيه، أنه كان يقول لبنيه: يا بني! أزهد الناس في عالم أهله، فهلموا إلي فتعلموا مني، فإنكم توشكون أن تكونوا كبار قوم، إني كنت صغيرا لا يُنْظَر إلي، فلما أدركت من السن ما أدركت جعل الناس يسألوني، وما شيء أشد على امرئٍ من أن يُسأل عن شيء من أمر دينه فيجهله(٣) ولبعضهم(٤) مما هو شبيه بهذا:

قل لمن لا يرى المعاصر شيئاً ... ويرى للأوائل التقديما

إن ذاك القديم كان جديداً ... وسيغدو هذا الجديد قديما

---

(١) أخرجه ابن سعد (٤/ ١٩٢ ـ ١٩٣)، رقم (٥٣٤١)، والبيهقي في «المدخل (٢/١٥٤)، رقم (٦٣١)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٢٩)، وإسناده صحيح متصل. والله أعلم.

(٢) رواه البيهقي في «المدخل» (٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦)، رقم (٦٣٣)، وأيضاً: «١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥»، رقم (٤١٥)، والدارمي (٥٧١)، والفسوي (١/ ٥٥١)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص١٩٤)، وابن عساكر (١٣/ ٩١ ـ ٩٢) من طرق صحيحة عن هشام به، ولفظ الدارمي والفسوي مختصر. والله أعلم.

(٣) أخرجه ابن عبدالبر في «جامع العلم» (ح٤٨٧)، وفي إسناده مقال، لكونه من حديث إسماعيل بن عياش عن غير أهل الحجاز، وفي حديثه عن غير أهل بلده ضعف واضطراب، ولكنه توبع هنا متابعة قاصرة عن هشام بن عروة عن أبيه، كما تقدم آنفاً، وفي لفظ الدارمي له: «.. تعلموا، فإن تكونوا صغار قوم فعسى أن تكونوا كبار آخرين، وما أقبح على شيخ يسأل ليس عنده علم».

(٤) هما لأبي عبدالله محمد بن شرف القيرواني (ت٤٦٠هـ) في أوائل «مسائل الانتقاد» له (ص)، وقبله كلام نفيس في النقد، ونقل الزبيدي في «تاج العروس» (١/ ٩٣) نحوه عن شيخه عبدالله بن عبدالله بن سلامة الأدكاوي المصري الشافعي الشهير بالمؤذن (ت١١٠٤هـ).

٦٣١ حديث: «**صغروا الخبز، وأكثروا عدَده، يبارَكْ لكم فيه**».

الديلمي من حديث عبدالله بن إبراهيم[(١)] حدثنا جابر بن سليم الأنصاري[(٢)] عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة به مرفوعاً[(٣)].

وهو واه، بحيث ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»، وقال: إن المتهم به جابر بن سليم[(٤)].

قال: وروي عن ابن عمر مرفوعاً: «**البركة في صغر القرص، وطول الرشأ، وصغر الجَدْوَل**»[(٥)].

---

(١) هو: عبدالله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري المدني، كما استظهره الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٣٧٧١)، وهو المذكور في شيوخ علي بن الحسين الخواص راوي هذا الحديث عنه، والغفاري هذا: متهم بالوضع، كما تقدم (ح٥٧٩).

(٢) هو: جابر سليم الأنصاري الزرقي: من شيوخ الإمام أحمد، وقال فيه: «شيخ ثقة، مديني، حسن الهيئة».
وخالف أبو الفتح الأزدي، فذكره في «الضعفاء» بهذا الحديث، وقال: «هو منكر الحديث»، وتبعه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٢٩) فاتهمه بهذا الحديث، وتعقبهما ابن حجر في «اللسان» بتوثيق الإمام أحمد له، وقال: «لعل الآفة ممن دونه»، وقول الحافظ هذا هو الصواب، والآفة من تلميذه عبدالله بن إبراهيم الغفاري. والله أعلم.
انظر: «العلل» لأحمد (٤٨٢٠)، «الجرح والتعديل» ٢/ ٥٠١)، رقم (٢٠٥٨)، «اللسان» (٢/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥)، رقم (١٧٣٢).

(٣) أخرجه الديلمي (٢/ ٢٠٥/ ب ـ ٢٠٦/ أ) من طريق الإسماعيلي ـ وهو في «معجم شيوخه» (٢٠٢) ـ، وأبو الفتح الأزدي في «الضعفاء» ـ كما في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ١٨٣)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٩٢) ـ من طريقين عن عبدالله بن إبراهيم الغفاري به.

(٤) تقدم مع التعقُّب عليه في اتهامه لجابر بن سليم ـ تبعاً للأزدي ـ وإنما الآفة ممن دونه. وكذا حكم بنكارته وضعفه الشديد كلٌّ من الحافظ في «اللسان»، والصالحي في «سبل الهدى» (٧/ ١٨٥)، وعلي القاري في «جمع الوسائل» (١/ ١٩٥) وغيرهم، وحكم الألباني بوضعه [«الضعيفة» (٣٧٧١)].

(٥) رواه الطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٢٠٤)، رقم (٣٦٠) عن محمد بن عبدالله القرمطي، عن عمر بن خالد المخزومي، وأخرجه أبو الحسين الطيوري في «الطيوريات» ـ كما في «اللآلي» للسيوطي (٢/ ١٨٣) ـ عن أبي محمد عبيد الله بن =

ونقل عن النسائي: أنه كذب(١).

وهو باللفظ الثاني عند الديلمي بلا سند عن ابن عباس(٢)، وكل

= عبدالرحمٰن السكري، عن عبدالله بن أبي سعد، عن أبي سليمان يحيى بن خالد بن يحيى بن أيوب بن سلمة المخزومي، كلاهما (عمر بن خالد، ويحيى بن خالد المخزوميان) عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن محمد بن أبي بكر، عن برد ـ هو ابن سنان الدمشقي ـ عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً. إلا أن لفظ الطبراني: «البركة في صغر الدلو» بدل «. . القرص».

وشيخ الطبراني محمد بن عبدالله العدوي القرمطي المدني، نزيل بغداد: ترجم له الخطيب (٥/ ٤٣٣)، رقم (٢٩٥٣)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢٢/ ٢٧٦) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وملتقى الوجهين في عمر بن خالد وأبي سليمان يحيى بن خالد المخزوميين، كلاهما عن ابن أبي فديك، وكلاهما (عمر ويحيى) لم أجد لهما ترجمة، إلا أن البغوي حسن في «شرح السُّنَّة» (٥/ ٤٩)، رقم (١٢٦٩) حديثاً من رواية أبي سليمان يحيى بن خالد بن يحيى بن أيوب المخزومي. والله أعلم.

ومحمد بن أبي بكر ـ شيخ ابن أبي فديك، والراوي عن برد بن سنان ـ: لم يتبين لي من هو؟

وبرد بن سنان الشامي: صدوق، وعده النسائي في الطبقة السادسة من الرواة عن نافع (ص٥٣)، رقم (٢٣)، وتفرد مثله عن نافع إمام المدينة غير معتمد، على أن الإسناد إليه مظلم. والله أعلم.

(١) الموضوعات (٢/ ٢٩٢)، ولم يتعقبه السيوطي وغيره عليه.

(٢) بل أسنده الديلمي (٢/ ٢٠/ب ـ ٢١/أ) عن أبي ثابت بنجير بن منصور، عن جعفر بن محمد الأبهري، عن أبي إسحاق بن أبي حماد، عن محمد بن يونس القيسي، عن عبدالله بن حمزة، عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن داود بن الحصين، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي، عن عكرمة، عن ابن عباس به. قال: «وفي الباب عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه».

ولم أقف على من يسمى محمد بن يونس من هذه الطبقة إلا **محمد بن محمد بن يونس الأبهري الأصبهاني**؛ ترجم له أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٤٠)، يروي عن يونس بن حبيب وأسيد بن عاصم وأحمد بن عصام، توفي سنة (٣٣٣هـ)، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل.

وداود بن الحصين الأموي مولاهم المدني؛ ثقة، إلا في عكرمة [«التقريب» (١٧٧٩)]. قال ابن المديني وأبو داود وغيرهما: «ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث»، وقال ابن عدي: «إذا روى عنه ثقة فهو صحيح الرواية، إلا أن يروي عنه =

ذلك باطل(١)، ولكن قد جاء عن الأوزاعي وغيره ـ كما سيأتي ـ في قوله: «**قوتوا طعامكم**»(٢) أنه تصغير الأرغفة(٣)

= ضعيف فيكون البلاء منهم، لا منه، مثل إبراهيم بن أبي حبيبة هذا، وإبراهيم بن أبي يحيى..»، وذكر له حديثاً موضوعاً من رواية ابن أبي حبيبة عنه، وعليه فقد يكون في إسناد الديلمي قلب بتقديم إبراهيم بن إسماعيل ابن أبي حبيبة على داود بن الحصين. وقول ابن عدي هذا اعتمده ابن القيم وغيره، وهو الأقرب. والله أعلم.

انظر: «الكامل» (٣/ ٩٢)، «التعديل والتجريح» (٢/ ٥٦٥)، رقم (٣٥٤)، «التهذيب» (٨/ ٣٧٩ ـ ٣٨٢)، رقم (١٤٣٤)، «الكاشف» (١٤٣٤)، «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص١٥٤ ـ ١٥٩)، (٥/ ٤).

وإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي: وثقه الإمام أحمد، واختلف قول ابن معين فيه، فقال مرة: «صالح» ومرة أخرى قال: «ليس بشيء»، وقال ابن سعد (٥/ ٤١٢): «كان مصلياً عابداً، صام ستين سنة، وكان قليل الحديث»، وضعفه النسائي، وقال البخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال الدارقطني: «متروك»، وقال ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل»، وقال أبو أحمد الحاكم: «حديثه ليس بالقائم»، وقال الذهبي: «عابد..، واهي الحديث». وذكرالعقيلي وابن حبان وابن عدي جملة مناكير ومقلوبات وما لا أصل لها مما رواها عن داود بن الحصين وغيره من الثقات، وأكثرها عن داود، فمن كان هكذا في قلة حديثه ـ كما قال ابن سعد ـ فهو ضعيف جدّاً، ولعل الإمام أحمد لم يقف على هذه المناكير من حديثه، أو كان يحملها غيره. والله أعلم. انظر: «تاريخ الدارمي» (١٤٨)، «الضعفاء» للبخاري (٢)، والنسائي (٢)، والعقيلي (١/ ٤٣ ـ ٤٤)، رقم (٢٨)، والدارقطني (٣٢)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٨٣ ـ ٨٤)، «الكنى» لأبي أحمد (١/ ٢٣٥)، رقم (١٢٣) «المجروحين» (١/ ١٠٩ ـ ١١٠) «الكامل» (١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٥)، «سؤالات البرقاني» (٢٢)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٤٢ ـ ٤٤)، رقم (١٤٦) «الميزان» (١/ ١٩)، رقم (٣٦) «الكاشف» (١١٤) «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٥٩ ـ ٦٠) «المقتنى» (٣٢٤).

والخلاصة: أن آفة الحديث هو إما إبراهيم بن أبي حبيبة الأشهلي، وهو ضعيف صاحب مناكير، أو محمد بن يونس القيسي وشيخه عبدالله بن حمزة، فهما في عداد المجهولين، والحديث بَيِّن النكارة والبطلان. والله أعلم.

(١) قال ابن حجر: «تتبعت هل كان خبز المصطفى ﷺ صغيراً أو كبيراً؛ فلم أر فيه شيئاً». «كشف الخفاء» (٢/ ٢٥).

(٢) الحديث رقم (٧٩٠)، ولم يتكلم عليه ههنا، وإنما أحاله على «كيلوا» برقم (٨٦٠)، وتكلم عليه هناك.

(٣) أورده السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ١٨٣) عن «الطيوريات» من طريق مالك بن =

٦٣٢ حديث: «صلاتكم علي تبلغني أينما كنتم».

هو في حديث أوس بن أوس مرفوعاً، بلفظ: **«إن صلاتكم معروضة علي»**. أخرجه أبو داود والنسائي[١] وغيرهما[٢]، وصححه ابن خزيمة وابن

= سليمان الألهاني عن بقية، قال: سألت الأوزاعي: ما معنى قول رسول الله ﷺ «قوتوا طعامكم يبارك لكم فيه»؟ قال: «صغر الأرغفة».

وضعف إسناده المناوي في «فيض القدير» (٤/ ٥٢٩)، ومالك بن سليمان الألهاني الحمصي ضعيف الحديث، كما قال محمد بن عوف الحمصي والذهبي، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٦٥).

وانظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٥٩)، رقم (٧١٤٢)، «تاريخ الإسلام» (١٧/ ٣٠٦)، «المغني» (٥١٤٥).

(١) أخرجه أبو داود (١٠٤٧، ١٥٣١)، والنسائي (١٣٧٤) وفي «الكبرى» (١٦٧٨).

(٢) وأخرجه ابن أبي شيبه (٨٧٨٩) ـ وعنه ابن ماجه (١٠٨٥، ١٦٣٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ٨٥)، رقم (١٥٧٧٩) وفي «الصلاة على النبي ﷺ» (٦٣) وغيرهما ـ وأخرجه أحمد (٢٦/ ٨٤)، رقم (١٦١٦٢)، والدارمي (١٦١٣) وإسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (٢٢)، والبزار (٨/ ٤١١)، رقم (٣٤٨٥) وأبو بكر المروزي في «الجمعة وفضلها» (١٣)، والطبراني في «الكبير» (١/ ٢١٦)، رقم (٥٨٩) و«الأوسط» (٤٧٨٠)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (ح٩٧٦)، والبيهقي (٣/ ٢٤٨) وفي «السنن الصغير» (٤٥١)، و«الشعب» (٤/ ٤٣٢)، رقم (٢٧٦٨) و«المعرفة» (٤/ ٤٢٠ ـ ٤٢١)، رقم (١٨٣٧) و«فضائل الأوقات» (٢٧٥) و«حياة الأنبياء» (١٠)، وابن عساكر (٩/ ٤٠٢، ١٩)، رقم (٥٠٣)، وغيرهم؛ من طرق كثيرة عن الحسين بن علي الجعفي الكوفي، قال: حدثنا عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس الثقفي ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة؛ فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا عليَّ من الصلاة فيه، فإن صلاتكم معروضة عليَّ»**، قالوا: يا رسول الله! وكيف تعرض صلاتنا عليك، وقد أرمت؟ ـ يقولون: بليت ـ فقال: **«إن الله ﷻ حرم على الأرض أجساد الأنبياء»**.

تنبيه: وقع عند ابن ماجه في الموضع الأول من «سننه»، وعند البزار: «شداد بن أوس»، وهو وهم، وخولفا فيه عن شيخيهما، والصواب ما رواه الجماعة، وكذا أورده ابن ماجه على الصواب في الموضع الثاني من «سننه»، ونبه عليه المزي في «التحفة» (٢/ ٣)، رقم (١٧٣٦)، وعنه ابن كثير في «تاريخه» (٨/ ١٦٣) وغيرهما، وزاد ابن كثير: «هو عندي في نسخة جيدة مشهورة ـ يعني: من «سنن ابن ماجه» ـ =

حبان والحاكم[(١)]، والنووي وآخرون[(٢)]

= على الصواب، كما رواه أحمد وأبو داود والنسائي: «عن أوس بن أوس»».

(١) أخرجه ابن خزيمة (١٧٣٣، ١٧٣٤)، وابن حبان (ح٩١٠)، والحاكم (١/ ٢٧٨)، (٤/ ٥٥٩)، وصححه على شرط الشيخين، ولم يتعقبه الذهبي.

(٢) صححه النووي في «الأذكار» (٣٤٧) و«رياض الصالحين» (ح١٣٩٩). وصححه كذلك البيهقي في «الاعتقاد» (ص٣٦٦) و«معرفة السنن» (٤/ ٤٢٠)، رقم (١٨٣٧) وغيرِهما، والحافظ عبدالغني المقدسي وابن القيم وابن عبدالهادي والألباني وغيرهم، وهو مؤدى رأي العجلي والدارقطني. وهؤلاء ذهبوا إلى أن عبدالرحمٰن بن يزيد شيخ الحسين الجعفي هو ابن جابر الدمشقي ـ وهو ثقة ـ، وليس بابن تميم الواهي، فصححوا عليه الحديث، والله أعلم. انظر: «الصارم المنكي» (ص١٩٧ ـ ٢٠١)، «جلاء الأفهام» (ص٢٣١ ـ ٢٣٣)، «تهذيب السنن» (١/ ١٨٠ ـ ١٨١) «عجالة الإملاء» للناجي (ص١٧٩ ـ ١٨٣)، «إمتاع الأسماع» للمقريزي (١١/ ٦١ ـ ٦٢)، «الصحيحة» (١٥٢٧)، صحيح سنن أبي داود (٩٦٢)، تعليق محققي «مسند أحمد» (٢٦/ ٨٤)، رقم (١٦١٦٢).

وخالفهم آخرون من جهابذة النقاد أيضاً، فحكموا بأنه منكر المتن، وعبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر ليس له حديث منكر، فالأشبه أن يكون الحديث لعبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم الدمشقي ـ وهو واه، منكر الحديث، وكذَّبه الوليد بن مسلم ـ، والحسين بن علي الجعفي أُشْبهَ عليه أمره، فظنه عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر الثقة، لاتحاد الاسم واسم الأب والبلد بينهما، ولاتصاله الوثيق بيزيد بن يزيد بن جابر أخي عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر، ودخولهما الكوفة معاً، فتوهم أبو أسامة والحسين الجعفي وغيرهما من الكوفيين أنهما أخوان، وأنه هو عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر الدمشقي الثقة، فنسبوه في أحاديثهم بابن جابر، وإنما هو ابن تميم الواهي.

وهؤلاء هم: البخاري في «الضعفاء» (٢١٨) و«التاريخ الكبير» (٥/ ٣٦٥)، رقم (١١٥٦)، وكذلك نقل الترمذي عنه في «العلل الكبير [«ترتيبه» (باب جامع في الرجال، ص٣٩٢، ترجمة: ١٠٢)]، ولم يتعقبه، فكأنه ارتضاه.

وبه قال أبو حاتم الرازي وابنه ـ كما في «العلل» (٥٦٥) و«الجرح والتعديل» (٥/ ٣٠٠)، رقم (١٤٢٣) ـ والبزار في «مسنده» (٣٤٨٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢١٢) وعبدالحق الإشبيلي في «الأحكام الكبرى» (٣/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨)، وابن القطان في «بيان الوهم» (٥/ ٥٧٤ ـ ٥٧٦)، رقم (٢٧٩٥)، والمنذري في «الترغيب والترهيب» (١/ ٢٤٩)، والعيني في «شرح أبي داود» (٥/ ٤٤٠ ـ ٤٤١)، والمناوي في «فيض القدير» (٢/ ٦٧٨ ـ ٦٧٩)، رقم (٢٤٨٠)، والشوكاني في «نيل الأوطار» (٦/ ٢٤٠)، والعظيم آبادي في «عون المعبود» (٣/ ٣٧١) وغيرهم، وبه قال ابن حبان =

ورواه ابن أبي عاصم من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما مرفوعاً: **«صلوا علي، فإن صلاتكم وتسليمكم تبلغني حيثما كنتم»**[(١)].

= في «المجروحين» (٢/ ٥٥ ـ ٥٦)، ونُقِل عن أبي داود وأبي زرعة الرازي وابن العربي وآخرين أيضاً.

وانظر: «الصارم المنكي» (الموضع المتقدم)، «شرح علل الترمذي» ـ تحقيق: الجمل (ص٦٨٢).

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «الصلاة على النبي ﷺ» (باب قول النبي ﷺ إن صلاتكم وتسليمكم تبلغني، ح٢٦) عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن زيد بن الحباب، عن إبراهيم بن جعفر [كذا؟] ـ من ولد ذي الجناحين ـ، عن علي بن عمر، عن أبيه، عن علي بن حسين، قال: أخبرني أبي، عن حسن رضي الله عنه، مرفوعاً به.

وهذا شاذ، وهم ابن أبي عاصم في إسناده في موضعين، وإنما هو جعفر بن إبراهيم ـ من ولد ذي الجناحين ـ عن علي بن عمر عن أبيه عن علي بن حسين عن أبيه عن جده رضي الله عنه، هكذا هو عند ابن أبي شيبة في «المصنف»، وعنه عند أبي يعلى في «مسنده» وآخرين، كما سيأتي عند تخريج حديث علي رضي الله عنه مؤخراً.

وأما حديث الحسن رضي الله عنه: فأخرجه ابن أبي عاصم في «الصلاة على النبي ﷺ» (ح٢٧)، والدولابي في «الذرية الطاهرة» (ح١١٤)، والطبراني في «الأوسط» (١/ ١١٧)، رقم (٣٦٥) و«الكبير» (٣/ ٨٢)، رقم (٢٧٢٩)، وابن عساكر (١٣/ ٦١)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (١/ ٢٤ ـ ١٢٥) من سبع طرق؛ عن سعيد بن أبي مريم، عن محمد بن جعفر ـ هو ابن أبي كثير الأنصاري المدني ـ قال: حدثني حميد بن أبي زينب، عن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: **«حيثما كنتم فصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني»**.

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن الحسن بن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن أبي مريم».

وحسن إسناده المنذري في «الترغيب» (٢/ ٣٢٦)، رقم (٢٥٧١)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٥٢)، رقم (١٧٢٩٥): «حميد بن أبي زينب لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح»، وحميد بن أبي زينب المديني هذا: ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٤/ ١٦٥)، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل، وأما بقية رجاله فيحتج بهم، وليس الجميع من رجال الصحيح، بل الحسن بن الحسن بن علي لم يخرج له إلا النسائي، وفي «صحيح البخاري» تعليقاً (قبل ح١٣٣٠) قصة ضرب امرأته القبة على قبره شهراً، وهو من سادات العلويين، ووصي أبيه رضي الله عنه، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٢١)، وقال ابن حجر في «التقريب» (١٢٢٦): «صدوق».

إلا أن له علة، وذلك أنه رواه عبدالرزاق (٣/ ٧١)، رقم (٤٨٣٩)، (٣/ ٥٧٧)، =

وفي لفظ لأبي يعلى: «**صلوا علي وسلموا، فإن صلاتكم وسلامكم يبلغني أينما كنتم**»(١).

= رقم (٦٧٢٦) عن الثوري عن ابن عجلان، وسعيد بن منصور في «سننه» ـ كما في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص٢٠٢، ٤٣٤) وإغاثة اللهفان لابن القيم (١/ ١٩١) ـ وإسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (٣٠) من طريقين عن عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، كلاهما (ابن عجلان، والدراوردي) عن سهيل بن أبي سهيل المديني.

وأخرجه ابن عساكر (١٣/ ٦١ ـ ٦٢) من طريق الليث بن سعد، عن ابن عجلان، عن سهيل ـ وهو ابن أبي سهيل ـ وسعيد بن أبي سعيد مولى المهري، كلاهما (سهيل، وسعيد مولى المهري) عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب أنه قال ـ ورأى رجلاً؛ ـ هو سهيل بن أبي سهيل الراوي ـ وقف على البيت الذي فيه قبر رسول الله ﷺ يدعو له ويصلي عليه، فقال حسن للرجل: لا تفعل فإن رسول الله ﷺ قال: «**لا تتخذوا بيتي عيداً، ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً، وصلوا علي حيث ما كنتم فإن صلاتكم تبلغني**»، ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء. ولفظ إسماعيل القاضي: «صلوا في بيوتكم ولا تجعلوا بيوتكم مقابر، لعن الله يهود، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم».

قال ابن الجوزي في «تلقيح فهوم أهل الأثر» (١/ ٤٣٠)، (ح٥٧): «سهيلٌ: ليس بابن أبي صالح، وإنما هو سهيل بن أبي سهيل، وقد روى الدراوردي عنهما جميعاً»، وهو المدني التميمي العابد، ويقال له: سهل بن أبي سهل أيضاً: سكت عنه البخاري في «التاريخ» (٤/ ١٠١ ـ ١٠٢)، رقم (٢١٠٦)، وابن أبي حاتم (٤/ ١٩٩)، رقم (٨٥٧)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٤١٩) وأخرج له الحاكم (٣/ ٤٢٠) وروى عنه جمع من الثقات.

وسعيد بن أبي سعيد مولى المهري: ذكره ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» (١٤٩٦) من مشاهير أتباع التابعين من أهل مصر، وقال: «كنيته أبو السميط، أصله من المدينة، وليس هذا بسعيد بن أبي سعيد المقبري، ذاك من أهل المدينة، وهو من التابعين»، وذكره في «الثقات» أيضاً (٦/ ٣٦٦)، وقال نحو ذلك، وصحح حديثه الحاكم في «المستدرك». انظر: «ذيل الميزان» للعراقي (٤٢١)، و«اللسان» (٤/ ٥٤ ـ ٥٥)، رقم (٣٤٢٧).

فهذا مرسل حسن، أقوى من الموصول الذي قبله، وصحح إسناده الألباني في تحقيق «فضل الصلاة» (٣٠). والله أعلم.

(١) رواه أبو يعلى (١٢/ ١٣١)، رقم (٦٧٦١) من طريق عبدالله بن نافع، عن العلاء بن عبدالرحمٰن، قال: سمعت الحسن بن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: =

وفي لفظٍ عند الطبراني في «الكبير»، وابن أبي عاصم أيضاً: **«حيثما كنتم فصلوا عليَّ، فإن صلاتكم تبلغني»**[(١)]

وله شواهد، منها: عن علي مرفوعاً: **«سلموا علي، فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم»**[(٢)]،

= **«صلوا في بيوتكم لا تتخذوها قبوراً، ولا تتخذوا بيتي عيداً، صلوا علي وسلموا فإن صلاتكم وسلامكم يبلغني أينما كنتم»**.

وعبدالله بن نافع مولى ابن عمر: ضعيف جدّاً، انظر: «تهذيب التهذيب» (١٦/ ٢١٣ ـ ٢١٥)، رقم (٣٦١١).

وفيه أيضاً موسى بن محمد بن حيان البصري شيخ أبي يعلى، ترك حديثَهُ أبو زرعة الرازي، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» (٩/ ١٦١) وقال: «رُبَّما خالف»، وقال الخطيب البغدادي: «روى عنه الصاغاني وغيره أحاديث مستقيمة»، وقال الذهبي: «صدوق، صاحب حديث». انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٦١)، رقم (٧١٤)، «تاريخ بغداد» (١٥/ ٣٤)، رقم (٦٩٥٣)، «تاريخ الإسلام» (٥/ ٩٤٦)، رقم (٤٥٣)، التذييل على كتب «الجرح والتعديل» (١/ ٣١٩)، رقم (٨٦٣).

وضعفه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٥١٣)، رقم (٣٤٩٧)، بعبدالله بن نافع وحده، وحسن إسناده مؤلف «فتح المجيد» (ص٢١٠)، وهو حسن بشواهده، وأما لذاته فلا.

(١) تقدم تخريجه ضمن التعليق السابق.

(٢) لم أقف عليه بتمام لفظ المؤلف ﷺ، وأخرجه ابن أبي شيبة (٧٦٢٤) وعنه ابن أبي عاصم في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (٢٦) وأبو يعلى (١/ ٣٦١)، رقم (٤٦٩) ومن طريقه الضياء (١/ ١٥٤)، رقم (٤٢٨)، عن زيد بن الحباب، ورواه الخطيب في «موضح الأوهام» (٢/ ٥٢ ـ ٥٣، ترجمة حاتم بن الليث) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، كلاهما (زيد بن الحباب وابن أبي أويس) عن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب عن علي بن عمر عن أبيه عن علي بن حسين عن أبيه عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تتخذوا قبري عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، وصلوا عليَّ فإن صلاتكم وتسليمكم يبلغني حيثما كنتم»**. واللفظ لابن أبي شيبة.

وأخرجه إسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (ح٢٠) عن إسماعيل بن أبي أويس عن جعفر بن إبراهيم عن رجل من أهل بيته عن علي بن الحسين به.

قال ابن كثير في «التفسير» (الأحزاب: ٥٦، ٦/ ٤٧٥ ـ طيبة): «في إسناده رجل مبهم لم يسم». =

وهو حديث حسن(١).

٦٣٣ حديث: **«صلاة بخاتم تعدل سبعين بغير خاتم»**.

هو موضوع كما قال شيخنا(٢) وكذا ما أورده الديلمي من حديث ابن عمر [ق١١٧/ب] مرفوعاً، بلفظ: **«صلاة بعمامة تُعْدَل بخمس وعشرين، وجمعة بعمامة تَعْدل سبعين جمعة»**(٣)، ومن حديث أنس مرفوعاً: **«الصلاة في**

= وتقدمت تسميته من وجهين عن جعفر بن إبراهيم، وأنه علي بن عمر بن علي بن الحسين.

قال الألباني في «تحذير الساجد» (ص١٢٨): «سنده مسلسل بأهل البيت ﷺ، إلا أن أحدهم وهو علي بن عمر مستور، كما قال الحافظ في «التقريب» [(٤٧٧٥)]»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٥٦)، وقال: «يروى عن أبيه عن علي بن الحسين، لست أحفظ له عن تابعي سماعاً، يعتبر حديثه من غير رواية أولاده عنه»، فهو أعلى من المستور، إن شاء الله.

وفي الإسناد علة أخرى، وهي أن جعفر بن إبراهيم الجعفري المذكور؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٦٠)، فقال: «يروي عن علي بن عمر عن أبيه عن علي بن الحسين بنسخة، روى عنه زيد بن الحباب، يعتبر حديثه من غير روايته عن هؤلاء»، وكأنه يضعفه في روايته لهذه النسخة، ويلينه في درجة من يعتبر به فيما سواها، ومن أجل ذا أورده ابن حجر في «اللسان» (٢/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠)، رقم (١٨٠٦) وقد سكت عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٧٤). والله أعلم.

(١) لم أقف على موضعه من كتب الحافظ، وكذا حسنه صاحب «فتح المجيد» (ص٢١٠) وصححه الألباني لغيره في «تحذير الساجد» (٩٨ ـ ٩٩)، و«تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق لأبي الحسن الربعي» (ص٥٤).

(٢) وانظر أيضاً: «الأسرار المرفوعة» (ح٢٦٢، ٢٦٣)، و«المصنوع» للقاري (ح١٧٦، ١٧٧)، و«الفوائد المجموعة» (٢١) و«تذكرة الموضوعات» للفتني الهندي (ص١٥٨) لهذا، وما تحته من أحاديث.

(٣) أخرجه الديلمي (٢/ ٢٠٥/أ) ـ وهو في «زهره» (٢/ ٢٤٦)، وأبو علي الحراني في «تاريخ رقة» (ص١٥٣، ترجمة: ٥٩/ ٣٠٣)، وابن عساكر (٣٧/ ٣٥٤)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (ترجمة: العباس بن الحسن بن محمد بن دلشاد، كما في «اللسان» (٤/ ٤١٣ ـ ٤١٤)، رقم (٤١١٩) ـ من ثلاث طرق: عن **العباس بن كثير أبي مخلد الرقي القرشي**، عن يزيد بن أبي حبيب، عن ميمون بن مهران ـ [وفي «اللسان»: مهدي بن ميمون] ـ قال دخلت على سالم بن عبدالله بن عمر فحدثني وحدثته ملياً، ثم التفت إليَّ، فقال: يا أبا أيوب! ألا أخبرك بحديث تحبه وتحمله =

العمامة بعشرة آلاف حسنة»(١).

٦٣٤ حديث: «صلاة بسواك خير من سبعين صلاة بغير سواك».

البيهقي من حديث فرج بن فضالة(٢) عن عروة بن رُوَيْمٍ(٣) عن عمرة عن عائشة مرفوعاً به. وقال: إنه غير قوي الإسناد(٤)

= عني وتحدث به؟ قال: قلت: بلى، قال: دخلت على أبي عبدالله بن عمر بن الخطاب وهو يتعمم، فلما فرغ التفت إلي، فقال: أتحب العمامة؟ قلت: بلى، قال: فأحبها واعتم بها، تجل وتوقر وتكرم، ولا يراك الشيطان إلا ولى، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره في حديث.

وحكم عليه ابن حجر والألباني ومن ذكر أعلاه بالوضع، وقال ابن حجر: «موضوع،.. ولم أر للعباس بن كثير في الغرباء لابن يونس ولا في ذيله لابن الطحان ذكراً،..»، فالعهدة على العباس بن كثير هذا، ولم يترجم له الحراني في «تاريخ الرقة» إلا بهذا الحديث، وأثرٍ عن ابن المسيب أنه لبس برنساً بنفس الإسناد، وآثار الوضع بينة على الرواية بما لا يحتاج إلى برهان آخر. والله أعلم.

(١) أخرجه الديلمي (٢/ ٢١٢/ب) [و «زهره» (٢/ ٢٥٦)] من رواية أبان بن أبي عياش عن أنس ﷺ، وهو متروك، منكر الحديث، ونسخته عن أنس ﷺ موضوعة، كما تقدم، ومن أجله حكم المؤلف وغيره بوضعه، وفيمن دونه غير واحد ممن هم محل نظر، أو لم أقف على تراجمهم. وانظر: «ذيل الموضوعات» للسيوطي (ص١١١)، «تنزيه الشريعة» (٢/ ١٤٦)، رقم (١٤١)، «تذكرة الموضوعات» للفتني (ص١٥٦)، «الموضوعات الكبرى» للقاري (ص٥١)، و«الضعيفة» للألباني (١٢٩).

(٢) هو: فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي الشامي: ضعيف، من الثامنة، مات سنة (١٧٧هـ). «التقريب» (٥٣٨٣).

وفرج بن فضالة: روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري وغيره من أهل الحجاز مقلوبات ومناكير، وروى عن ثابت؛ ولا يصح له عنه حديث، ومن أجل هذه المناكير تركه ابن مهدي وابن المديني، وحكم البخاري وابن حبان بأنه منكر الحديث، ووهاه يعقوب الفسوي وغيره، وقواه أحمد في روايته عن الشاميين خاصة، ومشاه أبو حاتم الرازي في درجة الاعتبار به، وكذا مشاه ابن عدي في غير مناكيره عن يحيى بن سعيد وهشام بن عروة وغيرهما من الحجازيين، وضعفه النسائي والدارقطني وابن معين وأبو زرعة وغيرهم.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٣٤ ـ ٢٣٦)، رقم (٤٨٧٦)، و«موسوعة أقوال الإمام أحمد» (٢١٢٠١).

(٣) رويم ـ بالراء مصغراً ـ، اللخمي أبو القاسم الشامي.

(٤) قاله البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٨) بعد ما أخرجه من طريق محمد بن يزيد =

= السلمي النيسابوري الملقب بـ «محمش»، عن حماد بن قيراط النيسابوري، عن فرج بن فضالة به.

وأخرجه أبو نعيم في «السواك» ـ كما في «الإمام» لابن الملقن (١/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩) و«البدر المنير» (٢/ ١٨) ـ عن محمد بن علي بن عبدالله بن محمد بن مروان بن شجاع، عن هاشم بن القاسم الحراني، عن عيسى بن يونس، عن فرج بن فضالة به. وأعله ابن الملقن بفرج بن فضالة، وفي إسناد البيهقي علتان أخريان سواه:

١ ـ محمد بن يزيد بن عبدالله محمش السلمي النيسابوري: إمام أهل الرأي بنيسابور، وكان يقابل محمد بن يحيى الذهلي إمام أهل الحديث، وذكر أنه لم يكن ذا معرفة بالحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٤٥)، وقال: «يخطئ»، وقال الذهبي في «المغني»: «صدوق»، وضعفه الدارقطني في «غرائب مالك»، وذكر ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ١٣٠) أنه متروك، ولم أقف على هذا الحكم عند أحد ممن تقدمه، والظاهر أنه اشتبه عليه بمحمد بن يزيد المستملي البلخي، فذاك اتهمه ابن عدي، وقواه ابن حبان والحاكم ـ وتقدمت ترجمته، وهي بحاجة للتحرير ـ وكلاهما من طبقة واحدة، ويشتركان في كثير من الشيوخ. وانظر: «تاريخ دمشق» (٢٣/ ٣٩٧)، «تاريخ الإسلام» (٢٢/ ١٦٤) «المغني» (٦٠٨٠ ـ ٦٠٨١) «اللسان» (١/ ٢٨٨)، رقم (١٤٢) «نزهة الألباب» (٢/ ١٦٠)، رقم (٢٥٣٢).

٢ ـ حماد بن قيراط: قال أبو زرعة الرازي: «صدوق» [«الجرح والتعديل» (٣/ ١٤٥)، «المجروحين» (١/ ١٩١)]، وسيأتي أن ابن حبان ينسب إليه أنه كان يمرض القول فيه، ولم أقف عليه مسنداً، وقال أبو حاتم الرازي: «مضطرب الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به» [«الجرح والتعديل» (٣/ ١٤٥)، رقم (٦٤٠)]، وقال ابن عدي (٢/ ٢٥٠): «عامة ما يرويه فيه نظر»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٠٦)، وقال: «يخطئ»، ثم أورده في «المجروحين» (١/ ٢٥٤)، فقال: «يقلب الأخبار على الثقات، ويجيء عن الأثبات بالطامات، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار، وكان أبو زرعة الرازي يمرض القول فيه»، ولعل تصديق أبي زرعة له مقابل تكذيبه لأخيه بشار، حيث قرن معه، ولا يعني أنه يقويه في درجة الصدوق، ولما اقتصر ابن أبي حاتم على بعض كلامه عند النقل فهم منه خلاف المراد. والله أعلم. وانظر: «المغني» (١٧٢٣)، «اللسان» (٣/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، رقم (٢٧٤٣).

وعليه فيقرب أن تكون العلة ممن دون فرج بن فضالة، فهو وإن كان ضعيفاً، فإنه لا بأس به فيما رواه عن الشاميين ـ كما تقدم عن الإمام أحمد وغيره ـ، وشيخه هنا شامي، فالحمل على من دونه أولى، ويحتمل الخطأ منه أيضاً، ومن أجل هذه العلل حكم البيهقي بضعف إسناده. =

وساقه أيضاً من طريق الواقدي، عن عبدالله بن أبي يحيى الأسلمي[(١)]، عن أبي الأسود، عن عروة، عن عائشة مرفوعاً، بلفظ: «**الركعتان بعد السواك أحب إلي من سبعين ركعة قبل السواك**»، وضعفه أيضاً بالواقدي[(٢)]

وقد رواه من غير جهته الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» من رواية ابن لهيعة عن أبي الأسود، بلفظ: «**صلاة على إثر سواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك**»[(٣)]

= وأما رواية أبي نعيم فلم أقف على ترجمة شيخه، وأرى أن في الإسناد تصحيفاً، وبين أبي نعيم وهاشم بن القاسم بن شيبة الحراني شخصان أو ثلاثة، فإن هاشم بن القاسم هذا من كبار العاشرة، وهو صدوق تغير بأخرة، كما في «التهذيب» (٣٠/ ١٢٩ ـ ١٣٠)، رقم (٦٥٢٩) و«التقريب» (٧٢٥٥) و«الاغتباط» (١١١) وغيرها، وهو أقدم وفاة من الإمام أحمد، وأبو نعيم يروي عن الإمام أحمد ـ مع علو الإسناد إليه ـ بواسطة رجلين فأكثر. والله أعلم.

(١) عبدالله بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، وشيخه محمد بن عبدالرحمٰن بن نوفل، يتيم عروة.

(٢) أخرجه في «الكبرى» (١/ ٣٨) من طريق أحمد بن الخليل، عن الواقدي به، ثم قال: «والواقدي لا يحتج به».
وعن الواقدي رواه الحارث بن أبي أسامة [«بغية الباحث» (١٦٠)، و«إتحاف الخيرة» (١٢٢٩)]، ونقله بإسناده عنه الديلمي (٢/ ١٤٩/ب)، والواقدي متهم بالوضع، وبه أعله ابن الملقن في «البدر المنير» (٢/ ١٨)، وابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/ ١٦٧)، والبوصيري في «الإتحاف».

(٣) لم أقف عليه، ولم يذكر له الحافظ الهيثمي في «بغية الباحث» رقم (١٦٠)، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» (٢/ ١٥٠)، رقم (١٢٢٩) إلا الرواية المذكورة عن الواقدي، ولم أقف على أحد عزاه للحارث بن أبي أسامة من غير هذا الوجه، وقد ذكره ابن دقيق العيد في «الإمام» (١/ ٣٨٨)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٢/ ١٧)، وابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/ ١٦٧) وغيرهم عن الخطيب في «المتفق والمفترق» (١/ ٩٤٩، ترجمة: ٥١٤ ـ ٣) من رواية سعيد بن عفير عن ابن لهيعة، وضعفوه بابن لهيعة، ونقلوا ذلك عن البيهقي في «السنن» (١/ ٣٨).
وتقدم أن ابن لهيعة كان يقرأ كلما دفع إليه، ويتلقن، ولفظه هذا هو لفظ حديث مسلمة بن علي الخشني ـ متروك ـ عن معاوية بن يحيى الصدفي ـ ضعيف ـ بإسناده، عند تمام في «الفوائد» رقم (٢٤٨)، فلعل هذا هو أصل حديث ابن لهيعة، وأدخل عليه. والله أعلم.

بل أخرجه ابن خزيمة، وغيره ـ كأحمد والبزار والبيهقي ـ من طريق ابن إسحاق، قال: ذكر الزهري عن عروة، بلفظ: «**فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سبعين ضعفاً**»(١)

وتوقف ابن خزيمة والبيهقي في صحته، خوفاً من أن يكون من تدليسات ابن إسحاق، وأنه لم يسمعه من الزهري، لا سيما وقد قال الإمام أحمد: إنه إذا قال «وذكره» لم يسمعه(٢)

وانتُقِد بذلك تصحيحُ الحاكم له، وهو قوله: إنه على شرط مسلم(٣)،

---

(١) أخرجه أحمد (٤٣/ ٣٦١)، رقم (٢٦٣٤٠) ـ ومن طريقه الحاكم (١/ ١٤٥ ـ ١٤٦)، وعنه البيهقي (١/ ٣٨) ـ والبزار (١٨/ ١٤٦)، رقم (١٠٨)، وابن خزيمة (١٣٧)، والبيهقي في «الشعب» (٤/ ٢٨٠)، رقم (٢٥١٩)، من طرق عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري عن أبيه عن محمد بن إسحاق، قال: ذكر الزهري.. الحديث.

(٢) وبنحوه قال البزار، والدارقطني في «العلل» (١٤/ ٩٢) وفي «الأفراد» ـ كما في «أطرافه» (٥/ ٤٦١)، رقم (٦٠٦٦) ـ وغيرهم من الأئمة، ونقل الحافظ ابن حجر عن أبي زرعة، قال: «سمع ابن إسحاق هذا الحديث من معاوية بن يحيى الصدفي عن الزهري، فدلسه، والصدفي ضعيف جدّاً». «إتحاف المهرة» (١٧/ ١٨٠)، رقم (٢٢٠٩٥).

(٣) تعقبه عليه المنذري في «الترغيب» (١/ ١٠٢)، رقم (٣٣٤)، وابن الصلاح في «مشكل الوسيط» ـ كما في «طرح التثريب» للعراقي (٢/ ٦٥) ـ والنووي في «المجموع» (١/ ٢٦٨)، وابن دقيق العيد في «الإمام» (١/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣)، والعراقي في «طرح التثريب»، وابن الملقن في «البدر المنير» (٢/ ١٥)، والألباني في «الضعيفة» (١٥٠٣) وغيرهم.
وتعقبهم له بأمرين: **أحدهما**: أن ابن إسحاق لم يخرج له مسلم في الأصول، بل متابعةً فقط.
والثاني: أنه مدلس، ولم يصرح بالسماع، بل قد نص الإمام أحمد أنه إذا قال: «ذكر، أو قال» فهو تدليس.
وسبقهم إلى تعليله بتدليس ابن إسحاق له أبو زرعة الرازي والبزار والبيهقي وغيرهم، ممن تقدم ذكرهم.
وانتقد البوصيري [«إتحاف الخيرة» (٦/ ٣٨٤)] هذا التعقب بأن ابن إسحاق لم يتفرد به، بل تابعه عليه معاوية بن يحيى الصدفي، وروي عن عائشة ﵂ من غير هذا الوجه. وهذا ليس بشيء، فإن ابن إسحاق دلسه عن معاوية بن يحيى الصدفي هذا، =

ولكن قد رواه معاوية بن يحيى، عن الزهري. أخرجه البزار وأبو يعلى والبيهقي، وجماعة - منهم ابن عدي في «كامله»[(١)] -، وفي معاوية ضعف أيضاً[(٢)]. قال البيهقي: «ويقال: إن ابن إسحاق أخذه منه»[(٣)].

= وحديث عائشة ﵂ جميع طرقه واهية لا يصلح شيء منها للاعتبار، كما تقدم بيان أحوالها. والله أعلم.

(١) أخرجه أبو يعلى (٨/ ١٨٢)، رقم (٤٧٣٨)، والبزار (١٨/ ١٤٦)، رقم (١٠٩)، وابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٥)، وبحشل في «تاريخ واسط» (١/ ١٧٩ - ١٨٠)، وابن عدي (٦/ ٣٩٩)، وعلي بن عمر الحربي في «الفوائد المنتقاة» (١٤٠)، والدارقطني في «العلل» (١٤/ ٩٢)، رقم (٣٤٤٧)، وتمام (ح٢٤٨)، والبيهقي في «الشعب» (٤/ ٢٨٠)، رقم (٢٥١٩)، والأصبهاني في «الترغيب» (٢/ ٢٧١)، رقم (١٥٦٧)، وابن الجوزي في «العلل» (١/ ٣٦٦)، رقم (٥٥٠)، من خمس طرق عن معاوية بن يحيى الصدفي به. ومنها طريقان صحيحتا الإسناد إلى معاوية الصدفي، فالآفة منه، وهو ضعيف روى عن الزهري مناكير، وبه ضعفه البزار وابن حبان وابن عدي والدارقطني والبيهقي وغيرهم، وعدوا هذا الحديث من مناكيره. والله أعلم.

(٢) هو: معاوية بن يحيى الصدفي الشامي، نزيل الري: ضعيف جدّاً في رواية الرازيين وغيرهم عنه، روى عن الزهري وغيره مناكير ومقلوبات، وأحاديث أهل الشام عنه مستقيمة، كما قال البخاري وغيره، وتقدمت ترجمته (٣٣، ٥٩٧). وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٢/ ١٦): «لكن قال البخاري: «أحاديثه عن الزهري مستقيمة؛ كأنها من كتاب، وهذا من حديثه عنه»، وهذا تبع فيه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٢٢٢)، رقم (٦٠٦٨)، والذي تبعه عليه الذهبي في «الميزان» (٤/ ١٣٨)، رقم (٨٦٣٥)، وغيره أيضاً، وهو مقلوب كلام البخاري فيه، والصواب عكسه. والله أعلم.

(٣) السنن الكبرى (٢/ ٣٨)، وكذا قال البزار، والدارقطني في «العلل» (١٤/ ٩٢)، رقم (٣٤٤٧)، ونقله ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٧/ ١٨١)، رقم (٢٢٠٩٥) عن أبي زرعة الرازي على الجزم، وذكروا أنهما كانا تزاملا إلى الري في صحابة المهدي. والله أعلم.

قال البيهقي: «وروي من وجه آخر عن عروة عن عائشة، ومن وجه آخر عن عمرة عن عائشة، وكلاهما ضعيف».

قال ابن دقيق في «الإمام» (١/ ٣٦٥): «أما الرواية عن عروة فمن حديث معاوية بن يحيى الصدفي، والوجه الذي أشار إليه هو حديث ابن لهيعة، عن أبي الأسود، وتضعيفه له من جهة ابن لهيعة. والله أعلم». ولم يتطرق لرواية عمرة عن عائشة، ولم أقف عليها. والله تعالى أعلم

ورواه أبو نعيم من حديث الحميدي عن سفيان عن منصور عن الزهري، ورجاله ثقات[(١)].

وفي الباب عن أبي هريرة عند ابن عدي في «كامله»، بلفظ: **«صلاة في**

(١) قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٢/ ١٧): «رواه أبو نعيم عن أبي بكر الطلحي، ثنا سهل بن المرزبان، عن محمد التميمي الفارسي، ثنا عبدالله بن الزبير الحميدي، ثنا سفيان. وهذه الطريق أجود الطرق، فمن الحميدي إلى عائشة أئمة ثقات»، وفي «تحفة المحتاج» (١/ ١٧٦ ـ ١٧٧)، رقم (٦٣) ساق إسناده من الحميدي فصاعداً، ثم قال: «وهذا إسناد كل رجاله ثقات»، وهذا الإطلاق فيه نظر، وكلامه في «البدر المنير» أولى، مع نظر فيه أيضاً، لما سيأتي.
وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/ ١٦٧)، رقم (٦٩/ ٢٣٣): «إسناده إلى ابن عيينة فيه نظر، فينظر في إسناده».
وأرى أن إسناده تصحف على ابن الملقن، وتبعه عليه تلميذه ابن حجر حيث اختصر كتابه، وذكره ابن دقيق العيد في «الإمام» (١/ ٣٦٦) على الصواب، ولكن المحقق عاد فصحَّفَه من كتابي «البدر المنير» و«التلخيص». وذكر السيوطي في «اللآلي» (١/ ١٢٠) حديثاً آخر بهذا الإسناد، فقال: «قال أبو نعيم في «الحلية» [(٧/ ٣١٨)]: حدثنا أبو بكر عبدالله بن يحيى بن معاوية الطلحي ـ وأفادنيه أبو الحسن الدارقطني ـ حدثنا سهل بن المرزبان بن محمد أبو الفضل التميمي الفارسي سنة (٢٨٩هـ)، حدثنا عبدالله بن الزبير الحميدي، حدثنا سفيان بن عيينة، عن منصور عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها، قالت: حدثني رسول الله ﷺ: **«إن أول ما خلق الله العقل قال: أقبِلْ، فأقبل، ثم قال: أدبر، فأدبر، ثم قال: ما خلقت شيئاً أحسن منك، بك آخذ، وبك أعطي..»**، في حديث طويل يشبه أحاديث القصاص».
قال أبو نعيم: «غريب من حديث سفيان ومنصور والزهري، لا أعلم له راوياً عن الحميدي إلا سهلاً، وأراه واهماً فيه».
قلت: وسهل بن المرزبان المذكور؛ لم أقف على ترجمةٍ له، ولكنَّ من روى مثل هذين الحديثين بمثل هذا الإسناد لا يكون إلا ساقطاً، وهو جدير بأن يستدرك في الهلكى والمتروكين. والله أعلم.
وأما الراوي عنه فهو أبو بكر عبدالله بن يحيى بن معاوية بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله الطلحي القرشي، راوية مسند أبي بكر بن أبي شيبة عن عبيد بن غنام عن ابن أبي شيبة، ورواه عنه أبو نعيم الأصبهاني وغيره، وأخرج له أبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» (١/ ١١٤، ١٩٣، ٢٠٣، وغيرها)، ووثقه الحافظ الدولابي.
انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٦/ ٢١٠)، وفيات سنة (٣٥٨هـ)، «مشيخة القزويني» (١/ ٤٠٣)، رقم (٢١٩).

أثر سواك أفضل من خمس وسبعين ركعة بغير سواك»(١).

وعن ابن عباس عند أبي نعيم في «السواك» له، بلفظ: «**لأن أصلي ركعتين بسواك أحب إليَّ من أن أصلي سبعين ركعة بغير سواك**»(٢)، وسنده

---

(١) أخرجه ابن عدي (٦/ ٣١٦) من طريق مسلمة بن علي الخشني، عن سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية حدير بن كريب، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً. وقال: وأبو الزاهرية ما أظنه لقي أبا هريرة.
ومسلمة الخشني متروك، كما تقدم (ح٢٦)، وتفرد به بهذا الإسناد، وله فيه إسنادان آخران:
أحدهما: من روايته عن معاوية الصدفي عن الزهري عن عروة عن عائشة، وتقدم.
والآخر: من روايته عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية عن عبدالرحمٰن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ﵂ عن النبي ﷺ. أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٣٣).
قال ابن حبان: «تفرد به عن الأوزاعي، وإنما هو عن الأوزاعي عن حسان بن عطية، أن النبي ﷺ قال: . .»
وهذا المرسل أخرجه ابن أبي شيبة (١٨١٤)، وابن شاهين في «الترغيب» (٢/ ٨٥)، رقم (٥١٠) من طريقي وكيع ومحمد بن يوسف الفريابي، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية مرسلاً.
وأخرجه محمد بن نصر المروزي في «الصلاة» ـ كما في «إتحاف المهرة» (١٧/ ١٨١) ـ من طريق الأوزاعي عن حسان بن عطية، قال: «ركعتان يركعهما العبد قد استن فيهما، أفضل من سبعين ركعة لم يستن فيهما».
فهذه ثلاثة أوجه عن مسلمة بن عُلَيٍّ في رواية هذا الحديث، تدل على شدة خبطه فيه، وماكان ينبغي للمؤلف السكوت عنه. والله أعلم.

(٢) رواه أبو نعيم في «السواك» ـ كما في «الإمام» (١/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧) ـ من طريق يزيد بن عبدالله البيسري، عن عبدالله بن أبي الجوزاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﵄.
ويزيد بن عبدالله البيسري أبو خالد القرشي البصري: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥)، وقال: «روى عنه محمد بن أبي بكر المقدمي، مستقيم الحديث، أصله من السند»، وترجم له ابن عدي (٧/ ٢٨٠)، رقم (٢١٧٦) وذكر له حديثين، أخطأ في أحدهما في صيغة التحديث من «أُخْبِرْتُ» إلى «أخبرني»، والآخر منكر، والعلة فيه من شيخه، وهو متروك، ثم قال: «وليس بمنكر الحديث»، ولذا قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٤٣٢): «أورده ابن عدي ومشاه، فقال: ليس هو بمنكر الحديث»، وقال في «تاريخ الإسلام» (١٢/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦): «تكلم فيه، ولم يترك»، وقال في «المغني» (٧١٢١): «مقل، تكلم فيه»، ولم يذكر توثيق ابن حبان في كتبه، واستدركه ابن حجر في «اللسان» (٨/ ٥٠٠ ـ ٥٠١)، رقم (٨٥٧٧)، وسكت عنه =

= ابن أبي حاتم (٩/ ٢٧٦)، رقم (١١٦١) وأبو أحمد الحاكم في «الكنى» (٤/ ٢٧٥)، رقم (١٩٦١)، واكتفى ابن نقطة في «تكملة الإكمال» (١/ ٤١٤)، رقم (٦٧٨)، وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (١/ ٥١٥ ـ البيسري) بنقل قول ابن عدي، ولم أقف على كلام فيه، إلا قولَ ابن حزم: «لا يدرى من هو»، وعليه قال الحسيني في «الإكمال» (١٠٠٠): «مجهول»، ولم يتعقبه ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (٢/٣٨٣)، رقم (١١٩٣)؛ لأنه ذهب فيه إلى ترجمة أخرى في «الثقات» (٧/ ٦٢٠) باسم «يزيد أبو خالد» من أهل الكوفة، وذكر أنه غير صاحب الترجمة، ووقف في «اللسان» على الترجمة الأصل فاستدركه على الذهبي، وقد زالت الجهالة بتوثيق ابن حبان وتمشية ابن عدي له، بل وزالت مظنة الجرح أيضاً. والله تعالى أعلم

وأما عبدالله بن أبي الجوزاء: فلم أقف على ترجمته، ولا على ذكره في كتب الرجال، وليس هو أبا الجوزاء الذي روى الإمام أحمد في «المسند» (٢١٢٨٥) من طريقه حديثاً عن أبي بن كعب ﷺ، وحكم الحسيني بجهالته في «الإكمال» (١٠٤٨)، ونقل ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (٢/ ٤٣٠)، رقم (١٢٥٠) عن الأزدي، أنه قال فيه: «متروك»، ثم ذهب إلى أنه عبدالله بن الفضل ـ يعني: الهاشمي، من رجال «التهذيب»، بدليل رواية عبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (٣٥/٢٠٨)، رقم (٢١٢٨٦)، للحديث نفسه من طريق معارك بن عباد ـ وهو ابن عبدالله القيسي ـ عن عبدالله بن الفضل عن عبدالله بن أبي الجوزاء عن أُبَيٍّ ﷺ.

وهذا الأمر لا يمكن الركون إليه؛ لأن معارك بن عباد متروك، منكر الحديث ـ كما في «التاريخ الأوسط» (٤/ ٦٧٨)، رقم (١٠٥٤) و«الكبير» (٨/ ٢٨)، رقم (٢٠٣٩)، و«الكامل» (٦/ ٤٥١)، رقم (١٩٣٣) ـ وروى البخاري ـ ومن طريقه ابن عدي ـ عن عبدالصمد بن عبدالوارث عن معارك بن عباد قال: حدثنا الفضل ابن أبي الجوزاء عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ قوله. فهذا قول آخر في تسمية شيخ معارك، وهو متروك في نفسه.

وكلام الحافظ ابن حجر يوهم أمراً آخر، وهو أن أبا الجوزاء هو عبدالله بن الفضل، وليس كذلك في رواية معارك، بل عبدالله بن الفضل ـ والذي سمي في رواية «المسند» الأولى «أبو الفضل» ـ يروي عن عبدالله بن أبي الجوزاء ـ والذي سمي في الرواية الأولى: «أبو الجوزاء» ـ فهما شخصان في هاتين الروايتين، وشخص واحد في رواية البخاري.

وذهب محققو «المسند» إلى أن «أبا الجوزاء» هذا هو أوس بن عبدالله الربعي البصري، ولم يسمع من أُبَيٍّ ﷺ، فيما قاله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٤).

وهناك احتمال آخر، وهو أن يكون تصحف من عبيد الله بن أبي الجوزاء، وهو =

جيد[١]. وعن أنس[٢]، وجابر[٣]، ....

= بصري من هذه الطبقة، سكت عنه البخاري في «التاريخ» (٥/ ٣٧٦)، رقم (١٢٠٠)، وابن أبي حاتم (٥/ ٣١١)، رقم (١٤٧٩) وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٤٥)، رقم (٩٣٩٢)، فهو في عداد المجهولين أيضاً. والله أعلم.
وبقية رجال الإسناد أئمة ثقات.

(١) بل ضعيف، فيه راو مجهول، وهو عبدالله بن أبي الجوزاء، كما تقدم بيانه. والله تعالى أعلم.

(٢) أخرجه السلفي في «مشيخة ابن الحطاب الرازي» ـ كما في «البدر المنير» (٢/ ٢١) ـ والديلمي (٢/ ٢٠٥/أ) من طريقين عن عمار بن يزيد البصري عن موسى بن هلال الطويل عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «**صلاة بسواك تعدل أربعمائة صلاة بغير سواك، وخرج أهلها من الذنوب كما تخرج الشعرة من العجين، وإن خرج الدجال فليس له عليهم سبيل**». ونسخة موسى بن هلال الطويل عن أنس رضي الله عنه موضوعة، قال ابن حبان: كان يضعها أو وضعت له فحدث بها. [«المجروحين» (٢/ ٢٤٣)]، ويقال له موسى بن عبدالله الطويل أيضاً. كما في «الكامل» (٦/ ٣٥١)، رقم (١٨٣٥)، و«اللسان» (٨/ ٢٠٦ ـ ٢٠٨)، رقم (٨٠١٢) وغيرهما، وبه أعله ابن الملقن، ونقل عن الحافظ رشيد الدين العطار، قال: «حديث غريب جدّاً، وفي إسناده نظر».
وكذلك عمار بن يزيد البصري؛ مجهول، لا يعرف، كما في «المغني» للذهبي (٤٣٩٢)، و«اللسان» (٦/ ٥٥)، رقم (٥٥٥٣).
وفي كلا الطريقين إليه من يجهل حاله أيضاً. والله أعلم.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «السواك» ـ كما في «الإمام» (١/ ٣٦٧)، ومن طريقه الديلمي (٢/ ١٤٩/ب) ـ من طريق جعفر بن أحمد عن أحمد بن صالح عن طارق بن عبدالرحمن عن محمد بن عجلان عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً: «**ركعتان بالسواك أفضل من سبعين ركعة بغير سواك**».
قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/ ١٠٢)، رقم (٣٣٦): «إسناده حسن»، وليس بحسن، بل تالف، فإن أحمد بن صالح الراوي عن طارق بن عبدالرحمن الأحمسي البجلي هو الشمومي أبو جعفر المكي أحد المشهورين بالوضع، وتقدم له حديث آخر موضوع في الصلاة مع العمامة. انظر: «المجروحين» (١/ ١٤٩)، «الثقات» (٨/ ٢٦)، «الضعفاء» للدارقطني (٥٧)، «اللسان» (١/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥)، رقم (٥٤٨)، و«الضعيفة» للألباني (٥٦٩٩).
والراوي عنه هو: جعفر بن أحمد بن أبي الشروب الزعفراني البغدادي: ذكره أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٢٩٩)، رقم (٥١٩)، بالرواية عن أحمد بن صالح الشُّمومي المكي، وروى من طريقه عن أحمد بن صالح حديثاً موضوعاً، فهو في عداد =

وابن عمر[(١)]،

= المجهولين، كما حققه الألباني في «الضعيفة».

(١) أخرجه بحشل في «تاريخ واسط» (١/ ٢٣٤) عن الحسن بن راشد بن عبد ربه بن راشد، عن أبيه، عن نافع مولى عبدالله بن عمر، عن ابن عمر ﷺ مرفوعاً: «**صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك**».

قال رشيد العطار في «نزهة الناظر» (١/ ٥٦)، رقم (٢٠): «في هذا ـ يعني: الإسناد ـ نظر، والحسن بن راشد وأبوه لا أعرفهما، والله ﷻ أعلم»، وقال الألباني في «الصحيحة» (١٩١٤): «لم أجد من ذكرهما»، ونقل قريباً منه عن الضياء في «المختارة»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٩٦)، رقم (١٧٧٠٢) في حديث آخر بهذا الإسناد: «فيه من لم أعرفهم»، وما فيهم غير معروف إلا هذين، ولكن الإسناد تصحف على الطبراني فرواه في «الأوسط» (٤/ ٣٥٨)، رقم (٤٤٢٧) عن أبي القاسم البغوي، عن الحسن بن علي الواسطي، قال نا أبي علي بن راشد، قال: أخبرني أبي راشد بن عبدالله عن نافع.

وقد خالفه أبو طاهر المخلص والحسن بن عبدالله العسكري وعثمان بن عمرو بن محمد بن المنتاب عن البغوي؛ فرووه عن أبي القاسم البغوي عن الحسن بن راشد بن عبد ربه عن أبيه عن نافع.

وروى الحديث نفسه البيهقي في «الزهد الكبير» (٢/ ٤٠)، رقم (٥٣٥) من طريق أبي جعفر أحمد بن علي الخزاز البغدادي، قال: حدثنا أبو علي الحسن بن راشد السواق الواسطي، حدثني أبي راشد بن عبدويه [؟ صوابه: عبد ربه]، أنبأنا نافع. . فذكره.

وبهذا الاسم ذكره بحشل في «تاريخ واسط». وراجع «الصحيحة» لتخريج رواية المخلص وغيره.

فهذه تبين أن الحافظ الطبراني وهم في هذا الإسناد وانقلب عليه، فجعله «الحسن بن علي»، وإنما هو: أبو علي الحسن بن راشد بن عبد ربه بن راشد الواسطي. والله تعالى أعلم.

وأخرجه أبو نعيم في «السواك» ـ كما في «الإمام» (١/ ٣٦٧) و«البدر المنير» (١٩/٢) ـ، وفيه آفتان:

١ ـ فيه سعيد بن سنان أبو مهدي الحمصي؛ وهو واه منكر الحديث، يحدث عن الثقات بالأباطيل، وقال الدارقطني: «كان يتهم بوضع الحديث»، وبه أعله ابن الملقن. وانظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٨ ـ ٢٩)، رقم (١١٤)، «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ١٠٧)، رقم (٥٧٨)، «المجروحين» (١/ ٣٢٢)، «الكامل» (٣/ ٣٥٩ ـ ٣٦١)، رقم (٨٠١)، «سؤالات السلمي» (١٥٠)، «التهذيب» (١٠/ ٤٩٥ ـ ٤٩٨)، رقم (٢٢٩٥). =

وكذا عن أم الدرداء[١]، وجبير بن نفير مرسلاً[٢] ـ كما بينته في بعض التصانيف[٣] ـ، وبعضها يعتضد ببعض[٤]، ولذا أورده الضياء في «المختارة» من جهة بعض هؤلاء[٥].

وقول ابن عبدالبر في «التمهيد» عن ابن معين: «إنه حديث باطل»[٦]، هو بالنسبة لما وقع له من طرقه[٧].

= ٢ ـ وفيه أيضاً: محمد بن وهب بن مسلم الدمشقي؛ وهو ذاهب، منكر الحديث. انظر: «الكامل» (٦/ ٢٦٩)، رقم (١٧٥٣)، «تاريخ دمشق» (٥٦/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨)، رقم (٧٠٩٦)، «المغني» (٦٠٧٠)، «اللسان» (٧/ ٥٧٢)، رقم (٧٥٣٨)، «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٤٧)، رقم (٨٣٤).

قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (ح. . ./ ٢٣٤ ـ ٢٣٦): «رواه أبو نعيم من حديث ابن عمر وابن عباس وجابر، وأسانيده معلولة»، وهي واهية كلها أجمعُ. والله أعلم.

(١) لم أقف عليه، وأشار إليه الديلمي (٢/ ١٤٩/ب)، وذكر السيوطي في «الجامع الصغير» (٤٤٦٦) أن الدارقطني أخرجه في «الأفراد، ورمز له بالحسن، وكذا حسن إسناده العجلوني في «كشف الخفاء» (١/ ٤٣٥)، رقم (١٣٩٩)، والمناوي في «التيسير» (١/ ٦٩)، وفي «فيض القدير» (٤/ ٤٨)، ونقل في الأخير عن الهيثمي أنه قال: «رجاله موثقون»، ولعله أراد حديثاً آخر دون هذا المرسل، وما يقتصر السيوطي بتحسينه لا يقل من الضعيف أو الواهي. وأما الألباني فضعفه في «ضعيف الجامع» (٣١٢٨)، ولم أقف عليه في «أطراف الغرائب» للمقدسي. والله أعلم.

(٢) ذكره الديلمي في «الفردوس» (٢/ ٣٩١)، رقم (٣٧٣٥) بلفظ: «**صلاة بعد سواك أفضل من خمسة وسبعين صلاة بغير سواك**»، ولم أقف عليه في مسند ابنه.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) كذا قال الحافظ السخاوي رحمه الله، وتبعه عليه غيره، وذهب النجم الغزي إلى أنه إما ضعيف أو حسن لغيره، ولكن ليس في جميع طرقه ما يمكن أن يعوَّل عليه، وكل الطرق منكرة، والأقرب فيه هو حكم ابن معين وغيره بالنكارة والبطلان. والله أعلم.

(٥) لعله ضمن القسم المفقود إلى الآن، والذي يزيد على نصف الكتاب. يسره الله تعالى.

(٦) التمهيد (٧/ ٢٠٠) دون إسناد، ولفظه: «لا يصح له إسناد، وهو باطل».

(٧) بل بالنسبة لما وجد في عصره من الطرق، وتقدم أن جميعها واهية أو منكرة، وأما طريق الحميدي عن ابن عيينة؛ فوضع بعده، من تالف لزم هذا الإسناد الذي هو كالشمس لما رواه من الموضوعات. والله أعلم.

٦٣٥ حديث: [ق١١٨/أ]: «**صلاةٌ في مسجدي هذا ـ ولو وسع إلى صنعاء اليمن ـ بألف صلاة فيما سواه من المساجد، إلا المسجدَ الحرام**».

قال شيخنا: قد مر بي، ولا أستحضر الآن هل هو بلفظه أو بمعناه، ولا في أي الكتب هو(١).

قلت: قد أخرجه ابن شَبَّة في «أخبار المدينة» عن محمد بن يحيى أبي غسان المدني(٢)، والديلمي في «مسنده» من طريق إسحاق بن موسى الأنصاري(٣)، كلاهما عن سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري(٤)، عن أخيه ـ هو عبدالله بن سعيد(٥) ـ عن أبيهما، عن أبي هريرة مرفوعاً، بلفظ: «**لو مد مسجدي هذا إلى صنعاء كان مسجدي**». وسعد لين الحديث، وأخوه واه جدّاً(٦).

---

(١) «أجوبة الحافظ ابن حجر على أسئلة بعض تلاميذه» (ص٤٧) وأعاده مختصراً في (ص٦٨)، وذكر في (ص١١٣ ـ ١١٥) أنه في «الموضحة» لعبدالملك بن حبيب، وهو كثير الخطإ، ورواياته أكثرها منقطعة أو مرسلة.

(٢) لم أقف عليه في «تاريخ المدينة» لابن شبة، وكذا نقله عنه ابن تيمية في «الرد على الإخنائي» (ص٣٢٩)، وابن عبدالهادي في «الصارم المنكي» (ص١٣٨)، وهو محمد بن يحيى بن علي بن عبدالحميد الكناني أبو غسان المدني؛ ثقة، من شيوخ البخاري، لم يُصِب السليماني في تضعيفه. «التقريب» (٦٣٩٠)

(٣) هو: إسحاق بن موسى بن عبدالله بن موسى الخطمي، والحديث في مسند الديلمي (٣/ ٥٠/أ).

(٤) هو: سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري المدني أبو سهل، ولا يروي إلا عن أخيه بهذا الإسناد، وأخوه متروك تالف، وهذه نسخة غير محفوظة عن أبي هريرة ﷺ، دائرة بين الموضوعة والمقلوبة والموهومة.
انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٨٥)، رقم (٣٧١)، «المجروحين» (١/ ٣٥٧)، «الكامل» (٣/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤)، رقم (٧٩٨)، «التقريب» (٢٢٣٦).

(٥) ابن أبي سعيد المقبري أبو عباد الليثي مولاهم المدني: متروك، وكذبه يحيى القطان وغيره. انظر: «الضعفاء» للبخاري (١٨٦)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٧١)، رقم (٣٣٦)، «المجروحين» (٢/ ٩)، «الكامل» (٤/ ١٦٢)، رقم (٩٨٣)، «تهذيب الكمال» (١٥/ ٣١ ـ ٣٥)، رقم (٣٣٠٥)، «التقريب» (٣٣٥٦).

(٦) ومن أجلهما حكم الألباني بضعفه الشديد. «الضعيفة» (٩٧٣).

ولابن شَبَّة أيضاً؛ عن شيخه أبي غسان، عن محمد بن عثمان ـ هو ابن ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن[1] ـ عن مصعب بن ثابت[2]، عن خباب[3]، أن النبي ﷺ قال يوماً ـ وهو في مصلاه ـ: «**لو زدنا في مسجدنا**»، وأشار بيده نحو القبلة[4].

(١) حدث عن مالك بخبر منكر، وضعفه الدارقطني. «الميزان» (٣/ ٦٤٣)، رقم (٧٩٣٦)، «اللسان» (٧/ ٣٤٤)، رقم (٧١٦٠).

(٢) هو: مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام الأسدي: لين الحديث، وكان عابداً، من السابعة، مات سنة (١٥٧هـ)، وله (٧٣) سنة. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٠٤)، رقم (١٤٠٧)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١٩٦)، رقم (١٧٧٤)، «المجروحين» (٣/ ٢٨ ـ ٢٩) «الثقات» (٧/ ٤٧٨) «الكامل» (٦/ ٣٦١)، رقم (١٨٤٢) «الكاشف» (٥٤٦١) «التقريب» (٦٦٨٦).

(٣) هو: خباب المدني، صاحب المقصورة؛ تابعي مخضرم، وقيل: له صحبة. «التقريب» (١٦٩٩).

(٤) لم أقف عليه في «تاريخ المدينة» لابن شبة، ونقله ابن تيمية عنه في «الرد على الأخنائي» (ص٣٢٨) كما نقله المؤلف هنا، وقد جاء في إسناده ما يخالف هذا.
وأخرجه ابن النجار في «الدرة الثمينة» (١/ ١٠٨) من طريق أبي نعيم الأصبهاني، ثم من طريق الزبير بن بكار عن محمد بن الحسن بن زبالة عن محمد بن عثمان بن ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن عن مصعب بن ثابت عن مسلم بن خباب: أن رسول الله ﷺ قال يوماً ـ وهو في مصلاه ـ: «لو زدنا في مسجدنا» وأشار بيده نحو القبلة.
ومسلم بن خباب هذا: هو مسلم بن السائب بن خباب المدني صاحب المقصورة، وينسب إلى جده، عداده في التابعين، وروى عن النبي ﷺ مرسلاً أيضاً، ووهم من ذكره في الصحابة. قاله أبو حاتم الرازي وابن حبان وغيرهما، وعليه قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «مقبول، من الثالثة». انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٨٤)، «الثقات» (٥/ ٣٩٥)، «التهذيب» (٢٧/ ٥١٨)، رقم (٥٩٢٨)، «التقريب» (٦٦٢٩).
والذي من شيوخ مصعب بن ثابت الزبيري، هو محمد بن مسلم بن السائب بن خباب المدني، صاحب المقصورة: سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن حجر: «مقبول، من الخامسة، د». انظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٢٢٢)، رقم (٦٩٥)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٧٦)، رقم (٣٢٠)، «الثقات» (٥/ ٣٧٣)، «المؤتلف» للدارقطني (١/ ٢٦٧)، «التهذيب» (٢٦/ ٤١١)، رقم (٥٦٠٣)، «التقريب» (٦٢٩٢).
وعليه فخباب المذكور في رواية ابن شبة ليس بابن الأرت ﷺ، وإنما هو صاحب المقصورة، والرواية منقطعة في موضعين اثنين؛ بين مصعب وخباب أو ابنه، وبينه =

وهو منقطع[(١)]، مع لين مصعب، ولو ثبت لكان مَنَزَّلاً منزلة الفعل عند القائل «بأن همَّه ﷺ كفعله»[(٢)].

وله أيضاً؛ عن أبي عثمان، عن محمد بن إسماعيل ـ هو ابن أبي فديك ـ عن ابن أبي ذئب ـ هو محمد بن عبدالرحمٰن بن المغيرة الفقيه المشهور ـ عن عمر بن الخطاب، قال: لو مُدَّ مسجد النبي ﷺ لكان منه[(٣)]. وهو معضل[(٤)]، ولو ثبت لكان حكمه الرفع، فهو مما لا مجال للرأي فيه[(٥)].

وله أيضاً؛ عن أبي غسان، حدثني عبدالعزيز بن عمران ـ هو المعروف بابن[(٦)] أبي ثابت ـ عن فليح بن سليمان، عن ابن أبي عمرة ـ وهو إما عبدالله بن عبدالرحمٰن الأنصاري[(٧)]، أو أبوه[(٨)] ـ أنه قال: زاد عمر ﷺ في

= وبين رسول الله ﷺ، وأما رواية الزبير بن بكار فتشتمل على طامة أخرى، وهي أن شيخه محمد بن الحسن بن زَبَالة المخزومي؛ كذبوه. «التقريب» (٥٨١٥)

(١) يعني بين مصعب بن ثابت وهو من أوساط أتباع التابعين، وبين خباب إن كان هو ابن الأرت ﷺ، فربما بينهما إعضال. وأما إن كان الخباب صاحب المقصورة أو حفيده مسلم فالانقطاع في موضعين كما تقدم، وأما إن كان من فوق مصعب هو محمد بن مسلم بن خباب صاحب المقصورة ـ وتصحف في النسخة ـ فمرسل معضل، والانقطاع آخر السند فقط. والله أعلم.

(٢) هذه من المسائل المشتركة بين علوم الحديث وأصول الفقه، وفيه يقول ملا علي القاري في «شرح نخبة الفكر» (ص١٥٦) شارحاً لحد علم الحديث: «وقولهم: «ما أضيف إلى النبي ﷺ..» دخل فيه.. وهَمُّه ﷺ؛ كحديث همه ﷺ بقلب الرداء في الاستسقاء، فإنه داخل في قسم الفعل، فإن الهم فعل القلب».

(٣) لم أقف عليه كذلك، وهو بإسناده في المصدرين المذكورين.

(٤) يعني بين ابن أبي ذئب، وهو من أتباع التابعين وبين عمر ﷺ.

(٥) بل هي من مجالات الرأي والاجتهاد، كما سيأتي أواخر الحديث، إن شاء الله تعالى.

(٦) في (أ، ز، ز٢): «ثنا ابن»، وفي (عز): «حدثنا ابن»، والتصويب من (ق، زك).

(٧) هو: عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي عمرة الأنصاري النجاري المازني: سكت عنه البخاري في «التاريخ» (٥/ ١٣٦)، رقم (٤٠٨)، وابن أبي حاتم (٥/ ٩٦)، رقم (٤٤٣)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٥).

(٨) هو: عبدالرحمٰن بن أبي عمرة الأنصاري النجاري، قاص المدينة، يقال: ولد في عهد النبي ﷺ، وليست له صحبة، عده أبو حاتم الرازي وابن حبان والدارقطني =

المسجد في شامِيِّه، ثم قال: «لو زدنا فيه حتى نبلغ الجبانة[١] كان مسجدَ رسولِ الله ﷺ»[٢] وابن أبي ثابت متروك الحديث.

وبالجملة فليس فيها ما تقوم به الحجة، بل ولا تقوم بمجموعها، ولذا صحح النووي اختصاص التضعيف بمسجده الشريف ـ عملاً بالإشارة في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة: «**صلاة في مسجدي هذا خير من ألْف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام**»، والمرويِّ في مسلم عن ابن عمر أيضاً ـ دون ما زيد فيه[٣].

وأما قول أبي هريرة إن صح ـ لأنه عند ابن شبة، والديلمي بالسند الأول[٤] ـ: «والله لو مد هذا المسجد إلى باب داري ما عدوت أن أصلي [ق١١٨/

= وغيرهم من التابعين، وقال الذهبي: «ثقة، مشهور.ع».
وانظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٧٣)، رقم (١٢٩٧)، «العلل» للرازي (١٩٢٧)، وللدارقطني (٨/ ١٠١)، «الثقات» (٥/ ٩١)، «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣١٨ ـ ٣٢١)، رقم (٣٩٢٠)، «الكاشف» (٣٢٨٠)، «التقريب» (٣٩٦٩).

(١) في (عز): «يبلغ الجبانة».

(٢) لم أقف عليه عند ابن شبة، وبمثله ذكره ابن تيمية في «الرد على الأخنائي» (٣٣٠).

(٣) انظر: «شرح النووي على مسلم» (٩/ ١٦٦)، رقم (١٣٩٤)، ونقله عنه ابن حجر في «الفتح» (٣/ ٦٦)، رقم (١١٣٣)، ولم يتعقبه، والتعميم أقرب، حيث يشملها جميعاً مسمى «المسجد النبوي» بلا خلاف، وأما اسم الإشارة فلم يكن مقصوداً بذاته منه ﷺ حتى يستمسك به، وإنما عرضاً للتوكيد. واستدل له ابن تيمية بزيادة النبي ﷺ في المسجد بعد خيبر، وبعمل الخلفاء الراشدين ﭫ، إذ زاد فيه عمر وعثمان بإجماعٍ من الصحابة ﭫ قبلي المسجد، حيث يقف الإمام والصفوف الأول، وما كانوا ليتركوا الفضل إلى مفضول بهذه الدرجة، وقال: «وهذا هو الذي يدل عليه كلام الأئمة المتقدمين وعملهم، . . وما بلغني عن أحد من السلف خلاف هذا، لكن رأيت بعض المتأخرين قد ذكر أن الزيادة ليست من مسجده، وما علمت لمن ذكر ذلك سلفاً من العلماء». «الرد على الإخنائي» [(ص٣٢٨، ٣٣١)]، وعنه في «الصارم المنكي» [(١٣٨)]».
وأما تعقب من تعقب النووي مستدلاً بأحاديث الباب الواهية؛ كالسيوطي في «الديباج شرح صحيح مسلم» (٣/ ٤٢٨) فليس بشيءٍ، لوهاء هذه الأحاديث، حتى قال ابن عابدين الحنفي ـ كما في «مرعاة المفاتيح» للمباركفوري (٢/ ٣٨٩) ـ: قد اشتد ضعف طرقه، فلا يعمل به في فضائل الأعمال. والله أعلم.

(٤) يعني من طريق سعد بن سعيد المقبري عن أخيه، تتمة للمرفوع، وذاك إسناد واه جدّاً.

ب] فيه»، فمحتمل لاقتصاره على الصلاة في مسجده الشريف دون الزائد(١)، لاختصاصه بالتميـيز بلا شك، ويحتمل أن الضمير في «فيه» لباب داره، ولكنه بعيد، وعلى كل حال فليس بثابت أيضاً.

٦٣٦ حديث: «صلاة في مسجد قباء كعمرة».

الترمذي ـ وقال: حسن غريب ـ وابن ماجه، والبيهقي؛ عن أسيد بن ظهير(٢)

---

(١) أي: دون ما زيد في المسجد الأصل بعد رسول الله ﷺ.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٢٤)، وابن أبي شيبة (٧٦١٠، ٣٣١٩١) ـ وعنه ابن ماجه (١٤١١)، وابن سعد (١/ ٢٤٥)، رقم (٥٥)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (١/ ٧٢)، رقم (١٥٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٣/ ٤٩٢)، رقم (١٩٨٩) وغيرهم ـ وأخرجه كذلك وأبو يعلى (٧١٧٢)، والطوسي (٣٠٤)، وابن خزيمة (٣١١٢ ـ عن إتحاف المهرة ١/ ٣٧٥)، رقم (٢٧١)، وعنه أبو أحمد الحاكم في «الكنى» (٢/ ٩٤، رقم ٤٦٦، و٢/ ٤١٨، رقم ٩٦١) ـ والبغوي في «معجم الصحابة» (١/ ١١٤)، رقم (٨٣)، والطبراني في «الكبير» (١/ ٢١٠)، رقم (٥٧٠)، والحاكم (١/ ٤٨٦) ـ وعنه البيهقي (٥/ ٢٤٨) وفي «الصغير» (٢/ ٢١٢)، رقم (١٣٧٧) ـ وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ٢٦٢)، رقم (٨٩٠)، والضياء (١٤٧٢ ـ ١٤٧٤) وآخرون، من طرق عن أبي أسامة الكوفي، وابن شبة (١/ ٣٢)، رقم (١٣٢) من طريق علي بن ثابت، كلاهما: عن عبدالحميد بن جعفر، عن أبي الأبرد مولى بني خطمة، أنه سمع أسيد بن ظهير الأنصاري ـ وكان من أصحاب النبي ﷺ ـ يحدث عن النبي ﷺ.
قال الترمذي: «حسن غريب، ولا نعرف لأسيد بن ظهير شيئاً يصح غير هذا الحديث، ولا نعرفه إلا من حديث أبي أسامة عن عبدالحميد بن جعفر»، وقال ابن خزيمة: «أبو الأبرد: لست أعرفه بعدالة ولا جرح»، وقال أبو أحمد: «قال أبو بكر ـ عقب هذا الحديث ـ: كان محمد بن يحيى يفكر أن يكون أسيد بن ظهير له صحبة»؛ أي: كان لديه نظر في ثبوت صحبته. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد، إلا أن أبا الأبرد مجهول»، ونقل مغلطاي عنه في «إكمال التهذيب» (٢/ ٢٣٠) أنه قال: «أسيد ابن ظهير ابن أخي رافع لا تصح صحبته، في إسناده أبو الأبرد، وهو مجهول»، وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٩٦)، رقم (٢٩٨٠): «صحح له الترمذي حديثه هذا، وهو حديث منكر، روى عنه عبدالحميد بن جعفر فقط»، فأبو الأبرد هذا مجهول، لم يوثقه غير ابن حبان ذكراً في «الثقات» (٥/ ٥٨٠)، وعليه قال الذهبي: وثق [«الكاشف» (١٧١٥)]، وقال ابن حجر: مقبول [«التقريب» (٢١٠٩)]، وقد ترجم له جمع من الأئمة بلا جرح أو تعديل. انظر: «التاريخ الكبير» (٩/ ٨)، رقم (٤٨) =

والنسائي عن سهل بن حنيف، بلفظ: **«من خرج حتى يأتي هذا المسجد مسجدَ قباء فيصلي فيه كان له كعدل عمرة»**[(١)].

= «الكنى» لمسلم (٢٧٢)، ولأبي أحمد «الحاكم» (٢/ ٩٤)، رقم (٤٦٦)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ٣٣٦)، رقم (١٤٨٧) و«فتح الباب» (١/ ١٠٣)، رقم (٦٣١).
وأسيد بن ظهير هذا إن كان ابن أخي رافع بن خديج ـ كما قال الحاكم وغيره ـ فلا تثبت له صحبة، ولا تثبت له رواية من وجه يصح، وإن كان ابن عم رافع بن خديج كما ذهب إليه البخاري (٢/ ٤٨)، رقم (١٦٤١، ١٦٤٢)، وابن أبي حاتم (٢/ ٣١٠ ـ ٣١١)، رقم (١١٦٤ ـ ١١٦٥)، وابن حبان (٣/ ٧)، رقم (١٦)، (٤/ ٥٥)، وغيرهم، وفرقوا بينهما، فهو صحابي استصغر يوم أحد، وأول مشاهده الخندق، كما في «الثقات» (١/ ٢٢٤)، ولا يصح لأي منهما حديث. والله أعلم.
وجمع بينهما المزي ومغلطاي وابن حجر، والتفريق أصوب. والله أعلم.
وعلى كلٍّ فالحديث فيه ذاك المجهول، ولكن له شواهد يتقوى بها إلى درجة الحسن، ومن أجلها صححه الألباني وغيره. انظر: «الصحيحة» (٣٤٤٦).

(١) أخرجه النسائي (٦٩٨)، وفي «الكبرى» (٧٧٩)، وابن ماجه (١٤١٢)، وأحمد (٢٥/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩)، رقم (١٥٩٨١ ـ ١٥٩٨٢)، والبخاري في «التاريخ» (١/ ٩٦)، وابن أبي خيثمة (١/ ٢٦٥)، رقم (٩٢٤)، والطبراني في «الكبير» (٦/ ٧٤ ـ ٧٥)، رقم (٥٥٥٨، ٥٥٥٩، ٥٥٦١، ٥٥٦٢)، والحاكم (٣/ ١٢) ـ وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ٦٩)، رقم (٣٨٩٣) ـ وغيرهم؛ من طرق عن محمد بن سليمان الحزامي الكرماني، قال: سمعت أبا أمامة بن سهل بن حنيف قال: قال أبي: الحديث.
وصحح إسناده الحاكم ولم يتعقبه الذهبي في «تلخيصه»، وكذا أقره العراقي في «المغني» (١/ ٢٠٨)، رقم (٨٢٢)، والألباني في «الثمر المستطاب» (١/ ٥٧٠).
والكرماني هو: محمد بن سليمان بن سلمان المدني القبائي الكرماني، سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وخرج له في «الصحيح»، واعتبره الألباني في مرتبة الصدوق ـ لرواية ستة من الثقات عنه مع توثيق ابن حبان له، وتصحيح الحاكم والذهبي والعراقي لإسناده وحديثه ـ وذكر ابن المبرد توثيق الإمام أحمد له، وقال ابن حجر: «مقبول، من السادسة».
انظر: «التاريخ الكبير (١/ ٩٦)، رقم (٢٦٦)، «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٦٧)، رقم (١٤٥٦)، «الثقات» (٧/ ٣٧٢)، «بحر الدم» لابن المبرد (١/ ١٣٧)، رقم (٩٠٠)، «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦)، رقم (٥٢٦٠)، «تهذيب التهذيب» (٩/ ١٧٧ ـ ١٧٨)، رقم (٣١٣)، «التقريب» (٥٩٢٨)
وأخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٣٧٣)، رقم (٧٦١١)، (١٢/ ٢١٠)، رقم (٣٣١٩٢)، وفي «المسند» (٥٥) ـ وعنه عبد بن حميد (٤٦٩)، وعمر بن شبة (١/ ٣٢)، رقم (١٣٠)، =

= ومن طريقه أيضاً الطبراني في «الكبير» (٦/ ٧٥)، رقم (٥٥٦٠) وغيره - **والعقيلي (٤/٤٤٩)** من طريقي عبدالله بن نمير وزيد بن حباب، عن موسى بن عبيدة الربذي، عن يوسف بن طهمان، عن أبي أمامة بن سهل، عن أبيه سهل بن حنيف، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من توضأ فأحسن وضوءه، ثم جاء مسجد قباء فركع فيه أربع ركعات؛ كان ذلك عدل عمرة**».

وأخرجه البخاري في «التاريخ» (٨/ ٣٧٨ - ٣٧٩) من طريق يعقوب بن محمد، عن إسمٰعيل بن المعلى ابن إسمٰعيل الأنصاري، عن يوسف بن طهمان به، بلفظ: «**من خرج على طُهر لا يريد إلا مسجد قباء ليصلى فيه؛ كان بمنزلة عمرة، ومن خرج على طُهرٍ لا يريد إلّا مسجدي هذا - يريد مسجد المدينة - ليصلِّيَ فيه كان بمنزلة حجة**».

وذكره البخاري عن محمد بن رافع، عن زيد بن حباب، عن موسى بن عبيدة، عن يوسف بن طهمان، عن أبي أمامة - بن سهل بن حنيف - عن النبي ﷺ مرسلاً.

وعن زيد - ابن حباب - عن عبيد بن محصن الأزدي، سمع أبا أمامة بن سهل، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، مُحالاً على متن الحديث الأول بقوله: «مثله».

ولابن شبة (١/ ٣٢)، رقم (١٣١) عن أبي عاصم، عن عتبة بن أبي ميسرة، قال: سمعت أبا أمامة بن سهل بن حنيف، يقول: سمعت رجلاً من أصحاب النبي ﷺ، نحو حديث البخاري.

والحديث من طريق يوسف بن طهمان فيه علتان:

أولاً: موسى بن عبيدة الربذي المدني: ضعيف جدّاً، وتركه بعضهم، وكان صالحاً من العباد أهل الورع، صدوق اللسان، إلا أنه لغفلته عن حفظ الحديث وإتقانه كثر غلطه والمناكير في حديثه من روايته عن الثقات، فضعفوه جدّاً، وحكم أحمد والبخاري وأبو زرعة وأبو حاتم والساجي وغيرهم بنكارة حديثه، حتى قال أحمد: ««منكر الحديث»، «لا يشتغل به»، «لا تحل الرواية عنه»»، ومنهم من ضعفه مطلقاً، وهو محمول على الضعف الشديد المفسر، ومشاه أو وثقه البعض، والأول أرجح. والله أعلم.

انظر: «العلل» لأحمد (٢٦٠٦، ٤٨٨٩)، «سؤالات ابن أبي شيبة» (١٤٥)، «الضعفاء» للبخاري (٣٤٥)، وللعقيلي (٤/ ١٦٠ - ١٦٢)، رقم (١٧٣٢)، وللدارقطني (٥١٨)، «الجرح والتعديل» (٨/ ١٥١ - ١٥٢)، رقم (٦٨٦)، «ترتيب علل الترمذي» (١/ ١٠١)، رقم (١٧٢)، (١/ ٢٣٩)، رقم (٤٣٢)، «المجروحين» (٢/ ٢٣٤ - ٢٣٧)، «الكامل (٦/ ٣٣٣ - ٣٣٦)، رقم (١٨١٣)، «سؤالات الحاكم» (٢٦٥)، «تهذيب الكمال» (/ ١٠٤ - ١١٤)، رقم (٦٢٨٠)، «المغني» (٦٥٠٩)، «الميزان» (٤/ ٢١٣)، رقم (٨٨٩٥)، «التقريب» (٦٩٨٩). =

وابن حبان في صحيحه عن ابن عمر بلفظ: «**من صلى فيه كان كعدل عمرة**»(١).

= وأما متابِعه عند البخاري، وهو إسماعيل بن معلى بن إسماعيل الزرقي الأنصاري: فمجهول، كما قال الذهبي، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٨٩)، وانظر: «المغني» (٧٢٢)، «اللسان» (٢/ ١٧٧)، رقم (١٢٤٧)، والراوي عنه يعقوب بن محمد الزهري متروك يتهم، كما تقدم، وزاد فيه بما لا يتابع عليه من وجه.

والعلة الثانية: يوسف بن طهمان شيخ الربذي فيه جهالة، ليس له إلا حديثان، أحدهما هذا من رواية موسى بن عبيدة هذا، والآخر حديث موضوع من رواية عبيدالله بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن موهب التيمي القرشي المدني عنه، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: «**لا يجاوز إيمان البربري حنجرته**»، وهو الحديث الذي قال البخاري: «لا يتابع عليه»، وبه نقله عنه ابن عدي أيضاً (٧/ ١٦٩)، بينما جعله العقيلي عنه في حديثنا هذا، وابن موهب هذا من رجال «تهذيب التهذيب»، ضعفه ابن عيينة وابن معين والنسائي وابن عدي وابن حجر وغيرهم، وتفرد العجلي بتوثيقه، وابن حبان بذكره في «الثقات»، ولم يعتد بقوليهما. انظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٧ ـ ٢٧)، رقم (٥٨)، «التقريب» (٤٣١٤).

ولذلك وهاه الذهبي [«المغني» (٧٢٤٠)، «الميزان» (٤/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨)، رقم (٩٨٧٣)]، وأقره ابن حجر [«اللسان» (٨/ ٥٦٠)، رقم (٨٦٩٤)]، وأعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٦٨٣)، رقم (٥٨٩٩)، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» (٣/ ٢٦٣)، رقم (٢٧٠٧)، وابن حجر في «المطالب العالية» (٧/ ١٦١)، رقم (١٣٢٥) بموسى الربذي وحده، وإن كان الذهبي أعله به وابن طهمان معاً.

وأما رواية ابن شبة عن أبي عاصم: ففيها عتبة بن أبي ميسرة؛ لم أقف له على ترجمة.

وأما طريق البخاري الأخير: ففيه عبيد بن محصن الأزدي؛ ولم أقف على ترجمته.

ولعل هذه الطرق تقوي بعضها البعض، فتبلغ درجة الحسن. والله أعلم.

(١) أخرجه ابن حبان (٤/ ٥٠٧)، رقم (١٦٢٧) من طريق عاصم بن سويد، حدثني داود بن إسماعيل الأنصاري، عن ابن عمر ﷺ، أنه شهد جنازة بالأوساط في دار سعد بن عبادة، فأقبل ماشياً إلى بني عمرو بن عوف بفناء بني الحارث بن الخزرج، فقيل له: أين تؤم يا أبا عبدالرحمٰن؟ قال أؤم هذا المسجد في بني عمرو بن عوف، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

وهذا الحديث فيه علتان:

١ ـ داود بن إسماعيل الأنصاري: هو ابن مجمع الأنصاري، سكت عنه البخاري (٣/ ٢٣١)، رقم (٧٧٧)، وابن أبي حاتم (٣/ ٤٠٦)، رقم (١٨٦٢)، وكرر ابن حبان =

= ذكره في «الثقات» (٤/ ٢١٧ ـ مكرراً، ٢٨٢) ثلاثاً، وهذا يدل على عدم معرفته به، وإنما أورده من باب توثيقه للمجاهيل. والله أعلم.

٢ ـ عاصم بن سويد: هو ابن عامر بن يزيد بن جارية الأنصاري، إمام مسجد قباء؛ قال ابن معين: «لا أعرفه»، قال ابن عدي: «إنما لم يعرفه لأنه قليل الرواية جدّاً، ولعل جميع ما يرويه لا يبلغ خمسة أحاديث»، قال أبو حاتم الرازي: «شيخ محله الصدق، روى حديثين منكرين»، وأنكر له ابن عدي حديثاً ثالثاً، ووافقه الذهبي عليه في «الميزان»، فمن ينكر بثلاثة أحاديث في خمسة ليس في حد الصدوق، بل ضعيف جداً، وربما يعتبر به فيما وافق الثقات، وعليه قال الحافظ: «مقبول»، وضعف الألباني حديثاً له في «الثمر المستطاب» (١/ ٥٧٠) في بناء مسجد قباء، مع استنكاره لمتنه، والله أعلم. انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٤٤)، رقم (١٩٠٣)، «الثقات» (٧/ ٢٥٩)، «الكامل» (٥/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، رقم (١٣٨٧) «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٩١ ـ ٤٩٢)، رقم (٣٠٠٩)، «الكاشف» (٢٥٠٢)، «الميزان» (٢/ ٣٥٢)، رقم (٤٠٤٨)، «التقريب» (٣٠٦١).

وأخرج ابن أبي شيبة (٧٦١٣) عن أبي خالد سليمان بن حيان، عن سعد بن إسحاق ـ هو ابن كعب بن عجرة ـ عن سليط بن سعد، قال: سمعت ابن عمر ﵄ يقول: «من خرج يريد قباء لا يريد غيره، فصلى فيه كانت عمرة». وهذا موقوف، فإن صح فله حكم الرفع، وقد جاء موصولاً من وجه لا يعتد به، أخرجه العقيلي (١/ ٢٢٠)، رقم (٢٦٩) من طريق الذهلي، ثم من طريق الحارث بن أفلح المديني، عن داود بن إسماعيل، عن نوح بن أبي بلال، عن سعد بن أبي إسحاق ـ قال الذهلي: هو عندي «ابن إسحاق» ـ عن سليط بن سعد، عن ابن عمر ﵁، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صلى في هذا المسجد ـ يعنى مسجد قباء ـ كان له عدل عمرة». قال الذهبي: «هذا لا يصح».

وفيه علتان، ذكرهما العقيلي:

١ ـ ضعف الحارث بن أفلح المدني: وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وعنه أيضاً: «لم يكن بثقة»، وذكره الساجي في «الضعفاء»، وذكر ابن أبي حاتم أنه روى عن عبدالرحمن بن أبي الزناد، وعنه علي بن الحسين ابن الجنيد، وقال فيه: «الثقة الرضا»، ويظهر ـ والله أعلم ـ أنه آخر متأخر غير من وهاه ابن معين ومن تبعه. انظر: «تاريخ الدوري» (٤/ ٣٩٣)، رقم (٤٩٤٦)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٦٩)، رقم (٣١٧)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٢٠)، رقم (٢٦٩)، «الكامل» (٢/ ١٩٤)، رقم (٣٧٨)، «اللسان» (٢/ ٥١٠)، رقم (٢٠٢٠).

٢ ـ والعلة الأخرى: جهالة شيخه داود بن إسماعيل: قال العقيلي (١/ ٢٢٠): ليس بالمعروف بالنقل. =

= وخولفا عليه ممن هو أوثق، وذلك فيما رواه الطبراني في «الكبير» (٦/ ٧٤)، رقم (٥٥٥٩) من طريق عمر بن علي، عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن محمد بن سليمان الكرماني، قال سمعت أبا أمامة بن سهل بن حنيف يحدث عن أبيه رضي الله عنه.

وعمر بن علي: هو ابن مقدم المقدمي، وهو ثقة، إلا أنه وسمه ابن معين والإمام أحمد وغيرهما بالتدليس، بل وأسوأ أنواعه، فقال الإمام أحمد: «كان يدلس، يقول: «حجاج سمعته»؛ يعني: حديثاً آخر، كذا كان يدلس» [«العلل» رقم (٣٩٣٣ ـ ٣٩٣٥)]، وقال أبو حاتم الرازي: «لولا تدليسه لحكمنا له إذا جاء بزيادة، غير أنا نخاف بأن يكون أخذ عن غير ثقة». «الجرح والتعديل» (٦/ ١٢٥).

والمقدمي وإن كانت روايته هنا معنعنة، فإنه توبع عليه متابعات قاصرة عن الكرماني، وعن أبي أمامة بن سهل رضي الله عنهما، فروايته لا يدانيها ما أتى به بعض المتروكين.

وأخرجه العقيلي من طريق يعقوب بن محمد الزهري، عن إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس، قال: حدثنا نوح بن أبي بلال، عن ابن عمر رضي الله عنهما مثله.

وإسحاق بن إبراهيم بن نسطاس: ضعيف مع قلة حديثه، وضعفه البخاري جدّاً، فقال: «فيه نظر»، وقال في موضع آخر: «في حديثه نظر»، وفي موضع آخر: «منكر الحديث»، وقال الذهبي: «واه».

انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ٣٨٠)، رقم (١٢١١)، و«الضعفاء» له (٢٣)، وللنسائي (٤٥)، والعقيلي (١/ ٩٨)، رقم (١١٤)، والدارقطني (٩٥)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٠٦)، رقم (٧٠٢)، «المجروحين» (١/ ١٣٤)، «الكامل» (١/ ٣٣٤)، رقم (١٥٨)، «المغني» (٥٣١)، «المقتنى» (٢/ ١٥٧)، رقم (٦٨١٤)، «الميزان» (١/ ١٧٨ ـ ١٧٩)، رقم (٧٢٢)، «تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٣)، «التحفة اللطيفة» (١/ ١١٣).

ويعقوب بن محمد بن عيسى الزهري: متروك يتهم، كما تقدم، وقد أسقط راويين من الإسناد، فإنه كما تقدم يرويه نوح بن أبي بلال؛ عن سعد بن إسحاق عن سليط بن سعد عن ابن عمر رضي الله عنه، وليس بمحفوظ أيضاً، والمحفوظ ما رواه عمر المقدمي عن سعد عن الكرماني عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه رضي الله عنه، وعليه لينه العقيلي من الوجهين.

والخلاصة أن حديث ابن عمر رضي الله عنه هذا غير محفوظ بطريقيه، والمحفوظ عن ابن عمر رضي الله عنهما ما أشار إليه العقيلي من إتيانه مسجد قباء راكباً وماشياً، وروايته عن النبي ﷺ، وهو متفق عليه (خ: ١١٩٣، ١١٩٤، ٧٣٢٦، م: ١٣٩٩) وغيرهما. والله أعلم.

وفي الباب أيضاً عن أبي أمامة[(١)]، وآخرين[(٢)].

والحديث عند الحاكم في صحيحه[(٣)] كما بينته موضحاً في موضع

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٤٤)، رقم (٤٨٩٣) عن أبي أمامة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «**من توضأ فأحسن الوضوء، ثم خرج عامداً إلى مسجد قباء لا ينزعه إلا الصلاة فيه، فصلى فيه ركعتين، كانتا عدل عمرة**». ورجاله ثقات محتج بهم، إلا شيخ شيخ الخطيب؛ صاحب بن حاتم الفرغاني، فقال الخطيب: «قدم بغداد حاجّاً وحدث بها»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم أقف له على متابعة لهذا الإسناد، ولا يعتد بتفرد أمثاله من المجهولين بمثل هذا الإسناد الذي هو كالشمس، فهو إسناد منكر. والله أعلم.

(٢) نحو أبي هريرة، وكعب بن عجرة ﷺ.

أما حديث أبي هريرة ﷺ: فذكره البخاري في «التاريخ» (٨/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩) عن محمد بن رافع عن زيد بن حباب عن محمد بن سليمان الكرماني المدني سمع أبا هريرة ﷺ عن النبي ﷺ مثله؛ يعني: مثل حديث سهل بن حنيف ﷺ. والكرماني تقدمت ترجمته، والناس يروون هذا الحديث عنه عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه ﷺ، كما تقدم، وبه رواه غير محمد بن رافع عن زيد بن حباب، فالظاهر أن زيد بن حباب وهم في هذا الإسناد، وله غير إسناد لهذا الحديث، مما قد يوحي باضطرابه فيه، وإن كان مكثراً، فالأقرب أنه يتوهم في هذا الإسناد. والله أعلم.

وأما حديث كعب بن عجرة ﷺ: فأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ١٤٦)، رقم (٣١٩) من طريق يحيى بن يزيد بن عبدالملك النوفلي عن أبيه عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن أبيه عن جده، مرفوعاً: «**من توضأ فأسبغ الوضوء ثم عمد إلى مسجد قباء لا يريد غيره ولم يحمله على الغدو إلا الصلاة في مسجد قباء فصلى فيه أربع ركعات يقرأ في كل ركعة بأم القرآن كان له مثل أجر المعتمر إلى بيت الله**». وهذا غير محفوظ أيضاً، ويحيى بن يزيد بن عبدالملك النوفلي ضعيف، ولا يروي إلا عن أبيه، وأبوه ضعيف جدّاً، منكر الحديث، لا يستقيم لهما حديث، وتقدمت ترجمتهما (ح١٦٣).

وتقدم عن سعد بن إسحاق عن الكرماني عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه من وجه صحيح.

(٣) هو عنده من حديث أسيد بن ظهير، وسهل بن حنيف ﷺ، كما تقدم عند تخريج حديثيهما.

والحديث جميع طرقه فيها لين، وأحاديث أبي هريرة وكعب بن عجرة وابن عمر وأبي أمامة ﷺ منكرة الأسانيد، والمعروف فيه حديث سهل بن حنيف وأسيد بن =

آخر[(١)]

٦٣٧ حديث: «صلاة النهار عجماء»[(٢)]

قال النووي ـ في الكلام على الجهر بالقراءة من «شرح المهذب» ـ: «إنه باطل لا أصل له»[(٣)] وكذا قال الدارقطني: «لم يُرْوَ عن النبي ﷺ، وإنما هو من قول بعض الفقهاء»[(٤)]. حكاه الروياني[(٥)] في «البحر»، وقال: «المراد به معظم الصلوات، ولهذا يجهر في الجمعة والعيد»[(٦)]. وذكر غيره أنه من كلام الحسن البصري[(٧)]

= ظهير رضي الله عنه، وفي كليهما ضعف، ولعلها تتعاضد بمجموعها إلى درجة الحسن، وقد استنكرهما العقيلي والذهبي وغيرهما. والله أعلم.

(١) لم أقف على هذا التحرير في المتوفر من مؤلفات السخاوي.

(٢) بفتح العين وسكون الجيم، على وزن «فعلاء»؛ أي: سرية، لا يجهر فيها بالقراءة. انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد، «المقاييس» (٧١٥)، «القاموس المحيط» (١٤٦٦).

(٣) المجموع (٣/٣٨٩)، وفي «خلاصة الأحكام» له (١/ ٣٩٤)، رقم (١٢٤٣): «عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه: «من جهر بالقراءة في صلاة النهار فارموه بالبعر، ويقول: إن صلاة النهار عجماء» باطل لا أصل له».

(٤) نقله النووي في «المجموع» (٣/٤٦ ـ دار الفكر)، وابن رجب في «فتح الباري» (٤/٤٨١ ـ ٤٨٢)، ونقلاً عن الشيخ أبي حامد الإسفراييني أنه سأل الدارقطني عن هذه الرواية، فقال: «لا أعرفه عن النبي ﷺ صحيحاً ولا فاسداً»، وبه حكم الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ١، ٢) ـ وعنه ابن الهمام في «شرح فتح القدير» (١/ ٣٢٦) ـ، حيث قال: «غريب»، وذا رسمهما فيما لا أصل له. وقال ابن حجر: لم أجده [«الدراية» (١٩٣)]، وأبطله العيني في «شرح أبي داود» (٣/ ٤٦١) وغيره، وقال ابن رجب: كثير من العلماء جعله مرفوعاً، منهم ابن عبدالبر وابن الجوزي، ولا أصل له. «فتح الباري» (٤/ ٤٨١).

(٥) عبدالواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد بن أحمد أبو المحاسن الروياني الطبري الشافعي.

(٦) «بحر المذهب» (الصلاة، المواقيت، مسألة: لا أذان إلا بعد دخول الوقت . . ، بيان وقت صلاة الفجر، ٢/ ٢٤)، ولم يذكر العيد، وما نقله المؤلف فإلى عبارة «المجموع» للنووي (٣/ ٤٦) أقرب، ونحوه قول العمراني في «البيان في مذهب الشافعي» (٢/ ٣٤)، وذكر أنه إنما روي عن بعض التابعين.

(٧) قاله أبو عبيد في «الغريب» (١/ ٢٨٢ ـ جبر) وعنه الزمخشري في «الفائق (٢/ ٣٩٥ ـ =

بل هو عند أبي عبيد في «فضائل القرآن» من قول أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود[(١)]

وكذا أخرجه عبدالرزاق من قوله[(٢)]، ومن قول مجاهد[(٣)] موقوفاً عليهما.

ولابن أبي شيبة في «مصنفه» عن يحيى بن أبي كثير، أنهم قالوا: يا رسول الله! إن ههنا قوماً يجهرون بالقراءة بالنهار!! فقال: **«ارموهم بالبَعْر»**[(٤)]، وهذا مرسل.

= عجم)، وابن الأثير في «النهاية» (٣/ ٤١١ ـ عجم)، وهذا دون إسناد.
وأسنده عبدالرزاق (٢/ ٤٩٣)، رقم (٤١٩٩) عن الحسن، قال: «صلاة النهار عجماء لا يرفع بها الصوت، إلا الجمعة والصبح وما يرفع فيها»، وروى ابن أبي شيبة (٣٦٨٤) من وجه آخر عنه: «صلاة النهار عجماء، وصلاة الليل تسمع أذنيك»، وكلا الإسنادين إلى الحسن صحيح.

(١) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢٠٥)، وعبدالرزاق (٤٢٠١، ٤٢٠٢)، وابن أبي شيبة (٣٦٨٥)، نحو لفظ ابن أبي شيبة عن الحسن، قاله لرجل صلى إلى جنبِه فجهر بالقراءة. وإسناده صحيح.

(٢) تقدم آنفاً.

(٣) المصنف (٢/ ٤٩٣)، رقم (٤٢٠٠) عن ابن جريج قال: قال مجاهد. وابن جريج مدلس، ولم يثبت سماعه عن مجاهد. وفيه عن ابن سيرين عند أبي عبيد في «فضائل القرآن» (٢٠٨)، وابن أبي شيبة (٣٦٨٢، ٣٦٨٣)، وعن ابن سيرين عن عبيدة عند ابن أبي شيبة (٣٦٧٧)، بأسانيد صحيحة.

(٤) رواه ابن أبي شيبة (٣٦٨٩)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢٠٣)، وهو صحيح الإسناد إلى يحيى بن أبي كثير، ومراسيل يحيى بن أبي كثير شبه الريح، كما قال القطان وابن المديني، كان يحدث بكل شيء، من كتب وقعت بيده لا يدرى أصحابها. وانظر: «تاريخ ابن أبي خيثمة» ـ السفر الثالث (١/ ٣٤٢)، رقم (١٢٧١)، «التاريخ» للمقدمي (٩٩٢)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٤٢٣)، رقم (٢٠٥١). وبه أعله ابن رجب في «فتح الباري» (٤/ ٤٨٢)، والألباني في «الضعيفة» (٥٣٢٨)، وقال: «لا أصل له بهذا اللفظ، وهذا إسناد معضل؛ فإن يحيى بن أبي كثير يروي عن أبي هريرة وغيره بالواسطة، فقد سقط من الإسناد رجلان»؛ يعني: على الأقل.
وأخرجه أبو عبيد أيضاً: عن عبدالله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن عمر بن عبدالعزيز، عن النبي ﷺ مثله. وهذا تفرد به معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي الحمصي، وهو صدوق له أوهام، وأفراد وغرائب مما أنكر عليه، كما في «تهذيب الكمال» (٢٨/ ١٨٦ ـ ١٩٤)، رقم (٦٠٥٨)، و«التقريب» (٦٧٦٢)، ثم تفرد به عنه =

وقد رواه ابن شاهين مسنداً عن أبي هريرة(١).

= عبدالله بن صالح ـ كاتب الليث ـ؛ ولا يحتج بما يتفرد به مما ينكر، وهذا متن منكر، فلعله مما أدخل عليه من غير حديثه. وهو مع ذلك مرسل كالأول، وقد أخرج ابن أبي شيبة (٣٦٨٨) عن ابن عون، أن عمر بن عبدالعزيز صلى فرفع صوته، فأرسل إليه سعيد، أَفَتَّان أنت أيها الرجل. وإسناده جيد، إلا أنه منقطع فيما بين ابن عون وسعيد بن المسيب، فإنه لم يلق سعيداً ولا عمر بن عبدالعزيز، وأكبر شيوخه بالمدينة سالم والقاسم، فمن تأخرت وفاتهم إلى ما بعد سنة (١٠٥هـ)، فروايته فيها إرسالٌ مَّا، إلا أنه أقوى من الأول.

هذا وصح مرفوعاً ما يؤيد أن الإسرار في صلاة النهار هو الأصل، كما سيشير إلى بعضها المؤلف، ولكن ليس فيها المنع عن الجهر قطعاً، وصح عند ابن أبي شيبة (٣٦٨١) وأبي عبيد في «فضائل القرآن» (٢٠٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه رأى رجلاً يجهر بالقراءة نهاراً، فدعاه، فقال: «إن صلاة النهار لا يجهر فيها، فأَسِرَّ قراءتَك».

ولابن أبي شيبة نحوه بإسناد صحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه فعلَه (٣٦٧٩).

ولأبي عبيد في «فضائل القرآن» (٢٠٢)، وابن سعد (٤/ ١٩٠) ـ بإسناد رجاله ثقات ـ عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن، قال: سمع رسول ﷺ عبدالله بن حذافة يقرأ في المسجد، يجهر بقرائته في صلاة النهار، فقال: «يا ابن حذافة، سمِّع اللهَ ولا تسمعنا». وإسناده صحيح إلى أبي سلمة، إلا أنه منقطع بينه وبين عبدالله بن حذافة رضي الله عنه، كما في «تهذيب الكمال» (١٤/ ٤١١ ـ ٤١٣)، رقم (٣٢٢٣)، وابن حذافة رضي الله عنه توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه، وأبو سلمة ولد في آخر عهد عمر رضي الله عنه، أو أوائل عهد عثمان رضي الله عنه، وروايته عن أبيه وعثمان وطلحة وغيرهم رضي الله عنهم مرسلة، كما في «تهذيب التهذيب» (١٢/ ١١٧)، فعن ابن حذافة رضي الله عنه أولى بالإرسال. والله أعلم.

وهو عند عبدالرزاق (٢/ ٤٩٤)، رقم (٤٢٠٧) عن معمر عن الزهري مرسلاً نحوه. وهذا يحتمل أن يكون الزهري أخذه من أبي سلمة، ويحتمل غيره أيضاً، ومجموع هذه الروايات تقوي بعضها بعضاً. والله أعلم.

(١) لم أقف عليه مسنداً، وقال العيني في «عمدة القاري» (٩/ ١٢٦): «رواه ابن شاهين بسند فيه كلام». وذكر ابن رجب له طريقاً آخر في «الفتح»، وأعله، حيث قال: «وقد رواه يوسف بن يزيد الدمشقي عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن بريدة عن النبي ﷺ، فوصله. وهو خطأ لا أصل له، ـ قاله صالح بن محمد الحافظ وغيره ـ، ويوسف هذا: ضعيف». ولم أقف على ترجمة ليوسف بن يزيد الدمشقي هذا، ولا على ذكره في الرواة عن الأوزاعي، ومن الرواة عنه؛ يوسف بن السفر بن الفيض أبو الفيض الدمشقي، كاتب الأوزاعي ـ كذبوه [«الميزان» (٤/ ٤٦٦)، رقم (٩٨٧١)، و«اللسان» (٨/ ٥٥٦ ـ ٥٥٩)، رقم (٨٦٩٠)]، وفيهم أيضاً: يزيد بن يوسف الرحبي أبو يوسف الشامي الصنعاني الدمشقي، وهو ضعيف، واهي الحديث، وتركه جمع =

وثبت عن أبي قتادة(١)، وخباب(٢)، وأبي سعيد(٣) مرفوعاً ما يدل على الإسرار بالقراءة في الظهر والعصر.

٦٣٨ حديث: «الصلاة خلف العالم بأربعة آلاف وأربعمائة وأربعين صلاة».

هو باطل كما قال شيخنا(٤)، وللديلمي من حديث البراء رفعه: «**الصلاة**

= من الأئمة [«المجروحين» (٣/ ١٠٦)، و«الكامل» (٧/ ٢٦٨)، رقم (٢١٦٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٥)، رقم (٧٠٦٥)، و«الكاشف» (٦٣٧٠)]. فالأقرب أن يكون مقلوباً من يزيد بن يوسف الشامي هذا. والله أعلم.
قال ابن رجب: «وروي موصولاً من وجوه أخر، لا تصح».

(١) أخرجه البخاري (٧٥٩)، ومسلم (٤٥١) عن أبي قتادة ﷺ، قال: «كان رسول الله ﷺ يقرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر «بفاتحة الكتاب وسورتين» ....، ويسمع الآية أحياناً، ..»

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٦، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٧٧) عن أبي معمر قال: قلنا لخباب أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر؟ قال: نعم، قلنا: بم كنتم تعرفون ذاك؟ قال: باضطراب لحيته.

(٣) أخرجه مسلم (٤٥٢) عن أبي سعيد الخدري، قال: «كنا نحزر قيام رسول الله ﷺ في الظهر والعصر، فحزرنا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر قدر قراءة ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ (السجدة)، وحزرنا قيامه في الأخريين من العصر على النصف من ذلك، وحزرنا قيامه في الركعتين الأوليين من العصر على قيامه في الأخريين من الظهر، وفي الأخريين من العصر على النصف من ذلك».
وفيه عن أبي هريرة وأبي الدرداء وغيرهما ﷺ. والله أعلم.

(٤) لم أقف عليه من مؤلفات الحافظ ابن حجر، وعن المؤلف نقله الغزي في «الجد الحثيث» (٢٣٥)، والقاري في «الأسرار المرفوعة» (١/ ٢٣٤)، والطرابلسي في «اللؤلؤ المرصوع» (٣٠٥) وغيرهم، وبه قال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٨٩٩)، وزاد القاري بعده: «لكن معناه صحيح، لما رواه الديلمي من حديث جابر ﷺ مرفوعاً بلفظ: «**قدموا خياركم تزكو أعمالكم**»، وللحاكم والطبراني ـ بسند ضعيف ـ عن مرثد بن أبي مرثد الغنوي رفعه: «**إن سرَّكم أن تُقْبَلَ صلاتُكم فليؤمكم خياركم**»».
وهذه الأحاديث التي استشهد بها ملا علي القاري ـ وما في معناها ـ كلها لا تصح، كما قال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (١٠٩)، وآثار الوضع عليها بينة، وستأتي برقم: «٧٧٣». والله أعلم.

خلف رجل ورع مقبولة»[١].

٦٣٩ حديث: «الصلاة على النبي ﷺ أفضل من عتق الرقاب».

التيمي في «ترغيبه»، وعنه أبو القاسم ابن عساكر[٢]، ومن طريقه أبو اليمن[٣]، عن أبي بكر الصديق به من قوله[٤]

---

(١) وتمامه: «والهدية إلى رجل ورع مقبولة، والجلوس إلى رجل ورع من العبادة، والمذاكرة معه صدقة».
أخرجه الديلمي (٢/ ٢١١/ب) [«زهر الفردوس» (٢/ ٢٥٥)]، وفيه عبدالله بن مالك: والظاهر أنه ابن سليمان السعدي، فهو من هذه الطبقة؛ جهله الجوزقاني، وقال الدارقطني: «هو من خبثاء المرجئة». انظر: «اللسان» (٤/ ٥٥١)، رقم (٤٣٨٨)، «اللآلي المصنوعة» [(١/ ٤٤)].
والراوي عنه هو: أبو محمد عبدالله بن محمد بن النضر بن حيان الهروي الخزرجي يعرف بالحكيم، توفي سنة (٢٧٩هـ)، أورده ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ٣٥٤ ـ النضر)، ثم الراوي عنه أبو بكر محمد بن حامد بن أحمد بن حمدويه بن عبدالله بن الجراح الوزان البخاري سنة (٣٣٣هـ)، ذكر في «الإكمال» لابن ماكولا (٧/ ٣٩٩)، و«الأنساب» للسمعاني (٥/ ٥٩٧)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٥/ ٩٤)، ولم أقف فيهما على جرح أو تعديل، ثم يروي عن الوزان؛ أبو بكر محمد بن الحسن بن جعفر المؤذن، ولم أقف على ترجمته، ولعله هو الآفة، مع أن الإسناد دونه مسلسل بالصوفية، وهم مظنة للخطإ في الروايات؛ متوناً وأسانيد. والله أعلم.

(٢) لم أقف عليه في «تاريخ دمشق»، وهو في «مختصره» لابن منظور (٢/ ٤١٤) بلا إسناد.

(٣) هو مسند الشام العلامة اللغوي زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن أبو اليمن الكندي البغدادي، توفي سنة (٦١٣هـ). انظر: «التقييد» (١/ ٢٧٥)، رقم (٣٤١)، «مختصر تاريخ الدبيثي» (١/ ١٨٥ ـ ١٨٦)، رقم (٦٦٨).

(٤) أخرجه الخطيب (٧/ ١٦١)، رقم (٣٦٠٧)، والأصفهاني في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٣٢٥)، رقم (١٦٨٣)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (١/ ١٧٨) من طريق ثلاثة: عن رشدين بن سعد عن معاوية بن صالح عن أبي إسحاق ـ وعند السبكي: أبي صالح ـ عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قال: «الصلاة على النبي ﷺ أفضل من عتق الرقاب، وحب رسول الله ﷺ أفضل من مهج الأنفس، أو قال: من ضرب السيف في سبيل الله».
وعند الخطيب والسبكي وابن منظور: «السلام» بدل «الصلاة»، وعندهم كذلك أوله: «الصلاة على رسول الله أمحق للخطايا من الماء للنار، . .». =

وهو عند النميري وابن بشكوال وغيرهما بلفظ: «**السلام**» بدل «الصلاة»[(١)].

وقول شيخنا في بعض فتاويه عن هذا: «إنه كذب مختلق»[(٢)]؛ يعني به: إضافته إلى النبي ﷺ.

٦٤٠ حديث: «الصلاة على النبي ﷺ لا ترد».

هو من كلام أبي سليمان الداراني، ولفظه: «الصلاة على النبي ـ صلى الله [ق١١٩/أ] عليه وسلم ـ مقبولة»، وفي لفظ: «إن الله يقبل الصلاة على النبي ﷺ». أخرجه باللفظين النُّمَيري[(٣)]، كما بيَّنته في «القول البديع»[(٤)].

= وهذا إسناد ضعيف، فيه عدة علل:
١ ـ رشدين بن سعد: ضعيف، مخلط، كان يتلقن الحديث، ويقرأ كلما دفع إليه رواية، وتقدمت ترجمته. وهذا أضعف من في الإسناد، ثم هو مصري، ورواة هذا الحديث عنه كلهم غرباء.
٢ ـ معاوية بن صالح بن حدير: صدوق له أوهام.
٣ ـ أبو إسحاق السبيعي: مدلس، وإسناده معنعن، إلا أن في الإسناد علة أقوى فلا يتعرج لمثل هذا.
٤ ـ عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي: صدوق، لا يروي إلا عن علي رضي الله عنه، وقد روى عنه بعض المناكير، وحمله الجوزجاني وابن عدي وغيرهما عهدتها، وهنا فالإسناد إليه غير ثابت. والله أعلم.
وانظر لترجمته: «الكامل» (٥/ ٢٢٤)، رقم (١٣٨٠)، «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٩٦ ـ ٤٩٨)، رقم (٣٠١٢).

(١) لم أقف عليه عند النميري عمر بن شبه في «تاريخ المدينة»، ولا عند ابن بشكوال.
(٢) لم أقف عليه.
(٣) لم أقف عليهما في «تاريخ المدينة». والله أعلم.
(٤) لم يزد المؤلف في «القول البديع» (ص٣٣٤) على ذكر الروايتين بكامل سياقيهما، معزواً للنميري، دون إسناد أو حكم، وأسنده ابن عساكر (١٢/ ٤١)، رقم (١١٨٨) عن أحمد بن أبي الحواري الزاهد، عن أبي سليمان الداراني، أنه قال له: «يا أحمد! إذا سألت الله عز وجل حاجة فابدأ بالصلاة على النبي ﷺ، وسل حاجتك، ثم اختم بالصلاة على النبي ﷺ، فإنهما دعوتان لا يردهما الله تعالى، ولم يكن ليردَّ ما بينهما». وفيه قصة، وإسناده لا بأس به إن شاء الله، رجاله ثقات سوى راويه عن ابن أبي الحواري وهو حبيب بن عبدالملك بن حبيب الحصائري، ترجم له ابن عساكر =

بل في «الإحياء» مرفوعاً ـ مما لم أقف عليه، وإنما هو عن أبي الدرداء من قوله ـ: «**إذا سألتم الله حاجة فابدأوا بالصلاة عليَّ، فإن الله أكرم من أن يسأل حاجتين فيقضي أحدهما ويرد الأخرى**»[(١)].

٦٤١ حديث: «**الصلاة عماد الدين**».

البيهقي في «الشعب» بسند ضعيف من حديث عكرمة عن عمر مرفوعاً[(٢)]، ونقل عن شيخه الحاكم أنه قال: «عكرمة لم يسمع من عمر»، قال: «وأُراه ابنَ عمر»[(٣)].

وأورده صاحب «الوسيط»، فقال: قال [النبي][(٤)] ﷺ: «**الصلاة عماد الدين**»[(٥)].

= برواية ابنه الحسن ـ وهو فقيه شافعي ثقة ـ عنه لهذه القصة.

(١) قال المؤلف في «القول البديع» (ص٣٣٤): «لم أقف عليه، وإنما هو عن أبي الدرداء قوله»، وأورده السبكي في «طبقات الشافعية» (٦/ ٣٠٣) ضمن أحاديث الإحياء التي لم يجد لها أصلاً، ولم أقف عليه عن أبي الدرداء رضي الله عنه أيضاً، ولعله سبق قلم من لفظة: «أبي سليمان الداراني». والله أعلم.

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٣٠٠)، رقم (٢٥٥٠) من طريق عكرمة عن عمر رضي الله عنه.
وعكرمة هذا إن كان عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاص، كما قال الزيلعي في «تخريج الكشاف» (١/ ٤٢)، فهو لم يسمع من عمر رضي الله عنه، كما نقله ابن أبي حاتم في مراسيله [ترجمة: ٢٩٨/ ٥٨٦ ـ ٥٨٧] عن أحمد بن حنبل وأبي زرعة الرازي، وإن كان عكرمة مولى ابن عباس كما ذهب إليه العراقي في «المغني» (٩٨/ ٣٦٨)، فمرسل أيضاً، وهو لم يدرك علياً وسعد بن أبي وقاص وعائشة رضي الله عنهم، فضلاً عن عمر رضي الله عنه، كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ترجمة: ٢٩٧/ ٥٨٢ ـ ٥٨٥). وبهذا الإرسال ضعفه العراقي. والله أعلم.

(٣) هذا أيضاً من تتمة كلام الحاكم كما في «الشعب»، وكون عكرمة لم يسمع من عمر رضي الله عنه لا يمنع إرساله عنه، فإنه لم يذكر سماعاً، ولا ما يومي إليه، وهو قد أرسل عن أبي بكر الصديق وعلي وعائشة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم ممن لم يدركهم، وحكم الأئمة بإرسال رواياته عنهم كما تقدم.

(٤) ساقط من الأصول، واستدرك من نسختي «ق، زك» المساعدتين.

(٥) الوسيط للغزالي (مبتدأ كتاب الصلاة، ٢/ ٥)، وتمام المتن عنده: «فمن تركها فقد هدم الدين».

ولم يقف عليه ابن الصلاح، فقال في «مشكل الوسيط»: «إنه غير معروف»[١]، وقال النووي في «التنقيح»[٢]: «منكر باطل»[٣]

وهو عند الطبراني أيضاً من[٤] . . .، وكذا للديلمي عن علي رفعه: **«الصلاة عماد الدين[٥]، والجهاد سنام العمل، والزكاة تثبت[٦] ذلك»[٧]**

---

(١) «مشكل الوسيط» (١/ ٧٥/ ب)، نقلاً عن هامش تحقيق «الوسيط».

(٢) هو كتاب «التنقيح في شرح الوسيط»، من آخر ما ألف الإمام النووي رحمه الله ولم يتمه، وإنما وصل إلى «باب شروط الصلاة»، واقتصر على مسائل الوسيط وفروعه، ولم يتعرض لغير ما في «الوسيط» من الفروع. انظر: «طبقات الشافعية» لابن شهبة (١٥٧/٢)، و«المنهل العذب الروي» للسخاوي (ص٩).

(٣) وكذا نقله عنه ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ٤٧٩)، وانتقده برواية أبي نعيم المرسلة التي ستأتي آخر الحديث عند المؤلف.

(٤) بياض نحو كلمتين في الأصول، ونحوه بلا بياض في «كشف الخفاء» (٢/ ٣١)، رقم (١٦٢١). والله أعلم.

(٥) في «مسند الفردوس»: «عماد الإيمان»، وباللفظ المذكور عند المؤلف ورد في «فردوس الأخبار» (٢/ ٤٠٤)، رقم (٣٧٩٥)، وبه ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» (٥١٨٧) وغيره، ورمز في «الجامع» لضعفه.
وبلفظ «عماد الإيمان» نسبه السيوطي في «جامع الأحاديث» (٣١/ ٢٨)، رقم (٣٣٦٩١) لأبي نعيم في «عواليه».

(٦) كذا في الأصول و«زهر الفردوس»، وفي «مسند الفردوس» و«الترغيب» لابن شاهين: «بين ذلك».

(٧) أخرجه الديلمي (٢/ ٢١١/ ب) [«الزهر» (٢/ ٢٥٥)] من طريق محمد بن عثمان العبسي، عن أحمد بن طارق، حدثنا حبيب أخو حمزة، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.
قال الألباني في «الضعيفة» (٣٨٠٥): «ضعيف جدّاً، وإسناده مسلسل بالعلل:
الأولى: الحارث ـ وهو الأعور ـ، قال الزيلعي [«تخريج الكشاف» (١/ ٤٢ ـ ٤٣)]: «ضعيف جدّاً». **الثانية**: أبو إسحاق ـ وهو السبيعي ـ؛ مدلس وكان اختلط. **الثالثة**: حبيب ـ وهو ابن أبي حبيب الزيات ـ؛ قال الذهبي: «وهاه أبو زرعة، وتركه ابن المبارك». **الرابعة**: أحمد بن طارق؛ لم أجد له ترجمة».
قلت: وذكر أبو داود في «رسالته إلى أهل مكة» (ص٣١ ـ ٣٢) أن أبا إسحاق السبيعي لم يسمع عن الحارث عن علي رضي الله عنه إلا أربعة أحاديث، «ليس فيها مسند»؛ أي: مرفوع.

ورواه التيمي في «الترغيب» بلفظ: «**الصلاة عماد الإسلام**»[(١)].

وللقضاعي من حديث عيسى بن ميسرة، عن أبي الزناد، عن أنس رفعه: «**الصلاة نور المؤمن**»[(٢)]

---

(١) رواه في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٣٣)، رقم (٢٠١٦) وكذا ابن شاهين (٢/ ٥)، رقم (٤٤٤) من طريقين عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن أحمد بن طارق به. وتقدم بيان علـله الأربع آنفاً.

(٢) أخرجه القضاعي (١/ ١١٧)، رقم (١٤٤)، وابن ماجه (٤٢١٠)، والبزار (٣٣٦/١٢)، رقم (٦٢١٢)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١٧٦) و«التهجد» (٤٨٤) وأبو يعلى (٦/ ٣٣٠)، رقم (٣٦٥٥ ـ ٣٦٥٦)، وابن عدي (٥/ ٢٤٧)، وابن شاهين في «الترغيب» (١/ ٥١)، رقم (٤٦) وكذا الأصفهاني (٢/ ٥٢)، رقم (١١٣٤)، (٣٤٧/٢)، رقم (١٧٤٧) وتمام (١/ ١٩٨)، رقم (٤٦٥)، والخطيب في «موضح الأوهام» (١/ ١٤٥ ـ ١٤٦)، وابن عساكر (٢٨/ ٤٥، ١٩٨/٣٦، ٥٤/ ١٧٠، ٣٦٤/٦٣) وفي «معجم شيوخه» (٢/ ١٠٩٦)، رقم (١٤٢١) ـ وقال: حسن غريب ـ وغيرهم؛ من طريقين عن عيسى بن أبي عيسى ميسرة الحناط المديني به.

وأخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٧٦٥)، رقم (١٣١٧)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١٧٧)، وابن عدي (٧/ ٩٢) من طريق واقد بن سلامة عن يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه.

فالطريق الأول: فيه عيسى بن أبي عيسى الغفاري الحناط: متروك، وتقدمت ترجمته (ح٤١٢، ٥٨٤)، وبه أعله ابن عدي، وابن طاهر المقدسي في «ذخيرة الحفاظ» (٥٦٣/١)، رقم (٩٠٣)، والبوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٣٨/٤)، رقم (١٥٠٨)، والألباني في «الضعيفة» (١٦٦٠، ١٩٠١) وغيرِه، وآخرون.

وقال البزار: «لا يعرف لأبي الزناد عن أنس رواية إلا هذا»، فذا علة أخرى.

وأما الطريق الثاني: ففيه يزيد الرقاشي وهو ضعيف منكر الحديث عن أنس رضي الله عنه، وتقدمت ترجمته.

والراوي عنه؛ وافد ـ ويقال: واقد ـ بن سلامة: لا يصح حديثه كما قال البخاري، فإن روايته عن يزيد الرقاشي، وهو منكر الحديث، ويحتمل ما روى عنه من المناكير، كما قاله أبو حاتم وابنه [«الجرح والتعديل» (٩/ ٥٠)]، ومن هنا أدرجه البخاري (٤٠٨)، وابن الجارود، والعقيلي (٤/ ٣٣١)، رقم (١٩٣٨)، وابن عدي (٧/ ٩٢)، والدارقطني (٥٥٥)، وابن الجوزي (٣٦٣٢) في الضعفاء، وقال ابن حبان: «منكر الحديث على قلة روايته، يأتي بأشياء موضوعة عن أقوام ضعفاء، فلا يتهيأ إلزاق القدح به دونهم، بل التنكب عن روايته أولى..». «المجروحين» (٣/ ٨٥). =

وكذا له وللديلمي من حديث حمزة الزيات[(١)]، عن أبي سفيان[(٢)]، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، رفعه: **«عَلَمُ الإيمان الصلاة»**[(٣)]

= **تنبيه**: نقل الحافظ ابن حجر عن أبي حاتم الرازي في «اللسان» (٨/ ٣٧١)، رقم (٨٣٢٧) قال: «يروي عن يزيد، وهو ثقة»، وهذا تصحيف شديد، نشأ عن اختصار مخل لعبارة أبي حاتم. والله أعلم.

فهذا الحديث ضعيف جدّاً بطريقيه، إلا أن الألباني علق على ما نقله المناوي في «فيض القدير» (٤/ ٣٢٤)، رقم (٥١٨٠) من تصحيح العامري له في «شرح الشهاب للقضاعي»، بقوله: «وكأنه يعني: صحيح المعنى، وفي «صحيح مسلم» (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري ﵁: «الطهور شطر الإيمان و... والصلاة نور، والصدقة برهان و...»». فهو صحيح المعنى، وإن كان سقيم المبنى. والله أعلم.

(١) ابن حبيب القارئ أبو عمارة الكوفي التيمي مولاهم: صدوق زاهد ربما وهم، وتقدم (ح٧).

(٢) طريف بن شهاب ـ ويقال: ابن سعد، أو ابن سفيان ـ السعدي البصري: مجمع على ضعفه، قال الذهبي [«الكاشف» (٢٤٦٤)]: «ضعفوه»، وقال في «المغني» (٢٩٣٨): «تركوه»، وكلاهما في مرتبة من لا يعتبر به. وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف [«التقريب» (٣٠١٣)]، ولعل حكم الذهبي أقرب. والله أعلم.

(٣) أخرجه القضاعي (١/ ١٣١)، رقم (١٦٥) من طريق ابن الأعرابي ـ وهو في «معجمه» (١/ ١٩١)، رقم (٣٣١) ـ والديلمي (٢/ ٢٤٠/أ)، والمروزي في «تعظيم الصلاة» (١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١)، رقم (٣٣٧)، والعقيلي (٢/ ٢٢٩)، رقم (٧٧٦)، وابن عدي (١١٧/٤)، والخطابي في «الغريب» (١/ ٢٦٩)، وابنُ شاهين في «الترغيب» (١/ ٥٠)، رقم (٤٥)، وأبو الشيخ في «الطبقات» (٣/ ٥٠ ـ ٥١) ـ وعنه أبو نعيم في «تاريخه» (٢/ ٢٤١)، رقم (١٥٦٥) ـ وتمام (٣/ ٣٤١)، رقم (١٣٣٩)، والخطيب (١١/ ١٠٩)، وقوام السُّنَّة في «الترغيب» (١/ ٧٤ ـ ٧٥)، رقم (٢٤)، من خمس طرق عن حمزة الزيات به، ومداره على أبي سفيان طريف، وهو واه مجمع على ضعفه، كما مرَّ.

وأما معنى الحديث فصحيح، يدل عليه حديث بريدة ﵁ أن النبي ﷺ قال: **«العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»**. أخرجه ابن أبي شيبة (١١/ ٣٤)، رقم (٣١٠٣٥) وأحمد (٣٨/ ٢٠)، رقم (٢٢٩٣٧)، والترمذي (٢٦٢١) ـ وقال: حسن صحيح غريب ـ، والنسائي (٤٦٣)، وابن ماجه (١٠٧٩) وغيرهم، وصححه ابن حبان (١٤٥٤)، والحاكم (١/ ٧)، والألباني وغيرهم.

وفيه عن جابر ﵁ عند مسلم (٨٢) وعبدالرزاق (٣/ ١٢٤)، رقم (٥٠٠٧)، والنسائي (٤٦٤) وأبي عوانة (١/ ٦٣)، رقم (١٧١) وغيرهم، مرفوعاً: **«إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»**، ولها شواهد عن غير واحد من الصحابة ﵃ عن =

قلت: وأورد الزمخشري لفظ الترجمة في «البقرة» من «كشافه»[(١)]، وعزاه الطيبي[(٢)] لتخريج الترمذي في حديث معاذ[(٣)]، وفيه: «**وعموده**

= النبي ﷺ، وكذلك عن عمر رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

(١) «الكشاف» (تفسير سورة البقرة، الآية: ٣، ج١/ ٤٤).

(٢) بكسر الطاء، وإسكان الياء آخر الحروف؛ وهو شرف الدين الحسين بن محمد بن عبدالله الطيبي توفي سنة (٧٤٣هـ)، ومن مؤلفاته: «شرح مشكاة المصابيح» ـ مطبوع، ومنها: «شرح الكشاف»، سماه «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب» ـ مخطوط في الخزانة الأزهرية في أربعة مجلدات ضخمة. ووصفه الشوكاني بأنه أنفس حواشي الكشاف على الإطلاق، وتكلم فيه على الأحاديث على طريقة المحدثين إذا اقتضى الأمر. [«البدر الطالع» (١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠)، رقم (١٥٢)]، وقال الحافظ ابن حجر: «هو الإمام المشهور، كان كريماً متواضعاً، حسن المعتقد، شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة، مظهراً فضائحهم مع استيلائهم في بلاد المسلمين، شرح الكشاف شرحاً كبيراً، وأجاب عما خالف مذهب السُّنَّة أحسن جوابٍ، يعرف فضله من طالعه». «الدرر الكامنة» (٢/ ١٨٥ ـ ١٨٦)، رقم (١٦١٣).
وظاهر سياق الحافظ والمؤلف أن عزوه هذا في شرحه للكشاف، ولم أطلع عليه. والله أعلم.

(٣) حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه هذا هو حديث طويل في قصة له رضي الله عنه مع النبي ﷺ في سَفْرَةِ غزوة تبوك، والطرف المذكور منه جزء من وسط الحديث، ومنهم من أفرده.
وهذا الحديث روي عن معاذ رضي الله عنه من ثمانية أوجه غالبها منقطعة؛ من طريق أبي وائل شقيق بن سلمة، وميمون بن شبيب، وعروة بن النزال ـ أو: النزال بن عروة ـ، وشهر بن حوشب، ومكحول، ونعيم بن وهب، وعبدالرحمن بن غنم، ومن طريق أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.
أما حديث أبي وائل: فأخرجه الترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، والنسائي في «الكبرى» (١٠/ ٢١٤ ـ ٢١٥)، رقم (١١٣٣٠)، وعبدالرزاق (١١/ ١٩٤)، رقم (٢٠٣٠٣) وفي «التفسير» (٢/ ١٠٩) ـ وعنه أحمد (٣٦/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥)، رقم (٢٢٠١٦)، (٣٦/ ٣٨٧)، رقم (٢٢٠٦٨)، وعبد بن حميد (ح١١٢) ـ وغيرهم، من ثلاث طرق عن معمر، عن عاصم بن بهدلة ابن أبي النجود، عن أبي وائل، عن معاذ رضي الله عنه.
قال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، **وقال المنذري** في «الترغيب» (٣/ ٣٣٩): «أبو وائل أدرك معاذاً بالسن، وفي سماعه عندي نظر، وكان أبو وائل بالكوفة ومعاذ بالشام، والله أعلم». =

= وحديث معمر هذا: ذهب الدارقطني في «العلل» (٩٨٨) إلى احتمال أن يكون أخطأ فيه معمر، وفي حديثه عن العراقيين شيء، وأن الأشبه ما سيأتي من رواية حماد بن سلمة عن عاصم عن شهر عن معاذ ﷺ، فإنه لا يعرف من حديث أبي وائل من غير هذا الوجه، وهو معروف من حديث شهر بن حوشب، وإن كان قد اختلف عليه في إسناده.

٢ ـ حديث عبدالرحمٰن بن غنم الشامي، صاحب معاذ ﷺ: روي عنه من ثلاثة أوجه:

أ ـ أخرجه البخاري في «التاريخ» (٧/ ٤٢٦)، والمروزي في «تعظيم الصلاة» (١٩٥)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٥٢٥)، والطحاوي في «المشكل» (١٤٧٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٧٣)، رقم (١٣٧)، وابن بشران في «الأمالي» (٨١٨) من طريق أيوب بن كريز، عن عبدالرحمٰن بن غنم، عن معاذ ﷺ.

وأيوب بن كريز ـ بضم الكاف، وقيل: بفتحها ـ سكت عنه البخاري [«التاريخ» (١/ ٤٢١، ١٣٥٠)]، وابن أبي حاتم [(٢/ ٢٥٦)، رقم (٩١٦)]، والدارقطني [«المؤتلف» (٤/ ١٩٥٧)]، وعبدالغني الأزدي [«المؤتلف» (٢/ ٦١٨)، رقم (١٨١٨)]، وابن ماكولا [«الإكمال» (٧/ ١٣١)]، وذكره ابن حبان في «الثقات»: (٦/ ٥٤)، ولم يرو عنه إلا سعيد بن مسروق والد الثوري هذا الحديث من رواية ابنه مبارك عنه، وهما ثقتان، وتوبع عليه.

ب ـ وخرَّجه أحمد (٣٦/ ٤٣٣ ـ ٤٣٥)، رقم (٢٢١٢٢)، والبزار (٧/ ١١١ ـ ١١٢)، رقم (٢٦٦٩)، والمروزي في «تعظيم الصلاة» (ح٧) عن ثلاث من الثقات عن عبدالحميد بن بهرام الفزاري، عن شهر بن حوشب، عن ابن غنم، عن معاذ ﷺ. وتابعهم على أطراف له ثلاثة ثقات آخرون عن ابن بهرام به.

وأخرجه البزار (٢٦٧٠)، والطبراني في «الشاميين» (٤/ ١٣٧)، رقم (٢٩٣٧) من طريق عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي حسين المكي، عن شهر به.

وهذا إسناد حسن متصل، ونسخة عبدالحميد بن بهرام عن شهر حسنها البخاري، وقال أحمد: «لا بأس بها، هي مقاربة، وهي سبعون حديثاً طوالاً، كان يحفظها كأنه يقرأ سورة من القرآن»، وقال أبو حاتم: «هو في شهر بن حوشب مثل الليث بن سعد في سعيد المقبرى، وليس به بأس، أحاديثه عن شهر صحاح، لا أعلم رُوِي عن شهر بن حوشب أحاديث أحسن منها، ولا أكثر منها، أملى عليه في سواد الكوفة». قال ابن أبي حاتم: قلت: يحتج به؟ قال: لا، ولا بحديث شهر بن حوشب، ولكن يكتب حديثه. انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٩)، رقم (٤٢)، «تهذيب الكمال» (١٦/ ٤١٠ ـ ٤١٢). =

= فهذا الطريق عن شهر عن عبدالرحمٰن بن غنم مع سابقه صالحان للتحسين لذاتهما، إن شاء الله.

ج ـ وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٧٥)، رقم (١٤١) من طريق عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم، عن الزهري، عن عبدالرحمٰن بن غنم، عن معاذ ﵁. وابن تميم متروك، يحدث عن الزهري بما ليس من حديثه، وقد قال عنه الإمام أحمد: «أقلب أحاديث شهر بن حوشب فجعلها حديث الزهري»، وتقدمت ترجمته.

٣ ـ حديث عروة بن النزال ـ أو النزال بن عروة ـ: رواه شعبة عن الحكم بن عتيبة عن عروة بن النزال، عن معاذ ﵁. وعن شعبة **رواه الطيالسي** (٥٦١) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٤/ ٢٩٩)، رقم (٢٥٤٩) وغيرُه ـ، **وهو** عند ابن أبي شيبة (٣٠٩٥٠)، وأحمد (٣٦/ ٣٦١)، رقم (٢٢٠٣٢)، (٣٦/ ٣٨٧)، رقم (٢٢٠٦٨)، والنسائي في «الإغراب» (٩٢)، والحارث بن أبي أسامة (بغية الباحث: ١٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١٤٧ ـ ١٤٨)، رقم (٣٠٤ ـ ٣٠٥)، والخرائطي في «المكارم» (٥٢٠) من طريق **غندر، وروح بن عبادة، وعمرو بن مرزوق، وأبي النضر هاشم**؛ عن شعبة به. وأسانيده صحيحة إلى أصحاب شعبة كلِّهم. زاد روح بن عبادة في حديثه [عند أحمد، والخرائطي]: «قال شعبة: فقال الحكم: **فقلت** له: أسمعتَه من معاذ؟ قال: لم أسمعه منه، وقد أدركته»، هذا لفظ الخرائطي، ولفظ أحمد: «قال شعبة: فقلت له: سمعه من معاذ؟ قال: لم يسمعه منه وقد أدركه». ولذا قال النسائي في «الإغراب»: «عروة بن النزال لا نعلمه سمع من معاذ».

٤ ـ حديث ميمون بن أبي شبيب: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٩٥١) وفي «الإيمان» (ح١)، وأحمد (٢٢٠٦٨)، وهناد في «الزهد» (١٠٩٠)، والمروزي في «تعظيم الصلاة» (١٩٧)، والشاشي (٣/ ٢٦٢)، رقم (١٣٦٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١٤٢ ـ ١٤٤)، رقم (٢٩١ ـ ٢٩٣)، والخرائطي في «المكارم» (٥١٨ ـ ٥٢٠)، والدارقطني في «العلل» (٦/ ٧٦)، رقم (٩٨٨) ـ، والحاكم (٢/ ٧٦)، رقم (٤١٣ ـ ٤١٤) ـ وصححه على شرط الشيخين ـ والبيهقي (٩/ ٢٠) وفي «الشعب» (٧/ ٣٣ ـ ٣٤)، رقم (٤٦٠٧)، وقوام السُّنَّة في «الترغيب» (٨٣)، وغيرهم؛ من طرق عن حبيب بن أبي ثابت والحكم بن عتيبة، كلاهما: عن ميمون بن أبي شبيب، عن معاذ ﵁ به.

وحديث ميمون بن أبي شبيب الكوفي هذا عن معاذ بن جبل ﵁ مرسل، وحكم أبو داود وأبو حاتم الرازي وغيرهما بإرسال حديثه عن أبي ذر وعلي وعائشة وغيرهم من الصحابة ﵃، وشكَّك عمرو بن علي الفلاس في سماعه من الصحابة مطلقاً، كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (٣٨٣) و«تحفة التحصيل» للعلائي (١/ ٣٢٢). =

= وفي معظم كلامهم ـ وسيما تشكيك الفلاس، والقول بعدم إدراكه لعلي وعائشة وأمثالهما ﷺ ـ نظر، حيث إنه كان من جلة علماء التابعين بالكوفة، وقتل بدير الجماجم سنة (٨٣هـ)، فمن المحقَّق أنه سمع الصحابة، إلا أنه لا يصرح بسماعه في شيء من حديثه، وهنا صرح في هذا الحديث أنه أدرك معاذاً ولم يسمعه منه، وصرح الحكم بن عتيبة توفي سنة (١١٣هـ، أو بعدها) في هذا الحديث لشعبة بعد بيانه للانقطاع بين معاذ ﷺ وبين عروة بن النزال أنه سمعه كذلك من ميمون بن أبي شبيب عن معاذ ﷺ قبل أربعين سنة، فأقل أحواله أن يكون سمعه منه أواخر الستينات أو أوائل السبعينات، ومحصَّل ذلك أنه كان يُعَدُّ حين ذاك من الأعلام، ولا زال جملةٌ من الصحابة في الأحياء. والله أعلم.

٥ ـ حديث شهر بن حوشب: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠/١٠٣)، رقم (٢٠٠) من طريق هدبة بن خالد، عن حماد بن سلمة، عن عاصم بن أبي النجود بهدلة، عن شهر، عن معاذ ﷺ به.

وروى عبد بن حميد (١١٤) بعض أطرافه عن حسين بن علي الجعفي، عن فضيل بن عياض، عن أبان ـ هو ابن تغلب ـ عن شهر، عن معاذ ﷺ.

وشهرٌ مع ما في حديثه من الكلام هو من أوساط التابعين، ولم يدرك معاذاً ﷺ بالتحقيق، كما يدل عليه مصادر ترجمته، وبه أعلَّ حديثه المنذري في «الترغيب»، وتقدم من رواية عبدالحميد بن بهرام وغيره عن شهر عن عبدالرحمٰن بن غنم عن معاذ ﷺ، وهي نسخة حسنة كما تقدم.

٦ ـ حديث مكحول الشامي: رواه الطيالسي (٥٦٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٧/ ٣٥)، رقم (٤٦٠٨) ـ، وهناد في «الزهد» (١٠٩١) من طريقي محمد بن راشد المكحولي ومحمد بن عجلان عن مكحول عن معاذ ﷺ. وهو منقطع ـ وربما معضل ـ بين مكحول ومعاذ ﷺ.

٧ ـ حديث نعيم بن وهب: أخرجه المروزي في «تعظيم الصلاة» (١٩٨) بإسناد حسن إلى عبدالله بن عمر ـ هو العمري ـ عن نعيم بن وهب، عن معاذ ﷺ مختصراً.

٨ ـ وحديث أبي أمامة الباهلي ﷺ: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٥٥)، رقم (٩٦)، وابن عدي (٥/ ١٦٥)، وابن شاهين في «الترغيب» (٤٣٥) من أربع طرق عن الوليد بن مسلم، ثنا عثمان بن أبي العاتكة، عن علي بن يزيد الألهاني، عن القاسم أبي عبدالرحمٰن الشامي، عن أبي أمامة ﷺ، عن معاذ ﷺ. وهذا إسناد مسلسل بالضعفاء، وعثمان بن أبي العاتكة التزمه لكل ما يروي، وتقدم الكلام عليه مفصلاً.

وهذه الطرق عن معاذ ﷺ جميعها منقطعة بين تابعيه وبين معاذ ﷺ، مع معاصرة =

الصلاة»[١]، ولا يخفى بعده[٢].

ثم رواه أبو نعيم شيخ البخاري في «كتاب الصلاة» عن حبيب بن سُلَيْم[٣]، عن بلال بن يحيى، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ يسأله عن الصلاة، فقال: «**الصلاة عمود الدين**»[٤].

وهو مرسل، ورجاله ثقات[٥].

= بعضهم له ـ كأبي وائل وعروة بن النزال ـ إلا رواية أبي أمامة الباهلي ﷺ، وعبدالرحمٰن بن غنم الشامي.

والروايات المرسلة أسانيدها صحيحة إلى من أرسلها عن معاذ ﷺ، وتجتمع على هذا الانقطاع، وكذا رواية عبدالرحمٰن بن غنم عنه قابلة للتحسين لذاته، وهو بمجموعه لا ينزل عن الحسن.

وأطال الدارقطني الكلام على طرق الحديث واختلافها في «العلل» (٦/ ٤٤ ـ ٧٩، س: ٩٦٦ ـ ٩٨٨).

(١) هو في لفظ أبي وائل وعامة الرواة عن معاذ ﷺ، وسياقه لديهم: «قال ﷺ: «**ألا أخبرك برأس الأمر كله وعموده وذروة سنامه؟**»، قلت: بلى يا رسول الله! قال: «**رأس الأمر الإسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد**»».

(٢) هذا نص كلام الحافظ ابن حجر في «الكافي الشافي في تخريج الكشاف» ـ مع الكشاف (١/ ٤٤)، ويظهر أن المؤلف اقتبس أصل التخريج من كتاب شيخه هذا، فزاد عليه أشياء. والله أعلم.

ولم يتبين لي وجه البعد بين اللفظين، إلا أن يريد الحافظ والمؤلف البعد اللفظي، وليس المعنى. وانظر: «كتاب العين» (٢/ ٥٧ ـ ٥٨/ عمد)، «معجم المقاييس» (٦٧٤ ـ ٦٧٥/ عمد). والله أعلم.

(٣) هو: حبيب بن سليم العبسي ـ بالموحدة ـ الكوفي: مقبول، من السابعة. «التقريب» (١٠٩٤).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ١٨٢) وحسن الترمذي حديثه، وقال الذهبي [«الكاشف» (٩٠٩)]: صالح الحديث. وانظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ١٠٢)، رقم (٤٧٦)، «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧)، رقم (١٠٨٧).

(٤) لم أقف عليه في «الصلاة» لأبي نعيم، وذكره أيضاً الحافظ في «التلخيص الحبير» (٢/ ٤٧٩).

(٥) وهذا هو نص حكم ابن حجر في «التلخيص»، وليس كل رجاله ثقات، بل فيهم من لم يوثقه غير ابن حبان، وحكم الحافظ بأنه «مقبول»، وإن كان الذهبي حكم بأنه صالح الحديث، كما تقدم. =

٦٤٢ حديث: «صلة الرحم تزيد في العمر».

في: «صدقة السر» قريباً[(١)].

٦٤٣ حديث: «صلى الله على نَبِيٍّ قَبْلَكَ».

يقوله جمهور العوام عند تقبيل الحجر الأسود، وهو كلام حسن، لكن قولُ ما وردت به السُّنَّة أحسن وأولى[(٢)].

٦٤٤ حديث: «صلوا على كل ميت، وجاهدوا مع كل أمير».

ابن ماجه والدارقطني من حديث مكحول عن واثلة به مرفوعاً[(٣)]

= هذا وروي عن أبي ذر ﷺ موقوفاً، رواه ابن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٧٧١)، رقم (١٣٣٠)، والطبري (٦/ ٥٩٠)، رقم (٧٣٩٦) من طريق ليث ـ هو ابن أبي سليم ـ عن ميمون بن مهران عنه ﷺ قال: «الصلاة عماد الإسلام، والجهاد سنام العمل، والصدقة شيءٌ عجبٌ شيءٌ عجَبٌ»، فقال رجل: لقد تركت أوثق أو أفضل عملٍ في نفسي! قال: ما هو؟ قال: الصوم، قال: «قربة، وليس هناك».

قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الطبري: «هذا خبر منقطع الإسناد؛ لأن ميمون بن مهران لم يدرك أبا ذر ﷺ، أبو ذر ﷺ مات سنة (٣٢هـ)، وميمون ولد سنة (٤٠هـ)، ومات سنة (١١٨هـ)، كما في تاريخي البخاري [«الأوسط» (٣/ ١٧٦)، رقم (٣٠٨)، و«الكبير» (٧/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩)، رقم (١٤٥٥)]، و«تهذيب الكمال» [(٢٩/ ٢١٠ ـ ٢٢٦، ٢٢٧)، رقم (٦٣٣٨)]».

قلت: وليث بن أبي سليم ضعيف، واختلط بأخرة، ولم يتميز حديثه، وتقدمت ترجمته.

(١) انظر الحديث رقم (٦٢٧).

(٢) لم أقف على دعاء خاص في السُّنَّة بهذا الموضع، ولعله يعني: الأدعية المأثورة عامة. والله أعلم.

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٥٢٥)، والدارقطني (٢/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤)، رقم (١٧٦٦ ـ ١٧٦٧) وأبو أحمد الحاكم (٥/ ١١٢خ ـ الشاملة: أبو سعد عن مكحول)، واللالكائي (٧/ ١٢٢٦ ـ ١٢٢٧)، رقم (٢٢٩٩ ـ ٢٣٠٠) وغيرهم، من طريق الحارث بن نبهان الجرمي أبي محمد، عن عتبة بن يقظان، عن أبي سعد الشامي، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع ﷺ، وله عندهم ألفاظ أخرى مقاربة، وفيها زيادات.

وهذا إسناد تالف، وفيه ثلاث علل:

١ ـ الحارث بن نبهان الجرمي ـ بفتح الجيم ـ: متروك. «التقريب» (١٠٥١)، «المغني» (١٢٥٣). =

وللطبراني وأبي نعيم في «الحلية»، والدار قطني؛ بسندين مختلفين إلى ابن عمر مرفوعاً: **«صلوا على من قال «لا إله إلا الله»، وخلف من قال «لا إله إلا الله»»**[(١)].

= ٢ ـ عتبة بن يقظان أبو زحارة الراسبي: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٧١)، وقال ابن الجنيد: «لا يساوي شيئاً»، وقال النسائي في «الكنى»: «غير ثقة»، وقال الدارقطني [«السنن» (٥/ ٥٠٧)، رقم (٤٧٤٨)]: «متروك»، وقال ابن حجر (٤٤٤٤): «ضعيف» وفيه تساهل. انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٧٤)، رقم (٢٠٦٨) «تهذيب الكمال» (١٩/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧)، رقم (٣٧٨٧) «المغني» (٤٠٠٢) «الميزان» (٣/ ٣٠)، رقم (٥٤٨٠).

٣ ـ وأبو سعد الشامي: لا يعرف في غير هذا الإسناد، ولذا قال أبو أحمد الحاكم: «روى عنه عتبة بن يقظان، حديثه ليس من مخرج يعتمد عليه»، وحكم الدارقطني بأنه مجهول، وتبعه الذهبي والحافظ ابن حجر وغيرهما، ولينه الذهبي في «المقتنى» (٢٥٢٧). انظر: «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٣٥٧)، رقم (٧٣٩٨)، «المغني» (٧٤٩٠)، «الميزان» (٤/ ٥٣٠)، رقم (١٠٢٤٢)، «التقريب» (٨١٣١).

ووقع عند ابن ماجه والدارقطني و«تهذيب الكمال» وفروعه: «أبو سعيد»، وذكره أبو أحمد الحاكم في «الكنى»، وابن منده في «فتح الباب» (١/ ٣٨٢)، رقم (٣٤٠٢)، والذهبي في «المقتنى»: «أبو سعد» بدون الياء، وصوبه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد».

وذهب البوصيري في «مصباح الزجاجة» (ح٥٤٨) بناء على رواية ابن ماجه إلى أنه أبو سعيد محمد بن سعيد المصلوب في الزندقة، وهو أحد المعروفين بالوضع، ولم يتابع على ما ذهب إليه، بل حكموا بالتفريق بينهما، وأن أبا سعد ـ أو أبا سعيد ـ هذا رجل مجهول، والإسناد إليه واه جدّاً.

وعلى سبيل الفرض فهو دائر بين أبي سعيد المصلوب ذاك، وبين أبي سعيد عبدالقدوس بن حبيب الكلاعي الشامي ـ أحد الكذابين ـ، وأبي سعيد [أو أبي سعد] العلاء بن كثير الشامي ـ أحد الهلكى، وتقدمت ترجمته ـ، وأبي سعد البقال سعيد بن المرزبان ـ أحد الكذابين أيضاً ـ، وليس أحد منهم أولى بالاحتمال من الأخر، إلا أن يكون العلاء بن كثير، والعلاء بن كثير كناه بعضهم أبا سعد ـ بدون الياء ـ، فالأقرب أن يكون هذا، دون المصلوب.

وعلى كل فإسناده ساقط، وقال أبو أحمد في «الكنى»: «هذا حديث منكر، والحارث بن نبهان وعتبة بن يقظان وأبو سعد إذا اجتمعوا فغير مستنكر مثل هذا فيما بينهم، والله يرحمهم جميعاً». والله أعلم.

(١) أخرجه ابن البختري [مجموع فيه مصنفاته (٦٠)] وابن حبان في «المجروحين» =

وفي الباب عن أبي هريرة، بلفظ: «**صلوا خلف كل بر وفاجر**». أخرجه أبو داود، والدار قطني ـ واللفظ له ـ والبيهقي [ق١١٩/ب] ـ بزيادة: «**وجاهدوا مع كل أمير**» ـ، كلهم من حديث مكحولٍ، عنه(١)، وهو منقطع. وله طريق أخرى في «الضعفاء» لابن حبان(٢) ورواه الدارقطني من حديث

= (٢/ ١٠٢) رقم (٦٧٢)، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٤٤٧)، رقم (١٣٦٢٢)، وابن عدي (٣/ ٤٣)، (٥/ ١٧٧)، والدارقطني (٢/ ٤٠١ ـ ٤٠٢)، رقم (١٧٦١ ـ ١٧٦٣)، وابن المظفر في «غرائب مالك» (٧٢) وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٣٢٠) وفي «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٩٠)، وتمام (١/ ٣٧١)، رقم (٣٧٢)، (٢/ ٤٥٦)، رقم (٩٥٦)، والخطيب (٦/ ٤٠٢)، رقم (٣٤٦١)، (١١/ ٢٩٣)، رقم (٦٠٧٠)، وابن الجوزي في «العلل» (١/ ٤٢٠ ـ ٤٢١)، رقم (٧١٢ ـ ٧١٦)، والتحقيق (١/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨)، رقم (٧٣٠ ـ ٧٣٤)، وابن عساكر (٣٦/ ٢٢١) من خمس طرق، كلها واهية لا تخلو من متروك أو كذاب، **أحدها**: فيه محمد بن الفضل بن عطية الكوفي، ثم الخراساني: كذبوه. «التقريب» (٦٢٢٥)، **والآخر**: فيه عثمان بن عبدالرحمٰن الوقاصي، **وثالثها**: فيه خالد بن إسماعيل أبو الوليد المخزومي، وهما متروكان، اتهما في الحديث، **ورابعها**: فيه وهب بن وهب وهبان البختري: كذاب يضع الحديث. وتقدمت تراجمهم. وفي **الخامس**: عثمان بن عبدالله بن عمرو الأموي: يروي عن الثقات الموضوعات. «الكامل» (٥/ ١٧٦ ـ ١٧٧)، «اللسان» (٥/ ٣٩٤ ـ ٣٩٦)، رقم (٥١٣٢).
وفصل الكلام عليها ابن الجوزي في «التحقيق» و«العلل»، وابن عبدالهادي في «التنقيح»، والألباني في «الإرواء» (٥٢٧) وغيرهم، مما سيأتي بيانهم آخر الحديث. والله أعلم.

(١) أخرجه أبو داود (٥٩٤)، والدارقطني (٢/ ٤٠٤)، رقم (١٧٦٨) ـ ومن طريقه البيهقي (٤/ ١٩) ـ وابن الجوزي في «العلل» (١/ ٤٢٢)، رقم (٧١٩) من طريق مكحول، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
وقال الدارقطني: «مكحول لم يسمع من أبي هريرة رضي الله عنه، ومن دونه ثقات»، ووافقه البيهقي وغيره.
وأما ابن الجوزي فأعله بأن بعض الأئمة ضعفوا رواية مكحول، ودونه معاوية بن صالح، قال أبو حاتم: «لايحتج به»، وتعقب بأنهما من رجال مسلم، وقد صحح وحسن حديثهما جمع من الأئمة، وأما أبو حاتم فيعني بقوله أنه ليس في مرتبة الحجة، لا أنه لا يحتج به أصلاً، حيث قال: هو صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣)، رقم (١٧٥٠).
انظر: «التنقيح» لابن عبدالهادي (٢/ ٤٧٦)، و«البدر المنير» (٤/ ٤٥٧).

(٢) لم أقف عليه، وهو عند الدارقطني وابن الجوزي من وجهين آخرين، وهما ضعيفان =

الحارث[١]، عن علي[٢]، ومن حديث علقمة والأسود، عن ابن مسعود[٣]، ومن حديث أبي الدرداء[٤]، ....

= أيضاً. ولعله يقصد حديث الباب مطلقاً، دون حديث أبي هريرة رضي الله عنه بذاته، فقد أخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما المتقدم من طريق عثمان بن عبدالله بن عمرو المغربي الأموي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وأتهم عثمان هذا بوضعه في نسخة يرويها عن جماعة من الأئمة الثقات، وقال: «ليس هذا من حديث رسول الله ﷺ، ولا من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ولا من حديث نافع، ولا من حديث مالك».

انظر: المجروحين (٢/ ١٠٢)، رقم (٦٧٢)، وتذكرة الحفاظ بأطرف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان، لابن القيسراني (ص٢١٤)، رقم (٥١٣).

(١) أبو الزهير الحارث بن عبدالله الهمداني الأعور الكوفي، صاحب علي رضي الله عنه، ضعيف.

(٢) أخرجه الدارقطني (٢/ ٤٠٣)، رقم (١٧٦٥) من طريق أبي إسحاق القنسري، حدثنا فرات بن سليمان، عن محمد بن علوان عن الحارث به، وقال الدارقطني عقبه: ليس فيها شيء يثبت.

وفي إسناده: ١ ـ الحارث الأعور: ضعيف الحديث، عامة ما يرويه عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما غير محفوظة، وتقدمت ترجمته (ح٢).

٢ ـ محمد بن علوان: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤١٠)، وقال: «شيخ يروي المراسيل والمقاطيع، روى عنه فرات بن سليمان، وفرات ضعيف»، وجهله أبو حاتم، وهو مدلول كلام ابن حبان المذكور، ونقل ابن الجوزي عن الأزدي قال: «متروك الحديث». انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٩)، رقم (٢٢٧)، «الضعفاء» لابن الجوزي (٣١٢٩)، «المغني» (٥٨٣٢، ٥٨٣٣)، «الميزان» (٣/ ٦٥٠ ـ ٦٥١)، رقم (٧٩٥٩ ـ ٧٩٦٠)، «اللسان» (٧/ ٣٥٦)، رقم (٧١٧٨ ـ ٧١٧٩).

٣ ـ أبو إسحاق القنسريني: جهله الدارقطني، ووهاه الذهبي، وقال في موضع آخر: «شيخ لبقية، حديثه منكر». انظر: «الميزان» (٤/ ٤٨٩)، رقم (٩٩٤٧)، «المغني» (٧٢٩٥)، «اللسان» (٩/ ١١)، رقم (٨٧٣٩).

وأما فرات بن سليمان الذي ضعفه ابن حبان فثقة عند الأئمة، والضعيف سمي آخر له. والله أعلم.

(٣) أخرجه الدارقطني (٢/ ٤٠٥)، رقم (١٧٦٩) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٤١٩)، رقم (٧١١)، وفيه عمر بن صبح، قال الدارقطني: «متروك»، ونسبه ابن حبان [«المجروحين» (٢/ ٨٨)] إلى الوضع.

(٤) أخرجه العقيلي (٣/ ٩٠)، رقم (١٠٦١)، والدارقطني (٢/ ٤٠١)، رقم (١٧٦٠)، وابن الجوزي في «العلل» (١/ ٤٢٣)، رقم (٧٢١ ـ ٧٢٢)، وفيه أربعة علل: =

وكلها واهية كما صرح به غير واحد(١)، وبعضها في «العلل» لابن الجوزي(٢)، وأصح ما فيه حديث مكحول عن أبي هريرة، على إرساله(٣).

٦٤٥ حديث: «صنائع المعروف تقي مصارع السوء».

في: «صدقة السر»(٤)

= ١ ـ الوليد بن الفضل العنزي: جهله أبو حاتم [«الجرح والتعديل» (٩/ ١٣)، رقم (٥٧)]، وقال ابن حبان: «يروي المناكير التي لا يشك أنها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به بحال». «المجروحين» (٣/ ٨٢).

٢ ـ مكرم بن حكيم: قال الأزدي: ليس حديثه بشيء. «الميزان» (٤/ ١٧٧)، رقم (٨٧٤٨).

٣ ـ سيف بن منير: ضعفه الدارقطني، ووهاه الأزدي. «اللسان» (٤/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥)، رقم (٣٧٥١).

٤ ـ عبدالجبار بن الحجاج بن ميمون الخراساني: متروك الحديث، فيما قاله الأزدي [«الضعفاء» لابن الجوزي (١٨١١)]. وانظر لها: «نصب الراية» (٢/ ٢٨ ـ ٢٩)، و«التعليق المغني على سنن الدارقطني».

وعليه قال الدارقطني: «لا يثبت إسناده، من دون أبي الدرداء ضعفاء»، وقال الذهبي: باطل، ورواته تلفى هلكى [تنقيح التحقيق (٣/ ٨٣/مسألة: ١٩٨)]. وأما العقيلي فقال: «إسناده مجهول غير محفوظ».

(١) صرح به الإمام أحمد والعقيلي والدارقطني والبيهقي (٤/ ١٩)، وابن الجوزي في «العلل» و«التحقيق» (١/ ٤٧٤ ـ ٤٧٩)، رقم (٧٢٢ ـ ٧٣٤)، وابن عبدالهادي في «التنقيح» (٢/ ٤٧٠ ـ ٤٨٠)، رقم (١١٤٧ ـ ١١٥٩)، والزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٢٦ ـ ٢٩)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٤/ ٤٥٥ ـ ٤٦٣)، وابن حجر في «التلخيص» (٢/ ٩٣٣ ـ ٩٣٤)، (ح٦٦٧ ـ ٦٦٨)، رقم (١٧٨٥ ـ ١٧٩٠)، والدراية (ح٢٠٣) وغيرهم.

(٢) أخرج ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٤١٨ ـ ٤٢٥)، (ح٧١٠ ـ ٧٢٢) عامة أحاديث الباب؛ حديث علي وابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة وأبي الدرداء وواثلة بن الأسقع رضي الله عنهم، فوهاها كلها.

(٣) يعني الانقطاع بين مكحول وأبي هريرة رضي الله عنه. وبه قال الدارقطني (٢/ ٤٠٣)، ووافقه البيهقي (٤/ ١٩) وفي «المعرفة» (٢/ ٤٠٠)، رقم (١٥٤٢)، وبه قال ابن عبدالهادي وابن الملقن وابن حجر وغيرهم.

(٤) تقدم برقم (٦٢٧)، ولا يصح له إسناد مرفوعاً. والله أعلم. =

٦٤٦ **حديث: «صوموا تصحوا».**

في: «سافروا»[(١)]

٦٤٧ **حديث: «الصوم جُنَّة».**

أحمد والنسائي والقضاعي؛ من حديث عروة بن النَّزَّال[(٢)] عن معاذ بن جبل به مرفوعاً[(٣)].

ووقع في رواية أخرى[(٤)] لأحمد: عروة بن النزَّال ـ أو النزَّال بن عروة ـ، قال شعبة: فقلت له[(٥)]: [سمعه][(٦)] من معاذ؟ قال: لا.

وهو في نسخة سمعان بن المهدي عن أنس[(٧)].

بل اتفق عليه الشيخان عن أبي هريرة، بلفظ: «**الصيام جنة**» في حديث[(٨)].

---

(١) تقدم بالرقم (٥٥٨)، ولا يصح له إسناد، بل عامتها مناكير. والله أعلم.

(٢) النـزال: بنون وزاي ثقيلة؛ كوفي، مقبول، من الثانية [«التقريب» (٤٥٧٠)]، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ١٩٦)، وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٦٥)، رقم (٥٦١١) و«المغني» (٤٠٩٨): «لا يعرف»، ولم يخرج له النسائي إلا هذا الحديث الواحد، وذكره مسلم في الوحدان (٤٦٢) فيمن تفرد عنهم الحكم بن عتيبة. وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٩ ـ ٤٠)، رقم (٣٩١٤).

(٣) هو طرف لحديث معاذ بن جبل ﷺ الطويل، وهو منقطع بين عروة بن النزال وبين معاذ ﷺ كما تقدم، مع جهالة حال عروة، ولكنه له طرق عدة يبلغ بمجموعها درجة الصحيح أو الحسن على الأقل، كما تقدم (ح٦٤١). والله أعلم.

(٤) هي رواية روح بن عبادة عن شعبة.

(٥) يعني الحكم بن عتيبة شيخه، سأله شعبة عن شيخه عروة؛ هل سمع الحديث من معاذ ﷺ؟

(٦) في سائر النسخ الخطية: «سمعته»، والتصويب من «مسند أحمد»، ولفظه: «شعبة، عن الحكم، قال: سمعت عروة. . . ؛ قال شعبة: فقلت له: سمعه من معاذ؟ قال: لم يسمعه منه، وقد أدركه».

(٧) هي إحدى النسخ الموضوعة عن أنس ﷺ، وتقدم الكلام على سمعان ونسخته.

(٨) أخرجه البخاري (ح١٨٩٤، ١٩٠٤) ـ من طريق مالك، وهو في «الموطإ» (١٠٩٩) وغيره ـ ومسلم (١١٥١) وأبو عوانة (٢٦٧٨) من طريقي الأعرج وأبي صالح عن أبي هريرة ﷺ.

ورواه أحمد والنسائي وابن ماجه؛ عن عثمان بن أبي العاص، بلفظ: **«الصيام جنة من النار كجُنَّة أحدكم من القتال»**(١)

٦٤٨ حديث: «الصوم في الشتاء الغنيمة الباردة».

في: «الشتاء ربيع المؤمن»(٢).

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه أحمد (٢٦/٢٠٢)، رقم (١٦٢٧٣)، (٢٩/٤٣٣)، رقم (١٧٩٠٢)، وابن أبي شيبة (٨٩٨٤)، والنسائي (٢٢٣٠ ـ ٢٢٣١) وفي «الكبرى» (٣/١٣٦)، رقم (٢٥٥١ ـ ٢٥٥٢)، وابن ماجه (١٦٣٩) وغيرهم، وصححه ابن خزيمة (١٨٩١)، وابن حبان (٣٦٤٩)، ووافقهما الألباني، وإسناده على شرط الشيخين، وإن كان صحابيه ﷺ تفرد به مسلم، فإن الصحابة فوق الشرط، والعبرة بمن دونهم. والله أعلم.

(٢) تقدم بالرقم (٥٩٧)، ولا يصح إسناده مرفوعاً، والمحفوظ وقفه على أبي هريرة ﷺ. والله أعلم.

حرف الضاد المعجمة

٦٤٩ حديث: «ضاع العلم في أفخاذ النساء»[(١)].

هو بمعناه من كلام بشر الحافي، قال: «لا يفلح من أَلِف [أفخاذ][(٢)] النساء»[(٣)]. ونحوَه: «ما أفلح صاحب عيال»[(٤)].

٦٥٠ حديث: «ضالة المؤمن العلم».

في: «الحكمة»[(٥)].

---

(١) قال الأمير المالكي في «النخبة البهية» (١٧٣): «باطل».

(٢) ما بين المعقوفين مستدرك من: «زك، ق».

(٣) هو من روايته عن إبراهيم بن أدهم الزاهد قوله. أخرجه الخطيب في «الجامع» (١/٦٩ ـ ٧٠)، رقم (٦٤) من طريق بشر بن الحارث الحافي، عن إبراهيم بن أدهم به. وأخرجه أيضاً (١/ ٧٠)، رقم (٦٥) من طريق عباس الدوري عن خلف بن تميم، والخرائطي في «اعتلال القلوب» (١/ ١١٠) من طريق مضر بن عيسى الخلاعي، كلاهما: عن إبراهيم بن أدهم قوله. وبنحوه أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٢) من طريق آخر عن خلف بن تميم عن الثوري قوله. وإسناد الدوري أقوى ممن خالفه، وهو بإبراهيم بن أدهم أولى منه بالثوري. ولم أقف عليه عن بشر الحافي مسنداً إلا بروايته له عن ابن أدهم. والله أعلم.

(٤) أخرجه ابن عدي (١/ ١٨٩) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٨١)، وفيه أحمد بن سلمة أبو عمرو الكسائي الكوفي، نزيل جرجان؛ رماه ابن عدي بسرقة الأحاديث، وأنكر عليه هذا الحديث، وقال: «هذا من قول ابن عيينة، وهو منكر عن النبي ﷺ»، وزاد ابن الجوزي بأن راويه عنه وهو أحمد بن حفص بن عمر السعدي قد حدث بمناكير لم يتابع عليها، وعليه قال: «باطل عن رسول الله ﷺ، ما قاله قط، وأقواله على ضد هذا، وإنما يروى نحوه عن سفيان»، وعليه حكم ابن حجر في «اللسان» (١/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤)، والألباني في «الضعيفة» (ح١٣٨٠) ببطلانه.

(٥) انظر: الحديث رقم (٤٢٤).

٦٥١ حديث: «الضامن غارم».

هو بمعناه عند أحمد وأصحاب السُّنن وآخرين عن أبي أمامة مرفوعاً: «الزعيم(١) غارم»(٢)، ...

---

(١) يعني: «الكفيل»، كما فسر به آخر المتن عند ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما.

(٢) هو جزء من خطبة للنبي ﷺ في حجة الوداع، تفرد به إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه. رواها عنه الطيالسي (١٢٢٤)، وعبدالرزاق (٧٢٧٧، ١٤٧٦٧، ١٤٧٩٦، ١٦٣٠٨) وسعيد بن منصور (١/١٢٥)، رقم (٤٢٧)، وابن أبي شيبة (٢٠٩٤٠، ٢٣٢٩٥).
وأخرجه أحمد (٣٦/٦٢٨ ـ ٦٣٢، ح٢٢٢٩٤ ـ ٢٢٢٩٥)، وأبو داود (٣٥٧٠)، والترمذي (١٢٦٥) ـ وقال: حسن غريب ـ، و(ح٢١٢٠) ـ وقال: حسن صحيح، وقد روي عن أبي أمامة عن النبى ﷺ من غير هذا الوجه ـ وابن ماجه (٢٤٠٥)، وابن الجارود (١٠٢٣)، والطبراني في «الكبير» (٨/١٥٩ ـ ١٦٠)، رقم (٧٦١٥)، (٨/١٦٢)، رقم (٧٦٢١) و«الشاميين» (٥٤١)، والدارقطني (٣/ ٤٥٥)، رقم (٢٩٦٠)، والبيهقي (٦/ ٧٢، ٨٨) وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن عياش به. وعند الطبراني في الموضع الثاني من «معجمه»: عن إسماعيل بن عياش، عن شرحبيل بن مسلم وصفوان الطائي الأصم، به.
وهذا إسناد شامي حسن، ورواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين مقبولة، وشيخه شرحبيل بن مسلم الخولاني الحمصي صدوق؛ وثقه أحمد والعجلي وابن حبان، ونقل أبو داود رضا الإمام أحمد عنه، وتفرد ابن معين بتضعيفه. وأما متابعه صفوان الطائي الأصم؛ وهو صفوان بن عمران ـ أو: ابن عاصم، أو: ابن أبي يزيد ـ الأصم الحمصي فضعيف جدّاً، كما في «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٢٢)، رقم (١٨٥١) و«الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٢١١)، رقم (٧٤٥) و«اللسان» (٣٩٣١). والله أعلم.
وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنه عند الطبراني في «الشاميين» (١/ ٣٦٠)، رقم (٦٢١)، والدارقطني (٥/ ١٢٢)، رقم (٤٠٦٦)، والضياء في «المختارة» (٢١٤٤ ـ ٢١٤٥) وغيرهم من طريق محمد بن شعيب بن شابور عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر عن سعيد بن أبي سعيد عن أنس رضي الله عنه.
وأخرجه أحمد (٣٧/ ١٨٢)، رقم (٢٢٥٠٧) من رواية ابن المبارك، عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر، عن سعيد بن أبي سعيد، عمن سمع النبي ﷺ، ولم يسم أنساً رضي الله عنه.
وأخرجه الدارقطني (٥/ ١٢٣)، رقم (٤٠٦٧) من طريق الوليد بن مزيد، عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر، عن سعيد بن أبي سعيد ـ شيخ بالساحل ـ قال: حدثني رجل من أهل المدينة، قال: إني لتحت ناقة رسول الله ﷺ، فذكر نحوه.
وسعيد بن أبي سعيد الراوي لهذا الحديث اختلف في تعيينه، فذهب ابن عساكر =

وصححه ابن حبان(١).

٦٥٢ حديث: «**الضحك من غير عجب من قلة الأدب**».

الديلمي عن أنس، بلفظ: «**الضحك من غير عجب مذهب(٢) للمروءة، وممحقة للرزق**»(٣).

٦٥٣ حديث: «**الضرورات تبيح المحظورات**».

كلام صحيح(٤)، ونحوه: لو كانت الدنيا دماً عبيطاً لكان يكفي المؤمن

= والضياء والمزي إلى أنه المقبري المدني، وذهب الخطيب البغدادي وسعد الدين الحارثي وابن عبدالهادي وابن حجر، إلى أنه آخرُ غير المقبري، وهو الساحلي البيروتي، وهذا هو الذي يترجح بالنظر إلى رواية الوليد بن مزيد المذكور عند الدارقطني، والساحلي هذا مجهول، لم يرو عنه إلا عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر، وهو صالح في المتابعات، والأصل فيه حديث تكفل أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه لِدَين رجل من الصحابة؛ مات وعليه ثلاثة دنانير، فلم يُصلِّ عليه النبي ﷺ إلا بعد ما تكفله أبو قتادة رضي الله عنه بالوفاء.

أخرجه البخاري (٢٢٨٩) عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، وهو عند الترمذي (١٠٩٠) وأبي داود (٣٣٤٨)، والنسائي (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢) وأحمد (١٤١٥٩، ١٦٥١٠، ١٦٥٢٧، ٢٢٥٤٣)، وابن حبان (٣٠٦٠ ـ ٣٠٦٣) وغيرهم عن أبي قتادة وجابر وسلمة رضي الله عنهم.

(١) أخرجه ابن حبان (ح٥٠٩٤)، والطبراني في «الكبير» (٧٦٣٧)؛ من طريق حاتم بن حريث الطائي، سمع أبا أمامة الباهلي رضي الله عنه به. وإسناده شامي حسن، وحاتم بن حريث وثقه عثمان بن سعيد الدارمي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به»، وقال أبو حاتم: شيخ. [«تهذيب التهذيب» (٢/ ١٢٩)]، وتقدمت متابعة شرحبيل بن مسلم وصفوان الطائي له آنفاً، غير أن حديثه هذا لا يشتمل على جملة «الزعيم غارم».

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ١٤٧)، رقم (٧٦٤٧) من طريق خداش عن أبي أمامة رضي الله عنه به نحوه.

وفيه محمد بن إسماعيل بن عياش عن أبيه، وهو ليس بالقوي، ولم يسمع من أبيه، وإنما حمل على التحديث عنه فحدث [«الجرح والتعديل» (٧/ ١٨٩ ـ ١٩٠)، رقم (٨١٠٧)].

وخداش لم أقف على ترجمة له، ولم أقف على هذا الإسناد من غير هذا الوجه.

(٢) في «فردوس الأخبار»: «يذهب» على صيغة المضارع.

(٣) فردوس الأخبار (٢/ ٤٣١)، رقم (٣٨٩٢)، ولم يسنده ابنه.

(٤) هذه قاعدة أصولية، وهي قاعدة ضمنية تحت القاعدة الفقهية العامة: «المشقة تجلب التيسير».

منها قوته[1] وقد اعتمده الفقهاء في إساغة اللقمة لمن خشي التلف بجرعة من خمر من غير أن يزيد على الحاجة[2]

٦٥٤ حديث: «ضعيفان يغلبان قوياً».

هو بمعناه في أحاديث: «**إن الشيطان أبعد من الاثنين، وأقرب إلى الواحد**»[3]،

---

(١) قال ابن تيمية رحمه الله: ليس من كلام النبي ﷺ، ولا بإسناد، ولكن يمتنع في الشرع أن يحرم على المؤمن ما لا بد منه، وإن الله لم يحرم عليهم ما يضطرون إليه من غير معصية منهم. أحاديث القصاص (٧٩)، مجموع الفتاوى (١٨/ ٣٧٥).

(٢) قال الزركشي: **الضرورة**: بلوغه حداً إن لم يتناول الممنوع هلك أو قارب، مات أو تلف منه عضو. وهذا يبيح تناول المحرم. **والحاجة**: كالجائع الذي لو لم يجد ما يأكل لم يهلك غير أنه يكون في جهد ومشقة، وهذا لا يبيح المحرم. «المنثور» (٣١٩/٢)

(٣) لم أقف عليه بهذا السياق، وهو في حديث عمر رضي الله عنه في خطبته بالجابية، بلفظ: «..**من أراد ـ وفي لفظ: «من سره»، وفي أخرى: «من أحب» ـ بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة، فإن الشيطان مع الواحد ـ وفي لفظ: «مع الفذ»، وفي أخرى: «مع الفرد» ـ وهو من الاثنين أبعد، ولا يخلون أحدكم بامرأة؛ فإن الشيطان ثالثهما..**» الحديث. وفي لفظٍ للنسائي في «الكبرى» (٨/ ٢٨٧)، رقم (٩١٨٢): «.. من أحب الجنة فعليه بالجماعة، فإن الشيطان من الواحد قريب، ومن الاثنين أبعد، ..».

وهذا روي عن عمر رضي الله عنه من طرق كثيرة، حتى قال ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٥٤): «قد رويت هذه الخطبة عن عمر رضي الله عنه من وجوه عديدة إذا تُتُبِّعت بلغت حد التواتر»، ثم ساق أكثر طرقها، وغالبها معلة أو واهية، ومن أمثلها رواية محمد بن سوقة، ـ كما نبه عليه الحاكم في المستدرك ـ، ثم رواية سليمان بن يسار عن عمر، وأما روايات عبدالملك بن عمير فمضطربة من رواية الثقات عنه، ومن أجل هذا حكم عليه الدارقطني في «العلل» (٢/ ١٢٢ ـ ١٢٥)، رقم (١٥٥) بالاضطراب، وقال: «يشبه أن يكون الاضطراب فيه من عبدالملك بن عمير، لكثرة اختلاف الثقات عنه في الإسناد، والله أعلم». بينما يجوز ابن كثير في «مسند الفاروق» صحته من الوجهين المذكورين، وأن يكون عبدالملك بن عمير تلقى الخطبة عن غير واحد، وقد سمعها من عمر رضي الله عنه خلق كثير، ورواها عنه جمع من الرواة. وعليه صححه من بعض تلك الطرق جمع من الأئمة؛ كالترمذي وابن حبان والحاكم ـ ولم يتعقبه الذهبي ـ، وابن كثير، والبوصيري [«إتحاف الخيرة» (٧/ ٣٣٥)، رقم (٦٩٩٠)] والألباني في أحكامه على «السنن»، و«الصحيحة» (٤٣٠، ١١١٦)، وغيرُهم من الأئمة. والله تعالى أعلم. =

و«إنما يأخذ الذئب من الغنم القاصية»[1]، و«الجماعة رحمة، والفرقة

= وانظر لطرقه ورواياته: «سنن الترمذي» (٢١٦٥)، «مسند أحمد» (١١٤، ١٧٧)، «السنن الكبرى» للنسائي (٨/ ٢٨٤ ـ ٢٨٧)، رقم (٩١٧٥ ـ ٩١٨٢)، مسند أبي يعلى (١٤١ ـ ١٤٣)، «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٩/ ٣٢٩ ـ ٣٣٦)، رقم (٣٧٠٨ ـ ٣٧٢٠)، «صحيح ابن حبان» (٤٥٧٦، ٦٧٢٨، ٧٢٥٤)، «الإبانة الكبرى» لابن بطة (١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٧)، رقم (١١٤ ـ ١١٩)، «المعجم الأوسط» للطبراني (١٦٥٩، ٢٩٢٩، ٦٤٨٣، ٧٢٤٩)، «العلل» للدارقطني (٢/ ١٢٢ ـ ١٢٥)، رقم (١٥٥)، «المستدرك» (١/ ١١٤ ـ ١١٥)، «مسند الشهاب» (٤٠٤، ٤٥١)، الإمامة لأبي نعيم (١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٦)، رقم (١٧٣ ـ ١٧٥)، المختارة للضياء (١/ ٦٣ ـ ٦٤)، رقم (٩٦ ـ ٩٨)، (١/ ٩٦ ـ ٩٧)، رقم (١٥٥ ـ ١٥٧) «تاريخ ابن أبي خيثمة» (٢/ ٨٥٨ ـ ٨٥٩)، رقم (٣٦٣٣ ـ ٣٦٣٨)، «تاريخ بغداد» (٢/ ١٨٧)، (٤/ ٣١٨)، (٦/ ٤٢)، رقم (٥٧)، «تاريخ دمشق» (٨/ ٣٣٨)، (١١/ ٢٠١ ـ ٢٠٣)، (١٨/ ٣٨)، رقم (٢٧٩ ـ ٢٨٠)، (٢٠/ ١٠٢ ـ ١٠٥)، رقم (٢٨٢، ٣٧٦)، (٢٥/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤)، (٢٨/ ١٤٣ ـ ١٤٤)، (٢٩/ ٣٣٩)، (٣١/ ٨٢)، (٤٠/ ٤٥٥)، (٤٩/ ٢٣٧)، (٥١/ ١٨١)، (٥٢/ ٢٠٣)، (٥٨/ ١٩١، ٣٥٧)، (٦٧/ ٢٣٢)، الترغيب والترهيب لقوام السُّنَّة (١٦، ٩٦١، ٢٣٤٠)، ومسند الفاروق لابن كثير (٢/ ٥٥٣ ـ ٥٥٦).

(١) هذا طرف من حديث أبي الدرداء ﷺ في التزام الجماعة: أخرجه أبو داود (٥٤٧)، والنسائي (٨٤٧) وفي «الكبرى» (٩٢٢)، وابن المبارك في «مسنده» (٧٣)، و«الزهد» (١٣٠٦)، وابن أبي شيبة في «مسنده» (٣١) وأحمد (٤٥/ ٥٠٧)، رقم (٢٧٥١٤)، وأبو يعلى ـ كما في «إتحاف الخيرة» (٢/ ١٤٠)، رقم (٢ ـ ١٢٠٨) ـ وعنه ابن حبان (٢١٠١) ـ وابن خزيمة (١٤٨٦)، والحاكم (١/ ٢١١)، (٢/ ٤٨٣) ـ وعنه البيهقي (٣/ ٥٤) وفي «المعرفة» (٢/ ٣٣٦)، رقم (١٤٢٥)، (٤/ ١٠١)، رقم (١٤٩٧) وغيرهما ـ، وآخرون، كلهم من طرق عن زائدة بن قدامة عن السائب بن حبيش عن معدان بن أبي طلحة اليعمرى عن أبي الدرداء ﷺ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة إلا قد استحوذ عليهم الشيطان، فعليك بالجماعة، فإنما يأكل الذئب القاصية». وفي لفظ: «**يأخذ القاصية**».
قال الحاكم: «**هذا حديث صدوق رواته، .. متفق على الاحتجاج برواته إلا السائب بن حبيش، وقد عرف من مذهب زائدة أنه لا يحدث إلا عن الثقات**»، وسائب هذا: وثقه العجلي (١/ ٣٨٤)، رقم (٥٤٧)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٤١٣)، وقال الدارقطني [«سؤالات البرقاني» (٢١٣)]: «صالح الحديث»، وقال الذهبي [«الكاشف» (١٧٨٨)]: «صدوق». وانظر: «تاريخ دمشق» (٢٠/ ٩٧ ـ ١٠١)، رقم (٢٣٧٨).
وعليه صحح إسناده النووي في «المجموع» (٤/ ٨٤) ـ وحسنه في «رياض الصالحين» =

عذاب»(١)

ومنه: «لو يعلم الناس ما في الوحدة ما سار راكب بليل وحده»(٢)، وقوله: «الراكب شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب»(٣).

= (١٠٧٠) ـ، ومغلطاي في «شرح ابن ماجه» (١/ ١١٨١)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٤/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨)، وقال العيني في «البدر المنير» (٥/ ٢٣٩): «سنده لا بأس به»، وحسنه الألباني في «صحيح أبي داود» (٥٥٦) وغيره.
وأخرجه ابن منيع ـ كما في «إتحاف الخيرة» (٢/ ١٤٠)، رقم (١٢٠٨) ـ عن الحسن بن سوار عن هشام بن سعيد، عن حاتم بن أبي النضر، عن عبادة بن نسي، عن معدان عن أبي الدرداء ﷺ نحوه.
وهذا إسناد حسن إن شاء الله تعالى. والله أعلم.

(١) سبق تخريجه والكلام عليه في الحديث رقم (٣٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٩٨).

(٣) رواه مالك (٣٥٨٦ ـ الأعظمي) ومن طريقه أبو داود (٢٦٠٩)، والترمذي (١٦٧٤)، والنسائي في «الكبرى» (٨/ ١٢٩)، رقم (٨٧٩٨) وغيرهم. وأخرجه أحمد (١١/ ٣٦٠)، رقم (٦٧٤٨)، (١١/ ١١٥٨٤)، رقم (٧٠٠٧)، والحاكم (٢/ ١٠٢)، والبيهقي (٥/ ٢٥٧) وغيرهم من طرق عن عبدالرحمٰن بن حرملة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: الحديث. وصحح إسناده الحاكم، ووافقه الذهبي، وحسنه الترمذي والألباني.
وأخرجه ابن خزيمة (٢٥٧٠) من طريق القطان عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب به نحوه.
ورواه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٠/ ٦) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ـ في «مسنده» ـ عن أبي نعيم عن عبدالله بن عامر عن عمرو به، مثل لفظ ابن عجلان.
وهذا الإسناد صححه البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٣/ ١٤٤)، رقم (٢٤٠١)، فالحديث بطرقه حسن لذاته.
قال ابن خزيمة في تأويل هذا الحديث: «باب النهي عن سير الاثنين، والدليل على أن ما دون الثلاث من المسافرين فهم عصاة، إذ النبي ﷺ قد أعلم أن الواحد شيطان، والإثنان شيطانان، ويشبه أن يكون معنى قوله: شيطان؛ أي: عاص؛ كقوله: (شياطين الإنس والجن)، ومعناه: «عصاة الجن والإنس».
وذهب ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص١٥٣ ـ ١٥٥)، **وابن عبدالبر في** «التمهيد» (٢٠/ ٧ ـ ٨) إلى أنه بمعنى مرسل سعيد بن المسيب، ويعني أن الواحد والإثنين معرضان لتعرض الشيطان من توحيش وتخويف ووساوس في الطريق، والإثنان أبعد تعرضاً من الواحد، فإذا استتموا ثلاثة صاروا ركباً، وأمنوا جل أو عامة =

٦٥٥ **حديث: «الضيف** [ق١٢٠/أ] **يأتي برزقه، ويرتحل بذنوب القوم، يمحص عنهم ذنوبهم».**

في: «إذا دخل الضيف»[1].

❁ ❁ ❁

= المخاوف. وهذا الأقرب، والله أعلم.

(١) انظر: الحديث رقم (٦٣).

حرف الطاء المهملة

٦٥٦ حديث: «طاب حمَّامُكما».

قاله لأبي بكر وعمر؛ الحديث.

الديلمي بلا سند عن ابن عمر مرفوعاً[(١)]. وقد قال أبو سعد المتولي[(٢)]: التحية عند الخروج من الحمَّام بأن يقول له: «طاب حمَّامك»، ولا أصل له، ولكن رُوِي أن عليّاً قال لرجلٍ خرج من الحمَّام: «طهرت فلا نجست»[(٣)]. انتهى[(٤)].

قال النووي في «الأذكار»: هذا المحل لم يصح فيه شيء، ولو قال إنسان لصاحبه ـ على سبيل المودة والمؤانسة واستجلاب الوداد ـ: «أدام الله لك النعيم»، ونحو ذلك من الدعاء، فلا بأس به. انتهى[(٥)].

---

(١) «مسند الفردوس» (٢/ ٢٢٧/ب)، ولم أقف عليه في «الفردوس بمأثور الخطاب». والله أعلم.

(٢) هو: العلامة، شيخ الشافعية، أبو سعد عبدالرحمٰن بن مأمون بن علي النيسابوري المتولي، ويلقب «شرف الأئمة»، مولده بأبيورد، سنة (٤٢٧هـ)، ومات: في شوال، سنة (٤٧٨هـ)، كهلاً، وله (٥٢) سنة. له مؤلفات عدة، منها: «التتمة» في الفقه ـ ولم يكمله ـ ومختصر في الفرائض، وآخر في الأصول، وكتاب كبير في الخلاف. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٨٥ ـ ٥٨٦)، رقم (٣٠٦)، وكذا (١٩/ ١٨٧)، رقم (١٠٧) ـ ترجم له مرتين ـ.

(٣) لم أقف عليه مسنداً.

(٤) قاله في «التتمة» له (كتاب الصلاة، باب في السلام)، كما نقل النووي في «المجموع» (٤/ ٤٧١)، وفيه أنه قال: «باطل لا أصل له»، وسياق المؤلف يوافق لفظ النووي في «الأذكار» (ص٤٢١).

(٥) «الأذكار» (ص٤٢١) وهو في «المجموع» أيضاً.

ومما يُوَهِّي هذا الخبر أنه لم يكن لهم إذ ذاك حمَّامٌ، وكل ما جاء فيه ذكر الحمَّام فهو محمول على الماء السَّخِن خاصة، من عين أو نحوها[١].

٦٥٧ حديث: «طاعة النساء ندامة».

في: «شاورهن»[٢].

٦٥٨ حديث: «طالب القوت ما تعدى»[٣].

٦٥٩ حديث: «الطبيخ».

الحميدي: حدثنا سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين الطِّبِّيخ والرطب، فيأكله.

هكذا وقع في أصلٍ من مسند الحميدي اعتمدت عليه في ترتيبي له، ولكنه في أصلٍ قديمٍ كالجادة[٤]، وهو الذي رواه إسحاق بن أبي إسرائيل، وسعيد بن عبدالرحمٰن المخزومي، ومحمد بن منصور الخراز[٥]، وعباس بن الفضل[٦]؛ عن ابن عيينة.

وكلها عند المستغفري[٧] إلا آخرها، فعند أبي نعيم، كلاهما في «الطب».

---

(١) وبنحوه في «الأسرار المرفوعة» (٢٧٧) وغيره، وقال ابن القيم: «لم يدخل النبي ﷺ حماماً قط، ولعله ما رآه بعينه، ولم يصح في الحمام حديث». «زاد المعاد» (١/ ١٧٥).

(٢) انظر الحديث رقم: (٥٩٤).

(٣) هكذا بيض له المؤلف رحمه الله، ولم يتكلم عليه، وفي «الجد الحثيث» (٢٤٦): ليس بحديث.

(٤) هكذا هو كالجادة ـ أعني: «البطيخ» ـ في «مسند الحميدي» (ح٢٥٧)، ومثله في «مسند عائشة» لأبي بكر بن أبي داود (٢١) من روايته عن يوسف بن موسى القطان المرُّوذي عن الحميدي به.

(٥) هو: محمد بن منصور بن ثابت بن خالد الخزاعي، أبو عبدالله الجواز المكي.

(٦) هو: عباس بن الفضل بن العباس بن يعقوب البصري، أبو عثمان الأزرق، ضعيف، وكذبه ابن معين، كما في «التقريب» (٣١٨٦)، وحديثه هذا عند أبي نعيم في «الطب النبوي» (٢/ ٧٢٨ ـ ٧٢٩)، رقم (٨٣٠) من طريق الحارث بن أبي أسامة، عن عباس بن الفضل، عن همام وسفيان بن عيينة به.

(٧) لم أقف على «الطب» للمستغفري، ولا على رواية المذكورين ـ وكلهم ثقات ـ عن ابن عيينة.

وهكذا رواه إبراهيم بن حميد[(١)]، وداود الطائي[(٢)]، وسفيان الثوري[(٣)]، وعيسى بن يونس[(٤)]، وهمام[(٥)]، ووهيب[(٦)] عن هشام.

---

(١) هو الرؤاسي، وحديثه هذا أخرجه النسائي في «الكبرى» (٦/ ٢٥٠)، رقم (٦٦٨٧)، وأبو بكر الأبهري في «فوائده» (٥٧) وأبو نعيم في «الطب» (٢/ ٧٢٩)، رقم (٨٣١) وأبو الحسين الطيوري (٧/ ٢٩)، رقم (٥٣٩)، من طرق عنه به، بلفظ: «**البطيخ**».

(٢) هو: ابن نصير الطائي، وروايته هذه عند أبي نعيم في «الحلية» (٧/ ٣٦٧) من طريق محمد بن محمد بن سليمان ـ هو الباغندي ـ، عن محمد بن خلف الحداد، عن إسحاق بن منصور، عنه به.
وهو عند أبي الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص١٨٦) عن علي بن إسماعيل الصفار، عن محمد بن خلف الحداد به بلفظ: «**الطبيخ**».
وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٦/ ٢٥٠)، رقم (٦٦٨٩) عن أحمد بن يحيى بن زكريا الأودي الصوفي، عن إسحاق بن منصور، عن داود الطائي عن هشام عن أبيه مرسلاً، بلفظ: «**البطيخ**».
وتابعه على هذا الإرسال وكيع عن هشام، فيما رواه ابن أبي شيبة عنه (١٢/ ٤٢٢)، رقم (٢٥٠٤٤)، وقال الدارقطني في «العلل» (١٤/ ١٦٩): «اختلف عن داود الطائي؛ فرواه محمد بن خلف المقرئ عن إسحاق بن منصور السلولي عن داود عن هشام عن أبيه عن عائشة، وخالفه إبراهيم بن أبي القيس؛ فرواه عن إسحاق بن منصور، عن داود، عن هشام، عن أبيه، مرسلاً».
ورواية الوصل هي المحفوظة، لكثرة رواته عن هشام بن عروة، وثقتهم. والله أعلم.

(٣) حديثه هذا أخرجه الترمذي (ح١٨٤٣) ـ واللفظ له ـ والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٢٥٠)، رقم (٦٦٨٨)، وابن حبان (١٢/ ٥١ ـ ٥٢)، رقم (٥٢٤٦)، والدارقطني في «العلل» (١٤/ ١٧٠، س: ٣٥١١) من طريق معاوية بن هشام القصار عنه، بلفظ: «**كان يأكل البطيخ بالرطب**». وقال الترمذي: «حسن غريب».

(٤) هو السبيعي، وحديثه هذا: أخرجه ابن حبان (١٢/ ٥٢)، رقم (٥٢٤٧)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٢/ ٧٢٩)، رقم (٨٣١) من طريقين عن هشام بن عمار، عن عيسى به.

(٥) هو ابن يحيى بن دينار العوذي البصري، وحديثه هذا عند أبي نعيم في «الطب» من رواية عباس بن الفضل الأزرق ـ وهو متهم [«تاريخ بغداد» (١٢/ ١٣٥)] ـ عن همام وابن عيينة.

(٦) ابن خالد بن عجلان الباهلي، وحديثه هذا عند أبي نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ١٠٣) من طريق أحمد بن الخطاب بن سعيد الأصبهاني عن طالوت بن عباد عن وهيب به.
=

فالأول والخامس عند أبي نعيم في «الطب»، والثاني عنده في «الحلية»، والثالث والأخير عند المستغفري، والرابع عند أبي نعيم في «الطب»، وابن حبان في «صحيحه»، وكذا عنده الثالث.

نعم! رواه أبو عمر النوقاتي(١) في «فضل البطيخ» له من حديث سعيد بن عبدالرحمٰن(٢)؛ طاب حمامك، فقال: بالطبيخ أو البطيخ(٣).

وأخرجه عثمان الدارمي في «الأطعمة»(٤) عن سهل بن بكار(٥)، عن وهيب، بلفظ: كان يعجبه أن يجمع بين الطبيخ والرطب(٦).

وكذا رواه أبو داود في «سننه» من حديث أبي أسامة، عن هشام، بلفظ: **«كان يأكل الطبيخ بالرطب»**، وزاد فيه؛ فيقول: **«نَكْسِرُ حَرَّ هذا ببَرد هذا، وبردَ**

= وأخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص١٨٥)، وابن عساكر (٤/ ٢٤٦) من طريق زكريا بن يحيى الساجي ورسته الأصبهاني، عن طالوت به، بلفظ: **«الطبيخ»**.

(١) بضم النون ـ وقيل بفتحها أيضاً ـ، وسكون الواو، آخره تاء مثناة قبل ياء النسب، نسبة إلى نوقات؛ محلة أو قرية بسجستان، منها الأديب الحافظ أبو عمر محمد بن أحمد بن عمر بن سليمان السجزي النوقاتي، صاحب تصانيف كثيرة، وتوفي سنة (٣٨٢)، وتوفي ابنه عمر سنة (٤٠٢)، ومن مؤلفاته: «فضل البطيخ»، قال الزركشي في «التذكرة» (١/ ١٥٥): «أحاديثه باطلة»، أعني كتاب فضل البطيخ.
انظر: «الأنساب» للسمعاني (٥/ ٥٣٧)، «معجم البلدان» (٨/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٦٥)، «توضيح المشتبه» (١/ ٤٦١ ـ ٤٦٢/ البرقاني، و٩/ ١٣٣)، «تبصير المنتبه» (١/ ١٤٣).

(٢) يعني المخزومي المذكور سابقاً.

(٣) لم أقف على كتاب «فضل البطيخ» للنوقاتي.

(٤) ذكره ابن حجر في «المعجم المفهرس» رقم (٢١٨)، والسوسي في «صلة الخلف» (١/ ١٢٩).

(٥) ابن بشر الدارمي البصري أبو بشر المكفوف؛ ثقة ربما وهم، من العاشرة. «التقريب» (٢٦٥١).

(٦) لم أقف على كتاب «الأطعمة» للدارمي، والحديث أخرجه البيهقي في «الآداب» (١/ ١٧٨)، رقم (٤٣١) و«الشعب» (٨/ ١٢٨)، رقم (٥٥٩١) من طريق محمد بن أيوب، عن سهل به، بلفظ: **«البطيخ»**.

هذا بِحَرِّ هذا»(١)

ورواه يزيد بن رومان، عن الزهري [ق١٢٠/ب] عن عروة؛ بتقديم الطاء كما للنوقاتي، والبختري(٢) في رابع «حديثه»(٣)، وبتأخيرها كما للنسائي في «الوليمة»(٤)؛ فكأنه كان عند هشام باللفظين.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٣٦) ـ ومن طريق ابن داسة عنه البيهقي (٧/ ٤٥٩) وفي «شعب الإيمان» (٨/ ١٢٨)، رقم (٥٥٩٢)، إلا أن فيها: «البطيخ». وفي «عون المعبود» (١٠/ ٣١٢)، رقم (٣٨١٨): «وفي بعض النسخ: «الطبيخ» بتقديم الطاء على الموحدة». وهكذا هو عند الخطابي في «معالم السنن» (٤/ ٢٥٦)، وروايته للسنن عن أبي بكر بن داسة عن أبي داود، وقد سمعه على ابن الأعرابي أيضاً، كما ذكر في مقدمته (١/ ٨). قال الخطابي: «الطبيخ لغةٌ في البطيخ».

(٢) هو: أبو جعفر الرزَّاز محمد بن عمرو بن البختري البغدادي (٢٥١ ـ ٣٣٩)، من الثقات الأثبات المأمونين. انظر: «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٢٢)، رقم (١٤١٩)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٧/ ٧٣٠)، رقم (٣٠٢).

(٣) لم أقف على كتاب «فضل الطب» للنوقاتي، ولا على الحديث في المطبوع من أمالي البختري ضمن «مجموع فيه مؤلفات أبي جعفر ابن البختري»، ومنها «المجلس الثالث من أماليه»، فلعله في «فوائده»، ولم أقف إلا على الجزء التاسع منه.

(٤) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٦/ ٢٥١)، رقم (٦٦٩٣) ـ وعنه الدولابي (٢/ ٨٣٢)، رقم (١٤٥٢) ـ عن ابن وارة الرازي، عن محمد بن عبدالعزيز الرملي ـ ثم الواسطي ـ، عن عبدالله بن يزيد بن الصلت، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن رومان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها.
قال النسائي: «ليس بمحفوظ من حديث الزهري» [«تحفة الأشراف» (١٢/ ١٠١)، رقم (١٦٦٨٨) نقلاً عن من «السنن الكبرى»]، وقال الدارقطني: «ذكر الزهري فيه وهم». «العلل» (١٤/ ١٦٩).
وقد رواه الترمذي في «الشمائل» (٢٠١) عن محمد بن يحيى الذهلي، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص١٨٥) من طريق صالح بن مسمار، كلاهما: عن محمد بن عبدالعزيز الرملي، عن ابن الصلت، عن ابن إسحاق، عن ابن رومان، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها.
قال الدارقطني: تفرد به محمد بن عبدالعزيز الرملي. «أطراف الغرائب» (٥/ ٥١٢)، رقم (٦٢٣٩).
وعلى الوجهين مداره على عبدالله بن يزيد بن الصلت الشيباني؛ وهو ضعيف، كما =

وكذا رواه ابن حبان في «صحيحه» من حديث محمد بن عبدالرحمٰن السامي(١)، عن أحمد بن حنبل، عن وهب بن جرير بن حازم، حدثنا أبي، سمعت حميداً يحدث عن أنس، أن النبي ﷺ كان يأكل الطبيخ أو البطيخ بالرطب. وقال عقبه: الشك من أحمد(٢).

قلت: وفيه نظر(٣)، وكأنه إنما أراد بيان كونه مروياً بهما، فقد رواه مسلم بن إبراهيم عن جرير بـ «الطبيخ» بدون شك. أخرجه أبو نعيم، وكذا أبو بكر الشافعي في «الفوائد الغيلانيات»(٤)، وهكذا أخرجه أبو يعلى في «مسنده» من حديث حَبَّان بن هلال، عن جرير، ولفظه: رأيت رسول الله ﷺ يجمع بين الطبيخ والرطب(٥)

= قال النسائي والأزدي، وقال أبو زرعة الرازي: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «متروك». انظر: «تهذيب الكمال» (١٦/ ٣٠٤)، رقم (٣٦٥٧)، «التقريب» (٣٧٠٥).

(١) في نسخ «المقاصد» الخطية: «الشامي» بالشين المعجمة، والتصويب من «الإحسان إلى ترتيب صحيح ابن حبان»، ومصادر الترجمة. وهو أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمٰن السامي الهروي: من ثقات الحفاظ والأئمة، توفي سنة (٣٠٢)، أو التي قبلها، كما في «السير» للذهبي (١٤/ ١١٤ ـ ١١٥)، رقم (٥٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٩٣)، رقم (٧١٨)، و«تاريخ الإسلام» (٢٣/ ٧٩).

(٢) انظر: «صحيح ابن حبان» (١٢/ ٥٣ ـ ٥٤)، رقم (٥٢٤٨)، وعنه في «إتحاف المهرة» (١/ ٦٢٩)، رقم (٩٣١).

(٣) يعني: أن الشك فيه من الإمام أحمد بن حنبل.

(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في «كتاب الأطعمة» ـ كما في «المختارة» للضياء (٥/ ٢٨٤)، ومن طريقه أبو نعيم في «الطب» (٢/ ٧٣٠)، رقم (٨٣٥) ـ وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٢/ ٧١٦ ـ ٧١٨)، رقم (٩٨٧) ـ ومن طريقه الضياء (ح١٩١٨)، وابن عساكر (٤/ ٢٤٥) ـ وأبو الشيخ الأصبهاني في «أخلاق النبي ﷺ» (٣/ ٣٦٤)، رقم (٦٨٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨/ ١٣٠)، رقم (٥٥٩٥) من خمس طرق عن مسلم بن إبراهيم به، وعامتها «البطيخ» على الجادة، إلا رواية ابن غيلان، فهي: «الطبيخ»، وكذا ذكره محقق «الطب» لأبي نعيم عن نسخة رمز لها بـ «ك»، وقال: «هو خطأ من الناسخ، والصواب ما أثبتناه»؛ يعني: «البطيخ»، بينما الأصوب ما في تلك النسخة، والخطأ ما أثبته، وكلاهما بمعنى واحد. والله أعلم.

(٥) أخرجه أبو يعلى (٦/ ٤٦٣)، رقم (٣٨٦٧) ومن طريقه الضياء (٥/ ٣٨٤)، رقم (١٩١٩)، وأثبت الشيخ حسين الداراني في متن «المسند»: «البطيخ»، وذكر في =

ورواه عثمان الدارمي في «الأطعمة» عن مسلم بن إبراهيم كالجادة[١]، لكن حديث وهب عند الترمذي في «الشمائل»، والنسائي في «الوليمة»، بلفظ: **«كان يجمع بين الخِرْبز[٢] والرُّطب»**[٣]، وهو الذي رأيته في الموضعين من مسند أحمد عن وهب[٤]، وحينئذ فالظاهر أنه من حديثه عنه خارج المسند، وأنه كان عند جرير باللفظين وباللغتين[٥]

= الهامش أنه من هامش أحد الأصلين لديه، بينما في المتن وفي أصل آخر أيضاً: «الطبيخ»، فكان الأولى أن يثبت في المتن ما في الأصلين ـ وله وجه صحيح ـ، ويشير إلى ما في الهامش في التعليق. والله أعلم.

وكذا أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص١٨٦) من طريق ليِّن؛ عن أبي الربيع الزهراني، عن محمد بن خازم ـ وهو أبو معاوية الضرير ـ عن هشام بن عروة به، بلفظ: «كان النبي ﷺ يعجبه الطبيخ بالرطب».

(١) لم أقف على كتاب «الأطعمة» للدارمي، وتقدم من رواية جماعة له عن مسلم بن إبراهيم على الجادة. وأن بعضهم قال: «الطبيخ». ورواه محمد بن مخلد العطار في حديث «محمد بن عثمان بن كرامة» (٣٠) ـ ومن طريقه الخطيب (٣/ ٤١)، والضياء (٥/ ٣٨٥)، رقم (١٩٢٠)، والرافعي (٤/ ١٥) ـ معلقاً ـ عن ابن كرامة عن مسلم بن إبراهيم به، بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يأكل الرطب مع الخربز ـ يعني البطيخ ـ يجمع بينهما». وأخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص١٨٥) من طريق أبي زرعة الرازي عن عبدالله بن أبي بكر العتكي، عن جرير به، بلفظ: «**البطيخ**» على الجادة.

(٢) ذكره الحافظ في «الفتح» (٩/ ٥٧٤) ـ وتبعه عليه المباركفوري في «التحفة» (٥/ ٤٦٧) وغيره ـ بكسر الخاء وسكون الراء وكسر الموحدة بعدها زاي، ولعله بعد التعريب، وهو في الفارسية بفتح الخاء وضم الباء، كما في «معجم العميد» (٢/ ١٠٠٢)، وربما زيد الواو بين الباء والزاي. والله أعلم.

(٣) أخرجه الترمذي في «الشمائل» (٢٠٠)، والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٢٥١)، رقم (٦٦٩٢)، وصححه ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٥٧٣)، والعظيم آبادي في «عون المعبود» ـ بحاشية ابن القيم ـ (١٠/ ٢٢)، والألباني في «الصحيحة» (٥٨).

(٤) «المسند» (١٩/ ٤٣٤، ٤٤٥)، رقم (١٢٤٤٩، ١٢٤٦٠)، وعنه في «المختارة» (٥/ ٢٨٤)، رقم (١٩٢١).

وصححه الألباني في «الصحيحة» (٥٨) على شرط الشيخين، وقال ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٨٦) ـ ووافقه ابن القيم في «الزاد» (٤/ ٢٨٧) ـ: «لا يصح في البطيخ إلا هذا الحديث في أكل النبي ﷺ له». ملخصاً.

(٥) يعني باللفظين: «الطبيخ» و«البطيخ»، وباللغتين: العربية والفارسية، حيث كلمة =

ورواه عثمان الدارمي في «الأطعمة» من حديث يعقوب بن الوليد المدني، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، أن النبي ﷺ كان يأكل الطبيخ بالرطب[١]، إلى غيرها من الروايات[٢].

وبالجملة فقد ثبت الحديث أيضاً بتقديم الطاء على المبالغة في البطيخ وهي لغة حكاها صاحب «المحكم»[٣].

فائدة: قد مضى التنصيص على حكمة ذلك، وأما كيفية ما كان يفعل؛ فيروى في حديث عن أنس، أنه كان يأخذ الرطب بيمينه والبطيخ بيساره فيأكل الرطب بالبطيخ، وكان أحب الفاكهة إليه. أخرجه الطبراني في «الأوسط»، وأبو الشيخ في «الأخلاق النبوية»، وأبو عمرو النوقاتي في «البطيخ»[٤].

= «الخربز» فارسية، بمعنى الشمام، إلا أنه ورد في معجم «عميد» الفارسية (٢/ ١٠٠٢ ـ حرف: خ)، أنها قد تستعمل في البطيخ الأخضر أيضاً. وهذا يلين رأي من استدل بهذه اللفظة ـ كالحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩/ ٥٧٤)، وتبعه عليه آخرون ـ لكون الأصفر الموسوم بالشمام هو المقصود في الحديث، بينما التعليل في الحديث ببرودة البطيخ يرد ذلك، ومن ذا يظهر أيضاً أنه لا داعي لما ذهب إليه الألباني في «الصحيحة» (٥٨) من الجمع بحمل الحديثين على حدثين مختلفين. والله أعلم.

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٣٢٦)، والطبراني في «الكبير» (٦/ ١٦٢)، رقم (٥٨٥٩) وعلي بن عمر الحربي في «الفوائد» (٥٨) وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص١٨٦)، وابن عساكر (٤/ ٢٤٦) وغيرهم من طرق عن يعقوب بن الوليد المدني به، بلفظ: «**البطيخ**». قال ابن شاهين: «تفرد به يعقوب بن الوليد». وهو أبو يوسف الأزدي المديني نزيل بغداد، والحديث بهذا الإسناد باطل من وضعه كما في «العلل» لأحمد (١٣٠٥، ٣٥١٨)، وابن أبي حاتم (١٥١٥) وغيرهما من مصادر ترجمته، وتقدمت (ح٣٢٩).

(٢) والحديث يرويه عن هشام بن عروة كذلك قيس بن الربيع والهيثم بن جميل وغيرهما، ويروى عن جابر ﷺ ـ عند أبي الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص١٨٦) ـ بإسناد فيه ضعيف ومبهم.

(٣) «المحكم» لابن سيده (٥/ ١٢٧/ ط ب خ)، قال: «لغة في البطيخ مقلوبة».

(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨/ ٤٤)، رقم (٧٩٠٧) وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص١٨٦)، والدارقطني في «العلل» (١٢/ ٢١٥)، رقم (٢٦٣٦)، والحاكم (٤/ ١٢١) وغيرهم، وفيه يوسف بن عطية الصفار البصري، وهو متروك [«التقريب» (٧٨٧٣)]، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٤٨)، وضعف إسناده ابن حجر =

وعن عبدالله بن جعفر قال: رأيت في يمين رسول الله ﷺ قثاءاً، وفي شماله رطبات؛ وهو يأكل من ذا مرة، ومن ذا مرة. رواه الطبراني أيضاً في «الأوسط»(١)، وهما ضعيفان(٢).

٦٦٠ حديث: «الطرقَ ولو دارت، والبكرَ ولو بارت»(٣).

معناه صحيح(٤)، ويشهد للأول: ﴿وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]، وللثاني أحاديث كثيرة، منها في قصة جابر «**هلا بكراً**»(٥).

= في «الفتح» (٩/ ٥٧٣)، والمؤلفُ تالياً، والمباركفوري في «التحفة» (٥/ ٤٦٧).
وله شاهد من حديث عائشة ﵂ عند السلفي في «المشيخة البغدادية» (ج: ٣٥، ح٣٣)، قالت: «رأيت رسول الله ﷺ يأكل التمر بيمينه ويعض البطيخ بشماله». قال الدارقطني: تفرد به شقيق بهذا اللفظ. «أطراف الغرائب» (٥/ ٤٨٣)، رقم (٦٣١٨).
وهذا متن منكر باطل، وإسناده واه، فيه عباد بن كثير البصري الزاهد، وهو متروك، يروي عن الثقات الموضوعات، وتقدمت ترجمته، والراوي عنه شقيق بن إبراهيم البلخي الزاهد أيضاً ممن يروي المناكير، كما في «ذيل تاريخ بغداد» لابن النجار (٢١/ ٩٦)، رقم (٨٨)، و«تاريخ دمشق» (٢٣/ ١٣١ ـ ١٤٥)، رقم (٢٧٥٧)، والطريق إليه فيه جهالة.

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٣٧٢)، رقم (٧٧٦١) في حديث طويل موضوع، وفيه أصرم بن حوشب أبو هشام الكندي الهمذاني، من الكذابين المعروفين بالوضع والسرقة ـ كما تقدم ـ، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٤٧)، رقم (٧٩٩٦)، (٩/ ٢٦٩)، رقم (١٤٩٩٦)، والعيني في «عمدة القاري» (٢١/ ٦٦، ح٥٤٤٠)، وتساهل من اكتفى بمطلق تضعيفه أو تضعيفه جدّاً دون الحكم بوضعه. والله أعلم.

(٢) بل واهيان إسناداً، وباطلان متناً، لما فيهما من الأكل بالشمال، وهو منهي في الشرع، وذكر النبي ﷺ أنه من عمل الشيطان. والله أعلم.

(٣) أي: وإن كسدت عن الأزواج، وبقيت لا تُخْطَب، ولا يُرغَبُ فيها، ومنه: «نعوذ بالله من بوار الأيم». انظر: «النهاية» (١/ ١٥٣ ـ ١٥٤)، «لسان العرب» (٤/ ٨٦)، «تاج العروس» (١٠/ ٢٥٨).

(٤) في «الجد الحثيث» (٢٤٨): «ليس بحديث»، ونحوه في «كشف الخفاء» (٢/ ٣٨)، رقم (١٦٥١).

(٥) هو طرف لحديث طويل متفق عليه، بلفظ: «**فهلّا بكراً تلاعبها وتلاعبك**»، ونحوه من الألفاظ. انظر: «صحيح البخاري» (ح٢٠٩٧، ٢٣٠٩، ٢٩٦٧، ٤٠٥٢، ٥٠٧٩، ٥٠٨٠، ٥٢٤٧، ٥٣٦٧) و«صحيح مسلم» (٧١٥)، و«مسند أبي عوانة» (٣٤٤١، ٤٠١٢).

٦٦١ حديث: «**الطعام الحار لا بركة فيه**».

في: «أبردوا»[(١)].

٦٦٢ حديث: «**طعام البخيل داء، وطعام [١٢١/أ] الجواد دواء**».

الدارقطني في «غرائب مالك»[(٢)]، والخطيب في «المؤتلف»[(٣)]، والديلمي في «مسنده» ـ من جهة الحاكم ـ[(٤)]، وأبو علي الصدفي في «عواليه»[(٥)]، وابن

---

(١) انظر: الحديث رقم (٩).

(٢) كذا ذكر المؤلف، ولعله تبعاً للزين العراقي في «المغني» (٣٣٠٣)، وتبعهما عليه العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/٣٨)، رقم (١٦٥٣)، والمناوي في «فيض القدير» (٤/٢٥٦)، رقم (٥٢٥٨)، ولعلهم ذهبوا إليه من قول الزركشي في «التذكرة» (١٤٩/١): «ذكره عبدالحق في أحكامه من جهة مالك، وهو توهم أنه رواه في الموطأ، وليس كذلك، وإنما رواه الحفاظ في غرائب حديث مالك..»، ثم ذكره عن الصدفي والخطيب وغيرهما، ولم يتعرج للدارقطني بذكر، وأما الحافظ ابن حجر، فقال: «فات الدارقطني في غرائب مالك، فلم يذكره أصلاً، والله المستعان». «اللسان» (٧/ ٥٥٤)، رقم (٧٥١١).

(٣) قال ابن حجر في «اللسان» (١/ ٦١٢): «أورده الخطيب في «المؤتلف» عن أبي الفضل أحمد بن محمد بن عبدالله الرشيدي، عن محمد بن أحمد الرحائي، عن حسن بن نفيس بن زهير، عن أبي سهل أحمد بن محمد بن شعيب السجزي» بإسناده المذكور عند المؤلف.

(٤) رواه الديلمي (٢/٢٢٦/أ) [«زهر الفردوس» (٢/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، و«اللسان» (٦١٢/١)، رقم (٧٦٣)] عن أحمد بن خلف كتابة، عن الحاكم أبي عبدالله ـ في تاريخه ـ عن الحسين بن داود العلوي عن أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الذوزني ـ [في «الزهر»: الروزني، وفي «اللسان»: المروزي] عن أبي سهل أحمد بن محمد بن شعيب به.

(٥) لم أقف على عوالي الصدفي هذا، وقد ذكره عن جزئه هذا ـ بالرواية ـ ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٣٣١)، رقم (٣٢٥) ـ وذكر أن عبدالحق الإشبيلي أيضاً خرجه عن هذا الجزء في «الأحكام الكبرى» !، ولم أقف عليه فيه ـ، ورواه كذلك ابن الأبار في «معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي» (١/ ٨٣ ـ ٨٤، و١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩)، وابن عبدالملك المراكشي في السفر الخامس من «الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة» (١/ ١٥٥)، رقم (٣١٣) من طرق عن أبي علي الصدفي، عن أبي العباس أحمد بن عمر بن أنس بن دلهاث العذري الدلائي، عن أبي بكر محمد بن =

عدي في «كامله»[(١)]؛

= نوح الأصبهاني، عن الطبراني، عن المقدام بن داود، عن عبدالله بن يوسف التنيسي، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه.

وفي الموضع الأول من معجم ابن الأبار: «هذا من غرائب حديث مالك، وقد تبرأ من عهدته أبو علي رحمه الله».

وأبو بكر محمد بن نوح الأصبهاني: وجاء في «جذوة المقتبس» (ص١٣٧) و«بغية الملتمس» لابن عميرة (١/ ١٩٦)، رقم (٤٤٦)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٤٣)، رقم (٤٩٣٦) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٧/ ١٧٨) في ثنايا ذكر شيوخ ورواة عنه: «أبو بكر محمد بن أحمد بن نوح الأصبهاني»، قال ابن حجر في «اللسان» (٧/ ٥٥٣ ـ ٥٥٤)، رقم (٧٥١١): «لا أعرفه، اتهمه القاضي عياض بهذا الحديث، وقال: «الحمل فيه على شيخ العذري أو على المقدام، ولا يلصق الوهم بالمقدام بسبب إلا بعد معرفة محمد ابن نوح هذا»»، وقال في موضع آخر من «اللسان» (٨/ ١٤٥)، رقم (٧٩٠٠) ـ متعقباً لقول ابن القطان: رواته ثقات مشاهير إلا المقدام ـ: «وفي هذا الإطلاق نظر، فإن محمد بن نوح الأصبهاني لا يعرف حاله، كما تقدم في ترجمته». قلت: وفي تفرد مجهول مثله بمثل هذا الحديث المنكر عن مثل أبي القاسم الطبراني في كثرة تصانيفه وأصحابه لأوضح وأقوى قرينة على أن تكون الآفة منه والحمل عليه. والله أعلم.

وأما المقدام بن داود بن عيسى بن تليد الرعيني، أبو عمرو المصري، الفقيه المالكي موضع الرحلة لديهم في الفقه والفتيا: فمتهم أيضاً، ضعفه أبو العباس بن دلهاث الفقيه المالكي، والدارقطني، وقال ابن يونس وابن أبي حاتم الرازي وابن القطان: «تكلموا فيه»؛ أي: أهل مصر. وقال النسائي في «الكنى»: «ليس بثقة»، وخرج له الحاكم (١/ ٥٦٩) استشهاداً، فتعقبه الذهبي: «لم يتكلم عليه الحاكم، وهو موضوع على سند الصحيحين، ومقدام متكلم فيه، والآفة منه»، قال السبط ابن العجمي في «الكشف الحثيث»: «قوله: «والآفة منه» يحتمل أنه وضعه، والله أعلم».

وانظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٠٣)، رقم (١٣٩٩)، «السير» للذهبي (١٣/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦) «تاريخ الإسلام» (٢١/ ٣٠٩ ـ ٣١٠)، رقم (٥٤١)، «الميزان» (٤/ ١٧٥ ـ ١٧٦)، رقم (٨٧٤٥)، «المغني» (٦٤٠٣)، «اللسان» (٨/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، رقم (٧٩٠٠)، «الكشف الحثيث» (١/ ٢٦١)، رقم (٧٨٢).

وللحديث طرق أخرى واهية لا فائدة من ذكرها.

(١) كذا قال المؤلف رحمه الله، ولم أقف عليه، ولا على أحد من الأئمة عزاه إلى «الكامل» سوى المؤلف، ولعله أخذه من إطلاق الحافظ العراقي في «المغني» (٣٣٠٣) رواية ابن عدي له، وذكر الزركشي في «التذكرة» (١/ ١٥٠) أن ابن عدي رواه في «مسند =

من طريق[١] أحمد بن محمد بن شعيب السجزي[٢]، عن محمد بن معمر البحراني، عن رَوْح بن عبادة، عن الثوري، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر به مرفوعاً، ولفظ الخطيب: **«طعام السخي دواء ـ أو قال: شفاء ـ وطعام الشحيح داء»**، ولفظ بعضهم: **«طعام الكريم»**[٣].

قال شيخنا: «وهو حديث منكر»[٤]، وقال الذهبي: «كذب»[٥]، وقال

= حديث مالك»؛ عن عبدالرحمن بن محمد القرشي، عن محمد بن يوسف أبي بكر السراج، عن المنذر بن الأدمر بن سليمان بن عبيد الله بن الزكي، عن أبي قرة موسى بن طارق، عن مالك بن أنس به.
قال ابن عدي: «لا يثبت، ومن دون أبي قرة مجاهيل وضعفاء، وهو باطل من حديث مالك».

(١) سياق كلام المؤلف يوهم أن الجميع رووه من هذا الوجه، بينما لكل واحد منهم وجه مستقل كما تقدمت، وأما هذا فللخطيب في «المؤتلف»، والديلمي فقط. والله أعلم.

(٢) أبو سهل السجزي الرحائي، ترجم له الذهبي في «الميزان» (١/ ١٤٠)، رقم (٥٥٣)، وقال: «عن محمد بن معمر البحراني، وعنه حسن ابن نفيس بحديثٍ كذب»، فساق هذا الحديث، وكأنه يتهمه به، وقال المعلمي [تعليقه على «الفوائد المجموعة»: ٢١٩]: «هالك». وانظر: «اللسان» (١/ ٦١١ ـ ٦١٢)، رقم (٧٦٣).
ويرويه عنه عند الديلمي أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الذوزني ـ أو: الروزني ـ ولم أقف على ترجمته، ومن دونه أثنوا عليه في دينه وطريقته، دون بيان حاله في الحديث.
وأما عند الخطيب: فيرويه عنه الحسن بن نفيس بن زهير، أبو علي السجستاني المقابري الرحائي، ثم عنه محمد بن أحمد الرَّحائي ـ نسبة إلى موضع بسجستان ـ، وعنه أبو الفضل أحمد بن محمد بن عبدالله المعروف بالرشيدي المرُّوذي قاضي سجستان، وثلاثتهم لم أقف فيهم على جرح أو تعديل. فهو لم يثبت عن أحمد بن محمد بن شعيب السجزي أيضاً، وفي طريقيه عنه مجهول فأكثر.

(٣) هو: لفظ رواية لأبي علي الصدفي عند ابن الأبار في «معجم أصحاب الصدفي» (١/٨٣ ـ ٨٤).

(٤) «لسان الميزان» (١/ ٦١٢)، رقم (٧٦٣).

(٥) «ميزان الاعتدال» (١/ ١٤٠)، رقم (٥٥٣)، وقال في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٤٦): «باطل، ما حدث به ابن يوسف أبداً»، وفي «تاريخ الإسلام» (٢١/ ٣١٠): «بهذا الإسناد باطل»؛ يعني: إسناد مالك.
وكذا حكم عليه الألباني في «الضعيفة» (٣٨٢٤) بالوضع.

ابن عدي: «إنه باطل عن مالك، فيه مجاهيل وضعفاء، ولا يثبت»[١]

٦٦٣ حديث: «طعام الواحد يكفي الإثنين، وطعام الإثنين يكفي الثلاثة، وطعام الثلاثة يكفي الأربعة».

متفق عليه عن أبي هريرة مرفوعاً[٢]، بدون الجملة الأولى؛ ولكن بها ترجم البخاري، وقيل: إنه أشار بالترجمة لرواية بها ليست على شرطه[٣]

وفي لفظ لابن ماجه عن عمر: «**طعام الواحد يكفي الإثنين، وإن طعام الإثنين يكفي الثلاثة والأربعة، وإن طعام الأربعة يكفي الخمسة والستة**»[٤]

---

(١) نقله ابن حجر في «اللسان» (١/ ٦١١ ـ ٦١٢)، رقم (٧٦٣) عن «مسند حديث مالك بن أنس» له.

(٢) أخرجه البخاري (ح٥٣٩٢)، ومسلم (٢٠٥٨) من طريق مالك وهو في الموطأ (ح٣٤٣٢).

(٣) ذكره العيني في «عمدة القاري» (٢١/ ٦٠)، وابن حجر في «الفتح» (٩/ ٥٣٥)، والحديث المشار إليه عند مسلم كما سيذكره المؤلف ﷺ، وله طريق على شرط الشيخين؛ أخرجه عبدالرزاق (١٠/ ٤١٨)، رقم (١٩٥٥٧) ـ وعنه عبد بن حميد (٧٨٨) ـ؛ عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الثمانية**». ولكنه اختلف فيه على عبدالرزاق على وجهين آخرين، فيما أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٤٣٩)، رقم (٥٢٤٨) من طريق أحمد بن منصور الرمادي عن عبدالرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع، مرسلاً. و(٧/ ٤٣٩)، رقم (٥٢٤٧) من طريق أبي الأزهر عن عبدالرزاق عن معمر عن أيوب عن محمد بن سيرين عن ابن عمر ﷺ.
فهذا يحتمل أن يكون عند معمر عن أيوب على الوجهين، أو وهم في الوجه الثاني من دون أبي الأزهر، وأما حديث أيوب عن نافع؛ وإن كان الرمادي فوق الدبري في عبدالرزاق وفي كل شيء، إلا أن الدبري توبع عليه متابعة قاصرة عند ابن المقرئ في «المعجم» (١١٣١) من رواية عبيد الله بن موسى العبسي عن أسامة بن زيد ـ هو الليثي ـ عن عبيد الله بن عمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ. وهذا يقوي رواية المصنِّف، وأنه المحفوظ عن أيوب، وعن نافع. والله أعلم.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٣٢٥٥)، والبزار (١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١)، رقم (١٢٧) ـ في حديث طويل ـ والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٣٢٠)، رقم (١٣٢٣٦)، وفيه عمرو بن دينار البصري قهرمان آل الزبير، وجمهور المحدثين على أنه واه جدّاً، وعليه يحمل =

وعند البزار من حديث سمرة نحوه، وزاد في آخره: «**ويد الله على الجماعة**»[(١)]

وكذا وقع في حديث عبدالرحمٰن بن أبي بكر في قصة أضياف أبي بكر، فقال النبي ﷺ: «**من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس**»[(٢)]. بل! في مسلم من طريق الأعمش عن أبي سفيان[(٣)]، ومن طريق ابن جريج وسفيان الثوري، كلاهما: عن أبي الزبير، عن جابر رفعه: «**طعام الواحد يكفي الإثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الثمانية**».

وبلفظ: «**طعام الرجل يكفي رجلين، وطعام رجلين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الثمانية**»[(٤)].

وصرح في طريق ابن جريج بسماع أبي الزبير من جابر، وليس

= التضعيف المطلق من بعضهم، وبه أعله البزار، وعليه ضعفه الألباني جدّاً. وانظر لترجمته: «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٢٩)، «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٢)، «المجروحين» (٢/ ٧١)، «الكامل» (٥/ ١٣٥ ـ ١٣٦)، رقم (١٢٩٧)، «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٣ ـ ١٦)، رقم (٤٣٦١).

(١) أخرجه البزار (٢/ ١٥٥)، رقم (٤٥٩٠)، والطبراني في «الكبير» (٧/ ٢١٣)، رقم (٦٩٦٣) من طريقين عن ابن جريج عن أبي بكر الهذلي عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ.
قال البزار: «لا نعلم رواه عن ابن جريج إلا صفوان بن هبيرة»، وقد رواه غيره عند الطبراني.
وأبو بكر الهذلي متروك [وتقدم: ٣٦١]، ودونه عند البزار صفوان بن هبيرة التيمى العيشى: لين الحديث [«التقريب» (٢٩٤٣)]، ولكنه توبع عليه من صدوق عند الطبراني، وحديث سمرة هذا أنكره أبو حاتم الرازي وحكم ببطلانه. انظر: «العلل» (١٤٨٥، ١٥١٩).
وللحديث طريقان آخران واهيان لا فائدة من ذكرهما.

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري (٦٠٢، ٣٥٨١)، ومسلم (٢٠٥٧).

(٣) هو: طلحة بن نافع.

(٤) مسلم (٣/ ١٦٣٠)، رقم (٢٠٥٩). ولمعناه: التمهيد (١٩/ ٢٥)، وشرح السُّنَّة (١١/٣٢٠)، رقم (٢٨٨٢).

على شرط البخاري، فإنه وإن خرج لأبي سفيان لم يخرج له إلا مقروناً بأبي صالح، كلاهما عن جابر، ومع ذلك فالْمُخَرَّج عنده كذلك ثلاثة أحاديث.

وممن روى هذا الحديث أيضاً عن أبي الزبير؛ ابن لهيعة[(١)]، وليس ابن لهيعة من شرط البخاري قطعاً.

وللطبراني من حديث ابن عمر ما يرشد إلى العلة في ذلك، وأوله: **«كلوا جميعاً ولا تفرقوا، فإن طعام الواحد يكفي الاثنين»** الحديث[(٢)] وأشار إليه الترمذي[(٣)]، وإليها[(٤)] يومئ حديث سمرة الماضي. [وفي الباب أيضاً][(٥)] عن ابن مسعود في الطبراني[(٦)]

---

(١) لم أقف على روايته، ولا داعي لذكره، وقد رواه الثوري وابن جريج عن أبي الزبير. والله أعلم.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٢٥٩)، رقم (٧٤٤٤)، وفيه تالفان؛ بحر بن كنيز السقاء، وشيخه عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير.

(٣) يعني إلى حديث ابن عمر ﷺ هذا، بقوله: وفي الباب.. (السنن ٤/ ٢٦٨)، رقم (١٨٢٠).

(٤) يعني إلى هذه العلة.

(٥) ما بين المعقوفتين مستدرك من نسختي «زك، ق» المساعدتين.

(٦) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٠٢)، رقم (١٠٠٩٣) من طريق مختار بن غسان، عن قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: **«طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة»**.
ومختار بن غسان بن مختار التمار العبدي الكوفي: مستور، روى عنه جماعة، ولم يوثق، وفي «التقريب» (٦٥٢٣): «مقبول»، بينما قال الحافظ في «التلخيص الحبير» (٦/ ٢٦٩٠)، رقم (٢٣٤٦ ـ ٥٦٨٢): «مجهول»، وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٨/ ٥٢٠): «لا أعرف حاله».
وانظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٣١٢)، رقم (١٤٤٤)، «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٣١٨ ـ ٣١٩)، رقم (٥٨٢٦).
وقيس بن الربيع الكوفي: تغير بأخرة، وابتلي بابن سوء أدخل في حديثه ما ليس منه، فترك من أجله، كما تقدم.
وهذا الحديث تفرد به مختار بن غسان عن قيس، ولم أقف له على أصل من حديث أبي إسحاق السبيعي فمن فوقه، فهو منكر بهذا الإسناد. والله أعلم.

٦٦٤ حديث: «**الطلاق لمن أخذ بالساق**».

في: «إنما الطلاق»[١].

٦٦٥ حديث: «**الطلاق يمين الفُسَّاق**».

[ق١٢١/ب] وقع في عدة من كتب المالكية[٢] ـ حتى في «شرح الرسالة» للفاكهاني ـ جازمين بعزوه للنبي ﷺ بلفظ: «**لا تحلفوا بالطلاق ولا بالعتاق، فإنهما من أيمان الفساق**».

وسلَفُهم ابنُ حبيب[٣] أظنه في «الواضحة»[٤]، وكأنه[٥] سلف صاحبها في قوله: «ويؤدَّب من حلف بطلاق ويلزمه»[٦].

قال الفاكهاني: وهذا إنما يجيء على القول بتحريمه لا كراهته، إذ المكروه جائز شرعاً، والجائز لا يؤدَّب عليه، ولا يُذَمُّ فاعله، فلو ذُمَّ لكان

---

(١) انظر: الحديث رقم (٢١٢).

(٢) انظر مثلاً: المدخل لابن الحاج (٤/ ٦٠).

(٣) هو: الفقيه المالكي عبدالملك بن حبيب بن سليمان بن مروان بن جاهمة بن عباس بن مرداس الأندلسي الفقيه المالكي، أبو مروان السلمي (بضع و١٧٠ ـ ٢٣٨، وقيل: ٢٣٩هـ).

وهو كثير التصانيف، منها كتاب «الواضحة» في فقه الإمام مالك وأصحابه. ووسم بسوء الحفظ وكثرة الغلط في الحديث، وفي رواية الفقه المالكي، وعُلِّل ذلك بأنه كان يستجيز الرواية بالوجادة والإجازة دون بيان، وربما وقع إليه الشيء عن غير ثقة، فتجاوزه إلى الثقة فوقه قد لقيه وسمع منه، وعليه أطلق بعضهم عليه الكذب. والله أعلم. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٠٢ ـ ١٠٧)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٥/ ٨٧٤ ـ ٨٧٥)، رقم (٢٦٢)، «التقريب» (٤١٧٤).

(٤) ذكره عنه ابن رشد في «البيان والتحصيل» (٩/ ٣٢٥) ـ بصيغة التمريض «روي» ـ فاقتبسه عنه مؤلف «منح الجليل» (٨/ ٤٣٤) وغيره. وانظر أيضاً: «الفواكه الدواني» (١/ ٦٢٩).

(٥) يعني ابن حبيب القرطبي في «الواضحة»، وأنه سلف صاحب «الرسالة» في فتواه التي سينقلها عنه.

(٦) انظر: «الرسالة» لابن أبي زيد القيرواني (الأيمان والنذور، ص٩٨)، وأما التأديب عليهما فنقله ابن رشد وغيره من رواية زياد وابن القاسم عن مالك. والله أعلم.

كالحرام، وإذا لم يذم فكيف يؤدَّب؟! فتأمله[١] انتهى.

وكل هذا بناءً على وروده فضلاً عن ثبوته، ولم أقف عليه، وأظنه مدرجاً، فأوله وارد دونه. والله أعلم.

٦٦٦ حديث: «طلب الاستقادة من النبي ﷺ».

أبو داود والنسائي عن أبي سعيد: بينما رسول الله ﷺ يقسم قسماً أقبل رجل، فأكب عليه، فطعنه بعرجون فجرحه، فقال رسول الله ﷺ: «**تعال فاستقد**»، فقال: بل عفوت، يا رسول الله![٢].

وللبيهقي في ـ الجنايات ـ من «سننه» من جهة مالك، عن أبي النضر وغيره، أنهم أخبروه: أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً متخلقاً[٣]، فطعنه بقدح كان في يده، ثم قال: «**ألم أنهكم عن مثل هذا؟**»، فقال الرجل: يا رسول الله! إن الله قد بعثك بالحق، وإنك قد عقرتني! فألقى إليه القدح، وقال: «**استقد**»، فقال الرجل: إنك طعنتني وليس عليَّ ثوب، وعليك قميص؛ فكشف له رسول الله ﷺ عن بطنه، فأكب عليه الرجل

---

(١) لم أقف على شرح الفاكهاني هذا، وهو من مطبوعات جامعة الزيتونة بتونس.

(٢) أخرجه ابن وهب في «الجامع» (٢/ ٣٠٤)، رقم (٥٢٥)، ومن طريقه أبو داود (٤٥٣٦)، والنسائي (٤٧٧٣)، وأحمد (١٧/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨)، رقم (١١٢٢٩)، وابن حبان (١٤/ ٣٤٦)، رقم (٦٤٣٤)، والبيهقي (٨/ ٤٣، ٤٨) وأبو طاهر في «المخلصيات» (٣/ ٤١٦ ـ ٤١٧)، رقم (٢٨٢٩)، وهو للنسائي (٤٧٧٤) من وجه آخر أيضاً، كلاهما من طريق عبيدة بن مسافع عن أبي سعيد الخدري ﷺ به.
وعبيدة بن مسافع الديلي المديني: قال ابن المديني: «مجهول، ولا أدري سمع من أبي سعيد أم لا»، وقال ابن حجر: «مقبول، من الرابعة»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ١٤٥، ٧)، رقم (١٦٣) ـ في موضعين باختلاف شيخيه والراويين عنه، مما يدل على ضعف معرفته به ـ وحسن ابن أبي عاصم إسناد حديثه. انظر: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٥/ ٢٦٤١)، رقم (٦٣٤١)، «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٦٩)، رقم (٣٧٥٧)، «تهذيب التهذيب» (٧/ ٧٩)، رقم (١٨٦)، «التقريب» (٤٤١٣)، وغيرها.
ومن أجل هذا حكم الألباني بضعف الحديث، وحسنه محققو «المسند» لشواهده.

(٣) في (ز): «متلحفاً»، وما أثبت من الأصل وغيره هو الصواب.

فقبَّله(١). وهو منقطع(٢).

وأسنده البيهقي من وجه آخر ضعيف فيه الكديمي(٣).

وعنده أيضاً من حديث عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن أبيه، قال: كان أسيد بن حضير(٤) رجلاً ضاحكاً مليحاً، فبينا هو عند رسول الله ﷺ يحدث القوم ويضحكهم، فطعن رسول الله ﷺ بأصبعه في خاصرته، فقال: أوجعتني، قال: «**فاقتص**»، قال: يا رسول الله! إن عليك قميصاً ولم يكن علي قميص، قال: فرفع رسول الله ﷺ قميصه، قال: فاحتضنه، ثم جعل يقبل كشحه، فقال: بأبي وأمي يا رسول الله! أردت هذا(٥). وقال الذهبي: إسناده قوي(٦).

وروى ابن إسحاق، عن حَبَّان بن واسع، عن أشياخ من قومه، أن رسول الله ﷺ عدل الصفوف يوم بدر وفي يده قدح، فمر بسواد بن غزية(٧)،

(١) أخرجه ابن وهب في «الجامع» (٣/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤)، رقم (٥٢٤) ـ ومن طريقه البيهقي (٨/ ٨٧) ـ عن مالك به.

(٢) وكذا قال البيهقي، ويعنيان بالانقطاع الإرسال، فإن أبا النضر وغيره تابعيون.

(٣) أخرجه البيهقي (٨/ ٨٧)، وعن الكديمي رواه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢٩٧/١)، رقم (٣٦٠) من حديث الحسن البصري عن سواد بن عمرو ﷺ.
والكديمي متهم، وبه أعله الذهبي في «المهذب» (٦/ ٣١٣٧)، رقم (١٢٤٤٦)، وهنا تفرد بذكر سماع الحسن البصري للحديث عن سواد بن عمرو ﷺ، وليس بينهما سماع ولا لقاء، وإنما يروى هذا الحديث عن الحسن ﷺ مرسلاً، وسيأتي الكلام عليه عند ذكر المؤلف له آخر الحديث.

(٤) في (أ): «حظير»، بالظاء المعجمة أخت الطاء، وليس بصواب.

(٥) أخرجه البيهقي (٧/ ١٠٢)، (٨/ ٤٩)، وكذا أبو داود (٥٢٢٤) ـ وعنه ابن الأعرابي في جزء «القبل والمعانقة» (٢٣) ـ والطبراني في «الكبير» (١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦)، رقم (٥٥٦ ـ ٥٥٧)، والحاكم (٣/ ٢٨٨)، والضياء (٤/ ٢٧٦)، رقم (١٤٧١)، وصحح إسناده الحاكم، ووافقه الذهبي والألباني، وإسناده على شرط الشيخين.

(٦) «المهذب في اختصار السنن الكبير» (٦/ ٣١٣٧)، رقم (١٢٤٤٧).

(٧) هو: سواد ـ ويقال: سوادة ـ بن غزية بن وهب ﷺ، حليف بني النجار، شهد بدراً والمشاهد كلها، وكان عامل النبي ﷺ على خيبر، ولا رواية له، كما قال ابن أبي حاتم. انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٠٣)، رقم (١٣١٥)، «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣/ ١٤٠٤)، «الإصابة» (٤/ ٥٢٦ ـ ٥٢٩).

فطعن في بطنه، فقال: أوجعتني، فأقدني! فكشف عن بطنه، فاعتنقه، وقبَّل بطنه، فدعا له بخير(١).

قال ابن عبدالبر: [ق١٢٢/أ] وجدت هذه القصة لسواد بن عمرو(٢) انتهى.

لكن التعدد غير ممتنع، سيما مع اختلاف السبب(٣).

وروى عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، أن النبي ﷺ كان يتخصَّر بعرجون، فأصاب به سواد بن غزية(٤)

---

(١) أخرجه ابن إسحاق ـ كما في مختصر سيرته لابن هشام (٣/ ١٧٣) ـ ومن طريقين عنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٤٠٤)، رقم (٣٥٥٠)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٤٩٢).

(٢) «الاستيعاب» رقم (١١٠٦)، إلا أنه مختلف عما نقله المصنف يسيراً، ولعله أخذه من نقل الحافظ في «الإصابة» (٤/ ٥٢٨) بلفظ: «قال أبو عمر: رويت هذه القصة لسواد بن عمرو»، فاستبدل السخاوي «رويت» إلى «وجدت»، وأما ابن عبدالبر فقال ـ بعد ذكره لحديث سواد بن عمرو في الخلوق ـ: «هذه القصة لسواد بن عمرو، لا لسواد بن غزية، وقد رويت لسواد بن غزية»، وقد ذكر قبل ذلك في ترجمة «سواد بن غزية»: «هو الذي طعنه النبي ﷺ بمخصرة، ثم أعطاه إياها، فقال: «استقد».
وهذا قول ابن سعد (٣/ ٥١٦)، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٤/ ١٧٨٦)، ولا تعارض بين القولين، فما نفاه ابن عبدالبر عن سواد بن غزية هو قصة الخلوق، فهي لسواد بن عمرو القاري، دون ابن غزية، وما أثبته هو حكاية بدر، وهي لسواد بن غزية، دون سواد بن عمرو رضي الله عنهما.
وهذا خلاف ما ذكره السخاوي تبعاً لابن الأثير (١/ ٤٩٢)، وابن حجر إثر قصة بدر، مما يوهم أن يكون ابن عبدالبر نفى قصة الطعنة يوم بدر عن سواد بن غزية، وأثبتها لسواد بن عمرو. والله أعلم.

(٣) اقتبسه من الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤/ ٥٢٨)، إلا أن موضعه وموضع كلام ابن عبدالبر بعد حديث سواد بن غزية رضي الله عنه، كما ورد في «الإصابة».

(٤) أخرجه عبدالرزاق (٣/ ١٨٤)، رقم (٥٢٤٨)، وسقط ذكر ابن جريج من نسخة «المصنَّف»، وهو مثبت فيما نقله عنه المزي في «تهذيب الكمال» (١٨/ ٥٢ ـ ٥٣)، وابن حجر في «الإصابة» (٤/ ٥٢٨)، رقم (٣٥٩٩)، وليس لعبدالرزاق رواية عن جعفر الصادق، وإنما يروي عن ابن جريج وغيره عنه. والله أعلم.
وهو مرسل، ومحمد الباقر من صغار التابعين، ورواه عنه ابن إسحاق أيضاً ـ كما في =

وأخرجه البغوي من طريق عمر بن سليط[(١)]، عن الحسن، عن سواد بن عمرو[(٢)]: كان يصيب من الخلوق، فنهاه النبي ﷺ، وفيها: ولقيه ذات يوم ومعه جريدة، فطعنه في بطنه، فقال: أقدني يا رسول الله! فكشف عن بطنه، فقال له: «**اقتص**»، فألقى الجريدة فطفق يُقَبله، قال الحسن: حجزه الإسلام[(٣)]

= مختصر سيرته لابن هشام (٣/ ١٧٣) ـ مختصراً.
وأتبعه عبدالرزاق بروايته له عن معمر عن رجل عن الحسن، أنه قال: سوادة بن عمرو.

(١) هو: أبو حفص عمر بن سليط الهذلي البصري، سمع عطاءاً والحسن وطبقتهما. قال أبو داود: لا بأس به [«سؤالات الآجري» (٤٣٠)]، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٦٩)، ولم يستَبِنْه الذهبي فقال في «المهذب» (٦/ ٣١٣٧)، رقم (١٢٤٤٦): «لا يكاد يعرف»، وقد عرفه غيره وقواه، فلا يضيره. والله أعلم. وانظر أيضاً: «التاريخ الكبير» (٦/ ١٦٣)، رقم (٢٠٤٢)، «الكنى» للمسلم (٦٦٦)، «فتح الباب» (١٧٣٢).

(٢) هو: سواد ـ ويقال: سوادة ـ بن عمرو بن عطية الأنصاري النجاري القاري، نزيل البصرة، روى عنه ابن سيرين والحسن البصري ولم يسمعا منه، ولذا قال البخاري: «لم يصح حديثه، مرسل»؛ يعني: الانقطاع بينه وبين من روى عنه. وانظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٠٢)، رقم (٢٤٩٨)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٠٣)، رقم (١٣١٧)، «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣/ ١٤٠٧)، «الاستيعاب» (١١٠٦، ١١١٠، ١١١١)، «الإصابة» (٤/ ٥٢٦)، رقم (٣٥٩٨)، (٥/ ٥٢)، رقم (٣٨٣٢، و٣٦٠٦).

(٣) أخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٢٣٨)، رقم (١١٧٥) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٤٠٨)، رقم (٣٥٥٧) ـ وابن قانع (١/ ٢٩٧)، وابن منده (١/ ٨٠٤ ـ ٨٠٥) من طريقي موسى بن داود وإسحاق بن عمر بن سليط، كلاهما عن عمر بن سليط به.
قال ابن مندة: «رواه محمد بن عبدالله الأنصاري، عن هشام بن حسان، عن الحسن، عن سوادة بن عمرو بهذا».
وعمر بن سليط أبو حفص الهذلي البصري، لا بأس به كما قال أبو داود، إلا أنه خالف أصحاب الحسن؛ أيوب [عند ابن سعد (٣/ ٥١٦)، رقم (٤٥٢٠)، وابن أبي شيبة (٩/ ٤٨٨ ـ ٤٨٩)، رقم (١٧٩٧٣)] وعمرو بن دينار [عند عبدالرزاق (ح١٨٠٣٩) وغيره] وغيرهما [كما عند عبدالرزاق (٥٢٤٨، ١٨٠٣٨)] في سياق إسناده، فجعل الحديث عن الحسن عن سوادة ﷺ، وإنما هو عن الحسن أن سوادة بن عمرو ﷺ، ولا رواية لسوادة فيه، كما مر عن ابن أبي حاتم آنفاً، وكذا =

٦٦٧ حديث: «طلب الحق غربة».

الهروي في «ذم الكلام» أو «منازل السائرين» له، بسند صوفي إلى جعفر بن محمد، عن آبائه إلى عليٍّ، رفعه به[١]

وكذا أخرجه الديلمي في «مسنده»، فقال: أنا أبو بكر أحمد بن سهل السراج الصوفي[٢] إذناً، عن أبي طالب حمزة بن محمد الجعفري[٣]، عن عبدالواحد بن أحمد الهاشمي[٤]، عن أحمد بن منصور بن يوسف الواعظ[٥]، عن علان بن يزيد الدينوري[٦]، عن جعفر بن محمد الصوفي[٧]، عن

= يحمل رواية هشام بن حسان عن الحسن على الخطإ. فهو عن الحسن مرسلاً، وأغرب الكديمي بوضع تحديث سوادة للحسن، كما تقدم.
وفي الباب عن ابن عباس وجابر وأبي سعيد ﷺ بأسانيد لا تخلو عن متهم فأكثر.
والله أعلم.

(١) أخرجه أبو إسماعيل الهروي في خطبة «منازل السائرين» (ص٨ ـ ٩)، ومن طريقه الرافعي (٤/ ١٤٦ ـ ١٤٧)، عن حمزة بن محمد بن عبدالله الحسيني به. وقال: غريب، ما كتبته إلا من رواية علان.

(٢) هو: الباني، الأرغياني ـ ويقال: الأرجاني ـ، النيسابوري: أثنى عليه السمعاني [«الأنساب» (١/ ٢٧٣)] فقهاً وفضلاً وسيرة وورعاً، وقال: كان في زماننا ولم ألقه.

(٣) هو: ابن عبدالله بن محمد الحسيني الجعفري الشيرازي، الطوسي، شيخ الصوفية بطوس، توفي سنة (٤٤٨)، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل، وأورد ابن عساكر (١٥/ ٢٣٧ ـ ٢٣٩)، رقم (١٧٧٧) في ترجمته روايات من أشباه هذه المناكير، ولذا قال الألباني [«الضعيفة» (٨٥٦)]: «غير معروف»؛ أي: عدالة وثقة.

(٤) قال الذهبي [«الميزان» (٣/ ١٠٧)، رقم (٥٧٥٥)]: «لا أعرفه»، ولم يتعقبه ابن حجر [«اللسان» (٥/ ٤٧٠)، رقم (٥٢٨٨)].

(٥) لم أقف له على ترجمة، ولم يرد في رواية الهروي، وذكره الديلمي وابن عساكر.

(٦) كذا عند الديلمي والرافعي، وفي «منازل السائرين»: «علان بن زيد»، وسقط من إسناد ابن عساكر. قال الذهبي في «الميزان» (٥٧٥٥) وتابعه ابن حجر في «اللسان»: لعله واضع هذا الحديث.

(٧) ابن نصير بن قاسم البغدادي أبو محمد الخلدي ـ نسبة إلى محلة خلد ببغداد ـ، شيخ الصوفية وصاحب حكاياتهم وأخبارهم، صحب الجنيد، واعتبرت حكاياته إحدى عجائب بغداد الأربعة، توفي في رمضان سنة (٣٤٨هـ)، وله (٩٥) سنة. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٥٨ ـ ٥٦٠)، رقم (٣٣٣).

الجنيد(١)، عن السري السقطي(٢)، عن معروف الكرخي(٣)، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي به(٤).

ومن هذا الوجه أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» مسلسلاً أيضاً بالصوفية(٥).

٦٦٨ حديث: «طلب خاتمة خير».

قال الشهاب بن رَسْلان(٦): لم أزل أسمع في ألسنة الناس الدعاء

---

(١) ابن محمد بن الجنيد النهاوندي ثم البغدادي القواريري، شيخ الصوفية، توفي سنة (٢٩٨هـ) ببغداد.

وانظر لترجمته: «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٤١ ـ ٢٤٨)، رقم (٣٧٣٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٦٦ ـ ٧٠)، رقم (٣٤).

(٢) ابن المغلس أبو الحسن البغدادي الصوفي، تلميذ معروف، وخال الجنيد وشيخه في التصوف، توفي سنة (٢٥٣هـ) ببغداد. قال أبو عبدالرحمٰن السلمي: «هو أول من أظهر ببغداد لسان التوحيد، وتكلم في علوم الحقائق، وهو إمام البغداديين في الإشارات». ويعني بلسان التوحيد ما عرفته الصوفية من الفناء والشهود ونحوه، دون أن يبلغ إلى الحلول والوحدة، ولا تخلو إشاراته من بعض شطحات القوم. والله أعلم. انظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ١٨٧ ـ ١٩٢)، رقم (٤٧٦٩)، «تاريخ دمشق» (٢٠/ ١٦٥ ـ ١٩٩)، رقم (٢٤٠٦)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٨٥ ـ ١٩٢)، رقم (٦٥).

(٣) هو: معروف بن الفيرزان أبو محفوظ العابد (ت٢٠٠هـ، وقيل: ٢٠٤هـ)، أحد المعروفين بالزهد، أسند حديثاً كثيراً، وقال ابن حبان: ليس له حديث يرجع إليه. انظر: «الثقات» (٩/ ٢٠٦)، «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٩٩ ـ ٢٠٨)، رقم (٧١٧٧)، «سير الأعلام» (٩/ ٣٣٩ ـ ٣٤١).

(٤) أخرجه الديلمي (٢/ ٢٢٣/أ)، وحكم الذهبي بوضعه، ووافقه ابن حجر في «اللسان» ـ كما تقدم ـ والألباني في «الضعيفة» (٨٥٦)، وذكره الفتني في «تذكرة الموضوعات» (ص٢٠٠)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٧٦٨)، وقال: لم يوجد إلا مسلسلاً بالصوفية.

(٥) أخرجه ابن عساكر (١٥/ ٢٣٨) بواسطة واحدة عن شيخ الديلمي به.

(٦) هو: العالم الزاهد أحمد بن حسين بن حسن بن علي بن يوسف بن علي بن أرسلان بالهمزة ـ كما نقله السخاوي من خط ابن رسلان، وقال: وقد تحذف في الأكثر، بل هو الذي على الألسنة ـ الشهاب أبو العباس الرملي الشافعي، نزيل بيت المقدس، ويعرف بابن رسلان، له مصنفات كثيرة ومفيدة في القراءات وشروح الأحاديث، =

بخاتمة الخير، ولم أجد له أصلاً، حتى ظفرت به في «الحلية»[(١)] من طريق الصلت بن عاصم المرادي، عن أبيه، عن وهب بن منبه، قال: لما أهبط الله آدم إلى الأرض استوحش لفقد أصوات الملائكة، فهبط عليه جبريل عليه السلام، فقال: يا آدم! هلا أعلمك شيئاً تنتفع به في الدنيا والآخرة، قال: بلى، قال: قل: «اللَّهُمَّ أدم لي النعمة حتى تهنيني[(٢)] المعيشة، اللَّهُمَّ اختم لي بخير حتى لا تضرني ذنوبي، اللَّهُمَّ اكفني مؤنة الدنيا وكل هول في القيامة حتى تدخلني الجنة»[(٣)].

قلت: بل يروى في أدعيته ﷺ الدعاء بخاتمة خير، وقد سلف عنه وعن أبي بكر الصديق في «الأعمال بالخواتيم»[(٤)].

ورأى بعض الصالحين النبي ﷺ في النوم، فقال: يا رسول الله! ادع لي، قال: فحسر عن ذراعيه، ودعا له كثيراً، ثم قال: **«ليكن جل ما تدعو به: اللَّهُمَّ اختم لنا بخير»**. رواه ابن أبي الدنيا في «المنامات»[(٥)].

ومما قال بعض السادات أنه ينفع في ذلك: قول «يا حي [ق١٢٢/ب]

= والأصول، والفقه، والآداب وغيرها نظماً ونثراً، وربما استفاد في بعض كتبه من الحافظ ابن حجر العسقلاني. ولد (٧٧٣هـ)، وقيل: (٧٧٥هـ)، وتوفي في رمضان (٨٤٤هـ) ببيت المقدس. انظر: «الضوء اللامع» (١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٨)، «البدر الطالع» (١/ ٤٩ ـ ٥٢)، رقم (٣٠).

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٨)، وابن عساكر (٧/ ٤٣٠) ـ من طريق ابن أبي الدنيا ـ. وإسناده لا بأس به إلى الصلت بن عاصم المرادي، وهو وأبوه لم أقف على ترجمتهما، والأثر بالإسرائيليات أشبه، ووهب بن منبه معروف بالأخذ عن أهل الكتاب وصحف الأنبياء السابقين. انظر: «تاريخ دمشق» (٦٣/ ٣٦٦ ـ ٤٠٣)، رقم (٨٠٧٦)، و«تهذيب الكمال» (٣١/ ١٤٠ ـ ١٦١)، رقم (٦٧٦٧).

(٢) من الهنأ، وهو إصابة خير من غير مشقة؛ أي: تطيب لي. انظر: مقاييس اللغة (ص١٠٣٧).

(٣) نقله المؤلف في «الضوء اللامع» (١/ ٢٨٥) عن الفوائد التي سطرها عن ابن رسلان، فقال: «عندي من نظمه وفوائده الكثير، ومن ذلك قوله: . .» فذكره.

(٤) انظر: الحديث رقم (١٣٣).

(٥) «المنامات» (١٢٧)، وفي إسناده سقط راو آخر السند.

يا قيوم! لا إله إلا أنت» أربعين مرة[١] ختم الله لنا بخير[٢]

٦٦٩ حديث: «طلب العلم فريضة على كل مسلم».

ابن ماجه في «سننه»، وابن عبدالبر في «العلم» له، من حديث حفص بن سليمان، عن كثير بن شِنْظِيرٍ[٣]، عن محمد بن سيرين، عن أنس به مرفوعاً، بزيادة: «**وواضع العلم عند غير أهله كمقلد الخنازير الجوهر واللؤلؤ والذهب**»[٤] وحفص ضعيف جدّاً، بل اتهمه بعضهم بالكذب والوضع[٥]، وقيل عن أحمد: إنه صالح[٦]

---

(١) نقله ابن القيم في «مدارج السالكين» (٣/ ٢٦٤) عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

(٢) دعاء من المؤلف بحسن الخاتمة، وليس تتمة للكلام السالف، وختم الله لنا بخير. آمين.

(٣) بكسر المعجمتين وسكون النون، المازني أبو قرة البصري: صدوق يخطئ. «التقريب» (٥٦١٤).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢٢٤)، والبزار (٦٧٤٦، ٧٤٧٩)، وأبو يعلى (٥/ ٢٢٣)، رقم (٢٨٣٧)، والطبراني في «الأوسط» (١/ ٧)، رقم (٩)، وابن عدي (٢/ ٣٨٢)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (٥٥٥)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٨)، رقم (٣٠) وغيرهم من طرق عن حفص بن سليمان به.

(٥) كذبه شعبة وابن معين وأبو حاتم الرازي، ونسبه ابن خراش إلى الوضع، وتقدمت ترجمته (ح١٢٦).

(٦) كذا جاء عند الخطيب في «تاريخه» (٨/ ١٨٣) من رواية أبي علي محمد بن أحمد بن الحسن الصواف عن عبدالله بن أحمد، وفيه أيضاً عن عمر بن محمد بن شعيب الصابوني عن عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، أنه قال: «هو صالح»، وعن عثمان بن أحمد بن السماك عن حنبل بن إسحاق عن أحمد، قال: «ما كان به بأس». هكذا أوردها الخطيب، والمحفوظ من رواية عبدالله وحنبل عن الإمام أحمد في الغضائري أنه متروك الحديث، كما في «العلل» (٢/ ٣٨٠)، رقم (٢٦٩٨)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ١٧٣)، رقم (٧٤٤)، و«تاريخ بغداد» (٨/ ١٨٣)، وغيرها.
وأما قوله: «صالح»: فالمحفوظ من رواية عبدالله ـ كما في «العلل» (١/ ٤٢٠)، رقم (٩١٧) ـ أنه قال ذلك في حفص بن سليمان المنقري التميمي أبي الحسن البصري توفي سنة ١٣٠هـ) من قدماء أصحاب الحسن، وثقاتهم، وفي المنقري هذا نقل ابن شاهين في «الثقات» (٢٩١) كلام الإمام أحمد المذكور، فيشبه أن يكون الخطيب أتي فيما ذكر من الروايات؛ من تصحيف «المنقري» إلى «المقرئ». والله أعلم.

ولكن له شاهد عند ابن شاهين في «الأفراد»، ورويناه في ثاني «السمعونيات» من حديث موسى بن داود[(١)]، حدثنا حماد بن سلمة، عن

(١) موسى بن داود هذا؛ اختلف في تعيينه؛ فقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٤/١): «مجهول»، ذاهباً إلى أنه موسى بن داود الكوفي الذي يروي عن حفص بن غياث القاضي، والذي حكم أبو حاتم الرازي بأنه مجهول، وفرق بينه وبين الراوي عن الثوري وشعبة ومالك وطبقتهم. وانظر لترجمته: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٤١)، رقم (٦٣٧)، «اللسان» (٨/ ١٩٦)، رقم (٧٩٩٣).

وذهب السخاوي وغيره ممن حكم بثقة رجال الإسناد إلى أنه موسى بن داود الضبي أبو عبدالله الطرسوسي قاضيها ـ قال ابن أبي حاتم وغيره: كوفي الأصل، وقال ابن حبان: مدني الأصل ـ وهذا وثقه الأئمة؛ ابن معين وابن نمير وابن سعد (٣٤٥/٧)، وابن عمار والعجلي وابن حبان (٩/ ١٦٠)، والدارقطني ـ وزاد: كان مصنفاً مكثراً مأموناً ـ، وأخرج له مسلم في الصحيح.

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن موسى بن داود، فقال: شيخ أدركته وطال مقامي بدمشق فورد علي نعيه»، ثم قال: «وذكر لأبي حديث رواه موسى بن داود، فقال: موسى بن داود في حديثه اضطراب»، وهذا الكلام اختصره المزي بقوله: «قال أبو حاتم: شيخ، في حديثه اضطراب». وفي هذا الاختصار شيء من الإخلال، والظاهر أنه عنى ذلك الحديث الخاص وما أشبهه. والله أعلم.

وذكر ابن أبي حاتم في «العلل» (ح٢٢٦) حديثاً له حكم أبو زرعة وأبو حاتم فيه بأنه دخل لموسى حديث في حديث، وذكر الدارقطني في «العلل» أوهاماً عديدة له، لا تزيد مجموعها على أن تكون من أوهام الثقات. ولخص ذلك الحافظ في «التقريب» (٦٩٥٩) بقوله: «صدوق، فقيه زاهد، له أوهام».

وانظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٤١)، رقم (٦٣٦)، «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٤ ـ ٣٦)، رقم (٦٩٩٠)، «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٥٧ ـ ٦١)، رقم (٦٢٥١).

والظاهر أن راوي هذا الحديث هو «الضبي» قاضي طرسوس، فقد ورد منسوباً في روايته عن حماد بن سلمة في عدة روايات [انظر مثلاً: «تاريخ جرجان» (٢٧٧)، «المستدرك» (٢/ ٢١)، «السنن الكبرى» للبيهقي (٥/ ٢٨٧)، وكذا أخرج له عن حماد؛ النسائي (٢٩٣٥)، وأبو عوانة (٦٧٦٨، ٦٧٨١)].

وظاهر كلام بقية الأئمة عدم التفريق بين قاضي طرسوس هذا، وبين الراوي عن حفص بن غياث، بل وصرح تلميذه محمد بن إسحاق الصغاني بنسبته الضبي في روايته عنه عن حفص بن غياث عند الطبراني في «الصغير» (٢٨١)، وعليه مشى الطبراني أثناء كلامه على الحديث، والدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٩٨، ٣٠٠/س: ٨٩٦، ٨٩٧)، فلا أرى لتفريق أبي حاتم الرازي وجهاً. والله أعلم.

قتادة، عن أنس به[١]. وقال ابن شاهين: «إنه غريب». قلت: ورجاله ثقات[٢].

بل يروى عن نحو عشرين تابعياً عن أنس؛ كإبراهيم النخعي، وإسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة[٣]،

---

(١) أخرجه ابن شاهين في «الأفراد» ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٥٨)، رقم (٦٣)، وابن عساكر (٥٥/ ١٩٤، و٦٤/ ١١٣) ـ وابن سمعون في «الأمالي» (ح٢٣) ـ وعنه الآبنوسي في «مشيخته» (١٥٤)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (ح٦٣) ـ، وفي إسناده شيخ ابن شاهين وابن سمعون؛ محمد بن محمد بن القاسم أبي حذيفة بن عبدالغني أبو علي الدمشقي (ت٣٣٢هـ)، لم أقف فيه على جرح أو تعديل، ووصفه الذهبي بالمحدث، وقال: وقع لنا جزء من حديثه. انظر: «تاريخ دمشق» (٥٥/ ١٩٣)، رقم (٦٩٥٧)، «العبر» للذهبي (٢/ ٤٣)، «السير» (١٥/ ٣٣١ ـ ٣٣٢)، رقم (١٦٨)، تاريخ الإسلام (٢٥/ ٨٢).

وهذا تفرد بهذا الحديث على هذا الإسناد، ولا يعرف له أصل ثابت عن حماد بن سلمة، ولا عن قتادة، وقد رواه بعضهم عن حماد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه ـ كما سيأتي ـ وهذا دال على اضطراب الواهمين فيه، وحماد بن سلمة معروف بالجمع بين الشيوخ في الرواية، فلو يكن عنده عن ثابت وقتادة لعرف به، وهو ممن يجمع حديثه، ومشتهر تصانيفه، وهذا حديث لم يزل الأئمة يطلبون له إسناداً، وتكاثروا على روايته عن الضعفاء والمتروكين، ولعل بعض الرواة دخل عليه الإسناد التالي في هذا الإسناد، وهو ما أخرجه أبو يعلى (٥/ ٢٨٣)، رقم (٢٩٠٣) من طريق أبي حفص الأبار، عن رجل من أهل الشام، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه. وأبو حفص الأبار عمر بن عبدالرحمن بن قيس الأسدي الكوفي: وثقه جمع من الأئمة، والعلة فيه من شيخه الشامي المبهم، والحديث عن قتادة منكر، فأين كان أصحاب قتادة وأهل البصرة عن هذا الحديث حتى يأتي به مجهول من أهل الشام. والله أعلم.

(٢) رجاله موثقون، ما عدا شيخ ابن شاهين، فلم أقف على حاله في الرواية، ولو أن للحديث أصلاً عن قتادة، لكان له ذكر عند الأئمة، ولاستدل به من ذهب إلى تصحيح معنى الحديث مع توهين إسناده؛ كأحمد وإسحاق وغيرهما من الأئمة، فالظاهر أن يكون دخل على راويه حديث في حديث. والله أعلم.

(٣) يروى عنه من طريقين ضعيفين، وأمثلهما إسناداً: ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨/ ٢٧٢)، رقم (٨٦١١)، عن مسعود بن محمد الرملي، عن محمد بن أبي السري العسقلاني، وفي «مسند الشاميين» (٣/ ٢٠٢)، رقم (٢٠٨٤) عن أبي الجارود مسعود بن محمد الرملي، عن عمران بن هارون الصوفي، كلاهما عن رشدين بن =

= سعد، عن معاوية بن صالح، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس ﷺ.
قال الطبراني: «لم يروه عن معاوية بن صالح إلا رشدين».
وفي هذا الإسناد غير ما علة:

١ ـ رشدين بن سعد: ضعيف، مخلط في الحديث، وكان يقرأ كلما دفع إليه، كما تقدم (ح٥٠٩). فتفرد مثله عن معاوية بن صالح لمثل هذا الحديث الذي يتتبع طرقه غاية في النكارة. والله أعلم.

٢ ـ أبو الجارود مسعود بن محمد بن مسعود الرملي: أخرج له الطبراني في «الأوسط» (٨/ ٢٧١ ـ ٢٧٧)، رقم (٨٦٠٩ ـ ٨٦٢٩) عشرين حديثاً عامتها أفراد وغرائب، ولكنه نسب التفرد فيها إلى من فوقه، وروى عنه في «الكبير» غيرها، وفيها بعض ما يستنكر، وروى عنه أبو علي الروذباري وابن فيل وآخرون أيضاً، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل، وحكم صاحب «إرشاد القاصي والداني» (١٠٦١) بأنه مجهول الحال. وانظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٦/ ٣٠٨)، «الصحيحة» (٣٤٣)، «الضعيفة» (٣٨٢٦).

٣ ـ وأما شيخا مسعود: فمحمد بن أبي السري: صدوق، كثير الأوهام، له مناكير، وتقدمت ترجمته (ح٥٥٦)

وعمران بن هارون أبو موسى الرملي الصوفي ـ ويقال له: عمران بن أبي عمران الرملي ـ؛ من أهل بيت المقدس، سكن الرملة، وقدم مصر، قال أبو زرعة: «صدوق»، وروى عنه هو وأبو حاتم، وقال ابن يونس: «في حديثه لين»، وقال ابن حبان: «يخطىء ويخالف»، وجمع الألباني بين هذه الأقوال، بقوله: «لا منافاة بين الأمرين، فهو صدوق في نفسه، لين في حفظه، وذلك معنى قول ابن حبان في «ثقاته» (٨/ ٤٩٨): «يخطىء ويخالف». وقال الذهبي في «عمران بن أبي عمران الرملي: «أتى عن بقية بن الوليد بخبر كذب فهو آفته»»، قال ابن حجر: «لم أقف على هذا الحديث»، وذكر الألباني في «الضعيفة» (٣٨٢٦): «يحتمل أن يعني: الذهبي حديث «طلب الحلال واجب على كل مسلم»»، وحكم عليه بالنكارة. ثم قال ابن حجر: «وأخشى أن يكون عمران هذا هو ابن هارون الآتي» ـ وهو نفسه، كما قال ابن حبان في «الثقات» ـ، وذكر له الحاكم حديثاً في «المستدرك» (٤/ ١٦١) تفرد به سنداً ومتناً، فقال: «عمران الرملي من زهاد المسلمين وعبادهم، إن كان حفظ هذا الحديث فإنه غريب صحيح». فهذا أيضاً يومي إلى لين في حفظه، وأما الغفلة فمشهور عن الصوفية.

وانظر له: «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٠٧)، رقم (١٧٠٤): «تاريخ بغداد وذيوله» (١٩/ ٢٢١ ـ ٢٢٢)، رقم (١٠٨٨)، «المغني» للذهبي (٤٦٢٢)، «الميزان» (٣/ ٢٤٠، =

وثابت ـ وله عنه طرق[1]،

= ٢٤٤)، رقم (٦٢٩٩، ٦٣١٨)، «اللسان» (٦/ ١٧٧ ـ ١٧٨، و١٨٣ ـ ١٨٤)، رقم (٥٧٦٨)، الضعيفة» (٢٤٢٥، ٣٨٢٦).

وأما الطريق الثاني فمداره على متهم ومتروك. وانظر: «جامع بيان العلم» (١/ ٣٥)، رقم (٢٧).

(١) روي عن ثابت من خمس طرق؛ من طريق سليمان بن قرم، وحماد بن سلمة، وحسان بن سياه، وسلام بن أبي الصهباء، ومحمد بن ثابت بن أسلم البناني.
أما رواية سليمان بن قرم فسيأتي الكلام عليها عند ذكر المؤلف لها لاحقاً.

وأما رواية حماد بن سلمة: فأخرجها الحاكم في «تاريخ نيسابور» ـ كما في «الميزان» (١/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨)، رقم (٩٣٩) ـ من روايته عن أبي الحسن إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد بن المسيب الشعراني النيسابوري، عن جده، قال: حدثنا عبيد الله العيشي، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس ﷺ. وقال: «غريب فرد».

أورده الذهبي في ترجمة «إسماعيل الشعراني»، ونقل عن الحاكم أنه قال: «لم أرْتَب في شيء من أمره، إلا روايته عن عمير بن مرداس، فالله أعلم. وسألته: أين كتبت عن عمير؟ قال: لما رحلت إلى مصر بن أيوب، فلعله كما قال»، وقال الحاكم أيضاً في «تاريخه»: «كان كثير السماع من جده وأبيه، وكان أحد المجتهدين في العبادة، وكنت أستخير الله في إخراجه في الصحيح، فوقعت الخيرة على ذلك، والكلام فيه يطول، قرأت عليه نيفاً وعشرين جزءاً بانتخابي من الأصول، وتوفي في قرية بيهق في رجب سنة (٣٤٧هـ)»، وخرج له في «المستدرك» ستةً وخمسين حديثاً، من روايته عن جده، وصحح أسانيدها. ووصفه الذهبي في «العبر» (٢/ ٧٦) بـ «العابد الثقة». وعلى كل فلا يخلو تفرده من النظر، ومن يخرج له الحاكم في «المستدرك» مع التردد فأكثر أحواله أن يكون لَيِّناً. والله أعلم. وانظر: «تلخيص تاريخ نيسابور» (١٧٠١)، «الأنساب» (٣/ ٤٣٣ ـ الشعراني)، «تاريخ الإسلام» (٢٥/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤)، رقم (٦١٧)، «اللسان» (٢/ ١٦٨ ـ ١٦٩)، رقم (١٢٣٤).

وأما جده الحافظ المحدث الرحال أبو محمد الفضل بن محمد بن المسيب الشعراني البيهقي ـ من ذرية باذان ملك اليمن ﷺ ـ (المتوفى: ٢٨٢هـ): فقال الحاكم [«سؤالات السجزي» (٢٢٤)]: «ثقة مأمون، لم يطعن في حديثه بحجة»، وفي «تلخيص تاريخ نيسابور» (١٧٠١): «كان شيخ عصره بخراسان»، وقال الحاكم أيضاً: «لم أر خلافاً بين الأئمة الذين سمعوا منه في ثقته وصدقه، وكان أديباً فقيهاً، عالماً عابداً، كثير الرحلة في طلب الحديث، فهماً، عارفاً بالرجال، تفرد برواية كتب لم يروها أحد بعده..»، واقتبسه ابن الجوزي في «المنتظم» (١٢/ ٣٥١)، رقم (١٨٨٨) ـ دون أوله ودون أن ينسبه للحاكم ـ وقال آخره: «وكان ثقة صدوقاً»، وقال ابن كثير: «كان ثقة كبير القدر». =

= هذا، وقال ابن أبي حاتم (٧/ ٦٩)، رقم (٣٩٣): «كتبت عنه بالري، وتكلموا فيه»، ولم يبين وجه الكلام فيه، وقال الحافظ ابن الأخرم: «صدوق في الحديث، إلا أنه غال في التشيع»، ورماه الحسين بن محمد بن محمد بن زياد القباني الحافظ بالكذب، ورد ذلك الذهبي إلى التحامل والمبالغة. والله أعلم.

وانظر: «تاريخ جرجان» (٦٠٦) «الإكمال» لابن ماكولا (٤/ ٥٧١)، «الأنساب» للسمعاني (٣/ ٤٣٢)، «تاريخ دمشق» (٤٨/ ٣٦٣ ـ ٣٦٦)، رقم (٥٦٢٦)، «تاريخ بيهق» (ص٢٧٥ ـ ٢٧٧)، «تاريخ الإسلام» (٢١/ ٢٣٩)، رقم (٣٨٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣١٧ ـ ٣١٩)، رقم (١٤٧)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٥٠ ـ ١٥١)، رقم (٦٥٤ ـ ١٠٦/ ٩)، «المغني في الضعفاء» (٤٩٣٩)، «الميزان» (٣/ ٣٥٨)، رقم (٦٧٤٧)، «البداية والنهاية» (١٤/ ٦٦١)، «اللسان» (٦/ ٣٥٠)، رقم (٦٠٦٦).

ولا يخلو أن تكون العلة من شيخ الحاكم أو جده هذا، دخل على بعضهما حديث في حديث، وقد قال البزار (١/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، رقم (٩٤): «حديث روي عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ: «**طلب العلم فريضة**» كذبٌ ليس له أصل عن ثابت عن أنس، وقد روي عن أنس من غير وجه، وكل ما يروى فيها عن أنس، فغير صحيح».

وأما رواية حسان بن سياه: فأخرجها ابن عدي (٣/ ٢٤٩)، والبيهقي في «الشعب» (٣/ ١٩٥)، رقم (١٥٤٥)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٢٥ ـ ٢٦)، رقم (١٧ ـ ١٨)، وابن الجوزي في «العلل» (١/ ٥٩)، رقم (٦٦) من طرق عن حسان بن سياه، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه.

وحسان بن سياه أبو سهل البصري الأزرق: ضعفه البزار وابن عدي وأبو نعيم الأصفهاني وغيرهم بروايته للمناكير عن حميد وثابت ونحوهما من الثقات، وقال ابن عدي: «وعامة رواياته مما لا يتابع عليه، والضعف بين على رواياته وحديثه»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، يأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد». انظر: «المجروحين» (١/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨)، «الكامل» (٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧١)، رقم (٥٠٠)، «التعليقات على المجروحين» (٧١)، «الضعفاء» للدارقطني (١٨٢)، وأبي نعيم (٥٤)، «المغني» (١٣٧١)، «الميزان» (١/ ٤٧٨)، رقم (١٨٠٦)، «اللسان» (٣/ ١٦)، رقم (٢٢٠٧).

وأما رواية سلام بن أبي الصهباء: فأخرجها أبو القاسم ابن نصر في «الفوائد» (٤٩) عن أبي علي محمد بن هارون بن شعيب الأنصاري، بإسناده عن سلام بن أبي الصهباء به، وفيه علتان:

١ ـ سلام بن أبي الصهباء البصري أبو المنذر: ضعفه ابن معين، وقال البخاري: =

وحميد[(١)]، والزبير بن الخريت[(٢)]، وزياد بن ميمون أبي عمار ـ أو

= «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ»، وقال ابن حبان: «هو ممن فحش خطؤه وكثر وهمه، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به».

وراجع لترجمة سلام بن أبي الصهباء: «التاريخ الكبير» (٤/ ١٣٥)، رقم (٢٢٣٤)، «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ١٥٩)، رقم (٦٦٥)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٥٧)، رقم (١١١٥)، «المجروحين» (١/ ٣٤٠)، «الكامل» (٣/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦)، رقم (٧٦٨)، «المغني» (٢٥٠١)، «اللسان» (٤/ ١٠٠)، رقم (٣٥٣٢).

٢ ـ أبو علي محمد بن هارون الأنصاري الدمشقي: قال عبدالعزيز الكتاني: «كان يتهم»، وقال ابن عساكر: «صنف وجمع وليس بالمتقن»، وأورد له أباطيل وموضوعات عن الثقات. انظر: «تاريخ دمشق» (٧٣/ ٢٤٦، ٢٤٧)، رقم (٩٩٨٥)، «الميزان» (٤/ ٥٧)، رقم (٨٢٧٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٢٨)، رقم (٣٠٤)، «لسان الميزان» (٧/ ٥٥٨)، رقم (٧٥١٧).

فلعله الآفة، ومن تجاوزه في الإسناد اعتبر الحديث صالحاً للاعتبار.

وأما رواية محمد بن ثابت البناني: فأخرجه ابن سمعون في «الأمالي» (٢٥٧)، ومحمد بن ثابت ضعيف، يروي عن أبيه وغيره العجائب والمناكير، وتفرد به عنه الخليل بن زكريا البصري ـ كما قال الدار قطني [«أطراف الغرائب» (٢/ ٥١)، رقم (٧٣٤)] ـ وهو متروك، وكذبه القاسم المطرز، كما تقدم.

والرواية عن ثابت واهية الأسانيد، إلا ما كان من رواية حماد بن سلمة، وتقدم قول البزار أنه كذب ليس له أصل عن ثابت عن أنس رضي الله عنه، ولا يصح عن أنس رضي الله عنه أيضاً.

(١) له عن حميد الطويل ثلاث طرق؛ روي من حديث يزيد بن هارون عنه وفي إسناده ثلاث متهمين، ومن حديث المعلى بن هلال الطحان عنه وهو متهم اتفاقاً، ومن حديث عبدالحميد بن الحسن الهلالي عنه عند الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٦٩/١)، رقم (١٦٠)، وشيخ الخطيب فيه متهم.

(٢) أخرجه ابن جميع في «المعجم» (٢/ ٢١٨)، رقم (٣٣٧) عن غسان بن محمد بن يوسف بن أبي غسان قاضي قلزم، وابن عبدالبر في «جامع العلم» (١/ ٣٦)، رقم (٢٨) من طريق أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد القاضي بالقلزم، عن محمد بن أيوب بن يحيى القلزمي القرشي، عن عمران بن هارون، عن بقية بن الوليد، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن الخريت، عن أنس رضي الله عنه بلفظ: **«طلب العلم واجب على كل مسلم»**.

وهذا الإسناد غريب جدّاً، وفيه عدة علل: =

ابن عمار ـ[1]،

= ١ ـ الزبير بن الخريت البصري: ثقة من الخامسة، كما في «التقريب» (١٩٩٣)، ولم يذكر له رواية عن أحد من الصحابة، ولذا اعتبرت روايته عن أنس ﷺ من المراسيل.
انظر: «تهذيب الكمال» (٩/ ٣٠١ ـ ٣٠٣)، رقم (١٩٦١)، «الضعيفة» للألباني (٣٨٢٦).
٢ ـ بقية بن الوليد معروف بتدليس التسوية، والإسناد عنه فما فوق معنعن.
٣ ـ أن روايات بقية لهذا الحديث معروفة من حديث الثقات عنه عن حفص بن سليمان القاري بإسناده، وعن عبدالقدوس الوحاظي بإسناده، وكذا من رواية سليمان بن سلمة الخبائري ـ متهم ـ عنه عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة. وأما هذا الإسناد فلا يعرف في رواية أصحابه عنه، وليس عمران بن أبي عمران الرملي ـ مع الكلام فيه ـ ممن يعرف بالأخذ عن بقية، ولو أنه عند بقية بهذا الإسناد القوي، لما تجاوزه أصحابه إلى رواياته عن المتروكين والكذابين.
٤ ـ جرير بن حازم من المشاهير، ممن يجمع ويتتبع حديثه، فلو أن هذا الحديث عنده لابتدر إليه فيه الكبار، وهم يبغون إسناداً صالحاً لهذا.
٥ ـ عمران بن هارون الرملي: تقدمت ترجمته، وأن الذهبي اتهمه بحديث، ذهب الألباني أنه هذا الحديث باللفظ التالي، وقد أتى لهذا الحديث بأسانيد عدة.
٦ ـ محمد بن أيوب بن يحيى القلزمي القرشي: لم أقف له على ترجمة، إلا ما كان من ذكر السمعاني له في «الأنساب» (٤/ ٥٣٦) شيخاً لغسان القلزمي ـ بناء على هذه الرواية فقط ـ وكذا قال الألباني في «تخريج مشكلة الفقر» (ص٥٣)، وأبو الأشبال محقق «جامع بيان العلم» لابن عبدالبر (١/ ٣١).
فالحديث بهذا الإسناد منكر ـ كما قال الألباني في الضعيفة» (٣٨٢٦) ـ بين البطلان، وسيما عن جرير بن حازم في شهرته وثقته بمثل هذا الإسناد. والله أعلم.

(١) هو: زياد بن ميمون الثقفي الفاكهي، ويقال له: زياد أبو عمار البصري، وزياد بن أبي عمار، وزياد بن أبي حسان. وفرق بعضهم بينه وبين زياد بن أبي حسان، قال الذهبي: «يدلسونه لئلا يعرف في الحال»، وهو متروك الحديث، كذبه جمع من الأئمة، واعترف به، وتقدمت ترجمته (ح٢٣٥، ٤٨٧).
وحديثه هذا أخرجه ابن أبي عمر العدني [«إتحاف الخيرة» (١/ ١٩٦)، رقم (١/٢٦٠)]، وأبو يعلى (٧/ ٩٦)، رقم (٤٠٣٥)، والطبراني في «الأوسط» (٣/ ٥٧)، رقم (٢٤٦٢)، (و٨/ ٣٤٧)، رقم (٨٨٣٣) ـ وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٢٣) و«تاريخ أصبهان» (٢/ ١٨) وغيره ـ، وابن عدي (٣/ ١٨٥)، رقم (٦٨٦)، وأبو الشيخ في «الفوائد» (ح١٤)، وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (١/ ٤٣٩)، =

وسلام الطويل(١)، وطريف بن سليمان أبي عاتكة(٢)، وقتادة(٣)، والمثنى بن دينار(٤).

= رقم (٧٧٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ١٩٤)، رقم (١٥٤٤)، وابن عبدالبر في «الجامع» (١/ ٣١ ـ ٣٢)، رقم (٢١ ـ ٢٤)، والخطيب في «موضح الأوهام» (٢/٤٧٤)، و«تاريخ بغداد» (٤/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨)، رقم (٢١٤٢)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٦٠، ٦١)، رقم (٦٧، ٧١)، وغيرهم؛ من طرق عن زياد بن ميمون به.

(١) هو: سلام بن سليم ـ أو سلم، أو سليمان ـ الطويل المدائني: متروك، من السابعة، كما في «التقريب» (٢٧٠٢)، واتهمه غير واحد من الأئمة بالكذب، كما في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٧٧ ـ ٢٩٠)، و«إكماله» لمغلطاي (٦/ ١٧٦)، وسيورد المؤلف حديثه ويتم تخريجه هناك.

(٢) هو: طريف بن سليمان ـ ويقال: سليمان بن طريف ـ أبو عاتكة البصري: متروك، ذاهب، منكر الحديث، ونسبه السليماني إلى الوضع، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدّاً، يروي عن أنس ما لا يشبه حديثه، وربما روى عنه ما ليس من حديثه». وانظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨)، رقم (٣١٣٥) «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٩٤)، رقم (٢١٦٩) «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٢٣٠)، رقم (٧٧٧) «المجروحين» (١/ ٣٨٢)، «الكامل» (٤/ ١١٨)، رقم (٩٦٣)، «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٦٩)، رقم (٤٩٣١)، «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٥ ـ ٦)، رقم (٧٤٥٨)، «الكاشف» (٦٧٠٠)، «المغني» (٢٩٣٧)، «التقريب» (٨١٩٣).

وحديثه هذا أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٥٨)، والدولابي في «الكنى» (٢/ ٧٠٧)، رقم (١٢٤٢)، والعقيلي (٢/ ٢٣٠)، رقم (٧٧٧)، وابن عدي (١١٨/٤)، رقم (٩٦٣)، والبيهقي في «المدخل» (١/ ٢٤١)، رقم (٣٢٥) و«الشعب» (٣/ ١٩٣ ـ ١٩٤)، رقم (١٥٤٣)، وابن عبدالبر في «الجامع» (ح٢٠ ـ ٢٣)، والخطيب (٩/ ٣٦٩)، رقم (٤٩٣١) وفي «الرحلة» (٢ ـ ٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢١٦) وغيرهم من طريقين عن أبي عاتكة به، وحكم البزار (١٧٥/١)، رقم (٩٥)، والعقيلي وابن حبان وابن الجوزي وغيرهم بأنه باطل لا أصل له، ووافقهم الذهبي [«تلخيص الموضوعات» (١/ ٢٣)، رقم (١١٠)]، والألباني [«الضعيفة» (٤١٦)].

(٣) سيأتي لاحقاً عند ذكر المصنف لبعض طرقه.

(٤) هو: المثنى بن دينار الجهضمي البصري: قال العقيلي (٤/ ٢٤٩)، رقم (١٨٤٥): «في حديثه نظر»، ويعني هذا الحديث. وانظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٣٥)، رقم (٧٠٥)، «اللسان» (٦/ ٤٦٠)، رقم (٦٣٠٣).

وحديثه هذا: أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (٣/ ٩٨٥)، رقم (٢٠٣٦) ـ ومن =

ومحمد بن مسلم الزهري(١)،

= طريقه القضاعي (١٧٥) ـ والعقيلي (٤/ ٢٤٩)، رقم (١٨٤٥)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٥٧) من طرق عن حجاج بن نصير، عن المثنى بن دينار الجهضمي، عن أنس ﵁. وحجاج بن نصير ضعيف، وكان يقبل التلقين [«التقريب» (١١٣٩)]، وشيخه المثنى بن دينار مجهول لم يثبت له حديث.

(١) باطل عن الزهري، وله عنه ثلاث طرق:

١ ـ رواه الطبراني في «الأوسط» (٨/ ١٩٥)، رقم (٨٣٨١)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٦٦)، والإسماعيلي في «معجم شيوخه» (٣/ ٧٧٥ ـ ٧٧٦)، رقم (٣٨٧)، وابن المقرئ في «الأربعين». ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٥٩) ـ عن أبي عمران الجوني موسى بن سهل بن عبدالحميد البصري ـ زاد الإسماعيلي: حدثنا مراراً ـ عن أبي التقي هشام بن عبدالملك، عن المعافى بن عمران التجيبي، عن إسماعيل بن عياش، عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن أنس ﵁.

قال الطبراني: «لم يروه عن الزهري إلا يونس، ولا عن يونس إلا إسماعيل، ولا عن إسماعيل إلا المعافى، تفرد به: أبو تقي»، كذا قال، ولم يحدث به أحد من المذكورين، وإنما دخل على الجوني إسناد في إسناد، والإسناد المذكور ظاهره الصحة، وهو من أوهى ما في الباب، وكشف عن علته ابن عدي (٢/ ٤٣٥)، وذلك أنه حديث أبي التقي هشام بن عبدالملك عن المعافى بن عمران عن إسماعيل بن عياش عن أبي سهل ـ وهو حسام بن مصك ـ عن مسلم الملائي عن أنس ﵁، كما رواه الفضل بن عبدالله الأنطاكي [عد ٢/ ٤٣٥] وابن الجوصاء الحافظ [«جامع بيان العلم» (١/ ٢٧)، رقم (١٩)] عن أبي التقي به، فصحف فيه أبو عمران الجوني ـ والظاهر أنه تصحيف نسخ وكتاب ـ فحدث به عن أبي التقي بهذا الإسناد، وإنما هو حديث إسماعيل بن عياش عن حسام بن مصك هذا. ورواية الإسماعيلي تبين أنه لم يكن وهما عابرا، وإنما استمر الجوني عليه، وتكرر ذلك منه مرات، وعلى كل فهو من أوهام الثقات، وهو باطل من حديث الزهري ويونس وابن عياش والمعافى وأبي التقي بهذا الإسناد، لم يحدث به أحد منهم. والله أعلم.

وأما الوجه الثاني عن الزهري: فأخرجه الخطيب (١٠/ ٣٧٣) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٣٨/ ١١٣) ـ من طريق أبي الفتح محمد بن أبي الفوارس، قال: روى ابن بطة عن محمد بن عبدالعزيز البغوي عن مصعب بن عبدالله عن مالك عن الزهري عن أنس ﵁ به.

قال الخطيب: «باطل من حديث مالك، ومن حديث مصعب عنه، ومن حديث البغوي عن مصعب، وهو موضوع بهذا الإسناد، والحمل فيه على ابن بطة، =

ومسلم الأعور[(١)]؛

= والله أعلم»، ووافقه عليه ابن عساكر والذهبي وابن حجر، غير أن الذهبي دفع نسبته إلى تعمد الوضع، وعد ذلك من أوهام ابن بطة، وغيره نقل أشياء كثيرة مما تدل على تعمده لتركيب الأسانيد، والزيادة في المتون، وادعاء كثير من السماعات لكتب الأئمة، والله أعلم. وانظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٧٠ ـ ٣٧٤)، رقم (٥٥٣٦)، «تاريخ دمشق» (٣٨/ ١٠٥ ـ ١١٣)، رقم (٤٤٨٨)، «الميزان» (٣/ ١٥)، رقم (٥٣٩٤)، «اللسان» (٥/ ٣٤٢ ـ ٣٤٥)، رقم (٥٠٣٩).

٣ ـ وأما الطريق الثالث عن الزهري: فمن رواية ابن عيينة عنه، أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٧)، رقم (٢٩)، وهو باطل أيضاً، فيه يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم العسقلاني: كذبه الذهبي، ونسبه إلى الوضع، وذكر له حديثاً واهياً بإسناد من أصح الأسانيد، وقال: «هو كذب السند والمتن»، وقال مسلمة بن القاسم: «رأيت أهل الحديث مختلفين فيه، فبعضهم يضعفه وبعضهم يوثقه، ورأيتهم يكتبون عنه فكتبت عنه، وهو عندي صالح جائز الحديث، مات بعد العشرين وثلاثمئة، وقد عمر عمراً طويلاً، وكان كثير الحديث والشيوخ والغرائب»، وقال أيضاً: «أخبرنا عن سالم بن عبدالله بن محمد الفرمائى، ودخلت الفرماء فسألت عنه، فلم أجد أحداً يعرفه»، وهذا يؤيد رأي الذهبي في تكذيبه. وانظر: «المغني» (٧١٨٣)، «الميزان» (٤/ ٤٤٩)، رقم (٩٨٠٤)، «اللسان» (٤/ ١٠)، رقم (٣٣٣٨)، (٨/ ٥٢٥)، رقم (٨٦٣١)، «تبصير المنتبه» (١/ ٤١٤).

(١) هو: مسلم بن كيسان أبو عبدالله ـ وقيل: أبو حمزة، وقيل: أبو عمرو ـ الملائي الأعور، الضبي الكندي الكوفي: تركه أكثر الأئمة، واختلف قول الدارقطني بين تركه وتضعيفه دون مرتبة الترك، واكتفى الرازيان بتضعيفه المطلق، وهو مجمع على ضعفه، ووصفه جمع منهم بالاختلاط في آخر عمره، وزاد النسائي وابن حبان: «فكان لا يدري ما يحدث به»، وزاد ابن حبان: «ولم يتميز حديثه»، والضعيف كيف يكون إذا اختلط؟ وله مناكير عن أنس ﷺ ومجاهد والثقات، منها حديث الطير عن أنس ﷺ، وهو موضوع. وانظر: «ترتيب علل الترمذي الكبير» (١/ ٣٧٥، رقم ٧٠٠، ١/ ٣٨٩)، «الكامل» (٦/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧)، رقم (١٧٩٦)، «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٥٣٠ ـ ٥٣٥)، رقم (٥٩٣٩)، «الكاشف» (٥٤٢٦)، «الميزان» (٤/ ١٠٦ ـ ١٠٧)، رقم (٨٥٠٦)، «المغني» (٦٢٢٠).

والحديث أخرجه ابن عدي (٢/ ٤٣٥) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٦١ ـ ٦٢)، رقم (٧٢) ـ وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٢٧)، رقم (١٩) من طريق ثقة ومتهم عن إسماعيل بن عياش، عن حسام بن مصك، عن مسلم الأعور، عن أنس ﷺ. قال ابن عدي: «لا يرويه عن أبي سهل غير ابن عياش».

وهذا إسناد واه فيه عدة علل: =

كلهم[1]: عن أنس.

= ١ ـ مسلم الأعور: متروك عند أكثر الأئمة، ولم يوثقه أحد، كما تقدم آنفاً.
٢ ـ حسام بن مصك أبو سهل البصري: ضعيف يكاد أن يترك، كما في «التقريب» (١١٩٣).
٣ ـ إسماعيل بن عياش الحمصي: مخلط في حديثه عن أهل الحجاز والعراق ـ كما تقدم ـ وإسناده هنا عراقي مسلسل بالواهين.

(١) وقد روي من حديث جماعة آخرين أيضاً عن أنس ﷺ؛ من حديث إبراهيم النخعي، وإبراهيم التيمي، ومكحول، والأعمش، وعاصم الأحول، وأبي حنيفة النعمان، وأبي شيبة، وزياد بن أبي زياد الجصاص، وموسى بن جابان، وعبدالوهاب بن بخت، وأم كثير بنت يزيد الأنصارية الواسطية، وأبي الصباح عبدالغفور الواسطي الكذاب، وزياد بن أنس ـ وهو زياد بن أبي حسان النبطي الواسطي، وقيل: هو زياد الجصاص ـ، وهارون بن رئاب الزاهد، وأبي عمرة ـ لعله سيرين والد محمد بن سيرين ـ، وأنس بن سيرين؛ ولا يخلو طريق منها من كذاب أو متهم أو متروك ساقط، أو سلسلة ضعفاء ومجاهيل، إلا رواية عاصم الأحول، حيث ذهب البعض ـ كالألباني في «تخريج مشكلة الفقر» (ص٥٥) وأبي الأشبال الزهيري في تعليقه على «الجامع» لابن عبدالبر (١/ ٤١)، والشيخين؛ دسمان يحيى، وعباس صخر في التعليق على «الطيوريات» (٢/ ٧٥٠)، رقم (٦٧٣) ـ إلى حسنها أو صلاحيتها للاعتبار، وهي لا تقل في الوهاء عن أخواتها، ولذا أقتصر بتخريجها وبيان حالها. وبالله التوفيق

فأقول: رواية عاصم الأحول: أخرجها الطبراني في «الأوسط» (٢/ ٢٨٩)، رقم (٢٠٠٨) و«الصغير» (١/ ٣٦)، رقم (٢٢) عن أحمد بن بشر بن حبيب البيروتي، عن محمد بن مصفى: حدثنا العباس بن إسماعيل الهاشمي، حدثنا الحكم بن عطية، عن عاصم الأحول، عن أنس ﷺ.

قال الطبراني: «لم يروه عن عاصم إلا الحكم بن عطية، ولا عن الحكم إلا العباس بن إسماعيل البصري، تفرد به ابن المصفى».

وهذا إسناد شاذ مقلوب، والمحفوظ ما رواه محمد بن الحسن بن قتيبة ـ عند ابن عدي (٤/ ١١٨)؛ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢١٥)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (ح٢٠) ـ ومحمد بن علي بن حبيب ـ هو الطرائفي الرقي المري؛ عند ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢١٥) ـ كلاهما (ابن قتيبة والطرائفي) عن العباس بن إسماعيل بن حماد الهاشمي مولاهم البصري ـ ثم البغدادي ـ الملقب بـ «قريق»، عن الحسن بن عطية، عن أبي عاتكة طريف بن سليمان عن أنس ﷺ.

فوقع القلب في الإسناد الأول في موضعين: «الحسن بن عطية» إلى «الحكم بن عطية»، و«أبو عاتكة طريف» إلى «عاصم الأحول»، ولا يعرف له أصل من حديث =

ولفظ حميد: «**طلب الفقه حتم واجب على كل مسلم**»(١)، ولزياد من الزيادة: «**والله يحب إغاثة اللهفان**»، ولأبي عاتكة في أوله: «**اطلبوا العلم ولو بالصين**»، وفي كل منها مقال(٢)

= عاصم الأحول، ولا من حديث الحكم بن عطية. والله أعلم.
فمن لم يتنبه لهذه العلة بنى على ظاهر الإسناد، واعتبره من الضعيف الصالح للاعتبار، وإنما هو معل ساقط الاعتبار، لرجوعه إلى حديث أبي العاتكة، وذكر عاصم الأحول فيه وهم، يحتمل أن يكون الوهم فيه من أحد الثلاثة:
١ ـ شيخ الطبراني؛ أحمد بن بشر بن حبيب بن يزيد ـ أو: زيد ـ التميمي البيروتي، أبو عبدالله الصوري المؤدب: روى عنه جماعة، منهم الطبراني وابن عدي ولم أقف فيه على جرح أو تعديل.
وانظر: «تاريخ دمشق» (٧١/ ٤٢ ـ ٤٣)، رقم (٩٥٦١)، و«مختصره» (٣/ ٢٨ ـ ٢٩)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٢/ ٤١)، رقم (٨).
٢ ـ محمد بن المصفى: صدوق صالح الحديث، له أوهام وغرائب، ومناكير يرويها بأسانيد جيدة، أنكرها عليه الإمام أحمد وغيره، يؤتى فيها من الوهم دون الصدق والعدالة، ولعله أتي فيها من تدليس التسوية وتسوية الأسانيد التي وصفه بها أبو زرعة الدمشقي وأقره ابن حبان [«المجروحين» (١/ ٩٤)]، والله أعلم. وانظر لترجمته: «العلل» لأحمد (١٣٤٠)، «الجرح والتعديل» (٨/ ١٠٤)، رقم (٤٤٦)، «الضعفاء» للعقيلي (١٤٥/٤)، رقم (١٧١٠)، «تاريخ دمشق» (٥٥/ ٤١٠ ـ ٤١٤)، رقم (٧٠٠٦)، «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٤٦٥ ـ ٤٦٩)، رقم (٥٦١٣)، «الكاشف» (٥١٥٧)، «التقريب» (٦٣٠٤).
٣ ـ عباس بن إسماعيل بن حماد البغدادي، الهاشمي مولاهم، الملقب بـ «قريق»: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٥١٤)، ونقل ابن حجر في «اللسان» (٤/ ٤٠١ ـ ٤٠٢)، رقم (٤٠٩٦) عنه ـ في «ثقاته»، ولم أقف عليه فيه ـ: «يعتبر به»، ولم يذكر فيه الخطيب (١٢/ ١٤٠)، رقم (٦٥٩٢) جرحاً ولا تعديلاً، ولم أقف على كلام فيه.
وقد اختلف عليه في إسناد هذا الحديث، ومن رواه عنه عن الحسن بن عطية عن أبي عاتكة أجل وأوثق وأحفظ، ممن أغرب بهذا الإسناد، فالظاهر أنه ليست العلة منه في هذا الإسناد. والله أعلم.
ويضاف إلى هؤلاء الثلاثة في هذا الإسناد المعل الكلام في الحكم بن عطية وهو إلى الضعف أقرب، ولا داعي للإطالة بالكلام فيه وقد تبين أنه وهم، والمحفوظ أنه عن الحسن بن عطية ـ وهو صدوق ـ عن أبي عاتكة ـ وهو متروك شبه متهم ـ عن أنس رضي الله عنه. وتقدم تخريجه مفصلاً.

(١) هذا لفظ رواية الديلمي كما تقدم.

(٢) قال العقيلي في مواضع (٢/ ٥٨ و٢٣٠)، (٣/ ٤١٠، ٤)، رقم (٢٥٠): «أحاديث =

ولذا قال ابن عبدالبر: إنه يروى عن أنس من وجوه كثيرة كلها معلولة لا حجة في شيء منها عند أهل العلم بالحديث من جهة الإسناد(١)

وقال البزار: إنه روي عن أنس بأسانيد واهية(٢) قال: وأحسنها ما رواه إبراهيم بن سلام، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم النخعي، عن أنس به مرفوعاً(٣)

قال: ولا نعلم أسند النخعي عن أنس سواه، وإبراهيم بن سلام لا نعلم روى عنه إلا أبو عاصم(٤)

وهو عند البيهقي في «الشعب»، وابن عبدالبر في «العلم» وتمام في «فوائده» من طريق عبدالقدوس بن حبيب الدمشقي الوحاظي، عن حماد(٥).

وأما أبو بكر بن أبي داود السجستاني فإنه أورده عن جعفر بن مسافر

= الباب كلها فيها لين»، وزاد في الموضع الثاني منها: «وهي متقاربة في الضعف».

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٢٣).

(٢) المسند (١/ ١٧٢)، رقم (٩٤)، (١٣/ ٢٤٠)، رقم (٦٧٤٦)، (١٤/ ٤٥)، رقم (٧٤٧٩).

(٣) أخرجه البزار (١٤/ ٤٤)، رقم (٧٤٧٨) عن محمد بن معمر البحراني، عن أبي عاصم.

(٤) «مسند البزار (١٤/ ٤٥)، رقم (٧٤٧٩)، وحكم بضعفه من جميع طرقه.
وإبراهيم بن سلام المذكور: ضعفه الأزدي، وقال ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٢٤)، رقم (٢٣٧٣): «لا يعرف حاله، ولا أعرفه مذكوراً، ولا أعرف له رواية غير هذه»، ونحوه قول الذهبي في «الميزان» (١/ ٣٦)، رقم (١٠١)، وأقرهما ابن حجر في «اللسان» (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١)، رقم (١٤٧)، وقد ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٦٢)، رقم (١١٣٥) باسم: «سلام أو: ابن سلام»، وذكر له هذا الحديث من رواية أبي عاصم عنه، ونقل عن أبيه أنه قال: «هو متروك الحديث».

(٥) أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٣/ ٨٧٩)، رقم (١٧٨٦) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٣/ ١٩٥ ـ ١٩٦)، رقم (١٥٤٦) ـ، وتمام (٢/ ٢٨٥)، رقم (١٧٦٢)، وابن عبدالبر في «الجامع» (١/ ٣٣)، رقم (٢٥) من طرق عن رواد بن عبدالجبار عن عبدالقدوس بن حبيب الكلاعي به. والكلاعي كذبوه.

التنيسي[1]، حدثنا يحيى بن حسان، عن سليمان بن قرم[2]، عن ثابت البناني، عن أنس به.

وقال: سمعت أبي يقول: «ليس فيه أصح من هذا»، وكذا رواه ابن عبدالبر من جهة جعفر[3].

---

(١) أبو صالح الهذلي؛ صدوق ربما أخطأ، من الحادية عشرة، مات سنة (٢٥٤هـ) [«التقريب» (٩٥٧)]، يعتبر راوية ليحيى بن حسان التنيسي، كما في «الثقات» (١٦١/٨).

(٢) هو: سليمان بن قرم بن معاذ التميمي الضبي، أبو داود البصري النحوي (ومنهم من ينسبه إلى جده).
وثقه أحمد ضمن عدد من الثقات، وقال أيضاً: «لا أرى به بأساً، لكنه كان يفرط في التشيع»، واعتبر به البخاري، وأخرج له مسلم متابعة.
وضعفه ابن المديني وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان والنسائي والعقيلي وابن حبان، وقال: «كان رافضياً غالياً في الرفض، ويقلب الأخبار مع ذلك»، وذكره الحاكم في «المدخل» فيمن عيب على مسلم إخراج حديثهم، مع أنه ليس له عند مسلم إلا حديث واحد متابعة.
ولشهرته بالضعف لم يرو عنه ابن مهدي، وكان أبو داود الطيالسي ينسبه إلى جده لئلا يفطن له، كما قال الرازي. وقال ابن عدي: «له أحاديث حسان إفرادات، وهو خير من سليمان بن أرقم بكثير». ولا خلف في أنه خير من سليمان بن أرقم بكثير، فإن ابن أرقم متروك ساقط، وذا ضعيف صالح للاعتبار، لكن أين كان أصحاب ثابت الثقات عن هذا الحديث، حتى يتفرد به الضعفاء عن ثابت، ومثل هذا يكون منكراً، لما سيأتي بيانه عند التخريج. والله أعلم.
انظر: «سؤالات ابن أبي شيبة» (٢٤٧)، «الجرح والتعديل» (١٣٦/٤ ـ ١٣٧)، رقم (٥٩٧)، «الضعفاء» للعقيلي (١٣٦/٢ ـ ١٣٧)، رقم (٦٢٤، ٦٢٥)، «المجروحين» (١/ ٣٣٢)، «الكامل» (٣/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧)، رقم (٧٣٥)، «المدخل إلى الصحيح» (٧١٨/٢)، رقم (٣٠٦١)، «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥١ ـ ٥٤)، رقم (٢٥٥٥)، «المغني» (٢٦١٣)، «الميزان» (٢/ ٢١٩ ـ ٢٢٠)، رقم (٣٥٩٩)، «الكاشف» (٢١٢٢)، «التقريب» (٢٦٠٠)، «تحرير التقريب» (٢٦٠٥).

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من كتب أبي بكر بن أبي داود، وغالب مؤلفاته لم يعثر عليها، كما في مقدمة الدكتور عبدالغفور البلوشي لتحقيق «جزء من مسند عائشة بنت الصديق ﵂ (ص٣٧ ـ ٤١).
وقد أخرجه عنه ابن عدي (٣/ ٢٥٧)، وابن شاهين في «الأفراد» ـ كما في «الآداب =

بل وفي الباب عن أبي(١)، وجابر(٢)،

= الشرعية» لابن مفلح (٢/ ٣٦) ـ ومن طريقه قاضي المارستان (٢/ ٥٨٣)، رقم (١٢٦)، وابن الجوزي في «العلل» (١/ ٥٩)، رقم (٦٥)، وابن عساكر (٦٤/ ١١٣) ـ، وأخرجه من طريقه أيضاً ابن عبدالبر في «الجامع» (١/ ٢٣ ـ ٢٤)، رقم (١٥ ـ ١٦)، وأبو الحسين في «الطيوريات» (٢/ ٧٥٠ ـ ٧٥٢)، رقم (٦٧٣). وتوبع عليه عن جعفر من غير وجه عند ابن عدي وابن عبدالبر.

وقول أبي بكر بن أبي داود هو عند الطيوري وحده، وزاد في آخره: «أو قال: يصح إلا هذا».

ونقل ابن مفلح عن ابن شاهين، أنه قال: «هذا حديث غريب من أصح حديث في هذا الباب».

وقال ابن مفلح: «رجاله كلهم ثقات إلا سليمان فإنه مختلف فيه..».

وسليمان بن قرم الضبي: ضعيف لسوء حفظه، ولا يعتبر من حديث ثابت إلا ما عرف من طريق الثقات من أصحابه، وأما ما يشذ عن ثقات أصحاب ثابت، ويتفرد به الضعفاء من أهل البصرة فلا عبرة به عنه، فإنهم كلما طرق عليهم حديث وشذ عنهم إسناده توهموه عن ثابت عن أنس، أو عن قتادة عن أنس؛ كحال الضعفاء من أهل المدينة في الرواية عن ابن المنكدر عن جابر رضي الله عنه.

(١) أخرجه ابن المظفر في «غرائب مالك» (١٧٦) من طريق عثمان بن عبدالله، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

وعثمان بن عبدالله: هو ابن عمرو بن عثمان الأموي، أحد المشهورين بالوضع، وتقدم (ح٦٤٤).

(٢) أخرجه ابن عدي (٦/ ١٥٧) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٥٧)، رقم (٥٩) ـ وابن المقرئ في «المعجم» (ح٨٣٩) من طريق محمد بن عبدالملك الأنصاري، عن ابن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه.

ومحمد بن عبدالملك المدني الأنصاري الضرير: متروك متهم بالوضع، وبه أعله ابن عدي وابن الجوزي.

وذكر له الشيخ أبو الأشبال الزهيري في تعليقه على «الجامع» لابن عبدالبر (١/ ٤٨) إسناداً آخر لا وجود له في الخارج، حيث قال: «ثم وجدت له إسناداً آخر عند الطبراني في «الأوسط» ـ كما في «مجمع البحرين» [١/ ٢٠] ـ من طريق سليمان بن عبدالعزيز بن عمران، عن أبيه، عن محمد بن عبدالله بن الحسن، عن جابر رضي الله عنه»، ثم حكم بأنه واه؛ لحال ابن أبي ثابت، وجهالة ابنه.

ولا أدري من أين وقع إلى هذا الإسناد، ولا حديث لجابر في «مجمع البحرين» (كتاب العلم، باب طلب العلم فريضة، ١/ ١٧٣ ـ ١٧٦)، رقم (١٦٨ ـ ١٧١)، وإنما =

وحذيفة[١]، والحسين بن علي[٢]، وسلمان[٣]، وسمرة[٤]، وابن عباس[٥]،

= له ثاني حديث ـ بالرقم (١٧٣) ـ في الباب الذي يليه، وأما الإسناد الذي ذكره فهو لحديث حسين رضي الله عنه التالي بعد حديث، وذكره الهيثمي في «مجمع البحرين» بالرقم (١٦٨). والله أعلم.

(١) لم أقف عليه.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/ ٢٩٧)، رقم (٢٠٣٠) و«الصغير» (١/ ٥٨)، رقم (٦١) ـ ومن طريقه الخطيب (٥/ ٤١٤) ـ وابن الجوزي في «العلل» (١/ ٥٤)، رقم (٥١) عن أحمد بن يحيى بن أبي العباس الخوارزمي، عن سليمان بن عبدالعزيز بن أبي ثابت المديني، عن أبيه عبدالعزيز بن أبي ثابت، عن محمد بن عبدالله بن حسين، عن علي بن حسين بن علي، عن أبيه رضي الله عنه.
قال الطبراني: «لا يروى عن الحسين بن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به سليمان، وما كتبناه إلا عن هذا الشيخ».
وفيه عدة علل:
١ ـ عبدالعزيز بن أبي ثابت المديني: متروك، كما تقدم (ح٥١٦).
٢ ـ ابنه: سليمان بن عبدالعزيز بن أبي ثابت: لم أقف له على ترجمة.
٣ ـ الخوارزمي ـ شيخ الطبراني ـ: قال الدار قطني: «لا يحتج به»، وقال في موضع آخر: «متروك».
انظر: «الضعفاء» للدارقطني (٧١)، «تاريخ بغداد» (٥/ ٤١٣ ـ ٤١٤)، رقم (٢٩٩٦).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) أخرجه العقيلي (٣/ ٤١٠) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٥٦)، رقم (٥٨) ـ والطبراني في «الأوسط» (٤/ ٢٤٥)، رقم (٤٠٩٦) وأبو جعفر ابن البختري في «الفوائد» (ح١١٥خ/ج الكلم) وبيبي في «جزئها» (١١٠)، وتمام (١/ ٣٢)، رقم (٥٤) من ثلاث طرق عن عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد، عن عائذ بن أيوب الطوسي ـ وقال الطبراني: أيوب بن عائذ ـ عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن ابن عباس رضي الله عنهما. وذكر الطبراني أنه لم يروه بهذا الإسناد إلا عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد. وقال العقيلي: «لا يصح إسناده، أخطأ عبدالله بن عبدالعزيز في الإسناد والمتن، وقلب اسم أيوب، وإنما الحديث ما رواه سفيان بن عيينة، عن أيوب بن عائذ، عن الشعبي قال: «ما علمت أن أحداً كان أطلب للعلم في أفق من الآفاق من مسروق»».
وكأن الطبراني صحح الغلط في اسم الراوي، فإنه عند تمام بإسناد الطبراني نفسه، وفيه: «عائذ بن أيوب». والله أعلم. =

= وعائذ بن أيوب: قال ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/٦): «شيخ غير معروف»، وقال ابن حجر في «اللسان» (٣٨٢/٤)، رقم (٤٠٦٢) ـ بعد ذكره لكلام العقيلي المذكور ـ: «فظهر أن لا ذنب لعائذ بن أيوب، بل لا وجود له، وأيوب بن عائذ من رجال «التهذيب»».

قلت: وأيوب بن عائذ بن مدلج الطائي البحتري الكوفي: ثقة، من رجال الشيخين، كما في «التقريب» (٦١٦).

وعبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد: قال أبو حاتم الرازي: «.. أحاديثه منكرة، ولم يكن محله عندي الصدق». وقال ابن الجنيد: «لا يسوى فلساً، يحدث بأحاديث كذب»، وقال العقيلي: «أحاديثه مناكير غير محفوظة، ليس ممن يقيم الحديث»، وقال ابن عدي: «يحدث عن أبيه عن نافع بأحاديث لا يتابعه أحد عليه، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وقد تكلموا فيمن هو أصدق منه»، فكأنه وابن الجنيد وأبا حاتم ينسبونه إلى الكذب، وذكره ابن عراق فيمن نسب إلى الكذب والوضع (تنزيه ٧٣/١)، رقم (٦٣)، وبه أعل الهيثمي الحديث، وقال عنه: ضعيف جدّاً. [«مجمع الزوائد» (٣٢٣/١)، رقم (٤٧٤)].

وأما ابن حبان فشذ بذكره له في «الثقات» (٣٤٧/٨ ـ ٣٤٨)، وقال: يعتبر حديثه إذا روى عن غير أبيه، وفي روايته عن إبراهيم بن طهمان بعض المناكير.

فهو إذا لم يكن عامة حديثه إلا عن أبيه، ثم ابن طهمان ـ وهما ثقتان ـ، وأتى عنهما بالأباطيل، مع أخطاء ومناكير له فيما حدث عن غيرهما ـ وهي قليلة أصلاً ـ كحديث الباب هذا، فأنى له الثقة والعدالة. والله أعلم. انظر: «الجرح والتعديل» (١٠٤/٥)، رقم (٤٧٨)، «الضعفاء» للعقيلي (٢٧٩/٢)، رقم (٨٢٤)، «الكامل» (٢٠١/٤)، رقم (١٠١٢)، «اللسان» (٥١٦/٤ ـ ٥١٧)، رقم (٤٣٠٨).

هذا وسرقه من ابن أبي رواد شيخ آخر، فوضع له إسناداً من غير طريقه، وذلك فيما رواه تمام في «الفوائد» (٣١/١ ـ ٣٢)، رقم (٥٣) عن أبي علي محمد بن هارون الدمشقي، عن أبي زيد عبدالرحمٰن بن حاتم المرادي، عن سعيد بن منصور الخراساني ـ حدثهم سنة (٢٢٣هـ)، عن عائذ بن أيوب به.

وهذا لا أصل له عن سعيد بن منصور الإمام، والإسناد إليه فيه طامتان:

١ ـ عبدالرحمٰن بن حاتم القفطي المرادي: هو راوي كتاب «الفتن» لنعيم بن حماد عن مؤلفه، كما في «التحبير» للسمعاني (٢٥٠/١)، (٤٢٩/٢)؛ قال ابن يونس: «تكلموا فيه»، وقال مسلمة بن القاسم: «ليس عندهم بثقة»، وقال ابن الجوزي: متروك الحديث [«الضعفاء» (١٨٥٩)]، وتبعه عليه الهيثمي في «مجمع الزوائد» =

وابن عمر(١)،

= (٩/ ٤٣٨)، رقم (١٥٤٧٧)، وضعفه الذهبي في «المغني» (٣٥٤٣)، وقال في «الميزان» (٢/ ٥٥٤)، رقم (٤٨٣٩) ـ متعقباً لابن الجوزي ـ: «هذا من شيوخ الطبراني، ما علمت به بأساً».
وقد علم غيره من أقرانه به البأس فكانوا حجة عليه، لذا تعقبه ابن حجر في «اللسان» (٥/ ٩٢)، رقم (٤٦١٢) بكلام ابن يونس ومسلمة. والله أعلم.
٢ ـ أبو علي محمد بن هارون الدمشقي ـ شيخ تمام ـ: متهم، كما تقدم. ولعل الآفة منه. والله أعلم.

(١) يروى عن ابن عمر ﷺ من طريقي مجاهد ونافع.
فأما رواية مجاهد: فأخرجها العقيلي (٢/ ٥٨) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٥٦)، رقم (٥٦) ـ عن محمد بن أحمد بن الوليد بن برد الأنطاكي، عن روح بن عبدالواحد القرشي قال: حدثنا موسى بن أعين، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عمر ﷺ به مرفوعاً.
ومن طريق روح بن عبدالواحد القرشي هذا أخرجه ابن بشران في «الفوائد المنتخبة من أحاديث أبي علي الصفار» (ق ٦٤/ ١)، كما في «تخريج مشكلة الفقر» للألباني (ص٥٧).
وهذا حديث واه، وآفته هو روح بن عبدالواحد القرشي الشامي الحراني. قال أبو حاتم: كتبت عنه، ليس بالمتقن، روى أحاديث فيها صنعة [«الجرح» (٣/ ٤٩٩)، رقم (٢٢٦٠)]، وكأنه ينسبه إلى الوضع، وقوله (فيها صنعة) تصحف في «اللسان» (٣/ ٤٨٢)، رقم (٣١٦٧) إلى (متناقضة)، وقال الدولابي (٣/ ١١٨٤): «منكر الحديث»، وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه»؛ يعني: هذا الحديث، وأورد ابن عدي (٣/ ٤٨، ترجمة خليد بن دعلج) حديثاً منكراً من روايته عن خليد بن دعلج، فقال (٣/ ٤٩): «لعل البلاء ممن رواه عن خليد»، واقتصر الذهبي في «المغني» (٢١٤٢) بقوله: «لين الحديث»، ولم يذكر في «الميزان» (٢/ ٦٠)، رقم (٢٨٠٥) إلا قول العقيلي وحده، وفي «تاريخ الإسلام» (١٦/ ١٦٦ ـ ١٦٧) جملة (ليس بالمتقن) فقط من كلام أبي حاتم، فلعل هذا هو سبب تليينه له، وإلا فهو واه منكر الحديث.
وخالف ابن حبان فأدرجه في «الثقات» (٨/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤)، وتلاميذه ومن عاصره أعلم به وبحديثه. والله أعلم.
وتفرد واه مثلِه عن ثقة إمام من أهل الجزيرة مثل موسى بن أعين بما لا أصل له من غير هذا الوجه دليل على بطلانه وصنعته، كما أشار إليه أبو حاتم، وقال العقيلي: «والرواية في هذا الباب فيها لين».
ووقع في الرابع من «فوائد أبي عثمان البحيري» (٦٦ ـ خ/ جوامع) من حديث =

وابن مسعود[(١)]، وعلي[(٢)]، ....

= محمد بن أحمد بن الوليد، عن روح بن عبادة، عن موسى بن أعين به. وقال: «هكذا قال: روح بن عبادة». يشير إلى أنه وهم وتصحيف، وإنما هو «روح بن عبدالواحد»، كما رواه العقيلي عن الأنطاكي. والله أعلم.

وأما حديث نافع فباطل أيضاً، وقد روي عنه من خمسة أوجه؛ من حديث مالك، والليث، ومحمد بن عبدالملك المدني، ومحمد بن أبي حميد، ومقاتل بن سليمان.

ومحمد بن عبدالملك المدني ومقاتل بن سليمان بن بشير البلخي معروفان بالوضع، ومحمد بن أبي حميد المدني واه منكر الحديث عند أكثر الأئمة والراوي عنه وضاع، وهو أبو البختري وهب بن وهب القرشي. وأما حديث مالك والليث فيرويه موسى بن إبراهيم المروزي، عنهما، عن نافع به.

وهذا الحديث كذب، لا أصل له عن مالك والليث فمن فوقهما، كما قاله الإمام أحمد وابن حبان وابن عدي وغيرهم من الأئمة، وموسى بن إبراهيم أبو عمران المروزي نـزيل بغداد ـ أو أحمد بن إبراهيم بن موسى أو إبراهيم بن موسى المروزي كما سماه مهنا الرملي ـ متروك، متهم بالوضع.

انظر: «المنتخب من علل الخلال» (ح٥٦)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١٦٦)، رقم (١٧٣٨)، «المجروحين» (١/ ١٤١)، «الكامل» (١/ ١٧٩)، رقم (١٩)، (٦/٣٤٨)، رقم (١٨٣٠)، «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٩ ـ ٤٠)، رقم (٦٩٩٥)، «العلل» لابن الجوزي (١/ ٥٥)، رقم (٥٤)، «تلخيص الموضوعات» للذهبي (٥٨١)، «المغني» (٦٤٧٦)، «اللسان» (١/ ٣٩٨)، رقم (٣٧٥)، (٨/ ١٨٧ ـ ١٨٨)، رقم (٧٩٧٦)، (٨/ ١٨٩)، رقم (٧٩٧٨)، «تنزيه الشريعة» (١/ ١٢٢)، رقم (٣٧٩).

تنبيه: بناء على ما وقع تصحيفاً في إسناد تمام: «أحمد بن إبراهيم الموصلي»، ذهب الشيخ الألباني في «تخريج مشكلة الفقر» (ص٥٦) ـ حيث خرج الحديث من «فوائد تمام» فقط ـ، إلى أنه أحمد بن إبراهيم بن خالد أبو علي الموصلي، وهو صدوق، فذهب به إلى تحسين الإسناد ـ وهو الإسناد الوحيد الذي حسنه لذاته لهذا الحديث ـ، بينما هو مصحف، وراويه عن مالك متهم. والله أعلم.

(١) أخرجه أبو يعلى في «المعجم» (ح٣٢٠) ـ ومن طريقه ابن المقرئ في «الأربعين» (ح١)، وابن عدي (٥/ ١٦٢)، وتمام (١/ ٣٢)، رقم (٥٥)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٢٨٨)، وابن الجوزي في «العلل» (١/ ٥٦)، رقم (٥٧)، وابن عساكر (٥٣/ ٤٣) ـ والطبراني في «الأوسط» (٦/ ٩٦)، رقم (٥٩٠٨) و«الكبير» (١٠/ ١٩٥)، رقم (١٠٤٣٩) وغيرهم، وفيه عثمان بن عبدالرحمٰن الزهري الوقاصي، وهو متروك، رمي بالوضع، كما تقدم (٤٩٥).

(٢) له عن علي رضي الله عنه ست طرق، وكلها بواطيل. =

= ١ ـ أخرجه الخطيب (١/ ٤٢٤) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٥٤)، رقم (٥٠) ـ من طريق أبي نصر محمد بن إبراهيم السمرقندي، عن أبي عبدالله محمد بن أيوب ـ حدثهم ببيت المقدس ـ، عن جعفر بن محمد، عن سليمان بن عبدالعزيز بن عمران، عن أبيه، عن محمد بن عبدالله بن الحسن عن علي بن الحسين عن أبيه، أن علياً رضي الله عنه قال: الحديث.

وهذا الإسناد تالف مسلسل بالواهين، قال ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٦٢): «السمرقندي يحدث بالمناكير، ومحمد بن أيوب وجعفر بن محمد هما في غاية الضعف»، كذا قال، ولم يتبين لي من أراد بمحمد بن أيوب؛ المخرمي أم ابن سويد الرملي، وكلاهما مكذبان، وكذا لم يتبين لي المراد بـ «جعفر بن محمد»، وفي هذه الطبقة بهذا الاسم جماعة من الثقات والمتروكين والمتهمين.

وسبق في حديث الحسين بن علي رضي الله عنه أن أحمد بن يحيى بن أبي العباس الخوارزمي ـ وهو متروك ـ رواه عن سليمان بن عبدالعزيز عن أبيه به من حديث الحسين رضي الله عنه، وهذا اضطراب في الإسناد، وعلى كل فمدار الوجهين على سليمان بن عبدالعزيز بن أبي ثابت ـ وهو في عداد المجاهيل ـ عن أبيه، وهو متروك، كما تقدم (ح٥١٦).

وبهاتين العلتين الأخيرتين، مع جهالة جعفر بن محمد أعله الألباني في «تخريج مشكلة الفقر» (ص٦٠).

٢ ـ **الوجه الثاني**: أخرجه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٩٠)، رقم (١٩٢/١٥٢) و«الفقيه والمتفقه» (١/ ٦٢)، رقم (١٥٨) من حديث سعيد بن المسيب، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً: «**طلب العلم فريضة على كل مؤمن؛ أن يعرف الصوم والصلاة، والحرام والحدود والأحكام**».

وفيه عبدالرحمٰن بن يزيد: والظاهر أنه ابن تميم السلمي الدمشقي؛ أجمعوا على ضعفه، وأنه يروي عن الزهري ومكحول وغيرهما من الثقات الأباطيل والمناكير، وأكثرهم على توهينه الشديد، وكذبه الوليد بن مسلم الدمشقي وغيره. وانظر: «تاريخ دمشق» (٣٦/ ٤١ ـ ٤٧)، رقم (٣٩٨٨)، «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٨٢ ـ ٤٨٧)، رقم (٣٩٩١)، «الميزان» (٢/ ٥٩٨)، رقم (٥٠٠٦).

فلعل هذا الشيخ هو آفة هذا الوجه، مع احتمال أن تكون العلة ممن دونه أيضاً، فدونه محمد بن عبيدة النافقاني المروزي: قال ابن ماكولا: «صاحب مناكير»، ونافقان: قرية بمرو. «الإكمال» (٦/ ٥٦)، «الأنساب» للسمعاني (٥/ ٤٤٧)، «لسان الميزان» (٧/ ٣٣٥)، رقم (٧١٤٦).

٣ ـ **الوجه الثالث**: أخرجه ابن عدي (٥/ ٢٤٢)، رقم (١٣٨٩) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٥٥)، رقم (٥٢) ـ والخطيب في «الفقيه والمتفقه» =

= (١/ ٦٣)، رقم (١٥٩)، والسلفي في التاسع من «المشيخة البغدادية» (٩٧ ـ خ) بلفظ: «**طلب الفقه فريضة على كل مسلم**»، وفي إسناده عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، الملقب «مبارك» أبو بكر الكوفي، ضعفه أبو حاتم، وتركه الدارقطني، واتهمه ابن حبان والحاكم وأبو نعيم برواية المناكير والموضوعات عن آبائه. وهذا منها.

انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٨٠)، رقم (١٥٥٤)، «المجروحين» (٢/ ١٢١ ـ ١٢٣)، «الثقات» (٨/ ٤٩٢)، «الكامل» (٥/ ٢٤٢ ـ ٢٤٤)، رقم (١٣٨٩)، «سنن الدارقطني» (٣/ ٣٠٧)، رقم (٢٦٣٠)، «المدخل إلى الصحيح» (ص١٧٠)، رقم (١٢٧)، «الضعفاء» لأبي نعيم (١٧٥)، «المغني» (٤٨٠٦)، «اللسان» (٦/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠)، رقم (٥٩٣٤).

وذهب الخطيب ـ وتابعه عليه الزيلعي وغيره ـ إلى أن الراوي أخطأ فيه، وإنما هو أحمد بن عيسى بن عبدالله أبو الطاهر الهاشمي ـ ابن عيسى المذكور ـ، وهذا أيضاً متهم، كذبه الدارقطني.

انظر: «الضعفاء» للدارقطني (٥٢)، «نصب الراية» (١/ ٣٤٨)، «اللسان» (١/ ٥٦٩ ـ ٥٧٠)، رقم (٦٩٥).

٤ ـ **الوجه الرابع**: وأخرجه ابن عساكر (٤٣/ ١٢) من طريق محمد بن عبدالرحمٰن، عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي ﷺ. ومحمد بن عبدالرحمٰن: الظاهر أنه القشيري الكوفي، نزيل بيت المقدس؛ ـ وهو من الرواة عن جعفر الصادق ـ: كذبوه [«التقريب» (٦٠٩٠)]، ودونه إبراهيم بن محمد بن ثابت الأنصاري المقدسي أبو إسحاق؛ مختلف فيه، وإسحاق بن إبراهيم الحراري لم أقف له على ترجمة، والباقر عن جده علي ﷺ مرسل، وكفى بكذاب في إسناده وهناً، فكيف إذا اقترن به علل أخرى.

٥ ـ **الوجه الخامس**: ذكر الشيخ أبو الأشبال الزهيري في تعليقه على «الجامع» لابن عبدالبر (١/ ٤٤) أن له طريقاً آخر عند ابن النجار في «تاريخه» ـ ولم أقف عليه ـ من حديث علي بن موسى الرضا عن أبيه عن جده جعفر بن محمد به. وأعله بعلي بن موسى الرضا، ناقلاً فيه قول ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٠٦): «يروي عن أبيه العجائب» ـ دون آخر كلامه: «كأنه كان يهم ويخطئ»، وقولَ ابن طاهر في «تذكرة الحفاظ» (٣٧، ٥٩٥، ٦٣٨، ٧٧٢، ١٠٧٠، ١٠٧٩، ١٠٩٣) أنه (يأتي عن آبائه بعجائب)، وزاد في الموضع الثالث منها: «على أن الرواة عنه ضعفاء». وقد تعقبه الذهبي في «المغني» (٤٣٤٥) و«الميزان» (٣/ ١٥٨)، رقم (٥٩٥٢) بقوله: «الشأن في صحة الإسناد إليه، فإنه كُذِب عليه وعلى جده»، وهذا الذي قرره ابن حبان في =

ومعاوية [ق١٢٣/أ] ابن حيدة[(١)]، ونبيط بن شريط[(٢)]، وأبي أيوب[(٣)]، وأبي سعيد[(٤)]،

= «الثقات» (٨/ ٤٥٦)، وقال: «يجب أن يعتبر حديثه إذا روى عنه غير أولاده وشيعته وأبي الصلت خاصة، فإن الأخبار التي رويت عنه وتَبِيْن بواطيلَ؛ إنما الذنب فيها لأبي الصلت ولأولاده وشيعته؛ لأنه في نفسه كان أجل من أن يكذب»، وقال الحافظ في «التقريب» (٤٨٠٤): «صدوق، والخلل ممن روى عنه، من كبار العاشرة»، فكان الأولى بالمحقق أن يبرز علة الإسناد فيما دون الرضا، أو مجرد الإسناد حتى يتحقق من العلة. والله أعلم.

٦ ـ **الوجه السادس**: أخرجه الديلمي (٢/ ٢٢/ب) مرفوعاً: «**طلب العلم فريضة على كل مسلم، فاغد أيها العبد عالماً أو متعلماً، ولا خير فيما بين ذلك**»، وفيه ركن بن عبدالله الشامي وضاع [«المجروحين» (١/ ٣٠١)، «الكامل» (٣/ ١٦٠ ـ ١٦١)، رقم (٦٧٦)، «تاريخ دمشق» (١٨/ ١٩٣ ـ ١٩٨)، رقم (٢١٩١)]، وفوقه انقطاع بين مكحول وبين علي ﷺ.

(١) لم أقف عليه.

(٢) «نسخة نبيط بن شريط» (ح٦)، وهي نسخة موضوعة، كما تقدم (ح٥٠٦).

(٣) لم أقف عليه أيضاً، وقد أشار إليه الديلمي في «مسنده»، فلعل المؤلف اقتبسه منه. والله أعلم.

(٤) أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ١٨٠)، رقم (٣٠٤)، والطبراني في «الأوسط» (٨/ ٢٥٨)، رقم (٨٥٦٧)، والإسماعيلي في «معجمه» (٢/ ٦٥٢)، رقم (٢٨٣)، وتمام (ح٥٢)، والبيهقي في «الشعب» (٣/ ١٩٦)، رقم (١٥٤٧)، والخطيب (٥/ ١٩٣) من طرق عن يحيى بن هاشم السمسار، والقضاعي (ح١٧٤) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٦٢)، رقم (٧٠) من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي، كلاهما عن مسعر بن كدام، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

وأخرجه ابن عساكر (٧/ ٥٧) من طريق أبي يعلى، عن غسان بن الربيع، عن أبي إسرائيل الملائي، عن عطية العوفي عن أبي سعيد ﷺ.

أما الطريق الأول عن مسعر: ففيه يحيى بن هاشم السمسار الغساني البغدادي: كذبوه ونسبوه إلى الوضع والدجل. انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٩٥)، رقم (١١٥)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٤٣٢)، رقم (٢٠٦٣)، «المجروحين» (٣/ ١٢٥)، «الكامل» (٧/ ٢٥١ ـ ٢٥٢)، رقم (٢١٥٣)، «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٦٨ ـ ١٧٠)، رقم (٧٤٧٩).

وأما الطريق الثاني عن مسعر: ففيه إسماعيل بن عمرو بن نجيح ـ وينسب إلى جده ـ البجلي الكوفي نزيل أصبهان؛ ضعفه أبو حاتم والنسائي والدارقطني وابن عدي، ونسبه هو والعقيلي والخطيب إلى رواية المناكير عن الثوري ومسعر وأمثالهما من =

وأبي هريرة[(١)]،

= الأئمة الثقات، وزاد ابن عدي: «عامة حديثه مما لا يتابعه أحد عليه»، وقال ابن عقدة: «ضعيف ذاهب»، وقال الأزدي: «منكر الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال هو وأبو الشيخ الأصبهاني وغيرهما: «يغرب كثيراً»، وضعيف يغرب عن الثقات كثيراً وبالمناكير بعيد عن أن يعتد به في شيء من العلم، فكيف إذا أنكر؟. انظر له: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٠)، رقم (٦٤٣)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٨٦)، رقم (٩٩)، وابن الجوزي (٤٠٠، ٤٢١)، «الكامل» (١/ ٣٢٢)، رقم (١٥٠)، «المغني» (٦٩٦)، «الميزان» (١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، رقم (٩٢٢)، «اللسان» (٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦)، رقم (١٢١٣)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠)، رقم (٥٨٢).

وفيه علة قادحة أخرى أيضاً، وذلك أن الحديث قد روي من طرق عن إسماعيل بن عمرو البجلي عن سلام الطويل عن زياد بن ميمون عن أنس ﷺ، فيكون بعض من رواه عنه بهذا الإسناد وهم عليه. والله أعلم.

وأما الطريق الآخر: ففيه علتان:

١ ـ غسان بن الربيع الأزدي الموصلي: ضعفه الدارقطني، وقال في رواية: «صالح»، وقال الذهبي: «كان ورعاً صالحاً، ليس بحجة في الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢)، وقال هو وغيره: «كان نبيلاً فاضلاً ورعاً». انظر: «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧)، رقم (٦٧٧٠)، «الميزان» (٣/ ٣٣٤)، رقم (٦٦٥٩).

٢ ـ أبو إسرائيل الملائي إسماعيل بن خليفة العبسي: ضعفه الأئمة، وتركه بعضهم لسوء مذهبه في تكفير عثمان ﷺ، وقواه أحمد وغيره في درجة الصدوق الذي يخطئ ويخالف، وله في حديثه أوهام واضطراب، ورجح الذهبي جانب التضعيف، فقال: «ضعفوه»، وخالفه الحافظ، فقال: «صدوق، سيء الحفظ». انظر: «تهذيب الكمال» (٣/ ٧٧ ـ ٨١)، رقم (٤٤٠)، «الميزان» (٤/ ٤٩٠)، رقم (٩٩٥٧)، «التقريب» (٤٤٠).

ثم لجميع الطرق الثلاثة علة أخرى، وهي: أن مدارها على عطية بن سعد العوفي، وهو ضعيف عند كثير من الأئمة، وقواه آخرون في درجة صدوق يخطئ كثيراً، ونسب إلى تدليس الشيوخ بأنه كان يكني الكلبي أبا سعيد، فيظن أنه يعني: أبا سعيد الخدري ﷺ، ولا يصح ذلك؛ لأن عمدته هو قول الكلبي نفسه، وهو متهم. والله أعلم.

(١) أخرجه ابن عدي (١/ ٢٩٢)، رقم (١٧) من حديث محمد بن كرام، عن أحمد بن عبدالله الجويباري عن الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «**اطلبوا العلم ولو بالصين، فإن طلبه فريضة على كل مسلم**». =

وأم المؤمنين عائشة(١)، وعائشة ابنة قُدامة(٢)، وأم هانئ(٣)، وآخرين(٤).

وبسط الكلام في تخريجها العراقي في «تخريجه الكبير للإحياء»(٥)

ومع هذا كله قال البيهقي: متنه مشهور وإسناده ضعيف، وقد روي من أوجه كلها ضعيفة(٦)

وسبقه الإمام أحمد ـ فيما حكاه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» عنه ـ

= قال ابن عدي: «وهذا بهذا الإسناد باطل، يرويه الحسن بن عطية عن أبي عاتكة عن أنس ﷺ»، وزاد ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (١/ ٤١٦)، رقم (٥٤٣): «سرقه الجويباري، وركب له إسناداً آخر».

وأعلاه بأحمد بن عبدالله الهروي ـ المعروف بالجويباري ـ وأنه من المشهورين بالوضع، وهكذا محمد بن كرام غير عمدة، كان يضع له الجويباري، ثم هو يحدث بها. والله أعلم.

(١) لم أقف عليه. (٢) لم أقف عليه.

(٣) لم أقف عليه. وسمى الديلمي (٢/ ٢٢٣/ أ) آخرين لم أقف على أحاديثهم فيمن روي عنه حديث الباب، وهم: حذيفة وسلمان وسمرة بن جندب ومعاوية بن حيدة وعائشة بنت الصديق وعائشة بنت قدامة وأم هانئ ﷺ. وسبق ذكر الخمسة الأول منهم عند المؤلف، وكأنه أخذهم عن ذكر الديلمي لهم هذا. والله أعلم.

(٤) لم أقف على روايات أخر إلا ما خرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/ ٣٥٥٤)، رقم (٨٠٣١) ـ ومن طريقه عند ابن الأثير في «أسد الغابة» (٦/ ٣٨١) ـ من طريق أبي الصباح المؤذن عن أم كثير بنت يزيد الأنصارية، قالت: دخلت أنا وأختي على رسول الله ﷺ . . الحديث. وأبو الصباح المؤذن هو عبدالغفور الواسطي الكذاب، وهذا الحديث عند بحشل في «تاريخ واسط» (ص٧٠) بإسناد أبي نعيم نفسه؛ عن أبي الصباح، عن أم كثير بنت يزيد الأنصارية ـ قال بحشل: هي أم امرأة أبي الصباح ـ، قالت: دخلت أنا وأختي على أنس بن مالك. . الحديث. ومدار الوجهين على كذاب. والله أعلم.

(٥) جاء هنا على هامش الأصل: «الموجود بيد الناس هو الثالث، وأما الأول والثاني فلم يكملا».

ويعني بالثالث «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار»، وبالأول والثاني الذين لم يكملا: «التخريج الكبير» و«التخريج الوسيط»، كما صرح به العراقي في مقدمة «المغني». والله أعلم.

(٦) ذكره في «شعب الإيمان» (٣/ ١٩٤)، رقم (١٥٤٣)، وزاد في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٢٤١): «لا أعرف له إسناداً يثبت بمثله الحديث. والله أعلم».

فقال: إنه لم يثبت عندنا في هذا الباب شيء[(١)]

وكذا قال إسحاق بن راهويه: «إنه لم يصح، وأما معناه فصحيح في الوضوء والصلاة والزكاة ـ إن كان له مال ـ وكذا الحج وغيره»[(٢)]، وتبعه ابن عبدالبر بزيادة إيضاح وبيان[(٣)]

(١) ذكره ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٦٦)، وقد رواه الخلال في «العلل» ـ كما في «منتخبه» لابن قدامة (ح٦٢) ـ عن الحسن بن علي بن الحسن عن الإمام أحمد.
وقال الشيخ المعلمي في «التنكيل» (١/ ١٩١) في سياق كلامه على الرواية الموضوعة الواردة عن أبي حنيفة عن أنس رضي الله عنه، قال: «هذا الحديث مما تتوفر الدواعي على كثرة روايته واشتهاره، فلو كان عند أبي حنيفة لكثر تحديثه به، لعلو السند وإثبات السماع من الصحابي، والترغيب فيما كان يدعو إليه من طلب العلم، ولو حدث به لكثر تحديث تلامذته به، . . ، وأهل العلم من قديم يلهجون بمتن هذا الحديث ويتطلبون له إسناداً صحيحاً فلا يجدونه، ولأجل ذلك وقع كثير من الناس في روايته بأسانيد مركبة أو مدلسة أو نحو ذلك، واحتاج أهل العلم إلى نقله من وجوه ضعيفة».
ومن أجل هذا حكم الأئمة بأنه لا أصل له من وجه يعتمد عليه، وصرح البزار بأنه كذب لا أصل له عن ثابت، مع أن أصح طرقه ما روي عن ثابت عن أنس رضي الله عنه، من رواية الضعفاء عن ثابت، ومثل هذا يقال في رواية حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه. والله أعلم.

(٢) رواه عنه إسحاق بن منصور الكوسج في «مسائله عن أحمد وابن راهويه» (٩/٤٦٥٤)، رقم (٣٣١١)، ومن طريقه أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٥٢)، رقم (٣١)، ونحوه روى الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (ح١٦٦) عن الإمام أحمد.

(٣) «جامع بيان العلم» (١/ ٥٢ ـ ٦٢)، رقم (٣١ ـ ٤٣)، وكذا بسط الكلام في معناه الجصاص في «أحكام القرآن» (٤/ ٣٧٣)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٧٠ ـ ١٧٤)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١/ ٢٩٠) و«التفسير» (التوبة: ١٢٣، ٤/ ١١٢ ـ ١١٣)، وابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٢/ ٣٤) وغيرهم، ومجمل كلامهم أن طلب العلم فرض عين في أمرين:
١ ـ مهمات العقيدة والفرائض التي يجب على كل مسلم اعتقادها أو العمل بها.
٢ ـ أن يحل بالمرء أمر، أو يقدم على عمل، أو يجب على خاصته شيء، فيلزمه تعلم أحكام واقعه بتفاصيلها.
وأما سوى هاتين الحالتين من أحكام الشرع، أو ما لا بد منه للناس من العلوم والصنائع والمكاسب الدنيوية فتعليمه فرض على الكفاية، إذا قام به جمع سقط عن الجماعة وجوبه، وإلا تأثم الكل.
=

وقال أبو علي النيسابوري الحافظ: إنه لم يصح عن النبي ﷺ فيه إسناد(١).

ومثل به ابن الصلاح للمشهور [الذي ليس بصحيح](٢)(٣)، وتبع في ذلك أيضاً الحاكم(٤)، ولكن قال العراقي: «قد صحح بعض الأئمة بعض طرقه كما بينته في تخريج الإحياء»(٥)، وقال المزي: «إن طرقه تبلغ به رتبة الحسن»(٦).

وقال غيره: «أجودها طريق قتادة وثابت كلاهما عن أنس(٧)، وطريق

= وإن كان الأمر من النوافل والمستحبات والحاجيات من أمور الحياة فمستحب تعلمه [وهذا غير صحيح، فإن طلب علمه واجب على الكفاية أيضاً، وإلا فكيف يعرف استحبابه من عدمه؟، وإذا يضيع الكثير من علم الشرع الذي لا بد منه في حياة الناس].
وإن كان من العلوم المنهية عنه والمكروهة ـ كالعرافة وعلم النجوم والسحر ونحوها ـ فيأخذ حكمها. والله أعلم.

(١) كذا قال، وفي «المدخل» للبيهقي (١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤)، رقم (٣٢٦) عن الحاكم، قال: سمعت أبا علي الحسين بن علي الحافظ يقول: «صح عندي عن النبي ﷺ في «طلب العلم فريضة على كل مسلم» إسناده»، ثم أعقبه البيهقي بتأويل الحديث على فرض صحته بما سيذكره المؤلف بعد قليل، مما يفيد عدم تصحيف في كتاب «المدخل». والله أعلم.

(٢) سقط من: (أ، ز)، واستدرك من النسخة (م)، ونسخ أخرى مساعدة.

(٣) «مقدمة علوم الحديث» (النوع: ٣٠، معرفة المشهور من الحديث، ص٢٦٥).

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم (النوع: ٢٣، المشهور، ص٣٠٤)، ط: دار ابن حزم

(٥) «شرح التبصرة والتذكرة» (النوع ٣٠، الحديث المشهور، ٢/ ٧٤ ـ ٧٥).
ولم أقف على تصحيح أحد من الأئمة القدامى لشيء من طرقه، وإنما قال بعضهم في بعضها أنه أصح شيء في الباب، كما تقدم عن الإمام أبي داود ـ من رواية ابنه عنه ـ، وكما تقدم نحوه عن البزار، ولا يلزم من ذلك الصحة، وسيما وأن الطرق التي أطلقوا عليها هذه العبارة واهية أو غير ناهضة للاحتجاج، بل ولا الاعتبار، إذ هي معدودة من المناكير لتفرد الضعفاء والمتروكين بها عن أئمة ثقات. والله أعلم.

(٦) نقله عنه الزركشي في «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» الباب الأول، ح٤، ص٤٣).

(٧) هو كما قال، فإن أقوى طرق الحديث رواية سليمان بن قرم عن ثابت، والرواية عن حماد بن سلمة عن قتادة، **وسليمان بن قرم** ضعيف لا يعتد بما يتفرد به هو وأمثاله من الضعفاء عن ثابت، دون أصحاب ثابت الثقات. **وكذا رواية حماد بن سلمة عن قتادة** تقدم بيان عللها، وأن البزار حكم عليه بأنه كذب، ثم إن حماد بن سلمة ليس في قتادة ممن يعتد بتفردهم عنه، بل قال الباجي في «التعديل والتجريح» (١/ ٣٠٢): =

مجاهد عن ابن عمر»(١). وقال ابن القطان ـ صاحب ابن ماجه ـ في «كتاب العلل» ـ عقب إيراده له من جهة سلام الطويل عن أنس ـ: «إنه غريب، حسن الإسناد»(٢).

= «المنكر أبين من أن يحتاج إلى السؤال عنه، وإذا روى حماد بن سلمة أو غيره من الشيوخ ـ كالأوزاعي وهمام وأبان ـ عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ حديثاً؛ فإذا كان الحديث معروفاً من غير طريقهم عن النبي ﷺ أو عن أنس ﷺ لم يرد، وإن كان لا يعرف من حديث أنس ولا من حديث النبي ﷺ من غير تلك الطريق فهو منكر»، فكيف وهو غير قائم الإسناد إلى حماد بن سلمة، وعلى الأقل لا يخلو من أن يكون وهم فيه أحد الشعرانيين، فدخل له إسناد في آخر، وفي مثل هذا يقول الخليلي في مقدمة «الإرشاد» (١/ ٢٠٢): «إذا أسند لك الحديث عن الزهري أو عن غيره من الأئمة فلا تحكم بصحته بمجرد الإسناد، فقد يخطئ الثقة»، ثم مثل له بتداخل إسناد في آخر للثقة عن الثقات، وعقبه بالتمثيل والتنظير لأوهام الضعفاء عن الأئمة الثقات، وفي الأسانيد المتفقة عليها، فقال: (١/ ٢٠٥): «فمن نظر إلى ما يرويه الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ ـ أو عن عمر عن النبي ﷺ ـ ممن لا معرفة له حكم بصحته؛ لأنه عن الزهري، ويعرف ذلك من رزقه الله حظاً في هذا الشأن، بمعرفة كل رجل بعينه، إلى أن يبلغوا إلى الإمام الذي يكون عليه مدار الحديث، ويبحث عن أصل كل حديث! ومن أين مخرجه؟ فيميز بين الخطأ والصواب»، وكتاب «التمييز» للإمام مسلم مليء بالأمثلة لذلك. والله أعلم.

(١) قاله الزركشي في «التذكرة» (الباب الأول، الحديث الرابع، ص٤٢)، وحسنه بمجموع طرقه.

(٢) لم أقف على كتاب «العلل» لأبي الحسن القطان، ولا على الرواية من حديث سلام الطويل عن أنس ﷺ، وإنما هو من حديث سلام الطويل، عن زياد بن ميمون، عن أنس ﷺ.
أخرجه بهذا أبو بكر العنبري في «أماليه» ـ كما في «مجلسان» من أماليه (ح١٢ ـ خ، جوامع الكلم) ـ وأبو الشيخ الأصبهاني في «الفوائد» (١٤)، والنعالي في «جزء» له (٢٥)، والشجري في «الأمالي الخميسية» ـ كما في «ترتيبه» للقاضي العبشمي (١/ ٩١)، رقم (٣٤٢) من طرق عن إسماعيل بن عمرو البجلي، وابن عبدالبر في «الجامع» (١/ ٣٢)، رقم (٢٤) من طريق خلف بن الوليد، كلاهما عن سلام الطويل قال: أخبرنا زياد بن ميمون عن أنس ﷺ. فآل الحديث إلى زياد بن ميمون أبي عمار، وهو متهم بالوضع، كما تقدم.
وسلام الطويل واه متروك في نفسه كما تقدم قريباً، فأنى الحسن لمثل هذا الإسناد. والله أعلم.

وقال البيهقي في «المدخل»: أراد ـ والله أعلم ـ العلم العام الذي لا يسع البالغ العاقل جهله، أو علم ما يطرأ له خاصة، أو أراد أنه فريضة على كل مسلم حتى يقوم به من فيه الكفاية[١].

ثم أخرج عن ابن المبارك، أنه سئل عن تفسيره، فقال: ليس هو الذي تظنون، إنما طلب العلم فريضة: أن يقع الرجل في شيء من أمر دينه فيسأل عنه حتى يعلمه[٢].

تنبيه: قد ألحق بعض المصنفين[٣] بآخر هذا الحديث «ومسلمة»، وليس لها ذكر في شيء من طرقه، وإن كان معناها صحيحاً[٤].

٦٧٠ حديث: «طلب كسب الحلال فريضة بعد الفريضة».

في: «كسب الحلال»[٥].

٦٧١ حديث: «طوبى لمن تواضع في غير منقصة، وذل في غير مسكنة، وخالط أهل الفقه والحكمة؛ طوبى لمن عمل بعلمه، وأنفق الفضل من ماله، وأمسك الفضل من قوله».

العسكري من حديث نَصِيح العنسي[٦]، ....

(١) «المدخل» للبيهقي (١/ ٢٤٢)، رقم (٣٢٧).

(٢) أخرجه البيهقي في «المدخل» (١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)، رقم (٣٢٩)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٧١)، رقم (١٦٢) بإسناد جيد، ورواه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٧١ ـ ١٧٢)، رقم (١٦٣) بلفظ أبسط وأتم من هذا، فأخرج عن علي بن الحسن بن شقيق، قال: سألت عبدالله بن المبارك: ما الذي يجب على الناس من تعلم العلم؟ قال: «أن لا يقدم الرجل على الشيء إلا بعلم، يسأل ويتعلم، فهذا الذي يجب على الناس من تعلم العلم» وقال: «لو أن رجلاً ليس له مال، لم يكن عليه واجباً أن يتعلم الزكاة، فإذا كان له مائتا درهم وجب عليه أن يتعلم كم يُخْرِجْ؟ ومتى يخرج؟ وأين يضع؟ وسائر الأشياء على هذا».

(٣) كالبغوي في «التفسير» (سورة التوبة، الآية: ١٢٣، ج ٤/ ١١٢ ـ ١١٣).

(٤) وكذا قال الألباني في «تخريج مشكلة الفقر» (ص٦٢، ح٨٦).

(٥) انظر: الحديث رقم (٨١٠). وهو حديث باطل، كما تقدم.

(٦) ذكره البخاري في «التاريخ» (٤/ ٢٨٧)، رقم (٢٨٤٢) باسم «صالح العنسي»، على =

عن رَكْب المصري[١] به مرفوعاً.

وهو عند البخاري في «تاريخه»، والبغوي، والباوردي[٢]، وابن

= ما وجده في كتاب عتيق لديه ـ كما بينه في (٣/ ٣٣٨)، رقم (١١٤٨) ـ وانتقده عليه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، كما في «بيان خطإ البخاري» (٢٢٣). وترجم له البخاري ثانياً (٨/ ١٣٦)، رقم (٢٤٧٢) باسم «نصيح العنسي»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يترجم له غيره، إلا أن غير واحد من الأئمة وهنوا إسناده ـ كما سيأتي بيانه في كلام المؤلف وغيره. إن شاء الله ـ وما فيه العلة إلا ركب هذا، وتفرد إسماعيل بن عياش بالحديث، وشيخ نصيح لا يدرى هل له وجود في الخارج أم لا. والله أعلم.

(١) قال البغوي في «معجم الصحابة» (٢/ ٤١٧ ـ ٤١٨): «سكن الشام ومصر... ولا أدري سمع من النبي ﷺ أم لا؟». وقال ابن حبان في «الثقات» (٣/ ١٣٠): «يقال: إن له صحبة، إلا أن إسناده ليس مما يعتمد عليه». وقال ابن مندة في «معرفة الصحابة» (٢/ ٦٥٨) ـ ونقله عنه ابن نقطة في «تكملة الإكمال» (٢/ ٧١٤) ـ: «روى عن النبي ﷺ، مجهول لا تعرف له صحبة، وقال بعضهم: عن ركب من أهل مصر».
وقال ابن عبدالبر: «له حديث واحد...، ويقال: إنه ليس بمشهور في الصحابة، وقد أجمعوا على ذكره فيهم».
فهو لم يرد له ذكر إلا في هذا الحديث، من رواية نصيح العنسي ـ وهو مجهول آخر ـ عنه، وبمثل هذا لا تثبت الصحبة. والله أعلم.

(٢) بفتح الباء المنقوطة بواحدة والواو وسكون الراء وفي آخرها الدال، نسبة إلى مدينة «باورد»، واسمها «أَبِيوَرَد»، فقيل تخفيفاً: «باورد»، وهي بليدة بخراسان بين سرخس ونسا، يقال في النسبة إليها «الأبيوردي»، و«الباوردي»، و«الأباوردي»، و«البيوردي». وكثيراً تتصحف إلى «البارودي».
انظر: «الأنساب» للسمعاني (١/ ٧٠، ٧٩، ٢٧٤، ٤٣٧)، «معجم البلدان» للحموي (١/ ٨٦، ٣٣٣ ـ أبيورد، باورد). والمنسوب إليه هنا هو الحافظ أبو منصور محمد بن سعد بن محمد بن سعد الباوردي، من تلاميذ الإمام النسائي، ومن شيوخ ابن عدي مؤلف «الكامل» وأبي عبدالله بن مَنْده الأصبهاني، ولم أقف له على ترجمة مستقلة، وكتابه المعزو إليه هنا هو «معرفة الصحابة»، وقد اعتمد عليه ابن عبدالبر والحافظ ابن حجر وغيرهما من المؤلفين في الصحابة كثيراً، وسماه به الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص١٢٧ ـ ١٢٨)، والحافظ مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ١٦، ١٣٠، ٢٨٩، ٣٠٦، وغيرها)، والحافظ ابن حجر في «التهذيب» (١/ ٣٣٩)، (١٢/ ١٨٨)، و«اللسان» (٣/ ٥٣٣)، (٥/ ٣٢٧)، والمناوي في «التيسير» (١/ ١٣)، وغيرهم، ولم أقف على وجوده اليوم مخطوطاً. والله أعلم.

شاهين(١) [ق١٢٣/ب] وآخرين(٢)، وسنده ضعيف، حتى قال ابن حبان: إنه

(١) يعني كتابه المسمى بـ «معرفة الصحابة»، كما ذكره به الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص١٢٧).

(٢) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩)، رقم (١١٤٨) ـ مختصراً ـ، وابن أبي الدنيا في «التواضع» (٧٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥/٢٥٥ ـ ٢٥٦)، رقم (٢٧٨٢)، والبغوي في «معجم الصحابة» (٢/ ٤١٧) ـ معلقاً؛ بلاغاً عن ابن عياش ـ، وابن الأعرابي في «المعجم» (٣/ ١٠٧٢ ـ ١٠٧٣)، رقم (٢٢٤٦) ـ ومن طريقه القضاعي (ح٦١٥) ـ والطبراني في «الكبير» (٥/ ٧١)، رقم (٤٦١٥ ـ ٤٦١٦) و«الشاميين» (٢/ ٥٦)، رقم (٩١٢)، وابن مندة في «معرفة الصحابة» (٢/ ٦٥٨)، وكذا أبو نعيم (٢/ ١١٢٩ ـ ١١٣٠)، رقم (٢٨٣٣)، وأبو عبدالرحمٰن السلمي في «طبقات الصوفية» (ص٢٩٦)، وتمام في «الفوائد» (٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣)، رقم (١٦٠٢)، وابن بشران في «الأمالي» (١/ ٣٠)، رقم (١٦)، والبيهقي (٤/ ١٨٢) وفي «الشعب» (٥/ ٧٥ ـ ٧٦)، رقم (٣١١٦)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/ ١٩٥)، رقم (١٢٩٨)، وابن عبدالبر في «الجامع» (ح١٢١١)، وابن عساكر (٥٨/ ٣٤٩ ـ ٣٥٣) وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن عياش، عن المطعم بن المقدام وعنبسة بن سعيد الكلاعي، عن نصيح العنسي، عن ركن المصري به.

وفي بعض الروايات عن إسماعيل بن عياش: «عن المطعم بن المقدام، عن عنبسة بن سعيد الكلاعي، عن نصيح، عن ركن» به. وقال ابن عساكر: «كذا وقع في روايتين، والصواب عن مطعم وعنبسة، وقد رواه غير أبي سهل بن زياد عن عبيد على الصواب، وكذلك رواه يزيد بن هارون وعلي بن عياش والربيع بن روح الحمصيان وعمر بن عبدالله بن سليمان العسقلاني عن إسماعيل بن عياش، وكذا رواه هشام بن عمار والهيثم بن خارجة ومهدي بن حفص عن إسماعيل؛ وأسقطوا عنبسة».

وعده الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٢٩) من غرائب حديث إسماعيل بن عياش، وكذا استغربه أبو طاهر السلفي في «العلم» (ص٤٧ ـ خ شاملة)، وعبدالغني المقدسي في «العلم» أيضاً، كما نقله الألباني في «الضعيفة».

ففيه ثلاث علل: جهالة ركن المصري، وجهالة الراوي عنه ـ نصيح العنسي ـ، وإغراب إسماعيل بن عياش به، وإن كان من حديثه عن أهل الشام، إلا أنه لا أصل له عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه ـ وإن كان وضع له بعض الكذابين أسانيد أخرى ـ، وهو بحديث القصاص أشبه، ولعل أصله موعظة الحسن البصري الذي أقلبه أبان بن أبي عياش على أنس عن النبي ﷺ، أو موعظة وهب بن منبه اليماني وسيأتي ذكرهما في ثنايا شواهد الحديث. والله أعلم.

لا يعتمد عليه[١]، وإن قال ابن عبدالبر: «إنه حديث حسن، فيه آداب»[٢]، فالظاهر أنه عنى اللغوي، إذ لفظه حسن[٣].

٦٧٢ حديث: «طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس».

الديلمي عن أنس به مرفوعاً[٤].

---

(١) «الثقات» (٣/ ١٣٠). (٢) «الاستيعاب» (٧٩٥).

(٣) وكذا قال الحافظ في «الإصابة» (٣/ ٥٥١)، رقم (٢٧٠١).

قال الألباني في «الضعيفة» (٣٨٣٥): «مما يؤيد ما قالوا؛ أن ابن عبدالبر أورد في «الجامع» [(١/ ٢٣٩)، رقم (٢٦٨)] حديثاً آخر، ثم قال عقبه: «وهو حديث حسن جدّاً، ولكن ليس إسناده بالقوي»».

وقد سرق هذ الحديث جمع من الكذابين، ووضعوا له أسانيد من رواية الصحابة الآخرين؛ أنس، وعائشة، وأبي هريرة، وعلي ﷺ، وروي في مواعظ وهب بن منبه أيضاً، وسيأتي تخريجها ضمن الحديث التالي. إن شاء الله.

(٤) أما حديث أنس ﷺ: فأخرجه البزار (١٢/ ٣٤٨)، رقم (٦٢٣٨)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٩٧) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٣٤٣)، رقم (١٣٨٥) ـ وابن عدي (١/ ٣٨٤) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٣/ ١٤٢)، رقم (١٠٠٧٩)، والديلمي (٢/ ٢٢٤/ب، والزهر: ٢/ ٢٦١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١٧٨/٣) ـ عن أبان بن أبي عياش عن أنس ﷺ في موعظة طويلة بليغة.

وأبان: متروك، يحدث عن الحسن، وعن أنس عن النبي ﷺ الموضوعات، كما تقدم.

قال ابن حبان: هذا من مواعظ الحسن البصري، جعله أبان: عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ.

ولعل هذا هو أصل حديث الباب، قلبه الضعفاء والوضاعون على الأسانيد الأخرى. والله أعلم.

وأخرجه البزار أيضاً (١٢/ ٣٤٨)، رقم (٦٢٣٧)، وابن حبان في «المجروحين» (٥٠/٣)، وابن عدي (٧/ ٨١ ـ ٨٢) من حديث الوليد بن المهلب، عن النضر بن محرز الأزدي، عن محمد بن المنكدر، عن أنس ﷺ. قال البزار: «لا نعلمه بهذا اللفظ عن أنس إلا من هذا الوجه، ووجه آخر ضعيف؛ رواه أبان بن أبي عياش عن أنس». والوليد بن المهلب: قال عنه ابن عدي (٧/ ٨١ ـ ٨٢)، رقم (٢٠٠٥): «من أهل الأردن، أحاديثه فيها بعض النكرة»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢٢٦). انظر: «اللسان» (٨/ ٣٩١)، رقم (٨٣٧٦).

والنضر بن محرز الأزدي: جهله أبو حاتم الرازي، وقال العقيلي (٤/ ٢٨٨)، رقم (١٨٨٢): «لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به»، وقال ابن عدي (٧/ ٢٩)، =

وفي الباب عن الحسن بن علي[(١)]، وأبي هريرة[(٢)].

٦٧٣ حديث: «طوبى لمن طال عمره وحسن عمله».

الطبراني عن عبدالله بن بسر به مرفوعاً، وفيه بقية، وقد عنعنه[(٣)]

= رقم (١٩٦٨): «أحاديثه بأسانيدها غير محفوظة، وليس له كثير حديث»، وقال ابن حبان (٣/ ٥٠): «منكر الحديث جدّاً، لا يجوز الاحتجاج به، روى عن محمد بن المنكدر عن أنس، وإنما هو أبان عن أنس»، فعد هذا الحديث من مناكيره، ونسبه إلى قلب إسناده، ولذا ذهب الألباني [«الضعيفة» (٣٨٣٥)] إلى أن هذا هو آفة الحديث، دون الراوي عنه، وإن كان ضعيفاً أيضاً. وانظر: «المغني» (٦٦٤٥)، «اللسان» (٨/ ٢٨٠ ـ ٢٨١)، رقم (٨١٤٦).

وله طريق ثالث في نسخة الأربعين الودعانية، وهي نسخة موضوعة، انظر: «السير» للذهبي (٧/ ٣٢٩)، و«اللسان» لابن حجر (٧/ ٣٨١ ـ ٣٨٤)، رقم (٧٢١٨).

ونقل السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٣٠١) عن الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» عن إبراهيم بن هارون البلخي، عن أبي عمرو زكريا بن حازم الشيباني السوداني، قال: سمعت قتادة عن أنس ﷺ به. وزكريا بن حازم لم أجد له ترجمة، وقال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٤١٩): «لم أعرفه».

(١) كذا قال المؤلف تبعاً للديلمي (٢/ ٢٤٢/ ب)، وهو أحال لإسناده إلى فصل «كأن»، وهناك (٣/ ٢٥/ ب) أورده معلقاً من «الحلية» (٣/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣) من حديث الحسين بن علي ﷺ كحديث أبان عن أنس ﷺ سواء، وفي إسناده أبو بكر الجعابي، حافظ رافضي، وذكر الدارقطني أنه خلط في الحديث بأخرة، كما تقدم. ويرويه عن القاسم بن جعفر بن محمد بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب بإسناده عن آبائه، قال الخطيب (١٢/ ٤٤٣)، رقم (٦٩١٦): «سماه ابن الجعابي: القاسم بن محمد بن جعفر بن عبدالله، حدث عن أبيه عن جده عن آبائه نسخة أكثرها مناكير»، وعليه قال أبو نعيم: «غريب من حديث العترة، لم نسمعه إلا من القاضي الحافظ، وروي من حديث أنس عن النبي ﷺ». ومما وضعه على هذا الإسناد حديث رد الشمس على علي ﷺ، كما تقدم.

(٢) أخرجه الطبراني في «مكارم الأخلاق» (ح١٧)، وذكره الديلمي (٣/ ٢٥/ ب ـ ٢٦/ أ) عن ابن لال بإسناده، ومداره على عصمة بن محمد بن فضالة الخزرجي، وقد كذبوه، كما تقدم (ح١٧٠).

وله شواهد من حديث جابر بن عبدالله، وعائشة، وأبي أمامة، وكلها موضوعة لا فائدة من ذكرها.

(٣) لعل المؤلف اقتبسه بنصه عن العراقي في «المغني» (٤٣١٧). =

= ومسند عبدالله بن بسر رضي الله عنه من القسم المفقود من «المعجم الكبير» للطبراني، ولم أقف عليه في «الأوسط» و«الصغير» و«الشاميين» وغيرها من حديث بقية، وقد أورده الديلمي (٢/ ٢٢٤/ب) عن الطبراني، فقال: «رواه الطبراني رحمه الله عن إبراهيم بن محمد بن عرق، عن عمرو بن عثمان، عن بقية، عن عمر بن خثعم، عن عمرو بن قيس، عن عبدالله بن بسر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: الحديث». والعنعنة في هذا الإسناد من الديلمي، ولم يحك سياق إسناد الطبراني، والحديث قد أخرجه المحاملي في «الأمالي - رواية ابن مهدي» (١/ ١٥٥)، رقم (٢٩٦) - ومن طريقه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٦٩٥)، والأصفهاني في «الترغيب والترهيب» (١/ ١٣٦)، رقم (١١٤٤)، والسهروردي في «مشيخته» (ح٢٦) - عن محمد بن عمرو بن حنان، عن بقية به. مصرحاً بالتحديث في جميع الإسناد.

قال الخطيب: «قال المحاملي: عمر بن خثعم وهو خطأ، وإنما هو «عمر بن جعثم»، بجيم مضمومة والعين قبل الثاء»، وهو كما قال الخطيب، وقد وقع نفس الخطإ في رواية الطبراني أيضاً، وكذا في رواية أخرى له في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٢٨١ - ٢٨٢)، رقم (٢٦٦) من روايته عن نفس الشيخ، ولعل الخطأ فيه من شيخ الطبراني، أو النساخ. والله أعلم.

وعمر بن جعثم اليحصبي - ويقال: القرشي - الحمصي: سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٧١)، ونقل ابن عبدالهادي في «بحر الدم» (٧٤٢) توثيق أحمد له، واعتبر به الدارقطني في «العلل» (٢/ ٢٢٢)، رقم (٢٣٥) لترجيح رواية ضعيف - وهو يزيد بن سنان، أبو فروة الرهاوي - على رواية لمالك، وقال الحافظ: «مقبول». انظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ١٤٥)، رقم (١٩٧٥)، «الجرح والتعديل» (٦/ ١٠١)، رقم (٥٢٨)، «العلل» للرازي (١٩٧٥)، «تهذيب الكمال» (٢١/ ٢٨٧ - ٢٨٨)، رقم (٤٢٠٩)، «التقريب» (٤٨٧٢).

وبقية رجاله ثقات، فهو حسن الإسناد - إن شاء الله -، وقد توبع عليه متابعة تامة وقاصرة.

فأخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٣٤٣١) - ومن طريقه أبو الحسين البغوي في «شرح السُّنَّة» (٥/ ١٦)، رقم (١٢٤٥)، وابن عساكر (٤٦/ ٣١١ - ٣١٢)، رقم (٥٣٨٦) وغيرهما -، وابن أبي الدنيا في «العمر والشيب» (١) - ومن طريقه الأصبهاني في «الترغيب» (٢/ ١٦٢)، رقم (١٣٥٢) - كلاهما عن علي بن الجعد، زاد ابن أبي الدنيا: وسعيد بن سليمان الواسطي، كلاهما: عن إسماعيل بن عياش، حدثني عمرو بن قيس السكوني به مثله.

ومن طريق ابن عياش أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ٥١)، =

وفي الباب عن أبي بكرة؛ أخرجه الترمذي بلفظ: «**خير الناس من طال عمره وحسن عمله**»، وقال: حسن صحيح(١).

= رقم (١٣٥٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١١١).
وهو عند الترمذي (٢٣٢٩) وأحمد (٢٩/ ٢٢٦)، رقم (١٧٦٨٠)، (٢٢/ ٢٤٠)، رقم (١٧٦٩٨) وفي «الزهد» (١٨٩)، وابن أبي شيبة (١٩/ ١٢٤)، رقم (٣٥٥٦١) - وعنه عبد بن حميد (٥٠٩) - وأبي زرعة الدمشقي في «الفوائد المعللة» (١١١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٣/ ٥١)، رقم (١٣٥٦)، وابن قانع (٢/ ٨١)، وابن المقرئ في «المعجم» (٢)، والطبراني في «الأوسط» (٢/ ١١٨)، رقم (١٤٤١)، (٢/ ٣٧٤)، رقم (٢٢٦٨) و«الشاميين» (٣/ ١٠٤، رقم ١٨٨٣، ٣/ ٦٨)، رقم ٢٠٠٨، ٣/ ٣٩٨ - ٣٩٩، رقم ٢٥٤٤ - ٢٦٤٧)، وأبي نعيم في «الحلية» (٩/ ٥١)، والبيهقي (٣/ ٣٧١) وفي «الشعب» (٢/ ٥٦ - ٥٧)، رقم (٥١٢) - وغيرهما -، والضياء في «المختارة» (٩/ ٨٣ - ٨٦)، رقم (٦٦ - ٦٩)، وابن عساكر (٢٧/ ١٤١، ٤٦/ ٣١٢) من خمس طرق أخرى عن عمرو بن قيس به، أن أعرابياً سأل رسول الله ﷺ: من خير الناس؟ قال: «من طال عمره، وحسن عمله». وليس عندهم: «طوبى لمن». قال الترمذي: «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذلك حسنه البغوي من الوجه الأول، وإسناده صحيح، كما قال الألباني في «الصحيحة» (١٨٣٦) وغيرُه. والله أعلم.

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٣٠) من طريق شعبة، عن علي بن زيد، عن عبدالرحمٰن بن أبي بكرة، عن أبيه، أن رجلاً قال: يا رسول الله! أي الناس خير؟ قال: «من طال عمره، وحسن عمله»، قال: فأي الناس شر؟ قال: «من طال عمره وساء عمله». وهو عند الطيالسي (٢/ ١٩٤)، رقم (٩٠٥)، وابن أبي شيبة (١٩/ ١٢٦ - ١٢٧)، رقم (٣٥٥٦٥)، وأحمد (٣٤/ ٥٨، رقم ٢٠٤١٥، ٣٤/ ٩٣، رقم ٢٠٤٤٣، ٣٤/ ١٢٤، رقم ٢٠٤٨٠، ٣٤/ ١٣١، رقم ٢٠٤٩١، ٣٤/ ١٣٢، رقم ٢٠٤٩٢، ٣٤/ ١٣٨، رقم ٢٠٥٠٠)، والدارمي (٣/ ١٨٠٢ - ١٨٠٣)، رقم (٢٧٨٤ - ٢٧٨٥)، والبزار (٩/ ٩٢)، رقم (٣٦٢٣)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١٣/ ٢٠٥ - ٢٠٦)، رقم (٥٢٠٨ - ٥٢٠٩)، وأبي بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٤٥٢)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (١/ ٢٣٧)، رقم (٦٢٧)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١٤/ ٢٨٨)، رقم (٤٠٩٥) من طرق عن شعبة وحماد بن سلمة وزهير بن معاوية عن علي بن زيد بن جدعان به، مصرحاً بالتحديث. وحكم الترمذي بأنه حسن صحيح، وحسنه البغوي، وقال البزار: «قد روي عن النبي ﷺ من غير وجه، وهذا من أحسن الأسانيد التي تروى في ذلك إن شاء الله».
وعلي بن زيد بن جدعان: ضعيف، لسوء حفظه وتخليطه في زيادة الرفع في الأسانيد، كما في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٤٣٤ - ٤٤٥)، رقم (٤٠٧٠)، و«من تكلم =

٦٧٤ حديث: «طول اللحية دليل على قلة العقل»(١).

يروى عن عمرو بن العاص، رفعه: «**اعتبروا عقل الرجل في ثلاث: في طول لحيته، وكنيته، ونقش خاتمه**». أسنده الديلمي، وهو واه(٢).

= فيه وهو موثق» للذهبي (٢٥٣)، و«التقريب» (٤٧٣٤)، وتقدمت ترجمته، ولعل تحسين الأئمة المذكورين لإسناده مع ما ذكر من ضعف ابن جدعان؛ يرجع إلى أن رواته عنه أئمة ـ وفيهم شعبة في تشدده، وكثرة مراجعته للشيوخ في الحديث الواحد ـ، وقد اتفقوا عنه على سياق واحد للإسناد والمتن، مما يدل على حفظه له وعدم تخليطه فيه، وقد تابعه عليه الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه، عند أحمد (٣٤/ ٩٤، رقم ٢٠٤٤٤، ٣٤/ ١٢٤، رقم ٢٠٤٨١، ٣٤/ ١٣٩، رقم ٢٠٥٠١)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١٣/ ٢٠٦)، رقم (٥٢١٠ ـ ٥٢١١)، وأبي أحمد الحاكم في «الكنى» (٢/ ٣٥٠)، والفاكهي في «الفوائد» (١٩١)، والطبراني في «الأوسط» (٥/ ٣٢٧)، رقم (٥٤٤٩) و«الصغير» (٨١٨)، والحاكم (١/ ٣٣٩)، وابن بشران في «الأمالي» (٢/ ٢٢٢)، رقم (١٣٨٤)، والبيهقي (٣/ ٣٧١) وفي «الزهد الكبير» (٦٢٧ ـ ٦٢٨)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١٤/ ٢٨٧)، رقم (٤٠٩٤) وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة، عن يونس بن عبيد وثابت البناني وحميد الطويل، ثلاثتهم عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه مرفوعاً مثله. وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وصحح إسناده المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ١٢٦ ـ ١٢٧)، رقم (٥٠٩١)، وجوَّده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٣٧)، رقم (١٧٥٤٨)، وحكم الألباني في «سنن الترمذي» و«صحيح الترغيب» (٣٣٦٣) وغيرِهما بصحته لغيره، وفي «صحيح الجامع» (٣٢٩٧) بصحته مطلقاً، ولا تضره عنعنة الحسن؛ لأنه توبع من عبدالرحمٰن بن أبي بكرة في الإسناد السابق، وللحديث شواهد من حديث عبدالله بن بسر وأبي هريرة وطلحة بن عبيد الله وأنس وغيرهم رضي الله عنهم، وأكثرها صحاح وحسان. والله أعلم.

(١) في «الجد الحثيث» (٢٥٣): لا يعرف بهذا.

(٢) أخرجه الديلمي [«زهر الفردوس» (١/ ٤٦)] من طريق محمد بن الحسن بن . . . .، عن أحمد بن عبدالله بن أبي صفرة، عن أبي أمية الطرسوسي، عن قلاب بن هشام، عن عثمان بن عبدالرحمٰن الطرائفي، عن يزيد بن سنان الأشعري، عن عبدالرحمٰن الدوسي عن عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**اعتبروا عقل الرجل بطول لحيته، وكنيته، ونقش فص خاتمه**». قال ابن حجر: «الطرائفي. . .»، وكأنه يشير إلى كلام ابن عدي فيه، وتقدم أنه صدوق ولم يصب ابن عدي في الكلام عليه، وهذا الحديث وهاه المؤلف، وتابعه ابن الديبع في «تمييز الطيب» (٨١٩) وأحمد الغزي في «الجد الحثيث» (٢٥٤) وغيرهما، وحكم بوضعه السيوطي في «ذيل الموضوعات» (ص١٠)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٥٥)، رقم (١٤٨)، =

ويقال: إن علي بن حجر[١] نظر إلى لحية أبي الدرداء عبدالعزيز بن منيب[٢] فقال:

ليس بطول اللحى تستوجبون[٣] القضا
إن كان هذا كذا فالتيس عدل رضى

وفي لفظ نحوه[٤]، وإنه مكتوب في التوراة: لا يغرنك طول اللحى، فإن التيس له لحية[٥]

= والألباني في «الضعيفة» (٢٧٢)، وإسناده مسلسل بالمجاهيل؛ أحمد بن عبدالله بن أبي صفرة، وقلاب بن هشام، ويزيد بن سنان الأشعري: ثلاثتهم لم أجد لهم تراجم، ولا ذكراً في بقية الأسانيد، إلا ما كان من ذكر الأشعري في ترجمة أبي دوس الأشعري من تاريخ ابن عساكر (٦٦/ ١٧٣)، رقم (٨٤٩٤)، ولم يزد فيه على قوله: «حدث عن معاوية، روى عنه يزيد بن سنان الأشعري»، وعبدالرحمٰن الدوسي: أيضاً لم أقف له على ترجمة. والله أعلم.

(١) هو: السعدي، أبو الحسن المروزي، نزيل بغداد (ت٢٤١هـ)، أحد الثقات الحفاظ.

(٢) في نسختي «أ، ز»: «مثبت»، والتصويب من «م، عز»، ومصادر الترجمة.
وهو: عبدالعزيز بن منيب ـ بضم الميم، بعدها نون، وآخره موحدة ـ بن سلام بن خريش القرشي مولاهم، أبو الدرداء المروزي. انظر: «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢١٤ ـ ٢١٦)، رقم (٥٥٦١) «الإكمال» (٧/ ٢٢٧).

(٣) كذا في الأصول الخطية للمقاصد الحسنة، وفي المصادر المسندة و«تهذيب الكمال»، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٢١): «يستوجبون». وذاك أولى. والله أعلم.

(٤) في نسخة «زك» المساعدة: «وفي لفظ: إن كان بطول اللحى * يستوجب القضا * فالتيس عدل رضا. وأنه...». وذا أقرب، وبهذا اللفظ افتتحه العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٥٥)، رقم (١٦٧٧) إلا أن فيه: «عدل مرتضى»، ثم أعقبه بالأول.

(٥) أخرجه الخطيب (١٢/ ٢١٥)، وابن عساكر (٤١/ ٣٠٦) ـ ونقله المزي في «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢١١) ـ من طريق الليث بن محمد بن الليث المروزي، قال: سمعت عبدالله بن محمود يقول: نظر علي بن حجر القصة، بالبيت مع الحكاية من التوراة مثله. وإسناده مروزي، ورجاله ثقات، إلا «ليث بن محمد بن الليث بن عبدالرحمٰن أبو نصر الكاتب المروزي»، فترجم له الخطيب (١٠/ ٤٥٠)، رقم (٦٩٧٣)، وذكر رواية الأئمة عنه دون كلام فيه، فلعل الآفة منه، وتوفير اللحية واجب مأمور به شرعاً، والاستخفاف بأمره استخفاف بحكم شرعي، ويخشى على صاحبه الفتنة، ونسأل الله التوفيق.

٦٧٥ حديث: «طينة المعتَق من طينة المعتِق».

ابن لال، والديلمي؛ من وجهين عن ابن عباس به مرفوعاً[(١)]، وهو بأحدهما عند الجَلَّابي في «رواية الأبناء عن الآباء من العباسيين»[(٢)] ورواه

(١) كلام المؤلف يوهم أنه عند كل من ابن لال والديلمي من الوجهين، وأنهما سوى الوجه الذي سيذكره المؤلف عن ابن شاهين، وإنما ذكره الديلمي (٢/ ٢٢٧/ ب) عن ابن لال بسنده، وذلك نقلاً عن «مكارم الأخلاق» لابن لال كما قال الزركشي في «التذكرة» (ص١١١/ ٤٥).

ولم يذكر الديلمي عن ابن لال إلا طريقاً واحداً، ثم أسنده من طريق عمر بن أحمد الواعظ، عن أحمد بن إبراهيم البزوري بإسناده. وعمر بن أحمد الواعظ: هو الحافظ ابن شاهين نفسه.

(٢) رواه ابن لال ـ كما في «مسند الفردوس» (٢/ ٢٢٧/ ب) ـ عن أبي بكر محمد بن القاسم الدولابي البغدادي، وابن الجوزي في «المنتظم» (١٠/ ٥٨) من طريق أبي القاسم التنوخي عن أبي بكر أحمد بن عبدالله بن جلين الدوري البغدادي، كلاهما عن أبي جعفر محمد بن حمزة بن أحمد بن جعفر بن [سليمان بن] علي بن عبدالله بن العباس الهاشمي، قال: حدثني محمد بن أبي جمعة النحاس ـ وعند الديلمي: محمد بن عبدالرحمٰن النحاس، صاحب تحادث المأمون ـ قال ابن لال: «حدثنا أبي، عن سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس، عن أبيه، عن جده عبدالله بن عباس» مرفوعاً به، دون قصة.

وقال ابن الجوزي: «عن عمر بن أبي سليمان بن عبدالله بن علي بن عبدالله بن العباس قال: كنت يوماً بين يدي المأمون، فجعل لا يمر عليه غلام من غلمانه إلا أعتقه، وعلى رأسه غلام نظيف، نظيف الثياب، وكنت أحب أن يعتقه فيمن يعتق، فلما تنحى الغلام، قلت: يا أمير المؤمنين، رأيت لا يمر أحد من غلمانك إلا أعتقته وعلى رأسك غلام من صفته وحاله، وكنت أحب أن تعتقه. فقال: حدثني أبي، عن آبائه يرفع الحديث إلى النبي ﷺ: فذكره، ثم قال: «والذي رأيته على رأسي حجام، فكرهت أن يكون من طينتنا حجام».

وشيخ ابن لال أبو بكر محمد بن القاسم الدولابي: لم أقف له على ترجمة، وابن جلين: ترجم له الخطيب (٥/ ٣٨٦)، رقم (٢٢٢١)، وقال: «كان رافضياً مشهوراً بذلك»، ونقل مولده سنة (٢٩٩هـ)، ووفاته سنة (٣٧٩هـ)، وأولَ كتابته للعلم سنة (٣١٣هـ). وقال الذهبي في «الميزان» (١/ ١٠٩)، رقم (٤٢٦): «رافضي بغيض كان ببغداد، يروي عنه أبو القاسم التنوخي بلايا».

ومحمد بن حمزة أبو جعفر الهاشمي: لم أقف له على ترجمة، وقد ذكر في رواية =

ابن شاهين من حديث أحمد بن إبراهيم البزوري[١]، [حدثنا أبو القاسم البغوي، حدثنا أحمد بن إبراهيم][٢] الموصلي، سمعت المأمون[٣]، سمعت

= أخرى باطلة في مثالب معاوية ﷺ ـ من رواية ابن جلين هذا عنه ـ عند ابن عساكر (٦٩/ ٢٢٤)، وتابعه عليها آخرون من الروافض. والإسناد من فوقه مضطرب في الوجهين، لا يدرى ما الصواب فيهما، وكل من محمد بن عبدالرحمٰن النحاس أو محمد بن أبي جمعة النحاس، والذي فوقه؛ عمر بن أبي سليمان الهاشمي أو والد عبدالرحمٰن بن محمد النحاس: لم أجد لهم تراجم.

وأما سليمان بن عبدالله بن علي بن عباس (ت٢٣٤هـ): فولي المدينة زمن المأمون وصرفه عنها المعتصم، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل. انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٧/ ١٨٤).

وأما سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس: فقال الحافظ في «التقريب» (٢٥٩٦): «مقبول، من السادسة». والله أعلم.

ثم إن آخر السند مضطرب، حيث رواية ابن لال من طريق «سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس، عن أبيه، عن جده عبدالله بن عباس»، وأما رواية ابن الجوزي فمن حديث المأمون، عن أبيه، عن آبائه يرفعه إلى النبي ﷺ. **وهذا الإسناد الأخير** من رواية المأمون ظاهرُ الانقطاع، بيِّنُ الإعضال.

ولعل الآفة في الجملة من أبي جعفر محمد بن حمزة الهاشمي أو الراويين عنه، فيكون وضعه أحدهما وسرقه منه الآخر مع التغيير في سياق الإسناد. والله أعلم.

(١) بضم الباء والزاي، والراء بعد الواو: نسبة إلى بيع البزور، جمع البزر، كما في «الأنساب» للسمعاني (١/ ٣٤٣). وأحمد بن إبراهيم البزوري: ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ١٨)، رقم (١٦١٣)، ولم يزد فيه على قوله: «حدث عن عبدالله بن محمد البغوي، وروى عنه أبو حفص بن شاهين»، ثم أسند له هذا الحديث، ورواة الحديث إلى المأمون كلهم ثقات أئمة؛ من دونه ومن فوقه في الإسناد، ولا يشك أنه موضوع على البغوي وعلى أحمد بن إبراهيم الموصلي، ولذا اتهمه الذهبي به، فقال: «لا يدرى من هو، وأتى بخبر باطل»، وقال ابن عراق في «تنـزيه الشريعة» (٢٧/١/ترجمة: ٧٨): «مجهول متهم».

وأظنه أخذه من الرواية المذكورة عند ابن لال، وهي مسلسلة بالمجاهيل، فركبه على هذا الإسناد المسلسل بالأئمة والثقات. والله أعلم.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصول الخطية كلها، واستدرك من المصادر المسندة، و«الميزان»، واللفظ للديلمي. وسقط من نسخة «ز» أيضاً قوله: «سمعت المأمون».

(٣) قوله: «سمعت المأمون» ساقط من «ز، ق».

أبي، سمعت جدي، عن ابن عباس، سمعت العباس يذكره[(١)]

وهو ـ كما قال الذهبي في «البزوري» من «ميزانه» ـ منقطع كما ترى[(٢)]

قال شيخنا: فلعل المهدي أو المنصور سمعه من شيخ كذاب فأرسله عن ابن عباس، فيتخلص بهذا البزوري من العهدة[(٣)]

٦٧٦ **حديث: «طي القماش يزيد في زيه»**[(٤)]

وللديلمي عن جابر رفعه: **«طي الثوب راحته»**[(٥)]، وفي لفظ له بلا سند:

---

(١) لم أقف على كتاب ابن شاهين، ونقله عنه الذهبي في «الميزان»، ورواه من طريقه الخطيب (٤/١٨)، رقم (١٦١٣)، والديلمي (٢/٢٢٧/ب ـ ٢٢٨/أ) ـ، أنه قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم البزوري صاحبنا، حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، حدثنا أحمد بن إبراهيم الموصلي، قال: كنت ذات يوم بإزاء المأمون ـ فذكر القصة نحو الرواية الأولى ـ، وفيه: فقال المأمون: سمعت أبي يقول: سمعت جدي يقول: عن ابن عباس، قال: سمعت العباس بن عبدالمطلب يقول: «طينة المعتق من طينة المعتق».. الحديث.

إلا أن الديلمي قال: «عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ..» الحديث.

وهذا آفته البزوري كما تقدم، وهو موقوف على العباس رضي الله عنه إلا عند الديلمي فرفعه، وأسقط العباس رضي الله عنه، فعلة رفعه ممن دون راويه عن ابن شاهين؛ وهم ثلاثة بينه وبين الديلمي. والله أعلم.

(٢) «الميزان» (١/٧٩)، رقم (٢٧٦)، والانقطاع هو بين المنصور وبين جد أبيه عبدالله بن عباس رضي الله عنهما.

(٣) «لسان الميزان» (١/٣٩٥)، رقم (٣٦٨)، وما قاله الحافظ وجيه لو لم يكن أتى به عن مثل أبي القاسم البغوي في جلالته وتصانيفه وكثرة أصحابه من الأئمة الثقات المتتبعين لحديثه.

والحديث حكم عليه الذهبي بالبطلان، وتابعه عليه ابن حجر وغيره، وقطع السيوطي في «ذيل الموضوعات» (ح٩٣٤)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٤٨٦)، والألباني في «الضعيفة» (٣٨٤٠) و«ضعيف الجامع الصغير» (٣٦٥٢) وغيرهم بوضعه. والله أعلم.

(٤) بياض في الأصول قدر أربع كلمات، وكتب عليه: «كذا»، والعبارة التالية عند جميعهم: «وللديلمي». وفي «الجد الحثيث» (٢٥٥): «لا يعرف».

(٥) أخرجه الديلمي (٢/٢٢٨/أ)، وابن الجوزي في «العلل» (٢/١٩٦)، رقم (١١٤١) =

«إذا خلعتم ثيابكم فاطووها، ترجع إليها أنفاسها»[١] وهو عند الطبراني في «الأوسط» من حديث عمر بن موسى، عن أبي الزبير، عن جابر رفعه، بلفظ: **«اطووا ثيابكم ترجع إليها أرواحها، فإن الشيطان/ [١٢٤/أ] إذا وجد ثوباً مطوياً لم يلبسه، وإذا وجده منشوراً لبسه»**. وقال: إنه لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد[٢].

وكلها واهية[٣]، بل للطبراني في «الأوسط» عن عائشة، قالت: كان لرسول الله ﷺ ثوبان يلبسهما في جمعته، فإذا انصرف طويناهما إلى مثله[٤].

= وفيه عمر بن موسى بن وجيه الوجيهي، أحد المتهمين بالوضع، وعليه انتقد الألباني في «الضعيفة» (٥٩٠٤) على ابن الجوزي إيراده له في «العلل المتناهية»، بينما محله كتاب «الموضوعات».

(١) لم أقف عليه، وفي «الفردوس» (٢/ ٣٨٠)، رقم (٣٦٩٥) عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: **«الشياطين يستمتعون بثيابكم، فإذا نزع أحدكم ثوبه فليطوها، فإن الشيطان لا يلبس ثوباً مطوياً»**.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦/ ٣١)، رقم (٥٧٠٢)، وفيه عمر بن موسى بن وجيه الوجيهي الوضاع، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٣٧)، رقم (٨٥٩٩)، والألباني في «الضعيفة» (٢٨٠١، ٥٩٠٤)، ودونه من تفرد ابن حبان بتوثيقه، وآخر لم أقف فيه على جرح أو تعديل.

وأخرجه ابن عساكر (٣٣٨/٣٧) من طريق ياسين بن معاذ الزيات عن أبي الزبير نحوه، وياسين الزيات متروك، يروي عن الثقات الموضوعات كما قال ابن حبان والحاكم وغيرهما، وقال أبو حاتم الرازي: «كان رجلاً صالحاً، لا يعقل ما يحدث به، ليس بقويٍّ، منكر الحديث». وعليه فما كان يتعمد الوضع، وإنما وقعت الموضوعات في حديثه لغفلته وعدم معرفته بالحديث، وبه أعله الألباني في «الضعيفة» (٥٩٠٤). وانظر له: «اللسان» (٨/ ٩٦ ـ ٩٧، رقم ٧٨٠٤، ٨/ ٤١١ ـ ٤١٣، رقم ٨٤٠٥).

(٣) تابع المؤلف على حكمه هذا ابن الديبع في «التمييز» (٨٢٢)، والغزي في «الجد الحثيث» (٢٥٦، ٢٥٧)، والفتني في «تذكرة الموضوعات» (ص١٥٦)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ح٥٤٤)، والعجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٥٥ ـ ٥٦)، رقم (١٦٧٩)، وصرح الألباني في «الضعيفة» (٢٨٠١، ٥٩٠٤) بأنها موضوعة، ومدارها على الكذابين. والله أعلم.

(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٢٤)، رقم (٣٥١٦) و«الصغير» (١/ ٢٥٩)، =

= رقم (٤٢٤)، والحارث بن أبي أسامة [«بغية الباحث» (١/ ٣٠٢)، رقم (١٩٧)، و«المطالب العالية» (٤/ ٧٠٦)، رقم (٧١٠)] وأبو جعفر ابن البختري في «الرابع من حديثه» [«مجموع مصنفاته» (ح١٩٧/٤٤١)]، ومداره على الواقدي وهو متهم متروك، ودونه عند الطبراني الشاذكوني وهو متهم أيضاً، ولكنه توبع عليه عن الواقدي من غير واحد من الثقات، وأما الواقدي فتفرد به كما قال الطبراني. والله أعلم.

وله شواهد عن عائشة وجابر وأنس وعبدالله بن سلام ﷺ، ولا تخلو من ضعف، ولكنها أمثل.

أما حديث عائشة ﵂؛ فأخرجه ابن ماجه (١٠٩٦)، والبزار (١٨/ ١١٤)، رقم (٥٦)، وابن خزيمة (١٧٦٥) ـ وعنه ابن حبان (٢٧٧٧) ـ، أن رسول الله ﷺ خطب يوم الجمعة، فقال: «ما على أحدكم إن وجد سعة أن يتخذ ثوبين لجمعته سوى ثوبي مهنته»، وهو من رواية عمرو بن أبي سلمة التنيسي عن زهير بن محمد التميمي الخراساني، وفي حديث أهل الشام عن زهير بن محمد مناكير، وعمرو بن أبي سلمة التنيسي ممن نُصَّ على روايته للمناكير عنه، إلا أنه صححه ابن خزيمة وابن حبان، وتبعهما عليه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣٩٣) و«إتحاف الخيرة» (٢/ ٢٧٥)، رقم (٢/١٥٠٧)، وصححه الألباني في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة»، وفي «صحيح سنن أبي داود» (٩٨٩) وشعيب الأرنؤوط في تعليقه على «ابن حبان» بمجموع شواهده، ولعلهم اعتبروا عدم نكارة المتن، وإلا ففي إسناده ما ذكر من العلة.

وأما حديث جابر ﷺ: فأخرجه ابن أبي شيبة في «المسند» [«المطالب العالية» (٧٠٤/٤)، رقم (٧٠٩)]، وفي إسناده موسى بن عبيدة الربذي، وهو ضعيف كما تقدم.

وأما حديث أنس ﷺ: فأخرجه البيهقي في «الشعب» (٤/ ٤٠٩ ـ ٤١٠)، رقم (٢٧٣٢)، وفيه ابن لهيعة، وهو ضعيف مدلس، واختلط بأخرة، كما تقدم.

وأما حديث عبدالله بن سلام ﷺ: فرواه أبو داود (١٠٩٢) ـ ومن طريقه البيهقي (٢٤٢/٣) ـ وابن ماجه (١٠٩٥) عن موسى بن سعد عن محمد بن يحيى بن حبان الأنصاري عن عبدالله بن سلام ﷺ.

وهو معل بالإرسال، وموسى بن سعد هو ابن زيد بن ثابت الأنصاري، أخرج له مسلم، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٥٣)، وخولف فيه من أوثق منه، حيث رواه عبدالرزاق (٣/ ٢٠٣)، رقم (٥٣٣٠) عن معمر، عن إسماعيل بن أمية عن ابن حبان، أن النبي ﷺ قال: **«أما يتخذ أحدكم ثوبين ليوم جمعته سوى ثوبي مهنته»** قال: وكانوا يلبسون النمر، قال عبدالله بن سلام: فبعت نمرة كانت لي، واشتريت معقدة؛ يعني: ثياب البحرين. =

وفي رابع عشر «المجالسة» من حديث بكر العابد[١]، قال: كان لسفيان الثوري عباءة يلبسها بالنهار ويرتدي بها، فكان إذا جاء الليل طواها وجعلها تحت رأسه، وقال: بلغني أن الثوب إذا طوي رجع ماؤه[٢] إليه[٣].

وكذا مما اشتهر على بعض الألسنة: «اطووا ثيابكم بالليل لا يلبسها الجن فتوسخ»، ولم أره.

وفي كلمات بعضهم: أنها تقول: اطوني ليلاً أُجْمِلك نهاراً[٤]

❁ ❁ ❁

= وكذا أرسله غير واحد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن حبان، كما عند عبدالرزاق (٣/ ٢٠٣)، رقم (٥٣٣٠) وأبي داود (١٠٧٨)، والبيهقي (٣/ ٢٤٢)، والضياء في «المختارة» (٩/ ٤٥٠)، رقم (٤٢٢) من طرق عنه به. ورواه مالك (٢/ ١٥٣)، رقم (٣٦٦/ ١٠٧) عن يحيى بن سعيد مرسلاً. وكلاهما محفوظان عن يحيى.
فأوله مرسل عن النبي ﷺ، وآخره مرسل عن عبدالله بن سلام، حيث إن مولد محمد بن يحيى بن حبان بعد وفاة عبدالله بن سلام ﷺ بأربع سنوات، ولذا حكم ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ١٠٤٠)، رقم (٧٧٥/ ٢٠٤٢) بانقطاعه. ويظهر أنه حسن بمجموع الشواهد. والله أعلم.

(١) هو: بكر بن محمد العابد الكوفي، صاحب داود الطائي والثوري، ترجم له ابن أبي حاتم (٢/ ٣٩٣)، رقم (١٥٣٠)، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٢/ ٣٥٦)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٤٧)، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩١/١٥): «هو قليل الحديث».

(٢) في (عز): «بهاؤه»، وفي (المجالسة): «يرجع إليه ماؤه».

(٣) رواه الدينوري في «المجالسة» (٥/ ١٨٧ ـ ١٨٨)، رقم (٢٠١٥)، وفيه أحمد بن مروان الدينوري ـ المؤلف ـ متكلم فيه، وشيخه محمد بن عبدالعزيز بن علي بن عمر الدينوري متهم، كما تقدم.

(٤) نقلهما العجلوني وغيره عن المؤلف، وتابعوه عليه.

حرف الظاء المعجمة

٦٧٧ حديث: «**الظالم عدل الله في الأرض؛ ينتقم به ثم ينتقم منه**».

الطبراني في «الأوسط» في ترجمة جعفر بن محمد بن ماجد[١]، من طريق الحجاج بن أرطاة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رفعه: «**إن الله يقول: أنتقم ممن أبغض بمن أبغض، ثم أُصَيِّر كلاً إلى النار**»[٢].

وساقه الديلمي في «الفردوس» بلا إسناد، عن جابر رفعه، بلفظ: «**يقول الله ﷻ: أنتقم ممن أبغض بمن أبغض، ثم أصيرهما إلى النار**»[٣].

---

(١) هو: جعفر بن محمد بن ماجد بن بجاد، أبو الفضل مولى المهدي، يعرف بابن أبي القتيل: وثقه الخطيب. انظر: «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦)، رقم (٣٦٥٨).

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣/ ٣٤٦)، رقم (٣٣٥٨)، وفيه ثلاثة علل:

١ ـ حجاج بن أرطاة: فيه ضعف، ويدلس عن الواهين والمتروكين ـ كما تقدم ـ وقد عنعن.

٢ ـ عروة بن مروان أبو عبدالله العرقي الجرار الطرابلسي، ويقال له الرقي أيضاً: قال الدارقطني [«المؤتلف» (٢/ ٥٣٧)] وابن ماكولا (٦/ ٣١٧): «كان أمياً، وليس بالقوي في الحديث»، وذكر الذهبي في ترجمته حديثاً منكراً في سد الأبواب كلها إلا باب علي ؓ، وقال: «غريب منكر». انظر: «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٢٩٣ ـ ٢٩٦)، رقم (٤٦٩١)، «الميزان» (٣/ ٦٤ ـ ٦٥)، رقم (٥٦١٠).

٣ ـ أحمد بن بكر ـ ويقال: ابن بكرويه ـ أبو سعيد البالسي: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٥١)، وقال: «كان يخطئ»، وقال ابن عدي (١/ ٣٠٨)، رقم (٢٥): «روى أحاديث مناكير عن الثقات»، وضعفه الدارقطني، وقال في موضع آخر: «غيره أثبت منه»، وأما أبو الفتح الأزدي، فقال: «كان يضع الحديث»، وقال ابن حجر: «له حديث موضوع بسند صحيح». وانظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٦٤ ـ ٦٥)، رقم (٤٧)، «الميزان» (١/ ٨٦)، رقم (٣٠٩)، «اللسان» (١/ ٤١١)، رقم (٤٠٩). وبه وحده أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٥٦٦)، رقم (١٢٢٥٦)، وفيه علتان سواه.

(٣) حرف الياء من «مسند الفردوس» من القسم المفقود منه، ولم أقف عليه في «الفردوس». والله أعلم.

وهو في الرابع من «المجالسة» للدينوري، و«رابع عشرها» من طريق الحجاج بن أرطاة، عن ابن المنكدر، أنه قال: يقول الله ﷻ: أنتصر بمن أبغض ممن أبغض، ثم أصيِّرُ كلّاً إلى النار»[١].

وكذا في ترجمة «مالك بن دينار» من «الحلية» ـ مما هو في «صفة المنافق» للفريابي ـ أنه قال: «قرأت في الزبور: إني لأنتقم من المنافق بالمنافق، ثم أنتقم من المنافقين جميعاً»، ونظير ذلك في كتاب الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾﴾ [الأنعام: ١٢٩][٢].

وفي ترجمة «علي بن عَثَّام» من «تاريخ دمشق» لابن عساكر، أنه قال: «كان يقال: ما انتقم الله لقوم إلا بِشَرٍّ منهم»[٣].

وقد قرأت بخط شيخنا في بعض فتاويه: هذا الحديث[٤] لا أستحضره، ومعناه دائر على الألسنة، وعلى تقدير وجوده فلا إشكال فيه، بل الرواية

---

(١) رواه الدينوري في «المجالسة» (٥/ ٢٣١)، رقم (٢٠٦١) من طريق سنيد بن داود، عن معمر الرقي، عن الحجاج به. وحجاج هو ابن أرطاة وفيه ضعف، وكان يدلس عن الضعفاء والمتروكين، وأعله المحقق الشيخ مشهور حسن بسنيد أيضاً، وهو صدوق في نفسه، وإنما ضعف لما كان يلقن شيخه الصدوق حجاج بن محمد راوية ابن جريج في تغيير ألفاظ ابن جريج في صيغ الرواية من «أُخْبِرْتُ، وحُدِّثْتُ» إلى «عن»، وللين في إتقانه. وانظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ١٦١ ـ ١٦٥)، رقم (٢٦٠٠)، «التقريب» (٢٦٤٦)، «التنكيل» للمعلمي (١/ ٢٦٩)، رقم (١٠٧).

ودونهم في الإسناد؛ محمد بن المغيرة بن شعيب الدقاق التميمي المازني: ترجم له الخطيب (٤/ ٥٠)، رقم (١٦٨٦)، دون جرح أو تعديل، ومع هذه هو أحسن إسناداً من رواية الطبراني المرفوعة. والله أعلم.

(٢) أخرجه جعفر الفريابي في «صفة المنافق» (ح٤٧) وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٧٦) ـ واللفظ له ـ بإسناد صحيح عن مالك بن دينار به، ولفظ الفريابي: «إني أنتقم للمنافق بالمنافق.. وذلك قول الله ﷻ..». وأخرجه أبو نعيم في «صفة النفاق والمنافق» أيضاً (١٣٤) دون الاستشهاد بالآية.

(٣) أخرجه ابن عساكر (٣٥/ ٤١٥) بإسناد صحيح إلى علي بن عثام.

(٤) يعني حديث: «الظالم عدل الله..» المذكور في ترجمة الباب، وكان حق هذا الكلام التقديم. والله أعلم.

بلفظ: «**عدل الله**» أظهر في المعنى، من الرواية بلفظ: «**عبدالله**»[(١)]

وأما قول القائل: كيف يجوز وصفه بالظلم وينسب إلى أنه عدل من الله تعالى؟ فجوابه: أن المراد بالعدل هنا ما يقابَل بالفضل، والعدل: أن يعامل كل أحد بفعله [ق١٢٤/ب] إن خيراً فخير، وإن شراً فشر. والفضل: أن يعفو مثلاً عن المسيء.

وهذا على طريق أهل السُّنَّة بخلاف المعتزلة، فإنهم يوجبون عقوبة المسيء، ويدعون أن ذلك هو العدل، ومن ثَمَّ سمُّوا أنفسهم «أهل العدل» و«العدلية»، وإلى ما صار إليه أهل السُّنَّة يشير قوله تعالى: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]؛ أي: لا تمهل الظالم ولا تتجاوز عنه، بل عجل عقوبته؛ لكن الله يمهل من يشاء، ويتجاوز عمن يشاء، ويعطي من يشاء، لا يسأل عما يفعل[(٢)]

وسبقه إلى نفي وجوده أيضاً الزركشي، فقال: «لم أجده، لكن معناه مركب من حديثين صحيحين؛ **أحدهما**: «**إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر**»[(٣)]، وفي رواية للنسائي: «**بقوم لا خلاق لهم**»[(٤)]، **ثانيهما**: «**إن الله**

---

(١) في (أ) و(ز): «عدل الله»، والمثبت من: «ق» و(عز) و(زك)، وهو الصواب. والله أعلم.

(٢) لم أقف على الفتيا المذكورة، والمسألة المشار إليها من مسائل العقيدة المتعلقة بقدر الله وقدرته، وأحكام العصاة. وانظر لها: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (ص٢٤١).

(٣) أخرجه البخاري (ح٣٠٦٢، ٤٢٠٤، ٦٦٠٦)، ومسلم (ح١٧٨/١١١) عن أبي هريرة ﷺ في حديث طويل، وهو عند الدارمي (٢٥٥٩)، والنسائي في «الكبرى» (٨٨٣٢، ٨٨٣٣) مختصراً بموضع الشاهد منه فقط.

(٤) «السنن الكبرى» (ح٨٨٣٤) عن أنس ﷺ، وأخرجه كذلك البزار (١٣/ ١٨٩)، رقم (٦٦٤١)، والطبراني في «الأوسط» (٢/ ٢٦٨)، رقم (١٩٤٨)، (٣/ ١٤٢)، رقم (٢٧٣٧)، و«الصغير» (١/ ٩٧)، رقم (١٣٢)، وصححه ابن حبان (١٠/ ٣٧٦)، رقم (٤٥١٧)، والعراقي في «المغني» (٣٤١٨)، والألباني في «صحيح الجامع» (١٨٦٦).

وفي الباب عن أبي بكرة، وعبدالله بن مغفل، وابن مسعود، وعمرو بن النعمان بن مقرن، وعبدالله بن عمرو ﷺ.

يمهل الظالم حتى إذا أخذه لم يفلته»[١]»[٢].

وفي «حادي الأرواح»[٣] لابن القيم ما نصه: «وفي الأثر: «إن الله ﷻ خلق خلقاً من غضبه وأسكنهم بالمشرق، ينتقم بهم ممن عصاه»[٤]».

٦٧٨ حديث: **«الظلم ظلمات يوم القيامة»**.

متفق عليه عن ابن عمر به مرفوعاً[٥].

٦٧٩ حديث: **«الظلم كمين في النفس»**.

ذكر في: «الجبروت»[٦].

٦٨٠ حديث: **«ظلم دون ظلم»**.

أحمد في «الإيمان»[٧] له، وإسماعيل القاضي في «أحكام القرآن» له[٨]، من حديث ابن جريج، عن عطاء، في قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٤، ٤٥، ٤٧]، قال: «كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق

---

(١) أخرجه ابن حبان (٥١٧٥)، وابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٢٤٨)، وأبو عروبة الحراني في «جزئه» ـ رواية الأنطاكي (٣١) وغيرهم عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه: «ثم تلا: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ۝١٠٢﴾ [هود: ١٠٢]».

وهو في الصحيحين (البخاري: ٤٦٨٦ ـ ومسلم: ٦١/ ٢٥٨٣) عن أبي موسى رضي الله عنه بلفظ: «**إن الله ليملي ـ ولفظ مسلم: يملي ـ للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته**»، ثم قرأ الآية. الحديث.

(٢) «التذكرة» (الفضائل، ص١٧٤، ح١٨)، وصرح بكون الحديثين في «الصحيح».

(٣) «حادي الأرواح» (باب: ٦٧؛ في أبدية الجنة وأنها لا تفنى ولا تبيد، ص٣٧١).

(٤) عند ابن القيم: «وفي أثر مرفوع». ولم أقف عليه أثراً. والله أعلم.

(٥) صحيح البخاري (٢٤٤٧)، ومسلم (٢٥٧٩)، وهو لمسلم (٢٥٧٨) عن جابر رضي الله عنه أيضاً.

(٦) انظر: الحديث رقم (٣٧٢).

(٧) هو كتاب «الإيمان» للإمام أحمد، ومنه نسخة خطية في «مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز بجدة» رقم (٧٧٠)، ولم أقف عليها.

(٨) لم أقف عليه، وهو مفقود، وما عثر عليه منه شيء يسير جدّاً، طبع بتحقيق عامر حسن صبري، من دار ابن حزم البيروتية، عام (١٤٢٦هـ). ونسأل الله تعالى أن يتمه.

دون فسق»[(١)]

وعند أحمد وحده من حديث ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس معناه[(٢)]

وبه ترجم البخاري في «صحيحه» فقال: «باب ظلم دون ظلم»، وساق فيها حديث علقمة، عن ابن مسعود: لما نزلت ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] قال أصحاب رسول الله ﷺ: أينا لم يظلم؟! فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣][(٣)]

٦٨١ حديث: «ظهر المؤمن قبلة».

لا أعرفه[(٤)]، ومعناه صحيح بالنظر للاكتفاء به في السترة كالاكتفاء

---

(١) أخرجه الخلال في «السُّنَّة» (ح١٤١٧، ١٤٢٢) وأبو داود في «المسائل» (١٣٥٧) عن الإمام أحمد عن وكيع وابن مهدي عن الثوري ـ وهو في «تفسيره» (١٣/٢٤٢)، رقم (١١) ـ عن ابن جريج به.
وأخرجه محمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٥٧٥)، والطبري في «التفسير» (١٠/ ٣٥٥)، رقم (١٢٠٤٧ ـ ١٢٠٥١) من طرق عن عطاء به. وأسانيده صحاح. والله أعلم.

(٢) رواه الخلال في «السُّنَّة» (١٤١٤، ١٤٢٠) عن الإمام أحمد بروايته له من طريق الثوري ـ وهو في «تفسيره» (٢٤١/ ١٠)، رقم (١٠) ـ وعن عبدِالرزاق، كلاهما: عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه، قال: سئل ابن عباس عن قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ قال: «هي به كفر»، قال ابن طاووس: «وليس كمن كفر بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله».
وللخلال في «السُّنَّة» (٤/ ١٦٠)، رقم (١٤١٩) عن أحمد، عن ابن عيينة، عن هشام بن حجير، عن طاووس، قال ابن عباس: «ليس بالكفر الذي تذهبون إليه».
قال سفيان: أي: ليس كفراً ينقل عن ملة.
وعندهم عن طاووس قال: «كفر لا يخرج من الملة». وهي عند المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٥٦٩ ـ ٥٧٤)، والطبري في «التفسير» (١٠/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦)، رقم (١٢٠٥٢ ـ ١٢٠٥٥).

(٣) «صحيح البخاري» (ح٣٢).

(٤) في «الجد الحثيث» (٢٦٤): «لا يعرف»، وقول المؤلف نقله علي القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص٢٤٢، ح٢٨٢)، والعجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٥٩)، =

بالصلاة إلى الراحلة، على ما صح به الخبر، وفعله ابن عمر[١].

ونحوه حديث: «سترة الإمام سترة من خلفه»[٢]، ويروى: «ظهر المؤمن حِمًى[٣] إلا في حد من حدود الله»[٤] أخرجه العسكري عن

= رقم (١٦٩٤) وغيرهما، وسكتوا عنه.

(١) استدل المؤلف للاكتفاء بظهر المؤمن في السترة بما أخرجه البخاري (ح٤٣٠، ٥٠٧) من رواية نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: **«أنه كان يعرض راحلته فيصلي إليها»**، وكان ابن عمر يفعله.
وبوب عليه البخاري في الموضع الثاني من المذكورين بقوله: «باب الصلاة إلى الراحلة والبعير والشجر والرجل».

(٢) لا يصح مرفوعاً، أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/١٤٧)، رقم (٤٦٥) من طريق سويد بن عبدالعزيز، عن عاصم الأحول، عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: **«سترة الإمام سترة من خلفه»**.
قال الطبراني: «لم يروه عن عاصم إلا سويد»، وقال ابن رجب [«فتح الباري» (٢/٦١٣)]: «لا يصح، وسويد ضعيف جدّاً»، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/٢٠٣)، رقم (٢٣٠٦)، والألباني في «الضعيفة» (٣٦٩٥)، وهو واهي الحديث ـ تقدمت ترجمته ـ، وهذا أحد ما أنكره عليه الإمام أحمد ـ كما في «تهذيب الكمال» (١٢/٢٥٩)، رقم (٢٦٤٤) ـ إلا أن في كلامه أنه رواه عن الشعبي عن مسروق، فيكون إذا قلبه فيما بعد على عاصم الأحول عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً. والله أعلم.
ومعنى الحديث صحيح بوب به البخاري في الصلاة من «صحيحه»، وأبو داود في «السنن»، ومن قبلهما عبدالرزاق (٢/١٧)، وأورد عبدالرزاق تحته (٢٣١٥ ـ ٢٣١٧) أثرين عن عمر وابنه عبدالله رضي الله عنهما، وحديثاً (٢٣١٤) عن أبي جحيفة رضي الله عنه، واستدل له البخاري بثلاثة أحاديث (٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥) عن ابن عباس وابن عمر وأبي جحيفة رضي الله عنهم، وهي بينة الدلالة على الأمر، وعليه عامة أهل العلم، كما قال عبدالرزاق (٢/١٨، بعد ح٢٣١٧)، والترمذي (عقب الحديث: ٣٣٥).

(٣) أي: محظور لا يقرب، وممنوع من أن تمس. «النهاية» لابن الأثير (ص٤٠٤، حما).

(٤) وهذا أيضاً لا يثبت مرفوعاً، ومعناه صحيح، وبوب البخاري في «الحدود» من «صحيحه» بـ: «باب: ظهر المؤمن حمى إلا في حد أو حق»، واستدل له بما أخرجه (٦٧٨٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه ﷺ قال في حجة الوداع: **«إن الله تبارك وتعالى قد حرم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم إلا بحقها؛ كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا، ...، «ويحكم ـ أو ويلكم ـ لا ترجعن بعدي كفاراً، يضرب بعضكم رقاب بعض»**. والعدل وتجنب المظالم، بل ودفعه مقرر في مقاصد الشرع الحنيف. ونسأل الله السداد والتوفيق.

عائشة[١]، وأبو نعيم ـ ومن جهته الديلمي ـ عن [عصمة][٢] بن مالك[٣]، كلاهما مرفوعاً به.

والمعنى: أنه لا يضرب ظهره إلا في حد من الحدود[٤]، وهو نظير قوله: «المعاصي حِمَى الله»[٥] [ق١٢٥/أ].

---

(١) لم أقف عليه، وأشار إليه الديلمي (٢/ ٢٣٠/أ)، وهو بمثله في «الفردوس» (٢/ ٤٦٩)، رقم (٣٩٩٤).

(٢) في نسخ «المقاصد» الخطية: «عقبة»، والتصويب من مصادر التخريج.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٨٠)، رقم (٤٧٦) ـ ومن طريق أبي نعيم عنه الديلمي (٢/ ٢٣٠/أ)، وهو في «الزهر» (٢/ ٢٦٦) ـ عن أحمد بن رشدين المصري، عن خالد بن عبدالسلام الصدفي، عن الفضل بن المختار، عن عبدالله بن موهب، عن عصمة بن مالك الخطمي مرفوعاً.
وعلقه ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (ترجمة: ١٨٢٥) عن عصمة بن مالك الخطمي رضي الله عنه.
وفيه أربع علل:
١ ـ عبدالله بن موهب: مقبول، من الثالثة، كما في «التقريب» (٤٣١١).
٢ ـ الفضل بن المختار أبو سهل البصري: منكر الحديث جدّاً، يحدث بالموضوعات والأباطيل.
انظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٦٩)، رقم (٣٩١)، «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٤٤٩)، رقم (١٥٠١)، «الكامل» (٦/ ١٤ ـ ١٥)، رقم (١٥٦١)، «الميزان» (٣/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩)، رقم (٦٧٥٠)، «اللسان» (٦/ ٣٥٢ ـ ٣٥٥)، رقم (٦٠٦٩).
٣ ـ أحمد بن رشدين: هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين أبو جعفر المصري: ضعفوه، وكذبه أحمد بن صالح المصري وغيره، وتفرد مسلمة بن قاسم بتوثيقه. انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٧٥)، رقم (١٥٣)، «الكامل» (١/ ١٩٨)، رقم (٤٢)، ذخيرة الحفاظ (٥٧٠٢)، «المغني» (٤١٣)، «اللسان» (١/ ٤٦١، ٥٩٤ ـ ٥٩٥)، رقم (٧٤٠)، «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٢/ ترجمة: ١٨٨).
٤ ـ عصمة بن مالك الخطمي: قال ابن حجر في «الإصابة» (٧/ ١٧٧)، رقم (٥٥٧٧): «له أحاديث أخرجها الدارقطني، والطبراني، وغيرهما، مدارها على الفضل بن مختار، وهو ضعيف جدّاً»، فلا تثبت الصحبة بمثل هذا الإسناد، ولهذه العلل حكم الألباني في «الضعيفة» (٣٨٤٤) بأنه ضعيف جدّاً. والله أعلم.
والحديث أخرجه ابن المقرئ في «معجمه» (٢٥٣) بإسناد جيد ـ إن شاء الله ـ عن عمر رضي الله عنه قوله: «ظهر المؤمن حمى، إلا من حدود الله عز وجل».

(٤) وكذا قال الديلمي في «مسند الفردوس»، وذكره أيضاً والده في «الفردوس بمأثور الأخبار».

(٥) هو طرف من حديث أخرجه البخاري (٢٠٥١) عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: =

حرف العين المهملة

٦٨٢ حديث: «**العار خير من النار**».

قاله الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما حين قال له أصحابه ـ لما أذعن لمعاوية خوفاً من قتل مَنْ لعله يموت من المسلمين بين الفريقين، بحيث انطبق ذلك مع قوله ﷺ: «**ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين من المسلمين**»[(١)] ـ: يا عار المؤمنين!.

أخرجه أبو عمر بن عبدالبر في ترجمته من «الاستيعاب»[(٢)]، وفي لفظ عنده أيضاً: أنه قيل له يا مُذِلَّ المؤمنين! فقال: إني لم أُذِلَّهم، ولكني كرهت أن أقتلهم في طلب الملك[(٣)].

= قال النبي ﷺ: «**الحلال بين، والحرام بين، وبينهما أمور مشتبهة، .. والمعاصي حمى الله؛ من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقعه**». وله أيضاً (٥٢): «.. **ألا وإن لكل ملك حمى، ألا إن حمى الله في أرضه محارمه، ..**».

(١) أخرجه البخاري (٢٧٠٤، ٣٦٢٩، ٣٧٤٦، ٧١٠٩) عن أبي بكرة رضي الله عنه في حديث طويل.

(٢) أخرجه ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (ص٢١٨، ترجمة: ٦٠٠)، وابن عساكر (٢٦١/١٣) عن ابن شوذب، قال: «لما قتل علي سار الحسن...». ورجاله ثقات إلا أنه معضل؛ عبدالله بن شوذب الخراساني، أبو عبدالرحمن البلخي، نزيل البصرة، ثم الشام: صدوق عابد، من السابعة، مولده ٨٦ بخراسان، ووفاته ١٥٦ ـ أو ١٥٧ ـ بالشام. فهو من الطبقة الوسطى لأتباع التابعين، حتى إن روايته عن الحسن البصري مرسلة؛ لم يسمع منه ولا رآه، كما قال أبو حاتم الرازي.
انظر: «المراسيل» للرازي (٤٢١)، «تهذيب الكمال» (١٥/ ٩٤ ـ ٩٧)، رقم (٣٣٣٥)، «التقريب» (٣٣٨٧).
وأخرجه ابن سعد (متمم الصحابة ـ الطبقة الخامسة: ١/ ٣٢٩)، رقم (٢٨٨)، وابن عساكر (٢٦٦/١٣) من وجه آخر مرسل أيضاً، بلفظ: «**وأنا أختار العار على النار**». وفي سنده رجل كذبوه.

(٣) أخرجه ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (ص٢١٨، ترجمة: ٦٠٠) بإسناد متصل،

٦٨٣ حديث: «**عالم قريش يملأ الأرض علماً**».

الطيالسي في «مسنده» من جهة الجارود[(١)]، عن أبي الأحوص عن ابن مسعود به مرفوعاً: «**لا تسبوا قريشاً، فإن عالمها يملأ الأرض علماً، اللَّهُمَّ! إنك أذقت أولها عذاباً أو وبالاً فأذق آخرها نوالاً**»[(٢)]

والجارود مجهول[(٣)]، ....

= إلا أن فيه أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري، وهو ضعيف جدّاً، وكذبه بعضهم، كما تقدم.

(١) كذا في «مسند الطيالسي»، و«ظلال الجنة»، وفي «مسند الشاشي»، و«معرفة السنن» للبيهقي، و«تاريخ بغداد»، و«تاريخ دمشق»، وفيما نقله الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٨٢)، وابن كثير في «البداية والنهاية» (٩/ ٢٩٢)، (١٤/ ١٣٥)، وابن حجر في «المطالب العالية» (١٦/ ٦٢٨)، رقم (٤١٢٩)، وعدَّله محققو «مسند الشاشي» و«المطالب العالية» و«البداية والنهاية» ـ في الموضع الأول فقط ـ على خلاف أصولهم الخطية كما صرحوا؛ إلى: «أبو الجارود»، بناء على قول العقيلي وروايته فحسب، وهو إنما قال ذلك بناء على ما وقع إليه من الرواية، وأما رواية الأكثرين فـ«جارود» فقط.

(٢) رواه الطيالسي (٣٠٧) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٩٥)، (٩/ ٦٥)، والبيهقي في «معرفة السنن» (١/ ٢٠٦)، رقم (٩٩)، والخطيب (٢/ ٦٠)، وابن عساكر (٥١/ ٣٢٦) ـ، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» [«ظلال الجنة» (١٥٢٧، ١٥٤٥)]، والعقيلي (٤/ ٢٨٩)، والشاشي (٢/ ١٦٩ ـ ١٧٠)، رقم (٧٢٨)، وابن عساكر (٥١/ ٣٢٥) ـ من طرق عن جعفر بن سليمان الضبعي، عن النضر بن حميد الكندي أو العبدي، عن الجارود به. وعند العقيلي وحده: «أبو الجارود»، ونقله في ثنايا الترجمة عن البخاري أيضاً، وتابعه عليه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٠٧)، رقم (١٠١١١) من وجه آخر عن جعفر بن سليمان، بطرف آخر للحديث، جمعهما العقيلي وفرقهما غيره، وفي سنده علتان سيتطرق إليهما المؤلف بلطف.

(٣) هذا يحتمل في الإسناد ثلاثة أحوال:

١ ـ الجارود: كما ورد في رواية الأكثرين؛ فمجهول، كما قال السخاوي، ولم أقف له على ترجمة ولا بيان.

٢ ـ أبو الجارود: وهو زياد بن المنذر أبو الجارود الأعمى الكوفي: رافضي كذبه يحيى بن معين، من السابعة، مات بعد ١٥٠، ت. «التقريب» (٢١٠١). وهو رأس الطائفة الجارودية من الروافض.

٣ ـ أبو الجارود: وهو النضر بن حميد الكندي أبو الجارود، ويكون وقع في الإسناد زيادة صيغة التحديث بين الاسم والكنية فاعتبرا اثنين، وهذا الاحتمال بناء على ذكر =

والراوي عنه مختلف فيه[١]

وله شواهد: عن أبي هريرة في «تاريخ بغداد» للخطيب، من حديث وهب بن كيسان، عنه، رفعه: **«اللَّهُمَّ اهد قريشاً، فإن عالمها يملأ طباق الأرض علماً»**[٢]،

= المزي له في الرواة عن أبي الأحوص عوف بن مالك بن نضلة الأشجعي، وله وجه، إلا أن جميع الروايات عن جعفر بن سليمان عن النضر يصرحون بصيغة التحديث، وكذا حال النضر بن حميد لا يقتضي إدراك أبي الأحوص ـ وهو قتل في السبعينيات في حروب الحجاج زمن ولايته ـ وهذا إنما يروي عن ثابت وأبي إسحاق وهؤلاء الطبقة، فلو أنه أدرك أبا الأحوص لكان أدرك طبقة كبار التابعين، ولم يذكر له رواية عن أحد منهم، بل وكان أدرك من عمر أنس ﷺ أكثر من عشرين سنة، وهو إنما يروي عن صغار أصحابه عنه ﷺ. والله أعلم.

وذكر الألباني في «الضعيفة» (٣٩٨) أنه وقع في جزء من «الفوائد المنتقاة» لأبي القاسم السمرقندي (١/١١١) من طريق أخرى عن جعفر بن سليمان قال: أنبأ النضر بن حميد الكندي أبو الجارود عن أبي الأحوص. . . . . به. وقال: «فهذا يرجح ما في «اللسان» من أن (أبو الجارود) كنية النضر هذا، ليس هو شيخه في الحديث» ـ كذا قال، ولم أقف عليه في «اللسان» ـ. والله أعلم.

ثم عارضه بما ورد عند العقيلي بإسناد جيد إلى جعفر: «. . النضر بن حميد الكندي، حدثني أبو الجارود» ـ، فقال: «فهذه علة أخرى في الحديث، وهي الاضطراب في سنده، واسم راويه، وتصويب بعضهم أنه أبو الجارود زياد بن المنذر، لمجرد أن المزي ذكر النضر بن حميد في الرواة عنه لا يكفي؛ لأنه قائم على بعض هذه الروايات المتقدمة المختلفة، فإن ثبت أنه هو، ازداد الحديث وهناً على وهن؛ لأنه متهم بالكذب والوضع». والله أعلم.

(١) هو: النضر بن حميد الكندي أبو الجارود الكوفي: متروك منكر الحديث، يروي عن الثقات الموضوعات، ولم أقف على خلاف فيه، إلا أن يريد المؤلف الاختلاف في نسبته بين «الكندي» و«العبدي» ـ كما ورد في الإسناد ـ ولذا تعقبه الألباني في «الضعيفة» على قوله المذكور. والله أعلم.

وانظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧)، رقم (٢١٨٤)، «الضعفاء» للعقيلي (٢٨٩/٤)، رقم (١٨٨٣)، «المغني» (٦٦٣١)، «اللسان» (٨/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣)، رقم (٨١٣٨)، «اللآلي المصنوعة» للسيوطي (١/ ٩٢).

(٢) قال الأصمعي: «كأنه يعم الأرض فيكون طباقاً لها»؛ أي: مغطياً لها بعلمه، ونحوه قول أبي الفتوح الحميدي وغيره. انظر: «الإنتقاء» لابن عبدالبر (ص٨٣)، «تفسير غريب الصحيحين» للحميدي (١/ ٣٩١)، «الفائق» للزمخشري (٢/ ٣٥٦)، «النهاية» لابن الأثير (مادة: طبق، ٣/ ٩٤).

اللَّهُمَّ! كما أذقتهم عذاباً فأذقهم نوالاً» دعا بها ثلاث مرات[(١)] وراويه عن وهب فيه ضعف[(٢)]

وعن علي[(٣)]، وابن عباس، وكلاهما في «المدخل» للبيهقي، وثانيهما

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» [«ظلال الجنة» (١٥٢٨)]، والخطيب (٢/ ٦٠) ـ وعلقه عنه ابن عساكر (٥١/ ٣٢٦) ـ من طريق إسماعيل بن عياش عن عبدالعزيز بن عبيد الله عن وهب به.

(٢) هو: عبدالعزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب بن سنان الشامي الحمصي: تفرد عنه إسماعيل بن عياش، قال ابن المديني وابن معين والدارقطني ـ في موضع ـ: «ضعيف»، وبه حكم ابن حجر في «التقريب».
وقال أبو زرعة الرازي: «مضطرب الحديث، واهي الحديث»، وفي رواية البردعي: «ضعيف الحديث». وقال أبو داود: «ليس بشيء»، وقال النسائي: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»، وتركه الدارقطني، وقال أبو حاتم الرازي: «هو عندي عجيب، ضعيف، منكر الحديث، يكتب حديثه، يروي أحاديث مناكير، ويروي أحاديث حساناً»، ووافقهم الذهبي فوهاه، وحيث لم يعدله أحد فعلى الوهاء والضعف الشديد يحمل التضعيف المطلق في قول ابن معين وابن المديني، وأحد قولي أبي زرعة والدارقطني، حيث وضحاه في مواضع أخر، والله أعلم. انظر: «سؤالات ابن أبي شيبة» (٢١٢)، «سؤالات البرذعي» (٢/ ٥٥٠)، «العلل» للرازي (١٦٢٠)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨)، رقم (١٨٠٥)، «تهذيب الكمال» (١٨/ ١٧٠ ـ ١٧١)، رقم (٣٤٦٢)، «الكاشف» (٣٤٠٢) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٣٢)، رقم (٥١١٥).

(٣) كتاب «المدخل» للبيهقي ناقص من أوله، وأخرجه البزار (٢/ ١١٢)، رقم (٤٦٥)، وابن عبدالبر في «الانتقاء» (ص٨٣) من طريق عدي بن الفضل، عن أبي بكر بن أبي الجهم، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: قال لي علي بن أبي طالب: أشهد على رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تؤموا قريشاً وائتموا بها، ولا تعلِّموا قريشاً وتعلَّموا منها، فإن أمانة الرجل من قريش تعدل أمانة أمينين، وإن علم عالم قريش يسع طباق الأرض». قال ابن أبي خيثمة: «كانوا يقولون: إنهم يرونه الشافعي رحمه الله». ولفظ البزار: «قدموا قريشاً ولا تقدموها، فلولا تبطر قريش لأخبرتها بما لها عند الله عز وجل».
وعدي بن الفضل التيمي أبو حاتم البصرى: متروك [«التقريب» (٤٥٤٥)]، وأبو بكر بن أبي الجهم ـ أو أبي جهمة ـ لم أجد له ترجمة، وقال البزار: «وابن الفضل ليس بالحافظ، وأبو بكر بن أبي جهمة، وأبوه لا نعلمهما يحدثان إلا بهذا الحديث»، وكما قال الحافظ البزار؛ أبو بكر بن أبي جهمة لم أقف له على ذكر في غير هذا الإسناد، وأما أبوه فهو زياد بن الحصين بن قيس الحنظلي اليربوعي، وهو تابعي ثقة، =

عند أحمد والترمذي ـ وقال: حسن[1] ـ بلفظ: **«اللَّهُمَّ اهد قريشاً، فإن علم**

= من رجال مسلم، قد روى عنه الأعمش وعوف ومغيرة وفطر بن خليفة وغيرهم من ثقات التابعين من أهل البصرة والكوفة، وحديثه عن ابن عباس ﵄ مرسل، كما في «تهذيب الكمال» (٩/٤٥٥ ـ ٤٥٦)، رقم (٢٠٣٨)، و«التقريب» (٢٠٦٩)، وذكر ابن أبي حاتم في «العلل» (٣/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨)، رقم (٨١٩) و«الجرح والتعديل» (٣/ ٥٢٩)، رقم (٢٣٨٧) عن أبيه أنه قال: «روى البصريون عن زياد بن حصين عن أبي العالية عن ابن عباس ﵄. ورواه الكوفيون عن زياد عن أبيه عن ابن عباس ﵄. والبصريون أعلم بزياد بن حصين». فينبغي أن يكون في هذا الإسناد وهم، وإن كان بصرياً، ويكون صوابه: عدي بن الفضل عن أبي جهمة ـ وهو زياد ـ عن أبيه عن ابن عباس ﵄. وعلى كل فالآفة هو عدي بن الفضل، فهو متروك مجمع على ضعفه، وأبو بكر من بنياته. والله أعلم.

وله عن علي ﵁ طريق آخر عند أبي نعيم في «الحلية» (٩/ ٦٤)، وفيه إبراهيم بن أبي حية اليسع بن الأشعث أبو إسماعيل المكي: متروك، منكر الحديث، وهذا أحد ما أنكر عليه، وعده أحمد في الوضاعين، واتهمه ابن الجوزي وابن حبان، وأغرب ابن معين فوثقه في رواية الدارمي عنه (٧٣). والله أعلم.

«التاريخ الكبير» (١/ ٢٨٣)، «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٩)، «الضعفاء» للعقيلي (٧١/١)، رقم (٧٣)، «المجروحين» (١/ ١٠٣ ـ ١٠٤) «الكامل» (١/ ٣٨٥ ـ ٣٨٩)، رقم (٧٠) «الموضوعات» (٢/ ٧٤، ٣)، رقم (١٢٨) «اللسان» (١/ ٢٧١)، رقم (١١٦).

(١) كذا قال المؤلف، وتبعه عليه الصالحي في «سبل الهدى» (١٠/ ١١٧)، والعجلوني (٢/ ٥٣ ـ ٥٤)، رقم (١٧٠١)، وغيرهما، وإنما أخرج أحمد (٤/ ٦٣)، رقم (٢١٧٠)، والترمذي (٣٩٠٨)، والبزار (٢/ ١٨٨)، رقم (٥٠٥٠ ـ ٥٠٥١)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١٥٤٣، ١٥٤٤)، والعقيلي (٢/ ٢٢٨)، رقم (٧٧٤)، والضياء (١٠/ ١٨٨ ـ ١٩٠)، رقم (١٨٩ ـ ١٩١) وغيرهم عن ابن عباس ﵄ الطرف الآخر منه فقط، فلفظ أحمد وابن أبي عاصم: «اللَّهُمَّ إنك أذقت أوائل قريش نكالاً، فأذق آخرهم نوالا»، ولفظ الترمذي والبزار والعقيلي: «اللَّهُمَّ أذقت أول قريش نكالاً فأذق آخرهم نوالاً». وهو عند الضياء باللفظين معاً. ولذا انتقد الألباني في «الضعيفة» (٣٩٩) ذلك العزو المطلق الموهم.

وهذا هو اللفظ الذي قال فيه الترمذي: «حسن صحيح غريب»، وحكم الألباني بأنه حسن صحيح، وإسناده غريب فرد حسن، إلا أن فيه عنعنة الأعمش، ومخافة التدليس منه. والله أعلم.

وقد رواه طلحة بن عمرو الحضرمي عن عطاء عن ابن عباس ﵄ في متن مركب منكر. =

العالم منهم يسع طباق الأرض»(١)، في آخرين(٢)

= أخرجه الحارث بن أبي أسامة [«بغية الباحث» (٣٨٧)]، وأبو يعلى (٥/ ٦٩)، رقم (٦٦٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١٥٤٦) من ثلاث طرق عن طلحة به، وهو متروك.
ولهذا الجزء من الحديث شاهد بلفظه عن ابن عمر ﵄ بإسناد جيد ـ أو صحيح ـ عند ابن الأعرابي في «المعجم» (٢٧٥) ومن طريقه عند القضاعي (١٤٨٨). والله أعلم.
وله شاهد آخر ـ في حديث موضوع ـ عن عدي بن حاتم الطائي ﵁ عند الطبراني في «الكبير» (١٧/ ٨٦)، رقم (٢٠١)، وفيه حصين السلولي، متهم بالوضع. انظر: «اللسان» (٣/ ٢٢٠)، رقم (٢٦٣٢).

(١) أخرجه ابن عدي (١/ ٢٨٤) وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٦٥) من طريق أبي معاوية، عن إسماعيل بن مسلم المكي عن عطاء عن ابن عباس ﵄.
ومدار حديث ابن عباس ﵄ هذا على إسماعيل بن مسلم المكي؛ وهو ضعيف اتفاقاً، وأكثر الأئمة على تركه، كما تقدم (ح١٨٤)، وبه أعله الألباني في «الضعيفة» (٣٩٩)، وحكم بأن إسماعيل متروك، والحديث ضعيف جدّاً.
وذكره السيوطي في «الحاوي للفتاوى» (١/ ٣٥٩) بلفظ: **«اللَّهُمَّ اهد قريشاً؛ فإن علم العالم منهم يسع طبقات الأرض»**، فقال: «رواه أبو يعلى في مسنده من حديث ابن عباس ﵄، وسنده جيد».
وتقدم أن عند أبي يعلى هو الطرف الآخر للحديث، والذي أخرجه به الترمذي وأحمد وغيرهما بسند جيد، وأما إسناد أبي يعلى ففيه طلحة بن عمرو الحضرمي، وهو متروك ساقط. والله أعلم.

(٢) روي كذلك من مرسل الحسن بن مسلم بن يناق المكي، ومجاهد وعطاء بن أبي رباح.
فأما مرسل الحسن بن مسلم: فأخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٥/ ٣٨)، رقم (٢٨٥٥)، وهو متصل إلى من أرسله، ورجاله ثقات رجال الشيخين، إلا شيخ الفاكهي فمن رجال مسلم وحده.
وأما مرسل مجاهد: فأخرجه الفاكهي (٤/ ٣٢٠)، رقم (٢٧٥٧) بإسناد لا بأس به، عن ابن جريج، قال: قال مجاهد، وذكره. وابن جريج لم يسمع من مجاهد إلا حديثاً واحداً ـ كما قال البرديجي ـ وهو إذا لم يصرح بالسماع فحديثه مدلس شبه لا شيء، حتى قال الدارقطني: «شر التدليس تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح»، وقال الإمام أحمد: «بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة». انظر: «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٣٨ ـ ٣٥٤)، رقم (٣٥٣٩)، «الميزان» (٢/ ٦٥٩)، رقم (٥٢٢٧)، «طبقات المدلسين» للحافظ (٨٣).
وأما مرسل عطاء بن أبي رباح: فأخرجه ابن عبدالبر في «الانتقاء» (ص٨٣) من طريق =

وهو منطبق على إمامنا الشافعي، ويؤيده قول أحمد «رَحِمَهُ اللَّهُ» كما في «المدخل» أيضاً: إذا سئلت عن مسألة لا أعرف فيها خبراً أخذت فيها بقول الشافعي؛ لأنه إمام عالم من قريش، قال: وروي عن النبي ﷺ أنه قال: **«عالم قريش يملأ الأرض علماً»**[١]. انتهى.

فما كان الإمام أحمد ليذكر حديثاً موضوعاً[٢] يحتج به أو يستأنس به

= أبي جعفر العقيلي ـ في «التاريخ الكبير» له ـ، ثم من طريق صالح بن رستم الدمشقي، عن عطاء مرسلاً.

وصالح بن رستم الدمشقي أبو عبدالسلام الهاشمي مولاهم: قال أبو حاتم: «مجهول، لا نعرفه»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٤٥٧)، وقال الذهبي: «روى عنه ثقتان، فخفت الجهالة»، وقال ابن حجر: «مجهول، من الثالثة»، وقال البخاري: «عن مكحول، منقطع».

فإن كان قصد البخاري بالانقطاع ما بين صالح بن رستم ومكحول، فعن عطاء أولى بالانقطاع، وعلى كل فتفرد مثله عن عطاء منكر جدّاً، وابن جريج صاحب عطاء وخاصته، يروي الحديث عن مجاهد بالانقطاع والإرسال، فلو كان عند عطاء كان أولى أن يسنده عنه. والله أعلم.

وانظر له: «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٧٩)، رقم (٢٨٠٥)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٠٣)، رقم (١٧٦٥)، «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٥ ـ ٤)، رقم (٢٨١١)، «المقتنى» للذهبي (٣٨٩٤)، «الميزان» (٢/ ٢٩٥)، رقم (٣٧٩٢)، «التقريب» (٢٨٦٠).

(١) كتاب «المدخل» للبيهقي ناقص من أوله، وأخرجه ابن عساكر (٥١/ ٣٣٩) من طريق البيهقي عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، عن أبي عبدالله محمد بن العباس العصمي، عن أبي إسحاق أحمد بن محمد بن ياسين الهروي؛ سمعت إبراهيم بن إسحاق الأنصاري يقول: سمعت المروذي صاحب أحمد بن حنبل يقول: وذكره. وهذه قصة موضوعة، وإسنادها فيه ثلاث طوام كبرى:

١ ـ إبراهيم بن إسحاق، أبو إسحاق الأنصاري، المعروف بالغسيلي، نزيل هرات، قال الخطيب: «كان غير ثقة». «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٨ ـ ٣٩)، رقم (٣٠٦٠).

٢ ـ أحمد بن محمد بن ياسين الحداد، أبو إسحاق الهروي، صاحب تاريخ هراة: قال الدارقطني: «هو شر من أبي بشر، وحسبك من يكون شراً من أبي بشر عاراً»، وقال في أبي بشر المصعبي: «كذاب، يضع الحديث، لا خير فيه». «سؤالات السلمي» (٢٠، ٢١)، «الميزان» (١/ ١٤٩ ـ ١٥٠)، رقم (٥٨٣).

٣ ـ أبو عبدالرحمٰن السلمي ـ صاحب تصانيف الصوفية ـ: حافظ متهم، كما تقدم.

(٢) لا يحتج الإمام أحمد بحديث موضوع، ولا بواهٍ نحو هذا، ولكن القصة موضوعة =

للأخذ في الأحكام بقول شيخه الشافعي، وإنما أورده بصيغة التمريض احتياطاً للشك في ضعفه، فإن إسناده لا يخلو من ضعف. قاله العراقي[١] ردّاً على الصغاني في زعمه أنه موضوع[٢]، بل قد جمع شيخنا طرقه في كتاب سماه: «لذة العيش في طرق حديث الأئمة من قريش»[٣].

٦٨٤ **حديث: «العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه».**

متفق عليه عن ابن عباس به مرفوعاً[٤].

٦٨٥ **حديث: «العائلة ولو بنت».**

في: «الدين ولو درهم»[٥] [ق١٢٥/ب].

٦٨٦ **حديث: «العبد من طينة مولاه».**

في: «طينة المعتق»[٦].

٦٨٧ **حديث: «العبيد إذا جاعوا سرقوا».**

في: «إن الأسود»[٧].

٦٨٨ **حديث: «عجب ربنا من شاب ليست له صبوة».**

في: «إن الله يحب الشاب التائب»[٨].

= عليه، كما تبين. والله أعلم.

(١) لعله في رسالته التي ألفها في الرد على الصغاني في كتابه «الدر الملتقط»، وقد طبع منتقى (١٣) حديثاً منه آخر كتاب «مسند الشهاب»، بتحقيق الشيخ حمدي السلفي. والله أعلم.

(٢) لم أقف عليه في «الموضوعات» للصغاني، ونقله كذلك الفتني في «تذكرة الموضوعات» (ص١١١)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (المناقب، ح١٩٢/١٢٢٩)، ثم نقل الفتني (ص١١٢) تعقب العراقي هذا عن المؤلف في كتابه هذا.

(٣) علق عليه في هامش الأصل: «ما يعلم صار لمن»، وذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٥٤٨/٢).

(٤) أخرجه البخاري (٢٥٨٩، ٢٦٢١، ٦٩٧٥)، ومسلم (١٦٢٢)، واتفقا عليه من حديث عمر رضي الله عنه أيضاً. انظر: «صحيح البخاري» (ح٣٠٠٣)، و«مسلم» (ح١٦٢٠).

(٥) تقدم بالرقم (٥١٠).

(٦) تقدم قريباً بالرقم (٦٧٥).

(٧) تقدم بالرقم (٢٢٣).

(٨) الحديث (٢٤٤).

٦٨٩ **حديث: «العجلة من الشيطان».**

في: «التَّأَنِّي»[١].

٦٩٠ **حديث: «العداوة في الأهل، والحسد في الجيران، والمنفعة في الإخوان».**

لم أقف عليه حديثاً[٢]، وإنما رويناه في «شعب الإيمان» للبيهقي وغيرِه من طريق بشر بن الحارث قولَه، بلفظ: «**في القرابة**»[٣]، لا: «الأهل»[٤].

٦٩١ **حديث: «عداوةَ العاقل ولا صحبةَ المجنون».**

هو كلام صحيح[٥]، ولكن يروى عن عمر بن الخطاب، رفعه:

---

(١) الحديث (٣١٨).

(٢) في «الجد الحثيث» (٢٧٥): «ليس بحديث، . .».

(٣) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٩/ ٢٨، ٣٧/ ٦٢١٢، ٦٢٣٠)، بإسناد لا بأس به، عن محمد بن يوسف الجوهري ـ صاحب بشر الحافي ـ عن بشر به.
ومن طريق البيهقي أخرجه ابن عساكر (١٠/ ٢١٠)، إلا أنه سقط متنه مع أثر آخر عن بشر بمتنه وسنده ـ وذكرهما ابن منظور في «مختصر تاريخ دمشق» (٥/ ٢٠٢) ـ، وألصق الإسناد بإسناد ومتن آخر عن الجوهري عن بشر. والله أعلم.

(٤) ولفظ: «**العداوة في الأهل**»، ذكره ابن تيمية في «منهاج السُّنَّة» (٢/ ٦٢) كمثل سائر. والله أعلم.

(٥) في «الأسرار المرفوعة» (ص٢٤٥، ح٢٨٨) و«المصنوع» للقاري (١٨٧): «ليس بحديث»، وهو من الأمثال السائرة يرد في كتب الأمثال بلفظ: «معاداة العاقل خير من مصادقة الأحمق ـ أو: الجاهل». انظر: «فصل المقال» للبكري (ص١٨٧)، رقم (٥٨)، و«الأمثال» لابن رفاعة الهاشمي (١٢٢٩) و«المستقصى في أمثال العرب» للزمخشري (٢/ ٣٤٦)، رقم (١٢٦٥).
وللفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٨١)، والبيهقي في «الشعب» (١٢/ ٦١)، رقم (٩٠٢٤) ومن طريقهما لابن عساكر (٢٢/ ٦٥) عن أبي حازم سلمة بن دينار أنه قال: «يكون لي عدو صالح أحب إلي من أن يكون لي صديق فاسد»، وذكره السيوطي في «الدرر المنتثرة» (ح٣٠٧)، وملا علي القاري في «الأسرار المرفوعة» (٢٨٧) عن وكيع في «الغرر» له، عن أبي حازم، بلفظ: «لأن يكون لي عدو صالح أحب إلي من أن يكون لي صديق فاسق». وإسناده صحيح إلى أبي حازم. والله أعلم.

«استعيذوا بالله من ثلاث»، وذكر منها: «معاداةَ العاقل»[١].

٦٩٢ حديث: «العدس».

في: «قُدِّس»[٢].

٦٩٣ حديث: «عدو المرء من يعمل بعمله».

ما علمته حديثاً[٣]، ولكن قد اعتمد معناه بعض العلماء في الشهادات، مع قول الشاعر:

والخارب[٤] اللص يحب الخاربا[٥]

الذي ظاهره التنافر، للجمع بينهما.

٦٩٤ حديث: «العدة دين».

الطبراني في «الأوسط»، والقضاعي[٦] وغيرهما؛ من حديث ابن مسعود

---

(١) ذكره الديلمي في «الفردوس» (١/ ٨٦)، رقم (٢٧٢)، وهو ساقط من مخطوط الزهر.
والاستعاذة من معاداة العاقل: لأنه عارف بموارد الأمور ومصادرها، وطرق المكر والدهاء والخديعة، وأما العدو الجاهل فليس له من ذا كبير شيء، إلا أنه يصدر في الأمور بحمق، وذا شديد في السلم، وخير في الحروب. والله أعلم.

(٢) سيأتي بالرقم (٧٧٢).

(٣) في «الأسرار المرفوعة» (٢٨٩) و«المصنوع» (١٨٧): «ليس بحديث»، ولأبي نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٩٢) عن ابن عيينة، أنه قدم مكة وفيها رجل من آل المنكدر يفتي، فقعد سفيان يفتي، فقال المنكدري: من هذا الذي قدم بلادنا يفتي؟ فكتب إليه سفيان: حدثني محمد وابن دينار عن ابن عباس ﵄ قال: «مكتوب في التوراة: عدوي الذي يعمل عملي»، فكف عنه المنكدري.
وفي سنده عبدالله بن جعفر الخاقاني: لم أقف له على ترجمة، وبقية رجاله ثقات أئمة. والله أعلم.

(٤) قال الهروي: «الخارب: سارق الإبل خاصة، ثم نقل إلى غيرها اتساعاً». «النهاية» لابن الأثير (٢/ ١٥ ـ خرب). وانظر المصادر التالية أيضاً.

(٥) هو: طرف من رجزٍ لم أقف على صاحبه، فمنهم من جعله أول الرجز، ومنهم من ذكره آخره.
انظر: «الكامل» للمبرد (٢/ ٩٣٧)، و«غريب الحديث» للخطابي (٢/ ٢٦٦)، «فصل المقال في شرح الأمثال لأبي عبيد» للبكري (ص١٦٤)، وغيرها.

(٦) لم أقف عليه عند القضاعي من حديث ابن مسعود ﵁، وإنما أخرجه من طريق شيخ =

أنه قال: لا يَعِدْ أحدكم صبيه ثم لا ينجز له، فإن رسول الله ﷺ قال: وذكره[١].

ولفظه عند أبي نعيم في «الحلية»: إذا وعد أحدكم صبيه فلينجز له، فإني سمعت رسول الله ﷺ، وذكره بلفظ: «**عطية**»[٢]. والموقوف منه فقط عند

= الطبراني نفسه، عن علي رضي الله عنه وحده، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٢٣)، رقم (٣٥١٣) عن حمزة بن داود بن سليمان بن الحكم بن الحجاج بن يوسف الثقفي الأبلي قال: نا سعيد بن مالك بن عيسى الأبلي قال: نا عبدالله بن محمد بن الأشعث الحداني، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**العدة دين**». وقال: «لم يروه عن الأعمش إلا عبدالله بن محمد الحداني، ولا رواه عنه إلا سعيد بن مالك، ولا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد».
وأخرجه أيضاً في «الأوسط» (٤/ ٢٣)، رقم (٣٥١٤) و«الصغير» (١/ ٢٥٦)، رقم (٤١٩) عن حمزة بن داود به عن إبراهيم، عن الأسود، وعلقمة، عن علي بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود رضي الله عنهما به، وقال: زاد علي في حديثه: «ويل لمن وعد ثم أخلف» يقولها ثلاثاً.
ومن طريق الطبراني أخرجه الديلمي (٢/ ٢٥٧/ ب)، ومن طريق شيخ الطبراني رواه القضاعي (ح٧) به عن علي رضي الله عنه وحده، بتمامه عند الديلمي، وللقضاعي: «العدة دين» فقط، وسمى الراوي عن الأعمش «عبدالله بن محمد بن أبي الأشعث».
وهذا الإسناد فيه جملة علل:
١ ـ عبدالله بن محمد بن أبي الأشعث ـ أو: ابن الأشعث ـ: قال الذهبي: «جاء في خبر منكر، لا أعرفه»، وأقره ابن حجر. انظر: «الميزان» (٢/ ٤٩٠)، رقم (٤٥٥٢) «المغني» (٣٣٣٠) «اللسان» (٤/ ٥٦٢)، رقم (٤٤٠٤).
٢ ـ سعيد بن مالك بن سعيد الأبلي: لم أقف له على ترجمة.
ومن أجلهما قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص٨٠١)، والعراقي في «المغني» (ح١٨٩١): «في إسناده جهالة»، وفي موضع آخر (ح٢٩٣٨) ضعف إسناده.
٣ ـ حمزة بن داود الثقفي الأبلي، قال الدارقطني: لا شيء [«سؤالات السهمي» (٢٧٨)، «الميزان» (١/ ٦٠٧)، رقم (٢٣٠١) «اللسان» (٣/ ٢٨٩)، رقم (٢٧٨٠)]، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٩٥)، رقم (٦٨٣٣).
وما يتفرد به عن مثل الأعمش بمثل هذا الإسناد لا يقل حكماً عن المنكر، والمنكر لا يقوي ولا يتقوى.

(٢) أخرجه أبو الشيخ في «الأمثال» (٢٤٩) وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٥٩)، والقضاعي =

البخاري في «الأدب المفرد» بزيادة(١)

= (ح٦) من ثلاث طرق عن سعيد بن عمرو السكوني، قال: ثنا بقية، عن أبي إسحاق الفزاري، عن الأعمش، عن شقيق، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

قال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به الفزاري، ولا أعلم رواه عنه إلا بقية»، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٦/ ٦٢٨)، رقم (٢٨١٤): سألت أبي عن حديث بقية هذا، فقال: «هذا حديث باطل»، وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص٨٠٢): «في إسناده نظر، وأوله صحيح عن ابن مسعود من قوله»، وعلته عنعنة بقية في جميع سلسلة الإسناد، مع تفرده به عن الفزاري عن الأعمش، وبقية معروف بتدليس التسوية، وبه أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٥/ ٥٢٧)، رقم (٥١٨٢).

والمحفوظ عن ابن مسعود رضي الله عنه من طرق عنه ـ كما سيأتي ـ أنه يستدل للزوم الوفاء بالوعد، وحرمة الكذب ولو هزلاً بقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾، [التوبة: ١١٩] وفي قراءته رضي الله عنه: {وكونوا من الصادقين}، وكذا يستدل له بقوله ﷺ: **«لا يزال الرجل يصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، ولا يزال الرجل يكذب حتى يكتب عند الله كذاباً»**.

قال البوصيري: «له إسناد صحيح غريب جدّاً؛ رواه إبراهيم بن دريك ـ وهو من الثقات ـ عن أبي نعيم، عن الثوري، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن أنس رضي الله عنه بمعناه». ولم أقف عليه.

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٨٧) وسعيد بن منصور (٥/ ٢٩٥)، رقم (١٠٤٩)، وهناد في «الزهد» (٢/ ٦٣٣)، رقم (١٣٧٢)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٥٤٣) و«ذم الكذب» (٧٩)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» ـ مسند علي (٣/ ١٤٦، ١٤٧)، رقم (٢٥٠، ٢٥٥) من طريق ثلاثة من الثقات عن الأعمش عن مجاهد عن أبي معمر عبدالله بن سخبرة عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: « لا يصلح الكذب في جد ولا هزل، ولا أن يعد أحدكم ولده شيئاً ثم لا ينجز له».

وأخرجه وكيع في «الزهد» (٣٨٩)، وأحمد (٧/ ١٠ ـ ١١)، رقم (٣٨٩٦) وأبو يعلى (٩/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، رقم (٥٣٦٣)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» (٣/ ١٣٥)، رقم (٢٢٣)، وابن المقرئ في «المعجم» (ح٤٩٣) من أربع طرق عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله رضي الله عنه، مثله لوكيع، ونحوه لغيره، وزاد وكيع وابن المقرئ استشهاد ابن مسعود رضي الله عنه بقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [التوبة: ١١٩]، وهو في قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: ﴿وكونوا من الصادقين﴾.

وبمثله رواه وكيع (٣٩٤)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» (٣/ ١٤٧)، رقم (٢٥٥) عن =

وللطبراني والديلمي وآخرين، عن علي مرفوعاً: «**العدة دين، ويل لمن وعد ثم أخلف، ويل له، ويل له**» ثلاثاً[(١)]

= الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن عبدالله بن مسعود ﷺ، وزاد أحمد ـ واللفظ له ـ وابن جرير: قال: وإن محمداً قال لنا: « لا يزال الرجل يصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، ولا يزال الرجل يكذب حتى يكتب عند الله كذاباً».

وهو عند عبدالرزاق (١١/ ١١٦)، رقم (٢٠٠٧٦) ـ ومن طريقه للطبراني في «الكبير» (٩/ ٩٦)، رقم (٨٥١٨)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٤٤١)، رقم (٤٤٥٤) ـ عن معمر، وعند البغوي في «شرح السُّنَّة» (١٣/ ١٥٣)، رقم (٣٥٧٥) من طريق إسرائيل، كلاهما (معمر، وإسرائيل) عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص به في خطبة لابن مسعود ﷺ كان يتنابها أيام الخميس.

وقد أخرجها بهذا الطرف؛ الطبراني في «الأوسط» (٨/ ٣١)، رقم (٧٨٧١) و«الكبير» (٩/ ٩٧)، رقم (٨٥٢٢) من طريق إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان، والقضاعي (٢/ ٢٦٣)، رقم (١٣٢٥) من طريق إدريس بن يزيد الأودي، كلاهما عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن ابن مسعود ﷺ بطولها.

ويزيد فيها بعضهم على بعض، ويختلفون استهلالاً، وتقديماً وتأخيراً.

ورفعه الدارمي (٣/ ١٧٨٣)، رقم (٢٧٥٧) عن عثمان بن محمد، عن جرير، عن إدريس الأودي، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص به، وحكم الألباني في «الضعيفة» (٦٣٢٣) بشذوذه، وهو كما قال.

والطرف الأول منه عند وكيع في «الزهد» (٣٨٨) وهناد فيه أيضاً (٢/ ٦٣٢ ـ ٦٣٣)، رقم (١٣٦٩ ـ ١٣٧١)، وسعيد بن منصور ـ التفسير (٥/ ٢٩٣ ـ ٢٩٦)، رقم (١٠٤٨ ـ ١٠٥٠)، وابن أبي شيبة (١٣/ ١٤٩ ـ ١٥٠)، رقم (٢٦١١٤)، وابن جرير (١٤/ ٥٥٩ ـ ٥٦٠)، رقم (١٧٤٥٦ ـ ١٧٤٦١) وفي «تهذيب الآثار» (٣/ ١٤٦ ـ ١٤٧)، رقم (٢٥١ ـ ٢٥٤). وإسناده صحيح، وصححه ابن رجب في «جامع العلوم» (ص٨٠٢)، والألباني في «صحيح الأدب المفرد» (٢٩٨/ ٣٨٦، ٢٩٩)، رقم (٣٨٧) و«الضعيفة» (٦٣٢٣).

(١) أما رواية الطبراني والقضاعي والديلمي فتقدمت في تخريج رواية ابن مسعود ﷺ، وإسنادهما واحد.

ورواه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٧٠) ـ ومن طريقه الديلمي (٢/ ٢٥٧/أ ـ ب)، وابن عساكر (٥٢/ ٢٩٣) ـ من طريق محمد بن الحسن أبي بكر الجوري الأصبهاني المتعبد، عن الحسن بن سهل العسكري [وفي «تاريخ أصبهان»: السكري]، عن سعيد بن مالك بن عيسى [وقال ابن عساكر: سعيد بن يحيى]، عن عبدالله [زاد الديلمي: ابن محمد] بن الأشعث الحراني، عن الأعمش، عن إبراهيم، =

وأورد القضاعي منه لفظ الترجمة فقط(١)، والديلمي معناه بلفظ: «**الواعد بالعدة مثل الدين أو أشد**»(٢)، وفي لفظ له: «**عدة المؤمن دين، وعدة المؤمن كالأخذ باليد**»(٣).

= عن علقمة، والأسود، عن علي رضي الله عنه به.
وعبدالله بن محمد بن الأشعث الحراني ـ أو الحداني ـ، وسعيد بن مالك بن سعيد الأبلي، مجهولان ـ كما تقدم ـ وتقدم حكم الذهبي على هذا الحديث بالنكارة، وحكم أبي حاتم الرازي عليه بالبطلان.
وفي هذا الإسناد كذلك: الحسن بن سهل بن سعيد أبو علي العسكري؛ روى عنه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل»، وابن عقدة وغيرهما من الحفاظ، ولم أقف له على ترجمة.
ومحمد بن الحسن أبو بكر الجوري الأصبهاني: ترجم له أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٧٠) ـ وقال: أحد المتعبدين، صحب سهل بن عبدالله، وانتقل إلى دمشق، ومات بها ـ، وترجم له ابن عساكر (٥٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩٤)، رقم (٦٢٠٨)، وسماه: «محمد بن الحسن بن أحمد بن الصباح بن عبدالحميد أبو بكر المعروف بابن أبي الذيال الثقفي الأصبهاني، الجوري [عدل في المطبوع إلى: الجواربي] الزاهد»، وذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٣/ ١٠) وغيره، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وخرج له أبو نعيم ومن طريقه ابن عساكر هذا الحديث، وذكر ابن عساكر أنه كان يدعي معرفة خواطر الأنفس، وحكى له حكايات في ذلك، وهو خطير جدّاً، يسقط صاحبه عن أن يعتمد عليه. والله أعلم.

(١) تقدم، مع بيان نكارته.

(٢) أخرجه الديلمي [«زهر الفردوس» (٤/ ١٤٥)]، وفيه أبو البختري وهب بن وهب الملقب بوهبان ـ ابن امرأة جعفر الصادق ـ، وهو من رؤساء الكذابين، كما قال ابن الملقن في «البدر المنير» (١/ ٤٢٣)، وتقدمت ترجمته، ودونه في الإسناد خمسة لم يتبين لي أحوالهم وتراجمهم. والله أعلم.

(٣) أخرجه الديلمي (٢/ ٢٤٢/ ب) من طريق ابن شاهين، عن علي بن علي بن محمد بن جعفر بن عنبسة العسكري ـ بالبصرة ـ عن دارم بن قبيصة بن بهشل الصنعاني، عن علي بن موسى الرضا، سمعت أبي يحدث عن أبيه، عن جده محمد بن علي، عن أبيه، عن جده علي رضي الله عنه مرفوعاً.
وهذا الإسناد فيه عدة علل:
١ ـ علي بن موسى الرضا: تقدمت ترجمته، وأن الآفة ممن دونه.
٢ ـ دارم بن قبيصة بن نهشل الصنعاني: لم أقف له على ترجمة، وأخرج ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٨٣)، رقم (٩٠) من طريق ابن شاهين عن العسكري المذكور، عن =

وللطبراني في «الأوسط» عن قَبَاثِ بن أَشْيَم(١) الليثي(٢) مرفوعاً: «**العدة عطية**»(٣).

= دارم هذا، عن يحيى بن عبدالله بن الحسن العلوي، عن يحيى بن زيد بن علي، عن آبائه حديثاً موضوعاً، فقال: «لا يصح، وعامة رواته لا يعرفون»، فهذا أحد المجاهيل، ولا يعدو أن يكون هو الآفة أو الراوي عنه، وإلا فمن دونهما كلهم ثقات أجلاء. والله أعلم.

٣ ـ علي بن علي بن محمد بن جعفر بن عنبسة ـ وراق عبدان ـ العسكري: أخرج الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٤٠)، رقم (٥٠٥٠) حديثاً باطلاً ـ كما قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٤٠٦)، رقم (٤٢٦٤) ووافقه ابن حجر في «اللسان» (٤/ ٤٥٤)، رقم (٤١٩٦) ـ من روايته عن الأنباري المذكور، عن الأصمعي عن كدام بن مسعر بن كدام بإسناده، فقال الخطيب: «هذا الحديث منكر جدّاً، وهو غير ثابت، وفي إسناده غير واحد من المجهولين»، فكأنه أحد المجهولين، وعليه ذكره ابن حجر في «اللسان» (٦/ ٢١)، رقم (٥٤٨٩). فلعل الآفة في الحديثين من هذا الرجل. والله تعالى أعلم

(١) قباث: بتخفيف الموحدة، وبعد الألف مثلثة، والمشهور فتح أوله، وقيل: بالضم، وبه جزم ابن ماكولا.
و«أشيم»: بمعجمة، وزن أحمر. انظر: «الإكمال» (٧/ ٩٣)، و«الإصابة» (٩/ ١٢ ـ ١٣)، رقم (٧٠٨٩).

(٢) هو: قباث بن أشيم بن عامر الليثي رضي الله عنه، ولد عام الفيل ـ وقيل: قبلها، والأول أصح ـ، وشهد بدراً مع المشركين، ثم أسلم بعد الخندق وحسن إسلامه، وشهد حنيناً واليرموك، وسكن حمص، وبقي إلى زمن عبدالملك بن مروان. والله تعالى أعلم. انظر: «المعجم الكبير» للطبراني (١٩/ ٣٥)، «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٤/ ٢٣٥٧)، «المستدرك» (٣/ ٦٢٥)، «أسد الغابة» (٤/ ٣٥٩)، رقم (٤٢٥٦)، «الإصابة» لابن حجر (٩/ ١٢ ـ ١٥)، رقم (٧٠٨٩).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/ ٢٠٩)، رقم (١٧٥٢) عن أحمد بن محمد بن أبي موسى الأنطاكي، عن أصبغ بن عبدالعزيز بن مروان الحمصي، عن أبيه، عن جده أبان بن سليمان، عن أبيه سليمان، عن قباث بن أشيم الليثي قال: قال رسول الله ﷺ: «**العدة عطية**».
قال الطبراني: «لا يروى عن قباث إلا بهذا الإسناد، تفرد به: أصبغ».
وشيخ الطبراني: أحمد بن محمد بن أبي موسى القاضي، أبو بكر الأنطاكي الفقيه: لم يذكر فيه ابن عساكر (٥/ ٤٥٥ ـ ٤٥٧)، رقم (٢٢٢) جرحاً ولا تعديلاً، وشيخه أصبغ بن عبدالعزيز بن مروان بن أبان بن سليمان بن مالك الليثي: قال أبو حاتم الرازي: مجهول [«الجرح» (٢/ ٣٢١)، رقم (١٢١٧)، و«اللسان» (٢/ ٢٠٨)، =

وللخرائطي في «المكارم» عن الحسن البصري مرسلاً: أن امرأة سألت رسول الله ﷺ شيئاً فلم تجده عنده، فقالت: عدني، فقال رسول الله ﷺ: **«إن العدة عطية»**، وهو في «المراسيل» لأبي داود[(١)]

وكذا في «الصمت» لابن أبي الدنيا؛ من حديث يونس بن عبيد البصري، عن الحسن، أن النبي ﷺ قال: **«العدة عطية»**[(٢)]، وفي لفظ عن

= رقم (١٣٠٠)]، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٩٦)، رقم (٦٨٣٤).
وزاد الألباني في «الضعيفة» (١٥٥٤): «وأبان بن سليمان مجهول الحال، كناه ابن أبي حاتم [«الجرح والتعديل» ٢/ ٣٠٠/١١٠٦] بأبي عمير الصوري، ولم يزد في بيان حاله على قوله: «وكان من عباد الله الصالحين، يتكلم بالحكمة». وأما أبوه سليمان، فلم أجد له ترجمة».
وأبان بن سليمان أبو عمير الصوري: لم يرفع ابن أبي حاتم نسبه، ولا ذكر رواية ولده عنه، فيحتمل أن يكون هذا، ويحتمل غيره أيضاً، وآباء أصبغ لم أجد ترجمة لأي منهم. والله تعالى أعلم
ومن أجل تجمع هؤلاء المجاهيل في الإسناد، قال السمعاني في «التفسير» (٣/٢٩٩): «هو خبر غريب»، وضعف إسناده الهيثمي ـ كما تقدم ـ، والعراقي في «المغني» (ح١٨٩٠)، والألباني في «الضعيفة».

(١) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٥٢٢)، والخرائطي في «المكارم» (١/ ٨٢)، رقم (٢٠٦) ـ واللفظ له ـ من طريقين عن يونس بن عبيد، عن الحسن به.
وأخرجه عبدالرزاق (١١/ ٩٥)، رقم (٢٠٠٢٦) عن معمر، عمن سمع الحسن يحدث به، نحوه.
ورجال روايتي أبي داود والخرائطي كلهم ثقات، ويتابعهم على الإرسال طريق ابن أبي الدنيا الآتي أيضاً.
ورواه ابن أبي عمر العدني [«إتحاف الخيرة» (٥/ ٥٢٧)، رقم (٥١٨٢) و«المطالب العالية» (٥/ ٧٢٠)، رقم (٩٨٥)] عن عبدالوهاب، عن يونس، عن الحسن، عن امرأة سألت رسول الله ﷺ نحوه.
قال البوصيري: «رجاله ثقات»، وهو كما قال، وشيخ ابن أبي عمر هو عبدالوهاب بن عبدالمجيد بن الصلت الثقفي أبو محمد البصري: ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين [«التقريب» (٤٢٦١)]، وهنا خالف ثقتين من أصحاب يونس بن عبيد، وثالثهم معمر ـ ولعله أيضاً سمعه عن يونس ـ، فرووه عن الحسن «أن امرأة سألت» مرسلاً، ووصله عبدالوهاب الثقفي فكان شاذاً. والله أعلم.

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (ح٤٥٣) من طريق محمد بن أبي عدي، عن يونس به. =

يونس بن عبيد، عن الحسن، قال: سأل رجل النبي ﷺ شيئاً، فقال: «**ما عندي ما أعطيك**»، فقال: تعدني، فقال رسول الله ﷺ: [ق١٢٦/أ] «**العدة واجبة**»[١] وقد أفردته مع ما يلائمه في جزء[٢]، وفيه في الإخلاف:

لسانك أحلى من جنى النحل موعداً ... وكفك بالمعروف أضيق من قفل
تمني الذي يأتيك حتى إذا انتهى ... إلى أمدٍ ناولته طرف الحبل[٣]

وقوله:

= ومرسل الحسن هذا حكم الألباني في «الضعيفة» (١٥٥٤) بضعفه للإرسال، لا سيما وأن مراسيل الحسن البصري شبه الريح، كما قال بعض الأئمة، والشواهد المسنِدة لشدة ضعفها غير ناهضة للتقوية. بينما ذهب ابن مفلح في «الفروع» (٩٣/١١)، والأمير المالكي في «أسنى المطالب» (ح٩٣٤) إلى تحسين إسناده بمجموع طرقه، وأما الحافظ السخاوي فساق في «التماس السعد» (ص٧٥ ـ ٧٩) شواهده من الأحاديث الدالة على لزوم الوفاء بالوعد واعتبار خلفه كذباً، ثم قال: «وهذه الطرق يؤكد بعضها بعضاً»، فمرسل الحسن يتقوى بما في الباب من أحاديث، ولا سيما ما تقدم من الموقوف عن ابن مسعود رضي الله عنه، وما استشهد به رضي الله عنه من آية وحديث. وأما سائر المسانيد المتقدمة فواهية جدّاً، غير قابلة للاستشهاد. والله تعالى أعلم.

(١) لم أقف عليه، ونسبه المؤلف في «التماس السعد» (ص٧٥) إلى أول «الفوائد» التي بآخر «مسند عمر» لأبي بكر أحمد بن سليمان بن الحسن النجاد، وهو لم يوجد منه إلا الجزء السابع، وطبع بتحقيق د. محفوظ الرحمٰن، من مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، عام ١٤١٥هـ.

(٢) هذا الجزء هو المسمى «التماس السعد في الوفاء بالوعد»، طبع بتحقيق الشيخ عبدالله بن عبدالواحد الخميس، من مكتبة العبيكان، بالرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٧.

(٣) نقله ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (ص٣٣٠)، والدينوري في «المجالسة» (١٦٨/٧)، رقم (٣٠٧٠) عن المبرد، لمسلم بن الوليد ـ وهو الأنصاري، مولاهم ـ أبو الوليد، المعروف بصريع الغواني (ت٢٠٨هـ).

وحكى الدينوري في «المجالسة» (٩٥/٥)، رقم (١٨٩٧) أن ابن قتيبة أنشده له، ومن هنا نقله السخاوي، كما في «التماس السعد» (ص١٣). وذكر في «ديوان البحتري» (رقم القصيدة: ٣٢٠٢) أيضاً. والله أعلم.

كانت مواعيدُ عرقوب[١] لها مثلاً ... وما مواعيدها إلا الأباطيل[٢]

وقوله:

وعدت وكان الخلف منك سجية ... مواعيدَ عرقوب أخاه بيثرب[٣]

٦٩٥ حديث: «عُدْ من لا يعودك».

في: «لا تعد»[٤].

٦٩٦ حديث: «عذره أشد من ذنبه».

هو من الأمثال[٥]، وقد قال عمر بن عبدالعزيز ـ كما في سادس عشر «المجالسة»، مما رواه عن ابن أبي الدنيا ـ: إن خصلتين خيرهما الكذب

---

(١) رجل من العمالقة، وسكناه بـ «يترب» من أرض اليمامة، وكان وعد رجلاً ثمر نخلة، فجاءه حين أطلعت، فقال: حتى تصير بلحاً، فلما أبلحت قال: دعها حتى تصير بسراً، فلما أبسرت قال: دعها حتى تصير رطباً، فلما أرطبت قال: دعها حتى تصير تمراً، فلما أتمرت عمد إليها من الليل فجَدَّها ولم يعطه منها شيئاً، فصارت مثلاً في إخلاف الوعد. انظر: «الفاخر» للمفضل بن سلمة الرقم (٢٣٥)، «فصل المقال» (ص١١٣ ـ ١١٥)، «النهاية» لابن الأثير (٣/ ١٨٤ ـ عرقب)، «تاج العروس» (٣/ ٣٥٩).

(٢) هو من شعر كعب بن زهير الأسلمي، وهو في ديوانه (بيت: ١٠).

(٣) لم ينسبه سيبويه في «الكتاب» (١/ ٢٧٢) لقائل، وذكر العجز منه فقط، وأسنده ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٣/ ١٦٦) عن سيبويه في «الكتاب» بطرفيه، وهكذا أورده أبو عبيد في «الأمثال» (ص٨٧)، وابن منظور في «لسان العرب» (١/ ٥٩٩)، والزبيدي في «تاج العروس» (٣/ ٣٥٩) معزواً للأشجعي عند جميعهم، وهو يزيد بن خُثَيْمة بن عبيد الأشجعي، الملقب «جبيهاء» أو «جبهاء».
ويَتْرب: نقله سيبويه في «الكتاب» (١/ ٢٧٢) ـ وعنه ابن قتيبة في «عيون الأخبار» ـ وأبو عبيدة معمر ابن المثنى وغيرهم بالتاء المثناة، وهي موضع باليمامة. ونقله أبو عبيد: «يثرب»، وهي المدينة، وعليه قيل بأن عرقوباً رجل من الأوس والخزرج، والظاهر أن الأول أقرب. والله أعلم. وانظر: «فصل المقال» للبكري (ص١١٣ ـ ١١٥)، «تاج العروس» وغيرهما.

(٤) الحديث (١٣٠٠).

(٥) ذكره أبو الفرج المعافى بن زكريا النهرواني في «الجليس الصالح» (ص٦٤٤) من أمثال العامة، وكذا قال ابن أبي الدنيا، كما في «المجالسة» للدينوري (٥/ ٤٣٣)، رقم (٢٣٠٧).

لخصلتا سوء؛ يريد الرجل يكذب ثم يعتذر من فعله[(١)]

٦٩٧ حديث: «عرفوا ولا تعنفوا».

في: «علموا» قريباً[(٢)].

٦٩٨ حديث: «عرف الحق لأهله».

قاله للأسير الذي قال: «اللَّهُمَّ إني أتوب إليك» وفيه: «خلوا سبيله». أحمد عن الأسود بن سَرِيْعٍ[(٣)] به مرفوعاً[(٤)].

---

(١) رواه الدينوري في «المجالسة» (٥/ ٤٣٣)، رقم (٢٣٠٧) عن الأوزاعي، قال: قال عمر بن عبدالعزيز.
وإسناده إلى الأوزاعي لا بأس به، إلا أن الأوزاعي مولده (٩٨هـ)، ولم يدرك عمر رَحِمَهُ اللَّهُ.
وأخرج ابن عساكر (٣٤/ ٣٧) من طريق ابن المقرئ عن أبي عروبة الحراني، بإسناد لا بأس به ـ إن شاء الله ـ عن ميمون بن مهران، قال: دخلت على عمر بن عبدالعزيز، وهو متغيظ على عبدالحميد ـ وهو على الكوفة ـ فقال عمر: بلغني أنه قال: لا أطلع على شاهد زور إلا قطعت لسانه!!، قلت: يا أمير المؤمنين! إنه ليس بفاعل، إنما أراد أن يؤدب أهل مصر، فقال عمر: « انظروا إلى هذا الشيخ! إن خلتين خيرهما الكذب لخلتا سوء». وهذا متصل حسن. والله أعلم.

(٢) سيأتي قريباً بالرقم (٧١٨).

(٣) سَريع؛ بفتح السين، التميمي السعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: صحابي نزل البصرة، ومات أيام الجمل، وقيل (٤٢) [«التقريب» (٥٠٠)]. والقول الثاني في وفاته أقرب، وهو قول أحمد وابن معين كما سيأتي.

(٤) أخرجه أحمد (٢٤/ ٣٥٣)، رقم (١٥٥٨٧)، وابن أبي شيبة في «مسنده» [«إتحاف الخيرة» (٧/ ٤١٠)، رقم (٧٢٠٧)] والطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٦)، رقم (٨٣٩ ـ ٨٤٠) ـ ومن طريقه الضياء (٤/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨)، رقم (١٤٥٨ ـ ١٤٦٠) ـ والحاكم (٤/ ٢٥٥)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٢٤٤)، رقم (٤١١١)، والأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١/ ٤٤٦)، رقم (٧٨٩)، والدينوري في «المجالسة» (٢/ ٣٨٧)، رقم (٥٦٢) من طريق جماعة عن محمد بن مصعب القرقيساني، عن سلام بن مسكين والمبارك بن فضالة، عن الحسن، عن الأسود بن سريع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.
وصحح إسناده الحاكم، وتعقبه الذهبي بأن محمد بن مصعب ضعيف، ووافقه عليه البوصيري في «إتحاف الخيرة»، والألباني في «الضعيفة» (٣٨٦٢).
وهذا الحديث فيه ثلاث علل: =

= ١ ـ محمد بن مصعب بن صدقة القرقساني، نـزيل بغداد: ضعفه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن حبان والخطيب وغيرهم من الأئمة، لكثرة غلطه في الرواية، ولروايته بمناكير عن الأوزاعي وحماد بن سلمة وغيرهما، غلط فيها، ولرفعه المراسيل توهماً، إذ كان يعتمد على حفظه دون الكتاب، ولم يكن حافظاً، فهو كما قال ابن حبان: «كان ممن ساء حفظه حتى كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فإن احتج به محتج، وفيما لم يخالف الأثبات إن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً»، وقد مشاه أحمد وابن عدي وأبو زرعة الرازي في درجة الصدوق كثير الخطإ، وليس الثبت، فقال أحمد ـ كما في «سؤالات أبي داود» (٣٢٨) ـ: «حديثه عن الأوزاعي مقارب، وأما عن حماد بن سلمة ففيه تخليط»، وذكر أنه يحدث عنه. وقد ذكر أبو أحمد الحاكم وغيره أنه يحدث عن الأوزاعي وغيره بالمناكير، ولذا لم يحكم الإمام أحمد بصحة رواياته، وإنما قال: «مقارب»، إذ يعرف من حديثه وينكر، وليس هو بثبت فيه، وعليه قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، كثير الغلط». فهو صدوق في نفسه، كثير الغلط في روايته، ويعتبر به فيما لم يخالف فيه، وهنا قد خالف في هذا الحديث، كما سيأتي بيانه إن شاء الله. وانظر: «العلل» لأحمد (٣٨٢٩، ٣٨٤٠)، «الجرح والتعديل» (٨/ ١٠٢ ـ ١٠٣)، رقم (٤٤١)، «الكنى» لأبي أحمد الحاكم (٣/ ٣٢٣)، رقم (١٤٢٠)، «المجروحين» (٢/ ٢٩٣)، «الكامل» (٦/ ٢٦٥)، رقم (١٧٤٧)، «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٧٦ ـ ٢٧٩)، رقم (١٣٦٥)، «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٤٦٠ ـ ٤٦٥)، رقم (٥٦١٢)، «الكاشف» (٥١٥٦)، «التقريب» (٦٣٠٢).

٢ ـ أعله الألباني ثانياً بعنعنة الحسن عند جميع من خرج الحديث، وهو مدلس، إلا أن الأولى منه تعليله بعدم لقي الحسن الأسود ﵁، وعدم سماعه منه، فإن الأسود ﵁ بعد شهادة عثمان ﵁ ركب بأهله سفينة إلى بلاد فارس، ثم لم ير له أثر بعد ذلك، كما قال الحسن نفسه، والحسن لم ينـزل البصرة إلا بعد صفين، وعليه نفى ابن معين وابن المديني والبزار وأبو داود وأبو حاتم الرازي وابنه وغيرهم سماع الحسن منه، وحُمِل قوله: «حدثنا الأسود» على أنه حدث قومه أهل البصرة، كما حُمِل نحوُه في حديثه عن ابن عباس وأبي هريرة وغيرهما ممن لم يلقهم ﵃. قاله البزار وغيره.

وقيل عن ابن المديني: أن الأسود قتل أيام الجمل، والذي في «العلل» له: «أن الأسود لما وقعت الفتنة خرج من البصرة». وروى الإمام أحمد من طريق عمران القطان عن الحسن البصري، قال: «الأسود بن سريع؛ كان من أول من قص في هذا المسجد، وكان يسمى حماد ربه، فلما وقعت الفتنة انطلق إلى فارس حتى مات بها، فقال لهم: إذا رأيت النكراء فلست لكم بصاحب»، فذهب أحمد وابن معين إلى أنه =

٦٩٩ حديث: «العِرْقُ[(١)] دَسَّاسٌ»[(٢)].

أسنده الديلمي عن ابن عباس مرفوعاً.

في حديثٍ أولُه: «الناس معادن»[(٣)]، وسيأتي في النون[(٤)].

= توفي عام (٤٢هـ)، وهذا هو الأقرب، وإليه ميل البخاري. وروى في «التاريخ الكبير» (١/ ٣١٥) بإسناد صحيح عن المبارك بن فضالة، أنه شهد الحسن وقيل له: أسند لنا حديثك في قيام الساعة، فقال: «حدثني به ثلاثة؛ حدثني جابر بن عبدالله، وحدثنيه أنس بن مالك، وحدثنيه عبدالله بن قدامة العنبري ـ وكان امرأ صدق ـ عن الأسود بن سريع»، وفيه تأكيد لما تقدم. والله أعلم.

وانظر: «العلل» لابن المديني (٦٣) ولأحمد (١٧٦٤)، تاريخ الدوري (٤٠٩٤، ٤٥٩٩)، «التاريخ الكبير (١/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦)، رقم (١٤٢٥) سؤالات الآجري ـ العمري (٣٨٠) المراسيل لابن أبي حاتم (١٢٧)، «الثقات» (٣/ ٨)، «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» لابن زبر (١/ ١٤٠)، «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣)، رقم (٥٠٠)، «تحفة التحصيل» (ص٧١)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦)، رقم (٦١٦).

ولعله من أجل هاتين العلتين جزم العراقي في «المغني» (٦٨١) بضعف إسناده. والله أعلم.

٣ ـ وفيه علة ثالثة: وهي المخالفة والشذوذ: فمحمد بن مصعب القرقيساني مع ضعفه، قد خالف في إسناده، حيث رواه أبو عبيد في «الأموال» (٣٦٦) عن عبدالرحمٰن بن مهدي، وابن زنجوية (٥٦٣) عن خلف بن أيوب العامري، كلاهما عن سلام بن مسكين، عن الحسن مرسلاً.

وخلف أوثق من القرقساني، وابن مهدي لا مقارنة به، فرواية القرقساني إذا منكرة. والله أعلم.

(١) العرق: هو أصل كل شيء وما يقوم عليه. «تاج العروس» (٢٦/ ١٣٩).

(٢) أي: دخال. انظر: «مقاييس اللغة» (ص٣٢٨ ـ ٣٢٩)، و«النهاية» لابن الأثير (٢/ ١٠٢).

(٣) أخرجه ابن عدي (٦/ ٢٠٧)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (١٦٤)، وأبو إسحاق في «المزكيات» (٢٢)، والخطيب (٤/ ٢٩)، رقم (١٦٣٣) ـ ومن طريقه الديلمي [«زهر الفردوس» (٤/ ١٠٧ ـ ١٠٨)]، وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٦١٦)، رقم (١٠١٤) ـ وفيه محمد بن سليمان بن مسمول واه، وشيخه عبيد الله بن سلمة بن وهرام مجهول لم يرو عنه غيره، وبهما أعله الألباني في «الضعيفة» (٢٠٤٧)، وسيأتي. والله أعلم.

(٤) الحديث (١٢٤٥).

وتقدم في: «تخيروا»[١] من حديثي عمر وأنس.

٧٠٠ حديث: «عز المؤمن استغناؤه عن الناس».

الطبراني في «الأوسط» ـ واللفظ له ـ من حديث محمد بن حميد[٢]، والقضاعي من حديث عبدالصمد بن موسى القطان[٣]، وابن حميد، والشيرازي في «الألقاب» من حديث إسماعيل بن توبة[٤]، ثلاثتهم؛ عن زافر بن

---

(١) الحديث (٣٣١).

(٢) هو: الرازي، كذبه أبو زرعة وأبو حاتم والبخاري وغيرهم، ووثقه من لم يخبره، كما تقدم.

(٣) لم أقف له على ترجمة. وهذا الحديث رواه القضاعي (١٥١، ٧٤٦) عن أبي إسحاق إبراهيم بن علي الرازي، عن أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي الموت المكي، عن محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي، عن عبدالصمد بن موسى القطان، وابن حميد به.
وابن أبي الموت: وصفه الذهبي في «السير» (١٦/ ٢٥)، رقم (١٢) بالمحدث، وقال في «الميزان» (١/ ١٥٢)، رقم (٥٩٩) و«المغني» (٤٤٧): «ضعف قليلا»، وتعقبه ابن حجر في «اللسان» (١/ ٦٥٢)، رقم (٨١٣) بقوله: «لم أقف على كلام من صرح بتجريحه، وكان من مسندي عصره، وعاش تسعين سنة..» توفي سنة (٣٥١)، وقال عبدالله بن أحمد الفرغاني ـ صاحب الطبري ومذيل تاريخه ـ: «كان ثقةً عفيفاً، ما علمت عليه إلا خيراً»، وقال مسلمة: «ليس هناك» [«الثقات» لابن قطلوبغا (٢/ ٧٦)، رقم (٧٥٥)]، فلعل الذهبي عنى قول مسلمة هذا، وهو يحتمل التليين وغيره، وابن أبي الموت اعتمده الأئمة في رواية جملة من مؤلفات الأئمة في الحديث، كسنن سعيد بن منصور، والناسخ لأبي عبيد، وجامع القعنبي وغيرها. والله أعلم.
وشيخ القضاعي؛ أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن عبدالله الصيرفي الغازي، نزيل مصر: روى عنه القضاعي قرابة عشرين حديثاً، وروى عنه آخرون، ولم أقف له على ترجمة. والله أعلم.
ولم أجد له بمتابع عن عبدالصمد بن موسى القطان به، وأما عن محمد بن حميد وحده فتوبع عليه عند السهمي في «تاريخ جرجان» (ص١٠٢)، والقضاعي (٧٤٨) من وجه جيد، ومحمد بن حميد يتهم بسرقة الأحاديث كما تقدم، ومتابِعه لم أقف له على ترجمة. والله أعلم.

(٤) الثقفي الرازي، طائفي الأصل، نزيل قزوين: صدوق، من العاشرة، مات سنة (٢٤٧). «التقريب» (٤٣٠).
وحديثه هذا لم أقف على إسناده إليه، وإنما علقه العراقي في «رده على الصغاني» =

سليمان[1]، ....

= ـ كما في آخر «مسند الشهاب» (٢/ ٣٥٨) ـ والمؤلف هنا، والسيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٢٨) عن إسماعيل بن توبة عن زافر به، ولم يذكروا إسناد الشيرازي إليه، وبينهما راو أو راويان، والحديث معروف بمحمد بن حميد الرازي، فلا يمكن الاعتماد على هذه المتابعة ما دام الإسناد إليها غير موجود، ويحتمل أن يكون أغرب به بعضهم. والله أعلم.

(١) أبو سليمان القوهستاني السجستاني، الإيادي، كوفي الأصل، نزل بغداد، وسكن الري: قال أحمد وابن معين وأبو داود: «ثقة»، وزاد أبو داود: «وقال فلان: كنت أجلس إلى زافر بن سليمان فيحدث عن سفيان عن مغيرة فيخطئ»، وقيل لابن معين: كيف حديثه؟ قال: «لم يكن به بأس، قد حملنا عنه»، وعده ابن خلفون في الطبقة الثالثة من المحدثين الثقات، وقال أبو حاتم الرازي: «محله الصدق»، وذكره البخاري في الضعفاء، وقال: «عنده مراسيل الحديث ووهم، وهو يكتب حديثه»، وقال العجلي: «يكتب حديثه، وليس بالقوي»، وذكره النسائي في «الضعفاء»، وقال: «عنده حديث منكر عن مالك»، واستنكر هذا الحديث البخاري أيضاً، وقال النسائي في موضع آخر: «ليس بذاك القوي»، وقال زكريا الساجي: «كثير الوهم»، وقال ابن حبان: «كثير الغلط في الأخبار، واسع الوهم في الآثار، على صدق فيه، والذي عندي في أمره الاعتبار بروايته التي يوافق فيها الثقات، وتنكب ما انفرد به من الروايات»، وذكره أبو زرعة الرازي وأبو العرب وابن الجارود وابن السكن والبلخي في الضعفاء، وقال ابن عدي: «أحاديثه مقلوبة الإسناد مقلوبة المتن، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، ويكتب حديثه مع ضعفه» وقال ابن المنادي: «تركت حديثه»، وقال الذهبي: «فيه ضعف»، ولخص ابن حجر ما تقدم بقوله: «صدوق، كثير الأوهام، من التاسعة»، فالقول فيه قول البخاري وابن حبان ومن وافقهما، وأما ابن عدي وابن المنادي فبالغا، وبعض ما أنكره ابن عدي عليه، لعل الوهم فيه ممن دونه، فقد رويت عن زافر من غير وجه على الصواب. والله أعلم.
وانظر: «تاريخ الدوري» (٤٧٥١، ٤٧٧٦، ٤٨٠٦)، «سؤالات ابن الجنيد» (٥٨٧)، «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٥١)، رقم (١٥٠٦)، و«الضعفاء» للبخاري (١٢٩)، ولأبي زرعة مع «سؤالات البرذعي» (٢/ ٦١٩)، رقم (١١٤) وللنسائي (٢١٤)، والعقيلي (٢/ ٩٥)، رقم (٥٥٥)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥)، رقم (٢٨٢٥)، «المجروحين» (١/ ٣١٥ ـ ٣١٦)، «الكامل» (٣/ ٢٣٢ ـ ٢٣٤)، رقم (٧٢٥)، «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٩٤)، رقم (٤٦٠٨)، «تهذيب الكمال» (٩/ ٢٦٧ ـ ٢٧٠)، رقم (١٩٤٧)، وإكماله لمغلطاي (٥/ ٢٥ ـ ٢٦)، رقم (١٦٢٨)، «المغني» (٢١٥٤)، «الكاشف» (١٦٠٥)، «الميزان» (٢/ ٦٣ ـ ٦٤)، رقم (٢٨١٩)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، رقم (٥٦٨)، «التقريب» (١٩٧٩).

عن محمد بن عيينة(١)، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، قال: «جاء جبرئيل إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد! عش ما شئت فإنك ميت، واعمل ما شئت فإنك مَجْزِيٌّ به، وأحبب من شئت فإنك مفارقه، واعلم أن شرف المؤمن قيام الليل، وعزه استغناؤه عن الناس». وهو عند أبي الشيخ، وأبي نعيم، وغيرهما ـ كالحاكم، وصحح إسناده ـ(٢)،

---

(١) في (ز): «عتبة»، وفي (م): «عنبسة»، والتصويب من مصادر التخريج.
وهو أخو سفيان بن عيينة، كما صرح به في رواية السلفي في «المشيخة البغدادية»، ونص عليه الطبراني والشجري. وهو صدوق، له أوهام، من الثامنة، كما في «التقريب» (٦٢١٣).

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٣٠٦)، رقم (٤٢٧٨)، والخلعي في السادس من «الخلعيات» ـ مخطوط (٢٠٨) ـ، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص١٠٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٥٣)، والقضاعي (١٥١، ٧٤٦)، والبيهقي في «الشعب» (١٣/ ١٢٥ ـ ١٢٧)، رقم (١٠٠٥٨)، والخطيب (٤/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٠٢/ ١٠٨) ـ (٧/ ٤٨ ـ ٥٠)، رقم (٥٧٢)، والسلفي في «المشيخة البغدادية» (الجزء: ٣٣، ح١٠، والجزء: ٣٥، ح٦)، وابن عساكر (٢٣/ ٢١٦) من طرق عن محمد بن حميد الرازي، عن زافر بن سليمان به.
قال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث محمد بن عيينة، تفرد به زافر بن سليمان، تفرد عنه محمد بن حميد». وأخرجه الحاكم (٤/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥) عن محمد بن سعيد المذكر الرازي، عن أبي زرعة عبيد الله بن عبدالكريم، عن عيسى بن صبيح، عن زافر بن سليمان به.
وعيسى بن صبيح: هو ابن أبي فاطمة أبو الحسن الرازي: صدقه الرازيان، وأثنيا عليه. «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٧٩)، رقم (١٥٤٨).
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وإنما يعرف من حديث محمد بن حميد عن زافر، عن أبي زرعة عن شيخ ثقة الشك، وتلك الرواية عن سهل بن سعد بلا شك فيه».
وقوله: «عن أبي زرعة، عن شيخ ثقة، الشك» غير مفهوم، سقط منه كلمات متفرقة، وكأنه يعني: ـ والله أعلم ـ أنه لم يكتبه من حديث أبي زرعة الرازي عن شيخ ثقة، والشك فيه من شيخه محمد بن سعيد المذكر، وهو محمد بن أحمد بن سعيد الرازي المذكر؛ ضعفه الدارقطني [«الميزان» (٣/ ٤٥٧/ ٧١٤٦)، «اللسان» (٦/ ١٩/ ٥٤٨٤، ٦/ ٥٢٣/ ٦٤١٦، ٧/ ٤٤٦/ ٧٣١٤)»]. واتهمه الذهبي، فهو لا يعتد به في الرواية عن أبي زرعة، وقد نقل الحافظ في «اللسان» (٦/ ٥٠٣)، رقم (٦٣٨٠) عن الحاكم في «تاريخ نيسابور، قال: «لم ينكر عليه إلا حديث واحد جمع فيه بين =

وحسنه العراقي[(١)]، ....

= أبي العباس بن حمزة ومحمد بن نعيم، وكان سنه يحتمل لقي شيوخ الري، توفي في جمادى الآخرة (٣٤٤)، وهو ابن (٩٨) سنة». وهذا يعني: أن مولده (٢٤٦)، ويكون ابن (١٨) سنة عند وفاة أبي زرعة الرازي (٢٦٤)، فتفرد مثله عن أبي زرعة بحديث يعرف بتفرد أحد المتهمين به غير معتمد، ولذا علق عليه الحاكم بما علق، وأما ما ذكر في تاريخه من أنه لم ينكر عليه إلا حديث واحد فغير دقيق، والحديث الموضوع الذي اتهمه الذهبي به قد أورده عنه الحاكم في «تاريخه» ـ كما في «اللسان» ـ، وهو لا يشك في بطلانه، على إسناد كالشمس. والله أعلم.

وأما ما تقدم من متابعة عبدالصمد بن موسى القطان وإسماعيل بن توبة الرازي فمما لا يعتمد عليهما أيضاً، لما تقدم من عدم الوقوف على إسناده إلى إسماعيل، وعدم الوقوف على ترجمة القطان وراو آخر دونه تفرد بالجمع بينه وبين محمد بن حميد، وغيره لا يذكره. والله أعلم.

(١) في رده على الصغاني في رسالته «الدر الملتقط في بيان الغلط»، التي جمع فيها ما رآه موضوعاً من أحاديث «مسند الشهاب»، وما يتعلق من هذا الرد بـ «مسند الشهاب» مطبوع في آخره، انظر منه: «٢/٣٥٨، ح٦»، وحسن إسناده المنذري في «الترغيب» (١/٢٤٣، رقم ٩٢٩، ١/٣٣٣، رقم ١٢٢٣)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٣٧٥ ـ ٣٧٦)، رقم (١٧٦٤٤)، وقال فيه أيضاً (٢/٥٢٢)، رقم (٣٥٢٩): «فيه زافر بن سليمان وثقه أحمد وابن معين وأبو داود، وتكلم فيه ابن عدي وابن حبان بما لا يضر». وحكم الصغاني وابن الجوزي بوضعه، لحال محمد بن حميد الرازي، وأنهم كذبوه.

وقال الحافظ ابن حجر في «الأمالي» ـ كما في «اللآلي المصنوعة» (٢/٢٧ ـ ٢٨) و«تنزيه الشريعة» (٢/١٠٥)، رقم (٨٤) ـ: «تفرد بهذا زافر، وماله طريق غيره، وهو شيخ بصري صدوق سيء الحفظ كثير الوهم، والراوي عنه محمد بن حميد فيه مقال لكنه توبع، وقد اختلف فيه نظر حافظين؛ فسلكا فيه طريقين متقابلين؛ فصححه الحاكم في المستدرك، ووهاه ابن الجوزي فأخرجه في «الموضوعات»، واتهم به محمداً أو زافراً، ومحمد توبع، وزافر لم يتهم بالكذب، والصواب أنه لا صحيحٌ ولا موضوع، ولو توبع زافر لكان حسناً».

وتقدم أن متابعات محمد بن حميد لا يثبت منها شيء، والحديث معروف لمحمد بن حميد الرازي، ومن حسن إسناده ـ كالمنذري والعراقي والهيثمي ـ لم ينظر إلى كلام الأئمة في محمد بن حميد الرازي، أو اعتبر لثبوته عن زافر بتلكم المتابعات الواهية، وقد روي من حديث أبي داود سليمان بن عمرو النخعي، عن أبي حازم به دون شطريه الأخيرين [«العلل» لابن الجوزي (٢/٤٠٣)، رقم (١٤٨١) من طريق =

لا سيما وفي الباب(١)

= ابن شاهين]، والنخعي هذا من مشاهير الوضاعين، فيبدو أن هذا هو أصل حديث سهل هذا، فقلبه ابن حميد على ذلك الإسناد، ثم قُلِب على غيره، أو يكون زافر بن سليمان وهم فيه، إن ثبت الإسناد إليه، وهو غير ثابت. والأصل فيه ما قاله العقيلي (٢/ ٣٨): «هذا يروى عن الحسن البصري وغيره من قولهم، وليس له أصل مسند». والله أعلم.

(١) ما سيشير إليه المؤلف من حديث أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم؛ إنما يشهدان للطرفين الأخيرين من الحديث ـ كما سيتبين، إن شاء الله ـ إلا طريقاً موضوعاً لحديث ابن عباس رضي الله عنه.

وأما الأطراف الثلاثة الأولى من الحديث فرويت عن جابر وعلي وأنس رضي الله عنهم.

أما حديث جابر رضي الله عنه: فأخرجه الطيالسي (٣/ ٣١٣)، رقم (١٨٦٢) ـ ومن طريقه أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» (٢/ ٢٨١)، والبيهقي في «الشعب» (١٣/ ١٢٥)، رقم (١٠٠٥٧) ـ عن الحسن بن أبي جعفر، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً نحوه دون شطريه الأخيرين.

وأعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٧/ ٤٤٤)، رقم (٧٢٩١)، والمناوي في «فيض القدير» (٤/ ٥٠١)، والألباني في «الصحيحة» (٨٣١) بضعف الحسن بن أبي جعفر البصري، فإنه مجمع على ضعفه، وتركه القطان وأحمد والنسائي وغيرهم، واختار تركه ابن حبان، وقال الفلاس: «صدوق، منكر الحديث»، وقال البخاري والساجي وأبو نعيم: «منكر الحديث»، وقال الجوزجاني: «ضعيف، واهي الحديث»، وقال أبو داود: «ضعيف، لا أكتب حديثه»، وقال الذهبي: «ضعفوه»، وذكروا له مناكير وواهيات عن أبي الزبير وثابت وغيرهما من الثقات، فقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة، وهو يروي الغرائب، وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو صدوق كما قاله عمرو بن علي، ولعل هذه الأحاديث التي أنكرت عليه توهمها توهماً أو شبه عليه فغلط»، وضعفه أبو زرعة وأبو حاتم والعجلي وغيرهم، ولم يسقطوه، وعليه قال ابن حجر: «ضعيف الحديث، مع عبادته وفضله». فتفرده يعد منكراً. والله أعلم.

انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ٢٨٨)، رقم (٢٥٠٠)، و«الأوسط» (٣/ ٦٣٦)، رقم (٩٨٠)، و«الضعفاء» له (٦٣)، وللعقيلي (١/ ٢٢١)، رقم (٢٧٠)، وأبي نعيم الأصبهاني (٤٦)، وابن الجوزي (٨٠٨)، «معرفة الثقات» للعجلي (١/ ٢٩٢)، رقم (٢٨٨)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (١٩١)، «سؤالات الآجري» ـ تحقيق العمري (٣٩٣، ٥٥٠) «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٩)، رقم (١١٨)، «الكنى» لأبي أحمد الحاكم (٥/ ٥٠)، «المجروحين» (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧)، «الكامل» (٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٨)، رقم (٤٤٧)، «سؤالات السلمي» (٢٥٢)، «تهذيب الكمال» (٦/ ٧٣ ـ ٧٨)، =

عن أبي هريرة(١)،

= رقم (١٢١١)، «المغني» (١٣٨٦)، «الميزان» (١/ ٤٨٢)، رقم (١٨٢٦)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨)، رقم (٤٨٢)، «التقريب» (١٢٢٢)، «الكشف الحثيث» (٢١٢)، «موسوعة أقوال الإمام أحمد» (٥٠٩).

وأما حديث علي رضي الله عنه: فأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/ ١١٩ ـ ١٢٠)، رقم (٤٨٤٥) عن عبدالوهاب بن رواحة، عن أبي كريب، عن حفص بن بشر الأسدي،

ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٠٢) عن القاضي أبي بكر محمد بن عمر بن سلم الحافظ ـ هو الجعابي ـ عن محمد بن الحسين بن حفص وعلي بن الوليد بن جابر قالا: حدثنا علي بن حفص بن عمر، كلاهما (حفص الأسدي، وعلي بن حفص) عن الحسن بن الحسين العلوي، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن محمد بن علي، عن علي بن الحسين، عن الحسين بن علي رضي الله عنه، عن علي بن أبي طالب.

قال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث جعفر عن أسلافه متصلاً، لم نكتبه إلا من هذا الوجه»

وهو إسناد شيعي، يرفع به المواعظ والمناكير عن آل البيت، وتقدم الكلام عليه عند الحديث (٥١٧).

وأما حديث أنس رضي الله عنه: فأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٤٤) من طريق يحيى بن خذام السقطي، عن مدرك بن عبدالرحمن الطفاوي البصري، عن حميد، عن أنس رضي الله عنه.

وهذا الحديث استنكره ابن حبان على مدرك، وقال: «مدرك بن عبدالرحمن يروي عن حميد الطويل ما لا يتابع عليه، أستحب مجانبة ما انفرد من الروايات»، ونقل عنه ابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٤٠٤) أنه قال: «ليس بصحيح». وانظر لترجمة مدرك: «المغني» للذهبي (٦١٤٧)، «اللسان» (٨/ ٢١)، رقم (٧٦٣٦).

والحديث بمجموع الشواهد حسنه الألباني في «الصحيحة» (٨٣١)، وهي قد أنكرت، وحسبها الأئمة القدامى مناكير، حتى قال العقيلي: «لا أصل له من وجه مسند»، وحكم ابن الجوزي بوضعه، وضعف العقيلي وابن حبان وابن عدي به الرواة، والحديث المنكر الذي يضعف به الرواة، أو يتحتم خطأ الرواة به لا يقبل الاعتضاد، كما تقدم عن الإمام أحمد. والله أعلم.

(١) أخرجه محمد بن نصر المروزي في «الصلاة» ـ كما في «اللآلي المصنوعة» ـ والعقيلي (٢/ ٣٧ ـ ٣٨) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٠٧) ـ وأبو محمد الضراب في «ذم الرياء» (٢٩٢ ـ ٢٩٣)، والأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٤٣٦)، رقم (١٩٤٠) من طريق أحمد بن علي بن حسنويه المقري، أربعتهم =

= (المروزي، والعقيلي، والضراب، وابن حسنويه) عن أبي زكريا يحيى بن عثمان بن صالح، عن داود بن علي الثغري القرشي، عن الأوزاعي، عن أبي معاذ عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**شرف المؤمن صلاته بالليل، وعزه استغناؤه عما في أيدي الناس**».

وأخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ـ كما في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٢٧) ـ وتمام (٢/ ٤٨)، رقم (١١٠٤)، وابن عساكر (١٢/ ٩٢، ٢٣/ ٨١) من ثلاث طرق عن إبراهيم بن عبدالرحمٰن ابن عبدالملك؛ حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، حدثني [جدي لأمي] أبو المنهال حبيش بن عمر الدمشقي ـ وذكر لي أنه كان يطبخ للمهدي ـ حدثني أبو عمرو الأوزاعي، به.

والطريق الأول: قال ابن الجوزي: «المتهم به داود بن عثمان الثغري»، وعليه أنكره العقيلي، وقال: «كان يحدث بمصر عن الأوزاعي وغيره بالبواطيل، وهذا يروى عن الحسن البصري وغيره من قولهم، وليس له أصل مسند».

وأما الطريق الثاني: فحبيش بن عمر الدمشقي؛ ترجم له ابن عساكر بهذا الحديث، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وإبراهيم بن عبدالرحمٰن بن عبدالملك خالف فيه من هو أوثق منه وأجل وأكثر عدداً، ولذا حكم الألباني في «الصحيحة» (١٩٠٣) بأن روايته غير محفوظة، والأول أصح، وزاد بأنه لم يجد ترجمة لإبراهيم بن عبدالرحمٰن هذا.

قلت: بل معروف، وهو إبراهيم بن عبدالرحمٰن بن عبدالملك بن مروان أبو إسحاق القرشي الأموي الدمشقي الحافظ: ذكره ابن زبر في «تاريخ مواليد العلماء» (٢/ ٦٤٧)، والذهبي في «العبر» (٢/ ٤) وترجم له ابن عساكر (٧/ ٢٥ ـ ٢٧)، رقم (٤٤٠)، والذهبي في «السير» (١٥/ ٦٢)، رقم (٣٠)، والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص٣٣٧/ ٧٦٤) وغيرهم، ووصفه الذهبي والسيوطي وابن العماد بالحفظ والرحلة، وأنه كان محدث دمشق، بل وقال الذهبي في «السير»: «الإمام الحافظ الثقة الرحال، أكثر وجمع وألف»، وقال في ترجمة ابنه «محمد بن إبراهيم الدمشقي» (١٦/ ٥٩): «وأبوه من أصحاب الحديث».

إذاً تنحصر العلة منهما في جهالة حبيش بن عمر الدمشقي، ومخالفة إبراهيم بن عبدالرحمٰن لأكثر وأوثق منه. وكذا شيخ الأوزاعي لم يتبين لي من هو، وذكر المزي في شيوخ الأوزاعي «أبا معاذ صاحب أبي هريرة»، وليس هذا بـ «عطاء بن مينا المدني ـ وقيل: البصري ـ نزيل مكة»، فإنه أقدم من أن يدركه الأوزاعي، وابن جريج المكي ـ وهو أعلى إسناداً من الأوزاعي ـ يروي عنه بواسطة أيوب بن موسى الأموي (ت١٣٢هـ) وطبقته. ويحتمل أن يكون «أبا معاذ سليمان بن أرقم» ـ أحد =

وابن عباس[١]

لكن حديث ابن عباس عند محمد بن نصر؛ من حديث هشيم، عن جويبر، عن الضحاك، عنه موقوف، [ق١٢٦/ب] ولفظه: «**شرف المؤمن قيامه بالليل، وعزه استغناؤه عما في أيدي الناس**»[٢].

وجعله القضاعي في «مسند الشهاب» في حديث سهل، من قول النبي ﷺ ـ لا حكايةً عن جبريل ـ لكن بلفظ: «**عن الناس**»[٣]

٧٠١ **حديث: «العزلة»**.

في: «الوحدة»[٤]

= المتروكين ـ، فهو من طبقة شيوخ الأوزاعي، وحديثه عن أبي هريرة رضي الله عنه منقطع. والله أعلم.

(١) أخرجه المستغفري في «فضائل القرآن» (١/٣٨٣)، وهو مجمع البلايا، فيه أصرم بن حوشب وشيخه نهشل بن سعيد؛ كذبهما الأئمة، والضحاك بن مزاحم: لم يدرك ابن عباس رضي الله عنهما، كما تقدم.
وأخرجه ابن عساكر في «المعجم» (١/٥٠٦)، رقم (٦١٩) من وجه آخر فيه منصور بن عبدالله بن خالد الخالدي الهروي كذبوه، وفوقه مجهولان، وعليه قال ابن عساكر: «غريب المتن والإسناد».

(٢) أورده السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢/٢٧) عن محمد بن نصر المروزي عن يحيى بن يوسف القرشي أبي زكريا، عن هشيم به. وجويبر متروك الحديث، كما تقدم. والله أعلم.
وروي عن سمير أبي واصل الضبي عن جويبر عن الضحاك قوله، وعن أبي الأحوص سلام بن سليم الحنفي، عن سمير أبي عاصم قوله، وهو أولى. والله أعلم.
وأخرجه ابن أبي الدنيا في «التهجد» (٢٠) بإسناد حسن ـ إن شاء الله ـ عن الحسن البصري قوله.
ويروى لصهيب بن مهران البصري، والمعافى بن عمران، وأبي عمران الجوني وغيرهم قولهم أيضاً، ولا أصل له مرفوعاً، كما قال العقيلي. والله أعلم.

(٣) هو كما قال في الموضع الأول من «مسند الشهاب» (ح١٥١)، وهو مختصر بهاتين الجملتين، وأما في الموضع الثاني منه (ح٧٤٦) فروى الحديث بطوله حكاية عن جبريل عليه السلام. والله أعلم.

(٤) الحديث (١٢٧٤).

٧٠٢ حديث: «العز مقسوم، وطلب العز غموم وأحزان».

في نسخة سمعان بن المهدي، عن أنس مرفوعاً[(١)]؛ ولا يصح لفظه.

٧٠٣ حديث: «عش ما شئت فإنك ميت».

سلف قريباً[(٢)]

٧٠٤ حديث: «العصمة أن لا تجد».

ونحوه: «الفقر قيد المجرمين».

يشير إليهما: «إن من عبادي من لا يصلحه إلا الفقر، ولو أغنيته لأفسده ذلك»[(٣)].

---

(١) وهي نسخة موضوعة، كما تقدم (ح٩٠).

(٢) قبل حديثين بالرقم (٧٠٠).

(٣) هو طرف من حديث طويل يروى عن أنس وعمر رضي الله عنهما.

أما حديث أنس رضي الله عنه: فمضطرب الإسناد، يروى على أوجه:

١ ـ أخرجه ابن عساكر (٧/ ٩٥)، رقم (٤٧٤) من طريق تمام بن محمد، عن أبي الحسن أحمد بن سليمان بن حذلم، عن يزيد بن محمد بن عبدالصمد، عن سلامة بن بشر، عن صدقة بن عبدالله الشامي، عن إبراهيم بن أبي كريمة، عن هشام بن عبدالله الكناني، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في حديث قدسي أوله: «من أهان ـ وفي لفظ: أو أخاف ـ لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة، . .».

٢ ـ وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الأولياء» (ح١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣١٨) ـ من ثلاث طرق، ومن طريقه لواحد منها رواه الديلمي [«زهر الفردوس» (٤/ ٢٢٠) موضع الشاهد منه ـ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٣١)، والأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١/ ١٦٤ ـ ١٦٥)، رقم (٢٠٥) ـ كلاهما من طريق عن ابن الأعرابي ـ، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (٥/ ٢٣/ تابع: ١٢٤٩)، وابن الجوزي في «العلل» (١/ ٣٢)، رقم (٢٧)، وابن عساكر (٧/ ٩٦) وغيرهم من طرق عن كل من الهيثم بن خارجة، والحكم بن موسى، عن أبي عبدالملك الحسن بن يحيى الخشني، عن صدقة بن عبدالله، عن هشام الكناني، عن أنس رضي الله عنه بطوله.

قال أبو نعيم: «غريب من حديث أنس، لم يروه عنه بهذا السياق إلا هشام الكناني، وعنه صدقة بن عبدالله أبو معاوية الدمشقي، تفرد به الحسن بن يحيى الخشني».

وقال ابن عساكر: «رواه الحسن بن يحيى الخشني عن صدقة عن هشام، ولم يذكر فيه إبراهيم بن أبي كريمة». =

= ٣ ـ وأخرجه البغوي في «شرح السُّنَّة» (٥/ ٢١ ـ ٢٢)، رقم (١٢٤٩) و«التفسير» (١٩٤/٧، سورة الشورى، الآية: ٢٧)، من طريق أبي علي الحسين بن الفضل البجلي، عن أبي حفص عمر بن سعيد الدمشقي، عن صدقة بن عبدالله، عن هشام الكناني، عن أنس ﷺ.

٤ ـ وأخرجه الثعلبي في «التفسير» (٨/ ٣١٨، سورة الشورى، الآية: ٢٧) من طريق محمد بن يحيى الأزدي، عن أبي حفص عمر بن سعيد الدمشقي، عن صدقة بن عبدالله، عن عبدالكريم الجزري، عن أنس ﷺ.

وهو عند الطبراني في «الأوسط» (١/ ١٩٢)، رقم (٦٠٩) من طريق عمر بن سعيد به مختصراً بأول طرف منه فقط.

٥ ـ وأخرجه ابن عساكر (٣٧/ ٣٥)، رقم (٤٢٣٦) من طريق إبراهيم بن عبدالله ـ قال: هو ابن أيوب المخرمي ـ عن الحكم بن موسى، عن عبدالملك بن صدقة بن عبدالله بن جندب الدمشقي عن أبيه عن هشام الكناني، عن أنس ﷺ.

قال ابن عساكر: «رواه أبو عبدالله أحمد بن الحسن بن عبدالجبار عن الحكم بن موسى عن أبي عبدالملك الحسن بن يحيى بن الحسين عن صدقة، فيحتمل أنه كان عند الحكم عنهما جميعاً، والأظهر أنه خطأ ـ والله أعلم ـ فإنا لم نجده إلا من هذا الوجه».

وهو خطأ ـ كما استظهره ابن عساكر ـ، فالحديث مداره على صدقة بن عبدالله ـ وهو السمين ـ، واختلف عنه في إسناده على أربعة أوجه كما ترى، وأتم هذه الوجوه هو الأول، وفيه عدة علل:

أولاً: هشام بن عبدالله الكناني: ترجم له ابن عساكر بهذا الحديث، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، كما في «تاريخ دمشق» (٧٤/ ٢١)، رقم (١٠٠٥٨)، نقلاً عن «مختصره» (٢٧/ ٩٦).

وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ح٣٨، ص٦٧٣): «لا يعرف، وسئل ابن معين عن هشام هذا: من هو؟ قال: لا أحد؛ يعني: أنه لا يعتبر به».

ثانياً: إبراهيم بن أبي كريمة الصيدلاني: ترجم له ابن عساكر (٧/ ٩٥)، رقم (٤٧٤) بهذا الحديث، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا ذكراً في رواية أخرى.

فابن أبي كريمة هذا مجهول، وصدقة السمين معروف بالرواية عن سليمان بن أبي كريمة، وهو واه يأتي عن الثقات بالمناكير، كما تقدم، فيحتمل أن يكون وهم بعض الرواة في اسمه. والله أعلم.

ثالثاً: صدقة بن عبدالله السمين الشامي: ضعيف، وقد وهاه أحمد وابن معين والبخاري ومسلم وابن ماكولا وغيرهم، وذهب أحمد والبخاري وغيرهما إلى أنه =

= منكر الحديث جدّاً، وسيما فيما رفع من الحديث، وأغلظ القول فيه ابن حبان، فقال: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يشتغل بروايته إلا عند التعجب»، ثم تعرض لمن اكتفى بمطلق تضعيفه، دون مرتبة الترك، فقال: «هو لم يسبر مناكير حديثه، وصدقة هذا يروي عن محمد بن المنكدر عن جابر بنسخة موضوعة يشهد لها بالوضع المبتدئ في هذه الصناعة، فكيف المتبحر فيها». وعليه لم ينظر إلى توثيق دحيم وسعيد بن عبدالعزيز الدمشقي، وتمشية أبي حاتم له، وإن لم يترك مطلقاً. والله أعلم. انظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٩٦)، رقم (٢٨٨٦)، و«الأوسط» (٤/ ٦٩٨)، رقم (١٠٧٦)، و«الضعفاء» للبخاري (١٧٤)، وللعقيلي (٢/ ٢٠٧)، رقم (٧٣٨)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠)، رقم (١٨٨٩)، «المجروحين» (١/ ٣٧٤)، «الكامل» (٤/ ٧٤ ـ ٧٦)، رقم (٩٢٤) «الميزان» (٢/ ٣١٠ ـ ٣١١)، رقم (٣٨٧٢)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٦٥)، رقم (٧٢٧)، «التقريب» (٢٩١٣).

والوجه الثاني: فيه أبو عبدالملك الحسن بن يحيى الخشني البلاطي: مختلف فيه؛ قواه البعض، وضعفه آخرون، وتركه الدارقطني، وتقدمت ترجمته (ح٦٠٤). وبه وبصدقة معاً أعل ابن الجوزي هذا الحديث.

وسقط من روايته إبراهيم بن أبي كريمة الصيدلاني أحد المجاهيل، فذا علة أخرى.

والوجه الثالث والرابع: فيهما أبو حفص عمر بن سعيد الدمشقي؛ متروك اتفاقاً، وكذبه الساجي، وقد قلب الحديث من إسناد المجاهيل عن أنس ﵁، على عبدالكريم الجزري عن أنس ﵁، وقد توبع عن صدقة عن الجزري على بعضه دون تمامه وموضع الشاهد منه، وما يتابَع عليه منه يشهد له حديث أبي هريرة ﵁ عند البخاري (ح٦٥٠٢)، وابن حبان (٣٤٧)، وغيره من الروايات. والله أعلم.

وانظر لترجمة عمر بن سعيد: «الميزان» (٣/ ١٩٩)، رقم (٦١٢٠)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٩٩)، رقم (٧٥٢).

ومن أجل هذه العلل ضعفه ابن الجوزي في «العلل المتناهية»، وابن رجب في «جامع العلوم» (ح٣٨، ص٦٧٣)، والألباني في «الصحيحة» (١٦٤٠) و«الضعيفة» (١٧٧٥)، لكنه مال إلى تحسينه بمجموع طرقه، وهي لا تشهد لمجموع الحديث، وإنما لبعض أطرافه، دون موضع الشاهد منه. والله أعلم.

وأما حديث عمر ﵁: فأخرجه الخطيب (٦/ ١٤)، رقم (٣٠٤٤) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٣١)، رقم (٢٦)، والديلمي، كما في «زهر الفردوس» (٤/ ٢٢٠ ـ ٢٢١) ـ، قال الخطيب: قرأت بخط أبي عبدالله بن بكير، قال: حدثنا إبراهيم بن أحمد القرميسيني ـ وما كتبناه إلا عنه ـ عن أبي محمد أحمد بن محمد بن =

٧٠٥ حديث: «عظموا مقداركم بالتغافل».

لا أعرفه[١]، وفي التنزيل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

٧٠٦ حديث: «عفوا تعف نساؤكم، وبروا آباءكم تبركم أبناؤكم».

الطبراني عن جابر[٢]، والديلمي عن علي، مرفوعاً: «لا تزنوا فتذهب

= حبيب، عن محمد بن أبي محمد المروزي، عن يحيى بن عيسى الرملي، عن الثوري، عن حماد بن زيد، عن أيوب عن أبي قلابة عن كثير بن أفلح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو مسلسل بالتحديث.

قال ابن الجوزي: «لا يصح، فيه يحيى بن عيسى الرملي: قال يحيى: «ما هو بشيء»، وقال ابن حبان: «ساء حفظه فكثر وهمه فبطل الاحتجاج به». وبه أعله الألباني في «الضعيفة» (١٧٧٤)، وزاد: «اللذان دونه لم أجد من ترجمهما»، ومثله من رواية من لا يعرف عن ضعيف، عن الثوري بمثل هذا الإسناد المسلسل بالأئمة الثقات، غاية في النكارة، بيِّن البطلان. والله تعالى أعلم

(١) في «الجد الحثيث» (٢٨٦): «لا يعرف»، وفي «الأسرار المرفوعة» (ص٢٤٦، ح٢٩٥) و«المصنوع» لملا علي القاري (١٩٣) و«أسنى المطالب» للحوت (٨٨٤): «ليس بحديث».

(٢) لم أقف عليه عند الطبراني، وقد رواه عنه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٣٥) من روايته عن أحمد بن داود المكي، عن علي بن قتيبة الرفاعي. وأخرجه العقيلي (٣/ ٢٤٩)، رقم (١٢٤٧)، وابن عدي (٥/ ٢٠٧)، رقم (١٣٦٠)، والحاكم (٤/ ١٥٤)، والخطيب (٦/ ٣٠٨)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩)، والأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١/ ٢٨١)، رقم (٤٤٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٨٥، ١٠٦)، وغيرهم من طرق عن علي بن قتيبة، عن مالك، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً: «**بروا آباءكم يبركم أبناؤكم، وعفوا تعف نساؤكم**»، وفي لفظ: «**وعفوا عن نساء الناس..**».

وذكر العقيلي وابن عدي والدارقطني وأبو نعيم والخطيب وابن عبدالبر وغيرهم بأنه غريب من حديث مالك، تفرد به علي بن قتيبة الرافعي، وذكر العقيلي وغيره أنه باطل، لا أصل له من حديث مالك، أو أبي الزبير، ولا من وجه يثبت.

وآفته علي بن قتيبة الرافعي هذا: فقال العقيلي: «يحدث عن الثقات بالبواطيل وما لا أصل له»، ونحوه قول ابن عدي، وكذبه الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (٧٥٣). وانظر: «اللسان» (٦/ ٨)، رقم (٥٤٦٢). =

لذة نسائِكم، وعفوا تعف نساؤكم، إن بني فلان زنَوْا فزنت نساؤهم»، وهو في الغيلانيات أيضاً[(١)].

= وقد وهم البعض في هذا الإسناد، فقلبه على غير علي بن قتيبة، كما أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٦/ ٣٠٨) من طريق بكر بن محمد بن حمدان المروزي، عن محمد بن يونس، عن محمد بن خالد بن عثمة الحنفي، عن مالك به. ثم قال: «هذا الحديث قد وهم فيه على محمد بن يونس الكديمي؛ لأنه إنما رواه عن علي بن قتيبة الرفاعي عن مالك، ولم يكن عنده ولا عند غيره عن ابن عثمة، وهو محفوظ أن علي بن قتيبة تفرد بروايته»، ثم رواه من طريق الكديمي على الصواب، فقال: «وهكذا رواه عن علي بن قتيبة غير واحد، وحدث به بعض الناس عن إبراهيم بن الحسين بن ديزيل الهمذاني عن علي بن قادم عن مالك، فوهم فيه أقبح من وهم من رواه عن ابن عثمة، والله أعلم».

قلت: وهو في «المعجم الأوسط» للطبراني (١/ ٢٩٩)، رقم (١٠٠٢) ـ عن أحمد ـ وهو أبو عبدالله أحمد بن داود المكي ـ، عن علي ـ هو ابن قتيبة الرفاعي ـ، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

وهذا حسن إسناده المنذري في «الترغيب» (٣/ ٢١٨)، رقم (٣٧٥٩)، والهيتمي في «الزواجر» (٢/ ١٢٠)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٥٧)، رقم (١٣٤٠٣): «رجاله رجال الصحيح، غير شيخ الطبراني أحمد غير منسوب، والظاهر أنه من المكثرين من شيوخه، فلذلك لم ينسبه. والله أعلم».

وتعقب الألباني مجموع الحكمين في «الضعيفة» (٢٠٣٩)، بأن الطبراني قد نسب شيخه المذكور عند البدء في أحاديثه قبل حديثين، كما هو عادته في «الأوسط»، وهو ثقة، إلا أن الآفة من شيخ شيخه؛ علي بن قتيبة الرافعي، كما تقدم.

هذا، والظاهر أن هذا الوجه الوارد في «الأوسط» وهم، فقد رواه أبو نعيم عن الطبراني، والعقيلي وغيره عن شيخه أحمد بن داود المكي به على الوجه الأول، من حديث مالك عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه. والله أعلم.

تنبيه: السياق المذكور عند المؤلف لم يرد في حديث جابر رضي الله عنه هذا، وإنما هو سياق حديث ابن عباس رضي الله عنه عند ابن عدي (١/ ٣٣٠)، ومن طريقه لدى ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٠٦).

وأخرج الخرائطي في «اعتلال القلوب» (ح١٠٧) ـ ومن طريقه ابن بشران في «الأمالي» (١/ ١٨٢)، رقم (٤١٩) ـ الطرف الأول منه فقط، ومداره على إسحاق بن نجيح الملطي، وهو من الكذابين المشهورين بالوضع، كما في «الكامل» (١/ ٣٢٩ ـ ٣٣١)، رقم (١٥٥) و«الميزان» (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠٢)، رقم (٧٩٥).

(١) أخرجه الديلمي [«زهر الفردوس» (٤/ ١٦٤) ـ من طريق ابن لال]، وابن عدي =

وفي الباب عن غيرهما(١)

= (٥/ ٢٤٤)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ١٣٨ ـ ١٣٩)، رقم (٩٩ ـ ١٠٠) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٠٥ ـ ١٠٦)، وفي إسناده عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي، يروي بإسناده هذا عن آبائه عن علي ﷺ الموضوعات والأباطيل، كما تقدم (ح٦٦٩).

وله طريقان آخران، أحدهما عند ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٦٨)، وفيه عباد بن كثير الثقفي، وهو متروك يروي عن الثقات الموضوعات، والآخر عند الشجري في «الأمالي الخميسية» [«ترتيبه» (٢/ ١٦٣ ـ ١٦٤)، رقم (١٩٨٣)]، وفيه أبو الفضل محمد بن عبدالله بن المطلب الشيباني، وهو رافضي وضاع، كما في «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧)، رقم (٣٠١٠)، و«اللسان» (٤/ ٥٠٩)، (٧/ ٢٥٣ ـ ٢٥٥)، رقم (٧٠١٨).

(١) وروي من حديث ابن عمر، وابن عباس ـ وتقدما ـ، وحذيفة وأنس وأبي هريرة، وعائشة ﷺ.

أما حديث عائشة ﷺ، ففيه خالد بن يزيد العمري، كذبوه. وحديث أنس ﷺ فيه واه ومتهمان.

وأما حديث أبي هريرة ﷺ: فأخرجه أبو الفتح الأزدي في «الغرائب» (ح٨) من طريق النضر بن طاهر، عن سويد أبي حاتم، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة ﷺ.

وأخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٤٨) عن محمد بن جعفر بن يوسف، عن أحمد بن الحسين بن أبي الحسين الأنصاري الكلنكي، عن عبدالله بن عمر بن يزيد الزهري أخي رسته، عن عمر بن الخطاب الراسبي، عن سويد بن إبراهيم أبي حاتم الهذلي، به.

ثم أخرجه أبو الفتح الأزدي، وكذا الشجري في «الأمالي الخميسية» ـ كما في «ترتيبه» (٢/ ١٦٣، رقم ١٩٨٢ ـ من طريق أبي الشيخ) ـ من طريقين عن إسحاق بن إبراهيم الصواف، عن عمر بن الخطاب [قال الأزدي: السجستاني، وقال الشجري: السدوسي]، عن سويد أبي حاتم، عن الحسن، عن أبي هريرة ﷺ. دون ذكر قتادة.

وأخرجه الحاكم (٤/ ١٥٤) من طريق إبراهيم بن أبي طالب، عن يحيى بن حكيم وإسحاق بن إبراهيم الصواف، قالا: ثنا سويد أبو حاتم عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة ﷺ. وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وهذا حديث مضطرب الإسناد، منكر المتن، وطرقه كلها واهية.

أما الطريق الأول: ففيه النضر بن طاهر القيسي البصري، كذبه ابن أبي عاصم، وقال ابن عدي (٧/ ٢٧ ـ ٢٨)، رقم (١٩٦٧): «ضعيف جدّاً، يسرق الحديث، ويحدث =

= عمن لم يرهم ولا يحتمل سنه أن يراهم»، وقال الدارقطني وغيره: متروك. «سؤالات البرقاني» (٥٢١)، «اللسان» (٨/ ٢٧٦ ـ ٢٧٨)، رقم (٨١٤٣).

وأما بقية الطرق، فمدارها على عمر بن الخطاب، عن سويد أبي حاتم، واختلف فيها في مواضع: اختلف في عمر بن الخطاب أبي حفص **هل هو الراسبي**؛ وهو مقبول، من التاسعة، كما في «التقريب» (٤٨٨٧). **أو السجستاني**؛ وهو قشيري، وصدوق، من الحادية عشر، كما في «التقريب» (٤٨٨٩)، ولم يذكر في الرواة عن سويد أبي حاتم، والظاهر أنه لم يلحقه. **أو السدوسي**؛ ولم أقف له على ترجمة، ولعله مصحف من «الراسبي». والله أعلم.

واختلف فيه كذلك: هل يرويه سويد عن الحسن مباشرة، أم عن قتادة عن الحسن، والأول أكثر، ولم يذكر لسويد سماع عن الحسن البصري، ثم قتادة مدلس، ورواية الحسن عن أبي هريرة ﷺ مرسلة.

وأما إسناد الحاكم فغير محفوظ، وفيه أوهام، وذلك أنه رواه من حديث إسحاق الصواف عن سويد مصرحاً بالتحديث، وإنما يرويه الصواف عن عمر بن الخطاب عن سويد، كما تقدم من وجهين عن الصواف.

ثم مدار الجميع على سويد بن إبراهيم أبي حاتم الهذلي عن قتادة، وسويد ضعف حديثه النسائي، وقال ابن عدي: «حديثه عن قتادة ليس بذاك، ورواياته بعضها مستقيمة، وبعضها لا يتابعه أحد عليها، وإنما غلط على قتادة، ويأتي بأحاديث عنه لا يأتي بها أحد عنه غيره، وهو إلى الضعف أقرب»، وقال أبو زرعة: «ليس بالقوي، حديثه حديث أهل الصدق»، وقال الدار قطني [«سؤالات البرقاني» (٢٠٧)]: «ليس يعتبر به»، وذكره في «الضعفاء» (٢٧٩)، وضعفه ابن معين في رواية أبي داود عنه، وقواه في أكثر الروايات عنه، وكذا قواه البزار.

وتشدد فيه ابن حبان، فقال: «يروي الموضوعات عن الأثبات، وهو صاحب حديث البرغوث»، وأنكره عليه الذهبي وابن حجر، وكذا تعقبا والألباني تصحيح الحاكم له بأن سويداً هذا ضعيف ـ كما في «تلخيص المستدرك»، و«إتحاف المهرة» (١٥/ ٦٤٨)، رقم (٢٠٠٦٧)، و«الضعيفة» (٢٠٤٣) ـ.

انظر للترجمة: «المجروحين» (١/ ٣٥٠)، «الكامل» (٣/ ٤٢١ ـ ٤٢٣)، رقم (٨٤٦)، «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٤٢ ـ ٢٤٤)، رقم (٢٦٤٠)، «الميزان» (٢/ ٢٤٧)، رقم (٣٦١٩)، «التقريب» (٢٦٨٧).

وإذ أنه يعرف منه وينكر، فهذا الحديث من مناكير ما روى، إذ فيه: «ومن أتاه أخوه متنصلاً ـ وفي لفظ: معتذراً ـ فليقبل عذره محقاً كان أو مبطلاً ـ وفي لفظ: كان صادقاً، أو كاذباً ـ، فمن لم يفعل ذلك لم يرد علَيَّ الحوض يوم القيامة». وهذا =

٧٠٧ حديث: «عفو الله أكبر من ذنوبك».

قاله النبي ﷺ لجُبَيْب[١] بن الحارث.

العسكري، وأبو نعيم، ومن جهته الديلمي؛ عن عائشة[٢]

= ملحق بآخر أكثر تلكم الروايات الموضوعة السابقة أيضاً، وهو شديد النكارة. والله أعلم.

ولقوله: «عفوا تعف نساؤكم» طريق آخر عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان (٢/ ٢٨٥) من حديث صدقة بن يزيد، ثنا العلاء بن عبدالرحمٰن، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً به.

وشيخ أبي نعيم محمد بن معمر بن ناصح أبي مسلم الذهلي الأديب الأصبهاني وشيخ شيخه أبو بكر محمد بن أحمد بن داود المؤدب لم أجد فيهما جرحاً ولا تعديلاً.

وصدقة بن يزيد الخراساني نـزيل دمشق: مشاه ابن معين، واعتبره فوق صدقة بن عبدالله السمين ـ وهو مجمع على ضعفه، كما تقدم ـ، ووثقه أبو زرعة الدمشقي في رواية ـ ولينه في رواية أخرى ـ، وقال أبو حاتم: «صالح»، وضعفه الجوزجاني والنسائي وابن عدي وغيرهم، وضعفه كذلك أحمد والبخاري، وقالا: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان: «كان ممن يحدث عن الثقات بالأشياء المعضلات على قلة روايته، لا يجوز الاشتغال بحديثه، ولا الاحتجاج به»، واستنكروا عليه أحاديث بهذا الإسناد، وبغيره.

وانظر: «الضعفاء» للنسائي (٣٠٨)، والعقيلي (٢/ ٢٠٦)، رقم (٧٣٧)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٣١)، رقم (١٨٩٣)، «المجروحين» (١/ ٣٧٤)، «الكامل» (٤/ ٧٧ ـ ٧٨)، رقم (٩٢٦)، «اللسان» (٤/ ٣١٥ ـ ٣١٧)، رقم (٣٩١٩).

وهذا أمثل طرق الحديث، ويمكن أن يخرج بهذا عن حد الوضع، إلى مجرد المنكر والواهي، وقد حكم عليه أبو حاتم الرازي بالبطلان، كما في «العلل» لابنه (١٢٣٥)، واستنكره الأئمة. والله أعلم.

(١) بجيم مضمومة، وبائين موحدتين، بينهما ياء ساكنة، مصغراً، كما في «الإكمال» لابن ماكولا (٢/ ٣٠٠)، و«الإصابة» (٢/ ١٦٤ ـ ١٦٥)، رقم (١٠٩١)، ومصادر تخريج الحديث الآتية.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/ ١٢٢)، رقم (٤٨٥٤)، (٥/ ٢٦٠)، رقم (٥٢٥٧) و«الدعاء» (١/ ٥٠٩)، رقم (١٨٠٦) ـ وعنه وعن غيره رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ١٩) و«المعرفة» (٢/ ٦٣٧)، رقم (١٧٠٨)، ومن طريق أبي نعيم عن الطبراني أخرجه الديلمي (٢/ ٢٤٢/ب) ـ والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٢/ ٦٣٤)، وأبو الفتح الأزدي في «ذكر اسم كل صحابي لا أخ له يوافق اسمه» =

= (١/ ٦١)، والبيهقي في «الشعب» (٩/ ٣٠٤)، رقم (٦٦٨٩)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٤٤٩)، رقم (٧٥٠)، وغيرهم من طرق عن عيسى بن إبراهيم البركي البصري، عن سعيد بن عبدالله [أبي المغلس ـ أو: ابن أبي المغلس ـ الخزاعي مولاهم، الساحلي، الجنابي ـ من أهل جنابا]، عن أبي أيوب نوح بن ذكوان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ﵂ مرفوعاً في حديث.

قال الطبراني: «لا يروى عن هشام بن عروة إلا بهذا الإسناد، تفرد به عيسى بن إبراهيم»، وقال ابن منده ـ كما في «الإصابة» (٢/ ١٦٢) ـ: «غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

وهذا الإسناد فيه علتان:

١ ـ أبو أيوب نوح بن ذكوان: قال أبو حاتم: «ليس بشيء، مجهول»، وقال ابن عدي: «أحاديثه غير محفوظة»، وقال الساجي: «يحدث بأحاديث بواطيل»، وكناه أبو أحمد الحاكم وابن منده، وقالا: «حديثه ليس بالقائم» ـ وساقا هذا الإسناد ـ وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدّاً، ولست أدري أتفرد بها أو شارك أخاه فيها، وعلى الوجهين جميعاً يجب التنكب عن حديثهما، لما فيه من المناكير ومخالفة الأثبات»، وقال الحاكم: «روى عن الحسن كل معضلة»، وقال أبو نعيم: «روى عن الحسن المعضلات، وله صحيفة عن الحسن عن أنس، لا شيء»، وعليه وهاه الذهبي في «الكاشف» (٥٨٩٠)، وأما ابن حجر فاكتفى (٧٢٠٦) بقوله: «ضعيف»، وحكم الذهبي أقرب، وهو مجمع على ضعفه، والله أعلم. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٨٥)، رقم (٢٢١٤)، «الكنى» لأبي أحمد (١/ ٣٠٤)، رقم (١٩٦)، «المجروحين» (٣/ ٤٧)، «الكامل» (٧/ ٤٤)، رقم (١٩٧٦)، «فتح الباب» (٣٦٤)، المدخل إلى الصحيح (١/ ٢٢٧)، رقم (٢٠٨)، «الضعفاء» لأبي نعيم (٢٥٠)، «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٨ ـ ٥٠)، رقم (٦٤٩١).

وأما أخوه أيوب بن ذكوان: فمنكر الحديث، ولا يروي عنه إلا أخوه نوح هذا، فلذا قال ابن حبان: «فلا أدري التخليط في حديثه منه أو من أخيه»، وإذ كان هذه المناكير لا يرويها عنه غير أخيه، وهو يروي المناكير عن غيره من ثقات الناس فأولى أن يكون نوح هو الذي يتحملها دون أخيه هذا. والله أعلم.

وانظر له: «التاريخ الكبير» (١/ ٤١٤)، رقم (١٣٢٠)، «المجروحين» (١/ ١٦٦ ـ ١٦٨)، «الكامل» (١/ ٣٥٧)، رقم (١٨٩)، «الضعفاء» لابن الجوزي (٤٦٤)، «اللسان» (٢/ ٢٤٠ ـ ٢٤١)، رقم (١٣٤٩).

٢ ـ سعيد بن عبدالله [أبي المغلس ـ أو: ابن أبي المغلس ـ الخزاعي مولاهم، الساحلي، الجنابي ـ من أهل جنابا]: ذكره أبو أحمد الحاكم في «الكنى» (١/ ٣٠٤)، =

وقال العسكري: أخذه عبدالملك بن مروان، فقال على المنبر: «اللَّهُمَّ إنه قد عظمت ذنوبي وكثرت، وإن عفوك لأعظم منها وأكبر»[(١)]

وكذا أخذه الحسن بن هاني[(٢)]، فقال:

يا رب إن عظمت ذنوبي كثرةً ... فلقد علمت بأن عفوك أعظم[(٣)]

وقال أيضاً: يا كبير[(٤)] الذنوب، عفو الله من ذنبك أكبر[(٥)]

= وابن ماكولا في «الإكمال» (١/ ٥٤٠ ـ البركي)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٥٨٠)، رقم (٤٦١٥) في شيوخ عيسى بن إبراهيم البركي البصري، ولم أقف له على ترجمة، وكذا قال الألباني في «الضعيفة» (٣٨٦٧).
وبهما معاً أعله الألباني، وأما البيهقي وأبو أحمد الحاكم وابن السكن، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٣٢)، رقم (١٧٥٣١)، وابن حجر وغيرهم فأعلوه بنوح بن ذكوان وحده.
وأخرجه أبو علي الصوري في «الفوائد المنتقاة» (ح٢٨) من وجه آخر عن نوح بن ذكوان به. وفيه مع نوح؛ محمد بن عبدالله بن المطلب الشيباني ـ شيخ الصوري ـ رافضي وضاع كما تقدم قريباً، وشيخه أحمد بن محمد بن جعفر بن خلف بن حيزام الفرائضي الرافقي لم أقف له على ترجمة.

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «حسن الظن» (١١٢)، والخطيب (٨/ ٤١١)، وابن عساكر (٣٧/ ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦) من أوجه عن الشعبي ووالد الأصمعي وغيرهما عن عبدالملك به مثله، ونحوه.

(٢) أبو علي الحكمي، الشاعر المعروف بأبي نواس، توفي ببغداد سنة (١٩٥هـ)، وهو ابن (٥٩).
«تاريخ بغداد» (٧/ ٤٣٦ ـ ٤٤٨)، رقم (٤٠١٧)، «تاريخ دمشق» (١٣/ ٤٠٧ ـ ٤٦٦)، رقم (١٤٧٦).

(٣) أخرجه الخطيب (٧/ ٤٤٨)، وابن عساكر (١٣/ ٤٦١ ـ ٤٦٢، ٤٦٦)، وابن الجوزي في «المنتظم» (١٠/ ٢٠)، و«الثبات عند الممات» (ص١٦٦ ـ ١٦٧)، في أبيات كتبها قبيل وفاته.

(٤) في (م) و«كشف الخفاء»، و«تاريخ دمشق»: «كثير».

(٥) كذا في نسخ المقاصد، وفي «كشف الخفاء» للعجلوني (٢/ ٦١)، رقم (١٧٣٩) على أنه نثر، ولمح إلى ذلك العجلوني، وأسنده ابن عساكر (١٣/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠) عن أبي نواس في نظمٍ ثالثَ أيام مرض موته:

يا نواسيّ تفكر ... وتعزا وتصبر
ساءك الدهر بشيء ... ولما سرك أكثر =

٧٠٨ حديث: «**عقولهن في فروجهن**»؛ يعني: النساء.

لا أصل له[١]، ولكن حكى القرطبي في «التذكرة» عن علي، أنه قال: «أيها الناس! لا تطيعوا للنساء أمراً، ولا تدعوهن يدبرن أمرَ عسيرٍ[٢]، فإنهن إن تُركن وما يُرِدن أفسدن الملك وعصين المالك، وجدناهن لا دين لهن في خلواتهن، ولا ورع لهن عند شهواتهن، اللذة بهن يسيرة، والحيرة بهن كثيرة، فأما صوالحهن فاجرات، وأما طوالحهن فعاهرات، وأما المعصومات فهن المعدومات، فيهن ثلاث خصال من يهود؛ يتظلمن وهن ظالمات، ويحلفن وهن كاذبات، ويتمنعن وهن راغبات، [ق١٢٧/أ] فاستعيذوا بالله من شرارهن، وكونوا على حذر من خيارهن»[٣] انتهى.

وفي المرفوع: «**ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء**»[٤]، و«**ما رأيت من ناقصات عقل ودين أسلب للب الرجل الحازم منكن**»[٥]، و«**هن مائلات مميلات**»[٦].

= يا كثير الذنب عفو الله من ذنبك أكبر
أكبر العصيان في أصغر عفو الله يصغر

(١) وكذا في «الجد الحثيث» (٢٨٧)، وغيره.

(٢) كذا في «ز»: بدون ألف التنوين في الكلمتين، وبالسين المهملة للثاني، وفي: «م» و«التذكرة»: «أمر عشير» بالشين المعجمة. ويصح المعنى على الوجهين. والله أعلم.

(٣) التذكرة (٢/٨١٨)، ولم ينسبه لمسند، ولا وقفت له على أصل، وهو منكر المتن جدّاً. والله أعلم.

(٤) اتفق عليه الشيخان (خ: ٥٠٩٦، م: ٢٧٤٠) عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

(٥) اتفق عليه الشيخان (خ: ٣٠٤، ١٤٦٢، م: ٨٠) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
وانفرد به مسلم (ح٧٩، ٨٠) من حديث ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم أيضاً، في حديث.

(٦) أخرجه مسلم (٢١٢٨) في حديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**صنفان من أهل النار لم أرهما؛ قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات، رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا**».
وهذه الأحاديث الثابتة كلها في الفتانات من النساء، وأما الصالحات منهن ففيهن من هي أكمل من كثير من الصالحين من الرجال؛ كامرأة فرعون ومريم ابنة عمران، =

وما أحسن قول أبي الخطاب ابن دحية: تحفظوا عباد الله منهن، وتجنبوا عنهن، ولا تثقوا بودهن ولا بوثيق عهدهن، ففي نقصان عقلهن ودينهن[١] ما يغني عن الإطناب فيهن، والله الموفق[٢].

٧٠٩ حديث: «علامة الإذن التيسير»....[٣].

٧١٠ حديث: «علقوا السوط حيث يراه أهل البيت، فإنه أدب لهم»[٤].

الطبراني في «الكبير» من حديث عيسى[٥] وعبدالصمد[٦] ابني علي بن عبدالله بن عباس، عن أبيهما، عن جدهما ابن عباس به[٧].

= وفاطمة بنت رسول الله ﷺ، وأمهات المؤمنين؛ خديجة وعائشة وأمثالهن رضي الله عنهن، فالاستدلال بأمثال هذه الأحاديث لما ورد أعلاه في ذم النساء مطلقاً ـ صالحات وطالحات ـ مما لا يستحسن، ويمكن أن يقابل هذا بالاستدلال في ذم الرجال مطلقاً بالجزء الأول من هذا الحديث وأمثاله، وهو باطل بلا نزاع. والله أعلم.

(١) في (ز، م): «وودهن»، والمثبت من (زك) و«التذكرة» للقرطبي، وفيه: « عقولهن» بدل «عقلهن».

(٢) حكاه القرطبي في «التذكرة» (٢/ ٨١٩)، إثر الروايات المذكورة عند المؤلف.

(٣) لم يتكلم عليه المؤلف، وبعده بياض في الأصول قدر خمس كلمات، وكذا ذكر ابن الديبع في «التمييز» (ح٨٥٨)، وليس بحديث كما في «التمييز»، و«الجد الحثيث» (٢٨٩، ٢٩٠)، و«الأسرار المرفوعة» له (ص٢٤٦، ح٢٩٧)، وغيرها، وإنما هو من كلام الصوفية، كما ذكر الحافظ في «فتح الباري» ـ ت: الفاريابي (٦/ ٦٣٠، ح٢٧٣١ ـ ٢٧٣٣)، ولم يعتد به.

(٤) لفظ الطبراني: «فإنه لهم أدب».

(٥) هو: عيسى بن علي بن عبدالله بن عباس القرشي الهاشمي العباسي، الحجازي، ثم البغدادي: صدوق، مقل، كان معتزلا للسلطان، من السابعة، مات (١٦٣)، وله (٨٠) سنة. «التقريب» (٥٣١٢).

(٦) قال الذهبي: «حدث عن أبيه بحديث: «أكرموا الشهود»، وهذا منكر، وما عبدالصمد بحجة، ولعل الحفاظ إنما سكتوا عنه مداراة للدولة». «الميزان» (٢/ ٦٢٠)، رقم (٥٠٧٤)، وانظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٨ ـ ٤٠)، رقم (٥٧١٣)، «تاريخ دمشق» (٣٦/ ٢٤٠ ـ ٢٥٥)، رقم (٤٠٧٨).

(٧) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٣٤١)، رقم (٤٣٨٢) و«الكبير» (١٠/ ٢٨٤)، رقم (١٠٦٧١) من طريقين عن العباس بن الوليد الخلال الدمشقي، عن سلام بن سليمان، عن عيسى وعبدالصمد به. =

ومن طريق داود بن علي(١)، عن أبيه به، بدون: «فإنه أدب لهم»(٢)

= وقال: «لم يروه عن عيسى وعبدالصمد إلا سلام بن سليمان، والمشهور من حديث داود بن علي».

وقد حسن إسناده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٩٧)، رقم (١٣٢١٧)، وفيه نظر، فإن سلام بن سليمان: الظاهر أنه ابن سوار الثقفي المدائني، وهو ضعيف، منكر الحديث عن الثقات، كما تقدم (ح٢٦٥، ٥٨٦)، والعباس بن الوليد بن صبح أبو الفضل السلمي الخلال: قال أبو حاتم: «يكتب حديثه، شيخ»، وقال أبو داود: كان عالماً بالرجال والأخبار، لا أحدث عنه. انظر: «تاريخ دمشق» (٢٦/ ٤٣٦ ـ ٤٣٨)، رقم (٣١٢٥)، «الميزان» (٢/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧)، رقم (٤١٨٥).

وأخرجه الخطيب (١٢/ ٢٠٣)، وابن عساكر (٤٦/ ٣٥٣) من طريق عمرو بن مسعدة ـ كاتب المأمون ـ عن المأمون، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن عمه عبدالصمد بن علي، به مثله.

وعمرو بن مسعدة كاتب المأمون ترجم له الخطيب (١٢/ ٢٠٣)، رقم (٦٦٦٢)، وابن عساكر (٤٦/ ٣٥٢ ـ ٣٥٥)، رقم (٥٤٠٢)، ولم يذكرا فيه جرحاً أو تعديلاً، ولا هو من رواة الحديث وأهله.

(١) ابن عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب الهاشمي، ولي للسفاح البصرة، ثم الموسم والحرمين، سئل ابن معين عن حديثه، فقال: «أرجو أنه ليس يكذب، إنما يحدث بحديث واحد»، وهذا منه ـ والله أعلم ـ إيماء إلى عدم الاعتبار بحديثه، وقد تعقبه ابن عدي (٣/ ٨٨ ـ ٩١)، رقم (٦٣٠) بأن له أكثر من سبعة عشر حديثاً، فساقها، ثم قال: «عندي أنه لا بأس برواياته عن أبيه عن جده، فإن عامة ما يرويه عن أبيه عن جده». وقال البزار (١١/ ٣٩٤)، رقم (٥٢٣٢): «كان عالياً في نسبه، ولم يكن بالقوي في الحديث، على أنه لا يتوهم عليه إلا الصدق، وإنما يكتب حديثه ما لم يروه غيره». وهذا منه جرح شديد يكاد يترك صاحبه، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٢٨١)، وقال: «يخطئ»، وقال الذهبي: «ليس بحجة»، وقال ابن حجر (١٨٠٢): «مقبول». وانظر: «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٥٦ ـ ١٦٧)، رقم (٢٠٥٢)، «تهذيب الكمال» (٨/ ٤٢١ ـ ٤٢٥)، رقم (١٧٧٦) «الميزان» (٢/ ١٣ ـ ١٤)، رقم (٢٦٣٣).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٢٨٤، ٢٨٥)، رقم (١٠٦٦٩، ١٠٦٧٢) ـ من طريق عبدالرزاق وغيره، وهو في «المصنف» (٩/ ٤٤٧)، رقم (١٧٩٦٣) ـ، والحسين بن حرب في «البر والصلة» (ح١٨٧)، والطبري في «تهذيب الآثار» (١/ ٤١١)، رقم (٦٨٣)، وابن عدي (٣/ ٩٠) من خمس طرق عن ابن أبي ليلى، وعبدالرزاق وحده (١١/ ١٣٣)، رقم (٢٠١٢٣) عن الحسن بن عمارة، كلاهما: عن داود بن علي به.

ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى: يضعف لسوء حفظه، والحسن بن عمارة: متروك =

وزاد في رواية: «كي يرهب عنه الخادم»[(١)]

وهو من حديث داود عند البزار، بلفظ: «**ضع السوط حيث يراه الخادم**»، وقال: «لا نعلمه عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد»[(٢)]

وحديث ابن عباس عند البخاري في «الأدب المفرد» بلفظ: «**علق سوطك حيث يراه أهلك**». وفيه ابن أبي ليلى، وفيه ضعف[(٣)].

= ـ كما في «التقريب» (١٢٦٤) ـ، وداود بن علي: ليس بحجة ـ كما تقدم ـ آنفاً.
وأما الرواة عن ابن أبي ليلى: فيحيى بن العلاء البجلي؛ رمي بالوضع ـ كما في «التقريب» (٧٦١٨)، ومندل بن علي ضعيف [تقدم: ٨٨] ـ، وقيس بن الربيع: حدث بأخرة ما ليس من حديثه، أدخلها عليه ابنه ـ كما تقدم (ح٢) ـ وزيد بن حبان الرقي: صدوق كثير الخطإ، وتغير بأخرة، كما في «التقريب» (٢١٢٥)، وحميد بن عبدالرحمٰن ثقة، إلا أن الراوي عنه مخلِّط. ولهم متابعات من أوجه أخرى أيضاً ـ كما سيأتي ـ ولكنه يبقى الكلام في تفرد ابن أبي ليلى، وشيخه داود بن علي، وابن أبي ليلى ضعيف سيء الحفظ، وشيخه واهٍ.

(١) لم أقف على هذه الرواية، ولا في «مجمع الزوائد» للهيثمي. والله أعلم.

(٢) أخرجه البزار (١١/ ٤٠٤)، رقم (٥٢٤٤) من طريق مندل، عن ابن أبي ليلى، عن داود، وقال: «لا نعلم أحداً رواه إلا ابن عباس، ولا نعلم يروى عن ابن عباس إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد»، وتقدم تخريجه.

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ عند البخاري، ولا عن ابن أبي ليلى، وإنما أخرجه في «الأدب المفرد» (ح١٢٢٩) عن إسحاق بن أبي إسرائيل، عن النضر بن علقمة أبي المغيرة، عن داود بن علي، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ أمر بتعليق السوط في البيت.
وبهذا اللفظ نقله المزي في «التهذيب» (٨/ ٤٢٣)، بعد ما أسنده من طريق الطبراني باللفظ الأول. وداود: ليس بحجة كما تقدم، والنضر بن علقمة: جهله أبو حاتم، وتبعه عليه الذهبي وابن حجر، وقال النسائي: ليس بشيء. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٣٩٩)، رقم (٦٤٣٢) «الميزان» (٤/ ٢٦١)، رقم (٩٠٨٠) «التقريب» (٧١٤٦).
وصححه الألباني في «صحيح «الأدب المفرد» (٩٣٧/ ١٢٢٩).
وأما حديث ابن أبي ليلى فتقدم بلفظ الترجمة، وأما لفظ البخاري فأخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» (٣١٨) عن سعيد بن سليمان الأحول المخرمي، عن النضر بن إسماعيل، عن ابن أبي ليلى، به.
والنضر بن إسماعيل بن حازم البجلي، أبو المغيرة الكوفي القاص: ليس بالقوي [«التقريب» (٧١٣٠)]، وشيخ ابن أبي الدنيا لم أقف له على ترجمة، وفرق الذهبي =

وفي الباب عن ابن عمر؛ عند أبي نعيم في «ترجمة الحسن بن صالح» من «الحلية» من روايته عن عبدالله بن دينار، عنه، بلفظ الترجمة[(١)]

= في «السير» (١٣/ ٣٩٨) ـ في ذكر شيوخ ابن أبي الدنيا ـ بينه وبين سعيد بن سليمان سعدويه الواسطي البزاز، وعلى كلٍّ فهما قد توبعا عليه عن ابن أبي ليلى، وهو لم يتابع من معتبر، ولا ثبتت متابعة لداود بن علي عليه.

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٣٣٢)، وعلقه عنه الديلمي (٢/ ٢٣٢/أ)، والزيلعي في «تخريج الكشاف» (١/ ٣١٦)، بلفظ: «**علقوا السوط حيث يراه أهل البيت**».
وإسناده حسن، كما في «الصحيحة» (١٤٤٦)، رجاله كلهم ثقات، إلا حبيب بن الحسن أبو القاسم القزاز ـ شيخ أبي نعيم ـ ضعفه البرقاني، ووثقه ابن أبي الفوارس وأبو نعيم والخطيب. «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٤٧)، رقم (٤٣٥٥).
وقد أخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» (٣١٧)، ورواه ابن أبي حاتم في «العلل» (١٢٥٤) عن أبيه، والطبراني في «الأوسط» (٢/ ٢٤٤)، رقم (١٨٦٩) و«الصغير» (٨٦/١)، رقم (١١٤) عن أحمد بن إسحاق بن بهلول الأنباري، ثلاثتهم (ابن أبي الدنيا، وأبو حاتم، وأحمد) عن إسحاق بن بهلول ـ وهو الملتقى مع إسناد أبي نعيم ـ عن سويد بن عمرو الكلبي، عن الحسن بن صالح، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر ﵄ مرفوعاً: «**لا ترفع العصا عن أهلك، أخفهم في الله** ﷿».
قال الطبراني، والدارقطني [«أطراف الغرائب» (٣/ ٣٩٢)، رقم (٣٠٢٥)]: «تفرد به إسحاق بن بهلول».
وظاهر إسناده جيد، كما في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٩٨)، رقم (١٣٢١٨)، وعليه حسنه الألباني ـ كما تقدم ـ إلا أنه معل، حيث نقل ابن أبي حاتم عن أبيه في «العلل»، أنه حدثه به، فقال: «هذا حديث كذب»، ولعله أراد كذب الإسناد، وإلا فالمتن له شواهد عديدة قد تبلغ بمجموعها درجة الحسن، وعلى كل فحديث ابن عمر ﵄ المذكور لا مجال لتحسينه ـ فضلاً عن التصحيح ـ بعد حكم ذلك الإمام عليه بالوضع، وإن كان الإسناد أوضح من الشمس. والله أعلم.
ولهذا اللفظ الثاني شواهد من أحاديث معاذ بن جبل، وأبي ذر، وأبي الدرداء، وأم أيمن، والأحوص بن حكيم عن أبيه، وعن إسماعيل بن أمية مرسلاً معضلاً.
أما حديث معاذ ﵁: فرواه أحمد (٣٦/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣)، رقم (٢٢٠٧٥) عن أبي اليمان، عن إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو، عن عبدالرحمٰن بن جبير بن نفير الحضرمي، عن معاذ ﵁.
وأعله المنذري في «الترغيب» (١/ ٢١٦)، رقم (٨١٨)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٣٩١)، رقم (٧١١٠)، وابن حجر في «الأمالي المطلقة» (مجلس: ٩٢)، والألباني في «الإرواء» (٢٠٢٦)، بالانقطاع بين عبدالرحمٰن بن جبير، وبين معاذ ﵁، =

= فإنه لم يدركه. وزاد الألباني أنه لم يقف على ترجمة لابن زبريق، وهو: إبراهيم بن العلاء بن الضحاك بن المهاجر بن عبدالرحمٰن بن زيد الزبيدى، أبو إسحاق الحمصي المعروف بابن زبريق، صدوق، مستقيم الحديث، من رجال «التقريب» (٢٢٦)، فالإسناد حسن، وهو أيضاً من رواية إسماعيل بن عياش عن أهل بلده، وهو محفوظ من رواية مكحول عن أم أيمن رضي الله عنها، كما سيأتي - إن شاء الله -، فلا اضطراب، بل هو محفوظ على الوجهين. والله أعلم.

وحديث معاذ رضي الله عنه وصله محمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٩٢١)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٨٢)، رقم (١٥٦) و«الأوسط» (٨/ ٥٨)، رقم (٧٩٥٦)، و«الشاميين» (٣/ ٢٥٦)، رقم (٢٢٠٤)، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٠٦) عن أبي إدريس الخولاني عن معاذ رضي الله عنه. وفي سنده عمرو بن واقد أبو حفص الدمشقي، وهو متروك، بل كذبه مروان بن محمد الطاطري، وأبو مسهر ودحيم من أئمة الشام.

انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٦٧)، رقم (١٤٧٥)، «المجروحين» (٢/ ٧٧)، «الكامل» (٥/ ١١٧ - ١١٨)، رقم (١٢٨٣)، «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٢٨٦ - ٢٨٩)، رقم (٤٤٦٨) «الميزان» (٣/ ٢٩١)، رقم (٦٤٦٥).

وأما حديث مولاة النبي ﷺ أم أيمن رضي الله عنها: فأخرجه أبو مسهر في «نسخته» (ح٤) - ومن طريقه أبو يعلى، كما في «إتحاف الخيرة» (٣/ ٤١٢)، رقم (٢٠٠٢ - ٣)، وابن عساكر (٣٥/ ٣٢٥ - ٣٢٦)، رقم (٦٠/ ١٩٩) -، وعبد بن حميد (١٥٩٤) عن عمر بن سعيد الدمشقي، والبيهقي في «السنن» (٧/ ٣٠٤) و«الشعب» (١٠/ ٢٧٠)، رقم (٧٤٨١) من طريق بشر بن بكر، ثلاثتهم (أبو مسهر، وعمرو بن سعيد، وبشر) عن سعيد بن عبدالعزيز التنوخي، عن مكحول، عن أم أيمن رضي الله عنها في وصية لرسول الله ﷺ وصى بها بعض أهله. زاد عمرو بن سعيد: «وحدثنا غير سعيد أن الزهري قال: كأن الموصى بهذه الوصية ثوبان». ووقع في «المطالب العالية» (٥٣٩/٨)، رقم (١٧٥٨): «ثنا يحيى بن سعيد عن الزهري»، وهو على الصواب في «الأمالي المطلقة» (١/ ٧٣)، و«إتحاف الخيرة» (٣/ ٤١٢)، رقم (٣٠٠٢ - ٢).

وهذا الحديث أعله البيهقي، والحافظ في «الأمالي المطلقة»، و«التلخيص الحبير» - قرطبة (٣/ ٤١٣)، رقم (١٧٢٢) وغيرهما بالإرسال بين مكحول وأم أيمن، وقال الحافظ في «التلخيص»: «هو مرسل، أو معضل».

وقد وصل من وجه ضعيف، ولكنه وهم في اسم الصحابية، فسماها أميمة.

أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد» (٦/ ١٥)، رقم (٣٤٤٧)، والطبري [كما في «المنتخب من ذيل المذيل» - المطبوع بآخر تاريخه - (١١/ ٦٢٢)]، والطبراني في «الكبير» (٢٤/ ١٩٠)، رقم (٤٧٩)، والحاكم (٤/ ٤١)، وأبو نعيم في «معرفة =

= الصحابة» (٦/ ٦٢٦٤)، رقم (٧٥١٨)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/ ١٩٦٧)، رقم (١٥٩٤) ـ وعزاه ابن حجر في «الأمالي المطلقة» للحسن بن سفيان أيضاً ـ، من طريق جمع من الثقات، عن يزيد بن سنان أبي فروة الرهاوي، عن أبي يحيى سليم بن عامر الكلاعي، عن جبير بن نفير، عن أميمة مولاة رسول الله ﷺ. الحديث.

وروى محمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (ح٩١٦) طرفاً له، عن محمد بن يحيى الذهلي، من طريق أبي فروة به، فقال: «قال محمد بن يحيى: هذه أم أيمن، فقال أبو فروة: أميمة». وأبو فروة ضعيف باتفاق جماهير النقاد، بل قد وهاه أحمد، وابن معين، وابن عمار، والنسائي، وأبو أحمد الحاكم، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، وابن ماكولا، وابن الجوزي؛ في درجة من يترك ـ أو يكاد يترك ـ حديثه، واعتبر به الدارقطني في موضع من «العلل» (٢/ ٢٢٢)، وصوب روايته على رواية بعض الثقات، مع أنه حكم بتركه في غير موضع، وضعفه الآخرون. وينبغي أن يكون هذا الحديث فيما سوى خطئه في اسم الصحابية ﵂ أيضاً من محفوظ ما روى. والله أعلم.

وخالف البخاري ومروان بن معاوية الفزاري، فثبته الفزاري، وقال البخاري ـ فيما رواه الترمذي عنه في «العلل الكبير» (١/ ١١٤)، رقم (١٩٦) ـ: «صدوق، إلا أن ابنه محمداً روى عنه أحاديث مناكير»، وقال في موضع آخر: «هو مقارب الحديث»، كذا قال، وقد أورد الآخرون المناكير في حديثه من غير رواية ابنه عنه، وحكموا على أنه أوهى من ابنه، وعكس ذلك الفسوي وغيره، وكلاهما ضعيفان. والله أعلم.

انظر: «المعرفة» للفسوي (٣/ ٢٤٥)، «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧)، رقم (١١٢٠)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٣٨٢)، رقم (١٩٩٥)، وابن شاهين (٧٠٤)، والدارقطني (٥٨٧)، وأبي نعيم (٢٧١)، وابن الجوزي (٣٧٨٦)، «المجروحين» (٣/ ١٠٦ ـ ١٠٨)، «الكامل» (٧/ ٢٦٩ ـ ٢٧١)، رقم (٢١٦٦)، «المختلف فيهم» لابن شاهين (٦٣)، «سؤالات البرقاني» (٥٦٠)، «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٥٥ ـ ١٥٩)، رقم (٧٠٠١)، «الميزان» (٤/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨)، رقم (٩٧٠٥)، «التقريب» (٧٧٢٧)، «موسوعة أقوال الإمام أحمد» (٣٥٤٢).

وهذا الحديث: أخرجه هناد في «الزهد» (٩٨٨) عن حاتم بن إسماعيل عن ابن عجلان، والحسين بن الحسن بن حرب في «البر والصلة» (١٠٥) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٦٠/ ١٩٩ ـ ٢٠٠) ـ عن ابن عيينة، عن يزيد بن يزيد بن جابر، كلاهما عن مكحول مرسلاً بطوله.

وذهب الألباني في «الإرواء» إلى أن «الحسين بن الحسن» في رواية ابن عساكر هو «الحسين بن حريث بن الحسن الخزاعي مولاهم»، والصواب أنه ابن حرب المروزي صاحب ابن المبارك. والله أعلم. =

= وأما حديث أبي الدرداء ﷺ: فأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٨)، والمروزي في «تعظيم الصلاة» (٩١١)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» (١/ ٤١١)، رقم (٦٨٤)، واللالكائي (٤/ ٩٠٤)، رقم (١٥٢٤) من طرق عن راشد أبي محمد، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء ﷺ، في وصية للنبي ﷺ له. إلا أن لفظ البخاري: «لا ترفع عصاك على أهلك، وأخفهم في الله ﷻ»، ولفظ الآخرين ـ مع سائر روايات الباب ـ: «لا ترفع عصاك عن أهلك، . .»، وبينهما تنافر في المعنى، ويبدو أن رواية البخاري فيها تصحيف. والله أعلم.

وهذا حسن إسناده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٣٩٣)، رقم (٧١١٥)، وابن حجر في «الأمالي المطلقة» (١/ ٧٥)، والألباني في «الإرواء»، و«الصحيحة»، وسيما بشواهده.

وأما حديث أبي ذر ﷺ: فأخرجه ابن جرير في «تهذيب الآثار» (١/ ٤١٢)، رقم (٦٨٥)، والطبراني في «الدعاء» (١/ ٤٧٠)، رقم (١٦٤٩) من طريقين جيدين؛ عن أبي قحذم النضر بن معبد، عن محمد بن واسع، عن عبدالله بن الصامت، عن أبي ذر ﷺ.

وأبو قحذم النضر بن معبدالجرمي البصري: قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «لين الحديث، يكتب حديثه»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٥٠ ـ ٥١): «كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات، ـ على قلة روايته ـ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، فأما عند الوفاق فإن اعتبر به معتبر فلا ضير»، وذكره في «الثقات» (٥/ ٤٧٥)، (٧/ ٥٣٥) أيضاً في موضعين، وقال ابن عدي: «مقدار ما يرويه لا يتابع عليه». فهو على قول ابن معين والنسائي وابن عدي ضعيف جداً، ويعتبر به على قولي أبي حاتم الرازي وابن حبان، وهنا لم يتابع عليه من حديث أبي ذر ﷺ البتة. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٧٤)، رقم (٢١٧٨)، «الكامل» (٧/ ٢٤)، رقم (١٩٦٣)، «الضعفاء» لابن شاهين (٦٥٢)، «المغني» (٦٦٤٧)، «اللسان» (٨/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣)، رقم (٨١٤٩).

وأما حديث حكيم أبي الأحوص: فأخرجه مسدد ـ كما في «إتحاف الخيرة» (٣٩١/٧)، رقم (٧١٦١) ـ عن عيسى بن يونس، عن الأحوص بن حكيم، عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «**أخف أهلك في الله، ولا ترفع عصاك عنهم، وعصاك موعظتك**». والأحوص ضعيف، وتركه غير واحد من الأئمة، كما تقدم.

وأما حديث عبادة بن الصامت ﷺ: فأخرجه ابن جرير في «تهذيب الآثار» ـ مسند عمر ﷺ (١/ ٤١٢)، رقم (٦٨٦) من طريق ابن أبي مريم، عن نافع بن يزيد، عن سيار بن عبدالرحمٰن، عن يزيد بن قوذر، عن سلمة بن شريح، عن عبادة بن =

وعن جابر رفعه: «**رحم الله رجلاً علق في بيته سوطاً يؤدب به أهله**»، وفي سنده عباد بن كثير، وهو ضعيف[(١)]

= الصامت ﷺ، قال: أوصانا رسول الله ﷺ، فقال: «لا تضع عصاك عن أهلك، وأنصفهم من نفسك».

وروى البخاري في «التاريخ» (٤/ ٧٥)، رقم (٢٠٠٢) ـ ومن طريقه الدارقطني في «المؤتلف» (٣/ ١٢٨٦) ـ ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم الصلاة» (٩٢٠) وغيرهم أطرافاً أخرى له من طريق ابن أبي مريم به، وقال البخاري: «لا يعرف إسناده»، وتبعه عليه الدارقطني، وابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام» (ص٢٧٧ ـ ٢٧٨).

وسلمة بن شريح المصري: قال البخاري: «لا يعرف إسناده»، وسكت عنه ابن أبي حاتم وغيره، وقال الذهبي: «لا يعرف»، وقال الزين العراقي في «ذيل الميزان» (قال ابن يونس ـ بعد تخريجه للحديث: لم يحدث بهذا الحديث غير سيار وحده، ولا يحدث عن سلمة غير يزيد بن قوذر)، قال العراقي: «ومن عدا سلمة بن شريح فثقات، ذكرهم ابن حبان في «الثقات»، ثم ذكر توثيق أبي زرعة لسيار، وتوثيق أبي حاتم لنافع بن يزيد، ولم يذكر في توثيق «يزيد بن قودر» إلا ذكر ابن حبان له في «الثقات» (٧/ ٦٢٦)، بينما ابن حبان ذكر في «ثقاته» (٤/ ٣١٨) سلمة بن شريح أيضاً، ولم يعتمد في أي منهما، لما عرف من توثيقه للمجاهيل، وسلمة بن شريح هذا مجهول العين، وأما يزيد بن قودر فروى عنه جمع، ولم يوثق بمعتبر. والله أعلم. وانظر لترجمة سلمة أيضاً: «الجرح والتعديل» (٤/ ١٦٤)، رقم (٧٢٠)، «المغني» (٢٥٣٩)، «الميزان» (٢/ ١٩٠)، رقم (٣٤٠٢)، «ذيل الميزان» (٤٣٢)، «اللسان» (٤/ ١١٨)، رقم (٣٥٦٥).

ولترجمة يزيد بن قودر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٥٣)، رقم (٣٣٠٦)، «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٨٤)، رقم (١٢٠٦).

وأما مرسل ـ بل معضل ـ إسماعيل بن أمية: فرواه عبدالرزاق (١١/ ١٣٢)، رقم (٢٠١٢٢) عن معمر عنه به. وحكم عليه ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (١/ ٧٤)، رقم (٩٢) بالإعضال، فهو من أصحاب الزهري.

(١) أخرجه ابن عدي (٤/ ٣٣٥)، وعباد بن كثير هو الثقفي البصري، العابد، نزيل مكة، وهو متروك، يروي عن الثقات الأباطيل، كما تقدم. وبه أعله ابن عدي، والزيلعي في «تخريج الكشاف» (١/ ٣١٦) وغيرهما.

والخلاصة أن أحاديث الباب ضعيفة كلها، لا يخلو طريق منها من المقال، إلا حديث ابن عمر ﷺ، فهو جيد الإسناد، غير أن أبا حاتم الرازي حكم بأنه كذب، فلا يمكن الاعتبار به. =

٧١١ حديث: «علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل».

قال شيخنا، ومِنْ قبلِه الدَّمِيري والزركشي: «إنه لا أصل له»، زاد بعضهم: «ولا يعرف في كتاب معتبر»[١]. وقد مضى في «أكرموا حملة القرآن»[٢]: «كاد حملة القرآن أن يكونوا أنبياء، إلا أنهم لا يوحى إليهم»[٣].

= واختلف الأئمة في الحكم على مجموع هذه الأحاديث؛ فذهب البعض إلى عدم الاعتبار بها، لوهاء أسانيدها، وضعف بعض رواتها، مع استنكارهم لهذا المتن، إذ هو ينافي أصل حرمة ضرب المسلم بل وغير المسلم إلا بحقه، وهذا مقرر في نصوص كثيرة، وفي مقاصد الشرع، وإليه ذهب العيني في «عمدة القاري» (١٨٣/٢٠)، ونسبه الطبري في «تهذيب الآثار» (١/ ٤١٣) لجمع من أهل العلم.

وذهب آخرون إلى أنها صحيحة بمجموعها، يتقوى بعضها ببعض، ومنهم من حسن بعض طرقها لذاته، وإليه ذهب ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (١/ ٧٢ ـ ٧٦)، رقم (٩٢)، والألباني في «الإرواء» (٢٠٢٦) و«الصحيحة» (١٤٤٦، ١٤٤٧) وغيرهما، وهو مقتضى كلام ابن جرير في «تهذيب الآثار»، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٩/ ١٦٠ ـ ١٦٢) وغيرهم.

وعلى الحكم بصحته تكلم على فقهه جمع من العلماء، فراجع: غريب الحديث لأبي عبيد ابن سلام (١/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥)، تهذيب الآثار ـ مسند عمر (١/ ٤١٣ ـ ٤٣٠)، التمهيد (١٩/ ١٦٠ ـ ١٦٢)، كشف مشكل الصحيحين (٣/ ٤١٠)، رقم (١٨٦٥/ ٢٣١١)، النهاية (٣/ ٢٠٨ ـ عصا) شرح البخاري لابن بطال (٧/ ٣٠٩ ـ ٣١٢) مرقاة المفاتيح (١/ ١٣٩)، رقم (٦١).

(١) لا أصل له باتفاق العلماء، ومثل به السخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ١١)، وعنه علي القاري في «شرح نخبة الفكر» (ص١٩٥)، والمناوي في «اليواقيت والدرر» (١/ ١٥٤) وغيرهم للمشهور الذي ليس له إسناد أصلاً، لا ضعيفاً ولا موضوعاً، وبه قال الزين العراقي.

وانظر: «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٢/ ٣٦)، «التذكرة» للزركشي (الفضائل، ص١٦٦، ح٨)، «الدرر المنتثرة» للسيوطي (٢٩٤)، «الفتاوى الحديثية» لابن حجر الهيتمي (ص١٩٩)، «الأسرار المرفوعة» (ص٢٤٧، ح٢٩٨)، «كشف الخفاء» (٢/ ٧٤)، رقم (١٧٤٤)، «الضعيفة» (٤٦٦).

(٢) الحديث (١٥٤).

(٣) أخرجه الديلمي [«زهر الفردوس» (١/ ٣٤)] عن أبيه، عن أبي طالب الحسيني، عن محمد بن عيسى الصوفي، عن الدارقطني، عن الحسن بن أحمد بن صالح الكوفي، عن عبدالله بن ثابت المقرئ، عن محمد بن عمار الواسطي، عن خلف الضرير، عن =

ولأبي نعيم في «فضل العالم العفيف» بسند ضعيف عن ابن عباس، رفعه: **«أقرب الناس من درجة النبوة أهل العلم والجهاد»**(١).

= وكيع، عن الأعمش، عن زائدة، عن عاصم، عن زر، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه مرفوعاً.
ونقل السخاوي ـ في الموضع المشار إليه المتقدم ـ عن الديلمي، قال: «هو غريب جدّاً من رواية الأكابر عن الأصاغر»، قال السخاوي: «فيه من لا يعرف، وأحسبه غير صحيح»، وأقره عليه العجلوني في «كشف الخفاء» (١/ ١٩٢)، رقم (٥٠٧).
وأبو طالب الحسيني علي بن محمد بن المحسن بن يحيى العلوي، البغدادي، نقيب مشهد باب التبن (٤٠٣ ـ ٥٠٠هـ): ترجم له ابن النجار في «ذيل «تاريخ بغداد» (٤٦/١٩ ـ ٤٧)، رقم (٨٥٠)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ويظهر مما وصفه أنه ليس ممن يعتد بحديثهم.
وكذا عبدالله بن ثابت بن يعقوب بن قيس بن إبراهيم بن عبدالله المقرئ النحوي التَّوَّزي: لم يذكر فيه الخطيب (٩/ ٤٣٢)، رقم (٥٠٣٩)، وابن عساكر (١٧٦/٢٧ ـ ١٧٨)، رقم (٣٢١١)، جرحاً ولا تعديلاً.
ومحمد بن عمار الواسطي، وخلف الضرير: لم أقف على ترجمة لهما، ومن سواهم ثقات.
وفي طبقة الرواة عن وكيع: خلف بن خالد البصري، اتهمه الدارقطني بالوضع، وشيخه فيما اتهمه فيه وضاع مشهور [«الميزان» (١/ ٦٥٩)، رقم (٢٥٣٦)، «اللسان» (٣/ ٣٦٨)، رقم (٢٩٥٨)]، وخلف بن يحيى المازني البخاري قاضي الري كذبه أبو حاتم [«اللسان» (٣/ ٣٧٤)، رقم (٢٩٧١)، فلعله أحد هذين. والله أعلم.
وذهب السيوطي في «ذيل الموضوعات» (كتاب العلم، ١/ ١٧٢ ـ ١٧٣، رقم ١٩٣)، وتبعه عليه ابن عراق في «تنـزيه الشريعة» (١/ ٢٧٦)، رقم (٨٠)، والألباني في «الضعيفة» (٢٦٧٩) إلى أن خلفاً الضرير في الإسناد، هو: خلف بن عامر الضرير البغدادي، الذي قال عنه الذهبي في «الميزان» (١/ ٦٦١)، رقم (٢٤٥١): «فيه جهالة»، وقال ابن الجوزي في «الضعفاء» (١١١٨): «روى حديثاً منكراً»، قال السيوطي: «لعله هذا الحديث»، وقال ابن عراق: «قال بعض شيوخي: «رجاله ثقات سوى خلف، فالحمل فيه عليه»، وهذا كله لا يقتضي الحكم على الحديث بالوضع، والله أعلم». وهذا مستبعد للغاية، وخلف بن عامر الضرير البغدادي: ترجم له الخطيب (٨/ ٣٢٩)، رقم (٤٤٢٨)، وروى بواسطة واحدة عنه، عن محمد بن إسحاق بن مهران أبي بكر الشافعي، عن أحمد بن عبيد بن ناصح بإسناده.
وشيخه محمد بن إسحاق بن مهران أبو بكر المقرئ، المعروف بـ «شاموخ»: ترجم له الخطيب (١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥)، وذكر وفاته سنة (٣٥٢)، فمثله مستبعد روايته عن وكيع.

(١) لم أقف على كتاب أبي نعيم هذا، وهكذا سمي في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٧٩)، =

٧١٢ حديث: «العلماء ورثة الأنبياء».

أحمد وأبو داود والترمذي وآخرون؛ عن أبي الدرداء به مرفوعاً، بزيادة: **«إن الأنبياء[(١)] لم يُوَرِّثوا ديناراً ولا درهماً، إنما وَرَّثوا العلم»**. الحديث؛

= وسماه ابن الفاسي في «صلة الخلف» (ص٣١٣): «فضل العالم العفيف على الجاهل الشريف».

والحديث أخرجه الذهبي في «السير» (١٨/ ٥٢٤) من طريق حفص بن جميع، عن سماك، عن محمد بن المنكدر قال: قال ابن عباس يرفعه: **«إن أقرب الناس درجة من درجة النبوة أهل الجهاد وأهل العلم، أما أهل العلم فقالوا ما جاءت به الأنبياء، وأما أهل الجهاد فجاهدوا على ما جاءت به الأنبياء»**.

وحفص بن جميع العجلي الكوفي: ضعفه أبو حاتم، وقال أبو زرعة: «ليس بالقوي»، وقال الساجي: «يحدث عن سماك بأحاديث مناكير، وفيه ضعف»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث، كان ممن يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد»، وقال الدارقطني [«سؤالات السلمي» (١٦٦)]: «سماك بن حرب إذا حدث عنه شريك بن عبدالله وحفص بن جميع ونظراؤهم، ففي بعضها نكارة».

انظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ١٧٠ ـ ١٧١)، رقم (٧٣٢)، «المجروحين» (١/ ٢٥٦)، «الميزان» (١/ ٥٥٦)، رقم (٢١١٢) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٤٢)، رقم (٦٩٤) و«التقريب» (١٤٠١).

والحديث ضعفه كذلك العراقي في «المغني» (١١)، والمؤلف أعلاه، وتبعه عليه الفتني في «تذكرة الموضوعات» (ص٢٠)، والعجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٧٤)، رقم (١٧٤٤)، وغيرهم، وهو منكر.

وأخرج الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (ح١٣٢) من طريق ضرار بن عمرو الملطي، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، قال: «أقرب الناس من درجة النبوة أهل العلم وأهل الجهاد، فأما أهل العلم: فدلوا الناس على ما جاءت به الرسل، وأما أهل الجهاد فجاهدوا على ما جاءت به الرسل».

وضرار بن عمرو الملطي: منكر الحديث، متروك. انظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٣٩)، رقم (٣٠٥١)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٦٥)، رقم (٢٠٤٥) «المجروحين» (١/ ٣٨٠) «الكامل» (٤/ ١٠٠)، رقم (٩٤٩) «الضعفاء» للدارقطني (٢٩٩)، «اللسان» (٤/ ٣٤٠ ـ ٣٤١)، رقم (٣٩٦٦).

وهذا المقطوع على وهائه أولى بأن يكون محفوظاً. والله أعلم.

(١) في (أ، ز): «إن العلماء»، وفي (م): «العلماء..»، والتصويب من نسخ مساعدة والمصادر.

وصححه ابن حبان[١]،

(١) يروى عن أبي الدرداء رضي الله عنه من أوجه؛ من حديث كثير بن قيس ـ وقيل: قيس بن كثير ـ ويزيد بن سمرة، وعثمان بن أيمن ـ وقيل: عثمان بن أبي سودة ـ وعطاء الخراساني، وابنه عثمان بن عطاء.
أما حديث كثير بن قيس: فيروى عنه على أوجه:
١ ـ أخرجه أبو داود (٣٦٤١)، وابن ماجه (٢٢٣)، والدارمي (٣٥٤)، والبزار (٤١٤٥)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٣/ ١٠)، رقم (٩٨٢)، وابن الأعرابي في «المعجم» (١٥٦٤)، وابن حبان (٨٨)، والطبراني في «الشاميين» (٢/ ٢٢٤)، رقم (١٢٣١)، وابن شاهين في «الترغيب» (٢٠٨)، والبيهقي في «الشعب» (٣/ ٢٢٠ ـ ٢٢١)، رقم (١٥٧٣)، والخطيب في «الرحلة» (٤)، وابن عساكر (٢٤٧/٢٥)، (٤٣/٥٠ ـ ٤٥) وغيرهم من طرق كثيرة عن عبدالله بن داود الخريبي، وأخرجه أحمد (٤٨/٣٦)، رقم (٢١٧١٦)، وابن عبدالبر في «الجامع» (١٧٢) من طريق الحكم بن موسى، والفسوي (٣/ ٤٠١) ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في «الجامع» (١٧١) ـ والخطيب في «الرحلة» (٥)، وابن عساكر (٥٠/ ٤٢) من طريق عبدالوهاب بن الضحاك، وأبو زرعة الدمشقي في «الفوائد المعللة» (١٢٣) عن خطاب بن عثمان الفوزي، ثلاثتهم: «الحكم، وعبدالوهاب، وخطاب» عن إسماعيل بن عياش، وأخرجه البزار (٤١٤٥) عن إبراهيم التيمي، عن أبي داود [لعله تصحيف من «ابن داود»، ويعني: الخريبي]، كلاهما ـ أو: ثلاثتهم ـ (الخريبي، وابن عياش، وأبو داود) عن عاصم بن رجاء بن حيوة، عن داود بن جميل، عن كثير بن قيس، عن أبي الدرداء، رضي الله عنه مرفوعاً به في حديث.
وهذا الوجه قال الترمذي (عند الحديث: ٢٦٨٢): «هو أصح»، ونسبه إلى البخاري أيضاً.
٢ ـ وهو عند ابن عبدالبر في «الجامع» (١٦٠)، والخطيب في «الرحلة» (٦)، وابن عساكر (٥٠/ ٤٦ ـ ٤٧) من طريق أبي يعلى، عن غسان بن الربيع، عن إسماعيل بن عياش، عن عاصم، عن جميل بن قيس، عن أبي الدرداء رضي الله عنه. وخطأ أبو القاسم حمزة الكناني ـ فيما نقله ابن عبدالبر ـ وابن عبدالبر وابن عساكر هذا الوجه، ونسب الأخيران الوهم فيه إلى غسان، وقال ابن عبدالبر: «جميل بن قيس خطأ واضح، وإنما هو داود بن جميل، عن كثير بن قيس، عن أبي الدرداء، هذا هو الصواب، وكذلك رواه كل من قوم إسناده وجوده، إسماعيل بن عياش وغيره». بتصرف
* وروى ابن قانع هذا الحديث (٢/ ٣٨٧)، رقم (٩٣٩) عن محمد بن يونس [هو الكديمي]، عن عبدالله بن داود الخريبي بإسناده إلى كثير بن قيس، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول، فعد كثيراً من الصحابة، وإنما الحديث عند الخطيب والبغوي وآخرين من طرق عن الكديمي به عن كثير عن أبي الدرداء رضي الله عنه ـ كما تقدم ـ، وعليه =

= وهَّم ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (ص٦٢٤)، رقم (١١٩٩)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/ ٤٣٦)، رقم (٤٤٣٤) وغيرهما رواية ابن قانع المذكورة. والله أعلم.

٣ ـ وأخرجه أحمد (٣٦/ ٤٥ ـ ٤٦)، رقم (٢١٧١٥)، والترمذي (٢٦٨٢)، والمعافى بن زكريا في «الجليس الصالح» (المجلس: ٦٦، ص٤٨٨) عن المحاملي ـ كلاهما (الترمذي، والمحاملي) عن محمود بن خداش البغدادي ـ كلاهما (أحمد وابن خداش) عن محمد بن يزيد الواسطي، عن عاصم بن رجاء، عن قيس بن كثير، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

٤ ـ وهو عند المحاملي في «الأمالي» (٣٥٤) ـ ومن طريقه السلفي في «العلم» (٣٧)، وابن عساكر (٥٠/ ٤٧) عن علي بن مسلم، وعند الرافعي في «تاريخ قزوين» (٢/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧) من طريق ابن أبي الدنيا، عن أبيه، كلاهما (والد ابن أبي الدنيا، وعلي بن مسلم) عن محمد بن يزيد الواسطي به، وقالا: كثير بن قيس، عن أبي الدرداء.

ووهّم الترمذي وابن عساكر وغيرهما محمد بن يزيد الواسطي في إسقاط داود بن جميل بين عاصم وكثير بن قيس، وفي قول ابن عساكر أن القلب في اسم «كثير بن قيس» إلى «قيس بن كثير» من الإمام أحمد مع أنه ساق فيما بعد متابعة محمود بن خداش عند الترمذي له أيضاً، وهذا ينبئ عن أن يكون الوهم فيه من محمد بن يزيد الواسطي نفسه، كما وهم في الإسقاط المذكور أولاً. والله أعلم.

قال ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ١٦٤): «إسناده فاسد؛ فيه إسقاط رجل، وتصحيف اسم آخر».

٥ ـ وأورده البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٣٧)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٤٠١) ـ ومن طريقه، ومن طريق محمد بن إسماعيل الترمذي، ومحمد بن إسماعيل الصائغ رواه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (ح١٧٦ ـ ١٧٧) ـ وأبو زرعة الدمشقي في «الفوائد المعللة» (١٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٠/ ٤٦) ـ من طريق الروياني عن محمد إسحاق الصاغاني ـ، ستتهم: عن أبي نعيم الفضل بن دكين، عن عاصم بن رجاء بن حيوة، عمن حدثه عن كثير بن قيس، عن أبي الدرداء.

وهو في «مسند ابن أبي شيبة» (ح٤٧) من روايته عن أبي عاصم، عن عاصم، عن كثير، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

وليس الوجه الأخير بمحفوظ عن أبي نعيم، كما أن حديث أبي نعيم على الوجه الأول ليس بمحفوظ أيضاً، وقد نقل ابن عساكر عن أبي زرعة الدمشقي، أنه قال: «إسماعيل بن عياش أعلم بهذا الحديث من أبي نعيم»، وذلك أنه حديث شامي، وإسماعيل بن عياش عالم الشام ومتقن في حديث بلده، وقد توبع عليه، كما تقدم.

٦ ـ ورواه وكيع في «الزهد» (٥١١) عن عاصم بن رجاء، عن رجل، عن =

= أبي الدرداء رضي الله عنه، مختصراً.

٧ ـ وأورده البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٣٧)، رقم (٣٢٢٩) عن أحمد بن عيسى المصري، ورواه الآجري في «أخلاق العلماء» (ص٢٢، ٣٥)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢/ ٧٣٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٠/ ٥٠) من طرق عن أبي الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح المصري، كلاهما عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن عبدالسلام بن سليم ـ وعند الآجري: سليمان ـ، عن يزيد بن سمرة، وغيره من أهل العلم، عن كثير بن قيس، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

٨ ـ وذكره البخاري في «التاريخ الكبير» عن إسحاق، ورواه ابن عساكر (٥٠/ ٤٩) ـ من طريق أبي الشيخ، عن ابن أبي عاصم، عن الحسن بن علي الحلواني ـ كلاهما (إسحاق، والحلواني) عن عبدالرزاق، وأخرجه الفسوي (٣/ ٤٠٢) ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في «الجامع» (١٧٨) ـ والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص٢٠٣ ـ ٢٠٤)، من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني، كلاهما (عبدالرزاق، والحماني) عن ابن المبارك، وأخرجه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢/ ٧٣٥) وأبو طاهر السلفي في «العلم» (٣٨)، والبيهقي في «الشعب» (٣/ ٢٢١ ـ ٢٢)، رقم (١٥٧٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٠/ ٤٨ ـ ٤٩) ـ من طريقي البيهقي والطبراني ـ من طريقين عن عبدالملك بن عبدالرحمن أبي هشام الذماري، عن الثوري، كلاهما (الثوري، وابن المبارك) عن الأوزاعي، عن كثير بن قيس، عن يزيد بن سمرة، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

وذهب البخاري ـ وتبعه عليه البيهقي والخطيب ـ وابن حبان في «الثقات» (٧/ ٦٢٤) إلى أن حديث بشر بن بكر عن الأوزاعي أصح، ولعل ذلك لأنه شامي من أصحاب الأوزاعي، وتوبع عليه عن كثير بن قيس عن أبي الدرداء رضي الله عنه من غير هذا الوجه ـ كما تقدم ـ، وزاد ابن حبان: «من قال: عن كثير بن قيس عن يزيد بن سمرة عن أبي الدرداء رضي الله عنه، فقد وهم وقلب إسناده»، وقال الدارقطني عن هذا الوجه الثاني في «العلل» (٦/ ٢١٦)، رقم (١٠٨٣): «ليس بمحفوظ».

والوجه الأول قال عنه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ١٦٤): «أما داود بن جميل: فمجهول، ولا يعرف هو ولا أبوه، ولا نعلم أحداً روى عنه غير عاصم بن رجاء، وأما كثير بن قيس: فروى عن أبي الدرداء، وابن عمر، وسمع منهما، وروى عنه داود بن جميل، والوليد بن مرة، وليسا بالمشهورين».

وقال الدارقطني في «العلل» (٦/ ٢١٧)، رقم (١٠٨٣): «عاصم بن رجاء ومن فوقه إلى أبي الدرداء ضعفاء، ولا يثبت». وانتقده ابن عبدالبر والزيلعي في «تخريج الكشاف» (٣/ ٨ ـ ٩)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٧/ ٥٨٨) في عاصم بن رجاء بن حيوة، حيث إنه وثقه ابن معين ويعقوب الفسوي وأبو زرعة الرازي وغيرهم، =

= ولم يضعف. وأما كثير بن قيس؛ فضعفه كذلك دحيم وغيره، كما في «تاريخ دمشق» (٥٠/ ٥١)، وداود؛ مجهول العين، كما تقدم.

وقال البزار: «إسناده صالح؛ داود بن جميل وكثير بن قيس لا نعلمهما معروفين في غير هذا الحديث».

أي: صالح للاعتبار والاستشهاد. والله أعلم.

وأما الوجه الثاني: فعبدالسلام بن سليم ـ أو سليمان ـ: ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٦٥)، رقم (٧١٢١) بهذه الرواية، وتبعه عليه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٤٥)، رقم (٢٣٧)، وابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٢٧)، وزاد الخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢/ ٨٦) نسبته بالحمصي، ولم يوثق بمعتبر، فهو أيضاً في عداد المستورين. والله أعلم.

وهكذا هو أمر شيخه يزيد بن سمرة. انظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٣٧)، رقم (٣٢٢٩)، و«الجرح والتعديل» للرازي (٩/ ٢٦٨)، رقم (١١٢٥)، و«الثقات» (٧/ ٦٢٤)، و«تلخيص المتشابه» للخطيب (٢/ ٨٦).

٩ ـ ورواه أبو يعلى ـ كما في «إتحاف الخيرة» (١/ ٢١٠)، رقم (٢٩٣)، ومن طريقه ابن عساكر (٣٨/ ٣١٨) ـ عن أبي همام الوليد بن شجاع، عن الوليد بن مسلم، قال أبو يعلى: عن رجل سماه أبو همام وانقطع في كتابي، عن عثمان بن أيمن، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

قال ابن عساكر: الذي سقط اسمه من كتاب أبي يعلى هو خالد بن يزيد، ثم أخرجه (٣٨/ ٣١٨ ـ ٣١٩) من طريق مطين عن أبي همام الوليد بن شجاع، عن الوليد بن مسلم، عن خالد بن يزيد المري، عن عثمان بن أيمن، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

وقد أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (٢١٥)، والبيهقي في «الشعب» (٣/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤)، رقم (١٥٧٦)، والسلفي في «العلم» (٤٠) من طريق صفوان بن صالح وسليمان بن أحمد الجرشي ودحيم، ثلاثتهم عن الوليد بن مسلم، عن خالد بن يزيد بن أبي مالك، به. وقال الجرشي: «يزيد بن خالد»، ولم ينسبه.

وأخرجه أبو داود (٣٦٤٦) ـ ومن طريقه البيهقي في «المدخل» (١/ ٢٥٠)، رقم (٣٤٨) ـ عن محمد بن الوزير الدمشقي، عن الوليد بن مسلم، قال: لقيت شبيب بن شيبة فحدثني به عن عثمان بن أبي سودة عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

ورواه الطبراني في «الكبير» ـ كما في «تخريج الكشاف للزيلعي (٣/ ٩) ـ ومن طريقه السلفي في «العلم» (٣٩)؛ عن أحمد بن المعلى الدمشقي، عن صفوان بن صالح، عن الوليد بن مسلم، عن شعيب بن زريق، عن عثمان بن أبي سودة، عن أبي الدرداء رضي الله عنه. =

= وعلقه المزي في «تحفة الأشراف» (٨/ ٢٢٧)، رقم (١٠٩٥١) و«تهذيب الكمال» (الموضع السابق) عن عمرو بن عثمان الحمصي، عن الوليد بن مسلم مثله. ولم أقف عليه.

قال المزي ـ وتبعه عليه ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٠٨)، رقم (٥٣٦) ـ والزيلعي في «تخريج الكشاف»: «هذه الرواية أشبه بالصواب»، وزاد الزيلعي: «وإسناده جيد». ولكن يؤخذ عليه أن هناك أوجهاً أخرى في رواية هذا الحديث.

فهذه أربعة أوجه من الخلاف في رواية الوليد بن مسلم، من رواية الثقات عنه، والوجه الأخير رجاله كلهم ثقات، بينما عثمان بن أيمن لم أقف له على ذكر في غير هذا الإسناد، وعليه ترجم له ابن عساكر (٣٨/ ٣١٨ ـ ٣١٩)، رقم (٧٦٧٩) ونقل عن أبي عبدالله بن منده أنه دمشقي.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٤٧٣)، رقم (٩٨٦): «لم أجد من ذكره».

وكذلك شبيب بن شيبة: إن كان شامياً غير أبي معمر ابن الأهتم الخطيب البصري، نـزيل الشام ـ كما ذهب إليه المزي في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٦٨)، رقم (٢٦٩٢) وتبعه عليه غيره ـ؛ فلا يعرف إلا فيما ورد من طرق هذا الحديث ـ كما قال الزيلعي في «تخريج الكشاف» (٣/ ٩) ـ، وعليه قال الذهبي في «الكاشف» (٢٢٣٧): «فيه جهالة»، وقال ابن حجر في «التقريب» (٢٧٤١): «مجهول»، وأما ابن عساكر فلم يترجم في تاريخه (٧٣/ ١٢٠ ـ ١٣٧)، رقم (٩٩٥١) إلا لشبيب بن شيبة بن الأهتم ـ وهو ضعيف عند أكثر الأئمة، بل وهاه جمع منهم ـ وآخر (٧٣/ ١٣٧)، رقم (٩٩٥٢) غساني متأخر.

وإن رجع الحديث إلى خالد بن يزيد بن عبدالرحمٰن بن أبي مالك الدمشقي، فهو ضعيف، وقد اتهمه ابن معين، كما في «التقريب» (١٦٨٨)، وإن كان خالد بن يزيد بن صالح بن صبيح المري، فثقة من السابعة، كما في «التقريب» (١٦٨٧).

وهذه الأوجه من الخلاف تجعل رواية الوليد بن مسلم لا يمكن الاعتماد عليها، وإن كانت رواية أبي داود تشير إلى أنه عند الوليد بن مسلم من غير وجه. والله أعلم.

وأما رواية عطاء الخراساني: فأخرجها الآجري في «أخلاق العلماء» (ص٢٣) ـ ومن طريقه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (ح٣٢) ـ من طريق هشام بن عمار، عن حفص بن عمر، عن عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن أبي الدرداء ﷺ.

وعند ابن ماجه (٢٣٩) عن هشام بن عمار به الطرف الثاني للحديث: «إنه ليستغفر للعالم من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في البحر».

وعطاء بن أبي مسلم الخراساني: صدوق، يهم كثيراً، ويرسل ويدلس، كما في «التقريب» (٤٦٠٠)، وهو لم يدرك أبا الدرداء ﷺ، فروايته هنا مرسلة. =

= وابنه عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني: ضعفوه، وتركه جمع من الأئمة [تقدم]، وحفص بن عمر: هو البزاز الشامي، مجهول من الثامنة، كما في «التقريب» (١٤٢٥)، وهشام بن عمار تغير بأخرة، كما سبق.

وله طريق آخر: أخرجه الطبراني في «الكبير» ـ كما في «تخريج الكشاف» للزيلعي (٣/ ٩) ـ عن مطين، عن عمر بن محمد بن الحسن الأسدي، عن أبيه، عن شيبان بن عبدالرحمن، عن عتبة بن عبدالله، عن يونس بن يزيد، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

قال الزيلعي: «وهذه الطريق سالمة من الضعف والاضطراب؛ فشيخ الطبراني هو مطين إمام حافظ، وباقي رجاله محتج بهم في الصحيح، ليس فيهم من تكلم فيه غير محمد بن الحسن الأسدي المعروف بالتل، وقد احتج به البخاري، وقال أبو داود: «صالح»، وقال ابن عدي: «لم أر بحديثه بأساً»، وضعفه ابن معين وابن حبان ويعقوب الفسوي. والله أعلم».

قلت: لكنه معل بعلتين اثنتين: **إحداهما**: أن مولد عطاء بن أبي رباح في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، ونشأته بمكة، وتوفي سنة (١١٥) وهو ابن (٨٨) سنة، فمولده سنة (٢٧)، ووفاة أبي الدرداء رضي الله عنه في عهد عثمان رضي الله عنه ٣٢ أو بعدها بدمشق، فليس بينهما لقي ولا إدراك.

والثانية: أني لم أقف في شيوخ يونس بن يزيد ذكراً لعطاء بن أبي رباح، ولا له ذكر في تلاميذ عطاء، ـ وإن كان أدرك من هو أعلى طبقة من عطاء ـ، وإنما المذكور في شيوخ يونس الأيلي هو عطاء الخراساني، وقد أخرج الخطيب (١/ ٤١٤)، رقم (٣٦٨) هذا الحديث بإسناد صحيح عن علي بن الحسن بن شقيق، عن ابن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن عطاء الخراساني، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

وهذا أولى أن يكون محفوظا، فيرجع الحديث إلى عطاء الخراساني عن أبي الدرداء رضي الله عنه، وهو منقطع أيضاً ـ كما تقدم ـ ولكنها متابعة قوية لرواية عثمان بن عطاء الخراساني السابقة، وبه تزول بقية العلل، سوى الانقطاع بين عطاء وأبي الدرداء رضي الله عنه، ويكون هذا أقوى طرق الحديث على الإطلاق، ولكنه لا يخلو أن يكون عطاء الخراساني سمعه من كثير بن قيس المذكور في الإسناد الأول، فالحديث به مشتهر. والله أعلم.

ولعله بهذا يرتقي إلى درجة الحسن، إلا أن في بعض متنه ما يستنكر؛ كقوله: «وموت العالم مصيبة لا تجبر، وثلمة لا تسد، ونجم طمس، وموت قبيلة أيسر عند الله من موت عالم»، ولكنه لا يوجد في غير رواية الوليد بن مسلم عن خالد بن يزيد عن عثمان عن أبي الدرداء، وهي واهية كما تقدم، ولذا حكم الألباني في «ضعيف الترغيب» (ح٧٣) بضعفها جدّاً. والله أعلم.

والحاكم، وغيرهما[١]، وحسنه حمزة الكناني[٢]؛ وضعفه غيرهم بالاضطراب في سنده[٣]، لكن له شواهد يتقوى بها[٤]

ولذا قال شيخنا: له طرق يعرف بها [ق١٢٧/ب] أن للحديث أصلاً[٥] انتهى.

---

(١) لم أقف على تصحيح الحاكم له، ولا عليه في «المستدرك»، وذهب إلى تصحيحه ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٧٩) ـ حيث قال: روي بأسانيد صالحة ـ، والزيلعي في «تخريج الكشاف» (٣/ ٧ ـ ١٠)، والزين العراقي في بعض أجوبته ـ كما نقله المناوي في «فيض القدير» (٤/ ٣٨٤)، وهو مفاد كلامه في «المغني» (ح٥) ـ، وابن الملقن في «البدر المنير» (٧/ ٥٨٧ ـ ٥٨٩)، وهو مفاد كلام ابن حجر في «تخريج الكشاف» ـ مع التفسير (سورة النمل، الآية: ١٦)، وثبته الألباني في «الضعيفة» (٢٦٧٨)، وصححه في «صحيح الجامع» (٦٢٩٧)، وحسنه في أحكامه على كتب «السنن»، و«صحيح ابن حبان»، و«مشكاة المصابيح» (ح٢١٢)، و«صحيح الترغيب والترهيب» (ح٧٠). والله أعلم.

(٢) هو: الحافظ أبو القاسم حمزة بن محمد بن علي الكناني المصري (٢٧٥ ـ ٣٥٧)، أحد الحفاظ الأثبات، كما في «تاريخ دمشق» (١٥/ ٢٣٩ ـ ٢٤٢)، رقم (١٧٧٨)، و«سير النبلاء» (١٦/ ١٧٩ ـ ١٨١). وتحسينه لهذا الحديث نقله عنه ابن عبدالبر في «الجامع» (١/ ١٦٢/تابع: ١٧٠) بلفظ: «**هو حديث حسن غريب**».

(٣) ذهب إلى ذلك الدارقطني في «العلل» (٦/ ٢١٦ ـ ٢١٧)، والمنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٥/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤)، و«الترغيب والترهيب» (١/ ٥١/ ١٠٦، و١/ ٦٠، رقم ١٤٩)، وتبعهما ابن دقيق العيد في «أخبار الحقائق» ـ كما في «البدر المنير» (٧/٥٨٧ ـ ٥٨٨)، والذهبي في «الميزان» (٢/ ٤ ـ ٥/ ٢٥٩٩)، وإليه يميل ظاهر عمل الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» ـ أضواء السلف (٥/ ٢٣٠٠، ح٢٠٠٣ ـ ٤٨٩١)، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» (١/ ٢١٠ ـ ٢١١)، رقم (٢٩٣). والله أعلم.

(٤) له من الشواهد التي يمكن أن يتقوى بها ما سيذكره المؤلف من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وفيها عن عبدالله بن عمرو وابن مسعود رضي الله عنهم، وفي كل منهما عدد من الضعفاء ـ كما سيأتي ـ، فهما واهيان.

وأما شاهداه من حديث علي وجابر بن عبدالله رضي الله عنهم فموضوعان، كما حقق ابن الجوزي ذلك في «العلل المتناهية» (الموضع السابق)، والزيلعي في «تخريج الكشاف» (٣/ ١٠) بالنسبة لحديث جابر رضي الله عنه، والألباني في «الضعيفة» (٢٦٧٨، ٣٩٥١) بالنسبة للحديثين معاً.

(٥) هو: مختصر من كلام الحافظ في «الفتح» (١/ ١٦٠)، ونص كلامه: «حسنه حمزة =

ولفظ الترجمة عند الديلمي من حديث محمد بن مطرف[١]، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب، بزيادة: «**يحبهم أهل السماء، وتستغفر لهم الحيتان في البحر إذا ماتوا**»[٢].

= الكناني، وضعفه باضطراب في سنده، لكن له شواهد يتقوى بها، ولم يفصح المصنف ـ يعني: البخاري ـ بكونه حديثاً، فلهذا لا يعد في تعاليقه، لكن إيراده له في الترجمة يشعر بأن له أصلاً، وشاهده في القرآن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]».

(١) سيأتي الكلام عليه أثناء التخريج، إن شاء الله تعالى.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «فضل العالم العفيف» ـ كما في «تخريج الكشاف» للزيلعي (٣/ ٩) ـ والديلمي (٢/ ٢٥٥/أ) من طريقين عن الحافظ زكريا بن يحيى الساجي، والديلمي وحده من طريق أبي نعيم ثم من طريق إسحاق بن إبراهيم الكوفي، كلاهما (الساجي، وإسحاق الكوفي) عن محمد بن إسحاق البكائي، عن محمد بن مطرف به.
وذكر القرطبي في «التفسير» (٥/ ٤٥) أن الحافظ عبدالغني الأزدي خرجه عن عمر بن المؤمل، عن محمد بن أبي الخصيب، عن غثكل، حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا شريك عن أبي إسحاق عن البراء ﷺ به. قال: قال رسول الله ﷺ: «**العلماء ورثة الأنبياء، يحبهم أهل السماء، ويستغفر لهم الحيتان في البحر إذا ماتوا إلى يوم القيامة**».
وقال عن غثكل: «هو غثكل بن حكارك، وتفسيره: بركة بن نشيط، وكان حافظاً»، ونحوه في «نزهة الألباب» (٢٠٥٧). وهذا الوجه سقط فيه محمد بن مطرف من الإسناد، ومن زاده أقوى.
وأخرجه الواحدي في «التفسير الوسيط» (١/ ٤٥ ـ ٤٦) عن أبي سعيد عبدالرحمٰن بن محمد الزمجاري، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن حماد، عن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن معاوية البكائي، عن محمد بن مطرف السعدي، عن شريك.
قال الألباني في «الضعيفة» (٣٩٥٢): «إسناده ضعيف؛ أبو إسحاق السبيعي: مدلس مختلط، وشريك: ضعيف سيىء الحفظ، ومحمد بن إسحاق البكائي؛ لم أعرفه، وقد ثبت مفرقاً دون قوله: «يحبهم أهل السماء»، فانظر: «التعليق الرغيب» (١/ ٥٣)، رقم (٢)، و«الصحيحة» (٣٠٢٤).
ومحمد بن إسحاق البكائي: هو ابن عون ـ ويقال: ابن خلف ـ البكائي العامري، أبو بكر الكوفي (ت٢٦٤هـ): ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٢٥)، وقال ابن حجر في «التقريب» (صدوق، من الحادية عشر) ـ ولكنه لم يذكر له نسبة البكائي ـ، وذكر المزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠)، رقم (٥٠٥٤) في شيوخه «محمد بن مطرف الكناسي». =

= وأما محمد بن مطرف الكناسي ـ أو السعدي ـ: فذكر في «تهذيب الكمال» (٢٦١/٢٨)، رقم (٦٠٨٤) في الرواة عن معرف بن واصل السعدي «ابن أخيه؛ محمد بن مطرف بن واصل السعدي»، ولم أقف له على ترجمة، وهو غير «محمد بن مطرف الليثي المدني». فلعل هذا هو علة الإسناد، وأما اختلاط أبي إسحاق فلا يذكر إلا بعد ثبوت الإسناد إليه، مع وجود النكارة أو المخالفة. والله أعلم.

وذكر له الزيلعي في «تخريج الكشاف» شاهدين آخرين من حديث ابن عمر وابن مسعود رضي الله عنهم.

أما حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما: فذكر أنه رواه أبو نعيم في «فضل العالم العفيف» عن محمد بن علي بن مسلم العقيلي ثنا عبدالكبير بن عمر الخطابي ثنا سليمان بن محمد بن الفضل ثنا علي بن شبرمة عن شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، ولكن ورثوا العلم»**.

وعلي بن شبرمة بن أسيد الحارثي الكوفي: ضعفه الأزدي، وذكر له حديثاً منكراً، كما في «الإكمال» لابن ماكولا (١/ ٦٣)، و«الضعفاء» لابن الجوزي (٢٣٧٩)، و«اللسان» (٥/ ٥٤٩)، رقم (٥٤١٤).

وأبو منصور سليمان بن محمد بن الفضل بن جبرئيل النهرواني البجلي الجريري (ت٢٨٧هـ): ضعفه الدارقطني، وقال أبو أحمد الحاكم: «حديثه ليس بالقائم»، ووهاه الذهبي.

انظر: «سؤالات الحاكم» (١٠٥)، «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٩)، رقم (٤٦٤٠)، «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٥)، رقم (٢٦٩٩)، «المغني» (٢٦١٨)، «اللسان» (٤/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، رقم (٣٦٤١).

ومحمد بن علي بن مسلم العقيلي البصري: ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٦/ ٣٤١) ـ وعنه في «توضيح المشتبه» (٦/ ٣١٣)، و«تبصير المنتبه» (٣/ ١٠١٦) ـ برواية أبي نعيم عنه فقط.

وأما عبدالكبير بن عمر الخطابي فمن شيوخ ابن حبان في «الصحيح» و«الثقات» وغيرهما.

وأما حديث ابن مسعود رضي الله عنه: فعلقه السهمي في «تاريخ جرجان» (ص٣٣٥ ـ ٣٣٦)، رقم (٦١٦) عن أبي الطيب قيس بن منصور بن أحمد بن حوثرة العطار الجرجاني، بإسناده إلى ابن مسعود رضي الله عنه مختصراً بلفظ: **«العلماء ورثة الأنبياء»**، وفيه أبو حنيفة وتلميذه زفر يلينان في الحديث، ودونهما ثلاثة لم أجد لهم تراجم، وأبو الطيب لم يذكر فيه السهمي جرحاً ولا تعديلاً، ثم هو معلق دونه. والله أعلم.

وكذا أورد[١] لفظ الترجمة بلا سند، عن أنس، بزيادة: «وإنما العالم من عمل بعلمه»[٢].

٧١٣ حديث: **«العلم خزائن، ومفتاحها السؤال»**.

أبو نعيم في «الحلية»، والعسكري؛ من حديث جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي به مرفوعاً، وسنده ضعيف[٣]

(١) في (أ، ز، م، عز): «ورد»، والمثبت من نسخ (ز٢، زك، ق، هـ) المساعدة.

(٢) لم أقف عليه في «الفردوس»، وهو في «مسنده» (٢/ ٢٥٥/أ) دون ذكر اسم الصحابي، بزيادة: «ومن علم الناس الخير وأدى الفريضة؛ كان فضله على العابد المجتهد كفضلي على أدناكم».

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٩٢) وأبو عثمان البحيري في الرابع من «الفوائد» (ح٦١ ـ خ)، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٣/ ٤، ٤٢٨) من طريق علي بن محمد بن مهروية القزويني وغيره، عن داود بن سليمان القزاز، ورواه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٦١)، رقم (٦٩٣)، وشيرويه في «العوالي» (٢١٣/ ١) ـ كما في «الضعيفة» للألباني (٢٧٨) ـ من طريق عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي، عن أبيه، كلاهما (الطائي، والقزاز) عن علي الرضا به.
قال أبو نعيم: «غريب من هذا الوجه، لم نكتبه إلا بهذا الإسناد».
ونسخة عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي عن أبيه عن الرضا، نسخة موضوعة، كما تقدم.
ومتابعه داود بن سليمان أبو سليمان الجرجاني الغازي القزاز: كذبه يحيى بن معين وغيره، وقال الذهبي ـ ووافقه ابن حجر ـ: «شيخ كذاب له نسخة موضوعة على الرضا».
انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣)، رقم (٤٤٦٥)، «المغني» (١٩٩٢)، «اللسان» (٣/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨)، رقم (٣٠٢٥).
ولذا حكم عليه الذهبي ـ ووافقه ابن حجر ـ والألباني بالوضع، وثبت عن الزهري قوله.
أخرجه الدارمي (٥٦٦)، والفسوي (١/ ٦٣٤)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (٢/ ٢٥٠)، رقم (٢٧٢٤، ٢/ ٢٥٣، رقم ٢٧٤٤) وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٦٣)، والبيهقي في «المدخل» (١/ ٢٩١)، رقم (٤٢٩)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٦٢)، رقم (٦٩٤)، وابن عبدالبر في «الجامع» (١/ ٣٧٩)، رقم (٥٣٤، ٥٣٥)، من طرق صحيحة عن الزهري، بلفظ: «**العلم خزائن، وتفتحها المسائل**»، وفي لفظ: «**ومفاتيحها السؤال**»، وفي لفظ آخر: «إنما هذا العلم خزائن، ومفتاحها المسألة». =

٧١٤ حديث: «العلم في الصغر كالنقش في الحجر».

البيهقي في «المدخل» من جهة يزيد بن معمر الراسبي، سمعت الحسن ـ هو البصري ـ يقول: فذكره من قوله[(١)]

وأخرجه ابن عبدالبر من جهة من لم يسم، عن معبد، عن الحسن، بلفظ: «**طلب الحديث في الصغر كالنقش في الحجر**»[(٢)]

ورواه الطبراني في «الكبير» بسند ضعيف عن أبي الدرداء مرفوعاً، بلفظ: «**مَثَلُ الذي يتعلم في صغره كالنقش على الحجر، ومَثَلُ الذي يتعلم في كبره كالذي يكتب على الماء**»[(٣)]

وللبيهقي في «المدخل» أيضاً، من حديث يزيد بن هارون، أخبرنا

= ثم أورد عنه بإسناد ضعيف، قوله: «كان يصطاد العلم بالمسائلة كما يصطاد الوحش».

(١) أخرجه البيهقي في «المدخل» (٢/ ٣٩)، رقم (٥٢٥) من طريق المفضل بن نوح الراسبي، عن يزيد بن معمر به.
ويزيد ومفضل الراسبيان: سكت عنهما البخاري وابن أبي حاتم، وذكرهما ابن حبان في «الثقات»، ولم يذكر ليزيد بن معمر راو سوى المفضل، ولا رواية إلا عن الحسن قوله، وعن المفضل جمع من الثقات. انظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٤٠٦)، رقم (١٧٧٩)، (٨/ ٣٦١)، رقم (٣٣٣٥)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٣١٨)، رقم (١٤٦٥)، (٩/ ٢٩٠)، رقم (١٢٣٨) «الثقات» (٧/ ٤٩٦، ٦٢٨).
وهو عند ابن أبي الدنيا في «العيال» (٢/ ٨٠٠)، رقم (٥٩٩) عن الحسين بن محمد السعدي، عن المفضل بن نوح الراسبي، عن يزيد بن معمر، قوله. والأول هو المحفوظ.

(٢) أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٥٧)، رقم (٤٨٢)، وهو عند ابن سعد (٧/ ٢٢٩)، وفي «الجعديات» (ح١٠٤٤) بإسناد حسن عن قتادة قوله.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» ـ كما في «اللآلىء المصنوعة» (١/ ١٧٨)، وفيه مروان بن سالم الجزري أبو عبدالله الغفاري: متروك، ورماه الساجي وغيره بالوضع، من كبار التاسعة [«التقريب» (٦٥٧٠)]، ثم هو معضل بينه وبين أبي الدرداء ﷺ، بينهما راويان ـ على الأقل ـ فأكثر، ولذا حكم بوضعه الألباني في «الضعيفة» (٦١٨)، وانتقد الاكتفاء بضعفه، كما حصل من الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٣٣٣)، رقم (٥١٥)، ومن المؤلف أعلاه ـ وفي «فتح المغيث» (٢/ ١٤٠)، وغيرهما ممن تبعهما عليه.

إسماعيل بن عياش، عن إسماعيل بن رافع، رفعه: «**من تعلم وهو شاب كان كَوَسْم في حجر، ومن تعلم في الكبر كان كالكاتب على ظهر الماء**». وقال: «هذا منقطع»[(١)]

يعني: فابنُ رافع ممن يروي عن سعيد المقبري وغيره من التابعين، هذا مع ضعفه[(٢)]

وقد أخرجه ابن عبدالبر في «العلم» من جهة صدقة بن عبدالله، عن طلحة بن زيد، عن محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة به مرفوعاً[(٣)]

---

(١) أخرجه البيهقي في «المدخل» (٢/ ٤٠)، رقم (٥٢٦)، ورواه القاضي عياض في «الإلماع» (ص٦٦) من طريق ابن وهب عن إسماعيل بن رافع مرفوعاً به. وهو معضل واهٍ.

(٢) هو: إسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري المدني، نزيل البصرة: ضعيف منكر الحديث، وتركه جمع من الأئمة، كما تقدم (ح٥٤٨)، وبه أعله ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (١/ ٢٢٥)، والألباني في «الضعيفة» (٦١٩)، وحكم بوضعه، وقال عن إسماعيل: «هو أنزل من رتبة الاستشهاد به؛ لأنه ضعيف جدّاً، تركه جماعة، . .». انظر: «تاريخ دمشق» (٨/ ٣٩٦ ـ ٤٠٣)، رقم (٧٢٤)، «تهذيب الكمال» (٣/ ٨٥ ـ ٩٠)، رقم (٤٤٢)، «الميزان» (١/ ٢٢٧)، رقم (٨٧٢).
وقال الألباني أيضاً: «وإسماعيل هذا ليس تابعياً، بل هو يروي عن بعض التابعين، وعليه فقد سقط من السند اثنان فأكثر، فالحديث معضل».

(٣) أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٥٥)، رقم (٤٨١) من طريق عبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، عن عمرو بن أبي سلمة، عن صدقة بن عبدالله به.
وإسناده مسلسل بالعلل: صدقة بن عبدالله السمين: ضعيف، وطلحة بن زيد القرشي أبو مسكين: متروك، متهم بالوضع [تقدما]، وعبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم: قال ابن عدي (٤/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦)، رقم (١٠٩٠): «يحدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل، فإما أن يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه، أو يتعمد». وانظر: «المغني» للذهبي (٣٣٢٨)، و«اللسان» (٤/ ٥٦٢)، رقم (٤٤٠٥).
وله طريق آخر عن أبي هريرة ﷺ: أخرجه قاضي المارستان في «مشيخته» (٢/ ٨٦٨ ـ ٨٦٩)، رقم (٣١٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢١٨)، وفيه عنعنة بقية، والمتهم به هناد بن إبراهيم النسفي، تكلم الخطيب (١٤/ ٩٩)، رقم (٧٤٤٠) في صدقه، وقال الذهبي [«الميزان» (٤/ ٣١٠)، رقم (٩٢٥٤)]: «روى الكثير بعد ٤٥٠، =

وكذا البيهقي في «المدخل» من جهة موسى بن عقبة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً: «**من تعلم القرآن في شبيبته اختلط القرآن بلحمه ودمه، ومن تعلمه في كبره فهو يتفلت منه ولا يتركه فله أجره مرتين**»[(١)]

هو عند الديلمي من جهة أبي نعيم، ثم من طريق عبدالحليم[(٢)] بن

= إلا أنه راوية للموضوعات والبلايا، وقد تكلم فيه»، وقال ابن الجوزي: «هناد لا يوثق به، وبقية مدلس»، ووافقه السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (١/ ١٧٨)، والألباني في «الضعيفة» (٦١٩)، وحكموا عليه بالوضع.

(١) أخرجه البيهقي في «المدخل» (٢/ ٣٦)، رقم (٥٢٢) عن الحاكم، عن أبي عبدالله محمد بن يعقوب، عن الحسين بن الحسن بن مهاجر، عن هارون بن سعيد الأيلي، عن خالد بن نزار، عن إبراهيم بن طهمان، عن موسى بن عقبة، عن أبي الزناد، عن الأعرج به.

وهذا إسناد فرد، رجاله كلهم محتج بهم، إلا أن الحاكم أبا عبدالله ـ وتبعه عليه البيهقي ـ استظهر أن لا يكون محفوظاً، يحتمل أن يكون الحافظ محمد بن يعقوب ابن الأخرم دخل له حديث في حديث، وذلك أنه لا يعرف له أصل من حديث أبي الزناد عن الأعرج، وإنما يشتهر برواية أبي مصعب الزهري عن عمر بن طلحة الليثي عن سعيد المقبري، وهكذا رواه أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الصيدلاني العدل، عن الحسين بن الحسن بن مهاجر ـ شيخ ابن الأخرم ـ عن أبي مصعب الزهري.

والصيدلاني: صحح له الحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٨٨، ٤١٠)، (٣/ ٦٨، ٥٤٧)، (٤/ ٢٤٧)، ووثقه البيهقي في «الشعب» (٥/ ٤١٠)، رقم (٣٦٢٧)، وتوبع على إسناده من أوجه كثيرة عن أبي مصعب الزهري، عن عمر بن طلحة الليثي به، وهو معروف به، فرواية الصيدلاني أولى أن تكون محفوظة، كما قال الحاكم فيما رواه البيهقي عنه في «المدخل» (ح٥٢٣)، ولم يتعقبه، فكأنه ارتضاه أيضاً. والله أعلم.

(٢) نسبه في «مسند الفردوس»: «عبدالحليم بن محمد بن عبدالله بن قيس بن مخرمة». ولم أقف له على ترجمة ولا ذكر، وفي «تاريخ دمشق» (٣٤/ ٤٤ ـ ٤٦)، رقم (٣٦٩٥): «عبدالحليم بن محمد بن عبيد الله ابن أبي المهاجر المخزومي، ابن أخي إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، يروي عن الزهري عن محمد بن قيس بن مخرمة بن المطلب»، ولم يذكر ابن عساكر فيه ما يدل على جرح، فيحتمل أن يكون هذا. والأقرب ـ والله أعلم ـ أن في الإسناد تصحيفاً، وأنه حُكَيم ـ بضم الحاء، وفتح الكاف، مصغراً ـ ابن محمد بن قيس بن مخرمة بن المطلب القرشي المطلبي، ابن عم حكيم بن عبدالله المصري: يروي عن أبيه محمد بن قيس، وسعيد =

محمد بن عبدالله بن قيس(١).

= المقبري وغيرهما، وعنه علي بن عبدالرحمٰن بن عثمان ـ وقيل: ابن وثاب ـ المديني وغيره. قال أبو حاتم: مجهول [«الجرح» (٣/ ٢٨٧)، رقم (١٢٨١)]، وتبعه الذهبي [«المغني» (١٦٩٨)]، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٢٤٢)، فقال الذهبي في «الميزان» (١/ ٥٨٧)، رقم (٢٢٣١): «مشهور، وثق»، وقال ابن حجر: «صدوق»، فهو مجهول الحال، ولم يوثق بمعتبر، والله أعلم.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٩٤ ـ ٩٥)، رقم (٣٣٠)، «المؤتلف» للدارقطني (٤٧١/١)، «تلخيص المتشابه» (١/ ١٤٩ ـ ١٥٠)، «الإكمال» لابن ماكولا (٢/ ٤٨٧ ـ ٤٩٠، مع تعليقات المعلمي)، «اللسان» (٩/ ٢٨٨)، رقم (٥٩٨)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٥٤)، رقم (٧٩٢)، «التقريب» (١٤٨٦)، «توضيح المشتبه» (٣/ ٢٨٠).

(١) أخرجه الديلمي (٣/ ١٨٢/ أ) من طريق أبي نعيم، عن إسحاق بن أحمد، عن أبي زرعة، عن محمد بن عبيد بن ميمون المديني، عن علي بن عبدالرحمٰن بن وثاب، عن عبدالحليم بن محمد بن عبدالله بن قيس بن مخرمة عن سعيد المقبري به.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٩٥)، رقم (٣٣٠) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٣/ ٣٤٣)، رقم (١٧٩٩) ـ عن إبراهيم بن المنذر، عن ابن أبي فديك، عن علي بن عبدالرحمٰن بن عثمان، سمع حكيم بن محمد، وعن إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه، عن إسماعيل بن رافع، كلاهما (حكيم بن محمد، وإسماعيل بن رافع المدنيان) عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**من تعلم القرآن وهو فتي السن خلطه الله بلحمه ودمه**». واللفظ لحكيم بن محمد عن المقبري، ولم يسق لفظ ابن رافع.

وإسماعيل بن رافع متروك ـ كما تقدم ـ، وحكيم بن محمد بن قيس بن مخرمة المديني، مجهول، وذكر في «الثقات»، وتوبعا عليه عن المقبري من عمر بن طلحة الليثي، كما سيأتي.

وعلي بن عبدالرحمٰن بن وثاب المديني: هكذا سماه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٩٣، رقم ١٢٥٤ ـ ترجمة: إسحاق بن أبي طريفة)، وتبعه عليه ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٥)، ومثله عند ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٨٧ ـ ترجمة: حكيم بن محمد بن قيس).

وفي ترجمة «حكيم بن محمد» عند سائر من تقدم ذكرهم: «علي بن عبدالرحمٰن بن عثمان»، ووافقهم عليه أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه في «بيان خطأ البخاري» (٣٨٤)، وبه ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٨٥)، رقم (٢٤١٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٩٥)، رقم (١٠٧٠)، وفي «بيان خطأ البخاري»، وابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٥٨)، وقد روى عنه جماعة من المدنيين، ولم أقف فيه على =

ومن جهة الحاكم، من طريق عمر بن طلحة(١)، كلاهما؛ عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رفعه بهذا. وأخرجه البيهقي في «المدخل» من هذا الوجه، لكن بلفظ: «**من قرأ القرآن..**»، والباقي نحوه(٢)

= توثيق من غير ابن حبان، فهو مقبول عند المتابعة، وهنا توبع عن سعيد المقبري متابعة قاصرة.
وبقية رجال إسنادي البخاري والديلمي موثقون، إلا أن شيخ أبي نعيم الأصبهاني، وهو إسحاق بن أحمد بن علي بن إبراهيم بن قولويه أبو يعقوب التاجر الأصبهاني، ترجم له أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٢٦٥)، رقم (٤٤٠)، وقال: «سمع من الرازيين، توفي لخمس خلون من ربيع الأول (٣٦٨هـ)»، فمثله ربما يستبعد إدراكه لأبي زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ). والله أعلم.

(١) هو: عمر بن طلحة بن علقمة بن وقاص الليثي، المدني: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٤٠)، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال أبو زرعة: ليس بقوي [«الجرح والتعديل» (٦/ ١١٧)، رقم (٦٣١)]، وذكر له ابن عدي (٥/ ٤٦)، رقم (١٢١٦) سبعة أحاديث، منها هذا، فقال: «أحاديثه عن سعيد المقبري بعضه مما لا يتابعه عليه أحد»، وقال الذهبي في «المغني» (٤٤٩٧): «فيه جهالة»، وفي «الميزان» (٣/ ٢٠٨)، رقم (٦١٥١): «لا يكاد يعرف»، وقال ابن حجر في «اللسان» (٩/ ٣٨٠)، رقم (٢٠٢٩): «لين»، وفي «التقريب» (٤٩٢٤): «صدوق»، وذكر له البخاري في «التاريخ» (٦/ ٤٦٢)، رقم (٢٩٩٥) حديثاً، والدارقطني في «العلل» (٨/ ١٤٣)، رقم (١٤٦٢)، (١٥/ ٢١٦)، رقم (٣٩٥٩) حديثاً آخر له عن المقبري عن أبي هريرة ﷺ، وذكرا أنهما لا يصحان عن أبي هريرة ﷺ، وإنما يرويهما المقبري من طرق أخرى. فهو ربما يهم على هذا الإسناد، ويأتي بما لا يتابع عليه، كما قال ابن عدي، وهنا توبع عليه عن المقبري ممن دونه، وقد أنكر عليهما، والله أعلم.
وانظر له أيضاً: «تهذيب الكمال» (٢١/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣)، رقم (٤٢٦٢)، و«تهذيبه» (٧/٤٦٦)، رقم (٧٧٤).

(٢) أخرجه البيهقي في «المدخل» (٢/ ٣٧)، رقم (٥٢٣) و«الشعب» (٤/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠)، رقم (٢٤٤٠)، والديلمي (٣/ ١٨٢/أ) عن أحمد بن خلف، كلاهما (البيهقي، وأحمد بن خلف) عن الحاكم بإسناده عن الحسين بن الحسن بن مهاجر، وكذا ابن عدي (٥/ ٤٦)، رقم (١٢١٦)، والمرهبي في «فضل العلم» ـ كما في «اللآلي المصنوعة» (١/ ١٧٩) ـ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٣٤٤)، رقم (١٨٠٠)، والمقدسي في «المنتقى من مسموعاته» (١٤) من سبع طرق أخرى، ثمانيتهم: عن أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، عن عمر بن طلحة الليثي المدني به.
وتقدم أن حكيم بن محمد بن قيس المديني ـ وفيه جهالة ـ تابع عمر بن طلحة عليه، =

وقال: إن الثاني أولى أن يكون محفوظاً من الأول(١).

وعند البيهقي والديلمي أيضاً؛ من حديث الحسن بن أبي جعفر، حدثنا أبو الصهباء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: «من قرأ القرآن قبل أن يحتلم فهو ممن أوتي الحكمة صبياً» [ق١٢٨/أ] موقوف(٢).

ورواه البيهقي فقط؛ من وجه آخر بهذا السند أيضاً، فرفعه(٣)

= وقد أنكره عليهما ابن عدي. والله أعلم.

وله طريق آخر عند سهل بن عبدالله التستري في «التفسير» (١/ ٤٢)، بلفظ: «**القرآن حكمة، فمن تعلم القرآن في شبيبته خلط بلحمه ودمه، ألا وإن النار لا تمس قلباً وعى القرآن، ولا جسداً اجتنب محارمه وأحل حلاله وآمن بمحكمه ووقف عند متشابهه ولم يبتدع فيه**».

ورجاله كلهم ثقات، سوى شيخ التستري في الزهد وخاله محمد بن سوار بن الفضل البصري: فمقبول، من العاشرة [«التقريب» (٥٩٤١)]، ولم يذكر له المزي [«تهذيب الكمال» (٢٥/ ٣٣٢)، رقم (٥٢٧٤)] راويا سوى سهل بن عبدالله التستري، فتفرد مثله بمثل ذلك الإسناد لا يخلو من النكارة. والله أعلم.

وله شاهد من حديث علي ﷺ عند ابن عدي (٦/ ٣٠١ ـ ٣٠٢)، رقم (١٧٩١)، وفيه متهم بالوضع.

(١) نقله البيهقي عن الحاكم، وسكت عليه؛ كأنه يوافقه، وتقدم توجيهه.

(٢) أخرجه البيهقي في «المدخل» (٢/ ٣٨)، رقم (٥٢٤)، والديلمي (٣/ ١٢٠/ب) من طريقي علي بن عبدالعزيز البغوي ويوسف بن موسى القطان، عن مسلم بن إبراهيم ـ وهو الفراهيدي ـ، عن الحسن بن أبي جعفر به، والحسن بن أبي جعفر فيه ضعف، كما تقدم (ح: ٥٢٤، ٧٠٠)، وبقية رجاله ثقات.

(٣) رواه في «المدخل» (٥٢٤) من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي، عن مسلم بن إبراهيم به، والأول هو المحفوظ.

وله طريق آخر مرفوعاً؛ عند الخطيب في «الجامع» (١/ ٣١٠)، رقم (٦٧٥)، وفيه أبو العباس إسحاق بن محمد بن مروان الغزال، مغفل، كان يوضع له الحديث فيرويها [«سؤالات الحاكم» (٧٠)، «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٩٠ ـ ٣٩١)، رقم (٣٤٣٨)، «الميزان» (١/ ٢٠٠)، رقم (٧٩٠)]، وفوقه مجهولان، أحدهما وهاه الأزدي، ففيه جملة آفات.

قال ابن تيمية ـ ووافقه الذهبي ـ: «هذا من فضول الحديث، وهو مَثَلٌ سائرٌ، ليس من كلام النبي ﷺ».

انظر: «منهاج السُّنَّة» (٧/ ٥٢٥، وما بعدها) «المنتقى من منهاج الاعتدال» (ص٤٩٩، وما بعدها).

وعنده، وكذا ابن عبدالبر؛ من طريق الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، قال: «أما ما حفظت وأنا شاب فكأني أنظر إليه في قرطاس أو ورقة»، ولفظ البيهقي: «فكأني أقرأه في دفتر»[١]، ولنفطويه[٢]:

أُراني أَنسى ما تعلمت في الكبر ... ولست بناس ما تعلمت في الصغر
وما العلم إلا بالتعلم في الصبا ... وما الحلم إلا بالتحلم في الكبر
ولو فلق القلب المعلم في الصبا ... لأَلْفَى فيه العلم كالنقش في الحجر
وما العلم بعد الشيب إلا تعسُّفٌ ... إذا كَلَّ قلب المرء والسمع والبصر
وما المرء إلا اثنان عقل ومنطق ... فمن فاته هذا وهذا فقد دمر

وقال غيره[٣]:

إن الحداثة لا تقصر بالفتى المرزوق ذهناً ... لكن تذكي[٤] عقله فيفوق أكبر منه سنا

وهذا محمول على الغالب، وإلا فقد اشتغل أفراد كالقفال[٥]

---

(١) أخرجه البيهقي في «المدخل» (٢/ ٤١)، رقم (٥٢٧) من طريق أبي يحيى الحماني، عن الأعمش به.

(٢) هو: أبو عبدالله إبراهيم بن محمد بن عرفة العلامة المحدث الفقيه الظاهري النحوي (٣٢٣)، ذكر ياقوت الحموي أنه لقب نفطويه تشبيهاً إياه بالنفط لدمامته وأدمته، وقُدِّر اللقب على مثال سيبويه؛ لأنه كان ينسب في النحو إليه، ويجري في طريقته، ويدرس شرح كتابه. انظر: «طبقات الفقهاء» للشيرازي (١/ ١٧٦)، «تاريخ بغداد» (٦/ ١٥٧ ـ ١٦٠)، رقم (٣٢٠٥)، «نزهة الألباء» (١/ ١٩٤ ـ ١٩٦)، «معجم الأدباء» (١/ ١١٤ ـ ١٢٢)، «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٨٦)، رقم (٢٨٨٧).
والبيت المذكور أعلاه؛ أسنده ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، رقم (٥٠٢)، ومن طريقه روى القاضي عياض في «الإلماع» (ص٦٧) البيت الأول والثالث منها فقط.

(٣) قال الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص١٩٣) ـ ومن طريقه رواه الخطيب في «الجامع» (٢/ ٢٧٨)، رقم (٦٨٨) ـ: أنشدنا أصحابنا البغداديون: فذكره، ولم ينسبه ابن عبدالبر في «الجامع» (١/ ٣٦٤)، رقم (٥٠٣) لقائل، ونسبه القاضي عياض في «الإلماع» (ص٢٠٤) لبعض البغداديين مبهماً.

(٤) أي: يتم عقله ويحده، ويجعله سريع الفهم قوي الإدراك. انظر: «المصباح المنير» (ص١٧٥، ذ ك ي).

(٥) هو: القفال المروزي؛ أبو بكر عبدالله بن أحمد بن عبدالله الفقيه الشافعي، المعروف =

والقدوري[(١)] بعد كبرهم، ففاقوا في علمهم، وراقوا بمنظرهم[(٢)].

٧١٥ **حديث: «العلم لا يحل منعه»**.

القضاعي من حديث عمر[(٣)] بن صدقة ـ إمام أنطاكية ـ[(٤)]، عن عمر بن شاكر[(٥)]، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: **«أي شيء لا يحل منعه؟»**،

= بالقفال المروزي: كان وحيد زمانه فقهاً وحفظاً وورعاً وزهداً، وكان ابتداء اشتغاله بالعلم على كبر السن بعد ما أفنى شبيبته في عمل الأقفال، ولذلك قيل له القفال، وكان ماهراً في عملها، ويقال إنه لما شرع في التفقه كان عمره ثلاثين سنة. مات (٤١٧هـ)، وهو ابن تسعين سنة بمرو.

انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٣/ ٤٦)، «طبقات الشافعية» لابن الصلاح (١/ ٤٩٦ ـ ٥٠٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٠٥ ـ ٤٠٧)، رقم (٢٦٧)، «طبقات الشافعيين» لابن كثير (١/ ٣٧١ ـ ٣٧٣).

(١) هو: رئيس الحنفية في وقته؛ أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان، أبو الحسين الفقيه البغدادي، مؤلف المختصر المشهور بنسبته إليه، ولد (٣٦٢)، وتوفي (٣٦٢)، وله (٦٦) سنة، ولم أقف على تاريخ بدئه في العلم. والقدوري نسبة إلى بيع القدر. والله أعلم.

انظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٤٠ ـ ١٤١)، رقم (٢٥٦٤)، «الأنساب» للسمعاني (٤/ ٤٦٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥)، رقم (٣٨٠)، «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١/ ٩٣ ـ ٩٤)، رقم (١٨٠).

(٢) ذكر ابن تيمية في «منهاج السُّنَّة» (٧/ ٥٢٥ ـ ٥٢٧) في ذلك عامة الصحابة، وأن أكثرهم إنما تعلموا العلم والقرآن والإيمان عند كبر السن، ولم يتم الوحي إلا وأكثرهم يجاوز الثلاثين. والله أعلم.

(٣) كذا في نسخ المقاصد و«مسند الشهاب»، وهو تصحيف، والصواب: «عمرو بن صدقة»، كما في شيوخ عمر بن شاكر من «الكامل» و«تهذيب الكمال»، ومصادر ترجمة «عمرو بن صدقة».

(٤) أبو شعيب الأنطاكي، قاضي أنطاكية، وإمام مسجدها: سمع منه أبو حاتم الرازي، وقال: شيخ صدوق. انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٤١)، رقم (١٣٣٥)، «أخبار القضاة» (٣/ ٣٢٥).

(٥) روى الترمذي عن البخاري، قال: هو مقارب الحديث [«ترتيب العلل الكبير» (٣٢٩/١)، رقم (٦١١)]، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، يروي عن أنس المناكير» [«الجرح والتعديل» (٦/ ١١٥)، رقم (٦١٩)]، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٥١/٥)، وقال ابن عدي (٥/ ٥٥ ـ ٥٦)، رقم (١٢٢٩): «يحدث عن أنس بنسخة قريباً =

فقال بعضهم: الملح، وقال آخر: النار، فلما أعياهم، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**ذلك العلم لا يحل منعه**»(١).

= من عشرين حديثاً غير محفوظة»، وقال الذهبي [«الميزان» (٣/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤)، رقم (٦١٣٥)]: «واه، له عن أنس نحو عشرين حديثاً مناكير»، وقال ابن حجر [«التقريب» (٤٩١٧)]: «ضعيف، من الخامسة». وفيما ذكره ابن عدي موضوعات وأباطيل، من طريق المتروكين ومن لا يعتبر بهم ـ ممن يروي الموضوعات عن الثقات ـ عن عمر بن شاكر، فالحمل فيها عليهم دونه، وانتقد بعضَها الذهبيُّ في «الميزان»، وابن حجر في «اللسان» (٤/ ١٥٦ ـ ١٥٧)، رقم (٣٦٢٢)، وأسند ابن عدي كذلك حديثاً منكراً عن شيخه عبدالرحمٰن بن عبدالوهاب بن أبي قرصافة العسقلاني، عن أبيه، عن عمرو بن صدقة ـ إمام مسجد أنطاكية ـ عن عمر بن شاكر، عن أنس ﷺ، فقال: «حدثنا ابن أبي قرصافة بهذا الإسناد قريباً من خمسة عشر حديثاً كلها مناكير». وعبدالرحمٰن بن أبي قرصافة، وأبوه؛ لم أقف لهما على ترجمة، فإن كانا ثقتين فالحمل في تلكم الروايات على عمر بن شاكر، وإلا فمحتمل بين الثلاثة، والأول أقرب، وما رواه ابن عدي عن عمر بن شاكر من طريق بقية الثقات مقارب محتمل، كما قال البخاري، فلا يتأتى الحكم عليه بالضعف إلا بعد أن تبرأ ذمة الرواة عنه من هذه المناكير، والله أعلم. وانظر أيضاً: «الكاشف» (٤٠٧٠) «المغني» (٤٤٨٤) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٥٩)، رقم (٧٦٦).

(١) أخرجه القضاعي (ح٨٤) من طريق أبي بكر محمد بن سفيان المؤذن، عن أبي نفيل عبيد بن محمد العسقلاني، عن عمرو بن صدقة به.

وعمر بن شاكر فيه لين ـ كما تقدم ـ، وأبو نفيل ـ ويقال: أبو ذهل ـ عبيد بن محمد القاري، العسقلاني: من شيوخ الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ١٠)، رقم (٦٨٧)، وقال الألباني: لم أقف على ترجمته، فهو مجهول الحال، كما في «إرشاد القاصي والداني» (ترجمة: ٦٣٢).

وأبو بكر محمد بن سفيان بن سعيد المصري المؤذن: أيضاً لم أقف له على ترجمة.

وله عن عمرو بن صدقة طريق آخر عند ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٩٤)، رقم (١٣١)؛ أخرجه من طريق أحمد بن مسعود، عن عمرو بن صدقة به نحوه. وأحمد بن مسعود: الظاهر أنه المقدسي، أبو عبدالله؛ وهو من شيوخ الطبراني، ترجم له ابن عساكر (٦/ ١٠ ـ ١١)، رقم (٢٦٦)، ووصفه الذهبي في «السير» (١٣/ ٢٤٤)، رقم (١٢٦) بـ «المحدث الإمام»، وخرج له أبو عوانة في «صحيحه». فلم يبق للحديث علة سوى ضعف عمر بن شاكر وحده، وبه أعله ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٩٩)، والألباني في «الضعيفة» (٣٩٤٨)، وزاد أنه لم يعرف الراويين دون عمرو بن صدقة في رواية القضاعي، كما تقدم، وبهذه المتابعة تبرأ عهدتهما من الحديث، والله أعلم.

وفي تحريم منع العلم أحاديث، بل وفي وجوب البلاغ والتحذير من الكتمان آيات، =

ورواه الديلمي من حديث يزيد بن هارون، عن يزيد بن عياض، حدثنا الأعرج، عن أبي هريرة، بلفظ الترجمة مرفوعاً[١].

٧١٦ حديث: «العلم يسعى إليه».

هو قول مالك، لكن بلفظ: «**العلم أولى أن يوقر ويؤتى**»، قاله للمهدي حين استدعى به لولديه ليسمعا منه[٢]

ويروى بلفظ: «**العلم يزار ولا يزور، ويؤتى ولا يأتي**»، وأنه قاله لهارون الرشيد[٣]

= إلا أنها لا تحتم وجوب بلاغ كل شيء لكل أحد، وفيه تفصيل دلت عليه النصوص وبينه العلماء. والله أعلم.

(١) أخرجه الديلمي (٢/ ٢٥٤/ب)، وفيه يزيد بن عياض الليثي المديني، كذبوه. «التقريب» (٧٧٦١).

(٢) عزا ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٢/ ٤٩) روايته مسنداً للبيهقي وغيره، ولم أقف عليه. ورواه الخطيب في «الكفاية» (القراءة على المحدث، ١/ ٢٦٩) بلفظ: «**إن العلم وأهله لأهل أن يوقروا، فلا تكن يا أمير المؤمنين أول من أذل العلم** ...»، وأنه قاله للرشيد. وفي إسناده محمد بن علي، ثنا أبو اليمان ـ جار الربيع بن سليمان ـ ذكره عن أبيه، قال: لما قدم أمير المؤمنين يعني الرشيد. ومحمد بن علي لم يميز، وشيخه أبو اليمان؛ الظاهر أنه أبو لقمان محمد بن عبدالله بن خالد الخراساني، نزيل مصر، وتوفي بها سنة (٢٦٢هـ)، ويصحف في كنيته إلى أبي اليمان، ذكره ابن حجر في الأسامي من التقريب (٦٠١٤)، فقال: «مقبول»، ثم (٨٤٥٧) في الكنى، فقال: «مستور»، بينما ضعفه الذهبي في تاريخ الإسلام (٦/ ١٨٠)، رقم (٤٦٢)، وقال الخطيب في «تاريخه» (٣/ ٤٣٩)، رقم (٩٦٦): «كان ضعيفاً، يروي المنكرات عن الثقات»، وأورد له حديثاً موضوعاً، أقره على نكارته الذهبي في «الميزان» (٣/ ٦٠٤)، رقم (٧٧٨٤)، والحافظ ابن حجر في «اللسان» (٧/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)، رقم (٧٠٠٠)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤)، رقم (٤١٩)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٢٨٣)، رقم (١٣٠٦). وأبوه لم أ قف فيه على خبر، وهو أرسل القصة إرسالاً.

(٣) أخرج ابن عساكر في «كشف المغطى في فضل الموطأ» (ص٥٨ ـ ٦٠)، من طريق أحمد بن مروان الدينوري بإسناده، مع قوله: «إن العلم إذا منع . .» القصة، وهو مما استدركه محقق «المجالسة» للدينوري على نسخته الأصل في أواخر الكتاب (٨/ ٣٢١). وفيه أبو يعلى عبدالعزيز بن عبدالقريب الحراني المقرئ، عن ابن عمه إسحاق بن عبدالخالق الحراني، عن الدينوري، وأبو يعلى لم يترجم له إلا ابن عساكر بهذه الحكاية، وابن عمه لم أقف له على ترجمة، والدينوري تكلم فيه الدارقطني، ومشاه غيره.

وفي لفظ أنه قال له: «**أدركت أهل العلم يؤتَوْن ولا يأتون، ومنكم خرج العلم، وأنتم أولى الناس بإعظامه، ومن إعظامكم له أن لا تدعوا حملته إلى أبوابكم**».

بل قال له حين التمس منه خلوة للقراءة: «إن العلم إذا منع من العامة لأجل الخاصة لم ينتفع به الخاصة». أورد ذلك كله القاضي عياض في «ترجمة مالك» من «المدارك»[١]

٧١٧ حديث: «**علموا بنيكم السباحة والرمي، ولنعم لهو المؤمنة مغزلها، [ق١٢٨/ب] وإذا دعاك أبوك وأمك فأجب أمك**».

ابن منده في «المعرفة»، والديلمي؛ من حديث بكر بن عبدالله بن الربيع الأنصاري به مرفوعاً. وسنده ضعيف[٢]، لكن له شواهد[٣]

فعند الديلمي من حديث جابر مرفوعاً: «**علموا بنيكم الرمي فإنه نكاية العدو**»[٤]

---

(١) ذكرها في «ترتيب المدارك» (صفة مجلس مالك، ٢/ ٢١ ـ ٢٥) دون إسناد.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ٤٤١)، رقم (١١٩٤) ـ ومن طريقه الديلمي (٢/ ٢٣١/ب) من طريق عمرو بن عثمان الحمصي، ثنا ابن عياش، عن سليم [وللديلمي: سليمان] بن عمرو الأنصاري، عن عم أبيه، عن بكر بن عبدالله بن ربيع الأنصاري.

وابن عياش: ذكر الذهبي في «الميزان» (٢/ ٢٣١)، رقم (٣٥٣٩) أنه علي بن عياش الحمصي، وأعل الحديث بسليم بن عمرو الأنصاري، وقال: «شامي، روى عنه علي بن عياش خبراً باطلاً، وليس هذا بمعروف»، فعلق هذا الخبر عن عمرو بن عثمان. ووافقه ابن حجر في «اللسان» (٤/ ١٨٦)، رقم (٣٦٦٦). والله أعلم.

(٣) وشواهده ـ ما ذكره المؤلف، وما لم يذكر ـ كلها واهية، لا يصلح شيء منها للاعتبار، كما سيأتي إن شاء الله.

(٤) أخرجه الديلمي (٢/ ٢٣١/ب)، وفيه منذر بن زياد البصري أبو يحيى الطائي؛ من المشهورين بالوضع والكذب، وانقلب اسمه على بعض الرواة فسماه «زياد بن المنذر»، ووَهَّم ذلك ابن عدي والدارقطني وغيرهما، وتساهل فيه ابن حبان فاعتبره ممن لا يقبل تفرده، وإنما مثل هذا لا يعتد بتفرده، ولا بموافقته، وخلطه ابن الجوزي في حرف الزاي من «الضعفاء» بـ «زياد بن المنذر أبي الجارود الثقفي الكوفي، رأس الجارودية من الرافضة»، وكلاهما متهمان بالوضع. والله أعلم.

انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٤٣)، رقم (١٠٩٩)، «المجروحين» (٣/ ٣٧)، =

وعند البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً: **«علموا أبناءكم السباحة والرمي، والمرأة المغزل»**[(١)].

إلى غيرهما[(٢)]

= «الكامل» (٢/ ١٥٥)، (٦/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨)، رقم (١٨٤٩)، «الضعفاء» للدارقطني (٢٣٦، ٥٣٤)، ولابن الجوزي (١٣٠٥، ٣٤١٢)، «اللسان» (٣/ ٥٣٧)، (٨/ ١٥٢ ـ ١٥٣)، رقم (٧٩١٢)، «الكشف الحثيث» (٧٨٥).

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١١/ ١٣٥ ـ ١٣٦)، رقم (٨٢٩٧)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعات مرو» (ح٦٩٦) من طريق أحمد بن عبيد بن إسحاق بن مبارك العطار، عن أبيه، عن قيس، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر ﷺ.
قال البيهقي: «عبيد العطار منكر الحديث».، وهو متروك، راوية الأباطيل، وكذبه ابن معين في رواية ابن الجنيد عنه، ويقال له: عبيد المطلقات، وانفرد أبو حاتم الرازي، فقال: «ما رأينا إلا خيراً، وما كان بذاك الثبت، في حديثه بعض الانكار»، وقد حكم فيما رواه ابنه في «العلل» (٣٩٨، ٦٦٣، وغيرها) على أحاديث له بالنكارة الشديدة، وبعضها مما لا أصل له، وكأنه اعتبرها منه توهماً. وتردد فيه ابن حبان، فأورده في «الثقات» (٨/ ٤٣١)، وقال: «يغرب»، ثم في «المجروحين» (٢/ ١٧٦) عده ممن لا يعتد بأفراده. وشذ علي بن مسلم الطوسي فصدقه. والله أعلم.
انظر: «سؤالات ابن الجنيد» (٨٠٣)، «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٤١)، رقم (١٤٣٧)، و«الأوسط» (٤/ ٩٦٤)، رقم (١٥٣٩)، و«الضعفاء» للبخاري (٢٢٨)، ولأبي زرعة (١٩٥) ـ مع «سؤالات البردعي» (٢/ ٦٣٥) ـ وللنسائي (٤٠٢)، والعقيلي (٣/ ١١٥)، رقم (١٠٩١) «الكنى» لمسلم (٢١٠٧)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٤٠١ ـ ٤٠٢)، رقم (١٨٥٩)، «الكامل» (٥/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨)، رقم (١٥٠٥)، «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠ ـ ترجمة محمد بن حميد الرازي)، «المغني» (٣٩٥٥)، «الإصابة» (٣/ ٢٦١)، (١٣/ ٢٠٢)، «اللسان» (٥/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠)، رقم (٥٠٤٨).
وعليه ففي مطلق تضعيفه تساهل، ولو نقل المؤلف ﷺ حكم البيهقي لكان أحسن. والله أعلم.

(٢) وقفت له على شاهدين من حديث أبي رافع ـ مولى رسول الله ﷺ ـ، وابن عباس ﷺ، وكلاهما باطلان.
أما حديث أبي رافع: فأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢١٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٨٤)، والديلمي (٢/ ٨٥/ب)، وفيه أبو العطوف جراح بن منهال، متروك، وكذبه ابن حبان، وذكره البرقي فيمن اتهم بالكذب [انظر: «الكامل» (٢/ ١٦٠ ـ ١٦١)، رقم (٣٥٠)، «اللسان» (٢/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧)، رقم (١٧٨٠)، وتقدم: ٧٤]، ويرويه عنه ثلاثة، أحدهم عيسى بن إبراهيم بن طهمان الهاشمي البصري؛ وهو متروك =

مما بينته مع حكمه في «القول التام[1] في فضل الرمي بالسهام»[2]

٧١٨ حديث: «علموا ولا تعنفوا».

الطيالسي في «مسنده» عن أبي عتبة - هو إسماعيل بن عياش - عن حميد بن أبي سويد، عن عطاء[3]، عن أبي هريرة رفعه به، بزيادة: «فإن المعلم خير من المعنف». ومن حديث إسماعيل أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»، والبيهقي في «المدخل» و«الشعب» به سواء، وكذا رواه الآجري في «أخلاق حملة القرآن» له[4]

= عند الأئمة، كما تقدم (ح٣٧٨، ٣٧٩)، وجاء بقية فرواه عن عيسى هذا، عن الزهري، ودلس أبا العطوف بينهما. أخرج حديثه البيهقي في «الشعب» (١١/ ١٣٦)، رقم (٨٢٩٨)، و«السنن» (١٠/ ١٥)، وضعفه هو وابن التركماني بعيسى هذا، وقد توبع عليه عن أبي العطوف من وجهين آخرين، فاللوم على شيخه الذي دُلِّس في رواية بقية، دونه.

وأما حديث ابن عباس ﵄: فأخرجه ابن عدي (٢/ ١٥٣)، رقم (٣٤٦)، بلفظ: **«لا تعلموا نسائكم الكتابة، ولا تسكنوهن العلالي، خير لهو المؤمن السباحة، وخير لهو المرأة المغزل»**، وفيه جعفر بن نصر أبو ميمون العنبري الكوفي، قال ابن عدي: «ليس بمعروف، ويحدث عن الثقات بالبواطيل والموضوعات»، وحكم عليه بالبطلان، والذهبي في «الميزان» (١/ ٤١٩)، رقم (١٥٤١)، وابن حجر في «اللسان» (٢/ ٤٧٩)، رقم (١٩٢٨)، وقال الذهبي: «جعفرٌ متهم بالكذب».

وبذا تبين أن شواهد الباب أسقط من أن تذكر، إلا أن الأمر بتعلم الرمي ثابت في الكتاب وصحيح السُّنَّة. والله أعلم.

(١) في (أ، ز): «القول التمام»، والمثبت من: «م»، وهو الموافق لسائر المصادر، مثل «الضوء اللامع» للمؤلف (٦/ ٢١١)، (٨/ ١٨)، (١٠/ ٢٧١)، و«كشف الظنون» (٢/١٣٦٣)، و«إيضاح المكنون» (٤/ ٢٤٧)، و«هدية العارفين» (٢/ ٢٢١)، وهو الاسم المثبت على نسخه الخطية.

(٢) له نسخ خطية في: «مركز الملك فيصل» بالرياض رقم (١٦٦٣ - ٧ - ف)، و«دار الكتب القومية» بالقاهرة رقم (٤٧٤ - مجاميع)، و«المكتبة السعيدية» (٦٠ - حديث - ٣٩٥ [في: ١٢٦ ورقة]).

(٣) هو: ابن أبي رباح المكي.

(٤) أخرجه الطيالسي (٢٦٥٩) - وعلقه عنه الديلمي (٢/ ٢٣١/ أ) -، والحارث بن أبي أسامة [«بغية الباحث» (٤٣)، و«المطالب العالية» (١٢/ ٧١٦)، رقم (٣٠٨٩)] - والآجري في «أخلاق حملة القرآن» (٤٩)، وابن عدي (٢/ ٢٧٥)، والبيهقي في =

وحميدٌ قال فيه ابن عدي: إنه منكر الحديث(١)

ولكن من شواهده حديث ابن عباس: «**علموا، ويسروا ولا تعسروا**». أخرجه أحمد وابن أبي شيبة وغيرهما(٢).

= «المدخل» (٢/ ٢٧)، رقم (٥١٣)، وابن عبدالبر في «الجامع» (١/ ٥١٥)، رقم (٨٣٣)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٢٨٦)، رقم (٩٨٤) وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن عياش به.

(١) وكذا قال البيهقي في «الشعب، وذكرا أن حميداً تفرد به، وزاد ابن عدي: «كأنه قد أخذ عطاء بن أبي رباح قبالة، وأحاديثه عن عطاء غير محفوظات»، وهو حميد بن أبي سويد ـ ويقال: ابن سوية، ويقال: ابن أبي حميد ـ المكي، مولى بني علقمة.
والظاهر أنه هو حميد المكي ـ مولى ابن علقمة ـ الذي روى زيد بن حباب عنه عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ، ولم ينسبه. قال ابن عدي: «وأحاديثه كلها غير محفوظة».
وانظر: «الكامل» (٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥)، رقم (٤٣٧ ـ ٤٣٧)، «تهذيب الكمال» (٧/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤)، رقم (١٥٢٩).
وله إسناد صحيح عند الشافعي في «الأم» (٢/ ١١٠، ح١٠٨)، و«المسند» ـ ترتيب السندي (ح٥٢) عن أبي هريرة ﷺ، في حديث الأعرابي الذي بال في المسجد: «علموا، ويسروا ولا تعسروا». ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٣/ ٣٩٤)، رقم (٥٠٥٥)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (٢/ ٧٩)، رقم (٢٩١).
وهو عند البخاري (ح٢٢٠، ٦١٢٨)، وأبي داود (٣٨٢)، والترمذي (١٤٧)، والنسائي (٥٦، ٣٣٠)، وغيرهم من أوجه، بلفظ: «**إنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين**». وهما بمعنى واحد. والله أعلم.

(٢) أخرجه الطيالسي (٢٦٠٨)، وأحمد (٤/ ٣٣٨)، رقم (٢٥٥٦)، (٥/ ٤١٣)، رقم (٣٤٤٨)، ومسدد، وابن أبي شيبة [«إتحاف الخيرة» (١/ ٢٠٨)، رقم (٢٨٧)، (٦/ ٥٢ ـ ٥٣)، رقم (٥٣١٩)، والمطالب العالية (١٢/ ٧٢٥)، رقم (٣٠٩٤)]، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٤٥)، والبزار (١١/ ١٤٣)، رقم (٤٨٧٢ ـ ٤٨٧٣)، والطبراني في «الكبير» (١١/ ٣٣)، رقم (١٠٩٥١)، والبيهقي في «الشعب» (١٠/ ٥٢٧)، رقم (٧٩٣٤ ـ ٧٩٣٥)، وابن عبدالبر في «الجامع» (ح٨٠٤، ٨٣٤)، وغيرهم من طرق منهم الأئمة ـ الثوري، وشعبة، وعبدالله بن إدريس ـ عن الليث بن أبي سليم، سمعت طاوساً يحدث عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ به.
وهو عند ابن أبي شيبة (١٣/ ٦٠ ـ ٦١، رقم ٢٥٨٨، وص٤٧٨، ح٢٧٠١٠)، وإسحاق ـ كما في «إتحاف المهرة» لابن حجر (٧/ ٣ ـ ٥)، رقم (٧٨٧٤) دون قوله: «علموا».
قال البزار: «هذا الكلام لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، إلا حديثاً قد اختلف في إسناده، وليث ابن أبي سليم كوفي متعبد، وروى عنه أهل الكوفة، واحتملوا حديثه». =

بل، في صحيح مسلم عن أبي موسى، أن النبي ﷺ لما بعثه ومعاذاً إلى اليمن قال لهما: «**يسِّرا ولا تعسِّرا، وعلِّما ولا تنفِّرا**»(١).

٧١٩ حديث: «**على الخبير سقطت**».

هو كلام يقوله المسؤول عما يكون به عالماً، وجاء عن جماعة منهم ابن عباس مما صح عنه، حيث سئل عن البدنة إذا عطبت(٢)

= وبالليث أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٣٤٠، ٣٤٣)، رقم (٥٤٢، ٥٤٨)، وأنه ضعيف ومدلس، وبه ضعفه الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٣٦٣)، رقم (١٣٧٥)، وقال الهيثمي في موضع آخر (٨/ ١٣٥)، رقم (١٢٩٩٣): «رجاله ثقات؛ لأن ليثاً صرح بالسماع من طاووس»، وهذا فيه نظر، فإنه بذلك يزول عنه ظنة التدليس، وهو مع ذا ضعيف، وقد اختلط، ولم يتميز حديثه، فترك، إلا أن رواية الجمع من الأئمة له بإسناد وسياق واحد، ومع اختلاف بلدانهم، يعطي لحفظه لهذا الحديث خاصة شيئاً من الاعتبار. وتابعه أبو جناب عن طاوس به، عند ابن البختري ـ كما في «مجموع مصنفاته» (ح٢٠٢) ـ.
قال الألباني في «الصحيحة»: «وهذه المتابعة لا تفيد الحديث قوة؛ لأن أبا جناب هذا واسمه يحيى بن أبي حية الكلبي قال الحافظ [«التقريب» (٧٥٣٧)]: «ضعفوه، لكثرة تدليسه»، فيحتمل أنه تلقاه عن ليث ثم دلسه!».
وصححه الألباني، وحسنه شعيب الأرنؤوط بشواهده.
والحديث أخرجه عبدالرزاق (١/ ٤٢٤، ٤٢٥)، رقم (١٦٥٩، ١٦٦٢) من طريقي عمرو بن دينار وابن طاووس، عن طاوس مرسلاً، في حديث الأعرابي الذي بال في المسجد، بلفظ: «**علموا، ويسروا ولا تعسروا**». فصح عن طاووس، وقد صح مرفوعاً، كما تقدم، وفي مثل هذا لا يعل المسند بالمرسل. والله أعلم.

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وإنما أخرجه مسلم (ح٢ ـ ٧٠/ ١٧٣٣) بلفظ: «**بشرا ويسرا، وعلما ولا تنفرا ـ وأراه قال: وتطاوعا ـ**». وبهذا اللفظ رواه أبو يعلى (ح٦٧) ـ وعنه ابن حبان (٥٣٧٣)، فالبيهقي (٨/ ٢٩٤) ـ والطبراني في «الأوسط» (٤/ ٣٢٠)، رقم (٤٣٢١) عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، كلاهما: «أبو يعلى، وعبدالله» عن محمد بن عباد المكي شيخ مسلم فيه. وهو عند البخاري (٣٠٣٨، ٤٣٤١، ٤٣٤٤، ٦١٢٤، ٧١٧٢)، ومسلم (ح١٧٣٢، ١٧٣٣) وغيرهما بلفظ: «**يسرا ولا تعسرا، وبشرا ولا تنفرا، وتطاوعا ولا تختلفا**»، وفي لفظ: «**بشروا ولا تنفروا، ويسروا ولا تعسروا**». فاللفظ المذكور عند المؤلِّفِ مؤلَّفٌ من حديثين عند مسلم. والله أعلم.
وللشيخين (خ: ٦١٢٥، م: ١٧٣٤) عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «**يسروا ولا تعسروا، وسكنوا ولا تنفروا**».

(٢) أخرجه مسلم (ح١٣٢٥)، وأخرج (٣٤٩) مثله عن عائشة رضي الله عنها حينما سئلت عن الغسل =

وفي «دلائل النبوة» للبيهقي من طريق ابن إسحاق في نحو هذا: أن أبا حاضر الحضرمِيَّ(١) قاله حين سئل عنه(٢).

٧٢٠ حديث: «على كل خير مانع».

هو كلام صحيح بالنظر للشيطان ومكائده وحيله، وقد روى أحمد ـ مما أخرجه النسائي وصححه ابن حبان ـ(٣) عن سبرة بن الفاكه(٤)، سمعت

= من الإيلاج دون الإنزال. وصح عن أبي سعيد الخدري ﷺ عند الطيالسي (٢٣٤٢) وأحمد (١١٠١٠، ١١٣٩٧، ١١٩٢٥) وأبي داود (٤٠٩٣)، وورد أيضاً عن أبي هريرة وعمران بن حصين وأبي ذر وعبدالله بن عمرو وأم معبد ﷺ، بل وأخرجه الترمذي (٣٢٧٣) وأحمد (٢٥/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥)، رقم (١٥٩٥٣)، وابن أبي شيبة في «مسنده» (ح٦٥٩)، والطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٥٤)، رقم (٣٣٢٥) بإسناد حسن عن الحارث بن حسان البكري ﷺ، أنه قاله للنبي ﷺ، حينما سأله عن قصة وافد عاد، لما ذكره عنده ﷺ.

(١) كذا في نسخ المقاصد، وفي «دلائل النبوة» للبيهقي: «أبا حاضر الحميري»، ولم أقف على نسبة «الحضرمي» له.
وهو: أبو حاضر عثمان بن حاضر الحميري الأزدي القاص، من أصحاب ابن عباس ﷺ: وثقه أبو زرعة وابن حبان، وقال الحاكم في «المستدرك»: «شيخ من أهل اليمن مقبول صدوق»، وقال ابن حجر: «صدوق». وقال عبدالرزاق في اسمه: «عثمان بن أبي حاضر»، ووهَّمه فيه الإمام أحمد وغيره.
انظر: «مشاهير علماء الأمصار» (٩٧٦)، «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٠٩ ـ ١١٠)، رقم (٢٣٥)، «التقريب» (٤٤٥٧).

(٢) أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٤/ ٣١٩ ـ ٣٢٠) من طريق أحمد بن عبدالجبار، عن يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، قال: حدثنا عمرو بن ميمون، قال: سمعت أبي يسأل أبا حاضر الحميري: فذكره. وإسناده صحيح، وهو إلى ابن إسحاق بإسناد «السيرة النبوية» له. والله أعلم.

(٣) المثبت من «م»، وفي «أ، ز،»: «النسائي، وصححه وابن حبان»، ولعل الناسخين أخذوها من ضمة على الهاء وقعت بحجم أكبر في الأصل، كما وقع في بعض النسخ المساعدة. والله أعلم.

(٤) هو: سبرة بن الفاكه ـ ويقال: ابن أبي الفاكه، ويقال: ابن الفاكهة، ويقال: ابن أبي الفاكهة ـ: صحابي أسدي ﷺ، نزل الكوفة، وله عن النبي ﷺ هذا الحديث وآخر في الوضوء، ومنهم من قال في هذا الحديث: جابر بن سبرة أو جابر بن أبي سبرة، وهو غير محفوظ، كما سيأتي إن شاء الله. والله أعلم. =

رسول الله ﷺ يقول: «**إن الشيطان قعد لابن آدم بأطرِقة**[١]**؛ فقعد له بطريق الإسلام، فقال له: أتسلم وتذر دينك ودين آبائك وآباء أبيك! قال: فعصاه فأسلم. ثم قعد له بطريق الهجرة، فقال: أتهاجر وتذر أرضك وسماءك!، وإنما مثل المهاجر كمثل الفرس في الطِّوَل**[٢]**، قال: فعصاه فهاجر. ثم قعد له بطريق الجهاد، فقال: هو جهد النفس والمال، فتقاتل فتقتل**[٣]**، فتنكح المرأة ويقسم المال، قال: فعصاه فجاهد. قال رسول الله ﷺ: فمن فعل**[٤]** ذلك منهم فمات، كان حقّاً على الله أن يدخله الجنة، أو قتل كان حقّاً على الله أن يدخله الجنة، وإن عُقِر**[٥]** كان حقّاً على الله أن يدخله الجنة،** [ق١٢٩/أ] **أو وقصته دابته**[٦]** كان حقّاً على الله أن يدخله الجنة**»[٧].

= وانظر: «تهذيب الكمال» (١٠/ ٢٠٢)، رقم (٢١٨٠)، «التقريب» (٢٢٠٨)، ومصادر تخريج الحديث.

(١) بوزن أفعِلة كأرغِفة ـ بفتح أوله وكسر ثالثه وتنوين آخره في الوصل؛ لأنه نكرة ـ، جمع قلة للطريق على التذكير، وقيل: أَطْرُقِه جمعاً للطريق على التأنيث، ومنهم من لم يجوز الثاني، وشدد عليه البرهان الناجي، وكثير من أهل اللغة وابن الأثير في هذا الحديث جوزوهما معاً. والله أعلم. وانظر: «النهاية» (٣/ ١٢٣)، «عجالة الإملاء» للناجي (٣/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧)، «الصحاح» (٤/ ١٥١٣)، «المحكم» (٦/ ٢٧٣، ٢٧٧)، «لسان العرب» (١٠/ ٢٢٤)، «تاج العروس» (٢٦/ ٧٣، ٧٨).

(٢) بكسر الطاء وفتح الواو، ويقال فيه «الطيل» أيضاً، وهو الحبل الطويل يشد أحد طرفيه في وتد أو غيره والآخر في يد الفرس ليدور فيه ويرعى، ولا يذهب لوجهه، ويقال في الفعل منه: «طول»، و«أطال» على الوجهين؛ أي: شده في الحبل. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٣/ ١٢٠).

(٣) في (أ، ق، عز): «فيقاتل فيقتل» بصيغة الغياب، والمثبت من (ز، زك)، وهو الأولى.

(٤) سقطت من (م) كلمة «فعل»، كما سقط منه أيضاً قوله: «أو قتل، كان حقاً على الله أن يدخله الجنة، وإن عقر كان حقاً على الله أن يدخله الجنة».

(٥) كذا في نسخ المقاصد، مضبوطاً بالشكل في غير واحد منها، وفي مصادر التخريج: «غرق»، و«عقر»؛ أي: قطعت قوائمه، فحبس عن الحركة والسير. انظر: «النهاية» (٣/ ٢٢٦ ـ ٢٢٩).

(٦) أي: سقط عنه فانكسرت عنقه. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٥/ ٢٢٥).

(٧) أخرجه النسائي في «المجتبى» (٣١٣٤)، و«الكبرى» (٤/ ٢٨٣)، رقم (٤٣٢٧) وأحمد (٢٥/ ٣١٥)، رقم (١٥٩٥٨)، وابن أبي شيبة (ح١٩٦٧٥) ـ وعنه ابن أبي عاصم في =

٧٢١ حديث: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه».

أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم؛ من حديث الحسن، عن سمرة به مرفوعاً. ورواه أبو داود والترمذي بلفظ: «حتى تؤدي»(١).

= «الآحاد» (٢/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥)، رقم (١٠٤٣)، (٥/ ١٣٦)، رقم (٢٦٧٥)، وابن قانع (١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤)، والطبراني في «الكبير» (٧/ ١١٧)، رقم (٦٥٥٨) ـ والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ١٨٧ ـ ١٨٨)، رقم (٢٤٣١)، والبغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٢٤٩)، رقم (١١٨٨)، وابن حبان (٤٥٩٣)، وابن منده في «معرفة الصحابة» (٢/ ٨٢٠ ـ ٨٢١)، وكذا أبو نعيم (٣/ ١٤١٩)، رقم (٣٥٩٠)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ١٠٨ ـ ١٠٩)، رقم (٣٩٤١) وغيرهم من طرق عن أبي عقيل عبدالله بن عقيل الثقفي، ومحمد بن فضيل؛ عن أبي جعفر موسى بن المسيب الثقفي، عن سالم بن أبي الجعد، عن سبرة بن الفاكه ﷺ به.

وهذا صحح إسناده العراقي في «المغني» (٢/ ٧١٨، ح٢٦٢٩)، وحسنه ابن حجر في «الإصابة» (٤/ ٢١٩)، رقم (٣٠٩٩)، وجوده الألباني في «الصحيحة» (٢٩٧٩)، فوافقوا ابن حبان على تصحيحه، وهكذا أقره عليه المنذري في «الترغيب» (٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤)، رقم (٢٠٣٣).

وذكر ابن منده في «معرفة الصحابة» (١/ ٨٢٠ ـ ٨٢١)، وأبو نعيم فيه أيضاً (٢/ ٥٥٠ ـ ٥٥١)، رقم (١٥٣٥)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ١٠٩)، رقم (٣٩٤٢)، والحافظ ابن حجر وغيرهم أن في إسناده اختلافاً، فأسندوه من طرق عن طارق بن عبدالعزيز بن طارق، عن ابن عجلان، عن أبي جعفر موسى بن المسيب، عن سالم بن أبي الجعد، أخبرني جابر بن سبرة. وقال بعضهم: «جابر بن أبي سبرة». قال أبو نعيم: «وهذا المشهور»؛ يعني: في حديث طارق بن عبدالعزيز. زاد ابن منده وابن الأثير: «ورواه ابن أبي شيبة عن ابن فضيل عن موسى نحوه»، ولا أدري له وجهاً، وتقدم عن ابن أبي شيبة ـ ومن طرق عنه عند أبي نعيم وغيره ـ عن ابن فضيل به على ما تقدم. وعليه ذهبوا إلى توهيم طارق في روايته هذا الذي تفرد به، وأن المحفوظ في اسم صحابيه هو «سبرة بن الفاكه ـ أو: ابن أبي الفاكهة ـ»، كما ورد من الوجهين، وبه قال أبو الفتح الأزدي في «المخزون» (٤٦)، ووافقهم ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٣٠٣)، وابن كثير في «جامع المسانيد» (٢/ ٩)، رقم (١٤٠٤)، وابن حجر في «الإصابة» (٢/ ١١٤)، رقم (١٠٢١)، وذكر الألباني [«الصحيحة» (٢٩٧٩)] أن هذا الاختلاف لا يضر، لتبين الراجح منهما، ولأن الخلاف في تعيين الصحابي، والصحابة كلهم عدول. والله أعلم.

(١) أخرجه أحمد (٣٣/ ٢٧٧، رقم ٢٠٠٨٦، ٣٣/ ٣١٣، رقم ٢٠٢٣١، ٣٣/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩، رقم ٢٠١٥٦)، وأبو داود (٣٥٦١)، والترمذي (١٢٦٦) ـ وحسنه ـ وابن ماجه (٢٤٠٠)، والنسائي في «الكبرى» (٥/ ٣٣٣)، رقم (٥٧٥١)، والدارمي (٣/ ١٦٩١)، =

= رقم (٢٦٣٨)، وابن الجارود (١٠٢٤)، والروياني (ح٧٨٤، ٨٠٨)، والطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٠٨)، رقم (٦٨٦٢)، والحاكم (٢/ ٤٧) ـ وصححه على شرط البخاري، ووافقه الذهبي ـ والبيهقي في «الكبرى» (٦/ ٩٠، ٩٥ و٨/ ٢٧٦) وغيرهم من طرق كثيرة عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن به.

واختلف في حكمه، فحسنه الترمذي ـ ونقل حكمه ابن دقيق العيد بلفظ: حسن صحيح ـ ووافقه على تحسينه ابن عبدالهادي في «التنقيح» (٤/ ١٦٤)، رقم (٢٥٠٠)، وسكت عنه عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (٣/ ٣١٩)، فعلق عليه ابن القطان في «بيان الوهم» (٥/ ٩٥ ـ ٩٦)، رقم (٢٣٤٢) بقوله: «ولعله أحال فيهما على ما تقدم له من أن الحسن سمع من سمرة حديث العقيقة».

وهكذا نقل الزيلعي في «نصب الراية» (٤/ ١٦٧) عن ابن طاهر ـ في كلامه على أحاديث الشهاب ـ قال: «إسناده حسن متصل، وإنما لم يخرجاه في الصحيح لما ذُكِر من أن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة»، وتعقب ابن دقيق العيد في «الإلمام» (٢/ ٥٤٢)، رقم (١٠٥٨) تصحيح الحاكم له على شرط البخاري بأنه: «ليس كما قال، وإنما هو على شرط الترمذي، كما فعل»، وأقره الزيلعي في «نصب الراية». وأما ابن الملقن فتعقب في «البدر المنير» (٦/ ٧٥٤) هذا التعقب بقوله: «بل هو على شرط البخاري؛ لأن الحاكم روى عن البخاري أنه احتج بهذه الترجمة، ونقل ابن عبدالبر عن الترمذي عنه أنه كان يرى أنه سمع منه..، فإذا كان يرى سماعه منه مطلقاً فأي مانع من أن يكون على شرطه، نعم لم يخرج عنه في «صحيحه» غير حديث العقيقة، ونسيان الحسن لا يضر الحديث». كذا قال، والبخاري لا يرى اتصال رواية الحسن عن سمرة مطلقاً، بل ما صرح فيه بالسماع فقط، كما سيأتي قريباً.

وعضده البيهقي بما أخرجه هو (٦/ ٩٠)، وعبدالرزاق (٨/ ١٨٠)، رقم (١٤٧٩١، ١٤٧٩٢)، وابن أبي شيبة (ح٢٠٩٣٩) بأسانيد صحيحة عن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم، أنهما أفتيا بتضمين العارية.

وعارضه ابن التركماني في «الجوهر النقي»، فضعفه بالإرسال بين الحسن وسمرة، ونقل مثله عن البيهقي نفسه في (باب من قتل عبده، ٨/ ٣٥)، حيث روى فيه من طريق ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه مرفوعاً: «**من قتل عبده قتلناه**»، قال قتادة: ثم إن الحسن نسي الحديث، فقال: «لا يقتل حر بعبد»، فعلق البيهقي عليه: «يشبه أن يكون الحسن لم ينس الحديث، لكن رغب عنه لضعفه، وأكثر أهل العلم بالحديث رغبوا عن رواية الحسن عن سمرة، وذهب بعضهم إلى أنه لم يسمع منه غير حديث العقيقة». قال ابن التركماني: «وهذه العلة موجودة ههنا، فعلى هذا لم ينس الحسن الحديث، بل رغب عنه لضعفه». وعضد ابن التركماني تضعيفه له =

والحسن مختلف في سماعه من سمرة(١).

= بما روي عن علي وابن مسعود وعمر وغيرهم ﷺ من عدم تضمين العارية، إلا عند التعدي، وعليه قول أكثر أئمة التابعين، وذكر أيضاً أنه مخالف لما رواه أبو داود (٣٥٦٨)، والنسائي في «الكبرى» (٥/ ٣٣١)، رقم (٥٧٤٤ ـ ٥٧٤٥) ـ واللفظ له ـ وغيرهما بإسناد جيد عن يعلى بن أمية أن رسول الله ﷺ استعار منه ثلاثين فرساً ـ قال الراوي: وأحسبه، قال: وثلاثين بعيراً ـ فقال: يا رسول الله! أعارية مضمونة أو عارية مؤداة؟ قال: «**بل عارية مؤداة**».

قال ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ٨٠): «فهذا حديث حسن، ليس في شيء مما روي في العارية خبر يصح غيره، وأما ما سواه فلا يساوي الاشتغال به، وقد فرق فيه بين الضمان والأداء، وأوجب في العارية الأداء فقط دون الضمان، فبطل كل ما تعلقوا به من النصوص»، ووافقه ابن التركماني.

وله شاهد من حديث ابن عباس ﷺ بإسناد صحيح عند الحاكم (٢/ ٤٧) أن النبي ﷺ استعار منه أدرعاً وسناناً في غزوة حنين، فقال: يا رسول الله! أعارية مؤداة؟ قال ﷺ: «**عارية مؤداة**».

وأما حديث صفوان بن أمية ﷺ الذي أخرجه أبو داود (٣٥٦٢ ـ ٣٥٦٤)، والنسائي في «الكبرى» (٥/ ٣٣٢)، رقم (٥٧٤٧ ـ ٥٧٤٨)، والدارقطني (٣/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣)، رقم (٢٩٥٥ ـ ٢٩٥٧)، والحاكم (٢/ ٤٧)، (٣/ ٤٩)، والبيهقي (٦/ ٨٩) وغيرهم ـ وفيه قوله ﷺ: «بل عارية مضمونة حتى نؤديها عليك»، فمعل بالاضطراب في إسناده، وشواهده ضعيفة الأسانيد، كما قال ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ٧٨ ـ ٧٩)، ووافقه ابن التركماني، وأشار إليه أبو داود والنسائي والدارقطني. وحمل ابن التركماني الضمان الوارد فيها ـ على فرض الثبوت ـ على الأداء، كما وقع في الحديث السابق، وكما في حديث أبي أمامة الباهلي ﷺ المتقدم: «العارية مؤداة، والزعيم غارم»، وما أشبهه. والله أعلم.

(١) في سماع الحسن عن سمرة عدة مذاهب، وهي:
١ ـ حديث الحسن عن سمرة محمول على السماع مطلقاً؛ لأنه إما سماع، أو وجادة عن صحيفة كتبها سمرة لابنه، فكانت عند الحسن، يراجع النظر فيها، ويروي عنها.
٢ ـ حديثه عن سمرة مرسل مطلقاً. وهذا مرجوح، غير صحيح.
٣ ـ حديثه عن سمرة مرسل، خلا حديث العقيقة فإنه سماع، وبه قال النسائي.
٤ ـ حديثه عن سمرة مرسل خلا ثلاثة أحاديث. ذكره النووي في «شرح الوسيط لابن الصلاح».
٥ ـ وصحح البخاري سماعه عنه لجملة أحاديث، ونقله عن ابن المديني أيضاً، إلا أنه قال ـ في رواية الخفاف عنه ـ: «الحسن عن سمرة: ما لم يذكر فيه خبراً فهو =

وزاد فيه أكثرهم: ثم نسي الحسن، فقال: هو أمينك، لا ضمان عليه[1].

[٧٢٢] حديث: «عليكم بألبان البقر وسُمْنَانها، وإياكم ولحومها، فإن ألبانها وسمنانها دواء وشفاء، ولحومها داء».

الحاكم من حديث ابن مسعود به مرفوعاً[2].

= مرسل». انظر: «التاريخ الأوسط» (٣/ ٨٩، رقم ١٥٣ ـ هامش، و٤/ ١١٠٤).
وفصل الكلام فيه ابن الملقن في «البدر المنير» (٤/ ٦٨ ـ ٧٥)، واختصره العلائي في «جامع التحصيل» (ص١٦٥)، وأبو زرعة العراقي في «تحفة التحصيل» (ص٧٦).
وما تقدم عن البخاري هو الأشبه، فإن الحسن مع جلالته مشهور بكثرة الإرسال والتدليس ـ كما في «التقريب» (١٢٢٧) ـ فيخشى فيما لم يصرح فيه جانبُ التدليس، وهو ليس ممن يتحرى في الرجال فيمن يدلسه، مع التنبيه على أن تصريح الحسن لا بد وأن يكون من وجه معتبر، وبصيغة المفرد المتكلم؛ «سمعت، وحدثني، وأخبرني»، لما عرف عنه من التوسع في استعمال «حدثنا، وأخبرنا، وخطبنا» على ما حدث به الصحابة أهل مصره وبلده. وهذا الحديث منهم من حمله على السماع، لما ورد في السياق مع حديث العقيقة وغيره مما صح سماع الحسن لها عن سمرة، وعضده بعض منهم بعواضد، ولعدم تصريح الحسن فيه بالسماع حمله آخرون على الإرسال فضعفوه ـ كما تقدم ـ، وعضد بعضهم ضعفه بمخالفته لرواية صفوان بن أمية في العارية المضمونة، وممن ضعفه بإرسال الحسن ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ٧٩)، والألباني في أحكامه على كتب «السنن»، و«الإرواء» (١٥١٦) وغيرها، ويبدو أن هذا هو الراجح. والله أعلم.

(١) هو من كلام قتادة بن دعامة البصري، راوي الحديث عن الحسن. وسياق الكلام بتمامه للحافظ في «التلخيص الحبير» ـ قرطبة (٣/ ١١٧)، رقم (١٢٨٧)، إلا أن المؤلف زاد: «به مرفوعاً».

(٢) أخرجه الحاكم (٤/ ٤٠٤)، وابن بشكوال في «الآثار المروية في الأطعمة» (ح٢٩) من طريق أبي بكر الشافعي وغيره، عن معاذ بن المثنى العنبري، عن سيف بن مسكين، وأبو نعيم في «الطب» (٢/ ٧٣٨)، رقم (٨٥٨) عن ابن السني ـ في «الطب» له ـ، عن أحمد بن يحيى بن زهير، عن عمر بن الخطاب السجستاني، عن سيف الجرمي ـ وهو سيف بن عبيد الله أبو الحسن البصري ـ كلاهما (سيف الجرمي، وابن مسكين) عن عبدالرحمٰن بن عبدالله المسعودي، عن الحسن بن سعد، عن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه، عن النبي ﷺ.
وصحح إسناده الحاكم، وتعقبه الذهبي بأن سيف بن مسكين وهاه ابن حبان، وقال =

= ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٠/ ٣١٢)، رقم (١٢٨٢٨): «بل سند ضعيف، والمسعودي اختلط».

وقال الزركشي في «التذكرة» (ص١٤٨): «هو منقطع، وفي صحته نظر؛ فإن في الصحيح [البخاري: ٢٩٤، ٥٥٥٩، ومسلم: ١١٩/ ١٢١١ ـ عن عائشة ﵂] «أن النبي ﷺ ضحى عن نسائه بالبقر»، وهو لا يتقرب بالداء». والانقطاع الذي أشار إليه هو بين ابن مسعود ﵁ وبين ابنه عبدالرحمٰن، فإن سماعه عنه يسير جدّاً.

وأعله السخاوي في «الفتاوى الحديثية» (ص٢٧) بمجموع الأمور الأربعة المذكورة، واعتبر إسناد الحاكم وأبي نعيم واحداً، وهما مختلفان إلى الراوي عن المسعودي ـ كما تبين أعلاه، إن لم يكن هناك خطأ في تعيين سيف لدى أبي نعيم ـ، وكذا أعله الألباني في «الصحيحة» (١٩٤٣) بالعلل الإسنادية الثلاثة المذكورة، إلا أنه مال إلى تصحيح المتن بشواهده، وسيأتي الكلام عليها لاحقاً إن شاء الله.

وسيف بن مسكين أبي الخطاب بن النعمان الأسواري ـ ويقال: السلمي، وقيل أيضاً: الجرمي ـ، البصري: ضعفه الدارقطني وغيره، ووهاه ابن حبان، وتابعه الذهبي والهيثمي والسيوطي وابن عراق والشوكاني والألباني وغيرهم، ولفظ ابن حبان: «يروي عن سعيد بن أبي عروبة ومعمر بن يزيد السلمي عن قتادة، يأتي بالمقلوبات والأشياء الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به لمخالفته الأثبات في الروايات على قلتها»، وعليه ذكره ابن عراق فيمن اتهم بالكذب، وقال الألباني في «آداب الزفاف» (ص٢١٥): «متهم». وأما الدارقطني فكأنما يعتبر به عند الموافقة، وسكت عنه البخاري في «التاريخ» (٤/ ١٧١)، رقم (٢٣٧٢). والله أعلم. وانظر: «الكنى» لأبي أحمد الحاكم (٢/ ٣٠٢، رقم ٨٣٦ ـ ترجمة: معمر بن يزيد)، «المجروحين» (١/ ٣٤٧)، «العلل» للدارقطني (١/ ٢١٩/س: ٢٥، ٤/ ١٧١)، «الضعفاء» لابن الجوزي (١٥٩٧)، «المغني» (٢٧٢٠)، «مجمع الزوائد» (٧/ ٦٢٦)، رقم (١٢٤٣٤)، «اللسان» (٤/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣)، رقم (٣٧٤٩)، «اللآلي المصنوعة» (٢/ ١٥١)، «تنزيه الشريعة» (١/ ٦٦)، رقم (٧٤).

وأما متابعه سيف بن عبيد الله الجرمي ـ إن كان محفوظاً ـ: فصدوق، ربما خالف، من التاسعة، كما في «التقريب» (٢٧٢٣)، فهو لصغره يجدر أن يكون سماعه من المسعودي بعد الاختلاط، وقد خولف السَّيفان في متنه وفي إسناده؛ فإنه قد روى هذا الحديث جماعة من الثقات ـ منهم ابن المبارك، وأبو نعيم، والنضر بن شميل ـ عن المسعودي، عن قيس بن مسلم الجندي، عن طارق بن شهاب، عن ابن مسعود ﵁، ولم يذكر فيه واحد منهم زيادة ذكر اللحم. وتابعهم عليه جمع عن قيس بن مسلم به، لم يذكر أحد منهم الزيادة المذكورة، وهذا دليل قوي على شذوذ إسناد السيفين، =

= ونكارة الزيادة المذكورة فيه، والمخالفة للنصوص الصحيحة.

أما حديث المسعودي: فأخرجه الطيالسي (٣٦٦)، والبزار (٤/ ٢٨٢)، رقم (١٤٥)، (٨/ ٢٦)، رقم (٣٠٠٤) من طريق عمر بن علي المقدمي، وحرب الكرماني في «مسائله» ـ رسالة (الطب، ٢/ ٨٣١ ـ ٨٣١ ـ ٨٣٢) من طريق النضر بن شميل، وابن أبي عمر العدني [«إتحاف الخيرة» (٤/ ٤٢٩)، رقم (٣٨٨٠/ ٤)] وأبو محمد الفاكهي في «الفوائد» (ح١٢٩) ـ ومن طريقه البيهقي (٩/ ٣٤٥) ـ وابن عبدالبر في «التمهيد» (٥/ ٢٨٥) من ثلاث طرق عن أبي عبدالرحمٰن المقرئ، والطبراني في «الكبير» (٢٣٨/٩)، رقم (٩١٦٤) من طريق أبي نعيم، وإبراهيم الحربي في «غريب الحديث» (١/ ٦٩ ـ ترم) من طريق ابن المبارك، والحاكم (٤/ ١٩٧) من طريق جعفر بن عون، وأبو نعيم في «الطب» (٢/ ٦٧٨)، رقم (٧٤٢) من طريق آدم بن أبي إياس، ثمانيتهم (الطيالسي، ومن بعده): عن المسعودي، عن قيس، عن طارق، عن ابن مسعود رضي الله عنه، بلفظ: «إن الله ﷻ لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء إلا الهرم [لفظ الفاكهي: إلا السام]، فعليكم بألبان البقر، فإنها ترم من كل الشجر». وقفه أبو نعيم، ورفعه سائرهم.

وهكذا رواه أبو وكيع الجراح بن مليح الرؤاسي وأبو حنيفة وأيوب بن عائذ الطائي والركين بن الربيع ابن عميلة الفزاري عن قيس بن مسلم به متصلاً مرفوعاً، وتوبعوا عليه أيضاً من رواية الربيع بن الركين بن الربيع والربيع بن لوط وإبراهيم بن مهاجر من أوجه غير محفوظة.

ورواه مسعر بن كدام عن قيس به عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

ورواه يزيد أبو خالد الدالاني ـ من رواية ابن مهدي عن الثوري عنه ـ وقيس بن الربيع، عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب به مرسلاً. وروي عن الثوري عن قيس به موقوفاً، وعن الثوري عن قيس عن طارق مرسلاً، ورواية ابن مهدي عن الثوري هو الراجح، وإليه يميل قول أبي حاتم وصرح به الدارقطني، وزاد: «ورفعه صحيح»، ويعني به عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً متصلاً. انظر: «العلل» لابن أبي حاتم (ح٢٢٥٥)، وللدارقطني (٦/ ٢٨)، رقم (٩٥٨).

ولا يضر إرساله أيضاً، فإن طارق بن شهاب هو البجلي الأحمسي، ممن رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه، كما في «التقريب» (٣٠٠٠)، ومراسيل الصحابة حجة، وهنا قد تبينت الواسطة من أوجه صحيحة أنه ابن مسعود رضي الله عنه. والله أعلم.

وزاد قيس بن الربيع ـ وحديثه عند البغوي في «الجعديات» (٢٠٧٢) ـ ومن طريقه الديلمي (٢/ ٢٣٧/أ)، وابن عساكر (٢٤/ ٤٢١) ـ عن قيس عن طارق به مرسلاً: «وهو دواء من كل داء»، وقيس بن الربيع لا يعتد بما يتفرد به، أو يخالف فيه، وهنا =

= أتى في المتن بزيادة شاذة، وقد توبع عليه من رواية شعبة وإسرائيل عن الركين بن الربيع الفزاري عن قيس به متصلاً مرفوعاً، رواه الحاكم (٤/ ١٩٦) ـ وصححه على شرط مسلم ـ من طريقين عن أبي قلابة عبدالملك الرقاشي عن أبي زيد سعيد بن الربيع الهروي عن شعبة، و(٤/ ٤٠٣) من طريق سعيد بن مسعود عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، كلاهما عن الركين بن الربيع عن قيس بن مسلم به. وكذا زاده بعض من أخطأ فيه على حجاج بن محمد المصيصي عن شعبة عن الربيع بن لوط ـ وهو غلط ـ عن قيس به [أخرجه النسائي في «الكبرى» (٦/ ٢٩٨)، رقم (٦٨٣٦)، وهو غير محفوظ عن شعبة، فقد أخرجه البزار (٨/ ٢٥)، رقم (٣٠٠٠)، والنسائي في «الكبرى» (٧/ ٨٢)، رقم (٧٥٢٣) عن زيد بن أخزم الطائي عن أبي زيد سعيد بن الربيع الهروي، والبزار أيضاً (٣٠٠١) عن سلمة بن شبيب، عن الحجاج بن محمد، كلاهما عن شعبة به دون زيادة من كل داء، وزيد بن أخزم ثقة حافظ، وفوق أبي قلابة ـ وهو صدوق كثير الخطأ وقد اختلط بأخرة ـ بمرات، وأما حديث إسرائيل فلا أدري ممن الوهم فيه، وإنما التعليل النبوي لكونه دواء هو بقوله: «فإنها ترم من كل الشجر»، فوهم فيه بعض من رواه بالمعنى. والله أعلم.

تنبيه: في رواية قيس بن الربيع عند ابن عساكر زيادة «عليكم بألبان الإبل والبقر..»، وذكر الإبل فيها منكرة، من أوهام من دون البغوي في إسناد ابن عساكر، كما بينه الألباني في «الصحيحة» (١٩٤٣).

والحديث صححه بلفظ الجماعة عن المسعودي مرفوعاً متصلاً ابن حبان، والدارقطني في «العلل»، والحاكم، ولم يتعقبه الذهبي، ولا ابن حجر في «إتحاف الخيرة» ولا غيرهما، وذكر ابن عساكر (٢٤/ ٤٢١) أنه هو المحفوظ، وصححه الألباني على شرط الشيخين [«الصحيحة» (٥١٨، ١٩٤٣)].

وصحح الحاكم زيادة: «شفاء من كل داء» على شرط مسلم، ولم يتعقبه الذهبي، ولا ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٤/ ٤٣٠)، رقم (٣٨٨٠)، رقم (١١) وغيره، وتعقبهم الألباني بأن أبا قلابة عبدالملك الرقاشي في سند الحاكم ليس من رجال مسلم، مع ضعف حفظه، حيث قال الحافظ [«التقريب» (٤٢١٠)]: «صدوق، يخطئ، تغير حفظه»، ومثله لا يحتج بحديثه إلا عند الموافقة، وتقدم الكلام عليه آنفاً.

وأما زيادة ذكر لحم البقر وكونه داء؛ فواهية الإسناد منكرة، وتقدم تعقب الذهبي وابن حجر والزركشي والسخاوي له، وقد اعتبر الحافظ ذلك من المخالفة، فقال في بعض أجوبته ـ كما في «الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع» (ص١٠٠): «في سنده المسعودي وقد اختلط، وأصل الحديث في النسائي وابن حبان بدون ذكر اللحم»، =

وقد كتبت فيه جزءا[(١)]، ومما أوردته فيه: ما صح أنه ضحى عن نسائه بالبقر[(٢)]، ولكن قال الحليمي[(٣)]: «**هذا لِيُبْس الحجاز ويبوسة لحم البقر ورطوبة لبنها وسمنها**»[(٤)]

فكأنه يرى اختصاص ذلك به[(٥)]، وسيأتي في لحوم من اللام[(٦)]

= وتقدم أن العلة فيه ممن دون المسعودي، والثقات الحفاظ لم يذكروه عنه، وسيأتي الكلام على شواهده لاحقا. إن شاء الله تعالى.

وروي من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وليس بمحفوظ.

أخرجه البزار (٨/ ٢٥)، رقم (٢٩٩٩) من طريق زيد بن الحباب، عن محمد بن جابر، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن أبي موسى رضي الله عنه مرفوعاً، مثل لفظ الجماعة عن المسعودي.

ثم ساقه من طرق عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود رضي الله عنه، فقال (٢٦/٨ ـ ٢٧): «اتفق هؤلاء كلهم عن قيس بهذا الإسناد، وقال محمد بن جابر: عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن أبي موسى، فأخطأ فيه، وكان سيء الحفظ، وإنما ذكرنا هذه الأحاديث لنبين علة هذا الحديث»، فهو غلط كما قال البزار. والله أعلم.

(١) لعله يعني: ما أورده في «الأجوبة المرضية» (مسألة: ٤، ١/ ٢١ ـ ٢٥) بعنوان: «لحوم البقر داء، وسمنها ولبنها دواء»، وذكر الحافظ ابن حجر أنه جمع طرقه مع الكلام عليه في جزء مفرد، كما في «الإمتاع بالأربعين المتابينة السماع» (ص١٠٠)، ولفوزي بن عبدالحميد الأثري رسالة باسم «كشف الوعاء عن حديث لحم البقر داء» ـ خ [«المعجم الجامع في تراجم المعاصرين» ـ الشاملة (١/ ٢٦٧)، رقم (٣٢)].

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٤، ٥٥٥٩)، ومسلم (١١٩/ ١٢١١) عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) هو: أبو عبدالله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الفقيه الشافعي، المعروف بالحليمي، الجرجاني، الخراساني، إمام المحدثين والمتكلمين بخراسان، ومن أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي، ولد سنة (٣٣٨هـ)، وتوفي سنة (٤٠٣هـ)، ويعتني به البيهقي، ويكثر عنه النقول في كتابه «شعب الإيمان» وغيره، وعلى كتابه في شعب الإيمان بنى البيهقي كتابه. والله أعلم.

انظر: «وفيات الأعيان» (٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨)، رقم (١٨٦)، «سير أعلام النبلاء» (٢٣١/١٧ ـ ٢٣٣)، رقم (١٣٨).

(٤) نقله الزركشي في «التذكرة» (ص١٤٩)، والمؤلف في «الفتاوى الحديثية» (ص٢٨) عن «شعب الإيمان» للحليمي.

(٥) أي: بأرض الحجاز، واستحسن الزركشي والسخاوي تالياً (ح٨٦٣) هذا التوجيه.

(٦) الحديث (٨٦٣).

٧٢٣ حديث: «**عليكم بدين العجائز**».

لا أصل له بهذا اللفظ[١]، ولكن عند الديلمي من حديث محمد بن عبدالرحمٰن ابن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر مرفوعاً: «**إذا كان في آخر الزمان واختلفت الأهواء فعليكم بدين أهل البادية والنساء**»[٢].

---

(١) قال ابن طاهر المقدسي في «تذكرة الحفاظ» (٥٢٧): «هذا اللفظ تداوله العامة، ولم أقف على أصل يرجع إليه من رواية صحيحة ولا سقيمة، حتى رأيت حديث محمد بن عبدالرحمٰن البيلماني. . ، وله نسخة كان يتهم بوضعها»، ونحوه قال في «معرفة التذكرة» له (ح٥١١)، ووافقه عليه العراقي في «المغني» (٢/ ٧٤٥)، رقم (٢٧٣٩)، والسخاوي هنا، وسائر المصنفين في الموضوعات.

ونسبه شيخ الإسلام الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٨٣)، رقم (٨٢٢) لداود الظاهري، فقال بعد أثر عمر بن عبدالعزيز الآتي: «وإليه ذهب داود بن علي الأصبهاني في قوله: «عليكم بدين العجائز»»، وفي «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٤٨٩/ قبل: ٥٠٩) بلا سند عن الثوري، قال: «ديننا دين العجائز والصبيان».

(٢) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٧١) ـ والديلمي [«زهر الفردوس» (١/ ١٤٠)] والجوزقاني في «الأباطيل» (١/ ٤٧٠)، رقم (٢٨٧) من طريق محمد بن الحارث بن زياد بن الربيع الحارثي البصري، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وهو عند ابن عدي (٦/ ١٧٧) بلفظ: «**إذا اختلفت أمتي في الأهواء فعليكم بدين العجائز**». وأعله ابن حبان بابن البيلماني، واتهمه بوضعه في جملة مئتي حديث من المناكير والأباطيل بهذا الإسناد، وتبعه عليه ابن طاهر المقدسي وغيره، وكذا حملها عليه ابن عدي (٦/ ١٨١)، إلا أنه زاد عليه تعليله بمحمد بن الحارث الحارثي، وأدرجه في ترجمته (٦/ ١٧٦ ـ ١٧٨)، وتابعه عليه الذهبي في «الميزان» (٣/ ٥٤)، رقم (٧٣٣٥)، و(٣/ ٥٠٥)، رقم (٧٣٤١) فعد ذلك من عجائب الحارثي هذا. وانظر لترجمته أيضاً: «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٣١)، رقم (١٢٧٠)، «الكاشف» (٤٧٨١)، «التقريب» (٥٧٩٧).

وهكذا أعله ابن الجوزي والجوزقاني، والعراقي والسيوطي وغيرهم بهما معاً، وحكموا عليه بالوضع، وكذا الألباني، إلا أنه كابن حبان وابن طاهر جعل العهدة على ابن البيلماني، وذلك أن الحارثي وإن وهاه ابن معين وتركه الفلاس وابن عدي وغيرهما، إلا أن البزار قواه، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٥٧)، وروي عن بندار ـ وهو من تلاميذه ـ: «ما في قلبي منه شيء، البلية من ابن البيلماني»، فهو ـ وقد اتهم، واتفق على تركه ـ أولى بالحمل عليه، وإن كان أكثر هذه المناكير عن =

وابن البيلماني ضعيف جدّاً؛ قال ابن حبان: حدث عن أبيه بنسخة شبيهاً بمائتي حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به، ولا ذكره إلا على وجه التعجب(١).

وعند رزين في «جامعه» مما أضافه لعمر بن عبدالعزيز، ينميه لعمر بن الخطاب ﷺ أنه قال: «تُرِكْتُم على الواضحة، ليلها كنهارها، كونوا على دين الأعراب والغلمان والكتاب»(٢).

= ابن البيلماني يتفرد بها الحارثي هذا. والله أعلم. وانظر: «معرفة التذكرة» (٧٩)، و«تذكرة الحفاظ» لابن القيسراني (ح٨٢، ٥٢٧)، و«تلخيص الموضوعات» للذهبي (١/ ٣٤)، رقم (١٧٨)، و«اللآلي المصنوعة» (١/ ٢٣٢)، و«المصنوع» لملا علي القاري (١٩٩)، و«الضعيفة» (٥٤)، والمصادر السابق الذكر.

(١) «المجروحين» (٢/ ٢٦٤)، وأوله: «كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها..». وتقدمت ترجمته.

(٢) لم أقف على كتاب رزين بن معاوية، ونقله عنه ابن الأثير في «جامع الأصول (٢٩٢/١)، رقم (٨٢).

وأوله طرف من خطبة لعمر ﷺ في أواخر عمره، أخرجه مالك في «الموطإ» ـ الأعظمي (ح٣٠٤٤) ـ ومن طريقه جمع ـ، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٢/ ١١٧٨ ـ ١١٧٩)، رقم (٢٣٣١) من طريق حماد بن زيد، كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن ابن المسيب، عن عمر ﷺ، وفيه: «أيها الناس! قد سنت لكم السنن، وفرضت لكم الفرائض، وتركتم على الواضحة إلا أن تضلوا بالناس يميناً وشمالاً».

وأما آخره: فأخرجه الدارمي (١/ ٣٤٣)، رقم (٣١٤)، والفريابي في «القدر» (ح٣٨٦)، والآجري في «الشريعة» (٥/ ٢٥٤٦ ـ ٢٥٤٧)، رقم (٢٠٥٠)، واللالكائي (ح٢٥٠)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ١٨١)، رقم (٨٣) وشيخ الإسلام الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٨٢ ـ ٨٣)، رقم (٨٢٢) من طرق عن الثوري، عن جعفر بن برقان، عن عمر بن عبدالعزيز، قال: سأله رجل عن شيء من الأهواء، فقال: «عليك بدين الأعرابي، والغلام في الكتاب، والْهَ عَمَّا سوى ذلك».

قال سليم الداراني: «منقطع، وجعفر بن برقان لم يدرك عمر بن عبدالعزيز»، وهو الظاهر. والله أعلم.

وأخرج ابن وضاح في «البدع» (ص٨٨) من طريق أسد بن موسى، عن زيد، عن الأحوص، عن زكريا بن يحيى، عمن ذكره، عن عمار بن ياسر، قال: «يأتي على =

قال ابن الأثير في «جامع الأصول»: أراد بقوله: «دين الأعراب والغلمان» الوقوفَ عند قبول ظاهر الشريعة، واتباعها من غير تفتيش عن الشبه وتنقير عن قول أهل الزيغ والأهواء، ومثله قوله: عليكم بدين العجائز[(١)] انتهى.

٧٢٤ **حديث: «علي سيد العرب».**

في: «سيد العرب»[(٢)].

٧٢٥ **حديث: «على مثل هذا[(٣)] فاشهد أو دع».**

الحاكم والبيهقي؛ عن ابن عباس مرفوعاً، بلفظ: «**إذا علمت مثل الشمس فاشهد، وإلا فدع**»[(٤)].

وأورده الديلمي في «الفردوس» عنه، بلفظ: «**يا ابن عباس! لا تشهد إلا**

= الناس زمان خير دينهم دين الأعراب، قال: ومم ذاك؟ قال: تحدث أهواء وبدع يحضون عليها». وفي شيوخ أسد السُّنَّة زيد بن أبي الزرقاء، ولم يتبين لي من هما الأحوص وزكريا بن يحيى، والآخر مبهم، فهي ثلاثة علل.

(١) «جامع الأصول» (١/ ٢٩٣)، وفي «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٢٧٢): «المراد ترك الخوض في الكلام والتسليم للمنقول». والله أعلم.

(٢) تقدم (ح٥٨٧).

(٣) في «عز، ق، زك، ز٢» المساعدة، وغيرها: «على مثل الشمس».

(٤) لم أقف على هذا اللفظ عند واحد منهما، وأظن المؤلف اقتبسه من «الدراية» لشيخه الحافظ (٨٣٠)، حيث ذكر متن الحديث عند صاحب «الهداية» فلخص في تخريجه، ولم يبين الفرق بين لفظه وبين لفظ المخرجين، بينما ذكره الزيلعي في «نصب الراية» (٤/ ٨٢) عن البيهقي في «سننه»، والحاكم في «المستدرك» بلفظ: «**هل ترى الشمس**»؟ قال: نعم، قال: «**على مثلها فاشهد، أو دع**»، وهذا الأخير أيضاً لم أقف عليه عندهما، وإنما هو لفظ البيهقي في «الشعب»، وأبي إسحاق المزكي في «المزكيات»، وأبي نعيم في «الحلية»، وقريب منه لفظ العقيلي. وأما لفظ الحاكم: «يا ابن عباس لا تشهد إلا على ما يضيء لك كضياء هذا الشمس»، وبه أورده عنه ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٦١٧ ـ ٦١٨)، ولفظ البيهقي في «سننيه»، وأحد لفظي ابن عدي: ««أما أنت يا ابن عباس فلا تشهد إلا على أمر يضيء لك كضياء هذه الشمس»، وأومأ ﷺ بيده إلى الشمس». والمعنى واحد.

على أمر يضيء لك(١) كضياء الشمس»(٢)(٣)

٧٣٦ حديث: «العمائم تيجان العرب».

الديلمي من جهة أبي نعيم، ثم من جهة ابن عباس، به مرفوعاً، بزيادة:

---

(١) في (ز): «ذلك».

(٢) هنا زاد في المطبوعة: «وهو عند الطبراني ثم الديلمي عن ابن عمر». ولا يوجد في النسخ المخطوطة كلها، وكأنه سبق نظر من الناسخ إلى نفس الكلام في الحديث التالي. والله أعلم.

(٣) «الفردوس بمأثور الخطاب» (٥/ ٣٥٨)، رقم (٨٤٣٢)، ولم أقف عليه في «زهر الفردوس».

والحديث أخرجه العقيلي (٤/ ٦٩)، وابن عدي (٦/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨)، وأبو إسحاق المزكي في «المزكيات» (ح٢١)، والحاكم (٤/ ٩٨) ـ وعنه البيهقي (١٠/ ١٥٦) ـ وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٣/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠)، رقم (١٠٤٦٩) من طريق عمرو بن مالك النصري الراسبي، والشاذكوني، وزيد بن المبارك الصنعاني، ويحيى بن موسى بن زكريا الملقب بـ «خت»، وإبراهيم بن عبدالرحمٰن بن مهدي؛ جميعهم: عن محمد بن سليمان بن مشمول، عن عبيد الله بن سلمة بن وهرام، عن أبيه، عن طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنه.

وصحح إسناده الحاكم، وتعقبه الذهبي بأنه واه، وابن مشمول ضعفوه، وبه أعله العقيلي وابن عدي والعقيلي والزيلعي وابن الملقن وابن حجر وغيرهم، وشيخه ابن وهرام مجهول منكر الحديث، ولم يرو عنه غير هذا الواهي، وتقدم الكلام على هذا الإسناد (ح٦٩٩).

وأعله ابن الملقن ثانياً بعمرو بن مالك النصري الراسبي أبي عثمان الواسطي، وأنه اتهمه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٥٠ ـ ١٥١) بسرقة الحديث، وهو كذبه علي بن نصر الجهضمي وأبو حاتم، والبخاري؛ ورماه بالوضع، وعليه تركه أبو زرعة الرازي وغيره، ولم يتبين لابن حبان أمره فذكره في «الثقات» (٨/ ٤٨٧)، وقال: «يغرب ويخطىء»، وقال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف، من العاشرة»، وفيه تساهل. وعُدَّ الراسبي في «الميزان» و«اللسان» شخصين ـ بنسبته النصري [أو البصري]، وبكنيته ونسبته الواسطي ـ، وهو واحد، كما ورد عند ابن أبي حاتم وغيره. والله أعلم.

وانظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٥٩)، رقم (١٤٢٨)، «ترتيب علل الترمذي» (١/ ٣٤٠)، رقم (٦٣١)، «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٢٠٧ ـ ٢٠٩)، رقم (٤٤٣٩)، «الميزان» (٣/ ٢٨٥)، رقم (٦٤٣٥)، (٣/ ٢٨٦)، رقم (٦٤٣٨، ٦٤٣٩)، «اللسان» (٦/ ٢٢٤، رقم ٥٨٣٥ ـ رقم مكرر)، «التقريب» (٥١٠٣).

«والاحتباء[(١)] حيطانها، وجلوس المؤمن في المسجد رباطه»[(٢)].

---

(١) قال الديلمي: «يقال: «احتبى الرجل»؛ إذا ضم بطنه وساقه بثوب، وهي الحبوة، والتيجان جمع تاج».

(٢) أخرجه الديلمي (٢/ ٢٥٩/ب) [و«الزهر» (٢/ ٣١٥)] عن أبي علي المقرئ ـ وهو الحداد ـ عن أبي نعيم الحافظ، أبنا محمد بن أحمد بن سلمة سكوية [في «الزهر»: سمكوية] الأصبهاني، عن عمر بن منصور البزار، عن أبي بكر الجرجاني، عن أبي نعيم عبدالملك بن محمد، عن أحمد بن رشيد [في «الزهر»: سعيد] بن خيثم الهلالي، عن جده خيثم، عن حنظلة السدوسي، عن طاووس، عن ابن عباس ﵄، قال: لما عمم رسول الله ﷺ علياً بالسحاب، قال له: «يا علي..» وذكره.

وهذا الإسناد فيه تخليط بين، فإن أبا نعيم الحافظ هو الأصبهاني، والحداد راويته، وأبو نعيم عبدالملك بن محمد؛ هو ابن عدي الجرجاني (٢٤٢ ـ ٣٢٣هـ)، ولا يكون بينهما في الإسناد إلا شخص واحد.

وأبو الفتح محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد بن إسماعيل بن سلمة، المعروف بـ «سمكويه» الأصبهاني، الحافظ الثقة، نزيل هراة، ولد سنة (٤٠٩هـ)، وطلب الحديث على كبر، توفي بنيسابور سنة (٤٨٢هـ). [«المنتخب من السياق» (ترجمة: ١٣٩)، و«السير» للذهبي (١٩/ ١٦ ـ ١٧)، رقم (١٠)، فهو شيخ آخر لشهردار الديلمي (ت٥٥٨هـ)، وسقطت علامة التحويل، أو واو العطف من النسخ، فأدى إلى هذا اللبس. والله أعلم.

وأما عمر بن منصور البزاز: فالظاهر أنه أبو طاهر الخرقي عمر بن منصور (ت٤٥٣هـ)، من شيوخ السمعاني في «التحبير» (١/ ٥٤٢)، رقم (٥٢٧)، ويحتمل أن يكون غيره أيضاً.

وأبو بكر الجرجاني: ينبغي أن يكون هو الحافظ الإسماعيلي (٢٧٧ ـ ٣٧١هـ)، وهو ملتقى الإسنادين. والله أعلم.

ومداره على أحمد بن رشيد ـ صوابه: رشد ـ بن خثيم، عن جده خثيم، عن حنظلة السدوسي، عن طاووس.

وحنظلة السدوسي أبو عبدالرحيم: ضعيف، اختلط لما كبر فحدث عن أنس وعكرمة وغيرهما بالمناكير والأباطيل، واختلط حديثه القديم بحديثه الأخير، ولم يتميز ـ كما قال ابن حبان ـ، فتركه يحيى القطان وغيره، وضعفه عامة الأئمة، وقال أحمد: «منكر الحديث، يحدث عن أنس بالمناكير ـ وفي رواية: بعجائب»، وضعفه ابن معين، وقال: «معلم كتاب، ليس بثقة، ولا دون ثقة»، فهو متروك، والإطلاق في تضعيفه من بعض الأئمة يحمل على الضعف المطلق، دون مطلق الضعف. والله أعلم.

وانظر: «علل أحمد» ـ رواية المروذي وغيره (٤٦٨)، «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٣)، =

= رقم (١٦٤)، و«الضعفاء» للبخاري (٨٧)، وللعقيلي (١/ ٢٨٩)، رقم (٣٥٤)، وابن شاهين (١٦٢)، «سؤالات البردعي» (٢/ ٣٨٠، و٦١٣/ ٨٨)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٤٠ ـ ٣٤١)، رقم (١٠٦٩)، «الثقات» (٤/ ١٦٧)، «المجروحين» (١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧)، «الكامل» (٢/ ٤٢١ ـ ٤٢٢)، رقم (٥٣٨)، «تهذيب الكمال» (٧/ ٤٤٧ ـ ٤٥١)، رقم (١٥٦٢)، «الميزان» (١/ ٦٢١)، رقم (٢٣٧٣).

وبه أعله المناوي في «فيض القدير» (٤/ ٣٩٢)، رقم (٥٧٢٣)، وأقره الألباني في «الضعيفة» (١٥٩٣)، واستدرك عليه بأن أحمد بن سعيد بن خثيم وجده لم يجد لهما ترجمة، فمن الممكن أن يكون الآفة من أحدهما، وهو ـ والله أعلم ـ كما قال الألباني، وتعقبه الألباني كذلك بأنه والسيوطي عدا الحديث عن علي ﷺ، وإنما هو عن ابن عباس ﷺ، وكذا ذكر المناوي «أن الديلمي رواه من طريق أبي نعيم، وهو عنده أيضاً، وإنما أخرجه الديلمي من طريق أبي نعيم عبدالملك بن محمد»، والقول فيه ما قاله المناوي، فهو لديه من طريقهما معاً، كما تقدم.

وعندي أن الطرف الأوسط من إسناد الديلمي فيه تخليط أيضاً، كما تقدم من التخليط في أوله، والصواب في هذه السلسلة: أحمد بن رَشَد ـ بفتح الراء والشين ـ ابن خثيم، عن عمه سعيد بن خثيم الهلالي، عن حنظلة ـ وهو ابن أبي سفيان الجمحي ـ، عن طاووس، عن ابن عباس ﷺ.

وهذه سلسلة مشهورة، روى أحمد بن رشد به موضوعات وأباطيل، كما سيأتي في ترجمته.

وحنظلة بن أبي سفيان الجمحي ثقة حجة من السادسة، كما في «التقريب» (١٥٨٢).

وسعيد بن خثيم بن رشد أبو معمر الهلالي: وثقه ابن معين والعجلي وأبو زرعة الرازي والنسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات» ـ في موضعين، وخلطه مع راو آخر بصري متقدم عنه في الطبقة، وتعقبه عليه ابن حجر وغيره، وقال الأزدي: «منكر الحديث»، وقال ابن عدي: «قليل الحديث، ومقدار ما يرويه غير محفوظ»، وقيد ذلك في موضع آخر بقوله: «روى أحاديث ليست بمحفوظة، من رواية أحمد بن رَشَدٍ عنه». وعليه فالآفة فيها من ابن أخيه، كما قال الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٣٤٨)، ولذا قال الحافظ ابن حجر: «صدوق، رمي بالتشيع، له أغاليط».

وانظر: «سؤالات ابن الجنيد» (٦١٧)، «تاريخ ابن معين» ـ رواية ابن محرز (١/ ١٠٢)، «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٧٠)، رقم (١٥٦٣، ١٥٦٤)، «الثقات» للعجلي (١/ ٣٩٧)، رقم (٥٨٥)، ولابن حبان (٦/ ٣٥٩)، (٨/ ٢٦٤)، «الجرح والتعديل» (٤/ ١٧)، رقم (٦٧، و٦٦)، «الكامل» (٣/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩)، رقم (٨٣٥)، «الميزان» (٢/ ١٣٣)، رقم (٣١٦٢)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٢ ـ ٢٣)، رقم (٣٢ ـ ٣٣)، =

وهو كذلك عند القضاعي من حديث علي مرفوعاً أيضاً[(١)].

لكن قد أخرجه البيهقي عن الزهري من قوله، ولفظه: **«العمائم تيجان العرب، والْحُبْوة حيطان العرب، والاضطجاع في المساجد رباط المؤمنين»**[(٢)].

= «التقريب» (٢٢٩٥، ٢٢٩٦).
وأما أحمد بن رَشَد بن خثيم الهلالي أبو سهل الدباس: فذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٥١)، رقم (٥٣)، وقال: «روى عنه أبي، وسمع منه أربعة أحاديث»، وأورده ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٠)، وقال: «كان عَلِيَكُ الرازي كثير الرواية عنه»، وأما الذهبي فرماه بالاختلاق والوضع، وقال: «حدث بخبر باطل في ذكر بني العباس، من روايته عن عمه سعيد بن خثيم عن حنظلة عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما عن أمه أم الفضل رضي الله عنهما»، وقال الزيلعي: «الحمل في هذه المناكير على أحمد بن رَشَدِ بنِ خثيم، فإنه متهم، وله أحاديث أباطيل، ذكرها الطبراني وغيره، وروى له الخطيب في أول تاريخه حديثاً موضوعاً، هو الذي صنعه بسنده..»، وذكر الحديث المذكور، ولذا حكم الحافظ في «التلخيص الحبير» بأنه ضعيف جدّاً، وأدرجه السبط الحلبي وابن عراق فيمن وُسِم بالوضع. فهذا هو الآفة، وقد أدخل الألباني طرفاً من هذا الحديث الموضوع الذي ذكره الذهبي والزيلعي في «الصحيحة» (١٠٤١)، وأظهر في موضع آخر منه (١٢٣٣) أنه لم يعرف أحمد بن رشد هذا، ثم نبه في «الضعيفة» (٦١٤٥ ـ وغيره) على تراجعه عن حكميه المذكورين، وتعقب فيه ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٢٩١ ـ ٩٢)، رقم (٤٧١) ـ ببحث قيم ـ في زعمه أن حنظلة الوارد في هذه السلسلة هو السدوسي، وإعلاله الحديث به. وانظر له: «إكمال الإكمال» لابن نقطة (٢/ ٧٠٨)، رقم (٢٥٨٠)، «الميزان» (١/ ٩٧)، رقم (٣٧٥)، «المغني» (٢٨٨)، «نصب الراية» (١/ ٣٤٨)، «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٤٠)، رقم (٨٩٥٦)، «اللسان» (١/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠)، رقم (٥٠٧)، «الكشف الحثيث» (٤٣)، «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٧)، رقم (١١٠)، «الضعيفة» (٢٢٠٣، ٦١٤٣، ٦٥٩٤).
وأما جده خثيم: فلم أقف له على ذكر ولا رواية. والله أعلم.
وله شاهد من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه مرفوعاً، عند الرامهرمزي في «الأمثال» (ص١٥١ ـ ١٥٢)، وفي إسناده متروكان؛ عمرو بن الحصين العقيلي، كما في «التقريب» (٥٠١٢)، والراوي عنه ـ وهو شيخ الرامهرمزي ـ موسى بن زكريا التستري، فهو متروك، ونسبه الساجي وغيره إلى الوضع، كما في «الإرشاد» للخليلي (٢/ ٥٢٨ ـ ٥٢٩)، و«الميزان» (٨٨٧١) و«اللسان» (٦/ ١٥٤)، رقم (٨٧١١).

(١) أخرجه القضاعي (ح٦٨)، وفيه موسى بن إبراهيم المروزي كذبوه، كما تقدم.
(٢) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٨/ ٢٩٦)، رقم (٥٨٥٢) من طريق يوسف بن محمد بن سابق، ثنا عبدالعزيز بن أبي الجارود، عن الزهري. =

وللديلمي لفظ الترجمة من حديث ابن عباس [ق١٢٩/ب] أيضاً، بزيادة: **«فإذا وضعوها وضعوا عزهم»**[(١)].

وفي لفظ عنده: **«العمائم وقار المؤمن وعز العرب، فإذا وضعت العرب عمائمها فقد خلعت عزها»**[(٢)].

= ويوسف بن محمد بن سابق أبو بكر القرشي التميمي: سكت عنه أبو أحمد الحاكم في «الكنى» (٢/ ٢١١)، رقم (٦٦٧)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢٨٢)، وأما شيخه فلم أقف له على ترجمة.

(١) أخرجه الديلمي (٢/ ٢٦٠/أ) من طريق ابن السني، والبزار [«كشف الأستار» (٣٦٢/٣)، رقم (٢٩٤٥)]، وأبو يعلى في «المعجم» (١٦٥)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٦٦)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٢٤٨) ـ ومن طريقه عياض في «الإلماع» (ص٤٥ ـ ٤٦) ـ من طرق عن عتاب بن حرب.

وأخرجه ابن الزفتي في «حديث هشام بن عمار» (ح٢٢) من رواية هشام، عن سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي، ورواه خيثمة بن سليمان الطرابلسي في «حديثه» (ص٢٠ ـ ٢٠٧) ـ ومن طريقه الخطيب (١١/ ٣٩٤)، رقم (٦٢٧٢)، ثم من جهته ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٤٥) ـ من طريق سعيد بن سلام، وأخرجه الحاكم (٤/ ١٩٣) بإسناد جيد عن أبي الوليد الطيالسي، أربعتهم (أبو الوليد، وعتاب، وسعيد اللخمي وسعيد بن سلام) عن عبيد الله بن أبي حميد، عن أبي المليح بن أسامة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولفظ غير الديلمي: «اعتموا تزدادوا حلماً»، وأرسله هشام بن عمار عن أبي المليح، ولم يذكر ابن عباس رضي الله عنهما. وعتاب واهٍ، وسعيد بن سلام كذبوه، ولكنهما توبعا عليه من أبي الوليد الطيالسي ـ وهو إمام حافظ ـ وسعيد اللخمي ـ وهو صدوق ـ، ولذا تعقب السيوطي في «اللآلي» (٢/ ٢٢٠) ابن الجوزي في تعليله للحديث بـ «سعيد بن سلام»، فالعلة من شيخهم عبيد الله بن أبي حميد، وهو متروك، كما في «التقريب» (٤٢٨٥)، وبه أعله ابن حبان، وابن الجوزي ثانياً، وبه تعقب الذهبي وغيره الحاكم على تصحيحه لإسناده. والله تعالى أعلم

(٢) أخرجه الديلمي (٢/ ٢٦٠/أ) من طريق ابن لال، عن محمد بن عبدالواحد، عن إبراهيم بن الحسين ـ وهو ابن ديزيل الهمذاني ـ، عن مسلم بن إبراهيم ـ وهو الفراهيدي ـ، عن عمر بن نبهان، عن حميد بن هلال، عن عمران بن حصين رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذا الإسناد فيه ثلاث علل:

١ ـ حميد بن هلال العدوي: لم يدرك عمران بن حصين رضي الله عنه، وإنما يروي عنه بواسطة أبي قتادة وأبي الدهماء ومطرف العدويين وغيرهم، ومراسيله ـ كمراسيل =

وكذا للبيهقي بلفظ الترجمة، بزيادة: «**واعتموا تزدادوا حلماً**»[(١)].

وفي الباب مما يشبهه بلفظ: «**تعمموا تزدادوا حلماً، والعمائم تيجان العرب**»[(٢)]، سوى ما ذكر، وكله ضعيف.

ومنه للبيهقي في «الشعب» عن ابن عباس مرفوعاً: «**عليكم بالعمائم، فإنها سيما الملائكة، فأرخوها خلف ظهوركم**»[(٣)]. وهو عند الطبراني، ثم

= الحسن ـ ليست بشيء، لقول ابن سيرين: «كان أربعة يصدقون من حدثهم: أبو العالية، والحسن، وحميد بن هلال، ورجل آخر سماه». «العلل» لأحمد (٩٨٩)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٦)، رقم (٨٧).

٢ ـ عمر بن نبهان: هو العبدي ـ ويقال: الغبري ـ البصري؛ ضعيف. «التقريب» (٤٩٧٥).

٣ ـ محمد بن عبدالواحد بن شاذان أبو عبدالله البزار ـ شيخ ابن لال ـ: قال صالح بن أحمد الهمذاني الحافظ: «كتبنا عنه ثم تركنا الرواية عنه، وكان شيخاً لا بأس به، ولم يكن الحديث من شأنه، وأفسده قوم لم يعرفوا الحديث، ولا كان من صناعتهم». انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٥/ ٢٥٠ ـ ٢٥١)، رقم (٤٠١)، و«لسان الميزان» (٧/ ٣٢٢)، رقم (٧١٢٣).

فالظاهر أن العلة من هذا الشيخ، وهو مما أدخل عليه فيما أدخل من الحديث. والله أعلم.

(١) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٨/ ٢٤٩)، رقم (٥٨٤٩) من طريق ابن عدي (٦/ ٦١ ـ كثير بن عبدالله المزني)، والترمذي في «العلل الكبير» [ترتيبه، ح٥٤٦] والطبراني في «الكبير» (١/ ١٩٤)، رقم (٥١٧)، والقضاعي (٦٧٣)، وابن قانع (١/ ١٢)، وابن عساكر (١٧/ ٤١) من طريقي عيسى بن يونس والخليل بن موسى الباهلي، كلاهما عن عبيد الله بن أبي حميد، عن أبي المليح بن أسامة بن عمير، عن أبيه ﷺ. وليس عند غير البيهقي إلا قوله: «اعتموا تزدادوا حلماً».

ومدار إسناده، وإسناد الحديث الثاني المتقدم للديلمي على عبيد الله بن أبي حميد ـ واسم أبي حميد غالب ـ، ويقال له: عبيد الله بن غالب، وهو متروك الحديث، كما تقدم، وبه أعله البخاري فيما رواه الترمذي عنه في «العلل»، والبزار، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩)، رقم (٨٤٩٦ ـ ٨٤٩٧)، وآخرون ممن تقدم ذكرهم في الحديث السابق، وغيرهم، ورأى البزار [«كشف الأستار» (٣/ ٣٦٢)، رقم (٢٩٤٥)] أن منه جاء الاختلاف في إسناده، وعليه حكم الألباني [«الضعيفة» (٢٨١٩)] بضعفه الشديد.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(٣) أخرجه ابن عدي (١/ ٤١٥) ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٨/ ٢٩٥ ـ =

الديلمي عن ابن عمر(١)

= ٢٩٦)، رقم (٥٨٥١) من حديث يعقوب بن كعب الأنطاكي، عن عيسى بن يونس، عن الأحوص بن حكيم، عن خالد بن معدان، عن عبادة بن الصامت ﵁ مرفوعاً به. ومن حديث عبادة ﵁ نقله الذهبي في «الميزان» (١/ ١٦٧)، رقم (٦٧٥)، والسيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٢٢١)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٢٧٢)، فما ورد في نسخ «المقاصد» من قوله: «ابن عباس» تصحيف. والله أعلم.

وهذا استنكره ابن عدي ـ وتابعه الذهبي ـ على الأحوص بن حكيم، وهو ضعيف، وقد وهاه جمع من الأئمة، كما تقدم (ح٥٠٨)، وبه أعله الألباني في «الضعيفة» (٦٦٩).

وعيسى بن يونس هو السبيعي، وهو الذي ذكر يعقوب الأنطاكي في الرواة عنه، وليس الرملي الفاخوري الذي ذهب إليه الألباني. والله أعلم.

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ٣٨٣)، رقم (١٣٤١٨) ـ وعنه ابن مردويه في «الجزء الذي انتقاه من حديث الطبراني» (٣٧)، ومن طريق أبي نعيم عنه الذهبي في «الميزان» (٤/ ٤)، رقم (٨٠٥٠)، وعن الطبراني نقله الديلمي (٢/ ٢٣٥/أ) ـ عن يحيى بن عثمان بن صالح، عن محمد بن الفرج الهاشمي المصري، عن عيسى بن يونس، عن مالك بن مغول، عن نافع، عن ابن عمر ﵄.

وهذا الإسناد فيه علتان:

١ ـ محمد بن الفرج المصري: استنكره الذهبي عليه في «الميزان»، فقال: «أتى بخبر منكر»، وذكره، وأقره ابن حجر في «اللسان» (٧/ ٤٣٧)، رقم (٧٣٠٠)، وتابعهما الألباني في «الضعيفة» (٦٦٩).

٢ ـ يحيى بن عثمان بن صالح السهمي المصري: أورد الذهبي هذا الحديث في ترجمته من «الميزان» (٤/ ٣٩٦)، رقم (٩٥٨٦)، مع أنه حمَّلّه قبلُ شيخَه محمدَ بن الفرج المصري، وقال: «صدوق، إن شاء الله»، وقال ابن أبي حاتم: «تكلموا فيه»، وقال ابن يونس: «كان عالماً بأخبار البلد، حافظاً للحديث، وحدث بما لم يكن يوجد عند غيره»، وعليه قال الذهبي في «الكاشف» (٦٢١٣): «حافظ أخباري، له ما ينكر»، وذكر مسلمة بن القاسم أنه كان يتشيع، وطعن فيه لتحديثه من غير كتبه، فقال ابن حجر في «التقريب» (٧٦٠٥): «صدوق، رمي بالتشيع، ولينه بعضهم لكونه حدث من غير أصله»، وعليه فهذا الحديث مما أنكر من حديثه، سواء كانت العلة منه أو من شيخه، ولم يتكلم فيه بمجرد تحديثه من غير أصله، بل بما ذكره ابن يونس من الإغراب بما لا يتابع عليه، وعبر عنها الذهبي بقوله: «له ما ينكر»، وإلى تليينه بهذا الحديث مال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢١٠)، رقم (٨٥٠٣). والله أعلم.

وانظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٧٥)، رقم (٧٢١)، «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٦٢ ـ ٤٦٤)، رقم (٦٨٨٣). =

ومما لا يثبت ما أورده الديلمي في «مسنده» عن ابن عمر، رفعه: **«صلاة بعمامة تُعْدَل بخمس[(١)] وعشرين صلاة، وجمعة بعمامة تعدل سبعين**

= وأما عيسى بن يونس: فهو ابن أبي إسحاق السبيعي (ت١٨٧ أو ١٩١هـ)، وهو الذي أدرك مالك بن مغول (ت١٥٩هـ على الصحيح)، وهو بلديه، وليس الذي روى عن الإمام مالك بن أنس، وجهله الدارقطني [«الميزان» (٣/ ٣٢٨)، رقم (٦٦٢٨)، و«اللسان» (٦/ ٢٩٠)، رقم (٥٩٦٤)]، كما ذهب إليه الهيثمي، وأعل به الحديث، فإنه لم يرد إلا في إسناد واحد من رواية مجهول عن مجهول آخر عنه.

وكذلك ليس هو بـ «عيسى بن يونس بن أبان الرملي الفاخوري» (ت٢٦٤هـ) [المترجم له في «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٦٢)، رقم (٤٦٧٢)]، كما ذهب إليه الألباني، فإنه متأخر بكثير، ويروي عن عيسى بن يونس السبيعي بواسطة الوليد بن مسلم وغيره، فضلاً عن شيخه مالك بن مغول. والله أعلم.

وللطبراني في «الكبير» (١١/ ١٩٣)، رقم (١١٤٦٩) عن ابن عباس رضي الله عنه، مرفوعاً: **«كانت سيما الملائكة يوم بدر عمائم سود، ويوم أحد عمائم حمر»**. وفيه عبدالقدوس بن حبيب الكلاعي؛ كذبوه، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٥٠)، رقم (١٠٩٠١)، وحكم الألباني في «الضعيفة» (٤٠٨٨) بوضعه.

وللطبراني كذلك في «الكبير» (١١/ ٣٨٩)، رقم (١٢٠٨٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: «كان سيماء الملائكة يوم بدر عمائم بيض قد أرسلوها إلى ظهورهم، ويوم حنين عمائم حمر» الحديث.

قال الألباني: «وإسناده ضعيف جدّاً، مسلسل بالعلل: الحجاج ـ وهو ابن أرطاة ـ مدلس، وأبو مالك الجنبي والد عمار ـ واسمه عمرو بن هاشم ـ؛ قال الحافظ [«التقريب» (٥١٢٦)]: «لين الحديث، أفرط فيه ابن حبان». وقد ضعفه إمام الأئمة البخاري جدّاً، فقال: «فيه نظر». وابنه عمار بن أبي مالك؛ شبه مجهول، لم يذكروا فيه سوى قولهم [«الميزان» (٣/ ١٦٧)، رقم (٦٠٠١)]: «ضعفه الأزدي»».

وبعمار بن أبي مالك الجنبي وحده أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ١٠٩)، رقم (٩٩٨٥).

وفيه أحاديث أخرى أوهى مما تقدم، لا تخلو أسانيدها من متهم ومتروك فأكثر. والله أعلم.

وأمثل ما في الباب ما أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٣/ ٧٥٤)، رقم (٤١٠٦، ٤١٠٧)، وكذا ابن المنذر (١/ ٣٧٠)، رقم (٨٩٤) من طرق صحيحة عن أبي إسحاق السبيعي، عن حارثة بن مضرب، عن علي رضي الله عنه قال: «كان سيما الملائكة يوم بدر الصوف الأبيض»، وإسناده لا أعلم فيه علة سوى عنعنة أبي إسحاق السبيعي، وهو مدلس. والله أعلم.

(١) في (أ، ز، م، عز): «الخمس»، ويصح لغة أيضاً، والمثبت من نسختي (زك، ق)، =

جمعة»[١]، وفيه: «**إن الملائكة يشهدون الجمعة معتمين**[٢]**، ويصلون على أهل العمائم حتى تغيب**[٣] **الشمس**»[٤].

وفي لفظ عنه أيضاً: «**جمعة بعمامة أفضل من سبعين بلا عمامة**»[٥].

وعنه[٦]، وعن أبي هريرة[٧] معاً: «**إن لله ﷻ ملائكة وقوفٌ**[٨] **بباب المسجد يستغفرون لأصحاب العمائم البيض**».

وعن جابر: «**ركعتان بعمامة أفضل من سبعين بغيرها**»[٩].

وعن أبي الدرداء: «**إن الله وملائكته يصلون على أصحاب العمائم يوم**

= و«مسند الفردوس».

(١) هكذا هو في (أ، ز، م، عز)، و«تاريخ الرقة» و«تاريخ دمشق»، وسياق المؤلف والنسخ الأصول في الفوارق الواردة في هذه الرواية مطابق لهما، وجاء في نسختي (زك، ق)، و«الديلمي»: «حجة».

(٢) كذا في نسخ «المقاصد»، وفي «مسند الديلمي» (متعممين).

(٣) كذا في نسخ «المقاصد»، وفي «مسند الديلمي» (تغرب).

(٤) موضوع، وتقدم تخريجه في حرف الصاد (ح٦٣٣)، وانظر: «الضعيفة» (ح١٢٧).

(٥) ذكره عنه الديلمي في «الفردوس» (٢/ ١٠٩)، رقم (٢٥٧١)، ولم أقف عليه مسنداً بهذا اللفظ، ومن لفظ الرواية السابقة في «تاريخ الرقة» (ص١٥٤)، و«تاريخ دمشق» (٣٧/ ٣٥٥): «.. جمعة بعمامة تعدل سبعين جمعة بلا عمامة..».

(٦) أي: عن ابن عمر رضي الله عنهما، ولم أقف عليه.

(٧) لم أقف عليه من حديث أي منهما، ولا عند أصحاب كتب التخريج إلا من أخذه عن المؤلف، وإنما أخرج الخطيب (١٤/ ٢٠٦)، رقم (٧٤٩٤) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٠٦) ـ عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «**إن لله ملائكة موكلين بأبواب الجوامع يوم الجمعة، يستغفرون لأصحاب العمائم البيض**». وفيه يحيى بن شبيب اليماني، متهم بالوضع، واتهمه الخطيب وابن الجوزي وغيرهما بوضع هذا الحديث. وانظر: «الميزان» (٤/ ٣٨٥)، رقم (٩٥٤٣)، «اللسان» (٨/ ٤٥٠ ـ ٤٥٢)، رقم (٨٤٧٣)، «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٢٥)، «تنزيه الشريعة» (٢/ ٩٢)، «الضعيفة» (٣٩٥).

(٨) كذا في نسخ «المقاصد»، وهو صحيح على تقدير مبتدأ محذوف؛ أي: «هم وقوف».

(٩) أخرجه الديلمي (٢/ ١٤٩/ ب)، وفي إسناده مجهول، عن كذاب، كما تقدم (ح٦٣٥، ٦٣٦)، وحكم الإمام أحمد وابن حجر وغيرهما بوضعه، وراجع: «الضعيفة» (١٢٨، ٥٦٩٩).

الجمعة»[١].

وعن علي رضي الله عنه: «**العمامة حاجز بين المسلمين والمشركين**»[٢].

---

(١) أخرجه العقيلي (١/ ١١٥)، وابن عدي (١/ ٣٤٧)، والطبراني في «الشاميين» (٣٣٦/٤)، رقم (٣٤٨٧) ـ وعنه أبو نعيم في «الحلية» (١٨٩/٥ ـ ١٩٠) ـ وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٠٥ ـ ١٠٦)، من طرق عن أيوب بن مدرك، عن مكحول، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.
قال أبو نعيم: «غريب من حديث مكحول، تفرد به عنه أيوب».
ومكحول لم يدرك أبا الدرداء رضي الله عنه، وأيوب بن مدرك بن العلاء الحنفي الشامي: كذبه ابن معين وغيره، وبه أعله العقيلي وابن عدي وأبو الفتح الأزدي وابن الجوزي والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣٩٤)، رقم (٣٠٧٥)، والألباني في «الضعيفة» (١٥٩) وغيرهم، وحكموا بوضعه، واكتفى العراقي في «المغني» (١/ ١٣٣)، رقم (٥٢٠) بحكاية استنكار ابن عدي له. والله أعلم.

(٢) أخرجه الطيالسي (ح١٤٩) ـ ومن طريقه البيهقي (١٠/ ١٤) ـ وابن أبي شيبة، وابن منيع في «مسنديهما» [«إتحاف الخيرة» (٤/ ٤٨٧)، رقم (٣٩٩٣/ ٢)، (٥/ ٣٣٨)، رقم (٤٧٩٩)، و«المطالب العالية» (١٠/ ٢٧٤)، رقم (٢٢٠٨)]، والبغوي في «معجم الصحابة» (٤/ ١٧٥)، رقم (١٦٨٧)، والطبراني في «فضل الرمي» (٣٠)، وابن عدي (٤/ ١٧٣)، من أربع طرق عن أبي الربيع السمان أشعث بن سعيد، وابن عدي وحده من طريق عبدالسلام بن هاشم الأعور، كلاهما عن عبدالله بن بسر الحبراني، عن أبي راشد الحبراني، عن علي رضي الله عنه: عممني رسول الله ﷺ يوم غدير خم بعمامة سدل طرفها على منكبي، وقال: «إن الله عز وجل أمدني يوم بدر ويوم حنين بملائكة معتمين بهذه العمامة، والعمامة حاجز بين المسلمين والمشركين، . .»، وفي لفظ: «**بين الكفر والإيمان**»، وألفاظهم متقاربة.
وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/ ١٨٨٣)، رقم (٤٧٣٧) ـ ومن طريقه الديلمي (٢/ ٢٥٨/أ) ـ من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة ـ في «الوحدان» له ـ عن سفيان بن بشر، عن إسماعيل بن عياش، عن عبدالله بن بسر، عن عبدالرحمن بن عدي البحراني، عن أخيه عبدالأعلى بن عدي، أن رسول الله ﷺ دعا علي بن أبي طالب رضي الله عنه يوم غدير خم، فعمَّمَه، وأرخى عذابة العمامة من خلفه، ثم قال: «هكذا فاعتموا، فإن العمامة سيما الإسلام، وهي حاجز بين المسلمين والمشركين، . . .» الحديث.
وعن محمد بن عثمان أبي الجماهر التنوخي، عن إسماعيل بن عياش أورد أبو داود طرفاً منه في «المراسيل» (٣٣١)، وأعله بالإرسال، وضعف عبدالله بن بسر، وبهما أعله البيهقي في «السنن». =

= وأخرجه ابن عدي (٤/ ١٧٣) من طريق إسماعيل بن زكريا، عن عبدالله بن بسر الحمصي، حدثني حكيم أبو الأحوص، قال: «دعا رسول الله ﷺ علياً فعمَّمَه بعمامة سوداء، ثم أرخاها بين كتفيه من خلفه، فقال: . .»، الحديث.

وأورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٤/ ٣٢٧)، رقم (١٤٥٧)، والبغوي في «المعجم» (٤/ ١٧٥)، رقم (١٦٨٦)، والضياء في «المختارة» (٩/ ١٠٩ ـ ١١٠)، وابن عساكر (٦٣/ ٢٥٥) من طرق عن يحيى بن حمزة، عن أبي عبيدة الحمصي ـ الوليد بن كامل ـ عن عبدالله بن بسر المذكور مرسلاً مختصراً.

وهذا الحديث مداره على عبدالله بن بسر الحبراني الحمصي السكسكي ـ ويقال له: عبدالله بن أبي إياس أيضاً ـ: وهو ضعيف جدّاً، وهاه القطان وابن معين والنسائي، وضعفه الترمذي وأبو حاتم الرازي، وأبو داود وأبو القاسم البغوي وابن عدي والدارقطني وغيرهم من الأئمة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، فأنكر عليه. وذكر له ابن عدي أربعة أحاديث، فقال: «ليس له غير ما ذكرت إلا اليسير من الروايات»، ومن يروي مثل هذا الحديث، وحديثه بمثل هذه القلة ليس إلا واهياً ساقط الحديث، وعليه يحمل التضعيف المطلق عند من أطلقه من الأئمة، وقد أُنْكر عليه هذا الحديث فيما أنكر، وبه أعله أبو داود والترمذي والبيهقي والبغوي وغيرهم من الأئمة.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٨)، رقم (١٠٢)، «الجرح والتعديل» (٥/ ١٢)، رقم (٥٧)، «الكنى» لأبي أحمد (٥/ ٤٩، ق: ١٧٣/ ب)، «الكامل» (٤/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، رقم (٩٩١)، «تهذيب الكمال» (١٤/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦)، رقم (٣١٨١) «الميزان» (٢/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧)، رقم (٤٢٢٥) «إتحاف الخيرة» (١/ ٢٢٦)، رقم (٣٢٥).

وهو مع وهائه اختلف عليه فيه على أربعة أوجه ـ كما تقدم ـ فوصله عنه أبو الربيع أشعث السمان، وهو متروك [«التقريب» (٥٢٣)]، وتابعه عليه عبدالسلام بن هاشم الأعور البزاز، وقد ضعفه أبو حاتم وغيره، وكذبه الفلاس ـ كما في «الجرح والتعديل» (٦/ ٤٧)، رقم (٢٥١) و«اللسان» (٥/ ١٨١ ـ ١٨٢)، رقم (٤٧٧٥) ـ ولم يعرفه ابن حبان فكرر ذكره في «الثقات» (٧/ ١٢٦)، (٨/ ٤٢٧).

وأما الثقات عنه فأرسلوه كلهم، إلا أنهم اختلفوا فيه على ثلاثة أوجه؛ فرواه أبو عبيدة الحبراني عنه مرسلاً، ورواه إسماعيل بن زكريا؛ عنه عن الأحوص بن حكيم مرسلاً، ورواه إسماعيل بن عياش؛ عنه، عن عبدالرحمٰن بن عدي البحراني، عن أخيه عبدالأعلى بن عدي مرسلاً.

وعبدالرحمٰن وأخوه فيهما جهالة ـ كما قال ابن القطان في «بيان الوهم» (٣/ ٢٥٩) ـ وحديثهما صالح، ولذا لم يعل الحديث به أبو داود وغيره، وجعل ابن طاهر المقدسي في «ذخيرة الحفاظ» (٣/ ١٦٠١ ـ ١٦٠٢)، رقم (٣٥٥٨) الرواية المرسلة =

وعن ركانة: «**فرق ما بيننا وبين المشركين العمائم على القلانس**»(١).

= عن الأحوص بن حكيم علة للمسندة، فقال: «فقد تبين من الثاني علة الأول مع ضعفه في الحديث»، ويعني ضعف حديث عبدالله بن بسر المسندة، وزد عليه أن الأحوص بن حكيم هو الدمشقي، وهو ضعيف مغفل جدّاً، حتى يحكى أنه قيل له في حديث، فقال: أوَليس الحديث كله عن النبي ﷺ؟ وقد وهاه أحمد وابن معين وابن المديني، ومشاه بعضهم. انظر: «الكامل» (١/ ٤١٤)، رقم (٢٢٨)، «تاريخ دمشق» (٧/ ٣٥١ ـ ٣٥٩)، رقم (٥٦٤)، وتقدم أيضاً (ح٥٠٨).

وعليه حكم الألباني في «الضعيفة» (٣٠٥٢) بأنه ضعيف جدّاً، لشدة ضعف إسناده. والله أعلم.

(١) أخرجه ابن سعد (١/ ٣٧٤)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٨٢)، رقم (٢١٩) عن محمد بن سلام، وأبو داود (٤٠٧٨) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٨/٢٩٢)، رقم (٥٨٤٧)، والخطيب في «الجامع» (١/ ٣٨٤)، رقم (٨٩١) ـ والترمذي (١٧٨٤) عن قتيبة بن سعيد البغلاني، وأبو يعلى (٣/ ٥)، رقم (١٤١٢)، والطبراني في «الكبير» ٥/ ٧١)، رقم (٤٦١٤) ـ وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ١١١٧)، رقم (٢٨٠٩) ـ من طريق أبي كريب، ورواه البغوي في «معجم الصحابة» (٢/ ٤٠٤)، رقم (٧٩٦) ـ وعنه ابن شاهين في «الصحابة»، كما في «الإصابة» (١٠/ ٥٠٧)، رقم (٨٥٥٦) ـ عن داود بن رشيد، وابن منده في «معرفة الصحابة» (٢/ ٦٥٣)، وابن العديم في «تاريخ حلب» (٦/ ٢٧٨٣) من طريقين عن إسماعيل بن عبدالله بن زرارة الرقي أبي الحسن، والحاكم (٣/ ٤٢٥) من طريق الحسن بن سفيان الفسوي، عن محمد بن عمار، سبعتهم (ابن سعد، فمن بعده) عن محمد بن ربيعة، عن أبي الحسن العسقلاني ـ لقيه بمكة ـ عن أبي جعفر بن محمد بن علي بن ركانة، عن أبيه، أن ركانة صارع النبي ﷺ، فصرعه النبي ﷺ، قال ركانة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: الحديث.

وفي سياق إسناد بعضهم شيء من الاختلاف؛ فقال ابن سعد وابن منده: «عن أبي جعفر بن محمد بن ركانة، عن أبيه ركانة ـ ولابن سعد: أن ركانة»، وعند الحاكم وابن النديم: «عن أبي جعفر محمد بن ركانة، عن أبيه»، وعند البغوي: «عن أبي جعفر بن محمد بن ركانة: أن ركانة صارع النبي ﷺ فصرعه النبي ﷺ، قال: وسمعت النبي ﷺ يقول: . .»، إلا أن الحافظ نقل إسناد البغوي في «الإصابة» هكذا: «عن أبي جعفر بن محمد بن ركانة، عن أبيه، أن ركانة».

وحقق الحافظ في «الإصابة» أن الصواب في هذا الإسناد هو ما ورد عند البخاري وأبي داود والترمذي ومن وافقهم، وما سواه ففيه سقط، وقد علقه ابن منده قبله بيسير (٢/ ٦٥١) على الصواب. =

وبعضه أوهى من بعض، وقد استطرد بعض الحفاظ ممن[1] جمع في «العَذَبة» و«سَدْل العمامة» بخصوصها لِمَا استحضره من هذا المعنى.

٧٢٧ حديث: «العنب دو دو ـ يعني: مثنى مثنى ـ والتمر يَكْ ـ يعني: واحد».

هو مشهور بين الأعاجم ولا أصل له[2]، نعم ورد النهي عن القِران في

= وإسناد الحديث قال عنه البخاري في «التاريخ» (١/ ٨٢)، رقم (٢٢١): «محمد بن ركانة القرشي: إسناده مجهول، لا يعرف سماع بعضهم من بعض»، وقال الترمذي: «حسن غريب، وإسناده ليس بالقائم، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني ولا ابن ركانة»، وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٥٤٦)، رقم (٧٥٢٢): «محمد بن ركانة عن أبيه: لم يصح حديثه، انفرد به أبو الحسن؛ شيخ لا يدرى من هو»، وقال ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٦٠): «لست بالمعتمد على إسناده»، ووافقهم عليه بقية النقاد، وعليه ضعف الحديث عبدالحق الإشبيلي، وابن القطان الفاسي، والعراقي، وابن الملقن، وابن حجر، والألباني، وعلى جهالة أبي الحسن العسقلاني وشيخه وشيخ شيخه قال الشيخ سليم الداراني في تعليقه على الحديث في «مسند أبي يعلى»: «إسناده تالف، فيه ثلاثة مجاهيل». وانظر: «بيان الوهم» (٣/ ٢٨٦ ـ ٢٨٨)، رقم (١٠٣٥)، «المغني» للعراقي (١/ ٦٦٨)، رقم (٢٤٧٦)، «البدر المنير» (٩/ ٤٢٦ ـ ٤٢٩)، «التلخيص الحبير» (٤/ ٢٩٩)، رقم (٢٤٨٤)، «الإصابة» (٣/ ٥٤٩ ـ ٥٥٠)، (١٠/ ٥٠٧ ـ ٥٠٨).

وحسن الشيخ الألباني خبر المصارعة منه خاصة في «الإرواء» (٥/ ٣٢٩ ـ ٣٣١)، رقم (١٥٠٣) وغيرِه بالمتابعات والشواهد، وهي على ضعف أسانيدها مضطربة في متونها، فمنها ما جعل القصة في عهد طفولته ﷺ لما كانا يرعيان الغنم في الصبا، ومنها ما جعلها في الجاهلية قبيل المبعث، ومنها ما جعلها بعد المبعث، إلى غير ذلك من اختلافات وتضاربات عديدة في محتويات القصة. والله أعلم.

وفي خصوص العمامة وسدل عذبتها بين الكتفين أحاديث في الصحيح وغيره، والموضوع فيما تقدم ما رتب عليهما من خصوصيات وفضائل. والله تعالى أعلم.

(١) في «أ، ز»: «فمن»، وهو خطأ، والتصويب من (م، د) ونسخ مساعدة. والله أعلم.
وفي هامش نسخ (د، هـ، خديو ـ بولاق) المساعدة: «منهم الحافظ أبو موسى المديني»، ولم أقف على اسم مؤلف الحافظ أبي موسى المديني هذا، ولا على مؤلفات أخرى في العمامة والعذبة إلا من معاصرين للحافظ السخاوي أو الطبقات التالية لهم. والله أعلم.

(٢) انظر: «الموضوعات للصغاني (ح١١)، «أحاديث القصاص» لابن تيمية (ح٦٩)، =

التمر ـ يعني: من أحد الشريكين ـ إلا أن يستأذن صاحبه[١]

٧٢٨ **حديث: «عند جهينة الخبر اليقين».**

الدارقطني والخطيب في «الرواة عن مالك» ـ لكل منهما، ولثانيهما عزاه الديلمي في «مسنده» ـ من حديث ابن عمر، رفعه: «**آخر من يدخل الجنة رجل من جهينة يقال له «جُهَيْنة»، فيقول أهل الجنة**»: وذكره.

ولفظه: «**إن آخر من يدخل الجنة رجل من جهينة، فيقول أهل الجنة: عند جهينة الخبر اليقين، هل بقي من الخلائق أحد؟**»[٢].

وذكره الميانشي[٣] في كتابه «الاختيار في المُلَح من الأخبار والآثار»[٤]،

= «ذيل الموضوعات» للسيوطي (٢/ ٧٩٧)، رقم (١٠٤١)، «المغني عن الحفظ والكتاب» لعمر بن بدر الموصلي (٧٨)، «الجد الحثيث» (٢٩٨)، «تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٦٧)، رقم (١٣٨)، «الأسرار المرفوعة» (ص٢٤٨، ح٣٠٥) «كشف الخفاء» (٢/ ٨٥، رقم ١٧٨٤، ٢/ ١١٥، ٥١٩)، «تذكرة الموضوعات» للفتني (ص١٥٢).

(١) أخرجه الشيخان (خ: ٥٤٤٦، م: ٢٠٤٥)، وابن حبان (٥٢٣١) وغيرهم عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) سيذكر المؤلف إسناده من «غرائب مالك» للدارقطني، ويتم تخريجه هناك، إن شاء الله.

(٣) في (أ): «الميالشي»، وهو خطأ. والميانشي ـ وقيل أيضاً: الميانجي ـ نسبة إلى قرية «ميانش» في «المهدية» من بلاد أفريقيا، وهو الإمام المالكي نزيل الحرم المكي وخطيبها؛ عمر بن عبدالمجيد بن عمر بن حسين بن محمد بن أحمد التقي أبو حفص القرشي العبدري، من أصحاب أبي الطاهر السلفي، توفي سنة (٥٨٣هـ)، وقيل: (٥٨١هـ) ليلة عاشوراء، ومن أشهر مؤلفاته: «ما لا يسع المحدث جهله» في المصطلح.

انظر: «العبر» (٣/ ٨٣)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٤١/ ١٢٠ ـ ١٢١)، رقم (٣٠)، «التحفة اللطيفة» للسخاوي (٢/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩)، رقم (٣٢٨٧)، «شذرات الذهب» (٦/ ٤٤٧)، «الأعلام» للزركلي (٥/ ٥٣).

(٤) له مخطوط بمكتبة تشستربيتي بإيرلندا ـ دبلن رقم (٦/ ٤٩٧١هـ) في (١٠٠) ورقة، تم نسخه بتاريخ (٨٤٠ هـ)، وعنه مصورة بالمكتبة المركزية لجامعة الإمام محمد بن سعود ـ الرياض (رقم الحفظ: ٤٩٧١/ ف)، وأخرى بمكتبة المخطوطات بدولة الكويت (رقم الحفظ: ٣٤٦٨ م ك)، كما في «فهرس خزانة التراث» ـ إصدار مكتبة الملك فيصل (٥٣/ ٦٢٩)، رقم (٥٢٧٤٢).

والسهيلي[١]

بل هو في ترجمة الوليد بن موسى[٢] من «ضعفاء العقيلي»، بسنده إلى

---

(١) السهيلي: بضم السين المهملة، وفتح الهاء، وسكون الياء المثناة من تحت، وبعدها لام: نسبة إلى سهيل، وهي قرية بالقرب من مالقة، سميت باسم الكوكب؛ لأنه لا يرى في جميع بلاد الأندلس إلا من جبل مطل عليها. ومن أشهر من ينسب إليه: عبدالرحمٰن بن عبيد الله بن أحمد بن أبي الحسن الخثعمي ثم السهيلي الأندلسي النحوي اللغوي الأخباري، مؤلف «الروض الأنف» في شرح «السيرة» لابن إسحاق، و«التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام»، و«نتائج الفكر» وغيرها، ولد (٥٠٧هـ) أو (٥٠٨هـ)، وتوفي (٥٨١هـ) بمراكش، وكان كف بصره وهو ابن سبعة عشر عاما. وانظر: «إنباه الرواة» (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣)، رقم (٣٧٩)، «مطلع الأنوار» (١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٧)، رقم (٩١) «وفيات الأعيان» (٣/ ١٤٣ ـ ١٤٤)، رقم (٣٧١)، «بغية الملتمس» (١/ ٣٦٧)، رقم (١٠٢٥).

ولم أقف على كلام له حول هذا الحديث ـ أو آخر من يدخل الجنة ـ في «الروض الأنف»، وقد نسبه إليه كذلك القرطبي في «التذكرة» (٢/ ٩١٢)، وابن كثير في «تاريخه» (٢٠/ ٢٥٠) دون أن يسميا كتابه الذي أورده فيه. والله أعلم.

(٢) هو: الوليد بن موسى الدمشقي: يروي عن الأوزاعي ومن دونه؛ قال العقيلي: «أحاديثه بواطيل، لا أصول لها، ليس ممن يقيم الحديث»، وقال أبو نعيم: «روى عن الأوزاعي حديثاً منكراً»، وقال الحاكم: «روى عن الأوزاعي حديثاً موضوعا»، ونحوه قول ابن حبان في «المجروحين»، وكذا قال الذهبي وغيره.

ونقل الذهبي عن أبي حاتم الرازي أنه صدقه، وصحح حديثه، وعن الدارقطني أنه قال: «منكر الحديث»، وعن غيره تركه، بينما قال ابن عساكر: «لم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم في كتابيهما»، وإنما نقل ذلك الذهبي عن أبي حاتم والدار قطني وغيرهما مما ذهب إليه هو والحافظ ابن حجر أن الوليد بن موسى هذا، والوليد بن الوليد الدمشقي، والوليد بن الوليد بن زيد أبو العباس العبسي القلانسي، شخصان على رأي الذهبي، وواحد عند الحافظ، بينما ابن حبان والحاكم وأبو نعيم وابن عساكر وغيرهم من المتقدمين يفرقون بينهم، وسيما بين الوليد بن الوليد العنسي الدمشقي، وبين الوليد بن موسى الدمشقي، وتفريقهم أقرب للصواب. والله أعلم.

وانظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٩)، رقم (٨٢)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٣٢١ ـ ٣٢٢)، رقم (١٩٢٣)، «المجروحين» (٣/ ٨١ ـ ٨٢)، «المدخل إلى الصحيح» (٢١٦، ٢١٧)، «الضعفاء» لأبي نعيم (٢٦١، ٢٦٢)، «تاريخ دمشق» (٦٣/ ٢٩٨ ـ ٢٩٨، رقم ٨٠٥٠، ٦٣/ ٣٠٥ ـ ٣٠٨، رقم ٨٠٥٥)، «الميزان» (٤/ ٣٤٩، ٣٥٠)، =

أنس مطولاً[١].

وقال الدارقطني ـ وقد أخرج حديث ابن عمر في «غرائب مالك» له من وجهين عن جامع بن سَوَادة[٢]، عن زهير بن عباد[٣] [ق١٣٠/أ] عن أحمد بن الحسين اللهْبي[٤]، عن عبدالملك بن الحكم[٥]، بسنده ـ: هذا الحديث

= رقم (٩٤١٢، ٩٤١٦، ٩٤١٧) «المغني» (٦٨٩٣، ٦٨٩٤)، «اللسان» (٨/ ٣٩١ ـ ٣٩٤)، رقم (٨٣٧٧، ٨٣٨٠، ٨٣٧٧).

(١) لم أقف عليه عند العقيلي، ولا أورده ابن عساكر عنه في «تاريخه»، ولم أر نسبته للعقيلي عند غير المؤلف، ولعله من أجل هذا لم يذكره ابن الديبع في «التمييز» (٨٨٤)، والعجلوني في «كشف الخفاء» (١/ ٢١)، رقم (٦)، (٢/ ٨٦)، رقم (١٧٨٥) وغيرهما، وإنما أورد العقيلي في ترجمة الوليد بن موسى الدمشقي عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن الحسن عن أنس ﷺ حديثين فقط، أحدهما: «آجال البهائم في التسبيح»، والآخر «الشيب نور»، وحكم على الأول منهما بأنه لا أصل له من حديث الأوزاعي ولا غيره، ولم ينقل ابن عساكر عن العقيلي إلا هاتين الروايتين. والله أعلم.
وأما حديث أنس ﷺ الطويل في آخر من يخرج من النار، ويدخل الجنة؛ فمخرج في «صحيح مسلم» (١٨٧/٣١٠)، وعند ابن حبان (٧٤٣٠)، وأحمد (٦/ ٢٥٣)، رقم (٣٧١٤)، (٧/ ١٤)، رقم (٣٨٩٩) وغيرهم من حديث حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن ابن مسعود ﷺ، وليس فيه أنه جهني، أو يسأل عن أهل النار؛ بقي منهم أحد، أم لا. والله أعلم.

(٢) جامع بن سوادة هذا: ضعفه الدارقطني، وأبطل حديثه هذا، واتهمه الذهبي، فقال في «الميزان» (١/ ٣٨٧)، رقم (١٤٣٢): «حدث عن آدم بن أبي إياس بخبر باطل في الجمع بين الزوجين؛ كأنه آفته»، وأقره عليه ابن حجر في «اللسان» (٢/ ٥١٥ ـ ٥١٦)، رقم (١٧٥).

(٣) لم أقف على ترجمة له، ويحتمل أن يكون زهير بن عباد الرؤاسي ـ ابن عم وكيع بن الجراح ـ، وتقدمت ترجمته. ولعل الصواب عدم ثبوته في الإسناد، لما سيأتي في التخريج. والله أعلم.

(٤) هو: أبو الفضل أحمد بن الحسين بن جعفر اللهبي ـ من ولد أبي لهب بن عبدالمطلب ـ القرشي المدني، شيخ شيوخ أبي جعفر الطحاوي: روى عنه الحافظ أبو بكر الجارودي، وقال: «الثقة المأمون».
انظر: «مغاني الأخيار» (١/ ٢٨)، رقم (٤٠)، (٣/ ٤٤٨)، رقم (٣٩٣٢)، «توضيح المشتبه» (٧/ ٣٦٥)، «تبصير المنتبه» (٣/ ١٢٣٤).

(٥) فيه جهالة، ضعفه الدارقطني في «غرائب مالك»، وأبطل حديثه هذا، ووهاه ابن حجر =

باطل، وجامع ضعيف، وكذا عبدالملك[(١)] انتهى.

٧٢٩ حديث: «عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة».

قال شيخنا: لا أستحضره مرفوعاً[(٢)]، وسبقه لذلك شيخه العراقي، فقال ـ في «تخريج الإحياء» ـ: ليس له أصل في المرفوع، وإنما هو قول سفيان بن عيينة[(٣)]،

= في «الفتح» (١١/ ٤٥٩). وانظر: «ذيل «الميزان» للعراقي (٥٤٢)، و«اللسان» (٥/ ٢٦٠)، رقم (٤٩٠٥).

(١) هكذا إسناده في «لسان الميزان» (٢/ ٥١٥)، رقم (١٧٥٢) عن الدارقطني والخطيب، وهو عند ابن المظفر في «غرائب مالك» (١٧١) عن أبي علي الحسين بن يوسف بن يعقوب المصري، عن جامع بن سوادة، عن أحمد بن حسين اللهبي به، ولم يذكر زهير بن عباد بينهما، وهكذا هو عن الدارقطني في «ذيل الميزان» للعراقي (ترجمة: ٥٤٢). والله أعلم.

وعلقه القرطبي في «التذكرة» (باب آخر من يخرج من النار، ٢/ ٩١٢)، وابن كثير في «تاريخه» عن عبدالملك بن عبدالحكم عند الدارقطني والخطيب، وقال ابن كثير: «رواه عنه بإسناد غريب».

وفيه جامع بن سوادة؛ متهم، وعبدالملك بن عبدالحكم؛ واه، وحكم الدارقطني ببطلانه، ووافقه الذهبي والعراقي وابن حجر وغيرهم، وقال ابن كثير في «تاريخه» (٢٠/ ٢٥٠): «هذا الحديث لا تصح نسبته إلى الإمام مالك؛ لجهالة رواته عنه، ولو كان محفوظاً من حديثه لكان في كتبه المشهورة عنه، كـ «الموطأ» وغيره مما رواه عنه الثقات». وعليه حكم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٣٩١)، رقم (٤٤)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (١٤٢٨)، والألباني في «الضعيفة» (٣٧٧) بأنه موضوع، والأصل أنه من أمثال العرب القديمة، وقيل فيه: «عند جفينة»، وقيل: «عند حفينة»، ووهم أبو عبيد وابن قتيبة غير الأول، وفي أصله أقوال، والله أعلم. وانظر: «الأمثال» لأبي عبيد، باب المثل في معرفة الأخبار وصحتها، (ص٢٠١)، أدب الكاتب (ص٤٢٦)، «مجمع الأمثال» للميداني (١/ ٣٩٨)، رقم (٢١١٢)، (٢/ ٣)، رقم (٢٣٨٣)، «المستقصى في أمثال العرب» (٢/ ١٦٩)، رقم (٥٧٣)، «المزهر» للسيوطي (١/ ٣٨٦)، «تاج العروس» (٣٤/ ٣٦١).

(٢) لم أقف على مصدر كلام الحافظ الأصل، ونقله في «الجد الحثيث» (٢٩٩) عن العراقي وابن حجر والمؤلف، وكذا نقل عنهم في «تذكرة الموضوعات» (ص١٩٣)، و«الأسرار المرفوعة» (ص٢٤٩)، و«الفوائد المجموعة» للشوكاني (١٤١٤)، و«كشف الخفاء» (٢/ ٧٠)، رقم (١٧٧٢).

(٣) أخرجه ابن المقرئ في «معجمه» (١٤٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٨٥)، =

كذا ذكره ابن الجوزي في مقدمة «صفوة الصفوة»[١]

قلت: وسأل أبو عمرو بن نُجَيد[٢] أبا جعفر بن حمدان[٣] ـ وهما صالحان ـ: بأي نية أكتب الحديث؟ فقال: ألستم تروون أن عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة؟ قال: نعم، قال: فرسول الله ﷺ رأس الصالحين[٤]

= وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧/ ٤٢٩)، والقاضي عياض في «الغنية» (ص١٠٧) من طرق عن ابن عيينة به.
وفي «الورع» للإمام أحمد ـ رواية المروزي (٢٦٧) عن الإمام أحمد، قال: «كان يقال: . .»، وهو في «الزهد» له ـ رواية ابنه عبدالله (ص٣٨٤) عن سفيان، قال: «كان يقال: . . ، فقيل له: ومن قاله؟ قال: بعض العلماء»، وكذا أسنده ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (١/ ٢٢٨) عن سلمة بن شبيب عن الإمام أحمد.
وأخرجه اللالكائي في «الكرامات» (٩/ ١٠٠ ـ ١٠١)، رقم (٤٥) من طريق محمد بن الحسين البرجلاني، عن الحسن بن الربيع، قال: سمعت ابن المبارك ـ بالمصيصة وذكر علي بن الفضيل، فجعل يذكر مناقبه ـ، قال: فسأله رجل عن حديث، فقال: دعنا فإن محمد بن النضر الحارثي كان يقول: «عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة».
وإسناده حسن، فلعل الحارثي هذا هو الذي أبهمه ابن عيينة، وقد روى الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٤٩) عن محمد بن منصور الطوسي ـ وهو ثقة إمام ـ يقول: نازلت قوماً من أصحاب الفضيل بن عياض فيما يذكرونه من كرامة المؤمن على الله، فقلت: «عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة»، فمطرنا في تلك الساعة. وعزاه ابن عبدالبر في «الجامع» (٢/ ١١٣)، رقم (٢١٩٥) للثوري، ولم يسنده.

(١) «المغني» للعراقي (١/ ٥٤٥)، رقم (٢١٠٩)، ونسبه ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (١/ ٤٥) لابن عيينة.

(٢) هو: العالم الزاهد إسماعيل بن نجيد بن أحمد بن يوسف بن خالد أبو عمرو بن نجيد السلمي النيسابوري، ولد (٢٧٢هـ)، وتوفي (٣٦٥هـ)، عن (٩٣) عاماً. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٤٦ ـ ١٤٨)، رقم (١٠٤)، «طبقات الشافعية» للسبكي (٣/ ٢٢٢)، رقم (١٦٢).

(٣) هو: الإمام الحافظ القدوة؛ شيخ الإسلام أبو جعفر أحمد بن حمدان بن علي بن سنان النيسابوري الحيري، ولد (٢٤٠هـ) أو قبل، وصنف مستخرجاً على صحيح مسلم، وتوفي (٣١١هـ)، قبل ابن خزيمة بأيام.
انظر: «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨)، رقم (٢٠٩٦)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٩٩ ـ ٣٠٣)، رقم (١٩٤).

(٤) هكذا أورده ابن الصلاح في «المقدمة» ـ ت: عتر (النوع ٢٨: معرفة آداب طالب =

٧٣٠ حديث: «**عودوا المريض**».

البخاري عن أبي موسى به مرفوعاً[(١)]

وفي الباب عن جماعة[(٢)]

٧٣١ حديث: «**عَوِّدوا كل بدن ما اعتاد**».

سيأتي في: «المعدة»[(٣)] وقد ترجم أبو نعيم «تعاهد العادات»[(٤)]، وأورد فيه حديث: «**الخير عادة**»[(٥)]، وحديث: «**تعشوا ولو بكف من حشف**»[(٦)] وقد تقدما.

وكذا ترجم: «الامتناع من الأطعمة التي لم تجربها العادات»[(٧)]، وأورد

= الحديث، ص٢٤٥ ـ ٢٤٦)، وتبعه عليه شراحه والمؤلف ـ رحمهم الله ـ، وهو عند الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢٢/ ١٥١)، و«السير» (١٤/ ٦٤) عن الأستاذ أبي عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري، أنه سأل أبا جعفر أحمد بن حمدان الحيري به، وما ذكره الذهبي أولى أن يكون محفوظاً، فإن أبا عثمان الحيري ممن اختص بأبي جعفر بن حمدان الحيري النيسابوري، وسمع منه مستخرجه على صحيح مسلم بتمامه، كما في المصدرين. والله أعلم.

(١) «صحيح البخاري» (ح٣٠٤٦، ٥١٧٤، ٥٣٧٣، ٥٦٤٩).

(٢) منها حديث أبي هريرة ﷺ عند الشيخين (خ: ١٢٤٠، م: ٢١٦٢) سمعت رسول الله ﷺ يقول: «حق المسلم على المسلم خمس ـ وفي لفظ: ست ـ: رد السلام، وعيادة المريض»، الحديث.
ومنها حديث البراء بن عازب ﷺ عند البخاري (٥٦٥٠): «أمرنا رسول الله ﷺ بسبع، . . ، أمرنا أن نتبع الجنائز، ونعود المريض، ونفشي السلام. .» الحديث.
ومنها حديث جابر ﷺ عند البخاري (٥٦٥١) في عيادة النبي ﷺ وأبي بكر ﷺ له في مرض له.
ومنها عن علي ﷺ عند الدارمي (٣/ ١٧٢٠)، رقم (٢٦٧٥) وآخرين، أن النبي ﷺ قال: «**للمسلم على المسلم ست: ...، ويعوده إذا مرض**». وإسناده حسن
ومنها عن أبي سعيد الخدري ﷺ عند الطيالسي (ح٢٣٥٥) وغيره ـ بإسناد لا بأس به ـ أن رسول الله ﷺ قال: «**عودوا المريض**». إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة في الصحاح والسنن والمسانيد.

(٣) الحديث (١٠٤٥).

(٤) «الطب النبوي» لأبي نعيم (١/ ٢٧٤).

(٥) تقدم (ح٤٧٦).

(٦) تقدم (ح٣٤٦).

(٧) «الطب النبوي» (المقالة الثانية، باب الامتناع من الأطعمة التي لم تجر بها العادات، ١/ ٢٧٧).

حديث خالد بن الوليد في دخوله مع النبي ﷺ بيت ميمونة بنت الحارث، وتقديمها إليه ضبّاً محنوذاً، وقوله ﷺ: **«إنه لم يكن بأرض قومي، فأجدني أعافه»**(١).

٧٣٢ حديث: «عورة سُتِرت ومؤنة كُفِيَت».

في: «دفن»(٢).

٧٣٣ حديث: «عيادة المريض بعد ثلاث».

ابن ماجه في «الجنائز» من «سننه»، وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات»، والبيهقي في «الشعب»، كلهم؛ من حديث مسلمة بن عُلَيٍّ ـ بضم العين مصغر ـ حدثنا ابن جريج، عن حميد الطويل، عن أنس، قال: «كان النبي ﷺ لا يعود مريضاً إلا بعد ثلاث»(٣). ومسلمة متروك.

---

(١) «الطب النبوي» لأبي نعيم (١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨)، رقم (١٧٢ ـ ١٧٣) عن ابن عباس ﵄. والحديث متفق عليه، أخرجه البخاري (٥٣٩١، ٥٤٠٠، ٥٥٣٧)، ومسلم (١٩٤٥، ١٩٤٦) من طريق مالك ـ وهو في «الموطإ» ـ الأعظمي (٥/ ١٤٠٩)، رقم (٣٥٥٠/ ٧٨١) ـ وغيره، من مسند ابن عباس ﵄.

(٢) تقدم (ح٥٠٠).

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٤٣٧)، وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (ح٥٤)، والطبراني في «الأوسط» (٤/ ٧٢)، رقم (٣٦٤٢) و«الصغير» (ح٤٨٤)، وابن عدي (٦/ ٣١٧)، وأبو الشيخ في «الأخلاق النبوية» (ص٢٥٥)، والبيهقي في «الشعب» (١١/ ٤٢٩)، رقم (٨٧٨١)، وابن عساكر (٥٨/ ٤٧، ٦٨/ ١٠ ـ ١١) من طرق عن هشام بن عمار، عن مسلمة الخشني به. والخشني متروك، وتقدمت ترجمته.
قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٤٦٠): «سألت عنه أبي، فقال: «حديث باطل موضوع»، قلت: ممن هو؟ قال: مسلمة ضعيف الحديث»، وتبعه عليه الذهبي في «الميزان» (٤/ ١١٠)، والبوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٢٠)، رقم (٥١٢)، وتابعهم الألباني في «الضعيفة» (١٤٥).
فهذا هو حديث مسلمة بن علي الخشني، فجاء أحد الكذابين، وهو أحمد بن عبدالرحمٰن الرقي، فركبه على الدوري وغيره من الثقات عن حجاج بن محمد الأعور، عن حميد عن أنس ﵁ قال: كان رسول الله ﷺ لا يعود مريضاً إلا بعد ثلاث. أخرجه أبو القاسم بن عليك في «الفوائد» (ق٦/أ ـ ب). وأحمد بن عبدالرحمٰن بن محمد بن الجارود بن هارون أبو بكر الرقي الحافظ متهم بالوضع =

ولأبي يعلى في «مسنده» من حديث عباد بن كثير، عن ثابت، عن أنس، قال: «كان النبي ﷺ إذا فقد الرجل من إخوانه ثلاثة أيام سأل عنه، فإن كان غائباً دعا له، وإن كان شاهداً زاره، وإن كان مريضاً عاده» وذكر حديثاً[1]

= وتركيب الأسانيد، كما تقدم (ح٣٧٨)، وانظر: «تاريخ دمشق» (٧١/ ٢٦٨ ـ ٢٧٠)، رقم (٩٧٠٤).

(١) أخرجه أبو يعلى (٦/ ١٥٠ ـ ١٥١)، رقم (٣٤٢٩)، في حديث موضوع، واختصره عنه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص٤٤٦)، ومن هذا الوجه رواه الأصبهاني في «الترغيب» (٣/ ٨٥)، رقم (٢١٢٢).
وأخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧) من طريق محمد بن عبدالملك بن بشران عن ابن شاهين، ثم من حديث خالد بن الهياج، حدثنا أبي، عن عباد بن كثير، عن ابن لأبي أيوب، عن أبيه عن جده ـ يعني: أبا أيوب الأنصاري ﷺ ـ، وعن أبيه عن أنس ﷺ.
وعلقه في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٣٣٦) عن ابن شاهين به.
قال ابن الجوزي: «موضوع، والمتهم به عباد بن كثير؛ قال أحمد: روى أحاديث كذب لم يسمعها...»، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ١٩)، رقم (٣٧٦١)، وأنه متروك، وقال الحافظ في «المطالب العالية» (١١/ ١٢٥)، رقم (٢٤٧٤): «أول الحديث بمعناه في الصحيح وليس بسياقه، ومن سؤال عمر ﷺ إلى آخره، تفرد به عباد بن كثير، وهو واه، وآثار الوضع لائحة عليه». وبه قال الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (١/ ١٩٤)، رقم (٨٩٧)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (الطب، الفصل الأول، ٢/ ٢٥٢ ـ ٣٥٣، ح٥)، والألباني في «الضعيفة» (١٤٥).
قلت: وإسناد ابن الجوزي فيه أربع علل أخرى:
١ ـ ٢: ابن أبي أيوب الأنصاري، وابنه مبهمان، لا يعرف لهما اسم ولا أثر.
٣ ـ الهياج بن بسطام الهروي: تركه أحمد وابن معين وصالح بن محمد الحافظ وأبو داود وابن حبان والدارقطني وغيرهم، وعليه مشى الحافظ في «التلخيص الحبير» ـ قرطبة (٢/ ١١٤)، رقم (٦٢٥)، (٤/ ٣١٧)، رقم (٢٥٢٦)، وقال أبو حاتم الرازي: «يكتب حديثه، ولا يحتج به»، واكتفى النسائي والذهبي وغيرهما بمطلق تضعيفه، وأثنى عليه جرير بن عبدالحميد، ووثقه مكي بن إبراهيم البلخي وصدقه، وكذا وثقه يحيى بن أحمد بن زياد الهروي ـ تلميذ ابنه خالد ـ، ومحمد بن نعيم الضبي، وذهبا إلى أنه لا ذنب لهياج فيما روي عنه من المناكير، وإنما الذنب لابنه خالد، وعليه الحمل فيها، وهذا مقارب جدّاً، فإن عامة تلك المناكير يتفرد بها ابنه خالد عنه، وهو قد اتهم في روايته عن غير أبيه أيضاً، فهو أولى أن يحمل عليه، وعليه قال الحافظ =

وعباد ضعيف[(١)].

وللديلمي في «مسنده» من حديث أبي عصمة نوح بن أبي مريم الملقب

= في «التقريب»: «ضعيف، روى عنه ابنه خالد منكرات شديدة».
انظر: «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣/ ٣٧)، «الجرح والتعديل» (٩/ ١١٢)، رقم (٤٧٤)، «الضعفاء» للنسائي (٦١٣)، وللعقيلي (٤/ ٣٦٦)، رقم (١٩٧٩)، «المجروحين» (٣/ ٩٦)، «الكامل» (٧/ ١٣١ ـ ١٣٢)، رقم (٢٠٤٨)، «سؤالات السلمي» (٣٨٤)، «تاريخ بغداد» (١٤/ ٨١ ـ ٨٦)، رقم (٧٤٣٥)، «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٣٥٧ ـ ٣٦٠)، رقم (٦٦٣٧)، «المغني» (٦٧٩٠)، «الميزان» (٤/ ٣١٨)، رقم (٩٢٨٧)، «الكاشف» (٦٠١٢)، «التقريب» (٧٣٥٥).
٤ ـ ابنه خالد بن الهياج أبو الهذيل: ذكر ابن أبي حاتم في ترجمة الحسين بن إدريس ابن الخرم الهروي؛ أنه أرسل إليه بجزء من حديثه من روايته عن خالد بن هياج، فإذا أول ثلاثة أحاديث فيها بواطيل لا أصل لها، ثم قال: «لا أدري هذا منه، أو من خالد بن هياج بن بسطام»، فعلق عليه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ٤٣)، والذهبي في «السير» (١٤/ ١١٤)، و«تاريخ الإسلام» (٢٢/ ٦٤): «بل من خالد بلا شك»، وزاد الذهبي: «فإنه ذو مناكير عن أبيه، وأما الحسين فثقة حافظ»، فلا أدري كيف يحكم بعد هذا في «الميزان» بأنه متماسك. وقال عنه ابن حجر: «متروك»، وتقدم عن تلميذه يحيى بن أحمد بن زياد الهروي، والحاكم أبي عبدالله الضبي النيسابوري أنه هو المتهم في المناكير التي رواها عن أبيه، وليس لأبيه فيها ذنب. وعليه أدرجه الحلبي وابن عراق في المتهمين. وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٨/ ٢٢٥)، وقال: «يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه».
انظر: «تاريخ بغداد» (١٤/ ٨٣ ـ ٨٤)، «الميزان» (١/ ٦٤٤)، رقم (٢٤٧٠)، «الإصابة» (٢/ ٥٣٣)، رقم (١٧٢٤)، «الكشف الحثيث» (ص١٠٧/ ٢٧٠)، «تنزيه الشريعة» (١/ ٥٩، ترجمة: ١٥، ٢/ ١٩٤، ح٤١).
والحسين بن إدريس بن المبارك بن الهيثم ـ المعروف بابن الخرم ـ الهروي الأنصاري (ت٣٠١هـ) الذي ظن ابن أبي حاتم اتهامه، ودافع عنه ابن عساكر والذهبي، قد وثقه ابن حبان (٨/ ١٩٣)، والدارقطني وأبو الوليد الباجي وابن عساكر وغيرهم، وكان من الحفاظ وأركان السُّنَّة ببلده. والله أعلم.
انظر: «المؤتلف» للدارقطني (٢/ ٧١١ ـ ٧١٣)، «تاريخ دمشق» (١٤/ ٤١ ـ ٤٤)، رقم (١٥١٧)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٩٢)، رقم (٧١٦)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١١٣ ـ ١١٤)، «اللسان» (٣/ ١٤٧ ـ ١٤٨)، رقم (٢٤٦١).

(١) هو: الثقفي البصري، نزيل مكة، متروك، وقال أحمد: روى أحاديث كذب. وتقدمت ترجمته.

بالجامع ـ وغيره كما قال البيهقي أوثق منه[١] ـ عن عبدالرحمٰن بن الحارث، عن أبيه، عن أنس رفعه ـ في حديث ـ: «والعيادة بعد ثلاث»[٢]

وكذا عنده ـ بلا سند ـ عن أنس رفعه: «**المريض لا يعاد حتى يمرض ثلاثة أيام**»[٣] [ق١٣٠/ب].

---

(١) «شعب الإيمان» (١١/ ٤٣٠)، رقم (٨٧٨٢)، وهو أحد المشهورين بالوضع والكذب، كما تقدم.

(٢) أخرجه الديلمي (٢/ ٢٣٢/ب) [«زهر الفردوس» (٢/ ٢٧٩)]، ولفظه: «عودوا المريض، وأجيبوا الداعي، وأغبوا في العيادة، إلا أن يكون مغلوباً فلا يعاد، والعيادة بعد ثلاث، وخير العيادة أخفها قياماً، والتعزية مرة». وأبو عصمة نوح بن أبي مريم من المشهورين بالوضع، كما تقدم. والله أعلم.
ولبعضه شاهد من حديث جابر ﷺ؛ أخرجه أبو سعيد الأشج في «حديثه» (٢٣)، وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (ح٢١٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١١/ ٤٣٠)، رقم (٨٧٨٢) ـ وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٤١)، والخطيب (١١/ ٣٣) من طريق عقبة بن خالد السكوني عن موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، حدثني أبي، عن جابر ﷺ مرفوعاً: «**أغبوا في العيادة، وأربعوا في العيادة، وخير العيادة أخفها إلا أن يكون مغلوباً فلا يعاد، والتعزية مرة**».
ونسبه العراقي في «المغني» (١/ ٥١٨)، رقم (٢٠٠٣) لأبي يعلى أيضاً.
وموسى بن محمد بن إبراهيم التيمي: متروك، منكر الحديث، كما في «التقريب» (٧٠٠٦)، وقال أبو حاتم الرازي ـ كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ١٦٠)، رقم (٧١٠): «ضعيف الحديث، منكر الحديث، وأحاديث عقبة بن خالد التي رواها عنه فهي من جناية موسى، ليس لعقبة فيها جرم». وعنه في «العلل» لابنه (٥/ ٦١٤)، رقم (٢٢١٤): «هذا حديث منكر؛ كأنه موضوع، وموسى ضعيف الحديث جدّاً، وأبوه محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من جابر ولا من أبي سعيد، وروى عن أنس حديثاً واحداً». وكذا أبطله ابن حبان، وتابعهما الألباني في «الضعيفة» (٣٩٢١)، فضعفه جدّاً، وكأن الحكم بوضعه أولى، كما مال إليه أبو حاتم، واكتفى العراقي في «المغني» بقوله: «إسناده ضعيف»، وفيه تساهل. والله أعلم.
وفي «شعب الإيمان» للبيهقي إثر الرواية: «أبو عصمة هذا نوح بن أبي مريم الملقب بالجامع غيره أوثق منه، والله أعلم»، ولا ذكر لأبي عصمة في الإسناد، فيحتمل أن يكون هناك سقط حديث، أو أنه تصحف على البيهقي اسم شيخ ابن أبي الدنيا؛ «أبي خيثمة» إلى «أبي عصمة»، والأول أقرب. والله أعلم.

(٣) «الفردوس بمأثور الخطاب» (٥/ ٢٢٢)، رقم (٨٠١٩)، وقد أسنده ابنه في مسنده =

وللطبراني في «الأوسط» من حديث نصر بن حماد أبي الحارث الوراق[(١)]، عن روح بن جناح، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: **«لا يعاد المريض إلا بعد ثلاث»**[(٢)]. ونصر ضعيف، قال ابن عدي: ومع ذلك يكتب حديثه[(٣)].

= ـ كما في «زهر الفردوس» (٤/٢٠٩)، عن الحاكم، وعن تاريخ نيسابور للحاكم نقله السيوطي في «اللآلي» (٢/٣٣٦) ـ من طريق نوح بن أبي مريم، عن أبان، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً، بلفظ: **«لا يعاد المريض حتى بمرض ثلاثة أيام»**. ونوح وأبان متهمان.

(١) في (أ، ز، م): «نصر بن حماد وأبي الحارث الوراق»، والتصويب من: «د» ونسخ مساعدة، ومصادر التخريج والترجمة، وستأتي ترجمته، عند تعرض المؤلف للكلام عليه. إن شاء الله.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/١٨)، رقم (٣٥٠٣)، وابن عدي (٣/١٣٨) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٠٥) ـ من طريقين عن نصر الوراق به، إلا أن شيخه عند ابن عدي هو (روح بن غطيف). وقال الطبراني: «لم يروه عن الزهري إلا روح بن جناح، تفرد به أبو الحارث الوراق»، وقال ابن عدي: «منكر، وليس بمحفوظ عن الزهري». ونصر متروك ذاهب، وكذبه ابن معين ورماه الأزدي بالوضع ـ كما سيأتي في ترجمته ـ، وروح بن جناح ضعيف، واتهمه ابن حبان، كما تقدم.

وروح بن غطيف الجزري ـ وقيل: غطيف الجزري ـ: متروك ساقط، له حديث يسير كلها مناكير وأباطيل لا أصل لها، يرويها عن الثقات بأسانيد محكمة، ولذا اتهمه ابن حبان، فقال: «كان يروي الموضوعات عن الثقات، لا تحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه». والله تعالى أعلم.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/٣٠٨)، رقم (١٠٤٨)، (٦/١٩٦)، رقم (٢١٥٤)، «الضعفاء» للعقيلي (٢/٥٦)، رقم (٤٩١)، «والدارقطني» (٤٣٣)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٩٥)، رقم (٢٢٤٥)، «المجروحين» (١/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩)، «الكامل» (٣/ ١٣٨ ـ ١٣٩)، رقم (٦٦٠)، «سؤالات البرقاني (١٤٧)، «اللسان» (٣/ ٤٨٣ ـ ٤٨٤)، رقم (٣١٧٢).

ولما تقدم حكم عليه ابن الجوزي بالوضع، ووافقه الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (ح٨٩٦)، والألباني في «الضعيفة» (١٤٦)، ولم يتعقبه ابن حجر في «الفتح» (١٠/١١٣)، والعيني في «عمدة القاري» (٢١/ ٢١٣).

(٣) هو: نصر بن حماد البجلي أبو الحارث الوراق البصري، ثم البغدادي: كذبه =

وهذه الطرق يتقوى بعضها ببعض، ولذا أخذ بمضمونها جماعة[(١)]

فقال النعمان بن أبي عياش الزرقي ـ أحد التابعين الفضلاء من أبناء الصحابة ـ فيما أخرجه البيهقي في «الشعب»، وابن أبي الدنيا: «عيادة المريض بعد ثلاث»[(٢)]

= ابن معين، ورماه الأزدي بالوضع، وقال مسلم: «ذاهب الحديث»، وقال النسائي وغيره: «ليس بثقة»، وقال أبو حاتم العقيلي والأزدي وغيرهم: «متروك»، وقال أبو زرعة الرازي وصالح جزرة: «لا يكتب حديثه»، وقال البخاري: «يتكلمون فيه»، وأما ابن حبان فأبطل الاحتجاج به عند التفرد لكثرة غلطه، وكأنه يمشيه عند المتابعة، ولم يوافق عليه. وقال ابن عدي: «أحاديثه عن شعبة كلها غير محفوظة، ومع ضعفه يكتب حديثه». وعليه قال الذهبي في «الكاشف»: «حافظ متهم»، وأما ابن حجر فقال: «ضعيف، أفرط الأزدي فزعم أنه يضع، من صغار التاسعة»، وقد سبق تكذيب ابن معين له، وهو ذاهب عند غيره، فلم يفرط الأزدي، وقد ذهب الحافظ نفسه في «الفتح» (١٠/ ١١٣) إلى كونه متروكاً، وبه وهى الحديث.

انظر: «التاريخ الأوسط» للبخاري (٤/ ٨٨٧)، رقم (١٤٠٧)، «الكنى» لمسلم (٧٩٥)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٧٠)، رقم (٢١٥٥)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)، رقم (١٩٠٠)، «المجروحين» (٣/ ٥٤)، «الكامل» (٧/ ٣٨ ـ ٣٩)، رقم (١٩٧٤)، «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣)، رقم (٧٢٤٤)، «الميزان» (٤/ ٢٥٠ ـ ٢٥١)، رقم (٩٠٢٩)، «الكاشف» (٥٨٠٩)، «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٨٠)، رقم (٧٧٠)، «التقريب» (٧١٠٩).

(١) تبع المؤلف عليه علي القاري في «المرقاة» (٣/ ٤٩٩)، فقال: «وأما ما نقله ابن حجر من أن الحديث موضوع كما قاله الذهبي وغيره، فغير صحيح، أو مختص بسند خاص له، فإن كثرة الطرق تدل على أن الحديث له أصل»، ثم استند إلى مقال المؤلف هذا، وتبين مما سبق أنه لا يخلو طريق من طرقه من متهم ومتروك فأكثر، فكيف يتقوى حديث كذاب أو متهم بآخر مثله، وما سيذكر المؤلف من الآثار ـ على أنه لا مستدل فيها، كما سيأتي بيانه ـ لا تعارَضُ بمثلها مدلولات النصوص الصحيحة؛ كقوله ﷺ: **«وإذا مرض فعده»**، وهو مقتضى الصدق في الأخوة، والنعمان بن أبي عياش والأعمش وأصحابه أقدم من هذه الأحاديث الموضوعة، ولعل أصحابها أخذوها من النعمان فوضعوا لها تلك الأسانيد، وهذا أقرب مما ذكره المؤلف. والله أعلم.

(٢) أخرجه هناد في «الزهد» (١/ ٢٢٨)، رقم (٣٧٩)، وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (٢٤٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١١/ ٤٢٩)، رقم (٧٨٨٠) ـ، =

وقال الأعمش ـ فيما أخرجه البيهقي فقط ـ: «كنا نقعد في المجلس، فإذا فقدنا الرجل ثلاثة أيام سألنا عنه، فإن كان مريضاً عدناه»[١].

وهذا يشعر باتفاقهم على هذا[٢]، وبه جزم حجة الإسلام الغزالي، فقال في «الإحياء»: لا يعاد إلا بعد ثلاث[٣]

قلت: وليس في صريح الأحاديث ما يخالفه[٤]، وما رواه الطبراني في «الأوسط» من حديث النضر بن عربي[٥]، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنه قال: «عيادة المريض أول يوم سنة، فما كان بعد ذلك فتطوع»[٦]

= وإسناده لا بأس به، إلا أن فيه عنعنة زكريا بن أبي زائدة، وقد نسب إلى التدليس، كما في «التقريب» (٢٠٢٢). والله أعلم.

(١) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (١١/ ٤٣٠)، وعنه في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٣٣٦) بإسناد صحيح.

(٢) لا مستدل فيه على ما يروم المؤلف، وإنما الأثر في تفقد الأصحاب، وليس في ذلك سؤالهم عن بدء مرضه حتى لا تكون العيادة إلا بعد اليوم الثالث من المرض، ولذا قال المباركفوري في «مرقاة المفاتيح» (٥/ ٢٧٨)، رقم (١٦٠١) متعقباً على المؤلف: «كذا قال، ولا يخفى ما فيه». والله أعلم.

(٣) «الإحياء للغزالي ـ الشعب (كتاب آداب الألفة، الباب الثالث: حق المسلم؛ عيادة المرضى، ١٠١٨/٦).

(٤) بل يعارضه الإطلاق الوارد في أحاديث الأمر بعيادة المريض المتقدمة، ومنها قوله ﷺ: **«عودوا المريض»**.
قال ابن حجر في «الفتح» (١٠/ ١١٣)، رقم (٥٦٤٩)، والعيني في «عمدة القاري» (٢١/ ٢١٣): «يؤخذ من إطلاقه عدم التقييد بزمان يمضي من ابتداء مرضه، وهو قول الجمهور». ثم بينا بطلان ما يعارضه من الروايات المتقدمة. والله أعلم.

(٥) هو: النضر بن عربي الباهلي مولاهم، الحراني: لا بأس به. «التقريب» (٧١٤٥).

(٦) رواه الطبراني في «الأوسط» (٨/ ١٧٣)، رقم (٨٣١٠) ـ ونقله عنه الديلمي (٢/٢٥٧/أ) ـ عن موسى بن زكريا، عن عمرو بن الحصين، عن محمد بن عبدالله بن علاثة عن النضر به.
قال الطبراني: «لم يروه عن النضر بن عربي إلا ابن علاثة، تفرد به عمرو بن الحصين».
وعمرو بن الحصين كذبوه، وشيخه ضعف لكثرة المناكير عنه، والحمل في جملتها على عمرو كما تقدم، وموسى بن زكريا: هو التستري، متروك، واتهم، وتقدمت تراجمهم.

وكذا أخرجه البزار من حديث النضر، ولفظه: «**وما زاد فهي له نافلة**».

وقال: لا نعلمه بهذا اللفظ من هذا الطريق إلا عن ابن عباس[١]

وهو منتقد[٢] برواية الطبراني له في «الكبير» من حديث علي بن عروة،

---

(١) أخرجه البزار [«كشف الأستار» (١/٣٦٨)، رقم (٧٧٦)] عن محمد بن إسماعيل بن سمرة، عن عبدالحميد بن عبدالرحمٰن، عن النضر، عن عكرمة، عن ابن عباس.
قال البزار: «لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن ابن عباس بهذا الطريق».
وعبدالحميد بن عبدالرحمٰن: هو أبو يحيى الحماني الكوفي ـ والد يحيى بن عبدالحميد ـ: يختلف حاله بين الضعف والثقة، وهو صدوق، وعليه قال الحافظ (٣٧٧١): «صدوق يخطئ، ورمي بالإرجاء»، وقال ابن عدي (٥/ ٣٢١ ـ ٥٢٢)، رقم (١٤٧٠): «يروي عن النضر بن عبدالرحمٰن أبي عمر الخزاز عن عكرمة عن ابن عباس أحاديث لا يرويها غيره بهذا الإسناد». وانظر: «تهذيب الكمال» (١٦/٤٥٢ ـ ٤٥٥)، رقم (٣٧٢٥).
والنضر ـ شيخه ـ ليس بابن العربي الثقة، وإنما هو أبو عمر النضر بن عبدالرحمٰن الخزاز، كما هو بين في كلام ابن عدي، وهو المذكور في شيوخه من «تهذيب الكمال» (١٦/ ٤٥٣)، وفي تلاميذ الحماني، وهو متروك، ذاهب الحديث باتفاق، وقال أبو داود: «أحاديثه بواطيل»، وكذبه عثمان بن أبي شيبة، وسئل أبو نعيم الفضل بن دكين عنه، فرفع شيئاً من الأرض، فقال: «لا يسوى هذا، كان يجيء يجلس عند الحماني، فكل شيء يسأل عنه يقول: عكرمة عن ابن عباس»، ولذا قال ابن معين: «لا يحل لأحد أن يروي عنه»، فهو تالف، كما قال الذهبي. انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٩١)، رقم (٢٣٠٠)، و«الضعفاء» له (٣٩٣)، وللعقيلي (٤/ ٢٩١ ـ ٢٩٢)، رقم (١٨٨٦)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦)، رقم (٢١٨١)، «المجروحين» (٣/ ٤٩)، «الكامل» (٧/ ٢٠ ـ ٢٢)، رقم (١٩٦٠)، «المؤتلف» للدارقطني (٤/ ٢٢١٧)، «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٣٩٣ ـ ٣٩٦)، رقم (٦٤٣٠)، «الكاشف» (٥٨٣٧)، «التقريب» (٧١٤٤).
فهذا هو النضر راوي هذا الحديث، والمتهم به، فقلبه بعض الكذابين على النضر بن عربي، كما تقدم في رواية «الأوسط» للطبراني، فحمل الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٠)، رقم (٣٧٦٣) المبهم في إسناد البزار على المنسوب في رواية الطبراني في «الأوسط» بتلك السلسلة التالفة، وقال: «في أحد أسانيده: علي بن عروة، وهو ضعيف متروك، وفي الآخر: النضر أبو عمر، وحديثه حسن»، وتبعه عليه المؤلف، والصواب ما تقدم. والله أعلم.

(٢) كأن المؤلف ذهب إلى تعليل الرواية الأولى عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما بهذه الرواية عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولا تعل الأسانيد بمثل هذا، بيد =

عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس[(١)].

لكن ابن عروة ضعيف متروك[(٢)]، والطريق الأولى راويها النضر حديثه حسن[(٣)].

وقوله: «سُنَّة» يريد بها سُنَّة النبي ﷺ كما هو الصحيح في المسألة[(٤)]، فيحتمل أن يكون مراده أول مرة[(٥)]

= أن الإسناد إلى كل من عكرمة وعمرو مختلف عن الآخر، وإنما يعل بمثل هذا عند التقاء الأسانيد على مدار، ثم اختلافهم عليه فيمن فوقه، أو ما أشبه ذلك؛ كأن يكون الحديث براو أشبه منه بآخر، ويرد على الوجهين، أو يستنكر من حديث الثقة منهما، فيعل النقاد الإسناد الآخر بالوهم والخطإ، وأن الحديث للأحرى به منهما.

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/ ١١٢)، رقم (١١٢١٠) ـ ومن طريقه الشجري في «الأمالي الخميسية»، كما في «ترتيبه» (٢/ ٣٩٥)، رقم (٢٨٩٦)، وعن الطبراني علقه الديلمي (٢/ ٢٤١/أ) ـ من طريق عباد بن زياد الأسدي، عن يحيى بن العلاء، عن علي بن عروة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس ﵄، قال: «عيادة المريض أول يوم سنة، وبعد ذلك تطوع». زاد الديلمي: «غير مرفوع، ومرة رفعه».
ويحيى بن العلاء: هو البجلي، أبو عمرو ـ أو أبو سلمة ـ الرازي؛ رمي بالوضع، من الثامنة. «التقريب» (٧٦١٨) وعلي بن عروة الدمشقي أيضاً متروك، ونسب إلى الوضع، كما سيأتي، وعليه فإعلال المؤلف للحديث بعلي بن عروة وحده تبعاً للهيثمي نقص في النقد. والله أعلم.

(٢) هو: علي بن عروة القرشي الدمشقي: متروك اتفاقاً، وقال صالح جزرة: «عثمان بن عبدالرحمٰن الوقاصي كان يضع الحديث، وعلي بن عروة أكذب منه، حديثه كله كذب»، وقال ابن حبان: «يضع الحديث»، وقال الأزدي: «لا يكتب حديثه»، فالحكم عليه بمطلق الترك قصور بين. والله أعلم.
انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ١٩٨)، رقم (١٠٩٠)، «المجروحين» (٢/ ١٠٧ ـ ١٠٩)، «الكامل» (٥/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩)، رقم (١٣٦٢)، «تاريخ دمشق» (٤٣/ ٨٩ ـ ٩٢)، رقم (٤٩٨٦)، «تهذيب الكمال» (٢١/ ٦٩ ـ ٧٠)، رقم (٤١٠٨)، «الكشف الحثيث» (ترجمة: ٥١٨)، «تنزيه الشريعة» (١/ ٩٠)، رقم (٣١٥).

(٣) تقدم أن النضر الصدوق في الإسناد إليه متهم ومتروك وكذاب، وأما النضر الآخر فكذاب بنفسه. والله أعلم.

(٤) كذا قال البزار في تتمة كلامه السابق، وللمسألة راجع: «فتح المغيث» للمؤلف (١/ ١٢٧ ـ ١٣٠) وغيره.

(٥) كلا الحديثين تالفان؛ من رواية المتهمين، فلا يصح في الباب إلا الإطلاق والعموم =

٧٣٤ حديث: «العين الرمدة لا تمس».

أبو نعيم في «الطب» من حديث أبي العيناء[(١)]، عن الأصمعي، عن سفيان بن عيينة، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري، قال: «مثل أصحاب محمد ﷺ مثل العين، ودواء العين ترك مسها»[(٢)]، وهو ضعيف.

ومن حديث عبدالرحمٰن بن حرملة، عن سعيد بن المسيب، قال: «العين نطفة، فإن مسِسْتها رَنِقَتْ[(٣)]، وإن أمسكت عنها صفت»[(٤)]

ومن حديث الزهري، عن أبي إدريس الخولاني، أن أبا مسلم الخولاني

= الواردين في أحاديث الأمر والتأكيد على عيادة المريض، كما تقدم عن الحافظ ابن حجر والعيني. والله أعلم.

(١) هو: أبو العيناء محمد بن القاسم بن خلاد البصري الضرير النديم، العلامة الأخباري، صاحب الأخبار والنوادر: قال الدارقطني: «ليس بقوي في الحديث»، ونقل غيره اعترافه بعد التوبة بوضع حديث فدك مع الجاحظ، وإدخاله على مشايخ الكوفة، فقبله عامتهم إلا أبا بكر بن أبي شيبة، فقال: «آخر هذا الحديث لا يوافق أوله». وانظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٨٩ ـ ٣٩٦)، رقم (١٥٣١)، «السير» للذهبي (١٣/ ٣٠٨)، رقم (١٤٢)، «المغني» (٥٩١٦)، «اللسان» (٧/ ٤٤٦ ـ ٤٤٩)، رقم (٧٣١٦)، «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٣٩٣).

(٢) رواه أبو نعيم في «الطب» (١/ ٣٤٧)، رقم (٢٧٩) عن ابن السني [ق٢٤/ ب].
وأبو هارون العبدي عمارة بن جوين كذبوه، كما تقدم، وأبو العيناء ليس من أهل التمييز والرواية، وذكر أنه أقر بالوضع، كما تقدم آنفاً، وعليه فالحديث باطل، وليس بضعيف فحسب. والله أعلم.
ورواه الدارقطني في «غرائب مالك» ـ كما في «اللسان» (٧/ ٤٤٩) ـ من طريق أبي العيناء بإسناده عن علي بن حسين، قال: «مثل أصحاب رسول الله ﷺ مثل العين، ودواء العين ترك مسها». قال الدارقطني: «لم يروه غير أبي العيناء»، وهو أخباري واه، وأقر بوضع حديث فدك مع الجاحظ، كما تقدم آنفاً.

(٣) أي: كدرت. «العين» (٥/ ١٤٤)، «الصحاح» (٤/ ١٤٨٥)، «النهاية» (٢/ ٢٢٧).

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الطب» (١/ ٣٤٧)، رقم (٢٨٠) من طريق محمد بن عيسى عن خالد بن الحارث عن عبدالرحمٰن بن حرملة به. ورجاله ثقات معروفون سوى محمد بن عيسى، وهو ابن يزيد أبو بكر الطرسوسي التميمي ثم السعدي: اتهمه ابن عدي بسرقة الحديث، وقواه ابن حبان والحاكم، ويبدو أنهما أخبر به، كما تقدم. والله أعلم. وانظر له: «تاريخ دمشق» (٥٥/ ٧٠ ـ ٧٣)، رقم (٦٨٨٧).

سمع أهل الشام وكادوا أن يتناولوا عائشة، فقال: «ألا أخبركم بمثلكم ومثل أمكم؟ كمثل عينين في رأس يؤذيان صاحبهما ولا يستطيع أن يعاقبهما إلا بالذي هو خير لهما»[(١)] [ق١٣١/أ].

٧٣٥ حديث: «العين حق؛ تُدخِل الجملَ القِدْرَ والرجلَ القبرَ».

أبو نعيم في «الحلية» من جهة شعيب بن أيوب[(٢)]، عن معاوية بن

---

(١) رواه عبدالرزاق (١١/ ٤٣٣)، رقم (٢٠٩٢٦) ـ وعنه أحمد في «فضائل الصحابة» (٢/٨٧٠)، رقم (١٦٣٠)، وابن عساكر (٢٧/ ٢٠٤)، وأبو نعيم في «الطب» معلقاً (١/ ٣٤٦)، رقم (٢٧٨) ـ عن معمر، عن الزهري، قال: كنت عند الوليد بن عبدالملك، فكأنه تناول عائشة [ولأبي نعيم: فذكر عائشة، فنال منها، أو كاد أن يتناولها]، فقلت: يا أمير المؤمنين! ألا أحدثك عن رجل من أهل الشام كان قد أوتي حكمة؟ قال: من هو؟ قلت: هو أبو مسلم الخولاني، وسمع أهل الشام كأنهم يتناولون من عائشة، فقال: «ألا أخبركم بمثلكم ومثل أمكم هذه؟!، كمثل عينين في رأس تؤذيان صاحبهما، ولا يستطيع أن يعاقبهما إلا بالذي هو خير لهما»، قال: فسكت، قال الزهري: أخبرنيه أبو إدريس، عن أبي مسلم الخولاني. وإسناده على شرط الصحيح.

(٢) هو: شعيب بن أيوب بن رزيق بن معبد بن شيطا أبو بكر الصريفيني القاضي، الواسطي: وثقه الدارقطني، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يخطئ ويدلس، كل ما في حديثه المناكير مدلسة»، كذا في «الثقات»، ونقله الحافظ في «التهذيب» بلفظ: «يخطئ ويدلس، كلما حدث جاء في حديثه من المناكير مدلسة». والله أعلم. وقال أبو داود في رواية الآجري عنه: «إني لأخاف الله في الرواية عن شعيب بن أيوب ـ يعني: يذمه»، ولم يرو عنه في «السنن» إلا حديثاً واحداً (٣٢٩٤) من روايته عن معاوية بن هشام عن الثوري، وله عنده عدة متابعات وشواهد. وإلى توثيقه مال الذهبي في «الميزان»، ورمز له بـ «صح»، وحكى توثيق الدارقطني وقول أبي داود، فقال: «ما أخرج عنه أبو داود في سننه غير حديث، وله حديث منكر ذكره الخطيب في تاريخه، علقته عندي»، والحديث الذي أشار إليه هو حديثنا هذا، أورده الذهبي في «المعجم اللطيف» له (ح٤) من طريق الخطيب، ثم نقل عن الخطيب أنه قال: «يقال: إنه غلط، وإنما هو؛ معاوية بن هشام عن علي بن أبي علي عن ابن المنكدر عن جابر»، كذا قال الذهبي، وإنما الخطيب نقله عن أبي نعيم بن عدي الجرجاني الاستراباذي، كما سيأتي. وقال الحافظ: «صدوق، يدلس، من الحادية عشر، مات سنة (٢٦١هـ)، د». وهو قد صرح في حديثنا هذا بالتحديث، ولكنه وهم في سنده، كما تقدم. انظر: «الثقات» (٨/ ٣٠٩) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥)، رقم (٤٨١٨)، «الميزان» (٢/ ٢٧٥)، رقم (٣٧٠٨)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٤٨ ـ =

هشام، عن الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر به مرفوعاً[١] ونقل عن ابن عدي[٢]: أنه إنما يعرف بعلي بن أبي علي اللَّهْبي[٣]، عن ابن المنكدر[٤]، لا عن الثوري، ولكن قد تفرد به شعيب.

= ٣٤٩)، رقم (٥٩٤)، «التقريب» (٢٧٩٤).

(١) أخرجه ابن عدي (٦/ ٤٠٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٩٠ ـ ٩١)، والقضاعي (١٠٥٧ ـ ١٠٥٨)، والخطيب (٩/ ٢٤٤)، ومحمد بن عبدالواحد الدقاق في «مشيخته» (١/ ٢٩٢)، رقم (٢٠)، من طريق أبي نعيم عبدالملك بن محمد بن عدي الجرجاني الإستراباذي وجمع، عن شعيب بن أيوب به.
قال ابن عدي وأبو نعيم: «غريب من حديث الثوري، تفرد به معاوية بن هشام»، وأورده ابن عدي فيما استنكره من حديث معاوية بن هشام عن الثوري، وهو القصار أبو الحسن الكوفي، صدوق له أوهام [«التقريب» (٦٧٧١)]، ويعد في الطبقة الثانية أو الثالثة من أصحاب الثوري، الذين في حديثهم عنه بعض الضعف والوهم، وهذا عامة حديثه عنه صالح، وأغرب عنه بأحاديث لم يتابع عليها ـ وراجع: «الكامل» (٦/٤٠٧ ـ ٤٠٨)، «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٢١٨ ـ ٢٢١)، رقم (٦٠٦٧)، و«شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٤٢ ـ ٥٤٥) ـ، فمثله يتمهل في قبول أفراده، ولا يعبأ في رد ما ينكر من حديثه، كما بينه ابن رجب في «شرح العلل» (٢/ ٧٢٣ ـ ٧٢٩)، إلا أن العلة ممن دونه، كما ذهب إليه الآخرون. والله أعلم.

(٢) هو: أبو نعيم عبدالملك بن محمد بن عدي الجرجاني الإستراباذي أحد رواة الحديث عن شعيب بن أيوب، وليس بأبي أحمد صاحب «الكامل»، وعليه فإطلاق المؤلف على غير ما ينبغي. والله أعلم.

(٣) في نسخ «المقاصد» الخطية: «الكعبي»، وجاء في هامش «أ، د»: «لعله «اللهبي»، وهو الصواب.
واللهبي: بفتح اللام، والهاء، وقيل بسكون الهاء أيضاً، نسبة إلى أبي لهب عم النبي ﷺ.
والمترجَم هو علي بن أبي علي ـ وقيل: بن علي ـ بن عتبة بن أبي غليظ بن عتبة بن أبي لهب الهاشمي: متروك الحديث باتفاق، لروايته الموضوعات والمعضلات عن الثقات، وتقدمت ترجمته (ح٩٦)، وانظر له أيضاً: «الإكمال» لابن ماكولا (١٩٦/٧)، «تبصير المنتبه» (٣/ ١٢٣٤)، «الكامل» (٥/ ١٨٤ ـ ١٨٥)، رقم (١٣٤٤)، «اللسان» (٥/ ٥٦٦ ـ ٥٦٨)، رقم (٥٤٤٧).

(٤) الحديث من هذا الوجه أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٠٧)، وابن عدي (٥/ ١٨٥)، والقضاعي (ح١٠٥٩)، والحافظ أبو عبدالرحمٰن محمد بن المنذر الهروي المعروف بشكر في كتاب «العجائب» ـ كما أورده ابن كثير في «التفسير» (٨/ ٢٠٦) ـ =

قال إسماعيل الصابوني[١]: وبلغني أنه قيل له ينبغي أن تمسك عن هذه الرواية! ففعل. انتهى[٢].

= من طرق عن علي بن أبي علي اللهبي به. ولفظ ابن عدي: «إن العين لتورد المرء القبر والجمل القدر، وإن أكثر هلاك أمتي في العين ـ أو النفس ـ»، قال: أشك فيهما. وهو عند شكر الحافظ «العين» دون شك، والجملة الأخيرة عندهما فقط. وللقضاعي في أوله: «والذي نفسي بيده»، وكلمة «حق» لم يأت إلا عند شكر الحافظ.

وحكم ابن حبان وابن عدي بأنه غير محفوظ عن ابن المنكدر، وآفته اللهبي هذا. والله أعلم.

(١) لم يتبين لي من هو، وليس بأبي عثمان إسماعيل بن عبدالرحمٰن بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن عابد بن عامر شيخ الإسلام الصابوني النيسابوري الواعظ، الملقب بـ «شيخ الإسلام» (٣٧٣ ـ ٤٤٩هـ)، فذاك متأخر، وهذا القول حكاه الديلمي عن أبي نعيم، عن أبي نعيم بن عدي الجرجاني أنه قال ذلك، وفيه أن إسماعيل الصابوني هو الذي قال هذا الكلام لـ «شعيب بن أيوب»، كما سيأتي بنصه. والله أعلم.

(٢) لم أقف على هذا الكلام في «الحلية»، وهو كثير السقط والتصحيف، وقد نقل الديلمي (٢/ ٢٥٦/ب) هذا الحديث عن أبي نعيم في «الحلية»، فقال: قال أبو نعيم: قال عبدالملك بن محمد بن عدي الحافظ الجرجاني: «هذا حديث يعرف بـ «علي بن أبي علي اللهبي، عن محمد بن المنكدر»، ولا يعرف عن سفيان الثوري، وإنما تفرد به شعيب عن معاوية بن هشام، فبلغني أنه قيل لشعيب: «ينبغي أن تمسك عن هذه الرواية»، فأمسك، قاله ذلك إسماعيل الصابوني». وعند الزركشي في «التذكرة» (الطب، ص١١٣): «قال ابن عدي الحافظ: هذا الحديث يعرف بعلي بن أبي علي الكعبي، ....، قال ذلك لاسماعيل الصابوني»، فلعل المؤلف نقله بواسطة الزركشي بتصرف.

ونقل الديلمي إن كان محفوظاً ـ لاحتمال الوهم في «قال» الثانية ـ، فهو منقطع بين أبي نعيم الأصبهاني (٣٣٦ ـ ٤٣٠هـ)، والحافظ أبي نعيم بن عدي الجرجاني (٢٤٢ ـ ٣٢٣ هـ)، وقد أسند الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٤٤) الحديث من طريق أبي نعيم بن عدي الحافظ، عن شعيب بن أيوب الصريفيني بإسناده، ثم قال: «قال أبو نعيم: وحديث سفيان هذا عن محمد بن المنكدر، يقال: إنه غلط، وإنما هو عن معاوية عن علي بن علي عن ابن المنكدر عن جابر رضي الله عنه». وحكم الذهبي عليه بالنكارة، كما تقدم. وأما الشيخ الألباني فمال في «الصحيحة» (١٢٤٩) إلى تحسينه بظاهر الإسناد، والعلة بيِّنةٌ كما تقدم. والله أعلم.

وحديث: «العين حق» ـ بدون هذه الزيادة ـ متفق عليه من حديث عبدالرزاق، عن معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة[(١)]

وفي رواية أحمد عن أبي هريرة أيضاً: «ويحضرها الشيطان وحُسَّدُ ابن آدم»[(٢)]

ورواه مسلم من حديث ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس بزيادة: «**ولو كان شيء سابق القدر سبقته العين، وإذا استغسلتم فاغتسلوا**».

وكذا لأحمد ـ من وجه آخر ـ عنه، وزاد: «**تستنزل الحالق**[(٣)]»[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٤٠، ٥٩٤٤)، ومسلم (٢١٨٧)، وهو في «المصنف» (١١/١٨)، رقم (١٩٧٧٨).

(٢) أخرجه أحمد (١٥/٤١٧)، رقم (٩٦٦٨)، ومن طريقه وغيره الطبراني في «الشاميين» (١/٢٦٥)، رقم (٤٥٩)، (٤/٣٣٠)، رقم (٣٤٦٦) بإسناد جيد عن مكحول عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً.

وجود إسناده العراقي في «طرح التثريب» (٨/١٩٨)، وذكر الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١٨٤)، رقم (٨٤٢٥) أن رجاله رجال الصحيح، وأعله الألباني في «الضعيفة» (٢٣٦٤) ومحققو «المسند» بالانقطاع بين مكحول وأبي هريرة ﷺ، وأوله ثابت كما تقدم، وآخره منكر، فإن العين لا تكون من الحسد غالباً، بل هي من الإعجاب أكثر. والله أعلم.

(٣) قال الديلمي في «الفردوس» (٣/٧٨)، رقم (٤٢١٧)، وابنه في «مسنده» (٢/٢٥٦/ب): «الحالق: الجبل الشاهق العالي».

(٤) رواه أحمد (٤/٢٨١)، رقم (٢٤٧٧) عن أبي أحمد الزبيري، عن الثوري، عن رجل، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ. وهكذا علقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/٢٥١) عن وكيع وقبيصة عن الثوري، وزاد في لفظه عن وكيع وحده: «وقد يستنزل بها الجمل».

ثم أخرجه أحمد (٢٤٧٨، و٤/٤١٨، رقم ٢٦٨١)، والبخاري في «التاريخ» (٣/٢٥١)، رقم (٨٦٧) عن ابن راهويه، كلاهما (أحمد وابن راهويه) عن عبدالله بن الوليد، والطبراني في «الكبير» (١٢/١٨٤)، رقم (١٢٨٣٣) من طريقين عن أبي حذيفة، والحاكم (٤/٢١٥) من طريق ابن المديني، عن عبدالرحمن بن مهدي، ثلاثتهم عن الثوري، عن دويد، عن إسماعيل بن ثوبان، عن جابر بن زيد به.

وهو عند ابن الأعرابي في «المعجم» (٣/٩٣٣)، رقم (١٩٢٧) عن أبي رفاعة، عن أبي حذيفة، عن الثوري، عن رجل سماه، عن إسماعيل بن ثوبان به، بزيادة: =

= «ولو كان شيء سابقاً القدر لسبقته العين».

قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه الزيادة»، ولم يتعقبه الذهبي، واستغربه ابن كثير في «التفسير» (٨/ ٢٠٣)، وتعقب تصحيحه الألباني في «الصحيحة» (١٢٥٠) بأن دويداً البصري لينه أبو حاتم الرازي، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٨٤)، رقم (٨٤٢٤).

وذهب الحافظ في «إتحاف المهرة» (٧/ ٢٤)، رقم (٧٢٥٠) وفي «تعجيل المنفعة» (٤٩) ـ تبعاً للحسيني في «الإكمال» (٣٨)، فيما تبع فيه ابن حبان فيما ذكره في ترجمة إسماعيل بن ثوبان من «الثقات» (٦/ ٤١)، وسبقه إليه ابن أبي حاتم في ترجمة إسماعيل من «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦٢)، رقم (٥٤٤) نقلاً عن أبيه وأبي زرعة ـ إلى أن دويداً هذا هو ابن نافع الشامي الأموي مولاهم، وذاك وثقه الذهلي والعجلي، وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ»، وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث، إذا كان دونه ثقة»، وبه قال الذهبي، وعامتهم مع غيرهم من الأئمة ـ كالدارقطني وابن ماكولا ـ قد فرقوا بين هذا، وبين البصري راوي هذا الحديث، وبينهما وبين دويد الفلسطيني، وأما ابن حبان فيخلط بين الثلاثة عامة، وإن كان أفرد هذا بالترجمة عن راوي هذا الحديث، والله أعلم. وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٥١)، رقم (٨٦٥ ـ ٨٦٧)، «الثقات» (٦/ ٤١، ٢٣٧، ٢٩٢)، (٧/ ٤٦١)، «المؤتلف» للدارقطني (١٠٠٨/٢)، «الإكمال» لابن ماكولا (٣/ ٣٨٦ ـ ٣٦٧)، «تاريخ دمشق» (١٧/ ٣١١ ـ ٣١٤)، رقم (٢٠٩١)، «الكاشف» (١٤٨٠)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢١٤)، رقم (٤٠٥).

وأما دويد راوي هذا الحديث فنسبه أبو حاتم «بصريا»، وقال: «ليس هذا بدويد بن نافع، هو شيخ لين»، وضعفه الأزدي جدّاً، وقال: «كوفي، ولا يصح حديثه»، فساق هذا الحديث. وهكذا ذكره ابن حجر في «تعجيل المنفعة»، و«اللسان» عندما لم يتبع فيه غيره، أو تبع الجل المفرقين بين الرجلين. والله أعلم.

وأفرد له ابن حبان في «ثقاته» ترجمة أخرى، نسبه فيه بـ «الفلسطني»، وبه ينسب دويد بن نافع أيضاً، فلا عبرة بذكره له في «الثقات»، وهو لم يتبينه جيداً، بينما يضعفه من عرفه، والمعتبر من نقلي ابن أبي حاتم ما فصل فيه، والله أعلم. انظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٣٨)، رقم (١٩٩١ ـ ١٩٩٣)، «الميزان» (٢/ ٢٩)، رقم (٢٦٨٤)، «المغني» (٢٠٥٤)، «اللسان» (٣/ ٤٢٥)، رقم (٣٠٧٤)، «تعجيل المنفعة» (١/ ٥١٥)، رقم (٢٩٩ ـ ذويد).

وأعله محققو «مسند أحمد» ثانياً بأن إسماعيل بن ثوبان أيضاً لم يوثقه غير ابن حبان، ويضاف على ذلك أنه لم يرو عنه غير دويد المذكور في هذا الإسناد، وخلط =

= ابن أبي حاتم عن أبيه في هذه الترجمة (٢/ ١٦٢)، رقم (٥٤٤) بعض الشيء، وتعقبه عليه ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٦)، رقم (٤٩). والله أعلم.

ومال الألباني في «الصحيحة» (١٢٥٠) إلى تحسينه بحديث أبي ذر رضي الله عنه التالي، وفيه نظر، لما سيأتي إن شاء الله.

أخرجه أحمد (٣٥/ ٢٢٨، رقم ٢١٣٠٢)، و٣٥/ ٣٧٥، رقم ٢١٤٧١)، والحارث بن أبي أسامة [«بغية الباحث» (٢/ ٦٠٣)، رقم (٥٦٦)]، والبزار (٩/ ٣٨٦)، رقم (٣٩٧٢)، وأبو يعلى [«إتحاف الخيرة» (٤/ ٤٥٩)، رقم (٣٩٣٣/ ٢)] والطبراني في «الأوسط» (٦/ ١١٩)، رقم (٥٩٧٧)، وابن عدي (٣/ ١٠٤)، رقم (٦٤٠) وغيرهم من طرق عن ديلم بن غزوان العطار العبدي، عن وهب بن أبي دبي، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن محجن، عن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن العين لتولع الرجل ـ بإذن الله ـ حتى يصعد حالقاً ثم يتردى منه»**.

لتولع الرجل: على البناء للمفعول، ونصب «الرجل» على نصب الخافض؛ أي: لتعلق بالرجل، كما قال السندي.

قال البزار: «لا نعلم أحداً رواه عن النبي ﷺ إلا أبو ذر، ولا نعلم له طريقاً عن أبي ذر غير هذا الطريق»، ونحوه قول الطبراني، وقال: «تفرد به ديلم بن غزوان»، وقال ابن كثير في «التفسير» (٨/ ٢٠٢): «إسناده غريب، ولم يخرجوه»؛ يعني: أحمد وأصحاب الكتب الستة. والله أعلم.

وحكم العراقي في «طرح التثريب» (٨/ ١٩٨)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٨٣/٥)، رقم (٨٤٢١) بأن رجاله ثقات، وأعله الألباني في «الصحيحة» (٨٨٩) ومحققو «مسند أحمد» بأن المحجن الراوي عن أبي ذر رضي الله عنه فيه جهالة، سكت عنه البخاري في «التاريخ» (٨/ ٤)، رقم (١٩٣١)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٧٦)، رقم (١٧١٩)، وأشار ابن عدي إلى أنه يحتمل أن يكون الراوي أخطأ فيه، ويكون اسم أبي حرب ـ وبينه وبين أبي ذر رضي الله عنه انقطاع ـ، ولم يوثقه غير ابن حبان ذكراً في «الثقات» (٥/ ٤٤٨)، وقال: «شيخ يروي عن أبي ذر رضي الله عنه، روى عنه أبو حرب بن أبي الأسود»، ولذا جهله الحسيني في «الإكمال» (٨٢٤)، ولم يتعقبه ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (٢/ ٢٤٤)، رقم (١٠١٣)، ولا أثبت حكمه.

وهذا الحديث أقوى من حديث ابن عباس المذكور آنفاً، فإن متنه غير منكر، ويشهد لمعناه سائر أحاديث إثبات تأثير العين، فإن أخذ بياناً لحديث ابن عباس المذكور، وإلا فبينهما بون شاسع، فإن ذاك بالغ في إثبات العين إلى حد التأثير على الجبل الشامخ العالي، وذا لم يعلم له أثر. والله أعلم.

ولأبي داود عن أسماء بنت يزيد، بزيادة: **«وإنها لتدرك الفارس فتدعثره[(١)]»**[(٢)].

وللبزار ـ بسند حسن ـ عن جابر رفعه: **«أكثر من يموت بعد قضاء الله وقدره بالنفس»**[(٣)(٤)].

---

(١) أي: يصرعه ويهلكه، كما في «النهاية» (٢/ ١١٨، دعثر)، وقال أبو عبيد بن سلام في «غريب الحديث» (٢/ ١٠٠): «يهدمه ويطحطحه بَعْدَمَا صَار رجلا قد ركب الْخَيل»، ونحوه في «ديوان الأدب» (٢/ ٤٧٩)، و«الصحاح» (٢/ ٦٥٨) وغيرهما.

(٢) هكذا علقه الديلمي (٢/ ٢٥٦/ب)، من رواية أبي داود عن أبي توبة، عن محمد بن مهاجر، عن أبيه، عن أسماء بنت يزيد بن السكن ﵄. ولم أقف عليه بهذا اللفظ عنده، ولا عند غيره، وإنما بهذا الإسناد عند أبي داود (٣٨٨١)، وإسحاق (٥/ ١٧٧)، رقم (٢٣٠١)، وأحمد (٤٥/ ٥٤٣، رقم ٢٧٥٦٢، و٥٦٦/ ٢٧٥٨٥، و٥٧٠/ ٢٧٥٩٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٦/ ١٢٩ ـ ١٣٠)، رقم (٣٣٥١ ـ ٣٣٥٢)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٩/ ٢٨٤)، رقم (٣٦٥٩)، و«شرح المعاني» (٣/ ٤٦)، رقم (٤٤٢٦، ٤٤٢٧)، وابن حبان (١٣/ ٣٢٢)، رقم (٥٩٨٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/ ١٨٣)، رقم (٤٦٣)، و«الشاميين» (٢/ ٣٢٤)، رقم (١٤٢٥)، وتمام (١/ ٢٣٧)، رقم (٥٧٢)، والبيهقي (٧/ ٤٦٤) ـ من طريق أبي داود فيهما ـ وغيرهم من ثلاث طرق عن مهاجر مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، عن مولاتها أسماء، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تقتلوا أولادكم سرّاً، فإن الغيل يدرك الفارس فيدعثره عن فرسه».

ولم يذكر المزي في «التحفة» (١١/ ٢٦٧)، رقم (١٥٧٧٧)، غير هذا، ولا وقفت عليه عند غيره، ولعل المؤلف اقتبسه من الديلمي، وذاك وقع له تداخل حديث في آخر، فإن أبا داود أسند حديث أبي هريرة ﵁ المتفق عليه المتقدم، قبل هذا بحديث، بلفظ: «العين حق»، ثم بعد ما يقارب من سطر أورد هذا الحديث بسنده ومتنه. هذا، مع احتمال السقط في نسخة أبي داود، والأول أقرب. والله أعلم.

ومهاجر ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٢٧)، وعليه قال ابن حجر في «التقريب» (٦٩٢٥): «مقبول»؛ أي: حيث يتابع، وهنا لم يتابع، بل عورض المتن بأحاديث صحيحة، كما بينه محققو «المسند».

(٣) بسكون الفاء، قال ابن قتيبة: «إنما يصح من العين أن يكون العائن يصيب بعينه، إذا تعجب من شيء أو استحسنه، فيكون الفعل لنفسه بعينه، لذلك سموا العين نفساً؛ لأنها تفعل بالنفس». «تأويل مختلف الحديث» (ص٤٧٨).

(٤) أخرجه الطيالسي (٣/ ٣١٧)، رقم (١٨٦٨)، ومن طريقه البزار [«كشف الأستار» =

= (٣٠٥٢)]، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» ـ مع «ظلال الجنة» (٣١١)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٧/ ٣٣٨)، رقم (٢٩٠٠)، وابن عدي (٤/ ١١٩)، والتيمي في «الحجة» (٢/ ٤٧٠)، رقم (٤٥٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٦٠)، رقم (٣١٤٤)، والعقيلي (٢/ ٢٣١)، وابن عدي من طرق أخرى عن طالب بن حبيب، عن عبدالرحمٰن بن جابر، عن جابر ﷺ مرفوعاً: «**أكثر من يموت من أمتي بعد كتاب الله ﷻ وقضائه وقدره بالأنفس**»، ولفظ الطيالسي في «مسنده: «جل من يموت..»، قال أبو داود: «يعني العين»، ونقله البخاري عن بعض أصحابهم، وبه قال البزار وغيره أيضاً.

قال البزار: «لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد»، وتعقبه ابن كثير في «التفسير» (٨/ ٢٠٦) بأنه روي عن جابر ﷺ من وجه آخر، وذكر ما تقدم من حديث علي بن أبي علي اللهبي، وله شاهد آخر سيأتي بيانه.

وهذا الحديث قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٨٤)، رقم (٨٤٢٣): «رجاله رجال الصحيح خلا الطالب بن حبيب بن عمرو، وهو ثقة»، وأقره عليه الصالحي في «سبل الهدى» (١٢/ ١٦٥)، وحسن إسناده الحافظ في «الفتح» (١٠/ ٢٠٠، ٢٠٤، ح٥٧٣٨، ٥٧٤٠)، واقتبس سياقه المؤلف كما هو، وفيه نظر، فإن طالب بن حبيب بن عمرو بن سهل بن قيس الأنصاري، ذكر له البخاري هذا الحديث، وقال: فيه نظر [«التاريخ الكبير» (٤/ ٣٦٠)، رقم (٣١٤٤)]، وعلى حكم البخاري وحديثه هذا ذكره العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٣١)، رقم (٧٨٠)، وقال الذهبي: «ضعف»، وذكر له ابن عدي (٤/ ١١٩)، رقم (٩٦٤) هذا الحديث، وآخر: «يا معاذ لا تكن فتاناً» خالف في بعض سياقه، وأصله محفوظ، ثم قال: «لا أعلم له من الحديث غير ما ذكرت، وأرجو أنه لا بأس به»، وأدرجه ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٤٩٢)، وعلى هذا الرأي قال ابن حجر (٣٠٠٧): «صدوق يهم»، وعليه حسن إسناده الألباني في «الصحيحة» (٧٤٧)، وحكم البخاري فيه هو الأقرب، وذلك جرح شديد منه ـ كما هو مقرر في المصطلح على ما استقرأه الذهبي ـ، فإن من يروي حديثين فقط، يخالف فيهما، وأحدهما منكر مثلَ هذا لا يعتبر به، وإن العين لَأقلُّ الأسباب في واقع موتى أمة محمد ﷺ.

وانظر: «تهذيب الكمال» (١٣/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣)، رقم (٢٩٥٦) و«الميزان» (٢/ ٣٣٣)، رقم (٣٩٧٠).

وله شاهد عن أسماء بنت عميس ﵄ مرفوعاً: «**نصف ما يحفر لأمتي من القبور من العين**». أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٤/ ١٥٥)، وفيه علي بن عروة الدمشقي، وهو كذاب، كما تقدم، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٨٤)، رقم (٨٤٢٢).

وفي الباب: عن ابن عمر(١)، وعامر بن ربيعة(٢)، وعائشة(٣)، وأسماء بنت عميس(٤)،

(١) هكذا ورد في نسخ «المقاصد»، وضبط في «د» بضم العين، ولم أقف عليه من حديث ابن عمر ﵄، وقال الديلمي (٢/٢٥٦/أ): «وفي الباب: . . ، وعبدالله بن عمرو»، فلعله ذاك، وتصحف في نسخ «المقاصد» بسقوط الواو. والله أعلم.
وحديث عبدالله بن عمرو ﵄: رواه أحمد (١١/٦٤١)، رقم (٧٠٧٠) من طريق رشدين بن سعد، عن الحسن بن ثوبان، عن هشام بن أبي رقية، عن عبدالله بن عمرو ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا حسد، والعين حق**».
قال ابن كثير في «التفسير» (٨/٢٠٧): «تفرد به أحمد»، وأعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١٧٢)، رقم (٨٣٩٠) بضعف رشدين بن سعد ـ وتقدمت ترجمته ـ، وقال: «بقية رجاله ثقات»، وتابعه عليه الألباني في «الصحيحة» (٧٨١)، وزاد محققو «المسند» أن هشام بن أبي رقية روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في «الثقات» [(٥/٥٠١)]، وكذا وثقه العجلي، وعده الدارقطني وغيره في تابعي أهل مصر.
وانظر: «معرفة الثقات» للعجلي ـ الدار (٢/٣٢٨)، رقم (١٨٩٩)، «المؤتلف» للدارقطني (٢/١٠٥٩)، «تعجيل المنفعة» (٢/٣٣٠)، رقم (١١٣٦)، «مغاني الأخيار» (٣/١٧٧)، رقم (٢٥٥٦).
(٢) سيأتي بتخريجه قريبا.
(٣) في الباب عنها ﵂ أحاديث؛ منها ما أخرجه البخاري (٥٧٣٨) ومسلم (٢١٩٥)، أنها قالت: «أمرني النبي ﷺ ـ أو: أمر ـ أن يسترقى من العين».
ومنها ما أخرجه أبو داود (٣٨٨٠) وعنه البيهقي (٩/٣٥١)، أنها قالت: «كان يؤمر العائن فيتوضأ، ثم يغتسل منه المعين». وصحح إسناده الألباني في «الصحيحة» (٢٥٢٢) على شرط الشيخين.
(٤) أخرجه ابن ماجه (٣٥١٠) ـ عن أبي بكر بن أبي شيبة، وهو في «المصنف» (ح٢٤٠٥٧) ـ والحميدي (ح٣٣٣) ـ ومن طريقه ابن قانع (٢/١٨٣)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/٣٢٥٧)، رقم (٧٥٠٦)، وغيرهما ـ، وابن راهويه (٥/٣٤)، رقم (٢١٣٧)، وأحمد (٤٥/٤٦٢)، رقم (٢٧٤٧٠)، وسعدان بن نصر في «جزئه» (٨٨) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٣/٥١٨)، رقم (١٠٧٢)، من طرق عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عروة بن عامر، عن عبيد بن رفاعة، أن أسماء بنت عميس قالت، [وقال الحميدي: عن أسماء بنت عميس، أنها قالت]: يا رسول الله! إن بني جعفر تصيبهم العين، أفأسترقي لهم؟ فقال: «**نعم، لو كان شيء سابقَ القدر لسبقته العين**».
=

وآخرين(١)

= وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٧/ ٧٣)، رقم (٧٤٩٥)، وأبو عبدالله بن منده في الأمالي [«مجالس من أماليه» (ح٢٠٠)] والبيهقي (٩/ ٣٤٨) من طريق أيوب، عن عمرو بن دينار به، مثل رواية الحميدي.
وإسناد أيوب بالوصل هو الذي رجحه الدارقطني في «العلل» (١٥/ ٣٠٤)، رقم (٤٠٥١)، وقال بأنه أصح.
وقال الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٣٢٩)، رقم (٦١): «هذا مما يتفرد به عمرو، وهو صحيح غريب».
وله طرق أخرى عن أسماء ﵄، إلا أنه لا يصح إلا من هذا الوجه، وسائر متابعاته لا تخلو من كلام، وإن كانت لا بأس بها في المتابعات في الجملة إن شاء الله، وروي من مرسل طاووس وحميد بن قيس المكي وغيرهما أيضاً.
وله شاهد عند مسلم (٢١٩٨) عن جابر بن عبدالله ﵄، قال: رخص النبي ﷺ لآل حزم في رقية الحية، وقال لأسماء بنت عميس: «ما لي أرى أجسام بني أخي ضارعة؟ تصيبهم الحاجة؟» قالت: لا، ولكن العين تسرع إليهم، قال: «ارقيهم»، قالت: فعرضت عليه، فقال: «ارقيهم».

(١) في الباب عن جماعة من الصحابة: منها عن أنس ﵁ عند مسلم (٥٨/ ٢١٩٦): «رخص رسول الله ﷺ في الرقية من العين والحمة والنملة».
وعن بريدة بن الحصيب ﵁ عنده (٢٢٠)، وعن عمران بن حصين ﵄ عند البخاري (٥٧٠٥)، بلفظ: **«لا رقية إلا من عين أو حمة»**.
وعن أم سلمة ﵄ عند الشيخين (البخاري: ٥٧٣٩، ومسلم: ٥٩/ ٢١٩٧، واستدركه عليهما الحاكم ٤/ ٢١٢، ٤١٤): أن النبي ﷺ رأى في بيتها جارية في وجهها سفعة، فقال: «استرقوا لها، فإن بها النظرة». واللفظ للبخاري
وقال ابن كثير في «التفسير»: «٨/ ٢٠١» في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١]: «في هذه الآية دليل على أن العين إصابتها وتأثيرها حق ـ بأمر الله ﷻ ـ، كما وردت بذلك الأحاديث المروية من طرق متعددة كثيرة»، فساق الأحاديث عن أنس، وبريدة بن الحصيب، وعمران بن الحصين، وأبي ذر، وحابس التميمي، وابن عباس، وسهل بن حنيف، وأبي أمامة بن سهل بن حنيف، وسهل بن حنيف، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وأسماء بنت عميس، وعائشة، وعامر بن ربيعة، وجابر، وعبدالله بن عمرو، وعلي ﵃، وهي بين الصحيح والحسن والضعيف والواهي.
وفي الباب كذلك عن عبدالله بن جراد عند الديلمي (٢/ ٢٥٦/ ب)، وأبي أمامة الصدي بن عجلان عند الطبراني في «الكبير» (٨/ ١٦٤)، رقم (٧٦٨٦) وكلاهما =

ولابن السني والبزار؛ من حديث أنس رفعه: **«من رأى شيئاً فأعجبه، فقال: «ما شاء الله، لا قوة إلا بالله» لم يضره»**(١).

= ضعيفان، وأورد الألباني جملة من أحاديث الباب في «الصحيحة» (٧٣٧، ٧٨١، ٩٩٢، ٢٥٧٢، ٢٥٧٦، ٢٩٤٩).

(١) أخرجه البزار [«كشف الأستار» (٣/ ٤٠٤)، رقم (٣٠٥٥)، و«إتحاف الخيرة» (٤/٤٦٠)، رقم (٢/٣٩٣٦)]، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٠٧)، وابن عدي (٣/ ٣٢٥)، وزاد ابن السني: «(لم يضره العين)؛ يعني: لا يصيبه العين)، وفيه الحجاج بن نصير ـ وهو ضعيف ـ عن أبي بكر الهذلي ـ وهو متروك، كما تقدما ـ، وبهما أعله البوصيري في «الإتحاف»، وبالهذلي وحده وهاه ابن عدي، وكذا الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١٨٧)، رقم (٨٤٣٢). والله أعلم.

وله طريق أخرى عند أبي يعلى ـ كما في «إتحاف الخيرة» (٤/ ٤٦٠)، رقم (١/٣٩٣٦)، و«المطالب العالية» (١٥/٢٨)، رقم (١/٣٦٥٥) ـ وابن السني في «اليوم والليلة» (٣٥٧)، والطبراني في «الأوسط» (٤/ ٣٠١)، رقم (٤٢٦١)، (٦/ ١٢٦)، رقم (٥٩٩٥)، و«الصغير» (١/ ٣٥٢)، رقم (٥٨٨)، والمحاملي في «الأمالي» ـ رواية ابن مهدي (١/ ١٦١)، رقم (٣١١) ـ ومن طريقه الخطيب (٣/ ٤١٦ ـ ٤١٧)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٢١٢، رقم ٤٠٦٠، ٦/ ٢٩٢، رقم ٤٢٠٧)، و«الدعوات الكبير» (٢/ ١٩٩)، رقم (٥٦٦)، من طرق عن عمر بن يونس الحنفي، عن عيسى بن عون بن حفص بن الفرافصة الحنفي، عن عبدالملك بن زرارة، عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما أنعم الله ﷻ على عبد نعمة من أهل ومال أو ولد، فيقول «ما شاء الله لا قوة إلا بالله»، فيرى فيه آفة دون الموت»**، وكان يتأول هذه الآية: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]. اللفظ لأبي يعلى، وهي متقاربة.

وعبدالملك بن زرارة، وعيسى بن عون: قال الأزدي: «لا يصح حديثهما»، وجهَّل أبو حاتم الرازي عيسى بن عون، ونُسِب عند ابنه بـ: «عيسى بن عون بن عمرو بن حفص بن الفرافصة»، ووثقه ابن معين، كما في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٨٣)، رقم (١٥٦٧)، وترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» بترجمتين (٦/ ٣٩٦، رقم ٢٧٦١، ٦/ ٤٠٥، رقم ٢٧٩٦)، أشار في ثانيهما لهذا الحديث، وسكت عنه وعن حديثه، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٣٥).

وأما عبدالملك بن زرارة: فلم يذكر إلا برواية هذا الحديث، من رواية عيسى بن عون عنه، وعليه قال الأزدي: «لا يصح حديثه». وانظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٥٠)، رقم (١٦٥٦)، و«الميزان» (٢/ ٦٥٥)، رقم (٥٢٠٦)، (٣/ ٣١٩)، رقم (٦٥٩٣)، و«اللسان» (٥/ ٢٦٢)، رقم (٤٩٠٩)، وبه ضعفه الهيثمي في «مجمع الزوائد» =

وفي حديثٍ عن عامر بن ربيعة: **«فليدع بالبركة»**(١)

وسيأتي في «الفاتحة» من «الفاء»: **«إن الفاتحة وآية الكرسي وتمام ثمان آيات للعين»**(٢).

= (١٠/ ٢٠٤)، رقم (١٧١٥١)، وبالراويين معاً أعله المناوي في «فيض القدير» (٤٢٩/٥)، رقم (١١٨١٠)، وجزم بضعف إسناده في «التيسير» (٢/ ٣٤٤)، وأقره عليهما الألباني في «الضعيفة» (٢٠١٢).

ورواه ابن أبي الدنيا في «الشكر» (ح١) ـ ومن طريقه غير واحد ـ عن الحسن بن الصباح، عن عمر بن يونس؛ قال: حدثنا عيسى بن عون الحنفي، عن حفص بن الفرافصة الحنفي، عن عبدالملك بن زرارة، عن أنس ﷺ. وفيه وهم باستبدال «بن» إلى «عن»، ثم زيدت النسبة في الوسط، والمحفوظ هو الأول.

(١) حديث عامر بن ربيعة ﷺ في أنه عان سهل بن حنيف ﷺ، فضرب النبي ﷺ صدر سهل، وقال: «باسم الله، اللَّهُمَّ أذهب حرها وبردها ووصبها»، قم بإذن الله» فقام، ثم قال رسول الله ﷺ: **«إذا رأى أحدكم من نفسه أو ماله أو أخيه شيئاً يعجبه فليدع بالبركة، فإن العين حق»**، وفي لفظ: **«فليبركه»**، وفي أخرى **«فليبرك»**. أخرجه أحمد (٢٤/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦)، رقم (١٥٧٠٠)، وابن أبي شيبة (١٢/ ١٠٠ ـ ١٠٢)، رقم (٢٤٠٦٠) ـ وعنه أبو يعلى (١٣/ ١١٩)، رقم (٧١٩٥) ـ والنسائي في «الكبرى» (٩/ ٣٨٠)، رقم (١٠٨٠٥)، والطحاوي في «المشكل» (٧/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩)، رقم (٢٩٠١)، وابن السني في «اليوم والليلة» (ح٢٠٦)، والحاكم (٤/ ٢١٥ ـ ٢١٦)، والضياء في «المختارة» (٣/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨)، رقم (٢١١ ـ ٢١٣) من طريق عبدالله بن عيسى، عن أمية بن هند بن سعد بن سهل بن حنيف، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة ﷺ، عن أبيه ﷺ به. وعند ابن ماجه (٣٥٠٦) منه قوله: «العين حق».

وصحح إسناده الحاكم، وقال الدارقطني [«أطراف الغرائب» (٤/ ٢٣٥)، رقم (٤١٥٢)]: «تفرد به عبدالله بن عيسى، عن أمية بن هند، عن عبدالله بن عامر عن أبيه»، وأمية بن هند: مقبول ـ أي: حيث يتابع [«التقريب» (٥٦٠)]، وبه ضعفه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٨٦)، رقم (٨٤٣٠)، وقال: «هو مستور، ولم يضعفه أحد، وبقية رجاله رجال الصحيح»، ويشهد له حديث سهل بن حنيف الآتي قريباً، وفيه: «علام يقتل أحدكم أخاه؟ ألا بَرَّكت! إن العين حق..»، وفي لفظ: «..، **أو صاحبه، ألا يدعو بالبركة!**»، وفي آخر: «علام يقتل أحدكم أخاه، من رأى ما يعجبه فليدع بالبركة»، وفي آخر منه: «ما يمنع أحدكم إذا رأى من أخيه ما يعجبه من نفسه أو في ماله أن يبرك عليه؟ فإن العين حق»، وهو حديث صحيح، وبه يكون هذا الحديث أيضاً من الصحيح لغيره. والله أعلم.

(٢) سيأتي قريباً (ح٧٤٣)، إن شاء الله.

وللديلمي عن أنس رفعه: «**شفاء من العين الصابية**(١) **أن يقال على ماء في إناء نظيف ـ وتسقيه منه وتغسله وتلقنه**(٢) **ـ: عبس عابس، بشهاب قابس**(٣)**، رددت العين من الْمَعِين**(٤) **إليه، وإلى أحب الناس عليه، ﴿فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ﴾** [الملك: ٣] **الآية**»(٥).

والثابت: أمر المصيب بغسل أطرافه ومغابنه(٦)، ثم صبه على المصاب(٧)، كما أوضحته في «الأمالي».

---

(١) كذا في «أ، م، د»، و«مسند الفردوس»، وفي «ز»: «الضايبة»، وفي نسخ مساعدة و«الفردوس»: «الصائبة». وكذا هو في «الفردوس» و«مسنده» بلفظ: «**شفاء العين**»، دون كلمة «من».

(٢) في (الفردوس): «على أي إناء نظيف»، وفيه و«مسنده» معاً: «ويسقيه منه، ويغسله، ويلقنه».

(٣) العابس: هو الغضبان المقطب وجهه من الغضب. و«القابس»: المشتعل. وهي في أصلها صفة من صفات النار، ثم تستعار لما أشبهها بوجه. انظر: «معجم مقاييس اللغة» (ص٧٠٣، ٨٤١).

(٤) في (أ، ز، ق)، و(الفردوس): «العين»، ولفظ «الفردوس»: «رددت العين قابس من العين»، والمثبت من (م، د) ونسخ مساعدة، و«مسند الفردوس»، وهو الصواب، وضبط في بعضها بالشكل.
ويعني به العاين الذي أصاب بعينه، وقال الديلمي في «المسند»: «المعين والمعيون: الذي أصابته العين، والفاعل عاين؛ يعني: يغتسل المعين ببقية الماء الذي يشرب منه».

(٥) «الفردوس» (٢/ ٣٥٧)، رقم (٣٥٩٦) عن أنس ﷺ، ولم يسنده ابنه (٢/ ١٩٢/ أ).

(٦) جمع المغبن؛ يعني: الإبط، وما بين الأنثيين وأصول الفخذين، مما لا تظهر للهواء من الجسد، وأصول المغابن هي المذاكير، ويقال لها «الرفغ» أيضاً، وقيل بأنها خاصة بالإبل والناس. والله أعلم.
وانظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/ ٢٦٢)، وللحربي (١/ ٣٠، ١٩٥)، ولابن الجوزي (١/ ٤٠٦).
ولم أقف على ذكر غسل المذاكير في شيء من الروايات، وإنما الوارد في حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف ﷺ غسل داخلة الإزار، وقال مالك: «داخلة الإزار: التي تحت الإزار مما يلي الجسد»، وقال أبو عبيد: أراد بداخلة إزاره طرف إزاره الداخل الذي يلي جسده.
انظر: «شرح مشكل الآثار» (٧/ ٣٣٤)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٩/ ٣٥٢).

(٧) هو في حديث أبي أمامة أسعد بن سهل بن حنيف في قصة أبيه مع عامر بن ربيعة ﷺ. =

= أخرجه **مالك** (٥/ ١٣٧٣)، رقم (٣٤٦٠/ ٧٣٥)، ومن حديثه ابن وهب في «الجامع» (٦٤٢)، والنسائي في «الكبرى» (٧/ ١٠٢)، رقم (٧٥٧٢)، والطحاوي في «المشكل» (٧/ ٣٣٤)، رقم (٢٨٩٥)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (١/ ١٣٥)، رقم (١٣١)، والطبراني في «الكبير» (٦/ ٧٩)، رقم (٥٥٧٥)، والبيهقي في «الدلائل» (٦/ ١٦٣)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١٢/ ١٦٣)، رقم (٣٢٤٥) وغيرهم، ورواه ابن وهب في «الجامع» (٦٤٢) ـ ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٦/ ٨٠)، رقم (٥٥٧٧)، والحاكم (٣/ ٤١١ ـ ٤١٢)، والبيهقي (٩/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣) ـ عن **يونس بن يزيد الأيلي**، وأخرجه ابن ماجه (٣٥٠٩)، والنسائي في «الكبرى» (٧/ ١٠١)، رقم (٧٥٧١)، (٩/ ٨٨)، رقم (٩٩٦٥)، والطحاوي في «المشكل» (٧/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤)، رقم (٢٨٩٤)، وأبو أحمد في «الكنى» (٢/ ١٦)، والخرائطي في «المكارم» (١٠٧٢)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ٢٨٣)، رقم (٩٣٦)، والبيهقي (٩/ ٣٥١) وغيرهم من طريق **سفيان بن عيينة**، وأخرجه ابن حبان (٦١٠٦) من طريق **إسحاق بن يحيى الكلبي**، وأحمد (٢٥/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦)، رقم (١٥٩٨٠) من طريق **أبي أويس المدني**، وعبدالرزاق (١١/ ١٤)، رقم (١٩٧٦٦) ـ ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٦/ ٧٩)، رقم (٥٥٧٤) ـ والنسائي في «الكبرى» (٩/ ٨٨)، رقم (٩٩٦٦) وغيرِه من طريق ابن عيينة، كلاهما (ابن عيينة، وعبدالرزاق) عن **معمر**، وأخرجه ابن أبي شيبة (١٢/ ١٠٢ ـ ١٠٣)، رقم (٢٤٠٦١) ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٦/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣) ومقرونا بأخيه عثمان الطبراني في «الكبير» (٦/ ٨١)، رقم (٥٥٧٨) ـ والطحاوي في «المشكل» (٧/ ٣٣٥)، رقم (٢٨٩٦) من طريق **ابن أبي ذئب**، والطحاوي في «المشكل» (٧/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧)، رقم (٢٨٩٨ ـ ٢٨٩٩)، والطبراني في «الكبير» (٦/ ٨١)، رقم (٥٥٩٨٦/ ٨١/ ٥٥٩٨) من طريق **عقيل بن خالد**، وفي «مسند الشاميين» (٤/ ١٦١)، رقم (٣٠٠٢) من طريق **شعيب بن أبي حمزة**، وفي «الكبير» أيضاً (ح٥٥٧٣) من طريق **إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع**، و(٦/ ٨٠)، رقم (٥٥٧٦) من طريق **معاوية بن يحيى الصدفي**، والحاكم (٣/ ٤١٠ ـ ٤١١) من طريق **الجراح بن منهال**، **جميعهم**: عن الزهري عن أبي أمامة ﷺ به، وفيه ـ واللفظ لمالك ـ: أن رسول الله ﷺ تغيظ على عامر بن ربيعة ﷺ، وقال: «علام يقتل أحدكم أخاه؟ ألا بركت! اغتسل له»، فغسل عامر وجهه ويديه، ومرفقيه وركبتيه، وأطراف رجليه، وداخلة إزاره في قدح، ثم صب عليه. «فراح سهل مع الناس، ليس به بأس». وفي لفظ لابن وهب عن مالك: «قال مالك: سألت ابن شهاب؛ كيف غسل عامر لسهل حين أصابه بالعين؟، فقال: غسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخلة إزاره، قال: ثم صب على سهل بن حنيف، فراحَ ليس به بأس». =

= وفي لفظ ابن عيينة، ومعمر - واللفظ لابن عيينة -: «علام يقتل أحدكم أخاه، إذا رأى أحدكم من أخيه ما يعجبه، فليدع له بالبركة» ثم دعا بماء، فأمر عامراً أن يتوضأ، فغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، وركبتيه، وداخلة إزاره، وأمره أن يصب عليه. قال سفيان: قال معمر، عن الزهري: وأمره أن يكفأ الإناء من خلفه.

ولمعمر: ثم أمره يغسل له، فغسل وجهه وظاهر كفيه ومرفقيه، وغسل صدره وداخلة إزاره وركبتيه وأطراف قدميه، ظاهرهما في الإناء، ثم أمر به فصب على رأسه، وكفأ الإناء من خلفه - حسبته قال: وأمره فحسى منه حسوات - فقام فراح مع الراكب. فقال له جعفر بن برقان: «ما كنا نعد هذا إلا جفاء»، فقال الزهري: «بل هي السُّنَّة».

وفي لفظ عقيل بن خالد، وابن أبي ذئب، وشعيب، وإسحاق بن يحيى، ويونس بن يزيد - عند الطبراني والبيهقي -، ويحيى بن سعيد الأنصاري فيما علقه البيهقي وغيره، والجراح بن المنهال؛ ينتهي المسند عند قوله: «فاغتسل له عامر»، ثم قالوا عن الزهري - واللفظ ليونس -: «الغسل الذي أدركنا علماءنا يصفونه: أن يؤتى الرجل الذي يعين صاحبه بالقدح فيه الماء، فيمسك له مرفوعاً من الأرض، فيدخل الذي يعين صاحبه يده اليمنى في الماء فيصب على وجهه صبة واحدة في القدح، ثم يدخل يده اليسرى في الماء فيغسل يده اليمنى إلى المرفق بيده اليسرى صبة واحدة في القدح، ثم يدخل يده اليمنى فيغسل يده اليسرى صبة واحدة إلى المرفق في القدح، ثم يدخل يديه جميعاً في الماء صبة واحدة في القدح، ثم يدخل يده فيمضمض ثم يمجه في القدح، ثم يدخل يده اليسرى فيغترف من الماء فيصبه على ظهر كفه اليمنى صبة واحدة في القدح، ثم يدخل يده اليسرى فيصب على مرفق يده اليمنى صبة واحدة في القدح، وهو ثاني يده إلى عنقه، ثم يفعل مثل ذلك في مرفق يده اليسرى، ثم يفعل ذلك في ظهر قدمه اليمنى من عند الأصابع واليسرى كذلك، ثم يدخل يده اليسرى فيصب على ركبته اليمنى، ثم يفعل باليسرى مثل ذلك، ثم يغمس داخلة إزاره اليمنى في الماء، ثم يقوم الذي في يده القدح بالقدح فيصبه على رأس المعيون من ورائه، ثم يكفأ القدح على وجه الأرض من وراءه»، وفي لفظ ابن أبي ذئب وغيره بعض الخلاف في الوصف، وزيد عند غير واحد منهم: أنه لا يضع القدح على الأرض حتى يفرغ. وزاد شعيب: أن المعين يحسو - أي: يشرب - منه حسوات، ثم يتمضمض. . .

وأسنده ابن عبدالبر في «التمهيد» من طريق ابن أبي ذئب، وقال: «هذا أحسن شيء في تفسير الاغتسال».

والحديث عند مالك (٥/ ١٣٧٢، ٣٤٥٩)، رقم (٧٣٤) - وعنه لدى ابن وهب في «الجامع» (٦٤١)، والنسائي في «الكبرى» (٧/ ١٠١)، رقم (٧٥٧٠)، والطحاوي في =

ومما جرب لمنع الإصابة من العين: تعليق خشب السِبِسْتان[1] وهو شجر الْمُخَيَّط، وكذا بلغني عن الولي ابن العراقي[2] أنه لم يكن يفارق رأسه واقتفيت أثره فيه[3].

= «المشكل» (٧/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥)، رقم (٢٨٩٥)، وابن حبان (٦١٠٥) وغيرهم ـ عن محمد بن أبي أمامة، عن أبيه به نحوه، وفيه الأمر بالوضوء، دون بيان صفته، وهو على ما فسر في رواية ابن عيينة وغيره.

ومما تقدم يتجه أن صفة الغسل في الحديث إما مرسل عند الزهري بإجماله ـ كما وقع في رواية مالك وغيره ـ، ويحتمل الوصل بالإسناد المذكور أيضاً، وإما هو من رواية الزهري عن مشايخه من العلماء، وهذا هو التفصيل الذي ورد في رواية من تقدم ذكرهم، وعليه كان الإمام أحمد يرجح روايات عقيل ويونس في السياقات الطويلة، حيث يقول في «العلل» (٢/ ٣٤٨)، رقم (٢٥٤٣): «أصحاب الزهري لكل واحد منهم علة، إلا أن يونس وعقيلاً يؤديان الألفاظ، وشعيب بن أبي حمزة، ومالك أثبت في كل شيء، . . .»، وقد استدل مسلم في «التمييز» (ص١٥٥ ـ ١٥٧، ح١٠٩ ـ ١١٠) بمثل هذا التفصيل لترجيح رواية غير مالك عليه، وهنا لم يرد تفصيل الغسل بإجماله الأول مرفوعاً إلا من رواية معمر وسفيان وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وغير الثلاثة لا يسنده إجمالاً، ولا تفصيلاً، ومن فصل فيها ذكره عن الزهري عن علمائهم، كما تقدم. والله أعلم.

ثم إن معمراً زاد في حديثه ذكر حسو المعين منه ـ وهو الشرب ـ على التوهم والحسبان ـ كما ذكر، ولم يرد عند غيره، وإنما ذكره شعيب بن أبي حمزة ويحيى بن سعيد الأنصاري في التفصيل الذي روياه عن الزهري عن العلماء. والله أعلم.

(١) في (أ): «السبسبَان» بالبائين، وهو خطأ، والتصويب من: «ز، م، د» وغيرها، وكتب اللغة.

و«سِبِستان» ـ بكسرتين ـ: فارسية، وهو شجر المخيط ـ مثل جميز وقبيط ـ، ويقال له أيضاً: «المخاطة» ـ كثمامة ـ، وشجرة الحر، وهو شجر يثمر ثمراً لزجاً يؤكل، تعرف بأطباء الكلبة، شبهت بها، وأصلها بالفارسية «سك ستان»، فـ «سك»: الكلب، و«ستان» الطبيب. ويعني: الدافع والمضاد للكَلَبة، والله أعلم. انظر: «القاموس المحيط» (ص٦٨٧)، «تاج العروس» (٤/ ٥٤٦)، (٢٠/ ٩٣ ـ ٩٤)، «المعجم الوسيط» (٢/ ٨٥٧).

(٢) هو: ولي الدين أبو زرعة أحمد بن الحافظ الشهير زين الدين أبي الفضل العراقي (٦٦٢ ـ ٧٢٦).

(٣) ما ذكره المؤلف: نوع من التميمة المحرمة شرعاً، وهو زلة عالم ـ عفا الله عنهما ـ، ولعل لهما تأويلاً، أو شبهة يعذرهما الله بذلك، والتبرك بالشجر وما أشبهه، وكذا =

= الاستشفاء بلبس شيء أو تعليقه، أو لبسه للوقاية من عين أو واهنة أو غير ذلك من الأسقام كل ذلك معدود من أقسام الشرك في حكم الشارع الحكيم، والنصوص به مستفيضة، ومن ذلك ما أخرجه أحمد (٢٨/ ٦٣٦ ـ ٦٣٧)، رقم (١٧٤٢٢)، والحارث [«بغية الباحث» (٢/ ٦٠٠)، رقم (٥٦٣)] والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٣١٩)، رقم (٨٨٥)، والحاكم (٤/ ٢١٩) عن عقبة بن عامر الجهني ﵁، أن رسول الله ﷺ أقبل إليه رهط، فبايع تسعة وأمسك عن واحد، فقالوا: يا رسول الله! بايعت تسعة وتركت هذا؟ قال: «إن عليه تميمة!»، فأدخل يده فقطعها، فبايعه، وقال: «من علق تميمة فقد أشرك». وإسناده قوي، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٤٩٢).

وعنه ﵁ عند ابن وهب في «الجامع» (ح٦٦٢)، وأحمد (٢٨/ ٦٢٣)، رقم (١٧٤٠٤)، وأبي يعلى (٣/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦)، رقم (١٧٥٩)، وابن حبان (٦٠٨٦)، والحاكم (٤/ ٢١٦، ٤١٧)، والبيهقي (٩/ ٣٥٠) وغيرهم أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «من تعلق تميمة، فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعة، فلا ودع الله له». وفي إسناده خالد بن عبيد المعافري؛ لم يوثقه غير ابن حبان، ولكنه توبع عليه من ابن لهيعة عند ابن عبدالحكم في «فتوح مصر» (ص٢٨٩)، فيتقوى بعضهما ببعض، وسيما أن حديث عقبة المتقدم جيد الإسناد، ولابن وهب في «الجامع» (ح٦٦٥)، وابن أبي شيبة (ح٢٣٩٣١) ـ بإسناد صحيح ـ عن عقبة بن عامر ﵁، في التمائم: «إنها أينما وضعت من الإنسان فإن موضعها شرك».

وللبخاري (ح٣٠٠٥)، ومسلم (٢١١٥)، ـ من طريق مالك (٥/ ١٣٧١، ٣٤٥٦)، رقم (٧٣٣) ـ عن أبي بشير الأنصاري ﵁، أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، قال: فأرسل رسول الله ﷺ رسولاً ـ والناس في مبيتهم ـ: «لا يبقين في رقبة بعير قلادة من وتر أو قلادة إلا قطعت». قال مالك: «أرى ذلك من العين». وتأولت بعض ذلك عائشة ﵄، فقالت: «التميمة ليست ما تعلق بعد البلاء، إنما التميمة ما علق قبل البلاء لدفع المقادير». أخرجه أبو عوانة ـ كما في «إتحاف المهرة» (١٧/ ٤٩١)، رقم (٢٢٦٧٧) ـ وحرب النسائي في «مسائله» (٢/ ٨١٨)، والحاكم (٤/ ٢١٧) ـ وصححه على شرط الشيخين، وحسبه مرفوعاً، بياناً للتميمة المحرمة ـ، والبيهقي (٩/ ٣٥٠) وغيرهم بإسناد صحيح.

وهو تأويل منها ﵄، وغيرها من الصحابة ﵃؛ كابن مسعود، وعمران بن حصين، وعقبة بن عامر اعتبروا كلتا الصورتين من التميمة المحرمة الشركية، وقولهم أقرب لظاهر النص، وأقرب لمقصد الشرع من حماية جناب التوحيد، والذي لم يقبل الرسول ﷺ فيه مثل «ما شاء الله وشئت»، وذا عنده من العظائم. وبناء على توارد تلك النصوص الصحيحة ووضوحها شدد العلماء في القضية، واعتبروه من الكبائر الموبقات ـ وإن كان ذهب بعضهم؛ كأبي عبيد إلى اعتبارها من الشرك دون الشرك ـ، =

حرف الغين المعجمة

٧٣٦ حديث: **«الغرباء ورثة الأنبياء، ولم يبعث الله نبياً إلا وهو غريب في قومه»**.

في نسخة سمعان بن المهدي، عن أنس مرفوعاً، وهو باطل(١).

ويروى: «**أكرموا الغرباء، فإن لهم شفاعة يوم القيامة، لعلكم تنجون بشفاعتهم**».

أخرجه الديلمي [ق١٣١/ب] عن أبي سعيد مرفوعاً، في حديث أوله: «**الغريب في غربته كالمجاهد في سبيل الله**»(٢).

= ومنهم من اعتبره من فروع كبيرة السحر، مع ملاحظة التفريق بين الجاهل وغيره عند الحكم، والله الموفق. وعلى سبيل المثال راجع: «المنهيات» للحكيم الترمذي (ص٦٥)، «الترغيب والترهيب» للمنذري (٤/١٥٦ ـ ١٥٧)، النهاية لابن الأثير (١٨٥/١)، «الكبائر» للذهبي (ص٤٦ ـ ٤٧)، «الزواجر» لابن حجر الهيتمي (١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤)، «تيسير العزيز الحميد» (١/ ٢٩٨ ـ ٣٣٨).

(١) فإن نسخة سمعان نسخة مكذوبة، كما تقدم، وكذا أبطله جمع من الأئمة، ومن المقرر المعلوم أنه لم يبعث نبي إلا في قومه، إلا ما كان من لوط ﷺ، ففي أصهاره، والله أعلم.
انظر: «الجد الحثيث» (ح٣٠٢)، «الأسرار المرفوعة» (ح٣٠٩)، «كشف الخفاء» (٧٧/٢)، رقم (١٨٠٠).

(٢) أخرجه الديلمي (٢/٢٦٦/ب) [«زهر الفردوس» (٢/ ٣٢٣)] من طريق أبي نعيم، ورمز له بـ «حل، مسند» ـ ويعني «الحلية»، ولم أقف عليه فيه ـ، بلفظ: «**الغريب في غربته كالمجاهد في سبيل الله، يرفع الله له بكل قدم درجة، ويكتب له خمسين حسنة، الغريب إن مات في غربته له الجنة، ...**».
وفيه شيخ أبي نعيم؛ محمدُ بنُ عبدالرحمٰن بن الفضل بن الحسين، أبو بكر التميمي الجوهري الخطيب: ترجم له أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٩٤) ـ واقتبسه عنه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢٦/ ٤٦٥) ـ وقال: «صاحب التفاسير والقراءات، توفي =

وعنده من حديث ابن عباس رفعه: **«الغريب إذا مرض فنظر عن يمينه وعن شماله وعن أمامه ومِنْ خلفه فلم ير أحداً يعرفه[(١)] غفر الله له ما تقدم من ذنبه»**[(٢)].

وكذا عنده بلا سند عن ابن عباس أيضاً، رفعه: **«من أكرم غريباً في**

= بعد ٣٦٠هـ»، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مستور. وشيخه ابن عقدة الكوفي: حافظ، ولكنه رافضي متهم بالوضع للشيوخ، ثم روايتها عنهم، كما تقدم [٥٢٨، ٧١٤]، وسائر رواته ثقات، فالآفة من ابن عقدة، والله أعلم.

والحديث أورده ابن حجر الهيتمي في «الفتاوى الحديثية» (١/ ١٢٤/س: ١٥٦) مع تاليه في غيرهما، فقال: «هذه الأحاديث كلها كذب موضوعة، لا يحل رواية شيء منها إلا لبيان أنها كذب مفترى على النبي ﷺ، كما أفاد ذلك الحافظ السيوطي شكر الله سعيه».

(١) في (أ، ز، د): «يرفعه»، وفي (م): «يرقبه»، والمثبت من «مسند الفردوس»، و«زهره»، ونسخ مساعدة.

(٢) أخرجه الديلمي (٢/ ٢٦٦/ب) [«الزهر» (٢/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)] والرافعي في «تاريخ قزوين» (٤/ ١٧٠).

من طريقين عن عبدالله بن حمزة الزبيري، عن يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري، عن أيوب الثقفي، عن محمد بن داود [وللرافعي: محمد بن زياد]، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما. وإسناده مسلسل بالعلل:

١، ٢ ـ محمد بن داود، والراوي عنه؛ أيوب الثقفي: ذكر الألباني في «الضعيفة» (٣٩٦٦) أنه لم يعرفهما، وأما محمد بن زياد ـ كما ورد عند الرافعي ـ: فاستظهر أن يكون محمد بن زياد اليشكري الطحان الكوفي، وقد كذبوه [«التقريب» (٥٨٩٠)]، وتقدمت ترجمته (ح١٥٥).

٣ ـ يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري: حافظ واه، يشبه بالواقدي، ووهم من قواه، كما تقدم.

٤ ـ عبدالله بن حمزة ـ أخو إبراهيم بن حمزة ـ الزبيري: لم يوثق، وليس بالمشهور ـ كما قال الذهبي وغيره ـ، ووهمه الدارقطني في حديث انقلب عليه إسناده. وانظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٩)، رقم (١٧١)، «العلل للدارقطني (١/ ١٢٢، ١٨٠)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٩/ ١٧٦)، رقم (٢٧٦).

وبقية رواته محتج بهم، ولعل الآفة من يعقوب الزهري، فإنه مشهور بالإنكار والإغراب عن الثقات والضعفاء والمجاهيل، كما تقدم في ترجمته (ح٥١٦). والله أعلم.

غربته وجبت له الجنة»[١]، ولا يصح شيء من ذلك[٢]

ولأحمد ـ بسند فيه ابن لهيعة ـ من حديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً: «**الغرباء ناس قليلون صالحون**»[٣]

---

(١) «الفردوس» (٣/ ٥٧٥)، رقم (٥٨٠٤)، ولم أقف عليه في «مسنده»، وفيه تداخل بين الحروف.

(٢) يعني به البطلان، كما تقدم من حال أسانيدها، وهذا هو منهج الحافظ السخاوي في الأباطيل والواهيات، وقد تقدم له نظائر، وكل ما ورد في فضل الغريب لمطلق غربته باطل. والله أعلم.

(٣) رواه ابن المبارك في «الزهد» (ح٧٧٥)، وأحمد (١١/ ٢٣٠، رقم ٦٦٥٠، ١١/ ٦٤٣، رقم ٧٠٧٢) عن الحسن بن موسى، وقتيبة، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٥١٧/٢) عن أبي الأسود ويحيى بن بكير، والطبراني في «الأوسط» (٩/ ١٤)، رقم (٨٩٨٦) من طريق عبدالله بن يوسف التنيسي، ومحمد بن وضاح في «البدع» (١٢٣/٢)، رقم (١٦٨) من طريق أبي صالح كاتب الليث، والطبراني في «الكبير» (١٣/ ٣٦٣ ـ ٣٦٥)، رقم (١٤١٧٨)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (ح٢٠٣) من طريق عبدالله بن يزيد المقرىء، كلهم: عن ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن جندب بن عبدالله العدواني، عن سفيان بن عوف القارئ، عن عبدالله بن عمرو بن العاص ﵄، قال رسول الله ﷺ: «**طوبى للغرباء**»، قيل: ومن الغرباء يا رسول الله؟ قال: «**ناس صالحون قليل في ناس سوء كثير، من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم**». الحديث.
وأعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٥٤٥)، رقم (١٢١٩١) ـ كالمؤلف ـ بابن لهيعة، والحديث عند غير أحمد من رواية العبادلة عن ابن لهيعة، وحديثهم عنه صالح، بشرط خلوه عن التدليس والنكارة ـ كما تقدم ـ وهنا كلاهما منتفيان، والحارث بن يزيد وجندب بن عبدالله لم يوثقهما غير العجلي وابن حبان.
وحسنه لغيره محققو «مسند أحمد» بالمتابعات والشواهد، وصححه الألباني في «الصحيحة» (ح١٦١٩) بما رواه ابن عساكر (٤١/ ٣٢٦) من طريق علي بن الحسن بن عبدالمؤمن بن يحيى الخولاني، نا أبو جعفر محمد بن سليمان بن داود بن عيسى المنقري البصري، عن معاذ بن أسد ـ كاتب ابن المبارك ـ عن ابن المبارك، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي عبدالرحمٰن المعافري، عن سفيان بن عبدالله الثقفي، عن عبدالله بن عمرو ﵄. وقال: «ومن الظاهر أن ابن لهيعة كان عنده فيه إسنادان، فرواه عنه ابن المبارك مرة بهذا ومرة بهذا، وبه صح الحديث، والحمد لله». كذا قال الشيخ ﵀، والراوي عن معاذ بن أسد، ومن روى عنه كلاهما ترجم لهما ابن عساكر (٥٣/ ١١٩ ـ ١٢٠، رقم ٦٤١٤، و٤١/ ٣٢٥، رقم ٤٨٤٢) دون أن يذكر فيهما ما يدل على جرح أو تعديل، والظاهر أن فيه وهماً، دخل فيه =

٧٣٧ حديث: «غسل الإناء وطهارة الفناء[1] يورثان الغنى».

أورده الديلمي، ثم ابنه في «مسنده» بلا إسناد، عن أنس مرفوعاً[2]

= إسنادٌ في إسنادٍ، وأين كان ابنُ المبارك في «الزهد» وسائرُ أصحابه الثقات، والثقاتُ من أصحاب ابن لهيعة من هذا الإسناد القوي. والله أعلم.

وله عند الطبراني في «الكبير» (١٣/ ٣٦٣)، رقم (١٤١٧٨) إسناد آخر؛ من رواية الطبراني عن الدبري، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

وهذا الإسناد لم يعتمده محققو الجزء المذكور من «المعجم»، وشككوا فيه لغرابته، وعدم وجود الحديث في «مصنف عبدالرزاق»، بينما اعتمده المنذري في «الترغيب» (٤/ ٦٤)، رقم (٤٨١٨)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٤٥٥)، رقم (١٧٨٨٤)، وذكرا أن له عند الطبراني أسانيد، وأحدها رواته رواة الصحيح. والله أعلم.

هذا والحديث ليس من بابة الأحاديث المتقدمة عليه، وشواهدها في فضل الغربة والغريب، وإنما هذا في معنى ما رواه مسلم (١٤٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«بدأ الإسلام غريباً، وسيعود كما بدأ غريباً، فطوبى للغرباء»**، وله (١٤٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: **«إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، وهو يأرز بين المسجدين، كما تأرز الحية في جحرها»**.

وفيه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وغيره بأسانيد جيدة فدونها، وللشواهد راجع تعليقات المحققين لـ «مسند أحمد» (٣/ ١٥٦ ـ ١٥٧)، رقم (١٦٠٤)، (٦/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦)، رقم (٣٧٨٤).

(١) علق عليه الداودي (٢٠٨/أ): الفناء بكسر الفاء والمد، والمراد هنا فيما يظهر فناء الدار، وهو ما امتد من جوانبها كما قاله الجوهري، والله أعلم. وانظر: «الصحاح» (٦/ ٢٤٥٧).

(٢) انظر: «الفردوس بمأثور الخطاب» (٣/ ١٠٢)، رقم (٤٢٨٥)، و«مسنده» (٢/ ٢٦٣/ب).
وهو عند الخطيب (١٢/ ٩١)، رقم (٦٥٠٩) ـ ومن طريقه لدى ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٧٧) ـ، والطيوري في «الطيوريات» (٢/ ٥٦٦)، رقم (٤٨٧) ـ من حديث أنس رضي الله عنه.

وفيه علي بن محمد بن عبيد الله بن إبراهيم أبو الحسن الزهري الضرير: كذبه الخطيب وغيره، وعليه حكم هو وابن الجوزي بوضعه، ووافقهما الذهبي وابن حجر والسيوطي والسبط ابن العجمي وابن عراق والمناوي والألباني، وبه علق الداودي على نسخته نقلاً عن الخطيب والذهبي في «الميزان».

انظر: «تلخيص الموضوعات» (١/ ١٧٠)، رقم (٣٧٤) «اللسان» (٦/ ٢١ ـ ٢٢)، رقم (٥٤٩٠)، «الكشف الحثيث» (٥٢٢)، «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٥)، «تنزيه =

٧٣٨ حديث: «الغضب يفسد الإيمان كما يفسد الصَّبِر[1] العسل».

الطبراني في «الكبير»، والبيهقي في «الشعب»؛ من رواية بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده به مرفوعاً[2] وسنده ضعيف.

= الشريعة» (٢/ ٦٦)، «فيض القدير» (٤/ ٤٠٢)، رقم (٨٣٤٧)، «الضعيفة» (٥١٣).
وتساهل العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٩٢)، رقم (١٨٠٥)، فاكتفى بمطلق تضعيفه، وهو موضوع. والله أعلم.

(١) بكسر الباء في الأشهر، وتسكن تخفيفاً، وهي قليلة؛ يعني: «الدواء المر». «المصباح المنير» (الصاد، ص٢٧٢)

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٤١٧)، رقم (١٠٠٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠/ ٥٣١ ـ ٥٣٢)، رقم (٧٩٤١)، وتمام (١/ ٢٤٨)، رقم (٦٠٥) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٥٢/ ٢٧) ـ من طرق عن هشام بن عمار، عن أبي بكر مخيس بن تميم الأشجعي، عن بهز به. تفرد به هشام، كما قال البيهقي.
ولفظ الطبراني: «إن الغضب يفسد الأمر كما يفسد الخل العسل»، وبه نقله عنه الديلمي (٢/ ٢٦٧/ أ).
ومخيس بن تميم: جهله أبو حاتم ـ كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٤٢)، رقم (٢٠١٩)، و«العلل» لابنه (٣/ ٥٤٢ ـ ٥٤٣)، رقم (١٠٧٠)، (٦/ ٩٩)، رقم (٢٣٥٤)، و(ح٢١٤٩) ـ، وحكم على حديثه هذا بالبطلان، وعلى آخر له بالوضع، وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٦٣)، رقم (١٨٦٧)، وقال: «لا يتابع على حديثه»، وتابعهما عليه ابن عساكر (٥٧/ ١٧٩ ـ ١٨١)، رقم (٧٢٨٥)، والذهبي في «الميزان» (٤/ ٨٥)، رقم (٨٣٩٩)، وابن حجر في «اللسان» (٨/ ٢٠)، رقم (٧٦٣٢)، وما ذكروا له إلا الأباطيل والمناكير، فمثله ساقط الاعتبار في جهالته، وعليه حكم بضعفه العراقي في «المغني» (١/ ٨٤٢)، رقم (٣٠٨٥)، والمؤلف، والعجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٩٢)، والألباني في «الضعيفة» (١٩١٨) وغيرهم.
وله عن بهز طريق آخر عند ابن عساكر (٢٣/ ٨٠)، وفيه إسماعيل بن زياد، وهو إسماعيل بن أبي زياد الشامي، أحد المشهورين بالوضع، كما تقدم.
وله طريق ثالث عند الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (١/ ٣٠)، رقم (١٦) من حديث إسماعيل بن عياش عن أبي بكر الهذلي عن بهز به مثله، والهذلي كوفي متروك يتهم، وابن عياش يضعف في غير أهل بلده.
وعلق الداودي في نسخته على الحديث: «ضعيف، له شواهد مثله»، وهو واه، والشواهد حسان.

ومن شواهده ما للترمذي عن أبي سعيد رفعه ـ بسند ضعيف أيضاً ـ: «الغضب جمرة في قلب ابن آدم»(١).

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٥٠)، والطيالسي (٣/ ٦١٤)، رقم (٢٢٧٠)، وعبدالرزاق (١١/ ٣٤٦)، رقم (٢٠٧٢٠)، والحميدي (٢/ ٣٣١)، رقم (٧٥٢) وأحمد (١٧/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨)، رقم (١١١٤٣)، (١٨/ ١٣١ ـ ١٣٣)، رقم (١١٥٨٧)، وابن منيع ـ كما للديلمي (٢/ ٢٦٦/ب) ـ وعبد بن حميد (ح٨٦٤)، وأبو يعلى (٢/ ٣٥٢)، رقم (١١٠١)، والحاكم (٤/ ٥٠٤ ـ ٥٠٥)، والبيهقي في «الشعب» (١٠/ ٥٢٨)، رقم (٧٩٣٦)، والخطيب (١٠/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨)، رقم (٥٣٦٣) وغيرهم، من طريق معمر وشعبة والحمادين وابن عيينة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري ﵁ عن النبي ﷺ به، في خطبة طويلة له ﷺ في بيان الفتن ونحوها.

وحسنه الترمذي، وقال الحاكم: «هذا حديث تفرد بهذه السياقة علي بن زيد بن جدعان القرشي، عن أبي نضرة، والشيخان ﵄ لم يحتجا بعلي بن زيد»، وتعقبه الذهبي بقوله: «ابن جدعان صالح الحديث»، وكذا وافق الترمذي على تحسينه المنذري في «الترغيب» (٣/ ٣٠١)، رقم (٤١٦٣)، وابن حجر في «الأمالي المطلقة» (١/ ١٧٠/ المجلس: ١٢٢): «هذا حديث حسن، وعلي بن زيد وإن كان فيه ضعف لاختلاطه، لكن سياقه لهذا الحديث بطوله يدل على أنه ضبطه، وقد رواه غيره مفرقاً، وسأذكر شواهده إن شاء الله تعالى»، وهو كما قال الحفاظ؛ الترمذي والذهبي وابن حجر ومن وافقهم، وقد مر طرف له بشواهده (ح٥٠٢)، وسبقت ترجمته أيضاً، وتحسين حديث آخر له بنحو هذا التعليل (ح٦٧٣) من رواية جمع من الأئمة الحفاظ له عنه وفيهم شعبة، واتفاقهم فيه على سياق واحد بطوله، وهذا دليل على حفظه له كما قال الحافظ ابن حجر. والله أعلم.

وأما تضعيف البوصيري له في «إتحاف الخيرة» (٨/ ٦٧)، رقم (٧٤٩٢)، والألباني في «ضعيف سنن الترمذي» (ح٢٣٠٠) و«ضعيف الترغيب والترهيب» (٢/ ١١٢)، رقم (١٦٤١) ومن تابعهما فبالنظر لظاهر حال ابن جدعان، دون النظر إلى ما اقترن بهذا الحديث من أمارات تدل على حفظه له وإتقانه. والله أعلم.

وأخرجه عبدالرزاق (١١/ ١٨٨)، رقم (٢٠٢٨٩) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٠/ ٥٢٩)، رقم (٧٩٣٧) عن معمر عن الحسن [وللبيهقي: عمن سمع الحسن] مرسلاً، مختصراً بمحل الشاهد وتوابعه في الخطبة.

وقرنه البيهقي بإسناد آخر عن عوف، عن الحسن به مرسلاً. وإسناده لا بأس به، رواته كلهم ثقات أئمة، عدا زكريا بن يحيى أبو يحيى [وقع في «الشعب»: زكريا بن يحيى بن يحيى]؛ وهو زكريا بن يحيى بن الحارث البزاز الكسائي النيسابوري المزكي، العلامة الفقيه إمام أهل الرأي بخراسان، ترجم له الحاكم في «تاريخه»، =

= وقال: «شيخ أهل الرأي في عصره، وله مصنفات كثيرة في الحديث، وكان من العباد»، ووصفه الذهبي وغيره بالزهد والتقى والإمامة، وجهله الدارقطني في «غرائب مالك»، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٣١)، في حديث باطل يرويه عنه علي بن يزداد [ويقال: ابن محمد] الجرجاني الجوهرى الصائغ ـ أحد المتهمين بالوضع على الثقات [«الميزان» (٣/ ١٦٣)، رقم (٥٩٦٩)] ـ، ولم يحسن ابن عراق بإدراجه في المتهمين بذلك الحديث، واشتبه له في موضع آخر ـ تبعاً للسيوطي في «اللآلي» (٢/ ٢٦٤) ـ بسميه وعصريه «يحيى بن زكريا أبي يحيى الكسائي الكوفي» أحد المتروكين، [«اللسان» (٣/ ٥١٣ ـ ٥١٥)، رقم (٣٢٢٨)]، وانظر لترجمة زكريا المزكي: «تاريخ الإسلام» (٢٢/ ١٤٧ ـ ١٤٨)، رقم (١٩٩)، «اللسان» (٣/ ٥٠٤، ٥٢٣/٣)، رقم (٣٢٣٥)، (٤/ ٤٣٥)، رقم (٤١٦١)، «تنزيه الشريعة» (١/ ٦١)، رقم (٩)، (٢/ ٢٨٥)، «الطبقات السنية» للغزي (١/ ٢٨٥)، رقم (٨٨٣). والله أعلم.

فهذا مرسل جيد الإسناد عن الحسن، وقد سمع من أبي نضرة، وهو يدلس عنه، وعن ابن جدعان ـ كما في «تهذيب الكمال» (٦/ ١٢١ ـ ١٢٢) ـ، فعن أي منهما كان أخذه يصح به الحديث، إذ أبو نضرة ثقة، وأخذ عن ابن جدعان وهو شاب مكتمل القوى، جيد الحفظ إن شاء الله. والله أعلم.

وله طريق آخر عند الطبراني في «الأوسط» (٤/ ١٤٠ ـ ١٤١)، رقم (٣٨١٧)، رواه عن علي بن سعيد الرازي، عن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة المروزي، عن علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن عطاء بن ميسرة، عن أبي نضرة به. وقال: «لم يروه عن عطاء الخراساني إلا الحسين بن واقد تفرد به ابنه».

وعلي بن سعيد الرازي: حافظ، ولكنه غير ثقة، كما تقدم عن الدارقطني، فلا يحتمل تفرده.

وإسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة المروزي: قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٥٣٥ ـ ٥٣٦)، رقم (٧٥٤٦): «لم أجد من ذكره»، وزعم بعضهم أنه والد الإمام البخاري، وليس بشيء، فهو بخاري وليس بمروزي، ومتقدم الوفاة عن علي بن الحسين بن شقيق (ت٢١١هـ)، حتى إنه لم يدركه ابنه محمد صاحب الصحيح (١٩٤ ـ ٢٥٦)، وقد طلب دون العاشرة، فكيف بعليك الرازي وهو أصغر بكثير، ثم هو رازي نزل العراق، ثم مصر سنة (٢٥٠هـ) فتوفي بها عام (٢٩٩هـ). والله أعلم.

وعطاء بن أبي مسلم ميسرة الخراساني صدوق كثير الوهم والتدليس، وهنا ورد تصريحه بالتحديث، إلا أن الإسناد إليه ساقط، كما تقدم.

وله شاهد مرسل عن زيد بن أسلم، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الغضب طغيان في قلب بن آدم؛ ألم تروا كيف تدر أوداجه، وتحمر عيناه**». أخرجه عبدالرزاق (١١/ ١٨٨)، =

ولأبي داود عن عطية السعدي رفعه: «**إن الغضب من الشيطان، وإن الشيطان خلق من النار**»(١).

= رقم (٢٠٢٨٨)، وهو عند ابن وهب في «الجامع» (ح٤٧٤)، والبيهقي في «الشعب» (١٠/ ٥٣١)، رقم (٧٩٣٩)، بلفظ: «**الغضب طعنات من الشيطان...**»، الحديث. وهو صحيح الأسانيد إلى زيد بن أسلم.

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٨٤) عن بكر بن خلف، وهو وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (ح١٢٦٧) عن الحسن بن علي الحلواني، ورواه أحمد (٢٩/ ٥٠٥)، رقم (١٧٩٨٥) ـ ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١)، رقم (١٤٧)، وابن قانع (٢/ ٣٠٧)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٥)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٦٧)، رقم (٤٤٣)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/ ٢٢١٥)، رقم (٥٥٣٧)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١٣/ ١٦١)، رقم (٣٥٨٣)، وابن عساكر (٥٤/ ٢٢١)، وغيرهم ـ، وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٨)، رقم (٣٣) عن إبراهيم بن موسى الفراء الصغير، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (١/ ١٦١ ـ ١٦٢)، رقم (٣٣٦) عن إبراهيم بن الجنيد، وابن شاهين في «الفوائد» (ح٢٨)، والبيهقي في «الشعب» (١٠/ ٥٣٠)، رقم (٧٩٣٨)، وابن عساكر (٤٠/ ٢٩٨، ٤٦٤، ٥٤/ ٢٢١)، من طريقي ابن راهويه وأحمد بن منصور الرمادي، سبعتهم: عن إبراهيم بن خالد بن عبيد القرشي ـ مؤذن مسجد صنعاء ـ عن أبي وائل القاص الصنعاني المرادي، عن عروة بن محمد بن عطية، عن أبيه، عن جده عطية ﵁، بزيادة: «وإنما تطفأ النار بالماء، فإذا غضب أحدكم فليتوضأ».
ووقع عند ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ١١٠)، رقم (١٤٣١) من روايته عن الحسن بن علي الحلواني: «عن إبراهيم بن خالد، عن أمية بن شبل [في «الآحاد»: إبراهيم بن خالد بن أمية بن شبل!]، عن أبي وائل القاص»، وهو مخالف لرواية أبي داود عن الحلواني، ورواية ابن أبي عاصم نفسه في الموضع الأول، ورواية أحمد وابن راهويه وغيرهما ممن تقدم ذكرهم، وقد صرح بالتحديث بينهما عند جميعهم، وفي غير واحد من روايات ابن أبي عاصم بهذا السند مثل هذا الغلط، والظاهر أنه من النساخ أو التحقيق. والله أعلم.
وإنما روى أحمد (٢٩/ ٥٠٤)، رقم (١٧٩٨٤) ـ ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٦٧)، رقم (٤٤٤)، وابن عساكر (٥٤/ ٢٢٠) ـ وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٤٦٤، رقم ١٢٦٦، و٣/ ١١٠، رقم ١٤٣٢) عن الحسن بن علي الحلواني، وابن قانع (٢/ ٣٠٨) من طريق علي بن بحر، والقضاعي (ح١٣٩٩) من طريق أحمد بن منصور الرمادي، أربعتهم (أحمد، والرمادي، والحلواني، وعلي بن بحر) عن إبراهيم بن خالد، عن أمية بن شبل [وتصحف في الموضع الثاني من =

= «الآحاد» إلى: «إبراهيم بن خالد بن أمية» !!، وفي الموضع الأول منهما إلى: «إبراهيم بن خالد بن أمية بن شبل بن عمرو بن عوف»] ـ زاد الحلواني والرمادي: وعمرو بن عون، ولأحمد: وغيره، دون التسمية ـ كلاهما عن عروة بن محمد، عن أبيه، عن جده عطية، عن النبي ﷺ، قال: «إذا استشاط ـ ولابن قانع: إذا جار ـ السلطان تسلط الشيطان». فالظاهر أن ابن أبي عاصم أو بعض النساخ حمل هذا الإسناد على الأول. والله أعلم.

وحديث الباب تكلم فيه من ثلاثة أوجه:

١ ـ محمد بن عطية السعدي: لم يوثقه غير ابن حبان (٥/٣٥٩)، وقال في «المشاهير» (٩٧٤): «ربما خالف على قلة روايته»، وذكره ابن جرير الطبري وابن قانع والطبراني وأبو نعيم في الصحابة، ونفى صحبته البخاري وأبو حاتم الرازي، وأبو القاسم البغوي، وابن حبان وغيرهم، ولم يرو عنه غير ابنه عروة الأمير، وعليه أدرجه الذهبي في «المغني» (٥٨٢٣)، و«الميزان» (٣/٦٤٨)، رقم (٧٩٤٧)، وذكره ابن حجر في «الإصابة» (١٠/ ٣٨٠ ـ ٣٨٣)، رقم (٨٣٤٥) في أطفال الصحابة مع الاحتمال، وعليه قال الحافظ في «التقريب» (٦١٤٠): «صدوق، من الثالثة، مات على رأس المئة، ووهم من زعم أن له صحبة»، وتعقبه الألباني في «الضعيفة» (٥٨١) بأنه مجهول الحال، وعلى التسليم فالأقرب فيه أن يكون مقبولاً عند المتابعة، لما تقدم من بيان حاله، والظاهر أن الحافظ قواه لمظنة صحبته وصلاحه، وقوله أولى. والله أعلم.

وانظر له أيضاً: «تهذيب الكمال» (٢٦/١١٨ ـ ١١٩)، رقم (٥٤٦٦).

٢ ـ عروة بن محمد بن عطية السعدي: كان من صالحي عمال عمر بن عبدالعزيز وخيارهم، وقال ابن كثير في «تاريخه» (١٢/ ٧١٠): «قد صرح كثير من الأئمة بأن كل من استعمله عمر بن عبدالعزيز فهو ثقة»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٨٧)، وقال: «يخطئ، وكان من خيار الناس، ولي اليمن عشرين سنة، ثم خرج حين خرج منها ومعه سيف ومصحف فقط»، وكذا ذكر ابن المديني عن ولايته، وقال ـ وكأنه والله أعلم يمشي حديثه هذا ـ: «وجده عطية هو الذي روى عن النبي ﷺ: «**إذا غضب أحدكم فليتوضأ**»، وفي «التقريب» (٤٥٦٧) و«مغاني الأخيار» للعيني (٦/ ٤٣)، رقم (٣٢٣): «مقبول»، وتعقبه الألباني في «الضعيفة» (٥٨١) بأنه مجهول الحال لم يوثق من غير ابن حبان، وعكس مؤلفا «تحرير التقريب» (٤٥٦٧) فذهبا إلى أنه صدوق حسن الحديث، لما تقدم من بيان حاله، وقولهما أقرب، ونسبة ابن حبان له ولأبيه بالخطأ تحتاج للنظر، وما لهما كبير حديث، وما هو الخطأ في هذه الثلاثة أو الأربعة أحاديث؟!. والله أعلم. وانظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٩٧)، رقم (٢٢١٧)، =

= «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٢٨٧ ـ ٢٩٣)، رقم (٤٦٨٩) «تاريخ الإسلام» (٧/ ١٧٠) «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٦٨ ـ ١٦٩)، رقم (٣٥٨).

٣ ـ أبو وائل القاص المرادي الصنعاني عبدالله بن بحير: وثقه ابن معين [«الجرح والتعديل» (٩/ ٤٥٢)، رقم (٢٣٠٣)]، وروى ابن المديني عن هشام بن يوسف الصنعاني، أنه سئل عنه، فقال: كان يتقن ما سمع [«المؤتلف والمختلف» للدارقطني (١/ ١٦٠)]، وخالف ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٤ ـ ٢٥)، فقال: «يروي عن عروة بن محمد بن عطية وعبدالرحمٰن بن يزيد الصنعاني العجائب التي كأنها معمولة، لا يجوز الاحتجاج به»، فروى له حديثين أحدهما هذا، والآخر من روايته عن عبدالرحمٰن بن يزيد الصنعاني، عن ابن عمر ﭭ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من سره أن ينظر إلى يوم القيامة كأنه رأى عين فليقرأ** ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١﴾، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾». فهذا كل ما استنكره عليه، أو أنكرُ ما أَخَذه عليه، ولا أثر للوضع عليهما، ولم يتبين لي وجه النكارة فيهما، ثم بين ابن حبان أنه غير عبدالله بن بحير بن ريسان أبي وائل القاص الصنعاني، وذاك ثقة، وكذا فرق بينهما الخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ١٥٥ ـ ١٥٧)، رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، واعتمده ابن الجوزي في «الضعفاء» (١٩٨٩)، وتبعه الذهبي في «المغني» و«الميزان» (٢/ ٣٩٥)، رقم (٤٢٢٢)، وقال في «الكاشف» (٢٦٤٠): «وثق، وليس بذاك»، وقال في «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠): «فيه ضعف، وله غرائب، ووهم من قال: هو ابن بحير بن ريسان»، وعكس في «تذهيب التهذيب» (٥/ ٩٧)، رقم (٣٢١٩)، فقال: «لم يفرق بينهما أحد قبل ابن حبان، وهما واحد»، وهذا الذي رجحه ابن الملقن في «البدر المنير» (٥/ ٣٣١ ـ ٣٣٢)، وابن حجر في «التهذيب» (٥/ ١٣٤ ـ ١٣٥)، رقم (٢٦٤) و«التقريب» (٣٢٢٢)، ومالا إلى قول من وثقه، وهو ظاهر صنع المزي في «تهذيب الكمال» (١٤/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤)، رقم (٣١٧٤)، حيث أهمل قول ابن حبان فيه. وعلى كلٍّ فتوثيق ابن معين وهشام القاضي ومن أقرهما لراوي هذا الحديث نفسه، فلا يضر ذاك الجمع والتفريق، ولا وجه لما قاله ابن حبان ومن تبعه. والله أعلم.

وبما تقدم يتبين أن هذا الإسناد صالح، وله شواهد، منها ما تقدم من مرسل زيد بن أسلم وغيره.

وله شاهد آخر بلفظه عند أبي نعيم في «الحلية» (٢/ ١٣٠) ـ وعلقه عنه الديلمي (٢/٢٦٧/أ) ـ، واللالكائي (٨/ ١٥٢٥)، رقم (٢٧٧٥)، وابن عساكر (٥٩/ ١٦٩) عن معاوية ﭬ، بمثله، إلا أن فيه: «فإذا غضب أحدكم فليغتسل»، وفي سنده ياسين بن معاذ الزيات، وهو متروك كما تقدم. =

٧٣٩ حديث: «غمز القدم ونحوه».

أورده الدارقطني في «الأفراد» عن ابن عباس قال: «**كنت عند أبي بن كعب أغمز قدمه ـ فذكر حديثاً في قراءة آية ـ**»[(١)]، بل في المرفوع عن. . .[(٢)]

= ولقوله: «الغضب من الشيطان» شاهد من حديث سليمان بن صرد عند البخاري (٣٢٨٢، ٦٠٤٨، ٦١١٥)، ومسلم (٢٦١٠)، وغيرهما بلفظ: استب رجلان عند النبي ﷺ، فجعل أحدهما يغضب ويحمر وجهه [وفي لفظ: تحمر عيناه، وتنتفخ أوداجه]. فقال رسول الله ﷺ: «**إني لأعرف كلمة لو قالها لذهب عنه الذي يجد: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم**»، فأخبروه بقول النبي ﷺ، فقال: وهل بي من جنون؟. وفي لفظ للبخاري: «فغضب أحدهما، فاشتد غضبه حتى انتفخ وجهه وتغير، . . فقال: أترى بي بأس، أمجنون أنا، اذهب [وفي لفظ: وهل بي جنون]!».

وهو عند الحاكم (٢/ ٤٤١) ـ وعنه عند البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠/ ٥٢٥)، رقم (٧٩٣١) ـ، بزيادة: «فتلا رسول الله ﷺ: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۝٣٦﴾ [فصلت: ٣٦]، ولفظ الحاكم: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾، وهو يخالف ما في المصحف. وصحح إسناده الحاكم، وأقره الذهبي، وهو كما قالا، وفيه عن معاذ ﷺ بإسناد رجاله ثقات ولكنه منقطع بين معاذ ﷺ وعبدالرحمٰن بن أبي ليلى راويه عنه، وروي عن ابن أبي ليلى عن أبي بن كعب ﷺ أيضاً، وهو معل بالأول. والله أعلم.

وأما ما ورد في حديث عطية السعدي من الأمر بالوضوء فلم يرد له شاهد من وجه آخر يصح، وقال ابن المنذر في «الأوسط»: «إن ثبت حديث عطية هذا فالأمر فيه للندب، ليسكن الغضب، ولا أعلم أحداً من أهل العلم يوجب الوضوء منه». والله أعلم.

(١) في «أطراف الغرائب» (١/ ٣٨٣، رقم ٥٨٨ ـ مسند أبي بن كعب، ابن عباس عنه)، عن ابن عباس ﷺ: «أنه كان عند عمر يغمز قدمه. . . ـ الحديث، وفيه ـ: أقرأنيها أبي بن كعب»، قال الدارقطني: «لا أعلم حدث بها عن ابن عون غير حماد بن مسعدة». وابن عون وابن مسعدة كلاهما ثقتان، ولم أقف على الإسناد إليهما، ولا وقفت على من فوق ابن عون، ولا على الحديث من وجه. والله أعلم.

(٢) بياض في الأصول مقدار ست كلمات، وكتب عليه في «ز، ونسخ مساعدة»: بياض كذا.

وفي «الأسرار المرفوعة: «ص٢٥١، ح٣١٠»: «وفي «الإحياء»: أنه ﷺ نزل منزلاً في بعض أسفاره، فنام على بطنه، وعبد أسود يغمز ظهره. . . الحديث. قال العراقي: رواه الطبراني في «الأوسط» عن عمر ﷺ بسند ضعيف». وهذا الحديث أخرجه البزار (١/ ٤٠٥)، رقم (٢٨٢) ـ واللفظ له ـ والطبراني في «الأوسط» (٨/ ٩٥)، رقم (٨٠٧٧)، وأبو نعيم في «الطب» (٢/ ٤٥١ ـ ٤٥٢)، رقم (٤٢١) من طريقي =

= خالد بن خداش بن عجلان وقتيبة بن سعيد البغلاني، كلاهما عن عبدالله بن زيد بن أسلم، وأخرجه الطبراني في «الصغير» (ح٢٢٦) ـ ومن طريقه الخطيب (٦/ ٢٠٨)، رقم (٣٢٦٦) ـ وأبو نعيم في «الطب» (٢/ ٤٥٠ ـ ٤٥١)، رقم (٤١٩) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١/ ١٨٣ ـ ١٨٤)، رقم (٩١) ـ بإسناد لا بأس به عن هشام بن سعد، كلاهما: عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه، قال: دخلت على رسول الله ﷺ وإذا غلام أسود يغمز ظهره، فسألته، فقال: «إن الناقة اقتحمت بي»، وفي لفظ: «**أتعبتني**».

ورواه أبو نعيم في «الطب» (٢/ ٤٥١)، رقم (٤٢٠) عن الطبراني، عن عبدان بن محمد المروزي، عن قتيبة بن سعيد، عن عبدالله بن زيد بن أسلم، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب. وعلى هذه الرواية اعتمد الضياء في «المختارة» (١/ ١٨٤)، وتبعه ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٦٥٤)، فأعلاه بالانقطاع بين زيد بن أسلم وبين عمر رضي الله عنه، والمحفوظ عن قتيبة ذكر أسلم في الإسناد من رواية موسى بن هارون الحمال عنه، كما تقدم، وهو المحفوظ في هذا الإسناد. والله أعلم.

قال البزار: «لا يروى عن النبي ﷺ إلا عن عمر عنه، ولم يروه عن عمر إلا أسلم، ورواه عن زيد هشام بن سعد وعبدالله بن زيد»، وقال الطبراني في رواية هشام بن سعد: «تفرد به عبدالرحمٰن بن يونس الرقي»، وهو صدوق ليس به بأس، والحديث بطريقيه إلى زيد بن أسلم حسن صحيح، فعبدالله بن زيد بن أسلم صدوق فيه لين [«التقريب» (٣٣٣٠)]، ومتابعه هشام بن سعد المدني: صدوق، له أوهام، خرج له البخاري تعليقاً، ومسلم والأربعة [«التقريب» (٧٢٩٤)]، فمثلهما يتقوى بعضهما ببعض، على أن ما لم ينكر من حديث أمثالهما يحسن لذاته، وأما تضعيف العراقي لسنده في «المغني» (ح٣٣٦) فراجع لما ذكره الطبراني في «الأوسط» من تفرد قتيبة عن عبدالله بن زيد بن أسلم به، وعبدالله بن زيد مختلف فيه، والحافظ العراقي مال إلى ترجيح جانب ضعفه عند تفرده، وبالنظر لهذا الوجه وحده قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٦٣)، رقم (٨٣٥٨): «رواه الطبراني في الأوسط والبزار، ورجاله رجال الصحيح، خلا عبدالله بن زيد بن أسلم؛ وقد وثقه أبو حاتم وغيره وضعفه ابن معين وغيره»، وتقدم أنه توبع عليه من هشام بن سعد المدني عند الطبراني نفسه في «الصغير» وآخرين، بإسناد صحيح إليه، وعليه صححه الضياء فأدرجه في مختارته، وأقره عليه ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٦٥٥)، وزاد: «فيه دلالة على جواز التكبيس إذا دعت إليه الحاجة، فإن الغمز ههنا هو التكبيس، وفيه نفع مباح، والله أعلم».

وله شاهد من حديث أبي زيد الأنصاري رضي الله عنه: أخرجه أحمد (٣٤/ ٣٣٢، رقم ٢٠٧٣٢، و٣٧/ ٥٢١ ـ ٥٢٢، رقم ٢٢٨٨٢، و٥٢٦/ ٢٢٨٨٩)، وعبد بن حميد [«إتحاف الخيرة» (٧/ ٨٦)، رقم (٦٤٤٣/ ١)] ـ ومن طريقه الحاكم (٢/ ٦٠٦) ـ، =

٧٤٠ حديث: «**الغناء واللهو ينبتان النفاق في القلب كما ينبت الماء العشب**».

الديلمي من حديث مسلمة بن علي، حدثنا عُمر مولى غُفرة[١]، عن أنس به مرفوعاً، بزيادة: «**والذي نفسي بيده! إن القرآن والذكر لينبتان الإيمان في القلب كما ينبت الماء العشب**»[٢].

= والترمذي في «الشمائل» (ح١٩)، والفسوي في «المعرفة» (١/ ٣٣١) ـ ومن طريقه الخطيب في «الموضح» (١/ ٢٧٥) ـ، وأبو يعلى (١٢/ ٢٤٠)، رقم (٦٨٤٦) ـ وعنه ابن حبان (١٤/ ٢٠٩)، رقم (٦٣٠٠) ـ، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٢٧)، رقم (٤٤) ـ وعنه أبو نعيم في «الطب» (٢/ ٤٥٢)، رقم (٤٢٢) ـ وغيرهم من طرق عن عزرة بن ثابت، عن علباء بن أحمر، عن أبي زيد عمرو بن أخطب الأنصاري ﷺ، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**يا أبا زيد! ادن مني، وامسح ظهري**»، وكشف ظهره، فمسحت ظهره، وجعلت الخاتم بين أصابعي. قال: فغمزتها. قال علباء: فقيل: وما الخاتم؟ قال: شعر مجتمع على كتفه. واللفظ لأحمد، وكلها متقاربة.

وهو عند أحمد والفسوي والخطيب أيضاً من حديث عثمان بن نهيك الأزدي عن أبي زيد ﷺ مختصراً معناه، وصحح إسناده الحاكم، وصححه ابن حبان والذهبي في «التلخيص»، والألباني في «مختصر الشمائل» (١٧)، وهو على شرط مسلم، وعلباء اليشكري لم يخرج له البخاري. والله أعلم.

(١) هو: عمر بن عبدالله المدني، مولى غفرة ـ بضم المعجمة، وسكون الفاء ـ: ضعيف، وكان كثير الإرسال، من الخامسة، مات سنة (١٤٥ أو ١٤٦هـ)، د ت. «التقريب» (٤٩٣٤).

(٢) أخرجه الديلمي (٢/ ٢٦٧/ ب) ومسلمة الخشني متروك ـ كما تقدم (ح٢٦) ـ، وعمر مولى غفرة ضعيف، ودونهما في الإسناد أحمد بن عبدالرحمن بن الجارود الرقي؛ كذبه الخطيب وغيره، ونسبوه إلى الوضع وتركيب الأسانيد ـ كما تقدم (ح٣٧٨) ـ، وبمجموع هذه العلل أعله الألباني في «الضعيفة» (٦٥١٥)، وحكم عليه بالوضع.

وقد روي عن ابن مسعود، والشعبي قولهما.

أما أثر ابن مسعود ﷺ: فأخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (ح٣٠) ـ ومن طريقه البيهقي (١٠/ ٢٢٣) ـ وأبو بكر الخلال في «السُّنَّة» (٥/ ٧٣)، رقم (١٦٥٠) من طريقين عن محمد بن طلحة بن مصرف اليامي، عن سعيد بن كعب المرادي، عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود ﷺ، قال: «الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء الزرع، وإن الذكر ينبت الإيمان في القلب كما ينبت الماء الزرع». وهذا منقطع بين ابن مسعود وبين محمد بن عبدالرحمن بن يزيد النخعي، =

= وحكم البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٥١٠)، رقم (١٦٩٤) بأنه إسناد مرسل، ويعني الانقطاع المذكور.

وسعيد بن كعب المرادي لم يوثقه غير ابن حبان (٨/ ٢٦٢)، ولم يرو عنه غير محمد بن طلحة اليامي، ولذا جهله ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٦٣٣)، والألباني في «تحريم آلات الطرب» (ص١٤٧)، ومحمد بن طلحة اليامي: صدوق له أوهام، كما في «التقريب» (٥٩٨٢).

وبهذه العلل ضعفه ابن الملقن، والألباني، غير أن الأخير قواه برواية إبراهيم النخعي عن ابن مسعود رضي الله عنه.

والجزء الأول منه أخرجه الخلال في «السُّنَّة» (٥/ ٧٣)، رقم (١٦٤٩) من طريق ليث ـ وهو ابن أبي سليم ـ، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن يزيد، عن أبيه، قال: قال عبدالله: «الغناء ينبت النفاق في القلب». وهذا إسناد متصل، والليث قد ضعف لسوء حفظه، ولكنه صالح في المتابعات. والله أعلم.

وله طرق أخرى عن ابن مسعود رضي الله عنه: أخرجه ابن أبي الدنيا في «الملاهي» (٣١، ٣٥)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (ح٦٨٠)، والخلال في «السُّنَّة» (ح١٦٥٩)، والبيهقي (١٠/ ٢٢٣)، من طريق ثلاثة ثقات (منهم وكيع) عن شعبة عن الحكم بن عتيبة، وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الملاهي» (ح٣٤)، والخلال في «السُّنَّة» (ح١٦٤٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٧٠٣)، رقم (٩٤٥) من طريقي ابن مهدي وأبي نعيم عن الثوري، عن منصور، كلاهما (منصور، والحكم) عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي، زاد وكيع عن شعبة: «فأتيت حماداً فأقر به».

ورواه ابن أبي الدنيا في «الملاهي» (ح٣٨) من طريق ليث بن أبي سليم، عن طلحة بن مصرف، ثلاثتهم عن ابن مسعود رضي الله عنه: «الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء الزرع ـ وفي لفظ: البقل».

وأخرجه ابن أبي زمنين في «السُّنَّة» (١/ ٢٤٦)، رقم (١٦٩) بإسناد فيه كلام؛ عن محمد بن طلحة بن مصرف عن سعيد بن كعب، وابن أبي الدنيا في «الملاهي» (٣٧)، والخلال في «السُّنَّة» (٥/ ٧٢)، رقم (١٦٤٦)، وابن بطة في «الإبانة» (ح٩٤٧) من طريقين عن هشيم عن العوام بن حوشب عن حماد بن أبي سليمان، كلاهما عن ابن مسعود رضي الله عنه به.

وكلها مراسيل، والرواية عن حماد ترجع لإبراهيم النخعي، وحديث سعيد بن كعب يرجع لروايته المتقدمة عن محمد بن عبدالرحمٰن بن يزيد عن ابن مسعود رضي الله عنه، وهو وطلحة بن مصرف يحتمل أن يكونا تلقياه عن إبراهيم النخعي، والنخعي لا يرسل عن ابن مسعود إلا ما سمعه عن غير واحد عنه، فمراسيله عنه محمولة على الصحة ما لم =

= تعارض بأقوى منها، ولذا صحح ابن قدامة في «المغني» (١٢/ ٤٢)، وابن القيم في «إغاثة اللهفان» (١/ ٢٤٨)، والألباني في «تحريم آلات الطرب» (ص١٤٥ ـ ١٤٦) وقفه على ابن مسعود رضي الله عنه.

وذهب ابن طاهر إلى ترجيح الرواية فيه عن إبراهيم قوله، فقال في «السماع» له (ص٨٨): «رواه الثقات عن شعبة بن الحجاج عن مغيرة عن إبراهيم قوله، ولم يذكر أحداً تقدمه فيه، وهذا أصح الأسانيد فيه من قول إبراهيم». وهو في ذلك أغفل رواية شعبة عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه قوله، وإلا لعرف صحته عن ابن مسعود رضي الله عنه أيضاً.

وأما أثر إبراهيم فلم أقف عليه من رواية شعبة، وقد رواه عبدالرزاق (١١/ ٤)، رقم (١٩٧٣٧)، والخلال في «السُّنَّة» (٥/ ٧٣، ٧٥)، رقم (١٦٤٨، ١٦٥٥) من ثلاث طرق عن مغيرة، وأخرجه ابن أبي شيبة (ح٢١٥٤٥)، والخلال في «السُّنَّة» (٥/٧٦)، رقم (١٦٦٠) ـ من طريق أحمد ـ عن وكيع، عن الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت [زاد أحمد: عن ابن له]، ورواه ابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (٣٦) من طريق شريك، عن منصور، وهو وابن حزم في «المحلى» (٧/ ٥٦٦) من طريقين عن أبي عوانة، عن حماد بن أبي سليمان، والخلال في «السُّنَّة» (٥/ ٧٦)، رقم (١٦٦٠) من طريق أبي مسكين الحر بن مسكين، خمستهم (مغيرة بن مقسم، وحبيب أو ابنه، ومنصور، وحماد، وأبو مسكين) عن إبراهيم، قال: «الغناء ينبت النفاق في القلب».

فهو محفوظ صحيح الأسانيد على الوجهين؛ عن إبراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه، وعن إبراهيم قوله.

وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً أيضاً من وجهين ضعيفين، فصل الكلام عليهما ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٦٣٣ ـ ٦٣٤)، والألباني في «الضعيفة» (٢٤٣٠)، إلا أنه في «تحريم آلات الطرب» (ص١٤٨) ذهب إلى أنه وإن لم يصح إسناده مرفوعاً، فإن موقوفه أيضاً في حكم المرفوع، «إذ مثله لا يقال من قبل الرأي». والله أعلم.

ويروى مرفوعاً من حديثي أبي هريرة وجابر رضي الله عنهما، ولا يخلو أي واحد منهما من متهم.

وأما الموقوف على الشعبي: فأخرجه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (ح٦٩١)، بلفظ: «**إن الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء الزرع، وإن الذكر ينبت الإيمان في القلب كما ينبت الماء الزرع**». وحسن إسناده الألباني في «الضعيفة» (٢٤٣٠)، وهو كما قال.

فهو ثابت من قول ابن مسعود رضي الله عنه، والشعبي، وإبراهيم النخعي، وعلى أن الموقوف عن ابن مسعود رضي الله عنه في حكم الرفع فتأويله في أشباهه كما قال أبو عبيد ابن سلام في «الإيمان» (ص٩٢ ـ ٩٣)، وابن أبي زمنين في «أصول السُّنَّة» (ص٢٤٦) أنها محرمة منهي عنها في الشرع، وهي من أفعال المنافقين وأخلاقهم وشيمهم وطرائقهم، =

ولا يصح كما قاله النووي[١].

٧٤١ حديث: «**الغنى غنى النفس**».

متفق عليه عن أبي هريرة مرفوعاً، في حديثٍ أوله: «**ليس الغنى من كثرة العرض إنما الغنى..**»، وذكره[٢].

وللديلمي بلا سند عن أنس رفعه: «**الغنى غنى النفس، والفقر فقر النفس**»[٣].

= فيجب تجنبها والابتعاد عن التشبه والمضاهاة بهم، ولا تعني أن فاعلها يصبح جاهلياً أو كافراً أو منافقاً أو ما أشبه ذلك من إطلاقات في كلام الشرع. والله أعلم.

(١) انظر: «فتاوى الإمام النووي» (ص١٤٥، س: ٣٣٦)، ونقله عنه الزركشي في «التذكرة» (أحاديث الأحكام، ح٢٠، ص٦٢)، والعجلوني في «كشف الخفاء» (٢/٩٣)، رقم (١٨٠٨)، وفيه أنه سئل: هل ثبت أن النبي ﷺ قال: «**لعن الله المغني والمغنى له**»، وأنه قال: «**الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل**».
فأجاب: «لم يصح شيء في ذلك»، وتقدم أنه صح موقوفاً، وهو في حكم الرفع، والله أعلم.

(٢) أخرجه البخاري (ح٦٤٤٦)، ومسلم (ح١٠٥١).

(٣) انظر: «الفردوس» (٣/ ١١٥)، رقم (٤٣١٧)، و«مسنده» (٢/ ٢٦٧/ أ).
وحديث أنس رضي الله عنه هذا: أخرجه ابن المقرئ في «المعجم» (١/ ١٦٨)، رقم (٤٩٩)، والطبراني في «الأوسط» (٧/ ٢٠٣)، رقم (٧٢٧٤)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ح٧٥)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (٤٤٧)، وعلي بن عمر الحربي في «الفوائد المنتقاة» (ح١٣١)، وابن عبدالبر في «الجامع» (١/ ٧٤٢)، رقم (١٣٦٤)، والضياء في «المختارة» (٦/ ١٠٠ ـ ١٠١)، رقم (٢٠٨٦، ٢٠٨٧) من طريقي هشيم، ويزيد بن هارون، عن حميد، عن أنس رضي الله عنه. وإسناده على شرط الصحيح، رجاله كلهم ثقات أئمة.
وله طريق آخر: أخرجه البزار (١٣/ ٤٤٢)، رقم (٧٢٠٢)، وأبو يعلى (٥/ ٤٠٤)، رقم (٣٠٧٩)، والروياني (٢/ ٣٨٦)، رقم (١٣٦٩)، والشجري في «الأمالي الخميسية» [«ترتيبه» (٢/ ٢٧٩)، رقم (٢٤٤١)] والضياء في «المختارة» (٧/ ١١٠)، رقم (٢٥٣١) من طرق؛ عن الخليل بن عمر بن إبراهيم، عن أبيه، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، بلفظ: «**ليس الغنى عن كثرة العرض، ولكن الغنى غنى النفس**». قال البزار: «لا نعلم أحداً رواه عن قتادة عن أنس، إلا عمر بن إبراهيم»، وعمر بن إبراهيم: هو العبدي البصري؛ صدوق، في حديثه عن قتادة ضعف ومناكير ـ كما في «التهذيب» (٢١/ ٢٦٩ ـ ٢٧١)، رقم (٤٢٠٠)، و«التقريب» (٤٨٦٣) ـ، لكنه توبع =

[و][(١)] رواه العسكري من حديث معاوية بن صالح، عن عبدالرحمٰن بن جبير، عن أبيه، عن أبي ذر ـ في حديثٍ أوله: «يا أبا ذر! أترى أن كثرة المال هو الغنى؟» ـ ولكن بلفظ: **«إنما الغنى غنى القلب، والفقر فقر القلب»**[(٢)]

وعنده من حديث ابن عائشة[(٣)]، قال: قال أعرابي: يسار النفس أفضل من يسار المال، [ق١٣٢/أ] ورب شبعانٍ من النعم غرثان من الكرم[(٤)]

= عليه عن أنس ﷺ بإسناد صحيح كما تقدم، وله أصل بغير هذا اللفظ من رواية قتادة عن أنس ﷺ أيضاً. والله أعلم.

(١) ما بين المعقوفين ليس في «أ، ز، د»، واستدرك من «م» ونسخ مساعدة.

(٢) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠/ ٣٨٢، رقم ١١٧٨٥ ـ من زيادات «التحفة»)، وابن حبان (٢/ ٤٦٠ ـ ٤٦١)، رقم (٦٨٥)، والطبراني في «الشاميين» (٣/ ١٧٤)، رقم (٢٠٢٠)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص١٤٠)، والحاكم (٤/ ٢٢٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٥٤٥)، رقم (٩٨٦١) عن أبي ذر ﷺ في حديث طويل، وصححه الحاكم على شرط البخاري، ولم يتعقبه الذهبي، ولا ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٤/ ١٠٩)، رقم (١٧٤٨٣)، وهو متعقب بأن راويه معاوية بن صالح لم يخرج له البخاري في «الصحيح»، بل في «جزء القراءة»، وإنما هو على شرط مسلم كما قال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على «الإحسان»، وصححه الألباني في «التعليقات الحسان» (٢/ ٤٠٣)، رقم (٦٨٤).
وله طريق آخر عند أبي الشيخ في «الأمثال» (ح٧٦)، وفيه محمد بن حميد الرازي، ولا يعتد به.

(٣) من يعرفون بابن عائشة عدد، ومنهم في أوائل القرن الثاني محمد ـ قيل ابن جعفر ـ أبو جعفر المدني المعروف بابن عائشة المغني، وفي القرن الثالث: المحدث الصدوق عبيدالله بن محمد بن حفص بن عمر بن موسى القرشي التيمي البصري، المعروف بالعيشي وبالعائشي وبابن عائشة، وابنه عبدالرحمٰن الشاعر الأديب، وتوفي قبل والده. ولم يتبين لي أي الثلاثة قصد، والأول أبعدهم عن المراد. والله أعلم.

(٤) هو في «الزهد الكبير» للبيهقي (٢/ ١٥٨)، رقم (٦٥٣) من طريق محمد بن يونس ـ وهو الكديمي ـ عن الأصمعي، قال: «وعظ أعرابي رجلاً، فقال: «إن يسار النفس أفضل من يسار المال، فمن لم يرزق غنى، فلا يحرم تقوى، فرب شبعان في النعم غرثان من الدين والكرم».
و«الغرث»: الجوع، يقال: رجل غرثان، وامرأة غرثى. «غريب الحديث» لابن قتيبة (١/ ٦١٤).

وأنشد ابن دريد لسالم بن وابصة[1]:

غنى النفس ما يغنيك من سد حاجة ... فإن زاد شيئاً عاد ذلك الغنى فقرا[2]

وأنشد يعقوب بن إسحاق الكندي[3] لنفسه:

أناف الدنايا على الأرؤس ... فغَمِّض جفونَك أو نَكِّسِ
وضائلْ سوادَك واقبض يديك ... في قعر بيتك فاستحلِسِ
وعند مليكك فابغِ العلو ... وبالوحدة اليوم فاستأنِسِ
فإن الغنى في قلوب الرجال ... وإن التعزز للأنفُسِ
وكأين ترى من أخي عُسْرةٍ ... غَنِيٍّ وذي ثَرْوةٍ مُفلسِ
ومن قائمٍ شخصُه ميتٍ ... على أنه بعدُ لم يُرْمَسِ[4]

---

(١) هو: سالم بن وابصة بن معبد الأسدي الرقي ـ واليها ثلاثين سنة ـ: من مواليد عهد عمر رضي الله عنه، وذكره بعضهم في الصحابة لمراسيل رويت عنه، فجهَّله، وهو تابعي معروف، والصحبة لأبيه، وهو غير مشهور. انظر: «تاريخ دمشق» (٢٠/ ٨١ ـ ٨٧)، رقم (٢٣٧٢)، «الإصابة» (٤/ ١٨٥ ـ ١٨٧)، رقم (٣٠٦٣).

(٢) أورده أبو علي القالي في «الأمالي» (٢/ ٢٢٤)، وذكر أنه قرأها على أبي بكر بن دريد، فقال: هي لسالم بن وابصة، ولفظه لديه:

غنى النفس ما يكفيه من سد خلة ... وإن زاد شيئاً عاد ذاك الغني فقرا

وبهذا اللفظ نسبه إليه الرامهرمزي في «أمثال الحديث» (ص٩٣)، والواحدي في «شرح ديوان المتنبي» (١/ ٣٥٢)، وأبو عبيد البكري في «سمط اللآلي» (١/ ٨٤٤) وغيرهم، ونسب لغيره اقتباساً، كما في «عيون الأخبار» (٣/ ١٩٢)، و«المجالسة» للدينوري (١٤١/٧)، رقم (٣٠٤٠)، (١٦٨/٨)، رقم (٣٤٧١).

(٣) هو: يعقوب بن إسحاق بن الصباح بن عمران بن إسماعيل بن محمد بن الأشعث بن قيس أبو يوسف الكندي الكوفي الفيلسوف (ت ٢٥٥، فما بعد)، وجده الأشعث بن قيس صحابي، وأبوه من أمراء الرشيد، وكان الفيلسوف متهماً في دينه، ساقطاً في مروئته، ماهراً في الطب والفلسفة والهندسة وعلوم الأوائل. انظر: «عيون الأنباء» (ص٢٨٥ ـ ٢٩٣)، «سير النبلاء» (١٢/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨)، رقم (١٣٤)، «الوافي بالوفيات» (٢٨/ ٧٩)، «اللسان» (٨/ ٥٢٧)، رقم (٨٦٣٢)، «معجم المؤلفين» (٢٤٤/١٣ ـ ٢٤٥).

(٤) ذكره ابن أبي أصيبعة الخزرجي في «عيون الأنباء» (ص٢٨٨ ـ ٢٨٩) عن أبي أحمد العسكري في «الحكم والأمثال» له، بإسناده إلى الكندي، وذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٢٨/ ٧٩ ـ ٨٠) دون النسبة للعسكري، وعندهما: «أناف الذنابى...»، =

وأراد بقوله: «غِنَى النفس»: أن من كان غني النفس لم يحرص ولم يُلحف في الطلب، فكأنه غير فاقد.

٧٤٢ حديث: «الغيرة من الإيمان، والمذاء من النفاق».

الديلمي والقضاعي من حديث أبي مرحوم ابن عم ابن عون[1]، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري به مرفوعاً؛ وفيه: **«فقال رجل من أهل الكوفة لزيد: ما المذاء؟ قال: الذي لا يغار على أهله[2]**

= بدل «أناف الدنايا..»، وللخزرجي في آخره: فإن تطعم النفس ما تشتهي تقيك جميع الذي تحتسي

ومن غريب القصيدة: «أناف»: أشرف وتعالى وترفع. و«الدنايا»: يحتمل جمع الدني والدنيء، بمعنى الحقير والخسيس. و«الذنابي»: «الأتباع». «الأرؤس»: جمع قلة للرئيس. «نكس»: طأطئ طرفك. «ضائل سوادك»؛ أي: أضعف جسدك ونحفه. «استحلس»: أقم والزم مكانك بها. «شخصه»: سواده وذاته. «لم يرمس»: لم يدفن، ويحث عليه التراب. «الذي تحتسي»؛ أي: تجتهد وتكد وتحفر له.

انظر: «العين» (٣/ ١٤٣)، (٧/ ٥٧، ٢٥٤)، (٨/ ٧٥)، «تهذيب اللغة» (٤/ ١٨١ ـ ١٨٢)، (٥/ ١٠٩ ـ ١١٠)، (١٠/ ٤٢ ـ ٤٦)، (١١/ ٧٧)، (١٢/ ٢٩٤)، (١٤/ ١٣٢، ٣١٥ ـ ٣١٦)، (١٥/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣)، «الصحاح» للجوهري (٥/ ١٧٤٧).

(١) في نسخ «المقاصد» الخطية: «بن عمران»، وفي «مسند الفردوس» و«زهره»: «أبي مرقوم ابن عم ابن عون»، وكلاهما خطأ، والمثبت من «المطبوعة»، ومصادر التخريج والترجمة.

وهو: أبو مرحوم الأرطباني عبدالرحيم بن كردم بن أرطبان البصري ـ ابن عم التابعي الشهير عبدالله بن عون بن أرطبان ـ: سكت عنه البخاري، وجهله أبو حاتم ـ مع أنه ذكر له أربعة من الرواة المشاهير ـ، وصوبه عليه أبو الحسن بن القطان، وتابعهما آخرون، وعلق عليه الذهبي ـ بعد ما سرد أسماء المشاهير الرواة عنه ـ: «فهذا شيخ ليس هو بواه، ولا هو بمجهول الحال، ولا هو بالثبت»، وقال أبو أحمد الحاكم: «لا يتابع على حديثه»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٣٣)، وقال: «كان يخطئ»، وأخرج له الحاكم في «المستدرك».

انظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ١٠١)، رقم (١٨٣٥)، «الكنى» للدولابي (٣/ ١٠٠٤) «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٣٩)، رقم (١٦٠٠)، «الإكمال» (٧/ ٢٣٦)، «المغني» (٣٦٧٩)، «اللسان» (٥/ ١٦٢ ـ ١٦٣)، رقم (٤٧٤٢).

(٢) بالذال المعجمة، آخره ممدود، وفي رواية القضاعي: «المراء»، وخطأه على الكاتب.

ونقل هو والبيهقي والديلمي عن أبي عبيد بن سلام ـ مما هو في «غريب الحديث» =

يا عراقي»[1].

وفي «الغيرة» أحاديث كثيرة، منها: «**المؤمن يغار، والله سبحانه يغار،**

= له (٢/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤) ـ، والبيهقي في «الشعب» عن الحليمي ـ واللفظ له ـ: أن «المذاء»: «هو أن يجمع الرجال والنساء ثم يخليهم يماذي بعضهم بعضاً، وهو مأخوذ من المذي، وقيل: هو إرسال الرجال مع النساء من قولهم: مذيت فرساً إذا أرسلتها ترعى»، وزاد أبو عبيد في بيان معناه: «هو عند الفقهاء أن يدخل الرجل على أهله الرجال، ويقال له «الديوث» و«القنذع» ـ بالفتح والضم ـ وهما كلمتان سريانيتان»، وقال أيضاً: «وبعضهم يقول: «المذال» ـ باللام ـ، ولا أراه محفوظاً، و«المذال» أن يقلق المرء بسره حتى يظهره، وبمضجعه حتى يتحول عنه إلى غيره، وبماله حتى ينفقه». وانظر: مصادر التخريج.

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/ ٦٩٤ ـ ٦٩٥)، رقم (٩٢٥)، والقضاعي (ح١٥٤)، والديلمي (٢/ ٢٦٨/ب ـ ٢٦٩/أ) [«الزهر» (٢/ ٣٢٦)] والبزار [«كشف الأستار» (٢/ ١٨٨)، رقم (١٤٩٠)]، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (ح٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢) وأبو نعيم في «صفة النفاق» (ص١٩٠، ح١٨٠) من ثلاث طرق عن أبي مرحوم به.
قال البزار: «لا نعلمه بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم أحداً يشارك أبا مرحوم عن زيد فيه، وحديث آخر عنده عن زيد»، وهذا هو معنى ما تقدم عن أبي أحمد الحاكم أنه لا يتابع على حديثه، وتفرد مثله غير معتمد، وبه ضعفه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٤٥٩)، رقم (٢٠٢٧)، (٥/ ٧٦٢)، ـ وقال: «لا يصح» ـ، والألباني في «الضعيفة» (١٨٠٨). والله أعلم.
وأما قول الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٦٠٠)، رقم (٧٧٢٥) ـ وتابعه عليه المناوي وغيره ـ: «فيه أبو مرحوم؛ وثقه النسائي وغيره، وضعفه ابن معين» فوهم، وإنما ذلك الخلاف في «أبي مرحوم عبدالرحيم بن ميمون المدني، نزيل مصر»، كما نبه عليه الألباني. والله أعلم.
ثم إن أبا مرحوم المذكور خولف في إسناده؛ فرواه عبدالرزاق (١٠/ ٤٠٩)، رقم (١٩٥٢١) ـ ومن طريقه البيهقي (١٠/ ٢٢٥)، وفي «الشعب» (١٣/ ٢٦٠)، رقم (١٠٣٠٨) ـ عن معمر، عن زيد بن أسلم مرسلاً. وللإرسال ضعفه الألباني في «الضعيفة» (٧٠٧٥).
واستشهد الحليمي لمعناه ـ كما في «شعب الإيمان» للبيهقي ـ بآيتين، منهما قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦]، وقال: «فدخل في جملة ذلك أن يحمي الرجل امرأته وبنته مخالطة الرجال ومحادثتهم والخلوة بهم».
وفي الباب أحاديث عدة. والله نسأل التوفيق والإعانة.

وغيرته أن يأتي عبده ما حرم عليه»(١)، و«**غيرتان؛ إحداهما يحبها الله، والأخرى يبغضها الله**»(٢)، «**الغيرى لا تدري أعلى الوادي من**

---

(١) لم أقف عليه بسياق المؤلف، وهو من حديث أبي هريرة ﷺ، وأقرب الألفاظ إليه لفظ البزار (١٥/ ٢٤١)، رقم (٨٦٩١) ـ وإسناده جيد ـ: «إن الله يغار، وإن المؤمن يغار، وغيرة الله أن يأتي عبده ما حرم عليه»، ثم لفظ أحمد (١٤/ ٢٠٧)، رقم (٨٥١٩): «المؤمن يغار، والله يغار، ومن غيرة الله أن يأتي المؤمن شيئاً حرم الله»، وإسناده على شرط الشيخين، وهو عنده في أماكن من «المسند» (ح٧٢١٠، ٩٠٢٨، و١٠٧٣٥، و١٠٩٢٨، و١٠٩٥٠، ١٠٩٢٩) بألفاظ متقاربة. وأما لفظ مسلم (٢٧٦١): «إن الله يغار، وإن المؤمن يغار، وغيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم عليه»، وفي لفظ له: «المؤمن يغار، والله أشد غيراً»، وهو عند البخاري (٥٢٢٣) بلفظ: «**إن الله يغار، وغيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله**».

(٢) يروى من حديث عقبة بن عامر، وجابر بن عتيك، وأبي هريرة ﷺ، وكلها ضعيفة، ومدار جميعها على يحيى بن أبي كثير البصري، ثم اليمامي، فاختلف عنه في إسناده، والمحفوظ منها هو حديث جابر بن عتيك ﷺ فقط، وفيه ضعف أيضاً، كما سيأتي بيانهما، إن شاء الله تعالى.

أما حديث عقبة بن عامر ﷺ: فهو من رواية معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن عبدالله بن زيد الأزرق، عن عقبة ﷺ في حديث. وفي إسناده ضعف واختلاف، وتقدم تخريجه عند الحديث (ح٤٩٦).

وأما حديث جابر بن عتيك ﷺ: فأخرجه أبو داود (٢٦٥٩)، وأحمد (٣٩/ ١٦٠ ـ ١٦١)، رقم (٢٣٧٥٢) ـ ومن طريقه ابن بشران في «الأمالي» (ح٨٧) وغيره ـ والبغوي في «معجم الصحابة» (٢٩٧)، والطبراني في «الكبير» (٢/ ١٨٩)، رقم (١٧٧٢) ـ وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ٥٣٩ ـ ٥٤٠)، رقم (١٥١١) ـ والبيهقي (٩/ ١٥٦)، من طريق أبان بن يزيد العطار، ورواه أحمد (٧٣٧٤٨)، والطبراني في «الكبير» (١٧٧٣)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٥١٢) من طريقين عن حرب بن شداد، وأخرجه أحمد (٣٩/ ١٥٦)، رقم (٢٣٧٤٧)، (وح٢٣٧٥٠)، وابن أبي شيبة (ح١٨٠٠٥) ـ ومن طريقه وغيره ابن أبي عاصم في «الآحاد» (٣/ ٦٣٦)، رقم (٢١٤٢)، والطبراني في «الكبير» (٢/ ١٩٠)، رقم (١٧٧٦) وأبو نعيم في «المعرفة» (ح١٥١٣) ـ وابن حبان (٢٩٥) من ثلاثة طرق عن الحجاج بن أبي عثمان الصواف، وأخرجه النسائي (٢٥٥٨) وفي «الكبرى» (٣/ ٦٢)، رقم (٢٣٥٠)، والدارمي (ح٢٢٧٢)، والبغوي في «معجم الصحابة» (ح٢٩٦)، وابن قانع (١/ ١٤٠)، وابن حبان [«موارد الظمآن» (١٦٦٦)]، والطبراني في «الكبير» (٢/ ١٩٠)، رقم (١٧٧٤، ١٧٧٥)، والدارقطني في «العلل» معلقاً (١٣/ ٤١٣)، والبيهقي (٧/ ٣٠٨)، من طريق خمسة =

= من ثقات الشاميين عن الأوزاعي، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧٧٧) من طريق شيبان بن عبدالرحمٰن النحوي أبي معاوية، خمستهم (أبان العطار، وشيبان النحوي، والحجاج الصواف، وحرب بن شداد، والأوزاعي) عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن ابن لجابر بن عتيك المعاوي الأنصاري، عن أبيه ﷺ، أن النبي ﷺ قال: «**من الغيرة ما يحب الله، ومنها ما يبغض الله، فأما التي يحبها الله؛ فالغيرة في الريبة، وأما الغيرة التي يبغضها الله؛ فالغيرة في غير ريبة، وإن من الخيلاء ما يبغض الله، ومنها ما يحب الله، فأما الخيلاء التي يحب الله: فاختيال الرجل نفسه عند القتال، واختياله عند الصدقة، وأما التي يبغض الله: فاختياله في البغي والفخر**». واللفظ لأبي داود.

وهذا هو المحفوظ في إسناد هذا الحديث، كما قال الدارقطني في «العلل»، وأطبق عليه من تقدم من الثقات عن الجمع من أصحاب يحيى بن أبي كثير، وخالف فيه البعض.

١ ـ فرواه ابن المبارك ـ كما في سنن سعيد بن منصور (٢/ ٢٥٢)، رقم (٢٥٤٨) بتمامه، ومصنف ابن أبي شيبة (ح١٩٨٤١) طرفه في الخيلاء ـ عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن ابن جابر بن عتيك مرسلاً.

٢ ـ ورواه البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٤٥٥)، رقم (٢٩٤) عن منصور بن أبي مزاحم، و(٢٩٥) عن يحيى بن حمزة، عن الأوزاعي، كلاهما (منصور، والأوزاعي) عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن جابر بن عتيك.

قال البغوي: «هكذا حدثنا منصور به، وترك يحيى بنُ حمزة من إسناده «ابن جابر»، وذكره غيره عن الأوزاعي».

وهو عند ابن قانع (٢/ ٢٩٨) عن الحسن بن علي بن شبيب المعمري، عن منصور بن أبي مزاحم به، وقال: «عن جابر بن عتيك، عن أبيه»، وكذا هو عند ابن شاهين في «الأفراد ـ كما في «الإصابة» لابن حجر (٧/ ٨٧ ـ ٨٨)، رقم (٥٤٥٤) ـ من طريق حرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير.

وهكذا ورد في رواية هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم ومحمد بن شعيب عن الأوزاعي ـ عند أبي جعفر بن دحيم في «الفوائد» (٤٢)، مقروناً برواية دحيم عنهما عن الأوزاعي به على الصواب ـ.

ووهم ذلك ابن قانع والحافظ ابن حجر، وقد جاءت الرواية من وجوه عن الوليد بن مسلم، ومن رواية دحيم عن محمد بن شعيب، ومن وجهين عن حرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير على الصواب، ففي هذا الإسناد وهمان؛ سقوط ابن جابر بن عتيك من الإسناد، وإسناد الحديث عن جابر بن عتيك عن أبيه عتيك، وإنما هو ابن جابر بن عتيك عن أبيه. والله أعلم. =

= وقال بعضهم: «عن ابن عتيك، عن أبيه»، ومنهم من أرسله، ولم يقل: «عن أبيه»، ونقل أبو القاسم البغوي عن ابن المديني أنه قال: «يعني به ابن جابر بن عتيك»، وهو كما نقل عن ابن المديني إمام العلل في روايات عن كل من ذكر عنه بذلك، وعليه قال الدارقطني في «العلل» (١٣/ ٤١٣)، رقم (٣٣١١): «وقول من قال: ابن جابر بن عتيك، أشبه بالصواب». والله أعلم.

وهذا الوجه الصواب أعل بابن جابر بن عتيك المبهم، حيث إنه دائر بين ثلاثة:

١ ـ عبدالملك بن جابر: وهو ثقة، كما في «التقريب» (٤١٦٩).

٢ ـ وعبدالرحمٰن بن جابر: وهو مجهول، كما في «التقريب» (٣٨٢٦). وهما ولدا جابر بن عتيك بن قيس بن هيشة المعاوي الأوسي ﵁.

وبه توهمه المزي، فقال في «التهذيب» (٣٤/ ٤٢٩)، رقم (٧٧١٧): «إن لم يكن عبدالرحمٰن بن جابر بن عتيك، فهو أخ له»، وفي «التقريب» (٣٨٢٦، وص: ٦٠٧): «هو عبدالرحمٰن، أو أخ له لم يسم».

وجعله ابن القطان في «بيان الوهم» (٤/ ٤١٦)، رقم (١٩٨٩) دائراً بين عبدالرحمٰن وعبدالملك، فضعف به الحديث.

٣ ـ وأبو سفيان بن جابر: وبه قال ابن حبان في «الصحيح» ـ وتابعه عليه العيني في «عمدة القاري» (٢٠/ ٢٠٦)، وسكت عنه ابن دقيق العيد في «الإلمام» (٢/ ٤٦٦)، رقم (٩٠٩) ـ، وصحح إسناده ابن حبان والحاكم.

وهذا لم أقف عليه في «الثقات» لابن حبان، وذكره في ترجمة أبيه (٣/ ٥٢)، ونسب أباه: «جابر بن عتيك بن النعمان بن عمرو بن عتيك الأشهلي»، وبه نسب (٣/ ٢٢٦) «عبدالملك بن جابر بن عتيك» أيضاً، وباب جابر بن عتيك ومن ينسب إليه يختلف فيه، وهو بحاجة للتحرير. والله أعلم.

ومن أجل جهالة تعيين ابن جابر بن عتيك المذكور ضعف إسناده ابن القطان في «بيان الوهم»، والألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٣٨٨) و«الإرواء» (١٩٩٩)، وشعيب الأرنؤوط في تعليقيه على «مسند أحمد» و«صحيح ابن حبان»، وغيرهم، ثم حسنه الأخيران بشاهده المتقدم من حديث عقبة بن عامر ﵁.

وأما قول الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ١٢٧)، رقم (١٠٣٦): «إسناده صحيح»، فلعله يعني: إلى من علقه عنه، وهو محمد بن إبراهيم التيمي، والإسناد إليه ثقات، والعلة في جهالة التعيين فوقه، ويمكن أن يكون تبع فيه ابن حبان، وقد تقدم أنه جعله في «التقريب» ـ تبعاً للمزي ـ دائراً بين مجهول ومبهم لم يسم. والله أعلم.

وأما حديث أبي هريرة ﵁: فرواه ابن ماجه (١٩٩٦) عن محمد بن إسماعيل ـ وهو الأحمسي ـ عن وكيع، عن شيبان أبي معاوية النحوي، عن يحيى بن أبي كثير، =

أسفله»[١]،

= عن أبي شهم ـ وفي نسخة: أبي سهم ـ عن أبي هريرة ﷺ به، مثل حديث جابر بن عتيك ﷺ.

وهذا ضعفه الألباني في «الإرواء» (١٩٩٩) بجهالة أبي سهم، وذكر المزي في «تحفة الأشراف» (١١/ ٦٩، رقم ١٥٣٨٠، ١١/ ٨٣، رقم ١٥٤٣٨) وفي «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٤٠٨) أنه وهم، والصواب: «أبو سلمة، وهو ابن عبدالرحمٰن بن عوف»، وتبعه عليه ابن ناصر الدين الدمشقي في «توضيح المشتبه» (٥/ ٢١٦)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٢/ ١٢٨)، رقم (٥٩٥)، و«التقريب» (ص٥٧٠)، ولم يذكر أي منهم مستنداً لما تتابعوا عليه، وما أقربه إن كان الإسناد محفوظاً.

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن هذا الإسناد شاذ غلط، وإنما هو حديث يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ابنٍ لجابر بن عتيك عن أبيه ﷺ. هكذا رواه الناس عن يحيى بن أبي كثير، وبه رواه الطبراني عن الحافظ أحمد بن يحيى بن زهير التستري عن محمد بن عثمان بن كرامة عن شيبان النحوي عن يحيى بن أبي كثير، كما تقدم. وإسناد الطبراني كلهم ثقات أئمة، وتوبعوا عليه متابعة قاصرة عن يحيى بن أبي كثير من عدد من الثقات ـ كما تقدم ـ، وذاك إسناد غريب، ورواية وكيع على ما صوبه المزي ومن تبعه في اسم شيخ يحيى بن أبي كثير جادة في أكثر حديث أبي هريرة ﷺ عند يحيى بن أبي كثير، فهو كما ظهر لي وهم بتداخل الإسنادين على الراوي، وسلوك الجادة، وهو ممن دون شيبان النحوي، وإذاً فلا عبرة به شاهداً. والله أعلم.

(١) لم أقف عليه بلفظ المؤلف، وهو عند أبي يعلى (٨/ ١٢٩)، رقم (٤٦٧٠)، وأبي الشيخ في «الأمثال» (ح٥٦) من طريق سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير، عن أبيه، عن عائشة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الغيرى لا تبصر أسفل الوادي من أعلاه**»، زاد أبو الشيخ: «إنما التجني في القلب»؛ يعني: إذا كان عن عقد القلب.

وفيه عنعنة ابن إسحاق، وهو مدلس، وبه ضعفه البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٣/ ١٥٥)، رقم (٢٤٢٦)، (٤/ ٧١)، رقم (٣١٩٠)، ونقله الألباني في «الضعيفة» (٤٩٦٧) عن العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ٤٠).

وفيه كذلك سلمة بن الفضل الأبرش الرازي قاضيهم: قال أحمد: «لا أعلم إلا خيراً»، ووثقه ابن سعد، وأبو داود السجستاني، وابن معين، ونقل عن جرير بن عبدالحميد الضبي أنه أثبت من يروي المغازي عن ابن إسحاق من بغداد إلى خراسان.

وظاهر كلام ابن معين وجرير يرجع للمغازي، وعليه قواه الذهبي في المغازي، وذكره =

= ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يخطئ ويخالف»، ومشاه ابن عدي، فقال: «له عن ابن إسحاق إفرادات وغرائب، ولم أجد له حديثاً جاوز الحد في الإنكار، وأحاديثه مقاربة محتملة»، وقال أبو حاتم: «صالح، محله الصدق، في حديثه إنكار، ليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به».

وضعفه إسحاق بن راهويه ـ فيما حكاه البخاري والترمذي عنه ـ والنسائي، ووهاه ابن المديني، وقال: «ما خرجنا من الري حتى رمينا بحديثه»، وقال البخاري: «عنده مناكير»، وزاد في «الضعفاء»: «وفيه نظر»، وفي لفظ له: «عنده بعض المناكير»، وفي رواية الترمذي عنه في «العلل» ـ كما في «ترتيبه» (١/ ٣٨)، رقم (٢٩): «لا أدري ما سلمة هذا، كان إسحاق يتكلم فيه، ما أروي عنه»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»، وكذبه إبراهيم بن موسى الرازي الحافظ ـ فيما رواه أبو زرعة الرازي عنه، كمقر له ـ، وقال أبو زرعة: «كان أهل الري لا يرغبون فيه لمعان فيه؛ من سوء رأيه وظلم ومعانٍ». قلت: أما رأيه السوء فهو التشيع، وظلمه في القضاء، والمعاني الأخرى لم يبدها، إلا أن يكون منها ما رواه عقيب كلامه من تكذيب إبراهيم بن موسى الفراء له، والظاهر أنها غيره.

فهو وإن استبعد الكذب عنه، فإن ترك ابن المديني والبخاري وتوهين أبي زرعة له، وتضعيف ابن راهويه والنسائي، مع قول البخاري: «عنده مناكير، فيه نظر!!»، وتأييد أبي حاتم له في روايته للمناكير ـ وإن تحاشى عن تكذيبه، والتشديد فيه ـ، وهم أئمة خراسان، وأعرف برجالها من غيرهم، وقد عايشوه قديماً عندما كان معلم كتاب، وأخيراً لما استقضي ونفق سوقه، وذلك منهم يقتضي ترجيح جانب ضعفه ووهائه، وإليه ذهب ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ»، وابن الجوزي وغيرهما، وأما الحافظ ابن حجر فقال في «التقريب» (٢٥٠٥): «صدوق، كثير الخطإ». والله أعلم.

انظر: «سؤالات ابن الجنيد» (٥٥٨، ٨٦٨)، «تاريخ ابن معين» ـ رواية ابن محرز (١/ ٨٣)، «التاريخ الكبير» (٤/ ٨٤)، رقم (٢٠٤٤)، «الضعفاء» للبخاري (١٥٢)، والنسائي (٢٤١)، والعقيلي (٢/ ١٥٠)، رقم (٦٥٠)، «سؤالات البرذعي» (٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣)، «ترتيب علل الترمذي» (١/ ٣٨، رقم ٢٩، ١/ ٢٧٦، رقم ٥٠٥)، «الجرح والتعديل» (٤/ ١٦٨ ـ ١٧٠)، رقم (٧٣٩)، «الكنى» لأبي أحمد (٥/ ٢٤٠/ ق: ٢٦٩/أ)، «الثقات» (٨/ ٢٨٧)، «الكامل» (٣/ ٣٤٠ ـ ٣٤١)، رقم (٧٩٠)، «الكاشف» (٢٠٤٣)، «سير النبلاء» (٩/ ٤٩ ـ ٥٠)، «الميزان» (٢/ ١٩٢)، رقم (٣٤١٠)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٥٣ ـ ١٥٤)، رقم (٢٦٥)، «مغاني الأخيار» (١/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦)، رقم (٨٩٤).

وبالاختلاف في الأبرش هذا، وعنعنة ابن إسحاق معاً أعله الهيثمي في «مجمع =

«كلوا، غارت أمكم»(١)، ولا نطيل بتخريجها.

۞ ۞ ۞

= الزوائد» (٤/ ٥٩٠/ ٧٦٩٤)، والألباني في «الضعيفة» (٢٩٨٥، ٤٩٦٧)، وتعقب من تبع الهيثميَّ في قوله عند هذا الحديث: «وقد رواه أبو الشيخ بن حيان في كتاب «الأمثال»، وليس فيه غير أسامة بن زيد الليثي؛ وهو من رجال الصحيح، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات»، أن هذا لا يصح، وذلك أن أبا الشيخ الأصبهاني يلتقي مع أبي يعلى في شيخه ـ كما تقدم ـ، فإسنادهما واحد، وليس للحديث إسناد آخر في كتاب «الأمثال» لأبي الشيخ. وبه قال محقق كتاب الأمثال أيضاً.
وزاد الألباني في الموضع الثاني: أنه إن صح ما قاله الهيثمي فلا يقل الحديث عن الحسن. والله أعلم.

(١) هو عند النسائي (٣٩٦٦) عن أم سلمة رضي الله عنها بإسناد صحيح، وفيه تكراره مرتين.
وعن أنس رضي الله عنه بإسناد الصحيح عند ابن أبي شيبة (ح٣٧٤٣٥)، والدارمي (ح٢٦٤٠)، وأبي يعلى (ح٣٣٣٩، ٣٨٤٩)، وأخرجه النسائي (٣٩٥٥)، وفي «الكبرى» (٨٨٥٣)، وابن ماجه (٢٣٣٤)، وابن أبي حاتم في «العلل» (١٤١٢) بلفظ: «**غارت أمكم كلوا**»، بالتقديم والتأخير، وأصله عند البخاري (٢٤٨١، ٥٢٢٥)، وأبي داود (٣٥٦٧)، وأحمد (١/ ٨٤)، رقم (١٢٠٢٧)، (٢١/ ٢٩٧)، رقم (١٣٧٧٢)، وغيرهم مع التفريق بين جملتي: «غارت أمكم» و«كلوا». وهو في حديث فيها قصة كسر عائشة رضي الله عنها غيرة قصعة طعام أرسل بها أم سلمة رضي الله عنها أمام الأضياف. ولم تسم صاحبة القصعة في حديث أنس رضي الله عنه. وجاء في حديثٍ عن عائشة رضي الله عنها عند ابن ماجه (٢٣٣٣) وغيره بإسناد ضعيف، واختلاف يسير، أن صاحبة القصعة صفية، والأول هو الصحيح المحفوظ. والله أعلم.

حرف الفاء

٧٤٣ حديث: «**الفاتحة لما قرئت له**».

عزاه الزركشي[١] للبيهقي في «الشعب»، قال: «وأصله في «الصحيح»»[٢] والذي رأيته في «الشعب»[٣] هو من حديث عبدالله بن محمد بن عقيل[٤]، عن جابر أن النبي ﷺ قال له: «**يا جابر! ألا أخبرك بخير سورة نزلت في القرآن؟**»، قال: قلت: بلى يا رسول الله!، قال: «**فاتحة الكتاب**»، قال راويه علي بن هاشم: وأحسبه قال: «**فيها شفاء من كل داء**»[٥].

---

(١) «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (الباب الرابع: الطب والمنافع، ح٨، ص١٥٢).

(٢) لعله يعني به: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند البخاري (٥٠٠٧)، ومسلم (٢٢٠١) في رقيته سيداً من العرب لديغاً بفاتحة الكتاب، وإقرار رسول الله ﷺ له في الرقية، وأخذ الأجرة عليها، وقال ﷺ: «**وما أدراك أنها رقية؟**». والله أعلم.

(٣) وكذا تعقبه السيوطي في «الدرر المنتثرة» (ح٣١٢)، فقال: «لا وجود له في «الشعب»، وإنما فيه: «فاتحة الكتاب شفاء من كل داء»، أخرجه من حديث عبدالله بن جابر رضي الله عنه»، وأقره الملا علي القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص٢٥٢، ح٣١٣).

(٤) ابن أبي طالب الهاشمي القرشي: صدوق، في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة. «التقريب» (٣٩٥٢)

(٥) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٤٢)، رقم (٢١٥٢) من طريق موسى بن الحسن الصقلي، عن محمد بن الجنيد الضبي، عن علي بن هاشم، عن أبيه، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه، أنه قال: رأيت النبي ﷺ وهو يبول فوقفت عليه، فقلت: «السلام عليك»، فلم يرد علي، ثم قلت: السلام عليك، يا رسول الله!، فلم يرد علي، ثم قلت: السلام عليك، يا رسول الله!، فلم يرد علي، قال: ونهض ودخل بعض حجره. قال: فملت إلى أسطوانة في المسجد، فجلست إليها وأنا كئيب حزين، فبينا أنا كذلك إذ خرج رسول الله ﷺ فتوضأ، قال: فأقبل حتى وقف علي، ثم قال: «عليك السلام ورحمة الله، وعليك السلام ورحمة الله، وعليك السلام ورحمة الله»، ثم قال: «يا جابر! ألا أخبرك بخير سورة =

= نزلت في القرآن؟»، قلت: بلى، يا رسول الله!، قال: «فاتحة الكتاب»، قال علي: وأحسبه قال: «فيها شفاء من كل داء».

وعبدالله بن محمد بن عقيل فيه لين ـ كما تقدم آنفاً ـ، وهاشم بن البريد أبو علي الكوفي: ثقة، رمي بالتشيع، كما في «التقريب» (٧٢٥٢)، وابنه علي: صدوق، شيعي غال، وله مناكير في فضل علي رضي الله عنه وأهل البيت [انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨)، رقم (١١٣٧)، «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦)، رقم (١٢٦٠)، «المجروحين» (٢/ ١١٠)، «الكامل» (٥/ ١٨٣)، رقم (١٣٤٢)، «التهذيب» (٢١/ ١٦٣ ـ ١٧٠)، رقم (٤١٤٧)، «المغني» (٤٣٥٣)، «التقريب» (٤٨١٠)]، والراوي عنه محمد بن الجنيد الضبي لم أقف على أمره، وكذا قال الندوي محقق «شعب الإيمان».

وموسى بن الحسن الصقلي: ترجم له الخطيب (١٣/ ٤٨)، رقم (٧٠١٢)، وابن عساكر (٦٠/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥)، رقم (٧٧١٣)، ولم يذكرا فيه ما يدل على جرح.

والحديث أخرجه دون محل الشاهد منه أحمد (٢٩/ ١٣٩)، رقم (١٧٥٩٧) عن محمد بن عبيد، عن هاشم ابن البريد، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن عبدالله بن جابر ـ وهو البياضي، كما قال السندي ـ نحوه، وفي متنه أيضاً: «ألا أخبرك يا عبدالله بن جابر بخير سورة في القرآن؟»، قلت: بلى، يا رسول الله! قال: «اقرأ الحمد لله رب العالمين حتى تختمها».

وفيه قلب في اسم الصحابي، وعلى هذا القلب قلبه الندوي محقق «شعب الإيمان» أيضاً، على أنه كان على الصواب في أصليه، كما نبه به، وابن عقيل معروف بالرواية عن جابر رضي الله عنه.

وأخرجه ابن ماجه (٣٥٢)، والبزار [كما في «الأحكام الكبرى» لعبدالحق (١/ ٣٧٠)، و«بيان الوهم» لابن القطان (٤/ ٩٧)، رقم (١٥٣٨)، (٥/ ٦٥٨)، و«نصب الراية» للزيلعي (١/ ٦)]، والسرقسطي في «الدلائل» (١/ ١٣٣)، رقم (٦٢)، وابن عدي (١١٦/٧)، رقم (٢٠٣٣) من ست طرق عن عيسى بن يونس السبيعي، عن هاشم بن البريد، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما مختصراً: أن رجلاً مر على النبي ﷺ وهو يبول، فسلَّم عليه، فقال له رسول الله ﷺ: «**إذا رأيتني على مثل هذه الحالة، فلا تسلم علي، فإنك إن فعلت ذلك لم أرد عليك**»، وفي لفظ البزار: «. . فلم يرد عليه، فلما فرغ قال: «**إذا رأيتني** ...» الحديث.

قال أبو حاتم [كما في «العلل» لابنه (ح٦٨)، وابن عدي: «لا أعلم رواه أحد غير هاشم بن البريد»، وزاد الدارقطني ـ كما في «أطراف الغرائب» (٢/ ٣٥٠)، رقم (١٥٧١) ـ: «ولا أعلم حدث به عنه غير عيسى بن يونس»، وتقدم رواية غيره له =

= عنه عند أحمد والبيهقي، ولكن باختلاف في السياق.

قال ابن عدي: «وهاشم بن البريد يذكر بالتشيع، وليس له كثير حديث، ومقدار ما يرويه لم أر في حديثه شيئاً منكراً، والمناكير تقع في حديث ابنه علي بن هاشم»، فهو لا يضر تفرده بمثل هذا إن شاء الله، ولذا حسنه ابن القطان في «بيان الوهم» ـ وألزم عبدالحق تحسينه ـ، والبوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٥٢)، رقم (١٤٤)، والألباني في حكمه على «سنن ابن ماجه»، وفي «الصحيحة» (١٩٧)، والحويني في «الغوث المكدود» (١/ ٤٥)، رقم (٣٧)، وجوده ابن الملقن في «تحفة المحتاج» (٥٠١/٢)، رقم (١٦٢٥). واستنتج منه الألباني جواز الكلام على البول، وهذا لا يدل عليه لفظ الحديث، بل ولفظ البزار يرده.

وفي لفظ له عند الشافعي في «المسند» [ترتيب السندي (١/ ٤٤ ـ ٤٥)، رقم (١٣٣)]، وأبي العباس السراج في «المسند» [كما في «نصب الراية»، و«البدر المنير» (٩/ ٤٣ ـ ٤٦)، و«التلخيص الحبير» ـ قرطبة (٤/ ١٧٧)، رقم (٢١٨٣)]: أنه ﷺ رد عليه السلام، فلما جاوزه ناداه النبي ﷺ، فقال: إنما حملني على الرد عليك خشية أن تذهب فتقول: إني سلمت عليه فلم يرد علي، فإذا رأيتني.. الحديث.

والمحفوظ في حديث نافع لهذا عن ابن عمر ﵄ أن النبي ﷺ لم يرد عليه السلام، كما في «صحيح مسلم» (٣٧٠) وغيره من رواية الضحاك بن سفيان عن نافع، وقال عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام» ـ وأقره عليه ابن الملقن في «البدر»، وابن حجر في «التلخيص» وغيرهما ـ: «وحديث مسلم أصح، والضحاك أوثق من أبي بكر بن عمر بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عمر راوي هذا الحديث».

وسائر أحاديث الباب في الصحيحين وغيرهما ترد ما في هذا الحديث من رد السلام، وتشهد لعدمه، فهو المحفوظ. إلا أن اللفظة محل الشاهد منه عند المؤلف تفرد به ابنه علي بن هاشم، ثم عنه محمد بن الجنيد الضبي ـ ولم أقف على ترجمته، وبيانه ـ فهي شاذة أو منكرة. والله أعلم.

وله شاهد مرسل عند البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٤٣)، رقم (٢١٥٤) من طريق أحمد بن الحسن بن ماجه القزويني، عن محمد بن منده، عن الحسين بن حفص، عن سفيان، عن عبدالملك بن عمير، عن النبي ﷺ قال: «**فاتحة الكتاب شفاء من كل داء**». وقال: «هذا منقطع، وهو شاهد لما تقدم».

ومحمد بن منده: هو ابن منصور الأصبهاني: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٥٤)، وكذبه غيره، فقال ابن أبي حاتم: «لم يكن عندي بصدوق، أخرج أولاً عن محمد بن بكير الحضرمي، فلما كُتِب عنه استحلى الحديث، ثم أخرج عن بكر بن بكار والحسين بن حفص؛ ولم يكن سنه سن من يلحقهما»، وترجم له أبو نعيم =

ولسعيد بن منصور في «سننه»، وكذا البيهقي من حديث زيد العمي، عن ابن سيرين، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: **«فاتحة الكتاب شفاء من السم»**[(١)].

وهو عند الديلمي [ق١٣٢/ب] من حديث أبي سعيد وأبي هريرة مرفوعاً[(٢)].

وعنده من حديث عمران بن حصين مرفوعاً: **«في كتاب الله ثمان آيات للعين»** وذكر منها الفاتحة وآية الكرسي[(٣)].

= الأصبهاني مرتين، فقال في موضع: «محمد بن منده الأصبهاني: هو محمد بن منده بن منصور الأصبهاني ضعفه بعض الناس بروايته عن الحسين بن حفص عن شعبة»، وقال في الموضع الثاني: «محمد بن منده بن منصور أبو جعفر الأصبهاني: فيه ضعف، حدث عن الحسين بن حفص، عن شعبة ويونس بن أبي إسحاق، ولا تعرف للحسين عنهما رواية». فهو متهم عنده ومن عرفه غيره، وكذبه ابن بابويه وغيره، والله أعلم. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٠٧)، رقم (٤٦٣)، «أخبار أصبهان» (٢/ ١٩٣، ٣٠٥) «تاريخ بغداد» (٤/ ٧٣ ـ ٧٤)، رقم (١٧١١) «المغني» (٦٠٠٣) «اللسان» (٧/ ٥٢٦)، رقم (٧٤٣٩).

(١) أخرجه سعيد بن منصور في التفسير من «سننه» (٢/ ٥٣٥)، رقم (١٧٨) ـ ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٤٢ ـ ٤٣)، رقم (٢١٥٣)، والثعلبي في «التفسير» (١/ ٩٠) ـ، والمستغفري في «فضائل القرآن» (١/ ٤٨٦)، رقم (٦٦٦) من وجهين عن سلام الطويل، عن زيد العمي عن ابن سيرين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: **«فاتحة الكتاب شفاء من السم»**.

وسلام الطويل المدائني: متروك متهم بالكذب، وزيد العمي الحواري: ضعيف [وتقدما]، وعليه حكم الألباني بوضعه في «الضعيفة» (٣٩٩٧)، وقد توبع، ممن لا يفرح به، وهو محمد بن زكريا الغلابي كما سيأتي. وقال البيهقي: وعندي أنه مختصر من حديث معبد بن سيرين، عن أبي سعيد رضي الله عنه في رقية اللديغ بفاتحة الكتاب.

(٢) رواه الديلمي (٢/ ٢٧٢/ ب) من طريق أبي نعيم الأصبهاني، ثم من طريق محمد بن زكريا، عن عباد بن موسى، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عنهما رضي الله عنهما. ورواته ثقات، سوى محمد بن زكريا، فهو أبو زكريا الغلابي، ينسب إلى الكذب والوضع [تقدم]، وبه أعله الألباني في «الضعيفة».

(٣) رواه الديلمي (٢/ ٢٧٨/ ب) [«زهر الفردوس» (٢/ ٣٣٨)] من طريق علي بن طاهر، عن أحمد بن محمد بن مخلد، عن أحمد بن محمد الهاشمي، عن محمد بن صالح الكشي، عن جعفر بن محمد البصري، عن زياد الأعلم، عن الحسن، عن عمران بن حصين رضي الله عنه. =

ولأبي الشيخ في «الثواب» عن عطاء من قوله: «إذا ما أردت حاجة فاقرأ بفاتحة الكتاب حتى تختمها تقضي إن شاء الله»(١)

= قال الألباني في «الضعيفة» (٥٩١١) ـ وعلقه عن المستملي ـ: «منكر، وإسناده ضعيف مظلم؛ من دون زياد الأعلم؛ لم أعرفهم، وأحمد بن محمد بن مخلد: يحتمل أن يكون هو النوري البغدادي، والحسن البصري؛ مدلس، وقد عنعنه».

وجعفر بن محمد البصري، ومحمد بن صالح الكشي، وممن دونهما؛ إبراهيم بن علي الآملي: لم يتبين لي أمرهم. وأحمد بن محمد الهاشمي: الظاهر أنه أحمد بن محمد بن حرب الملحمي أبو الحسن الجرجاني، مولى سليمان بن علي الهاشمي: روى عن عبيد الله القواريري ومحمد بن حميد الرازي، أدركه ابن حبان وابن عدي وكذباه وغيرهما. انظر: «المجروحين» (١/ ١٥٤)، «الكامل» (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١)، رقم (٤٦)، «تاريخ جرجان» (ص٧٢ ـ ٧٣)، «الإرشاد» للخليلي (٢/ ٧٩٧)، «المغني» للذهبي (٤٠٩)، «اللسان» (١/ ٥٩٦ ـ ٥٩٧)، رقم (٧٤١).

وأحمد بن محمد بن مخلد اثنان في الرواة، ولم يتبين لي من منهما في هذا الإسناد، أحدهما: ترجم له الخطيب (٥/ ٣١١)، رقم (٢٨٢٤)، ونسبه بـ «النوري»، وذكره بالرواية عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وبه نسبه ابن ماكولا في «الإكمال» (٥٩١/١)، وذكره بالرواية عن يوسف بن موسى القطان، ولم يذكروا له راوياً إلا ابن ابنه أبي القاسم عبيد الله بن محمد النوري.

وثانيهما ما ورد في «تاريخ دمشق» (٥/ ٤٥١ ـ ٤٥٢)، رقم (٢١٧) باسم: «أحمد بن محمد بن مخلد أبو حامد الهروي»، وذكر أنه قدم دمشق (٢٥٧هـ)، وحدث بها عن أبي الوليد الطيالسي ومحمد بن سنان العوقي وغيرهما، وعنه جمع من الدمشقيين. فالترجمتان من طبقة واحدة، ولم يتبين لي الجمع والتفريق بينهما، ولم يذكر في أي منهما جرح ولا تعديل، فهو مستور. وذكر الألباني أنه يحتمل النوري هذا. والله أعلم.

وعلي بن طاهر: يحتمل أن يكون الرازي، من شيوخ ابن أبي حاتم، وصدقه، كما في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٩١)، رقم (١٠٥٣).

وعلى كل فأكثر رجال الإسناد مُظلِمٌ أمرهم، كما قال الألباني رَحِمَهُ اللهُ. والله تعالى أعلم.

(١) لم يعثر على كتاب «ثواب الأعمال» لأبي الشيخ الأصبهاني، وقد أخرجه من طريقه يوسف بن عبدالهادي في جزء «الاستعانة بالفاتحة على نجاح الأمور» (ح١) ـ كما في «جمهرة الأجزاء الحديثية» (ص٣٧١) ـ من رواية ابن شاهين له عن أبي بكر محمد بن أحمد بن تميم، عن محمد بن حميد، عن زيد، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء به.

وطلحة بن عمرو متروك، ومحمد بن حميد كذبوه [تقدما]، وبهما أعله محقق الجزء =

ويستأنس لذلك بحديث: «**خير الدواء القرآن**»[(١)]، وما أشبهه من الأحاديث.

= المذكور. وأما زيد: فهو ابن الحباب، كما يظهر من تسمية شيوخ محمد بن حميد، والرواة عن الحضرمي. والله أعلم.

(١) أخرجه ابن ماجه (ح٣٥٠١، ٣٥٣٣) من طريق علي بن ثابت، عن سعاد بن سليمان، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: الحديث.

وأعله البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ٦٩)، رقم (١٢٢٨)، والألباني في «الضعيفة» (٣٠٩٣) بالحارث الأعور، فضعفه البوصيري، وقال الألباني: «هو ضعيف متهم، فالإسناد به ضعيف جدّاً».

وأما علي بن ثابت: وهو الدهان العطار الكوفي: فسكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٥٧)، ووصفه البزار في «مسنده» (٥/ ٣٢)، رقم (١٥٩٠) بالغلو في التشيع، ونفى غلوه الذهبي، وصدَّقه هو وابن حجر، وقال في «الكاشف» (٣٨٨٧): «وثق»، ويعني به توثيق ابن حبان وحده. وانظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٦٤)، رقم (٢٣٥٧)، «الجرح والتعديل» (٦/ ١٧٧)، رقم (٩٧٠)، «الميزان» (٣/ ١١٦)، رقم (٥٧٩٥)، «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٨٩)، رقم (٥٠١).

وأخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ٢٦٥) من طريق سفيان الثوري عن أبي إسحاق به، وفي إسناده آفتان: فيه ابن عقدة، وهو متهم بالوضع وإدخال الأحاديث على الشيوخ، ثم روايتها عنهم ـ كما تقدم (ح٥٢٨، ٧١٤)، وشيخه الحسن بن علي النقاش الإصبهاني: لم يذكره أبو نعيم إلا برواية ابن عقدة عنه هذا الحديث، فهو مستور. والله أعلم.

وذكر الشيخ الألباني أن له شاهداً بلفظه عند الديلمي ـ كما في «زهر الفردوس» (٢/ ١١٧) ـ عن صالح المري عن قتادة عن زرارة بن أبي أوفى عن ابن عباس ﷺ مرفوعاً به.

ولم أقف عليه عنده بلفظ حديث الباب، وإنما عنده بالإسناد المذكور، مرفوعاً: «**عليكم بالحال المرتحل؛ القرآن**»، وهو في «مسند الفردوس» (٢/ ١١٦/أ) معلقاً عن أبي الشيخ الأصبهاني، من طريق زيد بن الحباب عن صالح المري به عن ابن عباس ﷺ، قال: عليكم بالحال المرتحل، فإن رسول الله ﷺ قال: «**خير الأعمال الحل الرحلة؛ افتتاح القرآن وختمه**»، وبنحوه أطول منه أخرجه الترمذي (٢٩٤٨)، والدارمي (٤/ ٢١٨١)، رقم (٣٥١٩)، والبزار (١١/ ٤٤٤)، رقم (٥٣٠٦)، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٦٨)، رقم (١٢٧٨٣)، والحاكم (١/ ٥٦٧) من طريق =

= زيد بن الحباب وآخرين عن صالح المري به، وضعفه الترمذي، وقال البزار والحاكم: «تفرد به صالح المري».

وصالح بن بشير أبو بشر المري: رجل صالح، ولكنه في الحديث واه، متروك الحديث عند أكثر الأئمة، لكثرة مناكيره عن الثقات، اشتغالاً بالقصص والعبادة، حتى كذب حماد بن سلمة وهمام بن يحيى العوذي وغيرهما أحاديث له عن ثابت وغيره من الأثبات، وقال ابن عدي: «عامة أحاديثه مناكير، وليس هو بصاحب حديث، وإنما أتي من قلة معرفته بالأسانيد والمتون، وعندي مع هذا لا يتعمد الكذب بل يغلط بيِّناً». وانظر: «مقدمة صحيح مسلم» ـ فؤاد عبدالباقي (باب بيان أن الإسناد من الدين، ص٥٦)، «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٧٣)، رقم (٢٧٨٢)، و«الضعفاء» للبخاري (١٦٩)، وللنسائي (٣٠٠)، وللدراقطني (٢٨٥)، «أحوال الرجال» (١٩٧)، «سؤالات الآجري» ـ العمري (ص٢٤٢/ ٣٠٧)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦)، رقم (١٧٣٠)، «الكنى» لأبي أحمد (٢/ ٢٨٩)، رقم (٨١٠)، «المجروحين» (١/ ٣٧١ ـ ٣٧٣)، «الكامل» (٤/ ٦٠ ـ ٦٣)، رقم (٩١٢)، «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٠٦ ـ ٣١٠)، رقم (٤٨٤٥)، «تهذيب الكمال» (١٣/ ١٦ ـ ٢٢)، رقم (٢٧٩٦).

ولحديث ابن عباس رضي الله عنه هذا شاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه عند الحاكم (١/ ٥٦٨)، وفيه مقدام بن داود بن عيسى بن تليد الرعيني، وهو متهم، كما تقدم (ح٦٦٢).

وحديث الباب ذكر البوصيري في «مصباح الزجاجة» أن له شاهداً من حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند الحاكم مرفوعاً وموقوفاً. والحديث المذكور هو قوله: «عليكم بالشفائين: العسل والقرآن».

أخرجه ابن ماجه (٣٤٥٢)، والحاكم (٤/ ٢٠٠، ٤٠٣)، والبيهقي (٩/ ٣٤٤) ـ وأبو نعيم في «الطب» (٢/ ٦٣٩)، رقم (٦٩١)، و«الحلية» (٧/ ١٣٣) من طريق زيد بن الحباب، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً. قال أبو نعيم: «تفرد به زيد بن حباب عن الثوري»؛ يعني: برفعه. وقال البيهقي: «رفعه غير معروف، والصحيح موقوف، ورواه وكيع عن سفيان موقوفاً».

وحديث وكيع عند ابن أبي شيبة (ح٣٠٦٤٣) ـ ومن طريقه عند الحاكم (٤/ ٢٠٠) ـ بلفظ: «**العسل شفاء من كل داء، والقرآن شفاء لما في الصدور**».

وأخرجه البيهقي (٩/ ٣٤٥) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رضي الله عنه، موقوفاً، بلفظ: «في القرآن شفاءان: القرآن والعسل؛ القرآن شفاء لما في الصدور، والعسل شفاء من كل داء»، ثم قال: «هذا هو الصحيح موقوف، ورواه أيضاً الأعمش عن خيثمة والأسود عن عبدالله موقوفاً». وحديث الأعمش هو عند ابن أبي شيبة (ح٢٤١٥٧، ٣٠٦٤٢) عن أبي معاوية وابن نمير، وعند أبي نعيم =

٧٤٤ حديث: «فاز باللذة الجسور».

لا أعرفه[(١)]، ويقرب من معناه: «التاجر الجسور مرزوق»[(٢)]، وربما

= في «الطب» (٢/٦٣٨)، رقم (٦٨٩)، والحاكم (٤/٢٠٠) من طريق محمد بن عبيد، ثلاثتهم عن الأعمش به، بلفظ: «عليكم بالشفائين، . .» الحديث.
وهو عند أبي نعيم في «الطب» (ح٦٩٠) من طريق شبابة، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً مثله.
والحديث المتقدم في الرقية بالفاتحة، وما في الصحيح وغيره من رقيته ﷺ نفسه بالمعوذات وغيرها، كلها شواهد لمعنى حديث الباب، وإليها أشار المؤلف بقوله: «وما أشبهه من الأحاديث». والله أعلم.

(١) في «الجد الحثيث» (٣٠٣): «هو بعض بيت وليس بحديث»، وفي «كشف الخفاء» (٢/٩٨)، رقم (١٨٢٠) عن النجم الغزي: «هو بعض بيت لسلم الخاسر، وهو:
من راقب الناس مات غمّاً وفاز باللذة الجسور
قال ـ يعني: النجم ـ: وليس بحديث أصلاً، وعجبت من السخاوي في إيراده مع شهرته شعراً».
وسلم الخاسر هو الشاعر العباسي سلم بن عمرو بن حماد بن عطاء (ت١٨٦هـ)، وكان من تلامذة بشار بن برد الشاعر، واقترض شعره هذا من شعر قاله بشار من قبل:
من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج
وانظر: «طبقات الشعراء» لابن المعتز العباسي [ت: ٢٩٦] (ص٩٩ ـ ١٠٠)، «المنصف للسارق والمسروق منه» لابن وكيع التنيسي (ص١٠٥)، «الأوائل» لأبي هلال العسكري (ص٢٦٠)، و«الصناعتين» له (ص٢١٤) «تاريخ بغداد» (٩/ ١٤٠، ١٤١) «محاضرات الأدباء» للراغب (٢/١٠٩)، «المنتظم» لابن الجوزي (٩/ ١٢٠ ـ ١٢١)، رقم (١٠١٤)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (١١/ ١٤٥)، «البداية والنهاية» (١٣/٦٣٧) وغيرها.
ونسب للوليد بن يزيد بن عبدالملك، المعروف بالوليد الفاسق، في قصة منكرة، وليس بصحيح، وما جاء من مباهاة بشار بن برد بإبداع معناه، وغضبه على تلميذه سلم الخاسر في سرقته لمعنى شعره لهذا اللفظ، فيها دلالة قوية على انتفائه عن الوليد ـ وإن كان موصوفاً بالفسق والمجون ـ، وإلا لأعذر سلم الخاسر بأنه للوليد، فضمنته في شعرك بمعناه، وضمنتُه شعري أنا بلفظه، فكان ماذا. والله أعلم.
(٢) رواه القضاعي (١/ ١٦٩)، رقم (٢٤٣) عن محمد بن منصور التستري، عن أبي أحمد العسكري، عن علي بن الحسين بن إسماعيل، عن عمر بن الخطاب، عن حجاج، عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**التاجر الجبان** =

يتكلف لشبهه في الجملة: «وُكِّل الرزق بالحمق، والحرمانُ بالعقل، والبلاء واليقين بالصبر». وقد أورده الديلمي بلا سند عن الحسين بن علي به مرفوعاً[(١)]

= محروم، والتاجر الجسور مرزوق».
وهو عند الديلمي في «الفردوس» (٢/ ٧٩)، رقم (٢٤٤٧)، وابنه في «مسنده» (٢/ ٥٢/ب) عن أنس ﷺ بلا سند، وقال ابن الديلمي: «ليس معناه ـ والله أعلم ـ أن الجبان يحرم الرزق لجبنه، ولا الجسور يرزق أكثر، ولكن معناه: أنهما يظنان كذلك، وهما يخطئان في ظنيهما، وما قسم من الرزق لا يزاد فيه ولا ينقص، . .». ولا داعي لتكلف التأويل إلا بعد ثبوت الحديث، وهو لم يسنده، وإسناد القضاعي فيه شيخه والراوي عن أبي أحمد العسكري: محمد بن منصور بن جيكان ـ بالجيم المكسورة ـ القشيري، التستري: كذبه الحافظ أبو إسحاق الحبال. انظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٢/ ٥٨٦)، «الميزان» (٤/ ٤٨)، رقم (٨٢١٣)، «اللسان» (٧/ ٥٢٩ ـ ٥٣٠)، رقم (٧٤٤٨)، «تنزيه الشريعة» (١/ ١١٤)، رقم (٢٧٨).
وعلي بن الحسين بن إسماعيل: لم أقف على أمره، والظاهر أنه ليس بالمحاملي الحافظ (ت٣٨٦هـ)، وهو متأخر الوفاة عن أبي أحمد العسكري ـ (ت٣٨٢هـ)، وقد جاوز التسعين، فيما حسبه الذهبي في «سير الأعلام» (١٦/ ٤١٥) ـ، وهو والعسكري من طبقة واحدة، ويرويان عن عبدان الأهوازي ومحمد بن محمد الباغندي وابن جرير وطبقتهم. ولذا استبعد الألباني أن يكون هو المحاملي.
وأما عمر بن الخطاب: فالظاهر أنه عمر بن الخطاب السجستاني، أبو حفص القشيري، نزيل الأهواز (ت٢٦٤هـ)، وقد قارب التسعين، وهو صدوق [«التقريب» (٤٨٨٩)]، ووقع عند الألباني «محمد بن الخطاب» فاستجهله.
وحجاج لعله ابن المنهال ـ كما قال الألباني ـ فإنه المذكور في الرواة عن حماد بن سلمة في «التهذيب».
وحكم الألباني في «الضعيفة» (٢٠٢٤)، لظاهر لفظه، وما استجهلهم من رواة إسناده، وقد أغفل الآفة، وهو التستري، لتعليقه الإسناد من عند شيخ أبي أحمد العسكري، وبمحمد بن منصور التستري، وجهالة علي بن الحسين أعله محقق «مسند الشهاب»، وهو كما قال. والله أعلم.
وعليه انتقد الألباني تحسين المناوي له في «التيسير» (١/ ٩٣٢)، تبعاً لما نقله في «الفيض» (٣/ ٢٧٩)، رقم (٦٢٤٩) عن العامري في شرحه لـ «مسند القضاعي». والله تعالى أعلم.

(١) «الفردوس بمأثور الخطاب» (٤/ ٣٨٥)، رقم (٧١٢٠)، ولم أقف عليه مسنداً.

٧٤٥ حديث: «فاز المخففون».

الحاكم(١) في «الأهوال» من «مستدركه» وتمام في «فوائده» من حديث هلال بن يساف، عن أم الدرداء، قالت: قلت لأبي الدرداء: ما يمنعك أن تبتغي لأضيافك ما يبتغي الرجال لأضيافهم؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**أمامكم عقبة كَؤُودٌ لا يجوزها المثقلون**»، فأنا أريد أن أتخفف لتلك العقبة(٢)

وقال الحاكم: صحيح الإسناد(٣) وهو عند ابن المظفر في «فضائل

(١) يعني به معناه، كما قال علي القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص٢٥٣، ح٣١٥)، وإلا فلفظه لا يثبت في حديث، كما في «الجد الحثيث» (٣٠٤).

(٢) أخرجه الحاكم (٤/ ٥٧٣ ـ ٥٧٤)، وكذا البزار (١٠/ ٥٤)، رقم (٤١١٨)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» ـ مسند ابن عباس (١/ ٢٦٦)، رقم (٤٤٢)، من طريقين عن أسد بن موسى ـ المعروف بأسد السُّنَّة ـ، وأخرجه تمام (٢/ ٢٤٥)، رقم (١٦٤٢) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤٠/ ٢٤ ـ ٢٥) ـ من وجه لا بأس به إن شاء الله؛ عن عبدالله بن عمر بن أبان مشكدانة، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٢٦) من طريق عبدالحميد بن صالح، ثلاثتهم: عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، عن موسى بن مسلم الصغير، عن هلال بن يساف به، ولفظ الحاكم وابن جرير: «إن أمامكم . .»، ولفظ البزار: «إن بين أيديكم عقبة كئوداً لا ينجو فيها إلا كل مخف».

قال البزار: «لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه، ولا نعلم حدث به إلا أبو معاوية عن موسى الصغير، وموسى رجل من أهل الكوفة ثقة حدث عنه الناس، وهلال بن يساف مشهور، وما بقي من الإسناد فصحيح».

وأخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٤)، رقم (٥٠٣) و«الزهد» (ص٩٥) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٣/ ٤٢)، رقم (٩٩٢٣)، وابن عساكر (٤٧/ ١٥١)، وابن عدي (٦/ ٢٧٦) من وجهين عن محمد بن سليمان ابن بنت مطر الوراق، عن أبي معاوية به.

وقال ابن عدي: «هذا يعرف من رواية أسد السُّنَّة عن أبي معاوية، سرقه من أسد محمد بن سليمان هذا».

وابن بنت مطر الوراق هذا واه جداً، اتهم بالوضع، وكلام ابن عدي هذا يومئ أن يكون أسد السُّنَّة تفرد بهذا الحديث عن أبي معاوية، وأنه لا يثبت من غير طريقه، وقد جاء من رواية ثقتين آخرين عن أبي معاوية به، كما تقدم. والله أعلم.

(٣) وتقدم تصحيح البزار لإسناده أيضاً، ووافقهما على هذا التصحيح لإسناده الذهبي في «التلخيص»، والمنذري في «الترغيب» (٤/ ٦٠)، رقم (٤٨٠٤، ٤٨٠٥)، والهيثمي في =

العباس»[١] بزيادة: «إن» في المرفوع[٢] وفي الطبراني: «**إن وراءكم عقبة كؤوداً**»[٣].

وأورده ابن الأثير في «النهاية» بلفظ: «**إن بين أيدينا عقبة كؤوداً لا يجوزها إلا الرجل المخف**»[٤].

والكَؤُودُ ـ بفتح الكاف وبعدها همزة مضمومة ـ: هي العقبة الصعبة[٥].

ويروى كما في «الحلية» لأبي نعيم ـ في قصة التقاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأويس رحمه الله، وعَرَض عليه نفقةً وأباها ـ أنه قال: «يا أمير المؤمنين! إن بين يديَّ ويديك عقبة كؤوداً لا يجاوزها إلا ضامر مُخِفٌّ»[٦].

= «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٥٩)، رقم (٤٥٣٠)، (١٠/ ٤٦٤)، رقم (١٧٩١١)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٤٨٠).

وقال ابن رشد في تأويله في «البيان والتحصيل» (١٧/ ٦١٢): «عنى أبو الدرداء رضي الله عنه بـ «العقبة الكؤود» الصراط الذي على شفير جهنم، يجوزه الناس بقدر أعمالهم، فيتفاوتون في سرعة النجاة عليه من نار جهنم على قدر خفة ظهورهم من الذنوب، ومنهم من يوبقه عمله»، وهذا هو الصواب في بيان مراده، وليس ما زعمه الصوفية من ترك الزواج، والابتعاد عن الأهل والأولاد. وبالله التوفيق

(١) ذكره الوادي آشي في «برنامجه» (ص٢٩٢)، رقم (١٦٣)، وابن حجر في «المعجم المفهرس» (ص١٢٢)، رقم (٤٥٦)، والفاسي في «صلة الخلف» (ص٣١٤)، بأسانيدهم إلى مؤلفه: أبي الحسين محمد بن المظفر بن موسى البزاز البغدادي الحافظ (٢٨٦ ـ ٣٧٩هـ) أحد الأئمة الثقات المأمونين. وانظر له: «تاريخ بغداد» (٤/٢٧ ـ ٢٩)، رقم (١٦٧١)، «التقييد» لابن نقطة (١/ ١١٢ ـ ١١٣)، رقم (١٢٨).

(٢) هو بهذه الزيادة للحاكم والطبري أيضاً، وجزء ابن المظفر لم أقف عليه، وهو تلميذ للطبري.

(٣) كما في «الترغيب» للمنذري (٤/ ٦٠)، رقم (٤٨٠٥) و«مجمع الزوائد» (٣/ ٢٥٩)، رقم (٤٥٣٠) ووثقا رجاله.

(٤) انظر: «غريب الحديث» للقاسم بن سلام (٣/ ٢٤٤)، و«النهاية» (٤/ ١١٧/ كأد).

(٥) كذا في «الترغيب والترهيب» للمنذري (٤/ ٦٠)، رقم (٤٨٠٥)، وفي «تهذيب الآثار» ـ مسند ابن عباس (١/ ٣٠٨): «العقبة: هي الجبل، و«الكؤود»: الشاقة على من صعدها، وسار فيها»، وفي «الغريب» للخطابي (٣/ ٩٤ ـ ٩٥): «عقبة كؤود، وكأداء؛ أي: ذات مشقة».

(٦) يروى من حديث ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم. =

= أما حديث أبي هريرة ﷺ: فأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٨٠ ـ ٨١) ـ ومن طريقه الرافعي في «تاريخ قزوين» (١/ ٩٠ ـ ٩٥) ـ وابن عساكر (٩/ ٤٢٣ ـ ٤٢٥) ـ من طريق الروياني، وعزاه السيوطي في «اللآلي» (١/ ٤١٣) لمسنده ـ من طريقين عن سلمة بن شبيب، عن الوليد بن إسماعيل الحراني، عن محمد بن إبراهيم بن عبيد، عن مخلد بن يزيد [وفي «الحلية»: مجالد بن يزيد]، عن نوفل بن عبدالله، عن الضحاك بن مزاحم عن أبي هريرة ﷺ في حديث طويل منكر جدّاً.

قال أبو نعيم: «تفرد به مجالد بن يزيد، عن نوفل، عن الضحاك بن مزاحم، عن أبي هريرة، بزيادة ألفاظ لم يتابعه عليها أحد». وأقره عليه الذهبي في «السير» (٤/ ٢٧ ـ ٢٨)، فساق جملة من متنه، ثم قال: «هذا سياق منكر، لعله موضوع»، وقال الألباني في «الضعيفة» (٦٢٧٦): «هذا إسناد ضعيف مظلم منقطع؛ الضحاك بن مزاحم، قال الحافظ العلائي في «مراسيله» [ص: ٢٤٣] وقد ذكر الضحاك هذا: «. . وقال أبو حاتم [«المراسيل» لابنه (٣٤٧)]: لم يدرك أبا هريرة ولا أبا سعيد ﷺ. وقال ابن حبان: أما رواياته عن أبي هريرة، وابن عباس وجميع من روى عنه، ففي ذلك كله نظر»»، زاد الألباني: «والسند إليه لا يصح؛ فيه ثلاثة ليس لهم ذكر في شيء من كتب التراجم التي عندي، وهم: الوليد بن إسماعيل، ومحمد بن إبراهيم، ونوفل بن عبدالله؛ فلم يترجمهم البخاري ولا بن أبي حاتم ولا ابن حبان، ولا من بعدهم، اللَّهُمَّ إلا الأول منهم؛ فقد ذكره المزي [«تهذيب الكمال» (١١/ ٢٨٥)] في شيوخ سلمة بن شبيب». وكما قال الألباني ﷺ؛ لم أجد ترجمة لأي واحد منهم، على أن «مخلد بن يزيد» اختلف في اسمه في الروايتين كما هو أعلاه، ولعل «مجالد بن يزيد» تصحيف، ولم أقف له أيضاً على ترجمة ولا ذكر، وأما «مخلد» فموثق من رجال «التهذيب».

ومع ما تقدم أقدم السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (١/ ٤١٢) إلى تقويته، فقال: «سنده لا بأس به».

وأما حديث ابن عمر ﷺ: فأخرجه ابن عساكر (٩/ ٤٣٥) من طريق تمام الرازي، ثم من طريق محمد بن أيوب الرقي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ، في خبر باطل طويل.

وهو عند ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨) ـ ومن طريقه لدى ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٣) ـ من هذا الوجه مختصراً، وقال: «فذكر حديثاً طويلاً في ورقتين»، وحكم عليه بالوضع، وقال: «محمد بن أيوب: شيخ يضع الحديث على مالك، . . ، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار، وهذا خبر لا أصل له عن رسول الله ﷺ، ولا ابن عمر أسنده، ولا نافع حدث به، ولا مالك رواه»، وأقره =

وفي الباب عن أنس عند الطبراني، بلفظ: خرج رسول الله ﷺ يوماً وهو آخذ بيد أبي ذر، فقال: «**يا أبا ذر! أعلمت أن بين أيدينا عقبة كؤوداً لا يصعدها إلا المُخِفُّون؟**»، قال رجل: يا رسول الله! أمن الْمُخِفِّين أنا أم من المثقلين؟ قال: «**عندك طعام يوم؟**» قال: نعم، «**وطعام غد؟**» قال: نعم، «**وطعام بعد غد؟**» قال: لا، قال: «**لو كان عندك طعام ثلاث كنت من المثقلين**»[1] [ق [١٣٣/أ]].

= عليه ابن الجوزي في «الموضوعات»، والذهبي في «الميزان» (٣/ ٤٨٨)، رقم (٧٢٦١)، وابن حجر في «اللسان» (٦/ ٥٨٢، ٥٨٦، رقم ٦٥٢١ ـ مكرر). فلم يفعل السيوطي بتعقبه شيئاً. والله أعلم.

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٥/ ١٠٦ ـ ١٠٧)، رقم (٤٨٠٩) عن عبيد بن عبدالله بن جحش، عن جنادة بن مروان، عن الحارث بن النعمان، قال: سمعت أنساً رضي الله عنه.. الحديث.

قال الطبراني (٥/ ١٠٨) ـ بعد أحاديث، منها: اللَّهُمَّ أحيني مسكيناً.. ـ: «لم يروها عن أنس إلا الحارث بن النعمان»، وكذا قال الدارقطني في «الغرائب»، كما في «أطرافه» (٢/ ٨٢)، رقم (٨١٢ ـ ٨١٣).

١ ـ وهو الحارث بن النعمان بن سالم الليثي ابن أخت سعيد بن جبير: قال البخاري والأزدي: «منكر الحديث»، وذكره أبو زرعة الرازي في «الضعفاء»، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي الحديث»، ونقل العقيلي (١/ ٢١٤)، رقم (٢٦١) حكم البخاري، ثم أسند عنه ثلاثة أحاديث، فقال: «لا يتابع عليها، وحديثا أنس منكران غير محفوظين إلا عنه»، وأما النسائي فذكر في «الضعفاء» (١١٥): «الحارث بن النعمان ليس بثقة»، وهذا جرح شديد، ولكنه لم يميز من تكلم فيه، والظاهر أنه عنى هذا دون الأكفاني الراوي عنه، وسيأتي في الوجه الثاني لهذا الحديث. وإلى قول أبي حاتم مال الذهبي في «الكاشف» (٨٧٧)، وابن حجر في «التقريب» (١٠٥٢)، وحكم البخاري والنسائي بالنظر لحال الأحاديث أقرب، وكأنه إليه مال الذهبي في «السير» (١٥/ ٤٣٤)، والألباني في «الضعيفة» (٦٦٩٢). والله أعلم.

وانظر: «الضعفاء» للبخاري (٦٢)، «سؤالات البردعي» (٢/ ٦٠٧)، رقم (٥٩)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٩١)، رقم (٤٢٥)، «الثقات» (٤/ ١٣٥)، «الميزان» (١/ ٤٤٤)، رقم (١٦٥٠)، «المغني» (١٢٥٤)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٣٩)، رقم (٢٧٧).

٢ ـ جنادة بن مروان الحمصي، أبو محمد الأزدي: قال أبو حاتم الرازي: «ليس بقوي، أخشى أن يكون كذب في حديث عبدالله بن بسر أنه رأى في شارب النبي ﷺ =

= بياضاً بحيال شفتيه»، وهذا الكلام من أبي حاتم الرازي فهمه ابن الجوزي، والذهبي على أنه اتهمه في ذلك الحديث، وتابعهما عليه الهيثمي في مواضع من «مجمع الزوائد» (٢/ ٨٣، رقم ١٨٣٨، (٢/ ٥٦٢، رقم ٣٦٥٨)، (٥/ ١١٧)، رقم (٨٢١٢)، والسبط ابن العجمي في «الكشف الحثيث» (١/ ٨٧)، رقم (٢٠٢)، وتعقب ذلك الحافظ في «اللسان» (٢/ ٤٩٥)، رقم (١٩٧٣) ـ ووافقه الألباني في «الضعيفة» ـ بقوله: «أراد أبو حاتم بقوله: «كذب»، أخطأ، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخرج له هو والحاكم في الصحيح، وأما قول ابن الجوزي عن أبي حاتم أنه قال: «أخشى أن يكون كذب في الحديث»، فاختصاره مفض إلى رد حديث الرجل جميعه، وليس كذلك إن شاء الله تعالى». قلت: لم أقف على ترجمة له في «الثقات»، ولا على رواية له في صحيحه، ولا عنه في «إتحاف المهرة» للحافظ ابن حجر، وأما الحاكم فخرج له (٤/ ٤٩٩) حديثاً واحداً توبع عليه عنده، وسكت عنه، وكذا ذكر له الضياء في «المختارة» (٩/ ٥٣) حديثاً، فقال: «أخرجناه استشهاداً»، فمثل هذا الإخراج لا يقويه في شيء، وكون أبي حاتم أراد بلفظة «الكذب» الخطأ ـ على لغة لأهل الحجاز ـ فيحتاج إلى شاهد آخر له من قول أبي حاتم، ولا يحمل كلامه على ما لم يعهد منه، وإن كان قوله غير صريح في الاتهام، والله أعلم. وانظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٥١٦)، رقم (٢١٣٤)، «الضعفاء» لابن الجوزي (٦٩٣)، «المغني» (١١٩٣)، «الميزان» (١/ ٤٢٤)، رقم (١٥٧٣).

وبجنادة بن مروان هذا وحده أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٤٦٤)، رقم (١٧٩١٢)، فقال: «فيه جنادة بن مروان، قال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، وبقية رجاله ثقات»، وفيه تساهل، انتقده عليه الألباني.

٣ ـ عبيد بن عبدالله بن جحش: قال الألباني: «هو من شيوخ الطبراني الذين لم نجد لهم ذكراً في كتب الرجال»، وفي «إرشاد القاصي» (٦٢٥): «مجهول، وأحاديثه كلها عن جنادة، وهو ضعيف».

ولهذه العلل ضعفه المنذري في «الترغيب»، والألباني في «الضعيفة».

وله طريق آخر: أخرجه ابن الأعرابي في «الزهد» (ص٩٤) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٣/ ٤١)، رقم (٩٩٢٢)، والسلفي في «معجم السفر» (١/ ٤٣٥)، رقم (١٤٨٢) ـ عن محمد بن [عبيد بن] عتبة الكندي، عن محمد بن إسحاق، عن الحارث بن النعمان، عن الحارث بن سالم، قال: سمعت أنساً رضي الله عنه.

وهذا الإسناد أوهى من الأول، وفيه ثلاث علل أيضاً:

١ ـ فالراوي عن أنس رضي الله عنه هو الحارث بن النعمان بن سالم الليثي المتقدم، نسب إلى جده، وهو منكر الحديث. =

= ٢ ـ والراوي عنه: هو الحارث بن النعمان بن سالم البزاز أبو النضر الأكفاني الطوسي، نزيل بغداد: قال ابن معين ـ في رواية ابن محرز عنه في «معرفة الرجال» (١/ ٨١): «ليس به بأس»، وقال الذهبي في «الميزان» (١/ ٤٤٥)، رقم (١٦٥١) ـ وتابعه الحافظ في «التهذيب» (٢/ ١٣٩)، رقم (٢٧٨)، و«التقريب» (١٠٥٣) ـ: «صدوق»، ولم يذكر الخطيب (٨/ ٢٠٧)، رقم (٤٣٢٦)، والمزي (٥/ ٢٩٢)، رقم (١٠٤٨) فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأما أبو حاتم الرازي فقال ـ كما في «العلل» لابنه (٢٤٢٥) ـ: «الحارث بن النعمان هذا كان يفتعل الحديث». ومن رواياته عن سميه الليثي عن أنس ﷺ مرفوعاً: «**الصدقة تمنع سبعين نوعاً من البلاء، أهونها الجذام والبرص**».

٣ ـ محمد بن إسحاق: الظاهر من شيوخ محمد بن عبيد الكندي أنه محمد بن إسحاق بن حرب اللؤلؤي البلخي؛ أحد الحفاظ المشهورين، ولكنه رافضي تالف، كذبه صالح جزرة، ورماه أبو حاتم والجوزجاني والشاذكوني بالوضع فيما رواه الحافظ أحمد بن سيار المروزي عن ثلاثتهم، وأقرهم عليه، وقال ابن عدي: «حديثه لا يشبه حديث أهل الصدق»، وقال الخطيب: لم يكن يوثق في علمه. انظر: «الكامل» (٦/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠)، رقم (١٧٦٥)، «تاريخ بغداد وذيوله» (١/ ٢٤٩ ـ ٢٥١)، رقم (٥٢)، «لسان الميزان» (٦/ ٥٤٧)، رقم (٦٤٥٩).

وله شاهد من حديث أبي ذر ﷺ: أخرجه الحسين بن الحسن بن حرب المروزي في زوائده على «الزهد» لابن المبارك (١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦)، رقم (١٠٦٤) عن إبراهيم بن جميل، عن الحارث بن النعمان، عن سعيد بن جبير، عن أبي ذر ﷺ، قال: قال لي النبي ﷺ: «**يا أبا ذر! إن أمامك عقبة كئوداً لا يقطعها إلا كل مخف**»، قلت: يا رسول الله ﷺ!، أمنهم أنا؟ قال: «**إن لم يكن عندك قوت ثلاثة أيام ـ أو إلا قوت ثلاثة أيام ـ فأنت منهم**».

والحارث بن النعمان هو ابن أخت سعيد بن جبير المتقدم، وهو منكر الحديث، كما تقدم.

وسعيد بن جبير (٥٠ ـ ٩٥هـ) عن أبي ذر ﷺ (ت٣٢هـ) منقطع.

وإبراهيم بن جميل: لم أقف له على ترجمة، وكذا قال حبيب الرحمٰن الأعظمي في تعليقه على الحديث، وزاد: «صوابه عندي: الهيثم بن جميل، حرفه بعض الناسخين». وفي قوله قوة ما، فإن للحسين في زياداته أحاديث عدة عن الهيثم بن جميل ـ وهو البغدادي، نزيل أنطاكية: ثقة، من أصحاب الحديث، وكأنه ترك فتغير، من صغار التاسعة [«التقريب» (٧٣٥٩)] ـ، إلا أن مجرد هذا لا يكفي لهذا التعيين، والإسناد على كلٍّ واه. والله أعلم. =

ومما قيل[١]:

قالوا تزوج فلا دنيا بلا امرأة ... وراقب اللَّه واقرأ آي ياسينا[٢]
لما تزوجت طاب العيش لي وحلا ... وصرت بعد وجود الخير مسكينا
جاء البنون وجاء الهَمُّ يتبعهم ... ثم التفت فلا دنيا ولا دينا
هذا الزمان الذي قال الرسول لنا ... خِفُّوا الرحال فقد فاز المُخِفُّونا

٧٤٦ **حديث: «الفال موكل بالمنطق».**

في: «أخذنا فالك من فيك»[٣].

٧٤٧ **حديث: «فدى الله إسماعيل عليه السلام بالكبش».**

هو كلام صحيح، وفي التنزيل: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴿١٠٧﴾﴾ [الصافات: ١٠٧].

٧٤٨ **حديث: «فِرَّ من المجذوم فرارك من الأسد».**

في: «اتقوا ذوي العاهات»[٤].

= ولعل أصل الحديثين ما أخرجه أحمد (٣٥/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩)، رقم (٢١٤١٦)، والحارث بن أبي أسامة [«بغية الباحث» (١٠٨٧)] ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٦١) ـ بإسناد صحيح، عن أبي أسماء الرحبي، عن أبي ذر رضي الله عنه قال: « إن خليلي ﷺ عهد إلي أن دون جسر جهنم طريقاً ذا دحض ومزلة، وإنا نأتي عليه وفي أحمالنا اقتدار ـ وفي لفظ: وفي أحمالنا اضطمار ـ أحرى أن ننجو من أن نأتي عليه ونحن مواقير». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠٤٥٣/ ١٧٨٨٠): «رجاله رجال الصحيح».

(١) وكذا نقله العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٩٩)، رقم (١٨٢١)، ولم أقف على قائله.

(٢) يعني به الآيات من سورة «يس»، ولم يتبين لي المراد منها، أهي ما في السورة من آيات في التذكير والوعد والوعيد، أم يعني ما منَّ الله فيها بالأزواج والنعم في الدنيا، وهي (٣٣ ـ ٣٦، و٧١ ـ ٧٣)، أو ما ذكر الله ﷻ في وصف أهل الجنة: ﴿هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ ﴿٥٦﴾﴾. والأول أقرب. والله أعلم.
ومن الجدير بالتنبيه أن الرغبة عن الزواج، والميل إلى ترك النكاح من ذمائم الأمور التي قابلها النبي ﷺ بقوله: «**ما بال أقوام قالوا كذا وكذا؟!**»، «**أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني**». أخرجه البخاري (ح٥٠٦٣)، ومسلم (ح١٤٠١)، والجملة الأولى لمسلم، والثانية لفظ البخاري.

(٣) الحديث (٤١).

(٤) الحديث (٢١).

٧٤٩ حديث: «فضل شهر رجب على الشهور كفضل القرآن على سائر الكلام، وفضل شهر شعبان على الشهور كفضلي على سائر الأنبياء، وفضل شهر رمضان كفضل الله على سائر العباد».

قال شيخنا: إنه موضوع(١)

(١) نقله في «تبيين العجب» (ص٢٥، ح٨) عن خط الحافظ السِّلَفي، من روايته عن الشيخ أبي البركات هبة الله بن المبارك السقطي، بإسناده إلى مالك، عن الزهري عن أنس ﵁، مرفوعاً به، فقال: «رجال هذا الإسناد ثقات، إلا السقطي فهو الآفة، وكان مشهوراً بوضع الحديث، وتركيب الأسانيد، ولم يحدث واحد من رجال هذا الإسناد بهذا الحديث قط»، وتقدم للسقطي في فضل رجب حديث آخر أيضاً (ح٥١٩)، مع حكم الحافظ عليه بالوضع.
والطرف الأول من الحديث رواه كذلك الديلمي (٢/ ٢٧١/ب) عن إسماعيل بن عبدالغفار الفارسي، عن خلف بن داعي العلوي، عن أبيه السيد داعي بن مهدي، عن أبي الحسن علي بن زيد البصري، عن أبي بكر محمد بن جعفر بن سعيد الجوهري البغدادي، عن الحسن بن عرفة، عن يزيد بن هارون، عن حميد، عن أنس ﵁.
وهو موضوع على إسناد الصحيح، وأبو بكر الجوهري: ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣)، رقم (٥٦٠)، وذكره بالرواية عن الحسن بن عرفة في الغربة ـ يعني: في غربته عن بغداد ـ وأسند من طريقه عن الحسن بن عرفة حديثاً توبع عليه عنده وعند غيره، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وأبو الحسن علي بن زيد البصري: لم يتبين لي أمره، ولم أقف على من يذكر به في هذه الطبقة وما قاربها، ويحتمل التصحيف من «الحسن بن علي بن زكريا البصري» ـ وهو أحد المشهورين بالوضع، من شيوخ ابن عدي والدارقطني، كما تقدم (ح٥٤٦) ـ، ولكنه أقدم من هذا بطبقة. والله أعلم.
والداعي بن مهدي بن أبي طاهر محمد بن جعفر بن محمد الأكبر بن جعفر الملك بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب العلوي السيد، أبو محمد الصوفي الإستراباذي السني (ت٤٠٥هـ): ترجم له في «المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور» (١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥)، رقم (٦٨٥)، ووصفه بكثرة الكتابة، ولقي مشايخ الصوفية، وملازمة أبي عبدالرحمٰن السلمي الصوفي حتى سمع منه أكثر كتبه، ولم يذكره بجرح ولا تعديل، وشيخه السلمي متهم بالوضع للصوفية.
وكذا ترجم فيه (١/ ٢٣٠، رقم ٦٧١، ١/ ٢٩٣، رقم ٨٨٣) لابنيه:
١ ـ خليفة بن الداعي ووصفه بالفضل.
٢ ـ وخلف ـ وفي نسخة: «ظفر»، وهو الأصوب ـ وقال فيه: «الملك العلوي =

٧٥٠ حديث: «**فضل العلم خير من فضل العبادة**».

في: «لَفَقيهٌ واحد»[(١)]

٧٥١ حديث: «**فضوح[(٢)] الدنيا أهون من فضوح الآخرة**».

الطبراني والقضاعي؛ من حديث القاسم بن يزيد بن عبدالله بن قُسيط[(٣)]، عن أبيه، عن عطاء[(٤)]، عن ابن عباس، عن أخيه الفضل به مرفوعاً[(٥)]

= الإستراباذي أبو الفضل».
فأحد هؤلاء الثلاثة ـ أو الأربعة ـ يكون ركبه أو ركب له على هذا الإسناد الصحيح. والله أعلم.

(١) الحديث (٨٧٣).

(٢) «الفضيحة» و«الفضوح» ـ كـ «قعود» ـ و«الفضوحة» ـ بزيادة الهاء، بضمهما ـ و«الفضاحة» بالفتح، و«الفِضاح» بالكسر: اسم للفضح، وهو أن يرتكب أمراً سيئاً فيشتهر به. «تاج العروس» (٧/ ٢٠ ـ ٢١).

(٣) هو: الليثي المديني: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٥)، وأورده العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤٨١ ـ ٤٨٣)، رقم (١٥٤١)، فأسند له هذا في حديث طويل بين النكارة، ثم نقل عن ابن المديني أنه قال: «عطاء هو عندي عطاء بن يسار، وليس لهذا الحديث أصل من حديث عطاء بن أبي رباح، ولا عطاء بن يسار، وأخاف أن يكون عطاءاً الخراساني، فإنه يرسل عن ابن عباس، والله أعلم»، وقال الذهبي: «حديثه منكر، ذكره العقيلي بطرق متعددة»، ثم ساق متنه عن العقيلي، فقال: «أخاف أن يكون كذباً مختلقاً»، [انظر: «المغني» (٥٠٢٤)، و«الميزان» (٣/ ٣٨١ ـ ٣٨٣)، رقم (٦٨٥٥)]، ولم يتعقبه الحافظ في «اللسان» (٦/ ٣٨٤ ـ ٣٨٦)، رقم (٦١٣٨) إلا أنه زاد في الترجمة ذكر ابن حبان له في «الثقات».

(٤) هو: ابن يسار، أو الخراساني، كما تقدم عن ابن المديني.

(٥) أخرجه القضاعي (ح٢٤٦) مختصراً، وبه علقه الديلمي (٢/ ٢٥٧/ أ) عن الطبراني.
وقد أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨/ ٢٨٠ ـ ٢٨١)، رقم (٧١٨)، و«الأوسط» (٣/ ١٠٤ ـ ١٠٥)، رقم (٢٦٢٩)، وكذا الطبري في «تاريخه» (٣/ ١٨٩ ـ ١٩٠)، والعقيلي (٣/ ٤٨٢)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٤٠٥ ـ ٤٠٧)، رقم (٤٤٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ١٧٩ ـ ١٨٠)، وابن عساكر (٤٨/ ٣٢٢ ـ ٣٢٤) من طرق عن معن بن عيسى القزاز، عن الحارث بن عبدالملك بن عبدالله الليثي ثم السمعي ـ وقال بعضهم: ثم الأشجعي ـ، عن القاسم بن يزيد به، في حديث طويل منكر. قال الطبراني: «لا يروى عن الفضل إلا بهذا الإسناد، تفرد =

= به الحارث بن عبدالملك».

وقال الدارقطني في «الأفراد» ـ كما في «أطرافه» (٤/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠)، رقم (٤٢١٦) ـ: «عطاء: هو ابن يسار، ولا أعلم رواه غير معن بن عيسى عن الحارث بن عبدالملك عن القاسم». وتقدم قول ابن المديني والذهبي، مع إقرار ابن حجر لهما فيه، وهكذا حكم بنكارته العراقي والمناوي والألباني، وقال ابن كثير: «في إسناده ومتنه غرابة شديدة». وسائر رواته ثقات مشاهير، سوى الحارث بن عبدالملك الليثي، وشيخه القاسم، ولم أقف لهما على ذكر في غير هذا الحديث، وقد استنكره العقيلي والذهبي وغيرهما على القاسم، كما تقدم. وانظر: «البداية والنهاية» (٨/ ٤٥)، «المغني» للعراقي (١/ ١٠٧٤)، رقم (٣٨٩٥)، «فيض القدير» للمناوي (٤/ ٤٤١)، رقم (٥٨٩٠)، «الضعيفة» (٦٢٩٧).

والحارث بن عبدالملك بن عبدالله بن إياس الليثي: ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٧٣)، رقم (٢٤٣٨)، وابن ابي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٨٠)، رقم (٣٦٨)، بروايته عن القاسم بن يزيد، وسماع معن بن عيسى عنه، وبه ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٨٢)، والبخاري لم يسق في «تاريخه» (٧/ ١١٤، رقم ٥٠٢ ـ ترجمة الفضل بن العباس ﵄)، إلا قوله: «الحق بعدي مع عمر حيث كان»، وهذا القدر منه غير منكر جدّاً، وله شواهد عديدة. والله أعلم.

ولبعضه دون موضع الشاهد منه طريق آخر عند أبي يعلى (١٢/ ٢٠١)، رقم (٦٨٢٤) من روايته عن عبيد بن جنادة، عن عطاء بن مسلم، عن جعفر بن برقان، عن عطاء، عن الفضل بن عباس ﵄.

وعطاء بن مسلم: هو الخفاف، وهو صدوق في نفسه، ولكنه كثير الخطإ وفي حديثه مناكير، كما قال ابن معين وأحمد وابن حبان وابن عدي وغيرهم، وأخذ عليه القلب في الأسانيد على التوهم ـ من متروك، إلى ثقة ـ، فتفرد مثله ليس بشيء، فكيف بما ينكر عليه، وعليه قال الذهبي: «ليس بذاك».

وانظر: «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٤٠٥)، رقم (١٤٤٣) «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٦)، رقم (١٨٥٩)، «المجروحين» (٢/ ١٣١)، «الكامل» (٥/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨)، رقم (١٥٢٨)، «العلل» للدارقطني (١٢/ ٧٧)، رقم (٢٤٤١)، «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٩٠)، رقم (٦٧٤٠)، «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٠٤ ـ ١٠٦)، رقم (٣٩٤٠)، «الكاشف» (٣٨٠٤)، «التقريب» (٤٥٩٩).

وفي إسناده علة أخرى: وهو الانقطاع بين عطاء ـ أيا كان؛ ابن يسار، أو ابن أبي رباح، أو الخراساني ـ، وبين الفضل بن العباس ﵄ (ت١٢هـ)، فهو مرسل، أو معضل. والله أعلم.

٧٥٢ حديث: «**الفطر مما دخل**».

في: «الوضوء مما خرج»[١]

٧٥٣ حديث: «**الفقر قيد المجرمين**».

في: «العصمة أن لا تجد»[٢]

٧٥٤ حديث: «**الفقر فخري، وبه[٣] أفتخر**».

قال شيخنا: هو باطل موضوع[٤]

قلت: ومن الواهي في الفقر: ما للطبراني عن شداد بن أوس رفعه: «**الفقر أزين بالمؤمن من العذار الحسن على خد الفرس**»[٥].

---

(١) الحديث (١٢٧٨).

(٢) تقدم (ح٧٠٤).

(٣) في (أ، هـ): «و بي»، وهو خطأ، والمثبت من (د، م، ز) ونسخ مساعدة.

(٤) «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦)، (ح١٤٩٥)، نقلاً عن الصغاني وابن تيمية، وبه قال ابن الملقن، ونقله عن جماعة ممن أدركهم، ومن لفظ شيخ الإسلام ابن تيمية: «هو كذب لا يعرف في شيء من كتب المسلمين المعروفة»، وزاد في موضع: «ومعناه باطل؛ فإن النبي ﷺ لم يفتخر بشيء، بل قال: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»، وقال في حديث: «إنه أوحي إلي أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد ولا يبغي أحد على أحد» ولو افتخر بشيء لافتخر بما فضله الله به على سائر الخلق».
ويزاد عليه بأنه قد صح عن النبي ﷺ الاستعاذة من الفقر، ولن يفتخر ﷺ بما يستعيذ منه. والله أعلم.
انظر: «الموضوعات» للصغاني (ح٧٧)، و«الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٥/ ٨٩)، و«أحاديث القصاص» (ح١٢)، و«البدر المنير» (٧/ ٣٧١)، رقم (٥٨٦ ـ ٥٨٧).

(٥) رواه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٩٤)، رقم (٧١٨١) ـ ومن طريقه الشجري في «الأمالي الخميسية»، كما في «ترتيبه» (٢/ ٢٢٠)، رقم (٢١٩٨) ـ عن محمد بن خالد الراسبي، عن مهلب بن العلاء، عن شعيب بن بيان الصفار، عن عمران القطان، عن قتادة، عن الحسن، عن شداد بن أوس رضي الله عنه.
١ ـ وعمران بن داور القطان البصري: صدوق، يكثر خطؤه، كما تقدم، فمثله يتثبت فيما يتفرد به.
٢ ـ شعيب بن بيان الصفار البصري: قال العقيلي: «يحدث عن الثقات بالمناكير، وكاد أن يغلب على حديثه الوهم». ونقل الذهبي عن الجوزجاني أنه قال: «له مناكير»، وقال البزار: «ضعيف الحديث، وإنما يكتب من حديثه ما تفرد به». وقوله =

= هذا من الجرح الشديد عند البزار، وأكثر ما يطلق فيه: «لين الحديث، . . .»، وربما قال: «ليس بالحافظ»، أو (لم يكن بالقوي)، وفي موضع (ضعيف الحديث جدّاً) ـ وهو مكذب ـ، ويضيف إليه أحياناً: «ويبين العلة التي من أجله كتب»، أو: «يبين العلة في ذلك»، وقد سبرت كل كلامه في ذلك مقارناً بأحكام غيره في أولئكم الرواة، فوجدته لا يطلقه إلا على متهم أو متروك، أوما شاكلهما ممن سقط اعتبارهم، ولو نسبياً، فهو من المتروكين لديه، وعامة ما أخرج له مناكير، وعليه أعلها به الهيثمي في «كشف الأستار»، و«مجمع الزوائد»، وغالبها مما تفرد بها عن عمران القطان عن قتادة، ولا يتابع عليها عن أي منهما. والله أعلم.

وأما الذهبي، فقال: «صدوق»، وتابعه عليه ابن حجر، بزيادة قوله: «يخطئ»، وإنما هو ينكر عن الثقات، كما تقدم، فهو دون ما أعطياه من الدرجة بكثير.

وذكر الحافظ في «التهذيب» أن ابن حبان ذكر في «الثقات»: «شعيب بن بيان يروي عن يزيد المرى عن الحسن، وعنه عبدالله بن الحارث»، قال الحافظ: «فما أدرى هو ذا أم غيره»، وكذا صرح الهيثمي في «مجمع الزوائد» في موضعين منه أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، ولم أقف عليه.

وكذا لم أقف على ما نقله الذهبي عن الجوزجاني، فلعله أخذه من ابن الجوزي في «الضعفاء»، ولفظه عنده: «يحدث عن الثقات بالمناكير»، وهذا ليس له في ألفاظ الجوزجاني مثيل، فالظاهر أن السعدي عنده خطأ أو تصحيف من العقيلي، فانساق معه الحافظ الذهبي، واختصر لفظه، ثم عنه أخذه الحافظ ابن حجر، والله أعلم.
وانظر: «مسند البزار» (١٣/ ٤٧٣)، رقم (٧٢٦٧) وكذا لأحاديث شعيب عنده (٨/ ٧٠)، رقم (٣٠٦٤، ٣٠٦٥)، ولنظائر كلامه المذكور: (١/ ٤٩٢)، رقم (٣٣١١).

وانظر أيضاً: «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ١٨٣)، رقم (٧٠٥)، ولابن الجوزي (١٦٢٩)، «الكاشف» (٢٢٨٣)، «المغني» (٢٧٧٣)، «الميزان» (٢/ ٢٧٥)، رقم (٣٧١٠)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠)، رقم (٥٩٥) «التقريب» (٢٧٩٥)، «كشف الأستار» للهيثمي (٢/ ١٩٢)، رقم (١٤٩٧)، والأحاديث: (٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٩٣٩، ٣٠٠٢)، و«مجمع الزوائد» (٥/ ١١٩)، رقم (٨٢١٨)، (٧/ ٢٨١)، رقم (١١٤٦٣)، (٨/ ١٣٢)، رقم (١٢٩٨٢).

٣ ـ مهلب بن العلاء: لم أقف له على ترجمة، وكذا قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»، والألباني في «الضعيفة»، وذكره ابن ماكولا (١/ ٤٠٣)، والسمعاني (٥/٥٥٢) شيخاً لمحمد بن خالد الراسبي النبلي البصري، ولم يذكرا لأي منهما جرحاً ولا تعديلاً. وله عن شعيب عند الطبراني في «الكبير» (٣/ ١٧٩)، رقم (٣٠٤٨)، (٢١/١١٨)، رقم (١٤١) حديثان باطلان غير هذا الحديث، توبع على أولهما =

= ـ وهو أوهاهما ـ من وجه حسن عن شعيب، فالعلة فيهما من شعيب بن بيان دونه، والله أعلم.

انظر: «مجمع الزوائد» (٣/ ١٥)، رقم (٣٧٥٠)، (٤/ ٢٥٧)، رقم (٦٧٠٧)، (٨/ ٧٧)، رقم (١٢٧٧٢)، «فيض القدير» للمناوي (١/ ٤٠٨)، رقم (٥٢٦)، (٣/ ١١٤)، رقم (٢٨٢٠)، «الضعيفة» (٢٥١٦)، «الإرواء» (٨/ ٣٣)، رقم (٢٣٦٦).

ومن أجل ما تقدم ضعف إسناده العراقي في «المغني» (٢/ ١٠٨٤)، رقم (٣٩٢٥)، ووهاه المؤلف أعلاه، وتابعه المناوي في «فيض القدير» (٤/ ٤٦٤)، رقم (٨٤٦٠)، والعجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ١٠٢)، رقم (١٨٣٥) ـ ونقل عن ابن تيمية، أنه قال: «كذب» ـ، والألباني في «الضعيفة» (٥٦٤).

واستنكره ابن عدي مقطوعاً، فكيف به مرفوعاً. والله أعلم.

وله شاهدان آخران؛ من حديث سعد بن مسعود، وابن عمر رضي الله عنهم.

أما حديث سعد بن مسعود: فأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١/ ١٩٩)، رقم (٥٦٨)، وكذا هناد (١/ ٣٢٤)، رقم (٥٨٨)، والحربي في «غريب الحديث» (١/ ٢٦٧) عن عبدالرحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي، عن سعد بن مسعود الكندي مرفوعاً به. وقال الألباني في «الضعيفة» (٥٦٤): «هذا إسناد ضعيف جدّاً، من أجل ابن أنعم هذا، وقد اتهمه ابن حبان فقال ـ «المجروحين» [(٢/ ٥٣)] ـ: «كان يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي عن الأثبات بما ليس من أحاديثهم، وكان يدلس عن محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب»». وزاد الألباني أن سعد بن مسعود الكندي مختلف في صحبته.

وذكر ابن القيسراني في «ذخيرة الحفاظ» (٣/ ١٦٥١)، رقم (٣٦٩٣): «هو من كلام الإفريقي، وليس بمسند».

وعليه أورده السيوطي في «ذيل الموضوعات» [رقم (٨٠٣)] من رواية ابن عدي، معتمداً على حكمه عليه بالنكارة، وتعقبه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٣١٠ ـ ٣١١) بما لا يفيد. والله أعلم.

وأما حديث ابن عمر رضي الله عنه: فأخرجه السمعاني [«المنتخب من معجم شيوخه» (١/ ٦٦٢)] من طريق جعفر بن عامر أبي الليث الصغدي، عن أحمد بن عمار بن نصير أبي العباس الشامي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، مرفوعاً.

وأبو الفضل جعفر بن أبي الليث عامر البغدادي، الصغدي ـ نزيل قزوين ـ: متهم بالكذب، وفرقه الذهبي ـ وتابعه ابن حجر، وابن عراق ـ ترجمتين؛ «جعفر بن عامر»، وجعفر بن أبي الليث»، وهما واحد، كما في «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨)، رقم (٣٦٦٣). وقال الخطيب: «حدث عن أحمد بن عمار الشامي ـ شيخ =

وسنده ضعيف، والمعروف أنه من كلام عبدالرحمٰن بن زياد بن أنعم، كذلك رواه ابن عدي في «الكامل»[(١)]

ولمحمد بن خفيف الشيرازي[(٢)] في «شرف الفقرا»[(٣)] والديلمي؛ عن

= مجهول ـ وعن الحسن بن عرفة أحاديث منكرة». وانظر: «العلل المتناهية» (٢/ ١١١)، رقم (٩٨٧)، «المغني» (١١٤٧، ١١٥٤)، «الكشف الحثيث» (١٩٥، ١٩٦)، «اللسان» (٢/ ٤٥٤، رقم ١٨٥٤، ٢/ ٤٦٢، رقم ١٨٥٤)، «تنزيه الشريعة» (١/ ٤٥)، رقم (٢٤).

وأحمد بن عمار بن نصير أبو العباس الشامي ـ قيل بأنه أخو هشام بن عمار ـ: مجهول، لم يأت به إلا ذلك الشيخ المتهم به، وبحديثه. وقال الدارقطني: «متروك»، وبه وحده أعله الألباني في «الضعيفة» (٥٦٤)، والأقرب أن يحمل حديثه على الراوي عنه، كما تقدم عن الخطيب وابن الجوزي. والله أعلم.

وانظر: «تاريخ دمشق» (٥/ ٨٤ ـ ٨٥)، رقم (٤٩)، «الميزان» (١/ ١٢٣)، رقم (٤٩٧)، «اللسان» (١/ ٥٥٩)، رقم (٦٧٨).

وبذا تبين أن الحديث موضوع بوجوهه، ولن يستعيذ النبي ﷺ بربه مما هو زين للمؤمن، وهو أتقاهم لربه. والله أعلم.

(١) ونحوه قول العراقي في «المغني» (٢/ ١٠٨٤)، رقم (٣٩٢٥) بسياق مقارب، وهو عند ابن عدي (١/ ٣٤٤) من رواية الدبري عن عبدالرزاق عن الثوري عن عبدالرحمٰن بن زياد قوله، وقال: «منكر بهذا الإسناد»، فهو يستنكره مقطوعاً فضلاً عن المرفوع. والله أعلم.

(٢) هو: محمد بن خفيف بن أسفكشاذ، أبو عبدالله الضبي الشيرازي الصوفي (قبل: ٢٧٠ ـ ٣٧١هـ)، شيخ بلاد فارس في وقته، ويؤخذ عليه مبالغته في الدفاع عن الحسين بن منصور الحلاج ـ أول من أبرز نظرية حلول الله تعالى في الكُمَّل من الخلق، ودعا إليها، فصلب عليه حدّاً ـ ومع ذا قال الحافظ الذهبي: «قد كان جمع بين العلم والعمل، وعلو السند، والتمسك بالسنن، ومُتِّع بطول العمر في الطاعة». والله أعلم.

انظر: «طبقات الصوفية» للسلمي (ص٢٣٦، ٣٤٥ ـ ٣٤٨)، «تاريخ بغداد» (٦٨٩/٨)، «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٤٠٥ ـ ٤٢٠)، رقم (٦٣١٨)، «طبقات الشافعية» لابن الصلاح (١/ ١٥٤ ـ ١٥٧)، رقم (٢٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٤٢ ـ ٣٤٧)، رقم (٢٤٩).

(٣) في (أ، ز): «شرف الفقر»، والتصويب من: «م، د» ونسخ مساعدة والمصادر، وهو كتاب «شرف الفقراء المتحققين على الأغنياء المنفقين». انظر: «طبقات الشافعية» للسبكي (٦/ ٣٦٦)، «إيضاح المكنون» (٤/ ٤٧)، «معجم المؤلفين» (٩/ ٢٨٢).

معاذ بن جبل رفعه: «**تحفة المؤمن في الدنيا الفقر**»(١) وسنده لا بأس به(٢).

وهو عند الديلمي أيضاً عن ابن عمر بسند ضعيف جدّاً(٣)

---

(١) أخرجه الديلمي (٢/٤٩/ب) [و«الزهر» (٢/٤٦)] من طريق ابن السني، ثم من حديث أبي حاجب، عن عبدالرحمٰن بن غنم، عن معاذ ﷺ مرفوعاً به. ورجاله كلهم ثقات محتج بهم، إلا أبا حاجب فلم يتبين لي أمره، ولعله صخر بن محمد الحاجبي الذي يضع على مالك والليث وطبقتهما، كما تقدم [ح٦١٨]، ويكون الإسناد منقطعاً بينه وبين عبدالرحمٰن بن غنم الأشعري (ت٧٨هـ).
ولا يحتمل أبا حاجب زرارة بن أوفى العامري، من الثالثة (ت٩٣هـ)، ولا أبا حاجب سوادة بن عاصم العنزي، من الثالثة أيضاً، فهما أقدم من أن يروي عنهما راوي هذا الحديث «يسرة بن صفوان بن جميل اللخمي الدمشقي (ت٢١٥هـ)، وقد جاوز التسعين»، وهو ثقة، من صغار التاسعة، كما في «التقريب» (٧٨٠٦)، ويحتمل أن يكون الحافظ العراقي والسخاوي حسباه أحد الرجلين فقويا إسناده، وليس كذلك. والله أعلم.
وقال الألباني في «الضعيفة» (٣٣٩٢): «إسناده فيه جهالة؛ أبو حاجب ومسرة بن صفوان لم أعرفهما».
وأبو حاجب تقدم الكلام عليه، و«مسرة» تصحيف من «يسرة»، وهو على الصواب في «مسند الفردوس» و«زهره».
وأما الحافظ المناوي، فقال في «فيض القدير» (٣/٣٠٧)، رقم (٣٢٥٨): «فيه يعقوب بن الوليد المدني: قال الذهبي في «الضعفاء»: كذبه أحمد والناس، وقال السخاوي: حرف اسمه بعض رواته فسماه «إبراهيم»، وللحديث طرق كلها واهية».
وتعقبه الألباني بعدم وجوده في إسناد الديلمي المذكور، وبأنه لو يكن مثله في الإسناد لما قال العراقي والسخاوي فيه: «لا بأس به». والله أعلم.

(٢) كذا قال الحافظ السخاوي، تبعاً للعراقي في «المغني» (٢/ ١٠٨٥)، رقم (٣٩٢٨)، وتعقبا، كما تقدم. والله أعلم.

(٣) أخرجه في «مسند الفردوس» (٢/٤٩/ب) من طريق أبي عبدالرحمٰن السلمي، ثم من طريق محمد بن محمد بن الأشعث، عن جعفر بن محمد بن جعفر العلوي، عن داود بن المحبر، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ مرفوعاً: «**تحفة المؤمن ثلاث: الفقر والمرض والموت، فمن أحب الله أحبه الله، وكافأه بالجنة**».
وهذه سلسلة البلايا: داود بن المحبر الثقفي البكراوي ـ مؤلف كتاب العقل ـ؛ متروك، وأكثر كتاب «العقل» الذي صنفه موضوعات [«التقريب» (١٨١١)]، ومحمد بن محمد بن الأشعث الكوفي نزيل مصر: رافضي، متهم بالوضع والسرقة [كما سيأتي =

٧٥٥ حديث: «**الفقهاء أمناء الرسل، ما لم يدخلوا في الدنيا ويتبعوا السلطان،** [ق١٣٣/ب] **فإذا فعلوا ذلك فاحذروهم**».

العسكري من حديث العوام بن حوشب، عن أبي صادق[1]، عن علي به مرفوعاً، وهو ضعيف السند[2].

= في الرواية التالية]، وأبو عبدالرحمٰن السلمي يتهم بالوضع للصوفية، وتقدم.
وقوله: «ولمحمد بن خفيف. . .إلخ» يطابق سياق العراقي في «المغني» (٢/ ١٠٨٥)، رقم (٣٩٢٨). والله أعلم.

(١) هو: الأزدي الكوفي؛ يختلف في اسمه، فقيل: «مسلم بن يزيد»، وقيل: «عبدالله بن ناجذ»، وهو صدوق، مستقيم الحديث، وروايته عن علي ﷺ مرسلة، ولم يسمع منه. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٩٩ ـ ٢٠٠)، رقم (٨٧٥)، «التقريب» (٨١٦٧).

(٢) لم أقف على «الأمثال» لأبي أحمد العسكري، ولا على الرواية من هذا الوجه عند غيره، وظاهر ما أبدى من إسناده منقطع بين أبي صادق وبين علي ﷺ، وما قبله من الإسناد فالله به عليم.
وله عن علي ﷺ طريق آخر ساقط: فيما ذكره الألباني في «الضعيفة» (٢٠٣٤) عن أبي عبدالله الضبي في «المجلس الخمسين» من «أماليه» (مجموع ٢٢/ ١٣٦)، رقم (١ ـ ٢) رواية له من طريق موسى بن إسماعيل، عن أبيه، عن أبيه، عن جده جعفر عن أبيه عن جده علي بن الحسين عن أبيه عن علي مرفوعاً.
قال الألباني: «هذا إسناد ضعيف مظلم؛ موسى بن إسماعيل وأبوه وجده لم أعرفهم، ويظهر أنهم من أهل البيت، وأخشى أن يكون أسفل منهم متهم»، وهو على ما خشيه الشيخ الألباني، فإنه موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر الصادق بن محمد الباقر، وهو لا يعرف بالرواية قط، وإنما تفرد عنه محمد بن محمد بن الأشعث أبو الحسن الكوفي نزيل مصر، بنسخة تقارب ألف حديث، وضعها عليه بإسناده المتصل عن آبائه، وكذبه غير واحد من الأئمة، كما في «الكامل» (٦/ ٣٠١ ـ ٣٠٢)، رقم (١٧٩١)، و«مشتبه أسامي المحدثين» (٤١٥)، و«ذخيرة الحفاظ» (١/ ٢٣٢)، رقم (٩٣).
وللديلمي (٢/ ٢٥٥/أ) من طريق أبي نعيم، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩) من طريق السهمي عن ابن عدي (وعزي لثلاثتهم أيضاً)، عن علي ﷺ مرفوعاً: «**العلماء مصابيح الجنة، وخلفاء الأنبياء**»، وفيه أبو خالد الواسطي، وهو عمرو بن خالد القرشي الكوفي، نزيل واسط، وهو من المشهورين بالوضع، بل كان يدخلها على من يغفل عنه من الشيوخ، ومن أجله حكم الألباني [«الضعيفة» (٣٩٥١)] بوضعه، والله أعلم. وانظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٠)، رقم (١٢٧٧) =

= «المجروحين» (٢/ ٧٦) «الكامل» (٥/ ١٢٣ ـ ١٢٧)، رقم (١٢٨٩)، «تهذيب الكمال» (٢١/ ٦٠٣ ـ ٦٠٧)، رقم (٤٣٥٧)، «التقريب» (٥٠٢١).

وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنه: علقه ابن أبي حاتم في «العلل» (٥/ ١٨٥ ـ ١٨٦)، رقم (١٩٠٦) ـ عن إسحاق بن خالد الأعسم، وهو عند الرافعي في «تاريخ قزوين» (٢/ ٤٤٥) من طريق أبي حاتم، عن إسحاق بن خالد ـ وأخرجه العقيلي ـ كما في «الجامع» لابن عبدالبر (١/ ٦٤٣)، رقم (١١١٣)، و«ذيل الميزان» (ترجمة: ٣٠١)، و«المغني» للعراقي أيضاً (ح١٦٠، ١٧٣٣)، ولم أقف عليه في نسختي «الضعفاء» ـ والسمرقندي في «تنبيه الغافلين» (١/ ٤٣٣، رقم ٦٧٥، ١/ ٥٢٤، رقم ٨٣٥)، والحسن بن سفيان في «مسنده»، والحاكم في «تاريخ نيسابور» ـ كما في «اللآلي المصنوعة» (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠)، وغيره، ومن طريقهما الديلمي (٢/ ٢٥٥/أ)، ومن طريق الحاكم وحده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣) ـ، والضياء في «المنتقى من مسموعات مرو» (ح٥٩٨)، كلهم: من طرق عن إبراهيم بن رستم المروزي، عن عمر أبي حفص العبدي، عن إسماعيل بن سميع، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «**العلماء أمناء الرسل** ..» الحديث نحوه.

وقال العقيلي والضياء في إسناده: «حفص الإبري»، وقال ابن أبي حاتم: «أبو حفص الإبري»، وقال الرافعي: «أبو حفص الأبار»، مكان «أبي حفص العبدي».

وهذا الحديث نقل ابن أبي حاتم عن أبيه، أنه قال: «هذا حديث منكر، يشبه أن يكون في الإسناد رجل لم يسم، وأسقط ذلك الرجل»، ولعله بنى ذلك على أن «أبا حفص الإبري» المذكور عنده في الإسناد هو عمر بن عبدالرحمٰن بن قيس الأسدي، أبو حفص الكوفي الأبار ـ نسبة إلى صنع الإبرة وبيعه ـ، وهو ثقة صدوق، من الحفاظ، كما في «مشاهير علماء الأمصار» (١٣٥٨)، و«تاريخ بغداد» (١١/ ١٩١ ـ ١٩٣)، رقم (٥٩٠٠)، و«تهذيب الكمال» (٢١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٩)، رقم (٤٢٧٤)، و«التقريب» (٤٩٣٧).

وأما العقيلي فقال: «حفص الإبري: كوفي، حديثه غير محفوظ»، وأسند له هذا الحديث، فتعقبه الحافظ في «اللسان» (٣/ ٢٤٠) بقوله: «هو عمر بن حفص بن ذكوان، غلط في اسمه بعض الرواة»، وقريب منه كلام شيخه العراقي في «ذيل الميزان»، وأكده الألباني في «الضعيفة» (٢٦٧٠).

وعمر بن حفص [بن ذكوان] أبو حفص العبدي البصري، نزيل بغداد: متروك، غير ثقة، يرمى بسرقة الحديث، كما في «الكامل» (٥/ ٤٩ ـ ٥١)، رقم (١٢٢٠)، «تاريخ بغداد» (١١/ ١٩٣ ـ ١٩٤)، رقم (٥٩٠١)، «اللسان» (٦/ ٨٨ ـ ٩٠)، رقم (٥٥٩٩)، وبه أعله ابن الجوزي في «الموضوعات»، وحكم بوضعه، ووافقه الذهبي في «تلخيص =

= الموضوعات» (ح١٦٧)، وابن حجر ـ كما تقدم ـ، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٦٧)، رقم (٤٧)، والألباني في «الضعيفة».

وأما السيوطي فظن أنه عمر بن إبراهيم أبو حفص العبدي البصري، وهو صدوق، وثقه أحمد وابن معين وغيرهما، ولينه أبو حاتم والدارقطني، وضعف في حديثه عن قتادة، لما روى عنه من المناكير الواهية.

انظر: «التهذيب» (٢١/ ٢٦٩ ـ ٢٧١)، رقم (٤٢٠٠)، «الميزان» (٣/ ١٧٨ ـ ١٧٩)، رقم (٦٠٤٢)، «التقريب» (٤٨٦٣).

فتعقب بظنه ذلك على ابن الجوزي حكمه بوضعه، وتُعُقِّب من ابن عراق وغيره على هذا التعقب. والله أعلم.

وأعله ابن الجوزي ثانياً بأن إبراهيم بن رستم مجهول، وتعقب فيه بأنه مشهور، وهو إمام أهل الرأي بخراسان؛ وقد وثقه ابن معين وقال أبو حاتم: «ليس في الحديث بذاك، محله الصدق»، وقال ابن حبان: «يخطئ»، وأنكر ابن عدي عليه وصل بعض المراسيل، وقال: «له مناكير عن يعقوب القمي وفضيل بن عياض، وباقي حديثه صالح»، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»، وذكر أنه كان ممن حفظ الحديث، ونقم عليه في أحاديث، فتركه إلى كتب الرأي.

وذكره ابن عدي في موضع آخر، فقال: «إبراهيم بن رستم بن مهران بن رستم المرووذي: ليس بمعروف، منكر الحديث عن الثقات»، وروى له حديثين ـ أحدهما عن شريك النخعي، والآخر عن الليث ـ أنكرهما عليه، وقال: «لا أعلم له حديثاً غيرهما»، فهو فرق بين الترجمتين، والذهبي وابن حجر وغيرهما يجعلهما واحداً، وذلك أقرب. فهو صدوق، في حديثه بعض اللين، وينكر عليه الشيء بعد الشيء، والله أعلم. وانظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٩٩ ـ ١٠٠)، رقم (٢٧٤)، «الثقات» (٨/ ٧٠)، «الكامل» (١/ ٢٦٣، رقم ٩٦، ١/ ٢٧١، رقم ١١١)، «تاريخ بغداد» (٦/ ٧٠ ـ ٧١)، رقم (٣١٠٧)، «المغني» (٧٦، ٧٧)، «اللسان» (١/ ٢٧٨ ـ ٢٨٠)، رقم (١٣١).

وله طريق آخر: أخرجه الديلمي (٢/ ٢٥٥/أ) من طريق نوح بن أبي مريم، عن إسماعيل بن سميع.

ونوح هو أبو عصمة نوح الجامع، وهو مشهور بالوضع، كما تقدم (ح٣).

وهو عند ابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٧٦)، رقم (٥٧٥) ـ ومن طريقه للقضاعي (١/ ١٠٠)، رقم (١١٥) ـ، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن الصباح الجرجرائي، ولابن عساكر (١٤/ ٢٦٧) من طريق أبي عمرو أحمد بن الحسن بن يحيى الروياني، عن أبي عمر محمد بن عيسى الواسطي، عن محمد بن معاوية النيسابوري، كلاهما =

= (الجرجرائي، والنيسابوري) عن محمد بن يزيد، عن إسماعيل بن سميع، عن أنس ﵁ مرفوعاً: «**العلماء أمناء الله على خلقه**».

ومحمد بن معاوية بن أعين النيسابوري: متروك، كذبه ابن معين والدارقطني وأبو طاهر السلفي وغيرهم، وقال أحمد: «أحاديثه موضوعة»، وسئل ابن معين عن هذا الحديث، فقال: «هذا باطل كذب، ما حدث محمد بن يزيد عن إسماعيل بن سميع بشيء ولا سمع منه، ولا سمع إسماعيل بن رافع [كذا، ولعل الصواب: ابن سميع] من أنس شيئاً، ومحمد بن معاوية حدث بأحاديث كثيرة كذب، ليس لها أصول». وبه أعله ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٢٦٣). انظر: «تاريخ بغداد» (٤/٣٦ ـ ٤٠)، رقم (١٦٧٧)، «التهذيب» (٢٦/٤٧٨ ـ ٤٨١)، رقم (٥٦١٨)، «التقريب» (٦٣١٠).

ومحمد بن يزيد المذكور: هو الكلاعي الواسطي، وهو ثقة ثبت عابد، من التاسعة، كما في «التقريب» (٦٤٠٣).

وأما إسناد ابن الأعرابي فبحثت عن رواية لمحمد بن الصباح بن سفيان الجرجرائي ـ وهو صدوق، من العاشرة، كما في «التقريب» (٥٩٦٥) ـ عن محمد بن يزيد الكلاعي في كتب الرواية فلم أقف على شيء سوى هذه الرواية، ولم يذكره أحد بالرواية عن الكلاعي، وما تقدم عن ابن معين يدل على أن في هذا الإسناد تداخلاً ما، والحديث السابق عليه في «معجم ابن الأعرابي» يرويه عن محمد بن عيسى عن محمد بن معاوية النيسابوري عن مالك بإسناده، فلعله تداخل إسناداهما، وإنما هذا حديث محمد بن عيسى الواسطي، عن محمد بن معاوية النيسابوري به، ولو أن للحديث أصلاً من حديث الجرجرائي لما استساغ ابن معين أن يطلق به على محمد بن معاوية ما أطلق. والله أعلم.

وله طريق ثالث: أخرجه الشجري في «الأمالي» ـ كما في «ترتيبه» (١/٩٠)، رقم (٣٤٠) ـ من طريق أبي بكر أحمد بن محمد بن العباس الأسفاطي، عن محمد بن سهل، عن أبي الأسود العوذي، عن محمد بن بشر، عن أبيه، عن جده، عن ثابت البناني، عن أنس ﵁ مرفوعاً به بطوله.

ومن دون ثابت لم يتبين لي شيء من أمرهم، إلا أن محمد بن سهل يحتمل أن يكون هو محمد بن سهل بن ميمون المترجم في «اللسان» (٧/١٨٧ ـ ١٨٩)، رقم (٦٨٩٠)، والذي ذكر بأن الدارقطني أخرج في «غرائب مالك» هذا الحديث من طريقه عن سعيد بن الأصبغ، عن إسحاق بن محمد الأنصاري ـ من ولد ثابت بن الأفلح ـ، عن معمر، عن مالك، عن ربيعة، عن أنس ﵁، بطوله مرفوعاً.

فقال: «هذا باطل، ومحمد بن سهل يضع الحديث، ومنهم من سمى جده الحسن». =

٧٥٦ حديث: «فقيه».

في: «لَفَقِيهٌ»[(١)]

= وله شاهد من حديث معاذ رضي الله عنه: عند ابن عبدالبر في «الجامع» (١/ ٢٢٨)، رقم (٢٥١)، والديلمي (٢/ ٢٥٥/ب) عن معاذ بن جبل رضي الله عنه مرفوعاً: «**العالم أمين الله في الأرض**».
وفيه حكم بن عبدالله الأيلي: كذبوه، ورموه بالوضع، وقال أحمد: «أحاديثه كلها موضوعة». انظر: «تاريخ دمشق» (١٥/ ١٥ ـ ٢٣)، رقم (١٦٩٣)، «الميزان» (١/ ٥٧٢ ـ ٥٧٤)، رقم (٢١٨٠).
وعنه عيسى بن إبراهيم بن طهمان الهاشمي: متروك، منكر الحديث، كما تقدم (ح٣٧٨، ٣٧٩).
وعليه حكم الألباني في «الضعيفة» (٢٦٧٠) بأنه إسناد هالك، وانتقد على الحافظ العراقي في «المغني» (١/ ١٣/ ١٩) اكتفائه بتضعيفه المطلق، بينما هو إسناد واه جدّاً. والله أعلم.
وكذا للديلمي (٢/ ٢٥٥/أ ـ ب) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه مرفوعاً: «**العلماء أمناء أمتي**».
رواه عن فيد، عن عمر بن إبراهيم الهروي، عن أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى الجرجاني، عن محمد بن إسماعيل بن إسحاق الوراق، عن إسماعيل بن علي الشعيري، عن حماد بن مسعدة، عن شعبة بإسناده.
وحماد بن مسعدة فمن فوقه ثقات، ومن دونه لم يتبين لي أمرهم، ويحتمل أن يكون أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى الجرجاني هو المذكور في «المغني» (٤٠٨)، و«الميزان» (١/ ١٢٩)، رقم (٥٢٣)، و«اللسان» (١/ ٥٨٥)، رقم (٧٢٠)، والذي قال فيه الذهبي: «لا أعرفه، لكن روى عنه شيخ الإسلام الهروي خبراً موضوعاً، ورواته سواه ثقات، فهو المتهم به»، وأقره ابن حجر، ولم ينسب عندهما جرجانياً. والله أعلم.
وفيه أحاديث أخرى واهية مثل ما تقدم من أشباهها، وأما قول السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (١/ ٢٠١): «له شواهد بمعناه كثيرة؛ صحيحة وحسنة، فوق الأربعين حديثاً، وهذا الحديث الذي نحن في الكلام عليه يحكم له على مقتضى صناعة الحديث بالحسن. والله أعلم»، ففيه بعد عن مقتضى صناعة الحديث، وأما كون العلماء ورثة الأنبياء، وأمناء على الشرع فتقدم فيه أحاديث (ح٧١٢)، وهو من المسلمات، إلا أن ذلك لا يرفع من أحاديث المتهمين والمتروكين. والله أعلم.

(١) الحديث (٨٧٣).

٧٥٧ حديث: «فم ساكت رَبٌّ كافٍ».

ونحوه: «الله ولي من سكت». صحيح المعنى[(١)]

٧٥٨ حديث: «في آخر الزمان؛ ينتقل برد الروم إلى الشام، وبرد الشام إلى مصر».

يجري على الألسنة كثيراً، حتى سمعت شيخنا يحكيه بقوله: «يقال»، مع الإفصاح بأنه لا أصل له[(٢)]، وقد راجعت «أنس الشاتي في الزمن العاتي»[(٣)] لأبي سعد ابن السمعاني[(٤)] ـ لظن حكايته عن أحد ـ فما وجدته.

---

(١) يعني أنه ليس بحديث، وأما صحة معناه فذكر القاري في «الأسرار المرفوعة» أنه مأخوذ من حديث: «من صمت نجا، ومن توكل على الله كفاه». قلت: وهو بالطرف الأول منه فقط عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه عند الترمذي (٢٥٠١)، وابن المبارك في «الزهد» (١/ ١٣٠)، رقم (٣٨٥)، وابن وهب في «الجامع» ـ تحقيق العدوي (٣٠٢)، وأحمد (١١/ ١٩، رقم ٦٤٨١، ١١/ ٢٣٥، رقم ٦٦٥٤)، وعبد بن حميد (١/ ٢٨١)، رقم (٣٤٥)، والدارمي (٣/ ١٧٨١)، رقم (٢٧٥٥) وغيرهم، وفي سنده عبدالله بن لهيعة، وقال الترمذي: «غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة»، إلا أنه من رواية ابن المبارك وابن وهب وآخرين عنه، وقد صرح بالسماع بينه وبين شيخه عند ابن المبارك وأحمد وغيرهما، فهو لا بأس به إن شاء الله تعالى، وعليه حسنه محققو «مسند أحمد». والله أعلم.
وأما الطرف الثاني منه فمأخوذ من الآية ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾، ولكن لا يُعنَى بالمثل المذكور هذا، وإنما يُعنى به ما جاء في المثل الذي يليه من أن من لزم الصمت عند اضطراب الأمور ونحوها كفاه الرب تعالى المحن. والله أعلم.
قال علي القاري أيضاً: «ظاهر التركيب الأول كفر، إلا أن يقدر العاطف»؛ أي: قوله: «فم ساكت رَبٌّ كافٍ». وانظر: «التمييز» لابن الديبع (٩١٧) «الجد الحثيث» (٤٠، ٤١، ٣١٥، ٣١٦) «الأسرار المرفوعة» (١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦)، رقم (٣٢١)، «المصنوع» (٢٠٨) «كشف الخفاء» (٢/ ١٠٣)، رقم (١٨٤٠) «أسنى المطالب» (٩٦٤).

(٢) ونقل عن المؤلف في «الجد الحثيث» (٣١٧)، و«الأسرار المرفوعة» (ص٢٥٦، ح٣٢٢)، و«المصنوع» (٢٠٩)، و«كشف الخفاء» (٢/ ٨٨)، رقم (١٨٤١).

(٣) لم أقف على ذكر هذا الجزء في مصادر ترجمة الحافظ أبي سعد ابن السمعاني، ولا في كتب الفهارس، ولم أقف على ذكره إلا عند المؤلف هنا، وعنه في «كشف الخفاء» (٢/ ١٠٣)، رقم (١٨٤١).

(٤) هو: الإمام أبو سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، مؤلف «الأنساب» وغيره.

٧٥٩ حديث: «في الحركات البركات».

هو في كلام السلف[١]، ويعارضه قولهم: «الثبات نبات»[٢]، ولكن يشير إلى الأول قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النساء: ١٠٠]. وبالجملة فهما طريقتان بحسب اختلاف الأحوال والأسماء[٣]

٧٦٠ حديث: «في بيته يؤتى الحَكَم».

من الأمثال الشهيرة، لا الأحاديث المأثورة[٤]

وقد أخرج سعيد بن منصور في «سننه» من جهة الشعبي، قال: كان بين عمر وأبي رضي الله عنهما تدارؤ في شيء، فجعلا بينهما زيد بن ثابت، فأتياه في منزله، فلما دخلا عليه قال له عمر: «أتيناك لتحكم بيننا» ـ وذكره[٥] ـ، ثم جلسا بين يديه، فقضى بينهما[٦]

(١) نقله السيوطي في «الإتقان» (٤/ ٤٨) عن الماوردي، بروايته له عن الحسين بن الفضل ـ وهو العلامة المفسر اللغوي المحدث حسين بن الفضل بن عمير أبو علي البجلي الكوفي، نزيل نيسابور (قبل ١٨٠ ـ ٢٨٢هـ)، وعمر ١٠٤ سنة، كما في «سير الأعلام» (١٣/ ٤١٤ ـ ٤١٦)، رقم (٢٠٢) ـ، وفيه أنه استخرجه من الآية التي سيذكرها المؤلف.

(٢) من الأمثال، ولم أقف على قائله. وانظر: «الجد الحثيث» (١١٤)، «كشف الخفاء» (١/ ٣٢٣)، رقم (١٠٣٢).

(٣) أما البركة في الحركة فراجع إلى الكسب والطلب سواء كان مادياً أو معنوياً، ومنها الهجرة لحفظ الدين. وأما نبات الثبات فراجع للتصبر في الأمور، وعدم استعجال النتائج، وتجنب ترك المسار لنوازل العوائق. والله أعلم.

(٤) انظر: «الفاخر» (ص٧٦/ ١٣٣)، «جمهرة الأمثال» (١/ ٣٦٨)، رقم (٥٥٢)، (٢/ ١٠١)، رقم (١٣٣٠)، «المستقصى في أمثال العرب» (٢/ ٦٠ ـ ٦١)، رقم (٢٢٤)، (٢/ ١٨٣)، رقم (٦٢٠) «مجمع الأمثال» (٢/ ٧٢)، رقم (٢٧٤٢)، «محاضرات الأدباء» (١/ ١٠)، (٢/ ١٣٨)، «تاج العروس» (٣١/ ٥١٠)، وزاد في الفاخر: «هذا شيء يتمثل به العرب على المزح، ولا أصل له»، وعامتهم ذكر القصة التي سيوردها المؤلف عن «حياة الحيوان».

(٥) يعني قوله: «وفي بيته يؤتى الحكم».

(٦) لم أقف عليه في «سنن سعيد بن منصور» ـ وهو ناقص ـ، وقد أخرجه من طريقه =

ومن هنا قيل: العلم يسعى إليه.

وفي هذا المَثَلِ حكاية ساقها الدميري في «الضب» من «حياة الحيوان» في مجيء حيوانين للضب في محله، وقولهما له: اخرج إلينا يا أبا حسل![١] فقال: في بيته يؤتى الحَكَم[٢].

٧٦١ حديث: «في كل ذات كبد حرَّى أجر».

البخاري من حديث مالك، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به مرفوعاً[٣].

= البيهقي (١٠/ ١٣٦)، فمن جهته ابن عساكر (١٩/ ٣١٩) ـ، وهو عند البغوي في «الجعديات» (١/ ٢٦٠)، رقم (١٧٢٨) ـ ومن طريقه في غيره لدى ابن عساكر (١٩/ ٣١٨ ـ ٣١٩) ـ، وعند ابن شبه في «تاريخ المدينة» (٢/ ٧٥٥ ـ ٧٥٦) ـ من طريق علي بن الجعد وغيره ـ، ووكيع في «أخبار القضاة» (١/ ١٠٨ ـ ١١٠)، وابن حزم في «المحلى» ـ دار الفكر (٨/ ٤٥٤)، والبيهقي (١٠/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، من طرق عن الشعبي به، وإسناده صحيح مسلسل بالتحديث إلى الشعبي، ومنقطع بينه وبين عمر وأبي ﵄، وبهذا الإرسال أعله الألباني في «الإرواء» (٨/ ٢٣٨)، رقم (٢٦١٦).

(١) في (أ، ز، م، د، وغيرها): «أباحصل» بالصاد المهملة، والتصويب من المصدر «حياة الحيوان» (١/ ٩ ـ أرنب) ـ وههنا القصة ـ و(١/ ٣٣٢ ـ حسل، ٢/ ١٠٨ ـ ضب، وغيرها)، والمصادر المتقدمة في التعليق الأول، فعند بعضهم ذكر مجيء الضبع والثعلب، ومنهم من ذكرهما الأرنب والثعلب، ولذا عَبَّر المؤلف بالحيوانين، ولم يسمهما. قال الأزهري في «تهذيب اللغة» (٤/ ١٧٦): «الحسل: ولد الضب، ويكنى الضب أبا حسل».

(٢) هو من أمثال العرب القديمة على لسان البهائم، وقد تمثل به بعض الصحابة، كما تقدم عن عمر ﵁.
وفي «الأمثال» لأبي عبيد بن سلام (ص٥٤)، و«تهذيب اللغة» للأزهري (٤/ ١٧٦ ـ ١٧٧)، و«أمثال الحديث» لأبي الشيخ (ح٣٦١) من طريق الشعبي وغيره، عن النعمان بن بشير الأنصاري ﵄، أنه قال على منبر الكوفة ـ وهو وال عليهم ـ: «أيها الناس! إني ـ والله ـ ما وجدت لي ولكم مثلاً إلا الضبع والثعلب، أتيا الضب في جحره»، القصة.
وإسناد أبي الشيخ والأزهري جيد، وسند أبي عبيد صالح كذلك. والله أعلم.

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٦٦، ٦٠٠٩)، ومسلم (٢٢٤٤)، ولفظهما: «رطبة» بدل «حرى»، =

وفي الباب عن سراقة(١)

= وهكذا نقله القضاعي (ح١١٢) عن البخاري، وابن الملقن في «البدر المنير» (٧/٢٦٠)، و«خلاصته» (ح١٧٦٣)، وابن حجر في «تلخيصه» ـ قرطبة (٣/ ١٩٦)، رقم (١٤١٩) عن الشيخين، فقالا: «هو عندهما بلفظ: «**رطبة**» بدل «حرى»»، ولم أقف عليه بلفظ: «**حرى**» في حديث أبي هريرة ﷺ، وإنما هو لفظ حديثي سراقة وعبدالله بن عمرو ﷺ.

(١) أخرجه ابن إسحاق في «السيرة» ـ كما في «تهذيبه» لابن هشام ـ السقا (١/ ٤٨٩ ـ ٤٩٠) ـ ومن طرق عنه ابن ماجه (٣٦٨٦)، وأحمد (٢٩/ ١٢٠، رقم ١٧٥٨١، ٢٩/ ١٢٤، رقم ١٧٥٨٤)، وابن منيع، [كما في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٠٦ ـ ١٠٧)، رقم (٨٨٢١)]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٢٧٦)، رقم (١٠٣٢)، والبيهقي في «الشعب» (٥/ ٦٣ ـ ٦٤)، رقم (٣١٠١) وغيرهم، وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٢٧٦)، رقم (١٠٣١)، والطبراني في «الكبير» (٧/ ١٣٣ ـ ١٣٤)، رقم (٦٦٠٢)، وابن صاعد في «مجلسين من أماليه» (ح٥٠)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٤٨٧ ـ ٤٨٩) وغيرهم من طريق موسى بن عقبة في «مغازيه»، والبغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٢٥٧ ـ ٢٦٠)، رقم (١٢٠٠) من طريق عبدالرزاق ومحمد بن كثير عن معمر [مبتدئاً به، مقروناً بروايتي ابن إسحاق، وموسى بن عقبة ـ واللفظ له ـ]، ومسدد [كما في «إتحاف الخيرة» (٤/ ٣٣٥)، رقم (٣٦٩٦)]، والطبراني في «الكبير» (٧/ ١٣١)، رقم (٦٥٩٨) من طريق عبدالرحمن بن إسحاق العامري المدني، أربعتهم (معمر، وابن إسحاق، وموسى بن عقبة، وعبدالرحمن بن إسحاق) عن الزهري، عن عبدالرحمن بن مالك بن جعشم، عن أبيه، عن عمه سراقة بن مالك بن جعشم به، في آخر حديث تعقيبه للنبي ﷺ عند الهجرة، فانصرافه بكتاب عن الرسول ﷺ، ثم إحضاره للكتاب يوم حنين إلى النبي ﷺ، وإسلامه، وحينذاك سأل رسول الله ﷺ، فحدثه به. وصرح ابن إسحاق فيه بالتحديث، وهو مسلسل بالتحديث عند معمر وموسى بن عقبة، ولم يذكر عبدالرحمن بن إسحاق مالكَ بنَ مالك بن جعشم والد عبدالرحمن بن مالك، وكذا أسقطه الواقدي عن معمر [كما في «الطبقات» لابن سعد ـ متمم الصحابة (١/ ٤٨٤ ـ ٤٨٧)، رقم (٢١٩)]، والمحفوظ ذكره. وهذا هو أصح طرقه عن الزهري، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢١٥٢)، وفي حكمه على «السنن» وغيرهما، ومن لم يقف على رواية ابن إسحاق في «السيرة»، وكذا رواية معمر وموسى بن عقبة ـ كالبوصيري في «مصباح الزجاجة» ـ ضعفه بعنعنة ابن إسحاق، وهو مدلس.

وله أوجه أخرى في شيخ الزهري ـ ابن أخي سراقة ـ وليست بمحفوظة؛ كرواية =

= ابن عيينة عند الحميدي (ح٩٢٦) عن الزهري، عن ابن سراقة ـ أو: ابن أخي سراقة، عن سراقة، وصرح أنه لم يضبطه عن الزهري جيداً. وكرواية من قال ـ عن الزهري، أو ابن إسحاق، عنه ـ: «عن عبدالرحمٰن ـ أو: عبدالله ـ بن كعب بن مالك»، وما أشبه ذلك، فكلها معلة. والله أعلم.

وأما رواية عبدالرزاق (ح١٩٦٩٢) ـ وعنه أحمد (٢٩/ ١٢٧)، رقم (١٧٥٨٨) وغيره ـ عن معمر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير (٢٩ ـ ٩٤هـ)، عن سراقة بن مالك (ت٢٤هـ) به، فمنقطع، وصححه محققو المسند على شرط الشيخين، وليس كذلك، ولكنه متابعة جيدة لأخي سراقة.

وأخرجه ابن حبان (ح٥٤٢) من رواية حرملة، عن ابن وهب، عن يونس عن الزهري، عن محمود بن الربيع، أن سراقة بن جعشم قال: الحديث، وهو معل بما رواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١/ ٥٥)، رقم (١١٦) عن أحمد بن منصور الرمادي، عن أصبغ بن الفرج: أخبرني ابن وهب، عن يونس، أخبرني ابن شهاب، قال يونس: حُدِّثْتُ عن محمود بن ربيع، أن سراقة بن جشم، قال: الحديث. ففيه بيان الانقطاع بين الزهري ومحمود بن الربيع، وعلى كلٍّ فلا بأس به أيضاً في المتابعات.

وحديث سراقة هذا بقصة الهجرة مع محل الاستشهاد فيه له شاهد من حديث أسماء بنت أبي بكر ﵄ عند الطبراني في «الكبير» (٢٤/ ١٠٦)، رقم (٢٨٤)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٦٦)، رقم (٩٩٠٥): «فيه يعقوب بن حميد بن كاسب وثقه ابن حبان وغيره وضعفه أبو حاتم وغيره، وبقية رجاله رجال الصحيح»، وابن كاسب صدوق ربما وهم، كما في «التقريب» (٧٨١٥)، وهو مؤدى رأي البخاري فيه، فالحديث حسن صحيح، إن شاء الله.

ولمحل الشاهد منه بلفظ: «**كبد حرى**» شاهد بمعناه من حديث جابر بن عبدالله ﵁ عند ابن خزيمة (ح١٢٩٢)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٣٢) بإسناد صحيح، إن شاء الله تعالى.

وله شواهد بلفظه من حديث عبدالله بن عمرو ﵁ عند أحمد (١١/ ٦٤٧)، رقم (٧٠٧٥)، والقضاعي (ح١١٤)، وغيرهما، من طريق أسامة بن زيد الليثي، عن عمر وبن شعيب، عن أبيه، عن جده.

وصححه ابن السكن كما في «البدر المنير» (٧/ ٢٦٢)، وحسن إسناده محققو «المسند»، وصححوه بشواهده.

وله من الشواهد بلفظه كذلك عن مخول البهزي، وأم سلمة، وحبيب بن عمرو السلاماني ﵃ بأسانيد لينة.

حرف القاف

٧٦٢ حديث: «قاتل الحسين في تابوت من نار، عليه نصف عذاب أهل الدنيا».

قال شيخنا: قد ورد عن علي رفعه، من طريقٍ واه(١)(٢)

٧٦٣ حديث: «القاص(٣) ينتظر المقت، والمستمع إليه ينتظر الرحمة».

الطبراني [ق١٣٤/أ] والقضاعي؛ من حديث الثوري، عن مجاهد، عن العبادلة(٤) به مرفوعاً، وفيه: «التاجر ينتظر الرزق، والمحتكر ينتظر اللعنة، والنائحة ومن حولها من امرأة مستمعة عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»(٥)

---

(١) في نسخ «المقاصد» الخطية: «واهي»، والاسم المنقوص يحذف منه اللام في حالتي الرفع والجر، لفظاً ورسماً، كما في «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٣٠٨)، و«الخصائص» لابن جني (٢/ ٤٧٩)، وعليه تم تعديله.

(٢) أخرجه ابن المغازلي في «مناقب علي رضي الله عنه» (ح٩٥) من طريق أبي القاسم عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي، عن أبيه أحمد بن عامر، عن علي بن موسى الرضا، بإسناده المتصل عن آبائه إلى علي رضي الله عنه.
ونسخة الطائي هذه موضوعة؛ من وضع عبدالله أو أبيه، كما تقدم (ح١٨٤، ٥١٧)، وتكلم شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السُّنَّة النبوية» (٤/ ٣٥٣) ـ ووافقه الذهبي في «منتقاه» (ص٢٩٦) على إبطاله من جهة معناه من وجوه، فراجعه، فإنه مهم.

(٣) علق عليه بهامش «أ»: «القاص: الذي يسرد القصص والحكايات». وهو الواعظ بالقصص.

(٤) هم عبدالله بن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وابن عمرو رضي الله عنهم.

(٥) سياق الإسناد عند المؤلف هو للقضاعي (١/ ٢٠٥)، رقم (٣١١)، وفيه عباد بن كثير، وهو البصري الزاهد نزيل مكة، وهو متروك، وقد اتهم ـ كما تقدم ـ، وبه أعله الألباني في «الضعيفة» (٤٠٧٠). =

٧٦٤ حديث: «قاض في الجنة».

في: «القضاة ثلاثة»[(١)]

٧٦٥ حديث: «قال لي جبريل: «قال الله تعالى: إني قتلت بدم يحيى بن زكريا سبعين ألفا، وإني قاتل بدم الحسين بن علي سبعين ألفاً وسبعين ألفاً»».

الحاكم في «المستدرك» من حديث ابن عباس[(٢)] بأسانيد متعددةٍ تدل

= وأخرجه ابن عدي (٢/ ١٤) من وجه آخر، وفيه بشر بن إبراهيم الأنصاري، وهو متهم بالوضع على الأئمة الثقات.

وأما الطبراني فأخرجه في «الكبير» (١٢/ ٤٢٦)، رقم (١٣٥٦٧)، والخطيب (٩/ ٤٢٤)، رقم (٥٠٣٤) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٤٢) ـ وغيرهم من طرق عن أبي محمد عبدالله بن أيوب بن زاذان القُرَبي البصري، عن شيبان بن فروخ الأبلي، عن بشر بن عبدالرحمٰن الأنصاري، عن عبدالوهاب بن مجاهد عن أبيه عن العبادلة ﷺ. وعبدالوهاب: متروك، وكذبه الثوري [«التقريب» (٤٢٦٣)]، وعبدالله بن أيوب القربي: تركه الدارقطني [«سؤالات الحاكم» (١٢٥) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤١٩)، رقم (٥٠٢٤)].

ولما تقدم حكم عليه ابن الجوزي، وكذا الصغاني في «تذكرة الموضوعات» (ص٥٨، ح٩٣) بالوضع، وأقرهما عليه الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (ح٥٥٩)، والسيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ١٢٣)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٢٢٧)، رقم (٣)، وبه قال الألباني في «الضعيفة» (٤٠٧٠). والله أعلم.

(١) سيأتي قريباً (ح٧٨٢).

(٢) رواه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٣٦٨)، رقم (٣٨٧) ـ والحاكم (٢/ ٢٩٠، ٥٩٠، و٣/ ١٧٨)، وأبو القاسم المهرواني في «المهروانيات» (٢/ ٦٩٢ ـ ٦٩٣)، رقم (٥٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ١٥٢)، وابن عساكر (١٤/ ٢٢٥، ٦٤)، رقم (٢١٦)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٤٠٨)، وغيرهم ـ عن محمد بن شداد المسمعي، وأخرجه الحاكم كذلك (٢/ ٢٩١، و٣/ ١٧٨) عن أبي محمد الحسن بن أحمد بن صالح السبيعي الحافظ، حدثنا عبدالله بن محمد بن ناجية حدثنا حميد بن الربيع الخزاز، وأخرجه كذلك (٣/ ١٧٨) عن أبي محمد الحسن بن محمد بن يحيى بن أخي طاهر العقيقي العلوي ـ في «كتاب النسب» ـ عن جده، عن محمد بن يزيد الآدمي، وعن أبي سعيد أحمد بن محمد بن عمرو الأحمسي، عن الحسين بن حميد بن الربيع، عن الحسين بن عمرو العنقزي والقاسم بن دينار، وعن أحمد بن كامل القاضي، عن يوسف بن سهل التمار، عن القاسم بن إسماعيل العرزمي، وعن أحمد بن كامل القاضي، عن عبدالله بن إبراهيم البزار، =

= عن كثير بن محمد أبي أنس الكوفي، وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢١٥) عن وصيف بن عبدالله الأنطاكي، عن القاسم بن إبراهيم بن علي بن عمار الهاشمي الكوفي، كلهم (محمد بن شداد المسمعي، وحميد بن الربيع الخزاز، ومحمد بن يزيد الأدمي، والقاسم بن دينار، والحسين العنقزي، والقاسم العزرمي، وكثير أبو أنس الكوفي، والقاسم بن إبراهيم الهاشمي) عن أبي نعيم الفضل بن دكين، ثنا عبدالله بن حبيب بن أبي ثابت، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الحاكم: «كنت أحسب دهراً أن المسمعي ينفرد بهذا الحديث عن أبي نعيم، حتى حدثناه أبو محمد السبيعي الحلبي، عن ابن ناجية، عن حميد بن الربيع الخزاز»، وقال في الموضع الأخير: «صحيح الإسناد». وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٣٦٨) ـ بعد ما ساقه برواية ابن حبان، وحكمه ـ: «رواه الحاكم في المستدرك من وجهين، عن أبي نعيم، فالثلاثة الراوون له عن أبي نعيم مقدوح فيهم». ويعني بالثلاثة المسمعي، وحميد بن الربيع، والقاسم بن إبراهيم الهاشمي، وقد أغفل من رواته عن أبي نعيم أربعة آخرين، وعليه تعقبه الحافظ ابن حجر في «اللسان» (٦/ ٣٦٦)، فقال: «قد أخرجه الحاكم في «المستدرك» من طريق ستة أنفس عن أبي نعيم، وقال صحيح، ووافقه المصنف في «تلخيصه»».

وكل هذه الأقوال نظرت إلى ظاهر الإسناد من جهة تعدد طرقه عن أبي نعيم، ثم صحة الإسناد من أبي نعيم فما فوق.

وهذا له وجه ما إن ثبت الإسناد إلى أبي نعيم، ولكنه كما قال ابن حبان في «المجروحين» ـ وكأنه أقره عليه الدارقطني في «تعليقاته» (٢٨٦) ـ: «لا أصل له»، فهو حديث موضوع على أبي نعيم، وهو الإمام الثبت، شيخ الأئمة والحفاظ؛ أحمد وابن معين وابن المديني والبخاري وغيرهم، فكيف فات هذا الحديث جميعهم، ثم تفرد به عنه كل كذاب ومتهم، أو مجهول؟!، ولا يصح الحديث بتكاثر المتهمين ومن لم يعرف بعدالة على روايته. وإليك بيان أحوال الطرق السالفة.

أما الطريق الأول: ففيه محمد بن شداد المسمعي، المعتزلي: فقال أبو محمد السبيعي الحلبي ـ وأقره عليه الحاكم ـ: «لا يذكر في الحديث»، وضعفه الدارقطني، وقال: «لا يكتب حديثه»، ووهاه البرقاني جدّاً، واتهمه الذهبي. انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨)، رقم (٩٤٤)، «تاريخ دمشق» (١٣/ ١٤)، «الميزان» (٣/ ٥٧٩)، رقم (٧٦٦٥).

وأما الطريق الثاني: ففيه حميد بن الربيع الخزاز، اللخمي، الكوفي: وهو ذاهب الحديث، متهم بالسرقة والوضع، وكذبه ابن معين وغيره، واتهمه أبو أحمد الحاكم وابن عدي بسرقة الأحاديث، وإلزاق أحاديث الضعفاء بالثقات، وتركه أبو حاتم الرازي والنسائي وغيرهما. انظر: «الضعفاء» للنسائي (١٤٢)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٢٢)، رقم (٩٧٤)، «الأسامي والكنى» للحاكم (٣/ ٣٥٢)، رقم (١٤٨٩)، «الكامل» =

= (٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢)، رقم (٤٤٤)، «تاريخ بغداد» (٨/ ١٥٩ ـ ١٦١)، رقم (٤٢٦٩)، «اللسان» (٣/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨)، رقم (٢٨٠٤).

وأما الطريق الثالث: ففيه الحسن بن محمد بن يحيى بن أخي طاهر العقيقي العلوي، الرافضي ـ شيخ الحاكم ـ: وهو وضاع، اتهمه الذهبي وابن حجر وغيرهما بالوضع. انظر: «تاريخ بغداد» (٧/ ٤٣٣/ ٣٩٨٤)، «الميزان» (١/ ٥٢١/ ١٩٤٣)، «المغني» (١٤٨١)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٦/ ١٧٧)، «الكشف الحثيث» (ص٩٤/ ٢٢٦)، «اللسان» (٣/ ١١٦ ـ ١١٨/ ٢٣٩٤).

وجده يحيى بن الحسن بن جعفر العلوي ـ صاحب «تاريخ الطالبيين» الذي رواه عنه حفيده المذكور ـ مؤرخ شيعي أيضاً، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل، ولا ثبتت عدالته. والله أعلم.

وأما الوجه الرابع والخامس: فالحسين بن عمرو العنقزي: كذبه أبو داود، وأبو زرعة. «سؤالات الآجري ـ العمري» (٩٢)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٦١ ـ ٦٢)، رقم (٢٧٨)، «اللسان» (٣/ ٢٠٠)، رقم (٢٥٩٠).

وأما القاسم بن دينار: فالظاهر أنه القاسم بن زكريا بن دينار الكوفي، وهو ثقة، من شيوخ مسلم في «الصحيح»، ولكن الآفة ممن دونه، كما سيأتي.

والحسين بن حميد بن الربيع الخزاز: كذبه مطين ـ في رواية ابن عقدة عنه ـ، واتهمه ابن عدي بسرقة الأحاديث. وقال الخليلي: «محله الصدق، ويروي الغرائب، ليس بالمتين»، ومن عرف حجة على من لم يعرف. انظر: «الكامل» (٢/ ٣٦٨)، رقم (٤٩٨)، «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٧ ـ ٣٨)، رقم (٤٠٩١)، «الميزان» (١/ ٥٣٣)، رقم (١٩٩٣)، «تنزيه الشريعة» (١/ ٥٤)، رقم (٨).

وشيخ الحاكم؛ أبو سعيد أحمد بن محمد بن عمرو الأحمسي الكوفي: من مؤرخي الشيعة، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل.

وأما الوجه السادس: فيوسف بن سهل التمار، والقاسم بن إسماعيل العرزمي: لم أقف لهما على ترجمة، وذكر ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٩) «القاسم بن إسماعيل الهاشمي»، وقال: «كوفي يروي عن عبيد الله بن موسى، حدثنا عنه محمد بن المنذر بن سعيد»، فهو ممن يجهل حاله عنده، وذكره الذهبي في «المقتنى» (٢/ ٩٨)، رقم (٦٠٣٣) فيمن يكنى بأبي المنذر بالرواية عن إسحاق السلولي، وبهذه الكنية، وفي نفس الطبقة ذكره آغا بزرك الطهراني في «طبقات أعلام الشيعة» في مصنفي الشيعة برواية حميد بن زياد الكوفي عنه لجمع من كتبه، ويبدو أنه المذكور عند أبي أحمد الحاكم في «الكنى» (٤/ ١٦١) ـ ضمناً ـ باسم «القاسم بن إسماعيل بن علي بن عباد الكوفي»، وعلى أي فهو من رجال الشيعة الذين لم تثبت عدالتهم، فرواية أمثالهم لمثل هذا برهان كذبهم، وذلك الأصل فيهم حتى يثبت خلافه. =

= **وأما الوجه السابع**: فكثير بن محمد أبو أنس الكوفي: ذكره أبو أحمد الحاكم في «الكنى» (١/ ٤٢٦)، رقم (٣٧٢)، وابن منده في «فتح الباب» (٥٢٢) وترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٨٢)، رقم (٦٩٥٦)، وذكر له جمعاً من الشيوخ والرواة، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأما الراوي عنه: فسماه الدارقطني في «غرائب مالك»: عبدالله بن إبراهيم بن أيوب البزاز، ونسبه الخطيب في «الرواة عن مالك» بـ «الهماني»، وقال الدارقطني في حديث رواه هو عن أحمد بن كامل القاضي عن عبدالله بن إبراهيم بن أيوب البزاز ويوسف بن سهل التمار، كلاهما عن محمد بن سفيان الهماني عن عقبة بن حسان عن مالك عن نافع عن ابن عمر ﵄: «حديث باطل، وإسناده مجهول»، وقال الذهبي فيه: «إسناد مظلم مجهول»، وأحمد بن كامل معروف، ومالك فمن فوقه لا يسأل عنهم، ومن بينهما غير معروفين على حد سواء، فحكم الدارقطني والذهبي هذا كما أنه يسري على كل من عقبة ومحمد بن سفيان وقد صرح به عليهما الذهبي وابن حجر، فكذا يسري على عبدالله بن إبراهيم بن أيوب البزاز ويوسف بن سهل التمار ـ المذكور في الوجه السابق ـ أيضاً، والله أعلم. وانظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٨٤)، رقم (٥٦٨٤)، «لسان الميزان» (٧/ ١٦٢)، رقم (٦٨٤٥).

ثم مدار الوجهين الأخيرين على أبي بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضي (٢٦٠ ـ ٣٥٠هـ)، وهو من مشاهير العلماء، من أصحاب محمد بن جرير الطبري، إلا أن الدارقطني قال: «كان متساهلاً، وربما حدث من حفظه بما ليس عنده في كتابه»، وعليه قال الذهبي: «لينه الدارقطني، وقال: «كان متساهلاً»، ومشاه غيره، وكان من أوعية العلم، كان يعتمد على حفظه فَيَهِم».

انظر: «سؤالات السهمي» (١٧٦)، «سؤالات السلمي» (١٥)، «ميزان الاعتدال» (١/١٢٩)، رقم (٥٢١).

وأما الوجه الثامن: فالقاسم بن إبراهيم بن علي بن عمار الهاشمي الكوفي: قال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢١٥): «منكر الحديث»، وذكر له هذا الحديث عن أبي نعيم، وحكم بأنه لا أصل له. وأقره عليه الدارقطني في «تعليقاته على المجروحين» (٢٨٦)، وقال ابن طاهر القيسراني في «تذكرة الحفاظ» (ح٩٤٨): «القاسم متروك». فهما أسقطاه بروايته عن أبي نعيم هذا الحديث. والله أعلم.

وهذا الحديث كما استنكره ابن حبان وابن طاهر، وأسقطا به راويه، كذلك استنكره غيرهما من الحفاظ، فقال الخطيب البغدادي في تخريجه لـ «المهروانيات» (٢/ ٦٩٤): «هذا حديث غريب من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس، وغريب من رواية حبيب بن أبي ثابت عن سعيد، لا أعلم رواه إلا عبدالله بن حبيب عن أبيه». =

على أن له أصلاً، كما قاله شيخنا[١].

٧٦٦ **حديث: «القبر أول منزل من منازل الآخرة».**

أحمد[٢]، والترمذي ـ وحسنه ـ وابن ماجه، والحاكم ـ وصححه ـ وآخرون؛ من حديث هانئ مولى عثمان، عن عثمان به مرفوعاً، وفيه: «أن عثمان كان إذا وقف على قبر بكى حتى تبتل لحيته، فيقال له: تذكر الجنة والنار ولا تبكي، وتبكي من هذا؟! فيقول: إن رسول الله ﷺ قال: وذكره[٣].

= وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/ ٥٧٥ ـ ٥٧٦): «حديث غريب جدّاً»، وقال الذهبي في «تلخيص المستدرك» في أول مواضع تخريج الحاكم للحديث (٢/ ٢٩١) ـ وأحال عليه في الموضع الثاني منها ـ، قال: «عبدالله بن حبيب ثقة، ولكن المتن منكر جدّاً، فأما محمد بن شداد: فقال الدارقطني: «لا يكتب حديثه»، وأما حميد: فقال ابن عدي: «كان يسرق الحديث»»، وبهما أعل الحافظ ابن حجر الطريقين المذكورين في «إتحاف المهرة» (٧/ ١٥٧)، رقم (٧٥١٩).

(١) لم أقف على هذا النص في كتب الحافظ، وتقدم عند التخريج نحو منه عن «اللسان».

(٢) بل هو من زوائد ابنه عليه في كل من «المسند» (١/ ٥٠٣)، رقم (٤٥٤)، و«فضائل الصحابة» (ح٧٧٣)، و«الزهد» (١/ ١٠٦)، رقم (٦٨٥)، بروايته عن ابن معين، ويقول في «السُّنَّة» (٢/ ٥٩٨)، رقم (١٤٢٥)، و«الزهد»: «حدثني يحيى بن معين؛ أنا سألته فحدثني». ومن طريق القطيعي عن عبدالله عن ابن معين أخرجه الضياء في «المختارة»، وبه ذكره الحافظ ابن حجر في كل من «إطراف المسند» (٤/ ٣٢١)، رقم (٥٩٩٩)، و«إتحاف المهرة» (١١/ ٩٠)، رقم (١٣٧٤٦). ولعل المؤلف اعتمد فيه على الديلمي (٢/ ٣١٠/أ) ـ ولم يراجع الأصل ـ، حيث قال: «رواه الإمام أحمد، عن يحيى بن معين»، والديلمي في سائر الكتاب لا يميز زوائد عبدالله، عن روايات أبيه. والله أعلم.

ولكنه عند ابن المقرئ في «المعجم» (ح٣٢٦)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ٦١٩)، رقم (٣٩٣)، من طريق أحمد بن حنبل، عن ابن المديني، عن هشام بن يوسف، عن عبدالله بن بحير، عن هانئ به.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٣٠٨)، وابن ماجه (٤٢٦٧)، وهناد في «الزهد» (١/ ٢١١)، رقم (٣٤٤)، وأبو زرعة الدمشقي في «الفوائد المعللة» (ح١٧٣)، والبزار (٢/ ٨٩)، رقم (٤٤٤)، والحاكم (١/ ٣٧١، ٤/ ٣٣٠ ـ ٣٣١)، والقضاعي (٢٤٧، ٢٤٨)، =

٧٦٧ حديث: «القبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النار».

الترمذي والطبراني عن أبي سعيد[١]، والطبراني فقط ـ في ترجمة مسعود بن محمد الرملي من «معجمه الأوسط» ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه[٢]، كلاهما به مرفوعاً.

= والبيهقي (٤/ ٥٦)، وفي «الشعب» (١/ ٦١٩)، رقم (٣٩٣)، (١٣/ ١٣٤ ـ ١٣٥)، رقم (١٠٠٦٩)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (٥/ ٤١٧ ـ ٤١٨)، رقم (١٥٢٣)، والضياء (١/ ٥٢٣ ـ ٥٢٤)، رقم (٣٨٩ ـ ٣٩٠)، من طريق ابن المديني وابن معين وابن راهويه وآخرين عن هشام بن يوسف الصنعاني، حدثني عبدالله بن بحير، أنه سمع هانئاً به.

قال الترمذي: «حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث هشام بن يوسف»، وكذا قال البغوي.

وصحح إسناده الحاكم، وأقره عليه الذهبي في «التلخيص»، والعراقي في «المغني» (١/ ٥٢٠)، رقم (٢٠٠٩)، (٢/ ١٢٢٥)، رقم (٤٤٢١)، وصححه الضياء، وأقر الترمذي على تحسينه المنذري في «الترغيب» (٤/ ١٩٢)، رقم (٥٣٨٧)، وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب» (٣/ ٢١٦)، رقم (٣٥٥٠)، وهو قابل للتصحيح. والله أعلم.

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٦٠) من طريق عبيد الله بن الوليد الوصافي عن عطية عن أبي سعيد رضي الله عنه.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».، ونقل المنذري في «الترغيب» (٤/ ١١٩)، رقم (٥٠٥١) قول الترمذي هذا بلفظ: «حسن غريب، . .».

وعبيد الله بن الوليد الوصافي واه في عداد المتروكين، كما تقدم (ح٥٢٥)، وبه أعله المنذري.

وعطية بن سعد العوفي: ضعيف، وذكر أنه كان يدلس تدليس الشيوخ، فيذكر أبا سعيد، ويعني أبا صالح الكلبي، ولم يثبت ذلك عنه، فإن مداره على كذاب، وتقدمت ترجمته. والله أعلم.

وبهما معاً أعله الألباني في «الضعيفة» (٤٩٩٠)، وحكم بضعفه الشديد، منتقداً ما نقل عن الترمذي من التحسين. والله أعلم.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣)، رقم (٨٦١٣)، والسلفي في «الخامس والثلاثين» من «المشيخة البغدادية» (ح٦٣ ـ ٦٤) من حديث مسعود بن محمد الرملي، عن محمد بن أيوب بن سويد، عن أبيه، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. =

وسند كل منهما ضعيف[(١)]

٧٦٨ حديث: «قبر إسماعيل ﷺ في الحجر».

الديلمي عن عائشة به مرفوعاً، وسنده ضعيف[(٢)]

= وقال الطبراني: «لم يروه عن الأوزاعي إلا أيوب بن سويد، تفرد به ابنه».

وأيوب بن سويد الرملي: ضعيف الحديث، تركه بعضهم، واتهمه ابن معين والساجي بسرقة الحديث، كما تقدم (ح٤٩، ٥٣٧)، واعتبر به بعضهم، وجعل العلة في تلك الأحاديث من ابنه، وحسبوا أن ما روي عن غير ابنه عنه من المناكير؛ فلا تسقطه عن الاعتبار، ولكن ما ذكر من ادعائه السماعات وإدخال ابنه في كتبه الموضوعات تسقط حديثه عن الاعتبار. والله أعلم.

وابنه محمد: رماه أبو زرعة الرازي وابن حبان وغيرهما بالوضع، وإدخال الأباطيل والموضوعات في كتب أبيه.

انظر: «سؤالات البرذعي» (٢/ ٣٨٩ ـ ٣٩١)، «الثقات» (٧/ ٥٤١)، «المجروحين» (٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠)، «سؤالات البرقاني (٤٢٤)، «المدخل إلى الصحيح» (١/ ٢١٩)، رقم (١٩١)، و«اللسان» (٦/ ٤٠٣، ٦/ ٥٨٤ ـ ٥٨٦، رقم ٦٥٢٦). وعليه حكم الألباني في «الضعيفة» (٤٩٩٠) بوضعه. والله أعلم.

(١) فيه تجوز، وإلا فسند كل من الحديثين تالف، كما تقدم آنفاً. والله أعلم.

(٢) أخرجه الديلمي (٢/ ٣٠٥/ب ـ ٣٠٦/أ) عن محمد بن الحسين ـ من كتابه ـ، عن أبيه، عن أبي أيوب موسى بن محمد بن علي بن عبدالله بن أحمد بن بشر الطيالسي، عن علي بن الجعد، عن أبي إسماعيل الكوفي، عن عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن عائشة ﵂ مرفوعاً به.

وهو عند أبي أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (١/ ٢٣٩)، رقم (١٢٦) عن أبي عمران موسى بن العباس الجويني، عن أبي بكر بن إسحاق الوزان، عن علي بن الجعد به.

وهذا إسناد مسلسل بالعلل:

١ ـ عطاء بن ميسرة أبي مسلم الخراساني: لم يثبت له سماع عن أحد من الصحابة. انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٥٦ ـ ١٥٧/ ٢٩٤ ـ ٥٧٩).

٢ ـ وابنه عثمان بن عطاء الخراساني: متروك، كما تقدم.

٣ ـ أبو إسماعيل الكوفي: لم يتبين لي من هو، وذكر أبو أحمد الحاكم أنه يحتمل أن يكون أبا إسماعيل إسحاق بن الربيع العصفري الكوفي، ويحتمل غيره. وقال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٤٩١)، رقم (٩٩٦٠) ـ وأقره ابن حجر في «اللسان» (١٣/٩)، رقم (٨٧٤٣)، والألباني في «الضعيفة» (٥٧٩٤) ـ: «أبو إسماعيل الكوفي =

٧٦٩ حديث: «قِدْرة الشِّرك لا تغلوا»[١]

هو من كلمات بعضهم، وذلك في الغالب[٢]، وفي التنزيل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

٧٧٠ حديث: «القدرية مجوس هذه الأمة».

في: «الزيدية»[٣]

= شيخ لعلي بن الجعد، لا يعرف، والخبر غريب».
وأما إسحاق بن الربيع الكوفي: فذكره أبو أحمد الحاكم (١/ ٢٢٤)، رقم (١٠٦) دون جرح أو تعديل، وذكره ابن عدي (١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١)، رقم (١٧٠) بحديثين تفرد بهما، وعليه قال الذهبي في «المغني» (٥٥٧): «فيه لين»، وقال في «الميزان» (١/ ١٩١)، رقم (٧٥٥): «صدوق، إن شاء الله»، وقال الحافظ في «التقريب» (٣٥٣): «مقبول، من الثامنة»، وعلى كل فليس ممن يقبل تفرده. والله أعلم.
وبقية رجال أبي أحمد ثقات، وأما رجال الديلمي فدون الملتقى اثنان أحدهما لم أقف على ترجمة له، والآخر لم أقف فيه على جرح أو تعديل.

(١) كذا في سائر نسخ المقاصد الخطية، والصواب «لا تغلي» بالياء، كما وقع في المطبوعة، و«الجد الحثيث»، و«كشف الخفاء»، وكتب المعاجم، فإن «غلا يغلو غلواً»، وكذا «غلا يغلو غلاء» ـ من باب «دعا يدعو» ـ لهما معاني غير ما يراد هنا، وأما الفعل المذكور هنا فمن الغليان، وهو من باب «رمى يرمي»، فيقال: «غلت القدر تغلي غلياً وغلياناً ـ بفتحتين ـ وأغلاها وغلاها»، ومنه قوله تعالى: ﴿يَغْلِى فِى ٱلْبُطُونِ ۝٤٥﴾ [الدخان: ٤٥، ٤٦]. وانظر: «الصحاح» (٦/ ٢٤٤٨)، «المخصص» (١/ ٤٦٦، ٣/ ١٩٣)، «لسان العرب» (٥/ ٣٢٩٢)، «المصباح المنير» (ص٣٦٨/غ ل ا).

(٢) قال العجلوني: ««قدرة» ـ بكسر القاف ـ: تجمع على قدور، و«الشرك»: بمعنى الاشتراك، و«لا تغلي»: من الغليان، وتقدم في حرف الباء الموحدة، بلفظ: «**برمة الشرك لا تغلي**»».
والمثل نقله أيضاً العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٩١)، رقم (١٨٦٠)، وزاد الغزي في «الجد الحثيث» (٣٢١): «وليس بحديث، وهو منتزع من قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤]». وأبعد في قوله بالانتزاع المذكور، وإنما يعني المثل: أن الأمر الذي يشترك فيه جمع غير متلائم ولا متشاور في الرأي، ويريد كل واحد منهم أن يطبق فيه بجانب من رأيه السديد ـ في نظره ـ، فإن الأمر لن يتم، ففيه توجيه لتوحيد الرأي قبل البدء في اتجاه التطبيق، كما أن فيه التحذير من الدخول فيما لم يدرس من الشراكات. والله أعلم.

(٣) تقدم (ح٥٥٤).

٧٧١ **حديث: «قدَّر الله المقادير قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف عام».**

مسلم عن ابن عمرو مرفوعاً به[١].

٧٧٢ **حديث: «قدس العدس على لسان سبعين نبيّاً آخرهم عيسى بن مريم».**

الطبراني من جهة محمد بن عبدالله بن عُلاثة، عن ثور بن يزيد، عن مكحول، عن واثلة [ق١٣٤/ب] به مرفوعاً[٢]

---

(١) تبع المؤلف في ذلك الديلميَّ في «مسنده» (٢/٣٠٨/أ)، فإنه ساق هذا اللفظ، فنسبه لمسلم وأبي يعلى، وعلق إسناديهما فيه، وظاهر عمل الديلمي في كثير من الروايات أنه يعني به: إخراج من يعلقه عنه لأصل الحديث، كما هو معروف من منهج البيهقي والبغوي في «شرح السُّنَّة» وغيرهما من المتقدمين، ولا يعنون فيه تطابق اللفظ بتمامه.
وأما مسلم فخرجه (٢٦٥٣) بلفظ: «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، .. وعرشه على الماء**». وبهذا اللفظ ذكره عنه ابن الأثير في «جامع الأصول» (١٠/ ١٣٢)، رقم (٧٦٠٦)، والمزي في «تحفة الأشراف» (٣٥١/٦)، رقم (٨٨٥٠) وغيرهما.
وأما لفظ المؤلف فعند الترمذي (ح٢١٥٦)، وأحمد (١١/ ١٤٤)، رقم (٦٥٧٩)، وعبد بن حميد (ح٣٤٣)، والبزار (٦/ ٤٢٦)، رقم (٢٤٥٦)، وابن حبان (١٤/ ٥)، رقم (٦١٣٨) ـ وغيرهم، غير أن عندهم أيضاً: «ألف سنة» بدل «ألف عام». والله أعلم.

(٢) تبع المؤلف فيه ظاهر كلام الديلمي (٢/ ٣٠٧/ ب)، فإنه عنون بهذا اللفظ، فعلقه عن الطبراني بروايته له عن الحسين بن إسحاق، عن عمرو بن الحصين العقيلي، عن ابن علاثة بإسناده.
وإنما لفظ الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٦٣)، رقم (١٥٢)، و«مسند الشاميين» (٢٦٤/١)، رقم (٤٥٧)، (٤/ ٣١١)، رقم (٣٤٠٠) ـ وعنه عند أبي نعيم في «الطب» (٢/ ٦٣٧)، رقم (٦٨٧) ـ عن الحسين بن إسحاق ـ وهو التستري ـ وغيره، عن عمرو بن الحصين به: «عليكم بالقرع فإنه يزيد في الدماغ، وعليكم بالعدس فإنه قدس على لسان سبعين نبيّاً». وبهذا اللفظ نقله عنه السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (١٨٠/٢).
وأما اللفظ المذكور عند المؤلف فهو لحديث عبدالرحمٰن بن دلهم الآتي بعدُ. والله أعلم.

=

[و][1] أسنده أبو نعيم في «المعرفة»، ومن طريقه الديلمي؛ من حديث عبدالرحمٰن بن دلهم، بزيادة: **«إنه يرقِّق القلب، ويُسرِع الدمع»**، وفيه: **«وعليكم بالقرع؛ فإنه يشد الفؤاد ويزيد في الدماغ»**[2].

= وإسناد الطبراني تالف، من سلاسل الموضوعات؛ ابن علاثة متروك، والراوي عنه كذاب، كما تقدم، ومن ثم حكم الألباني بوضعه. «الضعيفة» (ح٤٠، ٥١٠).

(١) سقط من «أ، ز، د»، واستدرك من «م» ونسخ مساعدة.

(٢) رواه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٢٠)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٨٥٤/٤)، رقم (٤٦٧٢) ـ ثم من طريقه الديلمي (٢/ ٣٠٧/ب) ـ والخطيب في «المتفق والمفترق» (١/ ٧٣٥)، رقم (٤٤٢) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥) ـ، من طرق عن الحسن بن سفيان الفسوي، ـ قال ابن حبان والخطيب: «حدثنا عبيد بن سعيد البصري»، وقال أبو نعيم: «عبيد بن معبد البصري»، ثم اتفقوا: حدثنا عيسى بن شعيب، عن الحجاج بن ميمون، عن حميد بن أبي حميد، عن عبدالرحمٰن بن دلهم، مرفوعاً به.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٨/ ٩٧ ـ ٩٨)، رقم (٥٥٤٧ ـ ٥٥٤٨) من طريق مخلد بن قريش، أخبرنا عبدالرحمٰن بن دلهم، عن عطاء، مرفوعاً به. وقال: «منقطع». وهذا أنظف إسناداً من الأول.

أما الطريق الأول فمسلسل بالمجاهيل:

١ ـ عبدالرحمٰن بن دلهم: مجهول، وأحاديثه كلها أباطيل، من أشباه هذا الحديث، وسيأتي الكلام عليه.

٢ ـ حميد بن أبي حميد: اعتبره الخطيب غير الشامي، وجهلهما معاً في سائر رجال هذه السلسلة (المصدر السابق)، ونقله ابن حجر في بعض روايات هذه السلسلة في «الإصابة» (٦/ ٤٧٧)، رقم (٥١٣٧) «حميد بن أبي حميد الشامي»، وهو حمصي مجهول أيضاً، كما في «التقريب» (١٥٦٧)، وهو ـ كما قال ابن عدي ـ يعرف بحديث واحد منكر، وهو غير هذا الحديث، وعليه قال الذهبي في «الكاشف» (١٢٦٥): «ليس بحجة»، وضعفه ابن حجر. وانظر: «الكامل» (٢/ ٢٧٠ ـ ٢٧١)، رقم (٤٣٤)، «الميزان» (١/ ٦١٣، رقم ٢٣٣٤، ١/ ٦١٧، رقم ٢٣٥١)، «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢١٣).

٣ ـ الحجاج بن ميمون: قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (الموضع السابق): «هو غير معروف»، وقال ابن طاهر المقدسي في «معرفة التذكرة» (ح٨٥٣): «منكر الحديث»، وأقره الذهبي في «الميزان» (١/ ٤٦٥)، رقم (١٧٤٧)، وعليه قال ابن حجر في «اللسان» (٢/ ٥٦٥ ـ ٥٦٦)، رقم (٢١٥٧): «روى عنه عيسى بن شعيب مناكير كثيرة ـ فذكر منها هذا الحديث، وقال ـ: وعيسى بن شعيب: نقل البخاري عن الفلاس أنه =

وقال: إنه مجهول لا تعرف له صحبة(١)

= صدوق، وأقره، فإلصاق الوهن بحجاج بن ميمون أولى من إلصاق الوهن به»، وذكر نحوه في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢١٣) أيضاً، مع وصفه بالضعف والجهالة، وقال: «وشيخه حميد بن أبي حميد ضعيف أيضاً». وأقره عليه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٤٤).

٤ ـ عيسى بن شعيب بن إبراهيم البصري: روى عنه الفلاس، وقال: «بصري، صدوق»، وأقره عليه البخاري، ورجحه ابن حجر ـ كما تقدم ـ، فقال في «التقريب»: «صدوق، له أوهام».

وأما ابن حبان، فأهمل سائر من تقدم من رواة هذه السلسلة، وحمل عليه الحديث، فقال: «كان ممن يخطىء حتى فحش خطؤه، فلما غلب الأوهام على حديثه استحق الترك»، وتابعه على قوله هذا ابن الجوزي في «الموضوعات»، والسيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ١٧٩)، وتعقبه الذهبي في «الميزان» بتصديق الفلاس له، ولكنه لم يحسم في الأمر، وسياق كلامه في «تاريخ الإسلام» يملي أنه يميل فيه إلى رأي ابن حبان، وذلك أنه كذلك لم يمعن النظر في بقية رجال الإسناد، فقال: صدقه الفلاس، وتركه غيره ـ فذكر قول ابن حبان، ثم قال ـ: ومما نقموا عليه حديث: «قدس العدس. .» وهذا باطل، سمعه منه عبيد بن سعيد، ولم أجد له ذكراً في كثير من كتب المجروحين. وتقدمت مناقشة الحافظ ابن حجر لهذا الرأي، وتوهينه له، وهو أولى بالصواب. والله أعلم.

٥ ـ عبيد بن سعيد البصري ـ شيخ الفسوي ـ: لم أقف له على ترجمة، ولم يعل أحدهم به الحديث.

وأما رواية البيهقي ففيها ثلاث علل:

١ ـ إرسال عطاء، وبه أعله البيهقي ـ فيما تقدم ـ، فقال: «هو منقطع».

٢ ـ عبدالرحمٰن بن دلهم: وهو مجهول، راوية الأباطيل.

٣ ـ مخلد بن قريش: ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٨٥)، بقوله: «شيخ يروي عن شعبة بن الحجاج، روى عنه محمد بن المصفى، يخطىء»، وعليه ذكره الحافظ في «اللسان» (٨/ ١٨)، رقم (٧٦٢٨)، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩/ ٤٣٠): «شيخ لمحمد بن مصفى»؛ كأنه يستجهله. والله أعلم.

فهذا الإسناد وإن كان ضعيفاً، فإنه أقوى من الأول، ويومي إلى أن الآفة في تلك الأباطيل من عبدالرحمٰن بن دلهم، وأسقط من دونه عطاءاً حتى لا يميز فيه الإرسال، ومثل عطاء ـ سواء كان ابن يسار، أو ابن أبي رباح، أو الخراساني ـ لا يحتمل مثل هذا الباطل. والله أعلم.

(١) تبع المؤلف فيه الديلمي في «مسنده»، وأما لفظ أبي نعيم فسيأتي لاحقاً. إن شاء الله. =

وفي الباب: عن علي بن أبي طالب(١). ولا يصح من ذلك شيء(٢)

وقد حكى الخطيب في ترجمة «سَلْم بن سالم»(٣) من «تاريخه» أن ابن المبارك سئل عنه، فقال: ولا على لسان نبي واحد، إنه لمؤذ منفخ، من يحدثكم به؟، قالوا: سَلْم بن سالم. قال: عمن؟ قالوا: عنك، قال: وعني

= وعبدالرحمٰن بن دلهم هذا: ذكره بعضهم في الصحابة بناء على هذه الرواية وأشباهها بهذا الإسناد، وهو إسناد ساقط ـ كما تقدم ـ، وتبين من رواية البيهقي أنه يرويه عن عطاء مرسلاً، وعليه قال ابن منده في «المعرفة» ـ كما في «أسد الغابة»، و«الإصابة» ـ، وتبعه بلفظه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/ ١٨٥٤)، فقالا: «مجهول، في إسناد حديثه نظر، ولا تثبت له صحبة»، وحكم ابن منده وغيره بأن أحاديثه كلها مناكير.

ووقع في رواية عند ابن عساكر (٣٥/ ١٨٥): «حميد بن أبي حميد الربعي، عن عبدالرحمٰن بن دلهم عن الأوزاعي، قوله»، فإن كان هذا فحديثه عن النبي ﷺ في غاية الإعضال. وعند الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ٢٦) من طريق محمد بن رزام المروزي، عن محمد بن أيوب الهنائي، ثنا حميد بن أبي حميد، عن عبدالرحمٰن بن دلهم، عن ابن عباس رضي الله عنهما، في حديث قال عنه الذهبي: «هذا مما تحرم روايته إلا مقروناً بأنه مكذوب من غير تردد، وقبح الله من وضعه، وإسناده مظلم، وفيهم ابن رزام كذاب، لعله آفته». وعلى كل فهو مجهول، راوية الأباطيل، وحديثه عن التابعين وأتباعهم، ولم تثبت له صحبة، ولا لقيا أحد من الصحابة، وأقوى ما ورد عنه روايته عن عطاء من التابعين أو أتباعهم، وحكايته عن الأوزاعي، وعليه جزم الأئمة بعدم ثبوت صحبته وحديثه. والله أعلم.

وانظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٢١)، رقم (٤٣٥)، «أسد الغابة» (٣/ ٣٤٠)، رقم (٣٢٩٦)، «الإصابة» (٦/ ٤٧٦ ـ ٤٧٨)، رقم (٥١٣٧)، «تلخيص الموضوعات» (ح٦٢٩)، والمصادر السابقة في التخريج.

(١) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٩٤)، من طريق عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي، عن أبيه، عن علي بن موسى الرضا، عن آبائه إلى علي رضي الله عنه، مرفوعاً. وهو موضوع، والمتهم به هو الطائي، أو أبوه، كما قال ابن الجوزي والذهبي، وتقدم الكلام على هذه السلسلة.

(٢) يعني: كلّ ما في مدح العدس، وبه قال ابن القيم في «المنار المنيف» (ص٨٢)، والغزي في «الجد الحثيث (٣٢٢) وغيرهما، وقال ابن الجوزي: «كافأ الله من وضعها، فإنه قصد شين الشريعة والتلاعب، فإن العدس من أردأ المأكولات، فإذا سمع من ليس من أهل شرعنا هذا نسب نبينا إلى غير الحكمة».

(٣) هو: البلخي، كذبوه، وتقدمت ترجمته.

أيضاً!![(١)].

وكذا نقل عن ابن المبارك بطلانه ابن الصلاح[(٢)].

وقال الحافظ أبو موسى المديني ـ في «كتاب الحِنَّاء» ـ أيضاً: «إنه باطل؛ رُوِي بغير إسناد عن ابن عباس وواثلة»[(٣)]، ثم أسند إلى يوسف بن أبي طيبة،

---

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٩/ ١٤٤) من طريق الجوزجاني، عن ابن راهويه، قال: سئل ابن المبارك: فذكره. وهو عند الجوزجاني في «أحوال الرجال» (٣٨٥)، ومن طريقه ابن عدي (٣/ ٣٢٦)، رقم (٧٧٩)، والبيهقي في «الشعب» (٨/ ٩٨ ـ ٩٩)، رقم (٥٥٤٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٩٥).
وإسناده صحيح إلى ابن راهويه إن كان سمعه من ابن المبارك، وهو من شيوخه، استصغر نفسه فيه فلم يرو عنه.

(٢) نقله عن خطه الزركشي في «التذكرة» (ح١٤٣)، وكذا نقل عن ابن راهويه في «الميزان» (٢/ ١٨٥)، رقم (٣٣٧١)، و«اللسان» (٤/ ١٠٨)، رقم (٣٥٤٤) وغيرهما، وعمدة الجميع رواية الجوزجاني المتقدمة.

(٣) كذا قال، وتقدم حديث واثلة ﷺ بإسناده، والكلام عليه.
وأما حديث ابن عباس ﷺ: فأخرجه الديلمي (٣/ ١٤٢/ ب) من طريق أبي القاسم عبدالرحمٰن بن يزيد الدقاق، عن محمد بن عبدالعزيز، عن أبي يوسف محمد بن أحمد الصيدلاني، عن الوليد بن مسلمة الأزدي، عن عمر بن قيس، عن عطاء، عن ابن عباس ﷺ، مرفوعاً: **«من أحب أن يرق قلبه فليدمن أكل البلس»**. قال الديلمي: «البلس: العدس، ويروى: «البلس»، وهو التين».
وعلقه ابن قتيبة في «غريب الحديث» (٣/ ٦٦٦) عن عمر بن قيس به، وفسر الكلمة على الوجهين، ونحوه في «الفائق» للزمخشري (١/ ١٢٨)، و«النهاية» لابن الأثير (١/ ١٤٥/ بلس)، وقول الديلمي أبين، وبتفصيله وبيانه فسرهما الأزهري في «تهذيب اللغة» (١٢/ ٣٠٦).
قال السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ١٨٠): «عمر بن قيس: متهم. والله أعلم».
وهو عمر بن قيس المكي أبو حفص، المعروف بسندل: متروك، ساقط، يروي عن الثقات الأباطيل، وكذبه مالك.
انظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ١٨٧)، رقم (٢١٢٢)، «الكامل» (٥/ ٦ ـ ٩)، رقم (١١٨٦)، «الميزان» (٣/ ٢١٨ ـ ٢١٩)، رقم (٦١٨٧)، «تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٩٠ ـ ٤٩١)، و«التقريب» (٤٩٥٩).
والوليد بن مسلمة الأزدي: جهله الدارقطني، كما في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٤٨)، رقم (٩٤٠٧)، وفي «الضعفاء» لابن الجوزي (٣٦٧٢)، و«المغني» (٦٨٩٠): =

عن ابن إدريس، عن الليث؛ أنه ذُكِر العدسُ، فقالوا: «بارك عليه كذا وكذا نبي»، وكان الليث يركع، فالتفت إليهم ـ يعني: بعد فراغه ـ وقال: ولا نبيٌّ واحدٌ، إنه لبارد، إنه ليؤذي[١] وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات».

٧٧٣ حديث: «قَدِّموا خياركم تَزْكُو صلاتكم».

الديلمي عن جابر به مرفوعاً[٢]، وللحاكم والطبراني ـ بسند ضعيف ـ عن مرثد بن أبي مرثد الغنوي، رفعه: «**إنْ سَرَّكم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم**

= «الوليد بن مسلمة الأردني: يروي عن عمر بن قيس، عن عطاء؛ قال الدارقطني: «هو متروك الحديث»، وقال ابن حجر في «اللسان» (٨/ ٣٩١)، رقم (٨٣٥٧): «الظاهر أنه الوليد بن سلمة الأزدي المتقدم»، ويعني: الأردني الطبراني، قاضي طبرية، وهو ممن اشتهر بالوضع، كما في «اللسان» (٨/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤)، رقم (٨٣٥٧)، وتقدمت ترجمته.

ومحمد بن عبدالعزيز: الأقرب أنه الدينوري، وهو متهم أيضاً، كما تقدم (ح٥٩٧)، وإن كان غيره فلم يتبين لي أمره، ومن هو؟، وكذا الراوي عنه أبو القاسم عبدالرحمٰن بن يزيد الدقاق. فالله أعلم.

(١) لم أقف على خبر جزء «الحناء» المذكور، ولا على الحكاية عن الليث بن سعد الفهمي: مسنداً، وقد نسب الحكم بإبطاله إليه السيوطي في «الدرر المنتثرة» (ح٣١٦)، والعجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ١٠٨)، رقم (١٨٦٣)، ونقل الحكاية أيضاً بتصرف يسير.

وقال ابن القيم في «المنار المنيف» (فصل: ومنها ـ أي: قرائن الوضع ـ تكذيب الحس له، ص٤٠) ـ بعد نقله لقول ابن المبارك ـ: «أرفع شيء في العدس أنه شهوة اليهود، ...، ويشبه أن يكون هذا الحديث من وضع الذين اختاروه على المن والسلوى أو أشباههم»، وذكر أشياء من مضاره ومفاسده. والله أعلم.

(٢) أخرجه الديلمي (٢/ ٢٨٧/ أ) من طريق أبي الزبير، عن جابر ﷺ. وفيه عبدالله بن إسماعيل بن حماد عن يزيد بن خالد الخولاني عن إسماعيل بن إبراهيم المطرفي؛ ثلاثتهم لم أقف لهم على ترجمة، وبه قال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٤٧)، بالنسبة للأولين، في حديث قال فيه: «لوائح الوضع عليه ظاهرة»، وفي إسناده جمع ممن لم يقف على تراجمهم سواه. فالآفة من أحد هؤلاء.

ويرويه عن عبدالله هذا أبو سعيد علي بن محمد بن علي بن عطاء البلدي، الملحمي ـ نسبة إلى قطيعة الملحم، ببغداد ـ: ولم أقف فيه على جرح، وقال الخطيب (١٢/٩٦)، رقم (٦٥٢٢): «ما علمت من حاله إلا خيراً»، ومن دونهم من رجال إسناده فكلهم ثقات.

خياركم - وفي رواية للطبراني(١): «علماؤكم» - فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم»(٢)

---

(١) كذا في نسخ المقاصد الخطية كلها، والصواب: «وفي رواية الطبراني»، كما جاء في «الدراية» للحافظ ابن حجر (١/ ١٦٨)، رقم (٢٠١): «وفي رواية الطبراني: «علماؤكم»»، وليس له عند الطبراني إلا رواية واحدة، نقلها الهيثمي أيضاً بلفظ: «**علماؤكم**»، وفي المطبوع من «المعجم الكبير»: «خياركم»؛ كغيره. ولفظ: «**علماؤكم**» حكم الألباني في «الضعيفة» (ح١٨٢٣) بأنه منكر، وضعفه باللفظ الأول.

(٢) أخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٥/ ٤٣١)، رقم (٢٢٢٩) عن محمد بن إسماعيل الواسطي، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٣٢٨)، رقم (٧٧٧)، والدارقطني (٢/ ٤٦٤)، رقم (١٨٨٢/ ٢) من طريق محمد بن يحيى الأزدي، كلاهما (محمد بن إسماعيل الواسطي، ومحمد بن يحيى الأزدي) عن إسماعيل بن أبان الوراق، ورواه ابن أبي عاصم في «الآحاد» (١/ ٢٥٠)، رقم (٣١٧) - وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥/ ٢٥٦٢)، رقم (٦١٨٧)، والطبراني كذلك عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، كلاهما (ابن أبي عاصم، ومحمد بن عثمان) عن القاسم بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة، وأخرجه أبو نعيم كذلك عن أبي الشيخ، ثم من طريق سليمان بن داود الشاذكوني، ورواه الحاكم (٣/ ٢٢٢) عن أبي العباس المحبوبي، عن سعيد بن مسعود المروزي، عن عبيد الله بن موسى العبسي، أربعتهم (إسماعيل الوراق، والقاسم، والشاذكوني، وعبيد الله العبسي) عن يحيى بن يعلى الأسلمي، عن عبدالله بن موسى [لم يذكره الحاكم]، عن القاسم [قال الدارقطني: السامي؛ من ولد سامة بن لؤي، وقال الحاكم: الشيباني، وعند غيرهما: الشامي، وقال ابن عبدالبر: القاسم أبي عبدالرحمٰن الشامي]، عن مرثد بن أبي مرثد الغنوي - وكان بدرياً - ﷺ.

وبه رواه ابن منده في «المعرفة» (٢/ ١٧٤)، رقم (٢)، كما في «الضعيفة» للألباني (ح١٨٢٣).

ورواه الطبري في «المنتخب من الذيل المذيل» (ص٥٢) - ومع «تاريخ الطبري» (من حلفاء بني هاشم، ١١/ ٥٥٢) عن سليمان بن عبدالجبار - وهو ابن رزيق البغدادي - عن إسماعيل بن أبان، حدثني يحيى بن يعلى الأسلمي - وكان ثقة - عن علي بن موسى، عن القاسم، عن مرثد ﷺ به.

وهذا الحديث فيه جملة علل، وهي:

١ - الانقطاع أو الإعضال: وذلك أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي وأباه ﷺ، بدريان، ومرثد من شهداء غزوة الرجيع في صفر من السنة الرابعة للهجرة، في القراء السبعين ﷺ، وأبوه أبو مرثد توفي على فراشه بالمدينة في خلافة أبي بكر ﷺ السنة الثانية عشر للهجرة، فمرثد لم يدركه أحد من التابعين، بل ولا أكثر الصحابة، وقال الحاكم: =

= «جهدت في طلب حديث يسنده مرثد عن رسول الله ﷺ، فلم أجد إلا هذا الحديث».
وعليه قال ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٣/ ١٦٤)، رقم (١٦٥٣٥): «فيه انقطاع»، وبه أعله ابن عبدالبر وغيره.

٢ ـ القاسم السامي: لم أقف له على ترجمة، وكذا قال الشيخ الألباني في «الضعيفة» (١٨٢٣)، وهذا على حسب رواية الدارقطني، ولم أقف له على ذكر عند غيره، ولا في غير هذا الإسناد.

وإن كان الشيباني ـ كما في رواية الحاكم ـ: فالظاهر أنه القاسم بن عوف الشيباني الكوفي، وهو مختلف في حاله ـ كما قال الذهبي ـ، تركه شعبة والقطان، وضعفه النسائي، وقال أبو حاتم: «مضطرب الحديث، ومحله عندي الصدق»، وقال ابن عدي: «حديثه يسير، وهو ممن يكتب حديثه»، وأخرج له مسلم في «الصحيح» حديثاً واحداً في الشواهد، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وعليه قال الحافظ: «صدوق يغرب»، وحديثه عن أبي ذر ﷺ وأمثاله مرسل. انظر: «الكامل» (٦/ ٣٧)، رقم (١٥٨٢)، «الميزان» (٣/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧)، رقم (٦٨٢٨)، «تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٢٦ ـ ٣٢٧)، «التقريب» (٥٤٧٥).

فمثله لا يحتمل تفرده، سيما وأن يأتي بإسناد ليس له مثيل، نحو هذا.

وأما «القاسم الشامي»، كما وقع عند غيرهما، وكناه ابن عبدالبر «أبا عبدالرحمٰن»: فالظاهر أنه صاحب أبي أمامة الباهلي ﷺ، وهو مختلف فيه كذلك، فضعفه أحمد وغيره بأن له مناكير كثيرة من رواية الثقات عنه، فضلاً عن الضعفاء، فجعلوا الحمل فيها عليه، وذهب دحيم وابن معين وغيرهما إلى توثيقه بأن العلة في تلك المناكير من الرواة عنه، وأما إذا رواها الثقات عنه فإنهم يروونها عنه بالإرسال، ولا يسندونه بينه وبين النبي ﷺ. وعلى كل فأحاديثه لا تخلو من مناكير، وروايته عن علي وأبي هريرة وعائشة وأمثالهم مرسلة، ويكون هذا الحديث مما أرسله ـ أو أعضله ـ من رواية الضعفاء عنه. وانظر له: العلل لأحمد (١٣٥٣)، «تاريخ دمشق» (٤٩/ ١٠١ ـ ١١٣)، رقم (٥٦٦٦)، «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٣٨٣ ـ ٣٩١)، رقم (٤٨٠٠)، «الميزان» (٣/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤)، رقم (٦٨١٧)، «جامع التحصيل» رقم (٦٢٥).

٣ ـ عبدالله بن موسى: أعل الدارقطني به الحديث، وقال: «إسناد غير ثابت، وعبدالله بن موسى ضعيف».

وعبدالله بن موسى هذا لم يتبين لي من هو، إلا أن الشيخ الألباني ذهب في «الضعيفة» (الموضع السابق) إلى أنه التيمي الطلحي، أبو محمد الحجازي المدني، وهو صدوق كثير الخطإ، فيما قاله ابن حجر في «التقريب» (٣٦٤٥) اقتباساً من حكم ابن معين، ويقاربه حكم أبي حاتم أيضاً، وأما الإمام أحمد فوهاه، وقال: «يأتي كل بلية منه»، فمثله ليس بحجة كما قال الذهبي، ويعتبر به، وهنا متفرد. والله أعلم. =

[وللدارقطني[١] عن ابن عباس[٢] مرفوعاً: **«اجعلوا أئمتكم خياركم،**

= انظر: «الميزان» (٢/ ٥٠٨)، رقم (٤٦٣٠)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٥).
ولم أجد لما ذهب إليه الشيخ مستنداً، ولم يذكر التيمي هذا بالرواية عن القاسم الشامي، ولا نسبه المزي في ذكر شيوخ يحيى بن يعلى الأسلمي، ولا هو ميز في بعض طرق الحديث، والذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ أنه مدلس من أحد الكذابين المذكورين بالرواية عن القاسم بن عبدالرحمٰن الشامي ـ صاحب أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه ـ، وبرواية يحيى بن يعلى الأسلمي عنه، فقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٥٠٩)، رقم (٤٦٣١) ـ إثر ترجمة التيمي المذكور ـ: «عبدالله بن موسى: هو عمر بن موسى أحد المتروكين، دلسه بعضهم». ويعني به عمر بن موسى بن وجيه الوجيهي الأنصاري، وهو مشهور بالوضع، كما تقدم (ح١٠٧). والله أعلم.
٤ ـ يحيى بن يعلى الأسلمي، القطواني، أبو زكريا الكوفي: شيعي، ضعيف بلا خلاف، ونسبه البزار إلى الغلط في الأسانيد، وقال البخاري: «مضطرب الحديث». وبه أعل الهيثمي هذا الحديث في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٠٧)، رقم (٢٣٢٥)، والله أعلم. وانظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٨٨ ـ ١٨٩)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٤٢٦)، وللدارقطني (٥٨٠)، «المجروحين» ـ حمدي (٢/ ٤٧٣)، رقم (١٢١٠)، «الكامل» (٧/ ٢٣٣)، رقم (٢١٣٢)، «العلل» للدارقطني (١٥/ ٣٢٧)، رقم (٣٩٨٥)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤١٥)، رقم (٩٦٥٧)، «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٠٤)، «التقريب» (٧٦٧٧).

فهذه جملة علل هذا الإسناد، والأقرب أن يكون الحمل فيه على عبدالله بن موسى المدلس من عمر بن موسى الوجيهي، وهو خبر باطل الإسناد والمتن، وعليه قال الدارقطني: «إسناد غير ثابت».

وأما اكتفاء الشيخ الألباني بمطلق تضعيفه فدون ما يستحقه. والله تعالى أعلم، وهو ولي النعم.

هذا وقد سرقه بعض الضعفاء والمجاهيل فجعله عن القاسم عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، وأسقط الواسطة بينه وبين يحيى بن يعلى الأسلمي، ولم يتنبه الشيخ الألباني لذلك فعلله بالاضطراب من يحيى بن يعلى، وليس كذلك. أخرجه ابن عساكر (٣٨/ ٤١٩)، وفي «معجم شيوخه» (٢/ ٩٥٩)، رقم (١٢٢٤). وقال: «هذا حديث غريب». وإسناد ابن عساكر هذا باطل مقلوب. والله أعلم.

(١) في (م): «وللطبراني»، وما أثبت من بقية النسخ، و«الدراية» للحافظ ابن حجر وغيره، ولم أقف على الحديث عند الطبراني، ولا على أحد عزاه إليه. والله أعلم.

(٢) كذا في سائر نسخ المقاصد الخطية، وإنما هو عن ابن عمر رضي الله عنه عند الدارقطني وغيره، والظاهر أنه تبع فيه شيخه الحافظ ابن حجر في «الدراية» (١/ ١٦٨)، =

فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم»][(١)(٢)]

= رقم (٢٠١)، حيث عنه اقتبس سياق تخريج هذا الحديث، بزيادة حديث جابر ﷺ في أوله، وتأخير الكلام على لفظ «الهداية» للحنفية، وهو عن ابن عمر ﷺ في أصله: «نصب الراية» وغيره من كتب التخريج. فالله أعلم.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (أ، ز)، واستدرك من: (د، م)، ونسخ مساعدة، ونسخة (د) سقط منها أيضاً قوله: «اجعلوا أئمتكم».

(٢) أخرجه الدارقطني (٢/ ٤٦٣)، رقم (١٨٨١)، والبيهقي (٣/ ٩٠) من طريق أبي أحمد الحافظ، كلاهما (الدارقطني، وأبو أحمد الحافظ) عن أبي بكر محمد بن أحمد بن أسد الهروي، عن الحسين بن نصر المؤدب، وأخرجه ابن النجار في ذيله ـ مع «تاريخ بغداد» (١٩/ ٢١٢) من طريق علي بن يونس بن السكن الصفار البغدادي، عن سليمان بن بويه النهرواني، كلاهما (حسين المؤدب، والنهرواني) عن سلام بن سليمان، عن عمر، عن محمد بن واسع، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر ﷺ.

وعمر المذكور في الإسناد لم ينسب في رواية الدارقطني، فقال: «هو عندي عمر بن يزيد قاضي المدائن»، ونسب في روايتي البيهقي وابن النجار «عمر بن عبدالرحمٰن بن يزيد»، وقال البيهقي: «إسناده ضعيف». وعمر بن عبدالرحمٰن بن يزيد: قال الألباني في «الضعيفة» (ح١٨٢٢): «لم أعرفه»، ولم أقف له على ترجمة ولا ذكر، إلا ما كان من المزي في «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٥٧٧) في تسمية الرواة عن محمد بن واسع بن جابر البصري العابد، الذي قال فيه الدارقطني ـ كما في «تهذيب الكمال» (٥٧٨/٢٦) ـ: «عابد، ثقة، ولكن بلي برواة ضعفاء»، وقد ذكر المزي في الرواة عن محمد بن واسع؛ عمر بن يزيد الأزدي أيضاً، وهو قاضي المدائن الذي ذكره الدارقطني، وهو منكر الحديث عن عطاء والحسن وغيرهما، كما قال ابن عدي. وقال الدارقطني: «متروك»، ولعله بنى ذكره ذلك على الخلاف في هذا الإسناد. والله أعلم.

وانظر لترجمة قاضي المدائن: «الكامل» (٥/ ٢٩)، رقم (١١٩٩)، «سؤالات البرقاني» (٣٥٠)، «الميزان» (٣/ ٢٣١)، رقم (٦٢٥٠).

فالظاهر أن القول فيه ما قاله الدارقطني، والإسناد الآخر فيه وهم. والله أعلم.

وأعله ابن عبدالهادي في «التنقيح» (٢/ ٤٦٨)، رقم (١١٤٣) بعلتين أخريين، فقال: «منكر، ولو صح حمل على الأولوية».

٢ ـ وسلام بن سليمان: هو أبو العباس المدائني الضرير، ينكر عن الثقات، وتقدمت ترجمته.

٣ ـ والحسين بن نصر: هو المؤدب، أبو علي الفارسي، ويعرف بـ «الخرسي»، ذكره الخطيب في «التاريخ» [(٨/ ١٤٣)، رقم (٤٢٣٩)]، ولم يتكلم فيه بجرح ولا تعديل. =

وما وقع في «الهداية» للحنفية بلفظ: **«من صلى خلف عالم تَقِيٍّ فكأنما صلى خلف نبي»**، فلم أقف عليه بهذا اللفظ[١].

٧٧٤ حديث: «قدموا قريشاً، ولا تَقَدَّموها».

الطبراني عن عبدالله بن السائب[٢]، وأبو نعيم، ثم الديلمي عن

= ولتجمع هذه العلل حكم الذهبي في «تنقيح التحقيق» (١/ ٢٥٥/ مسألة: ١٩٨) بأنه إسناد مظلم، وبالعلل الثلاثة المتقدمة أعله ابن القطان في «بيان الوهم» (٣/ ١٤٨ ـ ١٤٩)، رقم (٨٥٧)، والألباني في «الضعيفة».

وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند ابن عدي (٣/ ٤٢)، والدارقطني (٢/ ١٥٢)، رقم (١٣١٢) وأعلَّاه وغيرهما بأبي الوليد خالد بن إسماعيل المخزومي، وهو متهم بالوضع، كما تقدم.

وقد سرقه عن المخزومي هذا بعضهم؛ وهو أبو الحسين محمد بن إسماعيل بن موسى الرازي، نزيل بغداد، فوضعه على إسناد الثقات، في أحاديث أخر يُتَّهم بها. أخرجه الخطيب (٢/ ٤٩)، رقم (٤٤٨)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٤٢٠ ـ ٤٢١)، رقم (٧٠٩)، و«التحقيق» (١/ ٤٧٣)، رقم (٧١٩)، وغيرهما.

وذكر الألباني في «الضعيفة» (١٨٢٢) أن الحافظ أبا بكر الشافعي أخرجه في «مسند موسى بن جعفر بن محمد الهاشمي» (ق ٧١/ ١) من طريق موسى بن إبراهيم، عن موسى بن جعفر، عن آبائه إلى علي رضي الله عنه.

وموسى بن إبراهيم المروزي كذبوه، وبه أعله الألباني، وتقدمت ترجمته (ح٥٠٨، ٦٦٩).

(١) قال الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٢٦)، رقم (١٩٧٣): «غريب»، وهو رسمه فيما لا أصل له، كما نبه عليه الشيخ الألباني في مواطن من كتبه، منها: «الإرواء» (ح٦٣٢، ١٢٦٤)، و«الضعيفة» (ح٥٧٣، ١٠١٢). وقال ابن حجر في مختصره «الدراية» (١/١٦٨/ تحت الحديث: ٢٠١): «لم أجده».

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١٥١٨ ـ ١٥١٩) ـ فرقه ـ، والطبراني في «الكبير» ـ كما في «جامع المسانيد والسنن» (٨/ ٢١)، رقم (٥٦٠٣)، و«إتحاف الخيرة» (٣١٧/٧)، رقم (٦٩٣٩/ ٢) ـ من طريق أبي معشر، عن سعيد المقبري، عن عبدالله بن السائب رضي الله عنه به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٧٥٥)، رقم (١٦٤٥١): «أبو معشر: حديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح»، وأما الحافظ ابن حجر فقال في «التلخيص الحبير» ـ قرطبة (٢/ ٧٦)، رقم (٢٧/٥٨٠): «هو ضعيف»، وقال في «التقريب» (٧١٠٠): «أبو معشر نجيح بن عبدالرحمٰن السندي، المدني: ضعيف، من السادسة، أسن واختلط»، وذهب ابن الملقن إلى تضعيفه الشديد، فقال في «البدر المنير» =

أنس(١)،

= (٤/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧): «أبو معشر هذا هو نجيح السندي، منكر الحديث كما قاله البخاري»، وقال الإمام أحمد في «العلل» ـ رواية عبدالله (٦٠٢): «هو أضعف أصحاب سعيد المقبري عنه حديثاً»، فتفرد مثله مما لا يعتمد عليه. والله أعلم.

وفي الباب عن علي رضي الله عنه عند البزار (٢/ ١١٢)، رقم (٤٦٥)، وابن منده في «فتح الباب» (١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨)، رقم (١٦٨٨) من طريق عدي بن الفضل، عن أبي بكر بن أبي جهمة، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن علي رضي الله عنه، مرفوعاً: **«قدموا قريشاً ولا تقدموها، فلولا تبطر قريش لأخبرتها بما لها عند الله عز وجل»**.

قال البزار: «لا نعلمه يروى عن ابن عباس، عن علي رضي الله عنه إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وابن الفضل ليس بالحافظ، وأبو بكر بن أبي جهمة، وأبوه لا نعلمهما يحدثان إلا بهذا الحديث».

وعدي بن الفضل: هو التيمي، أبو حاتم البصري، وهو متروك، كما في «التقريب» (٤٥٤٥).

وأبو بكر بن أبي جهمة: لم أقف له على ترجمة. وأما أبوه فهو زياد بن الحصين الحنظلي، تابعي ثقة، إلا أن حديثه عن ابن عباس رضي الله عنهما مرسل، كما في «تهذيب الكمال» (٩/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦)، رقم (٢٠٣٨).

وله عن علي رضي الله عنه طريق آخر: عند أبي نعيم في «الحلية» (٩/ ٦٤)، وعزاه إليه في «كنز العمال» (١٤/ ٧٧)، رقم (٣٧٩٨١)، وفيه إبراهيم بن أبي حية اليسع بن الأشعث أبو إسماعيل المكي: متروك، منكر الحديث، كما في «الميزان» (١/ ٢٩)، رقم (٧٩)، وبه أعله المتقي الهندي.

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٦٤) ـ ومن جهته الديلمي (٢/ ٢٨٧٧/أ) ـ عن القطيعي، عن محمد بن يونس بن موسى الكديمي، عن أبيه، عن محمد بن سليمان بن مشمول المخزومي، عن الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن أنس رضي الله عنه.

وابن مشمول ضعيف، كما تقدم (ح٦٩٩)، والكديمي متهم [تقدم أيضاً]، وأبوه لم أقف على ترجمته، وليس من المعروفين بالرواية، وابنه محمد إنما طلب العلم منذ صباه برعاية زوج أمه روح بن عبادة، ومقتضى ذلك أن يكون توفي والده وهو صغير.

وقد خولف محمد بن يونس الكديمي فيه عن والده، فأخرجه الطبراني في «الكبير» ـ كما في «جامع المسانيد والسنن» (٧/ ٤٥١ ـ ٤٥٢)، رقم (٥٣٩١) ـ عن معاذ بن المثنى، عن يونس بن موسى السامي [في الجامع: الشامي]، عن أبي سليمان الأزدى [في الجامع: سليمان الأزدي]، عن خالد بن عبدالله المزني، عن عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب بن عبدالله بن حنطب، عن أبيه، قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجحفة، قال: «ألست أولى بكم من أنفسكم؟» قالوا: بلى، يا رسول الله! قال: =

= «فإني سائلكم عن اثنين، عن القرآن وعن عترتي، ألا ولا تقدموا قريشاً فتضلوا، ولا تخلفوا عنها فتهلكوا».. الحديث. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٥٤)، رقم (٨٩٩٣): «فيه من لم أعرفه».

ولعله يعني: يونس بن موسى السامي، وشيخه أبا سليمان الأزدي، فلم أجد لهما ذكراً إلا عند ابن نقطة في «إكمال الإكمال» (٣/ ٢٨١)، رقم (٣٢١١) بورودهما في هذا الإسناد، وعن ابن نقطة أخذه ابن حجر في «تبصير المنتبه» (٢/ ٨٠١)، وكأنه اعتبره والد محمد بن يونس الكديمي المذكور.

وكذا استظهر الشيخ المعلمي فيما زاده في التعليق على «الإكمال» لابن ماكولا (١٢٩/٧ ـ ١٣٠) أنه والد محمد بن يونس الكديمي، مع احتمال غيره.

وعلى كل فلعله هو، وهو وشيخه لا يعرفان في غير هذا الإسناد، وإلا لذكرا بغيره أيضاً. وعبدالله بن حنطب لم يدرك النبي ﷺ، كما قال الترمذي في «السنن» (بعد الحديث: ٣٦٧١)، وأقره عليه ابن كثير في «جامع المسانيد والسنن». والله أعلم.

ثم إن في الإسناد اضطراباً آخر، فرواه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (ح٧٤٠، ١٤٦٨، ١٥٢١، ١٥٢٦، ١٥٣٣) عن يعقوب بن حميد، عن إبراهيم بن محمد بن ثابت، عن عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب [مولاه]، عن جبير بن مطعم ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «[**ألست مولاكم، ألست خيركم؟**»، قالوا: بلى، يا رسول الله! قال: «**فإني فرط لكم على الحوض يوم القيامة، والله سائلكم عن اثنتين: عن القرآن، وعن عترتي**]، **يا أيها الناس! لا تعلموا قريشاً وتعلموا منها، فإنهم أعلم منكم، يا أيها الناس! لا تقدموا قريشاً فتهلكوا، ولا تخلفوا عنها فتضلوا، لولا أن تبطر قريش لأخبرتها بالذي لها عند الله**». مفرقاً على أطرافه.

وهذا أعله ابن الملقن، وكذا الألباني في «ظلال الجنة» بـ «إبراهيم بن محمد بن ثابت»، وأنه ذو مناكير، كما قال الذهبي. وإبراهيم بن محمد بن ثابت هذا، هو ابن شرحبيل الحجبي، من بني عبدالدار بن قصي ـ وعندهم حجابة الكعبة المشرفة ـ القرشي، المدني، وقال ابن عدي: «الأنصاري» نزيل بيت المقدس: ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٢٠)، رقم (١٠٠٤) بحديث منكر في فضل قريش، وقد رواه عنه غير واحد من الثقات ـ كما في «الشريعة» للآجري (٥/ ٢٢٨٢)، رقم (١٧٦٦)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٢٤/ ٤٠٩)، رقم (٩٩٤)، وغيرها ـ، وذكر البخاري أنه خولف في إسناده فرواه غيره عن الزهري مرسلاً. وقال ابن عدي (١/ ٢٦٢)، رقم (٩٥): «روى عنه عمرو بن أبي سلمة وغيره مناكير، ـ وذكر له ثلاثة من المناكير، فقال: ـ وله غيرها، وأحاديثه صالحة محتملة، ولعله أتي ممن قد روى عنه»، وتبعه القيسراني في «ذخيرة الحفاظ» (٣/ ١٦٢٦)، رقم (٣٦٢١)، (٥/ ٢٦٣٩)، =

= رقم (٦١٥٦، و٢٧٤٤/٦٤٠٦)، فقال: «هو منكر الحديث، ولعله أتي من قبل الراوي عنه»، فتعقب ذلك الألباني في «الصحيحة» (١٩٤٤) بأن الرواة عنه لهذه المناكير كلهم ثقات، فلا يلزم الجرح غيره، ولا يخلو عن الضعف، وإن اعتبر به.
وأما أبو حاتم الرازي، فصدقه مرة، وضعفه مع تجهيله مرة أخرى، كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٢٥)، رقم (٣٨٩، و١٢٨/ ٣٩٨)، وكأنه اعتبره شخصين، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وإلى الحكم بروايته للمناكير من رواية الثقات عنه مال الذهبي في «الميزان» (١/ ٥٦)، رقم (١٨٧)، وابن حجر في «اللسان»، والمؤلف في «التحفة اللطيفة» (١/ ١٨٥)، رقم (١٠٩)، وتقدمت ترجمته بأخصر مما ههنا.
ويعقوب بن حميد بن كاسب المدني: كذلك صاحب غرائب ومناكير، ونسبه أبو داود إلى رفع الموقوفات، وإسناد المراسيل، وأنه زادها في أصوله بخط طري، وبه قال عباس بن عبدالعظيم العنبري وغيره، وعلى ذلك ضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، ووهاه النسائي وغيره، وأما البخاري فقال: «لم نر إلا خيراً، هو في الأصل صدوق»، وخرج له في الصحيح حديثين ـ على خلاف في ذلك ـ، وكذا مشاه ابن عدي ـ مع اعترافه بكثرة غرائبه ـ، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يخطئ في الشيء بعد الشيء»، وقال الحافظ: «صدوق، ربما وهم»، والأقرب قول الذهبي: «الظاهر أنه فيه لين، وله ما ينكر»، والله أعلم. وانظر: «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣١٨ ـ ٣٢٣)، رقم (٧٠٨٦)، «الميزان» (٤/ ٤٥٠ ـ ٤٥١)، رقم (٩٨١٠)، «من تكلم فيه وهو موثق» (٣٨٤)، «التقريب» (٧٨١٥).
فهذا حديث مضطرب الإسناد، وكل طرقه معلة ضعيفة، والمحفوظ في متنه: ما أخرجه الطيالسي (٢/ ٢٥٧)، رقم (٩٩٣)، وابن أبي شيبة (٣٣٠٥٢) ـ وعنه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١٥١٢) ـ وأحمد (٢٧/ ٣٠٦، رقم ١٦٧٤٢، ٢٧/ ٣٢٨، رقم ١٦٧٦٦)، والبزار [«كشف الأستار» (٣/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧)، رقم (٢٧٨٥)]، وأبو يعلى (١٣/ ٣٩٧)، رقم (٧٤٠٠)، ـ، والطحاوي في «شرح المشكل» (٨/ ١٥٣)، رقم (٣١٣٠)، والطبراني في «الكبير» (٢/ ١١٤)، رقم (١٤٩٠)، والحاكم (٤/ ٧٢)، والبيهقي (١/ ٣٨٦)، وغيرهم من طريق ابن أبي فديك وجمع من الثقات؛ عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن طلحة بن عبدالله بن عوف، عن عبدالرحمٰن بن الأزهر ﵁، عن جبير بن مطعم ﵁ أن رسول الله ﷺ قال: **«إن للقرشي مثل [وفي لفظ: مثلي] قوة رجلين من غير قريش»**، قيل للزهري: ما عنى بذلك، قال: في نبل الرأي.
وهذا رجاله كلهم ثقات على شرط الشيخين، إلا طلحة فلم يخرج له مسلم، وهو ثقة ثبت، وعليه صححه الحاكم على شرط الشيخين، وأقره الذهبي وغيره، وصححه الألباني [«الصحيحة» (١٦٧٩)].

وآخرون عن غيرهما[١]، كلهم به مرفوعاً.

---

(١) تقدم من حديث علي وعبدالله بن حنطب، وجبير بن مطعم رضي الله عنه، مع بيان عللها.
وأخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١٥١٣، ١٥١٦، ١٥٢٠، ١٥٢٤)، من طريق عبدالله بن عبدالعزيز، عن محمد بن عبدالعزيز، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير، عن عتبة بن غزوان رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**يا أيها الناس! إن هذا الأمر لا ينبغي أن يكون إلا في هذا الحي من قريش، هم أوسط العرب في العرب، وأقرب في العرب من العرب، ألا لا تقدموا قريشاً، [قدموا قريشاً، ولا تَقَدموها]، [تَعَلموا من قريش، ولا تُعلِّموها]، [ألا وإن مؤمن الناس تبع لمؤمن قريش، ألا وإن فاجرهم تبع لفاجرهم]، [ألا وإن قوة الرجل من قريش مثل قوة الرجلين من غيرهم]. فرقه على أطرافه.**
ومحمد بن عبدالعزيز: الظاهر أنه ابن عمر بن عبدالرحمٰن بن عوف الزهري، وهو متروك، منكر الحديث عن الزهري في قلة حديثه. انظر: «الكامل» (٦/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، رقم (١٧١٧)، «تاريخ بغداد» (٣/ ٦٠٥ ـ ٦٠٨)، رقم (١١١٧).
وأما عبدالله بن عبدالعزيز: فهو عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالله بن عامر الليثي، أبو عبدالعزيز المدني: وهو ضعيف، منكر الحديث عن الزهري وغيره، وذكر أبو حاتم وغيره أن عامة حديثه خطأ، وقد خلط بأخرة. انظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ١٤٠)، رقم (٤٢٢)، «تهذيب الكمال» (١٥/ ٢٣٨ ـ ٢٤١)، رقم (٣٣٩٥)، «الميزان» (٢/ ٤٥٥ ـ ٤٥٧)، رقم (٤٤٢٥، ٤٤٢٨، ٤٤٢٩).
فهو ضعيف جدّاً، وبهما أعله الألباني في «الصحيحة» (١٦٩٧).
وتبعية الناس في الإمامة العظمى لقريش أمر ثابت دل عليه حديث: «الأئمة من قريش»، وشواهده في الصحيح وغيره، وكذا قوله: «والله! لولا أن تبطر قريش لأخبرتها بما لخيارها عند الله ﷻ» له شواهد جيدة، وقد جُمِعَا في حديث معاوية رضي الله عنه عند أحمد (٢٨/ ١٢٥)، رقم (١٦٩٢٨)، وابن أبي شيبة (٣٣٠٥٤) وغيرهما، وقال عنه الحافظ في «تغليق التعليق» (٤/ ٤٨٢): «إسناده صحيح متصل، ورجاله ثقات».
وحديث الباب له كذلك شاهد مرسل يضطرب في إسناده أيضاً.
فأخرجه عبدالرزاق (١١/ ٥٤ ـ ٥٥)، رقم (١٩٨٩٣)، وابن أبي شيبة (ح٣٣٠٥٣) ـ وعنه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١٥١٩، ١٥٢٥) ـ عن عبدالأعلى الصنعاني، كلاهما (عبدالرزاق، وعبدالأعلى) عن معمر، عن الزهري، عن سليمان بن أبي حثمة، ـ وقال عبدالأعلى: عن سهل بن أبي حثمة ـ أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تعلموا قريشاً، وتعلموا منها، ولا تتقدموا قريشاً، ولا تتأخروا عنها، فإن للقرشي قوة الرجلين من غيرهم**»؛ يعني: في الرأي. لفظ عبدالرزاق.
وأخرجه البيهقي (٣/ ١٢١) من طريق الدبري عن عبدالرزاق، فقال: «عن ابن أبي حثمة»، =

= ولم يسمه، وقال: «هذا مرسل، وروي موصولاً، وليس بالقوى».

وذكر ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ١١٨/ تحت ح٧١٤٠) ـ أنه في نسخة أبي اليمان عن شعيب عن الزهري [في نسخ «الفتح»: أبي هريرة!!] عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، مرسلاً، أنه بلغه مثله.

ورواه الشافعي في «الأم» (الصلاة، صفة الأئمة، ٢/ ٣٠٩، ح٢٩٤)، عن ابن أبي فديك، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (٢/ ٥٠٨)، رقم (٢٠٦) من طريق إسماعيل بن عياش، كلاهما (إسماعيل، وابن أبي فديك المدني) عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، أنه بلغه عن رسول الله ﷺ: الحديث.

فهذا حديث معضل على رواية ابن أبي ذئب، ومرسل على رواية شعيب بن أبي حمزة، فإن أبا بكر بن سليمان بن أبي حثمة تابعي ثقة، من الثالثة، كما في «التقريب» (٧٩٦٧)، وهو منقطع بين الزهري وسهل بن أبي حثمة، كما في ترجمة سهل بن أبي حثمة من «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢١٨)، وحديث الزهري عن ابن عمر ﷺ مرسل ـ كما في «المراسل» لابن أبي حاتم (ص١٩٠) ـ، فكيف بمن تقدمه وفاةً لنحو عشرين سنة فأكثر.

وأما أخوه سليمان بن أبي حثمة فمن مواليد عهد النبي ﷺ، ولم يصح له سماع عن رسول الله ﷺ، وإنما أرسل عنه، وكان عمر ﷺ عينه إماماً على النساء في قيام رمضان، ثم جمع عثمان ﷺ عليه الرجال والنساء، كما في «الطبقات» لابن سعد ـ العلمية (٥/ ١٨ ـ ١٩)، رقم (٦١١)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ٦)، رقم (١٧٧٢)، و«تاريخ دمشق» (٢٢/ ٢١٣ ـ ٢٢٠)، رقم (٢٦٥٧)، ولم يذكروا تاريخ وفاته، ولا رواية للزهري عنه، وإنما شيخ الزهري هو ابنه أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة، هذا ومدار الوجهين على معمر عن الزهري، وظاهر من ذلك أنه لم يضبط إسناده، وأما من ضبطه ـ كشعيب بن أبي حمزة ـ فرواه عن الزهري عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة مرسلاً، ورواه ابن أبي ذئب عن الزهري بلاغاً. والله أعلم.

ولما تقدم حكم البيهقي في «السنن»، وابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٣/ ٢٥٨)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٤/ ٤٦٦)، وابن حجر في «الفتح» (٦/ ٥٣٠، ١٣/ ١٠٥)، والألباني في «الإرواء» (٢/ ٢٩٦)، رقم (٥١٩)، بإرساله، وذهبوا إلى أن ابن أبي حثمة هو أبو بكر.

ونقل ابن الملقن عن ابن الصلاح أنه قال ـ في «شرح الوسيط» ـ: «هذا الحديث وإن كان مرسلاً جيداً؛ لا يبلغ درجة الصحيح»، وصححه الألباني ببعض ما تقدم له من الشواهد، ومع أنه من طريق الثقات عن الزهري، فإن الإسناد مما فوقه مضطرب على =

٧٧٥ حديث: «القرآن غنى لا فقر بعده، ولا غنى دونه».

أبو يعلى، والدارقطني؛ من حديث الأعمش، عن يزيد الرقاشي، عن أنس به مرفوعاً[(١)]

وقال الدارقطني: رواه أبو معاوية؛ عن الأعمش، فجعله عن الحسن ـ لا

= أربعة أوجه ـ كما هو بين أعلاه ـ، وليس شيء من شواهده يصلح للاعتضاد، إلا ما كان من الأمر بتقديم قريش في الإمامة العظمى، وعند المماثلة في الفضل، كما ذهب إليه الشافعي في «الأم» (الصلاة، اجتماع القوم في منزلهم سواء، ٢/ ٣٠١)، وغيره من الأئمة. والله أعلم.

وأما سوى ذلك فكما قال العيني في «عمدة القاري» (١/ ٢٢، ح١): «يقدم فيها الباهلي العالم على القرشي الجاهل»، وقد أطبقت الصحابة والتابعون ومن بعدهم من الأئمة على تعلم قريش من غيرهم من أهل العلم، بل ومن الموالي فضلاً عن غيرهم، وعلى تقديم الأعلم من غير قريش في هذا الباب على القرشي، بما لا يحتاج إلى برهان. والله أعلم.

وللزهري في هذا الحديث إسناد آخر عند ابن عدي (٥/ ١٦٢)، ولكنه من رواية عثمان بن عبدالرحمٰن الوقاصي عنه، والوقاصي متهم بالوضع، كما تقدم.

(١) أخرجه محمد بن نصر المروزي في «قيام الليل» [«مختصره» (ص١٧٥)]، وأبو يعلى (٥/ ١٥٩)، رقم (٢٧٧٣)، والطبراني في «الكبير» (١/ ٢٢٨)، رقم (٧٣٨)، وأبو الفضل الرازي في «فضائل القرآن» (ص١٢٠، ح٨٧)، والبيهقي في «الشعب» (٤/ ١٩٠)، رقم (٢٣٧٦)، وابن عساكر (٥٨/ ٧٣ ـ ٧٤)، من خمس طرق عن محمد بن عباد المكي، عن حاتم بن إسماعيل، عن شريك، عن الأعمش، عن يزيد بن أبان الرقاشي، عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه.

وأخرجه أبو الفضل الرازي في «فضائل القرآن» (ص١٢١) كذلك، من طريق إسحاق الأزرق، عن شريك. وأحاله على حديث حاتم بن إسماعيل سنداً ومتناً.

وهو عند الثعلبي في مقدمة «تفسيره» (١/ ١٤/أ) ـ من طريق إسحاق الأزرق، عن شريك به، دون ذكر الحسن. وبه علقه الدارقطني في «العلل» (١٢/ ٧٦) في رواية حاتم أيضاً.

وهذا على الاختلاف في إسناده على شريك بن عبدالله النخعي ـ وهو صدوق، كثير الخطأ، وتغير حفظه بعدما ولي القضاء، كما في «التقريب» (٢٧٨٧) ـ، مداره على يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف جدّاً، يروي عن أنس والحسن المناكير، وتقدمت ترجمته، وشريك خولف في إسناده ممن هو أوثق منه، كما سيأتي.

أنس ـ مرسلاً[(١)]، وهو أشبههما بالصواب[(٢)]

٧٧٦ حديث: «القرآن كلام الله غير مخلوق، فمن قال غير هذا فقد كفر».

الديلمي من حديث أبي هاشم عبدالله بن أبي سفيان الشعراني[(٣)]، عن

(١) أخرجه سعيد بن منصور في «التفسير» من «سننه» (١/ ٣٢)، رقم (٥) عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن الرقاشي، عن الحسن مرسلاً به، إلا أنه قال: «والأمانة غنى»، بدل قوله: «ولا غنى دونه».

(٢) ذكره في «العلل» (١٢/ ٧٦)، رقم (٢٤٣٨)، ورواه القضاعي (١/ ١٨٦)، رقم (٢٧٦) عن أبي ذر الهروي، عنه.
وكونه أشبه؛ أن أبا معاوية ـ وهو محمد بن خازم التميمي السعدي الضرير ـ، ثقة، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش، كما في «التقريب» (٥٨٤١)، ولم يخالفه إلا من هو دونه بكثير. والله أعلم.
ثم مدار الجميع على الرقاشي، وهو ضعيف جدّاً كما تقدم، وعليه ضعفه العراقي في «المغني» (٢/ ١٠٣٢)، رقم (٣٧٥٥)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٣٠)، رقم (١١٦٣٠)، والبوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٦/ ٣٣٣)، رقم (٥٩٥٧)، والألباني في «الضعيفة» (١٥٥٨)، وغيرهم. والله أعلم.
وله طريق آخر عند الدارقطني في «الغرائب» ـ كما في «أطرافه» (٢/ ٦٨)، رقم (٧٧٩)، ومن طريقه عند الخطيب في «تاريخه» (١٣/ ١٦ ـ ١٧) ـ من رواية أبي عمرو بن العلاء، عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه مثله.
وفيه شيخ الدارقطني محمد بن أحمد بن إبراهيم البرمكي، ثم شيخه أبو عبدالله محمد بن يحيى بن زكريا الكسائي الصغير أبو عبدالله المقرئ، لم أقف على ترجمة للأول منهما، ولا على جرح أو تعديل في الثاني، وقد ترجم له الخطيب (٤/ ١٩٢)، رقم (١٨٦٨)، والرواة سواهما ثقات، وقال الدارقطني: «تفرد به محمد بن يحيى الكسائي»، وذكر الدارقطني في موضع آخر من «الغرائب» ـ كما في «أطرافه» (٢/٣٠٦)، رقم (١٤٣٨)، (٥/ ٢٨)، رقم (٤٥٧٣) ـ أنه ما كتبه إلا عن هذا الشيخ، والمحفوظ خلاف ذلك.
فعلة الحديث أحد هذين الرجلين، وهماً منه أو إغراباً، والحديث من أفراد يزيد بن أبان الرقاشي. والله أعلم.

(٣) في «مسند الفردوس»: «هشام عبدالله..»، وفي «اللآلي المصنوعة» (١/ ١٢): «أبو هاشم»، كما ذكر المؤلف. و«الشعراني» بكسر أوله [«تبصير المنتبه» (٢/ ٨١٣)]، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل.

الربيع بن سليمان، قال: ناظر الشافعي حفصاً الفَرْد[١] ـ أحد غلمان بشر المريسي ـ فقال في بعض كلامه: [ق١٣٥/أ] القرآن مخلوق، فقال له الشافعي: كفرت بالله العظيم؛ حدثنا عبدالرازق، عن معمر، عن الزهري، عن أنس رفعه: «**القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فاقتلوه؛ فإنه كافر**»، قال الشافعي: وحدثنا ابن عيينة، عن الزهري وسعيد بن المسيب، عن رافع بن خديج وحذيفة بن اليمان وعمران بن حصين؛ قالوا: سمعنا رسول الله ﷺ قرأ آية، ثم قال: «**القرآن كلام الله غير مخلوق**[٢]**، فمن قال غير هذا فقد كفر**»[٣] انتهى.

والمناظرة دون الحديث صحيحة، وتكفير الشافعي لحفص ثابت؛ أورده البيهقي في «مناقب الشافعي» و«معرفة السنن» وغيرهما من تأليفه[٤]، ولكن الحديث من الوجهين بل ومن جميع طرقه باطل، والسندان مختلقان[٥] على الشافعي.

قال البيهقي ـ في «الأسماء والصفات» ـ: ونقل إلينا عن أبي الدرداء مرفوعاً: «**القرآن كلام الله غير مخلوق**»، وروي ذلك أيضاً عن معاذ وابن

(١) في (أ): «القرد» بالقاف المثناة، وفي سائر النسخ كما أثبت أعلاه، وقد ضبط شكلاً في (عز، خد) بفتح الفاء وسكون الراء المهملة.
(٢) قوله: «القرآن كلام الله غير مخلوق» سقط من «ز، ق، زك»، وثبت في بقية الأصول.
(٣) أخرجه الديلمي (٢/٣٠٨/أ ـ ٣٠٩/ب) ونقله عنه السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (١/١٢ ـ ١٣)، وفيه أبو سعد [في اللآلي: سعيد] عبيدالله [في اللآلي: عبدالله] بن محمد بن بدر الكرجي البغدادي، وشيخه محمد بن محمد بن قتيرة [في «اللآلي»: قنبرة] الباراني، فشيخه أبو هاشم الشعراني؛ ثلاثتهم لم أجد لهم تراجم، إلا ما تقدم من ضبط «الشعراني»، وبقية رجاله كلهم ثقات. والله أعلم.
(٤) لم أقف عليه في «مناقب الشافعي» للبيهقي، وهو في «السنن» (١٠/٢٠٦)، و«المعرفة» (١/١٩١)، رقم (٣٤٣)، و«الأسماء والصفات» (١/٦١٢ ـ ٦١٣)، رقم (٥٥٣ ـ ٥٥٤)، وفي «الحلية» (٩/١١٢)، و«شرح أصول الاعتقاد» (٢/٢٧٨ ـ ٢٧٩)، رقم (٤١٨ ـ ٤٢٣)، من طرق عن الربيع بن سليمان المرادي، عن الشافعي.
(٥) في (أ، ز، م) ونسخ مساعدة: «مختلفان» بالفاء الموحدة، والتصويب من (د) ونسخة مساعدة.

مسعود وجابر مرفوعاً، ولا يصح شيء من ذلك؛ أسانيده مظلمة، لا ينبغي أن يحتج بشيء منها، ولا أن يستشهد بها[(١)]

وسرد من الأدلة المرفوعة لمعنى كون القرآن كلام الله غير مخلوق ما فيه الكفاية، وكذا ساق عن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين ما فيه مقنع[(٢)]

قال: وعلى هذا مضى صدر الأمة، لم يختلفوا في ذلك[(٣)]

ثم نقل عن جعفر بن محمد الصادق ـ فيمن قال «إنه مخلوق» ـ: «إنه يقتل ولا يستتاب»[(٤)]، وكذا عن ابن المديني، ومالك: «إنه كافر» زاد مالك: «فاقتلوه»[(٥)]، وعن ابن مهدي وغيره: أنه يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه[(٦)]

---

(١) «الأسماء والصفات» (١/ ٥٨٤).

(٢) انظر: «الأسماء والصفات» (١/ ٥٦٠ ـ ٦٢٣)، وكذا «الاعتقاد» (ص٩٤ ـ ١١٠).

(٣) «الأسماء والصفات» (١/ ٥٩٨)، وبمعناه في «الاعتقاد» له (ص١٠٦).

(٤) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٦٠١)، رقم (٥٣٥)، وفي سنده قيس بن الربيع، وهو صدوق، تغير بأخرة، فكان يتلقن، ويدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه ـ وتقدمت ترجمته ـ، والراوي عنه عمر بن إبراهيم بن خالد: الظاهر أنه الكردي مولى بني هاشم، وذاك كذبه الدارقطني وغيره، كما في «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٠٢)، رقم (٥٩٠٥)، و«الميزان» (٣/ ١٧٩ ـ ١٨٠)، رقم (٦٠٤٤).
والراوي عن عمر هذا هو حسنون البناء الكوفي: ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٣٧٥/٢) برواية أبي العباس الأصم عنه فقط، وهو الراوي عنه لهذا الأثر، ولم أقف له على ترجمة عند غيره.
هذا وقوله: «القرآن كلام الله غير مخلوق»، دون الحكم بكفر القائل بخلق القرآن وقتله، روي عن الإمام جعفر الصادق بأسانيد جيدة عند عثمان الدارمي في «الرد على المريسي» (ص٥٧١ ـ ٥٧٢)، و«الرد على الجهمية» (ص١٠١)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤٩٣ ـ ٤٩٥)، رقم (١٥٨ ـ ١٥٩)، وغيرهم.

(٥) انظر: لقول ابن المديني (١/ ٦٠٣)، رقم (٥٣٨)، ولقول مالك وغيره (١/ ٦٠٤ ـ ٦٠٥)، رقم (٥٤٠ ـ ٥٤١).

(٦) انظر: لقول ابن مهدي (١/ ٦٠٧ ـ ٦٠٨)، رقم (٥٤٥ ـ ٥٤٦)، واللفظ له، ولأقوال غيره من الأئمة (١/ ٦٠٤ ـ ٦٢١)، رقم (٥٤٠ ـ ٥٦٧)، وانظر لقول ابن مهدي كذلك: «الشريعة» للآجري (١/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣)، رقم (١٦٧ ـ ١٦٨)، و«شرح أصول الاعتقاد» (٢/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩)، رقم (٥٠٢ ـ ٥٠٥).

وقال البخاري في «خلق أفعال العباد»: [تواترت الأخبار][(١)] عن رسول الله ﷺ أن القرآن كلام الله، وأن أمر الله قبل مخلوقاته[(٢)]

قال: ولم يذكر عن أحد من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان خلاف ذلك، وهم الذين أَدَّوْا إلينا الكتاب والسُّنَّة [قرناً بعد قرن][(٣)(٤)]، ولم يكن بين أحد من أهل العلم فيه خلاف إلى زمن مالك والثوري وحماد وفقهاء الأمصار، ومضى على ذلك مَنْ أدركناه من علماء الحرمين والعراقَين[(٥)] والشام ومصر وخراسان. . ـ إلى آخر الكلام[(٦)]

وأطال أبو الشيخ وغيره في «كتب السُّنَّة» وغيرها بذكر الآثار في ذلك[(٧)].

ولكن الاختلاف في تكفير المتأولين المخطئين من أهل الأهواء شهير، ولبسط ذلك مع تتماته غير هذا المحل[(٨)].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «أ، ز، م، عز»، وأثبت من نسختي «ق، زك» المساعدتين، والمصدر.
(٢) «خلق أفعال العباد (أفعال العباد، ص٤٠)، وتتمته: «وبه نطق الكتاب».
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «أ، ز، م، عز»، وأثبت من نسختي «ق، زك» المساعدتين، والمصدر.
(٤) المصدر السابق (ص٤١)، وبينه بين النص السابق فصل بكلام طويل، وكذا بينه وبين النص التالي.
(٥) في (أ): «العراقيين» ـ بالجمع ـ، والمثبت من (ز، م، د) ونسخ مساعدة، وقد ضبط في الأول منها بفتح القاف ـ شكلاً ـ، وهو أصوب. والله أعلم.
(٦) المصدر السابق (ص٤٢).
(٧) انظر: «نقض عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي» (ص٥٢٤ ـ ٥٦٩)، «السُّنَّة» لعبدالله بن أحمد (١/ ١٣٢ ـ ١٦٣)، رقم (٧٩ ـ ١٧٧)، «الشريعة» للآجري (١/ ٤٨٩ ـ ٥٢٥)، «الإبانة الكبرى» لابن بطة (٥/ ٢٨٤ ـ ٣٧١)، (٦/ ٥ ـ ٨٥، وما بعدها)، «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ١٧٠، ١٩٨)، و(٢/ ٢٤١)، رقم (٣٥٤)، (٣/ ٤٢٨)، رقم (٦٤٦)، وغيرها.
(٨) رجح البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٠٧ ـ ٢٠٩)، أن كفر أمثال أهل الأهواء من المبتدعة من الكفر دون الكفر، على ما أصله ابن عباس رضي الله عنهما، ولتفصيل المسألة راجع كتب العقيدة.

ورويْنا في «جزء الفيل» عن أبي بكر يحيى بن أبي طالب[(١)]، قال: من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر، ومن زعم أن الإيمان مخلوق فهو مبتدع، والقرآن بكل جهة غير مخلوق[(٢)] [ق١٣٥/ب].

وفي «غيره» عن عمرو بن دينار، قال: «**أدركت الناس منذ سبعين سنة يقولون: كل شيء دون الله مخلوق ما خلا كلامه؛ فإنه منه وإليه يعود**»[(٣)]

---

(١) هو: يحيى بن أبي طالب؛ جعفر بن عبدالله بن الزبرقان، الهاشمي مولاهم، البغدادي (١٨٢ ـ ٢٧٥هـ)، أحد أئمة الحديث، قال أبو حاتم الرازي: «محله الصدق»، ووثقه الدارقطني، وأمر بإخراج حديثه في «الصحيح»، وقال: «لم يتكلم فيه بحجة»، وضرب أبو داود على حديثه، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين»، وكذبه موسى بن هارون الحمال، فقال الذهبي: «يعني في لهجته، وليس في الحديث، والدارقطني أخبر الناس به». انظر: «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤)، رقم (٧٥١٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٦١٩ ـ ٦٢٠)، «الميزان» (٤/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧)، رقم (٩٥٤٧).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من «جزء ابن فيل»، للمحدث الرحال أبي طاهر الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن إبراهيم بن فيل الأسدي، البالسي ـ أصلاً ـ نزيل أنطاكية.
والكلام في القرآن تقدم نقل أقوال الأئمة فيه، وبيان إجماع سلف الأمة عليه.
وأما القول في الإيمان، فروى غير واحد عن الإمام أحمد، أنه أنكر الخوض فيه أيضاً، وقال: «من قال إن الإيمان مخلوق فقد كفر؛ لأن في ذلك إيهاماً وتعريضاً بالقرآن، ومن قال: إنه غير مخلوق فقد ابتدع؛ لأن في ذلك إيهاماً وتعريضاً أن إماطة الأذى عن الطريق وأفعال الأركان غير مخلوقة».
قال أبو بكر الخلال وابن بطة وغيرهما: «القول في هذا ما كان عليه أهل العلم، والتسليم لما قالوه، فمن قال: إن الإيمان مخلوق؛ فهو كافر بالله العظيم؛ لأن أصل الإيمان وذروة سنامه شهادة أن لا إله إلا الله.
ومن قال: إنه غير مخلوق؛ فهو مبتدع؛ لأن القدرية تقول: إن أفعال العباد وحركاتهم غير مخلوقة.
فالأصل المعمول عليه من هذا: التسليم لما قالته العلماء، وترك الكلام فيما لم يتكلم فيه الأئمة، فهم القدوة، وهم كانوا أولى بالكلام منا، نسأل الله عصمة من معصيته، وعياذاً من مخالفته». واللفظ لابن بطة.
انظر: «اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل» ـ رواية الخلال (ص١١٧ ـ ١١٨)، «السُّنَّة» للخلال (٥/ ٩٢)، رقم (١٧٠١)، «الإبانة الكبرى» (٦/ ٢٩٧ ـ ٣٠٠)، «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٥٧٧).

(٣) أخرجه الدارمي في «نقضه على المريسي» (ص٥٧٣)، واللالكائي (٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦١)، =

٧٧٧ حديث: «**القرآن هو الدواء**».

القضاعي من حديث أبي إسحاق، عن الحارث الأعور، عن علي به مرفوعاً[(١)]

٧٧٨ حديث: «**قراءة سُوَرِ القلاقل أمان من الفقر**».

لا أعرفه، ولكن[(٢)] . . .

= رقم (٣٨١ ـ ٣٨٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٥٩٦ ـ ٥٩٩)، رقم (٥٣١ ـ ٥٣٣) بإسناد صحيح.

(١) أخرجه القضاعي (١/ ٥١)، رقم (٢٨) من طريق علي بن ثابت الدهان، عن سعاد، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي ﷺ مرفوعاً.
والحارث اتهم، ويضعف في الحديث، وسعاد فيه ضعف، وأبو إسحاق السبيعي مدلس، وقد عنعن، وتقدم الحديث: (ح٧٤٣) بلفظ: «**خير الدواء القرآن**» بهذا الإسناد نفسه، مع الكلام عليه.
ولهذه العلل حكم الألباني في «الضعيفة» (١٥٥٩) بأنه ضعيف جدّاً. والله أعلم.
وله شاهد من حديث أبي مالك الأشعري ﷺ، بلفظ: «**والقرآن شفاء حجة لك أو عليك**».
أخرجه أبو عوانة (١/ ١٨٩)، رقم (٦٠١)، والديلمي (٢/ ٣٠٩/ب) من طريقين عن عبدالرحمٰن بن غنم، عن أبي مالك الأشعري ﷺ في حديث.
وإسناد الديلمي فيه غير واحد من الضعفاء والمجاهيل، وإسناد أبي عوانة كلهم ثقات، إلا شيخ شيخه؛ هشام بن عمار الدمشقي، فكان يتلقن بأخرة، وقد خولف فيه عند مسلم (ح٢٢٣)، وأبي عوانة (١/ ١٨٩)، رقم (٦٠٠)، والترمذي (٣٥١٧)، والنسائي (٢٤٣٧)، وفي «الكبرى» (٣/ ٦)، رقم (٢٢٢٩)، وابن ماجه (٢٨٠)، وأحمد (٣٧/ ٥٤٢)، رقم (٢٢٩٠٨)، والدارمي (٦٧٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/ ٤٥٣)، رقم (٢٥٠٨)، وابن حبان (٣/ ١٢٣ ـ ١٢٤)، رقم (٨٤٤)، والطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٨٤)، رقم (٣٤٢٣)، وغيرهم من طرق عن شيخ هشام بن عمار فيه، وعمن فوقه إلى عبدالرحمٰن بن غنم، كلهم قالوا: «والقرآن حجة لك أو عليك»، ولم يذكروا كلمة: «شفاء»، بل وبلفظ الجماعة المذكور أخرجه الطبراني في «الشاميين» (٤/ ١١٦)، رقم (٢٨٧٤) عن أحمد بن المعلى الدمشقي، عن هشام بن عمار، بإسناده عند أبي عوانة. فهذا اللفظ غير محفوظ في الحديث. والله أعلم.
وتقدمت جملة من شواهد حديث الباب، مع الكلام عليها عند الحديث (٧٤٣).

(٢) بياض في الأصول الخطية كلها قرابة سطر، وكتب أمامه: «كذا هنا بياض»، ولم أقف على كلام لأحد حول الحديث أو شواهد له، ونقل ملا علي القاري في =

٧٧٩ **حديث: «القرض مرتين(١) في عفاف خير من الصدقة مرة».**

أسنده الديلمي(٢) من حديث ابن مسعود(٣)،

= «المصنوع» (ح٢١٤) حكم السخاوي هذا، بلفظ: **«لا أصل له»**. وفي «د» (٢١٣/ب) عن الديبع: المراد كل سورة أولها «قل».

(١) في (أ، ز، م، د) وعامة نسخ المقاصد الخطية: «مرتان»، والمثبت من ثلاث نسخ مساعدة والمطبوعة، ومصادر التخريج، وهو منصوب على التمييز.

(٢) كذا ذكر لفظه الديلمي، فأسنده عن ابن مسعود ﷺ، ولفظة: «في عفاف» ليس في حديث ابن مسعود ﷺ عند جميع من خرج حديثه سوى الديلمي، وإنما هو لفظ حديث أنس ﷺ الذي ستأتي الإشارة إليه عند المؤلف.

(٣) أخرجه الديلمي (٢/٣٠٨/أ) ـ ونقله أيضاً (٣٠٨/٠٢/ب) عن أبي الشيخ في «الثواب له، عن أبي يعلى ـ وهو عنده في «المسند» [«المقصد العلي» (ح١٠٥٣)، و«المطالب العالية» (٧/ ٣٥٩)، رقم (١٤٣٩)، و«إتحاف الخيرة» (٣/ ٣٦٤)، رقم (٢٩١٢)] ورواه عنه ابن حبان (١١/ ٤١٨)، رقم (٥٠١٨)، وابن عدي (٤/ ١٥٩)، فمن طريقه البيهقي في «الشعب» (٥/ ١٨٧)، رقم (٣٢٨٤).

وأخرجه كذلك الشاشي (١/ ٤٢٢)، رقم (٤٣٩)، والبزار (٥/ ٦٣)، رقم (١٦٣١)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠/ ٢١ ـ ٢٢)، رقم (٣٨٨٥)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٥٩)، رقم (١٠٢٠٠)، والدارقطني في «الأفراد» (الجزء: ٣، ح١٤) ـ ملحق بأطرافه لابن القيسراني/تحقيق: جابر السريع (٢/ ٥٣١)، وابن شاهين في «الترغيب» (ح٤٦٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨)، والبيهقي في «الشعب» (ح٣٢٨٤)، من طرق عن المعتمر بن سليمان، وأخرجه الخرائطي في «المكارم» (ص٧٥، ح١٢٦)، وابن عدي (٤/ ١٦٠) من طريق أبي معشر البراء؛ يوسف بن يزيد البصري، كلاهما (أبو معشر، والمعتمر) عن أبي معاذ الفضيل بن ميسرة، عن أبي حريز عبدالله بن الحسين ـ قاضي سجستان ـ، عن إبراهيم النخعي، عن الأسود بن يزيد، عن ابن مسعود ﷺ.

قال البزار: «لا نعلمه يروى عن الأسود عن عبدالله إلا من هذا الوجه»، وقال الدارقطني: «غريب من حديث إبراهيم بن يزيد عن الأسود، تفرد به أبو حريز عبدالله بن الحسين، ولم يروه عنه غير الفضيل بن ميسرة أبي معاذ، وتفرد به معتمر بن سليمان عنه»، وقال ابن عدي: «لا يتابع أبو حريز عليه»، وقال أبو نعيم: «غريب من حديث إبراهيم، لم يروه عنه إلا أبو حريز، ولا عنه إلا الفضيل»، وقال البيهقي: «تفرد به عبدالله بن الحسين أبو حريز قاضي سجستان، وليس بالقوي».

وفي هذا الإسناد ثلاث علل:

١ ـ أبو حريز عبدالله بن الحسين البصري، قاضي سجستان: مختلف فيه، والجمهور =

= على تضعيفه، ويوهنه الإمام أحمد جدّاً، وقال سعيد بن أبي مريم: «هو صاحب قياس، وليس في الحديث بشيء»، وقال الجوزجاني: «هو غير محمود في الحديث»، وقال ابن معين في رواية معاوية بن صالح، والنسائي: «ضعيف»، وقال النسائي في «الكنى»، والبيهقي: «ليس بالقوي»، وقال أبو داود: «ليس حديثه بشيء»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه».

وأما الموثقون له: فقال ابن معين في رواية أبي بكر بن أبي خيثمة، وأبو زرعة الرازي: «ثقة»، وفي رواية ابن طهمان عن ابن معين: «ليس به بأس»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «صدوق».

وتوسط فيه آخرون: فقال أبو حاتم الرازي: «هو حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث، يكتب حديثه»، وقال الدارقطني: «يعتبر به»، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «هو صالح الحديث، قواه بعضهم، . .»، وقال في «الميزان» وغيره: «فيه شيء، ولم يصح أنه كان يؤمن بالرجعة؛ رجعة علي ﷺ»، وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ»، واستشهد به البخاري في «الصحيح».

فهو ممن يعتبر به، ويحتج من حديثه بما لم ينكر، وما لم يخالف فيه ممن هو أوثق منه، وما له أصل من وجه آخر عن النبي ﷺ، أو من يوقفه عليه، وحديث التخريج مما خولف فيه من إمام جهبذ، فعد من مناكيره، وسيأتي بيانه في العلة الثالثة، إن شاء الله. والله أعلم.

وانظر لترجمته: «سؤالات ابن طهمان» (ترجمة: ٣٢٠)، «العلل» لأحمد ـ رواية ابنه عبدالله (١/ ٤٨٥)، رقم (١١١٥)، (٢/ ٣٧٢)، رقم (٢٦٥٢)، «أحوال الرجال» (ترجمة: ١٤٠)، و«الضعفاء» للنسائي (٣٢٨)، وللعقيلي (٢/ ٢٤٠)، رقم (٧٩٣)، وابن شاهين (٣٢٣)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٤ ـ ٣٥)، رقم (١٥٣)، «الثقات» (٧/٢٤ ـ ٢٥)، «الكامل» (٤/ ١٥٨ ـ ١٦٠)، رقم (٩٨١)، «سؤالات البرقاني» (٢٦٨)، «تاريخ الإسلام» (٨/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠)، «الميزان» (٢/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧)، رقم (٤٢٦٧)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٨٧)، رقم (٣٢٣).

٢ ـ العلة الثانية: فضيل بن ميسرة أبو معاذ الأزدي العقيلي؛ صدوق، إلا أن يحيى القطان قال: «قلت له: أحاديث أبي حريز؟ قال: سمعتها، فذهب كتابي، فأخذتها بعد ذلك من إنسان»، فمن هذا الإنسان؟. وانظر: «الكامل» (٤/ ١٥٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٣/ ٣١٠ ـ ٣١١)، رقم (٤٧٧١).

٣ ـ العلة الثالثة: أن أبا حريز خولف في إسناده عن إبراهيم النخعي، فرواه ابن المبارك في «الزهد» (١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧)، رقم (٧٧٢)، وابن أبي شيبة (ح٢٢٦٧٤) عن وكيع، والبخاري في «التاريخ» (٤/ ١٢١) عن أبي نعيم، ثلاثتهم: عن الثوري، =

= عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة قوله، مختصراً.
وهو مشهور من رواية علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً، ولم يتابع أبو حريز عليه عن الأسود. والله أعلم.
هذا ويروى الخبر عن ابن مسعود رضي الله عنه كذلك من رواية علقمة بن قيس النخعي، والربيع بن خثيم.
أما رواية علقمة فيروى عنه على ثلاثة أوجه:
١ ـ عن علقمة قوله، مقطوعاً، كما تقدم آنفاً.
وبه رواه أبو بكر بن أبي شيبة (ح٢٢٦٧٠)، والحسين بن حرب المروزي في «البر والصلة» (ح١٩١) عن عبدالرحمٰن بن مهدي، وعلقه البخاري في «التاريخ» (٤/ ١٢١) عن محمد بن كثير، كلاهما: عن الثوري، عن عبدالرحمٰن بن عابس، عن سليمان [وقال البخاري: سليم] بن أذنان، عن علقمة، قوله.
٢ ـ عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه قوله: ويروى عن علقمة من أوجه.
فرواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢١١) عن سليمان بن حرب، عن شعبة، عن أبي إسحاق السبيعي، والحكم بن عتيبة، أن سليم بن أذنان كان له على علقمة ألف درهم، القصة، وفيها ذكره لعلقمة أنه حدثه عن ابن مسعود رضي الله عنه به نحوه قوله.
ولم يسنده شعبة عنهما عن ابن أذنان.
وعلقه أيضاً من وجوه أخرى.
قال الدارقطني في «العلل» (٥/ ١٥٧)، رقم (٧٨٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ١٨٦): «هذا الموقوف أصح»، وهو مؤدى كلام البخاري في «التاريخ»، والبيهقي في «الكبرى».
٣ ـ الوجه الثالث: عن علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً. وهو مضطرب الإسناد.
فأخرجه الخرائطي في «المكارم» (ص٧٥، ح١٢٥) عن علي بن حرب، عن محمد بن عبيد الطنافسي، وابن عدي (٣/ ٢٧٢) ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٥/ ٣٥٣) وفي «شعب الإيمان» (٥/ ١٨٥ ـ ١٨٦)، رقم (٣٢٨٢) ـ من طريق عيسى بن يونس، كلاهما (عيسى، والطنافسي) عن سليمان بن يسير، عن قيس بن رومي، عن سليم بن أذنان، عن علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه.
وأخرجه ابن ماجه (ح٢٤٣٠) من طريق يعلى بن عبيد الطنافسي، وأبو يعلى (٨/٤٤٣)، رقم (٥٠٣٠)، والبيهقي في «الشعب» (٥/ ١٨٦)، رقم (٣٢٨٣) من طريقين عن محمد بن أبي بكر المقدمي، عن عمر بن علي المقدمي، كلاهما (يعلى بن عبيد، وعمر المقدمي) عن سليمان بن يسير، عن قيس بن رومي، عن علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه به نحوه. وقال ابن ماجه: عن قيس بن رومي، قال: كان سليمان بن =

= أذنان يقرض علقمة ألف درهم إلى عطائه، الحديث. وفيه الأثر مرفوعاً، ولم يبين السماع بين ابن رومي، وبين أي من ابن أذنان وعلقمة، وظاهر الخبر أنه شاهد ما جرى بينهما، أو أرسله.

قال الدارقطني في «العلل» (٥/ ١٥٧): «قيس بن رومي لا يعرف إلا في هذا الحديث».

وأخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (ح٤٦٥) من طريق مالك بن زياد أبي أحمد الكوفي، عن مندل بن علي العنزي، عن سليمان بن يسير، عن سليم بن أذنان، عن علقمة، عن ابن مسعود ﷺ. فخالف فيه بإسقاط قيس بن رومي من الإسناد، ومندل ضعيف [تقدم]، والراوي عنه لم أقف له على ترجمة، والثقات رووه عن سليمان بن يسير بإثبات قيس بن رومي، وإنما اختلفوا فيمن فوقه. والله أعلم.

وأما الإسنادان السابقان، فمدارهما على سليمان بن يسير، عن قيس بن رومي، عن علقمة، أو عن قيس عن ابن أذنان عن علقمة.

وابن أذنان: سيأتي الكلام عليه لاحقاً، وقيس بن رومي: مجهول، لا يعرف إلا في هذا الحديث ـ كما تقدم عن الدارقطني ـ، ولم يرو عنه سوى سليمان بن يسير. وانظر له: «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٨ ـ ٣٩)، رقم (٤٩٠٤)، «الميزان» (٣/ ٣٩٦)، رقم (٦٩١٢)، «التقريب» (٥٥٧٤).

وسليمان بن يسير ـ ويقال: ابن أسير، ويقال: ابن قسيم ـ، النخعي، أبو الصباح الكوفي، مولى إبراهيم النخعي: ضعفوه، ووهاه أحمد وابن معين والفلاس وأبو زرعة الرازي وغيرهم في مرتبة الضعيف منكر الحديث، وتركه النسائي وعلي بن الجنيد وابن حبان والذهبي، وهو مجمع على تضعيفه، على قلة حديثه، وإن كان بعضهم لم يتركه. انظر: «تاريخ الدوري» (٣/ ٢٧٨)، رقم (١٣٣٦)، «العلل» لأحمد ـ رواية عبدالله (٣/ ١٩٦)، رقم ٤٨٤٩، ٣/ ٢٢٣، رقم ٤٩٧٣)، «التاريخ الكبير» (٤/ ٤٢)، رقم (١٩٠٤) «أحوال الرجال» (١٢٩)، «الضعفاء» للنسائي (٢٥٠)، والدارقطني (٢٥٥)، «الجرح والتعديل» (٤/ ١٥٠)، رقم (٦٤٧)، «الكامل» (٣/ ٢٧١ ـ ٢٧٢)، رقم (٧٤٣)، «تهذيب الكمال» (١٢/ ١٠٦ ـ ١٠٨)، رقم (٢٥٧٥)، «الميزان» (٢/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩)، رقم (٣٥٢٥)، «الكاشف» (٢١٣٧)، «التقريب» (٢٦٢٠).

فهذا الإسناد ضعيف جدّاً، غير قائم مثله للاستشهاد، وفيه علة ثالثة سيأتي بيانه لاحقاً. والله أعلم.

وله عن ابن أذنان طريق آخر: رواه أحمد (٧/ ٢٦)، رقم (٣٩١١)، وابن أبي شيبة في «مسنده» (ح٣٨٧)، والبزار (٥/ ٤٤)، رقم (١٦٠٧)، وأبو يعلى (ح٥٣٦٦) من أربعة طرق عن عفان، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن ابن أذنان =

= [وقال البزار: عبدالرحمٰن بن أذنان]، عن علقمة، عن ابن مسعود ﷺ مرفوعاً به نحوه. وقال البزار: «لا نعلم روى عبدالرحمٰن بن أذنان عن علقمة عن عبدالله إلا هذا، ولا نعلم أسنده إلا حماد بن سلمة»، وقال الدارقطني في «العلل» (٥/ ١٥٧)، رقم (٧٨٩): «رواه سليم بن أذنان عن علقمة، واختلف عنه؛ فرفعه عطاء بن السائب عنه، ووقفه غيره، والموقوف أصح».

وحماد بن سلمة ممن سمعوا من عطاء بن السائب قبل اختلاطه وبعده، كما في «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٠٣ ـ ٢٠٦)، فليس يعتمد من حديثه إلا على ما تبين أنه أخذه عن عطاء قبل اختلاطه، على أن حماد بن سلمة أيضاً تغير حفظه بأخرة، كما في «التقريب» (١٤٩٩).

هذا وعطاء بن السائب ليس بثقة ثبت قبل اختلاطه أيضاً، بل صدوق خفيف الضبط، وقد تفرد بهذا الرفع، ولم يتابعه إلا بعض الواهين من الضعفاء، وخالفوا فيه الثقات الأثبات؛ كأبي إسحاق والحكم وغيرهما ممن تقدم ذكرهم، فرووه عن علقمة عن ابن مسعود موقوفاً، وأوثق منهم الثوري الذي رواه موقوفاً على علقمة من غير وجه عنه، كما مر، وعليه حكم الدارقطني والبيهقي وغيرهما بأن الموقوف أصح، واستغرب البزار والدارقطني وغيرهما روايات الرفع وضعفوها، ومخالفة الضعيف والواهي للثقات في مثل هذا تعتبر من المنكر الذي لا ينجبر، وعليه فتحسين ابن القطان له مرفوعاً في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٧٧٥)، وتصحيح ابن حبان له، والألباني في «الصحيحة» (١٥٥٣)، و«الإرواء» (١٣٨٩) لا تخلو من النظر. والله أعلم.

وله عن ابن مسعود ﷺ طريق آخر أيضاً، وفيه ضعف واختلاف كذلك:

فرواه البزار (٥/ ٢٥٢)، رقم (١٨٦٧) عن الفضل بن سهل، عن غسان بن الربيع بن منصور الغساني، عن هلال أبي ضياء [في «مسند البزار»: هلال بن أبي ضياء]، عن هلال بن يساف، وأخرجه ابن عدي (٢/ ١٤٤) من طريق مصعب بن عبدالله الزهري، عن جعفر بن ميسرة أبي الوفاء، عن أبي لبيد مولى بني تيم الله، كلاهما (ابن يساف، وأبو لبيد) عن الربيع بن خثيم، عن ابن مسعود ﷺ مرفوعاً، نحوه.

وشيخ البزار صدوق، كما في «التقريب» (٥٤٠٣)، إلا أنه خولف عن غسان فيه سنداً ومتناً، وذلك فيما أخرجه أبو أحمد الحاكم في «الكنى» (ق/ ٢٤٩/ب، ٥/ ٢٠٢)، والطبراني في «الصغير» (١/ ٢٤٢)، رقم (٤٠٢)، و«الأوسط» (٤/ ١٧)، رقم (٣٤٩٨)، وابن عدي (٢/ ١٤٤)، والبيهقي في «الشعب» (٥/ ١٨٨)، رقم (٣٢٨٥)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢/ ٨٠٧)، من طريق جعفر بن ميسرة الأشجعي، عن هلال أبي ضياء، عن الربيع بن خثيم، عن ابن مسعود مرفوعاً، بلفظ: «**كل قرض صدقة**».

و(١) من طريق مُهَنَّد بن محمد المزني عن أبيه(٢)، قال: وفي الباب عن

وجعفر بن ميسرة الأشجعي ـ ويقال له: جعفر بن أبي جعفر الأشجعي ـ أبو الوفاء الكوفي: ضعيف، منكر الحديث جدّاً، كما قال البخاري، وأبو حاتم الرازي، وابن عدي وغيرهم، وهذا الحديث من مناكيره، كما ذكر ابن عدي. انظر: «التاريخ الكبير» (٢/ ١٨٩)، رقم (٢١٤٨)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٩٠)، رقم (٢٠٠٤)، «الكامل» (٢/ ١٤٣ ـ ١٤٤)، رقم (٣٤٢)، «الميزان» (١/ ٤٠٤)، رقم (١٤٩٤).

وهلال أبو الضياء: قال أبو أحمد الحاكم: «روى عنه جعفر بن ميسرة الأشجعي، لا يتابع في حديثه»، ولوهاء الإسناد إليه قال الذهبي في «المقتنى» (١/ ٣٢٤)، رقم (٣٢٥٩): «لم يصح».

وأخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (ح٤٦٧) عن أبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي، عن أبي الربيع الزهراني، عن يعقوب القمي، عن هارون بن عنترة، عن عمرو بن مرة، عن الربيع بن خثيم، قال: «قرضان صدقة». وهذا إسناد حسن، وأولى أن يكون محفوظاً عن الربيع بن خثيم. والله أعلم.

(١) كذا في عامة النسخ، وفي (عز) المساعدة بدون الواو، وهو أولى.

(٢) أخرجه الديلمي (٢/ ٣٠٨/أ ـ ب) من طريق أبي نعيم ـ وهو عنده في «معرفة الصحابة» (١/ ١٨٨)، رقم (٦٥١)، وسياق الإسناد له ـ من طريق مطين الحضرمي، عن القاسم بن دينار، ثنا نصر بن مزاحم، حدثني عمر الأعرج المزني، عن محمد بن مهند بن محمد المزني، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«قرض مرتين كصدقة مرة»**.

وفي «مسند الفردوس»: «عمر الأعمر، عن مهتدي بن محمد المزني، عن أبيه»، وفي «أسد الغابة» (٤/ ٣٣٨)، رقم (٤٧٦٢)، و«الإصابة» (١٠/ ٦١ ـ ٦٢)، رقم (٧٨٥١) و«جامع المسانيد والسنن» (٧/ ٣٤٥): «عمر الأعرج عن مهند بن محمد المزني عن أبيه».

ومحمد بن مهند وأبوه لا يعرفان إلا في هذا الحديث، وهو حديث تالف الإسناد، وعليه قال أبو نعيم: «محمد أبو مهند المزني: ذكره مطين في «الوحدان»، ولا يصح له صحبة ولا رؤية، فيما أرى»، وخرج الحديث من طريق مطين. وظاهر سياق أبي نعيم أنه من رواية محمد بن مهند بن محمد المزني عن أبيه مهند عن النبي ﷺ، إلا أن الترجمة في كتب الصحابة لمحمد أبي مهند، دون مهند الابن، فيبدو أن محمد الأول زيادة مطبعية أو من النساخ، والله أعلم. وانظر: «جامع التحصيل» (ص٢٧١/ترجمة: ٧١٩).

ومهند المزني لا تصح له الصحبة، بل ولا يصح له ولابنه محمد وجود أيضاً، فإن الإسناد ساقط جدّاً. والله أعلم.

أنس[١]، كلهم به مرفوعاً[٢].

بل لابن ماجه من حديث بريدة مرفوعاً: «**من أنظر معسراً كان له مثل كل يوم صدقة، ومن أنظره بعد أجله كان له مثله في كل يوم صدقة**». وسنده ضعيف[٣].

= وعمر الأعرج المزني: لم يتبين لي من هو.

ونصر بن مزاحم أبو الفضل المنقري الكوفي: رافضي جلد، متروك الحديث، متهم، وكذبه أبو خيثمة زهير بن حرب، وقال العجلي: «ليس بثقة، ولا مأمون»، وقال الذهبي: «متهم»، وقال صالح بن محمد الحافظ: «كان يروي عن الضعفاء المناكير». انظر: «أحوال الرجال» للجوزجاني (١٠٩)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٣٠٠)، رقم (١٨٩٩)، والدارقطني (٥٤٦)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٦٨)، رقم (٢١٤٣)، «الكامل» (٧/ ٣٧)، رقم (١٩٧٢)، «سؤالات السلمي» (٣٩٤)، و«اللسان» (٨/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨)، رقم (٨١٢٧).

والراوي عنه؛ القاسم بن دينار: يحتمل أن يكون القاسم بن زكريا بن دينار، فإنه ينسب لجده، وهو ثقة كما تقدم، وإن كان غيره فلم أقف له على ترجمة وبيان، إلا ما ذكر في شيعة الكوفة من «القاسم بن دينار التمار». والله أعلم.

(١) هو بلفظ الترجمة في: «نسخة بشر بن الحسين الأصفهاني، عن الزبير بن عدي البصري، عن أنس ﷺ» ـ جوامع الكلم (ح١٣)، ومن طريقه أخرجه ابن بشران في «الأمالي» (٢/ ٢٧٩)، رقم (١٥٠٥)، وهذه نسخة موضوعة، يتهم بها بشر بن الحسين هذا، كما تقدم، وقال الألباني في «الإرواء» (٥/ ٢٢٩)، رقم (١٣٨٩): «بشر هذا متهم بالكذب، لا يستشهد به، إلا أنه أخرجه البيهقي (٥/ ٣٥٤» من طريق تمتام: حدثنا عبيد الله بن أبي عائشة، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس ﷺ رفعه، بلفظ: «**قرض الشيء خير من صدقته**». قال البيهقي: «هكذا وجدته في المسند مرفوعاً، فهبته، فقلت: رفعه»، ويعني بـ «المسند» كتاب شيخ شيخه أحمد بن عبيد الصفار الرعيني الحمصي؛ «السنن» المصنف على المسند، ومؤلفه هو أحد الحفاظ الأثبات.

قال الألباني: «إسناده صحيح»، وهو كما قال، إلا أن تحفظ البيهقي أدق، حتى يثبت من وجه آخر عن أنس ﷺ مرفوعاً، أو عن غير أنس ﷺ عن النبي ﷺ، فالاحتياط في النقد أولى منه في رفع الحديث إلى النبي ﷺ، فقد يكون دخل على المحدث الثقة إسناد حديث في آخر، وإلا فكيف استمرت الغرابة فيه إلى القرن الرابع بمثل هذا الإسناد الصحيح؟! والله أعلم.

(٢) «مسند الفردوس» (٢/ ٣٠٨/ب).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٤١٨)، وأحمد (٣٨/ ٦٩)، رقم (٢٢٩٧٠) وغيرهما، وفيه =

ورواه أحمد، والحاكم، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»[(١)].

وأورده الغزالي في «الإحياء» بلفظ: «**من أقرض ديناً إلى أجله فله بكل يوم صدقة إلى أجله، فإذا حَلَّ الأجلُ فأنظره بعده فله بكل يوم مثل ذلك الدين صدقة**»[(٢)].

ولابن ماجه ـ بسند ضعيف ـ من حديث أنس رفعه: «**رأيت على باب الجنة مكتوباً: الصدقة بعشر أمثالها، والقرضُ بثماني عشرة**»[(٣)].

= أبو داود نفيع ـ ويقال: نافع ـ بن الحارث، الأعمى الكوفي: متروك، وكذبه ابن معين. «التقريب» (٧١٨١)

(١) أخرجه أحمد (٣٨/ ١٥٣)، رقم (٢٣٠٤٦)، وكذا ابن راهويه، وابن أبي شيبه، وأبو يعلى في مسانيدهم ـ كما في «تخريج الكشاف» للزيلعي (١/ ١٦٦) ـ، والروياني (٦٦/١)، رقم (١٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٩/ ٤١٩ ـ ٤٢٠)، رقم (٣٨١٠، ٣٨١١)، والحاكم (٢/ ٢٩)، والبيهقي (٥/ ٣٥٧) وفي «الشعب» (٥٣٩/١٣ ـ ٥٤٠)، رقم (١٠٧٤٨، ١٠٧٤٩) من طريق سليمان بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وأقره الذهبي في «تلخيصه»، والعراقي في «المغني» (١/ ٤٢٧)، رقم (١٦٢٤)، وتعقبه الألباني في «الصحيحة» (٨٦) بأنه على شرط مسلم، وسليمان بن بريدة لم يخرج له البخاري، وإنما اتفقا على أخيه عبدالله، وكذا صحح إسناده على شرط الصحيح كل من المنذري في «الترغيب» (٢/ ٢١ ـ ٢٢)، رقم (١٣٤٢)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٤٢)، رقم (٦٦٧٦)، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» (٣/ ٣٣)، رقم (٢١١٢). وسياق المؤلف لتخريج هذا الحديث، والذي يليه عن أنس رضي الله عنه، هو للعراقي في «المغني» (١/ ٤٢٧)، رقم (١٦٢٤، ١٦٢٥). والله أعلم.

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (كتاب آداب الكسب، باب بيان الإحسان فيها، ٢/ ٨٢).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٤٣١)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٨٤)، والطبراني في «الأوسط» (٧/ ١٦)، رقم (٦٧١٩)، و«الشاميين» (٢/ ٤١٩)، رقم (١٦١٤/ ٤)، وابن عدي (٣/ ١١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٣٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٨٩/٥)، رقم (٣٢٨٨)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ١١٢ ـ ١١٣)، رقم (٩٩٠) من طريق خالد بن يزيد بن أبي مالك، عن أبيه، عن أنس رضي الله عنه.
قال الطبراني: «لم يروه عن يزيد بن أبي مالك إلا ابنه خالد بن يزيد»، وقال ابن حبان وابن عدي وابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٣/ ١٣٩٣)، رقم (٣٠٣٨): «هو طرف من حديث المعراج يرويه خالد عن أبيه»، زاد ابن حبان: «وليس بصحيح، وخالد =

= لا يحتج بما يتفرد به عن أبيه»، وقال ابن طاهر: «وخالد ضعيف، ليس بشيء»، وهو ضعيف، واتهمه ابن معين، ومشاه بعضهم فيما لم يتفرد به [وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٢٧ ـ ١٢٨)] وهذا مما تفرد به واستنكر عليه، ولم يكن النبي ﷺ يعرف القراءة والكتابة حتى يقرأ شيئاً ما ليلة المعراج، وبه أعله ابن حبان وابن الجوزي والبوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٧٠)، رقم (٨٥٨ ـ ٨٥٩)، وعليه حكم الألباني في «الضعيفة» (٣٦٣٧) بضعفه جدّاً. والله أعلم.

وله شاهد من حديث أبي أمامة ﵁، أخرجه الطيالسي (٢/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩)، رقم (١٢٣٧) ـ ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ١٨٩)، رقم (٣٢٨٧)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج» (١/ ٣٧٦)، رقم (٣٨) ـ والخطيب أيضاً من طريق مكي بن إبراهيم، كلاهما (الطيالسي، ومكي) عن جعفر بن الزبير الحنفي، عن القاسم، عن أبي أمامة ﵁.

وجعفر بن الزبير الحنفي الشامي الدمشقي، نزيل البصرة: صالح من العباد، ولكنه متروك الحديث، ورماه شعبة بالوضع، وقال: «هو أكذب الناس»، وبه أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٣/ ٣٦٣)، رقم (٢٩١١). وانظر: «تاريخ دمشق» (٧٢/ ١١٣ ـ ١١٧)، رقم (٩٨٠٠)، «التهذيب» (٥/ ٣٢ ـ ٣٨)، رقم (٩٤٠).

وله طريق آخر معل: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٢٩٧)، رقم (٧٩٧٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ١٨٨)، رقم (٣٢٨٦)، وفيه القاسم بن عبدالرحمٰن الدمشقي: ضعفه الإمام أحمد وابن حبان، ووثقه ابن معين وغيره، كما تقدم.

وفيه أيضاً عتبة بن حميد الضبي البصري: قال الإمام أحمد: «ضعيف الحديث، ليس بالقوي، ولم يشته الناس حديثه»، وقال الذهبي: «شيخ، قد ضعف»، وضعفه في «المغني»، وهذا هو الأوجه في حديثه، وقد ذكره الإمام أحمد وغيره بالرحلة وكثرة الحديث، ثم لم يرو عنه إلا اليسير، كما قاله الإمام أحمد، وما ذلك ـ والله أعلم ـ إلا لضعفه. وقال أبو حاتم: «هو صالح الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٧٢)، وقال ابن حجر: «صدوق، له أوهام». انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٧٠)، رقم (٢٠٤٢)، «الميزان» (٣/ ٢٨)، رقم (٥٤٧٠)، «تهذيب التهذيب» (٩٦/٧)، رقم (٢٠٣)، «التقريب» (٤٤٢٩).

وعتبة بن حميد هذا روى ابن بنت شرحبيل عن إسماعيل بن عياش عنه عن القاسم أبي عبدالرحمٰن غير حديث، وروى كذلك عن إسماعيل عن عتبة عن جعفر بن الزبير عن القاسم، كما للروياني (٢/ ٢٨٦، رقم ١٢١٦، ٢/ ٢٩١، رقم ١٢٣٢)، والطبراني في «الكبير» (٨/ ٢٤٣)، رقم (٧٩٥١) وتمام (٢/ ٢٩٠)، رقم (١٧٧٤). ولم أقف على تصريح لعتبة بن حميد بالسماع عن القاسم في شيء من الحديث، ولم يذكره =

وقد تكلم عليه البلقيني حكماً ومعنى في «بعض فتاويه» بما تحسن مراجعته[(١)]

٧٨٠ حديث: «القُرُّ[(٢)] بُؤْسٌ، والحَرُّ أَذًى».

العسكري في «الأمثال» من حديث يحيى بن العلاء[(٣)]، عن ابن كريب[(٤)]،

= المزي في الرواة عنه، ولا ذكر القاسم في شيوخه، بينما ذكروه في الرواة عن جعفر عن القاسم، كما في «تاريخ دمشق» (٧٢/ ١١٤)، و«تهذيب الكمال» (٥/ ٣٣)، فلا أرى إلا سقط ذكر جعفر من الإسناد، إما وهما من إسماعيل بن عياش، فإنه يخلط في حديثه عن غير أهل الشام، وهذا من روايته عن البصريين، أو يكون وهماً من ابن بنت شرحبيل؛ فإنه مع صدقه كان مغفلا جدّاً، وذكر بالإكثار من المناكير عن الضعفاء والمجاهيل، كما تقدم.
ووقفت في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» لابن شاهين (ص١٦٨/ ترجمة: ٥٧٤ ـ محمد بن سعيد) على نص ينبئ عن تدليس عتبة بن حميد للهلكى والمتهمين. والله أعلم.
وله طريق ثالث تالف أيضاً: أخرجه ابن عساكر (٢٢/ ٩)، وفيه مسلمة بن علي الخشني، وهو متروك كما تقدم. وبذا يتبين أن الحديث واه، وليس بالحسن كما ذهب إليه الألباني في «الصحيحة» (٣٤٠٧). والله أعلم.

(١) نقل كلامه في معناه السيوطي في «مصباح الزجاجة» ـ المطبوع بهامش «سنن ابن ماجه» / ط: قديمي كتب خانة ـ كراتشي (كتاب الصدقات، باب القرض، ص١٧٥)، بلفظ: «الحديث دال على أن درهم القرض بدرهمي صدقة، لكن الصدقة لم يعد منها شيء، والقرض عاد منه درهم، فسقط مقابله، وبقي ثمانية عشر».

(٢) القر: بضم القاف، اسم للبرد، ويقال فيه: «القَرّ» أيضاً، تسمية بالمصدر، والفعل منه «قر»؛ أي: برد، وليلة قرة وقارة؛ أي: باردة. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٤/ ٣٣)، و«المصباح المنير» (ص٤٠٥).

(٣) هو: البجلي، أبو سلمة ـ ويقال: أبو عمرو ـ الرازي: رمي بالوضع، كما في «التقريب» (٧٦١٨).
وانظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٧٩ ـ ١٨٠)، رقم (٧٤٤)، «الكامل» (٧/ ١٩٨ ـ ٢٠٠)، رقم (٢١٠٤)، «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٨٤ ـ ٤٨٨)، رقم (٦٨٩٥)، «الميزان» (٤/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨)، رقم (٩٥٩١).

(٤) جاء في هامش الأصل: «كريب: له ولدان؛ رشدين، ومحمد»، والرواية هنا لرشدين، كما في «تاريخ جرجان»، وهو رشدين بن كريب بن أبي مسلم القرشي الهاشمي، مولى عبدالله بن عباس ﷺ: وهو وأخوه محمد بن كريب بن أبي مسلم =

عن أبيه[(١)]، عن ابن عباس[(٢)]؛ ومن حديث هشام بن يوسف[(٣)]، عن حُكَيم[(٤)] بن محمد، عن أبيه، عن أبي هريرة[(٥)]، كلاهما مرفوعاً به، وقال:
البُؤْس عند العرب الشَّقَاء[(٦)]

وحديث «الشتاء ربيع المؤمن» أصح[(٧)]

= كلاهما واهيان، منكرا الحديث، ومحمد أوهاهما، يرويان عن أبيهما عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره المناكير. انظر: «الكامل» (٣/ ١٤٧ ـ ١٤٩)، رقم (٦٦٨)، «تهذيب الكمال» (٩/ ١٩٦ ـ ١٩٨)، رقم (١٩١٢)، «الميزان» (٢/ ٥١)، رقم (٢٧٨١)، «التقريب» (١٩٤٣).

(١) هو: أبو رشدين كريب بن أبي مسلم الحجازي المدني، مولى ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (ص٤٦٧)، ورشدين متروك، ويحيى بن العلاء وضاع، ومن دونه لا ينزلون عن درجة القبول، إن شاء الله. والله أعلم.

(٣) الظاهر أنه: أبو عبدالرحمٰن الأبناوي القاضي؛ قاضي صنعاء. خ، ٤. «التقريب» (٧٣٠٩).

(٤) بضم الحاء المهملة، وفتح الكاف مصغراً، وهو حكيم بن محمد بن قيس بن مخرمة بن المطلب القرشي المطلبي: وفيه جهالة، وإن صدقه الحافظ على ذكر ابن حبان له في «الثقات»، كما تقدم (ح٧١٤).
وأما أبوه محمد بن قيس بن مخرمة: فثقة، ووهم من نسبه: محمد بن عبدالله بن قيس بن مخرمة، أو فرق بينهما، كما تقدم تحريره عند الحديث (٧١٤)، وهكذا وهم من زعم له الصحبة، ولم يؤثر له رواية من الصحابة عن أقدم من والده وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم. انظر: «العلل» لأحمد ـ رواية عبدالله (٣٣٢٩)، «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١/ ١٩٥)، رقم (٦٩٥)، «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣١٧ ـ ٣١٨)، رقم (٥٥٦٣) «جامع التحصيل» (ص٢٦٧/ ترجمة: ٧٠٥) «التقريب» (٦٢٤٢).
وأما الصحبة فلوالده قيس بن مخرمة رضي الله عنه، وهو من مسلمة الفتح ممن حسن إسلامه، ولم يقسم له يوم حنين في المؤلفة، وكان لِدَة للنبي ﷺ، ولدا معاً عام الفيل، كما في «العلل» لأحمد (١٨٠٧، ٥٢١٨)، و«المعرفة» لأبي نعيم (٤/ ٢٣٠٥)، رقم (٥٦٨٥ ـ ٥٦٨٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٧٨ ـ ٧٩)، رقم (٤٩١٨).

(٥) لم أقف على الأمثال للعسكري، ولا على الحديث عند غيره، وما أظهر المؤلف من إسناده فيه ضعف مقارب، ولعل العلة فيما دون هشام، ممن تجاوزهم المؤلف. والله أعلم.

(٦) البؤس: بضم الباء وسكون الهمزة؛ الضر، واشتداد المشقة.
انظر: «النهاية» لابن الأثير (بأس، ١/ ٨٧)، «المصباح المنير» (بوس، ص٦٤).

(٧) هو كما قال، فإن هذا حديث موضوع، وذاك حديث منكر، مقارب الإسناد، كما تقدم.

٧٨١ **حديث: «قص الأظفار».**

لم يثبت في كيفيته ولا في تعيين يوم له عن النبي ﷺ شيء(١)، وما يعزى من النظم في ذلك لعلي رضي الله عنه(٢)، ثم لشيخنا رحمه الله(٣) فباطل عنهما، وقد أفردت لذلك مع بيان الآثار الواردة فيه جزءاً(٤).

---

(١) وكذا قال المازري، وابن دقيق العيد، والزين العراقي، وابن حجر العسقلاني، وغيرهم، وأنكروا على الغزالي والنووي وغيرهما ممن استحب كيفية خاصة أو يوماً خاصاً لتقليم الأظفار، بأنه محدث بلا مستند من الشرع، وقبَّح ابن دقيق العيد مثله على العالم، إلا أنه وغيره استحبوا البداءة باليد اليمنى والرجل اليمنى، لما صح عن النبي ﷺ أنه كان يعجبه التيامن في شأنه كله، وحكموا على كل ما ورد في الأمرين من الروايات بالنكارة والوضع. وانظر: «العلل» لابن الجوزي (١/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥)، رقم (٧٨٨)، «الموضوعات» (٣/ ٥٣)، «تاريخ الإسلام» (٣٥/ ١٢١ ـ ١٢٢)، «طبقات الشافعية» للسبكي (١/ ٢٥٨)، (٦/ ٢٥٠، ٢٨٧، ٢٩٣)، «طرح التثريب» (٢/ ٧٧ ـ ٨٠)، «الفتح» (١٠/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦)، «عمدة القاري» (٢٢/ ٤٥ ـ ٤٦)، رقم (٥٨٨) «مرقاة المفاتيح» (٧/ ٢٨١٤ ـ ٢٨١٥) «تحفة الأحوذي» (٨/ ٣٢ ـ ٣٣).

(٢) ذكره السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٦/ ٢٥٠)، مع التنبيه على عدم ثبوته، ببعض الفرق عما هنا، وذكر السخاوي أواخر «المقاصد الحسنة» (٥/ ٤٦٢) البيت الأول منه فقط، وكذب قائله.

(٣) ذكر المؤلف في أواخر «المقاصد الحسنة»، كما في الأصل (الملحق الجامع بعد حرف الياء، ٥/ ٤٦١)، بيتاً منه، وقال: «نسب لشيخنا، وحاشاه من ذلك»، ولفظه:

في قص ظفرك يوم السبت آكلة   تبدو وفيما يليه تذهب البركة

ونقل العجلوني (١/ ١٩/ ٣)، (٢/ ٥٠٠) تتمتها عن السيوطي في رسالته «الإسفار عن قلم الأظفار»، وقال السيوطي: «اشتهر هذه الأبيات على الألسنة، ولا يُدرى قائلها، ولا هي صحيحة في نفسها».

(٤) ذكره المؤلف في «الضوء اللامع» (٨/ ١٨) باسم «الكلام على قص الظفر»، وبه ذكره البغدادي في «هدية العارفين» (٢/ ٦٤)، وورد في موضع آخر من «الضوء اللامع» (٧/ ٢٤٢) باسم «قص الظفر» مختصراً.

وفيه جزء «الحديث المسلسل بقص الأظفار يوم الخميس، والمسلسل بالمصافحة وغيره»، لقوام السُّنَّة إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، التيمي (ت٥٣٥هـ)، مخطوط بالظاهرية (٥١/ ٣٧٨٧)، وعنها مصورة في «مكتبة المخطوطات بدولة الكويت» (٦٤١ مج ١). «فهرس خزانة التراث» (٧٥/ ٣٢٥/ الرقم م: ٧٦٣١٢).

ونشر في برنامج جوامع الكلم. =

٧٨٢ حديث: «القضاة ثلاثة؛ قاضيان في النار، وقاض في الجنة؛ قاضٍ قضى بغير حق [ق١٣٦/أ] وهو يعلم فذاك في النار، وقاض قضى وهو لا يعلم فأهلك حقوق الناس فذاك في النار، وقاض قضى بحق فذاك في الجنة».

أبو داود والترمذي وابن ماجه والطبراني ـ واللفظ له ـ من حديث ابن بريدة، عن أبيه به مرفوعاً، وصححه الحاكم وغيره(١).

= وكذا للسيوطي فيه «الإسفار عن قلم الأظفار»، وله مخطوطات عديدة، منها ثلاث نسخ بمكتبة المسجد النبوي الشريف. وذكر في «فهرس مخطوطات المسجد النبوي الشريف» (١/ ٦٣ ـ ٦٤)، رقم (١٢٧/ ١ ـ ٣) أنه مطبوع ضمن «الحاوي في الفتاوى» للسيوطي، ولم يذكر في مقدمته، ولا وقفت عليه ـ أو على بحث يتعلق به ـ في فهارسه، والله أعلم.

وانظر: «كشف الظنون» (١/ ٨١)، و«هدية العارفين» (٣/ ٥٣٦)، فهرس «خزانة التراث» ـ الشاملة (٢٤/ ٣٤٢/الرقم التسلسلي: ٢٢٦٥٦، و٣٨/ ٥٦)، رقم (٣٦٧٨١)، (٥٣/ ٨١٠)، رقم (٥٢٩٣٠)، (٩٢/ ٧٣)، رقم (٩٣٣٤٧)، (٩٣/ ٦٠)، رقم (٩٣٣٤٧).

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٧٣)، والترمذي (١٣٢٢)، وابن ماجه (٢٣١٥)، والنسائي في «الكبرى» (٥/ ٣٩٧)، رقم (٥٨٩١)، والبزار (١٠/ ٣٣٧)، رقم (٤٤٦٧ ـ ٤٤٦٨)، والروياني (١/ ٩٤)، رقم (٦٦)، ووكيع القاضي في «أخبار القضاة» (١/ ٢٢ ـ ٢٣)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١/ ٤٣ ـ ٤٤)، رقم (٥٤ ـ ٥٥)، وابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ١٩٣)، رقم (٣٢٨)، والطبراني في «الأوسط» (٧/ ٣٠، رقم (٦٧٥٧، و٧/ ٣٩، رقم ٦٧٨٦)، و«الكبير» (٢/ ٢٠ ـ ٢١)، رقم (١١٥٤ ـ ١١٥٦)، وابن عدي (٢/ ٤٥٩)، (٤/ ١٦)، (٦/ ١٥١)، والحاكم (٤/ ٩٠)، والبيهقي (١٠/ ١١٦ ـ ١١٧)، وفي «الشعب» (١٠/ ٣٤)، رقم (٧١٢٥)، وغيرهم من طرق عن ابن بريدة، عن أبيه ﷺ مرفوعاً به، وزاد الحاكم وحده في آخره: «قالوا: فما ذنب هذا الذي يجهل؟ قال: «ذنبه أن لا يكون قاضياً حتى يعلم». وهذه الزيادة من قول أبي العالية في حديث علي ﷺ الآتي، ولا أراها محفوظة في هذا الحديث. والله أعلم.

وابن بريدة لم يسم في أكثر الروايات، وسمي من طرق عند وكيع القاضي، والحاكم، وفيما نقله ابن كثير في «جامع المسانيد والسنن» (١/ ٥٠٠)، رقم (١٠٠٤) وغيره عن الترمذي، بـ «عبدالله بن بريدة»، وهو المحفوظ، ووقع في رواية ضعيفة عند الطبراني في «الكبير» (ح١١٥٦) تسميته بـ «سليمان بن بريدة»، وبنى عليها تعيينه الحافظ ابن عبدالهادي في «المحرر في الحديث» (ح١١٧٠)، وهو ضعيف، فيه اثنان ممن تكلم فيهما، وتوبعا عليه من رواية الإمام أبي حنيفة عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن =

= بريدة عن أبيه، وهو معل أيضاً، خالفه فيه الثوري، فرواه عن علقمة عن ابن بريدة عن كعب قوله، ومن قال «عبدالله بن بريدة» أوثق وأكثر.

قال أبو داود: «حديث بريدة هذا أصح شيء فيه»؛ يعني: في خطإ القاضي.

ونقل المنذري في «الترغيب» (٣/ ١٢٠)، رقم (٣٣١٩) عن الترمذي، أنه قال: حديث حسن غريب.

وهو صحيح على شرط مسلم كما قال الحاكم، وأقره عليه الذهبي في «التلخيص»، وابن الملقن في «تحفة المحتاج» (٢/ ٥٦٩)، رقم (١٧٦٥)، وابن حجر في «بلوغ المرام» (ح١٣٨٣)، و«التلخيص الحبير» ـ (٤/ ٣٤٠)، رقم (٢٥٦٤)، وغيرهم. وانتقد ذلك الألباني في «الإرواء» (٨/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦)، رقم (٢٦١٤)، بأن طريق الحاكم فيه شريك بن عبدالله النخعي، وحديثه عند مسلم في المتابعات، إلا أن طريق أبي داود وابن ماجه والنسائي وغيرهم على شرط مسلم بذاته، وهو صحيح بمجموع طرقه، ولا يضر ما أشار إليه ابن الملقن في «البدر» (٩/ ٥٥٢) من اللين في شيخ أبي داود، فإنه متابع من جمع من الثقات. والله أعلم.

وجود إسناده ابن عبدالهادي في «المحرر»، وقال في «تنقيح التحقيق» (٥/ ٦١ ـ ٦٢)، رقم (٣٢٤١): «هو حديث حسن أو صحيح»، وكذا صححه ابن الملقن في «البدر المنير»، والعراقي في «المغني» (١/ ٤٠)، رقم (١٥٢)، (٢/ ٩٣٩)، رقم (٣٤٣٤)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٣٥٣)، رقم (٧٠٠٥)، والألباني في «الإرواء» (٨/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦، رقم ٢٦١٤، ٨/ ٢٥٣، رقم ٢٦٢٨).

تنبيه: وقع في رواية للطبراني في «الأوسط» (٤/ ٦٣ ـ ٦٤)، رقم (٣٦١٦) فيما رواها عن سعيد بن سيار الواسطي، عن إسماعيل بن إبراهيم أبي معمر القطيعي، عن خلف بن خليفة، عن أبي هاشم الرماني، عن ابن بريدة، عن أبيه، بلفظ: «**القضاة ثلاثة: فرجل قضى فاجتهد فأصاب فله الجنة، ورجل قضى فاجتهد فأخطأ فله الجنة، ورجل قضى فجار ففي النار**»، وقال: «لم يروه عن أبي هاشم الرماني، إلا خلف بن خليفة»، وهو منكر بهذا اللفظ غير محفوظ، ولم يروه به الرماني، ولا خلف عنه، وإنما رواية الأئمة والثقات الحفاظ عن خلف بن خليفة باللفظ المذكور عند المؤلف أعلاه، أو بمعناه، وهكذا هو في سائر الروايات عن ابن بريدة، والرواية عن ابن عمر رضي الله عنهما وغيره.

وإسناد الطبراني رواته كلهم ثقات إلا شيخ الطبراني؛ سعيد بن سيار ـ ويقال: سعيد بن محمد بن سيار ـ الواسطي، ففيه جهالة، ترجم له الخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٣٥٥)، وابن ماكولا في «الإكمال» (٤/ ٤٣٢، ٤٣٤)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢١/ ١٨٣)، رقم (٢٦٦)، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً. والله أعلم. =

وأفرد شيخنا طرقه[١].

وهو عند الطبراني وغيره عن ابن عمر[٢]، وعند البيهقي عن علي

= **فائدة**: قال البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١١٦) ـ في القاضي الجاهل، وسبب دخوله النار على اجتهاده ـ: «اجتهاده بغير علم لا يهديه إلى الحق اتفاقاً، فلم يكن مأذوناً له فيه».

(١) نص عليه الحافظ في «الفتح» (١٣/ ١٤٧، ٣١٩)، و«التلخيص الحبير» (٤/ ٣٤٠)، و«النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٢/ ٧٠٦)، ولم يسمه، وذكر في الموضع الأول من «الفتح» أنه ليس في شيء من طرق الحديث: «اجتهد فأخطأ»، ويعني بلفظ مرسل أبي العالية عن علي ﷺ: «اجتهد فأخطأ فهو في النار»، وأما بغيره فتقدم من رواية الطبراني في «الأوسط»، مع بيان نكارته. والله أعلم.
قال الحافظ: وقد جمعت طرقه في جزء.

(٢) يروى عن ابن عمر ﷺ من أربع طرق، وهي:
١ ـ الطريق الأول: أخرجه أبو يعلى (١٠/ ٩٣)، رقم (٥٧٢٧)، وابن أبي عاصم [كما في «المختارة» للضياء (١/ ٥٠٠)، و«مسند الفاروق» لابن كثير (٢/ ٥٤٥)] من طريقين عن المعتمر بن سليمان، سمعت عبدالملك بن أبي جميلة، عن عبدالله بن وهب، عن ابن عمر ﷺ، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من كان قاضياً فقضى بجور كان من أهل النار، ومن كان قاضياً فقضى بجهل كان من أهل النار، ومن كان قاضياً فقضى بعدل فبالحري أن ينفلت كفافاً».
وفي «مسند الفاروق» عن ابن أبي عاصم، وفي «المقصد العلي» للهيثمي (ح٨٩١)، و«إتحاف الخيرة» للبوصيري (٥/ ٣٧٥)، رقم (٤٨٧٥/ ٢)، و«المطالب العالية» لابن حجر (١٠/ ١٥١ ـ ١٥٢)، رقم (٢١٩١) عن أبي يعلى: «عبدالله بن موهب»، بدل «عبدالله بن وهب»، وإليه عدله الداراني محقق «مسند أبي يعلى» عن كتب الرجال، ونبه على أن في أصليه « بن وهب»، وكان الأجدر عدم التعديل في المتن.
وهكذا وقع في هذه الرواية بما يوهم الاتصال في الحديث، وهو عند الترمذي في «السنن» (١٣٢٢)، و«العلل الكبير ـ كما في «ترتيبه» (ص١٩٨، ح٣٥١) ـ وأبي بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي في «أخبار الشيوخ وأخلاقهم» (ح١٣٩) عن محمد بن عبدالأعلى الصنعاني، وعند أبي يعلى الموصلي في «مسنده الكبير» ـ كما في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٠٩ ـ ٢١٠)، رقم (١٧١٧٠)، و«المقصد العلي» (ح١٦٧٤)، ـ ومن طريق ابن المقرئ عنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١/ ١٧٩ ـ ١٨٠)، والضياء في «المختارة» (١/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠)، رقم (٣٦٩) ـ، وابن حبان (ح٥٠٥٦)، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٣٥١)، رقم (١٣٣١٩)، و«الأوسط» (٣/ ١٣٩)، رقم (٢٧٢٩) من ثلاثة أوجه عن أمية بن بسطام، وعند وكيع في «أخبار =

= القضاة» (١/ ٢٣) من طريق محمد بن عبدالملك الرقاشي، وعند ابن أبي حاتم في «العلل» (١٤٠٦)، وابن عبدالبر في «الجامع» (٢/ ٨٨٠)، رقم (١٦٦٠) معلقاً، ثلاثتهم (الصنعاني، وأمية، والرقاشي، وكذا ابن أبي حاتم وابن عبدالبر) عن المعتمر، قال: سمعت عبدالملك بن أبي جميلة يحدث عن عبدالله بن موهب، أن عثمان رضي الله عنه قال لابن عمر رضي الله عنهما: اذهب فاقض بين الناس. . الحديث.

وعند ابن حبان، والطبراني في «معجميه»، وفي رواية أبي يعلى عند ابن عساكر: «عبدالله بن وهب»، مكان «عبدالله بن موهب»، وقال ابن حبان، والطبراني في «الكبير»: «عبدالله بن وهب هذا: هو عبدالله بن وهب بن زمعة بن الأسود»، زاد ابن حبان: «القرشي، من المدينة، روى عنه الزهري».

وأما البخاري ـ فيما رواه الترمذي عنه في «العلل الكبير»، وتابعه عليه ـ وأبو حاتم في رواية ابنه عنه في «العلل»، وابن عساكر في «تاريخه»، وغيرهم، فقالوا: «هو عبدالله بن موهب الرملي الفلسطيني، وحديثه عن عثمان رضي الله عنه مرسل»، وعليه قال الترمذي في «السنن»: «هو عندي غير متصل»، وأقره عليه المنذري في «الترغيب» (٣/ ١١٢)، رقم (٣٢٨٤)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٥٥٧ ـ ٥٥٨)، وابن حجر في «المطالب العالية»، والهيثمي في «المقصد العلي»، وخطأ ابن عساكر الرواية التي فيها «عبدالله بن وهب»، ووهَّم ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/ ٣٤٠)، رقم (٢٥٦٥) كلام ابن حبان في تعيينه بابن زمعة بن الأسود، مرجحاً لما ذهب إليه البخاري وغيره.

وقال الفسوي في «المعرفة» (٢/ ٢٥٤): «عبدالله بن موهب: لم يسمع من تميم الداري، ولا لحقه».

وأما ابن الملقن فأعل الحديث على حسب هذا القول، ثم قال: «ويمكن أن يكون عبدالله بن وهب رواه أيضاً؛ فإنه روى عن جماعة من الصحابة»، وهذا يستقيم عند اختلاف الطرق، وأما أن يتحد الإسناد، ويختلف الرواة على شيخ من القرن الثالث، فيعلل بمثل هذا فلا، ولذا لم يعتد به الحافظ في «تلخيصه». والله أعلم.

وعبدالله بن وهب بن زمعة المذكور: هو الأصغر، وهو تابعي، ثقة، من الثالثة، كما في «التقريب» (٣٦٩٣)، وسماعه من أم المؤمنين أم سلمة ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما ممن تأخرت وفياتهم، ولم يذكر له رواية عن كبار الصحابة، ومن تقدمت وفياتهم، وبذا عده ابن حجر في «التقريب» من الطبقة الثالثة، وهي طبقة أوساط التابعين، وعليه فالظاهر أن حديثه أيضاً عن عثمان رضي الله عنه مرسل. والله أعلم.

انظر: «الطبقات» لابن سعد ـ متمم التابعين (١/ ١٠٥)، رقم (٩)، «التاريخ الكبير» (٥/ ٢١٨)، رقم (٧٠٩)، «الثقات» (٥/ ٤٨)، «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٧٣)، =

= رقم (٣٦٤٤)، «الإصابة» (٨/ ٣١٨ ـ ٣٢٠)، رقم (٦٦٨٤).

ونقل في هامش «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٧٣) تعليقاً للمزي على ما قيل من روايته عن ابن عمر وعثمان ﷺ لهذا الحديث: «المحفوظ أن عبدالملك بن أبي جميلة روى عن عبدالله بن موهب أن عثمان قال لابن عمر: ألا تمضي، وقال بعض الرواة: «عن عبدالله بن وهب»، لكنه ليس بابن زمعة هذا، قولاً واحداً. والله أعلم».

وفي هذا الإسناد علة أخرى، وهي: جهالة عبدالملك بن أبي جميلة؛ لم يرو عنه إلا معتمر، وجهله أبو حاتم الرازي، وجعل ذلك العلة الثانية للحديث، وتبعه عليه الذهبي وابن حجر وغيرهما، وبه أعله ابن الملقن وابن حجر وغيرهما أيضاً، وأما ابن حبان فكرر ذكره في «ثقاته» مرتين ـ على اختلاف شيخيه ـ، مما يبين عدم معرفته له تماماً، وهذا جار على قاعدته في توثيق المجاهيل. والله أعلم.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٠٩)، رقم (١٣٢٢)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٤٥)، رقم (١٦٣١)، «الثقات» (٧/ ١٠٣)، (٨/ ٣٨٥) «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٩٥ ـ ٢٩٧)، رقم (٣٥٢٠)، «الميزان» (٢/ ٦٥٢)، رقم (٥١٩٤)، «التقريب» (٤١٧٠).

٢ ـ **الطريق الثاني**: أخرجه ابن سعد (٤/ ١٤٦)، وعبد بن حميد (١/ ١٠١ ـ ١٠٢)، رقم (٤٨) ـ من طريقي عفان وأبي الوليد الطيالسي؛ عن حماد بن سلمة، عن أبي سنان [عيسى]، وحمدان بن عمرو الموصلي ـ كما في «المختارة» للضياء (١/ ٥٠٠) عن غسان بن الربيع، عن أبي سلام، كلاهما (أبو سنان، وأبو سلام) عن يزيد بن عبدالله بن موهب [قال عفان: يزيد بن موهب]: أن عثمان بن عفان ﷺ قال لابن عمر ﷺ: اقض بين الناس.. الحديث، نحو ما تقدم عن أبيه عبدالله بن موهب، ولفظه في الناجي من القضاة الثلاثة: «ورجل اجتهد فأصاب، فهو كفاف؛ لا أجر له، ولا وزر عليه». وهو عند أحمد (ح٤٧٥) عن عفان مختصراً، دون موضع الشاهد منه.

ويزيد بن عبدالله بن موهب: هو قاضي دمشق، موصوف بالعدل والتحري للحلال والتقوى، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال البخاري: «سمع أباه، ويروي المراسيل»، وكرر البخاري ذكره في «يزيد بن موهب» على رواية من نسبه إلى جده، وهو واحد، كما قال ابن عساكر.

وحديثه عن عثمان ﷺ معضل، لما تقدم من إرسال حديث أبيه عنه ﷺ، والظاهر أن روايته مرسلة عن ابن عمر ﷺ أيضاً، ولعله أخذه عن أبيه عبدالله بن موهب فأرسله. والله أعلم.

وانظر لترجمته: «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٤٥)، رقم (٣٢٦٢)، «الجرح والتعديل» (٢٧٦/٩)، رقم (١١٥٩)، «الثقات» (٧/ ٦٢١)، «تاريخ دمشق» (٦٥/ ٢٧٢ ـ ٢٧٥)، رقم (٨٣٠٠). =

= وأبو سنان عيسى بن سنان الحنفي القسملي، الفلسطيني، نزيل البصرة: لين الحديث، كما في «التقريب» (٥٢٩٥).

وهو توبع فيه من أبي سلام، ولم يميز؛ هل هو ممطور الدمشقي ـ وهو ثقة ـ، أو غيره. فالله أعلم.

وغسان بن الربيع الغساني: صالح، وفيه ضعف، كما تقدم.

والراوي عنه: أبو جعفر حمدان بن عمرو بن موسى الموصلي الوزان التمار: روى عنه الأئمة؛ ابن عدي والإسماعيلي والأزدي وطبقتهم، ولم يذكر بجرح، إلا أنه منقطع دونه غير مسند إليه.

انظر: «معجم الإسماعيلي» (٢/ ٦٢٩)، «إكمال الإكمال» لابن نقطة (٢/ ٣٠٠)، رقم (١٦٢١)، «تاريخ الإسلام» (٢٣/ ٦٤)، رقم (٢٩).

٣ ـ **الطريق الثالث**: أخرجه وكيع في «أخبار القضاة (١/ ٢٤ ـ ٢٥) عن عبدالله بن زكريا بن يحيى، عن ابن وكيع، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣/ ١٣١)، رقم (١٣٨٠١)، عن علي بن سعيد الرازي، عن مسروق بن المرزبان، كلاهما (مسروق، وسفيان بن وكيع) عن محمد بن فضيل، عن أبيه، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، نحو حديث بريدة رضي الله عنه. زاد وكيع القاضي في إسناده: «وفي كتاب آخر لم يذكر ابن عمر».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٣٤٩)، رقم (٦٩٨٩): «رجاله ثقات».

أما إسناد وكيع القاضي: ففيه سفيان بن وكيع؛ تركوه، كما تقدم.

وأما إسناد الطبراني، ففيه: مسروق بن المرزبان بن مسروق الكندي الكوفي: صدَّقه صالِحُ جزرة، وتبعه الذهبي وابن حجر، وزاد: «له أوهام»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢٠٦)، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، يكتب حديثه»، وذكر له أبو حاتم والدارقطني أوهاماً في الأسانيد، والله أعلم.

وانظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٢٩، رقم ٥٧٨، ٨/ ٣٩٧، رقم ١٨٢٢)، «العلل» للدارقطني (٢/ ٨٥)، رقم (١٢٨)، (١١/ ٢١٦)، رقم (٢٢٣٤)، (١٣/ ٨٦، ١٤)، رقم (٢٧)، «الميزان» (٤/ ٩٨)، رقم (٨٤٦٣)، «الكاشف» (٥٣٩٣)، «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٠٢)، رقم (٢٠٨)، «التقريب» (٦٦٠٣).

وعلي بن سعيد الرازي المعروف بـ «عليك»: صاحب غرائب، غير ثقة، كما تقدم عن الدارقطني وغيره. وأما محمد بن فضيل: فهو ابن غزوان بن جرير الضبي مولاهم، الكوفي، وهو فمن فوقه ثقات.

وله طريق آخر عن محارب بن دثار، أخرجه وكيع القاضي في «أخبار القضاة» (١/ ٢٣ ـ ٢٤)، والقضاعي (١/ ٢٠٩ ـ ٢١٠)، رقم (٣١٧)، ولكنه ساقط، فيه متهمان. =

موقوفاً[(١)]،

= ٤ ـ **الطريق الرابع**: رواه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ١٤٥)، رقم (٣٨٢٨) عن علي بن سعيد الرازي، عن أبي بكر الأعين، عن سعيد بن محمد بن العلاء السهمي، عن محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر ﷺ، قال: أراده عثمان على القضاء فأبى، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «القضاة ثلاثة؛ واحد ناج، واثنان في النار: من قضى بالجور أو بالهوى هلك، ومن قضى بالحق نجا».
ومحمد بن مسلم الطائفي: صدوق يخطئ من حفظه، من الثامنة، خت م ٤. «التقريب» (٦٢٩٣). وسعيد بن محمد بن العلاء السهمي: لم أقف له على ترجمة، وكذا قال الألباني في «الضعيفة» (ح٦٨٦٤). ولعل الآفة فيه من علي بن سعيد الرازي؛ أغرب به، وهو غير عمدة، كما تقدم عن الدارقطني وغيره، والله أعلم.

الخلاصة: حديث ابن عمر ﷺ في القضاة الثلاثة لا يخلو طريق منه من ضعف، وما ورد في الطريقين الأولين عنه من كون القاضي العالم العادل لا أجر له من عمله إلا أن يكون كفافاً، فمنكر، لا يتابع عليه في شيء من المرفوع، بل وما جاء من وعده بالجنة في حديث بريدة ﷺ والطرق الأخرى لحديث ابن عمر ﷺ هذا، وما صح في (البخاري: ١٤٢٣، ٦٨٠٦، ومسلم: ١٠٣١) في حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: «إمام عادل»، وهو أولهم ذكراً، إلى غير ذلك من النصوص الدالة على فضل القسط والعدل في الحكم فكلها ترد على هذا الطرف من الحديث المذكور، وعليه قطع الألباني في «الضعيفة» (٦٨٦٤) بضعفه، ولم ير تقويته ببقية روايات الباب، ويشبه أن يكون موقوفاً. والله أعلم.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١١/ ٥٩٤)، رقم (٢٣٤١٧)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧)، و«الأوسط» ـ الزايد (١/ ٢٢٥)، رقم (١٠٧١)، ووكيع في «أخبار القضاة» (١/ ٢٥)، والبغوي في «الجعديات» (ح٩٨٩)، وابن عدي (٣/ ١٦٤)، والبيهقي (١٠/ ٢٠٠)، من طريق جماعة عن شعبة، ووكيع القاضي وحده من طريق همام بن يحيى العوذي أيضاً، كلاهما (شعبة، وهمام) عن قتادة، سمعت أبا العالية قال: قال علي ﷺ: «القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاض في الجنة، فأما اللذان في النار: فرجل جار متعمداً فهو في النار، ورجل اجتهد فأخطأ فهو في النار، وأما الذي في الجنة: فرجل اجتهد فأصاب الحق فهو في الجنة»، زاد شعبة عن قتادة: فقلت لأبي العالية: ما ذنب هذا الذي اجتهد فأخطأ؟ قال: «ذنبه أن لا يكون قاضياً إذ لم يعلم».

وهو عند عبدالرزاق (١١/ ٣٢٨)، رقم (٢٠٦٧٥)، عن معمر، عن قتادة، عن علي ﷺ معضلاً.

وذكر شعبة في روايته أن أبا العالية كان أدرك علياً ﷺ، ولكنه لم يثبت له السماع =

= عنه، ولا سيما لهذا الحديث، فقال: «والله ما قال علي قط؛ يعني: حديث «القضاة الثلاثة»».

رواه البردعي في «سؤالاته» (٢/ ٦٨١) عن أبي زرعة، عن علي بن الجعد، عن شعبة، وهو متصل بالسماع، ولعل شعبة استنكر منه قوله: «ورجل اجتهد فأخطأ فهو في النار»، والمجتهد المخطئ مأجور، كما صح من حديث عمرو بن العاص ﵁ (صحيح البخاري، ح٧٣٥٢)، وهكذا أنكره الحسن البصري من قبل، فقال: «إن فيما قص الله من نبأ داود وسليمان ﵉ ما يرد قول هؤلاء الناس، قال الله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾﴾ إلى قوله: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ﴾، فأثنى الله على سليمان، ولم يذم داود. ثم قال الحسن: إن الله اتخذ على الحكماء ثلاثاً: لا يشترون به ثمناً قليلاً، ولا يتبعون فيه الهوى، ولا يخشون فيه أحداً، ثم تلا: ﴿يَٰدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [ص: ٢٦]، وقال: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ﴾ [المائدة: ٤٤].

أخرجه ابن أبي حاتم وابن المنذر في «التفسير» ـ كما في «تفسير ابن كثير» (٥/ ٣٥٦)، و«الدر المنثور» (٥/ ٦٥٠) ـ، وابن أبي الدنيا في «الإشراف في منازل الأشراف» (ح٢٥٤)، ـ وعنه وكيع القاضي في «أخبار القضاة» (ص١٩٩ ـ ٢٠٠) ـ، وأبو نعيم في «الحلية» ـ كما في «الفتح» (١٣/ ١٤٧) ـ، جميعهم من طريق جماعة عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن به، إلا أبا نعيم الأصبهاني؛ فمن طريق أبي العوام عن قتادة عن الحسن.

وإسناده صحيح متصل بالسماع، وعليه علقه البخاري في «الصحيح» (بعد الحديث: ٧١٦٢)، وفي لفظه: «فحُمِد سليمان، ولم يُلَم داود، ولولا ما ذكر الله من أمر هذين لرأيت أن القضاة هلكوا، فإنه أثنى على هذا بعلمه، وعذر هذا باجتهاده»، ولم يذكر البخاري قصة إياس بن معاوية، وذكره لمعنى هذا الحديث. ولِما تقدم أوَّلَ أبو العالية الرياحي لفظ الرواية عن علي ﵁ بما ورد في حديث بريدة ﵁ من تقييده بمن تقلد القضاء وهو جاهل، وأما باقي المتن فقد صح في حديث بريدة ﵁ المتقدم.

ولأثر علي ﵁ هذا طريقان آخران:

١ ـ أورده البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٢١ ـ ٢٢)، رقم (٩٥)، من طريق عياض بن عبدالرحمٰن الحجبي المديني، عن أبيه، عن علي ﵁، قال: «القضاة ثلاثة». مختصراً.

وعياض بن عبدالرحمٰن: سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» =

وحكمه الرفع[(١)]، وهي مُبَيَّنَةٌ عند شيخنا في الجزء المشار إليه.

٧٨٣ **حديث: «قطع السدر».**

أبو داود والبيهقي في «سننيهما» من حديث سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم[(٢)]،

= (٦/ ٤٠٨)، رقم (٢٢٨٣)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٨٣)، ولم يذكروا له راوياً سوى عبدالله بن جعفر المخرمي، ففيه جهالة ما.
وأما والده عبدالرحمٰن الحجبي: فلم أقف له على ترجمة، ويحتمل أن يكون أخذه عن أبي العالية الرياحي فأرسله.
٢ ـ وأخرجه وكيع القاضي في «أخبار القضاة» (١/ ٢٤، ٢٥ ـ ٢٦) من حديث عبد خير، عن علي رضي الله عنه، وفيه إبراهيم بن الحكم بن ظهير، كذبوه، كما تقدم.

(١) كذا قال المؤلف، ولا يبعد مثله عن مظان الاجتهاد والنظر، وهو مثل ما ورد عن عمر رضي الله عنه أنه قال في عمله في الخلافة: «لوددت أنه لي كفافاً، لا لي، ولا علي». والله أعلم.
وقد روي من قول غير علي رضي الله عنه أيضاً، وأصحها ما أخرجه وكيع القاضي في «أخبار القضاة» (ص٢٤) من طريق الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن ابن بريدة، عن كعب؛ قال: «القضاة ثلاثة . .»، نحوه.
وأخرجه كذلك من وجه لا بأس به؛ عن عبدالرحمٰن بن عتبة بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه، عن كعب، وفيه قصة لكعب مع عمر رضي الله عنه.
وكعب: الظاهر أنه كعب بن مالك الأنصاري؛ أحد الثلاثة الذين خلفوا فتاب الله عليهم، ولم أقف على سماع لأي من ابن بريدة وعتبة بن عبدالله بن مسعود عنه.
ورواية الثوري هذه علة لما تقدم من رواية الإمام أبي حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه رضي الله عنه. والله أعلم.

(٢) النوفلي، المدني: مقبول، من الرابعة، د س. «التقريب» (٢٣٨٥).
وقيل في اسمه: «محمد بن سعيد بن جبير»، وهو مقلوب، والصواب هو الأول، كما قال الطحاوي وغيره.
وهو في عداد المستورين في الحديث، حيث قال الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٧/ ٤٢٩): «هذا الرجل المختلف في اسمه ليس من المشهورين برواية الحديث، ولم نجد له ذكراً في غير هذا الحديث، ومثل هذا [الحديث] لا يثبت بمثله، ثم حديثه هذا قد ذكره عن عبدالله بن حبشي، ويبعد من القلوب أن يكون لقيه; لأنا لم نجد شيئاً من حديث عبدالله بن حبشي إلا عند من سنه فوق سن هذا الرجل، وهو عبيد بن عمير، وحديثه عنه في أفضل الصلاة أنها طول القنوت. .». بتصرف يسير. =

عن عبدالله بن حُبْشيٍّ[١] رضي الله عنه رفعه: «من قطع سدرة صوَّب الله رأسه في

= قلت: وحديث عبيد بن عمير عنه معل كذلك، كما سيأتي بيانه ـ إن شاء الله تعالى ـ. والله أعلم.

وقال ابن القطان في «بيان الوهم» (٤/ ٥٠٣): «لا تعرف له حال، وإن كان قد روى عنه جماعة. . .، كلهم أخذ عنه هذا الحديث، ولا أعرف له من العلم غيره. . .، فالحديث من أجله حسن».

وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ١٥٧)، رقم (٣٢٦٦): «سعيد فيه جهالة، فتحرر حاله، ولخبره علة؛ رواه معمر عن عثمان بن أبي سليمان، فقال: عن رجل من ثقيف، عن عروة بن الزبير، مرسلاً». بتصرف.

وأما في «تاريخ الإسلام» فقال: «ما أعلم به بأساً»، واقتبسه عنه السخاوي في «التحفة اللطيفة» دون عزو.

قلت: وفي قولي الطحاوي وابن القطان أنه لا يعرف في غير هذا الحديث، وما ذكر ابن القطان من رواية الجماعة عنه هذا الحديث في كل ذلك نظر، وهذا الحديث من أفراد ابن جريج عن عثمان بن أبي سليمان عن سعيد بن محمد هذا، كما نص عليه البيهقي وغيره، ولم أقف له على إسناد آخر، وله مراسيل ومسانيد وحكايات أخرى ـ وإن كانت يسيرة ـ، يرويها عنه من ذكرهم ابن القطان وغيرهم.

وذكر له البخاري السماع عن أبي هريرة رضي الله عنه، والرواية عن جده جبير بن مطعم رضي الله عنه، وقد بحثت في حديثه فرأيت حديثه عنهما ـ بل وعمن عاش بعدهما دهراً ـ بواسطة أبيه محمد، وربما أرسل عن جده، ووجدته يروي حوادث الخلاف بين ابن الزبير وبين ابن عباس وابن الحنفية عن أبيه، وهكذا سائر أخبار الفتنة زمن يزيد وفي عهد ابن الزبير رضي الله عنهما؛ كأنه لم يشهد شيئاً منها، فيستبعد لمثله إدراك مثل أبي هريرة (ت٥٨هـ)، وجده جبير بن مطعم (ت٥٩هـ)، وبذا يترجح ما قرره الطحاوي على ما قاله البخاري، وإن كان البخاري أعلم وأجل، والله أعلم. انظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٥١٤)، رقم (١٧١٢)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٥٧ ـ ٥٨)، رقم (٢٥٥)، «الثقات» (٤/ ٢٩٠)، «تاريخ الإسلام» (٧/ ٣٦٩)، رقم (٤٠٤)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٧٦)، رقم (١٣٣)، «التحفة اللطيفة» (١/ ٤٠٤)، رقم (١٥٣٨).

(١) هو: عبدالله بن حبشي، أبو قتيلة، الخثعمي رضي الله عنه، نزيل مكة. أثبت له الصحبة غير واحد من الأئمة، وليس له من المسند إلا حديث قطع السدر هذا، وحديث آخر عن عبيد بن عمير عنه في فضائل الأعمال، وكلاهما معلان. وله حديث ثالث ـ أخرجه ابن قانع وغيره ـ بإسناد ضعيف جدّاً ومتن منكر، كما في «السنن» للبيهقي (٢/ ٩)، و«الميزان» للذهبي (٢/ ٥٠٢)، رقم (٤٥٩٧) وغيرهما.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٥)، رقم (٤١)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٩)، =

النار»(١)

وفي الباب من المرفوع عن جابر بلفظه(٢)، وعن عائشة بلفظ: «**إن**

= رقم (١٢٨)، «معجم الصحابة» للبغوي (٤/ ١٨٧ ـ ١٨٩)، وابن قانع (٢/ ٦٤ ـ ٦٥)، رقم (٥٠٠)، «الثقات» (٣/ ٢٤٠)، «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣/ ١٦٢٢)، «الكاشف» (٢٦٧٩)، «الإصابة» (٦/ ٨٧)، رقم (٤٦٣٨)، «تهذيب التهذيب» (١٨٣/٥)، رقم (٣١٥) «التقريب» (٣٢٦٩).

(١) أخرجه أبو داود (٥٢٣٩) ـ ومن طريقه وغيره البيهقي (٦/ ١٣٩) ـ وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٤٠)، رقم (١٢٣٠)، وحرب الكرماني في «مسائله» ـ النكاح إلخ (٢/ ٩٢٠)، والبغوي في «معجم الصحابة» (٤/ ١٨٩)، رقم (١٦٩٩)، من طريق أربعة من الأئمة الحفاظ عن أبي أسامة حماد بن أسامة، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٦٧) ـ ومن طريقه البيهقي (٦/ ١٣٩) ـ والطحاوي في «شرح المشكل» (٧/ ٤٢٩)، رقم (٢٩٨٠)، والبغوي في «معجم الصحابة» (٤/ ١٨٨)، رقم (١٦٩٨)، والخلال في «العلل» ـ كما في «منتخبه» للمقدسي (ح٢٢) ـ من أربع طرق أيضاً عن أبي محمد عبيد الله بن موسى العبسي، وأخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» (٤٢٨/٧)، رقم (٢٩٧٨ ـ ٢٩٧٩)، والبغوي في «معجم الصحابة» (ح١٦٩٧)، والطبراني في «الأوسط» (٣/ ٥٠)، رقم (٢٤٤١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٦٢٢ ـ ١٦٢٣)، رقم (٤٠٨٤) من طرق عن أبي عاصم النبيل، وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٨/ ٢١)، رقم (٨٥٥٧) من طريق مخلد بن يزيد، أربعتهم (أبو عاصم، وأبو أسامة، وعبيد الله العبسي، ومخلد) قالوا: حدثنا ابن جريج، عن عثمان بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم، عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم، عن عبدالله بن حبشي ﷺ.

وقال إبراهيم بن مرزوق عن أبي عاصم، وإبراهيم بن سعد عن أبي أسامة: «محمد بن سعيد بن جبير، عن ابن حبشي»، وقال ابن معين ويوسف القاضي عن أبي أسامة: «ابن جبير بن مطعم، عن عبدالله بن حبشي».

وزاد الطبراني آخر المتن تفسيراً منه: «يعني: من سدر الحرم»، وزعمه بعض الحفاظ من المتن، وليس كذلك.

قال البغوي: «لم يسند ابن حبشي عن النبي ﷺ غير حديثين».

وقال الطبراني: «لا يروى عن عبدالله بن حبشي إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن جريج».

(٢) أخرجه البيهقي (٦/ ١٣٩) عن الحاكم، ثم من حديث مسعدة بن اليسع، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن جابر ﷺ، مرفوعاً. وروى عن الحاكم، عن أبي علي الحافظ، قال: «هكذا كتبناه من حديث مسعدة، ولم يتابع عليه، وهو خطأ». =

الذين يقطعون السدر يُصَبُّون في النار على رؤوسهم صباً»(١)

= وأبو اليسع مسعدة بن اليسع: متروك، ذاهب الحديث، وكذبه أبو حاتم الرازي وغيره، وذكروا له موضوعات عن عمرو بن دينار عن جابر ﷺ، وعن جعفر الصادق وآخرين.

انظر: «العلل» لأحمد ـ رواية ابنه عبدالله (٥١٧٩)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٧٠ ـ ٣٧١)، رقم (١٦٩٣)، «المجروحين» (٣/ ٣٥)، «الكامل» (٦/ ٣٩٠ ـ ٣٩١)، رقم (١٨٧٥)، «اللسان» (٨/ ٤٠ ـ ٤١)، رقم (٧٦٨٣).

(١) أخرجه الطحاوي في «المشكل» (٧/ ٤٢٤)، رقم (٢٩٧٦)، والطبراني في «الأوسط» (٥/ ٣٧٩)، رقم (٥٦١٥)، والدارقطني في «الأفراد» ـ كما في «أطرافه» لابن القيسراني (٥/ ٤٥٤)، رقم (٦٠٤٢) ـ، والخطيب البغدادي في «الموضح» (١/ ٤٦)، من طرق عن مليح بن وكيع بن الجراح، والبيهقي (٦/ ١٤٠) من طريق الحافظ أبي علي النيسابوري، ثم من طريق القاسم بن محمد بن أبي شيبة، كلاهما (مليح، والقاسم) عن وكيع بن الجراح، عن أبي عثمان محمد بن شريك العامري المكي، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس، عن عروة بن الزبير، عن عائشة ﵂.

قال الطبراني والدارقطني: «تفرد به مليح بن وكيع عن أبيه»، وتعقب ذلك الخطيب وغيره برواية القاسم بن أبي شيبة، ومليح والقاسم لا بأس بهما، وسيما إذا اجتمعا، إلا أنهما سلكا الجادة، ولحديثهما علة؛ إذ رواه البزار في زوائده عن شيوخه آخر «كتاب الورع» لمحمد بن نصر المروزي ـ طبعة: دار الكتب العلمية، تحقيق: د. زينب إبراهيم القاروط (ص١٩٢) عن القاسم بن يزيد الوراق، عن وكيع بإسناده هذا عن عروة مرسلاً.

والقاسم بن يزيد: هو ابن كليب، أبو محمد المقرئ الوزان، الأشجعي، مولاهم الكوفي: قال ابن سعد: «كان شيخ صدق من الأخيار»، وقال ابن الجزري: «حاذق، جليل، ضابط، مقرئ، مشهور». انظر: «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٢٢)، رقم (٦٨٧٤)، و«غاية النهاية في طبقات القراء» (٢/ ٢٥)، رقم (٢٦٠٩).

فهو أضبط ممن خالفه عن وكيع، وروايته هي المحفوظة التي توبع من أصحاب محمد بن شريك؛ شيخِ وكيع فيها.

وعليه قال الحافظ أبو علي النيسابوري ـ فيما رواه البيهقي عنه ـ: «ما أراه حفظ عن وكيع، . . ، والمحفوظ رواية أبي أحمد الزبيري ومن تابعه على روايته عن محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس عن عروة مرسلاً». وقال البيهقي: «المحفوظ عن أبي عثمان محمد بن شريك المكي هو المرسل». ومن أجل ما تقدم قال ابن عساكر (٦٠/ ٢٦١): «محمد بن شريك أبو عثمان المكي؛ عزيز الحديث، وثقه أحمد وابن معين، والحديث غريب»، والاستغراب رسم ابن عساكر في المنكر، =

وعن علي بلفظ: «**لعن الله قاطع السدر**»(١)

= كما تقدم في مواضع، وبما تقرر يتبين النظر في قول الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/٢١٤)، رقم (١٣٢٧٨): «رجاله كلهم ثقات»، وفي قول كل من تابعه عليه، فهم ثقات، ولكن الإسناد معل. والله أعلم.

وله طريق آخر ضعيف جدّاً: أخرجه تمام في «الفوائد» (٢/ ٦٩)، رقم (١١٦٨)، وفيه الأشعث بن سعيد، وهو متروك ـ كما تقدم ـ.

وطريقه الآخر فيه حماد أبو بشر العبدي: لم أقف له على ترجمة ولا بيان، والراوي عنهما وثقه ابن حبان والدارقطني، وقال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث جدّاً وقد حمل عنه.

انظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٣٦٦)، رقم (١١٥٧)، «تاريخ بغداد» ت بشار (٧/ ٢٤٠)، رقم (٣٢٤٥).

(١) يروى عن علي ﷺ من طريق محمد بن الحنفية عن أبيه عند الطحاوي في «شرح المشكل» (٧/ ٤٣٠)، رقم (٢٩٨١)، والبيهقي (٦/ ١٤٠)، ومن طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جده عن علي ﷺ، عند البيهقي (٦/ ١٤٠) عن شيخه الحاكم ـ في كتابه «غرائب الشيوخ» ـ، ومدار الوجهين على إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي، وهو متروك [تقدم]، ودونه هشام بن سليمان بن عكرمة بن خالد المخزومي، وهو صدوق يضطرب في حديثه ويهم عن غير ابن جريج، واختلف عليه في إسناد الحديث على عدة أوجه فيما دون الخوزي وما فوقه من الإسناد. فالحديث به ضعيف جدّاً.

وروي من وجهين ضعيفين عند عبدالرزاق (١١/ ١١)، رقم (١٩٧٥٧)، والبيهقي (٦/ ١٤٠) عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر مرسلاً، بلفظ: قال النبي ﷺ لعلي ﷺ في مرضه الذي مات فيه: «اخرج يا علي، فقل ـ عن الله، لا عن رسول الله ـ: لعن الله من يقطع السدر».

وهو ضعيف الإسناد، منكر أيضاً، ومن رواه ليس في وزن من يعتد بما يتفرد به، ولم يتابع عليه من أصحاب عمرو بن دينار، وعلى كل فهو مع إرساله وضعف إسناده إلى عمرو بن دينار أقوى من الوجهين الأولين، وقد جاء عن الباقر خلاف ذلك من وجه لا بأس به، كما أخرج حرب الكرماني في «مسائله» ـ النكاح إلخ (٢/ ٩٢١ ـ ٩٢٢) بإسناد صحيح عن عبدالملك الهمداني، قال: سألت جعفراً عن قطع السدر، فقال: «كانت لأبي سدرة فكان يقطعها».

وعبدالملك الهمداني: الظاهر أنه ابن أبجر الكوفي، وهو ثقة، وجعفر: هو الصادق، وأبوه هو الباقر. والله أعلم.

فلو أن لهذا الحديث أصلاً عند الباقر لما تجاوزه إلى خلافه، ثم آثار الوهاء بينة على =

وعن عمرو بن أوس الثقفي[(١)] بلفظ: «**من قطع السدر ـ إلا من زرع ـ صب الله عليه العذاب صبّاً**»[(٢)]، وعن عروة بن الزبير مرسلاً[(٣)] بلفظ عائشة.

= متنه، إذ ذكره من أواخر ما أعلن به الرسول ﷺ، وفي مرض موته ﷺ، فأين كانت الصحابة رضي الله عنهم، ثم أصحاب علي رضي الله عنه الثقات، ثم الثقات من أصحاب الباقر والأثبات من أصحاب عمرو بن دينار، حتى يتفرد به كل متروك أو واه مخلط؟!. والله أعلم.

(١) هو: عمرو بن أوس بن أبي أوس الثقفي، الطائفي، تابعي كبير، من الثانية، وهم من ذكره في الصحابة، مات بعد (٩٠هـ)، ع. «التقريب» (٤٩٩١).

(٢) أخرجه عبدالرزاق (١١/ ١١)، رقم (١٩٧٥٨) ـ ومن طريقه الطحاوي في «شرح المشكل» (٧/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥)، رقم (٢٩٧٧)، والبيهقي (٦/ ١٤٠) ـ عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس الثقفي، عن شيخ من ثقيف سمع النبي ﷺ.
قال البيهقي: «فهذا إسناد آخر لعمرو بن أوس، سوى روايته عن عروة، إن كان حفظه إبراهيم بن يزيد».
وإبراهيم بن يزيد الخوزي متروك، وقد خولف فيه، وإنما المحفوظ فيه عن عمرو بن أوس الثقفي عن عروة مرسلاً، كما تقدم في تخريج حديث عائشة رضي الله عنها، ويتلو هذا تخريج مرسل عروة بن الزبير.

(٣) أخرجه عبدالرزاق (١١/ ١١)، رقم (١٩٧٥٦) ـ ومن طريقه أبو داود (٥٢٤٠)، والبيهقي (٦/ ١٣٩)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (٨/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠)، رقم (٢١٧٦) ـ عن معمر، عن عثمان بن أبي سليمان، عن رجل من ثقيف، عن عروة، وفيه: «قال: فسألت بني عروة عن ذلك، فأخبروني أن عروة قطع سدرة كانت في حائطه فجعل منها باباً للحائط»، ولم يبين عبدالرزاق هذا القائل، أهو معمر؟ أم شيخه عثمان بن أبي سليمان؟، وأيّاً كان ففيه إشارة إلى تعليله لهذا المرسل، تبعاً لاستنكار بني عروة له، وقد كان عروة أولى الناس بالعمل به، وبنوه أولى الناس بأن يقيهم من عذاب الله ولعنته. والله أعلم.
وله طريق آخر: أخرجه البيهقي (٦/ ١٤٠)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٤٦ ـ ٤٧) بإسناد صحيح عن أبي معاوية الضرير، ورواه البيهقي كذلك عن الحاكم، عن أبي علي الحافظ، فيما علقه عن أبي أحمد الزبيري وغيره، وتقدم من رواية القاسم بن يزيد الوزان عن وكيع، جميعهم (أبو معاوية، ووكيع، والزبيري) عن أبي عثمان محمد بن شريك العامري مولاهم المكي، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس الثقفي، عن عروة بن الزبير مرسلاً.
وله وجه آخر: رواه أبو بكر الخلال في «العلل» ـ كما في «منتخبه» (ص٧٦، ح٢١) ـ =

= عن يحيى بن موسى ـ وهو ابن مارمي، ويقال: مارمة، أبو زكريا الوراق البغدادي، كما في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢١٩)، رقم (٧٥٠٥) ـ، وعلقه الأبروي في «مناقب الشافعي» (ص٨٨)، عن عبيد الله بن موسى العبسي، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن عروة مرسلاً.

فهذه الرواية المرسلة تعل الرواية المسندة السابقة عن عروة عن عائشة ﵂، كما أنها تعل الرواية المسندة عن عمرو بن أوس الثقفي عن شيخ من ثقيف سمع النبي ﷺ، وتعل أيضاً سائر الروايات التي فيها: عمرو بن دينار عن عروة مباشرة ـ كما ورد في الوجه الأخير من الروايات المرسلة كذلك ـ وإنما يرويه عمرو بن دينار عن رجل عن عروة، كما أن الذهبي في «الميزان» مال إلى تعليل رواية معمر عن عثمان بن أبي سليمان هذا مرسلاً لما تقدم من رواية ابن جريج عن عثمان عن سعيد بن محمد بن جبير عن عبدالله بن حبشي، وإليه يميل قول الطحاوي في «شرح المشكل»، بل ويذهب إلى ترجيح المقطوع عن عروة قوله.

وهو ما أخرجه حرب الكرماني في «مسائله» ـ النكاح، إلخ (٢/ ٩٢١)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٧/ ٤٢٥)، والبيهقي، من طريق ثلاثة من الثقات عن أبي أسامة حماد بن أسامة، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن عروة قوله، وقال البيهقي: «فصارت رواية نصر بن علي عن أبي أسامة بهذا معلولة، ويحتمل أن يكون أبو أسامة رواه على الوجهين».

ونصر بن علي قد توبع على إسناده من أوجه، كما أنه توبع عليه متابعة قاصرة من ثلاث طرق أخرى أيضاً، والاحتمال الثاني هو الأقرب، فإن محمد بن عبدالرحمٰن الجعفي ـ وهو ثقة ـ رواه عن أبي أسامة على الوجهين، والظاهر أن ابن جريج كان يضطرب فيه، فمرة يرويه مسنداً، ومرة مرسلاً، ومرة ثالثة عن عروة قوله.

ولهذا المقطوع طريق آخر: أخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» (٧/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨) عن أبي بكر بن الأعين الحافظ، عن علي بن الجعد، عن محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن رجل من ثقيف، عن ابن الزبير قوله.

قال الطحاوي: «فهذا محمد بن مسلم رده إلى ابن الزبير، وهو فوق إبراهيم بن يزيد الخوزي، ودون ابن جريج»، وقال أيضاً (٧/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦): «ففي هذا الحديث إيقافه على عروة، بغير تجاوز به إياه إلى عائشة، ولا إلى من سواها ممن ذكر في الحديثين الأولين».

وكل هذه الأسانيد مسلسلة بالعنعنة بعد ابن جريج ومن في طبقته، وقد أفصح الطحاوي في «المشكل» (٧/ ٤٢٦) عن علة أخرى لرواية عمرو بن دينار، فقال: «فيه شيء ذكره لنا روح [بن الفرج]، قال: سمعت حامد [بن يحيى] يقول: ذكرت هذا =

= الحديث لسفيان بن عيينة، فقال: ذهبت إلى عمرو بن دينار فسألته عنه، فقال لي: اذهب إلى عثمان بن أبي سليمان فإنه يحدث به، فذهبت إلى عثمان فحدثني فيه بحديثين اختلط علي إسنادهما. قال سفيان: فسألت هشام بن عروة عن قطع السدر، فقال: هذه الأبواب من سدرة كانت لأبي، قطعها، فجعل منها هذه الأبواب».

ففي حديث ابن عيينة هذا بيان من عمرو بن دينار أنه عنده عن عثمان بن أبي سليمان، وليس عن عروة نفسه، وفي جواب عمرو بن دينار كذلك إيماء منه إلى عدم اعتباره له، وفيه كذلك أن ابن عيينة لم يعتمد روايتي عثمان بن أبي سليمان، ورأى سؤال بني عروة عنه ـ وهم من أخبر الناس بأبيهم ـ، فأجابه هشام بن عروة بما تقدم، وكأن ابن عيينة لا يرى أن لهذا الحديث أصلاً، وهذا ينفي ما ورد في «المنتخب من علل الخلال» (ص٧٦)، (٢١) أن الإمام أحمد ذكر له تخصيص ابن عيينة للحديث بسدر الحرم، فقال: «لم يبلغه الحديث»، فقد بلغه، ولكنه لم يصح عنده. والله أعلم.

ولما تقدم من خلاف عروة لهذا المروي عنه، قال سفيان بن سعيد الثوري ـ فيما رواه الطحاوي (٧/ ٤٢٩) عنه بإسناد صحيح ـ وسئل عن قطع السدر، فقال: «قد سمعنا فيه بحديث لا ندري الذي جاء به عليه». قال الطحاوي (٧/ ٤٣٠): «ففي توهين سفيان إياه ما يسقط به مثله، مع أن سائر أهل العلم من فقهاء الأمصار الذين تدور عليهم الفتيا على إباحة قطعه، وفي ذلك ما قد دل على أن الأولى فيه إباحة قطعه لا المنع منه، والله ﷻ نسأله التوفيق».

وقال كذلك على فرض التسليم بصحة رواية المنع ـ وليس قبوله، كما زعم البعض ـ: «دل ما ذكرنا فيه عن هشام بن عروة عن أبيه: أن الحديثين الأولين إن كانا صحيحين فقد كان لحقهما نسخ عاد به ما كان فيهما من نهي إلى الإباحة؛ لأن عروة مع عدله وعلمه وجلالة منزلته في العلم لا يدع شيئاً قد ثبت عنده عن النبي ﷺ إلى ضده إلا لما يوجب ذلك له، فثبت بما ذكرنا نسخ هذين الحديثين مع ما قد دخل الحديث الثاني منهما من خلاف ابن جريج . . .، وإيقافه على عروة . . .، ولذا قد كان سفيان الثوري أيضاً ينكر هذا الحديث، ويأمر بالعمل بضده».

ومما تقدم من التخريجات يتبين أنه لا يصح عن عروة أصلاً، إذ إن رواية عمرو بن دينار قد كشف ابن عيينة عن عوارها، وأما الرواية عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس الثقفي عن عروة مرسلة؛ فلا أراها محفوظة كذلك، ولا تصريح للسماع بين رواة الحديث، وعمرو بن أوس الثقفي (ت بعد ٩٠هـ)، وعروة (ت٩٤هـ على الصحيح، وقيل: بعدها)، فهما متقاربا الوفاة، ولعل عمراً أقدمهما وفاة، فأين كان عمرو بن دينار وغيره من ثقات أصحاب عروة حتى يسألوه عما حدثهم عمرو بن أوس الثقفي عنه فيما يعم به البلوى؟! وفي حديث ابن عيينة تعليل لهذه الرواية وغيرها عن عمرو بن دينار. والله أعلم.

أخرجها كلَّها البيهقيُّ، وقال عقبها: «وكله منقطع وضعيف إلا الأول، مع أني لا أدري أسمعه سعيد من ابن حبشي أم لا؟»[(١)]

---

(١) «السنن الكبرى» (٦/ ١٤٠)، وزاد: «ويحتمل أن يكون سمعه»، وتقدم أن الطحاوي نفى إدراكه له، فضلاً عن السماع، كما تقدم أيضاً تحقيق القول في أنه لا يصح عن عبدالله بن حبشي ﷺ حديث مسند. وقد وقفت له على علة، وذلك فيما نقله السيوطي في «الحاوي للفتاوي» (رسالة «رفع الخدر عن حديث قطع السدر»، ٢/ ٦٨) عن أبي مسلم الكشي في «سننه»، قال: ثنا الرمادي، ثنا سفيان عن عثمان بن أبي سليمان، عن ابن عم له يقال له حسين، عن رجل من أهل الطائف، عن عبدالله بن أبي شديد، وعن أبي إسحاق الدوسي، رفعه أحدهما، قال: قال النبي ﷺ: «**الذين يقطعون السدر يصب الله عليهم العذاب صبّاً**»، وقال الآخر، ولم يرفعه: «**من قطع سدرة صوب الله رأسه في نار جهنم**». فهذا الإسناد أولى بأن يكون محفوظاً، وفيه ثلاثة من المجاهيل؛ حسين ابن عم عثمان، والطائفي، وابن أبي شديدة. والرمادي هو: أحمد بن منصور، وسفيان هو: ابن عيينة.

والذي أسنده منهما هو ابن أبي شديدة، كما أخرج البغوي في «معجم الصحابة» (٢٣٩/٤)، رقم (١٧٣٠) ـ وعنه ابن قانع في «معجمه» (٢/ ١٣٨)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٦٨٥)، رقم (٤٢٢٢)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/ ١٩٤٠)، رقم (١٣٦٣)، (ح١٥٦٨)، من ثلاث طرق عن عباس الدوري، عن يزيد بن هارون، عن سويد أبي حاتم ـ صاحب الطعام ـ، عن محمد بن سعيد الطائفي، عن أخيه المغيرة بن سعيد الطائفي، عن عبدالله بن أبي شديدة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من قطع سدرة من غير زرع بنى الله له بيتاً في النار**».

وهكذا رواه ابن السكن وأبو أحمد العسكري في مصنفيهما في الصحابة، وابن منده في «معرفة الصحابة»، كما في «أسد الغابة» ـ العلمية (٣/ ٢٧٦)، رقم (٣٠٠٧)، وليس هناك ذكر للسماع بين ابن أبي شديدة وبين النبي ﷺ عند أي واحد منهم، إلا ما كان من ابن قانع، وهو وهم منه، وقد جاء عند شيخه البغوي بلا سماع على الصواب.

وهذا إسناد غير ثابت ـ كما قال ابن السكن، وغيره ـ وفيه عدة علل:

١، ٢ ـ الإرسال، وجهالة عبدالله بن أبي شديدة: وهو عبدالله بن أبي شديد ـ ويقال: ابن أبي شديدة ـ بن عبدالله بن ربيعة الثقفي، الطائفي: تابعي، أرسل هذا الحديث، ولا تصح له صحبة، كما قال البخاري وأبو حاتم الرازي والعسكري وابن السكن وابن منده وأبو نعيم الأصبهاني وغيرهم، وزاد أبو حاتم: «مجهول»، وأقره عليه الذهبي في «الميزان» (٢/ ٤٣٩)، رقم (٤٣٧٧)، وابن حجر في «الإصابة» (٦/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥)، رقم (٤٧٦٦)، (٨/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨)، رقم (٦٦٣٥) و«اللسان» (٤/ ٥٠١)، رقم (٤٢٧٥). =

قال: «وروي بإسناد آخر موصولاً»[(١)]، ثم ساقه من حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، رفعه: **«قاطع السدر يصوب الله رأسه في النار»**[(٢)].

= وانظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ١١٤)، رقم (٣٤٠)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٨٣)، رقم (٣٨٤)، «معجم الصحابة» للبغوي (٤/ ٢٣٩)، «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١٦٨٥/٣).

٣ ـ المغيرة بن سعيد الطائفي: فيه جهالة، لم يذكر إلا بهذا الحديث، من رواية أخيه عنه عن ابن أبي شديد، وبذلك ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٦٣).

وأما محمد بن سعيد بن عبدالملك الطائفي، أبو سعيد المؤذن: فجهله أبو حاتم الرازي، ووثقه ابن أبي داود السجستاني في كتاب «التفرد» له، والدارقطني، والبيهقي وغيرهم، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٢٨)، وقال الذهبي: «صالح الحديث»، وقال ابن حجر: «صدوق»، ولم يذكرا في «الميزان» (٣/ ٥٦٣)، رقم (٧٥٩٤) و«تهذيب التهذيب» (٩/ ١٩١)، رقم (٢٨٩) توثيق من تقدم، وعليه فالأقرب أن يقال: ثقة، والله أعلم. انظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٦٤)، رقم (١٤٣٧، ١٤٣٨)، «سنن الدارقطني» (٢/ ٣١١)، رقم (١٥٩٠)، (٥/ ١٢٨)، رقم (٤٠٧٤)، والبيهقي (١٧٣/٣)، (٦/ ٢٢١)، «الكاشف» (٤٨٧٦)، «التقريب» (٥٩١٦).

٤ ـ سويد بن إبراهيم الجحدري، البصري، أبو حاتم الحناط: صدوق سيء الحفظ، له أغلاط، وأفحش ابن حبان القول فيه، من السابعة، مات (١٦٧هـ)، بخ. «التقريب» (٢٦٨٧).

وهو قد توبع على أصل هذا الحديث من ابن عيينة عن عثمان بن أبي سليمان، عن ابن عمه؛ الحسين، عن رجل من أهل الطائف، عن ابن أبي شديدة، كما تقدم، ولعل الطائفي المبهم في إسناد ابن عيينة هو المغيرة بن سعيد المذكور في إسناد يزيد بن هارون هذا. والله تعالى أعلم.

(١) تتمة كلام البيهقي: «إن كان محفوظاً»، ثم ساقه عن بهز من الوجهين التاليين.

(٢) أخرجه البيهقي (٦/ ١٤١)، وتمام (٢/ ٤٣)، رقم (١٠٩١) من طريق عبدالقاهر بن شعيب بن الحبحاب، عن بهز به.

وهذا الإسناد رجاله كلهم ممن يحتج بهم؛ من دون عبدالقاهر كلهم ثقات أثبات، وعبدالقاهر بن شعيب بن الحبحاب المعولي الأزدي البصري: نقل الحاكم في «تاريخ نيسابور» عن صالح جزرة ـ وتبعه عليه الحافظ في «التقريب» (٤١٤٢) ـ: «لا بأس به»، فمثله لا ينزل حديثه عن الحسن، إن شاء الله. وانظر لترجمته: «الكاشف» (٣٤٢٠)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٦٨)، رقم (٧٠٥).

وعلى ظاهر الإسناد حسنه الألباني في «الصحيحة» (٦١٥) لذاته، وصححه (٦١٤) بما تقدم من الشواهد والطرق، وجود إسناده أبو إسحاق الحويني في «تنبيه الهاجد» =

ولأبي داود في «سننه» من حديث حسان بن إبراهيم[(١)]، سألت هشام بن

= (١/ ٥٣، ح٥)، وظواهر أسانيده لا تنزل عن الحسن بأي حال، وعليه اضطر غير واحد من الأئمة للكلام في تأويله، فمنهم من ذهب إلى أنه خاص بسدر الحرم، وهو قول ابن عيينة والطبراني وغيرهما.

وذهب أبو داود وغيره إلى أنه يعني به: السدرة في طريق الناس يستظلون به، أو لقوم آخرين بلا حق.

ويؤخذ عليهما معاً أن ذلك لا يختص بالسدرة، بل عام في جميع أشجار الحرم، وفي جميع أموال الناس. وتقدم عن الثوري عدم اعتباره للحديث، كما تقدم إنكار هشام بن عروة له، وهكذا نقل أبو يعلى الحنبلي في «العدة في أصول الفقه» (٤/ ١١٨١، و١٢٤١) عن أبي طالب، عن الإمام أحمد أنه قال: «ليس فيه حديث صحيح، وما يعجبني قطعه»، قيل له: إذا لم يكن فيه حديث صحيح فلم لا يعجبك؟ قال: «لأنه على كل حال قد جاء فيه كراهة»، وهكذا روى عنه الكراهة الكوسج في «مسائله» (٩/ ٤٨٦٥ ـ ٤٨٦٦)، رقم (٣٥٦٥ ـ ٣٥٦٦) وغيره، وحمله أبو يعلى الحنبلي في «العدة» وغيره على العمل بالحديث الضعيف عند عدم وجود ما يعارضه في الصحيح. والله أعلم.

وقال العقيلي في «الضعفاء (٤/ ٣٩٥): «الرواية في هذا الباب فيها اضطراب وضعف، ولا يصح في قطع السدر شيء»، وقال البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٨/ ٣٥٠)، رقم (١٢١٦١): «هذا الحديث روي موصولاً ومرسلاً، وأسانيده مضطربة معلولة، وفي بعضها: «إلا من زرع»، ومدار أكثرها على عروة بن الزبير، وقد روي أن عروة كان يقطعها من أرضه»، ونحوه قول ابن الأثير في «النهاية (٢/ ٢٩٨)، وزاد: «وأهل العلم مجمعون على إباحة قطعه»، وهذا هو نفس ما علل به الثوري، والمزني وغيرهما.

وتابع الإمام أحمد والعقيلي على ما تقدم عنهما ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ١٦٧ ـ ١٦٨)، وابن القيم في «المنار المنيف» (ص٨٢)، وعمر بن بدر الموصلي في «المغني عن الحفظ والكتاب» (باب النهي عن قطع السدر، ص٤٣٧)، وإليه يميل كلام ابن مفلح في «الآداب الشرعية»، مع أنه جود فيه إسناد حديث عبدالله بن حبشي، ولكنه ذكر أن بعض الأئمة أعله برواية معمر عن عثمان بن أبي سليمان عن رجل من ثقيف عن عروة بن الزبير مرسلاً.

وقد أعل المزني متنه بما صح من الأمر بغسل الميت بماء وسدر، كما سيذكره المؤلف لاحقاً. والله أعلم.

(١) هو: حسان بن إبراهيم بن عبدالله الكرماني ـ قاضيها ـ، أبو هشام العنزي: صدوق يخطئ، من الثامنة، مات (١٨٦هـ)، وله مائة سنة، خ م د. «التقريب» (١١٩٤). =

عروة عن قطع السدر وهو مستند إلى قصر عروة، فقال: ألا ترى هذه الأبواب والمصاريع! إنما هي من سدر عروة، كان عروة يقطعه من أرضه، وقال: لا بأس به، زاد في رواية: يا عراقي جئتني ببدعة، قال: فقلت؛ إنما البدعة من قبلكم، سمعت من يقول بمكة: «لعن رسول الله ﷺ من قطع السدر»[(١)].

وأشار البيهقي إلى اختصاصها إن صحت[(٢)]، وقال: «قال أبو داود: يعني: من قطع سدرة في فلاة يستظل بها ابن السبيل والبهائم غشماً[(٣)] وظلماً بغير حق يكون له فيها»[(٤)]

ونحوَه قول المزني: «وجهه أن يكون ﷺ سئل عمن هجم على قطع سدرة لقوم أو لِيَتِيمٍ أو لمن حرم الله عليه أن يقطع عليه، فتحامل عليه فقطعه ـ يعني: فأجاب بما قاله[(٥)] ـ فسمع بعض من حضر الجواب ولم يسمع

= وقد وثقه الإمام أحمد وابن معين وأبو زرعة الرازي وغيرهم، واعتمده الشيخان، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال ابن حبان: «ربما أخطأ»، وقول الحافظ هو مؤدى كلام النسائي وابن حبان وابن عدي.

انظر: «تاريخ ابن معين» ـ رواية ابن محرز (١/ ٨٠)، «ورواية الدارمي» رقم (٢٧٩)، «الضعفاء» للنسائي (١٥٨)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٣٨)، رقم (١٠٥٨)، «الثقات» (٦/ ٢٢٤)، «الكامل» (٢/ ٣٧٢ ـ ٣٧٥)، رقم (٥٠١)، «الميزان» (١/ ٤٧٧)، رقم (١٨٠١)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٤٥)، رقم (٤٤٧).

(١) أخرجه أبو داود (ح٥٢٤١)، ومن طريقه البيهقي (٦/ ١٤١)، وإسناده جيد، وقد توبع عليه حسان عن هشام من غير واحد من الثقات والأئمة؛ منهم ابن عيينة ـ كما تقدم ـ، وعبدالله بن داود الخريبي، فيما خرجه الطحاوي في «شرح المشكل» (٧/ ٤٢٧) بإسناد جيد، كما أنه تقدم في رواية معمر عن عثمان بن أبي سليمان بإسناده، ويحتمل فيها أن يكون السائل عن هشام بن عروة هو عثمان بن أبي سليمان، ويحتمل معمراً أيضاً.

(٢) يعني على فرض الصحة، لا أنه يرى صحته، بل هو عنده مضطرب معل، كما تقدم.

(٣) هكذا في نسخ المقاصد، وفي المصادر: «عبثاً»، فيحتمل التصحيف واختلاف النسخ، ويصح معناه على الوجهين. و«الغشم»: الغصب والجور، كما في «غريب الحديث» للحربي (١/ ٣٢٠)، و«القاموس المحيط» (ص١١٤٢).

(٤) ذكره أبو داود (تحت الحديث: ٥٢٣٩)، وعنه الخطابي في «غريب الحديث» (٤٧٦/١)، والبيهقي في «السنن» (٦/ ١٤١)، و«المعرفة» (٨/ ٣٥٠)، رقم (١٢١٦٣).

(٥) هكذا في نسخ «المقاصد الحسنة»، وهو في «الكبرى» للبيهقي بلفظ: «فاستحق =

المسألة»(١)

ويتأيد الحمل بكون عروة ـ أحدِ رُواة النهي ـ كان يقطعه من أرضه، وقد قال أبو ثور: سألت الشافعي عن قطع السدر، فقال: لا بأس به، قد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**اغسله بماء وسدر**»(٢)(٣).

وكذا احتج المزني بما احتج به الشافعي من إجازة النبي ﷺ غسل الميت بالسدر، وإنه لو كان حراماً لم يجز الانتفاع به، قال: والوَرَقُ من السِّدر كالغصن، فقد سوَّى [ق١٣٦/ب] النبي ﷺ فيما حرم قطعه من شجر الحرم بين وَرَقه وغيره، فلما لم أر أحداً يمنع من وَرَق السدر، [دل على جواز قطع السدر، والله الموفق للصواب](٤)(٥).

قلت: وقد ثبت من حديث جرير، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه: «**مر رجل بغصن شجرة على ظهر الطريق، فقال: «لأنحينَّ هذا عن المسلمين لا يؤذيهم»، فأدخل الجنة**»(٦)، ومن حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، رفعه: «**لقد رأيت رجلاً يتقلب في الجنة، في**

= ما قاله»، وفي «غريب الخطابي»: «فيستحق ما قاله»، فيحتمل التصحيف في نسخ المقاصد، ويحتمل أن يكون عبر عنه السخاوي بالمعنى. والله أعلم.

(١) إلى هنا ينتهي نقل البيهقي، وفي «غريب الحديث» للخطابي (١/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧): «فيستحق ما قاله، لهجومه على خلاف أمر الله، فتكون المسألة سبقت السامع، فسمع الجواب ولم يسمع المسألة، فأدى ما سمع دون ما لم يسمع».

(٢) هكذا ورد عن الشافعي عند الآبري، وفي نقل البيهقي عنه، وهو في لفظ للطبراني في «الكبير» (١٢/ ٨٠)، رقم (١٢٥٣٩) في حديث ابن عباس ﷺ في المحرم الذي وقصته ناقته فمات، فقال النبي ﷺ: الحديث، وإسناده صحيح، وأصله في الصحيحين (خ: ١٢٦٥ ـ ١٢٦٨، ١٨٤٩ ـ ١٨٥١، م: ١٢٠٦) وغيرهما من طرق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﷺ، بلفظ: «**اغسلوه بماء وسدر**».

(٣) نقله البيهقي في «السنن» (٦/ ١٤١)، و«معرفة السنن» (٨/ ٣٤٩)، رقم (١٢١٥٩) عن أبي الحسن الآبري في كتابه «مناقب الشافعي» (ص٨٧ ـ ٨٨، النص: ٤٩).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من «أ، ز»، واستدرك من «د، عز، ق، زك، بولاق، هـ» وغيرها، وليس في «هـ، د» قوله: «والله الموفق للصواب».

(٥) انظر: «غريب الحديث» للخطابي (١/ ٤٧٧)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٦/ ١٤١).

(٦) أخرجه مسلم (ح١٢٨/ ١٩١٤).

شجرة قطعها من ظهر الطريق كانت تؤذي الناس»(١)، ومن حديث أبي رافع، عن أبي هريرة رفعه: «**إن شجرةً كانت تؤذي المسلمين، فجاء رجل فقطعها، فدخل الجنة**»(٢)، إلى غيرها مما ورد في عزل الأذى عن طريق المسلمين مما يتأيد به التأويل، والله الموفق.

٧٨٤ حديث: «قلب المؤمن حلو يحب الحلاوة».

البيهقي في «المطاعم» من «الشعب»، والديلمي؛ عن أبي أمامة(٣)، وابن

---

(١) المصدر السابق (١٢٩/١٩١٤)، وهو متفق عليه (خ: ٦٥٢، ٢٤٧٢، ٦٠٠٩، م: ١٢٧، ١٦٤/١٩١٤، و١٥٣/٢٢٤٤). بنحوه من وجه آخر عن أبي صالح به.

(٢) أخرجه مسلم (١٣٠/١٩١٤).

(٣) أخرجه الحاكم في «تاريخ نيسابور» (ترجمة: سهل بن بشر بن القاسم النيسابوري) ـ كما قال البيهقي ـ، وعنه البيهقي في «الشعب» (٨٨/٨)، رقم (٥٥٣٤) ـ ونقله عنه السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢٠٢/٢) ـ، والديلمي (٢/٣٠٠/ب) عن أبي جعفر محمد بن أحمد بن سعيد، عن أبي يحيى زكريا بن الحارث البزار، عن الحسن بن الجراح [وفي «الشعب»: السراج] الأزدي، عن سهل [في «الشعب»: سهيل] بن أبي سهل، ثنا بقية، عن محمد بن زياد الألهاني، عن أبي أمامة ﵁. قال البيهقي: «متن الحديث منكر، وفي إسناده من هو مجهول».

وفيه عدة علل:

١ ـ بقية بن الوليد: يدلس الضعفاء والمتهمين تدليس التسوية ـ كما تقدم ـ، والإسناد منه فما فوق معنعن.

٢ ـ سهل بن أبي سهل بشر بن القاسم بن حماد بن عبد ربه السلمي الهروى النيسابوري: وصفه الحاكم في «تاريخه» بالفقيه، ولقبه «سهلويه»، وهو من فقهاء أهل الرأي، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل. انظر: «تلخيص تاريخ نيسابور» (ترجمة: ٣٠٧)، «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١٦٦/١، رقم ٣٧٢، ٢٥٣/١، رقم ٦٥٧)، (٣٦٤/٢)، رقم (٨٠٣).

تنبيه: سهل بن أبي سهل هذا ليس بالمذكور في «الميزان» (٢٣٨/٢)، رقم (٣٥٧٩)، و«اللسان» (٢٠٠/٤)، رقم (٣٧٠٤) ـ كما ذهب الشيخ الألباني في «الضعيفة» (ح٤٠٦٥) ـ، والذي ذكر برواية سعيد بن حسان عنه عن أمه عن عائشة ﵂، وجهله أبو حاتم الرازي والنباتي، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٠٧/٦)، فإن ذاك متقدم من طبقة شيوخ بقية أو قبل، وهذا متأخر يروي عن بقية بن الوليد، وقد سماه البيهقي في كلامه على الحديث آخر المتن، وذكره الحاكم في «باب أتباع الأتباع بعد الصحابة»، قال: «وهو القرن الرابع بعد النبوة، والثالث بعد الصحابة». والله تعالى أعلم. =

الجوزي في «الموضوعات» عن أبي موسى[(١)]

وعند الديلمي أيضاً عن علي رفعه أيضاً: «**المؤمن حلو يحب الحلاوة، ومن حرمها على نفسه فقد عصى الله ورسوله، لا تحرموا نعمة الله والطيبات على أنفسكم، وكلوا واشربوا واشكروا، فإن لم تفعلوا لزمتكم عقوبة الله** ﷻ». وهو واه[(٢)]

= ٣ ـ الحسن بن الجراح الأزدي: لم أقف له على ترجمة، وكذا قال الشيخ الألباني، وتصحف اسم أبيه في «الشعب».
٤ ـ أبو جعفر محمد بن أحمد بن سعيد المذكر الرازي: ضعفه الدارقطني واتهمه الذهبي كما تقدم، وقال الألباني: «فهذا هو آفة هذا الإسناد، إن سلم ممن فوقه من المجاهيل».
وأما زكريا بن يحيى بن الحارث البزاز الكسائي النيسابوري المزكي، العلامة الحنفي: فممن يحتمل حديثه، ولم يجرح بحجة، كما تقدم. والله أعلم.

(١) أخرجه الخطيب (٣/ ١١٣)، رقم (١١٢٢) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٩) ـ من طريق محمد بن العباس بن سهيل أبي الحسن الخصيب الضرير البزاز، عن أبي هشام الرفاعي، عن أبي أسامة، عن بريد بن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه.
قال الخطيب: «رواته كلهم ثقات غير ابن سهيل، وهو الذي وضعه وركبه على هذا الإسناد»، وتبعه عليه ابن الجوزي في «الموضوعات»، والذهبي في «تلخيص الموضوعات» (١/ ١٤٦)، رقم (٦٦٣)، وابن حجر في «اللسان» (٧/ ٢٢٣)، رقم (٦٩٥٧)، والألباني في «الضعيفة» (ح٤٠٦٥).
وكذا حكم أحمد الغزي في «الجد الحثيث» (ح٣٢٧)، والألباني بأنه موضوع بجميع طرقه.

(٢) أخرجه الديلمي ـ كما في «زهر الفردوس» (٤/ ٧٧) ـ وفيه علي بن محمد الحربي، عن محمد بن عبدالرحيم الشاشي، عن محمد بن الليث، عن إبراهيم بن إسحاق أبي إسحاق، بإسناده إلى علي رضي الله عنه مرفوعاً به.
وإبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق: يحتمل أن يكون الحربي الحافظ، ويحتمل غيره أيضاً.
ومحمد بن الليث: لم يتبين لي من هو، ويحتمل عدداً من الرواة، فإن كان المروزي، فمن شيوخ أبي عوانة في «المستخرج»، وترجم له الخليلي في «الإرشاد» (٣/ ٩٢٠)، رقم (٨٤٣)، فقال: «أثنى عليه عمر الجوهري، وهو كثير الرواية عنه»، وإن كان محمد بن الليث الجوهري البغدادي؛ فثقة، وإن كان آخر سواهما؛ فالله أعلم. =

لكن ثبت «أن النبي ﷺ كان يحب الحلواء والعسل»[(١)]، وكذا يروى من حديث أنس رفعه: **«من لقم أخاه المؤمن لقمة حلواء؛ لا يرجو بها ثناءً، ولا يخاف بها من شره، ولا يريد بها إلا وجهه، صرف الله عنه بها مرارة الموقف يوم القيامة»**.

رواه ابن ماجه والطبراني وأبو الشيخ وآخرون، وهو ضعيف[(٢)].

= ومحمد بن عبدالرحيم الشاشي: له ذكر في «تلخيص تاريخ نيسابور» (ترجمة: ١٤٨٣)، ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً، ولعله هو آفة هذا الحديث، إن سلم من جهالة من فوقه والذي دونه. والله أعلم.

والراوي عنه؛ علي بن محمد الحربي: لم أقف له على بيان، وهو يتردد بين جمع من الثقات والضعفاء. فالله أعلم.

وعلى كل فآفته أحد هؤلاء الأربعة، وهو موضوع على من فوقهم في الإسناد، وكلهم ثقات، وكذا من دونهم إلا أن فيهم أبو طالب الحربي، وهو محمد بن علي بن الفتح بن محمد، المعروف بابن العشاري (٣٦٦ ـ ٤٥١هـ)؛ وثقه الخطيب (٣/٣٢٢)، رقم (١٤٢٣)، وقال: «كان ديناً صالحاً»، وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٦٥٦)، رقم (٧٩٨٩): «شيخ صدوق معروف، لكن أدخلوا عليه أشياء ـ يعني: الموضوعات ـ فحدث بها بسلامة باطن»، فيحتمل أن يكون مما أدخل عليه من الموضوعات. والله أعلم.

(١) متفق عليه من حديث عائشة ك؛ (خ: ٥٤٣١، ٥٥٩٩، ٦٩٧٢، م: ١٤٧٤).

(٢) لم أقف عليه عند ابن ماجه، ولا على إحالة غير المؤلف من أصحاب كتب التخريج إليه، سوى العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ١١٥)، رقم (١٨٨٣) تبعاً للمؤلف.

والحديث أخرجه الطبراني في «مكارم الأخلاق» (١/ ٣٧٣)، رقم (١٦٦) ـ وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٥٤)، ثم من طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢٨) ـ من طريق خالد العبد، عن يزيد الرقاشي، عن أنس ﷺ.

قال أبو نعيم: «غريب من حديث يزيد، تفرد به عنه خالد».

وقال ابن الجوزي (٣/ ٢٩): «يزيد الرقاشي؛ متروك، وخالد العبد رماه الفلاس بالوضع، وقال الدارقطني: متروك». وأقره عليه الذهبي في «تلخيص الموضوعات» (١/ ٢٥٧)، رقم (٦٧٣)، والسيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٢٠٨)، والألباني في «الضعيفة» (٦١٩٦).

وتقدمت ترجمة يزيد الرقاشي، وأما خالد فكذبه غير واحد من الأئمة ونسبوه إلى الوضع والسرقة، وهو خالد بن عبدالرحمٰن البصري، والعبد لقبه. انظر: «المجروحين» (١/ ٢٨٠)، «الكامل» (٣/ ٢٣ ـ ٢٤)، رقم (٥٨٥)، و«اللسان» =

٧٨٥ حديث: «القلب بيت الرب».

ليس له أصل في المرفوع، والقلب بيت الإيمان بالله ومعرفته ومحبته[(١)]

٧٨٦ حديث: «قلة العِيال أحد اليسارين، وكثرتهم أحد الفقرين».

القضاعي عن علي[(٢)] والديلمي عن عبدالله بن عمرو بن هلال

= (٣/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨، رقم ٢٨٨٤، و٣/ ٣٥٠ ـ ٣٥١، رقم ٢٩١٩).
وفي الإسناد دون خالد في الوجهين: مجاشع بن عمرو بن حسان الأسدي الخراساني، أحد المشهورين بالوضع، كذبه ابن معين، ونسبه ابن حبان وغيره إلى الوضع. انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٩٠)، رقم (١٧٨٥)، «المجروحين» (٣/ ١٨)، «الكامل» (٦/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩)، رقم (١٩٣٨)، «اللسان» (٦/ ٤٦١)، رقم (٦٣٠٦).
وروي من حديث دينار بن عبدالله أبي مكيس الحبشي عن أنس رضي الله عنه، وعن الزهري عن أنس رضي الله عنه، وعن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه عن أنس رضي الله عنه، وعن سعيد بن عبدالله بن ضرار عن أنس رضي الله عنه، وجميعها لا تخلو عن متهم.
وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه زكريا بن يحيى الكسائي الكوفي وفضالة بن حصين العطار، متهمان بالكذب والوضع.

(١) وانظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٨/ ٣٧٠)، «التذكرة» للزركشي (الباب الثاني: الزهد، ح١٩، ص١٣٦)، «الجد الحثيث» (ح٣٢٨)، «كشف الخفاء» (٢/ ٩٩ ـ ١٠٠)، رقم (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥).

(٢) أخرجه القضاعي (١/ ٥٤/ ٣٢، وأطرافاً أخرى له: ٢٦٥، ٣٣٧، ٣٦٦) من طريق أبي محمد إسماعيل بن الحسين البخاري الزاهد، والكلاباذي في «معاني الأخبار» (ص١٥٩)، كلاهما (إسماعيل، والكلاباذي) عن أبي حاتم محمد بن عمر المعدل، عن أبي ذر أحمد بن عبدالله بن مالك الترمذي، عن إسحاق بن إبراهيم الشامي، عن علي بن حرب [الموصلي]، عن موسى بن داود الهاشمي، حدثنا ابن لهيعة، عن محمد بن عبدالرحمن بن نوفل، عن عامر بن عبدالله بن الزبير، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه في حديث طويل ساقه الكلاباذي بطوله، واختصره القضاعي وفرقه.
والحديث حكم الذهبي في «الميزان» (٢/ ٤٨١) بأن إسناده إلى ابن لهيعة مظلم، وقال: «فلعل الآفة ممن دونه»؛ أي: ممن دون ابن لهيعة، وليس عن اختلاطه.
وقال الألباني في «الضعيفة» (١٥٩٠): «هذا سند ضعيف، ابن لهيعة ضعيف، ومن دون إسحاق بن إبراهيم الشامي لم أجد لهم ترجمة. وأما الشامي هذا فالظاهر أنه أبو النضر الفراديسي، وهو ثقة من شيوخ البخاري. والحديث؛ كتب بعض المحدثين ـ وأظنه ابن المحب ـ على هامشه ـ يعني: مسند الشهاب ـ: «موضوع»، وأما قول =

= المناوي: «إسناده حسن»، فمما لا وجه له»، وقال في موضع آخر منه (١٥٦٠) على هذا الطرف منه: «إسناد ضعيف، . . ، وإسحاق ابن إبراهيم الشامي: لم أعرفه، ويحتمل أن يكون واحداً من هؤلاء:

١ ـ إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي المعروف بابن زبريق.

٢ ـ إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو النضر الدمشقي مولى عمر بن عبدالعزيز. والأول ضعيف، والآخر حسن الحديث، وقد جزم المناوي بأنه هو، ولم يظهر لي وجهه».

قلت: أما الكلام على تراجم من دون إسحاق بن إبراهيم الشامي فسيأتي لاحقاً، وأما ابن لهيعة فضعيف مدلس للضعفاء والمتروكين، واختلط بأخرة جدّاً، بحيث أنه كان سمع عن عمرو بن شعيب وطبقته، ثم سمع عن الضعفاء والمتروكين والكذابين عنهم فكان لاختلاطه الشديد يترك أولئك المتهمين والمتروكين، ويقول: «حدثنا عمرو بن شعيب»، وهنا قد عنعن، والإسناد إليه فرد غريب؛ فيه غير واحد ممن لا يعرف، ولذا قال الذهبي: «لعل الآفة فيه ممن بعده». والله أعلم.

وأما الراوي عنه؛ موسى بن داود الهاشمي: فلم أتمكن من معرفته أو ترجمة له.

وأما علي بن حرب الموصلي، الطائي: فإمام شهير، كانت الرحلة إليه بالموصل، وقال ابن حجر في «التقريب» (٤٧٠١): «صدوق فاضل، من صغار العاشرة، مات (٢٦٥هـ)، وقد جاوز التسعين».

وأما الراوي عنه؛ إسحاق بن إبراهيم الشامي: فلم أتمكن من معرفته، وبالنظر إلى الطبقة قد يستبعد أن يكون أحد المذكورين في كلام الألباني رحمه الله.

فإسحاق بن إبراهيم بن العلاء، المعروف بابن زبريق، الشامي (ت٢٣٨هـ): هو من كبار العاشرة ـ الآخذين عن تبع الأتباع ـ، وأعلى طبقة من علي بن حرب، وأقدم وفاة منه، وهو الذي ضعف من المذكورين؛ وثقه ابن معين، وقواه أبو حاتم الرازي ومسلمة بن القاسم، ووهاه أبو داود والنسائي، وكذبه بلديه الإمام محمد بن عوف، وأتى بمناكير، وتقدمت ترجمته.

وأما إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو النضر الدمشقي الفراديسي (ت٢٣٤هـ، ابنَ ٨٦): فمن كبار العاشرة وقديم الوفاة أيضاً، صدقه الحافظ في «التقريب» (٣٣٤)، ووثقه أكثر الأئمة واحتج به البخاري.

فيحتمل أن يكون ابن زبريق، ويحتمل آخر سواهما، وتكون الآفة منه، أو من شيخ الكلاباذي الآتي ذكره. والله أعلم.

وأما من دون إسحاق الشامي: فأبو ذر أحمد بن عبدالله بن مالك الترمذي الأندرابي ـ قاضيها ـ: ترجم له السمعاني في «الأنساب» (١/ ٢١٦ ـ الأندرابي)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، إلا أن السمعاني ذكر أنه حدث ببخارى ونسف، وذكر في الرواة =

= عنه جماعة كلهم أئمة أعلام، منهم أبو الحسين محمد بن طالب بن علي النسفي ـ إمام الشافعية بها ـ (ت٣٣٩هـ)، قال: «وجماعة في طبقة من ذكرنا».
ومحمد بن طالب النسفي؛ قال عنه الحافظ أبو العباس جعفر المستغفري: «كان فقيها، عارفاً باختلاف العلماء، بصيراً بالحديث؛ ينتقي صحيحه من ضعيفه، ما كتب إلا عن الثقات».
انظر: «طبقات الشافعية» للسبكي (٣/ ١٧٤)، رقم (١٤٢)، و«طبقات الشافعيين» لابن كثير (١/ ٢٦٤).
فحصل أبو ذر الترمذي بذلك توثيقاً ضمنياً، سيما وقد اعتمده وروى عنه جمع من الأئمة والحفاظ، وهو من الطبقة التالية لطبقة علي بن حرب الموصلي، وأدرك جمعاً من صغار شيوخه ممن هم شيوخ أصحاب الكتب الستة، فأن يروي عنه بواسطة من مات قبله بأكثر من ثلاثين سنة موضع نظر وتأمل. والله أعلم.
وأما الراوي عن أبي ذر؛ وهو أبو حاتم محمد بن عمر المعدل [بن شاذوية البخاري]: لم أجد له ترجمة، وله ذكر في الرواة عن غير واحد من المحدثين ممن هم في طبقة النسائي وابن الجارود وطبقة تلاميذ البخاري ونحوه، فالظاهر أن الآفة من هذا الرجل، فإن من دونه من الثقات الحفاظ من أهل بخارى، والله أعلم.
وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٢/ ١٥٦)، (٤/ ١٨١)، «الأنساب» للسمعاني (٥/ ١٦٨ ـ الماستيني)، «تاريخ دمشق» (٦٢/ ٣٤).
وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنه بلفظ حديث علي رضي الله عنه: «التدبير نصف المعيشة، والتودد نصف العقل، والهم نصف الهرم، وقلة العيال أحد اليسارين».
أخرجه الديلمي (٢/ ٥٣/ ب) من طريق عن علي بن عيسى ـ كاتب عكرمة بن طارق السرخسي القاضي ببغداد ـ، عن خلاد بن عيسى العبدي عن ثابت عن أنس رضي الله عنه.
وعند الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ١١ ـ ١٢) من طريق عثمان بن أحمد الدقاق، عن يعقوب المخرمي، قال: «حدثنا علي بن عيسى الكوفي، كاتب عكرمة القاضي» به.
وأخرجه العسكري في «الأمثال» ـ كما في «المواهب اللدنية» للقسطلاني (٢/ ٤٢) ـ من طريق خلاد به.
وهو عند أبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي في «جزء من حديثه» (ح١٣) ـ ومن طريقه عند قاضي المارستان في «مشيخته» (٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤٥)، رقم (٣٤) ـ، وعند أبي الشيخ في «الأمثال» (ح٨٧) عن أحمد بن الحسن بن عبدالجبار الصوفي، كلاهما: عن علي بن عيسى المخرمي، عن خلاد به.
وأخرج العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٩)، رقم (٤٣٢) الطرف الثاني منه؛ عن عبدالله بن =

= الإمام أحمد، عن علي بن عيسى، وقال عنه: «المخرمي، كاتب عكرمة القاضي».
وهذا الحديث أعله العقيلي بخلاد، فقال: «خلاد بن عيسى: مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ».
وقال العراقي في «المغني» (١/ ٨٩٧)، رقم (٣٢٧٨) ـ وأقره عليه المناوي في «فيض القدير» (٣/ ٢٨٠ ـ ٢٨١)، رقم (٣٣٩٩)، والألباني في «الضعيفة» (١٥٦٠) ـ: «فيه خلاد بن عيسى؛ جهله العقيلي، ووثقه ابن معين».
وأظن العقيلي حسبه غير خلاد بن عيسى ـ ويقال له: خلاد بن مسلم ـ الصفار المنقري العبدي الكوفي، الذي وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم الرازي: «حديثه متقارب»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٢٦٨).
وذهب المزي والذهبي وابن حجر وغيرهم من الحفاظ إلى أنه هو الصفار، فتعقبوا العقيلي في حكمه، وقال الذهبي: «بل ثقة مشهور حسن الحديث، قال أبو حاتم الرازي: حديثه مقارب»، وقال ابن حجر: «لا بأس به». ويؤيدهم أن أبا القاسم البغوي قال ـ في روايته عن علي بن عيسى المخرمي ـ: «خلاد بن عيسى الصفار»، فهو كما قالوا، وإن كان فيه حمل فهو على غير خلاد. والله أعلم.
راجع للصفار: «التاريخ الكبير» (٣/ ١٨٦)، رقم (٦٣٢)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٦٧)، رقم (١٦٦٨)، «الميزان» (١/ ٦٥٦)، رقم (٢٥٢٥)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، رقم (٣٣٠)، «التقريب» (١٧٦٥).
وأعله الألباني بعلتين أخريين:
١ ـ جهالة حال علي بن عيسى الكوفي؛ كاتب عكرمة القاضي: فقال: «كأنه مجهول، فإن الخطيب أورده في «التاريخ» [(١٢/ ١١ ـ ١٢)، رقم (٦٣٧٠)] من أجل هذا الحديث، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً».
و«علي بن عيسى الكوفي؛ كاتب عكرمة القاضي» المذكور هو من رجال «التهذيب» وتوابعه، ذكر للتمييز بينه وبين شيخ الترمذي علي بن عيسى بن يزيد البغدادي الكراجكي ـ ويقال: الكراشكي؛ وتبعاً للخطيب لم يذكره المزي إلا بهذه الرواية، وقال ابن حجر: «مقبول، من الثانية عشر».
وتبعاً للخطيب كذلك ذكر المزي فمن بعده ـ تمييزاً ـ ترجمة أخرى قبل ترجمة كاتب عكرمة باسم: علي بن عيسى المخرمي (ت٢٣٣هـ) ـ مولى روح بن حاتم المهلبي الأزدي، الكوفي (ت١٧٤هـ بقيروان) ـ ونقلوا فيه توثيق صالح بن محمد جزرة له، ووثقه الذهبي وابن حجر، وزاد: «من العاشرة».
وهذه الترجمة جمع فيها المزي بين ترجمتين عند الخطيب؛ إحداهما بنسبته المخرمي (١٢/ ١٢)، رقم (٦٣٧١)، والأخرى (١٢/ ١٣)، رقم (٦٣٧٢): «علي بن عيسى =

= البغدادي: عن محمد بن مصعب القرقساني»، وكأن المزي فمن بعده اعتبروهما شخصاً واحداً، وهو الأقرب. والله أعلم.
وانظر لها: «تهذيب الكمال» (٢١/ ٨٧ ـ ٨٩)، رقم (٤١١٧، ٤١١٩)، «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٦٩)، رقم (٥٩٨ ـ ٦٠٠)، «التقريب» (٤٧٨٠ ـ ٤٧٨٢).
وقد تبع المزيُّ فمن بعده في هذا التفريق بين المخرمي وبين كاتب عكرمة القاضي الخطيبَ البغدادي في «تاريخه» (١٢/ ١١ ـ ١٢)، رقم (٦٣٧٠، ٦٣٧١) حيث فرق بينهما بناء على ما ورد من نسبة الكاتب في روايته بالكوفي، وأما نسبة المخرمي فإلى «محلة مخرِّم»؛ محلةٍ شرقيَّ بغداد.
ويبدو أن هذا التفريق لا يسانده الدليل، ويرجح الجمع بما يلي:
أ ـ أن الخطيب فمن تبعه لم يذكروا لعلي بن عيسى كاتب عكرمة القاضي راوياً إلا يعقوب بن عيسى المخرمي، ولا رواية إلا عن خلاد بن عيسى العبدي لهذا الحديث، وقد تقدم رواية جمع له عنه، ممن أطبقوا على كونهم من تلاميذ المخرمي والرواة عنه، دون الكاتب المجهول، منهم عبدالله بن الإمام أحمد وأبو القاسم البغوي.
ب ـ أن أبا القاسم البغوي نسبه في هذا الحديث بـ «المخرمي»، وروى عنه عن خلاد طرفاً منه، وكذا ذكره في «وفيات شيوخه» رقم (٩٣)، وأنه توفي (٢٣٣هـ)، وهم قد فرقوا بين الراوي عن خلاد وبين المخرمي، والتلميذ أدرى بوصف شيخه ونسبته ممن تأخر.
ثم إنه بناء على صريح رواية العقيلي المتقدمة لم يذكر الذهبي في «الميزان» (١/ ٦٥٦)، رقم (٢٥٢٥)، ولا ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٧٤) في الرواة عن «خلاد بن عيسى الصفار» ممن تقدم إلا المخرمي فقط.
والذي ذهب إليه الخطيب ومن تبعه من التفريق بين المخرمي والكراجكي هو الصواب، ويدل عليه الفارق بين وفاتيهما، وقد ذكر تاريخ وفاة المخرمي تلميذه أبو القاسم البغوي في «وفيات شيوخه» رقم (٩٣)، وقال: «حدثنا (٢٣٣)، وتوفي في العام نفسه»، وأما الكراكيسي فمن شيوخ الترمذي في «السنن»، وأبو عيسى الترمذي لم يدخل بغداد إلا بعد وفاة الإمام أحمد (ت٢٤١هـ) بسنة، ولذا لم يلحقه ولا أحداً ممن توفي قبل (٢٤٢) من علماء بغداد. والله أعلم.
وإذا تقرر ذلك، فقد زالت علة الجهالة التي ذكرها الألباني، وسلم الإسناد إلى ههنا. والله أعلم.
٢ ـ العلة الثانية التي زادها الألباني: ضعف الراوي عن علي بن عيسى المخرمي؛ وهو أبو الحسن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم، الضبي، البيهسي، ثم المخرمي ـ سكن البيهسية، ثم المخرم ـ (ت٢٩٠هـ): حيث ضعفه =

المزني[(١)(٢)]، كلاهما بالشطر الأول مرفوعاً، بسندين ضعيفين، واللفظ بتمامه

= الدارقطني، وقال ابن المنادي: «كتبنا عنه في حياة جدي، ثم ظهر لنا من انبساطه في تصريح الكذب ما أوجب التحذير عنه، وذلك بعد معاتبة وتوقيف متواتر، فرمينا كل ما كتبنا عنه، نحن وعدة من أهل الحديث».

انظر: «سؤالات الحاكم» (٢٤٦)، «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٩١ ـ ٢٩٢)، رقم (٧٥٩٠).

فهذا الراوي متهم، وقد توبع على إسناده وأصل الحديث من الثقات ـ كما تقدم ـ، ولكنه تفرد بسياق المتن، ولم أقف له على متابعة لما أورده من المتن إلا على الجملة الأولى منها، ولا نكارة فيها، وإنما المنكر منه الجمل الثلاثة الأخرى، ولا سيما الجملة موضع الشاهد، فإنه مناف لمفهوم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ۝٣١﴾ [الإسراء: ٣١]، كما يعارض مفهوم قوله ﷺ: «**تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم**»، والذي صح إسناده من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه [أخرجه أبو داود (٢٠٥٠)، والنسائي (٣٢٢٧)، وصححه ابن حبان (٤٠٥٦، ٤٠٥٧)، والحاكم (٢/ ١٦٥)].

ولهذا الحديث شاهد جيد عن أنس رضي الله عنه عند سعيد بن منصور (١/ ١٦٤)، رقم (٤٩٠)، وأحمد (٢٠/ ٦٣)، رقم (١٢٦١٣)، (٢١/ ١٩١ ـ ١٩٢)، رقم (١٣٥٦٩)، والبزار (١٣/ ٩٥)، رقم (٦٤٥٦)، والطبراني في «الأوسط» (٥/ ٢٠٧)، رقم (٥٠٩٩)، والبيهقي (٧/ ٨١)، وصححه ابن حبان (٩/ ٣٣٨)، رقم (٤٠٢٨)، والضياء (٥/ ٢٦١)، رقم (١٨٨٩).

وله شاهدان بمعناه ضعيفا الإسناد عن جابر بن عبدالله وعبدالله بن عمرو رضي الله عنهم عند أحمد وغيره.

(١) في المطبوعة: «عن عبدالله بن عمر، وابن هلال المزني»، وهكذا ورد في «المغني» للعراقي (١/ ٣٧٢)، رقم (١٣٩٤)، وبسياقه أورده المؤلف. والعطف في قوله: «وابن هلال» خطأ، وإنما هو عبدالله بن عمرو بن هلال المزني الصحابي؛ والد علقمة وبكر ابني عبدالله المزني، والحديث من رواية ابنه بكر عنه، كما سيأتي في التخريج.

(٢) أخرجه الديلمي (٢/ ٣٠٨/أ) من طريق أبي عبدالرحمن السلمي، عن الحجاجي، عن عبدالله بن ثابت الحريري، عن عباد بن الوليد، عن محمد بن موسى السمناني، عن محمد بن خالد المخزومي، عن بكر بن عبدالله المزني، عن أبيه عبدالله بن عمرو بن هلال المزني مرفوعاً به.

وأبو عبدالرحمن السلمي غير عمدة فيما يتفرد به، وقد اتهم بوضع الأحاديث لصالح الصوفية [كما تقدم]، وهذا من أحاديث الجماعة، دعوة للعزلة والعزوبة، وتنفيراً عن الزواج والخلطة.

وفيمن بين السلمي وبين بكر بن عبدالله المزني بعض الجهالة، ولكنه لا يزال أوهن =

في «الإحياء»(١)

٧٨٧ حديث: «قل الحق وإن كان مرّاً».

أحمد عن أبي ذر به مرفوعاً(٢)

= مَن في الإسناد. والله أعلم.

أما محمد بن خالد المخزومي: فيحتمل أحد الرجلين:

١ ـ محمد بن خالد بن سلمة المخزومي؛ أخو عكرمة بن خالد المخزومي، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل، إلا ذكر ابن حبان له في «الثقات» (٧/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨).

٢ ـ محمد بن خالد بن الحويرث المخزومي: روى عن أبيه عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، وعنه عدد من الثقات، سكت عنه البخاري (١/ ٧١ ـ ٧٢)، رقم (١٧٨)، وابن أبي حاتم (٧/ ٢٤٢)، رقم (١٣٣٣)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٠٧)، وقال الحافظ في «التقريب» (٥٨٤٢): «مستور، من السابعة».

وأما محمد بن موسى السمناني: فلم أقف له على ذكر، ويظهر لي ـ والله أعلم ـ أن لفظ «السمناني» مصحف من «الشيباني»، وهو محمد بن موسى بن بزيع الشيباني الجريري، من شيوخ عباد بن الوليد بن خالد الغبري، وقد وثق.

وأما عباد بن الوليد: فالظاهر أنه ابن خالد الغبري ـ بضم المعجمة، وفتح الموحدة المخففة ـ أبو بدر المؤدب، سكن بغداد، وهو صدوق. «التقريب» (٣١٥١).

وأما عبدالله بن ثابت الحريري: فلم أقف له على ترجمة.

وأما الحجاجي: فهو الإمام الحافظ الناقد المقرئ الثبت الصالح؛ محمد بن محمد بن يعقوب بن إسماعيل بن الحجاج بن الجراح، أبو الحسين النيسابوري المعروف بالحجاجي (ت٣٦٨هـ، وله ٨٣ سنة).

انظر لترجمته: «تلخيص تاريخ نيسابور» (٩٩٧)، «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣)، رقم (١٦٠٠).

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (كتاب آداب النكاح، الترغيب في النكاح، ٢/ ٢٤).

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ عند الإمام أحمد في «المسند» وغيره، وقد تبع المؤلفُ فيه ـ والله أعلم ـ الديلميَّ في «مسنده» (٢/ ٢٨٥/ب)، حيث ذكره بهذا اللفظ، فقال: «رواه أحمد بن حنبل في حديث طويل عن وكيع، عن المسعودي، عن أبي عمر الدمشقي، عن عبيد بن الخشخاش، عن أبي ذر رضي الله عنه.

ثم أسنده من طريق ابن لال، والآجري ـ وهو عنده في «الأربعين» (ح٤٤) ـ، من طريقين عن إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني، عن أبيه، عن جده، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر رضي الله عنه. =

= وأرى الديلمي شبه عليه، فإن هذا اللفظ هو لحديث إبراهيم بن هشام الغساني ـ وسيأتي تخريجه ـ وأما حديث عبيد بن الخشخاش عن أبي ذر ﷺ: فأخرجه الطيالسي (١/ ٣٨٤)، رقم (٤٨٠)، وأحمد (٥/ ٤٣١ ـ ٤٣٢، رقم ٢١٥٤٦ عن وكيع، و٣٥/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨، رقم ٢١٥٥٢ عن يزيد بن هارون) ـ وابن أبي شيبة (ح٣٤٤٢، ٣٧٠٨٣) مختصراً، وبطوله في «المسند» [«إتحاف الخيرة» (١/ ٢٣٣/ ٣٣٧/ ٤، ٧/ ١٣٥/ ٦٥١٥/ ٣)]، وهناد في «الزهد» (١٠٦٥)، والبزار (٩/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧)، رقم (٤٠٣٤)، وأبو يعلى في «المسند الكبير» [«إتحاف الخيرة» (١/ ٢٣٣)، رقم (٣٣٧/ ٧)] والحاكم (٢/ ٢٨٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، رقم (١٢٩)، (٤/ ٥٥)، رقم (٢١٧٢)، وغيرهم من طريق وكيع ويزيد بن هارون وغيرهما عن المسعودي به، وهو مقارب لحديث الغساني في كثير من ألفاظه، ولكنه لا يشتمل على لفظة: «قل الحق وإن كان مرّاً» أو ما في معناه عند أي من مخرجيه.

قال البزار: «لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن أبي ذر، وعبيد بن الخشخاش لا نعلم روى عن أبي ذر إلا هذا الحديث».

وعبيد بن الخشخاش ذكر البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٤٧)، رقم (١٤٥٦) أنه لم يذكر سماعاً من أبي ذر ﷺ، وسكت عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٤٠٦)، رقم (١٨٧٩)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ١٣٦)، ولينه ابن حجر في «التقريب» (٤٣٧١)، وقال الدارقطني في «سؤالات البرقاني» عنه (٣٢٧): «متروك». والله أعلم.

والراوي عنه؛ أبو عمر الدمشقي: تركه الدارقطني، ووهاه الذهبي، وضعفه ابن حجر. انظر: «سؤالات البرقاني» (٦٠٣)، «تهذيب الكمال» (٣٤/ ١٠٩)، رقم (٧٥٢٧)، «الكاشف» (٦٧٥٠)، «اللسان» (٩/ ٤٧٧)، رقم (٣٣٣٧).

وبأبي عمر الدمشقي أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٩٤)، رقم (٤٦٤٢)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٤/ ٣٥٤)، وبه وعبيد بن الخشخاش معاً أعله الألباني في «الإرواء» (٣/ ٤١٤)، رقم (٨٩٧)، وآخرون.

وأما الرواية الثانية التي ذكرها الديلمي؛ وهي رواية إبراهيم بن هشام الغساني: فأخرجها سوى من تقدم؛ ابن حبان (٢/ ٧٦ ـ ٨١)، رقم (٣٦١)، والطبراني في «الكبير» (٢/ ١٥٧)، رقم (١٦٥١)، و«مكارم الأخلاق» (ح١)، ـ وعنه وغيرِه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٦٦ ـ ١٦٨) ـ والقضاعي (ح٦٥١) من طرق عن إبراهيم به في حديث طويل، وقال عنه ابن عبدالهادي في «الصارم المنكي» (١/ ٢٤٠): «هو حديث مجموع من أحاديث كثيرة، بعضها في الصحاح وبعضها في المسانيد والسنن، =

وفي الباب عن جابر مرفوعاً: «**ما من صدقة أفضل من قول الحق**»(١)

= وبعضها لا أصل له»، وذكر هو والزيلعي في «تخريج الكشاف» (٢/ ٣٩١)، وابن كثير في «التفسير» (٢/ ٤٧٠)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٤/ ٣٥٦)، (٦/ ٧٤٢) أن ابن الجوزي أورده في «الموضوعات»، واتهم به إبراهيم بن هشام هذا، وقالوا: «ولا شك أنه قد تكلم فيه غير واحد من أئمة الجرح والتعديل من أجل هذا الحديث، فالله أعلم»، ونقلوا تكذيب أبي حاتم له، ووافقه عليه الحسين بن الجنيد، ونُسِب تكذيبه لأبي زرعة الرازي أيضاً، ويظهر أنه غير محفوظ، وإنما كذبه أبو حاتم بياناً لأبي زرعة. والله أعلم.

وانظر لترجمته: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣)، رقم (٤٦٩)، «تصحيفات المحدثين» لأبي أحمد العسكري (١/ ١٤٣ ـ ١٤٤)، و«اللسان» (١/ ٣٨١ ـ ٣٨٢)، رقم (٣٤٠).

وقد توبع إبراهيم بن هشام هذا على حديثه المذكور عن أبي ذر ﷺ بمتابعات قاصرة، من وجوه أخر ساقطة كذلك، واعتبر ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ١٣٠) إبراهيم بن هشام الغساني أشبه حديثاً من جميع من تابعه، ولكنه لم يصب في توثيقه له، وعليه تعقبه الذهبي في «الميزان» (٤/ ٣٧٨) وغيره من الأئمة ممن تقدم ذكرهم. والله أعلم.

وأما حديث الترجمة: فأخرجه أحمد (٣٥/ ٣٢٧)، رقم (٢١٤١٥)، والحارث بن أبي أسامة [«بغية الباحث» (٤٦٧)، و«إتحاف الخيرة» (٤٤١، ٣/ ٤١٤)، رقم (٣٠٠٥/ ٢)]، والخرائطي في «المكارم» (٢٧٣)، وابن حبان (٤٤٩)، والطبراني في «الأوسط» (٧/ ٣٦٤)، رقم (٧٧٣٩) و«الصغير» (٢/ ٤٨)، رقم (٧٥٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٥٧)، والبيهقي (١٠/ ٩١)، وغيرهم، من طرق كثيرة عن محمد بن واسع، عن عبدالله بن الصامت، عن أبي ذر ﷺ، قال: أوصاني خليلي ﷺ بسبع:...، ـ وذكر منها ـ: «وأمرني أن أقول بالحق وإن كان مرّاً»، وفي لفظ للبيهقي في «الشعب» (ح٣١٥٧): «وقل الحق وإن كان مرّاً».

والحديث جود إسناده ابن الملقن في «البدر المنير» (٦/ ٧٤٣)، وصححه العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ١١٧)، رقم (١٨٩٠)، والألباني في «الصحيحة» (٢١٦٦)، وله عن أبي ذر ﷺ عند أحمد وغيره طرق أخرى صالحة، وهذا الوجه هو أصحها. والله أعلم.

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠/ ١٣٣)، رقم (٧٢٨٠) عن الحاكم، عن أبي علي النيسابوري بإسناده عن المغيرة بن سقلاب، عن معقل بن عبيد الله، عن عمرو، عن جابر ﷺ.

قال أبو علي الحافظ: «معقل بن عبيد الله لم يتابع عليه، ولا أعلم رواه عنه غير =

وقيل: إنه عن أبي هريرة مرفوعاً أيضاً، ولفظه: «**ما من صدقة أحب إلى الله من قول الحق**»(١). أخرجهما البيهقي. وشواهد هذا المعنى كثيرة.

= المغيرة بن سقلاب، وهو حراني، لا بأس به»، والمغيرة بن سقلاب الجزري، أبو بشر الحراني: مشاه كذلك أبو زرعة الرازي، فقال: «جزري، ليس به بأس»، وأبو حاتم الرازي، وقال: «هو صالح الحديث»، وعامة الأئمة من أهل بلده وغيرهم ممن عرفوه أسقطوه للغاية، فقال إمام أهل الجزيرة المعول عليه فيهم؛ أبو جعفر النفيلي: «لم يكن مؤتمناً على حديث رسول الله ﷺ»، وأقره عليه أبو عروبة الحراني وغيره، وقال بلديه الآخر؛ علي بن ميمون الرقي الحافظ: «كان لا يسوى بعرة»، وأقره عليه العقيلي، حيث أعقب حكمه بإخراج حديث منكر للمغيرة، فقال: «ولا يتابعه إلا من هو نحوه»، وأخرج له أبو أحمد الحاكم هذا الحديث في آخر، فقال: «لا أعرف للمغيرة متابعاً في هذين الحديثين، ولا أعلم لهما شاهداً في حديث معقل بن عبيد الله، ولا في حديث عمرو بن دينار، وهما حديثان مستفيضان من حديث أبي همام [الوليد بن شجاع السكوني] عن المغيرة بن سقلاب، وأبو همام ثقة نبيل، والله يرحم المغيرة بن سقلاب، ويتجاوز عنه فيما جاء به»، فكأنه يتهمه بهما. وقال ابن حبان: «كان ممن يخطىء، ويروي عن الضعفاء والمجاهيل، فغلب على حديثه المناكير والأوهام، فاستحق الترك»، وقال ابن عدي: «منكر الحديث، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه ـ»، واعتمد الذهبي قول النفيلي في «المغني»، واكتفى بتليينه في «المقتنى»، وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» ـ ط: قرطبة (١/ ٢٠): «هو منكر الحديث»، وقال المعلمي اليماني: «الراوي الذي يطعن فيه محدثو بلده طعناً شديداً لا يزيده ثناء بعض الغرباء عليه إلا وهناً؛ لأن ذلك يشعر بأنه كان يتعمد التخطيط؛ فيتزين لبعض الغرباء ويستقبله بأحاديث مستقيمة، فيَظَنّ أن ذلك شأنه مطلقاً فيُثْنى عليه، وأما من كان من أهل بلده فعرف حقيقة حاله، وهذه حال المغيرة هذا؛ فإنه جزري أسقطه محدثو الجزيرة؛ أبو جعفر النفيلي وعلي بن ميمون الرقي، وأبو حاتم وأبو زرعة رازيان؛ كأنهما لقياه في رحلتهما، فسمعا منه فتزين لهما ـ كما تقدم ـ فأحسنا به الظن، وقد ضعفه ممن جاء بعد ذلك الدارقطني وابن عدي؛ لأنهما اعتبرا أحاديثه، . . ، وهو تالف على كل حال». وعليه ضعفه الألباني في «الضعيفة» (٤٤٨٧). والله أعلم.

وانظر لترجمته: «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤)، رقم (١٠٠٤)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١٨٢)، رقم (١٧٥٧)، «الكنى» لأبي أحمد الحاكم (٢/ ٢٨١)، رقم (٧٩٥)، «المجروحين» (٣/ ٨)، «الكامل» (٦/ ٣٥٨ ـ ٣٦٠)، رقم (١٨٤١)، «المغني» (٦٣٨٠)، «اللسان» (٨/ ١٣٣ ـ ١٣٤)، رقم (٧٨٧٧)، «التنكيل» للمعلمي (٢/ ٧٦٣ ـ ٧٦٤).

(١) أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠/ ١٣٤)، رقم (٧٢٨١ ـ ٧٨٢)، وفي سنده إبراهيم بن =

وكذا على الألسنة: «قل الحق ولو على نفسك»[1]، وإليه يشير [ق١٣٧/أ]

= يزيد الخوزي، وهو متروك ساقط الحديث كما تقدم، وفوقه فيه انقطاع بين عمرو بن دينار وأبي هريرة ﷺ.

(١) هو طرف من حديث يروى عن علي ﷺ، قال: «لما ضممت إلي سلاح النبي ﷺ وجدت في ذؤابة ـ أو علاقة ـ سيفه ثلاثة أحرف: «صِلْ من قطعك، وقل الحق ولو على نفسك، وأحسن إلى من أساء إليك». أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (٧٤٤/٢)، رقم (١٤٦٤) عن الحسين بن حكم بن مسلم الحبري أبي عبدالله [ثقة، كما في «سؤالات الحاكم» (٩٠)]، عن أبي غسان [وهو مالك بن إسماعيل النهدي؛ ثقة متقن، صحيح الكتاب، من رجال الستة]، وأبو عمرو بن السماك في «حديثه» (٢٨/٢)، رقم (١) ـ كما في «البدر المنير» (٦/ ٧٤١ ـ ٧٤٢) ـ عن جعفر بن محمد الزعفراني، عن إبراهيم بن المنذر الحزامي، والآبنوسي في «مشيخته» (ح١١٥)، ـ ومن طريقه السلفي في «المشيخة البغدادية» ـ مخطوط؛ جوامع (٣)، رقم (٢٤/ ٢٤) ـ من طريق أبي خليفة الفضل بن الحباب الجمحي، عن الحسن بن الخضر، عن أبيه، ثلاثتهم (أبو غسان، والحزامي، والخضر) عن الحسين بن زيد، عن جعفر بن محمد ـ وهو الصادق.

قال أبو غسان: «عن أبيه، عن علي ﷺ»، وقال الحزامي: «عن أبيه عن جده عن علي ﷺ»، وعند السلفي: «عن أبيه محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، عن علي ﷺ»، والإسناد من الحسن بن الخضر فبعد ساقط من «مشيخة الآبنوسي».

وهذا الإسناد أعله ابن الرفعة الشافعي، وابن الملقن، وابن حجر بالانقطاع بين جد الصادق ـ وهو علي زين العابدين ـ وبين علي ﷺ، وهو على رواية أبي غسان بين الباقر وبين علي ﷺ، وأما على رواية السلفي فلا انقطاع، والأولان أولى. والله أعلم.

وأعله ابن الملقن وابن حجر ثانياً بضعف راويه عن الصادق، وهو الحسين بن زيد بن علي بن الحسين العلوي؛ ضعفه ابن معين وابن المديني ولينه أبو حاتم وابن عدي والذهبي، ومشاه الحافظ، فقال: «صدوق، ربما أخطأ»، وهو ممن يعتبر بحديثه، وتقدمت ترجمته (ح٥١٧).

وأعله ابن الملقن ثالثاً بأن إبراهيم بن المنذر الحزامي الحافظ؛ وإن أخرج له البخاري، فقد قال الساجي: «عنده مناكير». ولكنه توبع عليه من وجهين آخرين، رجال أحدهما ثقات كلهم كما تقدم. والله أعلم.

ومما تقدم يظهر أن الشيخ الألباني لم يوافق على تصحيحه له بقوله: «إسناده صحيح، رجاله ثقات معروفون»، فإن فيهم من تكلم فيه، ولا يبلغ الصحيح ـ بل ولا الحسن لذاته ـ أفراده، إضافة إلى ما فيه من الانقطاع الذي تقدم ذكره. والله أعلم. =

قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥].

٧٨٨ حديث: «القناعة مال لا ينفد، وكنز لا يفنى».

الطبراني في «الأوسط»[(١)] والعسكري؛ من حديث المنكدر بن محمد بن المنكدر[(٢)]، عن أبيه، عن جابر[(٣)]،

= ولمعناه شواهد في الكتاب وصحيح السُّنَّة، ومنها آية النساء التي استشهد بها المؤلف أعلاه، وعليه قال ابن الرفعة في «المطلب العالي في شرح وسيط الغزالي» ـ كما نقل ابن الملقن، وابن حجر ـ: «ضعفه ليس إلا الانقطاع، وهو ينجبر بالآية!!!»، وتعقبه الحافظان في حصره لضعف الإسناد على الانقطاع، وسكتا عما قاله من الانجبار، فكأنهما سلما به، والمحدثون لا يعرفونه. والله أعلم.

(١) لم أقف عليه عند الطبراني من حديث المنكدر بن محمد بن المنكدر، وإنما أخرجه في «الأوسط» (٧/ ٨٤)، رقم (٦٩٢٢) عن محمد بن علي بن حبيب الطرائفي الرقي ـ قاضيها ـ عن أبي يوسف الصيدلاني، عن خالد بن إسماعيل المخزومي، عن يوسف بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً: «**عليكم بالقناعة، فإن القناعة مال لا ينفد**».

ومن هذا الوجه أورده الهيثمي في «مجمع البحرين» (٨/ ٢٣٧)، رقم (٥٠٣٢)، و«مجمع الزوائد» (١٠/ ٤٤٩)، رقم (١٧٨٦٩)، وقال الطبراني: «لم يروه عن محمد بن المنكدر إلا ابنه يوسف، ولا عن يوسف إلا خالد بن إسماعيل، تفرد به أبو يوسف الصيدلاني، ولا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد».

ويوسف بن محمد بن المنكدر ضعيف الحديث، وتركه جمع من الأئمة، كما تقدم.

وخالد بن إسماعيل المخزومي: متروك، متهم بالوضع [تقدم]، وبه أعله الذهبي والهيثمي والمناوي، وحكم الألباني بوضعه. انظر: فيض القدير (٤/ ٣٤٦، رقم ٥٥٤٧، ٤/ ٥٣٩، رقم ٦١٩٣) الضعيفة (٣٩٠٧).

وشيخ الطبراني؛ محمد بن علي بن حبيب الطرائفي المري الرقي القاضي: لم أجد له ترجمة، وقد روى عنه الطبراني ما يقارب ثلاثين حديثاً، وحدث عنه جمع من الحفاظ والرواة سوى الطبراني، فهو مستور يعتبر به إن شاء الله. وانظر: «الضعيفة» (٦٢٩٢)، و«إرشاد القاصي والداني» (٩٦٢).

وأما أبو يوسف الصيدلاني: فهو محمد بن أحمد بن محمد بن الحجاج الرقي؛ ثقة حافظ. «التقريب» (٥٧١٣).

(٢) لين الحديث، من الثامنة، مات (١٨٠هـ)، بخ ت. «التقريب» (٦٩١٦).

(٣) أخرجه العقيلي (٢/ ٢٣٣)، وابن عدي (٤/ ١٩١)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٨٣)، =

والقضاعي ـ بدون «وكنز لا يفنى» ـ عن أنس[١]، وكذا ليست الجملة عند العسكري.

= وابن شاهين في «الترغيب» (ح٣٠٦)، والدارقطني في «الغرائب» ـ [«أطرافه» للمقدسي (ح١٧١٠)]، وقوام السُّنَّة الأصبهاني في «الترغيب» (٣/ ١٧٥)، رقم (٢٣١٠) وغيرهم من طرق عن عبدالله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري المدني، عن المنكدر بن محمد به.

وأخرجه ابن حبان في «روضة العقلاء» (ص١٥٠) ـ ونقله عنه ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٩/ ٥٠٥)، رقم (٢٥٣٠٤) ـ من طريق محمد بن عبدالله بن عبيد بن عقيل، عن عبدالله بن إبراهيم المدني، عن أبي بكر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه قوله.

وذكر الدارقطني في «الأفراد» أن الغفاري يتفرد به كذلك عن عبدالله بن أبي بكر بن المنكدر عن عمه محمد بإسناده مرفوعاً.

وهو بجميع طرقه يتفرد به عبدالله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري المدني، كما قال ابن عدي والدارقطني، وهو متهم بالوضع، كما تقدم (ح٥٧٩)، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٥/ ٧٣)، رقم (١٨١٣): «سألت أبي عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث باطل»، وحكم الألباني بوضعه [«الضعيفة» (٣٩٠٧)].

وله عن المنكدر طريق آخر؛ أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (ح٨٣٦)، وفيه كذابان.

(١) أخرجه القضاعي (ح٦٣)، وأبو علي الصوري في «الفوائد المنتقاة والغرائب الحسان عن الشيوخ الكوفيين» (ح٤٧) من طريقين عن أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي السدوسي [البصراني، الخطيب] إملاء من حفظه، عن أبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي، عن علي بن عيسى المخرمي، ثنا خلاد، عن قتادة، عن أنس ﵁ مرفوعاً به.

وشيخ أبي علي الصوري الحافظ؛ أحمد بن الحسين السدوسي: لم أقف له على ترجمة، وكذا قال الألباني في «الضعيفة» (ح٣٩٠٧) وبقية رجاله ثقات، فإن سلم من شيخ الصوري هذا فهو إسناد حسن، إن شاء الله. والله أعلم.

وأعله الألباني كذلك بـ «علي بن عيسى المخرمي»، وأن الحافظ قال فيه: «مقبول»، والحافظ لم يقل ذلك في «المخرمي» شيخ أبي القاسم البغوي، بل ذاك وثقه، وإنما قاله في «كاتب عكرمة القاضي»، وتقدمت مناقشة ذلك، وتحرير الكلام في كونهما واحداً، وهو ثقة بلا خلاف. والله أعلم.

وقال العقيلي إثر حديث جابر المتقدم من رواية عبدالله بن إبراهيم الغفاري: «وفيه رواية من وجه آخر فيها لين أيضاً»، فإن كان عنى حديث أنس ﵁ هذا فهو جيد الإسناد إذاً، وتزول به علة شيخ الصوري المتقدم، فإن العقيلي من أصحاب =

وفي القناعة أحاديث كثيرة(١)، منها:

حديث ابن عمرو مرفوعاً: «**قد أفلح من أسلم ورزق كفافاً، وقنعه الله بما آتاه**»(٢).

وعن علي في قوله: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧] قال: «القناعة»(٣).

= أبي القاسم البغوي، وأما تليينه فيحمل على ما تقدم في الحديث السابق على هذا من تجهيله لخلاد بن عيسى، وهو ثقة معروف، كما تقدم. والله أعلم.

(١) تقدم منها أحاديث صحيحة عند الحديث (٧٤١): «الغنى غنى النفس».

(٢) أخرجه مسلم (١٠٥٤/١٢٥)، وقال الترمذي (٢٣٤٨): حسن صحيح.

(٣) أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في «الأمثال» (٨٤)، والطبري في «التفسير» ـ شاكر (٢٩٠/١٧).

وإسناد أبي الشيخ فيه أبو نعيم ضرار بن صرد، كذبه ابن معين، ونسبه إلى سرقة الأحاديث، وتركه يحيى الحماني والبخاري والنسائي والحسين بن محمد بن زياد القباني والعقيلي وابن حبان، وضعفه غيرهم، وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق، صاحب قرآن وفرائض، يكتب حديثه ولا يحتج به، روى حديثاً عن معتمر عن أبيه عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ في فضيلة بعض الصحابة ينكرها أهل المعرفة بالحديث»، والحديث المذكور هو في فضل علي ﷺ، حكم عليه الذهبي بالوضع، واتهم ضراراً به، وقال عنه: «واه»، وفي موضع آخر: «هالك».

وقال ابن حجر: «صدوق، له أوهام وخطأ، ورمي بالتشيع»، وقال المعلمي: «الذي يظهر أن ضراراً صدوق في الأصل، لكنه ليس بعمدة، فلا يحتج بما رواه عنه من لم يعرف بالإتقان، ويبقى النظر فيما رواه عنه مثل أبي زرعة أو أبي حاتم أو البخاري. والله أعلم»، وذهب إلى أن الأقرب أن يكون الحديث المذكور أدخل عليه، فكذبه ابن معين من أجله، وإنما يحمل مثله على الغفلة.

ولكنهم ذكروا له في فضل علي ﷺ غير هذا الحديث بغير هذا الإسناد، والحديث المشار إليه في كلام أبي حاتم قد رواه عنه النقاد، فيبدو أنه يبعد عن مرتبة الصدوق، وإنما هو ضعيف يروي المناكير، فيعتبر به في غير ما ينكر من حديثه من رواية النقاد عنه، وهو إلى الترك أقرب منه إلى الصدق. والله أعلم.

وانظر: «الضعفاء» للنسائي (٣١٠)، وللعقيلي (٢٢٢/٢)، رقم (٧٦٦)، (٢٨٠/٤)، «الجرح» (٤٦٥/٤ ـ ٤٦٦)، رقم (٢٠٤٦)، «المجروحين» (٣٨٠/١)، «الكامل» (١٠١/٤)، رقم (٩٥٠)، «المستدرك» مع «التلخيص» (٦٢١/٢)، (١٢٢/٣)، (٣٤٣/٤)، «الميزان» (٣٢٧/٢ ـ ٣٢٨)، رقم (٣٩٥١)، «المغني» (٢٩١٩)، «تهذيب =

وكذا قال الأسود[(١)]: «إنها الرضا والقناعة»[(٢)]

وعن سعيد بن جبير قال: «لا نحوجه إلى أحد»[(٣)]

وقال بشر بن الحارث: لو لم يكن في القنوع إلا التمتع بالعز لكفى صاحبه[(٤)].

وقال بعض الحكماء: انتقم من حرصك بالقناعة، كما تنتقم من عدوك بالقصاص[(٥)].

= التهذيب» (٤/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧)، رقم (٧٩٨)، «التقريب» (٢٩٨٢)، التنكيل» (٢/ ٤٩٤ ـ ٤٩٦)، رقم (١١٢).

ثم فوقه في الإسناد أبو كريمة ـ لم أجد له ترجمة ـ وأبو الرقاد الكوفي ـ سماه بعضهم: شولي بن خباب ـ مجهول لا يعرف، ودونهما آخران تكلم فيهما، وهو مع ذا منقطع بين أبي الرقاد وبين علي ﵁.

وأما رواية الطبري ففيها شيخه سفيان بن وكيع بن الجراح: كان يتلقن أحاديث يقلب وراقه أسانيدها فيدخلها عليه، وينبه فلا يرجع، فترك من أجل ذلك كما تقدم، وفوقه أبو خزيمة سليمان التمار ـ لم أقف له على ترجمة ـ عمن رواه عن علي ﵁، وذا مبهم، وفيه آخران تكلم فيهما لأوهام منهما. ثم أبو نعيم ضرار بن صرد وسفيان بن وكيع اختلفا فيه بالإسنادين عن شيخ واحد.

فالأثر ساقط الإسناد عن علي ﵁، ولكنه صح إسناده عن ابن عباس ﵄، وسعيد بن جبير، والحسن البصري وغيرهم من أئمة التفسير، فعليها المعول، وعليه قال الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٢٩١ ـ ٢٩٢): «أولى الأقوال بالصواب في تأويل هذه الآية: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ قول من فسره بالقناعة، وذلك أن من قنعه الله بما قسم له من رزق لم يكثر للدنيا تعبه، ولم يعظم فيها نصبه، ولم يتكدر فيها عيشه باتباعه بغية ما فاته منها وحرصه على ما لعله لا يدركه فيها». بتصرف

(١) هو: أبو معاوية الأسود الزاهد، مولى بني أمية، من كبار أولياء الله، كان صحب سفيان الثوري وإبراهيم بن أدهم. انظر: «تاريخ دمشق» (٦٧/ ٢٤٠ ـ ٢٤٥)، رقم (٨٨٤٥)، «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٧٨ ـ ٧٩)، رقم (٢١).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الرضا بالقضاء» (ح٤٢، ٧١) بإسناد صحيح عن أبي معاوية الأسود.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) أخرجه ابن عساكر (١٠/ ٢٠٦)، بإسناد لا بأس به، إن شاء الله. والله أعلم.

(٥) رواه أبو القاسم عبدالكريم القشيري في «الرسالة القشيرية» (١/ ٢٩٥) عن أبي عبدالرحمٰن السلمي الصوفي، بإسناده إلى إبراهيم المارستاني قوله. والسلمي =

وكان من دعائه ﷺ: «**اللَّهُمَّ قنعني بما رزقتني، وبارك لي فيه**»(١).

= لا يوثق به، والسلسلة صوفية، ولا بأس بهم في مثل هذه الحكاية.

(١) يروى عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً ومرفوعاً، وبهما معاً، ويختلف في إسناده على وجهين.

أما المرفوع: فأخرجه ابن السني في «القناعة» (ح١٣) من طريق علي بن الحسين بن واقد.

وأخرجه الحاكم (١/ ٤٥٤) ـ وعنه البيهقي في «الشعب» (٥/ ٤٨٥)، رقم (٣٧٥٦) ـ من طريق سعيد بن زيد ـ أخي حماد بن زيد ـ، والحاكم أيضاً (١/ ٤٥٤) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٢/ ٥٤٧ ـ ٥٤٨)، رقم (٩٨٦٤) ـ عن أبي بكر بن إسحاق الفقيه، عن يعقوب بن يوسف القزويني، عن محمد بن سعيد بن سابق، عن عمرو بن أبي قيس، وأخرجه ابن السني في «القناعة» (١٢)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص٩١، ترجمة: ٥٠) من طريقين عن الحارث بن نبهان، أربعتهم (علي بن الحسين بن واقد، وسعيد بن زيد، وعمرو بن أبي قيس، والحارث بن نبهان) عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال في قوله تعالى: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾؛ القنوع، قال: وكان رسول الله ﷺ يدعو، يقول: الحديث.

وإسناد الحاكم من طريق سعيد بن زيد ـ أخي حماد بن زيد ـ مسلسل بالتحديث إلى ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يقول: «احفظوا هذا الحديث»، وكان يرفعه إلى النبي ﷺ، وكان يدعو به بين الركنين الحديث.

وفي رواية الحارث بن نبهان: ذكر الدعاء مرفوعاً، قال: «وكان ابن عباس لا يدع هذا الدعاء».

فجمع سعيد بن زيد والحارث بن نبهان فيه بين الوقف والرفع، أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يدعو به، ويحكيه عن النبي ﷺ أيضاً. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه، فإنهما لم يحتجا بسعيد بن زيد؛ أخي حماد بن زيد».

ورواية عمرو بن أبي قيس الرازي قد خولف شيخ الحاكم فيه، من وجه أقوى منه، وجاء فيه ما يبين أن في الإسناد السابق سقطاً لا يضر إن شاء الله، وهو فيما أخرجه الحاكم (١/ ٥٠٩) ـ وعنه البيهقي في «الدعوات الكبير» (١/ ٣٣٤)، رقم (٢٤٢) ـ عن أبي عبدالله محمد بن الخليل الأصبهاني، عن يعقوب بن يوسف القزويني، والضياء في «المختارة» (٤/ ٢٢٩)، رقم (٤١٨) من طريق محمد بن مسلم بن وارة، كلاهما (ابن وارة، والقزويني) عن محمد بن سعيد بن سابق، وأخرجه ابن السني في «القناعة» (١١) ـ ومن طريقه الأصبهاني في «الترغيب» (٣/ ١٧٢)، رقم (٢٣٠٣)، والضياء في «المختارة» (٤/ ٢٣٠)، رقم (٤١٩) ـ، والخطيب في «المتفق والمفترق» =

= (٣/ ٣٧٤، رقم ١٥١١، ٣/ ١٧٤٥) من طريق عبدالرحمٰن بن عبدالله الدشتكي، كلاهما (الدشتكي، وابن سابق) عن عمرو بن أبي قيس، عن عطاء بن السائب، عن يحيى بن عمارة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﵄ مرفوعاً بالدعاء، دون ذكر الآية وتفسيرها.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

والحديث صححه ابن خزيمة، والحاكم، والضياء المقدسي، وقال الحافظ ابن حجر ـ فيما نقله ابن علان (٩٩٦ ـ ١٠٥٧ هـ) في «الفتوحات الربانية» (٤/ ٣٨٣) عنه ـ: «هذا حديث حسن، وعمرو قديم السماع من عطاء، ويحيى بن عمارة أخرج له أحمد والترمذي والنسائي حديثاً غير هذا».

ويحيى بن عمارة هذا؛ هو الكوفي، ويقال فيه: «يحيى بن عباد»، و«عباد بن جعفر» أيضاً: تفرد بالرواية عنه الأعمش وعطاء بن السائب، وسكت عنه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٩٦)، رقم (٣٠٦٠)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٧٥)، رقم (٧٢٤)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٦٠٥)، واعتبره الألباني في «الضعيفة» (٦٠٤٢)، في عداد المجاهيل، حيث لم يوثقه غير ابن حبان، وقال الذهبي في «الكاشف» (٦٢١٩): «وثق»، وقال الحافظ في «التقريب» (٧٦١٣): «مقبول، من الرابعة».

وانتقد الطحاوي أن يحتج بحديثه في كلامه على حديثه الآخر الذي تقدمت الإشارة إليه في كلام الحافظ ابن حجر آنفاً، فقال في «شرح المشكل» (٥/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦): «كيف تقبلون هذا الحديث وفي إسناده يحيى بن عمارة! وأنتم لا تعرفونه، جوابنا في ذلك ـ بتوفيق الله ﷻ وعونه ـ: أن يحيى بن عمارة المذكور في هذا الحديث كما ذكر، غير أنا قد وقفنا على العلة فيه فبان لنا أنه مصحَّف، وأنه إنما أريد يحيى بن عباد أبو هبيرة الأنصاري، وهو رجل جليل من تابعي الكوفة، فصُحِّف فقيل: يحيى بن عمارة». وقد أشار إلى نحوه الإمام أحمد في «المسند»، فقال ابنه عبدالله إثر الحديث (٣/ ٣٤٩): «قال أبي: قال الأشجعي: يحيى بن عباد»، ولكنه قال في «العلل» (١/ ٣٢٨)، رقم (٥٨٦) ـ وذكر روايتي القطان عن الثوري، وأبي أسامة عن الأعمش: «قال أبي: «وقال الأشجعي: عن سفيان، عن الأعمش، عن يحيى بن عباد أبي هبيرة»، فقلت: من أصاب؟ قال: لا أدري»، فلم يحسم فيه الإمام أحمد بشيء.

قلت: والحديث المشار إليه هو من رواية الثوري عن الأعمش، واختلف أصحاب الثوري عنه في تسمية شيخ شيخه الأعمش، فقال يحيى بن سعيد ومعاوية بن هشام فيه: «يحيى بن عمارة»، ولم ينسبه ابن مهدي، وربما قال: «يحيى بن فلان» ـ كما =

= في رواية أبي يعلى ـ، وكذا لم ينسبه أبو أحمد الزبيري عن الثوري، وقال الراوي عنه؛ عبد بن حميد: هو يحيى بن عباد ـ كما عند الترمذي ـ، وبه جاء في كتاب عبيد الله بن عبيدالرحمٰن الأشجعي عن الثوري، وهو أوثق الناس كتاباً عن الثوري، وذلك أنه كان لا يأخذ عن الثوري إلا كتاباً في مجلسه، ولذا كتب كتب الثوري على وجهها، وأصبح خليفة الثوري على مجلسه بعده. انظر: «الطبقات الكبرى» (٣٢٨/٧)، «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣١٠ ـ ٣١٢)، رقم (٥٤٥٩)، «تهذيب الكمال» (١٩/ ١٠٧ ـ ١١١)، رقم (٣٦٦٢)، «التقريب» (٤٣١٨).

وأما «عباد بن جعفر» ـ أو: «عباد» غير منسوب ـ: فقاله أبو أسامة حماد بن أسامة عن الأعمش ـ كما في رواية ابن أبي شيبة، والرواية الثانية لأحمد والنسائي والطبري ـ، وهو ثقة ثبت، ولكنه لا يعدل بالثوري، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره ـ كما في «التقريب» (١٤٨٧) ـ وصرح البخاري ويعقوب بن شيبة وابن حبان بأن «عبَّاداً» هذا هو يحيى بن عمارة المذكور في رواية أصحاب الثوري، كما في «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٥٩)، رقم (٤٢٢)، وعليه يكون أبو أسامة أيضاً واهماً فيه، وصوابه: «يحيى بن عباد»، كما حققه الطحاوي. والله تعالى أعلم.

وأبو هبيرة يحيى بن عباد بن شيبان الأنصاري السلمي الكوفي، ثقة. «التقريب» (٧٥٧٤).

وبما تقدم ـ والله أعلم ـ تزول علة الجهالة عن هذا الراوي، ولا يبقى ثَمَّ كلامٌ في الإسناد إلا على اختلاط عطاء بن السائب، وقد تقدم في النقل عن الحافظ بن حجر أن عمرو بن أبي قيس قديم السماع عن عطاء بن السائب، ولم أقف فيه على نص متقدم، ولعله بناه على كون عمرو بن أبي قيس قديماً من طبقة الثوري وشعبة وذويهما، بالإضافة إلى كونه كوفياً بلدياً لعطاء، فسماعه عنه قديم بلا شك، لكنه يبقى ما تحفظ به الشيخ الألباني من احتمال كونه متعدد السماع عنه؛ قبل الاختلاط وبعده، ولعله من أجل هذا تحفظ أبو حاتم الرازي عن القطع في هذا الحديث، فقال ابنه في «العلل» (٥/ ٣٧١)، رقم (٢٠٥٢): «سألت أبي عن حديث رواه عمرو بن أبي قيس والحارث بن نبهان الجرمي؛ عن عطاء بن السائب عن يحيى بن عمارة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ، أنه كان يدعو: اللَّهُمَّ قنعني بما رزقتني. ورواه وهيب بن خالد عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. قلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: ما يدرينا، مرة قال كذا، ومرة قال كذا». وهنا يحتمل أن يكون تحفظ الإمام أبي حاتم عن الترجيح بين الإسنادين؛ بزيادة «يحيى بن عمارة» في الإسناد، أو إسقاطه منه، أو عن الترجيح بين الوقف والرفع، أو عن الأمرين معاً. والله أعلم.

وأما البخاري فكأنه يميل إلى ترجيح الرواية الموقوفة التالية، كما سيأتي إن شاء الله. =

وقال الشاعر(١):

= وأما الموقوف: فأخرجه ابن أبي شيبة (٨/ ٧٨٣ ـ ٧٨٤)، رقم (١٦٠٦٤)، (١٥/ ٣٢٠)، رقم (٣٠٢٤٩) ـ ومن طريقه الفاكهي في «أخبار مكة» (١/ ١٧٧)، رقم (٢٦٩) ـ عن أسباط بن محمد، والبخاري في «الأدب المفرد» ـ بأحكام الألباني (٦٨١) من طريق أبي بكر ـ هو ابن عياش ـ عن نصير بن أبي الأشعث، كلاهما (أسباط، ونصير) عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، قال: كان من دعاء ابن عباس رضي الله عنهما الذي لا يدع بين الركن والمقام أن يقول: «رب قنعني بما رزقتني، وبارك لي فيه، واخلف على كل غائبة لي بخير». وذكر ابن علان في «الفتوحات الربانية» (٤/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣) نقلاً عن الحافظ ابن حجر أن سعيد بن منصور أخرجه؛ عن خلف بن خليفة، وخالد بن عبدالله، كلاهما: عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً عليه. قال: «وهما أحفظ من سعيد ـ يعني: ابن زيد ـ الذي رفعه من هذا الوجه، وقد تابعه على رفعه من هو أوثق منه، لكن زاد في السند رجلاً، وأطلق في المتن . . .»، ويعني بالأوثق عمرو بن أبي قيس الكوفي الرازي، والذي تقدمت روايته.

وبه علقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٩٦)، رقم (٣٠٦٠)، فقال: «يحيى بن عمارة، عن سعيد عن ابن عباس قوله، قاله عمرو بن أبي قيس عن عطاء عن يحيى». وكأنه يرى ترجيح الوقف في هذا الحديث.

وأما الشيخ الألباني؛ فضعفه موقوفاً ومرفوعاً، وأطال الكلام عليه في «الضعيفة» (٦٠٤٢)، وهو إلى الحسن أقرب، كما قال الحافظ ابن حجر، وكون عطاء لم يختلف عنه في متنه في جميع الروايات، وكذا الإسناد لم يختلف في كونه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما، فهذا يدل على حفظه لأصل الحديث، وإنما أسقط من تأخر سماعه عنه يحيى بن عمارة من الإسناد، ويحتمل أن يكون مجموع التفسير والدعاء سمعه عطاء عن يحيى بن عباد عن سعيد بن جبير، وأما حديث الدعاء فعن سعيد بن جبير مباشرة، وعليه صححه من صححه ممن تقدم من الأئمة، وإلى تقويته يميل رأي ابن الملقن في «البدر المنير» (٦/ ٢٠٠)، وسكت العراقي في «المغني» (١/ ٢٨٢)، رقم (١٠٧٩) على تصحيح الحاكم له. والله أعلم.

(١) أخرجه تمام (١/ ١٩٩)، رقم (٤٧٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٥٧/ ١٦٤) ـ عن أبي الميمون بن راشد، قال: أنشدني مخلد بن علي السلامي به. وهو عند أبي نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٢٠) من طريقين عن مسعر بن كدام في قصيدة، ورواه ابن حبان في «روضة العقلاء» (ص٢٤٥)، وابن عساكر (٣٢/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤)، من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك أنه أنشد به.

وفي شعر مسعر وابن المبارك: «يحمد عواقبه» بدل قوله: «يحمد مغبته»، وهو معنى المغبة.

ما ذاق طعم الغِنَى من لا قنوع له ... ولن ترى قانعاً مَّا عاش مفتقرا
ما ضاع عُرف وإن أوليتَه حجراً ... والعُرف مَنْ يأته يَحْمد مَغِبَّته

وقال غيره[(١)]:

تَسَرْبَلتُ أخلاقي[(٢)] قنوعاً وعفَّةً ... فَعندِي بأخلاقي كنوزٌ من الذَّهَبْ
فَلَمْ أَرَ خصباً كالقنوع لأهله ... وأن يُجْمِل الإنسان ما عاش في الطلب

وقال آخر[(٣)]:

وإذَا اسْتَكَانَ لذي الغنى ضَرْعٌ ... يَرجُو جداه[(٤)] لَحْظَةً شزرا
إن القناعة فاعلَمَنَّ غنًى ... والحرص يورث أهلَه الفقرا

٧٨٩ حديث: «قوام أمتي بشرارها».

البخاري في «تاريخه»، وعبدالله بن أحمد في «زيادات المسند»، والطبراني؛ من طريق هارون بن دينار بن أبي المغيرة العجلي البصري[(٥)]، حدثني أبي[(٦)]، قال: كنت على باب الحسن فخرج رجل من الصحابة ـ وهو

---

(١) نسبه المناوي في «فيض القدير» (٤/ ٥٤٠) لأبي العتاهية، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٢) علق عليه في الأصل: «الثوب البالي»؛ يعني: تسربلت ثيابي البالية.

(٣) لم أقف على قائله، وذكر البيت الثاني منه الزمخشري في «أسرار البلاغة» (القول في الاستعارة المفيدة، ثاني فصل، ٦٥)، ولم ينسبه أيضاً.

(٤) في (ز): «شداه».

(٥) قال أبو حاتم الرازي: «شيخ ليس بمشهور»، وضعفه أبو داود والساجي وأبو العرب التميمي والدارقطني وابن الجوزي وغيرهم، ولا يعرف إلا بهذا الحديث، ولا يتابع عليه. وفي رواية البخاري عن أبي عبدالله الغداني: أنه أثنى عليه خيراً، ولعله في غير الحديث. والله أعلم.

انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٨٩)، رقم (٣٦٦)، «سؤالات الآجري» ـ العمري (٣٢٩)، «الضعفاء» للدارقطني (٥٦٨)، وابن الجوزي (٣٥٦٥)، «اللسان» (٨/ ٣٠٥)، رقم (٨١٩٦)، «تعجيل المنفعة» (٢/ ٣١٩)، رقم (١١٢٢).

(٦) لا يعرف، ولم يحدث عنه إلا ابنه بهذا الحديث، ولذا قال الذهبي: «لا يُدرى من هو».

انظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٣٣)، رقم (١٩٦٧)، «المغني» (٢٠٦٠)، «الميزان» (٢/ ٣١)، رقم (٢٦٩٣).

ميمون بن سنباذ[(١)] ـ فقال لي: يا أبا المغيرة! سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: فذكره[(٢)].

وأخرجه ابن السكن؛ من رواية يحيى بن راشد[(٣)]، عن هارون بن دينار العجلي، [ق١٣٧/ب] حدثني أبي، قال: كنت عند الحسن، فلما خرجت من عنده لقيني رجل من أصحاب النبي ﷺ يقال له ميمون بن سنباذ، فقال: يا أبا المغيرة! فذكره[(٤)].

[و][(٥)] أخرجه ابن منده من هذا الوجه، وقال في سياقه: عن أبيه:

---

(١) لا يعرف في شيء من الأخبار في غير هذا الحديث، وسيأتي كلام الأئمة عليه.

(٢) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨)، رقم (١٤٥٣)، و«الأوسط» (٣/ ١٣٢)، رقم (٢٣٠) وغيرهما، وعبدالله بن أحمد في زوائد «المسند» (٣٦/ ٣١٠)، رقم (٢١٩٨٥) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥/ ٢٥٧٤)، رقم (٦٢٠٩) ـ، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» ـ السفر الثاني (١/ ٥٥٢)، رقم (٢٢٧٥)، والبزار [«كشف الأستار» (٢/ ٢٨٧)، رقم (١٧٢٤)]، وابن قانع (٣/ ٦٢)، رقم (١٠١٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٣٥٣)، رقم (٨٣٥)، و«الأوسط» (١/ ٢٣٠)، رقم (٧٥٥)، (٨/ ٦٩)، رقم (٧٩٨٨)، و«الصغير» (١/ ٧٠)، رقم (٨٦)، والجوزقاني في «الأباطيل» (٢/ ٣٩٣)، رقم (٧٣٩)، وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٢٦٢)، رقم (١٢٥٠)، من طرق عن هارون بن دينار بن أبي المغيرة به.

قال البخاري في «التاريخ الصغير»: «ليس بهذا الإسناد إلا هذا الحديث»، وقال البزار: «لا نعلم أسند ميمون بن سنباذ غير هذا، [ولا روى عنه غير دينار]، ولا روى عنه إلا ابنه، وقد حدث به جماعة، عن هارون». ونحوه قول الطبراني وابن قانع والجوزقاني وغيرهم.

(٣) هو: يحيى بن راشد البصري، أبو بكر المستملي ـ مستملي أبي عاصم النبيل ـ: صدوق، من صغار التاسعة، مات (٢١١هـ)، تمييز. «التقريب» (٧٥٤٦).

(٤) لم يعثر على كتاب ابن السكن، وبه ذكره عنه ابن حجر في «الإصابة» (١٠/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، رقم (٨٣٢١)، وبكامل سياق «الإصابة» نقل السخاوي تخريج الحديث، فكأنه نقله عنه، وعليه يتم منه تصحيح السقط الوارد في نسخ «المقاصد» في موضع تال. إن شاء الله تعالى.

ورواية يحيى بن راشد عن هارون به أخرجه تمام في «الفوائد»، كما تقدم.

(٥) ساقط من «أ، ز، م، د»، وأثبت من «هـ، زك، ق، الإسكندرية» المساعدة.

[ذهبت أنا والحسن بن أبي الحسن إلى ميمون بن سنباذ، حتى[١] حديثه، قال:][٢] سمعت النبي ﷺ[٣]

وقد استنكره بعض الأئمة، وقال: هارون وأبوه مجهولان[٤]

---

(١) هنا سقط في «الإصابة» مقدار كلمتين، والظاهر أنه من إنشاء الحافظ في الاختصار.

(٢) ما بين المعقوفين استدرك من «الإصابة» للحافظ ابن حجر (١٠/ ٣٦٤).

(٣) لم أقف عليه، وقد جاء نحوه في «الأباطيل» للجوزقاني، و«العلل» لابن الجوزي (السابق) من حديث أبي عبدالله صاحب خليل، عن إبراهيم بن سليم، قال: ثنا هارون بن دينار العجلي، قال: حدثني أبي، قال: سمعت الميمون بن سنباذ ـ رجل من أصحاب النبي ﷺ ـ أتيته أنا والحسن بن أبي الحسن، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قوام أمتي بشرارها، قوام أمتي بشرارها، قوام أمتي بشرارها».
وبنحوه علقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥/ ٢٥٧٥) عن إبراهيم بن عبدالرحمٰن بن مهدي، عن هارون بن دينار.
قال ابن الجوزي: «لا يصح؛ هارون بن دينار وإبراهيم بن سليمان ضعيفان، وأبو عبدالله غلام خليل كان يضع الحديث»، ولعل الآفة فيه من غلام خليل، حيث لما أنكر الأئمة السياق المتقدم ـ كما سيأتي من كلام أبي حاتم ـ غَيَّره على هذا السياق. والله أعلم.
وإبراهيم بن عبدالرحمٰن بن مهدي: مات شاباً ولم يظهر له كبير حديث، وحدث عنه جعفر بن عبدالواحد الهاشمي ـ وهو متهم ـ بالمناكير عن الثقات، وعليه ذكر ابن عدي والخليلي أنه يحتمل أن تكون الآفة فيها من جعفر، وقد ذكر له ابن عدي أثراً منكراً بإسناد صحيح من رواية آخر صدوق عنه.
وهنا لا يعرف من دونه في إسناد هذا الحديث، أصدوق أم كذاب. والله أعلم.
وانظر: «الكامل» (١/ ٢٦٥)، رقم (٩٩) «الكاشف» (١٦٦) «تهذيب التهذيب» (١/ ١٤٠)، رقم (٢٤٩) «التقريب» (٢٠٧).

(٤) هو معنى كلام أبي حاتم الرازي، فيما نقله ابنه عنه في «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٣٢)، رقم (١٠٥٠)، قال: «ميمون بن سنباذ البصري أبو المغيرة: ليست له صحبة، رجل من أصحاب النبي ﷺ في ذلك العصر!! من أين جاء؟ وما يصنع عند الحسن؟ إن كان شيء لعله قال: قال النبي ﷺ، ولم يقل: سمعت النبي ﷺ فلم يضبطوه». قال ابن أبي حاتم: فقلت لأبي: فما قولك في هارون بن دينار؟ فقال: «شيخ، وأبوه دينار لا يعرف». وقال في ترجمة هارون بن دينار (٩/ ٨٩)، رقم (٣٦٦): «شيخ ليس بمشهور»، وقال في ترجمة أبيه دينار (٣/ ٤٣٣)، رقم (١٩٦٧): «لا يعرف». وتقدم كلام بقية الأئمة فيهما.

ولما تقدم عن أبي حاتم الرازي حكم الجوزقاني في «الأباطيل» (٢/ ٣٩٤)، وابن الجوزي =

وقال ابن عبدالبر: ليس إسناد حديثه بالقائم[١]

لكن قد أخرجه أبو نعيم من طريق خليفة بن خياط[٢]، عن معتمر بن سليمان، عن أبيه، قال: كنا على باب الحسن، فخرج علينا رجل من أصحاب النبي ﷺ يقال له: ميمون بن سنباذ؛ فذكر الحديث بلفظ: «**ملاك هذه الأمة بشرارها**»[٣]

= في «العلل» وغيرهما عليه بالبطلان، وحكم عليه البخاري وابن عدي وغيرهما بالنكارة. والله أعلم.

(١) انظر: «الاستيعاب» (ص٧١٠، الترجمة: ١٥٨٩)، وزاد فيه: «وقد أنكر بعضهم أن يكون له صحبة»، وقال في أوله: «رجل من أهل اليمن، نزل البصرة، يكنى أبا المغيرة».

(٢) هو: المعروف بـ «شباب العصفري»، أغلظ القول فيه ابن المديني، وضعفه غير واحد، وقواه جمع من الأئمة، واعتبر به البخاري ومسلم، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، ربما أخطأ، وكان أخبارياً علامة، من العاشرة، مات (٢٤٠هـ)».

انظر: «تهذيب الكمال» (٨/ ٣١٤ ـ ٣١٩)، رقم (١٧١٩)، «الميزان» (١/ ٦٦٥)، رقم (٢٥٦١)، «التقريب» (١٧٤٣).

وهذا الحديث ذكره في «الطبقات» (ص٢١١)، رقم (٨١٤)، بلا إسناد، ورواه الطبراني في «الأوسط» (١/ ٢٣٠)، رقم (٧٥٥) عن أبي أيوب أحمد بن بشير ـ وقيل: بشر ـ بن سعد بن أيوب الطيالسي البصري، عن شباب العصفري، عن هارون بن دينار به.

وأبو أيوب الطيالسي وإن كان دون من رواه عن شباب عن معتمر، ولينه الدارقطني ـ كما في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤)، رقم (١٩٧٨) ـ فإنه قد توبع على إسناده من أوجه كثيرة، فحديثه أولى بأن يكون محفوظاً، وهو علة لرواية أبي نعيم التالي.

(٣) رواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥/ ٢٥٧٥)، رقم (٦٢١٠) عن أحمد بن جعفر بن سلم، عن محمد بن يوسف التركي، ثنا خليفة بن خياط به.

ومحمد بن يوسف التركي: هو أبو جعفر المعروف بابن التركي، مولى بني ضبة؛ قال الخطيب: «كان ثقة، ولم أعلم أنه ذم في الحديث». انظر: «تاريخ بغداد» (٤/ ١٦٥ ـ ١٦٦)، رقم (١٨٣٥).

والراوي عنه؛ أحمد بن جعفر بن سلم: هو أحمد بن جعفر بن محمد بن سلم بن راشد، أبو بكر الختلي (٢٧٨ ـ ٣٦٥هـ)؛ وثقه أحمد بن أبي الفوارس، وقال الخطيب: «كان صالحاً ديناً مكثراً ثقة ثبتاً». =

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» من طريق عبدالخالق بن زيد بن واقد[(١)]، عن أبيه، عن ميمون به[(٢)].

ويتأيد بحديث: **«إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»**[(٣)].

= انظر: «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٩١ ـ ٢٩٢)، رقم (٢٠١٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٨٢ ـ ٨٣)، رقم (٦٦).
فرجال السند كلهم ثقات، لكنه معل بما تقدم من الرواية عن خليفة بن خياط، وبما تقدم عن الأئمة من الكلام على الحديث، ولعل الوهم فيه من الراوي عن خليفة بن خياط، يكون دخل له حديث في حديث. والله أعلم.

(١) هو: الشامي الدمشقي، متروك، منكر الحديث، وقال الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (١/ ١٩١)، رقم (١٣٨): «يروي عن أبيه المعضلات»، واتهمه ابن القيسراني في «أطراف «المجروحين» (٤٨٧).
انظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ١٢٥)، رقم (١٩١٨)، و«الضعفاء» للبخاري (٢٤٩)، وللنسائي (٤٠٠)، والعقيلي (٣/ ١٠٥)، رقم (١٠٨٠)، والدارقطني» (٣٥٥)، «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٧)، رقم (١٩٨)، «المجروحين» (٢/ ١٤٩)، «تاريخ دمشق» (٣٤/ ٩٧ ـ ١٠٠)، رقم (٣٧١٨)، و«اللسان» (٥/ ٧٨ ـ ٧٩)، رقم (٤٥٨٥).

(٢) أخرجه ابن عدي (٥/ ٣٤٦)، رقم (١٥٠١) عن ثقتين عن سليمان بن أيوب صاحب البصري، عن عبدالخالق به، وروى عن البخاري أنه قال: «عبدالخالق بن زيد بن واقد، عن أبيه: منكر الحديث»، وذكر أن البخاري عنى بقوله هذا الحديث، ووافق ابن طاهر القيسراني في «ذخيرة الحفاظ» (٣/ ١٧١١) على الحكم بنكارته.
ويظهر مما تقدم في ترجمة عبدالخالق أن قول ابن عدي من كون البخاري عنى هذا الحديث الخاص غير مؤيد بالبرهان، والظاهر أنه أراد حديثه مطلقاً، وأما هذا الحديث فغير محفوظ عنه، فقد رواه خمسة من الثقات ـ وهم: عبدالله بن الإمام أحمد، وابن أبي خيثمة، وموسى بن هارون الحمال، والحسن بن علي بن شبيب المعمري، وأحمد بن بشير الطيالسي ـ مع اختلاف الطرق إليهم، عن سليمان بن أيوب صاحب البصري، عن هارون بن دينار، عن أبيه.
وحديث الجماعة هذا أولى أن يكون محفوظاً، وقد تنوعت الطرق إليهم، وتقدم أن الأئمة؛ البزار والطبراني وابن قانع وغيرهم، عدوا هذا الحديث من أفراد هارون بن دينار، وهو فحوى كلام أبي حاتم الرازي أيضاً، فلعله وقع تداخل أسانيد في رواية ابن عدي هذه. والله أعلم.

(٣) هو عند البخاري (ح٣٠٦٢، والأحاديث: ٤٢٠٣، ٦٦٠٦)، ومسلم (ح١١١) عن أبي هريرة ﷺ في حديث طويل، وعند ابن حبان (١٠/ ٣٧٧)، رقم (٤٥١٨) عن ابن مسعود ﷺ نحوه مختصراً.

وكذا بحديث: «**إن الله يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم**»(١)

---

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٨/ ١٤٧)، رقم (٨٨٣٤)، والبزار [«كشف الأستار» (١٧٢٢)]، وابن حبان (١٠/ ٣٧٦)، رقم (٤٥١٧) من طريق معمر بن راشد، والطبراني في «الأوسط» (٣/ ١٤٢)، رقم (٢٧٣٧) من طريق أبي قلابة، وأخرجه البزار (١٣/ ١٨٩)، رقم (٦٦٤١) من طريق أبي بكر بن عياش، عن حميد الطويل، ورواه الطبراني في «الأوسط» (٢/ ٢٦٨)، رقم (١٩٤٨)، و«الصغير» (١/ ٩٧)، رقم (١٣٢) ـ ومن طريقه الضياء (٢/ ٣٦٢)، رقم (١٨٦٢ ـ ١٨٦٣) ـ والإسماعيلي في «المعجم» (١/ ٤٠٦)، رقم (٧٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٦٢) من طريق المعلى بن زياد، وخرجه البزار [«كشف الأستار» (٢/ ٢٨٦)، رقم (١٧٢١)] من طريق أبي خزيمة العبدي، والدولابي في «الكنى» (١/ ٢٩٣)، رقم (٥٠٩) من طريقين عن الحسن، ثلاثتهم (الحسن، وأبو قلابة، وحميد الطويل) عن أنس ﷺ مرفوعاً.

وحكم البزار بثقة رجاله، وكذلك الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٥٤٩)، رقم (٩٥٦٤)، وصححه العراقي في «المغني» (١/ ٣٢)، رقم (١٢٢)، (٢/ ٩٣٧)، رقم (٣٤١٨)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (تحت: ١٦٤٩).

وقال الدارقطني في «العلل» (١٢/ ٦٩)، رقم (٢٤٢٧): «هذا الحديث يرويه مالك بن دينار والمعلى بن زياد عن الحسن عن أنس، قاله حماد بن زيد عن معلى، وقيل: عن حماد بن زيد عن أيوب عن الحسن عن أنس ﷺ. ورواه يونس بن عبيد عن الحسن عن عبدالله بن مغفل ﷺ، قاله حماد بن سلمة».

قال الدارقطني: «ولعل الحسن أخذه عنهما. والله أعلم».

وكأنه يصححه على الوجهين، ولم ير إعلال شيء منهما بعنعنة الحسن، كما ذهب إليه غير واحد من المعاصرين في تعليل الحديث، فكيف وقد توبع الحسن فيه من وجهين آخرين. والله أعلم.

قلت: ولم أقف على رواية عبدالله بن مغفل ﷺ، وقد رواه أبو العباس العصمي في «جزئه» (ح٩٢) وأبو الطاهر الذهلي في «جزئه» (ح٣٩) وأحمد (٣٤/ ١٠٤ ـ ١٠٥)، رقم (٢٠٤٥٤) من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان وحميد الطويل وحبيب الشهيد ويونس بن عبيد ـ قال: وآخرين ـ، جميعهم: عن الحسن، عن أبي بكرة ﷺ.

فهذا إسناد آخر للحسن إن كان محفوظاً عنه، ورواية العصمي فيها محمد بن حميد الرازي، ورواية الذهلي فيها موسى بن زكريا ـ وهو التستري ـ، وكلاهما يتهمان في الحديث، وتقدمت تراجمهما، إلا أن رواية الإمام أحمد ليس فيها علة دون حماد بن سلمة، وحماد قد يخلط بين روايات شيوخه إذا جمع بينها في الإسناد، ومن ذكر منهم هنا كلهم ثقات، فلا يضر ذلك إن شاء الله. =

٧٩٠ حديث: «قوتوا طعامكم».

في: «كيلوا»[(١)]

٧٩١ حديث: «القوت لمن يموت كثير».

في: «ارضَ من الدنيا»[(٢)].

٧٩٢ حديث: «قوموا إلى سيدكم».

متفق عليه عن أبي سعيد به مرفوعاً[(٣)].

= والحديث يروى عن الحسن البصري من غير وجه مرسلاً أيضاً.

وله شاهد آخر من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ: أخرجه أبو عبيد القاسم في «فضائل القرآن» (ص٣٢١)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٥/ ٢٧٥)، وأبو علي العنبري في «جزء أحاديث عفان» (٨٠)، وابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (١٥٩/١)، من طريق ثلاثة من الثقات (عفان، وآدم بن أبي إياس، وحجاج بن محمد) عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أبي حرب بن أبي الأسود الديلي، عن أبيه، عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: قال: «نزلت سورة مثل براءة، ثم رفعت، فحفظ منها: «إن الله يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم، ولو أن لابن آدم واديين من مال لابتغى ـ وفي لفظ: لتمنى ـ إليهما ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب»».

قال العراقي في «المغني» (٢/ ٨٩٤)، رقم (٣٢٦٣): «فيه علي بن زيد؛ متكلم فيه»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٥٤٩)، رقم (٩٥٦٦): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، غير علي بن زيد، وفيه ضعف، ويحسن حديثه لشواهده»، ويحتمل أن يكون له أسانيد عند حماد بن سلمة، وكون إسناده بهذا عن أبي موسى ﷺ أغرب، وتوبع على بعض ما سبق منها، قد يؤيد ذلك.

وله من الشواهد عن كعب بن مالك الأنصاري، وعبدالله بن عمرو ﷺ، وعن الحسن وابن كعب بن مالك مرسلاً، والمسندان في أسانيدهما ضعف، والمرسلان رجالهما ثقات، وعلتهما الإرسال، وقد تبينت أسانيدها من وجوه أخر جيدة، وصححها الأئمة كما تقدم. والله تعالى أعلم.

(١) الحديث (٨٦٠). (٢) الحديث (٩٤).

(٣) أخرجه البخاري (ح٣٠٤٣، والأحاديث: ٣٨٠٤، ٤١٢١، ٦٢٦٢)، ومسلم (١٧٦٨/٦٤) في حديث تحكيم بني قريظة، والسيد المذكور هو سعد بن معاذ الأوسي الأنصاري ﷺ، وكان هو المحكَّم في بني قريظة لحلف بينهم، وكان مجيئه هذا إلى حصن قريظة للحكم فيهم. والله أعلم.

٧٩٣ حديث: «قيدها وتوكل».

في: «اعقلها»[١]

٧٩٤ حديث: «قيدوا العلم بالكتاب».

في: «استعن بيمينك»[٢].

٧٩٥ حديث: «قيلوا فإن الشياطين لا تقيل».

في: «استعينوا بطعام السحر»[٣].

(١) الحديث (١٣٠).

(٢) الحديث (١٠١).

(٣) الحديث (١٠٣).

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**، لأبي عبدالله الحسين بن إبراهيم الجورقاني، تحقيق وتعليق: الدكتور عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، دار، ط٤، ١٤٢٢.

٢ ـ **الإبانة الكبرى**، لابن بطة، لأبي عبدالله عبيد الله بن محمد العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة، تحقيق: رضا معطي وعثمان الأثيوبي ويوسف الوابل، دار الراية.

٣ ـ **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، لأبي العباس أحمد بن أبي بكر بن البوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، ط١، ١٤٢٠.

٤ ـ **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط١، ١٤١٥.

٥ ـ **إتقان ما يحسن إيراده**، للنجم الغزي.

٦ ـ **آثار البلاد وأخبار العباد**، لزكريا بن محمد بن محمود القزويني، دار صادر.

٧ ـ **الآثار المروية في الأطعمة**، لابن بشكوال.

٨ ـ **أجزاء أبي علي بن شاذان**، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم.

٩ ـ **أجوبة الحافظ ابن حجر على أسئلة بعض تلاميذه**، تحقيق: عبدالرحيم القشقري، مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤٢٤.

١٠ ـ **أجوبة الحافظ ابن حجر**، مجموع القسطلاني.

١١ ـ **الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية**، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراية، ط١، ١٤١٨.

١٢ ـ **الآحاد والمثاني**، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، ط١، ١٤١١.

١٣ ـ **أحاديث الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى)**، لقاضي المارستان محمد بن عبدالباقي بن محمد الأنصاري، ت: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ.
١٤ ـ **أحاديث القصاص**، لأبي العَباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٨.
١٥ ـ **الأحاديث المختارة**، للضياء المقدسي، تحقيق: عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، ط٣، ٢٠٠٠م.
١٦ ـ **الإحاطة في أخبار غرناطة**، لأبي عبدالله أحمد بن عبدالله الغرناطي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤.
١٧ ـ **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨.
١٨ ـ **الأحكام الشرعية الكبرى**، لعبدالحق الإشبيلي، ت: حسين عكاشة، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ١٤٢٢.
١٩ ـ **أحكام القرآن**، لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥.
٢٠ ـ **أحكام القرآن**، لإسماعيل بن إسحاق القاضي الجهضمي.
٢١ ـ **أحكام القرآن**، لأبي بكر بن العربي محمد بن عبدالله المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، تحقيق: الحديد.
٢٢ ـ **أحكام القرآن**، للقرطبي، تحقيق: هشام البخاري، عالم الكتب، ١٤٢٣.
٢٣ ـ **الأحكام الوسطى**، لعبدالحق الإشبيلي، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٢٤ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة.
٢٥ ـ **أحوال الرجال**، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البَستوي، حديث اكادمي.
٢٦ ـ **إحياء علوم الدين**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، دار المعرفة.
٢٧ ـ **أخبار القضاة**، لأبي بكر الضبي الملقب ب«وكيع»، حققه: عبدالعزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى بشارع محمد علي بمصر، ط١، ١٣٦٦.

٢٨ ـ **أخبار مكة**، لمحمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي، ت: د. عبدالملك عبدالله دهيش، دار خضر ـ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ.

٢٩ ـ **اختصار علوم الحديث = الباعث الحثيث**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، ط٢.

٣٠ ـ **اختلاف الحديث**، للشافعي، دار المعرفة، ١٤١٠.

٣١ ـ **أخلاق العلماء**، لأبي بكر محمد بن الحسين لآجُرِّيُّ، تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ـ السعودية.

٣٢ ـ **أخلاق النبي ﷺ وآدابه**، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: د. السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٣ ـ **أخلاق أهل القرآن**، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيُّ، حققه وخرج أحاديثه: الشيخ محمد عمرو عبداللطيف، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤.

٣٤ ـ **الإخوان**، لأبي بكر عبدالله بن محمد المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٩.

٣٥ ـ **أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب**، لأبي الخطاب عمر بن حسن الأندلسي الشهير بابن دحية الكلبي، تحقيق: محمد زهير الشاويش، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٩.

٣٦ ـ **آداب الشافعي ومناقبه**، لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: عبدالغني عبدالخالق، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤.

٣٧ ـ **الآداب الشرعية**، لعبدالله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٩.

٣٨ ـ **آداب الصحبة**، لأبي عبدالرحمن محمد بن الحسين السلمي، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة، ط١، ١٤١٠.

٣٩ ـ **الآداب للبيهقي**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، علق عليه: أبو عبدالله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٨.

٤٠ ـ **أدب الإملاء والاستملاء**، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠١.

٤١ ـ **أدب الكاتب**، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

٤٢ ـ **الأدب المفرد**، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٠٩.

٤٣ ـ **الأذكار**، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، دار الفكر، ١٤١٤.

٤٤ ـ **الأربعون النووية**، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، عُنِيَ بِهِ: قصي محمد نورس الحلاق وأنور بن أبي بكر الشيخي، دار المنهاج، ط١، ١٤٣٠.

٤٥ ـ **الأربعون على مذهب المتحققين من الصوفية**، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٤.

٤٦ ـ **الأربعون في شيوخ الصوفية**، لأبي سعد أحمد بن محمد الماليني، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٧.

٤٧ ـ **الأربعين في الجهاد والمجاهدين**، لأبي الفرج محمد بن عبدالرحمن المقرئ، تحقيق: بدر عبدالله البدر، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٣.

٤٨ ـ **ارتياح الأكباد بأرباح فقد الأولاد**، للسخاوي، مخطوط من الظاهرية مصور من معهد المخطوطات بالكويت برقم (٧٧٨٨). خطية.

٤٩ ـ **إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني**، لأبي الطيب نايف بن صلاح المنصوري، راجعه ولخص أحكامه وقدم له: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، دار الكيان.

٥٠ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، لأبي يعلى خليل بن عبدالله الخليلي، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩.

٥١ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، لمحمد ناصر الدين، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥.

٥٢ ـ **الازدهار في ما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار**، لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي.

٥٣ ـ **أساس البلاغة**، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩.

٥٤ ـ **الأسامي والكنى**، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، رواية: ابنه صالح، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، ط١، ١٤٠٦.

٥٥ ـ **الاستذكار**، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١.

٥٦ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، ط١، ١٤١٢.

٥٧ ـ **أسد الغابة**، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد ابن الأثير، دار الفكر، ١٤٠٩.

٥٨ ـ **الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة**، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤١٧.

٥٩ ـ **الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث**، لأبي بكر أحمد بن هارون البرديجي، تحقيق: عبده علي كوشك، دار المأمون للتراث، ١٤١٠.

٦٠ ـ **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**، لأبي عبدالرحمن محمد بن محمد درويش الحوت، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨.

٦١ ـ **الأشباه والنظائر**، لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١.

٦٢ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن بن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر.

٦٣ ـ **اصطناع المعروف**، لأبي بكر عبدالله بن محمد المعروف بابن أبي الدنيا، دراسة وتحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٢.

٦٤ ـ **إصلاح المال**، لأبي بكر عبدالله بن محمد المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٤.

٦٥ ـ **إصلاح المنطق**، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣.

٦٦ ـ **أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ**، للإمام الدارقطني، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩.

٦٧ ـ **إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن بن حجر العسقلاني، دار ابن كثير.

٦٨ ـ **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٤٠١.

٦٩ ـ **اعتلال القلوب**، للخرائطي، لأبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي السامري، تحقيق: حمدي الدمرداش، نزار مصطفى الباز، ط٢، ١٤٢١.

٧٠ ـ **الأعلام**، لخير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٧١ ـ **إغاثة اللهفان**، لابن قيم الجوزية، ت: محمد عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٧٢ ـ **الاغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط**، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي، تحقيق: علي حسن علي عبدالحميد، الوكالة العربية.

٧٣ ـ **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، لأبي الفتح محمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية.

٧٤ ـ **اقتضاء الصراط المستقيم**، لابن تيمية، ت: محمد حامد الفقي، ط٢، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٦٩هـ.

٧٥ ـ **إكمال الأعلام بتثليث الكلام**، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله، ابن مالك الجياني، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٤.

٧٦ ـ **إكمال المعلم شرح صحيح مسلم**، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي.

٧٧ ـ **إكمال تهذيب الكمال**، لمغلطاي بن قليج بن عبدالله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبدالله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبدالرحمن عادل بن محمد ـ أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٧٨ ـ **الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال**، لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني الدمشقي، تحقيق: الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي.

٧٩ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، لأبي نصر علي بن هبة الله بن ماكولا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١.

٨٠ ـ **الإلزامات والتتبع للدارقطني**، للدارقطني، عبدالرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٥.

٨١ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، للقاضي عياض اليحصبي، ت: السيد أحمد صقر، دار التراث/ المكتبة العتيقة ـ القاهرة/ تونس، ط١، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٧٠م.

٨٢ ـ **الإلمام بأحاديث الأحكام**، لأبي الفتح محمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، دار المعراج الدولية، ط٢، ١٤٢٣.

٨٣ ـ **الأم**، لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، ١٤١٠.

٨٤ ـ **الأمالي = شذور الأمالي = النوادر**، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبدالجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤.

٨٥ ـ **أمالي ابن بشران**، لأبي القاسم عبدالملك بن محمد بن بشْران البغدادي، ضبط نصه: أبو عبدالرحمن عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، ط١، ١٤١٨.

٨٦ ـ **الأمالي الخميسية**، للشجري، ليحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) الشجري، ترتيب: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢.

٨٧ ـ **أمالي أبي طاهر المخلص**، لمحمد بن عبدالرحمن البغدادي المخَلِّص، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الأسلامية، ط١، ١٤٢٥.

٨٨ ـ **أمالي المحاملي**، لأبي عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي، رواية ابن يحيى البيع، تحقيق: د. إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية ودار ابن القيم، ط١، ١٤١٢.

٨٩ ـ **أمالي محمد بن إبراهيم بن جعفر الجرجاني**، مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم.

٩٠ ـ **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، لابن دقيق العيد، تحقيق: سعد بن عبدالله آل حميد، ط: دار المحقق للنشر والتوزيع.

٩١ ـ **أمثال الحديث المروية عن النبي ﷺ**، لأبي محمد الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي، تحقيق: أحمد عبدالفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٩.

٩٢ ـ **الأمثال في الحديث النبوي**، لأبي محمد عبدالله بن محمد المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: د. عبدالعلي عبدالحميد حامد، الدار السلفية ط٢، ١٤٠٨.

٩٣ ـ **الأمثال**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، ت: د. عبدالمجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٩٤ ـ **الأموال**، لابن زنجويه، لأبي أحمد حميد بن مخلد الخرساني المعروف بابن زنجويه، تحقيق: د. شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٦.

٩٥ ـ **الأموال**، لأبي عُبيد القاسم بن سلّام الهروي البغدادي، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر.

٩٦ ـ **إنباء الغمر بأبناء العمر**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٨٩.

٩٧ ـ **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، المكتبة العنصرية، ط١، ١٤٢٤.

٩٨ ـ **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة** ﷺ، لابن عبدالبر، دار الكتب العلمية.

٩٩ ـ **أنساب الأشراف**، لأحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، ط١، ١٤١٧.

١٠٠ ـ **الأنساب المتفقة في الخط المتماثله في النقط والضبط**، لأبي الفضل محمد بن طاهر الشيباني، المعروف بابن القيسراني، تحقيق، دي يونج، طبعة: ليدن: بريل، ١٢٨٢.

١٠١ ـ **الأنساب**، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني المروزي، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢.

١٠٢ ـ **الأوائل**، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن مخلد الشيباني، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.

١٠٣ ـ **الأوائل**، لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، ط: دار البشير، طنطا، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٠٤ ـ **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: أبي حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، ط١، ١٤٠٥.

١٠٥ ـ **الأولياء**، لابن أبي الدنيا، ت: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط١، ١٤١٣ هـ.

١٠٦ ـ **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، لإسماعيل بن محمد أمين، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي.

١٠٧ ـ **الإيمان**، لابن منده محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ.

١٠٨ ـ **بحر الدم**، لابن المبرد، تحقيق: روحية السويفي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣.

١٠٩ ـ **البحر الزخار = مسند البزار**، لأبي بكر البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٩.

١١٠ ـ **بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار**، لأبي بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي، ت: محمد حسن ـ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩م.

١١١ ـ **بحر المذهب**، لأبي المحاسن عبدالواحد بن إسماعيل الروياني (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: أحمد عز وعناية، ط: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

١١٢ ـ **البخلاء**، للخطيب البغدادي، عناية: بسام عبدالوهاب الجابي، الجفان والجابي ودار ابن حزم، ط١، ١٤٢١.

١١٣ ـ **بدائع الصنائع**، لأبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ.

١١٤ ـ **البداية والنهاية**، لابن كثير الدمشقي، ت: بإشراف د. عبدالله التركي، دار هجر، ط١.

١١٥ ـ **البدر الطالع**، للشوكاني، حققه حسين بن عبدالله العمري، دار الفكر، ط١، ١٤١٩.

١١٦ ـ **البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير**، لابن الملقن، ت: مصطفى أبو الغيط وزملائه، دار الهجرة للنشر والتوزيع ـ الرياض، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

١١٧ ـ **البر والصلة**، للحسين المروزي، تحقيق: محمد سعيد بخاري، دار الوطن، ط١، ١٤١٩.

١١٨ ـ **البعث والنشور**، للبيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٨.

١١٩ ـ **بغية الباحث بزوائد مسند الحارث**، للهيثمي، ت: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ ـ ١٩٩٢.

١٢٠ ـ **بغية الطلب في تاريخ حلب**، لابن العديم الحلبي، ت: د. سهيل زكار، دار الفكر.

١٢١ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية.

١٢٢ ـ **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار سعد الدين، ط١، ١٤٢١.

١٢٣ ـ **بيان الوهم والإيهام**، لابن القطان الفاسي، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، ط١، ١٤١٨.

١٢٤ ـ **تاج العروس**، للمرتضى الزبيدي، دار الهداية، ١٣٨٥.

١٢٥ ـ **تاريخ ابن محرز = تاريخ ابن معين**، لابن معين (رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز)، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، ط١، ١٤٠٥.

١٢٦ ـ **تاريخ ابن معين ـ رواية عباس الدوري**، ت: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ ـ ١٩٧٩.

١٢٧ ـ **تاريخ ابن معين ـ رواية عثمان بن سعيد الدارمي**، ت: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون، دمشق.

١٢٨ ـ **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، عبدالرحمن بن المشهور بأبي زرعة الدمشقي، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية.

١٢٩ ـ **تاريخ أسماء الثقات**، لابن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، السلفية، ط١، ١٤٠٤.

١٣٠ ـ **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**، لابن شاهين، تحقيق: د. عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، ط١، ١٤٠٩.

١٣١ ـ **تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان**، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠.

١٣٢ ـ **تاريخ الأدب العربي**، لبروكلمان.

١٣٣ ـ **تاريخ الإسلام**، للذهبي، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧.

١٣٤ ـ **تاريخ الأمم والملوك**، للطبري، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧.

١٣٥ ـ **التاريخ الأوسط**، للبخاري، تحقيق: تيسير بن سعد، الرشد، ط١، ١٤٢٦.

١٣٦ ـ **تاريخ الخلفاء**، لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤٢٥.

١٣٧ ـ **تاريخ الرقة**، لأبي علي محمد بن سعيد القشيري، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر، ط١، ١٤١٩.

١٣٨ ـ **التاريخ الصغير ـ وهو الأوسط ـ**، للبخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦.

١٣٩ ـ **تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس**، لأبي الوليد الأزدي، تحقيق: عزت العطار الحسيني، مطبعة المدني، ١٤٠٨.

١٤٠ ـ **التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة**، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٧.

١٤١ ـ **التاريخ الكبير**، للبخاري، دار الكتب العلمية، مصورة عن النسخة الهندية.

١٤٢ ـ **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت. ٢ ـ تحقيق بشار عواد، ط: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٤٣ ـ **تاريخ جرجان**، لحمزة بن يوسف السهمي، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠١.

١٤٤ ـ **تاريخ خليفة بن خياط العصفري**، ت: د. أكرم ضياء العمري، دار القلم، مؤسسة الرسالة ـ دمشق، بيروت، ط٢، ١٣٩٧ هـ.

١٤٥ ـ **تاريخ داريا**، لعبدالجبار الخولاني المعروف بابن مهنا، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة البرقي، ١٣٦٩.

١٤٦ ـ **تاريخ دمشق**، لابن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، ط١، ١٤١٨.

١٤٧ ـ **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، لابن زبر الربعي، تحقيق: عبدالله الحمد، العاصمة، ١٤١٠.

١٤٨ ـ **تاريخ واسط**، لأبي الحسن أسلم بن سهل الرزّاز، تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٦.

١٤٩ ـ **تالي تلخيص المتشابه**، للخطيب البغدادي، تحقيق: مشهور سلمان وأحمد الشقيرات، الصميعي، ط١، ١٤١٧.

١٥٠ ـ **تأويل مختلف الحديث**، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، ١٣٩٣.

١٥١ ـ **تبصير المنتبه**، لابن حجر، تحقيق: محمد النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

١٥٢ ـ **تبيين العجب بما ورد في فضل رجب**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبي أسماء إبراهيم بن إسماعيل آل عصر.

١٥٣ ـ **التبيين لأسماء المدلسين**، لأبي الوفا إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي، تحقيق: يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦.

١٥٤ ـ **كتاب الإمامة والرد على الرافضة**، لأبي نعيم الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٥٥ ـ **تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة = المعجم المفهرس**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد شكور المياديني، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٨.

١٥٦ ـ **التحبير في المعجم الكبير**، لأبي سعد السمعاني، تحقيق: منيرة ناجي، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، ط١، ١٣٩٥.

١٥٧ ـ **تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد**، للألباني، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط ٤.

١٥٨ ـ **تحريم النرد والشطرنج والملاهي**، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، ت: محمد سعيد عمر إدريس.

١٥٩ ـ **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، لأبي العلا محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية.

١٦٠ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، للمزي، ت: عبدالصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٦١ ـ **تحفة التحصيل**، لأبي زرعة العراقي، تحقيق: عبدالله نوارة، الرشد، ١٩٩٩.

١٦٢ ـ **تحفة الحبيب على شرح الخطيب (البجيرمي على الخطيب)**، لسليمان بن محمد البجيرمي الشافعي، دار الكتب العلمية، ١٤١٧.

١٦٣ ـ **تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب**، لابن كثير، تحقيق: عبدالغني الكبيسي، دار حراء، ١٤٠٦.

١٦٤ ـ **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**، للسخاوي، بعناية: أسعد الحسيني، ١٣٩٩.

١٦٥ ـ **تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج**، لابن الملقن، ت: عبدالله بن سعاف اللحياني، دار حراء بمكة المكرمة.

١٦٦ ـ **التحقيق في أحاديث الخلاف**، لابن الجوزي، تحقيق: مسعد عبدالحميد السعدني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥.

١٦٧ ـ **تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق**، لأبي الحسن الربعي، للشيخ الألباني، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة: الأولى للطبعة الجديدة ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٦٨ ـ **تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق**، لأبي الحسن علي بن محمد الربعي، للألباني، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٠.

١٦٩ ـ **تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٥.

١٧٠ ـ **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الكشاف**، للزيلعي، تحقيق: عبدالله السعد، دار ابن خزيمة، ط١، ١٤١٤.

١٧١ ـ **تخريج العقيدة الطحاوية**، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤١٤.

١٧٢ ـ **تدريب الراوي**، للسيوطي، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، مكتبة الرياض الحديثة.

١٧٣ ـ **تدليس الشيوخ الضعفاء**، تأليف: عبدالعزيز بن صالح اللحيدان، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض.

١٧٤ ـ **التدوين في أخبار قزوين**، تحقيق: عزيزالله العطاري، الكتب العلمية، ١٩٨٧.
١٧٥ ـ **تذكرة الحفاظ**، لأبي الفضل محمد بن المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الصميعي، ط١، ١٤١٥.
١٧٦ ـ **تذكرة الحفاظ**، للذهبي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩.
١٧٧ ـ **تذكرة الموضوعات**، لمحمد طاهر بن علي الفَتَّنِي، إدارة الطباعة المنيرية، ط١، ١٣٤٣.
١٧٨ ـ **التذكرة في الأحاديث المشتهرة**، لأبي عبدالله الزركشي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦.
١٧٩ ـ **تذهيب تهذيب الكمال**، للذهبي، ت: غنيم عباس ومجدي السيد، الفاروق الحديثة ـ مصر، ط١، ١٤٢٥هـ.
١٨٠ ـ **ترتيب الأمالي الخميسية**، للشجري، ترتيب: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢.
١٨١ ـ **ترتيب المدارك**، للقاضي عياض، تحقيق: محمد بن تاويت، ط٢، ١٤٠٣.
١٨٢ ـ **ترتيب علل الترمذي الكبير**، لأبي عيسى الترمذي، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.
١٨٣ ـ **الترغيب في فضائل الأعمال**، لابن شاهين، تحقيق: صالح أحمد الوعيل، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٥.
١٨٤ ـ **الترغيب والترهيب**، لأبي القاسم الأصبهاني، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الحديث، ط١، ١٤١٤.
١٨٥ ـ **الترغيب والترهيب**، للمنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧.
١٨٦ ـ **تسمية الشيوخ**، للنسائي، تحقيق: حاتم العوني، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٣.
١٨٧ ـ **تصحيفات المحدثين**، لأبي أحمد العسكري، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٠٢.

١٨٨ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ت: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.
١٨٩ ـ **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي: تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء، ط١، ١٤٠٦.
١٩٠ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، لابن حجر، تحقيق: أحمد علي المباركي، ط٣، ١٤٢٢.
١٩١ ـ **تعظيم قدر الصلاة**، لمحمد بن نصر المروزي، تحقيق: عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٦.
١٩٢ ـ **التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان**، للألباني، دار با وزير للنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤٢٤ هـ.
١٩٣ ـ **تعليقات الدارقطني على المجروحين**، لابن حبان، للدارقطني، خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة، ط١، ١٤١٤.
١٩٤ ـ **تغليق التعليق**، لابن حجر، تحقيق: سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي ودرا عمار، ط١، ١٤٠٥.
١٩٥ ـ **تفسير ابن أبي حاتم**، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية.
١٩٦ ـ **تفسير البغوي = معالم التنزيل في تفسير القرآن**، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٠.
١٩٧ ـ **تفسير السمعاني**، لأبي منظور منصور بن محمد السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، ط١، ١٤١٨.
١٩٨ ـ **تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن**، لأبي جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠.
١٩٩ ـ **تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير، تحقيق: سامي سلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠.
٢٠٠ ـ **تفسير القرطبي**، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤.
٢٠١ ـ **التفسير الوسيط**، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض ود. أحمد محمد صيرة ود. أحمد عبدالغني الجمل ود. عبدالرحمن عويس، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥.

٢٠٢ ـ **تفسير سفيان بن سعيد الثوري**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٢٠٣ ـ **تفسير سهل بن عبدالله التستري**، جمع: أبي بكر محمد البلدي، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى ـ ١٤٢٣هـ.

٢٠٤ ـ **تفسير عبدالرزاق**، أبو بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، دار الكتب العلمية، تحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩.

٢٠٥ ـ **تقريب التهذيب**، لابن حجر، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، ط٤، ١٤١٨.

٢٠٦ ـ **تقييد العلم**، للخطيب البغدادي، دار إحياء السنة النبوية ـ بيروت.

٢٠٧ ـ **التقييد والإيضاح**، لأبي الفضل العراقي، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، ط١، ١٣٩٨.

٢٠٨ ـ **التقييد**، لابن نقطة، دار الحديث، ١٤٠٧.

٢٠٩ ـ **تكملة الإكمال**، لابن نقطة، تحقيق: عبدالقيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٠.

٢١٠ ـ **التلخيص الحبير**، لابن حجر، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩. ٢ ـ طبعة دار قرطبة.

٢١١ ـ **تلخيص المتشابه**، للخطيب البغدادي، تحقيق: سكينة الشهابي، طلاس، ط١، ١٩٨٥.

٢١٢ ـ **تلخيص تاريخ نيسابور**، للحاكم، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري. الناشر: كتابخانة ابن سينا ـ طهران، عرّبه عن الفرسية: د/ بهمن كريمي ـ طهران.

٢١٣ ـ **تلخيص كتاب الموضوعات**، لابن الجوزي، للذهبي، تحقيق: تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩.

٢١٤ ـ **تلقيح فهوم أهل الأثر**، لابن الجوزي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت، ط١، ١٩٩٧.

٢١٥ ـ **التماس السعد في الوفاء بالوعد**، لأبي الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق: عبدالله بن عبدالواحد الخميس، ط: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢١٦ ـ **التمهيد**، لابن عبدالبر، تحقيق: جماعة من الباحثين، مؤسسة قرطبة.
٢١٧ ـ **تمييز الطيب من الخبيث**، لابن الديبع الشيباني، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥.
٢١٨ ـ **التمييز**، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ.
٢١٩ ـ **تنبيه الهاجد**، لأبي إسحاق الحويني حجازي محمد شريف، دار المحجة.
٢٢٠ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة**، لابن عرَّاق الكناني، حققه: عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله الغماري، دار الكتب العلمية.
٢٢١ ـ **تنقيح التحقيق**، لابن عبدالهادي، تحقيق: سامي محمد جاد الله وعبدالعزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٨.
٢٢٢ ـ **تنقيح كتاب التحقيق في أحاديث التعليق**، للذهبي، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبدالحي عجيب، ١٤٢١.
٢٢٣ ـ **التنكيل**، للمعلمي، تحقيق: الألباني، مكتبة المعارف، ط٢، ١٤٢٦.
٢٢٤ ـ **التهجد وقيام الليل**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مصلح الحارثي، الرشد، ط١، ١٩٩٨.
٢٢٥ ـ **تهذيب الآثار (الجزء المفقود)**، تحقيق: علي رضا، دار المأمون، ١٤١٦.
٢٢٦ ـ **تهذيب الآثار**، للطبري، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني.
٢٢٧ ـ **تهذيب الأسماء واللغات**، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية.
٢٢٨ ـ **تهذيب التهذيب**، لابن حجر، دار الفكر، ط١، ١٤٠٤.
٢٢٩ ـ **تهذيب السنن**، لابن القيم = مختصر سنن أبي داود.
٢٣٠ ـ **تهذيب الكمال**، للمزي، تحقيق: بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠.
٢٣١ ـ **تهذيب اللغة**، للأزهري، تحقيق: عبدالسلام هارون، المؤسسة المصرية، ١٣٨٤.
٢٣٢ ـ **تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام**، لأبي نصر علي بن هبة الله بن ماكولا، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠.
٢٣٣ ـ **التواضع والخمول**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٩.

٢٣٤ ـ **توضيح المشتبه**، لابن ناصر الدين الدمشقي، ت: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
٢٣٥ ـ **تيسير العزيز الحميد**، للشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، دار الصميعي.
٢٣٦ ـ **التيسير بشرح الجامع الصغير**، لعبدالرؤوف المناوي، مكتبة الإمام الشافعي ـ الرياض، ط٣، ١٤٠٨ هـ.
٢٣٧ ـ **التيسير بشرح الجامع الصغير**، للمناوي، مكتبة الإمام الشافعي، ط٣، ١٤٠٨.
٢٣٨ ـ **الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم**.
٢٣٩ ـ **الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم**، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهب، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٢.
٢٤٠ ـ **الثقات**، لابن حبان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٩٣.
٢٤١ ـ **ثلاثة مجالس من أمالي ابن مردويه**، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار علوم الحديث، ط١، ١٤١٠.
٢٤٢ ـ **الثمر المستطاب**، للألباني، غراس للنشر والتوزيع، ط١.
٢٤٣ ـ **ثواب قضاء حوائج الأخوان وما جاء في إغاثة اللهفان**، لأبي الغنائم محمد بن علي النَّرْسِي، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٤.
٢٤٤ ـ **جامع الأصول**، للمبارك بن الأثير، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني والفلاح والبيان، ط١.
٢٤٥ ـ **جامع البيان**، للطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤.
٢٤٦ ـ **جامع التحصيل**، للعلائي، تحقيق: حمدي السلفي، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٧.
٢٤٧ ـ **الجامع الصغير من حديث البشير النذير**، للسيوطي.
٢٤٨ ـ **جامع العلوم والحكم**، لابن رجب، المعرفة، ط١، ١٤٠٨.
٢٤٩ ـ **الجامع الكبير = جمع الجوامع**، للسيوطي.
٢٥٠ ـ **جامع بيان العلم وفضله**، لابن عبدالبر، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، الريان وابن حزم، ط١، ١٤٢٤.

٢٥١ ـ **الجامع في الحديث**، لابن وهب، تحقيق: مصطفى حسن، دار ابن الجوزي، ١٩٩٦.

٢٥٢ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، ١٤٠٣.

٢٥٣ ـ **الجامع**، لمعمر بن أبي عمرو راشد الأزدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، ط٢، ١٤٠٣.

٢٥٤ ـ **الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث**، لأحمد بن عبدالكريم الغزي، تحقيق: فواز زمرلي، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٨.

٢٥٥ ـ **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم الرازي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١.

٢٥٦ ـ **جز من أحاديث أبي الشيخ الأصبهاني ـ رواية ابن فورك.**

٢٥٧ ـ **جزء ابن الغطريف**، لمحمد بن أحمد بن الغطريف، ت: د. عامر حسن صبري، البشائر، ط١، ١٤١٧ هـ.

٢٥٨ ـ **جزء أبي الطاهر محمد بن أحمد بن عبدالله الذهلي**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦.

٢٥٩ ـ **جزء أبي العباس العصمي**، لأبي العباس رافع بن عُصْم بن العباس بن أحمد العصمي، تحقيق: جاسم بن محمد بن حمود الفجي، مكتبة أهل الأثر، ط٢، ٢٠٠٥.

٢٦٠ ـ **جزء أبي عروبة برواية الأنطاكي**، لأبي عروبة الحسين بن محمد الحرَّاني، تحقيق: د. عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، مكتبة الرشد.

٢٦١ ـ **جزء القاسم بن موسى الأشيب**، للقاسم الأشيب، مخطوط بالظاهرية تم نشره على «جوامع الكلم».

٢٦٢ ـ **جزء حديث أبي بكر محمد بن العباس بن نجيح البزاز**، مخطوط نشر ببرنامج الشاملة.

٢٦٣ ـ **جزء حديث أحمد بن سليمان بن حذلم**، مخطوط بالظاهرية تم نشره على «جوامع الكلم».

٢٦٤ ـ **جزء حديث علي بن عمر الحربي السكري**، مخطوط بالظاهرية تم نشره على «جوامع الكلم».

٢٦٥ ـ **جزء حديثي**، لابن المقرئ، ضمن جمهرة الأجزاء الحديثية، اعتناء وتخريج: محمد زياد عمر تكلة، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢١.

٢٦٦ ـ **جزء رفع اليدين في الصلاة**، لمحمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبدالله، تحقيق: أحمد الشريف، دار الأرقم، ط١، ١٤٠٤.

٢٦٧ ـ **جزء في مجلس من فوائد الليث بن سعد**، لأبي الفتح بن أبي الفوارس.

٢٦٨ ـ **جزء فيه حديثان**، لأبي معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري، تحقيق: جمال عزون، مؤسسة الريان، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٦٩ ـ **جزء من حديث أبي الحسن محمد بن طلحة النعالي**.

٢٧٠ ـ **جزء من حديث أبي الشيخ الأصبهاني**. برنامج جوامع الكلم.

٢٧١ ـ **جزء من حديث أبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي**.

٢٧٢ ـ **جزء من حديث محمد بن يحيى الذهلي** (مطبوع ضمن مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية).

٢٧٣ ـ **جزء منتقى من حديث أبي القاسم الطبراني**، لأبي بكر بن مردوية.

٢٧٤ ـ **جزء بيبي بنت عبدالصمد الهروية الهرثمية**، لابن أبي شريح، ت: عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ـ الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٦.

٢٧٥ ـ **الجعديات**، لأبي القاسم البغوي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، ط١، ١٤١٠.

٢٧٦ ـ **جلاء الأفهام**، لابن القيم، ت: شعيب وعبدالقادر الأرناؤوطين، دار العروبة، الكويت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٢٧٧ ـ **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**، للمعافى بن زكريا الموصلي النهرواني، ت: عبدالكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ.

٢٧٨ ـ **جمع الوسائل في شرح الشمائل**، لملا علي بن سلطان القاري الهروي، المطبعة الشرفية ـ مصر.

٢٧٩ ـ **الجمعة وفضلها**، لأبي بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي، ت: سمير بن أمين الزهيري، دار عمار، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٨٠ ـ **جمهرة الأمثال**، لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، دار الفكر، ط٢، ١٩٨٨.

٢٨١ ـ **جمهرة اللغة**، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧.

٢٨٢ ـ **جمهرة أنساب العرب**، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣.

٢٨٣ ـ **الجوع**، لأبي بكر ابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، ط.١

٢٨٤ ـ **حادي الأرواح**، لابن القيم، مطبعة المدني، القاهرة.

٢٨٥ ـ **الحاوي للفتاوى**، للسيوطي، تحقيق: عبداللطيف حسن، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١.

٢٨٦ ـ **الحجة في بيان المحجة**، لقوام السنة الأصبهاني، ت: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية ـ الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ.

٢٨٧ ـ **حديث أبي الفضل الزهري**، تحقيق: حسن البلوط، أضواء السلف، ط١، ١٤١٨.

٢٨٨ ـ **حديث سفيان بن سعيد الثوري**، لسفيان بن سعيد الثوري، رواية: السري بن يحيى، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٤م.

٢٨٩ ـ **حديث هشام بن عمار**، لابن الزفتي.

٢٩٠ ـ **حسن المحاضرة**، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٨٧.

٢٩١ ـ **الحلة السيراء**، محمد بن عبدالله بن أبي بكر ابن الآبار القضاعي البلنسي، تحقيق: د. حسين مؤنس، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٥م.

٢٩٢ ـ **حلية الأولياء**، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، ط٤، ١٤٠٥.

٢٩٣ ـ **حياة الأنبياء صلوات الله عليهم بعد وفاتهم**، لأبي بكر البيهقي، ت: د. أحمد بن عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٩٤ ـ **خلاصة البدر المُنير**، لأبي حفص عمر بن علي ابن الملقن، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٠.

٢٩٥ ـ **خلق أفعال العباد**، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، دار المعارف.

٢٩٦ ـ **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، لابن حجر، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني، دار المعرفة.

٢٩٧ ـ **الدرة الثمينة في أخبار المدينة**، لمحب الدين أبو عبدالله محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار (٥٧٨ ـ ٦٤٣هـ)، المحقق: حسين محمد علي شكري، ط: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

٢٩٨ ـ **الدرر الكامنة**، لابن حجر، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢.

٢٩٩ ـ **الدرر المنتثرة**، للسيوطي، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، مطابع جامعة الملك سعود، ط١، ١٤٠٦.

٣٠٠ ـ **الدعاء**، لمحمد بن فضيل الضبي (ت:١٩٥هـ)، المحقق: د عبدالعزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٠١ ـ **الدعاء**، للطبراني، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣.

٣٠٢ ـ **الدعوات الكبير**، للبيهقي، تحقيق: بدر البدر، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ١٤١٤.

٣٠٣ ـ **دلائل الإعجاز**، لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: د. محمد التنجي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٥م.

٣٠٤ ـ **دلائل النبوة**، لأبي القاسم إسما عيل بن محمد الملقب بقوام السنة، تحقيق: محمد محمد الحداد، دار طيبة، ط١، ١٤٠٩.

٣٠٥ ـ **دلائل النبوة**، لأبي نعيم، تحقيق: محمد رواس وعبدالبر عباس، النفائس، ط٢، ١٤٠٦.

٣٠٦ ـ **دلائل النبوة**، للبيهقي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨.

٣٠٧ ـ **الدلائل في غريب الحديث**، للقاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق: محمد القناص، العبيكان، ط١، ١٤٢٢.

٣٠٨ ـ **الديباج المذهب**، لابن فرحون، تحقيق: محمد أبو النور، دار التراث.

٣٠٩ ـ **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**، لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبي اسحق الحويني الأثري، دار ابن عفان.

٣١٠ ـ **ديوان الضعفاء**، للذهبي، تحقيق: حماد الأنصاري، مطبعة النهضة الحديثة، ١٣٨٧.

٣١١ ـ **ديوان المعاني**، لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن العسكري، دار الجيل.

٣١٢ ـ **ديوان طرفة بن العبد**، بعناية: عبدالرحمن المصطاوي، المعرفة، ط١، ١٤٢٤.
٣١٣ ـ **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، تحقيق: حمدو طمّاس، الناشر: دار المعرفة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
٣١٤ ـ **ذخيرة الحفاظ**، لأبي الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني، تحقيق: د. عبدالرحمن الفريوائي، دار السلف، ط١، ١٤١٦.
٣١٥ ـ **الذرية الطاهرة النبوية**، لأبي بِشْر محمد بن أحمد الدولابي، تحقيق: سعد المبارك الحسن، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٧.
٣١٦ ـ **ذكر أخبار أصبهان**، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠.
٣١٧ ـ **ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا**، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧.
٣١٨ ـ **ذم الدنيا**، لأبي بكر عبدالله بن محمد المعروف بابن أبي الدنيا، دراسة وتحقيق: محمد عبدالقادر أحمد عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٤.
٣١٩ ـ **ذم الرياء**، لأبي محمد الضراب.
٣٢٠ ـ **ذم الغيبة والنميمة**، لأبي بكر عبدالله بن محمد المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، ط١، ١٤١٣.
٣٢١ ـ **ذم الكلام وأهله**، لأبي إسماعيل عبدالله بن محمد الهروي، تحقيق: عبدالرحمن عبدالعزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٨.
٣٢٢ ـ **ذم اللواط**، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيُّ، دراسة وتحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن.
٣٢٣ ـ **ذم اللواط**، للهيثم بن خلف الدوري.
٣٢٤ ـ **ذم الملاهي**، لابن أبي الدنيا، لأبي بكر عبدالله بن محمد المعروف بابن أبي الدنيا، دراسة وتحقيق: عمرو عبدالمنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤١٦.
٣٢٥ ـ **ذم الكلام وأهله**، لأبي إسماعيل الهروي عبدالله بن محمد بن علي الأنصاري (المتوفى: ٤٨١هـ)، المحقق: عبدالرحمن عبدالعزيز الشبل، الناشر: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٢٦ ـ **ذم الهوى**، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: مصطفى عبدالواحد.

٣٢٧ ـ **ذيل التقييد**، للتقي الفاسي، ت: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٢٨ ـ **ذيل الموضوعات**، للسيوطي، تحقيق: رامز خالد، ط: مكتبة المعارف ـ الرياض، الطبعة الأولى.

٣٢٩ ـ **ذيل تاريخ بغداد**، لابن النجار البغدادي، انتقاء: أبي الحسين أحمد المعروف بابن الدمياطي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية.

٣٣٠ ـ **ذيل تاريخ بغداد**، لأبي عبدالله محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧.

٣٣١ ـ **ذيل ميزان الاعتدال**، لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين بن العراقي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٦.

٣٣٢ ـ **الرؤية**، للدارقطني، تحقيق: إبراهيم العلي وأحمد الرفاعي، ط: الأولى، ١٩٩٠ م، مكتبة المنار، الأردن.

٣٣٣ ـ **رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي، عبدالله الليثي، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧.

٣٣٤ ـ **رجال صحيح مسلم**، لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني، تحقيق: عبدالله الليثي، دار المعرفة ـ بيروت، ١٤٠٧ هـ.

٣٣٥ ـ **الرد على الإخنائي**، لابن تيمية، تحقيق: أحمد بن مونس العنزي، ط: دار الخراز ـ جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٣٦ ـ **رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه**، لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية.

٣٣٧ ـ **الرسالة القشيرية**، لأبي القاسم عبدالكريم بن هوازن القشيري (المتوفى: ٤٦٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالحليم محمود، الدكتور محمود بن الشريف، الناشر: دار المعارف، القاهرة.

٣٣٨ ـ **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، لأبي عبدالله محمد بن أبي الفيض جعفر الإدريسي الشهير بـ الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط٦، ١٤٢١.

٣٣٩ ـ **رفع الإصر عن قضاة مصر**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨.

٣٤٠ ـ **الرقة والبكاء**، لأبي بكر عبدالله بن المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط٣، ١٤١٩.

٣٤١ ـ **رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز**، للإمام الرسعيني (٦٦١ ﻫ)، دراسة وتحقيق: أ. د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة.

٣٤٢ ـ **الرمي وتعليمه**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: الأستاذ الدكتور محمد بن حسن بن أحمد الغماري، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، ١٤١٩.

٣٤٣ ـ **الرواة عن سعيد بن منصور**، لأبي نعيم = **تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن سعيد بن منصور عالياً**، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، ط: دار العاصمة، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٤٤ ـ **الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام**، لأبي سليمان جاسم بن سليمان حمد الفهيد الدوسري، الناشر: دَارُ البَشَائِرِ الإسْلَاميَّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٤٥ ـ **الروض المعطار في خبر الأقطار**، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحميري، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، ط٢، ١٩٨٠.

٣٤٦ ـ **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤١٢.

٣٤٧ ـ **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء**، لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية.

٣٤٨ ـ **رياض الصالحين**، للنووي.

٣٤٩ ـ **الزاهر في معاني كلمات الناس**، لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبي بكر الأنباري، ت: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٥٠ ـ **الزهد الكبير**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الجنان، ط١، ١٤٠٨.

٣٥١ ـ **الزهد وصفة الزاهدين**، لأبي سعيد أحمد بن محمد ابن الأعرابي، تحقيق: مجدي السيد، دار الصحابة، ط١، ١٤٠٨.

٣٥٢ ـ **الزهد**، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد حامد، دار الريان، ط٢، ١٤٠٨.

٣٥٣ ـ **الزهد**، لأبي بكر عبدالله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٠.

٣٥٤ ـ **الزهد**، لأبي داود سليمان بن داود السجستاني، تحقيق: ياسر إبراهيم وغنيم عباس، دار المشكاة، ط١، ١٤١٤.

٣٥٥ ـ **الزهد**، لأبي سفيان وكيع بن الجراح الرؤاسي، تحقيق: عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٤.

٣٥٦ ـ **الزهد**، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣.

٣٥٧ ـ **الزهد**، لأبي عبدالله عبدالله بن المبارك المرزوي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية.

٣٥٨ ـ **الزهد**، للمعافى بن عمران، تحقيق: عامر حسن صبري، البشائر، ط١، ١٤٢٠.

٣٥٩ ـ **الزهد**، لهناد بن السري، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، دار الخلفاء، ١٤٠٦.

٣٦٠ ـ **زهر الآداب**، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحُصْري، تحقيق: يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧.

٣٦١ ـ **زهر الأكم في الأمثال والحكم**، للحسن بن مسعود بن محمد، أبو علي، نور الدين اليوسي، ت: د. محمد حجي ـ د. محمد الأخضر، الشركة الجديدة ـ دار الثقافة، الدار البيضاء ـ المغرب، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٣٦٢ ـ **الزهرة**، لأبي بكر محمد بن داود بن علي بن خلف الأصبهاني، المكتبة الشاملة.

٣٦٣ ـ **الزواجر عن اقتراف الكبائر**، لابن حجر الهيتمي، دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٦٤ ـ **سؤالات ابن الجنيد**، لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مكتة الدار، ١٤٠٨.

٣٦٥ ـ **سؤالات أبي بكر ابن هانئ الأثرم عن الإمام أحمد**، تحقيق: د. عامر حسن صبري، ط: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣٦٦ ـ **سؤالات أبي داود**، للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٤.

٣٦٧ ـ **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٣. ٢ ـ تحقيق: عبدالعظيم البستوي، ط: دار الاستقامة ـ مكة، مؤسسة الريان ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٣٦٨ ـ **سؤالات البرذعي**، لأبي زرعة عبيد الله بن عبدالكريم الرازي، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، الجامعه الاسلامية، ط١، ١٤٠٢.

٣٦٩ ـ **سؤالات البرقاني**، للدارقطني رواية الكرجي عنه، لأبي بكر أحمد بن محمد المعروف بالبرقاني، تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي، ط١، ١٤٠٤.

٣٧٠ ـ **سؤالات الحاكم النيسابوري**، للدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤.

٣٧١ ـ **سؤالات الدارمي = تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)**، لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون.

٣٧٢ ـ **سؤالات الدقاق = من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)**، لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون.

٣٧٣ ـ **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤.

٣٧٤ ـ **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة**، لعلي بن المديني، لأبي الحسن علي بن عبدالله المديني، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، مكتبة المعارف.

٣٧٥ ـ **سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري)**، لأبي عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨.

٣٧٦ ـ **سبل الهدى والرشاد**، للصالحي محمد بن يوسف، ت: عادل أحمد عبدالموجود ـ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٧٧ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ط١.

٣٧٨ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ط١، ١٤١٢ ه.

٣٧٩ ـ **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**، لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد البكري الأندلسي، ت: عبدالعزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٣٨٠ ـ **السنة**، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلال، ت: د. عطية الزهراني، دار الراية ـ الرياض.

٣٨١ ـ **السنة**، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠.

٣٨٢ ـ **السنة**، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٦.

٣٨٣ ـ **السنن = المجتبى**، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي.

٣٨٤ ـ **سنن الدارقطني**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط وحسن عبدالمنعم شلبي وعبداللطيف حرز الله وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤.

٣٨٥ ـ **سنن الدارمي**، لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، ط١، ١٤١٢.

٣٨٦ ـ **السنن المأثورة**، للإمام الشافعي، ط: دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ ه.

٣٨٧ ـ **السنن الصغرى**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الرشد، ١٤٢٢.

٣٨٨ ـ **السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، مؤلف الجوهر النقي: علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط١، ١٣٤٤.

٣٨٩ ـ **السنن الكبرى**، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١.

٣٩٠ ـ **سنن سعيد بن منصور**، لأبي عثمان سعيد بن منصور الجوزجاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٣.

٣٩١ ـ **السنن**، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه، مكتبة المعارف.

٣٩٢ ـ **السنن**، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، مكتبة المعارف.

٣٩٣ ـ **السنن**، لأبي عسي محمد بن عيسى الترمذي، مكتبة المعارف.

٣٩٤ ـ **سير أعلام النبلاء**، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ.

٣٩٥ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لأبي الفلاح عبدالحي بن أحمد بن محمد بن العماد العَكري، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبدالقادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط١، ١٤٠٦.

٣٩٦ ـ **الشذرة في الأحاديث المشتهرة**، لمحمد بن طولون الصالحي الحنفي، ت: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.

٣٩٧ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٣.

٣٩٨ ـ **شرح السنة**، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣.

٣٩٩ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر: وكالة الطباعة والترجمة.

٤٠٠ ـ **الشرح الكبير = فتح العزيز بشرح الوجيز**، لعبدالكريم بن محمد الرافعي، دار الفكر.

٤٠١ ـ **شرح المعلقات التسع**، المنسوب لأبي عمرو الشيباني، تحقيق وشرح: عبدالمجيد همو، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٠٢ ـ **شرح المعلقات السبع**، لأبي عبدالله حسين بن أحمد الزَّوْزَني، دار احياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣.

٤٠٣ ـ **شرح ديوان الحماسة**، للتبريزي يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، ط: دار القلم ـ بيروت.

٤٠٤ ـ **شرح ديوان المتنبي**، للواحدي أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي النيسابوري.

٤٠٥ ـ **شرح سنن أبي داود**، للبدر العيني، ت: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد ـ الرياض.

٤٠٦ ـ **شرح صحيح البخاري**، لابن بطال، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبدالملك، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣.

٤٠٧ ـ **شرح صحيح مسلم بن الحجاج = المنهاج**، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢.

٤٠٨ ـ **شرح علل الترمذي**، لابن رجب الحنبلي، ت: د. نور الدين عتر ـ د. همام، مكتبة المنار ـ الأردن، ط١، ١٤٠٧.

٤٠٩ ـ **شرح كتاب الأمثال**، لأبي عبيد البكري، تحقيق: د. إحسان عباس ود. عبدالمجيد عابدين.

٤١٠ ـ **شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن**، لابن شاهين، تحقيق: عادل بن محمد، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٤١١ ـ **شرح مشكل الآثار**، لأبي جعفر أحمد بن محمد المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥.

٤١٢ ـ **شرح معاني الآثار**، لأبي جعفر أحمد بن محمد المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤.

٤١٣ ـ **شرف أصحاب الحديث**، للخطيب البغدادي، د. محمد سعيد خطي أوغلي، دار إحياء السنة ـ أنقرة.

٤١٤ ـ **الشريعة**، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيُّ، تحقيق: د. عبدالله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، ط٢، ١٤٢٠.

٤١٥ ـ **شعب الإيمان**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣.

٤١٦ ـ **الشكر**، لابن أبي الدنيا، ت: بدر البدر، المكتب الإسلامي ـ الكويت، ط٣، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٤١٧ ـ **الشمائل المحمدية**، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، دار إحياء التراث العربي.

٤١٨ ـ **الصبر والثواب عليه**، لأبي بكر عبدالله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٨.

٤١٩ ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٠٧.

٤٢٠ ـ **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤.

٤٢١ ـ **صحيح ابن خزيمة**، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي.

٤٢٢ ـ **صحيح أبي داود ـ الأم**، محمد ناصر الدين، بن الحاج الألباني، مؤسسة غراس، ط١، ١٤٢٣هـ.

٤٢٣ ـ **صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢.

٤٢٤ ـ **صحيح الترغيب والترهيب**، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ط٥.

٤٢٥ ـ **صحيح الجامع الصغير وزياداته**، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.

٤٢٦ ـ **صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، لأبي الحجاج مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي.

٤٢٧ ـ **صريح السنة**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ط١، ١٤٠٥.

٤٢٨ ـ **صفة المنافق**، لجعفر بن محمد بن الحسن الفريابي، ت: بدر البدر، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ـ الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٤٢٩ ـ **صفة النفاق ونعت المنافقين**، لأبي نعيم الأصبهاني، ت: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٤٣٠ ـ **الصلاة على النبي ﷺ**، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار المأمون، ط١، ١٤١٥.
٤٣١ ـ **صلة الخلف بموصول السلف**، لأبي عبدالله محمد بن سليمان بن الفاسي الرُّوداني السوسي محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨.
٤٣٢ ـ **الصمت وآداب اللسان**، لأبي بكر عبدالله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٠.
٤٣٣ ـ **الصناعتين؛ الشعر والرواية**، لأبي هلال العسكري، ت: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية ـ بيروت، ط: ١٤١٩هـ.
٤٣٤ ـ **الضعفاء الصغير**، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: أبي عبدالله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط١، ١٤٢٦.
٤٣٥ ـ **الضعفاء الضعفاء والمتروكون**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: د. عبدالرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
٤٣٦ ـ **الضعفاء الكبير**، لأبي جعفر محمد بن عمرو، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، ط١، ١٤٠٤.
٤٣٧ ـ **الضعفاء والمتروكون**، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦.
٤٣٨ ـ **الضعفاء والمتروكون**، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، ط١، ١٣٩٦.
٤٣٩ ـ **الضعفاء**، لأبي زرعة الرازي، تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٢.
٤٤٠ ـ **الضعفاء**، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، ط١، ١٤٠٥.

٤٤١ ـ **ضعيف الجامع الصغير وزيادته**، لمحمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

٤٤٢ ـ **ضعيف سنن أبي داود ـ الأم**، لمحمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس، ط١، ١٤٢٣.

٤٤٣ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، لأبي الخير محمد بن عبدالرحمن، دار مكتبة الحياة.

٤٤٤ ـ **ضوابط الجرح والتعديل**، للدكتور عبدالعزيز بن محمد العبداللطيف، ط: ١، ١٤١٢ه، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٤٤٥ ـ **الطب النبوي**، لابن السني، خ.

٤٤٦ ـ **الطب النبوي**، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، تحقيق: مصطفى خضر دونمز التركيدار، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٦م.

٤٤٧ ـ **الطب النبوي**، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: السيد الجميلي، دار كتاب العربي.

٤٤٨ ـ **الطبقات**، للنسائي، ت: مشهور حسن ـ عبدالكريم الوريكات، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٨هـ.

٤٤٩ ـ **طبقات أعلام الشيعة نوابغ الرواة في راوية الكتاب**، للشيخ آغا بزرك الطهراني، تحقيق: علي تقي فنروي، دار الكتاب العربي، ١٣٩٠.

٤٥٠ ـ **الطبقات السنية في تراجم الحنفية**، لتقي الدين بن عبدالقادر التميمي الداري الغزي.

٤٥١ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبدالفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣.

٤٥٢ ـ **طبقات الشافعية**، لأبي بكر بن أحمد ابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبدالعليم خان، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧.

٤٥٣ ـ **طبقات الشعراء**، لابن المعتز العباسي، ت: عبدالستار أحمد فراج، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣.

٤٥٤ ـ **طبقات الصوفية**، لأبي عبدالرحمن محمد بن الحسين السلمي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩. الطبعة: الأولى، ١٤١٩.

٤٥٥ ـ **طبقات الفقهاء الشافعية**، لابن الصلاح، ت: محيي الدين علي نجيب، البشائر، ط١، ١٩٩٢م.
٤٥٦ ـ **طبقات الفقهاء**، لأبي إسحاق الشيرازي، تهذيب: ابن منظور، ت: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٧٠م.
٤٥٧ ـ **الطبقات الكبرى**، لمحمد بن سعد، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٨.
٤٥٨ ـ **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**، لعبدالله بن محمد الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٢.
٤٥٩ ـ **طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحيقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، ط١، ١٤٠٣.
٤٦٠ ـ **طبقات فحول الشعراء**، لمحمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني.
٤٦١ ـ **الطبقات**، لخليفة بن خياط أبي عمر الليثي العصفري، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، دار طيبة، ط٢، ١٤٠٢.
٤٦٢ ـ **طرح التثريب في شرح التقريب**، لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي، دار إحياء التراث العربي.
٤٦٣ ـ **الطيوريات**، لأبي طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي، دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي وعباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤٢٥.
٤٦٤ ـ **ظلال الجنة في تخريج السنة**، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠.
٤٦٥ ـ **العبر في خبر من غبر**، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية.
٤٦٦ ـ **عجالة الإملاء على الترغيب والترهيب**، للمنذري، للبرهان الناجي، ت: حسين عكاشة، دار الصحابة، الشارقة، ط١، ١٤١٩هـ.
٤٦٧ ـ **العجالة في الأحاديث المسلسلة**، لأبي الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي، دار البصائر، ط٢، ١٩٨٥.
٤٦٨ ـ **العزلة والانفراد**، لأبي بكر عبدالله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: مسعد عبدالحميد محمد السعدني، مكتبة الفرقان.

٤٦٩ ـ **العزلة**، لأبي سليمان حمد بن محمد المعروف بالخطابي، المطبعة، ط٢، ١٣٩٩.

٤٧٠ ـ **العظمة**، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، ط١، ١٤٠٨.

٤٧١ ـ **العقل وفضله**، لأبي بكر عبدالله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، مكتبة القرآن.

٤٧٢ ـ **العقوبات**، لأبي بكر عبدالله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٦.

٤٧٣ ـ **عقيدة السلف أصحاب الحديث**، لأبي عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني.

٤٧٤ ـ **العلل**، للإمام علي ابن المديني، ت: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٩٨٠ هـ.

٤٧٥ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، ط٢، ١٤٠١.

٤٧٦ ـ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المجلدات من الأول إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، ط١، ١٤٠٥. والمجلدات من الثاني عشر إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٧.

٤٧٧ ـ **العلل ومعرفة الرجال**، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، رواية: ابنه عبدالله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، ط٢، ١٤٢٢.

٤٧٨ ـ **العلل ومعرفة الرجال**، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، رواية: المروذي، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٩.

٤٧٩ ـ **العلل**، لعبدالرحمن بن محمد أبي حاتم ابن أبي حاتم، تحقيق فريق من الباحثين، ط١، ١٤٢٧.

٤٨٠ ـ **العلم**، لأبي طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم.

٤٨١ ـ **العلم**، لأبي خيثمة زهير بن حرب النسائي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلمي، ط٢، ١٤٠٣.

٤٨٢ ـ **العلو**، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: أبي محمد أشرف بن عبدالمقصود، مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤١٦.

٤٨٣ ـ **علوم الحديث**، لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، ١٤٠٦.

٤٨٤ ـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي.

٤٨٥ ـ **العمر والشيب**، لأبي بكر عبدالله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: د. نجم عبدالله خلف، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٢.

٤٨٦ ـ **عمل اليوم والليلة**، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦.

٤٨٧ ـ **عمل اليوم والليلة**، لأحمد بن محمد المعروف بابن السني، تحقيق: كوثر البرني، دار القبلة.

٤٨٨ ـ **العيال**، لأبي بكر عبدالله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: د. نجم عبدالرحمن خلف، دار إبن القيم، ط١، ١٩٩٠.

٤٨٩ ـ **العين**، لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٤٩٠ ـ **عيون الأخبار**، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، ١٤١٨.

٤٩١ ـ **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، لابن أبي أصيبعة أحمد بن القاسم بن خليفة، ت: د. نزار رضا، دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

٤٩٢ ـ **غاية المقصد في زوائد المسند**، لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: خلاف محمود عبدالسميع، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١.

٤٩٣ ـ **غريب الحديث**، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٥.

٤٩٤ ـ **غريب الحديث**، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: الدكتور عبدالمعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥.

٤٩٥ ـ **غريب الحديث**، لأبي سليمان حمد بن محمد بالخطابي، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبدالقيوم عبد رب النبي، دار الفكر، ١٤٠٢.

٤٩٦ ـ **غريب الحديث**، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري تحقيق: د. عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، ط١، ١٣٩٧.

٤٩٧ ـ **الغريبين في القرآن والحديث**، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي صاحب الأزهري (ت:٤٠١هـ)، تحقيق: أحمد فريد، ط: مكتبة نزار مصطفى الباز ـ مكة المكرمة.

٤٩٨ ـ **غنية الملتمس بإيضاح الملتبس**، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. يحيى بن عبدالله البكري الشهري، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٢.

٤٩٩ ـ **الغنية عن الكلام وأهله**، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي.

٥٠٠ ـ **الغنية ـ فهرست شيوخ القاضي عياض**، للقاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: ماهر زهير جرار، ط: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٥٠١ ـ **الغوامض والمبهمات في الحديث النبوي**، لأبي محمد عبدالغني بن سعيد الأزدي المصري، تحقيق: د. حمزة أبو الفتح بن حسين قاسم محمد النعيمي، دار المنارة، ط١، ١٤٢١.

٥٠٢ ـ **الفائق في غريب الحديث والأثر**، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، ط٢.

٥٠٣ ـ **الفاخر**، للمفضل بن سلمة بن عاصم، ت: عبدالعليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي النجار، ط: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: الأولى، ١٣٨٠هـ.

٥٠٤ ـ **الفتاوى الحديثية**، لابن حجر الهيتمي، ط: دار الفكر.

٥٠٥ ـ **الفتاوى الحديثية**، للسخاوي، ت: علي رضا، ط١.

٥٠٦ ـ **الفتاوى ـ المُسمَّاة: «بالمَسَائِل المنْثورَة» ـ للإمام النووي**، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، ترتيبُ: تلميذه الشيخ عَلَاء الدِّين بن العَطّار، تحقِيق وتعلِيق: محمَّد الحجَّار، الناشر: دَارُ البشائرِ الإسلاميَّة للطبَاعَة وَالنشرَ والتوزيع، بَيروت ـ لبنان، الطبعة: السَادسَة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٠٧ ـ **فتح الباب في الكنى والألقاب**، لأبي عبدالله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه العبدي، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، ط١، ١٤١٧.

٥٠٨ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، ١٣٧٩.

٥٠٩ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لزين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: جماعة من المحققين، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٧.

٥١٠ ـ **فتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي**، لزين الدين محمد المدعو بعبدالرؤوف المناوي، تحقيق: أحمد مجتبى، دار العاصمة.

٥١١ ـ **فتح القدير**، محمد بن عبدالواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، دار الفكر.

٥١٢ ـ **فتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير**، لجلال الدين، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: يوسف النبهاني، دار الفكر ط١، ١٤٢٣.

٥١٣ ـ **فتح المجيد**، للشيخ عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب.

٥١٤ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، للعراقي، لأبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، ط١، ١٤٢٤.

٥١٥ ـ **الفتن**، لأبي عبدالله نعيم بن حماد المروزي، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، ط١، ١٤١٢.

٥١٦ ـ **الفتن**، لأبي علي حنبل بن إسحاق الشيباني تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٩.

٥١٧ ـ **الفتوة**، لأبي عبدالرحمن محمد بن الحسين السلمي، تحقيق: د. إحسان ذنون الثامري ود. محمد عبدالله القدحات، دار الرازي، ط١، ١٤٢٢.

٥١٨ ـ **فتوح مصر وأخبارها**، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله المصري، تحقيق: محمد الحجيري، ط١، ١٤١٦.

٥١٩ ـ **الفتوحات الربانية على الأذكار النووية**، لابن علان الصديقي، ط ١، دار إحياء التراث العربي ـ لبنان.

٥٢٠ ـ **الفرج بعد الشدة**، لابن أبي الدنيا، ت: عبيد الله بن عالية، دار الريان، مصر، ط٢، ١٤٠٨ هـ.

٥٢١ ـ **الفردوس بمأثور الخطاب**، لأبي شجاع شيرويه بن شهردار الديلميّ الهمذاني، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦.

٥٢٢ ـ **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي، ت: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٧١م.

٥٢٣ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، مكتبة الخانجي.

٥٢٤ ـ **الفصل للوصل المدرج في النقل**، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، ط١، ١٤١٨.

٥٢٥ ـ **فضائل الأوقات**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن البيهقي، تحقيق: عدنان عبدالرحمن مجيد القيسي، مكتبة المنارة، ط١، ١٤١٠.

٥٢٦ ـ **فضائل الصحابة**، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣.

٥٢٧ ـ **فضائل القرآن**، لأبي العباس جعفر بن محمد المستغفري، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٨.

٥٢٨ ـ **فضائل بيت المقدس**، لأبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، ط١، ١٤٠٥.

٥٢٩ ـ **فضائل شهر رجب**، لأبي محمد الحسن بن محمد البغدادي الخَلَّال، تحقيق: أبي يوسف عبدالرحمن بن يوسف بن عبدالرحمن آل محمد، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٦.

٥٣٠ ـ **فضل الصلاة على النبي ﷺ**، لإسماعيل بن إسحاق القاضي، تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٧٧.

٥٣١ ـ **فضل رجب**، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: جمال عزون، مؤسسة الريان، ط١، ٢٠٠٠م.

٥٣٢ ـ **فضل قيام الليل والتهجد**، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيُّ، تحقيق: عبداللطيف بن محمد الجيلاني الآسفي، دار الخضيري، ط١، ١٤١٧.

٥٣٣ ـ **فضيلة العادلين من الولاة**، لأبي نعيم الأصبهاني، ت: مشهور حسن، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

٥٣٤ ـ **فقه اللغة وسر العربية**، لأبي منصور عبدالملك بن محمد الثعالبي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢.

٥٣٥ ـ **الفقيه والمتفقه**، لأبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، ١٤١٧.

٥٣٦ ـ **الفهرس الشامل للمخطوطات**، منشور إلكترونيا على الشاملة.
٥٣٧ ـ **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبدالكبير المعروف بعبدالحي الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٨٢م.
٥٣٨ ـ **فوائد ابن ماسي**، لأبي محمد عبدالله بن إبراهيم بن ماسي البغدادي، تحقيق: مسعد عبدالحميد محمد السعدني، أضواء السلف، ط١، ١٤١٨.
٥٣٩ ـ **الفوائد الخلعيات**، لأبي بكر الشافعي، أجزاء متفرقة مخطوطة نُشرت في برنامج جوامع الكلم.
٥٤٠ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبدالرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية.
٥٤١ ـ **الفوائد المزكيات**، لأبي إسحاق المزكي النيسابوري، انتقاء وتخريج الدارقطني، ت: أحمد بن فارس السلوم، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
٥٤٢ ـ **الفوائد المعللة**، لأبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو بن المشهور بأبي زرعة الدمشقي، تحقيق: رجب بن عبدالمقصود، مكتبة الإمام الذهبي، ط١، ١٤٢٣.
٥٤٣ ـ **الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب = المهروانيات**، لأبي القاسم يوسف بن محمد المهرواني الهمذاني، تخريج: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق: د. سعود بن عيد الجربوعي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٢.
٥٤٤ ـ **الفوائد المنتقاة الحسان العوالي**، لأبي عمرو عثمان بن محمد السمرقندي، حققه وخرج أحاديثه: أبو إسحق الحويني الأثري، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١٨.
٥٤٥ ـ **الفوائد المنتقاة**، لإبراهيم الحربي.
٥٤٦ ـ **الفوائد المنتخبة من حديث أبي علي الصفار**، لابن بشران ـ خ، بواسطة الألباني في تخريج مشكلة الفقر.
٥٤٧ ـ **فوائد ابن بشران عن شيوخه ـ الجزء الأول والثاني منها (ضمن مجموع مطبوع باسم الفوائد لابن منده!)**، لأبي الحسين علي بن محمد بن عبدالله بن بشران الأموي البغدادي المعدل (المتوفى: ٤١٥هـ)، تحقيق: خلاف محمود عبدالسميع، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٥٤٨ ـ **الفوائد**، لإبراهيم الحربي، مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم.

٥٤٩ ـ **الفوائد**، لأبي القاسم الحسين بن محمد الحنائي، تخريج: النخشبي، تحقيق: خالد رزق محمد جبر أبو النجا، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٨.

٥٥٠ ـ **الفوائد**، لأبي حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين، تحقيق: بدر البدر، دار ابن الأثير، ط١، ١٤١٥.

٥٥١ ـ **الفوائد**، لأبي ذر عبيد بن أحمد بن محمد الهروي، تحقيق: أبي الحسن سمير بن حسين ولد سعدي القرشي الهاشمي الحسني، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٨.

٥٥٢ ـ **الفوائد**، لأبي محمد الفاكهي، مخطوط نشر ببرنامج جوامع الكلم.

٥٥٣ ـ **الفوائد**، لتمام بن محمد الرازي، ت: تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٢هـ.

٥٥٤ ـ **الفوائد**، لعبدالله بن محمد الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: علي بن حسن الحلبي الأثري، دار الصميعي، ط١، ١٤١٢.

٥٥٥ ـ **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، لزين الدين محمد المدعو بعبدالرؤوف بن تاج العارفين المناوي القاهري، المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ١٣٥٦.

٥٥٦ ـ **القاموس المحيط**، للفيروزابادي، مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦.

٥٥٧ ـ **القدر**، للفريابي، تحقيق: عبدالله المنصور، أضواء السلف، ط١، ١٤١٨.

٥٥٨ ـ **قضاء الحوائج**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن.

٥٥٩ ـ **القضاء والقدر**، للبيهقي، تحقيق: محمد بن عبدالله آل عامر، العبيكان، ط١، ١٤٢١.

٥٦٠ ـ **القناعة**، لأبي بكر ابن السني، ت: عبدالله بن يوسف الجديع، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٥٦١ ـ **القند في ذكر علماء سمرقند**، لعمر بن محمد بن أحمد النسفي، ت: يوسف الهادي، ط١، ١٤٢٠هـ.

٥٦٢ ـ **القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**، للسخاوي، حققه: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد.

٥٦٣ ـ **القول المسدد في الذب عن المسند**، للإمام أحمد، لأبي الفضل أحمد بن علي حجر العسقلاني، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠١.

٥٦٤ ـ **الكاشف**، للذهبي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار القبلة، ط١، ١٤١٣.
٥٦٥ ـ **الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكاشف**، لابن حجر، دار المعرفة، بيروت.
٥٦٦ ـ **الكامل في التاريخ**، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد ابن الأثير، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٧.
٥٦٧ ـ **الكامل في اللغة والأدب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط٣، ١٤١٧.
٥٦٨ ـ **الكامل**، لابن عدي، تحقيق: يحيى غزاوي، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٩.
٥٦٩ ـ **الكبائر**، للذهبي محمد بن عثمان بن قايماز التركماني، دار الندوة الجديدة ـ بيروت.
٥٧٠ ـ **كتاب الدعاء**، لأبي طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد الأصبهاني، نشر على جوامع الكلم.
٥٧١ ـ **الكتاب**، لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، ت: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٥٧٢ ـ **الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة**، لسان الدين بن الخطيب، محمد بن عبدالله، تحقيق: إحسان عباس، ط١، ١٩٦٣م.
٥٧٣ ـ **كشف الأستار**، للهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٩.
٥٧٤ ـ **الكشف الحثيث**، لسبط ابن العجمي، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧.
٥٧٥ ـ **كشف الخفاء ومزيل الإلباس**، للعجلوني، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٠٨.
٥٧٦ ـ **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٧٧ ـ **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، لأبي الفرج الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن.
٥٧٨ ـ **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢.

٥٧٩ ـ **الكفاية في علم الرواية**، للخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية.

٥٨٠ ـ **كنز العمال**، للمتقي الهندي، ضبطه وصححه: بكري الحياني وصفوت السقا، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩.

٥٨١ ـ **الكنى لمن لا يعرف له اسم من أصحاب النبي ﷺ**، لأبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي، تحقيق: أبي عبدالرحمن إقبال أحمد بن محمد إسحاق بسكوبري، الدار السلفية، ط١، ١٤١٠.

٥٨٢ ـ **الكنى والأسماء**، للدولابي، تحقيق: نظر الفاريابي، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠.

٥٨٣ ـ **الكنى والأسماء**، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، تحقيق: د. عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤.

٥٨٤ ـ **الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري**، للكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.

٥٨٥ ـ **الكواكب النيرات**، لابن الكيال، تحقيق: عبدالقيوم عبد رب النبي، المأمون، ط١، ١٩٨١.

٥٨٦ ـ **اللؤلؤ المرصوع**، لمحمد بن خليل الطرابلسي، تحقيق: فواز زمرلي، البشائر، ١٤١٥.

٥٨٧ ـ **اللآلئ المصنوعة**، للسيوطي، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨.

٥٨٨ ـ **اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة**، لمحمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي.

٥٨٩ ـ **اللباب في تهذيب الأنساب**، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد ابن الأثير، دار صادر.

٥٩٠ ـ **لسان العرب**، لابن منظور الأنصاري الإفريقي، دار صادر ـ بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٥٩١ ـ **لسان الميزان**، لابن حجر، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤٢٣.

٥٩٢ ـ **المؤتلف والمختلف**، ومشتبه النسبة، لعبدالغني بن سعيد الأزدي المصري، ت: بإشراف: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٥٩٣ ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، تحقيق: أ. د. كرنكو، دار الجيل، ط١، ١٤١١.

٥٩٤ ـ **المؤتلف والمختلف**، للدارقطني، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب، ط١، ١٤٠٦.

٥٩٥ ـ **المبدع في شرح المقنع**، لابن مفلح إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد، دار عالم الكتب، الرياض.

٥٩٦ ـ **المبسوط**، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، دار المعرفة، ١٤١٤.

٥٩٧ ـ **المتحابين في الله**، لابن قدامة المقدسي، دار الطباع، ط١، ١٤١١.

٥٩٨ ـ **المتفق والمفترق**، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد الحامدي، دار القادري، ط١، ١٤١٧.

٥٩٩ ـ **المجالس العشرة الأمالي**، للحسن الخلال، لأبي محمد الحسن بن محمد الخَلَّال، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة، ط١، ١٤١١.

٦٠٠ ـ **المجالسة**، لأبي بكر الدينوري، تحقيق: مشهور حسن، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٩.

٦٠١ ـ **المجروحين**، لابن حبان، تحقيق: حمدي السلفي، دار الصميعي، ط١، ١٤٢٠.

٦٠٢ ـ **مجمع الأمثال**، للميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة.

٦٠٣ ـ **مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر**، لعبدالرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده يعرف بداماد أفندي، دار إحياء التراث العربي.

٦٠٤ ـ **مجمع البحرين بزوائد المعجمين**، لأبي بكر الهيثمي.

٦٠٥ ـ **مجمع الزوائد**، للهيثمي، دار الفكر، ١٤١٢.

٦٠٦ ـ **مجموع الفتاوى**، لابن تيمية، تحقيق: عبدالرحمن بن قاسم، مكتبة ابن تيمية.

٦٠٧ ـ **مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين**، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن ـ دار الثريا، الطبعة: الأخيرة ـ ١٤١٣هـ.

٦٠٨ ـ **مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية**، تحقيق: نبيل جرار، البشائر، ١٤٢٢.

٦٠٩ ـ **مجموع فيه مصنفات أبي جعفر بن البختري**، تحقيق: نبيل جرار، دار البشائر، ١٤٢٢.

٦١٠ ـ **المجموع ـ مع تكملة المطيعي ـ**، للنووي، ط: دار الفكر.

٦١١ ـ **المحاسن والمساوئ**، لأبي الفضل إبراهيم بن محمد البيهقي.

٦١٢ ـ **محاضرات الأدباء**، للراغب الحسين بن محمد الأصبهاني، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت.

٦١٣ ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، للرامهرمزي الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد، ت: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤ هـ.

٦١٤ ـ **المحكم**، لابن سيده، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠.

٦١٥ ـ **المحلى بالآثار**، لابن حزم الأندلسي، دار الفكر.

٦١٦ ـ **المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة**، لأبي المعالي محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن مَازَةَ البخاري الحنفي، تحقيق: عبدالكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤.

٦١٧ ـ **مختصر ابن الحاجب مع شرحه بيان المختصر**، لمحمود بن عبدالرحمن الأصفهاني، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، ط١.

٦١٨ ـ **مختصر الأحكام = المستخرج**، للطوسي، تحقيق: أنيس الإندونوسي، الغرباء، ط١، ١٤١٥.

٦١٩ ـ **مختصر الشمائل المحمدية**، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية.

٦٢٠ ـ **مختصر المقاصد**، للزرقاني، تحقيق الصباغ، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٩.

٦٢١ ـ **مختصر تاريخ دمشق**، لابن عساكر، لمحمد بن مكرم ابن منظور الرويفعى، تحقيق: روحية النحاس ورياض عبدالحميد مراد ومحمد مطيع، دار الفكر، ط١، ١٤٠٢.

٦٢٢ ـ **مختصر سنن أبي داود**، للمنذري ـ **مع معالم السنن وتهذيب السنن**، لابن القيم ـ، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

٦٢٣ ـ **مختصر قيام الليل**، لمحمد بن نصر المروزي، اختصره: أحمد بن علي المقريزي، حديث أكاديمي، ط١، ١٤٠٨.

٦٢٤ ـ **المختلف فيهم**، لابن شاهين، د. عبدالرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٠.

٦٢٥ ـ **المخصص**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٧.

٦٢٦ ـ **مداراة الناس**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان، ابن حزم، ط١، ١٩٩٨.

٦٢٧ ـ **مدارج السالكين**، لابن القيم، ت: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٦٢٨ ـ **المدخل إلى السنن الكبرى**، للبيهقي، تحقيق: محمد ضياءالرحمن الأعظمي، أضواء السلف، ط٢، ١٤٢٠.

٦٢٩ ـ **المدخل إلى الصحيح**، للحاكم، تحقيق: ربيع المدخلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤.

٦٣٠ ـ **المدونة في فقه الإمام مالك**، لسحنون عبدالسلام بن سعيد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.

٦٣١ ـ **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، لليافعي عبدالله بن أسعد بن علي، ت: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٦٣٢ ـ **المراسيل**، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: شكر الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٧.

٦٣٣ ـ **المراسيل**، لأبي داود، تحقيق: عبدالله بن مساعد الزهراني، دار الصميعي.

٦٣٤ ـ **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، لأبي الحسن عبيد الله بن محمد عبدالسلام المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء ـ الجامعة السلفية ـ بنارس الهند.

٦٣٥ ـ **مسائل الانتقاد**، لأبي عبدالله محمد بن شرف القيرواني.

٦٣٦ ـ **مسائل حرب ـ النكاح إلى نهاية الكتاب ـ**، لحرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني، ت: فايز بن أحمد بن حامد حابس، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.

٦٣٧ ـ **المسالك والممالك**، لأبي أسحاق إبراهيم بن محمد الاصطخري المعروف بالكرخي، دار صادر، ٢٠٠٤م.

٦٣٨ ـ **مساوئ الأخلاق**، للخرائطي، تحقيق: مصطفى الشلبي، مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٢.

٦٣٩ ـ **المستجاد من فعلات الأجواد**، للدارقطني، تحقيق: أم عبدالله بنت محروس العسلي، ط: ١، دار سعد ـ الرياض.

٦٤٠ ـ **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبدالله الحاكم، الهندية + دار المعرفة.

٦٤١ ـ **مسند أبي بكر الصديق**، لأبي بكر أحمد بن علي المروزي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي.

٦٤٢ ـ **مسند أبي حنيفة رواية أبي نعيم**، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، ط١، ١٤١٥.

٦٤٣ ـ **مسند السراج**، لأبي العباس محمد بن إسحاق المعروف بالسَّرَّاج، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، ١٤٢٣.

٦٤٤ ـ **مسند الشاميين**، للطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥.

٦٤٥ ـ **مسند الشهاب**، للقضاعي، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧.

٦٤٦ ـ **مسند الفردوس**، لأبي منصور الديلمي، مخطوط مصور من «لا له لي» برقم (٦٤٨).

٦٤٧ ـ **مسند الفردوس**، لأبي منصور الديلمي، مخطوط مصور من السعيدية برقم (٥١).

٦٤٨ ـ **المسند المستخرج على صحيح مسلم**، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧.

٦٤٩ ـ **مسند الموطأ**، لأبي القاسم الجوهري، ت: لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي بُوسريح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

٦٥٠ ـ **مسند حديث مالك بن أنس**، للقاضي أبي إسحاق إسماعيل بن الجهضمي، برواية: محمد بن عبدالله بن الحسان بن أبي المنظور الأندلسي، تحقيق: ميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٢م.

٦٥١ ـ **مسند حديث مالك**، لإسماعيل بن إسحاق القاضي، ت: ميكلوش موراني ـ جامعة بون/ ألمانيا.

٦٥٢ ـ **المسند**، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: عادل العزازي وأحمد فريد، دار الوطن، ط١، ١٤١٨.

٦٥٣ ـ **المسند**، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٠.

٦٥٤ ـ **المسند**، لأبي يعلى، حققه: حسين سليم أسد، دار المأمون، ط١، ١٤٠٤.

٦٥٥ ـ **المسند**، للحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية.

٦٥٦ ـ **المسند**، للروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤١٦.

٦٥٧ ـ **المسند**، للشاشي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، العلوم والحكم، ط١، ١٤١٠.

٦٥٨ ـ **المسند**، للطيالسي، تحقيق: محمد التركي، دار هجر، ط١، ١٤١٩.

٦٥٩ ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، للقاضي عياض، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٦٦٠ ـ **مشاهير علماء الأمصار**، لابن حبان، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء، ط١، ١٤١١.

٦٦١ ـ **مشيخة ابن البخاري**، لأحمد بن محمد بن عبدالله، ابن الظاهري تحقيق: د. عوض عتقي سعد الحازمي، دار عالم الفؤاد، ط١، ١٤١٩.

٦٦٢ ـ **مشيخة ابن طهمان**، لأبي سعيد إبراهيم بن طهمان الهروي، تحقيق: محمد طاهر مالك، مجمع اللغة العربية، ١٤٠٣.

٦٦٣ ـ **المشيخة البغدادية**، لأبي طاهر السلفي، مخطوط نشر على برنامج جوامع الكلم.

٦٦٤ ـ **مشيخة القزويني**، لأبي حفص عمر بن علي بن عمر القزويني، ت: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ.

٦٦٥ ـ **المشيخة الكبرى**، لمحمد بن عبدالباقي المعروف بقاضي المارِسْتان، تحقيق: شريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٢.

٦٦٦ ـ **مشيخة محمد بن عبدالواحد الدقاق**.

٦٦٧ ـ **المصاحف**، لأبي بكر بن أبي داود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥.

٦٦٨ ـ **مصباح الزجاجة**، للبوصيري، تحقيق: محمد الكشناوي، دار العربية، ١٤٠٣.

٦٦٩ ـ **المصباح المنير**، لأبي العباس الفيومي، اعتنى به: عادل مرشد، (الطبعة: غير متوفر).

٦٧٠ ـ **المصنف**، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، ط١، ١٤٢٧.

٦٧١ ـ **المصنف**، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي.

٦٧٢ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**، لعلي القاري، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية.

٦٧٣ ـ **المعارف**، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٩٢م.

٦٧٤ ـ **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب، ط١، ١٩٩٣.

٦٧٥ ـ **المعجم الأوسط**، للطبراني، تحقيق: طارق عوض الله، دار الحرمين، ١٤١٥.

٦٧٦ ـ **معجم البلدان**، لياقوت الحموي، عناية: محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١١٩٦م.

٦٧٧ ـ **معجم السفر**، لأبي طاهر السِّلَفي، ت: عبدالله عمر البارودي، المكتبة التجارية ـ مكة المكرمة.

٦٧٨ ـ **معجم الصحابة**، لابن قانع، تحقيق: صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء.

٦٧٩ ـ **معجم الصحابة**، لأبي القاسم البغوي، تحقيق: محمد الأمين الجكني، دار البيان.

٦٨٠ ـ **المعجم الصغير**، للطبراني، تحقيق: محمد شكور، المكتب الإسلامي ودار عمار، ط١، ١٤٠٥.

٦٨١ ـ **المعجم الكبير**، للطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، ط٢.

٦٨٢ ـ **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي.

٦٨٣ ـ **المعجم المفهرس**، لابن حجر، تحقيق: محمد شكور، الرسالة، ١٤١٨.

٦٨٤ ـ **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.

٦٨٥ ـ **معجم شيوخ ابن جميع الصيداوي**، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، مؤسسة الرسالة ودار الإيمان، ط١، ١٤٠٥.

٦٨٦ ـ **المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي**، لابن الأبار، دار صادر، ١٩٨٥.

٦٨٧ ـ **معجم مقاييس اللغة**، لابن فارس، اعتناء: د. محمد عوض مرعب، والآنسة فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٢.

٦٨٨ ـ **المعجم**، لابن الأعرابي، تحقيق: عبدالمحسن الحسيني، دار ابن الجوزي.

٦٨٩ ـ **المعجم**، لابن المقرئ، تحقيق: عادل بن سعد، الرشد، ط١، ١٤١٩.

٦٩٠ ـ **المعجم**، لأبي بكر الإسماعيلي، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٠.

٦٩١ ـ **المعجم**، لأبي يعلى الموصلي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، ط١، ١٤٠٧.

٦٩٢ ـ **معرفة التذكرة**، لابن طاهر المقدسي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦.

٦٩٣ ـ **معرفة الثقات**، للعجلي، تحقيق: عبدالعليم البستوي، مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٥.

٦٩٤ ـ **معرفة السنن والآثار**، للبيهقي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية وغيرها، ط١، ١٤١٢.

٦٩٥ ـ **معرفة الصحابة**، لابن منده، تحقيق: عامر حسن صبري، جامعة الإمارات، ط١، ١٤٢٦.

٦٩٦ ـ **معرفة الصحابة**، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن، ط١، ١٤١٩.

٦٩٧ ـ **معرفة علوم الحديث**، للحاكم، تحقيق: معظم حسين، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٧.

٦٩٨ ـ **المعرفة والتاريخ**، للفسوي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية.

٦٩٩ ـ **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**، لبدر الدين العيني، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٧٠٠ ـ **المغرب في ترتيب المعرب**، للخوارزمي ناصر بن عبد أبي المكارم، دار الكتاب العربي.

٧٠١ ـ **المغني عن الحفظ والكتاب**، لعمر بن بدر الموصلي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٧٠٢ ـ **المغني عن حمل الأسفار**، للعراقي، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، مكتبة طبرية، ١٤١٥.

٧٠٣ ـ **المغني في الضعفاء**، للذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.

٧٠٤ ـ **المغني**، للموفق ابن قدامة، دار الفكر، ط١، ١٤٠٥.

٧٠٥ ـ **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، للقرطبي أبي العباس أحمد بن عمر.

٧٠٦ ـ **المقتنى في سرد الكنى**، للذهبي، تحقيق: محمد صالح عبدالعزيز، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٨.

٧٠٧ ـ **المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي**، لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية.

٧٠٨ ـ **مكارم الأخلاق**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، ١٤١١.

٧٠٩ ـ **مكارم الأخلاق**، للخرائطي، تحقيق: أيمن البحيري، دار الآفاق العربية، ط١، ١٤١٩.

٧١٠ ـ **من حديث خيثمة بن سليمان الطرابلسي**، للطرابلسي نفسه، ت: د. عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي ـ لبنان، ١٤٠٠هـ.

٧١١ ـ **المنار المنيف**، لابن القيم، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٣.

٧١٢ ـ **مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب**، لعلي بن محمد المعروف بابن المغازلي، تحقيق: تركي بن عبدالله الوادعي، دار الآثار، ط١، ١٤٢٤.

٧١٣ ـ **المنتخب من العلل**، للخلال، لابن قدامة، تحقيق: طارق عوض الله، دار الراية، ط١، ١٤١٩.

٧١٤ ـ **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، تحقيق: صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة، ط١، ١٤٠٨.

٧١٥ ـ **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، لابن الجوزي، ت: محمد ومصطفى ابنا عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٧١٦ ـ **المنتقى من السنن المسندة**، لابن الجارود عبدالله بن علي النيسابوري ثم المكي، ت: عبدالله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨. و«غوث المكدود» للحويني أيضا.

٧١٧ ـ **المنتقى من مسموعات مرو**، ضياء الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي (مخطوط).

٧١٨ ـ **المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال**، للذهبي، تحقيق: محب الدين الخطيب.

٧١٩ ـ **المنتقى**، لابن الجارود، تحقيق: عبدالله البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٨.

٧٢٠ ـ **المنصف للسارق والمسروق منه**، لابن وكيع التنيسي، ت: عمر خليفة بن إدريس، جامعة قات يونس، بنغازي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م.

٧٢١ ـ **المنظوم والمنثور من الحديث النبوي**، لأبي الحسين عفيف بن محمد، تحقيق: محمد صباح منصور، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٣.

٧٢٢ ـ **منهاج السنة النبوية**، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط١.

٧٢٣ ـ **المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي**، للسخاوي محمد بن عبدالرحمن.

٧٢٤ ـ **المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي**، للذهبي، تحقيق دار المشكاة، دار الوطن، ط١، ١٤٢٢.

٧٢٥ ـ **موافقة الخبر الخبر**، لابن حجر، حققه: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٤.

٧٢٦ ـ **موجبات الجنة**، لمعمر بن عبدالواحد السمرقندي الأصبهاني، تحقيق: ناصر بن أحمد بن النجار الدمياطي، مكتبة عباد الرحمن، ط١، ١٤٢٣.

٧٢٧ ـ **موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله**، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري ـ أحمد عبدالرزاق عيد ـ محمود محمد خليل، عالم الكتب، ط١، ١٤١٧.

٧٢٨ ـ **موسوعة أقوال الدارقطني**، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، تحقيق: محمد مهدي المسلمي وأشرف منصور عبدالرحمن وأحمد عبدالرزاق عيد وأيمن إبراهيم الزاملي.

٧٢٩ ـ **موضح أوهام الجمع والتفريق**، للخطيب البغدادي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧.

٧٣٠ ـ **الموضوعات الكبرى**، لعلي بن (سلطان) محمد القاري، تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة.

٧٣١ ـ **الموضوعات**، لابن الجوزي، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، ط١، ١٣٨٦.

٧٣٢ ـ **الموضوعات**، للصغاني، تحقيق: نجم الخلف، ط١، ١٤٠١.

٧٣٣ ـ **ميزان الاعتدال**، للذهبي، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة.

٧٣٤ ـ **ناسخ الحديث ومنسوخه**، لابن شاهين، ت: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٨ هـ.

٧٣٥ ـ **نتائج الأفكار**، لابن حجر، تحقيق: حمدي السلفي، دار ابن كثير، ط٢، ١٤٢٩.

٧٣٦ ـ **النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية**، لمحمد الأمير الكبير المالكي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٩.

٧٣٧ ـ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط٣، ١٤٠٥.

٧٣٨ ـ **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر**، لعبدالحي بن فخر الدين الحسني، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠.

٧٣٩ ـ **نزهة النظر**، للحافظ ابن حجر، تحقيق: عبدالله الرحيلي، مكتبة سفير، ط١، ١٤٢٢.

٧٤٠ ـ **نسخة أبي مسهر**، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة، ط١، ١٤١٠.

٧٤١ ـ **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**، لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي، ت: محمد عوامة، مؤسسة الريان ـ بيروت/ دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ جدة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٧٤٢ ـ **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، لإبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي، دار الكتاب الإسلامي.

٧٤٣ ـ **نظم العقيان في أعيان الأعيان**، للسيوطي، المكتبة العلمية، بيروت.

٧٤٤ ـ **نفح الطيب**، لأحمد بن محمد المقري التلمساني المقَّري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، ١٩٦٨.

٧٤٥ ـ **النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح**، لأبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: عبدالرحمن محمد أحمد القشقري، ط١، ١٤٠٥.

٧٤٦ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**، لابن حجر، تحقيق: ربيع المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤.

٧٤٧ ـ **نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط**، تاليف علاء الدين علي رضا، دار الحديث ـ القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.

٧٤٨ ـ **النهاية في الفتن والملاحم**، لابن كثير، ت: محمد أحمد عبدالعزيز، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ.

٧٤٩ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لابن الأثير الجزري، ت: د. عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ط١، ١٤٢٦ هـ.
٧٥٠ ـ **نوادر الأصول**، للحكيم الترمذي، حققه: إسماعيل إبراهيم، مكتبة الإمام البخاري، ط١، ١٤٢٩.
٧٥١ ـ **نيل الأوطار**، للشوكاني، ت: عصام الدين الضبابطي، دار الحديث، مصر، ط١، ١٤١٣هـ.
٧٥٢ ـ **الهداية في شرح بداية المبتدي**، لأبي الحسن علي بن أبي بكر، تحقيق: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي.
٧٥٣ ـ **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، لإسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي.
٧٥٤ ـ **الوافي بالوفيات**، للصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، ط١، ١٤٢٠.
٧٥٥ ـ **الورع**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد بن حمد الحمود، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٨.
٧٥٦ ـ **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، النيسابوري، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض ود. أحمد محمد صيرة ود. أحمد عبدالغني الجمل ود. عبدالرحمن عويس، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥.
٧٥٧ ـ **وفيات الأعيان**، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، ط١.
٧٥٨ ـ **وفيات شيوخ أبي القاسم البغوي**، لأبي القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، تحقيق: حمد عزيز شمس، الدار السلفية، بومباي ـ الهند، ط١، ١٤٠٩ هـ.
٧٥٩ ـ **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، زين الدين محمد المدعو بعبدالرؤوف بن تاج العارفين المناوي، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٩م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

حرف السين المهملة

الموضوع — الصفحة

الموضوع	الصفحة

حرف الصاد المهملة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة